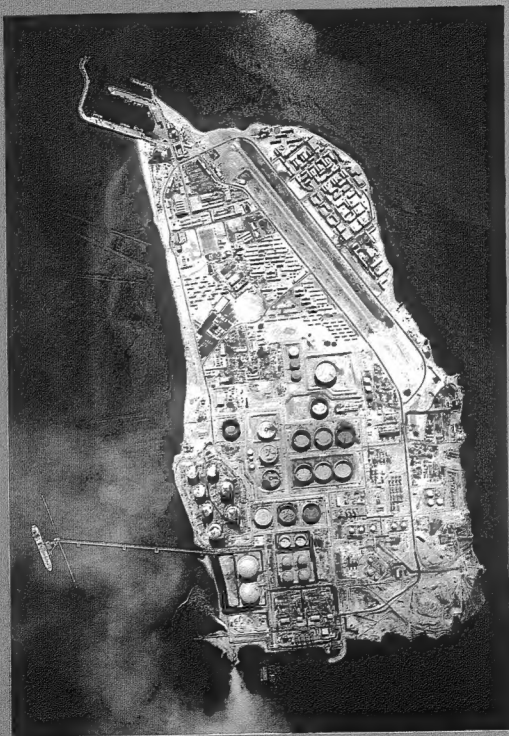


البرترول والنفط والغاز - النفط والغاز - النفط والغاز



باليف

البرترول والغاز - النفط والغاز - النفط والغاز
 وفي هذا التناول والشركة للغاز
 الامارات العربية المتحدة

الحولف والكتاب

- ولد معالي الدكتور مانع العتيبة في مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٦.
- ينسب إلى قبيلة العتيبات المنحدرة من قبيلة المزيرجي الذي ينسب إلى قبيلة تخالف بني ياس.
- في عام ١٩٦٣ أنهى دراسته الثانوية في دولة قطر التي ارتحلت إليها عائلته وهو في السادسة من عمره بسبب ظروف خاصة . وفي العام نفسه سافر إلى بريطانيا والتحق بإحدى الكليات العالية حيث أمضى سنتين .
- في عام ١٩٦٥ قرر الالتحاق بجامعة بغداد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد، حيث تخرج فيها عام ١٩٦٩.
- لم تنقطع صلة الدكتور مانع العتيبة بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان منذ طفولته وحتى حصوله على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة بغداد . حيث كان يزوره دائماً أثناء العطلة في مدينة العين التي كان سموه حاكماً عليها .
- وبعد تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي في أغسطس من عام ١٩٦٦ دعى صاحب السمو الشيخ زايد الدكتور مانع العتيبة للعمل إلى جانبه في إدارة شؤون البترول الذي اكتشف في إمارة أبو ظبي عام ١٩٥٨ ، وصدرت أول شحنة في سبتمبر عام ١٩٦٢ .
- واستجابة لنداء الواجب ، تولى الدكتور العتيبة عن متبعة دراساته العليا والتحق بسموه في أبو ظبي عام ١٩٦٩ رئيساً لدارة البترول في حكومة إمارة أبو ظبي وهي تسولي منصب وزير البترول في الإمارة .
- ورغم مشاغل العمل العديدة ومسؤولياته الكبيرة ، أصر الدكتور مانع العتيبة على متابعة دراسته الجامعية فالتحق في جامعة القاهرة وتمكن من الحصول على الماجستير من كلية الاقتصاد بمرسلة موضوعها ، أوبك والصناعة البترولية، وذلك في عام ١٩٧٤ .
- في عام ١٩٧٦ حصل من الكلية نفسها على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز وبمرتبة الشرف الأولى ، وكان موضوع رسالته ، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة .
- منح الدكتور مانع العتيبة عدداً من شهادات الدكتوراه الفخرية من عدة جامعات عالمية تقديراً لدوره البارز وجهوده المماسة في خدمة اقتصاد بلاده واقتصاد العالم .
- جامعة كيو اليابانية منحتة الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي .
- جامعة مانيتا اللابينية منحتة الدكتوراه الفخرية في القانون .
- جامعة ساوث بيلز الأمريكية في ولاية كاليفورنيا منحتة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة والاقتصاد .
- في عام ١٩٧١ ، أصبح الدكتور مانع العتيبة وزيراً للبترول والصناعة في أول وزارة في إمارة أبو ظبي .
- بعد قيام الاتحاد في عام ١٩٧٢ ، أصبح الدكتور العتيبة أول وزير للبترول والثروة المعدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة وما زال .
- وكان للدكتور العتيبة ولا يزال دور بارز ورئيسي في نشاط منظمة الاقطار المصدرة للبترول أوبك منذ عام ١٩٦٩ ، حيث ترأسها ست مرات . وهو الآن عميد وزراء البترول في أوبك ، وكذلك في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) .
- ولم يقتصر نشاطه في المجال الاقتصادي على إدارة وتوجيه قطاع النفط في بلاده ، بل شمل هذا النشاط الإنتاج الفكري المتميز . حيث صدرت له عدة مؤلفات في مجال الاقتصاد .
- وفي عام ١٩٨٩ قرر معالي الدكتور مانع سعيد العتيبة تحديث كتاب (البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة) بحيث ضم هذا الكتاب أحدث المتغيرات والمعلومات على الساحة المحلية والساحة الدولية والتي تؤثر وتتأثر فيما بينها مودية بالثاني الى احداث التطورات على مستوى النشاط الاقتصادي لدولة الإمارات .
- والدكتور مانع العتيبة فارس من فرسان الشعر العربي والنظمي المبرزين حيث نظم الشعر منذ بداية شبابه ولقى المكتبة العربية الى حد الآن بعشرين ديواناً وقد تأثر شعره أيضاً بتوجهه الاقتصادي بشرولية) وبذلك يكون هو اول من صاغ الموضوعات البترولية في قالب شعري اخاذ الى حد جعل احدى الرسائل الجامعية للمجاستر تختار موضوع الأوبك من خلال شعر الدكتور مانع سعيد العتيبة .
- وقد منح الدكتور مانع العتيبة أوسمة عالية من عدد من ملوك ورؤساء الدول العربية والأجنبية في مختلف فترات العلم .
- الدكتور مانع العتيبة من المتادين بالتمكلم الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية وله نشاط كبير في هذا المجال

اهداءات ١٩٩٧
وزارة الإعلام والثقافة
الإمارات

البيتrol والاقتصاد للبنك العربى المتحدة

تأليف
الدكتور مانع عبد الحليم

وزير البترول والثروة المعدنية
الامارات العربية المتحدة

المجلد الثاني

الطبعة الثانية

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

المبحث الخامس

تطور النظام المالي

يتكون النظام المالي من عنصري إجمالي الإيرادات والنفقات العامة في الدولة وطبيعة تركيب كل منهما ، وما يترتب عن ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما يشكل الإطار الذي يمكن أن تتدخل الدولة من خلاله ، للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بناء لمنهجيتها وسياساتها العامة التي تحدد طبيعة النظام السائد فيها وتطلعاته وأهدافه . ويخضع عنصرا النظام المالي في أية دولة إلى عوامل متعددة يؤثر فيها البعض سلبيا كما يؤثر البعض الآخر ايجابياً في مسارها نحو تحقيق أهدافها .

ويتأثر الوضع المالي عادة بشكل تركيب هيكل الإيرادات والعناصر المكونة له . وأن تعدد العناصر المكونة للإيرادات ، ينم عن وضع اقتصادي متعدد الجوانب ، يؤدي إلى نوع من الاستقرار الداخلي في البنية الاقتصادية وتطورها ، دون التعرض إلى هزات حادة في حال تعرض احداها إلى انخفاض فجائي حاد ، دون الحدود المتوقعة أو المخطط لها ، حيث يتم تعويض النقص أو الانخفاض في الإيرادات من هذا الجانب بارتفاعها في الجوانب الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن تنوع مصادر الإيرادات يجعل تأثير أي انخفاض من جانب عنصر من العناصر المكونة لها محدودا في نسبته إلى مجملها العام . كما يدعم تنوع مصادر الإيرادات وضع الدول واستقلاليتها على الصعيد الدولي ، وتحررها من عوامل الضغط الاقتصادية التي تتعرض لها لتبني مواقف اقتصادية أو سياسية معينة . إن تنوع مصادر الإيرادات في مجالي الإيرادات الجارية والإيرادات الرأسمالية يضمن للدول

متطلبات انفاقها الجاري وانفاقها الرأسمالي ضمن خططها للتنمية الداخلية وتوفر ما يلزم لاستثماراتها الخارجية . كما يتأثر الوضع المالي بشكل تركيب هيكل الانفاق والعناصر المكونة له والتي تعكس السياسات المالية الموازنة لأهداف الدولة الاقتصادية وما تسعى لتحقيقه على صعيد النمو والتنمية . وتختلف سياسات الدول بناء على ذلك وقد تتخطى في بعض منها القيود التي يفرضها حجم الإيرادات وذلك بالاعتماد على سياسة الاقتراض لفترات قصيرة أو طويلة الأمد ، في ضوء ما يتوقع أن تحققه سياسة الانفاق الرأسمالي من عائد يغطي حجم الاقتراض وكلفته . إلا أن الدول التي تتبع مثل هذه السياسات المالية لتمويل انفاقها الجاري فقط تعاني غالبا من أوضاع اقتصادية حرجة ، تنعكس سلبا على مجمل التركيب الاقتصادي والاجتماعي فيها خلال فترة بسيطة فترهن بموجبه مجمل مقوماتها وثروتها لتغطية انفاقها الجاري .

وتمتاز أغلب الدول البترولية النامية باعتمادها على العائد البترولي كعنصر أساسي وشبه وحيد في مجمل إيراداتها ، وتعتبر دول الخليج والتي من ضمنها دولة الامارات العربية المتحدة ، من هذه الفئة من الدول . ان تركيب هيكل إيراداتها العامة ينحصر إلى حد بعيد في العائد المتحقق من تسويق النفط المستخرج منها بينما تشكل عناصر الإيراد الأخرى نسبة بسيطة من مجمل الإيراد ، وقد أخذت هذه النسبة تتفاوت في حدود ضيقة صعودا بين هذه الدول ، إلا أن الاطار العام الذي يصف الوضع المالي فيها جميعا هو كونها دولا تعتمد في مصادر دخلها أو الإيراد على سلعة واحدة تتميز بكونها سلعة آيلة للنضوب . وهذه الحقيقة اذا ما أضيفت إلى واقع حداثة هذه الدول ، من حين انطلاقتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال والتي لا تتجاوز عقودا معدودة من الزمن ، وبالتالي حجم احتياجاتها الهائلة لتدعيم خططها التنموية الداخلية ، فإن تذبذب إيراداتها لارتباطها المباشر بأسعار البترول العالمية يشكل عامل قلق نحو استمرارها واستقرارها اقتصاديا .

وفي استعراضنا لتطور النظام المالي لدولة الامارات العربية المتحدة سنتناول أولا ، النظرة له في مطلع السبعينات ثم سنتناول ثانيا تطوره على صعيد خصوصية

الدولة من حيث تطوره العام ، وتطوره على صعيد الحكومة الاتحادية ثم توزيعاته على صعيد كل من الامارات المكونة لدولة الاتحاد .

اولا : تطور النظام المالي في مطلع السبعينات :

ان تقديم صورة واضحة عن تطور النظام المالي لدولة الامارات العربية المتحدة في مرحلة مطلع السبعينات ، كان يرتبط كل الارتباط بأعداد موازنة موحدة لمختلف أجهزة الدولة ، سواء كانت هذه الأجهزة على مستوى الاتحاد أو على مستوى الامارات ، ولكن نظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بحكومات الامارات فيما عدا أبوظبي ، فسوف نعرض تطور النظام المالي للدولة من خلال عرض التطورات المالية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة أبوظبي كل على حدة ، ثم نبث موضوع الفوائض والمساعدات الخارجية . إن الميزانية الاتحادية وميزانية أبوظبي تشكلان ما يزيد على ٩٥٪ من مجموع الموازنات العامة في الدولة ، ومن ثم فإن تحليل حسابات هاتين الميزانيتين يكفي لالقاء الضوء على التطورات المالية في دولة الامارات العربية المتحدة ، كما أنه يعكس مدى التوسع في حجم النشاط الاقتصادي فيها ، وهنا لا بد من أن ننوه إلى دور عائدات البترول ، وخاصة بعد عام ١٩٧٣ ، في أحداث هذا التوسع الكبير في مختلف بنود الموازنات الاتحادية والمحلية .

ولا بد أن نوضح أن حكومة امارة أبوظبي قد تحملت وحدها منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ معظم الأعباء المالية للاتحاد سواء على النطاق المحلي أو على النطاق الخارجي ، كما ساهمت في الموازنات المحلية لمعظم الامارات الاعضاء في الاتحاد . وذلك بتمويل الجزء الأكبر منها .

وموازنة دولة الامارات العربية موازنة موحدة يصدر بها مرسوم اتحادي ، وهي لذلك تشمل المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية (التحويلات الرأسمالية والمصروفات الانمائية) .

ويصدق الشيء نفسه بالنسبة لموازنة امارة أبوظبي فهي موازنة موحدة تصدر

بمرسوم أميري ، وتتضمن مساهمة الامارة في الموازنة الاتحادية وذلك ضمن
المصروفات الرأسمالية :

١ - ميزانية الحكومة الاتحادية :

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧١ تم
تحضير الميزانية الاتحادية الاولى في الاول من يناير كانون الثاني عام ١٩٧٢^(١) ،
حيث قامت اماره أبوظبي بتوفير جميع الاموال اللازمة لها . ويوضح الجدول التالي
الايادات والمصروفات الفعلية للحكومة الاتحادية للسنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، كما
يبين الایرادات والمصروفات التقديرية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

(مليون درهم)

تقديري			متحقق		
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٢	
٢٥٧٥,٩	١٦٢٦,٧	٥٠٠,٠	٣٨٤,٧	١٩٦,١	مساهمات حكومة الامارات
٢٨,٨	١٥,٧	١٠,٠	١٧,١	٤,٨	ايرادات أخرى ^(٢)
٢٦٠٤,٧	١٦٤٢,٤	٥١٠,٠	٤٠١,٨	٢٠٠,٩	اجمالي الایرادات
١٦٩٩,٨	٩٥٤,٥	٣٢٩,١	٣١٢,٧	١٤٩,٠	المصروفات الجارية
١٠٠٤,٨	٧٣٧,٢	١٨٠,٩	٧٣,٨	١٤,٧	المصروفات الانمائية
٢٧٠٤,٦	١٦٩١,٧	٥١٠,٠	٣٨٥,٤	١٦٣,٧	اجمالي المصروفات

(١) تبدأ السنة المالية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ولامارة ابوظبي في الاول من يناير/كانون الثاني من كل سنة .

(٢) يدخل ضمن الایرادات الاخرى ايرادات الدولة من اصدار طوابع البريد وجوازات السفر ويخص القيادة والمحاكم وغيرها .

وتجدر ملاحظة الفارق بين الإيرادات الفعلية لعام ١٩٧٣ والإيرادات التقديرية لنفس العام والذي يرجع إلى عدم مساهمة الإمارات الأخرى - عدا إمارة أبوظبي - في تمويل إيرادات الموازنة الاتحادية .

كما يوضح الجدول السابق أحد المؤشرات الهامة في تطور الدولة عند تحليل المصروفات العامة للميزانية ، فقد بلغت نسبة المصروفات الانمائية الفعلية ٩٪ من إجمالي المصروفات لعام ١٩٧٢ ثم ارتفعت لتصل إلى حوالي ١٩٪ في عام ١٩٧٣ ويقدر نصيب المصروفات الانمائية خلال الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بحوالي ٤٤٪ ، ٣٧٪ على التوالي من إجمالي المصروفات ، ويوضح هذا كيف انتقلت المصروفات العامة للدولة من مرحلة الاهتمام ببناء الأجهزة والكوادر مع الاهتمام الجزئي بالمشاريع الانمائية كما في عام ١٩٧٢ إلى مرحلة الانطلاق العمراني بعد أن تم توفير الحد الضروري من الأجهزة التنفيذية اللازمة لتحمل أعباء التنمية الشاملة .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتوزيعها على مختلف الأجهزة في الدولة .

المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة

« ١٩٧٢ - ١٩٧٥ »

(مليون درهم)

تقديري			متحقق		
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٢	
١٢.٠	١٠.٦	٨.١	٦.٧	٥.٨	وزارة الدولة ^(١)
٢٢.٥	١٣.٧	٧.٧	٢٢.٣	٧.٤	وزارة المالية والصناعة
٥.٥	٢.٨	-	-	-	وزارة الاقتصاد والتجارة
					وزارة الداخلية
٤٢٤.٩	٢٣٥.٥	٩٤.٢	٩٩.٢	٦٤.٩	والدفاع والعدل
					وزارة الاسكان
١٤.٧	٨.٥	٨.٧	٧.٥	٣.٥	والاشغال العامة
٢٥.٩	٢٥.٧	٨.٢	٧.٥	٣.٥	وزارة المواصلات
٢٠٢.٨	١٠١.٨	٢٨.١	٢٣.٠	٧.٣	وزارة الصحة
					وزارة الزراعة
١٩.٢	١٥.٣	١٠.٤	٨.٣	٥.٢	والثروة السمكية
					وزارة التربية
٣٦٤.٠	١٩٤.٨	٦٤.٦	٥٩.٢	٢٦.٧	والشباب والرياضة
٩.١	٢.٧	-	-	-	وزارة البترول
٧٩.٩	٤٠.٦	٢٢.٥	٢٢.٠	١١.٧	وزارة الكهرباء والماء
٣٠٦.٦	١٧٥.٥	٦٤.٣	٥٧.٠	١٣.١	الوزارات الأخرى
٢٢١.٦	١٢٢.٤	٦.٢	-	-	مصروفات أخرى
					مصروفات غير متوقع
(٨.٩)-	٥.٥-	(٥.٠)	-	-	صرفها ^(٢)
١٦٩٩.٨	٩٥٤.٥	٣٢٩.١	٣١٢.٧	١٤٩.٠	المصروفات الجارية

(١) وتشمل وزارات الدولة ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي .

(٢) وتمثل هذه المصروفات تلك التي تمت بسبب تأجيل التعيين لحين اعتماد الميزانية .

**ويوضح الجدول التالي المصروفات الانمائية لدولة الامارات العربية
المتحدة وتوزيعها على مختلف أجهزة الدولة**

(مليون درهم)

تقديري			متحقق		
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٢	
٧١,٠	٧١,١	-	-	-	وزارة الداخلية والدفاع والعدل
١٧٦,٣	٢٥,٤	١٢,٥	٨,٥	٥,٥	وزارة الكهرباء والماء
١١٥,٩	٦٢,١	٥٨,٧	١٥,٩	٠,٢	وزارة الاسكان
٢٧,٣	٢١٤,٣	١٣,٤	٢,٤	-	وزارة المواصلات
٦٤,٢	١١٥,٠	١٨,٢	٣,١	١,٠	وزارة الصحة
٤٦,٥	٠,٥	٣,٦	٣,٩	٤,٢	وزارة الزراعة والثروة السمكية
١١٠,٦	١٢٥,٧	٢٤,٣	١٤,٢	٠,١	وزارتي التربية والشباب والرياضة
١٣٧,٦	٥٥,٦	٥٠,٤	٢٥,٧	٣,٧	وزارة الاشغال العامة ^(١)
٢١,٧	٤٥,٩	-	-	-	الوزارات الأخرى
(١)٣٠٠,٠	-	-	-	-	مشروعات انمائية أخرى
٣٣,٧	-	-	-	-	اشتراكات في منظمات اقليمية
١٠٠٤,٨	٧١٥,٦	١٨١,١	٧٢,٧	١٤,٧	المصروفات الانمائية

ويلاحظ من الجدول السابق مدى الاهتمام الذي أولته الحكومة الاتحادية لتنمية المرافق الحيوية ، ودفع عجلة النمو والتطور في البلاد ، وذلك من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة للمصروفات الانمائية خلال مطلع السبعينات ، فقد ارتفعت

(١) وتشمل انشاء الطرق والمواصلات فقط وقد أضيفت المصروفات الانمائية للمشروعات المنفذة من قبل وزارة

الاشغال العامة لحساب الوزارات الأخرى للمصروفات الانمائية لهذه الوزارات

(٢) المصروفات الانمائية للمشروعات الجديدة فقط ، أما المصروفات الأخرى فهي مخصصة لتكملة المشروعات

الجاري تنفيذها من قبل الوزارات المختصة .

المصدر - احصائيات وزارة المالية والصناعة

تلك المصروفات من ١٨١ مليون درهم في عام ١٩٧٣ إلى ٧١٦ مليون درهم في عام ١٩٧٤ ، ثم إلى ١٠٠٥ مليون درهم في عام ١٩٧٥ . ولكن رغم كل هذا الاهتمام والدعم إلا أن عجلة التطوير والتنمية لم تكن بالسرعة ، التي ترغبها وتخطط لها الدولة ولعل أبلغ دليل على ذلك هو الفارق الكبير بين المصروفات الانمائية التقديرية والمصروفات الانمائية الفعلية التي تم صرفها ، فقد بلغت المصروفات الانمائية التقديرية لعام ١٩٧٣ حوالي ١٨١ مليون درهم في حين لم تتجاوز المصروفات الانمائية الفعلية حوالي ٧٣ مليون درهم وينعكس أثر ذلك على المشروعات الانمائية التي تقوم الوزارات المختلفة بتنفيذها ويعود ذلك في أغلبه إلى المشكلات الأخرى التي تواجه جميع الدول في بداية تأسيسها .

٢ - ميزانية حكومة أبوظبي :

تلعب حكومة أبوظبي دوراً رئيسياً وفعالاً في مجال التنمية الاقتصادية ، سواء داخل الإمارة أو في الإمارات الأخرى على حد سواء ، وذلك لما توليه من اهتمام لرفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات العامة ليس بالنسبة للإمارة وحدها بل بالنسبة لجميع الإمارات الأخرى ، والبلاد المجاورة وذلك من خلال تدعيم الأنشطة الانمائية في الإمارة وتمويل النصيب الأكبر من ميزانية الحكومة الاتحادية وتقديم القروض والهبات إلى حكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد وإلى حكومات البلاد المجاورة والشقيقة .

ويبين الجدول التالي تطور مجموع الإيرادات العامة والمصروفات العامة والفائض المالي « ١٩٧٠ - ١٩٧٤ » وفقاً للبيانات المتوفرة في تلك المرحلة .

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
٩٦,٧	١٣,٧٠٢	٧٢	٢,٠٧٥	٩٦,٩	٨٢٧
٢,٣	٤٧٤	٢٨	١٠٦	٧٣,١	٢٩
١٠٠	١٤,١٧٦	١٠٠	٣,١٨١	١٠٠	٨٥٦
-	٧,٧٦٤	-	١,٧٣٦	-	٧٢٠
-	٦,٤١٢	-	٤٤٥	-	١٣٦

ويتضح من الجدول السابق أن الإيرادات العامة قد تطورت بصورة تدريجية ومنظمة وذلك منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٣ حيث ازدادت بمعدل سنوي يقارب ٧٠٪ ، أي ازدادت من ٨٥٦ مليون درهم عام ١٩٧٠ إلى ٤,٢١٠ ملايين درهم عام ١٩٧٣ ، كما شهدت عام ١٩٧٤ ارتفاعاً كبيراً في الإيرادات العامة بلغت نسبتها ٢٣٦٪ نظراً للارتفاع الكبير في أسعار البترول .

كما يبين الجدول التالي تطور الإيرادات والمصروفات العامة وفائض الميزانية لحكومة أبوظبي (١٩٧٠ - ١٩٧٤) وفقاً للبيانات المتوفرة في تلك المرحلة :

السنة	الإيرادات العامة	مليون درهم	
		المصروفات العامة	فائض الميزانية
١٩٧٠	٨٥٦	٧٢٠	١٣٦
١٩٧١	١,٦٥١	١١٠٤	٥٤٧
١٩٧٢	٢,١٨١	١٧٣٦	٤٤٥
١٩٧٣	٤,٢١١	٣٣٩١	٨٢٠
١٩٧٤	١٤,١٧٦	٧٧٦٤	٦٤١٢

ويتضح من الجدول السابق أن زيادة الإيرادات العامة حتى عام ١٩٧٢ كانت زيادة تدريجية ، إلا أنه ومنذ عام ١٩٧٣ ، وبسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول ، فإن الإيرادات العامة أخذت في الزيادة بنسب أكبر .

وتبعاً للبيانات المشار إليها واختلاف العلاقة بين حجم الإيرادات العامة والمصروفات العامة تطور الفائض ، والذي يمثل حصيلة الفرق بينهما ، فبعد أن تضاعف هذا الفائض بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧١ حيث ازداد من ٥٠٣ إلى ١,١٩٣ مليون درهم واستمر في الزيادة فارتفع إلى ١,٢٣٠ في عام ١٩٧٢ وإلى ١,٨٦٢ مليون درهم في عام ١٩٧٣ ، أي بزيادة تصل إلى ٥٠٪ عن العام السابق . ثم كانت الزيادة الكبيرة في الفائض في عام ١٩٧٤ عندما ارتفع إلى ١١,٢٤١ مليون درهم ، وكان ذلك نتيجة للارتفاع الكبير في الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٤٤٪ مقابل ارتفاع المصروفات العامة والتي بلغت ١١٥٪ .

ويبين الجدول التالي تطور المصروفات العامة للفترة المشار إليها :

تطور المصروفات العامة (١٩٧٠ - ١٩٧٤)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
٢٠٥٦	٩٦٥	٧٤٦	٤٦٣	٣٥٤	المصروفات الاعتيادية
٤١٦٧	١٨٦٨	٥٢٨	٢٤٩	٣٣	التمويلات الرأسمالية
١٥٤١	٥٥٨	٤٦٢	٣٩٢	٢٣٣	المصروفات التطويرية
					المصروفات الانمائية
٧٧٦٤	٣٣٩١	١٧٣٦	١١٠٤	٧٢٠	المجموع
٢٧	٢٨	٤٢	٤٢	٤٧	النسبة من المجموع
٥٤	٥٥	٣٠	٢٢	٧	الموازنة الاعتيادية
١٩	١٧	٢٨	٣٦	٤٦	الموازنة الرأسمالية
					موازنة التطوير
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

١ - المصروفات الاعتيادية^(١) :

ويقصد بها المصروفات العادية (الجارية) فقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٤٣ مليون درهم عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٠٨ ملايين درهم عام ١٩٧٤ أي بزيادة تصل إلى ٨١٩٪ خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغت نسبة الزيادة السنوية حتى عم ١٩٧٣ حوالي ٤٠٪، ارتفعت إلى ١١٣٪ في ١٩٧٤ .

(١) جرى العمل على التعبير عن المصروفات الاعتيادية بالموازنة الاعتيادية وعن التمويلات الرأسمالية بالموازنة الرأسمالية ، وعن المصروفات الانمائية بالموازنة التطويرية .

ويعود هذا الارتفاع الكبير في المصروفات الاعتيادية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ إلى كون الجهاز الاداري في اماره أبوظبي ، كان مازال في طور التكوين مما تطلب ايجاد وتنمية كوادرات واطارات جديدة وتزويدها بما تحتاجه من خدمات لازمة لسير الادارة وسد احتياجاتها المتعددة ، كذلك ساهم في هذا الارتفاع الكبير ازدياد المساعدات والتحويلات الاجتماعية التي تمنحها الحكومة للأسر سواء بطريق مباشرة (وهذه هي التحويلات الاجتماعية المباشرة أو النقدية) ، أو بطريق غير مباشرة (وهذه هي التحويلات غير المباشرة أو العينية) ، ومثلها العلاج المجاني وتوفير الماء والكهرباء بالمجان للمواطنين ، والتعويض عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الضرورية .

ب - التحويلات الرأسمالية :

وهي تشمل المصروفات الرأسمالية التي تسهم بها الامارة في الموازنة الاتحادية والمساعدات الخارجية والمساهمة في المؤسسات الدولية ، وقد ارتفعت هذه المصروفات من ٢٣ مليون درهم في عام ١٩٧٠ إلى ٤١٦٧ مليون درهم في عام ١٩٧٤ ، وقد نتجت هذه الزيادة الكبيرة عن الارتفاع الكبير في بند الهبات والمنح ، المقدمة للدول العربية الشقيقة والدول الصديقة في افريقيا وآسيا ، وكذلك عن زيادة نسبة المساهمات في المؤسسات أو الشركات سواء في الداخل أو في الخارج وعن القروض الممنوحة لمختلف الدول .

وأهم بند في هذه الموازنة هو المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث بلغت هذه المساهمة ٢٠٠ مليون درهم في عام ١٩٧٢ ، ٤٠٣ ملايين درهم في عام ١٩٧٣ ثم ٧٩٤ وأكثر من ٢٢٠٠ مليون درهم في عام ١٩٧٦ .

ج - المصروفات الانمائية (التطويرية) :

وتشمل هذه المصروفات الانمائية ، وهو ما جرى العمل على تسميتها بالموازنة الانمائية ، جميع ما يصرف على مشاريع التنمية وقد ارتفعت من ٣٣٣ مليون درهم عام ١٩٧٠ إلى ٥٥٨ مليون درهم عام ١٩٧٣ ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٨٪

تقريبا ، ثم ارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٧٤ إلى ١٥٤١ مليون درهم أي بزيادة ١٧٦٪ بالنسبة للسنة السابقة . وتعتبر هذه المصروفات الانمائية ذات أهمية كبيرة لأنها تظهر مدى ما كان يخصص من أموال لانفاقها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ايرادات حكومة أبوظبي :

١ - الإيرادات العامة :

وتشمل كافة المداخل الاعتيادية أي عائدات البترول والضرائب المباشرة ، وغير المباشرة والفوائد والأرباح وكذلك التحويلات الجارية المختلفة ، ويوضح الجدول التالي هذه الإيرادات خلال (١٩٧٠ - ١٩٧٤) وفقا للبيانات المتوفرة في تلك المرحلة :

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١٣٧٠٢,٤	٢٠٤١,٤	٢٠٧٥,١	١,٥٩٨,٧	٨٢٤,٨	عوائد
٠,١	١,١	٠,١	٠,٣	٢,١	ضرائب مباشرة
٦٥,٧	٣٤,٨	٢٩,٢	١٨,١	١٢,٩	ضرائب غير مباشرة
٢٧٧,٥	٨٣,٩	٣١,٤	٢٢,١	٦,٠	فوائد وأرباح
٤,٥	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,١	تحويلات مختلفة
١٤٠٥٠,٢	٢١٦١,٧	٢١٣٦,٠	١٦٣٩,٣	٨٤٥,٩	المجموع

ويتبين من الجدول السابق أن أهم عنصر من الإيرادات الجارية هو عائدات البترول التي بلغت نسبتها ٩٧٪ من الإيرادات الجارية لعام ١٩٧٠ ، كذلك يلاحظ من الجدول السابق تطور الإيرادات من الفوائد والأرباح التي ارتفعت من ٦ ملايين درهم عام ١٩٧٠ إلى ٢٧٧,٥ مليون درهم عام ١٩٧٤ وكانت تلك الفترة في نمو مطرد منتظم .

ب - الإيرادات غير العادية (الراسمالية والمالية) :

وتشمل كافة المداخل التي سجلت خلال الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ولقد وزعت هذه الإيرادات حسب القروض والمنح المتحصل عليها ومن البيانات المتوفرة عندها على النحو التالي :

(مليون درهم)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
-	٩٨٩,١	-	٣٠,٢	٥,٤	قروض خارجية
١١,٨	٣١,٨	٣,٩	-	-	قروض قصيرة الأجل
٤٦,٥	٢٧,١	١٥,٨	-	-	منح
٤٤,٥	٢,١	١٣,٣	-	-	إيداعات
١,٣	-	-	٠,٦	٢,٠	بيع أسهم
٤٣,٩	٠٠,٨	-	-	-	استيراد قروض
٢,١	-	-	-	-	إيداعات أخرى
١٥٠,١	١٠٥٠,٩	٣٣,٠	٣٠,٨	٧,٤	المجموع

فقد حصلت أبوظبي على قرض من البنك الألماني (ناشيونال بنك فور ميدلاند كريديت) في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ بقيمة ٥,٤ مليون درهم و ٣٠,٢ مليون درهم على التوالي كما حصلت على قرض من مؤسسة مرفق قرانفول عام ١٩٧٢ بقيمة ٧٩٥,١ مليون درهم ومن شركة البترول البريطانية بقيمة ١٩٤,٠ مليون درهم في العام نفسه .

أما المنح فقد كانت معطاة من قبل الحاكم حيث بلغت ١٥,٨ مليون درهم عام ١٩٧٢ و ٣,٦ مليون درهم عام ١٩٧٣ وذلك لشراء جزء من أسهم شركة أسمنت الاتحاد وكذلك من شركة البترول البريطانية بمبلغ ٢٣,٥ مليون درهم عام ١٩٧٣ للمساهمة في إنشاء مصفاة البترول .

أما بيع الأسهم فهو يتمثل في بيع أسهم الدولة في بنك أبوظبي الوطني ، إلى مواطني أبوظبي وقد كان بمقدار ٢ مليون درهم عام ١٩٧٠ و ٠,٦ مليون درهم عام ١٩٧٤ .

وما دمنا بصدد بحث النظام المالي في دولة الامارات العربية ، لا بد من أن نعرض لموضوع الاستثمارات (فوائض البترول) والمساعدات الخارجية لما لهما من أهمية ليس بالنسبة لاقتصاد دولة الامارات فحسب ، وإنما بالنسبة للاقتصاد العربي والعالمي خلال نفس الفترة المشار إليها ومن بيانات تلك المرحلة :

٣ - الفوائض والمساعدات الخارجية :

١ - الفوائض :

ونعني بفوائض البترول ذلك الجزء من عائدات البترول ، الذي تخصصه الحكومة كاحتياطي ويتم استثماره في أوجه عدة ، وذلك من أجل الاستفادة من دخله أو اللجوء إليه وقت الحاجة . وهنا لا بد من أن نشير إلى أننا لا نتفق مع عدد من الكتاب الذين كانوا يتغنون كثيراً بفوائض البترول ، والحق أن هذه الأموال ليست كما كان يحلو للبعض أن يروج بأنها زائدة عن حاجة البلد ومتطلبات التنمية فيه وإنما هي استثمارات مؤجلة جاءت نتيجة لعدم قدرة الجهاز الحكومي على صرف عوائد البترول المتزايدة بالسرعة التي جاءت بها ، وأنه كان لا بد من الاحتفاظ بها في مكان أمين ومناسب لبعض الوقت إلى أن يحين وقت استثمارها .

أما بالنسبة لدولة الامارات فلم يكن لديها فائض وأما اماره أبوظبي ، وهي الممول الرئيسي لحكومة الاتحاد حتى عام ١٩٧٧ حيث بدأت اماره دبي بالمساهمة في تمويل ميزانية الاتحاد بنصف دخلها من البترول ، فهي التي كان يوجد لديها بعض الفوائض ، ومن أجل ادارة هذه الاموال بما يحقق أعلى معدلات الربح أنشأت جهاز أبوظبي للاستثمار وذلك في مطلع عام ١٩٧١ . وكانت المبالغ التي يديرها هذا الجهاز تقدر بحوالي خمسة عشر مليون درهم وذلك حتى نهاية شهر يناير

/ كانون الثاني ١٩٧٦ موزعة بين مساهمات في أسهم وسندات ومؤسسات مالية محلية وعربية وعالمية ونقد وعقار .

وقبل تأسيس جهاز أبوظبي للاستثمار كان يوجد مجلس للاستثمار مقره لندن وقد جمدت أعمال هذا المجلس منذ عام ١٩٧٤ وذلك لعدم فاعليته سواء من حيث تكوينه أم من حيث حجم الأموال التي كان يديرها .

وقد أولت حكومة أبوظبي الاهتمام بموضوع الاستثمار اهتماما كبيرا ، عن طريق زيادة حجمه وإدارته بصورة كفؤة وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة كاحتياطي ليس لامارة أبوظبي فحسب وإنما لدولة الامارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون أحد مصادر الدخل القومي ، وذلك بما يدره من فوائد بجانب عوائد البترول ، وخلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٩ تطور جهاز أبوظبي للاستثمار تطوراً كبيراً سواء من حيث إدارته لموجوداته أو بالنسبة لتكوين الكوادر الوطنية ، والتي أخذت تتحمل مسؤوليتها في إدارة هذا الجهاز الاستراتيجي الهام ، ولقد أثبت جهاز أبوظبي كفاءة أثناء الأزمة البترولية الأخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٧ وسد عن طريق إيراداته العجز الذي طرأ على دخل أبوظبي عندما قصرت عائدات البترول عن تغطية احتياجات الحكومة .

ب - المساعدات الخارجية :

تحول اماره أبوظبي جميع المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي ازدادت بصورة ملحوظة بعد حرب أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ ولا تسمح بنشر أرقامها بسبب متطلبات الأمن القومي ، وكذلك حتى لا تمن بما تعطيه لشقيقاتها من البلاد العربية والبلاد الصديقة الأخرى ، ويمكن أن نذكر هنا أن دولة الامارات العربية المتحدة قدمت في عام ١٩٧٤ حوالي ٢٠٪ من دخلها القومي على هيئة مساعدات خارجية وقدمت ما نسبته ٢٨٪ من دخلها القومي في عام ١٩٧٥ . هذا وقد استفادت من هذه المساعدات البلاد العربية وخاصة بلاد المواجهة كما استفاد منها عدد من البلاد الاسلامية والافريقية

والآسيوية ، وما زالت الامارات تقدم مساعدات خارجية وذلك حسب التزاماتها العربية والاسلامية .

ثانياً : تطور النظام المالي خلال الثمانينات :

تساهم حكومات الدول المنتجة للبتروول بدور رئيسي في عملية التنمية ، ففي دولة الامارات العربية المتحدة توسعت الحكومة في الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري لتحقيق الاهداف العامة للتنمية ، والمتمثلة برفع مستويات المعيشة وتوفير الخدمات على مختلف أشكالها وبناء القاعدة الاقتصادية ، كأساس للدولة الحديثة فتضاعف الانفاق الجاري أكثر من ٢٥ مرة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨ محققاً بذلك معدل نموسنوياً بلغ ٢٤,٥٪^(١) تمثل بارتفاع معدلات الانفاق في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات . كما ارتفع حجم الانفاق الاستثماري خلال نفس الفترة أكثر من ٧ مرات محققاً بذلك معدل نمو سنوياً بلغ ١٥,١٪ . وقد تمكنت الدولة من تحقيق مثل هذه المعدلات من الانفاق بناء على العائد البتروولي بشكل أساسي الذي رفع حجم ايراداتها بما يمكنها من اتباع هذه المنهجية في الانفاق وبالتالي تحقيق (فائض رأسمالي) حتى عام ١٩٨١ حيث شهدت ميزانية الدولة بعد ذلك عجزاً في الفائض الرأسمالي بلغ في نهاية عام ١٩٨٥ ما يزيد عن ٥,٥ مليار درهم ارتفع حتى بلغ بحدود ١٢,٤ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٦ ثم انخفض إلى حوالي ٨,٨ مليار درهم عند عام ١٩٨٧ أما بالنسبة للفائض (العجز) الجاري فقد بلغ حوالي ٣٥٩,٢ مليون درهم بشكل سالب . مقارنة بالعجز في عام ١٩٨٦ والذي بلغ حوالي ٢,٦ مليار درهم * ويمكننا استعراض تطور النظام المالي من خلال استعراضنا لتطور الإيرادات العامة والنفقات الاجمالية على صعيد الدولة والحكومة الاتحادية ثم توزيع كل منها على صعيد الامارات نفسها المكونة للاتحاد .

(١) كان معدل النمو بحدود ٢٥,٩٪ للفترة ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦ كما أشير إلى ذلك ، في اسواء على التطور الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٦ ص ٨ ، والصادر عن ادارة التخطيط ، وزارة التخطيط ، وبناء عليه فإن معدل النمو حتى ١٩٨٨ قد وافق المعطيات الاقتصادية التي سادت خلال العامين المشار إليهما .

• معلومات مباشرة من وزارة التخطيط لعام ١٩٨٨

١ - الإيرادات الإجمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

تطور مجمل إيرادات الدولة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ من ٢٦٦٤,٩ (١) مليون درهم إلى ٢٧٢٨٨,٣ مليون درهم أي بما يزيد عن ١٠ مرات . إلا أن مجمل الإيرادات قد شهد خلال الفترة المشار إليها منساراً تصاعدياً حتى نهاية عام ١٩٨٠ أخذ بعدها بالانحدار حيث بلغ أقلها في عام ١٩٨٦ ويحدود ١٩٨٩٩ مليون درهم . وفي مرحلة تصاعد وازدياد حجم الإيرادات يلاحظ بشكل خاص الارتفاع الحاد في الإيرادات الذي شهده عام ١٩٧٤ إذ بلغت نسبة زيادتها عن عام ١٩٧٣ ما يعادل ٢٢٧,١٪ وشكلت أعلى زيادة خلال الفترة المشار إليها ١٩٧٢ - ١٩٨٥ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول الرسمية من ٢,٧٥ دولار إلى ما يزيد عن العشرة دولارات للبرميل الواحد . وأما انخفاض الإيرادات في عام ١٩٧٨ فيعود إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض حصة دول أوبك من مجمل الانتاج العالمي مما أثر على عائدات الدولة ، إلا أن ارتفاع الأسعار الذي شهدته السوق البترولية خلال ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ومن حدود ١٣ دولاراً للبرميل إلى حدود ٢٨ دولاراً للبرميل (على الرغم من انخفاض الانتاج بالنسبة إلى مجمل دول الأوبك) إلا أن كافة الدول الاعضاء قد شهدت ارتفاعاً كبيراً . في إيراداتها نسبة لارتفاع أسعار البترول المشار إليه بذلك شكلت إيرادات الدولة أعلى نسبة لها في عام ١٩٨٠ إذ بلغت ٥٦,٤ مليار درهم .

وقد شهدت الإيرادات العامة تناقصاً تدريجياً بعد عام ١٩٨٠ على الرغم من ارتفاع الأسعار حتى حدود ٢٤ دولاراً للبرميل الواحد خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ إلا أن انخفاض الانتاج بناء على انخفاض الطلب العالمي على البترول المنتج من دول الأوبك قد أدى إلى تقلص حجم إيرادات الدولة العامة بنسبة ٩٪ و ٢٣,٣٪ نسبة لعام ١٩٨٠ و ١٩٨١ على التوالي . وقد شكل انخفاض الإيرادات العامة في عام ١٩٨١ أعلى نسبة له قياساً بنسبة انخفاضه للأعوام حتى عام ١٩٨٥ . وأما خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ فعلى الرغم من محافظة دول الأوبك على معدلات انتاج مستقرة نسبياً من حيث الحجم إلى أن استمرار الانخفاض في الإيرادات العامة للدولة يعود إلى انخفاض أسعار البترول نفسها .

(١) المصدر انظر الجدول المرفق .

ويبين الجدول التالي تطور الإيرادات الإجمالية للدولة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ مع تطور إجمالي الإيراد فقط لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧. (١)

تطور الإيرادات الإجمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٥

جدول (١)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
٢٥٤٨٩,٤	٢٧٢٤٦,٩	٢٤٧٦٦,٥	١٩٦٣٢,٥	١٧٢٤٦,٢	٤١٠٣,٢	٢٦٢٠,٢	١ - الإيرادات الجارية
(٦,٨)	١٠,٤	٢٦,١	١٣,٨	٣٢٠,٣	٥٦,٦	-	نسبة الزيادة السنوية
٩٧٢,٨	١٠٤٢,٧	٩٤٥,٢	٧٤٩,٣	٦٥٨,٢	١٥٦,٦	١٠٠,٠	الرقم القياسي
							النسبة من مجمل
٩٣٢	٩٤,٢	٩٥,٥	٩٩,٤	٩٩,٣	١٩,٦	٩٨,٢	الإيرادات
١٨٤٨,١	١٦٧١,٠	١٦٥٨,٠	١٠٩,١	١٣٦,١	١٠٤٩,٨	٤٤,٧	٢ - الإيرادات الرأسمالية
١٠,٦	٤٤,٣	٩٦١,٤	(١٣,٥)	(٨٨,٠)	٢٣٤٨,٥	-	نسبة الزيادة السنوية
٤١٣٤,٥	٣٧٣٨,٣	٢٥٩٠,٦	٢٤٤,١	٢٨٢,١	٢٣٤٨,٥	١٠٠,٠	الرقم القياسي
							النسبة من مجمل
٦,٨	٥,٨	٤,٥	٠,٦	٠,٧	٢٠,٤	١,٧	الإيرادات
٢٧٢٣٧,٥	٢٩٠١٧,٩	٢٥٩٢٤,٥	١٩٧٤١,٨	١٧٢٧٢,٣	٥١٥٣,٠	٣٦٦٤,٩	مجمل الإيرادات
(٥,٨)	١١,٩	٣١,٣	١٣,٦	٢٣٧,١	٩٣,٤	-	نسبة الزيادة السنوية
١٠٢٥,٨	١٠٨٨,٩	٩٧٢,٨	٧٤٠,٨	٦٥١,٩	١٩٣,٤	١٠٠,٠	الرقم القياسي

(١) تمكلة الجدول حتى عام ١٩٨٧ في الصفحة التالية

**تكملة تطور الإيرادات الإجمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة
خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٥ وإجمالي عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧**

جدول (ب)

(مليون درهم)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٢٥٨٨٧.٠	٢٨٨٠٠.٠	٢٩٥٣٩.٠	٢٧٧٢٩.٠	٤٩٦١٧.٠	٥٣٩٤٠.٠	٣٤٦٥٢.٩	١ - الإيرادات الجارية
(١٠.١)	(٢.٥)	(٢١.٧)	(٢٤.٠)	(٨.٠)	٥٥٧	٣٦.٠	نسبة الزيادة السنوية
٩٨٨.٠	١٠٩٩.٢	١١٢٧.٤	١٤٣٩.٩	١٨٩٣.٦	٢٠٥٨.٦	١٣٢٢.٥	الرقم القياسي
							النسبة في مجمل
٩٦.٩	٩٦.٦	٩٤.٢	٩٥.٨	٩٦.٦	٩٥.٦	٩٦.١	الإيرادات
٨٢٥.٠	١١٨٢.٠	١٧٩٩.٠	١٦٥٠.٠	١٧٤٠.٠	٢٥٠٨.١	١٣٩٥.١	٢ - الإيرادات الرأسمالية
(٣٠.٢)	(٢٤.٣)	٩.٠	(٥.٢)	(٣٠.٦)	٧٩.٨	(٢٤.٥)	نسبة الزيادة السنوية
١٨٤٥.٦	٢٦٤٤.٢	٤٠٢٤.٦	٣٦٩٦.٢	٣٨٩٢.٦	٥٦١١.٠	٣١٢١.٠	الرقم القياسي
							النسبة في مجمل
٣.١	٣.٩	٥.٧	٤.٢	٣.٤	٤.٤	٣.٩	الإيرادات
٢٦١٧٣.٠	٢٩٩٨٢.٠	٣١٣٣٨.٠	٣٩٢٧٩.٠	٥١٣٥٧.٠	٥٦٤٤٨.١	٣٦٠٤٨.٠	مجمل الإيرادات
(١٠.٩)	(٤.٣)	(٢٠.٤)	(٢٣.٢)	(٩.٠)	٥.٦	٣.٩	نسبة الزيادة السنوية
١٠٠٢.٤	١١٢٥.١	١١٧٦.٠	١٤٧٧.٧	١٩٢٧.٢	٢١١٨.٢	١٣٥٢.٧	الرقم القياسي

وتنقسم الإيرادات العامة للدولة إلى إيرادات جارية ، وهي إيرادات تتسم بالطبيعة الدورية أو الجارية أو الدائمة ، ولها صفة الاستمرار أو التكرار وتتمثل في العائدات النفطية والضرائب والرسوم وإيرادات الخدمات العامة ، والمنح والهبات والمساعدات ، وإلى الإيرادات الرأسمالية وهي إيرادات تتسم بالطبيعة المؤقتة أو الاستثنائية وليس لها الصفة الدورية وتتمثل في مبيعات الأصول وأقساط القروض المسددة والقروض وما شابه ذلك .

● بلغ إجمالي الإيرادات في عام ١٩٨٦ ١٩٨٩٩.٣ مليون درهم .

بلغ إجمالي الإيرادات في عام ١٩٨٧ ٢٧٢٨٨.٣ مليون درهم .

المصدر : اعداد مختلفة من كتاب تطور المالية العامة الذي تصدره وزارة التخطيط

وقد شكلت العائدات النفطية نسبة تراوحت بين ٧٩,٨ و ٩٦,٦٪ من مجمل الإيرادات الجارية و ٧٧,٤٪ و ٩٢,٣٪ من مجمل الإيرادات العامة بالنسبة للمستويين الأعلى والأدنى خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨ وقد تحقق الحد الأعلى في عام ١٩٨٠ والأدنى في عام ١٩٨٥ نسبة إلى العائدات النفطية من الإيرادات الجارية وعامي ١٩٨٠ ، ١٩٧٢ نسبة إلى العائدات النفطية من إجمالي الإيرادات وكما يبين الجدول التالي :

تطور إجمالي العائدات النفطية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

جدول (١)
(مليون درهم)

السنة	أبوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة
١٩٧٢	٢٠٧٥,٢	٢١٦,٥	-	-
١٩٧٣	٣٠٤٣,٥	٤٣٤,١	-	-
١٩٧٤	١٣٧٠٢,٥	٢٢٣٢,١	-	-
١٩٧٥	١٤٣٩٠,٤	٢٧٣٥,٠	٩٠٠,٠	م.غ
١٩٧٦	١٨٩٥٣,٩	٣٥٨٠,٠	٩٥٠,٠	م.غ
١٩٧٧	٢٠٧٩٤,٠	٤١٥٠,٠	٨٥٠,٠	م.غ
١٩٧٨	١٨٥٣٧,٥	٤٧٠٠,٠	٧٠٠,٠	م.غ
١٩٧٩	٢٤٣٠٠,٠	٨٣٠٠,٠	٣٥٠,٠	م.غ
١٩٨٠	٣٨٩٠٠,٠	١٣٠٠٠,٠	٢٠٠,٠	م.غ
١٩٨١	-	-	-	-
١٩٨٢	-	-	-	-
١٩٨٣	-	-	-	-
١٩٨٤	-	-	-	م.غ
١٩٨٥	-	-	-	م.غ
١٩٨٦	٨٦٥٧	٥٢٧٢,٣	٨٩٠	١٨٥
١٩٨٧	١١٦٦٠	٦٠١٦,٧	٨٥٠	٢٠٠
١٩٨٨	١٨٠٠٠	م.غ	م.غ	م.غ

* أرقام عام ١٩٨٨ تقديرية

ملاحظة : الأرقام التفصيلية منذ عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٧/١٩٨٦ غير متوفرة حسب كل إمارة .

**تكملة جدول / تطور اجمالي العوائد النفطية
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨**

(مليون درهم)

السنة	النسبة من الايرادات الجارية %	النسبة من مجمل الايرادات	المجموع
١٩٧٢	٨٧,٥	٨٦,٠	٢٢٩١,٧
١٩٧٣	٨٤,٧	٦٧,٥	٣٤٧٦,٦
١٩٧٤	٩٢,٤	٩١,٧	١٥٩٣٤,٦
١٩٧٥	٩١,٨	٩١,٣	١٨٠٣٥,٤
١٩٧٦	٩٤,٨	٩٠,٦	٢٣٤٨٣,٩
١٩٧٧	٩٤,٣	٨٨,٩	٢٥٧٩٤,٠
١٩٧٨	٩٣,٩	٨٧,٦	٢٣٩٣٧,٥
١٩٧٩	٩٥,١	٩١,٤	٣٣٩٥٠,٠
١٩٨٠	٩٦,٦	٩٢,٣	٥٢١٠٠,٠
١٩٨١	٩٣,٣	٩٠,١	٤٦٢٩٣,٠
١٩٨٢	٩١,٢	٨٧,٤	٣٤٤٠٣,٠
١٩٨٣	٩١,٤	٨٦,١	٣٦٩٨٤,٠
١٩٨٤	٨٨,٦	٨٤,٨	٢٥٦٣١,٣
١٩٨٥	٧٩,٨	٨٣,٣	٢٢٣٤٧,١
١٩٨٦	—	٨٧,٥	١٧٨٥٤,٩
١٩٨٧	—	٨٧,٠	٣٠٠٤٣,٢
١٩٨٨	—	٨٧,٠	٢٠٠٠٠,٠

المصدر : من مصادر خاصة .

وعليه ، فإن عناصر الايرادات الجارية ، عدا عائدات النفط ، تشكل نسبة هامشية على الرغم من مؤشرات ارتفاعها ، وذلك بعد أن شرعت الدولة بزيادة دخلها

بموجب ما فرضته من رسوم اضافية على عدد من الخدمات ، منذ عام ١٩٨٥ سواء كانت في قطاع التعليم او الصحة او الخدمات الاخرى . كما لا بد من الاشارة والتأكيد في هذا المجال الى مدى تأثير ارتباط الايرادات بسلعة واحدة وانعكاساتها على فائض وعجز الميزانية العامة ، حيث أن الدولة قد شهدت ولأول مرة منذ عام ١٩٨٣ عجزاً في ميزانيتها نتيجة انخفاض العائدات البترولية على الرغم من الاجراءات التقشفية التي فرضت على سياسة الانفاق العامة في الدولة ، وترشيد الانفاق في حدود أولويات أساسية لاستمرار عملية التنمية والتطوير والمحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي ضمن حدود يمكن التحكم بها .

أما الايرادات الرأسمالية والتي تتمثل في الموارد من استرداد القروض وبيع الأصول الثابتة المستهلكة والمستعملة فقد تراوحت بين ١,٧٪ في عام ١٩٧٢ و ٣,١٪ في عام ١٩٨٥ من مجمل الايرادات العامة وهي كما يلاحظ نسبة محدودة جداً بالنسبة إلى تأثيرها على مجمل الايرادات .

٢ - اجمالي نفقات دولة الامارات العربية المتحدة :

تطورت النفقات العامة للدولة تطوراً كبيراً خلال الفترة ١٩٧٢ حتى مطلع عام ١٩٨٨ من مجمل انفاق بلغ ١٩١٠,٦ مليون درهم إلى ٣٦٢٠٣,٦ مليون درهم أي بزيادة أكثر من ١٩ ضعفاً خلال الفترة . وتتزايد أهمية النفقات العامة للدولة لدورها في ابراز جوانب تطور أو تقلص النظام الاقتصادي ، والخدمات الاجتماعية إذ يمكن تعريفها ضمن الاطار العام للمبالغ ، التي تنفقها الدولة بمختلف مؤسساتها بقصد سد نقص معين في المتطلبات العامة أو القضايا ذات النفع العام .

وعليه ، فإنه من الطبيعي أن تتزايد النفقات العامة للدولة في مراحل التنمية الأولى ، نتيجة لما تتحمله من عبء لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع وبناء الهياكل الأساسية للبنية الاقتصادية أو ما يشار إليه (Infrastructure) إلا أن استمرار نسبة تزايد النفقات في معدلات عالية يكون لها آثار عكسية على الحياة

الاقتصادية وعملية التنمية نظرا للاعباء المالية المترتبة على ذلك والتي قد تؤدي إلى قصور في استمرار تمويل المشاريع الأساسية ، وتضخم نسبة العجز في الميزانية العامة ، ولذا فإن المؤشر الذي يحكم ارتفاع أو ضغط النفقات العامة هو مجمل الإيراد المتوقع تحقيقه مع ملاحظة الهامش الذي يفصل بين ما هو متوقع تحقيقه وما يتم تحقيقه فعلا حتى تبقى امكانية بروز مثل هذا العجز في الميزانيات العامة بعيدة . ويكون هذا التوجه مرتبطا بسياسة مالية متوسطة أو بعيدة المدى في ظل وضع اقتصادي متناسق في مجمل عناصره المكونة له .

إلا أن إيرادات الدول أحادية السلعة ، يبقى عرضة لتقلبات وضع هذه السلعة في السوق العالمية . والدول البترولية أحادية السلعة في تركيبها الاقتصادي ، وعلى الرغم من محاولات تنويع مصادر دخلها بتنمية الوضع الاقتصادي ككل والقطاعات المرتبطة بهذه السلعة بشكل أساسي ، قد تطلب منها اعتماد سياسات انفاق مفتوحة في مجال تطوير عمليات استكشاف وإنتاج وتصنيع البترول أو في مجال الخدمات الأساسية نظرا للتضخم السكاني الذي تطلبته عملية التطوير المشار إليها . وقد استطاعت هذه الدول مجابهة مثل هذه المتطلبات نظرا لارتفاع أسعار البترول واعتماد سياسات بترولية جديدة مثل عقود الامتياز الجديدة ومبدأ المشاركة .

ولكن مطلع الثمانينات شهد تحولات أساسية في السوق البترولية دفع بأسعاره إلى مستويات بلغت دون العشرة دولارات في عام ١٩٨٦ وفوقها بقليل بعد أن كانت قد تخطت حاجز الـ ٣٤ دولارا في مرحلة سابقة ، وكانت النتائج المباشرة والفورية هي تقلص الإيرادات العامة للدولة البترولية ، في مرحلة لم تكتمل فيها خططها الاقتصادية التطويرية والتنموية . فكان أن برز عجز في الميزانيات العامة لهذه الدول والتي من ضمنها دولة الامارات العربية المتحدة .

اتخذ تطور الانفاق العام للدولة شكل قفزات سريعة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٧^(١) إذ شهد نسبة زيادة سنوية بلغت ٨٦,٥ و ١٣١,٨ و ٥١,١ و ٥١,٠ و ٢٩,٩

(١) المصدر في الجدول التالي

نسبة إلى السنة السابقة لها بصورة متتالية خلال الفترة المشار إليها . فقد قفز مجمل الانفاق العام من ١٩١٠,٦ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٢٤٤٧٥,٨ مليون درهم في عام ١٩٧٧ . وكان لانخفاض حصة أوبك في السوق البترولية العالمية انعكاسه على مجمل انتاج الدولة ، وبالتالي انخفاض مستوى الإيرادات مما أدى إلى انحسار تطور نسب الانفاق ما بين ٧,٢ و ١٢,٨ في العامين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ قياسا بالسنوات السابقة لكل منهما بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي الداخلي كان قد شهد نتيجة لسياسة الانفاق المفتوحة في المرحلة ما قبل عام ١٩٧٨ هزة في القطاع المصرفي أدت إلى فرض مزيد من الرقابة على سياسات الائتمان وشبه النقد المتداول .

أما خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فقد عاد الانفاق ليشهد ارتفاعا في مجمله ، والذي كان قد قابله زيادة مماثلة في الإيرادات ، نتيجة للأسعار البترولية المتحققة . وقد بلغ الانفاق العام أعلى مستوى في عام ١٩٨١ ، إذ بلغ ٤٦٠٨٢,٠ مليون درهم ، أخذ بعدها في التناقص نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات ، أبان الأزمة البترولية التي كان أول مؤشراتهما في عام ١٩٨٢ ومازالت تنوء حتى نهاية عام ١٩٨٧ - بثقلها ، على وضع السوق البترولية . وقد بقي مجمل الانفاق اعتبارا من عام ١٩٨٢ في حدود تفوق مجمل الإيراد ، المتحقق مما أظهر ولأول مرة عجزا في الفائض الرأسمالي أو ميزانية الدولة ، استمر حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

ويبين الجدول التالي تطور إجمالي النفقات ، لدولة الامارات خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

تطور اجمالي النفقات لدولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٧

(مليون درهم) جدول رقم (١)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
١٠٠٢٢,٨	٨٨٥,٢	٧٧٢,١	٧١٥,٥	٤٠٧,١	٣٦٨,٨	١٢١٧٠	٩٥٢,٧	١ - النفقات الحارية
٢٠,٢	١٥,٢	٨,٤	٧,٥	٥,٦	١٠,٤	٢٨,١	-	نسبة الزيادة السنوية
١١٢١,٢	٩٢٧,٧	٨٠٨,٨	٧٤٦,٦	٤٢٧,٥	٣٨١,٩	١٢٨,١	١٠٠	الرقم القياسي
								المسبة في اجمالي
٣٦,١	٣٢,٩	٣١,٥	٣٧,٨	٣٢,٧	٣٢,٦	٣٧	٤٩,٩	النفقات
٥٠٤٢,٨	٤١٤٥,٦	٣٣٢٢,٢	٣٣٢٢,٨	١٧٧٨,٧	١٣٨٢,٧	٧٥٥,٢	٤٨٢,٤	■ الاستثمارات
٣١,٧	٢٥,٢	١٢,٢	٦,٤	٢٨,٥	٨٢,٢	٥٦,٦	-	نسبة الزيادة السنوية
١٠٤٥,٦	٨٥٩,٤	٦٨٦,٦	٦٠٥,٩	٣٦٨,٧	٣٨٦,٨	١٥٦,٦	١٠٠	الرقم القياسي
								المسبة من النفقات
٤٧,٢	٤٦,٦	٤٢,٩	٤١,١	٤٢,٦	٥١,٥	٥٧,٢	٥٠,٦	الحارية
٤٤٧٦,٧	٣٦٩٠,٨	٣٥٠٠,٨	٣٨٩٥,٧	١٧٧٢,٧	١١٨٢,٧	٤٨٠,٢	٤١٢,٢	■ مستوردات الانتاج
٢١,٢	٥,٤	٣٠,٩	٦,٢	٤,٩	١٤,٦	١٦,٥	-	نسبة الزيادة السنوية
١٠٨٦,٦	٨٥٩,٤	٨٤٩,٢	٧٠٢,٥	٤٣٠,٢	٣٨٧,٢	١١٦,٥	١٠٠	الرقم القياسي
								المسبة من النفقات
٤١,٩	٤١,٥	٤٥,٤	٤٠,٧	٤٣,٥	٤٤,٠	٣٦,٥	٤٢,٢	الحارية
١١٧٢,٢	١٠٥٨,٨	٩٠٠٠	١١٢٧,٠	٥٢٤,٧	١٣١,٤	٨١,٥	٥٩,١	■ التحويلات الحارية
١٠,٧	١٧,٦	(٣-٦)	١٤,٧,٢	٣٣٢,٢	٤٩٠	٣٧,٩	-	نسبة الزيادة السنوية
١٨٨٦,٦	١٧٩١,٥	١٥٢٢,٨	٢١٩٤,٦	٨٨٧,٨	٣٠٤	١٣٧,٩	١٠٠	الرقم القياسي
								المسبة من النفقات
١٠,٩	١١,٩	١١,٧	١٨,٢	١٢,٩	٤,٥	٦,٢	٦,٢	الحارية
١٨٩٤,٢	١٧٣٤,٩	١١٧٢٢,٧	١١٧٣٧,٢	٨٣٨,٧	٥٥٦٩,٦	٣٢١٥,٦	٩٥٩,٩	٢ - النفقات الرسامائية
٩,٠	٢,٥	٤٢,٩	٣,٦	٥,٨	١٤,٨	١٢٤,٧	-	نسبة الزيادة السنوية
١٧٧٧,٧	١٨١٢,٧	١٧٥١,٨	١٢٣٥,٥	٨٧٧,٧	٥٨٢,٠	٣٢٤,٧	١٠٠	الرقم القياسي
								المسبة من اجمالي
٦٢,٩	٦٦,١	٦٨,٥	٦٢,٢	٦٧,٢	٦٧,٤	٦٣,٠	٥٠,١	النفقات
								التكوين الرسامائي الثابت
١٠١٥,٢	١١٣٩,١	١٠٣٣٢,١	٥٤٦٣,١	٣٣١٠,٩	١٥٢٨٠	٦٥٩,٦	٤٩٠,٢	■ المشروعات
(١٠٠)	١٠٠	٨٩,١	٧٠,١	١٠٨,٨	١٣٢,٢	٢٤,٥	-	نسبة الزيادة السنوية
٢٠٧,٠	٣٣٢,٢	٢١٠٧,٢	١١١٤,٢	٦٥٤,٩	٢١٢,٧	١٣٤,٥	١٠٠	الرقم القياسي
								المسبة من النفقات
٥٢,٧	٦٥,٦	٦١,٦	٤٦,٦	٢٨,٢	٢٧,٦	٣٩,٤	٥١,٢	الرسامائية
-	-	-	١٧٧,٠	١١٩,٥	٨٠,٨	٤٢,٨	٣٥,٠	■ استثمارات تابعة
-	-	-	٦,٢	٤٧,٩	٨٤,٥	٣٥,١	-	نسبة الزيادة السنوية
-	-	-	٣٦٢,٩	٢٤٦,٤	٢٢٠,٩	١٢٥,١	١٠٠	الرقم القياسي
-	-	-	١,١	١,٤	١,٥	١,٩	٢,٧	المسبة من النفقات
٨٧٧,٠	٥٦٢,٨	٦٤٢٠,٦	١١٣٧,١	٥٠٦,٨,٢	٣٩٥٠,٨	١٥٤٢,٢	٤٢٦,٦	■ التحويلات الرسامائية
٤٧,١	(٧,٢)	٤,٨	٢٦,١	٢٨,٢	١٥٦,٢	٢٥٧,٢	-	نسبة الزيادة السنوية
٢٠٣٢,٠	١٣٨١,٨	١٤٨٩,٩	١٤٢٦,٩	١١٧٤,٢	٩١٥,٤	٣٥٧,٢	١٠٠	الرقم القياسي
								النسبة من النفقات
٤٦,٢	٢٤,٤	٢٨,٤	٥٢,٢	٦٠,٤	٧٠,٩	٦٨,٧	٤٥,١	الرسامائية
٣٦١٧,٠	٣٦٢٥,١	٢٤٤٧٥,٨	١٨٨٤٢,٧	١٢٤٧٥,٨	٨٣٥٨,٤	٢٢٦٢,٦	١١١٠,٦	اجمالي النفقات
١٢,٨	٩,٢	٣٩,٩	٥١,٠	٥١,١	١٣٦,٨	٨٦,٥	-	نسبة الزيادة السنوية
١٥٠٠,١	١٣٧٢,٩	١٣٨٦,١	٩٨٦,٢	٦٥٢,٠	٤٣٢,٢	١٨٦,٥	١٠٠	الرقم القياسي

**تطور إجمالي النفقات لدولة الإمارات العربية المتحدة
خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٧**

جدول رقم (ب)

(مليون درهم)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٢٥٤٢١,٩	٢٢٧٠٦,٧	٢٣٦٢١,٠	٢٤٠٧٥,٠	٢٤٣٨٤,٠	٢٥٨١٨,٠	٢٤٦٠٤,٠	١٦٧٦٣,٠	١ - النفقات الجارية
-	-	(١,٩)	(١,٣)	(٥,٦)	٤,٩	٤٦,٨	٥٦,٨	نسبة الزيادة السنوية
-	-	٢٤٧٦,٨	٢٥٢٤,٤	٢٥٥٦,٨	٢٧٠٧,١	٢٥٧٩,٨	١٧٥٧,٧	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة في إجمالي
-	-	٧٣,٢	٧٠,٨	٦٤,٠	٦٠,٤	٥٣,٤	٤٢,١	النفقات
-	-	١٠٤٩٢,٠	١١٣٧٠	٩٥٠٨,٠	٨١٩٧,٠	٧٧٤٥,٠	٦٥٦١,٠	■ الأجور ومشتقاتها
-	-	٧,٠	٢,٧	٨,١	١٢,٦	١٧,٥	٢٠,٧	نسبة الزيادة السنوية
-	-	٢١٦٦,٩	٢٠٢٤,٧	١٩٧١,٠	١٨٢٣,٦	١٦٠٥,٥	١٣٦٦,٢	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة في النفقات
-	-	٤٤,٢	٤٠,٦	٣٩,٠	٣٤,١	٢٦,٥	٢٩,٣	الجارية
-	-	١٠٥٠٢,٠	٩٦٥٤,٠	٩٤٣٧,٠	٩١١٦,٠	٨٦١٧,٠	٧٢٤٩,٠	■ مستلزمات الإنتاج
-	-	٨,٨	٧,٠	٢,٩	٥,٨	١٧,٢	٦٤,٢	نسبة الزيادة السنوية
-	-	٢٥٤٧,٨	٢٣٤٢,١	٢٢٩٦,٧	٢٢١١,٥	٢٠٩٠,٥	١٧٨٢,٩	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة من النفقات
-	-	٤٤,٥	٤٠,١	٣٨,٨	٣٥,٣	٢٥,٠	٤٢,٨	الجارية
-	-	٣٦٦٦,٠	٤٦٥٤,٠	٥٤٠٩,٠	٧٩٠٥,٠	٨٢٤٢	٧٨٢٣,٠	■ التحويلات الجارية
-	-	(٤٢,٧)	(١٤,٠)	(٣٦,٦)	(٤,١)	١٩٢,٠	١٤,٨	نسبة الزيادة السنوية
-	-	٤٥١١,٠	٧٨٧٤,٨	٩١٥٢,٢	١٣٣٧٥,٦	١٣٩٤٥,٩	٤٧٧٦,٦	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة من النفقات
-	-	١١,٢	١١,٢	٣٢,٢	٣٠,٦	٣٢,٥	١٦,٩	الجارية
١٠٧٨١,٧	٨٥٤٩	٨٦٢٠,٠	٩٩٢٢,٠	١٣٧٣٥	١٦٩٠٥,٠	٢١٤٧٨,٠	٢٢٠٤٨,٠	٢ - النفقات الرأسمالية
-	-	(١٢,١)	(٣٧,٨)	(١٨,٨)	(٢٦,٣)	(٦,٨)	٢١,٨	نسبة الزيادة السنوية
-	-	٩٠٠,٨	١٠٣٦,٩	١٤٣٥,٤	١٦٦٦,٦	٢٢٤٤,٥	٢٤٠٨,٦	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة من إجمالي
-	-	٢٦,٧	٢٩,٢	٣٦,٠	٣٩,٦	٤٦,٦	٥٧,٩	النفقات
-	-	٥٥٧٩,٠	٦٨١٧٠	٨٠٩٦,٠	٩٧٥٦,٠	٩٢٠٧,٠	٩٥٩٢,٠	■ المخرجات
-	-	(١٨,٩)	(١٥,٨)	(١٧,٠)	(٦,٠)	(٤,٠)	(٥,٩)	نسبة الزيادة السنوية
-	-	١١٣٧,٩	١٣٩٠,٤	١٦٥١,٢	١٩٨٩,٨	١٨٧٧,٨	١٩٥٦,٨	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة من النفقات
-	-	٦٤,٧	٦٨,٧	٥٨,٩	٥٧,٧	٤٢,٩	٤١,٦	الرأسمالية
-	-	-	-	-	-	-	-	■ استثمارات تابعة
-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة الزيادة السنوية
-	-	-	-	-	-	-	-	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة من النفقات
-	-	-	-	-	-	-	-	الرأسمالية

-	-	٢٠٤٦,٠	٣١٠٥٠	٥٦٣٩,٠	٧١٤٩,٠	١٢٣٧٦,٠	١٢٤٥٦,٠	■ التحويلات الرأسمالية
-	-	(٢,١)	(٤٤,٦)	(٣٦,١)	(٤١,٧)	(٨,٨)	٥٢,٤	نسبة الزيادة السنوية
-	-	٧٠٤,٦	٧١٩,٤	١٣٠٦,٥	١٦٥٦,٤	٢٨٤٣,١	٣١١٧,٧	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة من النفقات
-	-	٢٥,٢	٣٦,٢	٤١,١	٤٢,٢	٥٧,١	٥٨,٤	الرأسمالية
٣١٢٠٢,٦	٣٢٢٥٥,٩	٣٢٢٤١,٠	٣٣٩٧٠	٣٨١١٩,٠	٤٢٧٣٠	٤٦٠٨٢,٠	٣٩٨١١,٠	اجمالي النفقات
-	-	(٥,٢)	(١٠,٨)	(١٠,٨)	(٧,٢)	١٥,٨	٢٤,٤	نسبة الزيادة السنوية
-	-	١٦٨٧,٥	١٧٧٩,٤	١٩٩٥,١	٢٣٣٦,١	٢٤١١,٩	٢٠٨٣,٧	الرقم القياسي

المصدر : اعداد مختلفة من كتاب تطور المالية العامة الذي تصدره دائرة التخطيط
أرقام عامي ١٩٨٠ / ١٩٨٧ من المصرف المركزي - النشرة الاقتصادية .

وتكون النفقات الجارية ، والنفقات الرأسمالية العناصر المكونة لاجمالي النفقات العامة ، لدولة الامارات العربية المتحدة . والنفقات الجارية هي تلك النفقات الدورية العادية ، شبه الدائمة الضرورية لتسيير الجهاز الاداري في الدولة ، وتستهلك جزءا من الإيرادات العامة . ولذا لا بد من وضع ضوابط لها للتحكم في مسارها ، وهي تتمثل في الأجور وما في حكمها والمستلزمات السلعية والخدمية التي يستهلكها ، الجهاز الاداري . بالإضافة إلى التحويلات الجارية المتمثلة في الاعانات والمساعدات .

أما من حيث الاتجاه العام ، لتطور النفقات الجارية بالدولة ، خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ ، فقد عكس ازديادا مستمرا من ٩٥٣,٧ مليون درهم الى ٢٥٤٢١,٩ مليون درهم . وشكل من اجمالي النفقات ارتفاعا من ٤٩,٩٪ إلى ٧٣,٤٪ على التوالي . لذا ففي نهاية عام ١٩٨٧ بلغ مجمل الانفاق العام ٣٦٢٠٣,٦ مليون درهم ، ويظهر الجدول السابق نسبة الزيادة السنوية ، وتطور الأرقام القياسية نسبة الى عام ١٩٧٢ كعام قياسي . وبذلك يكون معدل النمو السنوي للنفقات الجارية ، بحدود ٢٥,٩٪ مقارنة بمعدل النمو السنوي لاجمالي النفقات والبالغ نحو ٢١,٤٪ .

أما بالنسبة إلى بند الأجور كعنصر أساسي ، من عناصر النفقات الجارية والذي نشير إليه خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ للدلالة والإشارة ، فقد تراوحت الزيادة فيه من ٤٨٢,٤ مليون درهم إلى ١٠٤٥٣,٠ مليون درهم ، أي ما يعادل بأرقام القياس ٢٤٧٦,٨ نسبة إلى عام ١٩٧٢ .

كما بلغت نسبة النمو السنوية فيه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ نحو ٩,٥٪ وشكل نسبة ٥٠,٦٪ من مجمل الإيرادات الجارية ، في ١٩٧٢ بينما شكل ٤٤,٣٪ في عام ١٩٨٥ . وترجع الزيادة أساسا الى العلاوات الدورية ، في الأجور وإلى الزيادة في اعداد جهاز الأمن والدفاع بالدولة ، وإلى العلاوات التي تمنح للمواطنين ، كالعلاوة الاجتماعية هذا بالإضافة إلى العلاوة الفنية للعاملين ، والتي كان لها أثر كبير في نسب الزيادة .

ويمثل العنصر الثاني من عناصر النفقات الجارية ، وهو مستلزمات الانتاج ، نسبة عالية من مجمل النفقات الجارية . لارتباطه المباشر بالأجور إذ أنه كلما زادت الأجور ، انعكس ذلك بازدياد متطلبات مستلزمات الانتاج والتي تتضمن مصروفات وزارة الدفاع والإيجارات للمباني ، بالإضافة إلى إعانات الجمعيات والنوادي ، والاشتراك في المنظمات الدولية ، وقد ارتفعت نفقات مستلزمات الانتاج من ٤١٢,٢ مليون درهم إلى ١٠٥٠٢,٠ مليون درهم . خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ ، وحافظت على نسبة من مجمل النفقات الجارية ، بحدود ٤٤٪ رغم تحركها صعوداً وهبوطاً بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٨٥ في حدود هامش ضيقة . هذا وقد بلغت نسبة معدل نمو مستلزمات الانتاج السنوي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ حوالي ٧,٢٪ .

وأما التحويلات الجارية ، كعنصر ثالث من عناصر النفقات الجارية فهي عبارة عن المبالغ التي يتم تحويلها ، من ميزانية إلى ميزانية أخرى أو إلى أشخاص ، سواء أكانوا طبيعيين أم معنويين ، ويتمثل في الغالب في المساعدات الاجتماعية والإعانات الرياضية ، والثقافية كما تشمل المساعدات والتبرعات والتعويضات والميزانيات المستقلة ، لبعض الجهات الحكومية مثل ديوان المحاسبة ... الخ .

وقد ارتفعت التحويلات الجارية ، من ٥٩,١ مليون درهم إلى ٢٦٦٦,٠ مليون درهم ، خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ وكانت قد وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨١ . إذ بلغت ٨٢٤٢,٠ مليون درهم ويتمثل هذه الزيادة المطردة حتى عام ١٩٨١ بتزايد المساعدات الاجتماعية ، وتزايد نفقات دعم السلع والخدمات وتزايد الإعانات الخاصة بالصحف ، والمجلات وجامعة الإمارات والجمعيات والنوادي .

هذا بالإضافة إلى تخصيص مبالغ كبيرة ، لدعم المنتجات البترولية في الامارات الشمالية بلغت بحدود ٦٠٠ مليون درهم - وتخصيص مبالغ كبيرة لاعانة محطات الكهرباء بالامارات - بلغت بحدود ٥٠٠ مليون درهم .

وقد أخذت التحويلات الجارية بالانخفاض بعد عام ١٩٨١ ، حتى وصلت إلى ٢٦٦٦,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٥ . وذلك بناء على سياسة الدولة واجراءاتها الخاصة ، بترشيد الانفاق حيث تم تخفيض المساعدات والمعونات ودعم السلع ودعم المشتقات البترولية .

أما النفقات الرأسمالية ، فهي تلك النفقات التي ليست لها طبيعة دورية ولا تتصف بالتكرارية ، وتتكون من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت أي الاستثمارات في الأوجه الخاصة بزيادة الطاقة الانتاجية ، والمحافظة عليها أو استكمالها . كما تشمل على المخزون السلعي والذي يتضمن الثروات الحيوانية والمائية ، والأراضي والمباني ومختلف الانشاءات الانتاجية والأدوات بما في ذلك الأصول الثابتة الأخرى . كما تتكون من التحويلات الرأسمالية ، والتي تشمل ما ينفق على المنع والمساعدات والقروض ، الخارجية بالإضافة إلى المساهمات في المؤسسات والشركات العربية والدولية .

تطور اجمالي النفقات الرأسمالية ، من ٩٥٦,٩ مليون درهم إلى ٨٦٢٠,٠ مليون درهم ، خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ وشكل انخفاضا من ٥٠,١٪ إلى ٢٦,٧٪ ، من إجمالي النفقات للفترة ذاتها . أما مع نهاية عام ١٩٨٦ فقد بلغ اجمالي النفقات الرأسمالية السنوية ٨٥٤٩,٠ مليون درهم ، من مجمل النفقات العامة والبالغة ٣٢٢٥٥,٩ مليون درهم على أنه في عام ١٩٨٧ ارتفعت النفقات الرأسمالية ، الى حوالي ١٠٧٨١,٧ مليون درهم . ويظهر الجدول السابق الخاص بتطور اجمالي النفقات لدولة الامارات العربية المتحدة ، النسب السنوية للزيادة أو النقصان وتطور الأرقام القياسية نسبة الى عام ١٩٧٢ كعام قياس . وبذلك يكون معدل النمو السنوي للنفقات الرأسمالية ، من عام ١٩٧٢ حتى مطلع عام ١٩٨٨ بحدود ١٧,٥٪ . مقارنة بمعدل النمو السنوي لاجمالي النفقات والبالغ نحو ٢١,٧٪ .

ويعتبر تطور التكوين الرأسمالي ، الثابت كعنصر من عناصر النفقات الرأسمالية ، مؤشرا لتطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك فإن التطور الذي شهده حتى عام ١٩٧٨ ، يعكس متطلبات مراحل التنمية الاولى في الدولة . وذلك لتحقيق وانجاز مراحل الخدمات الاساسية ، واستكمال نشأة وتكوين الجهاز الحكومي ، ولذلك نرى أن الاتفاق في هذا المجال قد ارتفع من ٥٢٥,٣ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ١١٣٩١,١ مليون درهم في عام ١٩٧٨ . إلا أن حالة الركود الاقتصادي التي كانت قد بدأت في عام ١٩٧٧ قد حدت من اندفاع عملية التنمية ، فأخذ التكوين الرأسمالي الثابت يشهد انخفاضا منذ عام ١٩٧٩ ، ويتركز في كيفية ضبط وتحديد اتجاهات النمو . كما أدى انخفاض مستوى إيرادات الدولة في قطاع الثمانينات الى اعتماد سياسات تحد من المشروعات الجديدة على أن ينحصر الاتفاق على استكمال المشاريع القائمة .

أما بالنسبة إلى التحويلات الرأسمالية ، وهي العنصر الثاني من عناصر النفقات الرأسمالية ، فتشمل القروض والمنح والمساعدات الخارجية ، التي تقدمها الدولة . بالإضافة إلى مساهمتها في المؤسسات والشركات العربية والدولية . وقد تركزت معظم تحويلات الدولة الرأسمالية ، في القروض والمساعدات الخارجية . ويمكن الإشارة هنا إلى منعطفات أساسية في مجال التحويلات الرأسمالية ، ترتبط أساسا بأحداث تطلبت تقديم المزيد من الدعم والمساعدات الخارجية ، ففي عام ١٩٧٣ بلغت نسبة الزيادة في التحويلات الرأسمالية ١٥٦,٢٪ مقارنة بحجم التحويلات الرأسمالية في عام ١٩٧٢ ، وذلك على اثر حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ .

أما خلال عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ فقد بلغت التحويلات الرأسمالية أعلى مستوى لها . بسبب الالتزامات العربية ، التي فرضتها مقررات مؤتمر بغداد من جهة ، وبسبب القرض الذي منحه حكومة دبي ، إلى شركة الكهرباء لتمويل محطة كهرباء جبل علي . وأما خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فقد انخفضت التحويلات الرأسمالية ، حتى وصلت إلى ٣٠٤١,٠ مليون درهم ويعود ذلك إلى انحسار الوفرة المالية ، التي كانت تتمتع بها الدولة من عائدات البترول ، مما انعكس سلبا على حجم المساعدات الدولية ، والقروض والمنح للدول العربية والصديقة .

٣ - الفائض الجاري والفائض الراسمالي لدولة الامارات العربية المتحدة :

الفائض الجاري هو ، الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية وهو يعكس مدخرات الدولة من اموال ، بعد تلبية كافة احتياجاتها الاستهلاكية والتي يمكن توظيفها لتمويل البرامج التنموية ، والتطويرية الداخلية لتحقيق مستويات معيشية أفضل ، من خلال النهضة الاقتصادية في كافة القطاعات لبناء برامج تهدف إلى خلق توازن اقتصادي ، يضمن الاستقرار والتحويل تدريجاً نحو مرحلة الاكتفاء الذاتي للدولة في كافة الميادين .

ويمكن القول أنه بعد ارتفاع أسعار النفط ، في عام ١٩٧٤ توفر لدى الدول المنتجة للبترول ، حجم من الايرادات يغطي النفقات الجارية ، ويحقق فائضاً مكنها من توظيفه في تمويل تنميتها . وقد ارتبطت الايرادات الجارية بالاضاع النفطية والتي تمثل عائداته النسبة العظمى منها ، وأصبح بالتالي تطور الفائض الجاري مرهوناً بالتطورات النفطية .

تطور الفائض الجاري خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ من ١٦٦٦,٥ مليون درهم إلى ٢٢٦٦,٠ مليون درهم . أي بما يعادل قياساً إلى عام ١٩٧٢ ما نسبته ١٣٦٪ . إلا أن الفائض الجاري قد حقق ، معدلات نمو تصاعدية بشكل مستمر ، منذ عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٧ ليشهد انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٧٨ . نتيجة للركود الاقتصادي المتحقق ، ذلك العام ليعود بعد ذلك إلى الارتفاع ، حتى وصل إلى أعلى مستوى له عام ١٩٨٠ محققاً ٣٧١٧٧,٠ مليون درهم . وشهد الفائض الجاري منذ عام ١٩٨١ انخفاضاً حاداً حتى بلغ حوالي ٣٥٩,٢ مليون درهم في عام ١٩٨٧ . وقدّر بأن يكون على نفس المستوى في عام ١٩٨٨ ، نتيجة لانخفاض الايرادات الجارية بعد هبوط أسعار البترول ، في حين استمرت النفقات الجارية على نفس معدلاتها .

وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق امارتي أبوظبي ودبي ، كما لا بد وان نشير إلى

• معلومات مباشرة من وزارة التخطيط .

أن قيام كل من أبوظبي ودبي ، بالخصم المباشر من حصتهما في ميزانية الاتحاد لم يترك الكثير من المرونة للحكومة الاتحادية خاصة في سنوات كساد البترول الاخير ١٩٨١ - ١٩٨٧ ، هذا ونأمل ألا تتبالغ الامارات الممول للاتحاد في اجراءات الخصم هذه ، وان يترك للحكومة الاتحادية كامل الصلاحية في الاشراف ، على عائدات الاتحاد والتي تأتي في معظمها من نصف دخل البترول ، كما ان بعض الامارات تستحوذ على بعض العائدات ، والضرائب الاتحادية التي يجري تحصيلها ضمن حدود الامارة .

وبين الجدول التالي تطور الفائض الجاري ، والفائض الراسمالي لدولة الامارات العربية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

تطور الفائض الجاري والفائض الراسمالي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

(مليون درهم)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
٢٤٦٥٢,٩	٢٥٤٨٩,٤	٢٧٢٤٦,٩	٢٤٧٦٦,٥	١١٦٣٢,٧	١٧٢٤٦,٢	٤١٠٣,٢	٢٦٢٠,٢	الايادات الجارية
١٠٦٩٢,٨	٨٨٩٥٣	٧٧٦٣,١	٧١١٥,٥	٤٠٧٧,١	٣١٨٨,٨	١٢١٧,٠	٩٥٢,٧	المعقدات الجارية
٢٢٩٦٠,١	١٦٥٩٤,٢	١٩٦٢٣,٨	١٧٦٥١,٠	١٥٥٥٥,٦	١٤٥٥٧,٤	٢٧٨٦,٢	١٦٦٦,٥	الفائض الجاري
٤٤,٤	(١٥,٥)	١١,٢	١٢,٥	٦,٩	٤٢٢,٥	٦٧,٢	-	نسبة الزيادة السنوية
١٤٣٧,٧	٩٩٥,٨	١١٧٨,١	١٠٥٩,٢	٩٣٢,٤	٨٧٢,٥	١٦٧,٢	١٠٠,٠	الرقم القياسي
٣١٠٤٨٠	٢٧٢٣٧,٥	٢٩٠١٧,٩	٢٥٩٢٤,٥	١٩٧٤١,٨	١٧٢٧٢,٢	٥١٥٢,٠	٢٦٦٤,٩	اجمالي الايادات
٢٩١١٧,٠	٢١٢٥٠,١	٢٤٤٧٥,٨	١٨٨٤٢,٧	١٢٤٧٥,٨	٨٢٥٨,٤	٣٥٦٢,٠	١٩١٠,٦	اجمالي النفقات
٦٤٢١٠	١٠٨٧,٤	٤٥٤٢,١	٧٠٨١,٨	٧٣٦٠	٩١١٢,٩	١٥٩٠,٤	٧٥٤,٣	الفائض الراسمالي
٤٩١,٤	(٧٦,١)	(٣٥,٩)	(٢,٥)	(٢٠,٢)	٤٧٣,١	١١٠,٨	-	نسبة الزيادة السنوية
٨٥٢٦	١٤٤,٢	٦٠٢,٢	٩٢٨,٩	٩٦٢,٢	١٢٠٨,٢	٢١٠,٨	-	الرقم القياسي

**تطور الفائض الجاري والفائض الرأسمالي لدولة الامارات العربية المتحدة
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧**

(مليون درهم)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
-	-	٢٥٨٨٧,٠	٢٨٨٠٠,٠	٢٩٥٣٩,٠	٣٧٧٣٩,٠	٤٩٦١٧,٠	٥٢٩٤٠,٠	الإيرادات الجارية
٢٥٤٢١,٩	٢٢٧٠٦,٧	٢٢٦٢١,٠	٢٤٠٧٥,٠	٢٤٢٨٤,٠	٢٥٨١٨,٠	٢٤٦٠٤,٠	١١٧١٣,٠	لنفقات الجارية
٢٥٩,٢	٣٦١٨,٥	٢٢٦٦,٠	٤٧٢٥,٠	٥١٥٥,٠	١١٩١١,٠	٢٥٠١٣,٠	٣٧١٧٧,٠	الفائض الجاري
-	-	(٥٢,٠)	(٨,٢)	(٥٦,٧)	(٥٢,٤)	(٣٢,٧)	٥٥,٢	نسبة الزيادة السنوية
-	-	١٣٦,٠	١٨٣,٥	٣٠٩,٢	٧٤٤,٧	١٥٠٠,٩	٢٢٣٠,٨	الرقم القياسي
٢٧٢٨٨,٣	١٩٨٩٩,٣	٢٦٧١٢,٠	٢٩٩٨٠,٠	٣١٢٣٨,٠	٣٩٣٣٩,٠	٥١٢٥٧,٠	٥٩٤٤٨,٦	إجمالي الإيرادات
٢٦٢٠٢,٦	٢٢٢٥٥,٩	٢٢٢٤١,٠	٢٣٩٩٧,٠	٢٨١١٩,٠	٤٢٧٣٢,٠	٤٦٠٨٢,٠	٣٩٨١١,٠	إجمالي النفقات
٨٨١٥,٣	١٢٢٥٦,٦	(٥٥٣٩,٠)	(٤٠١٥,٠)	(٦٧٨١,٠)	(٣٢٤٤,٠)	٥٧٧٥,٠	١٦٦٣٧,١	الفائض الرأسمالي
-	-	(٣٧,٧)	١٠,٨	(١٠٢,٨)	(١١٣,٤)	(١٨,٢)	١٥٨,٧	نسبة الزيادة السنوية
-	-	(٧٣٢,٠)	(٥٣٧,٢)	(٨٩٩,٠)	(٤٤٢,٢)	٦٩٩,٢	٢٢٠٥,٧	الرقم القياسي

المصدر : أعداد مختلفة من كتاب تطورات المالية الذي تصدره وزارة التخطيط .
معلومات عامي ١٩٨٧/١٩٨٦ من النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي يونيو/حزيران ١٩٨٨ ومطابقتها مع
معلومات مباشرة من وزارة التخطيط في دولة الامارات .

الفائض الرأسمالي هو الرصيد النهائي ، لمجمل الإيرادات بعد استيفاء الدولة لكافة عناصر ومكونات نفقاتها . والذي يحدد الامكانية المتاحة للاستثمار الخارجي ، لزيادة عائد هذه الاستثمارات إلى الدخل القومي . مما يخفف العبء نسبيا من الاعتماد الكلي في موارد الدولة على العائد البترولي . والفائض الرأسمالي بالنسبة الى الدول البترولية حقيقة واقعة . لأن انتاجها البترولي لا يرتبط بعامل مستوى الحاجة ، الى حجم معين من الإيرادات لتمويل خططها وبرامجها التنموية . بل ان العائد من حجم انتاجها يفوق مدى احتياجاتها ، وقدرتها على توظيفه في مجال التنمية الداخلية . وعليه فقد سعت هذه الدول من خلال نظرة مستقبلية إلى أن ثرواتها البترولية الراهنة هي ثروات آيلة للنضوب ، إلى توظيف واستغلال هذا الفائض ، بما يؤمن حجما من الإيرادات للأجيال القادمة يساعدها على مواجهة متطلباتها في مرحلة ما بعد البترول .

شهد الفائض الرأسمالي ، ازديادا بلغت نسبته ٤٧٣٪ في عام ١٩٧٤ مقابل عام ١٩٧٣ تمشيا مع تطور العائد البترولي ، في ذلك العام وارتفاع أسعاره ، ليعود بعد ذلك إلى الانخفاض تدريجاً حتى نهاية عام ١٩٧٨ حيث انخفض من ٩١١٣,٩ مليون درهم إلى ١٠٨٧,٤ مليون درهم ، وهو ما يعكس التوسع في الانفاق الحكومي ، لاستكمال البنية الاقتصادية في ظل استقرار نسبي للإيراد وتحركه ، ضمن هامش ضيق سلبي أو ايجابا . وبعد الزيادة في أسعار البترول ، في عام ١٩٧٩ حقق الفائض الرأسمالي ٦٤٣١,٠ مليون درهم وارتفع في عام ١٩٨٠ إلى ١٦٦٣٧,١ مليون درهم . ليتحول بعد ذلك إلى اتجاه سلبي أظهر مع نهاية عام ١٩٨٧ عجزا بلغ ٨٨١٥,٣ مليون درهم ، بعد أن وصل هذا العجز إلى أعلى مستوى له ، وذلك عام ١٩٨٦ عندما بلغ حوالي ١٢٣٥٦,٦ مليون درهم .

وعلى الرغم من أن ظاهرة العجز هذه ، ظاهرة جديدة في اقتصاد الامارات ، إلا أنه ليس كل عجز مؤشرا خطيرا ، يدل على ضعف الوضع الاقتصادي . كما أنه ليس كل فائض دليلا على قوة الاقتصاد ، لذلك فإنه بالامكان دائما تغطية العجز الكلي عن طريق القروض والتسهيلات ومن تراكمات الدولة الاستثمارية في الخارج ، والاقتراض من السوق المحلية واتخاذ سياسة ترشيد مرتزة . ان الاتجاه الاقتصادي الحديث يقوم على تحديد احتياجات الدولة ، المنطقية والاقتصادية واعداد الميزانية الجارية ، والاستثمارية ومن ثم البحث عن موارد لتغطية هذه الاستثمارات .

٤ - المالية العامة للحكومة الاتحادية :

تتميز المالية العامة لدولة الامارات العربية المتحدة بخصوصية خاصة في تركيبها ، وذلك كنتيجة طبيعية تعبر عن واقع الاتحاد كونه اتحاداً بين امارات سبع ، كان لكل منها قبل ذلك ماليتها العامة الخاصة بها . وقد شكل الاتحاد فيما بينها الاطار السياسي والاجتماعي أكثر منه الاطار الاقتصادي ، المتكامل خاصة في المراحل الأولى لقيام الاتحاد في عام ١٩٧١ . وإذا كنا قد تناولنا على امتداد الصفحات السابقة المالية العامة لدولة الاتحاد ، من حيث العناصر المكونة لها

وتطورها في كافة أبوابها فإننا بذلك لم نرد أن نلغي حقيقة تركيب المالية العامة للحكومة الاتحادية ثم المالية العامة لكل من الامارات على حدة .

وهذه الاستقلالية لكل من الامارات في نطاق الأمور الداخلية الخاصة بها ، قد ضمنها الدستور المؤقت للدولة في مادته العاشرة .

إلا أن توجه المجلس الأعلى لحكام الامارات ، بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ، قد دعم التجربة الاتحادية وعمل على ترسيخها كتجربة رائدة يحتذى بها ، ان على صعيد العالم العربي ، أو على الصعيد الدولي ، وعليه فإن الإطار العام للحكومة الاتحادية يأخذ سنة بعد سنة دورا أكثر فعالية ، في اتجاه تضيق هذا الفصل بين واقع الدولة ككل على مختلف الأصعدة ، وواقع كل امانة على حدة . وقد انعكس هذا التوجه في الكثير من المجالات ، مما يعطي الحكومة الاتحادية دورا أكثر أهمية ، عن ذلك الذي قامت به في المراحل الأولى ، وهو ما سنشير إليه في استعراضنا للتنمية الاقتصادية في الدولة .

يفترض أن تعتمد الحكومة الاتحادية ، في مآليتها العامة على المساهمات المقدمة لميزانياتها العامة ، من كل من الامارات اذ أن الموارد الذاتية للحكومة الاتحادية ، مازالت متدنية جدا كما أن معظم انفاقها ينحصر في استكمال البنية والأطر الاتحادية .

تطورت الإيرادات العامة الفعلية للحكومة الاتحادية ، من ٢٠٠,٩ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٢٣٢١٠,٩ مليون درهم في عام ١٩٨١ لتشهد بعد ذلك انخفاضا تدريجيا ، إلى أن بلغت ١١٦٥٠,٠ مليون درهم مع نهاية عام ١٩٨٧ ، ثم قدرت بحدود ١٢٤٢٦,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٨ . وتتكون هذه الإيرادات من مساهمات الامارات في ميزانية الاتحاد وإيرادات الحكومة الاتحادية المختلفة . وتكاد تشكل مساهمة الامارات المصدر الوحيد في إيرادات الحكومة الاتحادية ، اذ تراوحت نسبة الإيرادات الأخرى من مجمل الإيراد العام من ١,٧ - ٨,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨ . وقد كانت أعلى نسبة مساهمة في عام ١٩٨٠ اذ بلغت ٩٨,٣٪ وأدناها في عام ١٩٨٤ اذ بلغت ٩١,٥٪ . أما من حيث حجم هذه المساهمة

فقد تطورت من ١٩٦,١ مليون درهم في عام ١٩٧٢ الى ٢٢٦١٢,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٠ ثم لتتخفّض الى ٩٢٥٣,٤ (١) مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما يبينها الجدول التالي :

ايرادات الحكومة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة

خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

(مليون درهم)

١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	
١٩٦,١	٤٠٢,٧	٧٧٩,٥	١٥٧٢,٤	٣٠١٠,٩	٥٢١٠,٤	٦٧٨٧,٩	٨٤٩٤,٠	مساهمة الامارات
-	-	-	١٥٠,٠	-	٤٦٦,٢	-	-	■ ابوظبي
-	-	-	-	-	-	-	-	■ دبي
-	-	-	-	-	-	-	-	ايرادات اخرى
١٩٦,١	٤٠٢,٧	٧٧٩,٥	١٧٢٢,٤	٣٠١٠,٩	٥٧٣٦,٦	٦٧٨٧,٩	٨٤٩٤,٠	مجمعل مساهمة الامارات
٤,٨	١٧,١	٢٦,٠	٥٤,٦	١٠٢,٧	٢٦٦,٦	١٧٠,٠	١٧٩,٢	واردات مختلفة
٣٠٠,٩	٤١٩,٨	٨٠٠,٥	١٧٧٧,٠	٣١١٢,٦	٦٠٠٢,٢	٦١٥٧,٩	٨١٧٣,٢	مجمعل الايرادات
-	١٠٩,٠	٩٠,٧	١٢٢,٠	٧٥,٢	٩٢,٨	١٥,٩	٢٤,٧	الزيادة السنوية
١٠٠,٠	٣٠٩,٠	٢٩٨,٥	٨٤٤,٥	١٥٤٩,٨	٢٩٨٨,٢	٢٤٦٢,٤	٤٢١٧,٢	الرقيم القياسي

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	
١٧٣٤١,٧	٢٣٦١٣,٠	١٥١٢٣,٦	١٣٠٩٥,٦	١٤١٧٦,٢	١٤٤٦٣,٨	١٠٩٠٦,٠	٩٢٥٣,٤	٨٤	مساهمة الامارات
٢٩٨,٥	٥٩٧,٩	٤٩٢,١	٧٢٧,٢	١٢٦٣,٠	١٠٦٢,٢	١٢٩٦,٦	١٢٩٦,٦	٨٤	■ ابوظبي
١٧٣٤٠,٢	٢٣٢١٠,٩	١٦١٢٢,٧	١٢٨٢٢,٩	١٤٤٨٩,٢	١٥٥٢٥,٠	١٢٨١٧,٢	١١٦٥٠,٠	١٢٤٢٦	■ دبي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ايرادات اخرى
١٧٣٤٠,٢	٢٣٢١٠,٩	١٦١٢٢,٧	١٢٨٢٢,٩	١٤٤٨٩,٢	١٥٥٢٥,٠	١٢٨١٧,٢	١١٦٥٠,٠	١٢٤٢٦	مجمعل مساهمة الامارات
١٠٢,٤	٢٦,٦	(٢٠,٥)	(١٤,٢)	١٢,١	-	-	-	-	صادرات مختلفة
١٧٣٤٠,٢	٢٣٢١٠,٩	١٦١٢٢,٧	١٢٨٢٢,٩	١٤٤٨٩,٢	١٥٥٢٥,٠	١٢٨١٧,٢	١١٦٥٠,٠	١٢٤٢٦	مجمعل الايرادات
٨٧٨,٦	١١٥٥٢	٨٠٢٧,٢	٦٨٨٠,٥	٧٧١٠,٠	-	-	-	-	الزيادة السنوية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الرقيم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المصروفات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	القائض لول المعز

المصدر : عام ١٩٨٨ تقديرات ما نشر حول وضع المعز في ميزانية دولة الاتحاد .

اعداد مختلفة من كتاب تطور المالية العامة الذي تصدره وزارة التخطيط / والتقرير الخاص بالمصرف المركزي / ومعلومات مباشرة .

(١) حجم المساهمة في عام ١٩٨٨ غير متوفر حالياً .

وتساهم بشكل أساسي في الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية أمانة أبوظبي ثم أمانة دبي ثم الإمارات الأخرى . وتعكس هذه المساهمات من حيث حجمها ، تطور إيرادات الإمارات ذاتها ، حيث نلاحظ الزيادة في إيرادات الحكومة الاتحادية في عام ١٩٧٤ وما تلا ذلك مع ازدياد دخل الإمارات من البترول ، ثم الزيادة بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨١ حيث شهدت نفس الفترة أيضاً ازدياداً كبيراً في حجم إيرادات الإمارات من العائد البترولي بعد ارتفاع الأسعار . هذا ويعكس الانخفاض التدريجي بعد ذلك انخفاض إيرادات الإمارات بعد هبوط أسعار البترول .

أما إجمالي نفقات الحكومة الاتحادية ، فقد تطور من ١٦٣,٧ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٢٠٧٠٠,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٠ ليشهد بعد ذلك انخفاضا تدريجياً متوازناً في اتجاهه مع الإيرادات العامة ليسجل ١٢٥٣٩,٧ مليون درهم في عام ١٩٨٧ . أما تقديرات عام ١٩٨٨ فهي بحدود ١٤٢٥٥,٠ مليون درهم . ويعكس التوسع السابق في الانفاق العام ازدياد دور وأهمية الحكومة الاتحادية ، في عملية التنمية الاقتصادية على صعيد الدولة ككل . ويتضح ذلك من ازدياد نسبة إجمالي النفقات الرأسمالية حتى عام ١٩٨٠ وأن لم يشهد أداؤها خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ انتظاماً في اتجاه معين ، على عكس المرحلة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حيث أخذت هذه النفقات بالانحسار من ١٥,٥٪ من إجمالي النفقات إلى نسبة ٦,٢٪ ، أي أن إجمالي الانفاق ، قد تركّز خلال فترة انحسار الإيرادات ، على عدم الاستثمار في مشاريع جديدة ، على صعيد الحكومة الاتحادية ، باستثناء استكمال بعض المشاريع القائمة ، وإنما كان لتغطية النفقات الجارية التي تضمن استمرار أجهزة الحكومة الاتحادية في أداء دورها ، وكما سبق فإن تخفيض النفقات جاء بعد تطبيق سياسة ترشيد الانفاق ، الناتجة عن الانخفاض في العائدات البترولية ، ويبين الجدول التالي تطور إجمالي نفقات الحكومة الاتحادية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

**تطور اجمالي نفقات الحكومة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨**

جدول (١)

(مليون درهم)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	المدة
- النفقات الجارية								
٢١٧٠,٩	٢٦٥٤,٢	٢١٦٧,٦	٧٦٨,٤	٤٢٤,٦	٢٩٢,٩	١٤٦,١	٦٧,٨	■ الأجور وتمثلتها
٢٠٨٢,٢	٢٢٢٧,٥	٢٠١٢,٤	٤٥٧,٢	٢٥٦,١	١٥٦,٧	٨٨,٢	٤٧,٧	■ مستحقات الانتاج
٧٨١,٩	٦٦٢,٥	٤٤٩,٠	١٧٠,٩	١٢١,٢	٧٠,٠	٥٢,٥	٢٠,٩	■ تمويلات الجارية
٧٠٣٦,١	٥٧٢٥,٢	٤٦٧٩,٠	١٢٩٦,٦	٨٢١,٩	٥١٩,٦	٢٨٧,٨	١٣٦,٤	اجمالي النفقات الجارية
٢٢,٩	٢٢,٤	٢٢,٥	٦٩,٩	٥٨,٢	٨٠,٦	١١١,٠	-	نسبة الزيادة السنوية
٥١٥٨,٤	٤١٩٧,٤	٢٤٢٠,٤	١٠٢٢,٩	٦٠٢,٦	٢٨٠,٩	٢١٦,٠	١٠٠,٠	الرقم القياسي
النسبة من اجمالي النفقات								
٨٤,٨	٨١,١	٧٠,٦	٥٤,٨	٦٥,٢	٦٩,٩	٧١,٢	٨٢,٢	- النفقات
- النفقات الرأسمالية								
-	-	-	-	٢٨٦,٨	١٦٢,٢	٧٠,٢	١٢,٢	مشتريات استثمارية ثابتة
٧٤٠,٥	٦١٨,٦	٨١٨,٧	٧٧٠,٢	٦٤,٨	٥٤,٥	٢٠,٠	١٢,٦	■ استثمارات تابعة
٥١٦,٧	٦٨٤,٩	١٠٨٢,٩	٢٨٢,٦	٨٤,٤	٦,٧	٢٥,٢	٢,٥	■ تمويلات رأسمالية
١٢٥٧,٢	١٣٢٢,٥	١٩٥٢,٦	١١٥٢,٩	٤٢٦,٠	٢٢٢,٥	١١٥,٦	٢٧,٢	اجمالي النفقات الرأسمالية
(٥,٧)	(٢١,٧)	٦٩,٢	١٦٤,٧	٩٥,١	٩٢,٢	٢٢٢,٤	-	نسبة الزيادة السنوية
٤٦٠,٥,١	٤٨٨٤,٦	٧١٥٢,٤	٤٢٣٦,٨	١٥٩٧,١	٨١٨,٧	٤٢٢,٤	١٠٠,٠	الرقم القياسي
النسبة من اجمالي النفقات								
١٥,٢	١٨,٩	٢٩,٤	٤٥,٢	٢٤,٧	٢٠,١	٢٨,٧	١٦,٧	- النفقات
٨٢٩٢,٢	٧٠٥٨,٧	٦١٢٦,٦	٢٥٥٠,٥	١٢٥٢,٩	٧٤٢,١	٤٠٢,٤	١١٢,٧	اجمالي النفقات
١٧,٥	٦,٤	١٦,٠	١٠٢,٨	٦٩,٢	٨٤,٢	١٤٦,٤	-	نسبة الزيادة السنوية
٥٠٦٦,٢	٤٢٦٢,٠	٤٠٥١,١	١٥٥٨,٠	٧٦٨,٤	٤٥٢,٩	٢٤٦,٤	١٠٠,٠	الرقم القياسي

**تطور اجمالي نفقات الحكومة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨**

(مليون درهم)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	- النفقات الجارية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	■ الأجور وامتيازاتها
-	-	-	-	-	-	-	-	-	■ مستلزمات الانتاج
-	-	-	-	-	-	-	-	-	■ التحويلات الجارية
-	١٢٣٥٢,٥	١٢٠٧١,٢	١٥٢٦,٠	١٤٨٠٠,٠	١٤٦٠٠,٠	١٧٣٠٠,٠	١٧٥٠٠,٠	١٢٠٠٠,٠	اجمالي النفقات الجارية
-	-	-	٠,٧	٦,٤	(١٥,٦)	(١,١)	٤٥,٨	٧٠,٢	نسبة الزيادة السنوية
-	-	-	١٠٩١٢,٨	١٠٨٥٠,٤	١٠٧٠٢,٨	١٢٣٨٢,٢	١٢٨٢٠,٠	٨٧٩٧,٧	الرقم القياسي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة في اجمالي
-	-	-	٩٢,٧	٩٤,٢	٨٩,٦	٨٦,٥	٨٤,٥	٦٥,٢	النفقات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	النفقات الرأسمالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشروعات استثمارية ثابتة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	■ استثمارات تابعة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	■ تحويلات رأسمالية
-	-	-	١٠٠٠,٠	٩٠٠,٠	١٧٠٠,٠	٢٧٠٠,٠	٣٢٠٠,٠	٦٤٠٠,٠	اجمالي النفقات الرأسمالية
-	-	-	١١,١	(٤٧,١)	(٣٧,٠)	(١٥,٦)	(٥٠,٠)	٤٩,١	نسبة الزيادة السنوية
-	-	-	٣١٦٢,٠	٢٢٩٦,٧	١٢٣٧,١	٩٨٩٠,١	١١٧٣٦,٦	٢٢٤٤٢,٢	الرقم القياسي
-	-	-	٦,٢	٥,٧	١٠,٤	١٢,٥	١٥,٥	٢٤,٨	النسبة في اجمالي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	النفقات
١٤٢٥٥	١٤٤٢٠	١٥٧٤٠	١٥٩٤٠	١٥٧٠٠,٠	١٦٣٠٠,٠	٢٠٠٠٠,٠	٢٠٧٠٠,٠	١٨٤٠٠,٠	اجمالي النفقات
-	-	-	-	(٢,٧)	(١٨,٥)	(٣,٤)	١٢,٥	١٢٦,٩	نسبة الزيادة السنوية
-	-	-	-	٩٥٩٠,٧	٩٩٥٧,٢	١٢٢٢٧,٥	١٢٦٤٥,١	١١٧٤٠,١	الرقم القياسي

أما من حيث تطور الفائض الجاري ، والفائض^(١) الرأسمالي للحكومة الاتحادية ، فإن تطور الإيرادات الجارية ، مقابل احتياجات النفقات الجارية قد عكس توفر فائض جارٍ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ باستثناء عام ١٩٨٢ ثم من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٨ ، حيث أن هبوط مستوى الإيرادات المتوفرة للحكومة

(١) في الميزانية الاعتيادية قدر الفائض الفعلي أو العجز بحدود ١٩٢٢ و ٢٧٧٠ و ١٨٤٠ مليون درهم للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٦ على التوالي .

الاقتصادية ، كان دون مستوى احتياجات النفقات الجارية ، مما عكس عجزا في الفائض الجاري بلغ اعتبارا من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧ حوالي ٩٧٢,٢ و ٢٥٣,٨ و ١٧٠٣ ملايين درهم على التوالي . أما الفائض الرأسمالي للحكومة الاتحادية ، فقد أظهر عجزا في الميزانية العامة خلال عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، نتيجة للركود الاقتصادي الذي شهدته الدولة في تلك الفترة ، بلغ ٦٢٨,٤ مليون درهم و ١٠٠,٨ مليون درهم . ثم كان العجز في الفائض الرأسمالي في عام ١٩٨٠ نتيجة للتوسع في الاتفاق الرأسمالي ، والذي بلغ ٦٤٠٠ مليون درهم ، وأما العجز منذ عام ١٩٨٢ فيعكس تقلص الإيرادات نتيجة لما سبق وأن أشرنا اليه .

وتجدر الإشارة في مجال الاتفاق العام ، بالنسبة الى الحكومة الاتحادية فإنه ولتخفيف نسبة العجز في الفائض الرأسمالي ، لابد من مراجعة توزيع النفقات ، من حيث توزيعها على جهات اختصاص متعددة ، تتداخل مع تلك التي تقوم بها الحكومات المحلية ، والتي تمارس نشاطات ذات طبيعة اتحادية مما يحد من الازدواجية ، وبالتالي خفض النفقات كذلك فإن هذا الاجراء المقترح يدعم مسيرة التجربة الاتحادية ، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويبين الجدول التالي تطور الفائض الجاري ، والفائض الرأسمالي للحكومة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة ، خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

تطور الفائض الجاري والرأسمالي للحكومة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

(مليون درهم)

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
إيرادات حكومية	٢٠٩	١٩٩٩	٤٠٠٠	١١٧٧٠	٢٣١٢٠	٦٠٠٢٧	٦٩٥٧٩	٨١٧٢٢
مخصصات حكومية	١٣٦٤	٩٥٨٩	٢٥٩٦	٨٢٩٩	١٢٩٦٦	١٢٧٩٠	٥٧٢٥٢	٧٠٢٦٦
تكاليف حكومية	٦٤٤	١٢٢	٢٨٩	٩٢٢٦	١١٧٩	١٢٢١٢	١٢٢٧٧	١٢٢٧٩
مخصصات ديوانة المصروفات	١٤٦	١٤٦	١١٢٨	٢١	٩٩٨	(٢٢٨)	(٦٩)	٢٢٨
مخصصات أخرى	١	٢٠١٧	١٢٢٦	١١٤٠٨	١١٢٢٠	٢٠٥٢٠	١١١١٢	٢٥٢٨٦
تكاليف استثمارية	٩٨٢	١١٥٦	٢٢٢٢	١٢٦٠	١١٢٢٩	١١٥٢٦	١٢٢٢٤	١٢٥٧٢
مخصصات استثمارية	٩٨٢	١١٥٦	٢٢٢٢	١٢٦٠	١١٢٢٩	١١٥٢٦	١٢٢٢٤	١٢٥٧٢
مخصصات أخرى	(٢٢٩)	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
مخصصات أخرى	١٠٢١٢	١١٦٩	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٠٢١٢

(مليون درهم)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إيرادات حكومية	١٠٢١٢	١١٦٩	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٠٢١٢
مخصصات حكومية	١٣٦٤	٩٥٨٩	٢٥٩٦	٨٢٩٩	١٢٩٦٦	١٢٧٩٠	٥٧٢٥٢	٧٠٢٦٦
تكاليف حكومية	٦٤٤	١٢٢	٢٨٩	٩٢٢٦	١١٧٩	١٢٢١٢	١٢٢٧٧	١٢٢٧٩
مخصصات ديوانة المصروفات	١٤٦	١٤٦	١١٢٨	٢١	٩٩٨	(٢٢٨)	(٦٩)	٢٢٨
مخصصات أخرى	١	٢٠١٧	١٢٢٦	١١٤٠٨	١١٢٢٠	٢٠٥٢٠	١١١١٢	٢٥٢٨٦
تكاليف استثمارية	٩٨٢	١١٥٦	٢٢٢٢	١٢٦٠	١١٢٢٩	١١٥٢٦	١٢٢٢٤	١٢٥٧٢
مخصصات استثمارية	٩٨٢	١١٥٦	٢٢٢٢	١٢٦٠	١١٢٢٩	١١٥٢٦	١٢٢٢٤	١٢٥٧٢
مخصصات أخرى	(٢٢٩)	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
مخصصات أخرى	١٠٢١٢	١١٦٩	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٠٢١٢

المصدر: من المصدر السابق في الجدول السابق معلومات ١٩٨٦ - ١٩٨٧
من المراجعة الاقتصادية للمصرف المركزي يونيو / حزيران ١٩٨٨ الملحق الإحصائي

٥ - الإيرادات والتلفقات وتوزيعاتها بين الإمارات :

تتكون الإيرادات العامة للدولة ، من مجموع الإيرادات المتحققة على مستوى كل إمارة ، بالإضافة إلى الهامش النسبي البسيط الذي تحققه الحكومة الاتحادية .

وتشكل حصة إمارة أبوظبي من مجمل هذه الإيرادات ، نسبة تراوحت بين ٧٠ - ٨٢٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨^(١) بينما تشكل إيرادات إمارة دبي المركز الثاني ، إذ تراوحت خلال نفس الفترة بين ١١ - ٢٥٪ فيما حققت إمارة الشارقة المركز الثالث . وشكلت مع مجموع الإمارات الأخرى نسبة في حدود ٥٪ من مجمل الإيراد ، فيما حققت الحكومة الاتحادية منذ عام ١٩٨٤ نسبة في حدود ٤٪ منه ، بعد أن كانت لا تتعدى قبل ذلك نسبة ١٪ . ويبين الجدول التالي تطور إجمالي الإيرادات العامة للدولة موزعة حسب الإمارات خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨ :

(١) معلومات عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ / ١٩٨٨ غير منشورة حالياً .

تطور اجمالي الإيرادات العامة للدولة موزعة حسب الامارات
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

(مليون درهم)

السنة	الحكومة الاتحادية	اموظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة
١٩٧٢	٤٧.-	٢١٨٠.٨	٨١.٨	٣٧٧.٠	١٤.١
١٩٧٣	١٥٧.-	٤٢١١.٦	٨١.٧	٥٧٢.١	١١.١
١٩٧٤	٣٠٦.-	١٤١٧٦.٣	٨١.٦	٣٦٧٣.٤	١٥.٤
١٩٧٥	٥٤٦.-	١٥٠٤١.٠	٧٦.٥	٣٢٤٥.٨	١٦.٥
١٩٧٦	١٠٣٧.-	١٩٦٦٩.٤	٧٥.٩	٤٢٩٤.٤	١٦.٦
١٩٧٧	٣٦٦٦.-	٢١٦٥٥.٦	٧٤.٦	٤٩٠٤.٥	١٦.٩
١٩٧٨	١٧٠٠.-	١٩٢٤٥.٥	٧٠.٨	٥٢١٥.٧	١٩.٠
١٩٧٩	١٧٩٢.-	٢٥١١٠.٠	٦٩.٧	٨١٢٥.٠	٢٤.٨
١٩٨٠	١٩٠٠.-	٣٩٨٢٥.٠	٧٠.٦	١٣٦٥٠.٠	٢٤.٢
١٩٨١	٦٠٠٠.-	٤٠٣٠٠.٠	٧٨.٦	٨٦٠٠.٠	١٦.٨
١٩٨٢	٥٠٠٠.-	٣٠٠٠.٠	٧٦.١	٧٣٠٠.٠	١٨.٥
١٩٨٣	٣٠٠٠.-	٣٣٣٠٠.٠	٧٠.٩	٧٧٠٠.٠	٢٤.٦
١٩٨٤	١٢٨٣٦.٢	١٩٦٠٠.٠	٦٥.٣	٧٣٠٠.٠	٢٤.٠
١٩٨٥	١٥٥٢٥.٠	١٨٦٠٠.٠	٦٩.٧	٦٦٠٠.٠	٢٤.٧
١٩٨٦	١٢٨١٧.٢	٨٩١٠.٩	-	١٤٨٥	-
١٩٨٧	١٠٦٥٠.-	٨٩٦٤.٦	-	٩٠٠	-
١٩٨٨	١٢٤٢٦.-	٢٤	-	-	-

السنة	عجمان	أم القيوين	النفطية	الإجمالي العام للايرادات	نسبة الامارات الأخرى من الإجمالي
١٩٧٢	-	-	-	٢٦٦٤,٩	٢,٩
١٩٧٣	-	-	-	٥١٥٣,٠	٦,٩
١٩٧٤	م.ع	-	-	١٧٣٧٢,٢	٢,٩
١٩٧٥	٤٣,٠	٢,٢	٢٨,٠	١٩٦٥١,٤	-
١٩٧٦	٦٨,٠	٢,٢	٣٥,٠	٢٥٩٣٤,٥	-
١٩٧٧	١٠٠,٠	٢,٤	٦٢,٠	٢٩٠١٧,٩	-
١٩٧٨	١٠٠,٠	٢,٤	١٢٩,٠	٢٧٣٣٧,٥	-
١٩٧٩	٥٢,٠	٢,١	٨٤,٠	٣٦٠٤٨,٠	-
١٩٨٠	١٣٠,٠	٢,٢	٤٨,٠	٥٦٤٤٨,١	-
١٩٨١	-	-	-	٥١٣٠٠,٠	٠,٤
١٩٨٢	-	-	-	٢٩٤٠٠,٠	٠,٨
١٩٨٣	-	-	-	٢١٣٠٠,٠	٠,٣
١٩٨٤	-	-	-	٣٠٠٠٠,٠	١,٤
١٩٨٥	-	-	-	٢٦٧٣٣,٠	-
١٩٨٦	-	-	-	١٩٨٩٩,٣	-
١٩٨٧	م.ع	م.ع	م.ع	٢٧٣٨٨,٤	-
١٩٨٨	-	-	-	م.ع	-

المصدر : وزارة المالية وتقدير المصرف المركزي / النشرة الاقتصادية / يونيو / حزيران ١٩٨٨ - ص ١٢٦

لقد تطور حجم الاتفاق بالنسبة الى الحكومة الاتحادية ، من ٩,٤٪ في عام ١٩٧٥ الى ٤٩,٣٪ مع نهاية عام ١٩٨٥ ، مقارنة باجمالي النفقات ، مما يؤكد على تطور اهمية ودور التجربة الاتحادية ، وترسيخها في الوقت الذي اخذت فيه نفقات الامارات الأخرى تشهد انحساراً بالنسبة إلى مجمل الاتفاق العام . فقد انخفضت النفقات الاجمالية لامارة أبوظبي من ٩٠,٨٪ في عام ١٩٧٢ إلى ٣٦,٩٪ في عام ١٩٨٥ وكانت قد سجلت معدلات أقل في حجم اتفاقها ، نسبة إلى الاتفاق العام بلغت ٣٤,٧٪ في عام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . بينما تطورت نسب اجمالي اتفاق امارة دبي

في حدود ١٠٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ لتشهد ارتفاعا الى حدود ١٦ - ١٩٪ خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ولتحافظ بعد ذلك على مستوى ١٢٪ حتى نهاية ١٩٨٥ . هذا وقد شكل اتفاق الامارات الاخرى نسبة ضئيلة ، من مجمل الاتفاق العام للدولة حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

ويوضح الجدول التالي تطور اجمالي النفقات للحكومة الاتحادية حتى مطلع عام ١٩٨٨ حيث بلغت نفقات الحكومة الاتحادية حوالي ١٤,٣ مليار درهم ، وبزيادة ٢ مليار درهم تقريبا عن عام ١٩٨٦ .

تطور اجمالي النفقات العامة للدولة موزعة حسب الامارات خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥

جدول (١)

(مليدين درهم)

السنة	الحكومة الاتحادية	ايونيني	ديبي	الشركة	راس الخيمة
١٩٧٢	١٦٢,٧	-	١٧٢٥,٦	٩٠,٨	١٧٥,٠
١٩٧٣	١٠٣,٤	-	٣٣٩١,٤	٩٥,٣	١٧١,٣
١٩٧٤	٧٤٣,١	-	٧١٧٠,٥	٩٢,٩	٥٨٧,٨
١٩٧٥	١٢٥٧,٩	٩,٤	٩٨٥٤,٤	٧٣,٧	١١٨٤,٦
١٩٧٦	٣٥٠٠,٥	١٣,٧	١١٥٥٥,٤	٦٣,٣	٣٥٢٤,٤
١٩٧٧	٦٦٣٦,٦	٢٧,٦	١١٢٤٨,٥	٤٦,٠	٤٢٥٥,٠
١٩٧٨	٧٠٥٨,٧	٣٦,٩	١٢٣٠٧,٤	٤٦,٩	٤٢٧٧,٧
١٩٧٩	١٢٩٢,٣	٢٨,٠	١٣٧٧٠,٧	٤٦,٥	٥٧١٩,٣
١٩٨٠	١٨٤٠٠,٠	٤٦,٢	١٣٨٠٠,٠	٣٤,٧	٦٠٠٠,٠
١٩٨١	٢٠٧٠٠,٠	٤٤,٩	١٨٩٠٠,٠	٤٦,٠	٤٦٠٠,٠
١٩٨٢	٣٠٠٠,٠	٤٦,٨	١٦٥٠٠,٠	٣٨,٦	٤٧٠٠,٠
١٩٨٣	١٦٣٠٠,٠	٤٢,٨	١٥٥٠٠,٠	٤٠,٧	٤٩٠٠,٠
١٩٨٤	١٥٦٦٥,٠	٤٦,٢	١٨٠٠,٠	٣٤,٧	٤٦٠٠,٠
١٩٨٥	١٥٩٣٩,٠	٤٩,٣	١١٩٠٠,٠	٣٦,٩	٤٠٠٠,٠
١٩٨٦	١٣٣٦٨,١	-	-	-	-
١٩٨٧	١٢٥٢٩,٧	-	-	-	-
١٩٨٨	١٤٣٥٥,٠	-	-	-	-

تطور إجمالي النفقات العامة للدولة موزعة حسب الإمارات خلال الفترة

١٩٨٥ - ١٩٧٢

جدول (ب)

السنة	عجلان	أم القيوين	الفجيرة	الإجمالي العام للايرادات	نسبة الإيرادات الأخرى من الإجمالي
١٩٧٢	-	-	-	١٩١٠,٦	-
١٩٧٣	-	-	-	٢٥٦٢,٦	-
١٩٧٤	-	-	-	٨٢٥٨,٤	-
١٩٧٥	٤٢,٠	٢٨,٠	١١,٠	١٢٣٦٣,٤	-
١٩٧٦	٦٨,٠	٣٥,٠	١٥,٠	١٨٥٦٣,٤	-
١٩٧٧	١٠٦,٠	٦٢,٠	٢٢,٠	٢٤٤٧٥,٨	-
١٩٧٨	١٠٦,٠	١٢٩,٠	٤١,٠	٢٦٢٥٠,١	-
١٩٧٩	٥٢,٠	٨٤,٠	٤٢,٠	٢٩٦١٧,٠	-
١٩٨٠	-	-	-	٢٩٨١١,٠	٠,٥
١٩٨١	-	-	-	٤٦٠٨٢,٠	٠,٨
١٩٨٢	-	-	-	٤٢٧٢٣,٠	٠,٨
١٩٨٣	-	-	-	٣٨١١٩,٠	٠,٥
١٩٨٤	-	-	-	٣٣٩٩٧,٠	٠,٩
١٩٨٥	-	-	-	٣٣٢٤١,٠	٠,٢
١٩٨٦	-	-	-	٣٣٢٥٥,٩	-
١٩٨٧	-	-	-	٣٦٢٠٣,٦	-
١٩٨٨	-	-	-	م.ع	-

المصدر: نفس المصدر السابق والملحق الإحصائي للمصرف المركزي عدد يونيو / حزيران ١٩٨٨ صفحة ١٢٦

الفصل الثاني

النمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة

المبحث الاول : خطط التنمية في امانة أبوظبي

المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الامارات

المبحث الثالث : التنمية الصناعية

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة

تركز النشاط الاقتصادي ، في مرحلة ما قبل اكتشاف البترول على التجارة البحرية . حيث كانت تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج هي مصدر جذب للتجار الاجانب ، ومن ثم كانت كذلك بعض الصناعات الحرفية الصغيرة الحجم ، مثل صياغة الذهب وأعمال وورش الحرفيين . كما أدى ازدهار قطاع التجارة إلى تعزيز وتطوير صناعة السمك ، التي ترافقت مع انتعاش عمليات صيد اللؤلؤ ، مما دعم كثيرا صناعة بناء السفن المحلية البسيطة المستخدمة لكلا الغرضين المشار إليهما . وقد تمت المحافظة على صناعة السفن ، حتى الآن كجزء من التراث والصناعات المحلية التقليدية وكرمز لتواصل الاجيال .

ولكن التنمية الاقتصادية الحقيقية بدأت فعلا في الامارات العربية المتحدة باكتشاف البترول فيها ، والذي فرض تغييرات في البنية الهيكلية سواء من حيث علاقاته ووضعه الاقتصادي أو الاجتماعي لضمان أقصى حدود الاستفادة من هذه الثروة الجديدة ، وتوفير المناخ الملائم الذي يسهل عمليات التوسع في هذا المجال ، كما أنه آمن من ناحية أخرى الامكانيات المادية الكفيلة بتنفيذ البرامج والمخططات التنموية .

أخذت فكرة التنمية تبرز على المستوى الاتحادي ، بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ . حيث بدأت التنمية تأخذ اتجاهاين متوازيين الاتجاه الاول ، وهو التنمية على مستوى كل امانة على حدة ، والاتجاه الثاني وهو التنمية على مستوى الامارات ككل أي على مستوى دولة الاتحاد .

فبعد اكتشاف البترول ، وتدفق عائداته على الامارات العربية الأوفر حظا بدأت هذه الامارات تفكر في كيفية استغلال عائداتها من البترول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت اماره أبوظبي سباقه لهذا العمل ، فبعد تولي صاحب السمو الشيخ زايد مقاليد الحكم عام ١٩٦٦ دخلت اماره أبوظبي مجال التنمية الاقتصادية . فأنشأت أول مجلس للتخطيط في عام ١٩٦٨ ، وذلك للإشراف على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) للامارة . وكانت هذه الخطة أول خطة اقتصادية توضع في الجزيرة العربية حيث أرسى التنمية الاقتصادية لأبوظبي .

أما الامارات الست الأخرى ، فاقترنت التنمية الاقتصادية فيها على تنفيذ المشروعات المنفردة ، فامارة دبي مثلا ، نفذت مشروع تعميق خور دبي ، وذلك بقرض حصلت عليه من دولة الكويت ، ثم قامت بعد تصدير البترول ببناء ميناء دبي العميق ، كما نفذت بعض المشروعات الأساسية الأخرى . وكانت بريطانيا قبل انسحابها من الامارات ببضع سنوات قد أنشأت ما سمي «بمكتب التطوير» وساهمت بجزء من ميزانيته السنوية بينما تولت اماره أبوظبي تمويل حوالي ٨٠٪ منها . عمل مكتب التطوير الذي ضم في عضويته الامارات السبع ، التي كونت فيما بعد دولة الامارات العربية المتحدة ، على تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية في الامارات (لم يكن قد اكتشف البترول فيها) وذلك في مجالات الأعمار والزراعة والمواصلات والتربية والتعليم والصحة .

كما قامت اماره أبوظبي وقبل قيام الاتحاد ، بصورة مباشرة بتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية في بعض الامارات . كما ساهمت الكويت والمملكة العربية السعودية ، في بعض المشاريع الاقتصادية والتربوية والصحية ، أما بعد قيام دولة الاتحاد في عام ١٩٧١ فقد اتجه العمل الى ازالة جميع القيود الاقتصادية ، التي كانت مفروضة على حركة الأفراد والبضائع والسلع بين مختلف الامارات الأعضاء ، في الاتحاد والتي كانت تركز الإقليمية ، والتفتت الاقتصادي في المنطقة ، كما أخذت دولة الاتحاد في اقامة بعض مشروعات البنية الأساسية ،

كالطرق والمواصلات والكهرباء والمرافق العامة الأخرى وذلك على المستوى الاتحادي .

وأنشئ مجلس للتخطيط على مستوى الدولة ، كما أجري في عام ١٩٧٣ أول تعداد فعلي للسكان ، وذلك لأهمية الجانب البشري في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع هذه الخطوات على المستوى الاتحادي ، في مجالات التنمية الاقتصادية ، برزت ظاهرة المنافسة بين الإمارات المختلفة ، حيث انتشرت ظاهرة التقليد بين الإمارات بتكرار نفس المشروعات ، بعيدا عن التنسيق والتكامل ، وهي ظاهرة وإن كانت مفيدة في بعض الأحيان إلا أنها ضارة في أغلبها ، ذلك أنها تفوت على الإمارات ما يحققه التنسيق والتكامل من الافادة ، بمميزات الانتاج الكبير ومن المحافظة على الطاقة المالية من أن تبعثر وتهدر ، لذلك ومع استمرار تجربة الاتحاد أخذ يتنامى دور الحكومة الاتحادية ، في التخطيط على مستوى الدولة ككل .

وشكل البترول من كل ما تقدم قطب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وظل كذلك إلى الآن وإن كانت قد نجحت الدولة في تحقيق بعض التقدم في مجال تنويع مصادر دخلها ، إلا أن البترول مازال يشكل النسبة الأعلى منه .

فالبتترول وهو (القطاع القائد) بالنسبة للاقتصاد الوطني يتحمل في مرحلة التنمية كما هو الشأن في بقية البلاد البترولية عبء القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويكون عليه أن يرتفع بمستواها الاقتصادي والتكنولوجي . وتكون عائداته المصدر الممول لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو مصدر الطاقة الأرخص لتلبية مستلزمات مختلف الصناعات ، إذ يشكل مادة خام لكثير من الصناعات ، التي يتجاوز عددها عشرات الألوف والتي تدخل في معظم ما يحتاجه الانسان ، من مأكول وملبس ومسكن وهو يؤدي الى نمو كبير في القطاعات الأخرى ، التي تدور في فلكه كما أنه يؤدي الى تنشيط اقامة كثير من الصناعات التي يحتاج إليها ، والتي مازال يتم أغلبها خارج البلاد المصدرة للبترول ولذلك يكون من

الضروري العمل على نقلها من الأسواق الخارجية إلى الأسواق المحلية المنتجة للبتترول .

وننبه في هذا المجال ، إلى أن البترول وهو القطاع القائد في البلاد المصدرة للبتترول لا تحتاج إليه القطاعات القائدة الأخرى ، في البلاد غير البترولية من المعاملة المتميزة ، مما تتطلبه الصناعة والزراعة في مرحلة تنميتها وما يتمثل في :

١ - إعفاء هذه القطاعات من مسؤولية تمويل القطاعات الأخرى والمرافق العامة ، مع تحميل القطاعات غير القائدة بمستلزمات القطاعات القائدة .

٢ - حماية الحكومة لهذه القطاعات القائدة ، وخاصة عن طريق الحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية والإعانات ، ونضرب بذلك مثلاً بالرعاية الخاصة التي قدمت للزراعة في مصر منذ عهد محمد علي ، حتى قيام الثورة حيث ركزت أغلب الاستثمارات العامة في هذا القطاع ، مع إعفائه من ضرائب الاستغلال الزراعي ، الخاصة التي قدمت للصناعة بعد الثورة . فلوان بلداً مثل السودان مثلاً رأى أن يهتم بقطاع الزراعة فإن الحكومة تمنع هذا القطاع المميزات المذكورة أعلاه ، وتعتبر بذلك الزراعة في السودان القطاع القائد .

إن نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في البلاد المصدرة للبتترول ومنها الإمارات العربية ، كان وما زال يتوقف إلى حد بعيد على حسن استخدام عائدات البترول ، وتسخيرها لخدمة أغراض هذه التنمية مما يوضح عظم المسؤولية الملقاة على هذا القطاع القائد ، أن البترول ثروة ناضبة وأن اتفاق عائداته ليس اتفاقاً لدخل جارٍ وإنما هو في الحقيقة (تسييل لرأس مال عيني) ولذلك يكون من الضروري أن يخصص أكبر جزء ممكن من عائدات البترول ، لاقامة رؤوس أموال عينية تعطي دخلاً أكثر استثماراً من البترول نفسه .^(١)

(١) راجع (النمو البترولي الأول) إبريل / نيسان ١٩٧٥ . وزارة البترول والثروة المعدنية دولة الإمارات العربية المتحدة .

ومع ازدياد عائدات النفط ، ازدادت متطلبات التنمية فشهدت الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ انشاء واستكمال أجهزة الدولة الاتحادية ، والتوسع في التنظيمات الحكومية للامارات ، إذ بلغ النشاط الاقتصادي أعلى مراحل في عام ١٩٧٦ ، حيث أدت مجموعة عوامل بعد ذلك إلى تجاوز النشاط الاقتصادي ، الطاقة المحلية مما أدى إلى ردة فعل سلبية حدثت من سرعة حركة تطور معدلات النمو ، خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع مع ازدياد العائدات النفطية حتى نهاية عام ١٩٨١ ، حيث بدأت دورة جديدة من عملية الركود داخليا ، تبعا لانخفاض إيرادات وعائدات الدولة البترولية بعد تدني أسعار البترول ، بشكل حاد حتى وصلت في عام ١٩٨٦ إلى مادن العشرة دولارات للبرميل الواحد . ثم استقرت الأسعار في نهاية ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩ بصورة تزيد عن المستوى الرسمي لأسعار البترول .

وعلى الرغم من تحرك هذه المؤشرات صعودا وهبوطا ، يبقى نجاح التنمية الاقتصادية والمستويات التي وصلت إليها وحققتها حقيقة ملموسة على مختلف الأصعدة ، واستلزمت بالدرجة الأولى التنسيق والتكامل ليس على مستوى الامارات العربية ، أو حتى مستوى منطقة الخليج العربي وحدها ، بل على مستوى العالم العربي كله . خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، والتي لا مكان فيها للكيانات الاقتصادية الهزيلة .

وسنقسم دراستنا في هذا الفصل الخاص بالتنمية في الامارات العربية المتحدة إلى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : خطط التنمية في اماره أبوظبي .
- المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد .
- المبحث الثالث : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية والصناعة) .

المبحث الأول

خطط التنمية في امارة أبوظبي

قدمنا أن امارة أبوظبي كانت سباقه في مجال التنمية الاقتصادية ، وفي وضع الخطط الاقتصادية لها وذلك قبل قيام الاتحاد ، بينما لم توجد قبل هذا الاتحاد في الامارات الأخرى ، أية خطط للتنمية الاقتصادية . فقد اقتصر الأمر فيها على تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية وبصورة انفرادية .

ولما كانت امارة أبوظبي قد قطعت شوطا لا بأس به في مجال التخطيط الاقتصادي ، وكونت لديها الكوادر الفنية التي يمكنها أن تضع الخطط الاقتصادية ، وتقوم بتنفيذها فإننا سنبحث بشيء من التفصيل خطط التنمية الاقتصادية في امارة أبوظبي .^(١)

فمنذ بدأ تدفق البترول في أبوظبي ، عام ١٩٦٢ كان على الحكومة آنذاك أن تعمل على تطوير البلاد ، من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن ذلك لم يتم إلا بعد تولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم ، في شهر أغسطس / آب عام ١٩٦٦ . وبالرغم من أن صادرات البترول بدأت عام ١٩٦٢ إلا أن الاقتصاد المحلي لم يستفد من عائداته فائدة تذكر ، فقد بلغ مجموع ما انفق في مجالات التنمية فيما بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٥ حوالي ٢٠ مليون درهم

(١) انظر (اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا) ص ٢١١ وما بعدها للمؤلف .

فقط موزعة بين عدة مشروعات من مجموع عائدات البترول البالغة ١٩,٢ مليون جنيه استرليني للفترة السابقة الذكر بنسبة ٧,٧٪ (١).

وسنعرض في الجدول التالي ، توزيع اعتمادات التنمية على القطاعات فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٥ .

مشاريع التنمية لأبوظبي والمبالغ التي صرفت عليها (١٩٦٣ - ١٩٦٥)

المبلغ بالدرهم	المشروع	العام
٣,٢٥٠,٠٠٠	مشاريع الطرق والمياه والاسكان	١٩٦٣
٢,٢٥٠,٠٠٠	الكهرباء (المرحلة الأولى)	٢١٩٦٤
١١,٦٥٠,٠٠٠	مشاريع المياه والكهرباء (المرحلة الثانية) .	١٩٦٥
١٧,١٥٠,٠٠٠	المجموع	

أولاً : الخطة الخمسية الأولى لأبوظبي (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

بعد أن تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم ، في إمارة أبوظبي في عام ١٩٦٦ أخذت عائدات البترول تزداد سنة بعد أخرى ، فكان لابد من وضع خطة تضم الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في أبوظبي ، تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد .

(١) على أساس سعر صرف الجنيه الاسترليني ١ : ١٣,٥ درهم في ذلك الوقت .
المصدر : (اقتصاديات أبوظبي قديماً وحديثاً) ص ٢١٢ للمؤلف .

وعلى ذلك فقد وضعت الخطة الخمسية الأولى ، لأبوظبي (١٩٦٨ - ١٩٧٢) وهي أول خطة من نوعها في منطقة الخليج العربي ، وكانت تجربة رائدة استفادت منها أبوظبي ، وغيرها من بلدان المنطقة الشيء الكثير . وقد بوشربتنفيذ هذه الخطة بعد المصادقة عليها بالمرسوم الأميري رقم (١٥) في ٢٠/٣/١٩٦٨ .

وقد بلغت اعتمادات هذه الخطة ٢٩٦ مليون دينار بحريني^(١) ، وتقع الخطة في أحد عشر بابا هي التعليم ، الصحة ، الزراعة ، الصناعة ، المواصلات ، البلديات ، الاسكان ، العمل ، السياحة ، القروض والاستثمارات ، المباني العامة .

١ - التعليم :

وقد خصص لهذا الباب ١٢,١٤ مليون دينار ، وهذا المبلغ يصرف في سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢) على انشاء ما تحتاجه البلاد ، من مدارس ابتدائية واعدادية ومعاهد ورياض للأطفال ومكتبات عامة ، ومساكن للمدرسين ومدارس لمحو الامية وتعليم الكبار . وبالفعل فقد تم خلال سنوات الخطة تنفيذ جميع مشاريع هذا الباب ، وقد تم بناء العديد من المدارس ، في كل من مدينتي أبوظبي والعين كما انشئت المدارس في مختلف القرى المتناثرة ، كما تضمن هذا الباب صرف الرواتب الشهرية لجميع طلاب الامارة ، والتي تبلغ حوالي نصف مليون دينار سنويا .^(٢)

٢ - الصحة :

وقد خصص لباي الصحة في الخطة الخمسية مبلغ ستة ملايين ونصف مليون دينار ، من أجل انشاء المستشفيات في مدينة أبوظبي ، وفي مدينة العين والمستوصفات في القرى والجزر حيث تستدعي الضرورة ذلك .

(١) كان الدينار البحريني في وقت تنفيذ الخطة هو العملة المتداولة في أبوظبي ويساوي عشرة دراهم .

(٢) تبين بعد تنفيذ أربع سنوات من الخطة بأن عدد الطلاب ازداد من حوالي ٨٠٠ طالب وطالبة في سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ إلى ١٠ آلاف طالب وطالبة في سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ وهذا دليل على مدى الاقبال على التعليم مما تطلب صرف المزيد من المبالغ على هذا المرفق الحيوي الهام .

٣ - الزراعة :

بلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ١٢,٤ مليون دينار ، وذلك للصرف على تطوير الزراعة وتنميتها وخاصة في منطقة العين . وكذلك على المسح الذي أجري لمعرفة مصادر المياه ، والاصلاحات التي أدخلت على الافلاج وصيانتها .

٤ - الصناعة :

بلغ مجموع ما خصص لها ٥٩,٤ مليون دينار ، ويدخل في باب الصناعة مشاريع الكهرباء والماء التي حصلت على حصة الأسد ، من هذا المبلغ بالاضافة إلى بعض المشاريع الأخرى ، مثل بعض الصناعات البتروكيمياوية والمسح الصناعي الذي تم اجراؤه في عام ١٩٦٩ .

٥ - المواصلات :

حصل هذا الباب على أكبر نصيب من الخطة الخمسية ، إذ خصص له مبلغ ٧١ مليون دينار . ويدخل ضمن هذا الباب انشاء العديد من الطرق المعبدة الحديثة ، ومنها الطرق الداخلية لمدينة أبوظبي والطرق الداخلية لمدينة العين ، وطريق أبوظبي - العين وطريق أبوظبي - دبي ، وطريق أبوظبي - قطر وهذا الطريقان يصلان أبوظبي بجاراتها الامارات العربية وبجميع دول العالم .

٦ - البلديات :

وقد خصص لهذا الباب مبلغ ٥٠,٣ مليون دينار يصرف من أجل تخطيط مدينتي أبوظبي ، والعين ويدخل ضمن هذا الباب أيضا موضوع الاستملاكات الذي خصص له في عام ١٩٧١ خمسة ملايين دينار ، لمدينة أبوظبي فقط .

ويدخل ضمن الباب أيضا موضوع تجميل وزراعة كل ، من مدينة أبوظبي ومدينة العين ، وكذلك مشاريع ردم المستنقعات والأراضي المنخفضة .

٧ - الاسكان :

وقد خصص لباب الاسكان في الخطة الخمسية مبلغ ١٥,٨ مليون دينار ، ويتضمن هذا الباب انشاء المساكن الشعبية ، في كل من مدينة أبوظبي ومدينة العين وفي مدينة زايد .

٨ - العمل :

وبلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ٢,٨ مليون دينار ، ويصرف هذا المبلغ على انشاء المدارس المهنية وتجهيزها بالمعدات الثقيلة . وكذلك الصرف على تحسين احوال اليد العاملة في أبوظبي .

٩ - السياحة :

وقد خصص لباب السياحة ٥,٩ مليون دينار ، تصرف على تطوير السياحة في البلاد وانشاء بعض المؤسسات بالاضافة إلى الاهتمام بالآبار والتنقيب عنها ، وحفظها وكذلك انشاء عدد من المتاحف في مدينة أبوظبي ومدينة العين .

١٠ - القروض والاستثمارات :

وقد خصص للقروض والاستثمارات ٤٩ مليون دينار ، ويدخل في هذا الباب القروض التي تمنحها أبوظبي للامارات الأخرى ، وللدول الشقيقة بالاضافة إلى بعض المبالغ التي يتم استثمارها ، من قبل مجلس أبوظبي للاستثمار .

١١ - المباني العامة :

وقد خصص مبلغ ٩,٧ مليون دينار ، لاقامة بعض المباني العامة وقصور الضيافة وقاعات الاجتماعات وغيرها .

وفيما يلي ملخص الخطة الخمسية وأبوابها :

خطة الاعمال الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

اعتمادات الخطة الف دينار	الاعتمادات السنوية (الف دينار)					الكلفة العمومية الف دينار	أبواب الخطة
	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨		
١٢١٤٠	١٤٦٤	٢٥٨٨	٢٠٥٧	١٨٠٣	٤٢٢٨	١٢١٤٠	الأول - المعارف
٦٥١٠	٢٣٠	٨٤٥	٢٠٤٠	٢٤٦٥	٨٣٠	٦٥١٠	الثاني - الصحة
١٣٣٨٩	٤٠٥٠	٤١٣٠	٢٥٦٠	١٧٦٩	٨٨٠	١٣٩٦٩	الثالث - الزراعة
٥٩٣٤٠	١٥٤٢٠	٨٢٢٠	٩٩٧٠	١٤٤٦٠	١١٢٧٠	٦٣١٠٠	الرابع - الصناعة
٧١٠٣٠	٨٣٥٠	١١٠٦٠	١٧٣٧٠	١٦٩٩٠	١٧٢٦٠	٨٢٨٧٠	الخامس - للمواصلات
٥٠٣١٠	٧٤٩٠	٩٥٢٠	١١٦٥٠	١٢٩٢٥	٨٧٢٥	٥٤٢٦٠	السادس - البلديات
١٥٨٠٠	٢٨٠٠	٢٤٠٠	٣١٥٠	٤٧٠٠	٣٧٥٠	١٦٧٠٠	السابع - الاسكان
٢٧٥٥	٣٧٥	٥٥٠	٦٤٠	٩٣٠	٢٦٠	٢٧٨٥	الثامن - العمل
٥٩١٦	١٠٠٠	١٥٧١	١٣٢٥	١١٧٠	٨٥٠	٥٩١٦	التاسع - السياحة
٩٧٢٠	٥٨٠	٨٣٠	٢٣٧٥	٢٧١٥	٢٢٢٠	٩٧٢٠	العاشر - المياحي العامة
٤٩٠٠٠	١٥٥٠٠	١٤٥٠٠	١١٧٥٠	٤٢٥٠	٣٠٠٠	٤٩٠٠٠	الحادي عشر - قروض واستثمارات
٢٩٥٩١٠	٥٧٣٥٩	٥٦٢١٤	٦٤٨٨٧	٦٥١٧٧	٥٢٢٧٣	٣١٦٩٧٠	مجموع اعتمادات (١-١١)

ومن استقرأنا لأبواب الخطة الخمسية الأولى ، لامارة أبوظبي نجد انها ركزت على مشروعات البنية الأساسية ، من طرق وموانئ ومطارات ومستشفيات ومساكن وماء . وقد بذل مجهود كبير في اعدادها ، وذلك بالرغم من الصعوبات التي كانت تواجه واضعي هذه الخطة ،^(١) اذ لم تكن الاحصاءات والبيانات اللازمة لوضعها متوفرة في ذلك الوقت .

(١) لقد قام بالمجهود الاكبر في وضع هذه الخطة الخمسية السيد محمود حسن جمعة مستشار التخطيط الاقتصادي لامارة أبوظبي .

ولذلك جاءت هذه الخطة عبارة عن تجميع لمشروعات البنية الأساسية ومع انه كان من السابق لأوانه وضع خطة اقتصادية لأبوظبي ، في تلك الظروف التي كانت تمر بها ، إلا أن تجربة الخطة الخمسية الأولى كانت ولا شك ذات فائدة كبيرة ، بالنسبة للذين قاموا بوضع الخطط الاقتصادية لأبوظبي ، او للامارات العربية المتحدة في مرحلة لاحقة .

مجلس التخطيط في أبوظبي (١)

بعد أن بوشر في تنفيذ الخطة الخمسية ، الأولى لأبوظبي في بداية ١٩٦٨ ، ظهرت الحاجة لإنشاء مجلس للتخطيط ، يتولى الاشراف على تنفيذ هذه الخطة ، ويتولى وضع الخطط للمراحل القادمة ، كما يتولى توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، في الامارة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان انشاء مثل هذا الجهاز ضروريا ، نظرا لعدة عوامل أهمها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، واتساع مسؤوليات أبوظبي الخارجية عربيا ودوليا ، والتحضير لمرحلة ما بعد الاستقلال وقيام الاتحاد ، والرغبة في معالجة اعتماد الاقتصاد الوطني ، على قطاع واحد ، وهو قطاع البترول ، وفي السيطرة على الحركة التضخمية التي صاحبت ظهور البترول وانطلاقة التنمية الاقتصادية .

وفي مايو / أيار ١٩٦٨ صدر المرسوم الأميري رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨ منشأ مجلس التخطيط ومحددا اختصاصاته ، وفي مقدمتها وضع الخطوط العريضة لرسم الخطط للأعمار الشامل ، والتصديق على الخطط وميزانياتها والاشراف على تنفيذها ، وعلى اعداد واقرار ومراقبة تنفيذ الميزانيات الاعتيادية لضمان تنسيقها مع الخطة ، ودعم الفاعليات العمرانية والاقتصادية في القطاع الخاص ، والاطار العام للخطة والبت في جميع الامور الأخرى ، التي تكفل تسهيل تنفيذ الخطة وتعجيل التطور المتوازن .

(١) مانع سعيد العتيبة «مجلس التخطيط في أبوظبي» ١٩٧٠ .

وكان من الضروري بعد انقضاء ثلاث سنوات على بدء الحركة العمرانية في أبوظبي ، وبعد مضي سنة من بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، أن يبدأ مجلس التخطيط عمله بمراجعة وتقويم ، ما تم انجازه خلال تلك الفترة التي تعتبر من أهم فترات التطور الاقتصادي ، والاجتماعي في أبوظبي .

ثم كان على هذا المجلس ، بعد أن فرغ من هذه المهمة ، أن يشرع في ضوء معطيات تلك التجربة ، في وضع أسس التطور الاقتصادي للمرحلة المقبلة ، التي كانت تختلف بالضرورة من حيث بنيانها ووسائلها عن المرحلة السابقة .

وفي عام ١٩٧١ انشئ أول مجلس للوزراء في اماره أبوظبي ، لتولي المهام التي كانت منوطة بمجلس التخطيط السابق الذكر ، الذي أدى دوره في تلك المرحلة . وفي عام ١٩٧٤ صدر المرسوم الأميري رقم (١٦) والذي تضمن تنظيم هيكل اداري جديد ، يتولى تخطيط ومتابعة قضايا التنمية لاماره أبوظبي ، سمي دائرة التخطيط والتي حددت اختصاصاتها بما يلي :^(١)

١ - دراسة حاجة البلاد من خطط التنمية والتطوير ، واقتراح أهداف عامة لها بالتعاون مع الجهات والدوائر المختصة ، ورفع توصياتها بهذا الخصوص إلى جهات الاختصاص لاقرارها .

٢ - اقتراح واعداد موازنات التنمية ، ومتابعة الصرف منها بالتعاون مع دائرة المالية والدوائر الأخرى المعنية .

٣ - وضع خطط التنمية ومناهجها ، بالتعاون مع الدوائر والجهات المختصة ورفعها للجهات العليا لاقرارها .

٤ - متابعة خطط الانماء بعد اقرارها من الجهات المختصة ، والتنسيق بينها في اطار اقتصادي واجتماعي متكامل ، ورفع تقارير المتابعة إلى جهات الاختصاص .

(١) موسوعة التشريعات - الجزء الثاني في المراسيم الاميرية ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ، اماره ابوظبي الامانة العامة للمجلس التنفيذي . صفحة ٣٨٠ .

- ٥ - تنفيذ الخطط والمناهج والمشاريع واستخلاص النتائج ، ورفع تقارير بذلك إلى جهات الاختصاص .
- ٦ - تهيئة المشورة الفنية اللازمة عند أعداد وتنفيذ الخطط ومتابعتها .
- ٧ - اجراء الدراسات والبحوث المكتبية والميدانية ، والمقارنة ونشر الوعي الانمائي في البلاد .
- ٨ - اقتراح مناهج تنمية الكوادر المتخصصة للتخطيط بالتعاون مع الجهات المختصة في البلاد .
- ٩ - أية اختصاصات أخرى تعهد اليها ، وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات وقرارات المجلس التنفيذي الصادرة بهذا الشأن .

وبناء على هذه الاختصاصات ، فقد قامت دائرة التخطيط في اطار اعدادها ومتابعتها للمشاريع الانمائية ، لامارة أبوظبي باصدار مناهج سنوية للتطوير تبين مختلف المشاريع الانمائية بكافة تفاصيلها ، والاعتمادات المالية السنوية المخصصة لها ، حتى عام ١٩٧٦ حيث قامت الدائرة بوضع خطة انمائية للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٩ كان من بين اهدافها استكمال الهيكل الاساسي للامارة ، ودفع عجلة التنمية الشاملة إلى الامام .

ثانيا : الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (١٩٧٧ - ١٩٧٩) :

بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) والتي ركزت كما رأينا على مشروعات البنية الأساسية ، كان لابد من وضع الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة أبوظبي ، يكون هدفها دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الامام .

وهكذا صدر في العشرين من ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٥ المرسوم الأميري رقم (٢١) لعام ١٩٧٥ والخاص باعداد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية

لامارة ابوظبي (١) فعالج الباب الاول من المرسوم نوعية الخطة وحدد الفترة الزمنية لها . فقد نصت المادة الاولى من الباب الاول على أن «توضع لامارة ابوظبي خطة لتنمية اقتصادية واجتماعية ثانية ، تهدف إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل ، لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية» .

وجاء في المادة الثالثة من الباب الاول أن الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة ابوظبي ثلاثية ، وأنها تشمل الاعوام (١٩٧٧ - ١٩٧٩) .

وقد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني من المرسوم الأميري ، أن الهيكل التنظيمي لهذه الخطة يتكون من :

- ١ - اللجنة التوجيهية للتخطيط .
- ٢ - اللجان الفنية للتخطيط .
- ٣ - اللجان القطاعية للتخطيط .

وقد حددت المادة السابعة ، أن تكون اللجنة التوجيهية للتخطيط السلطة العليا للتخطيط ، وأن تقوم بتحديد الخطوط الرئيسية التي على أساسها يسير جهاز التخطيط . وكذلك أنيط بلجنة المشاريع العامة مهمة اللجنة الفنية للتخطيط . وقد عالج الفصل الثالث من المرسوم في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ موضوع تكوين عدد من اللجان القطاعية كما تم تحديد القطاعات الاقتصادية على النحو التالي :

- ١ - الزراعة والثروة السمكية .
- ٢ - الطاقة وتشمل البترول والغاز والماء والكهرباء .
- ٣ - الصناعة .
- ٤ - الهيكل الأساسي ويشمل النقل والمواصلات والاعلام والسياحة والمواصلات السلكية واللاسلكية .

(١) راجع المرسوم الأميري رقم (٣١) لسنة ١٩٧٥ .

- ٥ - الاسكان وتخطيط المدن .
- ٦ - الخدمات الاجتماعية ويشمل الصحة والتعليم والبلديات والمنشآت العامة .
- ٧ - الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
- ٨ - النقد وسياسة القروض الداخلية .
- ٩ - المالية العامة .
- ١٠ - التنظيم الاداري وإعادة تقييم القوانين والأنظمة .
- ١١ - التجارة الداخلية والخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الخارج .
- ١٢ - التنسيق الاقتصادي مع بقية الامارات .

وقد قسمت المادة رقم (١٦) أعمال الخطة المذكورة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي :

المرحلة الأولى ، تحديد الأعمال الأساسية لوضع الخطة ، والمرحلة الثانية تحديد الاتجاهات والأهداف العامة والقطاعية للخطة ، والمرحلة الثالثة ، اعداد الأقسام الرئيسية للخطة ووضع هيكل التقرير النهائي .

لقد تميزت خطتنا التنموية الاقتصادية ، في كون الخطة الأولى خطة اعمار حصرت المشاريع التي يمكن أن تقوم بها الحكومة ، في وقت كانت تفقر فيه الامارة إلى كل وسائل التقدم والمرافق الضرورية ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك فإن التنفيذ كان بقدر ما سمحت به الظروف في ذلك الوقت .

أما الخطة الثانية ١٩٧٧ - ١٩٧٩ فقد تميزت بوضع أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ، إلا أن تنفيذها قد تعثر نظراً لأن ما وضعته من أهداف كان يتطلب في الكثير منه ، قرارات سياسية تهم الدولة ككل وليس على صعيد امانة أبوظبي وحدها . ولكن التعرف على مستوى الانفاق الحكومي كان من أهم منجزات هذه الخطة ، في ضوء برمجة للمشاريع التي سيتم تنفيذها ، وقد استمرت دائرة التخطيط باتباع هذا المنهج في تخطيطها ، وكان آخرها منهاج ١٩٨٥ للأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

وبناء على ذلك ، يمكن أن نتبع النشاطات التنموية في اقتصاد امانة أبوظبي ،

وفق الاعتمادات السنوية التي تخصص لذلك ، من ضمن الميزانية العامة للإمارات والتي تتضمن إلى جانب المصروفات ، وبالإضافة إلى الميزانية الاعتيادية البنود التالية : المنهاج السنوي لتطوير المساعدات الدولية والمساهمة في ميزانية الاتحاد . كما وتتضمن الميزانية الاعتيادية للمصروفات التكوين الرأسمالي الثابت للإمارات ، والذي يبين المصروفات الاعتيادية التي توظف كاستثمار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونتيجة لارتباط برامج التنمية الاقتصادية بالميزانية العامة للإمارات سنوياً كل عام ، فإن فعالية التنفيذ تستند على تاريخ اعتماد هذه الميزانية من قبل المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي ، والذي تراوح بين صفر و ٣٠٤ أيام خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥ وكما في الجدول التالي :^(١)

تاريخ إرسال مشروع المنهاج السنوي للتطوير إلى المجلس التنفيذي وتاريخ المصادقة عليه

السنة المالية	تاريخ توصية لجنة المشاريع العامة	تاريخ الموافقة من قبل المجلس التنفيذي	عدد أيام التأخير عن ١/١
١٩٧٧	١٩٧٧/١/٤	١٩٧٧/١/٧	٧
١٩٧٨	١٩٧٨/١/١٢	١٩٧٨/٢/١٢	٤٣
١٩٧٩	١٩٧٩/٢/١	١٩٧٩/٢/٢٣	٥٣
١٩٨٠	١٩٧٩/١٢/١٣	١٩٧٩/١٢/١٩	-
١٩٨١	١٩٨٠/١٢/١٤	١٩٨١/٢/٣	٢٤
١٩٨٢	١٩٨١/١٢/٢٨	١٩٨٢/٣/٢	٦١
١٩٨٣	١٩٨٣/١/١٥	١٩٨٣/٣/١٩	٧٨
١٩٨٤	١٩٨٤/١/٢٢	١٩٨٤/٩/٢	٢٤٥
١٩٨٥	١٩٨٥/٣/٢٣	١٩٨٥/١١/٥	٣٠٤

(١) حميدة بن قاسم ، المنهاج السنوي للتطوير اجراءاته ونتائجه ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ، دائرة التخطيط الشعبية الاقتصادية ، إمارة أبوظبي ١٩٨٦ ص ١١ .

وقد كان لتأخير اعتماد الميزانية ، أن تظهر تفاوت بين الاعتمادات التي تقر وبين الانفاق الفعلي ، مما يؤثر على مدى فعالية البرامج التنموية وتحقيق أهدافها .

ان عملية التنمية الاقتصادية ، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالوضع الاقتصادي العام ، من حيث الانتاج في مختلف القطاعات ، وتطور الناتج المحلي والميزان التجاري ، ويوفر الانتعاش في مختلف هذه القطاعات الأرضية التي تعتمد عليها عملية التنمية الاقتصادية دون الحاجة الى البحث عن مصادر لتمويل البرامج التنموية نفسها ، لدعم الاقتصاد المحلي على المديين المتوسط والبعيد - كما يبين التركيب الهيكلي لمؤشرات الوضع الاقتصادي المشار إليها ، أداء مختلف القطاعات الاقتصادية مما يساعد في تحديد تركيز عملية التنمية في قطاعات محددة ضمن اطار الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الدولة .

فبالنسبة إلى امانة أبوظبي ، فقد تطورت قيمة الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ من ٢٢٣٩٣,٩ مليون درهم إلى ٦٥٥٢٣,٩ مليون درهم كذلك تشير التقديرات الأولية^(١) ان قيمة الانتاج لعام ١٩٨٨ ستكون بحدود مقاربة لقيمة عام ١٩٨٧ كما في الجدول التالي :

(١) مصادر مباشرة من دائرة التخطيط / أبوظبي .

**الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي موزعا
بين القطاعات السلعية والخدمية ١٩٧٥ - ١٩٨٧)
(بالأسعار الجارية)**

جدول رقم (١)

(مليون درهم)

السنة		القطاع		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		/	
				/		/		/		/		/			
الزراعة والثروة الحيوانية				٦٥٩		٩٠٧		١٣٥,٨		١٧٦,٠		٢٠٧,٠		٠,٢	
والسمكية															
الصناعات الاستخراجية				٣٢١٣٢,٠		٦٩,٣		٣٧١٧٣,٠		١٧,٨		٣٠١٤٢,٠		١٦,٨	
البترول الخام															
أخرى (معالجة)				٨,٠		-		١٢,٠		-		٢,٠		-	
الصناعات التحويلية				٣٠٢,٦		٩		٥٥١,٦		١,٤		١٠٤٨,٩		٢,٢	
الماء والكهرباء				٢٤٠,٠		٠,٧		٣٣٦,٦		٠,٨		٤٤٥,٠		٠,٩	
التشييد والبناء				٣٨٨٠,٤		٨٩		٣٦٨٢,٣		٩,٢		٤٨٨٤,٠		١٠,٢	
مجموع القطاعات السلعية				٣٥٩٢٨,٩		٨٠,٠		٣١٨٩٦,٢		٧٩,٤		٣٣٧٧٤,٩		٧٩,٤	
تجارة الجملة والتجزئة															
والمطاعم والمقاهي				١٣٩٤,٩		٤,٠		١١٢٩,٩		٢,٥		١٠١٢,٩		٢,٩	
المخازن والمواصلات				٨٩٢,٧		٢,٧		١١٦٣,٤		٢,٩		١٥٥٧,٢		٢,٢	
الإسكان والأبنية				٧١٧,٤		٢,٤		١٣٣٨,٨		٢,٦		١٨٤,٢		٢,٦	
لتمويل والتأمين				٢٥٤,٠		٠,٨		٤٨٧,٠		١,٢		٦٠,٠		١,٢	
الخدمات الحكومية				٣٠٨٥,٠		٩,٥		٣٩٩٧,٤		٩,٢		٥٩٦,٤		١١,٣	
خدمات أخرى				٢٠١,٠		٠,٦		٣٦٤,٠		٠,٧		٢٤٥,٠		٠,٧	
مجموع القطاعات الخدمية				٦٤٦٥,٠		٢٠,٠		٨٦٦١,٧		٢٠,٦		١١٣٣٦,٨		٢٢,٦	
إجمالي قيمة الإنتاج				٣٣٣٩٣,٩		١٠٠,٠		٤٠٠٩٧,٩		١٠٠,٠		٤٨٠١٦,٧		١٠٠,٠	

المصدر: أعداد مختلفة من كتاب «التطورات الاقتصادية والاجتماعية لإمارة أبوظبي» الذي تصدره دائرة التخطيط - الشعبية الاقتصادية.

(معلومات ١٩٨٥ انظر كتاب ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ص ٢)

معلومات ١٩٨٦/١٩٨٧ معلومات مباشرة من دائرة التخطيط / إمارة أبوظبي - عام ١٩٨٩.

تكملة جدول الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية في امانة أبوظبي
موزعا بين القطاعات الاقتصادية ١٩٧٥-١٩٨٧ (بالأسعار الجارية)

جدول (ب)

(مليون درهم)

القطاع	السنة	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
		/	٪	/	٪	/	٪	/	٪
الزراعة والثروة الحيوانية		٣٥٣,٥	-٠,٣	٣٧٧,٦	-٠,٣	٤٠٦,٦	-٠,٤	٣٣٦,٤	-٠,٤
والسمكية		-	-	٥٩١٥٧,٧	-	٥٠٦٣٩,٩	-	٣٤٥٠٨,٨	-
الصناعات الاستراتيجية		٥٧٣٨,٥	٦٣,٦	٥٩١١٣,٧	٥٩,٣	٥٠٥٨٩,٩	٥٦,٣	٣٤٤٥٣,٨	٤٠,٩
المتروك الخام		٣٨٠	-٠,٦	٤٤,٠	-	٥٠,٠	-	٥٥,٠	-
أخرى (معالجة)		٣٦٤٦,٥	٣,٩	٥٨٤٤,٦	٥,٩	٧٣٤٠,٦	٧,٣	١١٣٧٨,٠	١٣,٥
لصناعات التحويلية		٩٥٩	١,١	١١٨٥,٦	١,٢	١٤٦٧,٥	١,٥	٢١٧٣,١	٢,٦
الماء والكهرباء		٨٩٣٣,٠	٩,٩	٩٦٣٠,٠	٩,٧	١٠٣٧٠,٠	١٠,٦	٧٣٣٣,٠	٨,٧
التشييد والمساكن		٧٠٠٥٨,٥	٧٧,٩	٧٦٦٥٠,٠	٧٦,٣	٧٠١٢٤,٦	٧٩,١	٥٥٧١٩,٣	٦٦,١
مجموع القطاعات السلعية		٣٦٤٨,٩	٤,٠	٥٥٣٤,٧	٥,٥	٦٧٦٤,٩	٦,٧	٤٧٠٤,٠	٥,٦
تجارة الجملة والتجزئة		٣٦٩٠,٣	٣,٠	٣٠٨٦,٥	٣,١	٣٧٣٤,٦	٣,٨	٣٤٣٥,٠	٤,١
والمطاعم والفنادق		١٩٣٠,٠	٢,٢	٣٦٩٣,٨	٢,٦	٤١١١,٧	٢,٢	٣٥٩٩,٤	٤,٢
النقل والمواصلات		٨٩٨,٠	١,٠	١٠٦٠,٠	١,١	١٢٦٠,٠	١,٣	٢١٥٤,٠	٢,٦
الأسكان والإيجارات		١٠١٦٨,٤	١١,٣	١١٣١٣,٦	١١,٣	١٣٩٥٥,٠	١٤,١	١٣٩١٦,٧	١٦,٥
التعميل والتأمين		٥٤١,٠	-٠,٦	٦٣٠,٠	-٠,٦	٧٠٠,٠	-٠,٧	٨٠٠,٠	-٠,٩
الخدمات الحكومية		١٩٨٧٦,٦	٢٢,١	٢٤٣٠٨,١	٢٢,٧	٣٠٥٣٦,٣	٢٨,٩	٢٨٦٠٩,١	٣٣,٩
خدمات أخرى		٨٩٩٣٥,١	١٠٠,٠	١٠٠٥٠٣,١	١٠٠,٠	١٠٠٦٥٠,٨	١٠٠,٠	٨٤٣٣٨,٤	١٠٠,٠
مجموعات القطاعات الخدمية									
إجمالي قيمة الانتاج									

تكملة جدول الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية في امارة ابوظبي
موزعا بين القطاعات الاقتصادية ١٩٧٥ - ١٩٨٧ (بالاسعار الجارية)

جدول (ج)

(ملين درهم)

السنة		القطاع							
١٩٨٤	%	١٩٨٥	%	١٩٨٦	%	١٩٨٧	%		
٣٩٤,٦	٠,٥	٤٨١,٧	٠,٦	٥٦٧,٠	-	٦٢٢,٥	-	الزراعة والثروة الحيوانية	
٣٠٢٢٧,١	-	٣٧٥٣٦,٣	-	١٧١٦٢,٦	-	٢٦٠٧٠,٦	-	والسمكية	
٣٠٢٨٧,١	٣,٨	٣٧٤٦١,٣	-	١٧١٠٢,٦	-	٢٦٠١٠,٦	-	الصناعات الاستراتيجية	
٦٠,٠	-	٦٥,٠	-	٦٠,٠	-	٦٠,٠	-	البتروكيمياويات	
١٤٠٨٤,٩	١٧,١	١٢٢٠٥,١	-	٧٣٧٦,٩	-	٨٥٤٤,٨	-	أخرى (مجازر)	
٢٣٨٨,٤	٢,٩	٢٢٥٦,٠	-	١٥٣٤,٤	-	١٦٩٢,٦	-	الصناعات التحويلية	
٨٣٦٦,٠	١٠,١	٧٥٨٦,٣	-	٥٦٧٨,٤	-	٤٦٨٠,٥	-	الماء والكهرباء	
٥٥٥٨١,٠	٦٧,٤	-	-	-	-	٤١٦١٢,٠	-	التشييد والنماء	
٣٦٩١,٨	٤,٥	٣٥١٢,١	-	٣٩٧٠,٠	-	٢٩٢٤,٢	-	مجموع القطاعات السلعية	
٢٢٢٨,٤	٢,٩	٣٥٦٦,٦	-	٣٢٤٢,٩	-	٢٩٩٤,٩	-	تجارة الجملة والتجزئة	
٣٧٧٨,٣	٣,٤	٢٤٩٤,٨	-	٣٣٩٢,٠	-	٣٣٧٠,٠	-	والطعام والفنادق	
٢١١٨,٠	٢,٦	٢١٢٤,٥	-	٢٢٥٠,٠	-	٢٢٢٠,٠	-	النقل والمواصلات	
١٤١٥٧,٦	١٧,٣	١٣٠٨٨,٦	-	١٢١٢٩,٥	-	١٣٥٨٢,٨	-	الإسكان والإيجارات	
٨٥٠,٠	١,٠	٨٠٥,٠	-	٧٥٠,٠	-	٨٠٠,٠	-	التمويل والتأمين	
٣٦٨٢٤,١	٣٣,٦	-	-	-	-	-	-	الخدمات الحكومية	
٨٢٤٠٥,١	١٠٠,٠	٧٥١٤٧,٠	-	٥٦١٥٣,٧	-	٦٥٥٣٢,٩	-	خدمات أخرى	
								مجموع القطاعات الخدمية	
								إجمالي الانتاج	

المصدر : في جدول رقم (١) السابق .

وقد شهدت الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ارتفاعاً سنوياً في قيمة مجمل الانتاج ، حيث تحقق في نهايتها أعلى قيمة له اذ بلغت ١٠٠٦٥٠,٨ مليون درهم ، وقد أخذت بعد ذلك في الانخفاض نتيجة لتخفيض كميات الانتاج البترولي في الامارة ، اذ انخفضت قيمة الانتاج من هذا القطاع من ٥٩١١٣,٧ مليون درهم في عام ١٩٨١ الى ٢٦٠٧٠,٦ مليون درهم في عام ١٩٨٧ ، وبلغت نسبة الانخفاض في هذا القطاع من ٥٩,٢٪ الى ٣٩,٨٪ بالنسبة الى اجمالي قيمة الانتاج للسنوات المشار إليها على التوالي . هذا ولابد من الإشارة إلى أن قيمة الانتاج في مجموع القطاعات السلعية ، يفوق ذلك في القطاعات الخدمية ، اذ يشكل الأول في حدود ثلثي قيمة الانتاج ، وقد حافظت قطاعات الانتاج المختلفة الأخرى في الفترة المشار إليها أعلاه على معدلات نمو مطردة ، بشكل عام باستثناء ما اشرنا إليه بالنسبة إلى قطاع البترول ، وعدم استقرار قطاع التشييد والبناء . على أنه يشار في هذا المجال إلى الارتفاع في قيمة الانتاج في قطاع الخدمات الحكومية ، والخدمات الأخرى اذ يشكل أعلى نسبة في قيمة اجمالي الانتاج في الامارة ، بعد قطاع البترول ويحتل قطاع الصناعات التحويلية المركز الثالث ، يليه قطاع التشييد والبناء وذلك عند عام ١٩٨٧ .

وقد أخذ تطور الناتج المحلي^(١) الاجمالي لامارة أبوظبي ، خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ نفس المسار لاجمالي قيمة الانتاج ، اذ ارتفع من ٢٦٥٩٦,١ مليون درهم إلى ٥٠١١٠,٣ مليون درهم وشهد خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ ارتفاعاً سنوياً باستثناء انخفاض عام ١٩٧٨ نتيجة لانخفاض الانتاج البترولي في ذلك العام ، حيث حقق في نهاية تلك الفترة ٨٤٠٤٥,٤ مليون درهم . قبل أن يتجه نحو الانخفاض بعد ذلك ، نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي ، أيضاً إلا أن انعكاس ذلك على الناتج الاجمالي قد ظهر في عام ١٩٨٣ اذ حافظ على معدلات ارتفاع سنوية طوال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ لتشهد معدلات نموه السنوية انخفاضاً عام ١٩٨٣ بلغ ٢٣,٢٪ واستمر الانخفاض ليلبغ أقصاه في عام ١٩٨٦ وبنسبة (٢٥,٢٪) مقارنة بالعام الذي سبق ، أما في عام ١٩٨٧ فلقد ارتفع الناتج القومي الى حوالي ٢١,١٪ نتيجة تحسن الانتاج في القطاع البترولي ، وزيادة العائدات البترولية المؤثرة بشكل كبير في اجمالي الناتج .

(١) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بتكلفة عوامل الانتاج) .

ويبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي ، شاملاً قطاع البترول وبدونه والزيادة السنوية فيه ثم معدلات النمو السنوية ، ونسبة قطاع البترول من اجمالي الناتج المحلي ، ونسبة العائد البترولي منه خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧ .

تطور الناتج المحلي الاجمالي لامارة ابوظبي ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول رقم (١)

(مليون درهم)

الناتج السنة	اجمالي الناتج		
	شاملا البترول	بدون البترول	قطاع البترول
١٩٧٥	٢٦٥٩٦,١	٦٤٠٧,٣	٣٠١٨٨,٨
١٩٧٦	٣٢٦٨٢,٥	٨٢٢٦,٨	٢٤٤٥٥,٧
١٩٧٧	٣٨٦٨٠,٧	١١٥٥٢,٩	٢٧١٢٧,٨
١٩٧٨	٣٨٢٢٨,٤	١٤٠٤٠,٠	٢٤١٨٨,٤
١٩٧٩	٥٥١٢٢,٥	١٧١٣١,٠	٣٧٩٩١,٥
١٩٨٠	٧٦٠٤٢,٨	٢١٦٧٦,٧	٥٤٣٦٧,١
١٩٨١	٨٤٠٤٥,٤	٢٧٨٨٧,٤	٥٦١٥٨,٠
١٩٨٢	٨٢٢١١,٦	٣٤١٥١,٣	٤٨٠٦٠,٤
١٩٨٣	٦٣١٥٧,٧	٣٠٤٢٦,٦	٣٢٧٣١,١
١٩٨٤	٥٩٨٠٣,٧	٣١٠٣١,٠	٢٨٧٧٢,٧
١٩٨٥	٥٥٢٦٦,٧	٢٩٢٧٧,٨	٢٦٠٨٨,٢
١٩٨٦	٤١٣٩٥,٩	٣٥١٤٨,٤	١٦٣٤٧,٥
١٩٨٧	٥٠١١٠,٣	٣٥٣٥٨,٢	٢٤٧٥٢,١
١٩٨٨	م-غ	-	م-غ

- تكملة الجدول والمصدر في الصفحة التالية :

تكملة جدول تطور الناتج المحلي الاجمالي لامارة ابوظبي ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (ب)

(مليون درهم)

الناتج السنة	الزيادة السنوية في الناتج			نمو اجمالي الناتج سنويا	نسبة قطاع البترول من اجمالي الناتج
	بما فيها البترول	دون البترول	قطاع البترول		
١٩٧٥	-	-	-	-	٧٥,٩
١٩٧٦	٦٠٨٦,٤	١٨١٩,٥	٤٢٦٦,٩	٢٢,٩	٧٤,٨
١٩٧٧	٥٩٩٨,٢	٢٣٢٦,١	٢٦٧٢,١	١٨,٤	٧٠,١
١٩٧٨	(٤٥٢,٣)	١٤٨٧,١	(٢٩٣٩,٤)	(١,٢)	٦٣,٣
١٩٧٩	١٦٨٩٤,١	٣٩١,٠	١٣٨٠٣,١	٤٤,٢	٦٨,٩
١٩٨٠	٢٠٩٢١,٣	٤٥٤٥,٧	١٦٣٧٥,٦	٣٨,٠	٧١,٥
١٩٨١	٨٠٠١,٦	٦٢١٠,٧	١٧٩٠,٩	١٠,٥	٦٦,٨
١٩٨٢	(١٨٣٣,٨)	٦٢٦٣,٨	(٨٠٩٧,٦)	(٢,٢)	٥٨,٥
١٩٨٣	(١٩٠٥٣,٩)	(٣٧٢٤,٦)	(١٥٣٢٩,٣)	(٢٣,٢)	٥١,٨
١٩٨٤	(٣٣٥٤,٠)	٦٠٤,٤	(٣٩٥٨,٤)	(٥,٦)	٤٨,١
١٩٨٥	(٤٤٣٧)	(١٧٥٣,٢)	(٢٦٨٤,٥)	(٧,٢)	٤٧,١
١٩٨٦	(١٣٩٧٠,٨)	(٤١٢٩,٣)	(٩٨٤٠,٧)	(٥٢,٢)	٣٩,٢
١٩٨٧	٨٧١٤,٤	٢٠٩,٨	٨٥٠٤,٦	(٢١,١)	٤٩,٤
١٩٨٨	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ

• بلغ العائد المحقق من البترول ٢٧٤٩٥,١ مليون درهم وعليه تتأثر ارقام نفس العام بنفس مدى انخفاضه المصدر السابق في الجدول السابق / واحصائيات وزارة التخطيط ١٩٨٥/١٩٨٦/١٩٨٧ دائرة التخطيط ابوظبي بصورة مباشرة .

أما من حيث توزيع إجمالي الناتج المحلي ، على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإنه أيضا يتوازى في اتجاهاته مع إجمالي قيمة الانتاج لامارة أبوظبي ، من حيث مجموع القطاعات السلعية ، والتي بلغت ٦٧,٤٪ في عام ١٩٨٧ وتغزو مجموع القطاعات الخدمية ، والتي حافظت على نوع من الاستقرار في حدود ٢٨٪ من مجمل الناتج المحلي ، منذ عام ١٩٨٢ ثم ارتفعت الى حوالي ٣٢,٦٪ في عام ١٩٨٧ ، كما شكل قطاع البترول الخام أعلى نسبة من مجمل الناتج المحلي ، على الرغم من تراوحي بين ٧٥,٩٪ في عام ١٩٧٥ و ٤٩,٤٪ في عام ١٩٨٧ ويعود هذا الانخفاض في مراحله الأولى وحتى عام ١٩٨١ الى تحسن الأداء الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الأخرى . مما زاد من نصيب مساهمتها في مجمل الناتج المحلي ، إلا أن انخفاض العائد البترولي اعتباراً من عام ١٩٨٢ أصبح عاملاً إضافياً في هبوط معدلات نسبة هذا القطاع ، من مجمل الناتج المحلي . هذا وقد احتل أيضاً قطاع الخدمات الحكومية المركز الثاني في تكوين مجمل الناتج المحلي ، عند عام ١٩٨٧ ، بينما شهد قطاع الصناعات التحويلية تطوراً متذبذباً منذ عام ١٩٨١ مما جعل نصيب مساهمته يحتل المركز الثالث ، والذي بلغ عام ١٩٨٧ نسبة ٩,٨٪ بينما كانت نسبة قطاع الخدمات الحكومية ١٤,٣٪ . كما يشار الى القطاعات الأخرى وبالأذات قطاعي الماء والكهرباء والتشييد والبناء ، اللذين شهدا انخفاضاً في نموها إلا أن نسبتهما إلى مجمل الناتج المحلي عام ١٩٨٧ بحدود ٢,٢٪ و ٥٪ على التوالي . حيث بدأ انخفاضهما بعد عام ١٩٨٢ بينما حافظت في المعدل العام القطاعات الأخرى على أدائها ونصيب مساهمتها إلى حد ما في مجمل الناتج المحلي ، كما يبين الجدول التالي لتطور الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية لامارة أبوظبي ، خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧ (١):

(١) تقديرات عام ١٩٨٨ غير متوفرة عند أعداد الكتاب .

تطور الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب القطاعات السلعية والخدمية
لامارة أبوظبي للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (١)

(مليون درهم)

المدة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	القطاع
الزراعة والثروة الحيوانية	٤٨٧	٦٨٧	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	
والمصنعة														
الصناعات الاستخراجية														
السكر والخبز	٢٠١٨٨	٧٥٩	٢٤٤٥٧	٧٤٨	٣٧١٢٧	٧٠١	٢٤١٨٨	٦٢٣	٣٧٩٩١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
أخرى (مخارج)	٥٦	-	٨٤	-	١٤٠	-	١٧٩	-	٣٢٤	-	-	-	-	
المصناعات التحويلية	١٥١٨	١٦	٣٧٩٨	١٩	٥٣٥٧	١٤	٨٥٧٦	٢٣	١٠٦٠٦	١٩	١٠٦٠٦	١٩	١٠٦٠٦	
الماء والكهرباء	٧٧٠	١٣	١٢٥٢	١٤	٢٠٢٨	١٥	٢٩٩١	١٨	٤٢٢١	١٨	٤٢٢١	١٨	٤٢٢١	
التشييد والبناء	١٥٥٥	٥٨	١٩٨٨	٦٠	٣١٣٧	٦٠	٣٥٦٨	٩٢	٤٦٩٦	٩٢	٤٦٩٦	٩٢	٤٦٩٦	
مجموع القطاعات السلعية	٢٣٠	٨٢	٣٦٩٦٦	٨٢	٣٠٦٩٩	٨٢	٣٠٦٩٩	٨٢	٤٤٣٧٢	٨٢	٤٤٣٧٢	٨٢	٤٤٣٧٢	
تجارة الجملة والتجزئة														
والمطاعم والفنادق	١١٢٨	٤٢	١٣٣٤	٣٨	١٦٥١	٤٣	١٩٢٥	٥٠	٢٢٩٧	٥٠	٢٢٩٧	٥٠	٢٢٩٧	
النقل والمواصلات	-	٢٤	٨٧٢	٢٧	١١٦٤	٣٠	١٤٤٣	٣٨	١٧٦٥	٣٨	١٧٦٥	٣٨	١٧٦٥	
الاسكان والإيجارات	٧٢٩	٢٨	١١٦٧	٣٦	١٤١٠	٣٧	١٥٠٨	٤١	١٤٠٠	٤١	١٤٠٠	٤١	١٤٠٠	
التعمير والتأمين	٣٠٨	١٨	٤٢١٠	١٣	٥٧٥٠	١٥	٥٠٣٠	١٣	٦٦٠٠	١٣	٦٦٠٠	١٣	٦٦٠٠	
الخدمات الحكومية	١٧٠١	٦٤	١٨٤٤	٥٦	٢١٧٥	٧٧	٢٤١٠	٨٩	٤٢٢٤	٨٩	٤٢٢٤	٨٩	٤٢٢٤	
خدمات أخرى	١٣٥	١٦	٢١٧٠	١٧	٢٨٤٠	١٧	٣٣٣٠	١٩	٣٨٤٠	١٩	٣٨٤٠	١٩	٣٨٤٠	
مجموع القطاعات الخدمية	١٧٢	١٧٢	٥٧٥٦	١٧٢	٨٠٦٠	١٧٢	٩١٦٥	١٧٢	١٠٨٥٠	١٧٢	١٠٨٥٠	١٧٢	١٠٨٥٠	
إجمالي الناتج المحلي	٣٦٥٩٦	١٠٠٠	٣٣٨٢٥	١٠٠٠	٣٨٦٨٠	١٠٠٠	٣٨٦٨٠	١٠٠٠	٥٥١٢٢	١٠٠٠	٥٥١٢٢	١٠٠٠	٥٥١٢٢	

المصدر: السابق في الجدول السابق / مع معلومات مباشرة من دائرة تخطيط أبوظبي في بداية عام ١٩٨٩.

تكملة جدول تطور الناتج المحلي الاجمالي موزعا حسب القطاعات السلعية
والخدمية لامارة ابوظبي للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (ب)

(مليون درهم)

السنة		القطاع		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
				ل	%	ل	%	ل	%	ل	%
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية				١٩٠,٥	٠,٣	٢٤٥,٣	٠,٣	٣٠٢,٤	٠,٤	٢٢٦,٥	٠,٤
الصناعة والاستخراجية				٥٤٣٧,١	٧١,٥	٥٦١٥٨,٠	٦٦,٨	٤٨٠٦٠,٤	٨٥,٥	٢٢٧٢١,١	٥١,٨
التمويل الخام				٣٦,٦	-	٣٠,٨	-	٣٥,٠	-	٢٨,٠	-
اخرى (محلج)				١٣٦,٢	١,٨	٣١٣٨,١	٣,٧	٢٨٥٧,٥	٤,٧	٦١٤٨,٩	٩,٧
الصناعات التحويلية				٥٤٤,٨	٠,٧	٦٧١,٧	٠,٨	٨٦١,٩	١,٠	١٧٣٦,٤	٣,٠
الماء والكهرباء				٤٨٢٤,٠	٦,٣	٥٣٠٠,٠	٦,٣	٥٦٠٠,٠	٦,٨	٣٩٥٤,٤	٦,٣
التشييد والبناء				٦١٣١٧,٢	٨٠,٦	٦٥٤٤٨,٩	٧٧,٩	٥٨٧١٧,٢	٧١,٤	٤٤٢٥٨,٣	٧٠,٢
مجموع القطاعات السلعية				٣١٥٦,٤	٤,٣	٤٧٧٥١	٥,٧	٥٨٣٩,٨	٧,١	٣٩١٠,٩	٦,٣
تجارة الجملة والتجزئة				٢٠٢٣,٨	٢,٧	٢٢٣٣,٧	٢,٨	٢٣٨١,٠	٢,٣	٢٠٢٤,٩	٢,٢
والمطاعم والفنادق				١٨٨٠,٠	٢,٥	٢١٣٩,٩	٢,٦	٤٠٢٩,٥	٤,٩	٣٤٩١,٤	٥,٥
النقل والمواصلات				٧٧٩,٠	١,٠	٩١٩,٥	١,١	١٠٩٤,١	١,٣	١٨٥٨,٠	٢,٩
الإسكان والإيجارات				٦٤١٤,٤	٨,٤	٧٢٩٩,٣	٨,٨	٩٢٦٠,٠	١١,٣	٦٧٨١,٢	١٠,٨
التعميل والتأمين				٤٥٣,٠	٠,٦	٥٣٠,٠	٠,٦	٥٩٠,٠	٠,٧	٦٥٦,٠	١,٠
الخدمات الحكومية				١٤٧٧٦,٦	١٩,٤	١٨٥٩٦,٥	٢٢,١	٢٢٤٩٤,٤	٢٨,٦	١٨٨١٢,٤	٢٩,٧
خدمات أخرى				٦٦٠٤٣,٨	١٠٠,٠	٨٤٠٤٥,٤	١٠٠,٠	٨٢٢١١,٦	١٠٠,٠	٦٣١٥٧,٧	١٠٠,٠
مجموع القطاعات الخدمية				١٤٧٧٦,٦	١٩,٤	١٨٥٩٦,٥	٢٢,١	٢٢٤٩٤,٤	٢٨,٦	١٨٨١٢,٤	٢٩,٧
اجمالي الناتج المحلي				٦٦٠٤٣,٨	١٠٠,٠	٨٤٠٤٥,٤	١٠٠,٠	٨٢٢١١,٦	١٠٠,٠	٦٣١٥٧,٧	١٠٠,٠

المصدر - السابق .

تكملة جدول تطور الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات لامارة ابوظبي
للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (ج)

(مليون درهم)

السنة		القطاع					
١٩٨٤	%	١٩٨٥	%	١٩٨٦	%	١٩٨٧	%
٢٧٧,٩	-٠,٥	٢٤٧,٣	-	٤١٥,٠	-	٤٦٤,٨	-٠,٩٨
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية							
الصناعة الاستخراجية							
٢٨٧٧,٧	٤٨,١	٣٦٠٨٨,٢	-	١٦٢٤٧,٥	-	٢٤٧١٠,١	٤٩,٣
٤٢,٠	-٠,١	٤٥,٥	-	٤٢,٠	-	٤٦,٠	-٠,١
البناء							
٧١٢٨,٩	١٣,٨	٦٦٤٤,٣	-	٤٣٧٦,٧	-	٤٩٠٥,٩	٩,٧
١٣٧٣,٤	٢,٣	١٠١٢,٢	-	١٠٢٣,٨	-	١١٠٩,٣	٢,٣
٤٥١٧,٦	٧,٥	٤٠٩٦,٦	-	٣٠٦٦,٣	-	٣٥٣٧,٥	٥,٠
٤٣٦٢٢,٥	٧١,٣	-	-	-	-	٢٣٧٥٩,٦	٦٧,٢
مجموع القطاعات السلعية							
تجارة الجملة والتجزئة							
٢٠٨٤,٤	٥,١	٢٩٠٩,٤	-	٢٤٣٧,٣	-	٢٣٢٢,٨	٤,٧
٢٠٨٤,٣	٣,٥	٢٣١٨,٠	-	٢٢١١,٥	-	١٩٦١,٥	٣,٩
٣٦١١,٦	٤,٤	٢٣٢٠,٢	-	٢٢٢٤,٥	-	٢٢٠٤,١	٤,٣
١٨٢٤,٠	٣,١	١٨٩٢,٧	-	٣٠١٣,٠	-	١٩٨٢,٠	٣,٩
٦٨٩٦,٩	١١,٥	٧٠٥٢,٣	-	٦٨٦٣,٥	-	٧١٨٠,٣	١٤,٤
٦٨٠,٠	١,١	٦٤٠,٠	-	٥٨٥,٠	-	٦٣٠,٠	١,٥
١٧١٨١,٢	٢٨,٧	-	-	-	-	١٦٣٥٠,٧	٢٢,٧
٥٩٨٠٣,٧	١٠٠,٠	٥٥٣٦٦,٧	-	٤١٣٩٥,٩	-	٥٠١١٠,٣	١٠٠
مجموع القطاعات الخدمية							
اجمالي الناتج المحلي							

المصدر : السابق .

أما تطور الميزان التجاري لامارة أبوظبي ، خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧ فقد تساوى في اتجاهه العام مع ما سبق ، وإن أشرنا اليه بالنسبة إلى تطور قيمة الانتاج ، وتطور اجمالي الناتج المحلي . فقد تطور الفائض فيه من ١٨٨٨٦,٠ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٢٤١٥٠,٧ مليون درهم في عام ١٩٨٧^(١) ، بعد أن كان قد سجل في عام ١٩٨٠ أعلى معدل له ، إذ بلغ ٤٥٧٠٨,٧ مليون درهم ، حيث سجلت الصادرات في نفس العام أعلى نسبة لها إذ بلغت ٥٦١٨٠,٠ مليون درهم أما أعلى نسبة للواردات فقد كانت ١٥٠٤٠,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ . وعلى الرغم من أن مجمل الصادرات قد أخذت تسجل انخفاضاً منذ عام ١٩٨١ ، خاصة عند وصولها إلى أدنى مستوياتها في عام ١٩٨٦ والبالغة ٢٠,٥ مليار درهم ، وذلك بانخفاض معدلات صادرات البترول . إلا أن إجراءات ترشيد الانفاق وتقليص حجم الواردات ، كانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٣ وقد وصلت الواردات مع نهاية عام ١٩٨٧ إلى نفس معدلات واردات عام ١٩٧٧ . وكانت القطاعات التي تأثرت بنصيب أعلى من إجراءات ترشيد الانفاق قطاع آلات ومعدات النقل والمواد الغذائية^(٢) وقطاع الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية ، وقطاع البضائع المصنعة والمصنفة حسب المادة ، أما القطاعات الأخرى فقد تأثرت أيضاً بحجم أقل ، كما يبين الجدول التالي لتطور الميزان التجاري :

(١) معلومات عام ١٩٨٨ غير متوفرة بشكل الفائض التجاري (كما في الجدول التالي).

(٢) بتحسين الانتاج الزراعي والحيواني في دولة الامارات خلال فترة الثمانينات

تطور الميزان التجاري لامارة ابوظبي خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول (١)

(مليون درهم)

السنوات		التفاصيل					
١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٥٤٤٧٣,٢	٥٦١٨٠,٠	٤٠٨٢٠,٩	٢٧٧٨٠,٥	٢٠٥٥٤,٩	٢٧٢١٩,٦	٢٢٦٨١,٠	الصادرات
٥٠٧٧٦,٨	٥٤٢٩٨,٩	٣٩٢٢٩,٩	٢٦٦١٨,٦	٢٠٠٤٣,٩	٢٧٠٩٥,٦	٢٢٦٤٤,٨	صادرات البترول
٥٤٤,٠	٥٧٠,٢	٦٩٠,٠	٤١١,١	٢١٨,٢	٢٢٤,٠	٣٦,١	اعادة التصدير
٢١٢٨,٥	١٢١٠,٩	٧٩٠,٩	٧٥٠,٨	١٩٢,٨	-	-,١	صادرات أخرى
							منتجات بترولية
							(من الروس - من أم النار)
١٢٥٢٣,٢	١٠٤٧١,٢	٧٧٥٢,١	٦٢٠٧,٢	٥٤٢٠,٢	٤١٠٢٠,٠	٢٣٩٥,٠	الواردات
٦٦٠,٢	٥٩٦,٢	٤٧١,٠	٤٦٤,٠	٤١٩,٠	٢٠٢,٠	٢٣١,٠	المواد المعدنية والحيوانات الحية
٥٢,٦	١٠٠,٢	٩٨,٠	٣٦,٠	٥٤,٠	٥١,٠	٢٢,٠	١ - المشروبات والتبغ
							٢ - مواد خام غير غذائية
١٠٨,٢	١٤٧,٨	٧٦,٠	٦٥,٠	٨٨,٠	١٠٧,٠	٤٤,٠	باستثناء الوقود
							٢ - الوقود المعدني والشموع
١٣٦٥,٠	٨٩٨,٤	٤٤٦,٠	٢٢٠,٠	٢١٢,٠	١٩٨,٠	٢١٢,٠	والمواد المتخلفة بها
٥,٢	٨,٦	٩,٠	١٢,٠	١٣,٠	٩,٠	٥,٠	٤ - شعوم وزيوت حيوانية ونباتية
٢١٣,٧	٢٢٠,٦	٢٤١,٠	١٥٦,٠	١٦٤,٠	١١٨,٠	١١٢,٠	٥ - الكيماويات
							٦ - بضائع مصنعة ومصنعة
٢٧٠٢,٤	٢٤٢١,٦	١٧٩٣,٠	١١٦٤,٠	١٢٢١,٠	٨٩٦,٠	٩٥٩,٠	حسب المادة
٦٤٧٥,٧	٥٢٧٠,٨	٤١٥٥,٠	٢٧٢٥,٠	٢٧٧٦,٠	٢١١٩,٠	١٨٩٢,٠	٧ - آلات ومعدات النقل
٧٨٣,٦	٦٨١,٧	٤٦٠,٠	٤٥١,٠	٤٧١,٠	٢٠١,٠	٢٦٣,٠	٨ - مواد مصنوعة متنوعة
							٩ - سلع غير مصنعة
١٤,٥	٥,٢	٨,٠	٤,٠	٧,٠	٧,٠	٤٤,٠	تبعاً للنوع
٤١٩٤٦,٠	٤٥٧٠٨,٧	٢٢٠٦٨,٨	٢١٤٧٢,٢	٢٥١٧٤,٧	٢٢٢١٦,٦	١٨٨٨٦,٠	فائض الميزان التجاري

(مليون درهم)

السنويات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
التفاصيل							
المصادر	٥٥٠٧٤,٨	٣٦١١٦,١	٣٣٣٩٦,١	٣٠٦٥٣,١	٣٠٤٩٤,١	٣٩٧٤٦,٩	م.غ
مصادر البترول	-	٣٩٠٩٨,٩	٢٤١٣٤,٠	٢١٨٨٧	١٤٠٣٦,٢	٢١٤٩٥,٣	م.غ
إعادة التصدير	-	٨١٠٠,٣	٨٧٢,٧	٦١٤,٠	٩٨٦,٩	١٣٩٨,٣	٢١٠١,٥
مصادر أخرى	-	٤١,٨	٦٦,٥	-	-	٥٢,٣	٦٣٦,٤
منتجات بترولية	-	٦١٦٥,١	٨٢٣٢,٩	٣١٤٨,٩	٣٠٣٨,٩	٢٠٧٦,٨	-
(من الرئيس - من لم النار)							
الواردات	١٥٠٤٠,٠	٨٧١٠,٧	٦٠٩٣,٢	٥٥٩٦,٣	٥٥٧٧,٩	٥٥٩٦,٣	٦٦٦٧,٣
المواد الغذائية والحيوانات الحية	-	٧٩٩,٧	٦٧٧,٦	٧٨٢,١	٨١٨,٧	٨٤٩,٣	-
١ - المشروبات والتبغ	-	٥٩,٣	٦٥,٠	٦٤,٥	٥٤,٨	٦٣,٨	-
٢ - مواد خام غير غذائية	-	٨٦,٨	٥٠,٨	٦٠,٥	٤٦,٩	٨٤,٤	-
بأسستاء الرقود	-	-	-	-	-	-	-
٣ - الرقود المعدني والشحومات	-	-	-	-	-	-	-
والمواد المتعلقة بها	-	٢٣٩,٨	١٣٧,٣	١٠٨,٩	٥٠,٩	٤٤,٥	-
٤ - شحوم وزيوت حيوانية	-	٧,٩	٤,٤	٧,٢	٩,٢	٩,٢	-
ونباتية	-	-	-	-	-	-	-
٥ - الكيماويات	-	٣٨٤,٠	٣٦٩,١	٣٧٧,١	٤٠٨,٣	٤٦٥,١	-
٦ - بضائع مصنعة ومصنعة	-	-	-	-	-	-	-
حسب المادة	-	١٧٤١,٢	١٢٩١,٩	١٠٨٩,٣	١٣٨٩,٩	٢١٢٨,٨	-
٧ - آلات ومعدات النقل	-	٤٧١٧,٠	٢٩٧٩,٣	٢٦٣٨,٩	٣٣٨٩,٩	٢١٢٨,٨	-
٨ - مواد مصنعة متنوعة	-	٦٧٤,٢	٥١٥,٠	٤٦٦,٦	٤٧٠,٤	٥٠٧,٠	-
٩ - سلع غير مصنعة	-	-	-	-	-	-	-
تبعا للنوع	-	١٠,٨	١,٨	١,٣	١٦,٢	٨٩,٨	-
فلس الميزان التجاري	٤٠٠٢٤,٨	٣٧٤٠٥,٤	٣٧٢٠٢,٩	٣٥٠٥٥,٨	١٤٩١٦,٧	٢٤١٥٠,٧	م.غ

- معلومات عام ١٩٨٨ أولية

- المصدر السابق .

- أما أرقام عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ / ١٩٨٧ فهي معلومات مباشرة من دائرة تخطيط أبوظبي مطلع عام ١٩٨٨ .

ان المؤشرات العامة التي أبرزنا معالمها الاساسية ، والخاصة بالوضع الاقتصادي العام لامارة أبوظبي ، تبين مدى التطور الذي شهدته الامارة على صعيد تطور قيمة الانتاج العام ، والنتاج المحلي والفائض التجاري ، وحدود تأثير البترول على الاقتصاديات العامة لامارة أبوظبي ، إلا أن هذا التأثير قد أخذ طابعا مميزا ، بالنسبة إلى الاقتصاديات الداخلية للامارة منذ عام ١٩٨١ حيث شهدت ولأول مرة انخفاضا في العائدات البترولية مما أدى إلى تخفيض الانفاق العام ومصروفات التطوير في امارة أبوظبي .

وتبين الأرقام الانخفاض في العائد البترولي ، وبالأرقام القياسية التي شهدها بشكل كبير إذ انخفض من ٣٨٦٩٨,٩ مليون درهم في عام ١٩٨٠ إلى ٨٦٥٧,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٦ ثم ارتفع قليلا في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ إلى ما يقارب ١٢ مليار درهم . وبالمقابل فإن الإيرادات الأخرى لم ترتفع ، إلى مستويات تمكنها من الحد من هذا الانخفاض ، إذ استمر العائد البترولي في تشكيل الأساس المطلق لهذه الإيرادات ، وبقي طوال الفترة في حدود نسبة ٨٠٪ إلى ٩٠٪ كما لم يواز هذا الانخفاض في الإيرادات العامة ، انخفاض مماثل في نسبة الانفاق العام ، لما قد يشكله ذلك من اهتزاز في البنية الاقتصادية الداخلية والتي كانت من المحتمل ، أن تزيد من تقادم الوضع الاقتصادي ، إلى مستويات لا يمكن التكهن بها ، ولذا فقد اعتمدت سياسة ترشيد الانفاق ، للمحافظة على المكتسبات الاقتصادية واستمرار أداء مختلف القطاعات ، في حدود ما تسمح به تطورات أوضاع العوامل المكونة للإيرادات العامة ، مع عدم الاستثمار في مشاريع جديدة . وبناء على هذا فإن الانفاق العام لامارة أبوظبي انخفض إلى أقل من النصف خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٨ .

لقد أعاد ارتفاع وتحسن الأسعار البترولية ، في نهاية عام ١٩٨٨ نوعا من الانتعاش إلى الوضع الاقتصادي ، على الرغم من أن الشعور بالاستقرار مازال يتأرجح ، بانتظار وضوح أكثر في المتغيرات للسوق البترولية ، حيث أن استقرار أسعار البترول يتيح وضع ميزانية اقتصادية أكثر استقرارا على المدى المتوسط ، بدل التقديرات السنوية الجارية . وعلى الرغم من الانخفاض في إجمالي الانفاق العام ، لامارة أبوظبي إلا أن هيكل هذا الإجمالي قد حافظ على النمو السنوي

المتزايد ، لمستوياته بالنسبة إلى نصيب مصروفات التطوير والمساهمة في الميزانية الاتحادية ، حتى بلغت مصروفات التطوير الاقتصادية في عام ١٩٨٧ بحدود ٢٨,٠٪ من مجمل الاتفاق العام الجاري للدولة .

وفيما يلي جدول يبين مصروفات التطوير والعائدات البترولية لامارة أبوظبي :

المصروفات التطويرية والعائدات البترولية لامارة (أبوظبي)

١٩٨٨ - ١٩٧٥

(مليون درهم)

المصروفات التطويرية	العائد البترولي	السنة
٢٣٥٩,٨	١٤٣٨٧,٦	١٩٧٥
٢٢٠٠,٣	١٨٩٥٣,١	١٩٧٦
٤٠٧٠,٦	٢٠٧٩١,٩	١٩٧٧
٥٧٤٥,٥	١٧٧٦٠,٢	١٩٧٨
٥٥٢٢,٢	٢٤٣٠٣,٣	١٩٧٩
٤٦٠٠,٢	٣٨٦٩٨,٩	١٩٨٠
٥٠٨١,٢	٣٧٨٨٥,٠	١٩٨١
٦٠٠٠,٠	٣٢٤٢٠,٠	١٩٨٢
٤٣٩٨,٠	١٩٥٢٢,٦	١٩٨٣
٣٧٢١,٩	١٧٩٥١,٢	١٩٨٤
٤٣٩٥,٢	١٥٨٢٣,٠	١٩٨٥
٣٩٧٤,٦	٨٦٥٧,٠	١٩٨٦
٣٥٠١,٧	١١٦٦٠,٠	١٩٨٧
٢٩٥٤,٠	١٣٢١٤,٠	١٩٨٨

المصدر : معلومات مباشرة من دائرة تخطيط أبوظبي ومن دوائر المجلس الأعلى للبتروكول .

وتجدر الإشارة إلى أن المصروفات التطويرية ، المشار إليها هي الاعتمادات الإضافية في ميزانية الامارة ، حيث أن هناك اعتمادات أخرى في اطار المصروفات الاعتيادية ، قد أسهمت الى حد بعيد في التنمية والنمو الاقتصادي في اماره أبوظبي ، وتغوق في مجملها المصروفات التطويرية المشار إليها ، وتمتاز عنها في كونها مصروفات تتوزع بين الاتفاق الرسمي المباشر وشبه الرسمي ومؤسسات القطاع الخاص .

وتقع هذه الاعتمادات في الميزانية العامة للامارة ، تحت بند التكوين الرأسمالي الثابت في اطار المصروفات الاعتيادية العامة .

وقد تطور التكوين الرأسمالي الثابت من ٥٨٨٥,٢ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٨٨٣١,١ مليون درهم في عام ١٩٨٧ علما بأنه كان قد حقق أعلى مستوياته في عام ١٩٨٢ اذ بلغ ٢١٥١١,٤ مليون درهم انخفض بعد ذلك إلى المستوى المشار إليه في عام ١٩٨٧ .

كما بلغ في مجمله للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧ ما مجموعه ١٨٧٨٥٧,٢ مليون درهم ، كان نصيب القطاعات السلعية منه عام ١٩٨٧ بحدود ٥١٦٢,٢ مليون درهم . وما يعادل نسبة ٥٨,٥٪ من الاجمالي العام مقارنة بحوالي ٦٠٪ عن عام ١٩٧٥ بينما خصص لمجمل القطاعات الخدمية بحدود ٣٦٦٩,٠ مليون درهم وهو يشكل نسبة قدرها ٤١,٥٪ من الاجمالي العام عند العام الاخير حيث كان يمثل حوالي ٤٠٪ مقارنة بعام ١٩٧٥ .

ويبين تفوق التكوين الرأسمالي الثابت ، في القطاعات السلعية الاهتمام الذي توليه الامارة ، والمؤسسات شبه الرسمية والمؤسسات الخاصة في مجال تطوير وتنمية هذا القطاع إذ أن ذلك يعكس نفسه على مجمل الناتج المحلي ورفع معدلات قيم الانتاج المحلي ، إذ أن ما يندرج تحت هذا القطاع هو الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة على مختلف أنواعها ، بالإضافة إلى الماء والكهرباء وهي مجالات انتاجية في مجملها على عكس القطاعات الخدمية ، والتي تنحصر في اطار الخدمات العامة ،

وعملية التنمية والتطوير الاجتماعي والذي عادة ما يكون نصيب المساهمة الأكبر فيه من جانب الحكومة مباشرة ، وعليه فإن التوزيع القطاعي الاجمالي للعام للتكوين الرأسمالي الثابت يشكل ظاهرة نمطية في اطار مساره العام .

ونجد أن قطاع الصناعة^(١) قد شكل أعلى نسبة ، في مجمل القطاعات السلعية والخدمية . اذ بلغت نسبة حجمه من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حوالي ٥٥,٨٪ عام ١٩٨٧ ، حيث وصل إلى حوالي ٤٩٢٧,٢ مليون درهم . وشكل قطاع البتروكيماويات المركز الأول داخل هذا القطاع ، اذ بلغت نسبته منه ٣٠,٤٪ كما بلغت نسبته من الاجمالي ١٦,٩٪ عند عام ١٩٨٧ . أما القطاع البترولي فقد اتخذ في مساره خلال السنوات المشار إليها اتجاها تصاعديا ، باستثناء انخفاض عام ١٩٨٢ قبل أن يصل الاستثمار إلى ذروته في عام ١٩٨٤ ، ليعود إلى الانخفاض منذ عام ١٩٨٥ وإلى عام ١٩٨٨ نظرا لاستكمال معظم عمليات الاستكشاف والتطوير . عموما فقد مثل حجم التراكم الرأسمالي لهذا القطاع عند بداية عام ١٩٨٨ ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي قطاع الصناعة والقطاع الاستخراجي ، ومثل أيضا ما نسبته ١٢,٨٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي للعام المذكور ، وبذلك مثل هذا القطاع المركز الثالث ضمن قطاع الصناعة والقطاع الاستخراجي .

أما المركز الرابع في قطاع الصناعة ، فهو مجمل الصناعات الأخرى والتي كان نصيبها من التكوين الرأسمالي ٢٣,٨٪ ومن اجمالي التكوين الرأسمالي نسبة ١٢,٣٪ عام ١٩٨٧ ، مما يعكس اطارين ، الاطار الأول يعني تنوع مصادر الدخل ، باستحداث صناعات موازية للصناعة البترولية ، على الرغم من أنه مازال بعيدا عن المستويات ، التي يمكن أن يشار إليها في اطار سعي امارة أبوظبي والدولة ، لتحقيق توازن وتنوع في مصادر الدخل ، والثاني يعكس حجم التكوين الرأسمالي لقطاع البترول المنخفض منذ عام ١٩٨٢ ، وإلى الوقت الحالي بصورة مستمرة للسبب الذي أشرنا إليه آنفا .

(١) يشمل الصناعة البترولية والكيميائية والماء والكهرباء والصناعات التحويلية الأخرى .

أما قطاع الكهرباء والماء فقد مثلت الاضافات والتراكمات السنوية الرأسمالية الثابتة المركز الأخير ، ضمن قطاع الصناعة ويعكس استقرار هذا التكوين في هذا المجال ، إلى ما سعت الدولة إلى تحقيقه ، من حيث توفير الكهرباء والماء إلى كافة مناطق ومرافق الامارة ، كونه من المتطلبات الاساسية في عملية التنمية ، بعد تأمين الحاجات الاستهلاكية الاساسية ، للمجتمع ككل وقد وصل أعلى مستوى له في عام ١٩٧٨ اذ بلغ ١٣٨٨,٦ مليون درهم حافظ بعد ذلك على نوع من الاستقرار السنوي الثابت ، في حجم الاستثمار فيه وذلك نتيجة طبيعية لظاهرة النمو والازدياد السكاني ، الذي شهدته الدولة وما يتطلبه ذلك من توازن مستمر ، في تأمين هذين المرفقين كما يعكس التوجه الذي اعتمدته الدولة ، في عمليات الاسكان الواسعة في المناطق الداخلية ، وبناء المدن الحديثة لخلق نوع من الاستقرار الاجتماعي والهيكل الثابت ، في عملية بناء مجتمع في اطار تجمعات سكانية ثابتة ، بعد أن كان سكان الامارة كغيرهم من سكان الامارات الاخرى والدول المجاورة ، مجتمعات ذات اطر سكانية غير ثابتة كثيرة التنقل مما يجعل عملية التحديث فيها أكثر صعوبة وتعقيدا . ويبقى أن نشير إلى قطاع الزراعة في مجال تناولنا للقطاعات السلعية ، حيث ان مجمل الاستثمار فيه نسبة إلى اجمالي التكوين الرأسمالي ، تتناقض والتوجه العام نحو تحقيق الأمن الغذائي لمجتمع الامارة ، وتأمين احتياجاته الاستهلاكية الضرورية منه فإن حجم الاستثمار في هذا القطاع وخلال السنوات المشار إليها ١٩٧٥ - ١٩٨٧ استمر ينمو بصورة متوازنة ومستقرة على الرغم من أنه لا يمثل سوى ٢,٥٪ من اجمالي التكوين في عام ١٩٨٧ ، مع العلم بأن ضيق الرقعة الزراعية الطبيعية في الامارة وازدياد سكانها يتطلب حجما أكبر من الاستثمارات ، لاستصلاح الأراضي وادخال تكنولوجيا الزراعة الحديثة ، في اطار أوسع من حيث كمية الانتاج الزراعي وتنويعه لتحقيق مسألة الأمن الغذائي والحد من الاعتماد على الاستيراد ، رغم أن الامارة قد حققت الاكتفاء الذاتي في بعض جوانب الزراعة واتجهت إلى التصدير منها ، إلى الدول الشقيقة المجاورة .

أما في مجال القطاعات الخدمية ، فقد احتل قطاع النقل والمواصلات المركز الأول فيها ، كما شكل المركز الثالث على صعيد اجمالي التكوين السنوي الرأسمالي الثابت ، اذ بلغ نصيبه ٢١٧٣,١ مليون درهم عام ١٩٨٧ وبنسبة ٢٤,٦٪ منه .

وقد حافظ هذا القطاع منذ عام ١٩٧٥ على نسبة زيادة سنوية إلى عام ١٩٨٣ فارتفع حجم الاستثمار من ٨٢٥,٤ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٣٣٩٠,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٣ . أما بعد ذلك فقد بدأ في الانخفاض ، حتى بلغ في عام ١٩٨٧ حوالي ٢١٧٣,١ مليون درهم . ويعكس تطور حجم الاستثمار المتزايد حتى عام ١٩٨٣ لهذا القطاع أهميته من حيث دلالاته على مستوى التحديث ، وتأمين شبكات طرق مختلفة تربط بين اطراف الامارة ، وتأمين وسائل النقل بالاضافة إلى وسائل المواصلات الأخرى ، والمرافق التي تحتاجها لربط الامارة خارجياً إن بالدول المجاورة أو بالعالم . واحتل قطاع الادارة العامة المركز الثاني في التكوين الرأسمالي الثابت ، في قطاع الخدمات من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، وقد حافظ على معدلات نمو سنوية على امتداد السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ باستثناء الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ فارتفع من ٥٧٤,٥ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ١٥٨٥,٤ مليون درهم في عام ١٩٨٥ ثم عاد للانخفاض حتى بلغ ٩٣٣,٧ مليون درهم في عام ١٩٨٧ وقد تبع ذلك من حيث الترتيب قطاع الاسكان ، حيث حقق ٣,٥٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، وعلى الرغم من انخفاض معدلات الاستثمار فيه بشكل ملحوظ ، منذ عام ١٩٨٢ وإلى الآن ، إلا أنه يعكس التوجه نحو بناء التجمعات السكانية ، كنواة نحو بناء مجتمع حديث في الأطر الحضرية للاستعاضة عن تلك التي كانت سائدة قبل ذلك في الامارة .

وبين الجدول التالي التكوين الرأسمالي ، الثابت لامارة أبوظبي خلال الأعوام
١٩٧٥ - ١٩٨٧ :

تكوين رأس المال الثابت لامارة أبوظبي خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (١)

(مليون درهم)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١١٢,٥	٦٥,٠	٩٢,١	٦٠,١	٤٣,٦	٢٤,١	الزراعة
١٢٥٢٥,٠	١٠٧٦٢,٠	٥٣١٩,١	٣٣٨٦,٦	٢٣٧٦,٢	٢٩٦٣,٣	الصناعة
٤٩٩٠,٠	٣٨٦٤,٠	٣١١٢,٠	٢٥٠٨,٦	١٦٧٢,٦	١٧٦١,٦	البترول الخام
٧٢١٣,٢	٦٤٤٨,٦	١٨٧٤,٢	٦٣٠,٤	٥٥٢,١	١١٠٣,٦	البتروكيماويات
٣٢١,٨	٤٤٩,٤	٣٣٢,٩	٢٤٧,٦	١٥١,٥	٩٨,١	الصناعات الأخرى
١٢٣,٧	١٢٠٧,٩	١٣٨٨,٦	١٢٨٦,١	١٢٠١,٦	٥٤٢,٧	الماء والكهرباء
١٣٨٦٨,٢	١٢٠٣٤,٩	٦٧٩٩,٨	٤٧٣٢,٨	٣٦٣١,٤	٣٥٣٠,١	جملة القطاعات السلعية
٢٥٥٥,٧	١٩٦٦,٦	١٨١٣,٣	١٣٦٧,٥	١٢٠٠,٣	٨٢٥,٤	النقل والمواصلات
٢٢٣,٥	٣٢٥,٠	٣٤٠,٩	٢١٤,٥	١٢٥,٠	٣٩,٨	الفنادق/ المطاعم/ التجارة
١٠٣٩,٤	٩٠٤,٤	١٢٩٩,٣	١٦٣٤,٩	٩٧١,٢	٥٧٤,١	الإسكان
٤,٥	١٨,٠	١٣,٤	٩٨,٩	٩٢,٥	٨١,٢	التعليم
٩٩,٣	٣٤٤,٨	٩٨,٨	٥٠,٩	٣١,٨	٨٤,٥	الصحة
٤٤٣,٥	٥٢٥,٤	٤٣٩,٨	١٥٥,٦	١٩٩,٩	١٥٥,٦	التطهير (المجاري)
٩٥٥,٨	١٠٥٢,٩	١١٦٢,٦	٨٦٥,٧	٤٤٣,٧	٥٧٤,٥	الخدمات الحكومية
١٠٠,٠	٨٠,٠	٦٠,٠	٥٠,٠	٣٠,٠	٢٠,٠	الخدمات الأخرى
٥٤١١,٧	٥٢١٧,١	٥٢٢٨,١	٤٤٣٨,٠	٣٠٩٤,٤	٢٣٥٥,١	جملة القطاعات الخدمية
١٩٣٧٩,٩	١٧٢٥٢,٠	١٢٠٢٧,٩	٩١٧٠,٨	٦٧١٥,٨	٥٨٨٥,٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المصدر - بصورة مباشرة من دائرة التخطيط أبوظبي .

تكملة جدول تكوين رأس المال الثابت لامارة ابوظبي
خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (ب)

(مليون درهم)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٢٢٥,٠	٢٤٠,٧	٢٤٣,٤	٢٧٦,٩	٣٦٣,١	٢٧٥,٠	٢١١,١	الزراعة
٤٩٢٧,٢	٥٢٩٤,٢	٧١٧٤,٠	٨٨٩١,٠	٦٣٣٠,٧	١٢٧٣٢,٠	١٢٢٧٣,٣	الصناعة
١٢١٩,٠	٢٢٢٢,٣	٤٠٥١,٣	٦٠١٢,٠	٣٠٠٠,٠	٥٥٠٠,٠	٥٠٠٠,٠	البتروكيمياويات
١٥٠٠,٠	١١٠٠,٠	١٤٠٠,٠	١٥١٨,٠	٢١٨٩,٠	٧٠٠٠,٠	٧٠٠٠,٠	الصناعات الأخرى
١١٧٤,٤	١١٢٥,٥	١١٤٦,٢	١٣٦١,٠	١١٤١,٧	٢٣٢,٠	٢٧٣,٣	الماء والكهرباء
١٠٤٣,٨	٨٤٦,٤	١٠٧٦,٥	١٠٠١,١	١١٠١,٦	١٢٢٨,٠	١١١٠,١	جملة القطاعات السلعية
٥١٦٢,٢	٥٥٣٤,٩	٨٠١٧,٤	١٠١٦٩,٠	٧٧٩٥,٤	١٤٢٣٥,٠	١٣٥٩٤,٥	النقل والمواصلات
٢١٧٣,١	٢٧٨٢,٨	٣٠٧٧,٣	٢٧٥١,٣	٢٢٦٨,٠	٣٣٩٠,٠	٣٠٠٠,٥	الفنادق / المطاعم / التجارة
٨٦,٢	١٦٣,٤	١٢٩,٨	١٤٧,٢	٢١٣,١	٦٨,٠	٣٠٠,٠	الاسكان
٣٠٥,٩	٧١١,٠	٥٥٩,٤	٧٥٩,٠	١١٨٥,٢	١٤٩٧,٠	١٢٠٦,٣	التعليم
					٦,٠	٦,٦	الصحة
					٢٨٣,٠	١٧٣,٠	التطهير (المجاري)
					٤٨٢,٠	٤٥٤,٩	الخدمات الحكومية
٩٣٣,٧	١٢٧٣,٤	١٤٧٥,٤	١٥٣٦,١	١٤٧١,٠	١٤١٠,٤	٧٤٣,٤	الخدمات الأخرى
١٧٠,٠	١٥٠,٠	١٤٠,٠	١٣٠,٠	١٥٠,٠	١٤٠,٠	١٢٠,٠	جملة القطاعات الخدمية
٣٦٦٩,٠	٥٠٨٠,٦	٥٣٩١,٩	٥٣٢٣,٦	٦٢٨٧,٣	٧٧٧٦,٤	٦٠٠٤,٧	اجمالي تكوين
٨٨٣١,١	١٠٦١٥,٥	١٢٣٠٩,٣	١٥٤٩٢,٦	١٤٠٨٢,٧	٢١٥١١,٤	١٩٥٩٩,٢	رأس المال الثابت

المصدر / السابق .

ومن هذا المنطلق فمن الجدير بالذكر ، أن تلقي نظرة على المصروفات والنفقات التطويرية لأبوظبي ، حيث بلغ حجم المصروفات التطويرية لامارة أبوظبي خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٧ ما مجموعه ٥٦٥٤١,٣ مليون درهم موزعة حسب مايلي :

١٧٨٧١,٣ مليون درهم على القطاعات السلعية وبنسبة ٣١,٦٪ وبلغ حجم المصروفات على القطاعات الخدمية بحدود ٣٨٦٧٠ مليون درهم ، مثلت بحدود ٦٨,٤٪ من اجمالي هذه المصروفات .

ويعكس حجم هذه المصروفات ، طبيعة الامارة كجزء من دولة نامية تحتل فيها مخصصات التنمية الاقتصادية ، في مجالات القطاعات الخدمية ، نصيباً اعلى من تلك المخصصة للقطاعات السلعية ، وذلك في اطار ضرورة بناء واستكمال الهياكل والاطر المقومة للتنمية ، كمرحلة طبيعية في عملية التحول من دولة نامية إلى دولة متقدمة ، إذ لا يمكن الحديث عن تطور وتقدم في مجالات التصنيع ، اذا كانت العناصر الموازية لهذا التصنيع تعاني من عدم توفر الخدمات الضرورية اللازمة ، لعملية استقرارها فضلاً عن أن ازدياد الثروات يؤدي إلى زيادة الطلب على قطاع الخدمات .

إلا أن الدول النامية المصدرة للبترول ، ودولة الامارات العربية المتحدة من ضمنها ، قد تميزت بظاهرة نمو وتقدم في مجال الصناعة البترولية والصناعات البتروكيمياوية ، انطلاقاً من كون البترول سلعة أساسية للطاقة وتحتل أولويات طلب العالم الصناعي .

ونظرا لازدياد الطلب ، على هذه السلعة كمصدر طاقة أقل ثمناً ، وأكثر توفراً ولا يحدث ثلوثاً في المجتمعات الصناعية كمصادر الطاقة التقليدية الأخرى ، فقد اتجه العالم الصناعي نحو تطوير وتنمية عمليات الاستكشاف والانتاج في الدول المنتجة للبترول ، والتي مكنتها العائد المتحقق من تمويل مثل هذه العمليات ، أما مباشرة في مرحلة ما بعد سيطرتها وإدارتها على ثرواتها الطبيعية أو بأسلوب غير مباشر ، كما كان سائداً في البدايات الأولى لعمليات الانتاج البترولي ، حيث كانت هذه الدول تحصل على ريع مقابل الكميات المنتجة منه .

وفي كلتا الحالتين فإن ذلك قد ساهم في عملية تحويل المعرفة وتطوير وتنمية هذا القطاع الصناعي الاستخراجي ، بغض النظر عن كون ادارتها من العمالة المحلية أو العمالة المستوردة ، مما خلق هوة اتسعت تدريجاً لتفصل بين واقع هذه الصناعة ، في الدول النامية المنتجة للبترول والقطاعات الاقتصادية الأخرى . ولقد تعمدت الدول الصناعية حصر هذا التطور ، في مثل هذا المسار حتى تبقى هذه الدول سوقاً سلعية لمنتجاتها من جهة ، ولتأخير عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن فيها ، حتى تضمن عملية استمرارها في تسلطها على مقومات ثروات هذه الدول ، لأطول فترة ممكنة وحتى تبقى مرهونة في اقتصادها على سلعة واحدة تتحكم فيه كدول مشترية له .

ولذلك ، ومنذ أن تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد حكم إمارة أبوظبي بوشر ، بوضع الخطوط العريضة للخطة الخمسية الأولى للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ للتنمية الاقتصادية التي تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، في ذلك الوقت . والتي ركزت على المشاريع الموازية للتطور في قطاع الصناعة البترولية وتوفير الخدمات الأساسية عبر تنفيذ سلسلة من المشاريع العامة التي تشكل منطلقاً نحو بناء مجتمع أفضل وتحقيق الرفاهية للمواطن ، الذي يشكل الأساس الذي تتمحور حوله التطلعات والأمال المستقبلية .

لقد عكست المصروفات التطويرية لإمارة أبوظبي ، خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨ هذا التوجه ، فنجد ان قطاع الماء والكهرباء قد احتل المركز الأول في القطاعات السلعية ، والمركز الثاني وبنسبة تزيد عن ٢٥,٠٪^(١) من اجمالي المصروفات التطويرية ، كمعدل طوال الفترة المذكورة آنفاً ، نظراً لأهميته في بناء المجتمع المستقر من حيث تأمين الماء وتأمين الكهرباء ، كما تنصب المصروفات التطويرية في مجال النقل والمواصلات والتي احتلت المركز الأول في هذا المجال أيضاً ، من حيث تأمين شبكة اتصالات داخلية تسهل الحركة ، بين مختلف المناطق بالإضافة إلى ايجاد الوسائل الأخرى للاتصالات والمواصلات ، والتي تربط بين الإمارة والعالم الخارجي ، ويحتل بعد هذين القطاعين قطاع الادارة العامة من

(١) في عام ١٩٨٧ بلغت هذه النسبة حوالي ٣٥,٦٪ وبلغت حوالي ٢٦,٩٪ في عام ١٩٨٦ .

حيث استكمال بنية الأجهزة والمؤسسات ، التي تشرف على تنفيذ هذه المخططات والمتطلبات الأخرى في الإمارة . ثم نجد أن قطاع الإسكان ، قد كان من ضمن الاهتمامات الأساسية ، في كافة البرامج التنموية إذ أنه يشكل أساساً مهماً من حيث تطوير المجتمع .

أما قطاعات التجارة والفنادق والزراعة ، والصناعات التحويلية غير البترولية ، فقد تساوت في مدى ما خصص لها من مصروفات تطويرية إجمالية خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨^(١) . ويشار هنا إلى ما سبق وأن نوهنا إليه ، بأن الاستثمارات في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية غير البترولية هي دون ما يمكن أن ينظر إليه ، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في نواحي الأمن الغذائي ، وتأمين كافة المتطلبات منه محلياً ولتنويع مصادر الدخل ، عبر تنمية صناعات أخرى عدا الصناعات البترولية . أما قطاعا الصحة وخدماتها الأخرى ، فإن المصروفات التنموية المخصصة لقطاع الخدمات الصحية الأخرى ، تندرج في إطار الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ، والمحافظة على البيئة كما تندرج المصروفات في قطاع الصحة لتأمين الخدمات العلاجية ، للمواطنين والمقيمين في الإمارة على حد سواء وفق أرقى المستويات والتقنية الحديثة .

وبين الجدول التالي تطور المصروفات التطويرية ، لإمارة أبوظبي خلال السنوات : ١٩٨٧ - ١٩٧٥

(١) انظر الجدول التالي .

المصروفات التطويرية لاملرة ابوظبي للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (١)

(مليون درهم)

السنة القطاع	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعة	٢١,٢	٣٦,٤	٥٥,٥	٨٧,٤	٥٠,٥	٩٧,٥
الصناعة						
صناعات تحويلية غير						
بتريولية	١٥٠,٤	١٣٣,٥	١٥٧,٩	٢١٢,٩	٣١٦,٧	١٧١,٨
الماء والكهرباء	٥٤٢,٧	١٢٠١,٦	١٢٨٦,١	١٣٨٨,٦	١٢٠٧,٩	١٢٣٠,٧
جملة القطاعات السلعية	٧١٤,٣	١٣٧١,٥	١٤٩٩,٥	١٦٨٨,٩	١٥٧٥,١	١٥٠٠,٠
النقل والمواصلات	٤٥٠,٢	٦٣٩,٨	٧٦٥,٦	١٢٠٣,٣	١٤٧٥,٥	١٤١٩,٩
الفنادق	٣٤,٥	٦٩,٠	١٢٣,٩	٢٥٥,٩	٢٥٩,٠	٢٠٠,٥
الاسكان	١١٧,٥	١١١,٦	٢١٥,٠	٣٥٧,٧	٤٦٣,٨	٤٠٩,٤
التعليم	٨١,٢	٩٢,٥	٩٨,٩	١٣,٤	١٨,٠	-
الصحة	٨٤,٥	٣١,٨	٥٠,٩	٩٨,٨	٣٤٤,٨	-
التطهير (المجاري)	١٥٥,٦	١٩٩,٩	١٥٥,٦	٤٣٩,٨	٥٢٥,٤	٤٣٣,٥
الادارة العامة	٥٢٨,١	٣٩٧,١	٨٣١,٢	١٠٠٢,٦	٨٦٠,٦	٦٣٦,٩
جملة القطاعات الخدمية	١٤٥١,٦	١٥٤١,٧	٢٢٤١,١	٣٣٧١,٥	٣٩٤٧,١	٣١٠٠,٢
- الخدمات الحكومية						
المصروفات التطويرية للدوائر	٢١٦٥,٩	٢٩١٣,٢	٣٧٤٠,٦	٥٠٦٠,٤	٥٥٢٢,٢	٤٦٠٠,٢
مساهمات داخلية	-	٣٧,٥	١٠٠,٠	١٥٥,٦	-	-
قروض داخلية	-	-	٣٠,٠	-	-	-
تحويلات رأسمالية أخرى	١٩٣,٩	٢٤٩,٦	٢٠٠,٠	٥٢٩,٥	-	-
اجمالي المصروفات التطويرية	٢٣٥٩,٨	٣٢٠٠,٣	٤٠٧٠,٦	٥٧٤٥,٥	٥٥٢٢,٢	٤٦٠٠,٢

المصدر السابق في الجدول السابق / معلومات عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ / ١٩٨٧ / ١٩٨٨ . مباشرة من دائرة تخطيط

ابوظبي .

تكملة جدول المصروفات التطويرية لامارة ابو ظبي للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (ب)

(مليون درهم)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
القطاع							
الزراعة	١٩٤,١	٢٥٨,٠	٢٣٨,٠	٢٤٧,٩	٢٠٦,٣	١٩٩,٤	١٧٨,٩
الصناعة							
صناعات تحويلية غير							
بترونية	١٠٨,٣	٦٢,٠	٧٦,٧	٢٩,٠	٦٦,٢	٢٥,٣	٢٤,٤
الماء والكهرباء	١١١,٠	١٢٢٨,٠	١١٠١,٦	١٠٠١,١	١٠٧٦,٥	١٨٤٦,٤	١٠٤٣,٨
جملة القطاعات السلعية	١٤١٢,٥	١٥٤٨,٠	١٥١٦,٣	١٣٧٨,٠	١٢٤٩,٠	١٠٧١,١	١٢٤٧,١
النقل والمواصلات	١٨٠,٠	٢٠٩,٠	١٨٣,٣	١٣٦,٩	١٥٩,٥	١٦٣,٠	١٢٨٧,٠
الفنادق	٢٨٠,٠	٥٣,٠	٩٦,٥	٦٥,٨	٧٠,٦	١٠٦,٧	٢٦,٠
الاسكان	٥٠٦,٣	٥٩٧,٠	٢٢٨,١	٢١٨,٧	٤٨,٢	٢٧,٩	٣٩,١
التعليم	٢,٦	-					
الصحة	٦٣,٠	١٦٣,٠					
التطوير (المجاري)	٤٥٤,٩	٤٨٢,٠					
الادارة العامة	٥٦١,٤	١٠٦٧,٠	٧٢٣,٨	٧٩٠,٥	١٣٣٠,٩	١١٣٦,٩	٨٩٢,٥
جملة القطاعات الخدمية	٣٦٦٨,٧	٤٤٥٢,٠	٢٨٨١,٧	٢٤٢,٩	٣٠٤٦,٢	٢٩٠٣,٥	٢٥٤,٦
الخدمات الحكومية							
المصروفات التطويرية للدوائر	٥٠٨١,٢	٦٠٠٠,٠	٤٣٩٨,٠	٣٧٢١,٩			
مساهمات داخلية	-	-	-	-	-	-	-
قروض داخلية	-	-	-	-	-	-	-
تحويلات رأسمالية أخرى	-	-	-	-	-	-	-
اجمالي المصروفات التطويرية	٥٠٨١,٢	٦٠٠٠,٠	٤٣٩٨,٠	٣٧٢١,٩	٤٣٩,٥	٣٩٧٤,٦	٣٥٠١,٧

المصدر السابق

وكانت دائرة التخطيط في امانة أبوظبي ، وفي نطاق عنايتها بالمنهج السنوي للتطوير ، قد اقترحت النقاط التالية لتحديد الاطار التنموي للامارة ، اعتباراً من عام ١٩٨٦ ولغاية عام ١٩٨٩ (١):

أولاً : اتخاذ نتائج البرمجة الخاصة بالمشاريع الواردة ، بمنهاج عام ١٩٨٥ كأساس عند مناقشة الدوائر بشأن اعتماداتها السنوية ، التي تخصص لاستكمال المشاريع التطويرية الحكومية ، الجاري تنفيذها والمتنظر تحريكها خلال عام ١٩٨٥ وما بعده .

ثانياً : اقتراح عدم قبول أية مشاريع جديدة ، تتقدم بها الدوائر المعنية إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، على أن يبقى القرار بشأن أية مقترحات لمشاريع جديدة للمجلس التنفيذي .

ثالثاً : يتحدد حجم الاعتمادات الكلية اللازمة للتطوير ، على ضوء توجيهات المجلس التنفيذي ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار الاعتمادات الخاصة بالمشاريع الجديدة والطارئة ، خلال الأعوام الماضية (١٩٨٠ - ١٩٨٤) عند تقرير الاعتمادات الخاصة بها خلال الأعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٩ .

رابعاً : مطالبة الدوائر التي لديها المشاريع الكبرى ، سواء المحالة على التنفيذ أو غير المحالة على وضع تصوراتها ، عن حجم انفاقها المستقبلي على تلك المشاريع ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمشاريع الطرق والجسور ومشاريع الكهرباء والماء ، ومشاريع المجاري والمطارات .

خامساً : حث الدوائر على إعداد الدراسات الأولية بشأن مقترحات حول مشاريعها الجديدة بالدقة والتفصيل اللازمين ، على أن تعد توصيفاً عاماً لهذه

(١) حميدة بن قاسم ، منهاج السنوي للتطوير ص ١٣٤ - ١٣٥ .

المشاريع وبيان أغراضها وجدواها ، وعلى أن يتم الاختيار من بينها طبقا لاسس ومعايير تتحدد بها أولويات ذلك الاختيار .

سادساً : مواصلة حث الدوائر على تنفيذ المشروعات ، التي تدخل في نطاق عملها الأصلي فقط ، وبما لا يخرج عن طبيعة ذلك العمل ، حتى يتم تنفيذ تلك المشروعات على وجه الدقة وينسب مرتفعة في الانجاز .

سابعاً : تقترح دائرة التخطيط أن يقتصر تنفيذ الدوائر ، لمشاريع العمل المباشر على المشاريع الصغيرة فقط ، على أن يتضمن المنهاج السنوي للتطوير المشاريع التي تزيد كلفتها ، عن حد معين وتتخذ بشأنها الاجراءات المتبعة حسب الأصول ، بغرض ضغط الاتفاق الجاري المترتب على مزاولة تلك الأعمال ، وكذلك ترشيدها بعد أن لاحظت دائرة التخطيط ازدياد عدد هذه المشاريع وحجمها ، ومن ثم المطالبة بزيادة كلفتها واعتماداتها ، السنوية اضافة إلى كافة بنود الاتفاق الجاري ، المترتب على مزاولة الدوائر لتلك الأعمال بموازنتاتها الاعتيادية .

وقد كان البرنامج التطويري للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ موزعا وفق ما يلي بناء على البيانات الواردة في البرنامج التطويري للمشروعات الانمائية للدوائر الحكومية ١٩٨٣ - ١٩٨٧ والصادر عن دائرة التخطيط في امانة أبوظبي :

**توزيع الانفاق التطويري المتوقع
خلال فترة البرنامج ١٩٨٣ - ١٩٨٧**

(جدول رقم ا)

بالمليون درهم

توزيع الانفاق التطويري على السنوات					القطاعات
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
الانفاق التطويري المتوقع خلال البرنامج الخمسي ٨٧/٨٣					
٥١,٠	٦٣,٥	٩٣,٨	١٦٧,٧	٢٤٣,٥	٦١٩,٥
-	٥,٢	٦٥,٥	٧٨,٣	٥٣,٤	٢٠٢,٢
٩٣٤,٠	١٣٠٥,٥	١٦٣٧,٥	١٧٦٠,٦	١٦٠٧,١	٧٢٣٤,٧
١١٨٥,٠	١٨٠٦,٠	٢٠٠٦,٠	٢١٤٩,٧	٢١٧١,٩	٩٣١٨,٦
١٦٨,٠	٢٧٤,٠	٢٣٢,٠	١٥٧,٦	١١٢,٦	٩٤٤,٢
-	٤٤,٥	١٤٥,٨	٢٤٠,٢	٢٦٨,٤	٦٩٨,٩
٨٩٦,٠	١١٣٥,٥	١١٠٢,٧	١٣٢١,٢	١٣٦٦,٩	٥٨٢٢,٣
٣٢٢٤,٠	٤٦٣٤,٠	٥٢٨٣,٣	٥٨٧٥,٣	٥٨٢٣,٨	٢٤٨٤٠,٤
جملة القطاعات					

المصدر : السابق .

تكملة جدول توزيع الانفاق التطويري
خلال فترة البرنامج ١٩٨٣ - ١٩٨٧ على السنوات المعنية

جدول (ب)

بالمليون درهم

المؤجل إلى ما بعد ١٩٨٧		المتوقع انفاقه خلال فترة البرنامج المقترح ١٩٨٧/٨٣		المتبقي من كلف المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية بعد صرف ٨٢/١٢/٣١	نوع المصاريف
النسبة الى المتبقي	القيمة	النسبة الى المتبقي	القيمة		القطاعات
١٢,١ /	٨٥,٠	٨٧,٠ %	٦١٩,٥	٧٠٤,٥	الزراعة والرى
-	-	١٠٠ %	٢٠٢,٢	٢٠٢,٢	الصناعات التحويلية
٤١,٢ /	٥٠٧٠,٠	٥٨,٨	٧٢٣٤,٧	١٢٣٠٤,٧	الكهرباء والماء
٣٦,٧ /	٥٣٩٤,٦	٦٣,٣	٩٣١٨,٦	١٤٧١٣,٢	النقل والمواصلات
٦,٣ %	٦٣,٠	٩٣,٧	٩٤٤,٢	١٠٠٧,٢	التجارة والفنادق والكافتريات
-	-	١٠٠ %	٦٩٨,٩	٦٩٨,٩	الاسكان وأعمال التنظيم والتخطيط
٢٠,٢ %	١٤٦٩,٥	٧٩,٨	٥٨٢٢,٣	٧٢٩١,٨	الخدمات الاجتماعية والمجتمعية
٣٢,٧ /	١٢٠٨٢,١	٦٧,٣	٢٤٨٤٠,٤	٣٦٩٢٢,٥	جملة القطاعات

المصدر : دائرة التخطيط - أبوظبى .

إلا أن تأخر صدور المنهاج التطويري لعام ١٩٨٤ ، قد أوقف العمل بالبرنامج المقرر للسنوات الخمس ، واستعاض عنه بمنهاج ١٩٨٥ الذي بين حجم الانفاق التطويري المتوقع على المشروعات التي تنفذها الدوائر الحكومية ، واتجاهات تطور الانفاق خلال الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وما بعدها ، هذا وقد حدد البرنامج الخمسي للأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ الأسس التالية في برمجته للمشاريع التطويرية (١):

١ - وقعت برمجة المشاريع التطويرية ، للدوائر الحكومية التي يتم انجازها عن طريق المقاولات فقط . ومن ثم لم توقع برمجة مشاريع العمل المباشر التي تقوم بتنفيذها الدوائر المعنية مباشرة ، كما لم تشتمل على مبالغ الاحتياط التي تحتويها المناهج السنوية للتطوير ولا مبالغ التحويلات الرأسمالية .

٢ - يقتصر البرنامج الخمسي ١٩٨٥ - ١٩٨٩ على المشاريع الواردة بمنهاج عام ١٩٨٥ ، أما المشاريع الجديدة التي تقترح عند اعداد المناهج السنوية للتطوير للأعوام من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ وكذلك المشاريع الطارئة خلال السنوات المذكورة ، فسوف تجرى مناقشتها في ضوء توجيهات المجلس التنفيذي ، حول الاعتمادات التي تتقرر لتلك السنوات .

٣ - روعي في فترة البرمجة ١٩٨٥/٨٩ أن تتخذ صفة التحرك في المشاريع البرمجة ، بمعنى أنه يتوجب تتبع مراحل التنفيذ السنوي ، لهذه الفترة ثم تقييم ما تم تنفيذه سنة بعد أخرى ، وبالتالي يمكن اعادة النظر سنويا في الانفاق التطويري المقترح لمشروعات الدوائر الحكومية ، مع النظر إلى الاتجاهات المستقبلية بصورة مستمرة ، عما يكون قد حدث من تأجيل لبعض المشاريع ، أو إلغاء بعضها طبقا لضوابط معينة تقتضيها الفترة الحالية .

٤ - تمت برمجة المشاريع الواردة بالمنهاج المعني لعام ١٩٨٥ على الفترة الزمنية ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وما بعدها على أساس النظر إلى هذه المشاريع من حيث طبيعتها .

(١) برمجة المشاريع التطويرية للدوائر الحكومية ١٩٨٥ - ١٩٨٩ . امارة أبوظبي - دائرة التخطيط ، الشعبة الاقتصادية ، ١٩٨٥ صفحة ٢ .

وشملت هذه الخطة توزيع الاعتمادات المخصصة للانفاق على النحو التالي: (١)

١٩٨٥	٤٥٩٥,٥	مليون درهم
١٩٨٦	٤٣٢٠,٨	مليون درهم
١٩٨٧	٣٩٩٦,٧	مليون درهم
١٩٨٨	٣٤١٧,٩	مليون درهم
١٩٨٩	٣٠٧٥,١	مليون درهم
اجمالي فترة البرنامج ١٩٨٩/٨٥	١٩٤٠٦,٠	مليون درهم
المؤجل الى ما بعد	٧٣٥٥,٦	مليون درهم
١٩٨٩ - المجموع	٢٦٧٦١,٦	مليون درهم

وقد تم توزيع هذه الاعتمادات ، على الدوائر المعنية خلال الاعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ مع الاشارة إلى رصيد المشاريع غير المنفذة كما في مطلع عام ١٩٨٥ وما سيتم تأجيل تنفيذه منها إلى ما بعد عام ١٩٨٩ كما يلي: (٢)

(١) المصدر : السابق ، ص ٧ (برمجة المشاريع التطويرية للدوائر الحكومية) .

(٢) المصدر : السابق ، ص ٨ .

القيمة بالدين درهم

موجّل الى ما بعد ١٩٨٩	اجمالي التوقع صرفه خلال السنوات ٨٩/٨٥	اعتمادات مطروحة للمصرف خلال السنوات ١٩٨٩/٨٥					الرصيد المتبقى من الكلالة بعد المصرف ٨٤/١٢/٣١ حتى	الدائرة
		١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥		
١٩٩٢,٥	٤٧١٣,٤	٧١٣,٨	٨٤٠,٧	٩١٥,٣	١٠٦٢,٤	١١٢١,١	٦٤٠٥,٩	دائرة الاضغال
-	٥١١,٣	٨٨٤,٠	٨٧٣,٤	١٠١٣,٨	١١٧٥,١	١١٦٥,٠	٥١١,٣	دائرة الماء والكهرباء
٥٢٤٣,٦	٦٨٥١,٧	١١٥٩,٢	١٣٤٨,٥	١٤٨٤,٥	١٣٥٩,٢	١٥٠٠,٣	١٢٠٩٥,٣	دائرة بلدية ابوظبي وتخطيط المدن
٤٠٩,٠	٢٠٤٠,٨	٧٨٧,٩	٢٠٩,٤	٤١٥,٦	٥٤٢,٩	٤٨٥,٠	٢٤٤٩,٨	دائرة بلدية العين
١٠,٥	٦٨٩,٨	٢٠,٣	٤٦,٩	١١٧,٥	١٨١,٢	٣١٤,٠	٧٠٠,٣	باقي الدوائر والجهات الاخرى
٧٣٥٥,٦	١٩٤٠٦,٠	٢٠٧٥,١	٢٤١٧,٩	٣٩٩٦,٧	٤٣٢٠,٨	٤٥٩٥,٥	٣٦٧٦١,٦	المجموع
٪٧٢,٥	٪٧٢,٥	٪١١,٥	٪١٢,٨	٪١٤,٩	٪١٦,٦	٪١٧,٢	/١٠٠	النسبة المئوية

المبحث الثاني

خطط التنمية في دولة الامارات

نظراً لأن قيام دولة الامارات العربية المتحدة جاء متأخراً ، أي في ٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧١ ، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها هذه الامارات في المرحلة الأولى من قيام الاتحاد ، فإنه لم يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية على مستوى الاتحاد ، ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة حينذاك مجموعة من الخطوات التحضيرية ، لوضع مثل هذه الخطة ومن هذه الخطوات :

- ١ - انشاء وزارة اتحادية للتخطيط وتكليفها باجراء الترتيبات اللازمة لوضع خطة اقتصادية للبلاد .
- ٢ - انشاء مجلس للتخطيط القومي برئاسة رئيس الوزراء في عام ١٩٧٣ .
- ٣ - اجراء أول تعداد علمي للسكان في الدولة في عام ١٩٧٥ .

وفي مقدمة الأمور التي حالت دون وضع خطة اقتصادية ، على مستوى الدولة في وقت مبكر ، عدم ثبات إيرادات الخزينة الاتحادية . حيث اعتمدت بصورة كلية خلال الأعوام الأربعة الأولى من عمر الاتحاد ، على الاعانات التي قدمتها لها امارة أبوظبي . وذلك لأن الامارات الأخرى لم تساهم في تمويل موازنة الاتحاد ، أو في تحمل أي عبء مالي اتحادي ، وإذا كان هذا الأمر قد بدأ في حينه مقبولا ، بالنسبة للامارات التي لا توجد لديها موارد مالية تذكر ، فإنه لم يعد كذلك بالنسبة للامارات التي أصبحت لها موارد مالية كبيرة فيما بعد .

وعليه فإن خطط التنمية في دولة الاتحاد ، قد تأثرت بشكل مباشر نتيجة لاعداد ميزانية الاتحاد ، ثم نتيجة للأطر التي أوجدتها الحكومة لوضع وتنفيذ ومتابعة هذه الخطط .

١ - الميزانية العامة للاتحاد :

أشار الباب الثامن من الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة ، إلى الشؤون المالية للاتحاد ، وذلك في مواده من ١٢٦ ولغاية ١٣٦ .

تنص هذه المواد على : أن قواعد إعداد الميزانية العامة للاتحاد ، والحساب الختامي ، وبدء السنة المالية تتم بقانون ، ويعرض مشروع الميزانية السنوي متضمناً تقديرات الإيرادات والمصروفات ، قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل ، على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشة وإبداء الملاحظات حوله ، قبل رفعه إلى المجلس الأعلى للاتحاد لإقراره وإصداره بقانون ، وفي جميع الأحوال التي لا يصدر فيها قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية ، يتم بناء لمرسوم اتحادي اقرار اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة المالية السابقة ، كما تجبى الإيرادات وتنفق المصروفات ، وفقاً للقوانين النافذة في السنة المالية السابقة أيضاً .

أما الإيرادات العامة فقد أشارت مواد الدستور المؤقت إلى أنها تتكون من الموارد التالية :

- ١ - الضرائب والرسوم التي تفرض بموجب قانون اتحادي ، في المسائل الداخلية في اختصاص الاتحاد تشريعاً وتنفيذاً .
- ٢ - الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد مقابل الخدمات التي يؤديها .
- ٣ - الحصة التي تساهم بها الامارات الاعضاء في الاتحاد ، في ميزانيته .
- ٤ - إيراد الاتحاد من أملاكه الخاصة .

وقد ترك الدستور تحديد نسبة مساهمة كل من الامارات في الميزانية السنوية العامة للاتحاد ، وفقا للقانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ١٩٧٣ . في شأن قواعد اعداد الميزانية العامة والحساب الختامي ، الذي صدر في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٧٣ والذي نص على ما يلي :

مادة (١)

تشتمل الميزانية العامة لدولة الاتحاد ، على جميع الإيرادات المقدر تحصيلها وجميع المصروفات المقدر انفاقها ، بواسطة الوزارات وأجهزتها خلال السنة المالية .

والسنة المالية اثنا عشر شهرا تبدأ من أول يناير / كانون الثاني وتنتهي في آخر ديسمبر / كانون الأول من كل سنة .

تقدير الإيرادات

مادة (٢)

تعد وزارة المالية تقدير الإيرادات بعد الاتصال بباقي الوزارات والجهات المعنية . وعليها أن تنتهي من اعدادها خلال شهر سبتمبر / أيلول السابق على بدء السنة المالية .

مادة (٣)

يبين تقدير الإيرادات أنواع الإيرادات المختلفة ، وأساس التقدير مع المقارنة بتقديرات السنة السابقة ، وأسباب ما عساه ان يوجد من فروق بين تقديرات كل من السنتين .

مادة (٤)

يكون تقدير الإيرادات مبنيًا على مقدار الإيرادات الفعلية ، وتدرج نفقات التحصيل في تقدير المصروفات . ويصحب تقدير الإيرادات بيان بالاحصاءات التي

بني عليها التقدير ، مع الاشارة إلى العوامل التي يكون من شأنها ان تؤثر في التقدير خلال السنة المالية .

ويشمل تقدير الايرادات الحصص التي تخصصها امارات الاتحاد من مواردها السنوية لميزانية الاتحاد .

مادة (٥)

يخصص مجموع الايرادات المقدرة في السنة المالية للمصروفات المربوطة في الميزانية العامة عن ذات السنة المالية .

تقدير المصروفات

مادة (٦)

توزع ميزانية المصروفات إلى وزارات وتتألف الوزارات من ادارات وتحدد بقرار من وزير المالية ادارات الميزانية ، بحسب ترتيب وزارات الحكومة وجهات الصرف المختلفة بعد الاتفاق مع الوزاوات .

مادة (٧)

كل وزارة وادارة في الميزانية تشتمل على أبواب أربعة ، يخصص الباب الاول منها للمرتبات والاجور ، ويخصص الباب الثاني للمصروفات العامة ويخصص الباب الثالث للمصروفات الخاصة ، ويخصص الباب الرابع للمشروعات .

وينقسم كل باب الى بنود بحسب نوع المصروف وتحدد وزارة المالية البنود التي ينقسم اليها كل باب .

مادة (٨)

تعد الوزارات كل فيما يخصها تقديراً مبدئياً للمصروفات ، وذلك طبقاً للتعليمات التي ترسلها وزارة المالية في هذا الشأن .

ويبين هذا التقدير أنواع المصروفات باباً باباً وبنداً بنداً ، مع ذكر تقديرات السنة السابقة ، وأسباب ما تطلب زيادته أو الغاءه من الوظائف وما تطلب زيادته أو تخفيضه من الاعتمادات الأخرى المقررة للمصروفات ، ويذكر راتب الموظف في الميزانية على أساس متوسط درجته .

مادة (٩)

تقدم الوزارات الى وزارة المالية التقدير المبدئي للمصروفات خلال شهر سبتمبر / ايلول السابق على بدء السنة المالية .

مادة (١٠)

إذا تأخرت وزارة في تقديرها للمصروفات عن الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة ، جاز لوزارة المالية بعد اخطار الوزارة المتخلفة ان تتولى بنفسها تقدير هذه المصروفات ، على أساس ميزانية السنة الجارية لهذه الوزارة ، مع مراعاة التعديلات التي تكون قد ادخلت عليها خلال السنة والاعتبارات الأخرى الخاصة بالوزارة .

مادة (١١)

إذا زاد مجموع التقديرات المبدئية للمصروفات على ما خصص من الإيرادات للميزانية العامة ، عينت وزارة المالية لكل جهة من جهات الصرف حدا أقصى للمصروفات لا تجاوزه بحيث لا يزيد مجموع المصروفات عن المبالغ المخصصة من الإيرادات .

اقرار الميزانية واصدار قانون باعتمادها :

مادة (١٢)

تبحث وزارة المالية مع كل وزارة تقدير مصروفاتها وايراداتها ، ويتولى مجلس الخدمة المدنية تقدير حجم الباب الأول ، ويبحث تفصيلاته مع كل وزارة لتحديد عدد الوظائف ودرجاتها بقدر ما تقتضيه حاجة العمل .

وتتولى لجنة تخطيط وتنسيق المشروعات تحديد المشروعات التي يجري تنفيذها خلال السنة المالية . فإذا أقرت وزارة المالية مصروفات جميع الوزارات أعدت مشروع الميزانية العامة من ايرادات ومصروفات وفقا للأحكام السالف ذكرها .

مادة (١٣)

يعرض مشروع الميزانية العامة على وزير المالية للموافقة عليه .

مادة (١٤)

يعد وزير المالية ، بعد الموافقة على مشروع الميزانية العامة تقريراً عن هذا المشروع يتضمن عرضاً عاماً للحالة المالية والاقتصادية للبلاد .

مادة (١٥)

يعرض وزير المالية مشروع الميزانية العامة مصحوباً بالتقرير على مجلس الوزراء لإقراره ، ويجب أن يتم الإقرار قبل نهاية شهر أكتوبر / تشرين الأول من كل عام .

مادة (١٦)

يحال مشروع القانون الخاص بالميزانية السنوية ، متضمناً تقدير الإيرادات والمصروفات قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل ، إلى المجلس الوطني الاتحادي لمناقشته وأبداء ملاحظاته عليه .

مادة (١٧)

يرفع مشروع القانون الخاص بالميزانية السنوية عقب مناقشته في المجلس الوطني الاتحادي ، إلى المجلس الأعلى للاتحاد مصحوباً بما ابداه المجلس الوطني الاتحادي من ملاحظات وتصدر الميزانية بقانون .

مادة (١٨)

في جميع الأحوال التي لا يصدر فيها قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية . يجوز بمرسوم اتحادي اقرار اعتمادات شهرية مؤقتة ، على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة المالية السابقة وذلك بناء على عرض وزير المالية .

مادة (١٩)

كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها . وكل نقل لأي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، يجب أن يكون بقانون .

ومع ذلك يجوز في حالة الضرورة الملحة تقرير هذا الصرف ، أو النقل بمرسوم بقانون وفقاً لأحكام المادة (١١٢) ، من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة .

ويجوز للوزارة المختصة بموافقة وزارة المالية واعتماد مجلس الوزراء ، مجاوزة اعتماد باب من أبواب المصروفات ، اذا قابله وفر في اعتماد باب آخر .

مادة (٢٠)

على وزارة المالية أن ترسل إلى كل وزارة نسخة من ميزانيتها فور صدور قانون الميزانية .

الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

مادة (٢١)

لا يجوز بغير قانون تجاوز عدد الوظائف المدرجة بالميزانية العامة .

مادة (٢٢)

لا يجوز لأية وزارة مجاوزة اعتماد بند من بنود الميزانية إلا إذا قابله وفر في اعتماد بند آخر من نفس الباب . وذلك بطلب من الوزير المختص وموافقة وزارة المالية .

مادة (٢٣)

لا يجوز لأي وزارة الصرف من أحد بنود الباب الثالث ، إلا بعد الحصول على افراج مالي مسبق من وزارة المالية .

ولا يجوز لأية وزارة مجاوزة اعتماد أحد البنود في الباب الثالث إلا إذا قابله وفر في بند آخر في نفس الباب ، وبعد الحصول مقدما عل اذن من وزارة المالية .

مادة (٢٤)

إذا لم يتم انجاز أحد المشروعات المدرجة في الباب الرابع ، خلال السنة التي قُدِّر في ميزانيتها اعتمادُ لهذا المشروع يدرج الباقي من المشروع في ميزانية السنة التالية .

مادة (٢٥)

لا يجوز لأية وزارة ابرام عقد يترتب عليه التزام مالي يجاوز السنة المالية إلى سنة مقبلة ، ومع ذلك يجوز ابرام عقود الايجار والصيانة والتوريدات والمشروعات ، لمدة تجاوز السنة المالية باذن من وزارة المالية .

مادة (٢٦)

كل اعتماد بالميزانية لم يصرف أو لم يتقرر صرفه خلال السنة المالية يبطل العمل به ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادتين (٢٤ ، ٢٥) .

مادة (٢٧)

تقوم كل وزارة وكل جهة ، بفتح سجلات للصرف تتفق مع أبواب الميزانية وينودها وتقدم إلى وزارة المالية كشفا بالمصروفات والايادات ، عن كل شهر خلال الأسبوع الثاني من الشهر الذي يليه .

وتقوم وزارة المالية بفتح سجلات مماثلة لكل وزارة ومطابقتها شهريا مع الوزارات .

مادة (٢٨)

تنظم بقانون طرق المراجعة المالية على الوزارات وجهات الصرف المختلفة ، للاستيثاق من أن ما جاء بالسجلات المنصوص عليها في المادة السابقة مطابق للواقع ، ومن أن تنفيذ الميزانية أبوابا وينودا مطابق لأحكام القوانين والمراسيم واللوائح والتعميمات المالية .

مادة (٢٩)

يجب على جميع المسؤولين عن الشؤون المالية في الوزارات ، أن يقدموا لوزارة المالية ، ولن يقومون بالمراجعة المالية البيانات التي يطلبونها منهم وأن يطلعهم على جميع السجلات والأوراق والمستندات ، التي يرون الاطلاع عليها أثناء قيامهم بالمراجعة ، ويترتب على الاخلال بهذه الواجبات توقيع الجزاء المناسب .

مادة (٣٠)

يتم الصرف في الميزانيات والدوائر المختلفة ، بواسطة الادارة المالية بالوزارة وتعين هذه الادارة الطرق التي تتبع في تنفيذ ذلك ، وفقا للقواعد والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية .

مادة (٣١)

تسلم جميع الرسوم التي تستوفيها الوزارات والفرامات ، التي تحصلها أية إيرادات أخرى إلى الادارة المالية بالوزارة ، لتنفيذ القواعد والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية في هذا الشأن .

الحساب الختامي

مادة (٣٢)

تعد كل وزارة حسابها الختامي للإيرادات والمصروفات عن السنة المالية المنتهية ، وتقدمه إلى وزارة المالية في ميعاد لا يجاوز شهرين من انقضاء السنة المذكورة .

مادة (٣٣)

يبين في الحساب الختامي للإيرادات مجموع ما حصل في كل قسم من أقسامها ، مع ذكر الأسباب التي أدت إلى زيادة ما حصل عما قدر في الميزانية العامة أو إلى نقصه عنه . ويبين كذلك ما لم يتم تحصيله من الإيرادات والأسباب التي دعت إلى ذلك .

مادة (٣٤)

يبين في الحساب الختامي للمصروفات اعتماد كل بند من بنود الميزانية ، وما أدخل عليه من تعديل خلال السنة ، كما تبين المصروفات الفعلية لكل بند ، وأسباب الفروق بين الاعتمادات التقديرية والمصروفات الفعلية .

مادة (٣٥)

تضع وزارة المالية التعليمات اللازمة بالقواعد التفصيلية ، الواجب على الوزارات اتباعها في اعداد الحساب الختامي . وبالبيانات الواجب ذكرها فيما يتعلق بالحسابات تحت التسوية والديون المستحقة للحكومة وأموال الحكومة

المودعة في البنوك ، او في جهات أخرى وبالإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بجرد الخزائن الحكومية ، وجرد الاصناف الموجودة في أي مخزن حكومي ويعتبر ذلك من القواعد التي تكفل اظهار المركز المالي الحقيقي للدولة في نهاية السنة المنقضية .

مادة (٣٦)

تعد كل وزارة حسابها الختامي في ضوء التعليمات الواردة في المادة السابقة ، وترسله إلى وزارة المالية مرفقا بملاحظات السلطة المختصة بالمراجعة المالية ، إن وجدت ورد الوزارة على تلك الملاحظات .

وتتولى وزارة المالية دراسة الحساب الختامي ، لجميع الوزارات وملاحظات المراجعة المالية ، وتعد تقريراً بنتيجة هذه الدراسة ومعه مشروع قانون باعتماد الحساب الختامي العام للدولة ، يعرض على مجلس الوزراء مرفقا به ما قدم من ملاحظات في شأنه ، ويحال إلى المجلس الوطني الاتحادي خلال الأربعة أشهر التالية للسنة المنقضية لمناقشته ، وإبداء ملاحظاته قبل رفعه الى المجلس الأعلى لإقراره وإصداره من رئيس الدولة .

مادة (٣٧)

يتولى وزير المالية اصدار لائحة تنفيذية للميزانية والحسابات والمخازن وإلى أن يتم ذلك يستمر العمل بالنظم المتبعة حالياً .

أحكام ختامية

مادة (٣٨)

تلغى جميع الأحكام التي تتعارض مع هذا القانون .

مادة (٣٩)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره وعلى

الوزراء كل فيما يخصه تنفيذه ، وعلى وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

وبناء على هذا القانون الاتحادي ، فقد بقيت نسبة مساهمة كل من الامارات غير محددة إلى أن صدر بيان المجلس الأعلى للاتحاد بتاريخ ١١/٦/١٩٧٦ ، والذي أشار إلى مساهمة كل امانة في الاتحاد والتي حددها بـ ٥٠٪ من مواردها السنوية من انتاجها النفطي وذلك بناء على القرار التالي :

«بالنسبة للمساهمة المالية في ميزانية الاتحاد ، فقد تقرر أن تساهم جميع الامارات في الميزانية السنوية للاتحاد ، على ضوء تقديرات مشروع الميزانية الاتحادية لعام ١٩٧٧ . التي ستقدم إلى المجلس الأعلى .. وقد تقرر تشكيل لجنة برئاسة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة وعضوية صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة ، وصاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي ولي عهد عجمان . وأعضاء اللجنة الوزارية للشؤون المالية ، وذلك لمناقشة وتحديد الاطار العام لمشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٧٧ ، في ضوء الاحتياجات المقدمة من الوزارات والأجهزة الاتحادية . وسترفع اللجنة نتائج أعمالها الى المجلس الأعلى للاتحاد» .

كما تم تأكيد هذا القرار مرة أخرى في القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٤ والذي جاء في حيثياته أنه :

«بعد الاطلاع على المادة ١٢٧ من الدستور المؤقت ، واستجابة لضرورات تنمية الموارد المالية للاتحاد للاضطلاع بمسؤولياته ، ومواجهة خطط التنمية الشاملة من أن تخصص الامارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة للاتحاد» .

قد قرر في المادتين الأولى والثانية ما يلي :

المادة الاولى

تؤكد كل من امارتي أبوظبي ودبي ، التزاماتهما السابقة بنص القرار رقم (٦) الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٦ والمتضمن مساهمتهما بما يعادل ٥٠٪ (خمسين في المائة) من مواردهما السنوية من انتاجهما النفطي في الميزانية العامة للاتحاد .

المادة الثانية

كما تؤكد كافة الامارات الاعضاء في المجلس الاعلى للاتحاد ، التزامها بنص القرار المشار اليه في المادة الاولى ، مساهمة منها بنسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة من مواردها السنوية من انتاجها النفطي ، في الميزانية العامة للاتحاد .

ومنذ عام ١٩٧٦ وبعد أن كانت اماره أبوظبي تتكفل بميزانية الاتحاد بشكل مطلق تقريبا ، قررت أن تخصص ٥٠٪ من مواردها المالية لدفع عجلة الاتحاد إلى الامام ولتضمن للخزانة الاتحادية موارد مالية ثابتة ، تمكنها من وضع خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاتحاد . أما مساهمة الامارات الاخرى فقد اشرنا اليها في معرض تناولنا للمالية العامة للحكومة الاتحادية في مبحث سابق .

أجهزة تخطيط التنمية في دولة الامارات العربية المتحدة :

حدد القانون الاتحادي رقم (٣) لعام ١٩٧٣ في شأن التخطيط القومي أسس التخطيط على المستوى الاتحادي ، فقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على وضع خطة عامة وشاملة طويلة الأجل ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة ، وتقسم هذه الخطة إلى مراحل متوسطة وخطط سنوية تفصيلية ، وتعتبر هذه الخطة أساسا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة^(١) . كما نصت المادة الثانية بأن أجهزة التخطيط القومي تتكون من مجلس التخطيط القومي الاتحادي ووزارة التخطيط .

(١) راجع قانون الاتحاد رقم (٣) لعام ١٩٧٣ والذي نورد نصه فيما بعد .

كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون بعد تعديلها بموجب القانون الاتحادي رقم (٧) لعام ١٩٧٤ على تشكيل مجلس التخطيط القومي الاتحادي ، برئاسة رئيس الوزراء وعضوية سبعة من الوزراء ثم ضم المرسوم الاتحادي رقم (٢٨) لعام ١٩٧٥ أربعة أعضاء آخرين من القطاع الخاص .

وقد حددت المادتان الخامسة والسادسة صلاحيات مجلس التخطيط القومي ، فنصت المادة الخامسة على أن يقوم المجلس بتحديد الاهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة الموضوعة لها ، وبما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية . كما نصت المادة السادسة على أن يتولى المجلس دراسة مشروع الخطة القومية الشاملة ، الطويلة والمتوسطة المدى والسنوية التي تعدها وزارة التخطيط ، متضمنة برامج ومقترحات ميزانية الدولة والسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية ، واساليب تنفيذها ضمن فترة زمنية محددة ، على أن يرفع مشروع الخطة إلى مجلس الوزراء لاقرارها ورفعها إلى رئيس الدولة ، كما أن للمجلس حق الرقابة والاشراف على تنفيذ المشروعات التي يتقرر القيام بها في اطار الخطة .^(١)

ونظرا لأهمية هذا القانون فإننا نورد فيما يلي نصه كاملاً :

قانون اتحادي رقم ٣ لعام ١٩٧٣ في شأن التخطيط القومي

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بعد الاطلاع على أحكام الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم (١) لعام ١٩٧٢ في شأن تحديد اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء .

(١) راجع المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من نفس القانون .

وبناء على ما عرضه وزير التخطيط وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد .

اصدرنا القانون الآتي :

مادة (١)

توضع خطة عامة وشاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ، والنهوض الاجتماعي بدولة الامارات العربية المتحدة ، تتضمن أهدافاً رئيسية تعباً لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة .

وتقسم الخطة إلى مراحل متوسطة وخطط سنوية تفصيلية ، يبين فيها ما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة ، لتوجيه سير النشاط العام في الدولة نحو الأهداف المرسومة لهذه البرامج في الزمن المحدد لها . وتعتبر الخطة أساساً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة .

مادة (٢)

تتكون أجهزة التخطيط القومي من :

- ١ - مجلس التخطيط القومي الاتحادي .
- ٢ - وزارة التخطيط .

مادة (٣)

يشكل مجلس التخطيط القومي الاتحادي من :

- ١ - رئيس مجلس الوزراء أو نائب رئيس مجلس الوزراء
- ٢ - وزير التخطيط
- ٣ - وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
- رئيساً
- نائباً للرئيس
- عضواً

- ٤- وزير الدولة لشئون الاتحاد والخليج
- ٥- وزير المالية
- ٦- وزير الاشغال
- ٧- وزير الاسكان
- ٨- وزير العمل والشئون الاجتماعية
- ٩- وزير الصحة
- ١٠- وزير الكهرباء والماء
- ١١- وزير التربية
- ١٢- وزير الزراعة والثروة السمكية
- ١٣- وزير المواصلات
- عضوا .
- عضوا .
- عضوا .
- عضوا .
- عضوا .
- عضوا .
- عضوا .
- عضوا .
- عضوا .

وينضم إلى عضوية المجلس ستة من المواطنين ، من رجال القطاع الخاص يختارون من بين الكفاءات في المهن والنشاطات المختلفة ، ويصدر بتعيينهم مرسوم اتحادي بناء على ترشيح المجلس وموافقة مجلس الوزراء وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

ويكون وكيل وزارة التخطيط مقرراً وأميناً لسر المجلس .

مادة (٤)

يجتمع مجلس التخطيط القومي الاتحادي بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم ستة وزراء على الأقل . وتصدر توصياته بالأغلبية المطلقة ، وترفع إلى مجلس الوزراء لتقرير ما يراه بشأنها .

مادة (٥)

يقوم مجلس التخطيط القومي الاتحادي بتحديد الاهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، بما يتمشى مع الاستراتيجية العامة الموضوعة لها ، وعلى أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية والقوى العاملة وامكانيات التنفيذ ،

وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها وما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية .

مادة (٦)

يتولى مجلس التخطيط القومي الاتحادي ، دراسة مشروع الخطة القومية الشاملة الطويلة والمتوسطة المدى والسنوية ، التي تعدها وزارة التخطيط متضمنة برامج العمل ومقترحات ميزانية الدولة ، والسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية وأساليب تنفيذها في الدولة ، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المشار إليها في المادة السابعة في فترات زمنية محددة ، ويرفع مشروع الخطة إلى مجلس الوزراء لاقرارها ورفعها إلى رئيس الدولة .

كما يتولى المجلس النظر أو ابداء الرأي بصفة دورية ، في التقارير التي تعدها وزارة التخطيط ، عن نتائج متابعة سير العمل في تنفيذ الخطة العامة في مراحلها المختلفة .

وللمجلس حق الرقابة والاشراف على تنفيذ المشروعات ، التي يتقرر القيام بها في اطار الخطة .

مادة (٧)

لمجلس التخطيط القومي الاتحادي ، أن يقدم توصيات إلى مجلس الوزراء بمشروعات القوانين أو النظم أو الاجراءات ، التي يراها مجلس التخطيط القومي الاتحادي ضرورة لتحقيق أهداف الخطة ، أو زيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مادة (٨)

يرفع مجلس التخطيط القومي الاتحادي إلى مجلس الوزراء ، خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للدولة ، تقريراً أولياً عن متابعة تنفيذ الخطة خلال السنة

المنقضية ، ومدى النجاح الذي أحرز في تنفيذها ، كما يقدم تقريراً نهائياً عن نتائج تلك المتابعة خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية .

ويتولى مجلس الوزراء رفع تقارير المتابعة الأولية والنهائية الى رئيس الدولة .

مادة (٩)

تتولى وزارة التخطيط اعداد مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وبيان مراحلها وأجزائها السنوية وجميع ما يتصل بذلك ، من مشروعات وتشريعات واقتراحات ، وذلك في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة ، وما تقوم به الوزارة من دراسات وما تقدمه الوزارات المختلفة من برامج وبيانات وعلى الاخص في النواحي الآتية :

- ١ - حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .
- ٢ - أوجه استخدام هذه الموارد .
- ٣ - برامج ومشروعات التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٤ - برامج التدريب الفني والمهني والتعاون الفني مع المنظمات الدولية المتخصصة .
- ٥ - نظام التنسيق بين القطاعات المختلفة العامة والخاصة .

ولوارة التخطيط أن تطلب من الوزارات المختلفة ، استكمال ما تراه لازماً من البيانات والاحصاءات والدراسات الخاصة ، باعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية ، ولها أيضاً القيام بالتعداد العام للسكان بالدولة والاحصاءات المتعلقة بالاداء والأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية بالدولة ، واصدار النشرات الاحصائية والدراسات والتقارير المتعلقة باختصاصات الوزارة .

مادة (١٠)

تقوم وزارة التخطيط بدراسة ومراجعة وتقييم تقارير متابعة سير العمل في تنفيذ الخطة التي تتقدم بها الوزارات المختلفة ، عن النشاطين العام والخاص ، كما تقوم

ببحث ودراسة ما قد ينشأ من صعوبات بين تلك القطاعات ، للتنسيق بينها واقتراح الحلول لمشاكلها ، وترفع الوزارة تقريراً عن كل ذلك إلى مجلس التخطيط القومي الاتحادي كل ثلاثة أشهر .

مادة (١١)

على الوزارات المختلفة اعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية وذلك فيما يدخل في اختصاصها وفيما يخص القطاع الخاص المرتبط بنشاطها ، وعليها كذلك اجراء الدراسات وتقديم البيانات والاحصاءات التي تلزم لاعداد الخطة العامة للدولة والخطط السنوية وارسالها الى وزارة التخطيط في المواعيد التي تحددها هذه الوزارة .

مادة (١٢)

على الوزارات المختلفة موافاة وزارة التخطيط بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر ، متضمنة سير العمل في تنفيذ الخطة ومدى التقدم في تحقيق اهدافها ، وذلك بالنسبة إلى كل منها وإلى نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها ، وعليها أن تقدم في نهاية كل سنة مالية تقريراً عما تم انجازه من برامج الخطة وما لم يتم انجازه وأسباب ذلك .

وينظم وزير التخطيط القومي بقرار منه طريقة اعداد التقارير الدورية والسنوية ومواعيد تقديمها إلى وزارة التخطيط .

مادة (١٣)

تلتزم الوزارات والجهات الحكومية ، ومؤسسات القطاع العام والخاص وأفراد القطاع الخاص بتقديم البيانات الاحصائية السليمة ، التي تطلب منها لخدمة أغراض التخطيط والاحصاء وفي المواعيد المحددة ، وإلا خضعت للعقوبات التي يحددها القانون .

مادة (١٤)

تتولى مكاتب التخطيط والاحصاء بالوزارات الاعمال الآتية :

١ - جمع البيانات والدراسات المتعلقة بخطة الوزارة ودراسة وتحليل ما يخص

- الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال ضمن الخطة العامة للدولة .
- ٢ - موافاة وزارة التخطيط القومي بمشروعات الخطة الخاصة بالوزارة والوثائق اللازمة لاعداد الخطة العامة .
- ٣ - المعاونة في اعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ بالوزارة .
- وعلى وزارة التخطيط تزويد هذه المكاتب بالتعليمات الفنية الواجب اتباعها في ممارسة اختصاصاتها المشار إليها فيما تقدم .

مادة (١٥)

- تصدر اللائحة الداخلية المنظمة لأعمال مجلس التخطيط القومي الاتحادي بمرسوم اتحادي بناء على اقتراح هذا المجلس وموافقة مجلس الوزراء .
- كما يصدر بتنظيم وزارة التخطيط وتحديد اداراتها واختصاصاتها مرسوم اتحادي بناء على عرض وزير التخطيط وموافقة مجلس الوزراء .

مادة (١٦)

- على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة (١٧)

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر في قصر الرئاسة في أبوظبي
بتاريخ ٢٤ جمادي الأولى ١٣٩٣هـ
الموافق ١٩٧٣/٦/٢٤م

ولكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الاتحادي ، سارت على أساس المناهج السنوية والتي تضم المشروعات التي تنوي الدولة القيام بها في كل عام على حدة ، وإذا امتدت فترة تنفيذ مشروع وعدد من المشروعات لفترة تزيد على العام ، فإنها تضمن في المناهج السنوية اللاحقة . وبسبب ضرورة وضع خطة اقتصادية واجتماعية على مستوى الاتحاد لما تحققه من فوائد اقتصادية واجتماعية ، تخدم أهداف التنمية الاقتصادية الاتحادية الشاملة فقد قرر المجلس الأعلى للاتحاد بناء على قرار رقم (١) لعام ١٩٧٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩ اعداد خطة شاملة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وذلك بناء على الأسس والأسلوب والاجراءات المحددة من وزارة التخطيط ، والتي كان قد وافق عليها مجلس الوزراء بقراره رقم ١/٢٩ لعام ١٩٧٩ . كما حدد القرار مدة هذه الخطة المتوسطة بخمس سنوات ، تبدأ من أول يناير / كانون الثاني ١٩٨١ وتنتهي في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٥ .

كما اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٧) لعام ١٩٨٦ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٦ في شأن القواعد التنظيمية للاستثمارات الاتحادية ، وذلك بعد الانخفاض في العائد البترولي ، وما ترتب عليه من آثار سلبية في دفع الحركة الاقتصادية ، فأشار في المادة الأولى بأن تقوم الأجهزة المختصة في الحكومة الاتحادية ، بالعمل على تنمية الاستثمارات الاتحادية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وبما يكفل تنويع مصادر الدخل وتعمل الأجهزة المذكورة على تشجيع مشاركة مواطني الدولة في تلك الاستثمارات .

وأشارت المادة الثانية على أن يتم الدخول في الاستثمارات الجديدة أو زيادة حصة الدولة في الاستثمارات القائمة أو انقاصها ، وكذلك تسهيل الأصول الاستثمارية واستغلالها في غير الأوجه المخصصة لها ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية والصناعة .

وحددت المادتان الثالثة والرابعة من القرار الوزاري السابق مجالات زيادة الاستثمارات والتنسيق فيما بينها ، وتقديم الارشاد للقطاع الخاص لتحقيق

معدلات استثمارية أعلى ، وذلك بما أشارت إليه في أن تقوم وزارة المالية والصناعة بدراسة وتحليل واستقصاء الفرص الاستثمارية الملائمة ، داخل دولة الامارات العربية المتحدة وخارجها ، ووضع دراسات الجدوى لها تمهيدا لاستغلالها كما تقوم الوزارة بمتابعة أداء المؤسسات والشركات التي تساهم فيها الدولة ، والنتائج المالية ونفقات الادارة والتشغيل لتلك المؤسسات والشركات ، وترفع تقريراً عن ذلك إلى مجلس الوزراء كل ستة أشهر .

وتقوم أيضا وبالتعاون والتنسيق مع الاجهزة المختصة بالاستثمار وغرف التجارة والصناعة في الدولة ، باعطاء المشورة للمستثمرين من دولة الامارات العربية المتحدة ، حول الجوانب القانونية والضريبية للفرص الاستثمارية ، كما تعمل على استغلال الخدمات الاستثمارية الاقليمية والدولية المتخصصة المعنية بالاستثمار والتي تساهم فيها الحكومة الاتحادية .

كما وأصدر مجلس الوزراء من جهة أخرى القرار رقم (١١) لعام ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٦ والخاص بتشكيل لجنة ترشيد للانفاق وتنمية موارد الميزانية العامة للدولة ، وقد حدد اختصاصات هذه اللجنة بما يلي :

- ١ - البحث لإيجاد موارد مالية لزيادة دخل الميزانية الاتحادية .
- ٢ - دراسة مشروعات الميزانيات التقديرية والفعالية المنتهية للمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية .
- ٣ - دراسة استثمارات الاتحاد الداخلية والخارجية وامكانية تنميتها .
- ٤ - القيام بدراسة وايجاد الوسائل والطرق لترشيد الانفاق في الوزارات والهيئات الحكومية .
- ٥ - بحث ودراسة الموضوعات التي يرى مجلس الوزراء اسنادها اليها .

٣ - برامج التنمية في دولة الاتحاد :

شهدت الامارات قبل انشاء الاتحاد فيما بينها ، العديد من البرامج التنموية لاستكمال البنى والهيكل الأساسية ، لمواجهة مرحلة النمو السريع فيها اثر الاكتشافات البترولية فيها ، وقد تميزت امارتا أبوظبي ودبي عن سائر الامارات الأخرى في مجالات التنمية ، وعليه ومع قيام الاتحاد كانت هناك العديد من البرامج القائمة قيد التنفيذ ، كما أن الدستور المؤقت قد أعطى لكل امانة استقلاليته الداخلية ، مما جعل الاطار العام لبرامج التنمية تنحصر في ميزانيات كل من الامارات ، وأما المشروعات على مستوى الدولة ككل فكانت في المراحل الأولى تظهر ضمن ميزانية امانة أبوظبي . وكما يبين الجدول التالي^(١) المبالغ المعتمدة والمصرف منها في برامج التطوير بالميزانية الاتحادية وميزانية امانة أبوظبي للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٧ :

الاعوام	الاعتماد	المنصرف	%
١٩٧٢	٨١٤,٥	٤٧٦,٠	٥٨,٤
١٩٧٣	١١٢٦,٢	٦٣٠,٩	٥٦,٠
١٩٧٤	٢٢٣٣,١	١٦٦٧,٢	٧٤,٦
١٩٧٥	٤٣٨٣,٩	٢٩٠٢,٣	٦٦,٢
١٩٧٦	٧٢٥٤,٨	٤٤١١,٨	٦٠,٨
١٩٧٧	٨٨١٦,٩	٥٤٨٦٧,٠	٥٥,٢
المجموع	٢٤٦٢٩,٤	١٤٩٥٥,٢	٦٠,٧

(١) الاقتصاد والتجارة ، نشرة شهرية تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة - دولة الامارات العربية المتحدة ، السنة السادسة - العدد الخمسون مارس / آذار ١٩٧٨ ص ٧ .
 ● المبالغ المنصرفة في الميزانية الاتحادية حتى ١٩٧٧/٩/٣٠ .

وقد عكست نسبة ما تم صرفه من اعتمادات خاصة ، ببرامج التطوير والتنمية خلال الفترة المشار إليها ، والتي بلغت ٦٠,٧٪ تلقائية التنمية والتوسع في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى ، وتعميق الهوية في عدم التوازن الاقتصادي القائم على صعيد الدولة كما أظهرت غياب التنسيق بين مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية ، ويظهر مؤشرات اقتصادية سلبية أدت إلى تراجع في معدلات النمو خلال عام ١٩٧٨ وإعادة النظر في العديد من التوجهات الاقتصادية وخطط التنمية ، ولم يكن ما تم انفاقه يعكس عدم توفر الاعتمادات الضرورية لتنفيذ مثل هذه البرامج . إذ أن الطاقة التمويلية في الفائض الجاري على صعيد الدولة لم يشكل أي عائق تجاه تنفيذ أي مشروع .

فعلى صعيد ما تم تنفيذه من برامج تطويرية خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٧ نجد أن قطاعات الصناعة والكهرباء والماء والبلديات والمواصلات قد حققت نسبة انجاز بين ٧٣,٦ و ٨٦,٥٪ من أصل الاعتمادات التي خصصت لها ، بينما لم تحقق القطاعات الأخرى سوى نسبة تراوحت بين ٢٩,٨ و ٤٤,٧٪ باستثناء قطاع القروض والالتزامات والتي حقق منها نسبة ٥٧,٩٪ . أما من حيث حجم ما تم تنفيذه فقد شكلت قطاعات الصناعة والكهرباء والماء والبلديات والقروض والالتزامات والمواصلات نسبة ٧٨,٤٪ من الإجمالي العام ، بينما لم يكن نصيب كافة القطاعات الأخرى سوى ٢١,٦٪ . وكما يبين الجدول التالي مجموع المبالغ المعتمدة والمنفقة في الميزانية الاتحادية وميزانية إمارة أبوظبي وفق القطاعات المختلفة :^(١)

(١) المصدر السابق - ص ٦ .

**مجموع المبالغ المعتمدة والمنصرفة على مشروعات التطوير
في الميزانية الاتحادية وميزانية امانة ابوظبي
منذ عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧**

بيان	الاعتماد	المنصرف	النسبة المئوية	النسبة الى الاجمالي
الصناعة والكهرباء والماء	٤٣٣٥,١	٣٧٤٩,٩	٨٦,٥	٢٥,١
البلديات	٤٣٣٤,٢	٣١٩١,٩	٧٣,٦	٢١,٣
القروض والالتزامات	٤٣٣٢,٩	٢٤٩٩,٣	٥٧,٩	١٦,٧
المواصلات	٣٩٥٨,٣	٢٢٨٩,٣	٧٧,٤	١٥,٤
الأشغال والإسكان	٢٠٧٧,٢	٨١٦,٠	٣٩,٣	٥,٥
المباني العامة	٣٢٥٠,٧	٧٩٣,٢	٢٥,٢	٥,٣
التربية	١٦٦٣,١	٦٠٧,١	٣٦,٥	٤,١
الصحة	١٠٤٢,٠	٣١٠,٣	٢٩,٨	٢,١
الزراعة	٦٠٣,٢	٢٦٩,٦	٤٤,٧	١,٨
أخرى	١٠٣٢,٧	٤٢٨,٦	٤١,٥	٢,٨
المجموع	٢٤٦٢٩,٤	١٤٩٥٥,٢	٦٠,٧	١٠٠

ولقد استمرت عمليات التنمية على صعيد الدولة ، في نفس هذه الأطر إلى أن قامت وزارة التخطيط باعداد مشروع خطة تنمية متكاملة ، أقرها مجلس الوزراء وحدد مدتها بخمس سنوات تبدأ اعتباراً من ١٩٨١ . وقد بلغ اجمالي البرنامج الاستثماري لهذه الخطة على مدى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ما مجموعه ١٦٠٨٧٧,٨ مليون درهم ، موزعة بين كافة القطاعات الاقتصادية وعلى الامارات المختلفة وذلك وفق الجدول التالي (١):

(١) الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١ - ١٩٨٥ البرنامج الاستثماري . وزارة التخطيط ، يونيو / حزيران ١٩٨١ .

البرنامج الاستثماري موزعاً تبعاً للنشاط الاقتصادي وتبعاً للامارة ،
خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٥

جدول رقم (١)

(مليون درهم)

الإمارات	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان
الزراعة والثروة الحيوانية	١٠٣٣,١	٣٢٣,٤	٥٤٧,٣	٧٠,٦
النفط الخام	١٨١١٠,٠	٢٥٠٠,٠	٢٣٩٠,٠	٥٠,٠
صناعات استخراجية أخرى	١٣٥,٠	٧٥,١	٤٩,٩	٤٤,٨
الصناعات التحويلية	٢٠٠٠٠,٠	١٣٢٦٠,٠	٥٠٠٠,٠	١٤٦٠,٠
الكهرباء والماء	٨٦٤٥,٩	٣٥٣٦,١	١٤٥٨,٠	٢٥٤,٤
التشييد والبناء	٢٨١٤,٤	٩١٩,٧	٥١٠,٢	١٣٦,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٤٤٣,٤	١٠٤٧,٧	٥١٣,١	٥٠,٩
النقل والتخزين والمواصلات	١٨٢٤٩,٤	٦١٦٥,٧	١٠٦٤,٧	٣٥٦,٧
التمويل والتأمين	٣٢٠,٨	٢٥٨,٨	٨٩,٤	٥,٥
العقارات	٥٦٩٠,٠	٣٣٩٥,٠	٢١٤٥,٠	٥٤٠,٠
الخدمات الأخرى	٨٠,٠	٥٠,٠	٣٥,٠	٦,٠
الخدمات الحكومية	١٠٧٤٩,٠	٣٠٣٧,٣	١٠٨٤,٩	٢٨٦,٠
الاجمالي	٨٧٢٦١,٠	٣٤٥٦٨,٨	١٤٨٨٧,٤	٣٢٦١,٣

- تكملة الجدول في الصفحة التالية -

تكملة جدول البرنامج الاستثماري تبعا للنشاط الاقتصادي
وتبعاً للامارة خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٥

جدول رقم (ب)

(مليون درهم)

الامارات الانشطة الاقتصادية	ام القيوين	راس الخيمة	الفجيرة	اجمالي
الزراعة والثروة الحيوانية	١٢٩,٣	٥٩٢,٧	٤٥٩,٦	٣١٥٥,٩
النفط الخام	١٠٠,٠	١٥٠,٠	٥٠,٠	٢٣٣٥٠,٠
صناعات استخراجية أخرى	٣٠,١	١٠٠,٠	٧٥,١	٥٠٠,٠
الصناعات التحويلية	٢٠٢٠,٠	٥٨٠٠,٠	٢٤٦٠,٠	٥٠٠٠٠,٠
الكهرباء والماء	٨١٦,٩	١٢٥١,١	٦٧٢,٢	١٦٦٣٤,٦
التشييد والبناء	١١٢,٥	٣٢٠,١	١٨٦,٧	٥٠٠٠,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧,١	١٢٣,٨	٨٣,٦	٣٢٧٩,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٢٢٢,٢	٧٥١,٨	٧٢٣,٢	٢٧٥٣٣,٧
التمويل والتأمين	٥,٥	٣٨,٥	٥,٥	٧٢٤,٠
العقارات	٢٢٠,٠	١٥٥٥,٠	٤٥٥,٠	١٤٠٠٠,٠
الخدمات الاخرى	٥,٠	١٦,٠	٨,٠	٢٠٠,٠
الخدمات الحكومية	١٨٨,١	٦٠٧,٣	٥٤٧,٤	١٦٥٠٠,٠
الاجمالي	٣٨١٦,٧	١١٣٠٦,٣	٥٧٢٦,٣	١٦٠٨٧٧,٨

المصدر السابق

كما تم توزيع هذا البرنامج سنويا وفق ما يلي: (١)

**البرنامج الاستثماري موزعا تبعا للنشاط الاقتصادي وسنويا .. خلال
الخطة الخمسية الأولى ٨١ - ١٩٨٥**

(مليون درهم)

الامارات الأنشطة الاقتصادية	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	اجمالي
الزراعة والثروة الحيوانية	٥١٢,٤	٨٤٠,٥	٧٤٢,١	٥٩٦,١	٤٦٤,٨	٣١٥٥,٩
النفط الخام	٤١٨٥,٠	٤٤١٧,٥	٤٦٣٣,٠	٤٩١٣,٥	٥٢٠١,٠	٢٣٣٥٠,٠
صناعات استخراجية أخرى	٥٩,٥	٩١,٥	٩٩,٠	١١٨,٠	١٣٣,٠	٥٠٠,٠
الصناعات التحويلية	٧٠٠٠,٠	٩٠٠٠,٠	١٠١٤٥,٠	١١١٠٠,٠	١٣٧٥٥,٠	٥٠٠٠٠,٠
الكهرباء والماء	٣٣١٠,٠	٤٣٢٣,٤	٤٣٨٧,٤	٢٩٢٣,٤	١٧٩١,٢	١٦٦٣٥,٤
التشييد والبناء	١٠٣١,٨	١٠١٥,٠	١٠٠٠,٠	٩٨٥,٠	٩٧٨,٢	٥٠٠٠,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٨٤,٨	٥٦٠,١	٦٢١,٠	٧٣٠,١	٩٩٣,٦	٣٣٧٩,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٦١٥٢,٤	٦٧٧٧,٢	٥٤٦٣,٧	٤٧٣١,١	٤٤١٩,٥	٣٧٥٣٢,٩
التمويل والتأمين	١٢٤,٠	١٣٥,٠	١٤٥,٠	١٥٥,٠	١٦٥,٠	٧٢٤,٠
العقارات	٣٦٩٥,٠	٣٢٠٠,٠	٢٧٣٠,٠	٢٣٩٠,٠	١٩٨٥,٠	١٤٠٠٠,٠
الخدمات الأخرى	٣٠,٠	٣٥,٠	٤٠,٠	٤٥,٠	٥٠,٠	٢٠٠,٠
الخدمات الحكومية	٤٠١١,٤	٦٠٩٣,٢	٣٦٩١,٧	١٦٥٤,٦	١٠٥٠,٠	١٦٥٠٠,٠
الاجمالي	٣٠٤٨٦,٣	٣٦٣٨٧,٥	٣٣٦٩٦,٩	٣٠٣٢١,٨	٢٩٩٨٥,٣	١٦٠٨٧٧,٨

(١) المصدر السابق جدول رقم (٧) .

الخطة الخمسية الأولى - البرنامج الاستثماري يونيو / حزيران ١٩٨١ .

وقد بلغت نسبة مساهمة امانة ابوظبي في البرنامج الاستثماري ، خلال الفترة المشار إليها سابقا ، نحو ٥٤,٢٪ تلتها امانة دبي بنسبة ٢١,٥٪ ثم الشارقة ٩,٣٪ بينما كان نصيب امانة عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ٢,٤ و ٢,٠ و ٢,٦ و ٧,٠٪ على التوالي أي أن امارات ابوظبي ودبي والشارقة قد شكلت مجموع ٨٥٪ من مجمل البرنامج الاستثماري . وأما من حيث توزيع البرنامج على القطاعات المنفذة فنجد أن الحكومة الاتحادية وقطاع الأعمال الحكومية الاتحادية ، قد بلغ ١٠,٧٪ من مجمل البرنامج الاستثماري ، في حين بلغت نسبة حكومة كل من الامارات وقطاع الأعمال الحكومية في الامارات نسبة ٧٠,٥٪ وشكلت أخيرا نسبة القطاع الخاص ١٨,٨٪ .

وعليه فإن الخطة الخمسية قد افترضت أعلى مستويات التنسيق ، بين مجمل الامارات حتى يمكن تنفيذ البرامج والمخططات الاستثمارية ، وتحقيق الأهداف التطويرية على صعيد الدولة ككل ، وفي مختلف المجالات الاقتصادية ، وبذلك يتم إلغاء البرامج التطويرية على صعيد كل امانة ، إلا أن التنفيذ قد شابته الكثير من العقبات ، ولعل أبرزها بروز الأزمة البترولية في مطلع الثمانينات وازدياد حدتها بعد ذلك ، مما أدى إلى التريث في تنفيذ مثل هذه البرامج التطويرية لأن انخفاض إيرادات الدولة بشكل حاد ، قد جمد كافة المشاريع التطويرية باستثناء استكمال ما كان قد بوشر بتنفيذه فعلا ، بالإضافة إلى المشاريع ذات الضرورة القصوى تمشيا مع المنطلق الاقتصادي الذي يفترض نوعا من الاستقرار الاقتصادي في الدولة ، حتى تتمكن من المضي قدما في اعداد وتنفيذ برامجها التطويرية ، بما يضمن تحقيق الأهداف المحددة لها .

البرنامج الاستثماري موزعا بين جهات الإنفاق والإدارة خلال الخططة الخمسية ٨١ - ١٩٨٥ (١)

الجهة		الإدارة								
الاجمالي	النسبة	الحكومة الاتحادية	حكومات الإمارات	قطاع الأعمال	الحكومية (اتحادية)	قطاع الأعمال	الحكومية (الإمارات)	القطاع الخاص	الاجمالي	%
٩,٣	١٤٦١٧,٠	٣١٨٨,٧	٢٢١١,١	١٧٨٣,١	٧٨٩,٣	٢٣٢١,٢	١٥٣٦,٨	٤٦٢١,٨	٤٦٢١,٨	
٣٨,٠	٤٥٠٥٩,٨	٥٨١,٧	١٩٣١,٠	٣٧٠,١	٣٩٥,٣	٢٤٠٢,٦	٨٣١٧,٠	٣١٠٦٢,١	٣١٠٦٢,١	
١,٤	٣٢١٤,٠	٤٧,٥	١١١,٥	٣٢,٦	٥٧,٤	١٨١,٤	٥٥٨,٥	١٢٢٩,١	١٢٢٩,١	
٤٢,٥	٦٨٣٦٨,٤	١٩٧٦,٧	٤٦٦٠,٥	١٦٢٣,٣	١١٧٣,١	٦٣٨٣,٩	١٣١٥٤,٨	٣٩٣٩٦,٣	٣٩٣٩٦,٣	
١٨,٨	٣٠٧٧٢,٦	٩٣١,٧	٣٢٩٢,٢	٥٥٦,٧	٨٥١,٣	٣٥٩٨,٣	١١٠٠١,٧	١٠٩٤٦,٨	١٠٩٤٦,٨	
-	١٦٠٨٧٧,٨	٥٧٢٦,٣	١١٣٠٦,٣	٣٨٦٦,٧	٣٢٦١,٣	١٤٨٨٧,٤	٣٤٥٦٨,٨	٨٧٢٦١,٠	٨٧٢٦١,٠	
١٠٠,٠	-	٣,٦	٧,٠	٣,٤	٣,٠	٩,٣	٣١,٥	٥٤,٧	%	

(١) وزارة التخطيط . الخططة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١ - ١٩٨٥ البرنامج الاستثماري . جدول رقم ١

وبناء لتعطيل العمل بموجب الخطة الخمسية ، فقد استمر العمل وفق برنامج التطوير السنوي ، وأدخلت ميزانية التنمية ضمن الميزانية العامة للدولة . ويمكن تتبع النشاط التطويري من خلال تراكم إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الذي يشكل العامل الأساسي في زيادة الطاقة الانتاجية وتحقيق معدلات نمو في الدخل القومي ، تتوافق مع الأهداف المتوقعة من عملية التنمية . ويعتمد التكوين الرأسمالي الثابت ، كما أشرنا سابقا ، على الفائض الجاري الذي يكفل تمويل البرامج التنموية دون أية عوائق أو ضغوط ، قد تدفع في مسارات تختلف عن تلك المخطط لها . ويتكون التكوين الرأسمالي الثابت من النفقات الرأسمالية في الميزانية العادية ومن الاستثمارات في ميزانية التطوير . فبالنسبة إلى النفقات الرأسمالية في الميزانية العادية فإنها تتمثل في التجهيزات والأثاث والآلات ، وما يعد انفاقاً رأسمالياً في الميزانية العادية ولما لها من طبيعة استثمارية ، فإنها تعد تكويناً رأسمالياً ثابتاً وهي لا تشكل عادة نسبة كبيرة أو أهمية في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، إلا في المراحل الأولى لبناء الهياكل والمقومات الأساسية لأجهزة الدولة المختلفة . أما الاستثمارات في ميزانية التطوير فتشكل العنصر الأهم والأكبر ، في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، وتتركز في المشروعات الاستثمارية التي بدورها تشكل الأساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد تطور الفائض الجاري للدولة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . حيث حقق أعلى مستوى له بلغ ٣٧٧٨٧ مليون درهم قبل أن يأخذ بالانخفاض في عام ١٩٨١ وبمستويات أكثر حدة بعد ذلك ، حتى أنه في عام ١٩٨٢ لم يحقق المستويات السائدة قبل عام ١٩٧٥ . وقد سجل الفائض الجاري لأول مرة فائضاً سلبياً في عام ١٩٨٦ بلغ (٣٦٧٨,٥) مليون درهم واستمر الفائض السلبي حتى عام ١٩٨٧ ليبلغ ٣٥٩,٣ مليون درهم إلا أن الفائض النهائي كان قد سجل أرقاماً سلبية منذ عام ١٩٨٢ وكان أدنى مستوى له في عام ١٩٨٦ إذ سجل فائضاً سلبياً بلغ ١٢٣٥٦,٦ مليون درهم وانخفض بعدها في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٨٨١٥,٢ مليون درهم وبين الجدول التالي تطور الفائض الجاري والفائض النهائي للدولة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ :

**المالية العامة للدولة / الفائض الجاري والنهائي
(للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧)**

جدول رقم (أ)

(مليون درهم بالأسعار الجارية)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	البيان
٤٩٦١٧	٥٤٥٥٠	٣٤٦٥٣	٢٥٤٨٩	٢٧٣٤٧	٢٤٧٦٦	١٩٠٣٣	الإيرادات الجارية
٢٤٦٠٤	١٦٧٦٣	١٠٦٩٣	٨٨٩٥	٧٧١٣	٥٧٠٣	٤٠٤٤	(-) النفقات الجارية
٢٥٠١٣	٣٧٧٨٧	٣٣٩٦٠	١٦٥٩٤	١٩٦٣٤	١٩٠٦٣	١٤٩٨٩	± الفائض الجاري
٥١٣٥٧	٥٦٠٢٢	٣٦٠٤٨	٢٧٣٣٧	٢٩٠١٨	٢٥٩٢٤	١٩٦٥١	إجمالي الإيرادات العامة
٤٦٠٨٢	٣٩٨١١	٢٩٦١٧	٢٦٣٥٠	٢٤٤٧٦	١٨٥٦٢	١٣٣٦٤	(-) إجمالي النفقات العامة
٥٣٧٥	١٦٢١١	٦٤٣١	١٠٨٧	٤٥٤٢	٧٣٦٢	٦٢٨٧	± الفائض النهائي الرأسمالي

المصدر من وزارة التخطيط بصورة مباشرة .

**تكملة جدول المالية العامة للدولة / الفائض الجاري والنهائي
(للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧)**

جدول رقم (ب)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	البيان
٢٥٠٦٢,٦	٢٠٠٢٨,٢	٢٥٨٨٧	٢٨٨٠٠	٢٩٥٣٩	٣٧٧٢٩	الإيرادات الجارية
٢٥٤٢١,٩	٢٣٧٠٦,٧	٢٣٦٢١	٢٤٠٧٥	٢٤٣٨٤	٢٥٨١٨	(-) النفقات الجارية
٣٥٩,٣	٢٦٧٨,٥	٢٢٦٦	٤٧٢٥	٥١٥٥	١١٩١١	± الفائض الجاري
٢٧٣٨٨,٤	١٩٨٩٩,٣	٣٦٧١٣	٢٩٩٨٢	٣١٣٣٨	٣٩٣٧٩	إجمالي الإيرادات العامة
٣٦٣٠٢,٦	٣٢٢٥٥,٩	٣٢٢٤١	٣٣٩٩٧	٣٨١١٩	٤٢٧٢٣	(-) إجمالي النفقات العامة
٨٨١٥,٢	١٢٣٥٦,٦	(٥٥٢٩)	(٤٠١٥)	(٦٧٨١)	(٣٣٤٤)	± الفائض النهائي

المصدر : السابق .

لقد عكس انخفاض أسعار البترول خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ نفسه على مجمل إيرادات الدولة وبالتالي حتم اتخاذ الإجراءات التقشفية وإيجاد لجنة ترشيد الانفاق حتى لا يكون لهذا الانخفاض انعكاسات أخطر على مجمل الاداء الاقتصادي رغم أنه قد أثر على إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومن ثم على البرامج الاستثمارية والتطويرية في الدولة . لقد تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت من ١٢٠٥٩ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٣١٦٨٣ مليون درهم في عام ١٩٨٢ ليشهد انخفاضا سنويا بعد ذلك إلى أن وصل إلى ٢١١١١,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٨ ويتوزع التكوين الرأسمالي الثابت على مختلف القطاعات الاقتصادية وفق ما يلي :

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون درهم / بالأسعار الجارية) جدول (١)

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	١٦١	١٨٨	١٨٩	٢٩٧	٢٦٩	٥٦٠	٤٧٢
- الصناعات الاستخراجية :							
١- النفط الخام	٢٢٠٤	٢١٧٩	٢٩٦٠	٣٥٥٤	٤٣٠٦	٥٤٣٢	٣٨٦٣
ب - أخرى	٧	٩	١٧	٣٩	٢٨	٣١	٨٦
- الصناعات التحويلية	٢٣٥٦	٢٠٠٠	٣٠٣٤	٥٨٠٩	١٠٧١٢	٩٩٨٣	١١٨٥٥
- الكهرباء والماء	٧٧٩	٢٠٧٩	٢٥٣٤	٣٠٥٨	٢١٩٣	٢٦٦٣	١٩٠٠
- التشييد والبناء	٤٠٧	٤٤٧	٦٠٥	٦٩٨	٥٨٢	٧١٥	١٠١٦
- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣١١	٦٠٥	١٣٥٢	١٤٧٦	١٠٠٦	٧٤٩	٦١١
- النقل والتخزين والمواصلات	٢١١١	٣٨٩٢	٥٦٩٦	٥٤٦٧	٤٦٢٤	٤١٣٩	٤٧٧٩
- التمويل والتأمين والعقارات :							
١- التمويل والتأمين	٨٩	١٥٨	٢٣٠	٢١٤	١١٦	٩٣	١٠١
ب - العقارات	٢٥٤٩	٣٥٦٦	٤٢٢٨	٢٦٨٨	١٨٣٥	٢٣٩٠	٢٠٠٠
- الخدمات الأخرى	٧	٨	٨	١٠	١٢	١٥	٣٠
- منتجى الخدمات الحكومية	١٠٧٨	١٤٥٤	١٨٣٣	٢٤٦٩	٢٧٥٩	٣٣٨٥	٣٩٣٠
المجموع	١٢٠٥٩	١٦٥٨٥	٢٢٦٨٦	٢٥٧٧٩	٢٨٤٤٢	٣٠١٥٥	٣٠٦٤٣

جدول (ب)

القطاعات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
- الزراعة والثروة الحيوانية السمكية	٤٨٢	٤٣٠	٣٩٢	٣١٩	١٩٩	٢٠٣	١٣٣
- الصناعات الاستخراجية :							
أ - النفط الخام	٣٧٤٨	٧٦٠٠	٨٠٨٠	٦٨٧٣	٦٣٥٠	٦٥٠٠	٦٩٠٠
ب - أخرى	٩١	١٢٤	١٢١	٨٢	٧٠	٦٦	٦٩
- الصناعات التحويلية	١٢٨٠٠	٧٦٣٣	٦٩٧٠	٥٧٠٠	٤٧٨٥	٣٧٧٠	٣١٥٠
- الكهرباء والماء	٢٠٣٣	٣٥٦٥	٣٢٥٣	٢٥٩٩	٢١٠٥	٢٣٢٨	٢٤٢١
- التشييد والبناء	١٠٠٦	١٠٨٠	٧٣٦	٥٩٢	٦٠٠	٤٣٥	٦٠٠
- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والتجزئة	٧٣٣	٦٨٥	٧٣٣	٤٨٠	٧٠٢	١٠١١	١٠١٤
- النقل والتخزين والمواصلات	٤٦١٢	٤٩٢٨	٤٥٤٧	٣٩٤٥	٣٧٠٥	٣٦٧٣	٣٤٧٠
- التمويل والتأمين والعقارات :							
أ - التمويل والتأمين	٢٠٠	١٣٥	١١٤	١٦٤	٣١١	١١٨	١١٠
ب - العقارات	١٨٧٠	٢١١٤	١٢١٤	٨٧٧	٧٣٨	٦٣٩	٧٠١
- الخدمات الأخرى	٤٠	٤٥	٤١	٨٠	١٠٠	١١٥	١٢١
- منتجات الخدمات الحكومية	٤٠٦٨	٣٢٣٩	٢٩١٦	٢٧٣٤	٣٧٦٤	٢٤٥٩	٢٢٢٢
المجموع	٣١٦٨٣	٣١٦٦٨	٣٩١١٦	٢٤٤٥٨	٢٣٣٢٩	٢٠٣١٧	٢١١١١

أرقام أولية عام ١٩٨٨ المصدر : وزارة التخطيط - بصورة مباشرة .

ويلاحظ ان الصناعات التحويلية خلال المرحلة المشار إليها سابقا قد احتلت المركز الأول ، من حيث اجمالي تراكم التكوين الرأسمالي الثابت (خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨) اذ بلغ مجموع الاستثمار فيها ٨٦٧٥٧ مليون درهم بما يشكل نسبة ٢٥٪ من الاجمالي العام ، واحتل قطاع النفط الخام المركز الثاني وينسبة ٢٠,٣٪ ثم جاء في المركز الثالث قطاع النقل والتخزين والمواصلات كما يبين الجدول السابق .

أما من حيث توزيع التكوين الرأسمالي الثابت ، على الامارات المختلفة فنجد أن مجمل مساهمة أبوظبي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ قد بلغ ٥٩,٦٪ من الاجمالي العام للتكوين الرأسمالي الثابت ، البالغ ٢٤٨٠٢٢ مليون درهم وجاءت دبي بعد ذلك بنسبة ٢١,٤٪ ثم الشارقة ٩,٩٪ فراس الخيمة ٥,١٪ والفجيرة ١,٨٪ فعجمان ١,٣٪ وأخيراً أم القيوين ١,٠٪ ويبين الجدول التالي توزيع اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الامارات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ :

**اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الامارات
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)
للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨**

جدول رقم (١)

الامارات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
أبوظبي	٧١٩٦	٨٥٣٩	٩٥٨٢	١١٩١٠	١٧٤٥٦	٢٠٢٢٧	٢٠٢٦٩
دبي	٢٤٦٢	٤٤٤٣	٧٣٢٤	٩٠١٢	٧١٥٦	٥٤٦٦	٤٧٥٠
الشارقة	١٤٤٤	١٩٢٣	٣١١٨	٢٥١٢	٢٠٥٨	١٥٧٣	١٩١٠
عجمان	١٧٧	٥٣١	٤٣٦	٢٨٤	١٩٧	٢٥٩	٤٨٢
أم القيوين	١٢٣	١٩٥	٣٠٤	٢١٤	١٩٥	١٦٦	٥٠٤
رأس الخيمة	٤٥٧	٦٧٥	١٤٢٧	١٥٢٨	١١٥٤	١٩٦٤	١٧٣٨
الفجيرة	٢٠٠	٢٧٩	٤٩٥	٣١٩	٢٢٦	٤٠٠	٩٩٠
اجمالي	١٢٠٥٩	١٦٥٨٥	٢٢٦٨٦	٢٥٧٧٩	٢٨٤٤٢	٣٠١٥٥	٣٠٦٤٣

المصدر : نفس المصدر السابق ومعلومات مباشرة من وزارة التخطيط .

- تمكلة الجدول في الصفحة التالية .

تكملة جدول اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الامارات
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)
للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول رقم (ب)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	الامارات
١٣١٣٨	١٢٤٧٤	١٤٢٥٦	١٥٤١٣	١٨٠٦٠	١٩١٠٢	٢٠٠٣١	أبوظبي
٤٧٤٧	٤٧٢٩	٤٤٧٦	٤٢٠٦	٤٧٤٨	٥٥٤٩	٥٤٢٨	دبي
٢٠٨٦	٢٠٠٦	٢١٦٣	٢٢٦٤	٢٧٦٤	٢٨٤٩	٢١٤٦	الشارقة
٢٠٠	١٨٨	٣٤٠	٢٠٥	٣٧٠	٥٠٢	٤٧٤	عجمان
١٠٦	١٠٨	١٤٨	١٧٢	١٨٦	٢٣١	٦٢٩	أم القيوين
٥٦٨	٥٣٥	٦٠٥	٧٠٤	١٤٦٤	١٩٥٧	١٩٤٣	رأس الخيمة
٢٦٦	٢٧٧	٣٤١	٣٩٣	٥٢٣	٤٧٨	١٠٣٢	الفجيرة
٢١١١١	٢٠٣١٧	٢٣٢٢٩	٢٤٤٥٨	٢٩١١٦	٣١٦٦٨	٣١٦٨٣	اجمالي

المصدر . السابق .

ويشكل قطاع الأعمال الحكومية وقطاع الأعمال الخاصة ٦٢,٨٪ من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لمجموع الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ بينما تبلغ حصة الحكومة الاتحادية منه ٣٠,٧٪ وتتوزع حكومات الامارات المختلفة نسبة ٣٣,٥٪ .

ويشير هذا التوزيع القطاعي الى استمرار التوجه والاعتماد في عملية الاستثمار والتنمية ، على البرامج المستقلة لكل من الامارات كما يبين الجدول التالي :

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

جدول رقم (١)

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الحكومة الاتحادية	٣٥٢	٧٧٠	٨٢٩	٦٦٥	٧٩٤	١٣٠٦	١٥٤٧
حكومات الامارات	٣٤٩٦	٦٣١٥	٩٧٦٤	١٠٩٦٤	١٤٢٨١	١١١٤٨	٧٧٦٨
جملة الحكومة	٣٨٤٨	٧٠٨٥	١٠٥٩٣	١١٦٢٩	١٥٠٧٥	١٢٤٥٤	٩٣١٥
قطاع الأعمال العام والخاص	٨٢١١	٩٥٠٠	١٣٠٩٣	١٤١٥٠	١٣٣٦٧	١٧٧٥١	٢١٣٢٨
الاجمالي	١٢٠٥٩	١٦٥٨٥	٢٣٦٨٦	٢٥٧٧٩	٢٨٤٤٢	٣٠١٥٥	٣٠٦٤٣

تكملة الجدول في الصفحة التالية

**تكملة جدول اجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعا بين القطاع الحكومي
وقطاع الأعمال
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)
جدول رقم (ب)**

القطاعات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الحكومة الاتحادية	١٨٩٧	١٤٣٠	٨٨١	٣٦٤	٢٨٠	م.غ م.غ	م.غ م.غ
حكومات الإمارات	٧٨٥٧	٩٠٢٩	٧٧٧١	١٠٩٥	٦٨٦٠	م.غ م.غ	م.غ م.غ
جملة الحكومة	٩٧٥٤	١٠٤٥٩	٨٦٥٢	٧٥٥٨	٨٣٧٢	م.غ م.غ	م.غ م.غ
قطاع الأعمال العام والخاص	٢١٩٢٩	٢١٣٠٩	٢٠٤٦٤	١٦٩٠٠	١٤٩٥٧	م.غ م.غ	م.غ م.غ
الاجمالي	٣١٦٨٣	٣١٦٦٨	٢٩١١٦	٢٤٤٥٨	٢٣٣٢٩	٢٠٣١٧	٢١١١١

- تفاصيل عامي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ غير متوفرة ، وإن كانت مشابهة لتطورات تراكمات رأس المال الثابت في الدولة كما سبق وإن نوهنا عنه سابقاً .
المصدر : الجدول السابق .



المبحث الثالث

التنمية الصناعية

«الثروة المعدنية والتطور الصناعي»

أولاً : التنمية الصناعية «الثروة المعدنية» :

مقدمة :

بعد أن دخلت الامارات العربية المتحدة عصر البترول ، أدى هذا الحدث إلى تغير كبير في تركيب الاقتصاد الوطني ، مما استتبع اختفاء عدد من فروع الانتاج القديمة ، وبروز فروع جديدة ازدهرت لقربها من القطاع البترولي ، الذي يعتبر القطاع القائد في اقتصاد الامارات العربية المتحدة الحديث .

ويعتبر قطاع الثروة المعدنية من فروع الانتاج الجديدة ، التي برزت وظهر الاهتمام بها مؤخراً ، بعد أن أخذت معالم الاقتصاد الوطني الحديث في البروز على أثر اكتشاف البترول وقيام اتحاد الامارات العربية .

ولا شك في ضرورة الاهتمام باستغلال الثروات المعدنية للبلاد ، حتى تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق تنويع قطاعات الانتاج القومي وعدم الاعتماد على قطاع واحد وهو البترول .

وإلى وقت ليس ببعيد لم يكن قد جرى مسح للثروة المعدنية في الامارات العربية ،

غاية الأمر أن البعثات العلمية قد جاءت من أوروبا ومن الهند واليابان ، حيث زارت بعض المناطق في الامارات لجمع المعلومات عن الثروة المعدنية ، ولكن هذه الزيارات والتي تمت قبل قيام الاتحاد في عام ١٩٧١ لم تكن ذات أهمية تذكر من الناحية العلمية ، والعملية إلا أنها مفيدة تاريخياً ، وضمن هذه المسوحات الدراسة الاولى للمنطقة التي قام بها (PILGRIM) خلال رحلاته الاستكشافية في الخليج العربي في الاعوام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وقد نشر في عام ١٩٠٨ تقريراً عن زيارته إلى منطقة الجبال بين دبا ورأس الخيمة . كذلك كان هناك التقرير الجيولوجي عن سلسلة الجبال الذي وضعه كل من مليز وغراي في ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (ليز ١٩٢٨) .

وقد عني هذان الباحثان بالتعرف ووصف نسق الحواصنة ونسق سيميل النارية والاشارة إلى التمرکز التكتوني لهاتين الوحدتين الرئيسيتين باعتبارهما صخوراً مغنبرية جاءت من الشرق . وقد اعتبر (ليز) ان رسوبيات نجد ورؤوس الجبال شكلت منطقة شديدة التشقق ازاء منطقة شديدة الدفع إلى الشرق من ساحل بطينة . ويصف ليز اعمالاً منجمية قديمة واكواماً من خبث البراكين ، ولكنه لا يحدد أية مواقع . ويبدو على وجه التعيين أنه يشير إلى ساحل بطينة في عمان جنوب المنطقة . ومن غير المحتمل أنه قد زار المناطق النائية لمناجم النحاس القديمة والتي كُشف عنها خلال المرحلتين الاولى والثانية لهذا المسح ، حيث اعمال التعدين واكوام الخبث قليلة وغير واضحة نسبياً .

كما وأسهم عدد من الباحثين خلال الخمسينات ، في التعرف على الجبال في الجزء الشمالي للمنطقة . ومن هؤلاء هـدسون ماکواکن ومورتن (١٩٥٤) في منطقة جبل حجاب . براون وشاتون (١٩٥٤) في المنطقة حول جبل قمر ، وهـدسون وشاتون (١٩٥٩) في الأحجار الجيرية لمسندم .

كما أن عملاً أكثر حداثة تضمن تقارير شركة جيوسر فيزر عن رأس الخيمة والشارقة وقد أسهمت قليلا في معلوماتنا عن تركيبة ووصف طبقات الأرض في هذه المناطق . ان التحريات المعدنية ورسم الخرائط التي قام بها غرين وود ولوني (١٩٦٨) اعطت المعلومات الاولى عن احتمالات الامكانات الفلزية وغير الفلزية في

الامارات الشمالية . كما وصفاً عدداً من الاماكن الصغيرة لتواجد الكروم والنحاس (١).

ومنذ قيام الاتحاد اتجه التفكير بجدية لدى حكومة الامارات العربية المتحدة ، إلى البحث عن الثروات المعدنية الموجودة في البلاد ذلك انها يمكن ان تكون دعامة هامة من دعومات الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى الدعامة الأولى وهي البترول .

وقبل بدء الأعمال الميدانية للبحث والتنقيب عن المعادن ، تحتم ان يتم انشاء هيئة للمسوحات الجيولوجية والجغرافية المفصلة ، ثم اجراء المسوحات اللازمة ، وأخذ الصور الجوية ووضع الخرائط الجيولوجية والجغرافية المفصلة ثم اجراء دراسات أكاديمية دقيقة على الطبيعة للتعرف على التكوينات الرسوبية ، والصخور النارية ونوعيتها وتركيبها الجيولوجي والكيمائي ، وكيفية نشأتها وخواصها الفيزيائية والكيمائية والظروف الكيمائية والفيزيائية التي أدت إلى تكوينها ، وبعد ذلك لا بد من اجراء الدراسات الدقيقة لتحديد الدلائل الجيولوجية لوجود المعادن والمحاليل الحاملة للمعادن ونشأتها ، وكذلك دراسة جيولوجية البيئة والجيوكيمياء والجيوفيزياء الجوية والأرضية ، وإمكانية استخدام الحسابات الالكترونية والطرق الرياضية والإحصائية في كل هذه العمليات ، الأمر الذي يستدعي تشكيل جهاز ضخم مزود بأحدث الآلات والمختبرات والكوادر الفنية التي تتمتع بخبرة واسعة ، ويستغرق تنفيذ هذا العمل سنوات عديدة آخذين بعين الاعتبار أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسات ، هو جمع المعلومات الدقيقة اللازمة في التعرف على جيولوجية القطر بصورة عامة ، وعن الصخور والتربة والظروف الكيمائية والفيزيائية التي أدت إلى ترسيبها أو تكوينها عبر التاريخ الجيولوجي الطويل بصورة خاصة .

وقد حرصت الامارات العربية المتحدة وهي في سبيل استغلال ثرواتها ، على تجنب الطرق التقليدية للبحث والتنقيب واللجوء إلى تطبيق أحدث الطرق التكنولوجية العلمية ، ونظراً إلى أن الامكانيات الفنية اللازمة للقيام بهذا العمل غير

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية تقرير عن النشاط المعدني إلى المؤتمر الرابع للثروة المعدنية والذي عقد في عمان في ٢٥ - ٣٠ / ٤ / ١٩٨١ - صفحة ١٥ - ١٦ .

متوفرة محليا ، كان علينا أن نستوردها من البلاد الصناعية المتقدمة . كما قامت دولة الامارات العربية المتحدة في نطاق اهتمامها بالثروة المعدنية ليس على صعيد الدولة فحسب وانما على صعيد المنطقة والعالم العربي ككل ، بالانضمام إلى المنظمة العربية للثروة المعدنية بتاريخ ١٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٨ . بموجب المرسوم الاتحادي رقم (٧٨) لعام ١٩٧٨ والتي تساهم في تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والمنظمات الاقليمية والوطنية العربية العاملة في حقل الثروة المعدنية . بهدف تنسيق السياسات التعدينية بين الدول الاعضاء ، ودراسة امكانيات انشاء مشروعات تعدينية مشتركة ، بالتعاون مع الحكومات والهيئات العربية والدولية المتخصصة وعقد المؤتمرات والندوات بين الدول الاعضاء ومتابعة تنفيذ توصياتها .

وسنعرض فيما يلي وضع الثروة المعدنية في كل من اماره أبوظبي والامارات الأخرى .

أولاً : المعادن في اماره أبوظبي :

اهتمت أبوظبي قبل غيرها من الامارات الاعضاء في الاتحاد ، بالثروة المعدنية . حيث أنشئ فيها (قبل قيام الاتحاد) ادارة خاصة بالمعادن ، تم إلحاقها بدائرة البترول والمعادن والصناعة مهمتها رعاية شئون المعادن والتحضير لاجراء مسح معدني شامل لجميع أراضي اماره أبوظبي كخطوة أولى .

وبعد ذلك بدأت هذه الادارة ، في تجميع المعلومات والتقارير المتوافرة لدى شركات البترول العاملة في أبوظبي ، وبعض المؤسسات التي كانت الحكومة قد أوعزت إليها القيام ببعض الدراسات الميدنية ، حول احتمالات توافر الثروة المعدنية . وقد تبين من هذه التقارير قيام الدلائل الجيولوجية المشجعة لاحتمال وجود بعض المعادن ، التي يمكن أن تستغل في قيام بعض الصناعات .

المسح المعدني في امانة ابوظبي :

بعد أن تم انشاء ادارة المعادن ، وقامت لديها الدلائل المشجعة على وجود بعض المعادن في البلاد ، فقد تقرر الاستعانة بالشركات الأجنبية المتخصصة في اجراء مسح معدني شامل لابوظبي . ففي فبراير / شباط عام ١٩٧٢ تم التعاقد مع الشركة السويدية «تيراتست» للقيام بالمسح المعدني الشامل لامارة ابوظبي . فقامت الشركة بعمل هذا المسح على عدة مراحل مستخدمة في ذلك أحدث الاساليب العلمية والفنية في البحث والتنقيب .

وقد نفذ المسح على مرحلتين وأسفر عن وضع أول خارطة جيولوجية شاملة للامارة بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ . وقد تم عرض نتائج هذا المسح في المؤتمر العربي الثاني للمعادن ، الذي عقد في مدينة جدة عام ١٩٧٤ . وقد قامت وزارة البترول والثروة المعدنية بالتعاقد مع شركة هنتنغ جيولوجي اندجيويسكز للقيام ببرنامج لاستكشاف المعادن ، يغطي الامارات الشمالية الست للاتحاد والمنطقة البالغة مساحتها ١١,٥٠٠ كيلومتر مربع ، والتي تقع في نهاية الجنوب الشرقي للخليج العربي وتشكل كلاً من امانة عجمان ، دبي ، الفجيرة ، رأس الخيمة ، الشارقة وام القيوين . وكان في تصور الوزارة أن العمل ينجز على مرحلتين .

المرحلة الأولى وتتضمن القيام بمسح استطلاعي استكشافي باستخدام الاساليب الحديثة الملائمة ، مع الاقادة من البيانات المتحصل عليها من المسوحات السابقة في المنطقة . وكان الغرض هو تحديد مناطق المعادن والصخور التي يمكن استغلالها تجاريا . كما تضمنت المرحلة الأولى أيضا الكشف عن المناطق ذات الاهتمام ، لتحديد اسبقيات للمناطق لغرض اخضاعها إلى دراسات أوسع بما في ذلك التقييم من خلال الحفر في المرحلة الثانية .

بالاضافة إلى برنامج المسح المعدني ، فقد طلبت الوزارة أعداد سلسلتين من الخرائط الملونة للامارات العربية المتحدة . ويقدر علاقة هذا الأمر بالامارات

الشمالية الست فكان ذلك يتضمن اعداد خرائط بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠ مطورة عن الخرائط قياس ١ : ١٠٠,٠٠٠ والتي تم جمعها خلال المرحلة الأولى من العمل وبشكل يماثل تلك التي أعدتها الشركة السويدية لامارة أبوظبي خلال عام ١٩٧٢ .

أما المجموعة الثانية من الخرائط الملونة وبمقياس ١ : ١,٠٠٠,٠٠٠ فكانت تجمع بين خرائط الشركة السويدية وخرائط المرحلة الأولى . وقد تم عرض نتائج هذا العمل في المؤتمر العربي الثالث للمعادن ، الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٧ .

وخلال المرحلة الأولى من المسح في الامارات الشمالية ، تم الكشف عن مواطن مهمة للمعادن الصناعية وقد تضمنت هذه مناطق عديدة للنحاس والكروميت ومنطقة واحدة للتالك . كما تم خلال هذا المسح تحديد المناطق التي تحتوي ، على المعادن الصناعية والصخور الملائمة كمادة أولية لصناعة الطابوق ، الحجر الصوفي وأحجار الزينة في الجبال الشمالية .

وفي نهاية عام ١٩٧٧ يوشر بالمرحلة الثانية من المسح . وتضمنت هذه المرحلة دراسة أوسع للمناطق المشار إليها أعلاه . وقد اتسع نطاق العمل ، بحيث غطى اعداد الخرائط والتحري عن ترسبات الجبس وبئر مشعة في جنوب العين . واستمر حتى نهاية عام ١٩٧٩ .

كما قامت وزارة البترول والثروة المعدنية خلال عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٥ باستكمال عمليات المسوحات المعدنية ، لتقييم معدني الجبس والسيلوسايت في منطقة العين ، وذلك امتدادا للمرحلة الثانية ١٩٨٧ - ١٩٧٩ والتي تم خلالها اكتشاف هذه المعادن . ويمكن أن نشير إلى هذه المرحلة على أنها المرحلة الثالثة في عمليات المسح المعدني في الدولة .

١ - التطورات العامة للجيولوجيا :

لقد أسفرت الاعمال التي نفذت في هذا المسح والمسح السابق ، عن تفهم عريض لجيولوجية وتركيبية وتوزيع وأنماط تواجد وحدات الصخور الرئيسية ، التي تشكل

جبال عمان . وعلى أية حال فإن الجيولوجيا أمر بالغ التعقيد على الصعيدين الاقليمي والمحلي . ولقد استخدم العاملون السابقون في مختلف أرجاء المنطقة خططا متباينة في تقسيم ووصف وحدات الصخور .

وفي جزء تال من هذا التقرير ثبتت العلاقات المترابطة بين نتائج المسوحات السابقة ، والمسح الحالي مع بيان التركيبة الجيولوجية الاقليمية ، ومدى صلتها الوثيقة بالمفاهيم الحديثة للعمليات الارضية على نطاق عالمي . ولأغراض الملاءمة يمكن وصف جيولوجية منطقة الجبل بدلالة منطقتين رئيسيتين تفصلهما منطقة من التصدعات . نطاق دبا الذي يقطع المنطقة الجبلية باتجاه الجنوب الغربي من دبا . ونجد رؤوس الجبال شمال نطاق دبا وتتكون أساسا من الصخور الرسوبية والتي تتفاوت بالعمر من العصر الترياسي إلى العصر الطباشيري ، وتتميز المنطقة بشكل عام بطيات واسعة وتصدعات ولكنها موقعا شديدة الاندفاعات .

إن تعبير نطاق دبا يعني منطقة تتصف بتصدعات جنوبية غربية وتقطع منطقة من الصخور الجيرية المطوية ، الترسيبات البحرية الطينية العميقة تمتزج بها أحجار صوانية وركامية والصخور ما بعد الروسية ، وكان يشار إلى هذه المنطقة «بخط دبا» عندما يراد وصفها ، ونحن نقضل أن نحصر استخدام هذا التعبير إلى «خط» ، كما يحدده المسح المغناطيسي الجوي ويطلق تغيرا في خاصية مغناطيسية الصخور القاعدية في هذه المنطقة .

وليست هناك خاصية تركيبية تطابق «الخط» يمكن رسمها من الحقل أو يمكن مشاهدتها من خلال التصوير الجوي .

وتشكل الجبال جنوب نطاق دبا ، سلسلة من الصخور القاعدية وفوق القاعدية تتخللها تدخلات حامضية ثانوية . وتقطع المنطقة الجنوبية من الجبال منطقة انكسارات رئيسية «خط وادي حام» ، حيث تتكشف فيه سلسلة من الصخور الطينية والشبستية الرملية ، وصخور السيليكيت والرخام . وفي الجنوب يقطع الصخور القاعدية وفوق القاعدية مرة أخرى حزام انكساري ، منطقة وادي حتا ، والذي يضم مجاميع صخرية ماثلة كالتى تم وصفها في منطقة جنوب غربي دبا .

وعلى المشارف الغربية لمنطقة الجبال الشمالية فإن الصخور الموصوفة في أعلاها تعلوها بقايا متعرية لا توافقية لسلسلة من الرسوبيات ، والتي ترقى إلى العصر الطباشيري الأعلى . كما أن الطيات المعزولة والمتجهة شمالا كما هو الحال في جبل قايه ، تكون من هذه الترسبات الطباشيرية وقلبها يتألف من صخور فوق قاعدية متحولة إلى السربنتين .

كما أن الصخور الأكثر حداثة ، تشكل النتوءات المبعثرة القليلة باتجاه الغرب . الثنيات أو الطيات المماثلة في منطقة العين ، متواجدة في جبل حفيت وجبل ملاقط . ويتكون الأول من صخور العصر الثلاثي ولبابها يعود إلى عصر الباليوسين أو العصر الحديث الأسبق ، وأما الثاني أي جبل ملاقط فيتكون من طبقات ترقى إلى الحقب الميزوزوي ، والعصر الثلاثي وتعلو لاتوافقياً صخور سربنيتية تعود لنسق سيميل . وتتواجد ترسبات جيوية دولوميتية من عصر الميوسين بالقرب من دبي وفي الحزام الساحلي لأبوظبي وفي جبل علي غربي دبي ، وفي جبل حفيت ثمة نتوءات تبخرية من صخور الطين الجيري والطين الطفلي والأحجار الجيرية تعود لعصر الميوسين . وهناك طبقات ملحية من العصر الكامبري وتكون قباًباً اختراقية في جبل الظنة وجبل علي وفي العديد من الجزر .

هناك تشكيلة كبيرة من رسوبيات العصر الرباعي ، تتواجد في أبوظبي وفي غرب الجبال الشمالية . وهي تضم مختلف الترسبات الرملية الهوائية والحصى والرمال الساحلية الضحلة ، وكذلك ترسبات السبخات الساحلية . أن قنوات التصريف في وبالقرب من الجبال تحتوي على شرفات وترسبات سفحية ، وهشم من الصخور أو على شكل سهل حصوي رملي رسبته مجاري المياه ، ويضم بشكل عام أحجاراً وصخوراً غير متناسقة الحجم ، والسهل الذي يقع في شرق الجبال أضيق كما تغطيه ترسبات العصر الطباشيري المتأخر ولكن ليس على شكل نتوءات ، أما الترسبات السطحية فأقل تبايناً كما يلاحظ بشكل ملحوظ انعدام الترسبات الرملية الهوائية .

ان التعاقب الجيولوجي يظهر في دليل الخارطة الجيولوجية المرفقة وسيتم وصفه

على نحو أكثر تفصيلاً في أدناه . وبتعابير عامة فإن سلسلة مجاميع الصخور الرئيسية لجبال عمان الشمالية يمكن تلخيصها على النحو التالي :

على الرغم من أن وجود وتراكب الطبقات لهذه الوحدات الرئيسية من الصخور لم تكن موضع خلاف ، إلا أن المعنيين السابقين كانوا قد اختلفوا بشأن كيفية اتخاذ هذه الصخور لموضعها ولقد كانت هناك فرضيتان :

الأولى تقول أن الصخور كانت قد ترسبت أساساً في موضعها الأصلي . والثانية تقول أن الصخور الحواسنة ووحدات الأفيليتية اتخذت مواضعها نتيجة لحركات رئيسية ، بينما جاءت مواضع مجموعات مسندم والفنتسون ورؤوس الجبال نتيجة لاندفاع ثانوي ، وفي جزء من هذا التقرير سنقدم تفسيرات أوسع لأساس كل من هاتين الفرضيتين .

ولأسباب ستبين في أدناه فإننا نعتقد أن الفرضية الثانية تتفق والملاحظات التي تمت خلال المسح الحالي .

٢ - وحدات الصخور وخصائصها الفوتوغرافية :

إن تفسير التصوير الجيولوجي ، يعتمد على المظاهر الفريدة لأصناف الصخور المعنية ، أو مجاميع الصخور القائمة على الخصائص الفوتوغرافية لأنماط اللون التضاريسي ، وأنماط التصريف وغيرها من الخصائص . إن نفس الوحدة يمكن أن تظهر أنماطاً متنوعة من التعبير الفوتوغرافي ، وذلك استناداً إلى الصفات المتميزة المحلية ، درجة التعرية ومدى اتساع التربة والغطاء النباتي لها .

إن الوحدات التي تم وضع خرائط لها خلال المسح الحالي ، مبينة في دليل الخارطة الجيولوجية المرفقة ، وقد تم وصفها كما في أدناه حسب الترتيب الزمني مبتدئين بالحديث عنها ..

٣ - ١ ترسبات العصر الرباعي :

تتضمن هذه التشكيلة من الترسبات في ظروف مائية أو هوائية .

الشعاب المرجانية

هذه الترسبات الحديثة أو شبه الحديثة تتواجد على أو تحت مستوى سطح المد ، والأجزاء المحاذية للشاطئ قرب أبوظبي وبعض الجزر البحرية المعنية .

الترسبات الضحلة وترسبات الدلتا (QSH) والأهوار :

هذه الترسبات الساحلية مغطاة دائماً أوبين الحين والأخر بمياه البحر . وتتكون أساساً من الرمال الجيرية ، الطمي والرمال السيليكية السريئة الرضخية الحيوية التي تنشأ موضعياً . ومن بعض المناطق تضم الوحدة مساحات صغيرة مجاورة من الشعب المرجانية . كما تتواجد الأهوار في وحول قنوات التصريف المعقدة .

ترسبات الساحل :

تتكون هذه أساساً من الرمال الجيرية والسريئة ، وكذلك الرمال الرضخية الحيوية وهي بذلك تشكل ترسبات ومرتفعات شاطئية وكثباناً ساحلية . وتضم الترسبات الساحلية في الأقسام الشرقية والغربية من الساحل في الشمال أحزمة وعروقاً من رمال الكروميت ، والمستمدة من مناطق الصخور فوق القاعدية في الجبال . كما تتواجد بقايا متعرية من ترسبات الساحل الشرقي وعلى أرضه التحات البحرية المرتفعة في صخور سندم الجيرية شرق رأس الخيمة . والشواطئ القديمة في أجزاء من أبوظبي توازي وتحاذي الشواطئ الحالية . وتبدو الوحدة في التصوير البانورماتي - (الحساس جداً لآلوان الطيف) شاحبة البياض .

الرواسب النهرية :

تضم هذه الرواسب الحديثة وهي على شكل هشيم صخري ورواسب الوديان والشرفات والسهول الصفحية . وتختلف أحجام الصخور اختلافاً بينا ورغم عدم تناسق الأحجام فيها ، إلا أن هذه الوحدات تضم طبقات رملية وغرينية محلية تكونت نتيجة للتيارات المائية ، وتبدو الترسبات الغربية من خلال التصوير الجوي ذات لون فاتح أو تميل إلى اللون الأصفر الشاحب أو الفاتح ، أما القنوات العريضة فغالبا ما تبدو على شكل ضفائر ، وأما الجلاميد فتشكل الاجزاء المرتفعة من الترسبات الغرينية وتعطي لونا داكنا أو لونا بنيا داكنا .

ترسبات السبخة :

وهذه ذات لون فاتح وتتواجد على شكل حافات أو حواشٍ ساحلية أو على شكل رقع منتظمة في الصحراء . وهذه الترسبات السبخية سواء الساحلية منها أو الداخلية معرضة للفيضان من خلال المد العالي ، أو فيضانات الوادي أو بسبب ارتفاع المياه الجوفية . والسبخات الساحلية تحتوي على الغرين الجبسي والملحي والرمال والكالسيت وربما الأركونيت .

كما تحتوي على كميات أقل من الغرين الجبسي وتحتوي على تبخريات ترسبت من الكتبان . وهذه غالبا ما تشكل نهايات حركة المياه السطحية حيث الكتبان أعاققت جريان المياه في قنوات الوادي . المواد الدقيقة جدا والعالقة والمواد الصلبة المذابة تترسب في مثل هذه الظروف . وتنشأ القشور المحلية من خلال التذبذبات أو التبدلات في مستوى الماء ، وبشكل خاص قرب الشاطئ ، وتتواجد الترسبات السبخية أيضا في المنخفضات بين الكتبان الكبيرة جدا في جنوب أبوظبي .

السبخات الساحلية عادة تمتد أكثر اتساعا من نظيراتها في الداخل ولكن كلاهما يتصفان بكونهما مستويين ومنخفضين وتكشفان عن ألوان فاتحة أو بيضاء لامعة في التصوير الجوي .

ترسبات السهول الصحراوية :

وهذه عبارة عن مساحات منبسطة من الصحاري ، حيث توقفت أو انقطعت تذرية الرمال الدقيقة وبقي على سطح الحصى فقط . وفي منطقة الجبال الشمالية تتحد هذه الترسبات مع نهايات المناطق لترسبات الوديان . وتساعد المياه القريبة من السطح في الحفاظ على مناطق صغيرة ، تحتوي على مواد دقيقة الحبيبات في وحول القشرات للترسبات البحرية . كما توجد محليا عادة كتبان خطية منعزلة . وهذه الوحدة قد تضم أيضا مناطق من الرمال الهوائية الخفيفة ، وفوق صخور حقبة العصر الوسيط الحديث (TM) ، السبخات وترسبات ما قبل عصر الهولوسين في أبوظبي .

وتظهر الوحدة من خلال التصوير الجوي ذات لون أصفر إلى بني فاتح مع بنية خشنة المظهر . والتصوير البانوكرماتي يظهر درجات متوسطة من اللون الرمادي الفاتح ، والمناطق التي تحتوي على مواد أدق تظهر بلون رمادي فاتح كثيرا وقد يميل إلى البياض .

الكتبان الرملية الهوائية :

المناطق الرئيسية للرمال الهوائية تقع في أبوظبي وغرب الجبال . وتسود هذه المناطق كتبان رملية سيفية برخنية ومستعرضة ، كما تتواجد محليا كتبان نجمية وجبال رملية دائرية ، وهذه الأخيرة تتشكل عادة بموازاة أو أعلى امتداد خط الاتجاه للتنوعات الصخرية الخطية ، والكتبان الضخمة شائعة في جنوب أبوظبي وتحتوي على منخفضات عميقة ويعلو سطحها ترسبات سبخية . وتتفاوت الرمال الهوائية من خلال التصوير الجوي في الامارات الشمالية في الألوان ، من اللون الأصفر البرتقالي إلى اللون البني الأحمر ، وتبعا لنسبة تواجد الكربون والسيليكا في الغرب إلى الشرق . والرمال المتواجدة بالقرب من الجبال يلاحظ أنها تميل إلى الاحمرار ، ويعود سبب ذلك جزئيا إلى أكسيد الحديد ويسبب تزايد الحبيبات المستمدة من حجر الصوان ، وتبدو قمم الكتبان من خلال التصوير البانوكروماتي شاحبة

اللون ، إلا أنها تتغير وتتفاوت بشكل كبير في اللون ودرجة اللون تبعاً للأصناف ، الموصوفة أعلاه .

الأحجار الرملية الجيرية :

تشكل هذه الوحدة سلسلة التلال الشمالية الشرقية إلى الشمالية الشرقية والموازية إلى خط الشاطئ الحالي للإمارات الشمالية . وتتواجد النتوءات الرئيسية قرب الشاطئ والسلاسل المتجهة شرقاً وشمالاً باتجاه رأس الخيمة ، مغطاة بالرمال الهوائية وتتكون هذه الوحدة من الميليوريت ، والرمال الجيرية المسامية وحبيبات على شكل حبات الدخن . أما باطن هذه الحبيبات الدائرية فتتكون من حبيبات السيليكا وشظايا الصدف . كما أن تطابق المخالف المتواجد في الكتبان يعتبر خاصية مشتركة أو شائعة ، كما أن سلسلة التلال ينظر إليها باعتبارها كتباناً قديمة .

إن سلاسل الميليوريت تهيمن على تشكيلة الكتبان الحديثة الموصوفة أعلاه . ومن هذه السلاسل نجد الكتبان الرملية الأكثر حداثة متناثرة وعالية نسبياً ، كما أنها مستقرة وفي المناطق التي تختفي منها سلاسل الميليوريت تبدو الكتبان الحديثة أصغر وأكثر تقارباً ونشاطاً . أما خطوط الكتبان الحديثة فتتميل إلى اتباع سلاسل الميليوريت ، وحتى وإن كانت هذه الأخيرة غير معرضة أو غير مكشوفة .

ومن خلال التصوير الجوي للإمارات الشمالية ، تبدو الوحدة بشكل عام مماثلة في اللون للرمال الهوائية ، ولكن من السهل تمييزها بسبب تضاريسها أو ميلها لتشكيل نتوءات أكثر مقاومة وخصائص مماثلة .

أما في أبوظبي فإن الوحدة أقل تميزاً . وهي بالقرب من السواحل تشكل نفايات منخفضة . وفي أماكن تشكل رقعاً خشنة من مناطق السبخة والسهول الصحراوية

وفي المنخفضات بين الكتبان . وتشكل الوحدة في بعض الأماكن ميسات صغيرة قرب الشاطئ والتي لا يمكن تمييزها بالتصوير الجوي والطبقات الرقيقة من الصخور الجيرية للعصر الرباعي تشكل غطاء مقاوما للميسات (MESA) .

رسوبيات مختلفة :

تضم هذه الوحدة تشكيلات من الصخور من عصر الميوسين ، وربما من عصر البلايستوسين بحيث لا يمكن تحديد هذه الفترات بدقة ، بسبب انعدام المتحجرات الدقيقة التي يمكن اخضاعها للتشخيص . والتنوءات الصخرية في هذه الوحدة تظهر عادة تضاريس خفيفة ، وإلى درجة ما مكسوة بترسيات سطحية . لذلك لا يمكن تمييز عصورها الجيولوجية من خلال التصوير الجوي .

وقد تحتوي الوحدة على مناطق صغيرة من أحجار رملية كوارتزيتية وأحجار جيرية من الدوليت الأبيض في مناطق الإمارات الشمالية .

هناك بقايا متعربة من صخور جيرية رملية فتاتية ، تعتبر سبخية المنشأ تعلق لا توافقاً صخور مسندم الجيرية ، في الجزء الجنوبي الغربي لنجد رؤوس الجبال .

وفي أبوظبي تضم هذه الوحدة ميسات صغيرة غير بارزة ، وفي بعض الأحوال حصى متبقياً على سطحها الأعلى . وتتكون الميسات أساساً من الكتبان الرملية تغطيها طبقة رقيقة من الأملاح . والكتبان الرملية تحت القشرة الملحية غير متماسكة . ويعتقد أن الطبقة الرقيقة الملحية تناظر مستوى الماء قديماً ، والذي كان على ارتفاع أعلى مما هو عليه اليوم . ان التغيرات في التضاريس للميسات والتي تمت دراستها تشير إلى أن مستوى الماء كان متغيراً ، وذلك بسبب الخاصية الشعرية للكتبان كل على انفراد . ويعتقد كذلك ان مستوى الماء المرتفع الذي كان يشكل في الماضي الطبقات الملحية الرقيقة ، يوازي مستوى بحر أعلى من المستوى الحالي ،

وهذا الأمر من المحتمل هو الذي سبب الصخور الجيرية الرباعية والتي تغطي
الميسات قرب الساحل .

٣ - ٢ ترسبات العصر الثلاثي :

ثمة صخور مطوية بشدة من العصر الباليوسيني إلى العصر الميوسيني ، تتواجد
في منطقة جنوبي العين وفي أماكن أخرى هناك ترسبات الميوسين ، تشكل نتوءات
غير منتظمة موجودة بالقرب من الساحل وترسبات الميوسين منبسطة باستثناء جبل
الظنة غرب أبوظبي وجبل علي جنوب غرب دبي حيث توجد قباب اختراقية .

تتابع التبخريات :

يتكون تتابع الميوسين في الأجنحة الشرقية لجبل حفيت من الجبس والطين
الجيري والأحجار الطينية . وتواجد طبقات خفيفة من الأحجار الجيرية والدولوميت
في الأجزاء العليا من التتابع ، كما تتواجد في القاعدة صخور جيرية حفرية .
وبالقرب من ساحل أبوظبي تشكل الصخور الرملية والطين الجيري والرصيف من
عصر الميوسين ، تشكل مع أحزمة الجبس البيضاء نتوءات مبعثرة غير منتظمة
وتتكون الأحجار الرملية . والطين الجيري . والأحجار الجيرية مع الكلس وطبقات
الحجر الطيني ، تتكون على شكل قباب ملحية وفي المناطق الصحراوية المجاورة
للامارات الشمالية ، تملأ تتابع التبخريات صخور رملية حمراء وصخور جيرية
بيضاء غير معروفة العمر ، ولكنها اعتبرت مؤقتا من عصر الميوسين .

الأحجار الجيرية والطين الجيري :

ان تتابع الأليفسين تبدو مكشوفة في المنطقة جنوب العين ، على جوانب جبل
حفيت . والجزء العلوي من هذا التتابع يحتوي على طبقات متداخلة من الصخور

الكربونية والأحجار الطينية والطين الجيري . ان الأحجار الجيرية النوميلىتية متواجدة في القاعدة ، بينما هي سرئية بالقرب من القمة ويتكون الجزء السفلي من تتابع الالفوسين أساسا من الصخور الجيرية ، وهي متوسطة الحبيبات سميكة التطبيق وعقدية وتحتوي على وفرة من المتحجرات .

انواع أخرى من الأحجار الجيرية والطين الجيري :

هذه الوحدة مكشوفة في جبل حفيت وفي التلال الواقعة إلى الشرق من سهل جاور وجنوب العين . ولقد تم تخطيط سبع من هذه الوحدات وتتفاوت من العصر الباليوسيني إلى العصر الأيوسيني الأعلى ولقد تم التعرف على اثنتين من اللاتوافقيات في الجزء السفلي من التتابع .

التقسيمات الأساسية لهذه الوحدة هي ، ثلاث مناطق من الطين الجيري رئيسية تفصلها مناطق تسود فيها الأحجار الجيرية . الطين الجيري يميل أساسا إلى الاصفرار يخالطه طبقات متداخلة حمراء ، وبنية وأحجار معينة من طبقات الأحجار الجيرية والأحجار الطينية . ويتضم مناطق الأحجار الجيرية طبقات قليلة من الطين الجيري وأحجار الطين . كما تتواجد في قاعدة التتابع جداول وطبقات من الرصيص الجلودى .

٣ - ٣ صخور ما قبل العصر الثلاثي المكانية المنشأة :

تضم هذه الصخور وحدات من العصر الطباشيري الأعلى ، والتي تم وصفها سابقا وهي تطلو الصخور المجلوبة في غرب الجبال ، كما توجد طبقات لكشيفا وفخيري تحت ترسبات نجد رؤوس الجبال ، وهي مكشوفة في وادي حقييل في شرق شمال شرق رأس الخيمة .

طبقات الجلاميد :

هذه الصخور محصورة في الحافات الغربية للجبال الشمالية ، حيث تعلو الحجر الجيري الأبيض من العصر الطباشيري ، أو سحنة الصوان لصخور سيميل فوق القاعدية . وهذه الطبقات من الجلاميد قد تعلو أيضا الصخور السربنتينية في جبل فايا ، كما أن هذه الصخور كما هو معتقد تماثل في العمر الصخور الرصاصة القاعدية التابعة للصخور الجيرية المسترخيتية .

وتركيبة الفتات متغايرة ولكنها بشكل عام تتكون من جلاميد ، وحصى جابرو وفوق القاعدية دائرية الشكل أو على شكل زوايا . وفي بعض الأحيان من صخر الصوان البني والأحجار وفتات الأحجار الجيرية ، المتلاحمة بالأحجار الجيرية السيلوكونية أو بأحجار الدولوميت . ويمكن تمييز طبقات حجر الصوان والأحجار الجيرية الصوانية ، والدولوميت يمكن تمييزها محليا عن طبقات الجلاميد . وفي السفوح الغربية للجبال الشمالية تكون نتوءات طبقات الجلاميد أفقية أو قد تميل بهدوء نحو الغرب . وفي بعض المناطق تعرضت هذه الطبقات لانطواءات بسيطة ، كما هو الحال في رملات . شبه التي تقع إلى شرق الذيد وربما في سلسلة قاية أيضا . وتبدو طبقات الجلاميد في التصوير الجوي صفراء برتقالية ، أو شاحبة الاصفرار وعلى النقيض من الأحجار الحبيوية من العصر الطباشيري والتي تبدو بيضاء لامعة .

الحجر الجيري :

وهذا يشكل سلسلة ضيقة من النتوءات ، وتحت طبقات الجلاميد في شرق وجنوب الذيد (انظر الخارطة) . الأحجار الجيرية بيضاء وفي بعض الأحيان تظهر أسطحها بنية اللون نتيجة للتعرية ، ويتميز بتركيب عقدي أو متحجر ويحتوي على فتات السربنتين والجابو .

الحجر الجيري المستريختي :

تتكون هذه الوحدة من الأحجار الجيرية السيليكية ، ومن حيث الشكل تتراوح بين كونها دقيقة إلى خشنة . صفراء اللون إلى بنية اللون وبيضاء إلى رمادية . وتضم الطبقة محلياً طبقات من أحجار الصوان ذات العقد ولونها يميل إلى الرمادي ، كما وتضم رصيصاً من الحجر وبقايا من هاجز مرجاني . وتتواجد تداخلات طفيفة من الطين الجيري . والحجر الطيني والطفل في بعض المواقع . كما أن آفاقاً معينة من الأحجار الجيرية تحتوي على بقايا متحجرة عديدة ، من بقايا من الكائنات التي تبني الحواجز المرجانية . نتوءات وتشكل الوحدة في غرب الجبال في سلسلة فايا تحديات متدرجة مع جوانب غربية شديدة الانحدار تشكل بدورها سلسلة من الجبال ومنها مليحة . فايا ، عقابات وبوحيص . والاشنتان الأخيرتان هما الجزء الأقصى للجبال ويتواجد فيهما قلب من السرينتين مكشوف ، وقد أصابته عوامل التعرية في مقدمة طية محدبة قوامه حجر جيري مستريختي ويميل جنوبا . ان الرصيص القاعدي للوحدة في منطقة جبل فايا يحتوي على فتات الصخور الصوانية السرينتية ، وهي قد تكون النظير المحلي لطبقات الجلاميد والأحجار الجيرية المستريختية تعلو الترسبات الشديدة الطويات لنسق الحواسنة ومثال ذلك في جبل الروضة . ان قمة الوحدة غير مرئية ويفترض انها مغطاة بترسبات ثلاثية غرب سلسلة فايا .

إن الخصائص الحجرية المتضمنة في هذه الوحدة هي الأحجار الجيرية الطينية ورواسب من الحصى ، والرمال متعددة الاصول أو المنشأ وهي تبرز على السطح حول الجانب الغربي لودي حقل شرق شمال رأس الخيمة (انظر الخريطة) . وليست هناك نتوءات معروفة أخرى . أما علاقتها في وادي حقل فهي معقدة ، بسبب الالتواء الناشيء عن التموضع التكتوني لترسبات نجد ، رؤوس الجبال التي تعلوها والتي تعتبر شبه مكانية المنشأة . وهذه الوحدة تشكل اتصالاً رسوبياً مع سحنة الصوان التحتية التابعة لنسق الحواسنة .

ثمة نتوءات متناثرة من الحجر الجيري لعصر المستريختي ، يطلق عليها محليا صخور سمسمة الجيرية وتتواجد شمال العين . وتتواجد أيضا بقايا متعرية رقيقة شرق جبل حفيت ، بالقرب من جبل ملاقط والنتوءات في المنطقة الأخيرة متقطعة وصغيرة جداً بحيث لا يمكن أن تمثل على خارطة بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠

طبقات لكشيفا وفخيري :

ترقى هذه الطبقات من حيث الزمن إلى العصر الطباشيري الأعلى ، ويمكن اعتبارها أقدم من الحجر الجيري المستريختي ويعتبرها غليني وأصحابه بأنها معادلة أو مساوية لتكوين جويضة رقم (١) الذي تم حفره غرب الذيد .

كما تم الكشف عن طبقات فئاتية مماثلة في بئر تم حفرها من قبل شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية شمال جبل حفيت .

صخور ما قبل العصر الثلاثي شمال نطاق دبا :

اننا معنيون هنا بصخور العصر البرمي إلى العصر الطباشيري الأسفل ، والتي تكون الجزء الكبير ومن نجد رؤوس الجبال التي تمتد شمالاً إلى قمة شبه جزيرة مسندم ، ووحدتي صخور مصاحبة هي تكوينات رمق وزان الكوارتزية والتي تؤلف بدورها تكوينات معزولة في نطاق دبا . ولقد تم التعرف على ثلاث وحدات رئيسية وتنهض على خصائصها الفوتوغرافية في شمال منطقة دبا . وهذه الوحدات حسب ترتيبها الزمني من الأحدث إلى الأقدم هي :

- ١ - مجموعة مسندم .
- ٢ - مجموعة الفنستون .
- ٣ - مجموعة رؤوس الجبال .

٣ - مجموعة رؤوس الجبال .

وقد لوحظ صدع الدسر في هذه الوحدات الثلاث وخاصة غرب الجبال . وجميع هذه الوحدات قد دفعت فوق طبقات لكشيفا وفخيري ، والتي بدورها تعلو تتابعاً من الصخور الصوانية والطين الجيري وراديولورية ، وهي مكشوفة في فتحة تكتونية في وادي حقل شرق شمال رأس الخيمة .

ولهذا تعتبر هذه الوحدات على الأقل شبه مكانية النشأ . ان تجمعات أحجار الصوان والطين الجيري والأحجار الراديولاريتية مماثلة لتلك التي وجدت في نسق الحواسنة .

ومن التكوينات المعروفة تكوين رمق ، على بعد ٢٠ كم جنوب غرب منطقة دبا ، ويتألف أساساً من رسوبيات مائية ضحلة من العصر البرمي إلى الترياسي .

كما تشمل التكوينات تكوين ران الكوارتزية ويشمل طبقات رملية مروييتية في الجزء الجنوبي من جبل القمر ، ومن التكوينات الأخرى نسق سهيل الأفيليتي وهي تكوينات شاسعة تغطي ٦٠٪ من المناطق الجبلية لدولة الامارات ، تحتوي على الصخور القاعدية وفوق القاعدية والحمضية وفوق الحمضية .

[illegible]

كذلك تظهر التكوينات البركانية في صخور دبابيز الصفائح جنوب غرب منطقة خوركلبا وتتألف من صخور قاعدية .

وبالامكان استخلاص المعالم الأساسية لجيولوجية أبوظبي من خلال هذا الإطار الجيولوجي العام الذي تعرضنا إليه :

جيولوجية أبوظبي (المظهرية المورفولوجية) :

تتميز أبوظبي بتضاريسها المنخفضة بوجه عام ، فهناك السهول الساحلية ومناطق السبخة التي تمتد على طول ساحل الخليج العربي ، والتي تتخللها الهضبات المنخفضة والمتوسطة الارتفاع وكذلك الكثبان الرملية . وفي الغرب تبرز الرقبة الملحية في جبل الظنة الذي يصل ارتفاع قمته إلى ١١٤ مترا عن سطح البحر .

والمنطقة الساحلية لأبوظبي مستوية تتصل أحيانا بمناطق السبخة وهي أراضٍ منخفضة تتكون من الطين الملحي ، تمتد إلى مسافات بعيدة . أما منطقة الكثبان الرملية القليلة الارتفاع فإنها تتبادل مع السهول والجزر الشاطئية وفي اتجاه الخليج ، وبعبدا عن الشاطئ تبلغ الجزر المكونة من الرقاب الملحية ذروتها في الارتفاع ، وذلك في جزيرة زركوه حيث يصل ارتفاعها ما يقارب (١٦١) مترا .

وإلى الجنوب يزداد سمك الغطاء الرمي حتى يبلغ ذروته في الجنوب الشرقي من البلاد ، حيث توجد الكثبان الرملية العملاقة التي يصل إرتفاعها إلى حوالي (٢٠٠) مترا والتي تكون جزءا من الربع الخالي .

وغالبا ما توجد المناطق المكونة من سهول الجداول المعروفة بأرضية الصحراء التي تفصل بين سلاسل الكثبان ومناطق السبخة الداخلية في الجنوب الشرقي من البلاد ، هذا وتوجد في أبوظبي بالقرب من مرتفعات عمان واحة العين . ان أبرز المظاهر المورفولوجية في أبوظبي هو جبل حفيت الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (١١٦٠)

مترا فوق سطح البحر ، ثم يتبعه بعد ذلك من الناحية الشرقية جبل ملاقط وهو سلسلة من الجبال المنحدرة ذات الرؤوس الحادة . أما المنطقة الفاصلة ما بين الجبلين فتتميز بسهول يملؤها الحصى (الجرافل) ، ووديان تتصل بها من الناحية الشرقية .

ويمكن تلخيص مظاهر أبوظبي بأن ٩٠,٢٪ من مساحة أراضيها مغطاة بالرمال والحصى وأن ٧,٧٪ عبارة عن مناطق مكونة من السبخة والبقية ٢,١٪ هي أراضٍ صخرية .

الجيولوجية الإقليمية العامة لأبوظبي :

ان بعض أجزاء أبوظبي تتكون من مجن العظيم المعروف بالدرع العربي ، الذي يقع في الوسط الغربي لشبه الجزيرة العربية ، وفوق صخور القاع ذي التركيب المعقد ، تقع السلاسل الصخرية التي تكونت من الصخور القديمة (الباليوزيك) والوسطى (الميزوزيك) والعصور الثلاثية (الترياسي) وغالبا ما تكون هذه السلاسل الصخرية من أصل رسوبي ، والجدير بالذكر أن الصخور القاعية وصخور العصر القديم باستثناء صخور الانفراكبرية التابعة لتكوين هرمز لا تظهر على سطح أراضي أبوظبي .

ويميل الدرع العربي برصيفه ميلا بسيطا نحو الخليج العربي ، ويزداد سمك الصخور الرسوبية في نفس الاتجاه ، مما يدل أيضا على زيادة الترسيب وتمتد منطقة مكونة من الرواسب السميكة التابعة للعصر الثلاثي باتجاه غرب سلاسل جبل عمان ، وتمتد إلى الربع الخالي مع انحراف باتجاه الشمال الشرقي ، الجنوب الغربي من الخليج العربي . ويعتقد أن هذا الحوض الرسوبي قد نشأ نتيجة للتصدع في القاعدة مع حدوث قباب في جبال عمان من ناحية الشرق .

وتنقسم أراضي أبوظبي إلى أربع مناطق جيولوجية وهي :

- المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي) .
- المنطقة الساحلية .
- المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنة .
- منطقة العين .

١ - المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي) : هذه المنطقة هي أكبر المناطق مساحة وهي تتميز برمالها الهوائية ومناطق السبخة الصحراوية ، ومنبسطة الجداول وتتواءم صخرية .

٢ - المنطقة الساحلية : ويتكون معظمها من مناطق السبخة الساحلية وصخور الميلوليت وصخور التكوين الفارسي الأدنى .

٣ - المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنة : وهذه المنطقة تختلف عن المناطق الأخرى فاصلها رقبات بركانية من الملح مرتبطة مع الصخور من تركيبات هرمز والرواسب الحديثة .

٤ - منطقة العين : وهي تتكون من الصخور النارية والرسوبية ذات الأعمار التي تمتد من العصور الطباشيرية العليا إلى العصر الحديث .

والجهة الشرقية من أبوظبي تقع على حافة منطقة مرتفعات عمان وهذه السلسلة من الجبال محدبة معقدة ، وخلال العصر الكريتاسي (الطباشيري) ظهرت حركات رافعة كبيرة أدت إلى تعرض الطبقات لعملية نحت وتآكل بينهما ، حيث أدى النشاط البركاني في هذه الفترة إلى تكوين وترسيب الراد يولييريت (الخليط الملون) تحت ظروف مضطربة .

واستمرت هذه المرحلة وبلغت ذروتها عندما انبثقت وتدفقت السرينتين بدرجة كبيرة تحت سطح البحر ، واستمرت عملية ترسيب الحجر الجيري على سفوح السلسلة الجبلية من الجانبين حتى العصر الميوسيني ، ثم تبعته حركة اتحاد محلية على السطح الغربي .

وأظهرت السفوح الجيولوجية في شرقي أبوظبي ، وجود نمط تكتوني (تشكل بتحركات القشرة الأرضية) معقد وصخور مطوية عديدة . ولم تحدث حركات نشوء الجبال في بقية مناطق أبوظبي في العصور الأخيرة ، ولقد اقتضت الحركات التكتونية في أبوظبي (ما عدا الجزء الشرقي منها) عل الحركات المتصلة ببناء القارات (حركات تمعجية) مع اعوجاج (تجعد) نتيجة لبروز الملح من الأعماق .

ومن التراكيب الجيولوجية المشهورة في أبوظبي ظهور القباب الملحية لتركيبات هرمز (جزيرة صبر بني ياس ، وجزيرة دلم ، وجزيرة زركوه ، وجزيرة قرنين وأرزنه ومنطقة جبل الظنة) . ان القباب الملحية الموجودة في أبوظبي مع ثلاث قباب أخرى خارج المياه الاقليمية لأبوظبي ، تكون منطقة واسعة لهذه القباب الملحية . وتظهر في منطقة الخليج العربي أكثر من مائة قبة متصاعدة ومعظمها تقع بالقرب من الساحل ، جنوب شرقي إيران باستثناء الجهة الشمالية لجزيرة دلم والتي توجد فيها الصخور التابعة لسلسلة هرمز الواقعة على شاطئ البحر ، ويحيط بالرقاب البركانية الموجودة في المنطقة طوق من الرواسب التابعة للعصرين الثلاثي والرباعي ، والسمة المميزة البارزة للجزر هي اللسان الرملي الساحلي الذي شكلته الرياح والتيارات البحرية .

نتائج المسح المعدني في امارة أبوظبي (المرحلة الأولى) :

كشف المسح المعدني الذي أجرته شركة تيرا تيسست السويدية عن وجود بعض المعادن القيمة في أبوظبي . وقد قسمت المعادن التي اكتشفت إلى نوعين من المعادن وهما المعادن الفلزية والمعادن اللافلزية .

اولا : المعادن الفلزية :

1 - اليورانيوم :

أظهرت منطقة عين الفايسة قياسات اشعاعية عالية ، ونظراً لأهمية الاحتمالات

الممكنة فقد تقرر اجراء دراسات علمية في هذه المنطقة ، على أن يتم العمل على مرحلتين ، وقد اتضح من نتائج الدراسات التي أجريت في المرحلة الأولى ان مصدر الاشعاع هو معدن الراديوم وغاز الرادون المصاحب له والمذاب في المياه الجوفية بعين الفايضة ، كما تحتوي هذه المياه على نسب عالية من الكالسيوم والمغنيزيوم والصوديوم والكلورين والبرومين وعناصر الأتربة النادرة . ويعتقد بأن هناك مجاري باطنية للمياه نشأت من مصدر ما وتنتهي في عين الفايضة ، حيث تتسرب إلى سطح الأرض وفي طريقها تمر على تكاوين رسوبية حاملة لليورانيوم .

والعوامل التي تؤدي إلى تزويد المياه الجوفية بالمواد المشعة بنسب عالية متعددة ومعقدة وأهمها :

- ١ - التركيب الكيماوي للمياه الجوفية .
- ٢ - الخواص الطبيعية للصخور .
- ٣ - درجة اشعاعية الصخور .

لذلك فإن مسألة التمييز بين مياه جوفية أغنيت بالمواد المشعة ، من مصدر يحتوي على كميات اقتصادية من هذه المعادن ، وبين مياه تأثرت في جريانها بصخور تفتقر إلى المواد المذكورة أمر بالغ التعقيد . وبالتالي فإن تحديد موقع مصدر المواد المشعة المذابة في المياه الجوفية ، لا يقل صعوبة عن السابقة .

وإدراكاً لهذه الصعوبات فقد تقرر حفر آبار استكشافية ، للحصول على عينات جوفية من التكوينات الحجرية المختلفة الموجودة في المنطقة ، لفهم طبيعتها وخواص تكوينها الكيماوي وتركيبها الجيولوجي . وللتعرف على مواقع الصخور والمجاري الباطنية التي تحمل المياه المشعة ، وتمكنها من التسرب إلى سطح الأرض .

وقد أجريت على العينات الحجرية والمائية دراسات متعددة وبطرق علمية مختلفة يمكن تلخيص نتائجها فيما يلي :

- ١ - المياه الجوفية في العين الفايضة غنية بالراديوم ولكن بحدود النسب العادية للصخور الرسوبية .
- ٢ - لوحظ في المياه المصاحبة للحقول البترولية كميات من الراديوم تعادل الكميات الموجودة في مياه عين الفايضة .
- ٣ - ان غاز الراديوم ٢٢٢ يأتي من رسوبيات ثانوية لمعدن الراديوم أو من معدن اليورانيوم ، لأن الصخور الرسوبية التي أجريت عليها الدراسات لا تكون مصدرا للغاز المذكور مع العلم بأن كل العناصر المشعة يتغير تكوينها بمرور الزمن وأن الراديوم ٢٢٢ والرادون من أهم العناصر المنتجة عن العنصر الأم ، وهو اليورانيوم ولذلك فإن غاز الراديون مذاب في المياه المذكورة بنسب عالية ، والتي تشير إلى مصدر قريب من عين الفايضة لقلة الفترة الزمنية اللازمة (٣,٨٢٣ يوم) لتفكك نصب ذراتها المشعة .
- ٤ - تشير نسبة الأيستوب راديوم ٢٢٨ إلى راديوم ٢٢٦ إلى مصدر أغنى باليورانيوم أكثر مما هو أغنى بالثوريوم علما بأن راديوم ٢٢٨ عنصر مشع ينتج من السلسلة الانحلالية الإشعاعية للثوريوم . ومما يذكر أن نسبة الثوريوم إلى اليورانيوم في الصخور الجيرية في العين الفايضة منخفضة جدا . ويمكن اعتبار الصخور المذكورة كمصدر منثر للراديوم كما يجب لغت النظر الى امكانية انحلال الراديوم ٢٢٨ اذا استغرق مرور المياه من مصدر الاشعاع إلى عين الفايضة وقتاً طويلاً .
- ٥ - أثبتت نتائج تحاليل المياه الجوفية المأخوذة من مناطق غير عين الفايضة أنها تفتقر إلى الراديوم والرادون . وتؤيد هذه النتائج النظرية القائلة أن الصخور الرسوبية العادية لا تكون مصدرا للرادون .
- ٦ - يقدر عمر المياه المشعة في هذه المنطقة بأكثر من مائة سنة ، ولم تختلط بمياه حديثة العمر وذلك لأنها تأتي من مستودع أرضي منعزل .
- ٧ - اتضح أن نسبة اليورانيوم المذابة في مياه عين الفايضة منخفضة . ومع ذلك يمكن القول بأن مصدر المواد المشعة المذابة في مياه عين الفايضة هو رسوبيات يورانيوم حسب التصنيف السوفييتي للمياه المشعة .

وأشارت الدلائل السابقة الذكر إلى امكانية وجود رسوبيات من اليورانيوم في منطقة عين الفايسة . والجدير بالذكر ان الدراسات التي أجريت في الاتحاد السوفييتي على مياه مشعة قد أدت إلى اكتشاف رسوبيات من اليورانيوم في طبقة محدبة ومكونة من صخور رسوبية . واتفقا مع ذلك فإن التركيب الجيولوجي لجبل حفيت الذي يمر تحته مجرى عين الفايسة تتوفر له الظروف الملائمة لتكوين رسوبيات مماثلة .

ب - الرصاص والموليبدنوم والزنك :

تم العثور على خامات الرصاص والموليبدنوم والزنك بنسب قليلة في رسوبيات بعض الوديان في جبل الظنة . وبناء على هذه المعلومات أجري مسح جيوكيميائي تفصيلي للوديان في المنطقة الجبلية .

وتم أخذ عينات من الرسوبيات من الوديان التي توجد فيها الخامات السابقة الذكر ، كما تم أخذ عينات من الصخور النارية التي تتركز فيها هذه المعادن ، وتم تحليلها في المختبرات المزودة بالآلات الحديثة .

ودلت نتائج التحليل على وجود خامات الرصاص ، والزنك والموليبدنوم بنسب عالية في المنطقة الجنوبية الشرقية ، وفي المنطقة الشمالية - الشرقية حيث لوحظ أن معدل نسب الخامات المذكورة ، يفوق النسب التي توجد عادة في رسوبيات الوديان .

وفي مرحلة ثانية تم أخذ عينات من مختلف المناطق ، التي تتوفر فيها الخامات المذكورة لتحديد المواقع التي توجد فيها الخامات ، وللبحث عن مصادرها في الرسوبيات ، والتي هي عبارة عن حطام الصخور المجاورة ، وقد تم تحليل تلك العينات في السويد . ودلت النتائج النهائية للدراسات التي أجريت على منطقة جبل الظنة ، ان خامات الرصاص والموليبدنوم والزنك عبارة عن أغناء ثانوي (وهي حالة تركز المعادن نتيجة لعوامل الغسل والأكسدة والنحت الطبيعية) وغير قابلة

للاستثمار الاقتصادي من حيث النوعية والكمية . ومع ذلك فمن الممكن استغلالها على نطاق محدود .

ج - خام الحديد (الهيماتيت) .

توجد مغرة الحديد مرافقة للملانج (طبقات من الجبس الملون مختلطة بعناصر حجرية أخرى) في الرقبات الملحية البركانية ، وبعض المناطق القريبة من منطقة العين . ويوجد خام الحديد في معظم هذه الأماكن على هيئة بللورات سوداء متناثرة بين الصخور وعلى سطح الأرض أو مختلطة في معظم هذه الأماكن برواسب الطمس ، وقد تم حفر آبار اختبارية غير عميقة لمغرة الحديد في بعض الجزر البركانية ولكن نظرا لطبيعة نشأتها فإنها غير قابلة للاستثمار التجاري الواسع .

د - المنغنيز :

عثر على كميات من المنغنيز بشكل الهوسمنيت في منطقة عين الفايضة التي تقع غربي جبل حفيت ، كما لوحظ المنغنيز والبيرولوسيت في نجد جبل الظنة بشكل مشتم وبكميات غير اقتصادية .

هـ - النحاس :

لم تؤد الدراسات الجيولوجية التي أجريت في امانة أبوظبي ، الى العثور على النحاس إلا في واد في جبل الظنة وبكميات ضئيلة .

وتدل نتائج التحليل السرينيتيت الناشئة في جبل ملاقط وجبل مندوس ونتائج الجيوكيميائي في منطقة العين ، ان ظروف الترسبات الجيولوجية لمعدني النيكل والكروم تظهر بصورة أكبر في المناطق ، التي تقع شرقي حدود أراضي أبوظبي (في عمان) .

ثانيا : المعادن اللافلزية :

١ - الأسبستوس :

عثر على رواسب من الأسبستوس في واد يقع في الجزء الشمالي للرقبة الملحية الواقعة في جبل الظنة . ولقد تعرض هذا الوادي لنحت وتآكل عميقين . كما ان هذه الرواسب تقع على حافة تكوين الفارس الأدنى وسلسلة هرمز على خط الاتجاه الشمالي - الشرقي بطول ١٨ مترا بينما عرض وعمق الرواسب المذكورة ستة أمتار وعشرة أمتار على التوالي . وتدل نتائج دراسة الأسبستوس عن جبل الظنة التي تمت بواسطة الأشعة السينية ان كميات الأمغبول الموجودة فيه تتراوح ما بين ١٠٪ و ٨٠٪ وتقيد الاختبارات المعملية ان انفصال الأسبستوس من شوائبه صعب ويجعله غير قابل للاستثمار . ويستخدم الأسبستوس بصورة واسعة في صناعة العوازل الحرارية والمواد غير القابلة للاحتراق ، مثل بعض أنواع الأقمشة والألواح كما يدخل في صناعة الأصباغ وبعض أنواع الأسمنت .

٢ - الباريث (كبريتات الباريوم) :

تم العثور على الباريث في جبل الظنة وجزيرة صير بني ياس ، ودلمأ وأرزنة وزركوه وفي الجناح الشرقي لجبل حفيت ، ولكن الباريث ما عدا ذلك الذي يوجد في جزيرة صير بني ياس موجود بكميات محدودة . وتقع رواسب الباريث الموجودة في صير بني ياس ، على ملامسة تكوين الفارس الأدنى وسلسلة هرمز في الجنوب الشرقي للجزيرة . ويوجد الباريث بشكل متناثر على هيئة بللورات من تفكك الميلانج (هو عنصر في سلسلة هرمز) بعد تفاعله مع العوامل الجوية . وقد قدرت بللورات الباريث بأنها تغطي ٤٪ من المنطقة المعنية .

ويستعمل الباريث في أغراض حفر الآبار البترولية ، حيث يستعمل في تحضير الطين الثقيل ، الذي يضاف إلى طين الحفر في المناطق ذات الضغط العالي ، لمنع انهيار الآبار البترولية أثناء الحفر ، كما يدخل الباريث في صناعة أخرى مثل صناعة الأصباغ وغيرها .

٣ - الملح الصخري :

توجد كميات ضخمة من الملح (بنقاوة ٩١,٦٪ من كلوريد الصوديوم) في صير بني ياس . على هيئة متبلورة وردية اللون مشوبة بقليل جدا من شوائب الكبريت ، وبنسبة معتدلة من شوائب خام الحديد . ويعتبر الملح الصخري في الوقت الحاضر على الأقل ، هو أكثر الخامات لفتا لانظارنا لكثرتة ولسهولة استغلاله ولتعدد فوائده ، إذ يمكن الاستفادة منه في صناعة الصودا الكاوية (هيدروكسيد الصوديوم وحامض الهيدروكلوريك) والكلورين ، وفي صناعة الصابون وعمل المحاليل للمعامل والمصانع الكيماوية وفي حفظ الأسماك ، وفي مخازن التبريد وفي البتروكيماويات المختلفة وصناعات أخرى متعلقة بالأغذية .

ومنذ زمن بعيد كانت صير بني ياس مصدرا للملح ، فهناك منجم قديم لاستخراج الملح في الجزء الشمالي للجزيرة ، أخذ منه القدماء من الأهليين حاجتهم وهذه الرواسب الملحية الظاهرة ، تكون جزءا ضئيلا من رواسب ضخمة في الأعماق ، وللملح في أبوظبي مصادر أخرى كثيرة مثل السبخ والكتل المدونة وأملاح البحر ، التي تحتوي أيضا على أملاح مختلفة مثل كبريتات الكالسيوم وكبريتات المغنيزيوم وكبريتات الصوديوم وكلوريد ، البوتاسيوم وبروميد المغنيزيوم وكربونات الكالسيوم .

٤ - الجبس (كبريتات الكالسيوم) :

يوجد الجبس بكميات اقتصادية كبيرة قابلة للاستثمار في المنطقة الشرقية لجبل العين ، ومعظم الجزر الموجودة في اماره أبوظبي ، كما أن الجبس هو عضو من تكوين الفارس الأدنى ورواسب الجبس في جبال العين نقيه جدا .

وتظهر الرواسب الجبسية في العين ، على هيئة صخور جيرية ورملية في باطن الأرض ، ونادرا ما توجد هذه الرواسب بكميات وافرة على سطح الأرض .

والجبس المتوفر في منطقة العين ، ذولون أبيض وغير متكلس وعليه سطوح أعيد عليها التبلور . ويمكن استغلال نصف مليون طن من الجبس النقي على الأقل في هذه المنطقة . وقد تم فعلا إقامة مصنع للأسمنت في منطقة العين ، وباشر المصنع إنتاجه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ . كما سيتم إقامة مصنع إنتاج الجبس بالقرب من مصنع الأسمنت .

وفي جبل الظنة وصير بني ياس والجزر الأخرى يوجد الجبس المختلط بالشوائب في ألوان مختلفة على سطح الأرض وبين الصخور . وقد نمت بين الرمال ورواسب الطمي باللورات شفافة على شكل صفائح من الجبس مشوبة بالرمال .

٥ - الصخور الجيرية :

أصبحت الصخور الجيرية المارلية في منطقة العين مادة لدراسات عديدة ، وخصوصا من حيث مميزاتها الطبية والكيميائية ، ولقد أثبتت هذه الدراسات صلاحية هذه الصخور كمواد خام لتصنيع الأسمنت . وقد حلت عينات من هذه الصخور للاستفادة منها ، في إنتاج طوب الخرسانة المجوف والطوب الجيري الرملي . وتدل النتائج التي تم التوصل إليها على أن الصخور من الطبقات الأليوجوسين والأيوسين ، تحتوي على نسب عالية من أكسيد الكالسيوم تسمح باستعمالها لتصنيع هذه المواد المخصصة للبناء .

ويمكن استغلاله أيضا في صناعة الزلط المطلوب لرصف الطرق ، وعمل الخرسانة وحجر المقاس . ومن الملاحظ أن كميات هائلة من المارل تظهر بشكل نتوءات على جبل ملاقط ، والسفح الشمالي الغربي لجبل حفيت ، ولعدم وجود صخور صلبة على اليابسة ، يستعمل الحجر الجيري في معظم الانشاءات المدنية (حواجز - طرق معبدة - موانئ) . ويوجد بديل للحجر الجيري في الرقيات الملحية البركانية ، التي تتوفر فيها صخور نارية قاعدية .

٦ - رمال السواحل :

تتكون سواحل أبوظبي من هذه الرمال ، وهي من كربونات الكالسيوم التي يسهل استغلالها ، ولقد أثبتت اختبارات خاصة أجريت عليها صلاحية هذه الرمال لتصنيع الطوب المجوف . لكن الرمال الصحراوية لا تصلح لتصنيع الزجاج ، لأنها سلكونية جيرية في تكوينها القاعدي ونسبة الكوارتز فيها لا تزيد على ٧٢٪ . ويمكن استعمالها لتحسين الخلط في صناعة الأسمنت ، وفي صنع طوب الخرسانة وأيضا كرمال في صناعة الطوب الجيري الرملي .

٧ - الكبريت :

يوجد الكبريت في جبل الظنة على هيئة بللورات نقية متناثرة في الطبقات العليا للجبس ، والكميات الموجودة غير قابلة للاستثمار . وهناك مناجم صغيرة أخذ منها الاهلون حاجاتهم في الماضي .

٨ - الجوانو :

يوجد الجوانو بكميات اقتصادية في جزيرتي جرنين وأرزنة ، ويمكن استخدامه في الأغراض الزراعية كسماد جيد للتربة . ولكن تجب معالجته لأن نسبة الملوحة فيه عالية . لذلك ستتوقف امكانية استخدامه على نتائج عمليات معالجة الملوحة فيه . كما أنه يجب دراسة الرقم الهيدروجيني والتأكد من أنه سيكون في الحدود المسموحة لاستعماله ، بعد خلطه بالتربة العذبة . والجوانو عبارة عن افرازات حيوانية وخاصة افرازات الطيور .

وهو غني بحامض الفوسفوريك ولونه يميل من الرمادي إلى البني والجدير بالذكر أن الحكومة تدرس في الوقت الحاضر كيفية استغلال الجوانو .

المعادن في الامارات الأخرى :

لم يجر في الامارات الست الأخرى الأعضاء في الاتحاد ، قبل قيام هذا الاتحاد في ديسمبر / كانون الثاني عام ١٩٧١ أي مسح معدني يذكر . وقد استقدمت حكومات الامارات الأخرى بعثات معدنية وخبراء معادن من أوروبا ومن الهند واليابان ، وفي فترات متفاوتة للبحث عن المعادن إلا أن هذه العمليات لم تسفر بعد عن نتائج تذكر .

وبعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ وانشاء وزارة اتحادية للبتترول والثروة المعدنية ، اهتمت هذه الوزارة بالثروة المعدنية فعملت على وضع الخطط لاجراء مسح معدني شامل للامارات الست ، حيث تمت دعوة عدد من الشركات المختصة لاختيار واحدة منها للقيام بالمسح المعدني .

وفي عام ١٩٧٤ تم التعاقد مع شركة هنتنج البريطانية للقيام بجميع مراحل المسح المعدني في الامارات الست . وفي مطلع عام ١٩٧٥ باشرت الشركة أعمالها .

وبدلت المعلومات الأولية حينذاك على أن فرص العثور على عدد كبير من المعادن ، وبكميات تجارية في الامارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة) بصورة خاصة مشجعة جدا .

٢ - المرحلة الثانية من المسح المعدني (١):

كان الهدف الأساسي من تنفيذ المرحلة الثانية من المسح المعدني ، والتي تم التوقيع عليها بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٧ وامتدت حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، الكشف والتجري عما اذا كانت المناطق التي تم تحديد سبعة مواقع فيها للنحاس ، وسبعة مواقع للكروميت وموقع واحد للتالك خلال المرحلة الأولى ، هي مناطق ذات أهمية

(١) تم الاستناد في البيانات المشار إليها بناء على تقرير خاص عن المسح المعدني اعدته وزارة البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة

اقتصادية ، وذلك عن طريق دراسات تفصيلية استخدمت فيها أفضل الوسائل العلمية المتاحة ، وإجراء دراسات جيوفيزيائية مختلفة من الجو وعلى الأرض ، بعد أن اقتضت الوسائل في المرحلة الأولى عن الجيوكيمياء والفوتوجيولوجيا والجيولوجيا الميدانية ، والتي أمكن من خلالها الاهتمام إلى مواقع التمدنات المكتشفة إلا أنها غير قادرة على كشف التمدنات الخفية والقريبة إلى سطح الأرض .

ويمكن تلخيص نتائج المسح المعدني على امتداد المرحلة الثانية بما يلي :

- المعادن الفلزية واللافلزية :

النحاس :

من خلال تنفيذ المرحلة الثانية تم العثور على تسعة مواقع رئيسية لخامات النحاس ، وعلاوة على المواقع القديمة التي تم تحديدها في المرحلة الأولى للمسح المعدني ، وسعيا وراء الاستفادة المثلى من الامكانيات المادية التي كانت متاحة للوزارة ، فقد تم وضع برنامج عمل قابل للتغيير حسب الظروف والحاجة ، وعليه فقد قررت الوزارة دراسة كل موقع على حدة تدريجيا عن طريق تطبيق طرق علمية مختلفة ، تتمكن من خلالها استبعاد المواقع الثانوية في مرحلة مبكرة من الدراسة ، وتركز على المواقع الرئيسية وعملا بذلك فقد بدأت دراسة كل منطقة بمعينة جيولوجية ، يعقبها وضع خرائط تفصيلية للموقع ، وبلي ذلك اجراء دراسات جيوفيزيائية جوية وأرضية وحفر آبار ، اذا كانت نتائج الدراسات التي سبقتها تبرر ذلك . وتبعاً لذلك فقد تم تطبيق جميع الوسائل العلمية ، بما في ذلك حفر آبار على المناطق التالية :

مفرد - بليدة - حويلات - حلو - وادي حام .

وبدا تقييم نتائج الدراسات المختلفة على هذه المناطق فتم استبعاد الجميع باستثناء منطقة مفرد وذلك لعدم الجدوى الاقتصادية لها في الظروف الراهنة .

أما منطقة مفرد فإن الدراسات الجيوفيزيائية الجوية والأرضية ، وخاصة الكهرومغناطيسية منها توحي باحتمال قوي لتواجد خامات نحاس مركزة ، إلا أن الأبار الثلاثة التي تم حفرها في المنطقة ، لم تظهر سوى تمعدنات ثانوية . علماً بأننا لم نجد خلال هذه المرحلة الظاهرة المميزة التي أشارت إليها الدراسات الجيوفيزيائية ، والجدير بالذكر أن الجيوفيزياء الجوية على منطقة تقع جنوب غرب قرية مرباح تشير إلى وجود ظاهرة مميزة مماثلة لتلك التي لوحظت في منطقة مفرد .

كما يمكن القول بأنه من المستبعد وجود تراكب طبيعي لخامات النحاس ، في الامارات الشمالية يمكن اكتشافها باستخدام الطرق العلمية المتاحة أثناء هذه المرحلة ، باستثناء ما تم العثور عليه خلال تنفيذ هذا المشروع .

الكروميت :

يوجد الكروميت في صخور فوق القاعدية ، التي تكون مجموعة شمائل الأوفيلونية في الامارات الشمالية . ولقد تبين بعد دراسات رواسب الكروميت وبعد فحوص معملية عليها ، أنها تقع ضمن نطاق التركيبات الملائمة للاستخدامات الكيميائية ، كما يمكن الاستفادة منها كمواد مقاومة لدرجة الحرارة ، رغم احتوائها على نسبة عالية من أكسيد الحديد . وتجدر الإشارة إلى أن رسوبيات منطقة مصفوت موقع رقم ٣ ورسوبيات منطقة وادي الشوكة ، تصلح لاستخراج معدن الكروم منها ، إلا أن نسبة الحديد إلى الكروم في الشوكة متغيرة ، كما يكون حجم الرسوبيات في كل من الموقعين محدوداً وحسب التقديرات الأولية تكون كميات الكروميت التي يمكن استخراجها من المواقع المختلفة بحدود ٢٥٠٠٠ طن ، مع العلم بأن بعض الرواسب تحتاج إلى مزيد من الدراسات ، وحفر آبار فيها للتأكد من الكميات الموجودة ودرجة نقاوتها .

والجدير بالذكر بأن شركة نورندا الكندية ، والتي كانت تدرس هذه الرواسب باتفاق مع بعض الامارات قد قامت بحفر بئرين ، واحدة في السيجي والأخرى في مصفوت موقع رقم ٢ وقدرت كميات الكروميت بـ ١٨,٥٠٠ و ٢٥٠٠٠ طن على التوالي ، مما يشجع مواصلة الدراسات في هذه المناطق للحصول على معلومات دقيقة عن الكميات ودرجة نقاوتها .

التالك :

أظهرت النتائج أن معادن التالك في منطقة طوى صرم تحتوي على كميات ثانوية نسبيا من المواد ، التي قد تكون غير مناسبة حتى لأدنى درجات الاستخدامات الصناعية .

المعادن الصناعية والمواد الأولية :

الجبس :

يوجد الجبس بكميات اقتصادية كبيرة في منطقة العين ، مغطاة بطبقات جيرية مارلية وكذلك بصخور طينية تنتمي لعصر الميوسن ، التي تغطي جانب الطية المعقدة والمقلوبة والمميزة للحافة الشرقية لجبل حفيت . وتميل طبقات الجبس ١٥ - ٢٠ درجة شرقا مع العلم بأن احتياطي الجبس إلى عمق ٢٥ مترا قدر بـ ١١٥ مليون طن بنقاوة عالية تصل ٩٣,٦٪ .

ويستخدم الجبس في صناعة الأسمنت ولانتاج الطوب ، ونظرا لنقاوته ونسبة الاملاح القليلة فيه ، يعتبر مناسباً لصناعة ألواح الديكور المختلفة كما يستعمل أيضا للمنتجات الخاصة بالجراحة وعلب الأسنان والخزف الصيني ومنتجات أخرى متعددة .

الحجر الصوفي :

وهو عبارة عن الياق بلاستيكية يتم انتاجها نتيجة لمعالجة الصخور البازلتية ، والتي تتوفر فيها الخصائص الكيميائية اللازمة ومن أهم المواصفات ما يلي :

٥٠٪ سليكات ١٥٪ تقريبا من الألومينات ومن ١٠ - ١٥٪ من أكسيد الكالسيوم ويفضل أن تكون نسبة القلوويات عالية في هذه الصخور .

ومن الملاحظ أن عمليات انتاج الحجر الصوفي تستلزم صهر المواد الأولية في أفران خاصة ، وذلك عن طريق تعريض المواد المذكورة لتيار من الهواء أو البخار ، بهدف الحصول على سائل معين يمكن معالجته وتحويله إلى ألياف بلاستيكية . مع العلم بأنه يوجد احتياطي كبير من الصخور الصالحة لاقامة مثل هذا المشروع في الامارات الشمالية .

والجدير بالذكر أن نواتج الحجر الصوفي ، تتميز بخصائص هامة للمناطق الحارة ، وهي قدرتها على عزل الصوت ومقاومة الحرائق والبرودة والحرارة كما يمكن تحويلها إلى ألواح وشرائح يمكن استخدامها في عمليات البناء والتشييد .

احجار الزينة :

وهي عبارة عن مواد طبيعية يمكن استخدامها بأقل التكاليف واستخدامها بدون القيام بأجراء أية عملية اضافية عليها ، باستثناء ما يتعلق باعدادها وتهيئتها (صقل وتلميع .. الخ) لاستخدامها في عملية البناء .

لقد أكدت عمليات البحث والتحري خلال تنفيذ المرحلة الثانية على تواجد كميات وافرة من الصخور الجيرية ، والصخور الجرانيتية والجابروية والدلومينية والرخام ، تصلح للزينة والزخرفة وتتحلل بألوان متعددة جذابة تثير الاهتمام (صفراء شاحبة ، رمادية ، رمادية داكنة ، سوداء يتخللها عروق بيضاء ، زرقاء) في مواقع كثيرة في الامارات الشمالية .

الطابوق الرملي :

من خلال التجارب الكيميائية والطبيعية التي أجريت ، على العينات التي أخذت من مواقع مختلفة ، تبين انه من الممكن تصنيع طابوق سليكيات الكالسيوم ، بمزج رمال الصحراء مع الجير أو بخلط صخور صوانية ورمال سليكية كما يمكن تصنيع الطابوق بكسر وطحن صخور الصوان ، أو الأسبست إلا أن من الضروري إجراء دراسات تفصيلية ، لمعرفة توافر المواد الأساسية ومواقعها قبل اختيار موقع

المشروع ، وذلك اذا ثبت توافر المتطلبات الاقتصادية لصناعة طابوق سيليكات الكالسيوم .

عين الفايزة :

لقد أظهرت الدراسات الجيوفيزيائية الجوية التي تمت على منطقة العين في مطلع عام ١٩٧٢ ، وجود اشعاعات قوية في عين الفايزة وكان مصدر هذا الاشعاع الملحوظ موضوع دراسات متلاحقة خلال ٧٢ - ١٩٧٨ . ولأسوء الحظ كانت حصيلة النتائج التي توصلت إليها الدراسات سلبية ، حيث تبين أن المواد المشعة مذابة في المياه المالحة ، التي تظهر على السطح في عين الفايزة ، وأنه من المستبعد أن يكون مصدر الاشعاع رواسب اليورانيوم بكميات اقتصادية .

الحجر الطفلي والحجر الطيني :

على الرغم من أن التحريات الأولية للمعادن الصناعية ، التي أجريت عام ١٩٧٥ أثبتت انعدام الصلصال ذي الأهمية التجارية ، في الامارات الشمالية إلا أن الأحجار الطفلية والطينية متواجدة ومنتشرة بشكل واسع محليا .

يتكون الحجر الطيني أساسا من صلصال صلب ، أما الحجر الطفلي فإنه مماثل من حيث الأصل ، ولكنه يتخذ شكل طبقات واضحة المعالم . ومن المعلوم أن هذه المواد الطينية يمكن استخدامها في صناعة الأسمنت ، وذلك لزيادة محتويات أكسيد الألمنيوم ، شريطة أن يظل المحتوى الكلي للمغنيزيوم في الأسمنت أقل من ٥٪ .

والجدير بالذكر أن الاستخدامات المحتملة للحجر الطيني ، أو الحجر الطفلي في منتجات المواد البنائية (الطابوق والأنابيب) ، إلى جانب استخدامها في الصناعات الانشائية والهندسية ، كانت الدافع الأساسي للقيام بدراسة هذا الموضوع . والتي جاءت نتائجها كما يلي :

١ - ان عينات الصخور الطفلية التي أجريت عليها الفحوص لا تتميز بالخصائص المطلوبة لصناعة الفخار .

٢ - يمكن مزج بعض الصخور الطينية مع بعض الصخور الطفلية ، للحصول على مواد تصلح لصناعة الانابيب ، وذلك اذا تم العثور على الكميات المطلوبة من المواد الأولية .

٣ - هناك امكانية لصناعة الطابوق الطيني من الصخور الطفلية ، والطينية إلا أن كلفة الطين والتكسير والمزج العالية الكلفة ، تمنعه من منافسة طابوق سيليكات الكالسيوم اقتصاديا .

وفي نهاية هذه المرحلة من المسح المعدني قامت الشركة المنفذة بتقديم التوصيات التالية حول ما كانت قد توصلت إليه :

النحاس والكروميت :

١ - تبين بعد دراسة نتائج الدراسات المختلفة ، ان المنطقة التي يستدعي اجراء دراسات تفصيلية اضافية فيها ، هي منطقة مفرد وذلك لتحديد ما اذا كانت النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام الكهروطيسية ، تشير إلى وجود كميات من النحاس يمكن استغلالها اقتصاديا . واقترحت الشركة القيام بدراسات جوفيزيائية أرضية متناهية الدقة على هذه المنطقة ، وحفر المزيد من الآبار فيها . واذا كانت نتائج هذه الدراسات ايجابية ، يجب تعميمها على بقية المواقع لتشمل المنطقة الواقعة قرب قرية مرباح شمال الفجيرة أيضا .

٢ - وضع خرائط طبوغرافية وجيولوجية دقيقة لمواقع الكروميت وحفر آبار على خمسة منها ، لتقييم كمية خامات الكروميت المتواجدة ونقاوتها ، واجراء تحاليل كيميائية عليها ، وذلك للوصول إلى نتائج نهائية تبني عليها دراسات تسويق الخامات .

الخارطة الجيولوجية
لدولة الامارات العربية المتحدة

المعادن الصناعية والمواد الأولية :

- ١ - لا توجد ضرورة ملحة لاجراء دراسات اضافية لمنطقة تواجد الجبس في العين ، ما لم تكن هناك دلالة واضحة لتسويق منتجات الجبس في الامارات العربية المتحدة والدول المجاورة . وفي حالة توفر السوق يجب وضع خريطة كنتورية طبوغرافية للمنطقة ، واجراء دراسات أولية تضمن اختيار افضل الطرق النجمية والملائمة للمنطقة ، واختيار الموقع المناسب لاقامة المشروع ، كما يجب اجراء دراسات اقتصادية تشمل المشروع وعائداته على المدى الطويل .
- ٢ - القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الحجر الصوفي ، للتأكد من وجود أسواق كافية تستوعب منتجات المشروع ، داخل الدولة وفي الدول المجاورة ، ولتحديد موقع مناسب لاقامة المشروع المذكور .
- ٣ - القيام باجراء دراسات اقتصادية على مستوى الدولة ، تنطوي على مسح المصادر الطبيعية لأحجار الديكور ، وتتضمن تحديد دقيق لتلك المصادر ولمواقع حفر الآبار في المستقبل ، وتصنيف المصادر المحتملة للأحجار المذكورة ، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية والمعنية بالتخطيط القومي ، بهدف الوصول إلى احتياجات السوق وفقاً لمتطلبات التنمية .
- ٤ - اجراء دراسة جدوى اقتصادية تتضمن وجود استهلاك محلي بالامارات الشمالية للطابوق الرملي ، بالاضافة إلى توفر مصادر المياه اللازمة لتلبية احتياجات مصنع لانتاج الطابوق المذكور ، واختيار موقع مناسب لاقامة المصنع والنتائج الاقتصادية ، التي تترتب على الموقع المختار .
- ٥ - صرف النظر عن دراسات أخرى على منطقة عين الغايضة ، وذلك بناء على النتائج السلبية للدراسات المختلفة التي تمت في المنطقة .
- ٦ - في حالة التفكير باقامة مصنع يعتمد على المواد الطينية ، لانتاج الأنابيب والطابوق الطيني ، يجب دراسة الموضوع بأكمله في ضوء المنافسة من قبل اصناف الأنابيب الأخرى ، والمنافسة من البديلين الطبيعيين للطابوق

الطيني (طابوق سيليكات الكالسسيوم والطابوق الرملي الجيري) واللذين يمكن انتاجهما بتكاليف أقل مما تكلف صناعة الطابوق الطيني .

٣ - المرحلة الثالثة من المسح المعدني :

قامت وزارة البترول والثروة المعدنية بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٥ باستكمال عمليات المسوحات المعدنية ، لتقييم معدني الجبس والسيلوسايت في منطقة العين ، وذلك امتدادا للمرحلة الثانية ١٩٧٧-١٩٧٩ والتي تم خلالها اكتشاف هذه المعادن . وقد شملت هذه المرحلة حفر مجموعة من الآبار بأعماق مختلفة في المنطقة ثم تحديد أبعادها ٤,٨ كم × ٢٠٠ متر إلى جانب وضع مخطط لفتح منجم ، بهدف استخراج وإنتاج الجبس وفقا للاحتياجات الفعلية للاستهلاك المحلي ، من هذه المادة الأساسية لتلبية احتياجات مصنع الأسمنت . وقد جاءت الدراسة بنتائج جيدة للغاية بالنسبة لمعدن الجبس ، سواء كان ذلك من الناحية الكمية أو النوعية . أما فيما يتعلق بموضوع السيلوسايت فإن وزارة البترول والثروة المعدنية ، قد قامت بدراسات اضافية خلال عام ١٩٨٦ بهدف زيادة الاحتياطي من هذه المادة ، والتي أثبتت الدراسات الفنية انها تتميز بنوعية ممتازة وتعتبر من المواد النادرة والمحدودة التواجد في العالم ، كما قامت الوزارة بإجراء دراسات أخرى في الامارات الشمالية لمعدني الكروميت والنحاس ، وقد جاءت الدراسات بنتائج سلبية من الناحيتين الكمية والنوعية ، مما استدعى اتخاذ قرار بإيقاف عمليات الاستكشاف مؤقتا ، لحين البحث عن وسائل تكنولوجية أكثر تطورا ، وذلك نظرا لصعوبة تلك المناطق من الناحية الجيولوجية .^(١)

(١) الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة الكتاب السنوي لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ المؤسسة العربية للاعلام والعلاقات العامة البيطبي ١٩٨٦ - ص ٣٧١ .

وكانت أبرز نتائج الدراسات حول مادتي الجبس والسيلوسيت ما يلي :^(١)

الجبس :

خلال المرحلة الثانية من مشروع المسح المعدني ، اكتشفت الوزارة رواسب جبسية في منطقة العين ، وقامت بدراسة هذه الرواسب بحفر ما يزيد عن عشرين بئراً وعدد مماثل من الخنادق ، ووضعت خرائط جيولوجية للمنطقة . كما قامت بتحليل عدد كبير من العينات الملتقطة من الآبار والخنادق . وعليه حفرت ثماني آبار ومسحت المنطقة ، ووضعت خريطة جيولوجية لها بمقياس ١ : ٢٥٠٠ وحللت عدداً كبيراً من العينات . وأكدت هذه الدراسات استمرارية الطبقات الجبسية وتجانسها ونقاوتها .

ولما كانت حاجة الدولة من مادة الجبس تزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ طن سنوياً إذا ما اشغلت مصانع الاسمنت بكامل طاقتها ، بدأت الوزارة دراسات أولية لتقييم التعدين والتي تضمنت دراسات جيولوجية وتعدينية وطوبوغرافية وهيدروجيولوجية دقيقة . استهدفت إثبات وجود كميات اقتصادية من مادة الجبس ، تسد حاجة الدولة من هذه المادة لمدة عشر سنوات ، في منطقة محدودة طولها ١,٤ كم وعرضها مائة متر . ولإجراء الدراسات السابقة الذكر تعاقدت الوزارة مع شركة جيولوجية وجيوفيزيائية استشارية ، كما استعانت بشركة للاستشارات التعدينية .

وبعد دراسة الصور الجوية للمنطقة ، والخرائط الجيولوجية التي أنجزت أثناء الدراسات الجيولوجية الأولية للمنطقة ، واستشارة الشركة التعدينية ، حددت منطقة صغيرة على امتداد الراسب الجبسي طولها ١,٤ كم على أساس أقل عدد من الوديان تجتاها ، وإن الغطاء الترابي على هذه المنطقة أقل سمكا من غطاء بقية المناطق ، التي تحتوي على مادة الجبس . وتم تغطية المنطقة بمسح دقيق وتم حفر تسع وعشرين (٢٩) بئراً وتحليل ١٢٦ عينة من الجبس وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

(١) تم الاستناد في البيانات المشار إليها بناء على تقرير خاص عن دراسة الجبس والسيلوسيت أعدته وزارة البترول والثروة المعدنية عام ١٩٨٦

- ١ - التوضيح بدقة وتفصيل أكثر للتركيب الجيولوجي تحت السطح ، للطبقات الجبسية وخاصة في المنطقة المحدودة .
- ٢ - تحديد سمك الرصيص الذي يعلو الطبقات الجبسية .
- ٣ - تحديد المناطق التي أزيل منها الجبس بفعل المياه الجوفية ، أو بحركات التكتونية وتحديد مناطق فيها رواسب نهريّة سميكة .
- ٤ - تقييم نقاوة وتجانس الطبقات الجبسية .
- ٥ - تحديد الاحتياطي الجيولوجي من الجبس في الطبقات الثلاث ، عن طريق حسابات مبنية على المعلومات التي جمعت أثناء عمليات الحفر ، وذلك بافتراض فتح منجم مكشوف إلى عمق ٣٥ متراً .

وبناء على المعلومات الفنية التي جمعت من خلال حفر الآبار ، أثناء الدراسات التي تمت في هذه المنطقة ، بما في ذلك الدراسات السابقة حدد الاحتياطي الجيولوجي من الجبس في الطبقات المستهدفة ، وإلى عمق ٣٥ متراً بـ ٤,٣٨٠,٦٧٢ طناً في منطقة طولها ١,٤ كم وعرضها مائة متر .

والجدير بالذكر انه حسبت كميات المواد المهدورة بنفس الطريقة وقدرت بـ ٧,٢٩٠,٠٠٠ طن . كما اثبتت الدراسات ان نوعية الجبس في منطقة العين تصلح ، بناء لنقاوتها لانتاج جميع أنواع المنتجات الجبسية المحمصة ، علاوة على صلاحيتها كمواد مضافة في صناعة الاسمنت .

السيلوسيت :

تم البحث عن هذه المادة خلال المرحلتين الثانية والثالثة ، ووضعت خريطة جيولوجية بمقياس ٢٥٠٠ : ١ تبين مناطق بروز السيلوسيت وبالإضافة إلى ذلك جمعت بعض العينات من هذه المادة لتحليلها ، في المختبرات العلمية كما تم حفر بئرين في عام ١٩٨٤ بغية الحصول على معلومات فنية عن تموضعات هذه المادة تحت سطح الأرض .

أما الدراسات الأخيرة بقدر ما يتعلق الأمر بالسيلوسيت ، فقد كان الهدف منها التأكد من استمرارية طبقة السيلوسيت في المناطق الفاصلة ، بين مواقع بروزها على سطح الأرض ، ومن ثم جمع عينات نموذجية لتحليلها والتأكد من جودتها . ولتحقيق الاهداف المذكورة تم حفر عدد كبير من الخنادق (عشرين خندقاً) يتراوح طولها من ٥ إلى ٤٤ متراً وعمقها من ١,٨ إلى ٥ أمتار على امتداد ١,٥ كم . وبعد التفريغ من شق الخنادق رسمت مقاطع جيولوجية لها بمقياس ١ : ٥٠ وسجلت درجة ميل السيلوسيت وقيس سمكها في كل خندق .

وقد دلت نتائج العينات التي جمعت من الخنادق ، ان معدل نسبة سلفات الاسترونجيم لا تقل عن ٩٤,٦٣٪ بينما تبقى نسب الشوائب من الباريوم والالمنيوم والحديد والسيلكا في حدود المقبول . ورغم تزايد كربونات الكالسيوم عن المعدل المقبول ، إلا انه لا يعتبر عائقاً أمام تسويق السيلوسيت . ان قلة رواسب السيلوسيت ذات الجودة العالية في العالم تعطي رواسب العين أهمية خاصة ، وبما ان طبقة السيلوسيت تمتد في اتجاه الشمال والجنوب من المنطقة تحت الدراسة ، فإن الاحتمال وارد لرفع الاحتياطي من هذا المعدن ، إلى درجة كبيرة بعد أن أمكن تحديد الاحتياطي منه والذي يمكن استخراجه من عمق لا يزيد عن عشرة أمتار بـ ٢٦٠٠٠ طن .

ولقد أشارت الدراسات الأولى التي أجريت لتقييم التعدين ان استغلال السيلوسيت وحده ممكن اقتصادياً ، ولكن بنسبة ربحية متدنية ان لم تكن معدومة بيد أن المردود الاقتصادي أفضل بكثير اذا ما تم استغلاله مع الجبس .

ثانياً : الصناعة والتنمية الصناعية :

راينا من دراساتنا للثروة المعدنية في الامارات العربية المتحدة ، ان هذه الامارات تمتلك بالإضافة إلى ما لديها من ثروة بترولية كبيرة ، ثروة معدنية هامة ومتنوعة ، يمكن اذا ما تم استغلالها وتصنيعها أن تضيف دعامة جديدة إلى الاقتصاد الوطني وان تسهم بذلك في تنويع مصادر الدخل القومي .

وهو ما يقلل من خطر الاعتماد على البترول . ولم تكن الامارات العربية ، قبل دخولها عصر البترول ، قادرة على اكتشاف هذه الثروات أو على استغلالها . ومع هذا الوضع لم تقم في هذه الامارات ، قبل ذلك صناعة ما ، باستثناء بعض الصناعات الحرفية اليدوية المختلفة ، ومثلها صناعة الصياغة . ويدخل فيها الذهب والفضة واللؤلؤ ، وصناعة الحدادة وصناعة الحبال . وقد جاء قيام هذه الصناعات الحرفية في الماضي تلبية لحاجة السوق المحلية الضيقة وفي وقت كانت فيه الامارات تعيش في عزلة عن العالم الخارجي ، وذلك بسبب عدم وجود روابط اقتصادية تذكر مع البلاد الأخرى ، بالإضافة إلى صعوبة الطرق وتخلف وسائل المواصلات .

ومع دخول الامارات العربية عصر البترول ، حدث تطور جذري عميق في بنیان الانتاج القومي ، وخاصة صناعة اللؤلؤ ، وبظهور فروع جديدة للانتاج ، تتمثل بصفة أساسية ، في الصناعة البترولية ، وما يرتبط بها من الصناعات البتروكيمياوية ، كما تتمثل في صناعات أخرى مثل صناعة مواد البناء ، كل ذلك بفرض سد حاجة السوق المحلية أو التصدير إلى الخارج . ويعني هذا التطور الجذري الذي حدث في بنیان الانتاج القومي ، والذي استند على استخراج البترول وتصنيعه اندماج الاقتصاد الوطني للامارات العربية المتحدة في الأسواق الخارجية .

وكان طبيعياً أن يؤدي اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة ، وازدياد عائداته إلى توفير الامكانات اللازمة لقيام الصناعة الحديثة المتطورة ، سواء اكان ذلك بتخصيص جزء من عوائد البترول لاقامة بعض الصناعات ، أم لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية للصناعة ، أم كان ذلك بدخول البترول فيها كمادة أولية .

وبذلك فإن انفتاح دولة الامارات ، سواء على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص ، على العالم الخارجي المتقدم ، أدى إلى تطلعها لايجاد صناعة وطنية ، تعتمد عليها في سد حاجة السوق المحلية ، وفي التصدير للخارج .

كما أدى تزايد عائدات البترول ، وقيام كثير من المشروعات الأساسية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، واتساع نطاق السوق المحلية إلى الاسهام في زيادة فرص الاستثمار وبالتالي إلى ظهور أمرين هامين :

أولهما : قيام طبقة من التجار أو أصحاب رؤوس الاموال المحليين الذين نمت لدى عدد منهم العقلية الصناعية فاتجهوا بجهودهم ورؤوس أموالهم إلى مجال الصناعة .

وثانيهما : جذب المستثمرين الاجانب ، خاصة رجال المال والصناعة لاقامة مشروعات استثمارية اجنبية أو مشتركة .

وقد أدى هذا الاتجاه إلى نمو الصناعة في الامارات العربية ، وبالإضافة إلى ما صاحبه من حركة نشطة في البناء والتعمير وإلى زيادة كبيرة في الطلب على اليد العاملة ، بشكل لا يمكن الاستجابة له محليا ، مما أدى إلى استيراد اليد العاملة من البلاد المجاورة وإلى ارتفاع الأجور .

ويعتبر قطاع الصناعة أقرب القطاعات الانتاجية التصاقا بقطاع البترول ، مما أدى إلى افادة قطاع الصناعة منه أكثر من افادة غيره من القطاعات ، فكان أن قامت في الامارات العربية ، صناعات حديثة متطورة ، تعتمد على البترول بطريقة أو بأخرى ، وتعتمد في تصريف منتجاتها على الأسواق الخارجية ، ومثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وهكذا يتضح ان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، قد جذب قطاع الصناعة إليه في طريق النمو والتكنولوجيا الحديثة .

ومن دراسة البنيان الصناعي في الامارات العربية المتحدة ، يمكن أن نسجل أمرين هامين :

أولهما : وجود نوعين من الصناعات من حيث طبيعة علاقتها بالسوق :

أولاً : ان هناك عددا من الصناعات قد وجدت لتلبية حاجة السوق المحلية ، وهي صناعات محدودة الحجم ، صناعات تتوفر لها فرص النجاح محليا ، وذلك لتوافر المواد اللازمة لها ولكفاية السوق المحلية ، ومثلها صناعة مواد البناء والأثاث وبعض الصناعات الاستهلاكية .

ثانياً : صناعات قائمة على تصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي ومثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وصناعات قائمة على الاستفادة من البترول والغاز الطبيعي ، كمصدرين رخيصين للطاقة ومثلها صناعة الألمنيوم وصناعة الحديد والصلب .

وثانيهما : ان النشاط الصناعي للامارات العربية المتحدة ، مازال قائماً بشكل أساسي على مستوى كل امانة على حدة ، وان الأجهزة الاتحادية تمارس في هذا المجال نشاطاً محدوداً ، فعلى الرغم من انشاء وزارة المالية والصناعة في عام ١٩٧٣ ، فقد اقتصر دور السلطات الاتحادية في البداية على التمثيل الخارجي للدولة ، بالإضافة إلى استخدام بعض الخبراء لاجراء بعض المسوحات الصناعية إلا أن الأجهزة الاتحادية قد سعت إلى تحديث الصناعات المحلية بناء لمتطلبات الدولة ككل من خلال اصدار القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ في شأن تنظيم شؤون الصناعة وإصدار القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٨٢ بإنشاء مصرف الامارات الصناعي ، كما أمنت لها نوعاً من الحماية بموجب القرار الوزاري رقم (٥١) لعام ١٩٨٦ والذي حدد الاجراءات التنفيذية لمنح الافضلية السعرية في المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية الوطنية .

وعليه فإن تتبع التطور الصناعي والتنمية الصناعية في الامارات العربية المتحدة يتطلب التوقف أولاً على ما حققته كل امانة على حدة حتى منتصف السبعينات وتطور ظاهرة ازدواجية انشاء المشاريع الصناعية في كل امانة ، ثم تناول الاعتبارات التي حكمت البنيان الصناعي الناشئ في دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي تعود أساساً إلى البترول وإلى ظروف السوق المحلية لنخلص بعد ذلك إلى التوجه نحو بناء صناعة اتحادية متطورة وإلى برامج التنمية الصناعية .

١ - واقع الصناعة في كل امانة حتى منتصف السبعينات :

أولاً : الصناعة في امانة أبوظبي :

بعد ان اكتشف البترول في امانة أبوظبي في عام ١٩٦٢ أخذت عائداته ترد إلى البلاد بصورة متزايدة سنة بعد أخرى مما فتح آفاقاً لاقامة قطاع صناعي نام ، وخاصة مع توافر وسائل التمويل وزيادة القوة الشرائية في السوق المحلية .

ومنذ بدء النهضة العمرانية في عام ١٩٦٦ ، وتنفيذ الخطة الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢) برزت الحاجة الماسة إلى استيراد العديد من المواد الاستهلاكية الصناعية ومن المواد نصف المصنعة من البلاد الصناعية المتقدمة ، ، فكان ان فتحت الحكومة باب الاستيراد على مصراعيه لتوفير حاجة البلاد من هذه المواد ولكن الاعتماد على الاستيراد وحده لسد حاجة السوق المحلية ليس سليماً من الوجهة الاقتصادية ، خاصة اذا ما كانت فرص تصنيع هذه المواد متوفرة محلياً هذا فضلاً عن ضرورة تنويع فروع الانتاج ومصادر الدخل القومي ، اذ لا يخفى ما ينطوي عليه الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وهو البترول من مخاطر اقتصادية بالغة .

وانطلاقاً من هذا المبدأ اهتمت الحكومة في أبوظبي بالصناعة اهتماماً كبيراً ، فخصصت لها في الخطة الخمسية الأولى (٥٩٣,٤) مليون درهم وهي اعتمادات المواصلات التي بلغت (٧١٠) ملايين درهم وقد ادخل ضمن الصناعة في الخطة الخمسية الأولى مشاريع الكهرباء والماء بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى .

وتتوفر في أبوظبي الامكانيات اللازمة لكثير من الصناعات ، وخاصة تلك القائمة على البترول الخام والغاز الطبيعي ، وهي صناعات ذات أهمية اقتصادية لأن معظم انتاجها يتم بغرض التصدير إلى الخارج .

وفي مقدمة هذه الصناعات الكبيرة التي تتوفر في أبوظبي امكانيات قيامها : تكرير البترول ، وتسجيل الغاز الطبيعي ، وصناعة البتروكيماويات على مختلف أنواعها ، مثل صناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة الكبريت وحامض الكبريتيك .

هذا فضلا عن انواع أخرى من الصناعات الكبيرة ، مثل صناعة الألمنيوم والحديد والصلب ، والتي وان اعتمدت على استيراد المواد الخام اللازمة لها من الخارج ، إلا أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على الغاز الطبيعي كمصدر رخيص ومتوفر للوقود .

وبالإضافة إلى هذه الصناعات الكبيرة التي تنتج ، بصفة أساسية ، من أجل التصدير ، توجد بعض الصناعات الخفيفة التي تقام لسد حاجة السوق المحلية مثل صناعة مواد البناء من أسمنت وطوب ، والأثاث والتلج وورش الصيانة والطباعة ، وهناك امكانية انشاء بعض الصناعات التي تعتمد على الزراعة وعلى الصيد ، مثل صناعة تعليب بعض الخضروات وصناعة الألبان ومنتجاته وتربية الدواجن وصناعة تعليب الأسماك .

ومن الضروري ، ونحن بصدد دراسة حركة التصنيع في أبوظبي ، ان نتطرق إلى بحث الأمور الآتية :

- ١ - المسح الصناعي في أبوظبي .
- ٢ - قانون الصناعة .
- ٣ - مشكلات الصناعة في أبوظبي .
- ٤ - المشروعات الصناعية في أبوظبي .

١ - المسح الصناعي في أبوظبي :

بعد أن أخذت امانة أبوظبي طريقها في مضمار التنمية الاقتصادية ، كان لابد من الاهتمام بقطاع الصناعة . ومن أجل ذلك تقرر انشاء ادارة خاصة بالصناعة فصدر المرسوم الأميري رقم (٥) لعام ١٩٦٩ والذي انشئت بموجبه ادارة الصناعة حيث الحققت بدائرة البترول والمعادن فسميت دائرة البترول والصناعة .

وكان أول عمل قامت به دائرة البترول والصناعة هو معرفة الامكانيات الصناعية لأبوظبي حتى يمكن وضع خطة صناعية . فتم الاتصال بعدد من بيوت

الخبرة الدولية والمتخصصة في أعمال المسح الصناعي ، حيث تم الاتفاق مع مؤسسة آرثري لتل في عام ١٩٧٠ على القيام بالمسح الصناعي لامارة أبوظبي ومدى ملائمة الموارد المتاحة لقيام الصناعة ، مع اقتراح أسس إيجاد الكوادر الفنية اللازمة لقيام الصناعة .

تقرير مؤسسة آرثري لتل :

بعد ان فرغت المؤسسة المذكورة من أعمال المسح الصناعي أوصت باتتباع الخطوات التالية والتي اعتبرتها ضرورية لقيام الصناعة في أبوظبي^(١) وهي :

١ - المجالات ذات الفائدة الفورية :

- ١ - الكبريت .
- ب - خلطة البناء .
- ج - ورش التصليح والورش المكيانيكية .
- د - الطباعة وأعمال الورق .

١ - الكبريت .

يعتبر انتاج وتسويق الكبريت الأولي كجزء من مشاريع خط أنابيب الغاز الذي يصل حقل شامس بمدينة أبوظبي حيويًا من الناحية الاقتصادية وذا فائدة كبرى لأبوظبي ، وذلك للأسباب التالية :

- ١ - بما أن غاز كبريتيد الهيدروجين يجب أن يزال من الغاز الطبيعي ، الذي يصل إلى محطة توليد الكهرباء وتقطر الماء في مدينة أبوظبي ، فلابد من حرق هذا الغاز في الجو ، أو أن يحول إلى حالة أولية جامدة فإذا احترق في الجو

(١) انظر تقرير مؤسسة آرثري لتل والخاص بالمسح الصناعي في أبوظبي لعام ١٩٧٠ .

فإن H_2S يتحول إلى ثاني أكسيد الكبريت وهذا الأوكسيد عامل مسبب للصدأ ، كما أن له تأثيراً في تلويث الهواء أيضاً .

٢ - وكذلك فإن إقامة مشروع الكبريت ضروري لإنتاج حامض الكبريتيك ، لسد حاجة محطة تحلية المياه من هذا الحامض ، والكميات التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع تزيد عن ٣٥٠٠٠ طن سنوياً من الكبريت النقي .

٣ - يعتبر المشروع من الناحية الاقتصادية حيويًا ، لأن قيمة رأس المال الإضافي وتكاليف التشغيل الإضافية لإنتاج الكبريت الأولي ، من غاز كبريتيد الأيدروجين في أبوظبي قليلة نسبياً .

وكانت مؤسسة آرثر دي لتل قد قدرت رأس المال الإضافي اللازم لإنشاء محطة لاستخلاص الكبريت الأولي ، من خط أنابيب الغاز بحوالي ٥,٥ مليون درهم وكان من المعتقد في حينه أن يكون هذا المبلغ كافياً لعملية إنتاج الكبريت فقط .

ب - خلطة البناء :

يعتبر إنتاج وتوزيع خلطة الأسمنت المسلح من نوعية جيدة مشروعاً ضرورياً ليحل محل الكنكري (الحصى) المستعمل حالياً والذي يحتوي على مركبات ضارة ، وذلك لرفع مستوى نوعية المباني بصورة عامة .

ولذلك أوصت مؤسسة آرثر دي لتل بإنشاء مصنع لإنتاج مليون طن من خلطة البناء سنوياً على الأقل . ويقدر سعر التكلفة في موقع الإنتاج بما بين ١٥ - ٢٠ درهماً للطن الواحد . على أن يقام هذا المشروع بجوار محاجر الكلس في العين وأن تنقل منتجاته بعد تكسيدها وطحنها وخلطها إلى مدينة أبوظبي .

وكما قدر سابقاً يحتاج هذا المشروع إلى رأسمال يتراوح ما بين خمسة عشر وثلاثين مليون درهم .

ج - ورش التصليح والورش الميكانيكية :

ان انشاء عدة ورش متخصصة في أعمال صيانة المعدات الميكانيكية ، وتوسيع الطاقة الانتاجية للورش الميكانيكية عامة ، سيساعد على تخفيض مشكلات التشغيل ويضاعف عائد الانتاج ، ويساعد على استمرار استعمال الآلات لمدة طويلة . وكان من المتوقع ان تلبي هذه الورش حاجة قوة دفاع أبوظبي ومستوردي المعدات الثقيلة ومستوردي أجهزة تكييف الهواء ، والمقاولين وشركات النفط والأفراد عموما .

وقد تدرت تكاليف المعدات وقطع الغيار المستوردة في حينه باستثناء السيارات بحوالي ٧٦,٦٥٠,٠٠٠ درهم ، والجدير بالذكر ان تشغيل هذه المعدات بصورة مستمرة كان يتطلب درجة متزايدة من الصيانة والخدمة ، وقطع الغيار مما يتطلب راسمال يصل إلى ثلاثة أضعاف قيمتها الفعلية .

د - الطباعة وأعمال الورق :

كان من الضروري اقامة وحدة حديثة للطباعة وأعمال الورق ، وذلك لسد حاجات الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال ، على أن تنشأ هذه المؤسسة كمشروع خاص على أن تتعاقد الحكومة معها لصنع لوازمها . وقد راس المال اللازم للمشروع في حينه بحوالي مليون درهم .

هـ - انتاج الأوزون «المواد الكيماوية لمعالجة المياه» :

يؤدي قيام محطة كهربائية ومحطة لتحلية المياه في أبوظبي ، بالإضافة إلى انشاء شبكة للمياه في المدينة ، إلى قيام الحاجة للكيماويات اللازمة لتنقية المياه الضرورية لتبريد محطة المياه ، التي تزود المدينة بمياه الشرب وكذا لمشروع معالجة مياه المجاري . تعتبر الكمية اللازمة لهذه الأمور صغيرة ، إذ تقدر بـ ١,٧ طن متري من الكيماويات يوميا ، بحيث لا تثير انشاء مصنع حديث لانتاج الكلورين . ويبدو ان الأوزون هو أفضل الوسائل الأخرى لمعالجة المياه ، وهو يستخرج عن طريق

تحطيم الأوكسجين بالكهرباء ودفع الغاز المتولد إلى الماء ليعقمه ، بنفس الطريق التي يعمل بها الكلورين وبما أن الأوزون يعتبر معقما أقوى من الكلورين ، فإن كمية الأوزون اللازمة تكون أقل منها في حالة الكلورين .

أما رأس المال والمقدر حينذاك لإنشاء محطة لمعالجة ٦٠ مليون جالون من ماء البحر فقد بلغ ٢,٥ مليون درهم .

ثانياً : المجالات التي تعتمد على السياسة الاقتصادية في المستقبل :

مجالات الصناعة الكبيرة :

- ١ - مصنع الأسمنت .
- ٢ - مصفاة البترول .
- ٣ - إعادة صب الاطارات .
- ٤ - التنظيف بالبخار .
- ٥ - مخبز .
- ٦ - مفسلة ملابس .
- ٧ - مصنع الثلج ومستودعات التبريد .
- ٨ - استصلاح زيوت التشحيم المستعملة .
- ٩ - مطاحن الدقيق .
- ١٠ - الأمونيا .

مجالات الصناعات الصغيرة :

من المتوقع وبصورة متباينة ان تكون هذه المشاريع ذات امكانات تجارية في ابوظبي ويمكن أن يصبح بعضها ذا جدوى اقتصادية في وقت لاحق . وهذه المشاريع هي :

- ١ - دبغ الجلود أو تمليحها .
- ٢ - ملح البحر والملح الصخري .
- ٣ - صناعة البلاستيك .
- ٤ - صناعة الأثاث .
- ٥ - الصياغة .
- ٦ - صناعة الفخار والخزف .
- ٧ - صناعة الملابس .

بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير :

بالاضافة إلى المسح الصناعي الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لتل ، فقد أوفد البنك الدولي للانشاء والتعمير بعثة اقتصادية قامت بزيارة لأبوظبي ، حيث درست الوضع الاقتصادي من جميع جوانبه . ومن بين الأمور التي درستها امكانية الصناعة في أبوظبي ، والفرص الموجودة لانشاء وتطوير الصناعة وأوصت بعثة البنك الدولي بضرورة تنسيق المشاريع الصناعية ، ليس في أبوظبي وحدها فحسب وانما في دولة الامارات العربية المتحدة . وبينت البعثة ان الفرص في أبوظبي موجودة لانشاء صناعة متطورة ذات قاعدة راسخة . وأوصت بالاهتمام بتنمية الصناعة عن طريق استثمار عائدات البترول في انشاء المشاريع الصناعية .

ولقد قسم البنك الدولي الصناعات التي أوصى بإنشائها من حيث طبيعتها وحجمها إلى ثلاثة أنواع هي :

١ - الصناعات الصغيرة :

وهي صناعات الغرض منها ومن انشائها تلبية حاجات السوق المحلية بما تحتاجه من سلع صناعية . فهذه الصناعات تهدف إلى الانتاج من أجل الاستهلاك المحلي مثل مصانع الطوب ومصانع تكسير الحجارة .

٢ - الصناعات المتوسطة :

وتهدف هذه الصناعات أيضا في معظمها إلى سد حاجة الاستهلاك ، كما يمكن الاستفادة من الفائض منها بغرض التصدير . ثم هناك امكانية لانشاء مصانع للأسبست ، ومعامل صنع التوافذ والأبواب المعدنية والخشبية ومصنع للمواد العازلة للحرارة ، ومصانع لصيانة السفن ومطاحن للدقيق وصناعة الطباعة والكتب ومصانع الأثاث . وتعتبر هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لسد حاجة السوق المحلية ، هذا فضلا عن أن الموارد اللازمة لاقامتها متوفرة حاليا وميسورة .

٣ - الصناعات لغرض التصدير :

ان فرص اقامة هذه الصناعات متوفرة هي الأخرى ، كما أن كلفة انتاجها قليلة نسبيا وباستطاعتها أن تنافس البضائع المشابهة لها في الأسواق الخارجية ، وتقوم هذه الصناعات أساسا على البترول الخام والغاز الطبيعي ، كما أنها تجد في عائدات البترول المصدر المالي لتمويلها . ويدخل في نطاق هذه الصناعات ، صناعة الأسمدة النيتروجينية (الأمونيا واليوريا) ، انتاج معدن الألومنيوم عن طريق الاستفادة من الغاز الطبيعي الرخيص وذلك باستيراد خام البوكسايت من استراليا كما هو الحال في البحرين .

ويمكن ان نخلص إلى أن المسح الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لتل مسح سطحي أولي لا يفي بالمتطلبات اللازمة لقيام صناعة وطنية متطورة .

كما أنه لا يعالج مشكلة نقص الكوادر الفنية ولا يقترح حلولاً لها . وكذلك فإن بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير لم تكلف نفسها البحث طويلا في امكانية اقامة الصناعات في أبوظبي فلم يكن تقريرها أوفر حظا من تقرير آرثر دي لتل .

ومهما يكن فإن الدراسات المذكورة أصبحت الآن سجلا تاريخيا يرجع إليه عند دراسة مرحلة التنمية الاقتصادية الأولى في أبوظبي .

٢ - قانون الصناعة في أبوظبي :

في عام ١٩٧٠ صدر (قانون الصناعة) ، وهو أول تشريع ينظم شئون الصناعة في أبوظبي مستهدفا تنمية ودعم الصناعة الوطنية ، والأخذ بيدها كي تلعب دورها الفعال في بناء وتقدم الاقتصاد الوطني ، ومحددا دور الحكومة في دعم وتشجيع الصناعة وسبل منحها الرعاية التي عن طريقها يمكن تأمين المناخ الملائم لتطويرها إلى جانب الاشراف عليها وتوجيهها الوجهة السليمة . وقد أناط هذا القانون بدائرة شؤون النفط والصناعة مسئولية تنفيذ المشروعات الصناعية الحكومية ، ورسم لها سبل تنفيذ هذه المشروعات ، كما ألزمها بالرجوع إلى مجلس التخطيط في الأمور الأساسية المتعلقة بهذا الشأن ، باعتباره الجهة العليا ذات الاختصاص في الموضوع . كما نص القانون على تأليف لجنة تتولى مسئولية ترخيص تأسيس المشروعات ، الصناعية الأهلية والاشراف عليها ومنحها الاعفاءات والمعونات اللازمة للنهوض بها .

نصت المادة الثامنة من القانون على سريان أحكامه على جميع المشروعات الصناعية دون استثناء ، كما منعت المادة التاسعة منه تأسيس أي مشروع صناعي في أبوظبي إلا بإجازة تصدر بمقتضى أحكامه . وقد عالج القانون في الفصل الرابع تأسيس المشروعات الصناعية ، وكيفية الحصول على إجازة التأسيس ، كما عالج في الفصل الخامس موضوع الاعفاءات والمساعدات التي يمكن للمشروعات الصناعية الوطنية الحصول عليها من الدولة والمساعدات ، وبذلك ضمن القانون حماية كبيرة للمشروعات الصناعية الوطنية من منافسة البضائع الأجنبية المماثلة فضلا عن أساليب الحماية الأخرى التي يمكن اللجوء إليها في المستقبل ، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية بنسب مرتفعة على البضائع الأجنبية ، أو منع استيرادها فيما اذا تبين ان الانتاج المحلي يسد حاجة الاستهلاك المحلي ، كما حافظ القانون على الطابع الوطني للصناعة ، وذلك بتحديد نسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال لمواطني أبوظبي .

وكان لايد من الاشارة إلى أن هذا القانون قد أخذ في الاعتبار ، وبقدر الامكان ،

ظروف البلاد الخاصة ، كما عمل على الاستفادة من المبادئ التي أخذت بها التشريعات الصناعية في البلاد العربية الأخرى .

٣ - مشاكل الصناعة في أبوظبي :

واجه قيام الصناعة في أبوظبي مشكلات معينة خلال الفترة في منتصف السبعينات ، ومنها ما هو وقتي ، أمكن حله ، ومنها ما احتاج حله لفترة أطول من الزمن ، وهي مشكلات كتلك التي تواجه الصناعة في بقية الإمارات الأعضاء في الاتحاد . وكتلك التي تواجه معظم البلاد الأخذة في النمو . وهذه المشكلات هي

١ - قلة الخبرة الفنية :

تعتبر أبوظبي بلدا آخذا في النمو مثلها في ذلك مثل البلاد الأخرى الأخذة في النمو فهي تشكو من قلة الخبرة الفنية وهذا ناتج عن كون أبوظبي لم تدخل مجال التصنيع إلا مؤخرا ، كما أن تنشئة الكوادر الفنية تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل نسبيا . بل ويمكن التغلب على هذه المشكلة باتباع طريقين في وقت واحد ، الأول استيراد الخبرة الفنية التي تحتاجها خطط التصنيع . والثاني وضع الخطط لتنشئة الكوادر الفنية الوطنية عن طريق التأهيل والتدريب المهني . وكذلك عن طريق ارسال البعثات إلى الخارج .

٢ - مشكلة اليد العاملة

تعاني الصناعة في أبوظبي من مشكلة اليد العاملة من ناحية الكم والنوع . فبالنسبة للكم تواجه أبوظبي نقصا في اليد العاملة المحلية . مما اضطرها إلى استيرادها من الخارج ، ولا يخفي ما للاعتماد على اليد العاملة المستوردة من محاذير في الأجل البعيد ، بالنسبة للاقتصاد الوطني وأما بالنسبة للنقص في النوع فقد تطرقنا لهذه النقطة في الفقرة السابقة وهي مشكلة الخبرة الفنية .

٣ - مشكلة المواصلات :

منذ عام ١٩٦٦ اهتمت حكومة أبوظبي بإنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط مناطق أبوظبي بعضها ببعض ، بالإضافة إلى إنشاء عدد من المطارات وفي مقدمتها مطار أبوظبي الدولي وكذلك إنشاء ميناء عميق في أبوظبي .

ومع هذا فإن هناك حاجة إلى إنشاء المزيد من طرق المواصلات ، والتي تعتبر عاملاً مهماً من عوامل نمو الصناعة .

٤ - ضيق السوق المحلية :

إن عامل السوق من العوامل الهامة بالنسبة للصناعة ، فلا بد قبل إنشاء صناعة ما من دراسة سعة السوق التي تقوم بتصريف منتجاتها ، ومن الواضح أن السوق المحلية في أبوظبي سوق ضيقة ، خاصة بالنسبة للصناعات التي تتوفر فرص قيامها ، وعلى رأسها الصناعات البتروكيمياوية ولذلك يكون من الضروري قبل الإقدام على إنشاء أي مشروع صناعي ، دراسة حالة السوق المحلية والخارجية . ومن المؤمل أن تتسع السوق المحلية في أبوظبي ، وخاصة مع استمرار اتساع النشاط البترولي والصناعي والنشاط الحكومي ، وارتفاع مستوى المعيشة في مختلف الإمارات الأعضاء ، مما سيهيئ فرصاً أكبر لقيام العديد من الصناعات الجديدة .

١ - الصناعات القائمة في أبوظبي :

لم يوجد في أبوظبي ، بالإضافة إلى الصناعات البترولية ، إلا بعض الصناعات البسيطة وذلك راجع إلى أن أبوظبي لم تدخل في مجال الصناعة إلا حديثاً ، وخاصة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية ، هذا فضلاً عن أن حل المشكلات الصناعية التي سبق بحثها شرط ضروري لنمو الصناعة ، والصناعات القائمة في أبوظبي حينئذ هي صناعة المواد الانشائية وصناعة الغازات الصناعية كالأوكسجين

والايدروجين والاستلين وصناعة الثلج والنجارة والأثاث وكذلك يوجد عدد من الورش الصناعية وورش الحدادة والخراطة كما توجد مصانع للمياه الغازية والأيس كريم والطباعة ، وهذه الصناعات ذات طابع محلي ويقوم بها القطاع الخاص . ولا شك أن أهم الصناعات في أبوظبي حتى منتصف السبعينات ، هو مشروع مصفاة البترول (مصفاة أم النار) ومشروع مصنع الأسمنت (مصنع أسمنت العين) .

١ - مصفاة البترول (مصفاة أم النار) :

كانت طاقة مصفاة تكرير البترول الخام ١٥ ألف برميل في اليوم ، والغرض من انشائها هو سد حاجة السوق المحلية من المشتقات البترولية كخطوة أولى ، ثم دخول مجال التصدير للمشتقات البترولية كخطوة ثانية .

ففي ١٩٧٠/٩/٢٢ تم توقيع عقد كلفت بموجبه شركة ميتسوبيشي اليابانية القيام بالأعمال الاستشارية فيما يخص مشروع مصفاة البترول . وهذا المشروع كان من أهم المشروعات الصناعية في أبوظبي ، خاصة وأنه يعتبر بمثابة نواة لقيام مشروعات صناعية أخرى قائمة على الغاز الطبيعي . وعلى مشتقات البترول المختلفة . ففي الفترة الماضية كانت أبوظبي تعتمد في سد حاجتها من المشتقات البترولية على ما تستورده من الخارج ، وهذا وضع غير سليم من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، ذلك أن أبوظبي تعتبر من الدول الرئيسية المصدرة للبترول الخام .

وفي ١٩٧٣/٣/٥ تم توقيع اتفاقية انشاء (مصفاة أم النار) بين حكومة أبوظبي من جهة وشركة كيولوج الدولية من جهة أخرى ، لتنفيذ هذا المشروع الحيوي وقد تم وضع حجر الأساس في ١٩٧٣/٤/١٥ .

وقد بلغت تكاليف المشروع حوالي ٤٥ مليون دولار (أمريكي) وقد بدأ تشغيل المصفاة في شهر مارس / آذار ١٩٧٦ .

وكانت المصفاة تشغل حوالي ٤٠٠ عامل وفني ، وتقوم بإنتاج المشتقات البترولية

ما عدا زيوت التشحيم والأسفلت ، وتقدر طاقة المصفاة بخمسة عشر ألف برميل^(١) في اليوم حينذاك موزعة كالتالي :

غاز البوتوغاز	برميلاً / يوميا	١٦٩
غازولين ممتاز	برميل / يوميا	١٢٠٠
غازولين عادي	برميل / يوميا	٢٤٠٠
كبروسين .	برميلاً / يوميا	٨٢٥
الديزل (زيت الغاز)	براميل / يوميا	٤٤١٠
زيت الوقود .	برميل يوميا	٥٣٠٠

وطرح في ذلك الوقت ايضا مشروع لزيادة طاقة المصفاة ، وذلك حتى تتماشى مع حاجة الدولة البترولية في عام ١٩٨٥ ، والجدير بالذكر أن شركة النفط البريطانية (BP) هي التي دفعت تكلفة هذه المصفاة ، وذلك كحل بينها وبين حكومة أبوظبي عندما اقدمت الاخيرة على بيع ٤٥٪ من حصتها إلى مجموعة من الشركات اليابانية (JODCO) ولم تخطر الحكومة إلا بعد التوقيع على هذه الصفقة والتي بلغت قيمتها ٦٨٠ مليون دولار .

وبالاضافة إلى تمويل مصفاة أم النار فقد قدمت الشركة (BP) قرضاً بلا فوائد ولأجل طويل للحكومة بقيمة ٥٠ مليون دولار . (الشركة ملزمة أدبيا فقط باخطار حكومة أبوظبي بأي نقل لأي جزء من حصتها) وقد تم استعراض التطورات في مجال تكرير البترول في الباب الثاني من هذا الكتاب .

٢ - مصنع اسمنت العين :

ان الحركة العمرانية التي شهدتها أبوظبي ، تطلبت توفير مواد البناء ، مثل

(١) يلاحظ ان مجموع الجدول اعلاه هو ١٤٣٠٤ براميل/يومياً علماً بأن طاقة المصفاة الكلية حينذاك خمسة عشر ألف برميل يوميا

الأسمنت وحديد التسليح ، والأسعار المناسبة ، وبناء على ذلك قامت مديرية الصناعة بدائرة البترول آنذاك بدراسة مستفيضة لاقامة المشاريع التي توفر هذه المواد الضرورية ، لمواجهة الاستهلاك المحلي وعليه فقد تم التعاقد مع الاستشاريين للقيام بالأبحاث الجيولوجية اللازمة للبحث عن المواد الخام لهذه الصناعات .

وبعد الدراسة اللازمة ، التي برهنت على وجود المواد الخام الضرورية لصناعة الأسمنت بالكميات الوفيرة وبالجودة المطلوبة داخل اماره أبوظبي ، فقد قررت الدولة اقامة مصنع الأسمنت بالقرب من منطقة تتوافر فيها الخامات الأولية في مدينة العين ، والتي تبعد مسافة ١٦٠ كيلومتراً عن مدينة أبوظبي .

وقد تولت الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدرينك) الأعمال الاستشارية ، ووضع التصاميم الفنية للمصنع والاشراف على تنفيذه والمساعدة في التشغيل للسنوات الأولى من الانتاج .

وفي ١١/١٠/١٩٧٣ تم التوقيع مع شركة آي اتش اي اليابانية للقيام ببناء المصنع وبكلفة قدرها ١٢٠ مليون درهم . وهو أول مشروع صناعي كبير لا يعتمد على البترول او مشتقاته وقد بدأ المصنع في الانتاج في ١/٧/١٩٧٦ . وقد أقرت الحكومة فور بدء الانتاج مشروعاً لتوسعة طاقة هذا المصنع لتصل إلى ٧٥٠ ألف طن سنوياً أي إلى ثلاثة أمثال طاقته عند بدء تشغيله .

وينتج المصنع ثلاثة أنواع من الأسمنت وهي :

- ١ - الأسمنت العادي (البورتلاندي) .
- ٢ - الأسمنت الأبيض .
- ٣ - الأسمنت المقاوم للملوحة .

وكذلك فقد قامت دائرة البترول بدعوة الشركات العالمية المتخصصة لتقديم عروضها لإنشاء مصنع أكياس الأسمنت ، التي كانت تخطط لاقامته في منطقة

المصنع الصناعية بالقرب من مدينة أبوظبي ، على أن يستكمل خلال عشرين شهرا لينتج (٣٠) مليون كيس سنويا حيث سيغطي احتياجات مصنع الاسمنت .

موجز عن مصنع اسمنت العين :

الجهة المنفذة	: دائرة البترول - أبوظبي .
الاستشاريون	: الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدرينك)
المقاولون	: الشركة اليابانية (آي اتش اي) .
تكلفة المشروع	: ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم .
مدة التعاقد لإنشاء المصنع	: ٢٧ شهرا ابتداء من ١١/١٠/١٩٧٣م
الانتاج السنوي	: ٢٥٠,٠٠٠ طن .
مساحة المشروع	: ٣٦٠,٠٠٠ م ^٢
المواد الخام	: الحجر الجيري - الحجر الرملي - والجبس
	: ويستورد من الخارج - المواد المساعدة التالية
	: (خام الحديد - خام الألمنيوم) .
سعر الطن المقدر للبيع	
حينذاك	: ١٥٠ درهماً .
التسويق	: اماره أبوظبي .

٣ - مصنع الطابوق الرمي

قامت دائرة البترول في حكومة أبوظبي باعداد خطة لاقامة مصنع للطابوق في منطقة العين ، حيث تتوافر فيها المواد الخام بكميات كبيرة ، وذلك لسد جزء من الحاجة المتزايدة للطوب من أجل تشييد المباني ومن أجل دفع حركة الاعمال إلى الامام . وقد تم التعاقد مع شركة (سانكليف سبيكمان) بانجلترا لاقامة وتنفيذ هذا المشروع .

ولا شك ان توفير الجير والرمل اللازمين لهذه الصناعة ، سوف يعمل على خفض

تكلفة انتاج الطابوق ، الذي كان من المتوقع أن يلعب دورا كبيرا في تخفيض تكلفة المباني والمساكن الشعبية ، حيث انه يمثل حوالي ٣٠٪ من احتياجات المباني بصفة عامة .

بيانات عن المشروع .

الجهة المنفذة	: دائرة البترول
الاستشاري والمقاول	: شركة ساتكليف سبيكمان - انجلترا
تكلفة المشروع	: ٥٨,٩٠٠,٠٠٠ درهم .
مدة التنفيذ	: ٩ أشهر .
الطاقة الانتاجية المقدرة حينذاك	: ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ طابوقة في السنة .
القوى العاملة المقدرة	: ٣٤ عاملاً وإدارياً
مساحة المشروع	: ١٢٦ × ٢٧٠ م ^٢
المواد الخام	: الحجر الجيري والرمل .
مكان التسويق	: اماره أبوظبي .

وبالاضافة إلى تصنيع الطابوق (الرمل - الجيري) ، فإن الدائرة كانت بصدد اتخاذ اجراء بشأن الدراسة الاقتصادية المعدة ، من قبل (هولدرينك - سويسرا) عن صناعة الطوب (الأسمنتي - الخرساني) اللازم لأغراض المباني أيضاً .

٤ - مصنع حديد التسليح :

يعتبر الحديد من المواد الانشائية الهامة التي تحتاج إليها النهضة العمرانية ، وقد كشفت الدراسات التسويقية ان قضبان الحديد اللازمة لأغراض الخرسانة المسلحة كانت تباع بأسعار عالية مما يزيد كثيراً من تكلفة البناء .

ومن الأسباب التي كانت تؤدي الى ارتفاع السعر ارتفاع تكلفة شحن هذه القضبان ، وكذا تكلفة التخزين ، وغالبا ما كانت تترك القضبان في أماكن مكشوفة

مما يجعلها معرضة دائماً للصدأ ، بسبب قلة المخازن المسقوفة وبالتالي تكون غير ملائمة فنيا للاستعمال .

وقد قامت الشركة الهندسية الباكستانية (PECO) بإجراء دراسة اقتصادية ، وأوضحت فيها إمكانية إنتاج قضبان حديد التسليح بأسعار مناسبة وبجودة أفضل من المستورد .

وقد وقع عقد مع هذه الشركة بعد ذلك في عام ١٩٧٤ ، لتركيب وحدة لجلفنة (سحب) الحديد قادرة على سحب ما بين ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ طن من القضبان بأقطار تتراوح من ٦م إلى ٢٤م ، وذلك باستخدام كتل الحديد المستوردة كخطوة أولى . ومن ثم يصار إلى استخدام الحديد الخردة (السكراب) المتوفر محليا لهذا الغرض بعد أن تصاف للمصنع وحدة اضافية تقوم بصهره .

هذا وكان قد حدد موقع هذا المشروع في منطقة المصنف الصناعية على بعد ٢٥ كم من مدينة أبوظبي تقريبا ، كما كان يتوقع أن يبدأ الإنتاج في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الحديد :

الدائرة المنفذة للمشروع	: دائرة البترول .
الاستشاري	: الشركة الهندسية الباكستانية .
المقاولون	: شركة الجابر للمقاولات - شركة المسعود للمقاولات ، الشركة الهندسية الباكستانية .
تكلفة المشروع المقدرة	: ١١,١٧٥,٠٠٠ درهم
المدة اللازمة للتنفيذ	: ١١ شهراً
الطاقة الانتاجية المقدرة حينذاك	: ما بين ٢٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ طن من القضبان الحديدية سنوياً .
القوة العاملة المقدرة	: ١٥٠ وتشمل المهندسين والفنيين والاداريين والعمال .

مساحة المشروع	: ٢٥٠٠٠ م ^٢
المادة الخام	: كتل حديدية مستوردة (مربعة المقطع) مقاس ٥٠ - ٧٠ مم .
سعر البيع في حينه	: ٩٥٠ درهماً للطن الواحد .
مكان السوق	: اماره أبوظبي .

وقد قدم الاستشاري اقتراحاً للمرحلة الثانية من المشروع ، بتركيب وحدة أوتوماتيكية لسحب القضبان بانتاجية عالية ، ترفع الطاقة الانتاجية السنوية لهذا المصنع إلى ٧٠,٠٠٠ طن من القضبان . وقدر أن تؤدي زيادة الطاقة الانتاجية إلى المعدل المذكور ، الى خفض تكلفة انتاج القضبان الحديدية .

كما اقترح في المرحلة الثالثة للمشروع ، اقامة وحدة لصهر الحديد الخردة (السكراب) ثم صب الحديد الناتج عن عملية الصهر في قوالب خاصة ، لانتاج كتل حديدية مربعة المقطع من ١٢٠/٧٥ مم ، وهي تمثل المادة الاولى الاساسية التي يعتمد عليها المشروع .

ويستعمل في هذه الوحدة قرنان كهربائيان سعة كل منهما عشرون طناً .

٥ - مصنع الحديد والصلب :

نظرا للنشاط العمراني المتزايد في دولة الامارات العربية المتحدة ، فقد ازداد معدل استهلاك الحديد بدرجة كبيرة ، حيث بلغ اجمالي الاستهلاك عام ١٩٧٤ حوالي ٢٥٠,٠٠٠ طن من الحديد ، تمثل قضبان التسليح نسبة ٣٢٪ منه . وقدرت الاحتياجات من هذه القضبان (بمقاطعتها واشكالها المختلفة) في عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بحوالي ١٦٠ ألفاً و ٢٥٠ ألف طن على التوالي .

وبالأخذ في الاعتبار امكانية تصدير الحديد المسحوب إلى الدول المجاورة ، فقد اقترح حينذاك اقامة مجمع الحديد في منطقة الرويس بالقرب من جبل الظنة ، على أن يشتمل هذا المجمع على :

- ١ - وحدة اختزال مباشر لتحويل الحديد الخام إلى حديد اسفنجي (مسامي) .
- ٢ - أفران كهربائية لتحويل الحديد الاسفنجي إلى حديد صلب قابل للتشكيل .
- ٣ - آلات ومعدات للصلب الاستمراري للحديد .

وكان من المقدر أن تبلغ طاقة وحدة الاختزال المباشر حوالي ٨٠٠,٠٠٠ طن من الحديد الاسفنجي في العام ، حيث كان يؤمل أن يصبح بالامكان تصدير ٢٧١,٥٠٠ طن من الحديد الاسفنجي سنويا بعد تغطية الاحتياجات المحلية .

كما وقدر أن تبلغ طاقة المجمع السنوية من الانتاج النهائي حوالي ٥٠٠ ألف طن من الحديد المجهز على هيئة قضبان وزوايا وأشكال أخرى ، منها ٢٥٠ ألف طن سوف يجري تصديرها إلى البلدان المجاورة .

أما التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع فقد قدرت في حينه بحوالي ١٥٠٠ مليون درهم .

وقد قام فريق من الاستشاريين في التعدين والهندسة من الهند باجراء تلك الدراسات الاقتصادية اللازمة لهذا المشروع ، على أمل أن تتمكن الحكومة فيما بعد من اختيار الشركة التي ستتولى اقامة هذا المشروع .

٦ - مصنع الاسمدة من الفضلات :

ان التطور العمراني السريع والكبير الذي مرت به البلاد وما تطلبه من مرافق حيوية هامة قد أدى إلى تراكم كميات هائلة من الفضلات كانت تسبب الكثير من المشكلات مما جعل اهتمام المسؤولين كبيرا لايجاد الحلول اللازمة ، وكان من افضل الحلول المقدمة اقامة مصنع للاسمدة من الفضلات بأبوظبي والتي كانت تقدر جملة هذه الفضلات فيها بـ (٩٠) طنا يوميا وذلك للاستفادة منها في انتاج السماد الذي سيساعد في تطور الزراعة .

وقد تقدمت شركة اسكو الايطالية بدراسات أولية اقترحت فيها تأسيس مصنع

للأسمدة يستوعب حوالي (١٠٠) مائة طن من الفضلات يوميا ، وبعد دراسة مستفيضة لهذا الاقتراح تم تكليف شركة بولر ومولير السويسرية للقيام بالانشاءات المعمارية للمصنع ، مع توريد وتركيب جميع أجزائه الميكانيكية والكهربائية ، ولقد اختيرت المنطقة الصناعية (المصفح) مكانا مناسباً لإنشاء المصنع المذكور .

ان الطريقة العلمية المستخدمة لتصنيع الأسمدة مبنية على التغير البيولوجي الميكانيكي لفضلات القمامة ، التي تجمع في مدينة أبوظبي يوميا والتي بالإمكان تحويلها تحت الشروط والظروف الهوائية إلى أسمدة جيدة تساعد على اصلاح التربة وتحسينها ، وبالتالي على زيادة الرقعة الزراعية في البلاد . هذا وكان قد حدد البدء بالإنتاج من هذا المصنع في نهاية عام ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الأسمدة من الفضلات :

الجهة المنفذة	: دائرة البترول .
الاستشاري	: شركة اسكو الايطالية .
المقاولون	: شركة بولير ومولير السويسرية .
الطاقة الاستيعابية المقدرة في حينه	: ١٥٠ طناً يوميا من الفضلات .
القوة العاملة المقدرة	: ٣٥
مساحة المشروع	: ٢٥٠,٠٠٠ م ^٢
التكلفة المقدرة في وقتها	: ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم .

٧ - مشروع مطاحن الدقيق وصوامع الغلال .

ان زيادة استيراد الدقيق واستهلاكه تضاعفت كثيرا مع ازدياد عدد السكان في الدولة زيادة كبيرة ، ولمواجهة حاجة الدولة لتأمين المواد الأساسية للمواطنين والعاملين فيها وتوفير الدقيق الصحي لهم ، فقد بدأت حكومة أبوظبي بدراسة جديدة لامكانية انشاء مطاحن الدقيق وصوامع للغلال فتم الاتصال بشركة (أجرى كونسلت) الاستشارية السويدية لتقديم دراسة أولية ومتكاملة لهذا المشروع ، وبعد دراسة تقرير الشركة المذكورة تم طرح المشروع في عطاءات عالمية حيث اختيرت

شركة واي - اي تي الفنلندية لتقوم بتنفيذ الانشاءات المدنية وشركة بولدير السويسرية بالانشاءات الميكانيكية اللازمة للمشروع .

وتم اختيار موقع المشروع بمدينة أبوظبي داخل ميناء زايد (رصيف رقم ١٩) على أن يجهز بكل المعدات الرافعة التي تعمل على سحب حبوب القمح مباشرة من السفن إلى الصومعة . وبالقرب من الصومعة تقرر بناء وحدة لطحن الحبوب ، وكذلك وحدات كبيرة لتخزين الطحين وتعيينه في عبوات مختلفة لسهولة نقله وتوزيعه ، ولضمان احتفاظه بجودته كما تشمل معملأ كيميائياً لمراقبة الجودة ، وبالإضافة إلى توفير الطحين فإن المشروع سيوفر بعض المنتجات الثانوية التي تعتبر من أجود أنواع علف الحيوان الغنية بالبروتينات .

وقد بلغت تكلفة المشروع في حينه (٩٢,٥٤٢,٠٠) درهم .

وفيما يلي موجز عن مشروع مطاحن الدقيق وصوامع الغلال :

الجهة المنفذة	: دائرة البترول .
الاستشاريون	: شركة أجرى كونسلت السويدية
المقاولون	: شركة بولدير السويسرية .
الطاقة التخزينية	: ٣٠,٠٠٠ طن
الطاقة الانتاجية المقدرة حينذاك	: ٢٠٠ طن في اليوم .
فترة الانشاء	: ٢٨ شهرا ابتداء من ١/١/١٩٧٦ .
القوة العاملة المقدرة	: ٢٥
مساحة المشروع	: ٣٦,٠٠٠ متر مربع .

وبالإضافة إلى المشاريع السالفة الذكر والتي كان قد بوشر في تنفيذ بعضها فعلا ، كان هناك مشاريع أخرى قيد البحث في حينه استعدادا ل طرحها في مناقصات عالمية ، حيث كان يخطط لانجازها قبل نهاية عام ١٩٨٠ . ومن هذه المشاريع ، مصنع الكبريت وحامض الكبريتيك ، مصنع الاطارات ، مصنع المواسير والأنابيب

الحديدية ، مصنع الواح ومواسير الاسبتس الاسمنتية ، مصنع لاستخراج الملح من مياه البحر ، ومصنع للصابون ومصنع للبطاريات .

وبالإضافة إلى المشاريع أعلاه فإن شركة بترول أبوظبي الوطنية كانت تقوم بدراسات مستفيضة لإقامة مشاريع بتروكيماوية محلية ، وأخرى في بعض الدول العربية والإسلامية .

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المصانع التابعة لدائرة البترول قد نقلت بكافة حقوقها والتزاماتها إلى المؤسسة العامة للصناعة ، بموجب المادة (٢٤) من القانون رقم (٥) لعام ١٩٧٩ والخاص بإنشاء المؤسسة والذي حدد اختصاصاتها في مجال الصناعة ، باستثناء الصناعة البترولية والتي حصرت في شركة بترول أبوظبي الوطنية ، بما يلي :

- ١ - اقتراح السياسة الصناعية للإمارة والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها .
- ٢ - إعداد الخطة الصناعية للإمارة ، في ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإمارة بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ٣ - دراسة وتنفيذ وإدارة المصانع المملوكة كليا للحكومة وتسويق منتجاتها على أسس تجارية .
- ٤ - دعم وتشجيع القطاع الصناعي الخاص .
- ٥ - الاشتراك مع الغير سواء أكان شخصا طبيعيا أم اعتباريا في تنفيذ وإدارة المصانع والمؤسسات في سبيل تحقيق أغراضها ، أن تباشر كافة العمليات والتصرفات التي يقتضيها حسن قيام المؤسسة بأعمالها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها .

ثانيا : إمارة دبي :

تأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية بعد إمارة أبوظبي ، وذلك من حيث التنمية

الصناعية . ومع ان دبي تهتم كثيرا بالتجارة مما جعلها تحتل المكانة التجارية الاولى بالنسبة للامارات العربية المتحدة ، إلا أنها ايضا قطعت شوطا لا بأس به في مضمار التصنيع ، بإنشاء صناعات لسد حاجة السوق المحلية ، أو بإقامة بعض الصناعات الكبرى لغرض التصدير .

وبعد اكتشاف البترول في دبي عام ١٩٦٦ وبدء تصديره في عام ١٩٦٩ اهتمت حكومة دبي بإقامة عدد من مشاريع البنية الأساسية ، مثل ميناء راشد ، ومطار دبي الدولي ، وشبكة من الطرق والجسور مما أدى إلى ازدهار اقتصادي وتجاري في دبي لم تشهده من قبل .

وقد اقترن الازدهار الاقتصادي بقيام صناعات وطنية صغيرة ، لسد حاجة السوق المحلية من المواد والمنتجات المستخدمة في البناء ، من الطابوق والبلاط والهيكل الفولاذية والأبواب المصنوعة من الألمنيوم ، وقد بلغ عدد المؤسسات أو الشركات الوطنية في هذا المجال ٣٠ شركة ، حسب احصاء غرفة تجارة وصناعة دبي - يعمل بعضها في قطاع لوازم البناء والآخر في الصناعات الاستهلاكية كالألبان والمياه الغازية .

وقد عملت حكومة دبي على تشجيع الصناعات المحلية ، وتقديم كافة التسهيلات لها من حيث اعفائها من الضرائب ، أو منحها امتيازات العمل بالمناطق الحرة . وكذلك بادرت هي أيضا بإرساء قواعد صناعات أخرى عديدة .

كما اهتمت دبي بتطوير قطاع الخدمات العامة واستخدام أحدث الوسائل من أجل خدمة التجارة والصناعة ، حيث أنشأت منطقة صناعية تبعد عن مدينة دبي حوالي ٣٠ كم تشمل مصهر الألمنيوم الذي بوشر في تنفيذه عام ١٩٧٥ .

كما تشمل المنطقة الصناعية مشروعا لتوليد القوى الكهربائية لتغذية مصانع المنطقة . كما اقيم مشروع لتحلية مياه البحر ، لد المصانع الجديدة بحاجة .

وفي حينه بوشر العمل في مصنع الأسمنت لأجل سد حاجة الامارة من الاسمنت

البورتلاندي ، على أن يأخذ الطاقة اللازمة له من محطة توليد القوى الكهربائية .
كما خطط في حينه لإنشاء ميناء صناعي خاص لتسهيل استيراد وتصدير الخامات
والمنتجات لهذه المنطقة .

المشاريع الصناعية في دبي :

١ - مشروع المنطقة الصناعية :

رأت امانة دبي أن من الضروري اقامة منطقة صناعية خاصة ، يتم تزويدها
بالطاقة والماء ، عن طريق شبكات منفصلة عن تلك المستخدمة لتزويد المدن
القريبة ، مما يكفل استمرار دوران عجلة الصناعة ، كما جرى اعداد ما يلزم هذه
المنطقة من الطرق والجسور ، لضمان سهولة عمليات النقل من وإلى هذه المنطقة
كما خطط لاقامة ميناء خاص يخدم عمليات الاستيراد والتصدير .

وكان الغرض من اقامة هذه المنطقة الصناعية هو :

- ١ - ضمان عدم تلوث البيئة (الهواء ، الماء ، التربة) في المناطق الآهلة بالسكان
مع احكام الرقابة على معدلات التلوث في المصانع .
- ٢ - الاستفادة من مميزات التوطن .
- ٣ - تقديم الخدمات بطريقة مؤكدة وفعالة لقطاع الصناعة بما يخدم الانتاج
بصورة مباشرة ، وفصل هذه الخدمات عن قطاع الخدمات بالمدينة .
- ٤ - سهولة تصنيع المواد الخام بالقرب من مراكز توافرها .
- ٥ - الاقتصاد في الخدمات التي تحتاجها المصانع عن طريق توافرها بشكل
مركز .

وقد اقامت امانة دبي هذه المنطقة الصناعية على مسافة ثلاثين كيلومترا من
مدينة دبي ، في اتجاه الغرب من جبل علي الواقع على طريق دبي - أبوظبي وتقع
المنطقة الصناعية لامارة دبي على شاطئ الخليج .

٢ - مشروع مصهر المنيوم دبي :

يتبع مصهر المنيوم دبي ، شركة المنيوم دبي المحدودة وقد تم وضع حجر الأساس لهذا المصهر ، في الخامس عشر من أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ على أن يبدأ المصهر في الانتاج في منتصف عام ١٩٧٩ وأن يبلغ الانتاج الطاقة القصوى في عام ١٩٨١ بطاقة قدرها مائة وخمسة وثلاثون ألف طن سنويا . وحيث كان من الممكن زيادة طاقة المصهر إلى مائة وثمانين ألف طن متري سنويا في المرحلة اللاحقة .

ويقع مصهر المنيوم دبي في المنطقة الصناعية ، والتي تبعد عن دبي ثلاثين كيلومترا ، وكان يقدر أن يشغل المصهر مساحة بحدود ٣ كيلومترات مربعة .

لقد تم توقيع العقد لتنفيذ هذا المشروع في شهر ابريل / نيسان عام ١٩٧٥ . وقد قدرت الكلفة الاجمالية للمشروع ب ٥٢٠ مليون جنيه استرليني بعد انجازه حيث يتم تمويله من قبل مجموعة من البنوك يترأسها بنك لويد انترناشيونال (على اساس طويل الامد من حيث عقود التصريف) . علما بأن الشركة البريطانية لأعمال الصهر المحدودة (British Smelter Constructions Ltd.) قد قامت ببناء مصنع المنيوم دبي .

٣ - مشروع مصنع اسمنت دبي :

شهدت الامارة نهضة عمرانية ضخمة خلال الستينات ومنتصف السبعينات وبالنظر إلى الجدول الآتي ، والذي يغطي دراسة مقارنة عن حجم الواردات من مواد البناء إلى دبي .

السنة	قيمة الوارد بملايين الدراهم
١٩٦٤	٢٤,٣٠
١٩٦٥	١٦,٩٠
١٩٦٦	١٩,١٤
١٩٦٧	٤١,٩٠
١٩٦٨	٧٣,٩٤
١٩٦٩	١٠١,٠٠
١٩٧٠	١٣٩,١٥
١٩٧١	١٤٢,١٥
١٩٧٢	١٥٣,٠٣
١٩٧٣	٣٢٦,٤١

يتضح أن قيمة الواردات من مواد البناء لامارة دبي تضاعفت ٣,٥ مرة على مدى عشر سنوات (١٩٦٤ - ١٩٧٣) وقد شجع ذلك على الاسراع في اقامة مصانع توفر احتياجات البلاد من مواد البناء الاساسية ويبين الجدول التالي حجم الواردات من مادة الاسمنت البورتلاندي في السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٤ :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
حجم الواردات بالطن المتري	٢٠٧٧٥٠	٢٤٥٠٤٤	(١) ٦٨٢٢٧٣
القيمة بملايين الدراهم	١٨,٤١	٤١,٦٦	١٨٨,٨٣

(١) يعاد تصدير اجزاء كبيرة من هذه الكميات إلى اماراة ابوظبي . وباقى الامارات الاخرى وذلك نظرا لمكانة ميناء دبي التجارية في المنطقة

ونتبين كذلك من الجدول السابق ، ان حجم الواردات في حينه قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات ، قابله ارتفاع في القيمة يفوق عشرة أمثال القيمة على مدى ثلاث سنوات ، والذي يرجع إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والمواد المصنعة في جميع انحاء العالم في تلك الفترة .

ولذا فقد اختيرت صناعة الاسمنت كواحدة من الصناعات ، التي اهتمت بها الحكومة لتساهم في النهضة للامارة ، علما بأن المواد الخام الاساسية لهذه الصناعة متوفرة محليا .

وكان يقدر ان يكلف المصنع ٢٦ مليون جنيه استرليني ، وقد تم طرح أسهم شركة دبي للأسمنت على المساهمين . كما وكان من المؤمل ان تكون الطاقة الكلية للمصنع عند الانتاج ٥٠٠ الف طن سنويا ، حيث تم التعاقد مع شركة كوستين للهندسة المدنية المحدودة لبناء مصنع الاسمنت .

٤ - مشروع حوض دبي الجاف :

أخذت السفن داخل الخليج في الازدياد بدرجة عالية لأسباب عديدة تذكر منها :

١ - تدفق البترول من دول الخليج العربي وتصديره إلى جميع أنحاء العالم . كما تمثل ناقلات البترول الوسيلة الرئيسية لنقل البترول الخام من منطقة الخليج العربي إلى جميع أنحاء العالم . وعلى سبيل المثال فإن اماره أبوظبي وحدها قد صدرت نفطها خلال عام ١٩٧٥ بواسطة ٨٣٦ ناقلة تابعة لـ ٢١ دولة .

٢ - ازدهار حركة التصنيع في جميع دول الخليج العربي ، وبالتالي نشاط الحركة الملاحية لنقل المواد الخام والمنتجات من وإلى المنطقة .

٣ - ازدياد نشاط الحركة التجارية في المنطقة بصورة كبيرة لم تشهد المنطقة لها

مثيلا من قبل - وعلى سبيل المثال فإن الجدول الآتي يمثل حركة السفن إلى ميناء راشد في الأعوام الثلاثة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
عدد السفن الداخلة لميناء راشد	٤٣٧	٢٠٧٣	٢٠٣١
حركة الارشاد (الداخل، الخارج، داخليا)	٦٧٧	٣٢٣٢	٤٤٨٨

مما جعل المسؤولين في حينه يهتمون بدراسة مشروع انشاء الحوض الجاف بدبي ، ليكمل مشروع الحوض الجاف العربي والذي انشيء في البحرين .

وقد بُدئ فعلا في تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٧٣ على أن ينتهي العمل فيه عام ١٩٧٨ .

وكانت التكلفة المقدرة لهذا المشروع ٩١ مليون جنيه استرليني ، ارتفعت إلى ١٥٠ مليون جنيه استرليني ، وكان يتوقع أن تصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه عند اكتماله .

وقد قام ببناء المشروع شركة كوستين للإنشاءات الهندسية وحليفاتها مؤسسة تيلورود العالمية (كوستين وودرو) (Costain/Woodrow) والمهندسون الاستشاريون على بناء الحوض هم سير وليام هالكرو وشركاه (Sir William Halcro & Partners) .

٥ - مشروع شركة جوتن العربية المتحدة المحدودة للأصباغ :

أقامت شركة جوتن النرويجية للأصباغ مصنعا لانتاج الاصباغ والورنيشات

بامارة دبي ، وحتى نتبين أهمية هذا المصنع نعرض هنا واردات الامارة من الاصباغ المختلفة خلال أوائل السبعينات :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الاصباغ بالطن	١٨٦٢	٤١٣٠	٥٧٠٦
القيمة بملايين الدراهم	٥,٨٤	٩,٣٥	٢٠,٧٣

وقد تم انشاء شركة جوتن الامارات للاصباغ ، بغرض تغطية السوق المحلية من الاصباغ في تلك المرحلة مع محاولة فتح أسواق خارجية لها .

لقد بدأ المصنع في الانتاج في ١٩ أغسطس / آب عام ١٩٧٥ بطاقة أولية قدرها ٤٠٠ طن سنويا من الاصباغ والورنيشات المختلفة أي ١٠٠,٠٠٠ لتر في الشهر من مواد الصباغة المختلفة . وكان يعمل بالمصنع ثلاثون فنيا وعاملا وقد كان رأس مال المصنع ٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم .

وقد بلغ عدد المواد الداخلة في صناعة الاصباغ المختلفة التي انتجها المصنع حوالي ١٥٠ نوعا ، استورد معظمها من أوروبا وإنجلترا والنرويج وكانت الشركة الأم تصدر مواد شبه مصنعة إلى مصنع الشركة بدبي حيث كان يقوم بإكمال تصنيعها .

يمكن تقسيم انتاج المصنع من الاصباغ إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - أصباغ للأغراض المنزلية - كالألوان المستخدمة في أعمال الديكور والورنيشات .
- ٢ - الاصباغ البحرية - ومنها ما هو مقاوم للصدأ ومنها ما هو مقاوم للأوساخ .
- ٣ - الاصباغ الصناعية - ومنها دهانات المعادن (Metal Primer) ومنها الـ (Glossy Enamels) لكن المصنع لم ينتج الاصباغ المستخدمة في دهان السيارات في ذلك الوقت .

٦ - مشروع شركة الخليج الصناعية الأسبست :

كانت امانة دبي تستورد مع باقي الامارات الاخرى الانابيب الاسبستواسمنتية من الخارج ، بمعدلات كبيرة وفي الجدول التالي يتبين لنا معدلات الاستيراد والوصلات خلال الاعوام الثلاث ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الوزن بالطن	٨٥٢١	١٨١٦	٣٤٣٨
القيمة بملايين الدراهم	٨,٨٦	٢,٨٩	٥,١٨

وكان يتم استيراد هذه الانابيب والوصلات من تسع دول عربية وأجنبية .

وقد اقيم بالمنطقة الصناعية مصنع (Eternit) التابع لشركة الخليج الصناعية وذلك لتغطية جزء من استهلاك السوق المحلية .

ويعتبر هذا المصنع واحداً من اقدم المصانع في دبي ، وقد بدأ في الانتاج في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٣ وكان انتاجه يبلغ ٣٠٠ طن من الانابيب والوصلات سنوياً ، وتتراوح اقطار هذه الانابيب المختلفة التي ينتجها المصنع حينذاك بين ١٠٠ ملليمتر و ٢٠٠٠ ملليمتر .

وقد بلغ رأس مال المصنع ٣,٦٠٠,٠٠٠ درهم حيث كان يعمل فيه حينذاك مائة وثمانون عاملاً ومهندساً بالإضافة إلى جهاز من الاداريين كان يبلغ عدده سبعين فرداً .

ويدخل في صناعة الانابيب الاسبستواسمنتية الاسمنت والاسبستس بالإضافة إلى الامينت .

وتبلغ نسبة الأسبستس : (الأسمنت + الماء) كنسبة (١ - ٩) وكانت الشركة تصدر في وقتها جزءاً من إنتاجها إلى كل من البحرين وقطر وعمان .

هذا وكان يخطط لرفع الطاقة الانتاجية للمصنع إلى ٤٠٠ طن في السنة وذلك بتكيب خط جديد للإنتاج .

٧ - مشروع شركة تعبئة الغاز :

لمواجهة طلبات السوق المحلية من الغاز المسيل فإن الحكومة قد اتفقت مع شركة كالتيكس في نهاية عام ١٩٧٣ على العمل في انشاء معمل لتعبئة الغاز المسيل .

وقد اكتمل المشروع في آخر ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٤ وبدأت الشركة في تعبئة اسطوانات الغاز مع مطلع عام ١٩٧٥ .

ويبين الجدول الآتي واردات دبي من اسطوانات الغاز المعبأة :

العام	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد اسطوانات الغاز المعبأة	٩٧٢٩٢	١٤٦٤٧٢
زنة الاسطوانات بالكجم	٤,٥٠٨,١١٩	٣,٧٠١,٨٦٢
القيمة بالدرهم	١,٣٢٤,٨٧٦	١,٣٢٥,١١٨

وكان يتم استيراد الغاز المسيل بواسطة البحر ، ويتم تخزينه في ثلاثة صهاريج بجوار معمل التعبئة . ثم تتم تعبئة الغاز المسيل إما في الشاحنات لنقله إلى أماكن أخرى أو تعبئته في اسطوانات للاستهلاك المنزلي .

٨ - مشروع شركة تصنيع اسطوانات الغاز المحدودة .

اتفقت حكومة دبي مع مجموعة من الشركات الهندسية كاوكدالداس لبناء مصنع لتصنيع اسطوانات الغاز المسيل بأحجام مختلفة سعة ٢٥ رطلاً ، ٥٠ رطلاً ، ١٠٠ رطل .

ويبين الجدول التالي واردات امانة دبي من الاسطوانات الفارغة التي كانت تستورد من كل من اليابان وايطاليا والمملكة المتحدة والهند والنرويج .

العام	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد الاسطوانات الفارغة	١٧٦١	٢٠٧٤
زنة الاسطوانات بالكجم	٧٧٤٩٢	١٢٤٨٤٥
القيمة بالدرهم	١٧١٤٩٦	٢٣١٤٩١

وكان بإمكان الشركة تصنيع أوعية تتحمل الضغط ، وصهاريج تخزين من جميع الأنواع تكفي لسد حاجة السوق المحلية من اسطوانات الغاز في حينه . وقد تم في عام ١٩٧٥ انجاز المشروع الذي كان يتوقع أن يصدر الفائض من انتاجه لدول الخليج العربي المجاورة .

ثالثاً : امانة الشارقة :

شهد عام ١٩٧٤ تحولا كبيرا في تاريخ امانة الشارقة ، حيث بدأ تصدير البترول من الامارة لأول مرة في تاريخها . وقد أدى تصدير البترول إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للامارة بسرعة أكبر . فباشرت حكومة الشارقة في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الأساسية والتي تعتبر ضرورية كخطوة أولى من أجل التنمية الاقتصادية - ومع بدء تنفيذ هذه المشروعات في الشارقة بدأت بوادر اقامة

الصناعات التي توفرت في الامارة تظهر نجاحها ، وأهم هذه المشروعات الصناعية في الشارقة :

١ - مصنع اسمنت الشارقة :

باشرت امارة الشارقة في انشاء مصنع للأسمنت بطاقة انتاجية قدرت في حينه بحدود ٧٠٠ طن من الاسمنت يوميا ، حيث أن مواده الخام متوفرة بكميات كبيرة في جبل مليحه تكفي لتشغيله لمدة ٢٠٠ عام على الأقل . وقامت بانشاء المصنع شركة سيكس كنستركت البلجيكية ، كما أشرفت عليه شركة الباسفيك العالمية اليابانية ، وانتهى العمل فيه أوائل عام ١٩٧٧ ويقع هذا المصنع بالقرب من مدينة الشارقة .

وهناك مصنع آخر لتصنيع أكياس الاسمنت ، كانت تقوم بانشائه نفس الشركة سيكس كنستركت للانشاءات ، وكان قد خطط له أن يباشر الانتاج قبل نهاية عام ١٩٧٦ بطاقة انتاجية قدرها ١٢ مليون كيس في العام وتستورد المواد الخام لهذا المصنع من الخارج . ويعتبر مكملا لمصنع أسمنت الشارقة .

٢ - مصنع حبال النايلون بالشارقة :

تم بناء مصنع حبال النايلون بطاقة انتاجية تبلغ ٣٠ طناً من حبال النايلون يوميا ، وكانت تقوم شركة الباسفيك العالمية بالاشراف عليه . ويعمل هذا المصنع أوتوماتيكيا وكان يشغله أربعة عشر عاملا وفنيا في بداية مراحل انتاجه .

٣ - مصنع الرخام بالشارقة :

اقيم مصنع لانتاج الرخام من قبل الشركة الشرقية للرخام ، وذلك في عام ١٩٥٩ برأس مال ١٥ مليون درهم لاستخدام بلاط الرخام من كتل الرخام المستورد من اوربا وبلغت الطاقة الانتاجية للمصنع حينذاك ١٠٠,٠٠٠ م^٢ في السنة .

وكانت تستهلك دولة الامارات العربية المتحدة ٤٥ ٪ من هذه الكمية وتصدر ما تبقى لدول الخليج الأخرى .

كما كان ينتج أيضاً ٥٠,٠٠٠ قطعة من البلاط الموزايك في الشهر وهو ما يغطي جانباً من حاجة الامارات العربية المتحدة من هذا البلاط .

رابعاً : اماره رأس الخيمة :

تشجع اماره رأس الخيمة النشاط الزراعي ، وذلك لتوفر الأرض الخصبة والمياه الجوفية الكافية ، بالإضافة إلى أن كمية الأمطار التي تسقط سنوياً على الإمارة أكبر من أي أمطار تسقط على أجزاء الإمارات الأخرى . وتقع المنطقة الزراعية باتجاه الشرق على امتداد سفح جبل عمان وتبلغ المساحة المزروعة في رأس الخيمة حوالي ١٥ ٪ من مساحة الإمارة .

كما تقوم حكومة رأس الخيمة ، بتوفير جميع المتطلبات اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي عن طريق استعمال الوسائل الحديثة فيها ، ويوجد في رأس الخيمة أول مركز للأبحاث الزراعية في جنوب الخليج ، كما توجد محطة للتجارب بالدقاقة ، التي تبعد عشرين ميلاً عن مدينة رأس الخيمة ، وقد افتتحت هذه المحطة في عام ١٩٥٥ وكانت تتلقى المساعدة من مجلس الإمارات المتصالحة . وعدا دراسة الوسائل الزراعية فإن المركز أشرف على مدرسة زراعية ومزرعة تجريبية ، وأخرى لتربية الدواجن بالإضافة إلى عيادة بيطرية . وتشجع الحكومة أبناء المزارعين للالتحاق بهذه المدارس ، كما أنها تقدم المساعدات المالية والعينية لإنشاء مزارع جديدة . وتشتهر رأس الخيمة بأنها مركز لصيد الأسماك .

أما في مجال البترول فقد قام العديد من الشركات العالمية مثل شركة الاتحاد للزيت الأمريكي ، وشركة شل وشركة فيتول الهولندية وغيرها بالتنقيب عنه . وقد نجح البعض فيما بعد باكتشاف بعض الكميات من البترول .

ونتيجة لهذه الظروف نجد أن النشاط الصناعي في امانة رأس الخيمة مازال محدودا وفيما يلي أهم المشاريع الصناعية في رأس الخيمة :

١ - مصنع الاسمنت :

يعتبر مصنع اسمنت رأس الخيمة (مصنع الاتحاد) الأول من حيث الأقدمية بالنسبة لمصانع الاسمنت الأخرى ، التي كان يجري بناؤها في أبوظبي والشارقة ودبي وقد تم بناؤه بواسطة شركة (ايشيكا واجيما هاريمان) اليابانية بكلفة قدرها ٩٠ مليون درهم.

وكان ينتج حوالي ٧٠٠ طن من الاسمنت البورتلاندي يوميا ، وقد بوشر في ذلك الوقت في توسيع طاقته الانتاجية لتصل إلى ١٤٠٠ طن في اليوم . كما وتتوفر المواد الخام اللازمة لصناعة الاسمنت محليا .

وكان المصنع قد بدأ الانتاج في منتصف عام ١٩٧٥ حيث كان يتم استهلاك معظم انتاجه محليا . ويصدر جزءاً من الانتاج إلى المملكة العربية السعودية ، وذلك تنفيذا لاتفاق بين البلدين يقضي بعد الأخيرة بكميات من الاسمنت تبلغ ١٠٠,٠٠٠ طن للمساهمة في تنفيذ مشروع جبيل في السعودية ، وقد ساهمت حكومة أبوظبي بـ ٢٥٪ من رأس المال المطلوب لاقامة هذا المشروع وقدمت الضمانات المصرفية للجزء الباقي من رأس المال .

٢ - شركة احجار رأس الخيمة :

انشيء هذا المصنع عام ١٩٧٥ وقد بلغ رأس ماله عشرة ملايين درهم ، وكان قادرا في حينه على تجهيز خمسة ملايين طن من الاحجار سنويا . وكان يصدر جزءا من هذا الانتاج إلى المملكة العربية السعودية .

٣ - مشروع صيد الأسماك وتصنيعها :

كان يجري حتى نهاية عام ١٩٧٥ بناء هذا المصنع ، الذي قدرت كلفة بنائه بحدود ٢٠ مليون درهم ، على أن يبدأ في الانتاج في يونيو / حزيران ١٩٧٦ بطاقة تصنيع قدرها ٣٠٠ طن من الأسماك يوميا ، وقامت بالأعمال المدنية لهذا المصنع شركة الاتحاد للمقاولات ، بينما قامت شركة فيدكو النرويجية بالأعمال الميكانيكية له .

بالإضافة إلى المشاريع أعلاه كانت هناك في حينه دراسات لاقامة بعض المشاريع الصناعية الأخرى وأهمها :

- ١ - مشروع لصناعة قضبان حديد التسليح .
- ٢ - مصنع للأنابيب المعدنية بأقطار تتفاوت من نصف إلى ٢ بوصة تستخدم في عمل منصات الحفر في المناطق المغورة .
- ٣ - مصنع لتجهيز الرخام .

خامسا : التطورات الصناعية بإمارة الفجيرة (١٩٧٧ - ١٩٨٨)

اتسمت التوجهات الاقتصادية العامة في إمارة الفجيرة ، خلال السنوات العشر الماضية (١٩٧٧ - ١٩٨٨) باستغلال كافة الامكانيات المتوفرة لزيادة النمو الاقتصادي ، وتحويل الإمارة إلى مركز صناعي وتجاري متقدم في منطقة الخليج ، إذ أمكن تحقيق خطوات عملية ناجحة في هذا المجال ، وذلك بفضل حجم الأموال التي استثمرتها حكومة الفجيرة في الكثير من المشاريع الانتاجية أولا ، وبفضل الموقع الجغرافي المتميز للإمارة ثانيا ، حيث ازدادت هذه الأهمية في عمليات إعادة التصدير وبالأخص للبلدان المطلة على الخليج العربي .

وفي الآونة الأخيرة استطاعت الحكومة توفير المزيد من مرافق البنية التحتية والتسهيلات ، فقد تم انشاء مطار الفجيرة الدولي والذي يتوقع ان يلعب دورا هاما ،

في حركة النقل الجوي للسلع بين دول شرق آسيا وأوروبا ، كما تم تطوير طرق المواصلات بين ميناء الفجيرة الواقع على خليج عمان وبقية امارات الدولة ، ومنها إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، وتم ربط هذه الطرق بالمطار ، بحيث أصبحت هناك شبكة معبدة من الطرق الحديثة ، القادرة على استيعاب حركة التجارة المتزايدة في الامارة .

ومع اقامة مركز الفجيرة التجاري افتتحت بعض الشركات الكبيرة مكاتب تجارية لها ، ويتوقع أن يتحول المركز إلى مقر دائم لادارة أعمال الكثير من المؤسسات التجارية المحلية والخارجية ، وخصوصا بعد استقرار الاوضاع في الخليج وارتفاع الطلب على السلع والخدمات في جميع بلدان المنطقة .

وفي المنطقة الحرة بامارة الفجيرة باشرت العديد من المصانع أعمالها ، اذ تعمل هناك حاليا خمسة مصانع ، تقوم بانتاج الملابس الجاهزة وأدوات الطباعة ولعب الأطفال وبعض المنتجات الكيماوية .

وقد ارتفع عدد المنشآت الصناعية التي يزيد عدد العاملين فيها عن عشرة عمال من ٥ منشآت في عام ١٩٧٧ إلى ٢٧ منشأة في عام ١٩٨٨ ، منها ١٦ يزيد رأس مالها عن مليون درهم ، ١١ منشأة تتراوح رؤوس أموالها بين مائتي ألف ومليون درهم ، في حين ارتفع عدد العاملين في هذه المصانع من ٨٦ إلى ١٥٠٠ ويشكل ذلك ٤,٥ ٪ و ٤٠ ٪ على التوالي من اجمالي عدد المنشآت الصناعية واعداد العاملين بالصناعات التحويلية في دولة الامارات العربية المتحدة .

من جهة أخرى تضاعفت رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة في غضون السنوات القليلة الماضية ، وارتفعت من ٢,٥ مليون درهم فقط في عام ١٩٧٧ إلى ٨١٠ ملايين درهم في عام ١٩٨٨ . كما ارتفعت قيمة الانتاج الصناعي من ٢,٣ مليون درهم في عام ١٩٧٧ إلى ٢٠٥ ملايين درهم في عام ١٩٨٨ ويشكل ذلك ٣,٢ ٪ من قيمة الانتاج الصناعي بالدولة .

اما فيما يتعلق باجمالي حجم الاموال المستثمرة ، فقد ازداد من ٨ ملايين درهم

إلى ٦٦٠ مليون درهم خلال نفس الفترة المشار إليها ، وتمثل هذه البيانات ٩٪ من مجموع رؤوس الأموال و ٤,٥٪ من الأموال المستثمرة في الدولة ، حيث تملك حكومة الفجيرة أو تساهم في أكثر من ٥٠٪ من عدد المنشآت الصناعية العاملة في الإمارة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن إمارة الفجيرة استقطبت في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع الاقتصادية الخليجية والعربية المشتركة وبالأخص في مجال الأمن الغذائي كالشركة العربية للدواجن . ونظرا لمحدودية القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص في الإمارة فإن المشاريع الكبيرة في المستقبل سوف تقام برؤوس أموال مشتركة ، كما أن جزءا منها سيتركز في المنطقة الحرة والمزودة بالكثير من التسهيلات في الوقت الحاضر .

مشروع انتاج معدات الدواجن والأبقار الحلوب :

ويقدر رأس المال المقترح للشركة بمبلغ ٩٢ مليون درهم «٢٥ مليون دولار» ويتألف من ثلاثة معامل بطاقة انتاجية اجمالية قدرها ٩٠٠ طن مواد بلاستيكية و ٣٦٦ طناً من صفائح الألمنيوم و ١٠٦٠٠ طن من الحديد بأشكاله المختلفة ، وسيقوم المشروع بتصنيع أكثر من ٨٠ سلعة مختلفة تستخدم كمعدات وتجهيزات للدواجن والأبقار .

ويعتبر هذا المصنع من المشروعات الرائدة في هذا المجال ، حيث أثبتت دراسة الجدوى الاقتصادية والتي أعدتها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية امكانية نجاحه ، وتعززت هذه الامكانية بعد أن أعلن ممثلو شركات الدواجن والأبقار في دول مجلس التعاون الخليجي عن مشاركتهم في رأس مال الشركة المزمع اقامتها .

سادسا : الإمارات الأخرى :

لم تكن هناك أية مشاريع صناعية تذكر في كل من إمارة عجمان ، وإمارة أم القيوين ، قبل منتصف السبعينات وأن كانت هناك دراسات لاقامة بعض المشاريع

الصناعية الصغيرة ، مثل صناعة البلاط والرخام والطوب وذلك لسد الحاجة المحلية من هذه المواد للبناء .

كما كانت امانة عجمان تخطط لبناء حوض جاف لاصلاح وبناء السفن الصغيرة بالاشتراك مع شركات يابانية .

يتضح مما تقدم ان النشاط الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة كان حتى ذلك الوقت مبعثراً بين الامارات المختلفة ، ويفتقر إلى التنسيق وهذه الامور ضرورية من أجل اقامة صناعة حديثة متطورة .

فلذلك كان من المؤمل ان يتم العمل على ايجاد الاطار القانوني الذي ينظم شؤون الصناعة على مستوى الاتحاد ، ومن ثم على وضع خطة صناعية اتحادية تربط وتنسق ، بين الصناعات المحلية الموجودة في الامارات والتي ستنشأ في المستقبل ، وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الكبرى . ان التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد ضروريان ، حتى لا تتجه الامارات كلاً على حدة إلى التنافس الشديد فيما بينها في المجال الصناعي ، مما يكون له آثار سلبية على الصناعة فضلاً على ما فيها من اهدار للمكانات المادية ، والتي يمكن توجيه فائضها إلى مجالات اقتصادية أخرى .

لقد شكل هذا التوجه الأساس الذي حكم التطور الصناعي والتنمية الصناعية أن على صعيد كل امانة أو على صعيد الدولة ككل ، وهو ما سنحاول تبيان معالمه فيما يلي :

التوجه نحو بناء صناعة اتحادية متطورة بعد منتصف السبعينات :

يتطلب بناء صناعة اتحادية متطورة وضع أسس تحدد الاطار الذي يمكن لهذه الصناعة أن تتحرك من خلاله ، ومن العوامل المكونة لهذا الاطار (١) :

(١) نحر استراتيجي واضحة لسياسة التصنيع في دولة الامارات العربية المتحدة - بحث خاص للدكتور أحمد رضا - المستشار الاقتصادي في اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة - ص ٣٠ .

- ١ - إجراء مسح شامل ودقيق لما يمكن له أن يتوافر داخل الدولة من مواد أولية ومستلزمات تعتبر بمثابة موارد اقتصادية متاحة ينبغي لها أن تستغل استغلالاً أمثل .
- ٢ - دراسة السوق المحلية وأخذ مؤشرات كافية للتعرف على الطلب ونوعه في الداخل عبر سنوات عديدة ، ووضع تصور كامل للسلع التي تستأثر بطلبات السوق المستهلكة .
- ٣ - دراسة السلع التي تستأثر بحقل (إعادة التصدير) في التجارة الخارجية للدولة ، وبالتالي إمكانية انتاجها محلياً والاستفادة من الفرق في تكاليف الشحن والاستيراد ، من بلد المنشأ بالنسبة للدولة المصدر إليها .
- ٤ - وضع أولويات بالمشاريع الاستراتيجية للصناعة والتي يفترض لها أن تقام في الدولة كنتيجة منطقية لوجود النفط الخام فيها ، تلك الصناعات التي تحيل النفط من مادة خام إلى مادة أولية ، تدخل ضمن متطلبات الاستهلاك والانتاج معاً ، وكذلك الاستفادة من الغاز الطبيعي المهدور .
- ٥ - التطلع إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى للنظر في متطلباتها ومستلزمات نهوضها ، وما يمكن لها أن تستفيد على طول الفترة من مساهمة القطاع الصناعي في دعمها .
- ٦ - دراسة السوق الخليجية بشكل دقيق ، للتعرف على إمكانية قيام صناعات معينة ، يمكن لتلك السوق أن تستوعب المنتج منها بشكل اقتصادي يتميز بالتأثير على عاملي الكلفة والوقت معاً ، وهما عاملان يعتبران في غاية الأهمية بالنسبة لأي اقتصاد يسير في طريق النمو .
- ٧ - دراسة الترابط بين الصناعات سواء كانت تكاملية أو كان منها المعتبر ضمن الطلب المشتق ، وفي كلتا الحالتين تجرى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وأجراء مسح لمستلزمات قيامها .

ويعتمد هذا الإطار على تحديد مفهوم واضح للعامل الديموغرافي ، ومحددات الطلب العام الخارجي والداخلي في وضع الأسس الصناعية .

ان دولة الامارات العربية المتحدة تفنقر إلى الأيدي العاملة ، التي تمكثها من التوجه نحو تخطيط انشاء صناعات ، تعتمد أساسا على كثافة الأيدي العاملة (Labour Intensive Industries) بينما يتطلب التخطيط لبناء صناعات تعتمد على الرساميل العالية Capital Intensive Industries اعداد الأيدي العاملة الفنية المؤهلة لاستخدام التقنية الحديثة التي تعتمد عليها مثل هذه الصناعات . ان القوى العاملة في الدولة هي عمالة مستوردة في أغلبيتها ، وفي المجالات الصناعية القائمة سواء تلك التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة ، أو تلك التي تعتمد على الرساميل العالية ، مما يؤثر على مدى استقرار وتطور مثل هذه الصناعات ، من حيث ارتفاع نسبة حركة التغيير في القوى العاملة (Labour Turnover Move-ment) والتي يعتبر وجودها مؤقتاً Transitional Position إلى حين عودتها إلى بلد المنشأ الذي تنتمي إليه ، بعد تكوين رأسمال يساعدها على الاستقلال الاقتصادي فيه أو تحقيق أهداف أخرى كانت تطمح أساسا إلى تحقيقها . كما ان هذه القوى المستوردة تحمل معها أيضا خلفياتها الاجتماعية والحضارية بأيجابياتها وسلبياتها ، إلى مجتمع الامارات بالإضافة إلى أنها من الروافد التي يتم من خلالها تحويل جزء من مجمل الناتج المحلي إلى الخارج ، عوضا عن اعادة تشغيله داخل الدولة ودفع حركة التطور والنمو إلى الأمام .

لقد تطلبت عملية التوسع والنمو الاقتصادي السريع في الدولة الاعتماد على استيراد القوى العاملة ، والتي كانت حتى أوائل السبعينات تتكون بشكل أساسي من العمالة الآسيوية من الدول المجاورة ، تم استبدالها بعد ذلك في قطاعات معينة بعمالة من الدول العربية الشقيقة ، وخاصة في قطاعي الحكومة والبتروك بينما استمر القطاع الخاص في اعتماده على العمالة الآسيوية . وخلال الفترة بين أوائل السبعينات ومنصف الثمانينات مر اعداد وتطوير القوى العاملة المحلية بثلاث مراحل أساسية . مرحلة الاعتماد على إيفاد المواطنين في بعثات دراسية وتأهيلية إلى الخارج شكلت النواة الأولى لقولي الكثير منهم المراكز الريادية الأولى في عملية استكمال البنى الاقتصادية والأجهزة والمؤسسات الحكومية ، ومرحلة التأهيل والتخصص الداخلي بعد انشاء العديد من مراكز التدريب والتطوير في قطاع البتروك وافتتاح جامعة الامارات ، مما وفر الكوادر المحلية من المواطنين وبشكل واسع في القطاعات الحكومية أو قطاع البتروك ، والذي كان يعتبر كقطاع اقتصادي

رائد ، أما المرحلة الاخيرة فهي مرحلة تخطيط القوى العاملة ، والتي تتطلب دراسة احتياجات مختلف القطاعات من القوى العاملة ، من حيث نوعيتها وكميتها بعد استكمال الهياكل الأساسية واستحداث المعاهد الفنية والتقنية اللازمة ، لاعداد القوى العاملة المطلوبة لتحل محل القوى العاملة المستوردة تدريجيا ، خاصة في مجال الصناعات التي تتطلب رأس مال مرتفعاً .

أما محددات الطلب العام الخارجي والداخلي ، فتعكس العوامل التي تؤثر في عملية التطور والتوسع الصناعي ، قياساً إلى الوضع التنافسي في الأسواق الداخلية أو الخارجية بين السلع المنتجة محلياً ، وتلك المتوافرة في الأسواق العالمية ، ويشمل الوضع التنافسي عاملي الجودة والسعر بالإضافة إلى توفر أو عدم توفر المواد الأساسية لعملية التصنيع ، ومدى الحماية التي يمكن تأمينها لدعم الصناعات المحلية في الأسواق المحلية ، وعلى صعيد الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى .

ومما لا شك فيه أن العامل الديموغرافي وعامل محددات الطلب العام الخارجي والداخلي ، قد أثر في عملية التطور والتنمية الصناعية في الدولة كما ساهم ذلك أيضاً في تعدد الجهات كالبليات والحكومات المحلية في الامارات التي تمنع تراخيص المشروعات الصناعية ، أو التي تقوم بتنفيذها مما أدى إلى تكرار مشروعات متماثلة وانعدام التنسيق بين هذه المشروعات في أكثر من امانة ، بالإضافة إلى عدم توافر البيانات التفصيلية عن الوضع الصناعي^(١) والتي تساعد على اجراء تقويم فعال . ولقد استدعت وزارة التخطيط لهذا في عام ١٩٧٧ فريقاً من منظمة التنمية الصناعية التابع للأمم المتحدة لاجراء حصر شامل للمنشآت الصناعية الموجودة . وبحث امكانيات ومجالات التنمية الصناعية في الدولة ، وقد تم تنفيذ هذا المسح في مارس / آذار ١٩٧٨ ، كما قامت امانة أبوظبي لنفس الغرض باجراء مسح صناعي لوضع استراتيجية للتصنيع ونستعرض فيما يلي نتائج هذين المسحين الصناعيين :

(١) الملاح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة ١٩٧٢ - ١٩٧٧ ، وزارة التخطيط / ادارة التخطيط . مايو / أيار ١٩٧٨ ص ١٠٤٤ .

المسح الصناعي الثاني في امارة ابوظبي يناير/كانون الثاني ١٩٧٧:

يمكن تلخيص التقرير الذي أعدته شركة الكترول السويسرية والخاص بالمسح الصناعي لامارة ابوظبي والذي تم بناء على قرار المجلس التنفيذي رقم ٥ جلسة ٧٦/٢٠ بما يلي: (١)

اولا : المشكلة المطروحة للدراسة :

ان الهدف من هذه الدراسة هو وضع المعايير التي يمكن اتخاذها كأساس لاستراتيجية التصنيع في ابوظبي . وينحصر ذلك في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة ، خارجا عن نطاق صناعة البترول والبتروكيماويات . كما ان هناك اتجاها خاصا نحو تحليل اقتصاد الامارات ، ديموغرافيتها ، مناخها ، الموارد الطبيعية بالاضافة إلى الوضع الحالي للتنمية والامكانيات المتوقعة في منطقة الخليج .

ويجب التنويه إلى أنه لا يدخل تحت هذا البحث ، ما قد يخطر على ذهن من الاجابة على الاستفسار حول ما يجب أن تقوم عليه الصناعة أولا حيث أن المنطلق الذي يرتبط بالدراسة هو وجود الرغبة في التصنيع كمستقبل للتنمية في الامارة ، علما بأنه بالنسبة لكل المستويات التي تتخذ القرارات فإن هناك اعتبارات أمام السلطات العليا عند النظر للمستقبل الذي يمكن أن يوضح للامارة وهي :

- ١ - النمو السكاني لتوفير العمالة المطلوبة سواء للصناعة أو للانشاءات .
- ٢ - المفاضلة من حيث طلب صناعات رأسمالية أو صناعات تحتاج إلى عمالة مكثفة ، وتحديد مستويات مهارة العمالة في التفكير في مستوى الأجور المرتفعة .
- ٣ - مدى الارتباط بالاستيراد خاصة في حالة الصناعات الرأسمالية ، وكذلك اعتبارات عدم التخصص المطلوب للإنتاج المتوقع أن تتميز به الامارة .

(١) الصناعة في ابوظبي ، المؤسسة العامة للصناعة الكتاب السنوي الأول ١٩٨٠ ص ١٧ - ٤٠

وهذا ما سيتم ايضاحه في الأبواب القادمة مع وضع حلول مقترحة لامكان اتخاذ القرارات عن طريق السلطات العليا .

ثانياً : الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي في أبوظبي :

لقد بدأت أبوظبي بداية طيبة نحو التنمية الاقتصادية والصناعية ، وقامت بوضع الهياكل الأساسية اللازمة لمسايرة تلك التطلعات . ولكل دولة خصائص أساسية تحدد بوجه عام درجة ونوع الاستثمار الصناعي الممكن القيام به . وفيما يلي الظروف والعوامل الخاصة بإمارة أبوظبي :

المناخ :

- ١ - أعباء تبريد خطوط الانتاج وتكييف هواء المباني والمكاتب تمثل عنصرا اضافيا للتكلفة .
- ٢ - عند القيام بتعاقدات خارجية فهذا يمثل عبئا اضافيا للتكلفة ، حيث يدفع لها مرتبات عالية لتشجيعها على الاستمرار في العمل ، تحت الظروف الجوية والمعيشية الصعبة .
- ٣ - انتاجية العمل تتأثر بوجه عام بالرطوبة والحرارة العالية مما يؤثر على تكلفة المنتجات .
- ٤ - وعلى النقيض فهناك ميزة الجو في الشتاء قد تجعل تلك المنطقة سياحية وجذابة .
- ٥ - اشعة الشمس يمكن استخدامها مستقبلا كمصدر للطاقة .

السكان :

ازداد نمو السكان في أبوظبي منذ ١٩٦٨ زيادة فائقة نتيجة الهجرة وقدر متوسط الزيادة السنوية فيما بين تعدادي ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ بحوالي ٢٥٪ . ويعتبر التركيب السكاني غير متوازن من ناحية النوع والجنسية .

الثروة المعدنية :

حيث أن التقرير لا يغطي الصناعات البتروكيمياوية والبتترول ، فسيتم التركيز على الثروة المعدنية ، وهي تتمثل أساسا في الحجر الجيري بمنطقة العين (يستخدم في صناعة الأسمنت) وكذلك الرمل (يستخدم في صناعة الطابوق) ويبدو أنه ليس هناك خامات فلزية أو لافلزنية بكميات اقتصادية ، هناك مساح معدني آخر لمناطق محددة حيث سيتم تقدير الكميات الممكن انتاجها ونوعيتها للتعرف على اقتصاديات استغلالها .

الكهرباء :

يتم توليد الكهرباء حاليا من ثلاثة مصادر رئيسية وهي الغاز والبتترول الخام وكذلك البتترول . وتعتبر تكلفة توليد الكهرباء في اماره أبوظبي عالية بالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى . وسعر البيع للأنواع المختلفة من الوقود أقل نسبة في أبوظبي عنها في كثير من الدول الأوروبية .

الماء :

الماء الصالح للشرب في أبوظبي حاليا ناتج عن عملية ازالة الملوحة وتعتبر مصادر الماء الطبيعية بوجه عام في أبوظبي غير متوفرة .

التمويل الراسمالي :

بالاضافة إلى كفاية قوى الطاقة فإن أبوظبي تمتاز بأن لديها قاعدة تمويل مأمونة للانفاق على مشروعات التنمية بل هناك فائض في الميزانية .

التعليم :

هناك تطور ملحوظ في مستويات التعليم المختلفة ، وكذلك الخطط المعدة لا يفاد

بعثات تعليمية أو تدريبية ، في المجالات المطلوبة حالياً سواء علمية أو نظرية .

الهيكل الأساسية الفنية :

أولت الامارة عناية خاصة لاقامة الهياكل الأساسية الفنية (مثل الطرق والميناء والمطار والكهرباء ... الخ) وكذلك للهياكل الاجتماعية (مثل المدارس والمستشفيات .. الخ) وتمثل تلك الهياكل عوامل هامة في التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية للامارة .

الترفيه والانعاش الاجتماعي :

يستهدف ذلك جانبين أولهما الاستجمام لمواصلة العمل فيما بعد ، وثانيهما خلق المواهب الرياضية والوعي الثقافي ، ويعتبر من أهم جوانب الحياة في المجتمعات الصناعية ، وهذا ما تفتقر إليه أبوظبي حالياً ولكن هناك خطى متقدمة لتطوير ذلك .

اسس التخطيط :

يختلف الوضع في أبوظبي عن طبيعة ومتطلبات التخطيط المتبعة ، في معظم البلاد حيث تقل المعلومات الاحصائية نتيجة حداثة عهد الامارة ، وكذلك صعوبة التنبؤ نتيجة عوامل الهجرة وتغير المعدلات والأنماط غير المتوازنة ، مما جعل التخطيط يرتبط أساساً بما تراه السلطات العليا لصالح البلاد .

ثالثاً : أسلوب إجراء الدراسة :

تم اتباع نظام الحذف المتتابع بغية التعرف على الصناعات التي تحقق أملاً سريعاً في التصنيع ، والأساس الموضوع لهذه الدراسة يتحدد بمجموعه من هياكل تعكس الحالات الخاصة في الامارة سواء سلبية أو ايجابية .

رابعاً : مسح الأسواق :

في هذا القسم تم عمل مسح عام للأسواق لسبع دول هي البحرين ، العراق ، إيران ، الكويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية والهدف من ذلك هو اعطاء مدخل لجهود الصناعة ، وكذلك مستقبل التنمية بالاضافة إلى استنباط مؤشرات لكل منتج على حدة ، يمكن الاستعانة بها كإنمات نوعية وكمية وعلى ذلك فقد تم التركيز على الصناعات التي تهتم الامارة من حيث وضعها في خطة التنمية وتغطي تلك الدراسة :

- ١ - اسقاط للسكان والنتائج القومي الاجمالي والتطورات المتوقعة لهما .
- ٢ - بيانات بالصناعات القائمة والجاري تنفيذها والجديدة سواء صناعات أساسية أو صناعات صغيرة .
- ٣ - بيان التجارة الخارجية .
- ٤ - فكرة عن خطط التنمية .

خامساً : اختيار الصناعات ذات الأولوية :

ملاحظات مبدئية :

يتم اختيار الصناعات حسب الأولويات التالية :

- ١ - عامل الكثافة حيث قسمت الصناعات طبقاً لكثافة رأس المال الثابت والعمالة المطلوبة ، وعليه وضعت أفضلية للمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية والتي تتطلب حجماً قليلاً من العمالة وذلك بحسب الترتيب التالي للمجموعات الأربع التالية :

- ١-١ بعض المنتجات الغذائية - المرطبات والتبغ والأخشاب ومواد البناء .
- ٢-١ بعض المنتجات الغذائية الأخرى والمرطبات والتبغ والورق المقوى

والاطارات والزجاج المسطح والمعادن الأساسية .

٣-١ الكيماويات ووسائل النقل .

٤-١ المنتجات المعدنية الكبيرة - الماكينات والمعدات والغزل والنسيج وبعض الصناعات التصنيعية الأخرى ومنتجات البلاستيك .

٢ - كثافة الطاقة ، فأبوظبي تستطيع أن تقدم للصناعات التي تتطلب طاقة كبيرة ميزة نسبية نظرا لتوفرها بالإمارة .

١-٢ صناعات تحتاج إلى مستوى منخفض من الطاقة (كثافة الطاقة أقل من ٤٪) مثل الصناعات الغذائية ، الغزل والنسيج ، الجلود ، الأثاثات الخشبية ، الورق ، الطباعة والنشر ، المنتجات المعدنية ، المعدات ، الماكينات والصناعات التصنيعية الأخرى .

٢-٢ صناعات تحتاج إلى كثافة تزيد عن المتوسط (٤ - ٨٪) تكون ذات أفضلية أكبر من المجموعة الأولى وهي : أعمال النجارة من تقطيع وتسوية ، إنتاج الكيماويات ، المنتجات البترولية ومنتجات الفحم والمطاط والبلاستيك ، الخزف والزجاج والأدوات الزجاجية .

٢-٢ صناعات ذات تكلفة أكبر للطاقة تزيد عن ٨٪ من القيمة المضافة وهذه يجب أن تعطى لها الأولوية وهي . الورق ، الورق المقوى ، القلويات والكلور ، تكرير البترول ، مواد البناء ، المنتجات الكهروفلزية والالمنيوم والزنك وأفران الصلب .

٣ - استهلاك الماء النقي يعتبر عائقا يحد من اختيار المشروعات التي تحتاج إلى وفرة من الماء . والصناعات التالية تعتبر مستهلكاً كبيراً للمياه (حوالي ٥٠٠ متر مكعب من المياه لكل مستخدم) : الصناعات الغذائية والمرطبات ، الغزل ، الملابس والمنسوجات الجاهزة ، المدايق والغراء ومواد الصناعة ، وطواحين الخشب ، الورق والورق المقوى ، الكيماويات وتصنيع منتجات البترول ، الاسمنت ، حديد أفران عالية ، الصلب المدرفل .

وباستعراض ما تقدم ذكره يمكن تقسيم الأولويات لاختيار المشروعات ذات الأفضلية ، ومما يذكر أيضا أن الصناعات التي تتبع الهياكل التالية يمكن اختيارها أيضا للطور الثاني ، حتى في حالة ما إذا ظهرت أنها ليست من ذات الأفضليات الأولى وذلك للهياكل الثلاثة الآتية :

١ - صناعات تجهيز الخامات الأولية المحلية (مثل البترول ، أو المنتجات الغازية والزراعية والأسمك والخامات غير المعدنية ، التي قد يحتاج إليها في مواد البناء) أو المنتجات الوسيطة التي قد تصنع من تلك الخامات الأولية .

٢ - صناعات تتميز بنموذج انتاج متجانس ومتربط .

٣ - صناعات احلالية للواردات حيث ان الانتاج المحلي رغم ارتفاع تكلفة العمالة ، إلا أن الواردات قد تكون مرتفعة السعر حيث تزداد تكلفة النقل والشحن .

وعلى الوجه الآخر وفي حالة اذا ما ظهرت بعض الصناعات ، التي وضعت لها أولوية حسب الاختيار الأول ، حينئذ يمكن استبعادها في الحالات التالية :

١ - استخدام مستوى رفيع من التكنولوجيا لا يمكن نقلها بسهولة .

٢ - الانتاج غير متجانس (متباين) ودرجة التخصص عالية حيثما يوجد عرض متسع لاسواقها .

٣ - ظهور أسباب في السوق تحتم حذفها دون السير في بحثها ودراستها .

أسس وضع استراتيجية للتصنيع في أبوظبي :

الهدف :

يستهدف هذا الباب عرض الصناعات التي ظهرت أهمية لوضعها تحت البحث في مرحلة ثانية ، حيث سيتم اجراء دراسات فنية واقتصادية لها بالإضافة إلى تحديد موقف تلك الصناعات ، بالنسبة للاقتصاد القومي والاطار الاجتماعي

بأبوظبي ، والامارات المجاورة والتعرف على مناطق المشكلات وايضاح التضمينات الصناعية في أبوظبي . وأخيراً يستعرض هذا الباب الاستنتاجات والاقتراحات ويضع التوصيات اللازمة ، ويجدر بالذكر التأكيد بأنه لا يمكن وضع تقرير نهائي لاستراتيجية محددة بالذات . دون أن نضع في الاعتبار أن السلطات العليا المسؤولة هي التي يمكنها ان تتخذ القرارات للسياسة الاقتصادية .

الصناعات ذات الأولوية :

عند تقديم الصناعات التي تم اختيارها لدراسة الجدوى الفنية أو الاقتصادية في المرحلة الثانية ، يجب أن نؤكد أنه لا يمكن القطع بأن تلك الصناعات ستكون لها جدوى معقولة ومقبولة ، وذلك للافتقار الملحوظ الى البيانات والمعلومات اللازمة للبت في ذلك الموضوع نهائياً . وعلى الوجه الآخر فإن الصناعات التي روئي استبعادها قد تنعكس الصورة في حالة ما إذا أثبتت منافستها لمثيلها المستورد ، أو في حالة فرض حماية جمركية من الحكومة .

وأهم الافتراضات الموضوعية للدراسة هي تقدير معدل نمو السكان في أبوظبي والامارات الأخرى حتى عام ١٩٨٥ ، حيث لم يبين ذلك على التنبؤ بل تمت الاستعانة بمدخلات أخرى للمعاونة في الوفاء بالفرض المطلوب .

طريقة الاختيار النهائي للصناعات :

بعد الاستعراض النهائي للصناعات ذات الأفضلية الأولى ، تم وضع أوزان للترجيح على أساس تقييم المشروعات في ثلاثة مستويات عالٍ ومتوسط ومنخفض . وبعد ذلك أعيد التقسيم بطريقة تجعله أكثر فعالية من حيث السرعة والاقتصاد في البحث في المرحلة الثانية ، وذلك باعتبار طبيعة المنتج والخامات الأولية والمخرجات الناتجة . وفي الخاتمة تم تكوين رأى حتى يقضي بأن تستكمل الدراسة البحثية عن جدية تلك الصناعات فنياً واقتصادياً ، لتخرج إلى التنفيذ سواء بواسطة الحكومة أو عن طريق القطاع الخاص بمفرده أو بمساهمة الحكومة معه .

تصنيف المجموعات طبقا للصناعة (الاختيار الثاني بعد الاستثناء)

- ١ - الصناعات الغذائية ، المرطبات والتبغ .
(تجهيز اللحوم ، الدهون والشحوم ، البسكويت ، الشيكولاته ، علف الحيوان ، السجائر) .
 - ٢ - الصناعات النسيجية (أغطية الأرضية) .
 - ٣ - الصناعات الخشبية (الواح الحوائط الخشبية والأسمنتية) .
 - ٤ - الصناعات الورقية والطباعة والنشر ، العلب ، الصناديق ، ورق التواليت ، الفوط ، الورق) .
 - ٥ - الصناعات الكيماوية والكيماويات والبلاستيك غير المعدنية .
- ١-٥ منتجات البلاستيك ، الأوعية ، الخزانات ، الجرادل سلال المهملات ، القوافيز ، الأجهزة الكهربائية ، المراوح الصغيرة ، الصنادل ، أرضيات ، أثاث ، طلاء وورنيش ، جيلاتين ولواصق) .
- ٢-٥ منتجات غير معدنية ، الخزف والزجاج ، الجبس والخرسانة الخفيفة الوزن .
- ٣-٥ صناعات الحديد والصلب الأساسية (الواح صلب ، أنابيب ملحومة ومواسير ، سبائك حديدية) .
- ٤-٥ معادن غير حديدية (تصنيع ألواح المنيوم) .
- ٥-٥ منتجات معدنية مصنعة (أبواب وشبابيك المنيوم ، أوعية أثاث ، أسلاك ومسامير) .
- ٦-٥ أدوات كهربية (سلك كابل معزول ، لمبات ، بطاريات سيارات) .

تصنيف المجموعات طبقا لأفضلية الدراسة :

- ١ - أفضلية أولى (الزيوت النباتية والشحوم ، والأغذية الحيوانية السجائر ، ألواح الخشب الأسمنتي ، منتجات بلاستيك ، دهانات وورنيش ، لصق وغراء ، صابون وعطور ، ألواح جبس ، ألواح صلب ، ألواح المنيوم ، أثاثات معدنية ، أسلاك ، أسلاك معزولة للكابلات) .
- ٢ - أفضلية متوسطة (تجهيز اللحوم ، البسكويت ، الشيكولاته ، الأغذية الأرضية ، السجاد ، العلب الورق والقوط الورق ، منتجات زجاج أنابيب ومواسير معدنية ، سبائك حديدية ، هياكل معدنية ، محبوكات معدنية ، مسامير وقلاووظات ، لمبات كهربية ، وفولورسنت ، بطاريات سيارات) .
- ٣ - أفضلية قليلة (السيراميك الصحي ، خرسانة خفيفة الوزن ، أوعية معدنية) .

المشكلة المطروحة حول استراتيجية التصنيع :

في الباب السابق تم تقسيم الصناعات التي تحتاج إلى دراسة أعمق إلى ثلاث مجموعات ، للأفضلية والأسلوب الذي بمقتضاه جرى ذلك لاتمام الاختيار النهائي لتلك الصناعات ، على أساس الاعتبارات الخاصة والحدود والأفضليات التي تتلاءم مع إمارة أبوظبي ، حسبما تؤثر في نوع ودرجة التصنيع . يبدو أن كل الصناعات قد يتلاءم تنفيذها في الإمارة . وبالرغم من ذلك تصعب إقامتها كمجموعة واحدة على الأقل في آن واحد ، وعلى ذلك فتمة استراتيجية يحتاج إليها لوضع الأهداف الرئيسية لبرنامج التصنيع وتحديد الخطوط العريضة التي ستتبع عند التنفيذ .

والعنصر الهام لتعريف تلك الاستراتيجية هو تحديد الحكومة للأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصناعية ، التي ترنو الإمارة إلى تحقيقها سواء على المدى القريب أم البعيد .

وعليه فإن وضع وتنفيذ استراتيجية معينة يعني التخطيط ، وليس مجرد وضع خطط فحسب ، لكن اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التنمية طبقا للأهداف الموضوعه لذلك ، يكون لها أثر على التركيب الاقتصادي والاجتماعي .

والخطة الناجحة تتسم بوضوح أهدافها والتنسيق بين المشروعات المختلفة والموازنة بين الموارد المتاحة والأهداف الاقتصادية والشجاعة في اتخاذ قرار تنفيذها دون تردد أو إحباط .

وعلى ذلك فثمة حاجة ملحة إلى نظام معلومات يساعد في اتخاذ القرارات بوضوح ، ويعطي فكرة واضحة عن الأهداف بغية التخطيط للأنشطة المختلفة .

ولكن أبوظبي تعتبر امانة صغيرة بتعداد سكاني وضغط سوق محددتين والأكثر من ذلك فإنها محاطة بالامارات الأخرى ، والتي تتسم بنفس الصفات تقريبا ولديها نفس الموارد لحد ما .

لهذه الأسباب فإن امانة أبوظبي يجب أن تأخذ في الاعتبار التنمية المستقبلية في تلك المنطقة ، حتى يتحقق النجاح المطلوب لتلك الخطة . ومن الملاحظ عدم وجود تخصص صناعي لأي دولة في المنطقة ، رغم أن لها تاريخا اقتصاديا طويلا بل ركزت أنشطتها غير البترولية على قطاع الخدمات والتجارة .

وبوضع تلك الاستراتيجية الاقتصادية لأبوظبي في الاعتبار يمكن الاستنتاج بأن الامارة يجب أن تحاول تحقيق تكامل للسوق وتنسيق للمنتجات على عدة مراحل :

١ - نطاق دولة الامارات : بالرغم من الحقيقة الواقعة بأن السوق المحلية لدولة الامارات تعتبر صغيرة نسبيا إلا أن التنسيق بين الامارات فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والصناعية يساعدنا في تخطي بعض الصعوبات .

٢ - نطاق دول الخليج الأخرى (البحرين ، الكويت ، قطر ، عمان) مازال الطلب

في تلك المنطقة منخفضاً رغم أنها تمثل تعداداً يبلغ ٢,٥ مليون نسمة ومستوى معيشة مرتفعاً نسبياً .

٣ - بين أبوظبي وبعض الدول النامية الأخرى :

يمكن قيام تلك الدول بتزويد أبوظبي ببعض الخامات الأولية (كالحديد الخام) أو المنتجات الجاهزة (كالمنتجات الجاهزة الخشبية ، الأغذية ، المنسوجات) عن طريق الاتفاقيات . إلا أنه في نفس الوقت يمكن أن تكون هذه الدول سوقاً لتصريف منتجات أبوظبي من المنتجات المصنعة ، ونصف المصنعة كما أنه يمكن لدولة الامارات العربية المتحدة عن طريق القروض والمنح أو الاستثمار المباشر ، تشجيع قيام الصناعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة في بعض الدول النامية التي ترتبط بها .

هناك ثلاثة خطوط رئيسية لوضع استراتيجية للصناعة لامارة أبوظبي وهي :

١ - استراتيجية تركيز حيث تقتصر الاستثمارات على الصناعات التي تعتمد أساساً على البترول حيث :

١-١ يتم التركيز على صناعات قليلة .

٢-١ أقصى استغلال للميزات النسبية البسيطة للامارة المتمثلة في الخامات أو الطاقة ورأس المال .

٣-١ تحقيق حجم الانتاج الأمثل على أساس التكنولوجيا المتوافرة للأيدي العاملة .

٤-١ تحقيق تكامل رأسي بين القطاعات الرئيسية حيثما يتم التركيز على الأنشطة .

وتمتاز تلك الاستراتيجية بالآتي :

أ - عدم الاعتماد على الواردات فيما يتعلق بالخامات والطاقة .

ب - حيثما تستخدم المدخلات المحلية فمن الممكن التأثير على سعر المنتج

النهائي وذلك بتغيير أسعار تلك المدخلات .

ج - الوفرة في التكلفة عن طريق التكامل الرأسي .

د - تسهيل تطوير البحوث التكنولوجية والتدريب المهني .

هـ - خلق مجال ذي كفاءة عالية للصيانة والخدمات .

و - سهولة التسويق لتجانس الانتاج وامكان عمل اتفاقية طويلة الأجل للمبيعات .

وعيوب تلك الاستراتيجية هي :

١ - الاعتماد الوثيق على أسواق التصدير .

ب - خطورة وجود طاقات فائضة في المستقبل لأن غالبية الدول النفطية تقوم بإنشاء صناعات بتروكيماوية وما يتصل بها من صناعات .

ج - الاعتماد على دائرة أعمال بقطاع البترول فقط .

٢ - استراتيجية تنويع الصناعات بمجموعة متسعة نسبيا حيث :

١-٢ وجود خليط صناعي أكثر نسبيا مما تتضمنه الصناعات الواردة في الاستراتيجية الأولى .

٢-٢ إقامة صناعات بطاقة انتاج أكثر والتي لا توجد داخل اطار مجموعة الصناعات الواردة في الاستراتيجية الأولى (بالأخص الصناعات غير المعتمدة على المصادر المحلية) .

٣-٢ إقامة صناعات بطاقة انتاجية أقل من الطاقة المثل وذلك لأسباب غير اقتصادية (كالتعليم مثلا) .

وتمتاز تلك الاستراتيجية بالآتي :

١ - أقل اعتمادا على دائرة أعمال قطاع البترول فقط .

- ب - عدم الاعتماد كلية على سوق التصدير .
 - ج - احلال الانتاج المحلي محل بعض الواردات .
 - د - يمكن للحكومة فرض حماية للانتاج المحلي .
- وعيوب تلك الاستراتيجية هي :

- أ - معظم المدخلات اللازمة لتلك الصناعات يلزم استيرادها من الخارج .
- ب - حينما يتم استخدام مدخلات مستوردة فسوف يحد ذلك من التأثير على أسعار المنتجات .
- ج - يجب تنويع البحوث للتطوير والتنمية وكذلك توسيع قاعدة التدريب المهني .
- د - السوق غير المتجانس تحتاج بالتالي إلى هيئة متخصصة للقيام بالتسويق .

وبتقييم تلك المزايا والعيوب لكلا الاستراتيجيتين نجد أن السياسة الثانية افضل من حيث التطبيق في أبوظبي .

- ٣ - استراتيجية تصنيع باستخدام الطاقات غير القائمة أساسا على البترول ، وذلك باقامة صناعة تصنيفية من جراء عائد صادرات البترول الخام ، وتلك الاستراتيجية تستثنى من الاعتبار ، حيث ستجعل اقتصاد أبوظبي يعتمد كله على الواردات دون استغلال المعروض من البترول ، أو الخامات المحلية وتجعل الامارات في مركز ضعيف بالمقارنة مع المنافسة الدولية .

اعتبارات مالية :

يجب أن يشمل التحليل المالي جانبين هامين هما دراسة تحليل واسقاط للمصادر المالية وكذلك للانفاق الاستثماري . ولاعطاء فكرة عن القيمة يجب أن نضع في الاعتبار الموقف النهائي للوضع المالي حاليا للإمارة ، وكذلك التكاليف الاستثمارية للصناعات التصنيعية ، وفيما يلي بيان عن العائد والمصروفات في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ .

(القيمة بالمليون دولار)

١٩٧٥	١٩٧٤	
٣٧٥٤	٣٥٤٤	- العائد الاجمالي
٢٨٥٥	١٩٤١	- المصروفات الاجمالية منها
١٠٥٨	٥٤٧	منح وقروض واعانات
٥٧٤	٣٨٥	ميزانية التنمية
٥١٥	١٢٢٦	- منقول الى الاحتياطي
٣٨٥	٣٧٧	- فائض

نقاط اضافية لازمة للسياسة الاقتصادية :

- ١ - الرقابة على الاسعار والاجور ومكافحة التضخم .
- ٢ - تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة الصناعية المختلفة .
- ٣ - تشجيع اقامة الصناعات التصديرية .
- ٤ - وضع سياسة للتجارة .
- ٥ - التعاون والتنسيق الاقليمي .
- ٦ - توفير الاحصاءات والمعلومات الاساسية .

المسح الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٧ :

يمكن تلخيص نتائج المسح الصناعي ، الذي قامت بتنفيذه منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ بناء على تكليف من وزارة التخطيط بما يلي :^(١)

(١) محمد عقل عبد الدايم دراسة لنتائج الاحصاء الصناعي ١٩٧٧ بدولة الامارات العربية المتحدة أفاق اقتصادية اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، العدد الرابع أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٠ - ص ١٨ - ٣٦ .

يبلغ عدد المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعات التحويلية ويعمل بها (١٠) مشغلين أو أكثر من عشرة ٥٠١ منشأة على مستوى الدولة . كما يبلغ عدد المنشآت التي تعمل بهذا القطاع ويعمل بها أقل من (١٠) مشغلين حوالي ٢٦٠٠ منشأة ، سحب منها عينة تمثل حوالي ٥٪ ويبلغ عدد المنشآت التي وقعت بالعينة ١٢٩ منشأة من جملة المنشآت التي بهذا الحجم .

ومن البحث تبين أن عدد العاملين في المنشآت الكبيرة (٥٠١ منشأة) قد بلغ حوالي ٢٠ ألف مشغل ، كما قدر عدد العاملين في جميع المنشآت الصغيرة (٢٦٠٠ منشأة) بحوالي ١١ ألف مشغل ، أي أن إجمالي المشغلين في قطاع الصناعات التحويلية بلغ حوالي ٣١ ألف مشغل في نهاية عام ١٩٧٧ .

وفي هذا المجال فإن جملة الاموال المستثمرة في المنشآت الكبيرة قد بلغت ٢٢٧٩ مليون درهم ، كما قدرت الاموال المستثمرة في المنشآت الصغيرة بحوالي ٣٠١ مليون درهم ومن ثم فإن جملة الاموال المستثمرة في القطاع المذكور قد بلغت حوالي ٢٥٨٠ مليون درهم ، أما قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في جميع المنشآت فقد بلغت حوالي ١٨٤٠ مليون درهم منها ١٥٢٥ مليون درهم قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في المنشآت الكبيرة ، وحوالي ٣١٥ مليون درهم قيمة هذه الأصول في المنشآت الصغيرة .

أما عن المنتجات التي أخرجها هذا القطاع فقد بلغت قيمتها خلال سنة الاحصاء (نهاية ١٩٧٧) حوالي ٢٧٦٩ مليون درهم منها ٢١١٨ مليون درهم قيمة المنتجات المخرجة من المنشآت الكبيرة وحوالي ٦١٤ مليون درهم قيمة نظيرتها المخرجة من المنشآت الصغيرة ، وتبين من البحث أن قيمة المنتجات الصناعية في عام ١٩٧٢ قد بلغت حوالي ٢٤٠ مليون درهم أي أن قيمة المنتجات الصناعية قد تضاعفت أكثر من عشر مرات خلال الأربعة أعوام ضمن فترة البحث ، هذا وقد بلغت قيمة مستلزمات الانتاج السلعية التي استلزمها انتاج هذه المصنوعات خلال سنة الاحصاء في المنشآت الكبيرة ١٠٧١ مليون درهم أما في المنشآت الصغيرة فقد بلغت قيمتها ٢٦٠ مليون درهم .

ومن ناحية مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق الدخل القومي فقد بلغ مجموع القيمة المضافة الاجمالية المحققة في هذا القطاع خلال السنة ١٤٤٣ مليون درهم (لا تشمل استهلاك الأصول الثابتة) منها ١٠٥٧ مليون درهم تحققت في المنشآت الكبيرة وحوالي ٣٨٦ مليون درهم تحققت في المنشآت الصغيرة .

وفيمما يتعلق بكفاءة العاملين فقد بلغ متوسط قيمة انتاج المشتغل حوالي ١٠٢٦٣٣ درهماً بينما بلغ متوسط انتاجيته حوالي ٥٤١٧٤ درهماً سنوياً أما متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال فقد بلغت حوالي ٠,٥ درهم لكل درهم من رأس المال .

عن وضع الصناعات التحويلية في دولة الامارات (١) عام ١٩٧٧

البيان	المنشآت الكبيرة ١٠ فأكثر حصص شغل	المنشآت الصغيرة أقل من ١٠	جملة
عدد المنشآت	٥٠١	٢٦٠٠	٣٠٠١
عدد العاملين (بالآلف)	٢٠	١١	٣١
الأموال المستثمرة	٢٢٧٩	٣٠١	٢٥٨٠
قيمة الأصول الثابتة	١٥٢٥	٣١٥	١٨٤٠
قيمة المنتجات	٢١٢٨	٦١٤	٢٧٦٩
مستلزمات الإنتاج السلفية	١٠٧١	٢٦٠	١٣٣١
القيمة المضافة الاجمالية	١٠٥٧	٣٨٦	١٤٤٣
متوسط انتاج المشتغل بالدرهم	-	-	١٠٢٦٣٦
متوسط انتاجية المشتغل بالدرهم	-	-	٥٤١٧٤
متوسط انتاجية وحدة رأس المال	-	-	٠,٥ درهم

(١) المصدر السابق

١ - المنشآت الصناعية :

بلغ عدد المنشآت الصناعية «حينئذ» والتي يعمل بها ١٠ أفراد أو أكثر حوالي ٥٠١ منشأة يتركز أكبر عدد منها في اماره دبي ، حيث بلغ عدد منشآتها حوالي ١٩٩ منشأة تليها اماره أبوظبي التي يبلغ عدد منشآتها من هذا الحجم ١٢٥ وتأتي اماره الشارقة في المرتبة الثالثة فبلغ عدد المنشآت فيها ٩١ منشأة ثم تأتي بعد ذلك امارات عجمان - رأس الخيمة - أم القيوين - الفجيرة على الترتيب .

كما نلاحظ أن من بين هذا العدد يوجد حوالي ٣٠٩ منشآت تمثل حوالي ٦١,٧٪ مملوكة لأفراد ، كما يوجد ١٥٤ منشأة تمثل حوالي ٣٠,٧٪ في شكل شركات تضامن ، أما شركات الأموال فقد بلغت ٢٦ منشأة فقط والمنشآت الباقية اما مملوكة كلية للحكومة أو في شكل مشترك .

وإذا أخذنا توزيع المنشآت الكبيرة (التي يعمل بها ١٠ مشغلين على أقسام الصناعة نجد أن أكبر عدد منها يعمل في نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الاسمنت ، الطابوق .. الخ) حيث بلغ عدد المنشآت في هذا النشاط ١٢٧ منشأة تمثل ٢٥,٣٪ من جملة هذه المنشآت ، يلي هذا النشاط صناعة المنتجات المعدنية حيث يبلغ عدد المنشآت العاملة فيه ١٠٦ منشآت تكوّن ٢١,١٪ من هذه المنشآت الكبيرة ، هذا بينما نجد أن هناك منشأتين فقط تعملان في الصناعات المعدنية الأساسية .

وهنا نلاحظ أن عدد المنشآت الصناعية مازال قليلا ، وأن الموجود منها من الأنواع صغيرة الحجم والتي يغلب عليها الطابع التقليدي ، في الانتاج وأن الصناعة لم تتقدم إلى مجال الصناعات الثقيلة أو الصناعات الخفيفة التي تستخدم التكنولوجيا العالية ، وسوف نلاحظ ذلك عند دراسة التركيب الوظيفي للعاملين في هذه المنشآت .

٢ - العمالة في الصناعات التحويلية :

من الجدول السابق يتبين أن اجمالي المشتغلين بالصناعات التحويلية يبلغ حوالي ٣١,٠٠٠ مستخدم ويتميز نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الاسمنت والطابوق ... الخ) بأنه يستوعب أكبر عدد من العاملين في هذا القطاع ، حيث تبلغ نسبة العاملين فيه حوالي ٢٣,١٪ يليه في ذلك نشاط صناعة الملابس والجلود (خياطون .. الخ) حيث تصل نسبتهم إلى ١٨,٢٪ ويسأتي نشاط الصناعات الخشبية في المرتبة الثالثة حيث يبلغ ١٢,١٪ أما نشاط صناعة المواد الغذائية والمشروبات فيأتي في المرتبة الرابعة ، وتبلغ نسبة العاملين فيه حوالي ١٠,٧٪ من اجمالي العاملين في الصناعات التحويلية .

وإذا نظرنا إلى الهيكل الوظيفي للعاملين بالمنشآت الكبيرة (١٠ مشتغلين أو أكثر) والذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠٠٣٦ فردا نجد أن عدد المواطنين منهم يصل إلى ٩٧ فردا يمثلون نسبة ٣٪ فقط من العاملين أما غير المواطنين فتبلغ نسبتهم ٩٧٪ .

وبدراسة الناحية الوظيفية نجد أن الفئات الثلاث التي تقوم بعبء الادارة والاشراف (White Collar Workers) في هذا القطاع يتبين الوضع الآتي :

ومن بين فئة المديرين والاداريين والذين يبلغ عددهم ٧٣١ فردا والذين يكونون نسبة ٣,٦٪ من هيكل العاملين في هذه المنشآت نجد أن ١١٢ منهم من المواطنين و٦١٩ منهم من غير المواطنين ، ونسبة المواطنين في هذه الفئة تبلغ أكثر بقليل من ١٥٪ من جملة العاملين بها ، وهي حوالي أربعة أضعاف النسبة الاجمالية للعاملين المواطنين في الصناعة بشكل عام .

كما نجد أن عدد المهندسين والفنيين يبلغ ١١٢٤ فردا يكونون نسبة ٥,٦٪ من هيكل العاملين وأن بينهم ٢٧ فردا فقط من المواطنين يمثلون ٢,٤٪ من هذه الفئة من العاملين .

وفي الوظائف الكتابية نلاحظ أن عددهم يصل إلى ١١٢١ أي مساوياً لعدد المهندسين والفنيين في هذه المنشآت تقريباً ، ولكن عدد المواطنين منهم يبلغ ضعف عددهم بين المهندسين والفنيين تقريباً ، إذ يبلغ حوالي ٥٠ فرداً يمثلون ٤,٥٪ منهم .

أما في قطاع العمال (Blue Collar Workers) نجدهم يبلغون ١٧٠٦٠ فرداً يكونون نسبة ٨٥٪ من العاملين ومن بينهم ٤٠٨ مواطنين فقط ٢,٤٪ منهم . ونلاحظ أنها نفس النسبة السائدة بين مجموعة المهندسين والفنيين . ومن جهة أخرى إذا أخذنا بالدراسة توزيع العاملين إلى الفئتين السابقتين بين أنواع الصناعة المختلفة يتبين من الجدول المرفق أن نسبة العاملين من الفئات الثلاث الأولى White Collar Workers تصل في أعلاها في صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٢٨,٧٪ تليها صناعات المنتجات الكيماوية حيث تبلغ ٢٥٪ بينما تصل هذه المجموعة أقلها في صناعة الملابس ، فنجدها تبلغ ٤,٤٪ تليها في ذلك الصناعات المعدنية الأساسية ، والتي تصل نسبتهم فيها إلى ١٠٪ فقط من جملة العاملين .

ومن ثم يمكن أن نؤكد قولنا السابق من أن الصناعات التحويلية المتواجدة كانت تستخدم عمال الانتاج المهرة وغير المهرة ، بنسب مرتفعة جداً توضح أن العمليات الصناعية لا تستخدم آلية عالية وأنها تعتمد على القوة العاملة البشرية بشكل كبير .

ويمكن النظر من زاوية أخرى لمشكلة العمالة في الصناعة ، بقياس معدل دوران العمالة (معدل الاحلال نتيجة الخروج من العمل) في هذا القطاع . فنجد أن حوالي ٢٦٢١ فرداً قد تركوا العمل وحل محلهم آخرون خلال سنة البحث أي أن معدل دوران العمالة يبلغ حوالي ١٤٪ سنوياً ، وتختلف هذه النسبة بين مجموعة الوظائف فنجدها ٥,٢٪ بين المديرين والاداريين و ٧,٢٪ بين المهندسين والفنيين بينما ترتفع إلى ١٤,٧٪ بين عمال الانتاج ، وهذه المعدلات العالية للاحلال توضح واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الصناعة ، نتيجة عدم توفر القوة العاملة المدربة والفنية اللازمة لتطوير الصناعة ، وأن البلاد في حاجة إلى انشاء مختلف الفروع من مراكز التدريب المهني ، للوفاء بالاحتياجات البشرية المطلوبة .

٢ - الاستثمارات ومصادرها :

بلغ حجم الاموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٢٢٧٩ مليون درهم ، يتركز نصفها في نشاط واحد هو نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الاسمنت والطابوق والبلاط .. الخ) اذ يبلغ حجم الاموال المستثمرة في هذا النشاط حوالي ١١٠١ مليون درهم تمثل حوالي ٤٨,٤٪ من جملة الاموال المستثمرة في قطاع الصناعة . يأتي بعد ذلك نشاط صناعة المنتجات المعدنية المصنعة (الاثاث المعدني - الابواب والنوافذ والاسوار والسلالم من الالمنيوم .. الخ) حيث يبلغ حجم الاموال المستثمرة فيها حوالي ٤٠٤ ملايين درهم تمثل ١٧,٨٪ من جملة الاموال المستثمرة . ثم تأتي بعد ذلك أنشطة صناعة المواد الغذائية ثم صناعة المواد الكيماوية ومنتجات البترول ، صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر حيث تبلغ نسبة الاموال المستثمرة في هذه الأنشطة ٨,٤٪ ، ٨,٤٪ ، ٧,٢٪ على الترتيب اما اقل الأنشطة حظا من الاموال المستثمرة فهو نشاط صناعة الملابس ، حيث تبلغ جملة الاموال المستثمرة فيه ٧,٥ مليون درهم . ويأتي بعد ذلك نشاط الصناعات المعدنية الأساسية ، والذي تبلغ جملة استثماراته ٣٤,٧ مليون درهم تمثل ١,٥٪ فقط من مجموع الاموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية .

وبالنظر إلى جملة هذه الاستثمارات من زاوية مصادرها ، نجد أنها تتكون من ثلاثة مصادر رئيسية ، هي رؤوس الاموال وهي تكوّن الجزء الأكبر منها حيث تبلغ ١٦٠٧ ملايين درهم تمثل ٧٠,٥٪ ثم القروض ويبلغ حجمها حوالي ٥٨٤ مليون درهم تمثل ٣٥,٦٪ ثم الاعانات الحكومية ويبلغ مقدارها ٨٨ مليون درهم ٣,٩٪ من مجموع هذه الاستثمارات ، وهي في أغلبها عبارة عن قيمة الأراضي الممنوحة من الحكومة لهذه المنشآت تشجيعا لها عند انشائها .

وتتركز معظم هذه الاعانات في ثلاثة أنشطة رئيسية هي صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر ، وصناعة المواد الغذائية والمشروبات ثم صناعة الاسمنت والطابوق وما شابهها .

وفيما يتعلق بملكية رؤوس الأموال في هذه المنشآت ، نجد نسبة رأس المال المملوك لأشخاص غير مواطنين تشكل أعلى نسبة فيه ، حيث يبلغ مجموع رؤوس الأموال الخاصة بهم حوالي ٦٠٠ مليون درهم تمثل ٢٧,٢٪ يأتي بعد ذلك نسبة رؤوس الأموال الحكومية ، والتي تبلغ ٥٧٦ مليون درهم تمثل ٢٥,٨٪ ثم في المرتبة الثالثة تأتي نسبة رؤوس الأموال المملوكة للمواطنين وتبلغ حوالي ٤٣١ مليون درهم وتمثل ٢٦,٩٪ .

٤ - الأصول الثابتة الصناعية ومستوى استخدام الطاقة المتاحة :

بلغت قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ١٥٢٥ مليون درهم ، وهو رقم يقارب رأس مال أصحاب هذه المنشآت تقريبا (١٦٠٧ ملايين درهم) وتتركز النسبة الغالبة من هذه الأصول في المعدات والآلات المستخدمة في الإنتاج ، حيث تبلغ قيمتها ٨٢٣ مليون درهم بنسبة ٥٤,٦٪ من إجمالي قيمة الأصول ، تأتي بعد ذلك النسبة المستخدمة في المباني التي تستخدمها هذه المنشآت ، فتبلغ قيمتها ٤٢٣ مليون درهم بنسبة ٢٧,٨٪ ثم الأراضي ١٥٤ مليون درهم بنسبة ١٠,١٪ أما الأصول الأخرى مثل السيارات والأثاث والعدد والأدوات الصغيرة .. الخ فتتمثل نسبة ٧,٥٪ من القيمة الإجمالية للأصول .

وتتميز صناعة المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول بأن نصيب المعدات والآلات فيها يمثل أعلى نسبة في قطاع الصناعات التحويلية حيث تبلغ قيمة هذه المعدات والآلات (٢٧٤) مليون درهم من إجمالي قيمة الأصول التي تبلغ ٣٢٨ مليون درهم ، وهي بذلك تصل إلى ٨٣,٦٪ تأتي بعد ذلك صناعة الملابس حيث تمثل قيمة المعدات والآلات ٦٢٪ تقريبا ، ولكن هذه النسبة لا تدل على آلية عالية نظرا لصغر قيمة الأصول الثابتة بصفة عامة في هذا النشاط ، حيث لا تتعدى قيمة الأصول المستخدمة فيه ٢,٧ مليون درهم تقريبا .

أما في نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الأسمنت ، الطابوق .. الخ) فترتفع نسبة الأصول من الآلات والمعدات إلى ٦١٪ فنجد قيمتها تصل إلى ٣١٥ مليون

درهم ، من مجموع قيمة الأصول الثابتة في هذا النشاط والتي تبلغ ٥١٦ مليون درهم . وتأتي أقل نسبة في نصيب الآلات والمعدات من الأصول الثابتة في نشاط صناعة المنتجات المعدنية (البواب والشبابيك والأثاث والسلام والأسوار المعدنية .. الخ) حيث تصل هذه النسبة الى ٢٩٪ فقط .

أما بالنسبة لاستخدام الطاقات المتاحة داخل هذه المنشآت فنلاحظ ان هناك اهدارا كبيرا للطاقات المتاحة ، أما نتيجة مشاكل فنية أو مشاكل تمويل وتسويق .. الخ . فنجد ان هناك ٧,٤٪ من المنشآت تعمل بأقل من ٢٠٪ من طاقتها المتاحة وأن هناك ٧,١٪ تستغل ما بين ٢٠ الى ٤٠٪ من طاقتها و١٤,٧٪ تستغل ما بين ٤٠ إلى ٦٠٪ و١٨,٩٪ تستغل من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ والباقي يمثل نسبة ٥١,٨٪ يستغل ما فوق ٨٠٪ من الطاقة المتاحة داخل المنشآت .

٥ - الإنتاج وتطوره :

بلغت قيمة الانتاج الصناعي (عند تلك الفترة المشار إليها سابقا) حوالي ٢١٢٨ مليون درهم تقريبا ، وقد استحوذت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة على أكبر نصيب من قيمة هذا الانتاج حيث بلغت قيمة المنتجات في هذا النشاط ٦٧٥ مليون درهم تقريبا ، ومن ثم فهي تمثل ٣١,٦٪ من جملة انتاج الصناعات التحويلية خلال سنة الاحصاء ، ويأتي بعد ذلك نشاط صناعة منتجات الخامات غير المعدنية (الاسمنت ، الطابوق ، البلاط .. الخ) والتي بلغت قيمة منتجاتها حوالي ٤٩٠ مليون درهم تمثل ٢٣٪ ويأتي في المرتبة الثالثة صناعة الكيماويات ومنتجات البترول وبلغت قيمة المنتجات في هذا النشاط حوالي ٢٤٦ مليون درهم ، تساوي ١٦,٣٪ أما صناعة المواد الغذائية والمشروبات فقد بلغت قيمة منتجاتها حوالي ٢٤٠ مليون درهم ، وهي تساوي ١١,٧٪ ثم يتساوى تقريبا بعد ذلك نشاط كل من صناعة المنتجات الخشبية والأثاث وصناعة الورق والنشر ، حيث تشكل نسبة الانتاج في كل منهما حوالي ٥,٦٪ من جملة انتاج الصناعات التحويلية خلال سنة الاحصاء . أما نشاط الصناعات المعدنية الأساسية فقد بلغت قيمة منتجاته حوالي ٤ ملايين درهم فقط .

ومن جهة التوزيع الجغرافي للإنتاج ومدى مساهمة الإمارات في تحقيقه ، يمكن أن نتبين أن امانة دبي قد قامت بتحقيق أكبر نصيب من قيمة الإنتاج ، حيث بلغت قيمة منتجاتها من مختلف الصناعات حوالي ٧١٦ مليون درهم تعادل ٣٣,٦٪ من جملة انتاج الصناعة ، وتأتي بعد ذلك امانة أبوظبي حيث بلغت قيمة المنتجات المحققة فيها حوالي ٦٥٤ مليون درهم ، تعادل ٣٠,٨٪ وتأتي امانة الشارقة في المرتبة الثالثة وبلغت جملة المنتجات المحققة فيها حوالي ٤٤٢ مليون درهم ، تعادل ٢٠,٨٪ كما تأتي امانة رأس الخيمة في المرتبة الرابعة ، حيث بلغت قيمة المنتجات الصناعية فيها ٢١٨ مليون درهم ، تمثل ١٠,٢٪ هذا وقد تساوت قيمة المنتجات في كل من الفجيرة وأم القيوين ، حيث شكلت قيمة المنتجات في كل منهما حوالي ٠,٢٪ من قيمة الانتاج الصناعي خلال سنة الاحصاء .

ومن زاوية تنوع المنتجات في الإمارات نلاحظ ان قيمة الانتاج في الصناعات المعدنية المصنعة تحتل المرتبة الأولى ، في كل من إمارات أبوظبي ، دبي والشارقة وتبلغ قيمة الانتاج في هذه الصناعة ٢٤٠ مليوناً ، ٢٢٩ مليوناً ، ١٧٨ مليون درهم في هذه الإمارات الثلاث على الترتيب . أما في امانة رأس الخيمة وهي تأتي في المرتبة الرابعة من قيمة اجمالي الانتاج ، فقد جاءت قيمة المنتجات من الصناعات التعدينية غير المعدنية (الأسمنت - الطابوق - البلاط .. الخ) في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمته حوالي ١٧٣ مليون درهم وهي تمثل حوالي ٨٠٪ من جملة قيمة الانتاج في هذه الامارة .

أما في الإمارات الأخرى فقد جاء هذا النشاط في المرتبة الثالثة في كل من امانة أبوظبي حيث بلغت قيمته حوالي ٨١ مليون درهم و امانة دبي بلغت قيمته حوالي ٩٣ مليون درهم ، كما يأتي في المرتبة الثانية امانة الشارقة حيث بلغت قيمة منتجاتها حوالي ١١٥ مليون درهم .

هذا ويمكن أن نتبين أيضاً أن صناعة الكيماويات والمواد الكيماوية احتلت المرتبة الثانية في أبوظبي ، وبلغت قيمة منتجاتها حوالي ١٩٩ مليون درهم ، احتلت المرتبة الخامسة دبي وبلغت قيمة منتجاتها ٧١ مليون درهم ، كما انها احتلت المرتبة الثالثة في امانة الشارقة وبلغت قيمة منتجاتها حوالي ٧١ مليون درهم أيضاً .

وبالنسبة لصناعة المواد الغذائية والمشروبات ، تأتي اماره دبي في المرتبة الاولى ، وتبلغ منتجاتها في هذا النشاط حوالي ١٤٠ مليون درهم كما وان هذا النشاط يقع في المرتبة الثانية في ترتيب الصناعات في هذه الامارة ، وتتبع اماره ابوظبي ما قيمته ٤٣ مليون درهم في هذا النشاط كما انه يأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لباقي قيمة المنتجات ، وتأتي اماره عجمان بعد ذلك حيث تبلغ قيمة المنتجات المحققة فيها من النشاط المذكور حوالي ٤٠ مليون درهم ، وهو يعتبر النشاط الصناعي الاول فيها من ناحية قيمة الانتاج حيث يمثل حوالي ٣٨٪ من جملة قيمة المنتجات الصناعية في هذه الامارة .

هذا وقد كان تطور قيمة المنتجات الصناعية خلال السنوات الخمس الماضية ملحوظا ، حيث ان هذه القيمة قد زادت من حوالي ٢٠٢ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ إلى ٢١٢٨ مليون درهم في سنة ١٩٧٧ اي ان هذه القيمة قد زادت أكثر من عشرة أضعاف خلال خمس سنوات فبلغ الرقم القياسي لسنة ١٩٧٧ حوالي ١٠٥٣ بالنسبة لسنة ١٩٧٣ الأساس ١٠٠ = .

كما تطور معدل الزيادة السنوية لقيمة الانتاج من ٤١٪ إلى ١١٧٪ كما يتبين من الجدول التالي :

السنة	القيمة بالمليون درهم	الرقم القياسي	معدل الزيادة السنوية
١٩٧٣	٢٠٢	١٠٠	-
١٩٧٤	٢٨٤	١٤١	٪ ٤١
١٩٧٥	٤٦٥	٢٣٠	٪ ٦٤
١٩٧٦	٩٨١	٤٨٦	٪ ١١١
١٩٧٧	٢١٢٨	١٠٥٣	٪ ١١٧

(١) المصدر السابق ص ٢٧ .

ج - متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال المستثمر :

وهنا تم قياس مدى ما حققه كل درهم مستثمر في الصناعة من القيمة المضافة خلال السنة ، وقد سبق أن بينا أن إجمالي الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية للمنشآت التي تستخدم ١٠ عمال أو أكثر قد بلغ حوالي ٢٢٧٩ مليون درهم ، كما أن إجمالي القيمة المضافة المحققة قد بلغ حوالي ١٠٥٦ مليون درهم ، ومن ثم فإن متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال خلال السنة يبلغ حوالي ٠,٤٦٤ درهم أي أن كل درهم مستثمر في هذا القطاع قد ساهم في تحقيق القيمة المضافة بمبلغ ٤٦٤ فلسا خلال السنة . ويختلف أيضا هذا المتوسط بين نشاط صناعي وآخر داخل قطاع الصناعات التحويلية . ويأتي أعلى متوسط لانتاجية الوحدة من رأس المال في نشاط صناعة الملابس ، فتبلغ هذه الانتاجية حوالي ٤,٧ درهم سنويا ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا النشاط في دولة الامارات لا يشمل إلا تفصيل الملابس (الخياطين) وصناعة بيع الملابس الجاهزة ، وأصحاب الأعمال في هذا النشاط لا يحتاجون إلى رؤوس أموال كبيرة تستثمر في آلات او معدات كما أن معظم الأماكن التي يزاولون نشاطهم فيها مستأجرة ومن ثم لا يوجد لديهم أموال مستثمرة في مبانٍ كأصول ثابتة من أصول المنشآت . نلاحظ بعد ذلك أن نشاط صناعة المنتجات المعدنية المصنعة يأتي في المرتبة الثانية ، حيث يصل متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال في هذا النشاط ١,١٦٨ درهم . ثم صناعة المنتجات الخشبية والأثاث وتأتي في المرتبة الثالثة ، ويبلغ فيها هذا المتوسط ٠,٩١٠ درهم ، وفي المرتبة الرابعة تقع صناعة المواد الغذائية والمشروبات حيث يصل المتوسط فيها حوالي ٠,٥٦٢ درهم أما باقي الأنشطة الأخرى فهي تقع في نفس المستوى حيث يتراوح المتوسط بين ٠,٣٦٢ درهم في صناعة الورق والطبع والنشر و٠,٣٠٣ درهم في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول .

**توزيع المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية
حسب القسم النشاط والإمارة***

القسم النشاط الصناعي	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الجملة	التوزيع النسبي %
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٦٣١	١٦٦٣	٣٧٢	٤٤٨	-	١٢٨	٥٠	٢٢٩٢	١٠٧
صناعة تصنيع الملابس والملابس الجاهزة	١٦٦٨	٣٣٣٤	٨٦٢	٢٩٢	٢٥	٣٩٤	٣٦	٥٦١٢	١٨٢
صناعة المنتجات الخشبية والأثاث	٦٩١	١٢٣٦	٩٧٧	٢٨٣	٥٤	٢٨٤	٢١١	٣٧٣٦	١٢١
صناعة منتجات الورق والطبوع والنشر	٩١٢	٦٧٦	٦٤	١١٤	-	٤٧	-	١٨١٢	٥٨
صناعة المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والمطاط والبلاستيك	٨٢٩	٣٣٦	٤٥٤	-	-	٣٥	-	١٦٥٤	٥٤
صناعة المنتجات من خامات غير معدنية	١٦٥٠	١٧٠٠	٩٢٨	٥٢٤	٣٧١	١٧٩٢	٢٤٥	٧١٢١	٢٣١
الصناعات المعدنية الأساسية	١٤٢	-	١٤	-	-	-	-	١٥٦	٠٠٥
صناعة المنتجات المعدنية المصنفة	١٨٥١	٣٢٢٩	٨٩٥	٢١٩	٢٢	٣٦٢	١٢	٦٤٩٢	٢١٠
صناعات تحويلية أخرى	٣١٦	٢٠٠	٢٣١	٤٦	-	-	-	٩٨٢	٣٢
الجملة	٨٦٩٠	١١٤٧٤	٤٨٨٩	١٩٣٧	٣٧٢	٢٩٤٤	٥٥٤	٢٠٨٦١	١٠٠٠
التوزيع النسبي /	٢٨٢	٣٧٢	١٥٨	٦٢	١٢	٩٥	١٨	١٠٠٠	-

المصدر السابق ص ٣٣ *

جدول يبين أهم المنقدرات الواردة في احصاء الانتاج الصناعي ١٩٧٧ في المنشآت التي يعمل بها ١٠ مشغولون فأكثر حسب اقسام النشاط الاقتصادي

(القيمة بالآلاف درهم)

القيمة بالآلاف درهم	متوسط		القيمة المضافة الاجمالية	قيمة مستخرجات الانتاج	قيمة الانتاج	قيمة الوصول الى المنتج	قيمة الايراد المستفجرة	عدد العاملين	عدد المنشآت	القسام النشاط الصناعي
	الانتاجية المبتدئة من رأس المال بالدرهم	القيمة المضافة المبتدئة بالدرهم								
٠,٥٦٢	١٤٧٤٠	٨١٧٧٣	٣٧٨٥٣	٢١١٣٧٤	٢٤٩٣٣٧	٢١٥١١١	١٩١٨٠٣	٢٥٦٨	٤٢	مصنعة المواد الغذائية والمشروبات مصنعة تعقيم الملابس واللباس الجاهزة
٤,٦٦٩	٣٠٩٦٦	٦٦٥١٧	٢٨٨٤٧	٥٤٦٩	٢٤٦٦٦	٢٦٧٦	٧٥٤٨	٩١٥	٧٠	مصنعة المنتجات الخشبية والأثاث
٠,٩١٠	٦٦٣٦٨	٥٦٦٥٠	٧٦١٧٣	٤٢٧٧٣	١١٨٤٤٥	٥٠٦٦٣	٨٤٦٠٩	٢٠٨٦	٨٥	مصنعة منتجات الورق والطباعة والنشر
٠,٦٦٢	٢٥٠٦٨	٧٠١٦٤	٥٩٧٢٠	٥٩٧٦٩	١١٩٤٨٩	١١٩٢٤٨	١٦٤٨٦٧	١٧٠٣	٤٠	مصنعة المنتجات الكيماوية وبمشتقات البترول والمواد البلاستيكية
٠,٢٠٣	٦٦٧٨٨	٢٢٠٦٠٤	٥٧٨٢٥	٢٨٨٤٣٣	٢٤٦٢٤٨	٣٧٨٠٤١	١٩٠٧٩٧	١٥٨٢	٢٠	مصنعة المنتجات من خامات غير معدنية (أسمت-سابلوق... الخ)
٠,٣١٨	٥٠٩٩٧	٨٨٣٢٠	٢٠٥٦٦١	١٨٤١٢٥	٤٨٩٧٨٦	٥١٥٩٠٣	١١٠١٧٨٨	٥٠٠٥	١٢٧	المصنعات المعدنية الاساسية
٠,٤٨٩	١٠٨٩٤٤	٢٧٨٧١	١٧٠٠٣	٢١٢٤٣	٤٢٤٠	١٣١٤٠	٣٤٧٨٠	١٥٦	٢	مصنعة المنتجات المعدنية المصنعة
١,١٦٨	٨٢٣٨٧	١١٩٤٢١	٤٢٤٦٦١	٢٠٠٢٤٥	١٧٢٩٠٦	٢٧٧٤٤٤	٤٠٤٥٢٤	٥١٨٢	١٠٦	مصنعة المنتجات المعدنية المصنعة
٠,٣٢٧	٩٥٩٥٥	٢٦٨٦٤٣	٢٢٣٩٥	٥٨٠١٩	٩٠٤١٤	٥٢٠٨٤	٩٨٨١٠	٣٢٩	٩	مصنعات تحويلية اخرى
٠,٤٦٤	٥٧٢٧٩	١٠٦٢٠٩	١٠٥٦٠٦١	١٠٧١٤٩٠	٢١٢٧٥٢٦	١٥٢٤٨٩٩	٢٣٧٨٨٩٥	٢٠٠٢٦	٥٠١	الجلابة

جدول يبين أهم المتغيرات الواردة في احصاء الانتاج الصناعي ١٩٧٧م في المنشآت التي يعمل بها ١٠ مشغولون فأكثر حسب كل امارة

(القيمة بالالف درهم)

الامارة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاموال المستورة	قيمة الاصول الثابتة	قيمة الانتاج	قيمة مستقرات الانتاج	القيمة المضافة الاجمالية	متوسط		النتيجة من الوحدة الواحدة من رأس المال بقرهم
								قيمة الانتاج	النتيجة المتقبل سنويا بقرهم	
ابوظبي	١٢٥	٥٤٠٨	٦١١٦٢٥	٦١٨٧٨٨	٦٥٤٢٥٦	٢٩٠٧٢٥	٢٦٦٦٢١	١٢٠٩٨٨	٤٨٨٨٢	٠٠٤٦٦
دبي	١٩٩	٨٤٨٢	٤٤٤٢٦٤	٢٤٥١٥٢	٧١٥٨٦٤	٤٤٤٩٢٦	٢٧٠٩٢٨	٨٤٢٩٨	٢١٩٧٢	٠٠٤٩٤
الشارقة	٩١	٢١٧٣	٤٦٠٩٤٧	٣٣٨١٥٨	٤٤١٥٩٧	١٤٢٢٢٩	٢٩٩٢٦٨	١٢٩١٧٣	٩٤٤٦٤	٠٠٦٦٩
عجمان	٤٢	١١٥٢	٤٧٧٠٢	٤٤٩٢٥	٨٨٨٧٥	٣٤٤٧٤	٥٥٤٠١	٧٧٠٨٢	٤٣٠٨٢	١٠١١١
أم القيوين	٨	١١٦	٥٧٠٩	٥٨٨٤٩	٤٨٤٦	٢٤٢١	٢٤٢١	٤١٧٧٢	٥٠٩٠٩	٥٤٢٠٠
رأس الخيمة	٣٠	١٦١٨	٦٣٠٧٨٧	١١٢١٢٢	٢١٧٥٩٩	٥٦٠١٨	١٦١٥٦١	٢٢٤٤٧٤	٩٨٥٨٢	٠٠٢٥٢
الفجيرة	٥	٨٦	٨٢٠٠	٦٣٩٢	٤٤٠٤	١٦٨٧	٢٧١٧	٥١٢٠٩	٢١٥١٢	٠٠٢٧٨
الجملة	٥٠١	٢٠٠٢٦	٢٢٧٨٨١٥	١٥٤٢٨٩٩	٢١٧٧٥٦١	١٠٧١٤٩٠	١٠٥٦٠٢٦	١٠٦١٨٥	٥٢٧٩٩	٤٦٤

المصدر السابق هي ٢٤ - ٢٥ .

أهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة حسب أقسام النشاط الصناعي

أقسام النشاط الصناعي	متوسط عدد العاملين في المنشأة	نسبة الأصول المستثمرة/الأموال المستثمرة	نسبة الإنتاج المستثمرة/الأموال المستثمرة	نسبة القيمة المضافة المستثمرة/القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٦١	١١٢	١٣٠	٢٠	٨٥
صناعة تفصيل الملابس والملابس الجاهزة	١٣	٢٨	٤٥٣	٣٨١	١٦
صناعة المنتجات الخشبية والأثاث	٢٥	٥٩	١٤١	٩٠	٣٦
صناعة منتجات الورق والطبع والنشر	٤٣	٧٢	٧٢	٣٦	٥٠
صناعة المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول	٧٩	١٧٢	١٨١	٣٠	٨٣
صناعة المنتجات من خامات غير معدنية	٣٩	٤٧	٤٤	٢٨	٣٨
الصناعات المعدنية الأساسية	٧٨	٣٨	١٢	٤٩٠	٤٩٢
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	٥٤	٥٦	١٦٧	١١٧	٣٠
صناعات تحويلية أخرى	٣٨	٥٤	٩٢	٣٣	٦٤
الجملة	٤٠	٦٧	٩٣	٤٦	٥٠,٤
	٤٩,٦				

المصدر السابق ، ص ٣٦ .

ونود الإشارة هنا إلى قطاع الصناعات الصغيرة وهو ما لم يشر إليه في المسح الصناعي الذي تم استعراض ملخص لأهم مؤشرات .

فالصناعات الصغيرة والتي يعمل بها ٩ مشغلتين فأقل ، هي صناعات في معظمها صناعات فردية ، لا يساهم فيها القطاع العام الذي يركز على الصناعات الكبيرة . والصناعات الثقيلة ومشروعات الهياكل الاقتصادية الأساسية . كما أن أغلبية العمالة فيها هي من غير المواطنين ويتم تمويل هذه الصناعات من الموارد الخاصة لأصحابها ، ومن خلال قروض مصرفية قصيرة الأمد ، وهي تتركز في أنشطة الغزل والنسيج والملابس والجلود ثم في صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ، ثم صناعة الخشب والأثاث وهي في مجملها نشاطات صناعية خفيفة واستهلاكية ، ولإنتاج المحلي فقط إلا أن تطورها وازدياد عددها يزيد من فعالية تأثيرها على تطور الوضع الصناعي ونموه ، مما يتطلب بالضرورة تخصيصها بالبحث والدراسة عند اعداد خطط التطوير والتنمية الصناعية .^(١)

تطور الصناعة في امانة ابوظبي للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٨ :

بغض النظر عن التطور الهائل في الصناعة الاستخراجية صناعة قطاع البترول والتصفية والبتروكيماويات^(٢) ، فإن قطاع^(٣) الصناعات التحويلية الأخرى (الصناعات الحكومية) تطور تطوراً كبيراً خلال الفترة المشار إليها أعلاه .

فلقد تطور انتاج مصنع أسمنت العين من ٥٣٠٠٢ طن في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٦٨٠٠٠ طن في عام ١٩٨٨ ، أي بمعدل نمو مرتفع جداً قدره ٢٣,٧٪ سنوياً أما مصنع أبوظبي للدقيق والعلف فقد ارتفع انتاج الدقيق من ٢٣٤١١ طناً في عام ١٩٧٨ إلى ٩٩٩٢٥ طناً في عام ١٩٨٨ أي بنسبة نمو سنوية مقدارها ١٥,٦٪ . أما بقية المنتجات من علف وغيرها فقد ارتفعت من ٢١٣٩٤ طناً في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٧٤٧٣٧ طناً في عام ١٩٨٨ حيث زاد الانتاج بنسبة نمو سنوية قدرها ١٩,٦٪ سنوياً .

(١) المصدر السابق - ص ٣٧ - ٥٣ .

(٢) انظر تفصيلها في باب الصناعة البترولية .

(٣) موجز التطور قبل عام ١٩٧٦ موجود في بداية الفصل الخامس بالصناعة فيما سبق .

وتشير الاحصاءات المنشورة إلى أن انتاج مصنع أبوظبي لانتاج الأكياس ارتفع انتاجه من الورق من (٢١٠٠٠٠٠) كيس في عام ١٩٧٨ إلى ٢,٢١٥,٣٠٠ كيس في عام ١٩٨٨ أي ازدياد نموه بنسبة قدرها ١,٠٪ سنويا .

ولقد ارتفع انتاج هذا المصنع من البلاستيك اعتبارا من عام^(١) ١٩٨٠ بحدود ٥٥,٢٥ طن إلى حوالي ١١١,٧ طن عند عام ١٩٨٨ أي بنسبة نمو قدرها ٩,٢٪ سنويا ولقد تطور مصنع الطابوق الأسمنتي بالعين فانتج في عام ١٩٨٠ حوالي ٢,٣٢٩,٢٤٨ طابوقة تضاعف انتاجه حتى بلغ ٤١٤٢٠٠٠ طابوقة في عام ١٩٨٨ بنسبة نمو قدرها ٧,٦٪ سنويا . كما ارتفع انتاج مصنع الطابوق الأسمنتي بالوثبة من ١٨٠٢٥٥٣ طابوقة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٩٩٠٥٤٤ طابوقة في عام ١٩٨٨ بنسبة نمو قدرها ١٣,٦٪ سنويا .

وفيما يلي جدول يبين هذه التطورات :

(١) كان انتاجه في عام ١٩٧٨ تجريبيا و انتج ٣,٣٦ طن في ذلك العام .

تطور الانتاج

جدول (١)

المشروع	وحدة الانتاج	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
مصنع اسمنت العين	طن	٥٣٠٠٢	٢٠٦٨٨٦	١٩٨٧٩٤	٢١٣٨٨٣	٢٢٢٤١٨٠	٥٧٧٧٠٩
مصنع ابوظبي للدقيق والعلف	طن	-	-	٢٣٤١١	٥٦٢٤٩	٦٢٨٣٤	٦٣٤٠٢
«دقيق»	طن	-	-	-	-	-	-
«حاصلات»	طن	-	-	-	-	-	-
«علف»	طن	-	-	-	-	-	١٨٤٥٥
«حاصلات»	طن	-	-	-	-	-	٢٩٦٩
مصنع ابوظبي لانتاج الاكياس	كيس	-	-	٢١٠٠٠٠٠	١٠٥١٣٠٠٠	١٢٥١١٠٠٠	١٢١٩٦٠٠٠
«رزق»	طن	-	-	٣٠٣٦	-	٥٥٠٢٥	٣٩٠٧
«ملاستيك»	طن	-	-	-	-	-	-
مصنع الطابوق الاسمنتي	طابوقة	-	-	-	-	٢٢٢٩٢٤٨	٢٧١٠٢٧٦
بالعين	طابوقة	-	-	-	-	١٨٠٢٥٥٣	٣٢٨٥٥٤٢
مصنع الطابوق الاسمنتي	طابوقة	-	-	-	-	-	-
بالوثة	طابوقة	-	-	-	-	-	-
مصنع الطابوق الجعي بالسك	طابوقة	-	٧٧٦٠٠٠	٢٥٢٨٠٠٠	٨٢٢٠٠٠٠	٢١٨٣٠٠٠	١٢٩٣٦٢٤٨

تكملة الجدول في الصفحة التالية

تطور الانتاج

جنول (ب)

المشروع	وحدة الانتاج	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مصنع اسمنت العين	طن	٦١٨٨٣٦	٦٤٣٧٩٥	٧٢٥٧٣٦	٥٦٧٣٤٥	٦٤١٧٩٣	٥٩٧١٤٨	٦٨٠٠٠٠
مصنع ابوظبي للدقيق والعلف	طن	٦٨٣٣٩	٧٦٧٩٦	٨٣٥٥٥	١٠٠٣٣٨	١٠٠٦٢٨٣	٩١٣٢٨	٩٩٩٣٥
دقيق	طن	-	١٠٠٠	١٠٠٠	١٧٥٨	-	-	-
مخامات	طن	٣٠١٧٦	٣٨٣٤٤	٤٧٧٩٨	٤٤٧٥٧	٦٦٨١	٧٠٣٨٩	٧٦٧٣٧
علف	طن	١١٦٥	٢٠٣٥	٥٠٣٩	١٤٧٧٥	-	-	-
مخامات	طن	-	-	-	-	-	-	-
مصنع ابوظبي لانتاج الاكليس	طن	-	-	-	-	-	-	-
موزق	كيس	٢٠٩٠٨٠٠٠	٣٧٣٢٥٧٠٠	٣٠٩٠٤٠٠٠	٢٣٣٦٠٧٠٠	٢٠٣٨٦٩٥٥	٢٢٨٦٥٧٠٠	٢٢١٥٢٠٠٠
بلاستيك	طن	٨٥,٦	٨٣,٧	١١٩,٢	٩٠,٩	١٧١,٧	١٦٦,٤	١١١,٧
مصنع الطابوق	طن	-	-	-	-	-	-	-
الاسمنتي بالعين	طن	٢٤٣٩٤٤٢	٣٧٥١٥٣٩	٤٢٣٩١١٠	٣٩٠١١٤٤	٣٣٨٨٣٣٢	٣٩٧٤٩٠٢	٤١٢٠
مصنع الطابوق	طن	-	-	-	-	-	-	-
الاسمنتي بالوثة	طن	٣٣٥٠١٣٣	٣٠١٧٣١٧	١١٩٩٦٣٣	٤٤٥٥٥٢٤	٣٦٤٦٧٨٥	٥١٠٣٧٧٢	٤٤٤
مصنع الطابوق الجري	طن	-	-	-	-	-	-	-
بالساد	طن	١٢٥٥٣٧٣١	-	-	-	-	-	-

● بعد استبعاد المتالف

المصدر - بصورة مباشرة من المؤسسة العامة للصناعة / في مطلع عام ١٩٨٩ / امانة ابوظبي

الاطار القانوني لتنظيم شؤون الصناعة على مستوى الاتحاد :

تطلب ازدياد النمو الاقتصادي على صعيد الدولة ككل ايجاد اطار قانوني لينظم شؤون الصناعة ، وليساهم في وضع خطة اتحادية تربط وتنسق بين الصناعات المحلية الموجودة في الامارات ، لمنع أي تنافس فيما بينها في المجال الصناعي ، مما له من آثار سلبية على الصناعة فضلا على ما فيه من اهدار للامكانيات المادية ، والتي يمكن توجيهها إلى مجالات اقتصادية أخرى .

وفيما يلي أهم القوانين والقرارات الوزارية حول هذا الموضوع والتي كان أبرزها القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ .

قانون اتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ بشأن تنظيم شؤون الصناعة- نص القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ بشأن تنظيم شؤون الصناعة على ما يلي :^(١)

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم (١) لعام ١٩٧٢ بشأن اختصاصات وصلاحيات الوزراء ، والقوانين المعدلة له .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والصناعة ، وموافقة مجلس الوزراء ، والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد .

أصدرنا القانون الآتي :

(١) المصدر السابق-صفحة ٣٧ ٥٣

محمد عقل عبد الدائم / دراسة لنتائج الإحصاء الصناعي لعام ١٩٧٧ - ١٩٨٠ .

(١) الجريدة الرسمية . السنة التاسعة العدد السابع والثستون ١٩٧٩/٣/٣١ ، ص ٥ - ١٥ .

الباب الاول

تعريفات

مادة (١)

يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الوزير : وزير المالية والصناعة .

الوزارة : وزارة المالية والصناعة .

الدائرة : الدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة .

المدير : المدير العام للدائرة الصناعية ورئيسها التنفيذي والاداري .

اللجنة : هي اللجنة الصناعية والاستشارية المؤلفة بموجب احكام هذا القانون .

المشروع الصناعي : هو العملية الاستثمارية التي يكون غرضها الاساسي تحويل الخامات من حيث جوهريها أو تركيبها أو شكلها أو مظهرها إلى منتجات كاملة الصنع أو وسيطة ، وكذلك التي تؤدي إلى تحويل المنتجات الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع ، بما في ذلك مزج المنتجات أو فصلها أو تعبئتها أو تغليفها ، وكذلك اضافة طاقة انتاجية أو تكوين أصول انتاجية جديدة تحل محل أصول قديمة انتهى عمرها الانتاجي ، وذلك كله طبقا لما تحدد عند اقرار المشروع وفقا لخطة محددة .

صاحب المشروع الصناعي : الاشخاص الطبيعيون والمؤسسات والهيئات التي تملك مشروعا صناعيا في الدولة ، سواء كانوا يديرونه بأنفسهم أو بالواسطة .

مدير المشروع الصناعي : هو من يتولى ادارة المشروع الصناعي سواء كان صاحب المشروع أو من يفوضه في ادارته تنفيذا لأحكام هذا القانون .

الانتاج الصناعي : هو قيمة ما تنتجه الوحدة الاقتصادية من السلع الصناعية .

الانتاج الصناعي المحلي : هو كل انتاج لمشروع صناعي لا تقل فيه تكلفة الانتاج عن طريق التصنيع في الدولة عن ٢٥٪ من تكاليفه الكلية .

الباب الثاني

احكام عامة

مادة (٢)

تسري احكام هذا القانون على كافة المشروعات الصناعية في الدولة عدا ما يأتي :

١ - المشروعات الصناعية التي تشغل باستخراج البترول أو تكريره أو باستخراج أو تنقية أو اسالة الغاز الطبيعي أو الغازات البترولية ، أو باستخراج الخامات المعدنية أو تنقيتها واعدادها للصناعة أو بأي من الطرق الموافقة لها .

٢ - المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأسمالها الثابت على (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين ألف درهم ، أو التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة أشخاص ، أو التي تستخدم قوة محركة لا تزيد على خمسة أحصنة .

٣ - مشروعات الامتياز التي تنظمها قوانين خاصة أو التي تسري في شأنها معاهدة أو اتفاقية تكون الدولة طرفا فيها .

٤ - مشروعات الخطة العامة للدولة التي تتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها .

الباب الثالث

في اللجنة الصناعية الاستشارية واللجنة الفرعية

مادة (٣)

تنشأ في وزارة المالية والصناعة لجنة صناعية استشارية تؤلف على النحو الآتي :

١ - وزير المالية والصناعة رئيساً

٢ - وكلاء الوزارات الآتية :

١ - وزارة المالية والصناعة نائباً للرئيس

ب - وزارة الاقتصاد والتجارة عضواً

ج - وزارة التخطيط عضواً

د - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عضواً

هـ - وزارة البترول والثروة المعدنية عضواً

و - وزارة الكهرباء والماء عضواً

٣ - ممثل مواطن عن كل امانة يختاره حاكمها عضواً

٤ - اثنان من المشتغلين بالصناعة في القطاع

الخاص ، ويتم تعيينهم بقرار من الوزير بناء

على ترشيح اتحاد غرف التجارة والصناعة

بالدولة وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . عضواً .

٥ - المدير أو من ينوب عنه . مقررراً للجنة

وللجنة ان تستعين في عملها بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين بالدولة والخبراء كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، كما لها أن تشكل من بينها لجنة فرعية لدراسة مسألة معينة وتقديم تقرير بنتيجة الدراسة .

مادة (٤)

تختص اللجنة بالنظر في المسائل التالية مع مراعاة ما تقرره الخطة العامة للدولة :

- ١ - دراسة طلبات اقامة المشروعات الصناعية وفق أحكام هذا القانون واتخاذ القرارات في شأنها .
- ٢ - دراسة الطلبات المقدمة من ذوي الشأن بمنح المزايا والاعفاءات للمشروعات الصناعية واتخاذ القرارات في شأنها وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .
- ٣ - دراسة المسائل التي تحال اليها من وزارة المالية والصناعة المتعلقة بسياسة التصنيع في الدولة ، او بوسائل تشجيع الاستثمار الصناعي وتحديد مجالاته ، وتحديد المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الصناعية بمراعاة اهميتها ، او بتنظيم استثمار رأس المال العربي والاجنبي في المشروعات الصناعية ، وبتحديد نسبة اسهامه فيها ، وتقديم تقارير بنتيجة الدراسة ومقترحات اللجنة .
- ٤ - المسائل الأخرى التي تدخل في اختصاصها بموجب أحكام هذا القانون أو التي يرى الوزير استطلاع رأيها فيها .

مادة (٥)

تجتمع اللجنة بصفة دورية مرة كل شهر على الأقل ، بناء على دعوة من رئيسها ويجوز دعوتها إلى الانعقاد بصفة استثنائية ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب من رئيس اللجنة أو ثلث أعضائها .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو من يحل محله عند غيابه .

مادة (٦)

تصدر اللجنة قراراتها في المسائل التي تختص بنظرها ، بناء على الدراسات الاقتصادية والفنية وفي ضوء السياسة الصناعية والخطة العامة للدولة .

وتصدر هذه القرارات بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي فيه الرئيس .

ولا تكون قرارات اللجنة نهائية إلا بعد اعتمادها من الوزير .

مادة (٧)

يكون للجنة سكرتارية تؤلف من بين موظفي الدائرة ، يصدر بتشكيلها قرار من الوزير ، وتتولى سكرتارية اللجنة بوجه خاص اعداد جدول الأعمال ، وضبط محاضر الجلسات وتسجيل قرارات اللجنة ومقترحاتها ، وإبلاغها إلى الجهات المختصة .

الباب الرابع

في اقامة المشروعات الصناعية

مادة (٨)

اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ، لا يجوز منح الترخيص بإنشاء المشروع الصناعي إلا للمواطنين من أبناء دولة الامارات العربية المتحدة ، أو للشركات المؤسسة طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها التي لا تقل نسبة مساهمة رأس المال الوطني فيها عن ٥١٪ من رأسمالها ، ويشترط أن يكون المدير المسئول فيها مواطناً أو يكون مجلس إدارتها مؤلفاً من أعضاء غالبيتهم من المواطنين .

أما غير المواطنين الذين يملكون منشآت صناعية وقت نفاذ هذا القانون . ولم يكن لهم شركاء من مواطنين يملكون ٥١٪ على الأقل من رأسمال المنشأة

الصناعية ، فيجب عليهم أن يتموا تصفية أعمالهم خلال سنتين من وقت العمل بهذا القانون ، ما لم يستوفوا الشروط المنصوص عليها في هذه المادة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه .

مادة (٩)

لا يجوز اقامة أي مشروع صناعي في الدولة أو احداث أي تغيير فيه ، ما لم يحصل صاحبه على موافقة بذلك وفقا لأحكام هذا القانون والنظم المعمول بها في الدولة ، ويقدم الطلب الخاص بالمشروع الصناعي إلى الدائرة على النموذج الخاص بذلك وفقا لللائحة التنفيذية .

مادة (١٠)

يجب أن يكون الطلب الخاص بالمشروع الصناعي ، مشفوعا بتقرير يتضمن الدراسات المتعلقة به والغرض من انشائه وجدواه اقتصاديا وفنيا ، وموارده الأولية ، وتكاليف انتاجه سنويا ومقدار رأس المال الذي يكفي لتحقيق أغراضه ، وكيفية تمويله وما يحتاجه من أيد عاملة وإمكانية تسويق منتجاته ، وغير ذلك من الأمور التي لها اتصال وثيق بالمشروع ، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون البيانات الخاصة بالطلب .

مادة (١١)

تقوم الدائرة بدراسة الطلبات الخاصة بالمشروع الصناعي ، وذلك من الناحيتين الاقتصادية والفنية في ضوء الخطة والسياسة العامة للدولة وطبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ، وتعرض الدائرة الطلب مع نتائج دراستها وتوصياتها على اللجنة وذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب إليها .

وترفع اللجنة توصياتها في شأن الطلب إلى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه إليها .

مادة (١٢)

يصدر الوزير قراره في الطلب المشار إليه في المادة السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه إليه .

فإذا صدر قرار الوزير بالموافقة على الطلب ، وجب أن يتضمن هذا القرار شروط إقامة المشروع الصناعي .

مادة (١٣)

تنظر طلبات إقامة المشروعات الصناعية في ضوء الاعتبارات الآتية :

- ١ - متطلبات الخطة الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية الصناعية في الدولة .
- ٢ - الاتفاقات المعقودة مع الدول العربية .
- ٣ - احتياجات الدولة في مجال الاستهلاك المحلي واحلال الانتاج المحلي محل الانتاج المستورد .
- ٤ - مدى توفر الخامات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها في التصنيع .
- ٥ - امكانية تنفيذ المشروع في المناطق التي تحددها الحكومة .

مادة (١٤)

إذا لم يبدأ صاحب المشروع الصناعي في أعمال الانشاء خلال ستة اشهر من ابلاغه بقرار الوزير بالموافقة على المشروع ، كان للوزير الغاء القرار الصادر بالموافقة على المشروع ، ما لم يطلب صاحب المشروع قبل انتهاء هذه الفترة مد الميعاد على أن يبين في هذا الطلب الاسباب التي تبرر ذلك وللوزير في هذه الحالة الموافقة على منح صاحب المشروع مهلة مناسبة وفقا لما يراه من ظروف كل حالة .

مادة (١٥)

للدائرة أن تراقب جميع مراحل تنفيذ المشروع الصناعي وأن تتابع تنفيذ الشروط المنصوص عليها في قرار الموافقة على إقامة المشروع .

وعلى صاحب المشروع موافاة الدائرة بالبيانات التي تطلبها في هذا الشأن ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة (١٦)

إذا ألغيت الموافقة على المشروع وفقاً للمادة (١٤) فلا يجوز لمن ألغى طلبه تجديده قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ إلغاء الموافقة .

وعلى الدائرة أخطار مقدم الطلب بالقرار الصادر من الوزير وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

الباب الخامس

في السجل الصناعي

مادة (١٧)

ينشأ في الدائرة سجل صناعي تقيد فيه جميع المشروعات الصناعية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات المتعلقة بهذا السجل وإجراءات القيد فيه .

مادة (١٨)

مع مراعاة أحكام المادة (٨) من هذا القانون ، على أصحاب المشروعات

الصناعية أو التي رهن التنفيذ وقت العمل بهذا القانون أن يطلبوا قيدها في السجل الصناعي وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويقدم طلب القيد اليه في الفقرة السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض الذي تبين اللائحة التنفيذية بياناته .

مادة (١٩)

على الدائرة بعد قيد المشروع في السجل الصناعي أن ترخص للمشروع بالانتاج وتصدر الرخصة باسم صاحب المشروع وعليه أن يخطر الدائرة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على البيانات الواردة في السجل المشار إليه وذلك وفقاً للشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب السادس

في وسائل تشجيع المشروعات الصناعية

مادة (٢٠)

يجوز لمجلس الوزراء والسلطات المختصة في الامارات الاعضاء في الاتحاد ، كل في حدود اختصاصه بناء على توصية اللجنة منح المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون المزايا والاعفاءات الآتية :

- ١ - تخصيص قطعة أرض لموقع المشروع الصناعي سواء بغير مقابل ، أو بضمن منخفض ، أو تأجيرها له بأجرة رمزية بشروط أفضل .
- ٢ - تأجير المباني الصناعية للمشروع لصاحبه بشروط أفضل وذلك في المناطق الصناعية التي تنشئها الحكومة .
- ٣ - توريد الكهرباء والماء الى المشروع بأسعار تشجيعية .

- ٤ - الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الواردات الآتية :
- ١ - الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي يحتاج إليها المشروع الصناعي .
- ب - المواد الأولية والوسيلة والبضائع نصف المصنعة التي تلزم المشروع لأغراضه الانتاجية ، وكذلك مواد التغليف والتعبئة التي تستفيد في الانتاج .
- ٥ - اعفاء الأرباح التي يفلها المشروع وكذلك المبالغ الاحتياطية المقتطعة من الأرباح لاستغلالها فيه ، من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ بدء الانتاج .
- ٦ - اعفاء صادرات المشروع من المنتجات المحلية الصناعية من ضرائب ورسوم التصدير .
- ٧ - منح الصادرات المشار إليها في البند السابق اعانة تشجيعية .
- ٨ - تمتع الانتاج المحلي بالحماية الجمركية مع مراعاة كفاية هذا الانتاج من حيث الكمية والنوع والجودة .

مادة (٢١)

يكون للمشروعات الصناعية التالية الأولوية في الحصول على المزايا والاعفاءات المنصوص عليها في المادة السابقة :

- ١ - المشروعات التي تنتج سلعا للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الاجنبية أو تنافسها أو تكون ذات قدرة على التصدير .
- ٢ - المشروعات التي تستخدم مواد خام محلية .
- ٣ - المشروعات التي تقام في المناطق التي تحددها الحكومة .

٤ - أية مشروعات أخرى ذات أهمية اقتصادية خاصة أو تدرج باعتبارها كذلك في خطة التنمية للدولة .

مادة (٢٢)

لصاحب المشروع الصناعي أن يحصل من الدائرة على ما قد يكون لديها من المعلومات والبيانات الإحصائية والخرائط وغيرها من الدراسات والأبحاث المتعلقة بصناعة معينة تهم صاحب المشروع .

كما يجوز للدائرة تقديم الارشادات والمعلومات المتعلقة بالتصنيع للمستثمرين الجدد .

مادة (٢٣)

يجوز بقرار من الوزير وبناء على توصية اللجنة أن تسهم الوزارة في نفقات الدراسات والبحوث التي يقوم بها صاحب المشروع ، اذا كان هذا المشروع ذا أهمية خاصة للاقتصاد الوطني .

مادة (٢٤)

يكون لأصحاب المشروعات الصناعية في حالة انشاء صناعات جديدة افضلية الحصول على قرض من البنوك ، والمؤسسات المالية التي تملكها الدولة أو تساهم فيها ، وذلك بعد موافقة وزير المالية والصناعة ، وبناء على توصية اللجنة على أن يحدد البنك أو المؤسسة المالية شروط هذا القرض وقيمه .

مادة (٢٥)

تعطى الأفضلية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة المحلية ، بشرط أن تكون هذه المنتجات في مستوى مقارب للمنتجات الأجنبية الصنع ، من حيث النوع والجودة والسعر السائد .

مادة (٢٦)

على صاحب المشروع الصناعي عند انتهاء الأعمال اللازمة لتشغيل المشروع أن يخطر الدائرة بذلك ، وعليها أن تقوم بمعاينة المشروع خلال عشرة أيام على الأكثر ، فإذا ثبت لها اتمام هذه الأعمال كلياً أو جزئياً منحت صاحب المشروع شهادة بذلك ، ويعتبر تاريخ اصدار هذه الشهادة هو تاريخ بدء الانتاج .

مادة (٢٧)

لا يجوز التصرف في المواد المستوردة التي أعفيت من الرسوم الجمركية ، وفقاً لأحكام هذا القانون في غير الأغراض التي استوردت من أجلها .

وكل تصرف في هذه المواد على خلاف حكم الفقرة السابقة يوجب أخطار الدائرة مع دفع الرسوم الجمركية التي أعفيت منها .

وعلى صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلاً لهذه المواد على النموذج الذي تعدّه الدائرة في هذا الشأن .

مادة (٢٨)

لا يجوز لصاحب المشروع أن يؤجر الأرض أو المباني التي خصصت للمشروع وفقاً لأحكام هذا القانون ، ولا أن يتصرف فيها بأي وجه آخر ما لم يحصل على موافقة بذلك من السلطات المختصة .

مادة (٢٩)

إذا بيع المشروع الصناعي أو تنازل عنه مالكه أو أجره للغير كله أو بعضه وكذلك إذا توقف المشروع عن العمل كلياً أو جزئياً ، يجب على صاحبه أن يخطر الدائرة بذلك مع بيان الأسباب ، وعلى مستأجر المشروع أو المشتري أو المتنازل إليه أن يقدم إلى الدائرة خلال شهرين من تاريخ انتقال الملكية أو إبرام عقد الإيجار طلباً

للتأشير بذلك في السجل الصناعي ، وذلك لنقل التراخيص إلى المالك أو المستأجر الجديد وإجراء التغييرات اللازمة في بيانات السجل .

ويجوز في حالة عدم اتباع هذه الاجراءات سحب المزايا والاعفاءات التي ينتفع بها المشروع بموجب احكام هذا القانون .

مادة (٣٠)

على صاحب المشروع الصناعي أن يوافي الدائرة بالتقارير والبيانات الدورية ، التي توضح مدى استفادة المشروع من الاعفاءات الممنوحة له ، ومدى تطور الصناعة وعناصر تكاليفها وإنتاجها ، وذلك كله وفقا للنموذج الذي تعده الدائرة في هذا الشأن . وعليه كذلك أن يقدم إلى الدائرة تقريراً بالوضع المالي للمشروع في ضوء الميزانية العمومية المصادق عليها ، من محاسب قانوني والحسابات الختامية لكل سنة مالية .

مادة (٣١)

على صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلاً للعاملين فيه وفقاً للبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

مادة (٣٢)

على صاحب المشروع الصناعي أن يلتزم بكافة القوانين واللوائح المعمول بها ، وأن ينفذ بدقة أحكامها المتعلقة بالأمن الصناعي والصحة العامة والمحافظة على البيئة .

وعليه في حالة تعيين مدير للمشروع أن يخطر الدائرة بذلك بكتاب مسجل ويكون المدير مسؤولاً مع صاحب المشروع عن تنفيذ أحكامه .

مادة (٣٣)

لا يجوز أن يقل عدد المواطنين العاملين في المشروع الصناعي عن ٢٥٪ من مجموع العاملين ، وللوزير بناء على توصية من اللجنة أن يقرر إعفاء المشروع من هذا القيد أو خفض النسبة المشار إليها وذلك إذا لم يتوافر العدد الكافي من المواطنين .

مادة (٣٤)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية بغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم ، ويجوز للسلطة المختصة فضلا عن ذلك بناء على توصية اللجنة حرمان المشروع من كل أو بعض المزايا المقررة في هذا القانون .

مادة (٣٥)

إذا أنتج المشروع سلعا مخالفة للمقاييس والمواصفات المقررة للإنتاج ، أو قام بالغش في نوعية الانتاج ، عوقب صاحب المشروع أو مديره المسئول بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة تكون بقيمة المنفعة التي حصل عليها من الغش ، يضاف إليها مبلغ لا يتجاوز مائة ألف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين مع مصادرة المواد والمنتجات موضوع المخالفة .

وتضاعف العقوبة في حالة العودة ، مع الحكم بغلق المنشأة مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ، ويجوز الحكم بسحب ترخيص المنشأة نهائيا .

مادة (٣٦)

يعاقب كل من اقام أو ادار مشروعا صناعيا دون الحصول على ترخيص وفقا لاحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد عن مائة ألف درهم ، مع الحكم بغلق المشروع .

مادة (٣٧)

كل موظف مكلف وفقا لهذا القانون بتنفيذ أحكامه ويفشي سرا أو بيانا من البيانات المقدمة في شأن المشروعات الصناعية ، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم ، وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها قانونا .

الباب التاسع أحكام ختامية

مادة (٣٨)

تكون مشاركة رأس المال الأجنبي في المشروعات الصناعية طبقا للقوانين والنظم المعمول بها في الدولة .

مادة (٣٩)

يكون لموظفي الدائرة المكلفين من الوزير لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات ما يقع مخالفا لأحكامه ، ولهم في سبيل أداء مهمتهم تفتيش مستودعات المشروعات الصناعية وتدقيق سجلاتها وفحص انتاجها ، وعلى صاحب المشروع الصناعي والعاملين فيه تمكين هؤلاء الموظفين من أداء مهمتهم وإعطائهم البيانات والإيضاحات التي يطلبونها وفقا للقانون .

مادة (٤٠)

على الوزراء والسلطات المختصة في الامارات كل فيما يخصه تنفيذ احكام هذا القانون ، وعلى وزير المالية والصناعة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ احكامه .

مادة (٤١)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة بأبوظبي

بتاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٣٩٩ هـ

الموافق : ١٩ / ٣ / ١٩٧٩ م .

ويشار بشكل خاص بالنسبة إلى القانون رقم (١) لعام ١٩٧٩ في شأن تنظيم
شؤون الصناعة إلى ما يلي :

الاحكام العامة .

نصر الباب الثاني على أن احكام هذا القانون تسري على كافة المشروعات
الصناعية في الدولة عدا ما يلي :

١ - المشروعات الصناعية التي تشتغل باستخراج البترول أو تكريره أو
باستخراج أو تنقية أو اسالة الغاز الطبيعي ، أو الغازات البترولية أو
باستخراج الخامات المعدنية أو تنقيتها أو اعدادها للصناعة أو بأي من
الطرق الموافقة لها .

٢ - المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأسمالها الثابت عن (٢٥٠,٠٠٠) مائتين
 وخمسين ألف درهم ، أو التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن عشرة أشخاص ،
 أو التي تستخدم قوة محرك لا تزيد عن خمسة أحصنة .

٣ - مشروعات الامتياز التي تنظمها قوانين خاصة أو التي تسري في شأنها
 معاهدة أو اتفاقية تكون الدولة طرفا فيها .

٤ - مشروعات الخطة العامة للدولة التي تتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها .

اللجنة الصناعية الاستشارية :

كما نص الباب الثالث من القانون على تشكيل (اللجنة الصناعية الاستشارية) برئاسة وزير المالية والصناعة وعضوية وكلاء وزارات كل من :

أ - وزارة المالية والصناعة (نائباً للرئيس)

ب - وزارة الاقتصاد والتجارة (عضواً)

ج - وزارة التخطيط (عضواً)

د - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (عضواً)

هـ - وزارة البترول والثروة المعدنية (عضواً)

و - وزارة الكهرباء والماء (عضواً)

اضافة إلى ممثل مواطن عن كل امانة يختاره حاكمها ، واثنين من المستقلين بالصناعة من القطاع الخاص ، يتم تعيينهم باللجنة بقرار من الوزير (المالية والصناعة) وبناء على ترشيح اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . ويكون مدير الدائرة الصناعية مقرراً لهذه اللجنة وتؤلف السكرتارية من موظفي الدائرة الصناعية . وقد حدد القانون مهام اللجنة الصناعية الاستشارية فيما يلي :

١ - دراسة طلبات اقامة المشروعات الصناعية وفق احكام القانون واتخاذ القرارات في شأنها .

٢ - دراسة الطلبات المقدمة من ذوي الشأن بمنح المزايا والاعفاءات للمشروعات الصناعية واتخاذ القرارات بشأنها .

٢ - دراسة المسائل التي تحال اليها من وزارة المالية والصناعة المتعلقة بسياسة التصنيع في الدولة ، أو بوسائل تشجيع الاستثمار الصناعي وتحديد مجالاته وتحديد المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الصناعية .

٤ - المسائل الأخرى التي تدخل في اختصاصها بموجب أحكام هذا القانون و التي يرى الوزير استطلاع رأيها فيها .

ونص القانون على أن تجتمع اللجنة بصفة دورية ، مرة كل شهر على الأقل وعلى دعوة من رئيسها ، ويجوز دعوتها إلى الانعقاد بصفة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، من رئيس اللجنة أو ثلث أعضائها . ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، على أن يكون من بينهم الرئيس أو من يحل محله عند غيابه .

وقد جاء تشكيل هذه اللجنة في الوقت المناسب ليدعم الرغبة في التنسيق بين إمارات الدولة ، بهدف منع الازدواجية في إقامة المشروعات الصناعية ، وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بشكل عام والصناعي خاصة ، وتم بالفعل عقد عدة اجتماعات للجنة الصناعية الاستشارية درست فيها الكثير من الأمور المتعلقة بالوضع الصناعي في الدولة ، وأسلوب منح التراخيص الصناعي للمشروعات وأسلوب التنسيق بين الجهات المحلية المخولة ، بمنح التراخيص ووزارة المالية والصناعة كجهة اتحادية مسؤولة عن الصناعة في الدولة .

وبناء على توصية من اللجنة الصناعية الاستشارية وافق مجلس الوزراء بقراره رقم (٢٨/٥٣٨) لعام ١٩٨٠ على إعفاء الآلات والمعدات والمواد الأولية ومواد التغليف المنصوص عليها في الفقرتين (١ ، ب ٤) من المادة ٢٠ من القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩ من الرسوم الجمركية مادامت تلك المواد تستعمل لأغراض الإنتاج وعلى ألا تستفيد من هذا الامتياز إلا المشروعات الصناعية الوطنية المشمولة بالقانون والملتزمة بتطبيقه والتي تكون نسبة رأس المال الوطني فيها ٥١٪ فأكثر .

وبعد عقد عدة اجتماعات للجنة توقفت لأسباب تنظيمية ولعدم اكتمال النصاب

القانوني في بعض الاجتماعات . وقد كان لتوقف أعمال اللجنة لفترة طويلة بعض الآثار منها :

- ١ - عدم وجود بديل قانوني للبت في الأمور التي حولها قانون الصناعة للجنة .
- ٢ - تأجيل اتخاذ الكثير من القرارات لحين انعقاد اجتماعات اللجنة .
- ٣ - لجوء سلطات كل امانة لتسيير أمور الصناعة محليا وما نتج عن ذلك من انشاء أجهزة محلية مختصة بالصناعة وكمثال لذلك :
- أ - المؤسسة العامة للصناعة - ابوظبي .
- ب - الدائرة الصناعية في غرفة تجارة وصناعة دبي .
- ج - الدائرة الاقتصادية - الشارقة .
- د - الدائرة الاقتصادية - عجمان .
- هـ - دائرة الصناعة والاقتصاد - الفجيرة .

ورغم أن الهدف من انشاء هذه المؤسسات والدوائر دفع عجلة التنمية الصناعية في كل امانة ، وهو أمر يعكس الاهتمام العام بالصناعة ، إلا أنه خلق نوعا من تعدد الجهات المختصة لنشاط اقتصادي واحد كان من الأفضل أن يتم تركيزه في جهة واحدة .

وسائل تشجيع المشروعات الصناعية :

نصت المادة (٢٠) من القانون على أنه يجوز لمجلس الوزراء والسلطات المختصة في الامارات الأعضاء في الاتحاد ، كل في حدود اختصاصه بناء على توصية اللجنة (اللجنة الصناعية الاستشارية) منح المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون المزايا والاعفاءات الآتية :

- ١ - تخصيص قطعة أرض لموقع المشروع الصناعي سواء بغير مقابل أو بتمن مخفض أو تأجيرها له بأجرة رمزية بشروط أفضل .
- ٢ - تأجير المباني الصناعية اللازمة للمشروع لصاحبه بشروط أفضل وذلك في المناطق الصناعية التي تنشئها الحكومة .
- ٣ - توريد الكهرباء والماء إلى المشروع بأسعار تشجيعية .
- ٤ - الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الواردات الآتية :
 - ١ - الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي يحتاج إليها المشروع .
 - ب - المواد الأولية والوسيطة والبضائع نصف المصنعة التي تلزم المشروع لأغراضه الانتاجية وكذلك مواد التغليف التي تستنفد في الانتاج .
 - ٥ - اعفاء الأرباح التي يفلها المشروع وكذلك المبالغ الاحتياطية المقتطعة من الأرباح لاستغلالها فيه ، من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من تاريخ بدء الانتاج .
 - ٦ - اعفاء صادرات المشروع من المنتجات المحلية الصناعية من ضرائب ورسوم التصدير .
 - ٧ - منح الصادرات المشار إليها في البند السابق اعانة تشجيعية .
 - ٨ - تمتع الانتاج المحلي بالحماية الجمركية مع مراعاة هذا الانتاج من حيث الكمية والنوع والجودة .
- كما نصت المادة (٢١) من القانون على أن يكون للمشروعات الصناعية التالية الأولوية في الحصول على المزايا والاعفاءات المنصوص عليها في المادة السابقة :
- ١ - المشروعات التي تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الأجنبية أو تنافسها أو تكون ذات قدرة على التصدير .

- ٢ - المشروعات التي تستخدم مواد خام محلية .
- ٣ - المشروعات التي تقام في المناطق التي تحددها الحكومة .
- ٤ - أية مشروعات أخرى ذات أهمية اقتصادية خاصة أو تدرج باعتبارها كذلك في خطة التنمية للدولة .

وفي هذا الخصوص فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥/٥٧٨) لسنة ١٩٨٥ بالموافقة على منح الأفضلية من المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية لدولة الإمارات ، وأعقبه قرار وزاري رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٦ يحدد قواعد منح هذه الأفضلية كما يلي :

- ١ - تمنح المنتجات الوطنية ، أفضلية سعرية مقدارها ١٠٪ لكافة المشتريات الحكومية .
- ٢ - يشترط لمنح الأفضلية المنصوص عليها من هذا القرار ألا تقل نسبة الملكية الوطنية من رأسمال المنشأة الصناعية المنتجة عن ٥١٪ وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاج السلعة عن ٤٠٪ من تكلفتها .
- ٣ - يراعى عند منح الأفضلية السعريّة للمنتجات الوطنية في المناقصات الحكومية عناصر المنافسة الأخرى من حيث الجودة المطلوبة ومدة التسليم .

أما فيما يخص بموضوع حماية الانتاج المحلي فلا يزال موضوع نقاش وجدل كبيرين بين المؤيدين لهذا المبدأ والمعارضين له ولكل فريق وجهة نظره ، ولم يتم اتخاذ أي قرار رسمي حول الحماية الجمركية للانتاج الوطني في الدولة .

أما من حيث تنظيم شؤون المواصفات والمقاييس الخاصة بالصناعة وغيرها فقد صدر القانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ١٩٧٦ بشأن دائرة المواصفات والمقاييس في وزارة المالية والصناعة ، حيث تكون مهمتها وضع ونشر ومراقبة وتنفيذ تطبيق القواعد الخاصة بالتوحيد القياسي والمواصفات والمقاييس وضبط وتعديل الجودة

وجميع الأعمال المتعلقة بها ، بما في ذلك الاختبار والمعايرة وذلك بغرض تحقيق الأغراض الآتية :

١ - تنسيق العمل بين الجهات التي تقوم بإنتاج وتوزيع واستهلاك المواد الأولية والمنتجات الصناعية وتبسيط هذا العمل .

ب - رفع الكفاءة الانتاجية وتحسين سمعة المنتجات ونوعها وتحديثها وتعيين الوسائل القياسية للعمل والإنتاج لتحقيق الاقتصاد الإجمالي الأمثل .

ج - حماية المستهلك من الغبن والغش والمحافظة على الأرواح والسلامة العامة ولتحقيق الأهداف السابقة تقوم الدائرة بما يلي :

١ - وضع مشروعات المواصفات القياسية وتعديلها ونشرها وإصدار تقييم تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة للأمور التالية :

أ - وحدات القياس .

ب - التصنيفات والمصطلحات والتعريفات والرموز والعلامات .

ج - أبعاد وأشكال وأنواع وأصناف ورتب وجودة مكونات وأداء وتحمل وأمن الخامات والمواد والمنتجات والسلع والأجهزة والمعدات والتركيبات والمنشآت .

د - اعتماد أي مواصفات محلية أو اقليمية أو اجنبية او دولية كمواصفات قياسية وطنية .

هـ - تشجيع ومتابعة ومراقبة استخدام المواصفات القياسية الوطنية في الأنشطة المختلفة .

و - الاستعانة بالامكانات المحلية المتوفرة بالجهات الحكومية او الخاصة وتقويض هذه الجهات في القيام ببعض المهام .

ز - طرق أخذ العينات والفحص والتحليل والاختبار والتفتيش والقياس والمعايرة وضبط جودة الانتاج .

ح - طرق التصنيع والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والاستخدام والتشغيل .

ط - أسس الرسومات الهندسية والتصميمية وشروط تنفيذ العمليات والانشاءات والتركيبات الفنية .

٢ - العمل على تنسيق المواصفات القياسية للدولة بما يجعلها متفقة مع مواصفات المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، وغيرها من المنظمات والهيئات والمؤسسات المتخصصة .

٣ - الاحتفاظ بقائمة مراجع القياس الوطنية المعتمدة والقيام بعملية المراقبة والمراجعة والمعايرة وتنظيم اصدار شهادات المعايرة ، وكذلك اصدار ونشر وتوزيع وبيع المواصفات والمطبوعات المتعلقة بالتوحيد القياسي .

٤ - انشاء وتشغيل المختبرات والمعاهد اللازمة ، لاجراء الفحوص والتحليل والاختبارات والبحوث الخاصة ، بالمواصفات والمقاييس وفحص واختبار المواد والمنتجات ومعايرة أجهزة ومعدات القياس .

٥ - نشر الوعي الخاص بالتوحيد القياسي بكل الوسائل الممكنة ، واعداد وتدريب ورفع كفاية المستويات المختلفة بين العاملين في هذا المجال .

٦ - تنمية العلاقات والتعاون مع الهيئات والجهات والمعاهد التي لها علاقة بأهداف الدائرة .

٧ - منح شهادات الجودة وشارات المطابقة للمواصفات القياسية الوطنية وتنظيم كيفية اصدارها وحقوق استخدامها .

هذا وقد صدرت مجموعة من المواصفات القياسية لدولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون ، اعتمدها مجلس الوزراء في القرار رقم (١) لعام ١٩٨٦ وتتضمن هذه المواصفات ما يلي :

أولاً : المواصفات الأساسية .

ثانياً : المواصفات الغذائية .

ثالثاً : مواصفات الطاقة الكهربائية .

رابعاً : مواصفات السيارات .

وقد تم تطبيق جميع المواصفات اعتباراً من ١٠/٨/١٩٨٦ باستثناء مواصفات السيارات فقد تم تطبيقها اعتباراً من ١/١/١٩٨٧ وأصبحت ملزمة لجميع وكالات السيارات العاملة في الدولة .

كما واتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات الوزارية لدعم المنتجات الصناعية الوطنية ، ووضع اللوائح المنظمة لذلك فكان منها القرار رقم ٥/٥٧٨ لعام ١٩٨٥ في شأن قواعد منح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والقرار رقم (١٣) لعام ١٩٨٦ في شأن منح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية لدولة الامارات العربية المتحدة والقرار رقم ٣/٢٦٩ لعام ١٩٨٦ في شأن فرض رسوم لاستخراج شهادة الأفضلية السعريّة والقرار رقم (٥١) لعام ١٩٨٦ في شأن الاجراءات التنفيذية لمنح الأفضلية السعريّة في المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية الوطنية .

وقد حدد القرار الاخير شروط منح الأفضلية السعريّة في المشتريات الحكومية في المؤسسات الصناعية الوطنية التي :

١ - تكون مسجلة في السجل الصناعي بالدائرة الصناعية .

- ٢ - تكون حاصلة على رخصة انتاج صناعي سارية المفعول .
- ٣ - تعود ملكية ٥١٪ من رأس المال المدفوع إلى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة .
- ٤ - لا تقل القيمة المضافة الناشئة من انتاج السلعة عن ٤٠٪ .
- ٥ - لا يقل رأس مالها عن ٢٥٠ ألف درهم .

كما حدد القانون كيفية احتساب الأفضلية السعريّة بما يلي :

- ١ - تحسب الأسعار لأغراض الأفضلية السعريّة على أساس أقل سعر .
- ٢ - في حالة تساوي الجودة محلياً وأجنبياً طبقاً للنواحي الفنية يطبق معيار الأفضلية للمنتج الوطني بنسبة ١٠٪ من قيمة مثيلاتها من السلع الأجنبية .
- ٣ - في حالة منافسة السلعة الوطنية للسلعة الأجنبية جودة وسعراً ترسي المنافسة على السلعة الوطنية بدون أفضلية سعريّة .
- ٤ - في حالة منافسة السلعة الوطنية للسلعة الأجنبية في الجودة ، مع اختلاف في السعر بزيادة عن ١٠٪ تتم ترسية المنافسة على السلعة الأجنبية .

٣ - التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة :

سنتناول في الجزء الأخير في استعراضنا للتطور والتنمية الصناعية :

أولاً : توزيع المناطق الصناعية في الدولة .

ثانياً : التنمية الصناعية في الخطة الخمسية للدولة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

ثالثاً : مصرف الامارات الصناعي .

رابعاً : المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ .

أولاً : المناطق الصناعية في الدولة (١)

استعرضنا فيما تقدم مجموعة التشريعات الاتحادية في مجال الصناعة والمواصفات والمقاييس ، وعلى الرغم مما يواجه تطبيق هذه التشريعات من بعض العقبات ، إلا أنها استطاعت أن تضيء على القطاع الصناعي نوعاً من التنظيم والتخطيط والتنسيق ، حتى تجاوزت الصناعة يفضل هذه القوانين والتشريعات مرحلة العشوائية التي تميزت بها في بداية مرحلة التصنيع .

ونتعرض فيما يلي بشيء من الإيجاز لأحد أشكال التخطيط العلمي للصناعة ، حيث حرصت الدولة على توفير المناطق الصناعية في كافة أرجاء الإمارات في المناطق التي توفر فيها المناخ الصناعي المناسب .

وقد تم انشاء المناطق الصناعية بعد توفير الأرض والمرافق والخدمات الأساسية ، ويرجع انخفاض التكاليف فيها إلى الوفورات الاقتصادية الناجمة عن كبر حجم مشروعات المرافق العامة والخدمات المشتركة التي تخدم عدداً كبيراً من المصانع التي تتجمع في مكان واحد مما يمكن من اتباع أساليب الإنتاج الموسع ويؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج مما يعطي الصناعة الوطنية قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية .

وتتمتاز مواقع المناطق الصناعية باختيارها بحيث تكون قريبة من مراكز الاستهلاك بالمدن بعد ربطها بشبكة طرق حديثة ، وذلك لتسهيل عملية النقل والشحن بالإضافة إلى إنشاء الموانئ لخدمة هذه المناطق ، وتسهيل الاتصال بالعالم الخارجي وتخفيض نفقات استيراد المواد الخام ومستلزمات الصناعة الأخرى ، وكذلك تسهيل التصدير للخارج وخير مثال على ذلك ميناء جبل علي في دبي وميناء الرويس في أبوظبي . وفيما يلي عرض سريع للمناطق الصناعية في كل إمارة :

(١) العدد الرابع من نشرة شئون الصناعة التي تصدرها الدائرة الصناعية - وزارة المالية والصناعة .

١ - المناطق الصناعية في أبوظبي :

١ - منطقة الرويس الصناعية : وهي من أهم المناطق الصناعية في أبوظبي وتسمى مجمع الرويس الصناعي وتبعد ٢٣٥ كيلومتراً غربى مدينة أبوظبي ، وخصصت للصناعات البترولية الكبيرة مثل تكرير النفط وتسييل الغاز والأسمدة الأزوتية ، وقد تم تجهيز المنطقة بكافة المرافق والخدمات الأساسية والمساعدة من كهرباء وشبكة طرق برية وموانئ ، ووسائل اتصال حديثة ومجمعات سكنية وعيادة ومدارس وحدائق ومسجد ... الخ .

ب - منطقة المصفح الصناعية : وتبعد ٢٥ كيلومترا عن مدينة أبوظبي ومساحتها الاجمالية تبلغ ١٦,٢٥٠ ألف متر مربع وتضم ١,٣٢١ قسيمة صناعية ويتوافر في هذه المنطقة كافة الخدمات والمرافق الأساسية وبها ميناء بحري بعمق ١٣ مترا يستقبل سفناً حمولة ٢٥ ألف طن وأهم الصناعات القائمة فيها مصنع الأسمدة وصناعة المعدات البترولية بالإضافة إلى بعض مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي وصناعات الاصباغ كما خصص جزء منها لورش تصليح السيارات .

ج - منطقة طريف الصناعية : ومساحتها الاجمالية ١٦٥٠٠ متر مربع وفيها مصفاة أم النار وصناعات تعبئة الغاز .

د - منطقة السعديات : ومساحتها الاجمالية ١,٩٠٠ ألف متر مربع وفيها بعض الصناعات البترولية ومصنع الطين الصناعي .

هـ - مدينة العين : وفيها المنطقة الصناعية الخاصة بورش السيارات بالإضافة إلى مصنع الأسمنت والجير والسماد وتعليب الخضروات والعصير والألبان .

٢ - المناطق الصناعية في دبي :

يوجد في امارة دبي حاليا عشر مناطق صناعية تضم ٩٦٥ منشأة صناعية

متنوعة بالإضافة إلى ٣٦١ منشأة أخرى موجودة خارج هذه المناطق المخصصة للصناعة ، وأهم هذه المناطق ما يلي :

١ - منطقة جبل علي : وهي أحدث منطقة صناعية في دبي وقد تم تخصيصها للصناعات الثقيلة وتبعد ٣٥ كيلومتراً جنوب غرب مدينة دبي - ويتراوح ايجار المتر المربع في هذه المنطقة عند نهاية عام ١٩٨٧ من ٥ - ٣٢ درهماً حسب الموقع من الميناء . وقد زودت المنطقة بالكهرباء والماء كما تم تزويدها بالغاز ، وفي المنطقة مجمع سكني على بعد ٣ - ٥ كيلومترات من الميناء وأهم المنشآت الصناعية في هذه المنطقة مصهر الألمنيوم ومصنع الكابلات الكهربائية ، إضافة للعديد من المنشآت الصناعية التي تعمل والتي مازالت قيد التنفيذ وهي منطقة تلاقى اقبالاً كبيراً من الشركات العالمية الكبرى .

ب - منطقة بور سعيد : ومساحتها الاجمالية ١٥٠ هكتاراً وتضم ٢٥٢ منشأة صناعية أهمها شركة أوف شور سبلايرو ماكديرموت .

ج - منطقة الخبيص : ومساحتها الاجمالية ١١٠ هكتارات وتضم ٢٧٦ منشأة وهي من أقدم المناطق الصناعية في دبي وتتميز بوجود مستودعات للتخزين طويل الأمد .

د - منطقة الرمول : ومساحتها الاجمالية ٣٥٠ هكتاراً وتضم ٢٠٩ منشآت صناعية .

هـ - منطقة القصيص : ومساحتها الاجمالية ١٨٠ هكتاراً وتضم ٩ منشآت صناعية .

و - منطقة الكرتون : ومساحتها الاجمالية ٥٠ هكتاراً وتضم ٥٠ منشأة صناعية وتتركز فيها صناعات البلكات والبلاط .

ز - منطقة ميناء راشد : ومساحتها الاجمالية ١٠٠ هكتار وتضم ٥٧ منشأة كبيرة وفيها مستودع للتخزين ومستودع واحد للمواد البترولية .

ح - منطقة الصفا (طريق أبوظبي) : ومساحتها الاجمالية ٤٠ هكتاراً وتضم ٤٦ منشأة لصناعة الأغذية والمشروبات والطباعة .

ط - منطقة العوير (طريق أم الحصا) : ومساحتها الاجمالية ٥٣٠ هكتاراً وتضم ٤٦ منشأة صناعية ولبعد هذه المنطقة عن المناطق المأهولة فقد تم تجهيز مساكن للعمال بالإضافة إلى مسجد ومطاعم .

ي - منطقة النجمة (طريق أبوظبي) : ومساحتها الاجمالية ٥٧٠ هكتاراً وتضم ٤٣ منشأة صناعية .

٣ - المنطقة الصناعية في الشارقة :

وتقع غربي مدينة الشارقة على مساحة قدرها ٢٦ كيلومتر مربعاً وقد روعي أن تكون بعيدة عن المناطق السكنية تجنباً لتلوث البيئة ، وقد تم تقسيمها إلى ١٦ قطاعاً كل منها يختص بنشاط صناعي معين كما تم بناء المساكن للعمال في هذه المنطقة ليكونوا على مقربة من العمل .

وقامت بلدية الشارقة عند اعادة تخطيطها لمدينة الشارقة بتخصيص منطقة مستقلة بذاتها لكي تضم الأنشطة الصناعية بالامارة وتقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي للمدينة ويبلغ عدد القطع فيها ٤٦٤٩ قطعة متوسط مساحتها يتراوح ما بين ١٠٠ × ١٠٠ قدم و ٣٠٠ × ٣٠٠ قدم ويتم تأجير أو بيع القطع الصناعية حسب المساحة كما تمنح للمواطنين مجاناً تشجيعاً من الحكومة لتنمية وتنشيط الحركة الصناعية في الدولة .

ويبلغ سعر الكيلو من الكهرباء ٧,٥ فلس والماء ٣ فلوس للجالون وكان يجري العمل في مشروع لتوفير الغاز فيها .

٤ - المنطقة الصناعية في عجمان :

تم انشاء المنطقة الصناعية الجديدة وهي مقسمة إلى ٣ اجزاء (١ - ب - جـ)

وكل جزء تم تقسيمه إلى مساحات صغيرة وتضم صناعات السمكرة والخراطة والحدادة وتوجد فيها شركة لتعبئة الغاز . كما تم تزويد المنطقة بالخدمات الأساسية وتم بناء مساكن للعمال ومسجد وسوق .

٥ - المنطقة الصناعية في أم القيوين :

وتقسم المنطقة الصناعية فيها إلى ثلاث مجموعات ، تضم كل منها ٨٠ قطعة تقريبا وقد تم تزويدها بالماء والكهرباء ووسائل المواصلات ، وأهم الصناعات فيها صناعة الطوب والطابوق والبلاط والألمنيوم والحدادة وورش تصليح السيارات .

٦ - المناطق الصناعية في رأس الخيمة :

١ - منطقة خور خوير ويوجد فيها صناعة الأسمنت والأحجار والرخام والمفرقات .

ب - منطقة الرمس وتوجد فيها مصانع لانتاج القضبان الحديدية والمسامير .

٧ - المناطق الصناعية في الفجيرة :

تتميز امانة الفجيرة بتركيزها في اختيار أنواع الصناعات التي تتوفر موادها الخام محليا في الامارة ، من هنا كان انتشار المصانع بحكم قربها من مصدر المادة الخام اللازمة للصناعة ، هذا بخلاف منطقة صناعية خاصة بورش السيارات وأعمال الحدادة والألمنيوم البسيطة .

وأهم المصانع في الفجيرة مصنع الصوف الصخري والسيراميك والأسمنت وطحن الكنكري والرخام . ولابد من الإشارة هنا إلى أنه رغم قيام الدولة بإنشاء هذه المناطق الصناعية ، وتجهيزها بكل الخدمات والمرافق اللازمة للصناعة ، فإن بعض هذه المناطق يحتاج إلى زيادة وتوسيع وصيانة طرق المواصلات فيها ، بما يتماشى مع طبيعة المنطقة الصناعية ولتناسب حجم الشاحنات الكبيرة بالإضافة إلى ضرورة

تحديث شبكات الصرف الصحي وانشائها ، بمواصفات خاصة تناسب المناطق الصناعية وأخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على البيئة من التلوث مع الأخذ بعين الاعتبار وسائل الأمن والسلامة والوقاية من الحريق .

ثانياً: التنمية الصناعية في الخطة الخمسية للدولة ١٩٨٥-١٩٨١:

حدد مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ من ضمن أهدافه العامة الاطار للتنمية الصناعية في كونه يهدف إلى توسيع القاعدة الانتاجية للدولة عن طريق الارتفاع بمعدلات النمو في القطاعات الانتاجية غير النفطية ، لاسيما الصناعات التحويلية ، بما يؤدي إلى تقليل الاعتماد تدريجيا على عائدات النفط الخام وتنمية مصادر الدخل الأخرى .^(١)

ففي مجال النفط الخام والصناعات الاستخراجية الأخرى وضعت الخطة الأولويات التالية :

- انتاج النفط الخام والغاز وتصديرهما بالكميات التي تكفي لتأمين احتياجات التنمية وتنويع مصادر الدخل .
- الحفاظ على احتياطي النفط والغاز لأطول فترة ممكنة باعتبارها أفضل استثمار للمستقبل .
- اقامة المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية لتصنيع أكبر حجم ممكن من النفط الخام والغاز .
- استخدام أكبر قدر ممكن فنيا واقتصاديا من النفط من الآبار المستثمرة حالياً باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة ، مما يضمن عدم هدر الثروة الوطنية ويحقق أعلى عائد من مورد النفط الخام .

(١) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٢ - وزارة التخطيط - إدارة التخطيط ١٩٨٣ ص ٨٣ .

- الاستفادة الكاملة من الغاز المرافق ، ومتابعة أعمال استكشاف حقول الغاز في جميع مناطق الدولة .

كما توقعت الخطة أن تشكل الثروة المعدنية وشبه المعدنية دعامة رئيسية لاقتصاد الدولة في المستقبل ، وعليه وتأكيدا لهذه الأهمية فقد استهدفت الخطة ما يلي :

- استكمال أعمال المسح المعدني (المرحلة الثالثة) لتحديد الخامات المعدنية وشبه المعدنية المختلفة .

- استغلال الخامات المعدنية وشبه المعدنية بعد ثبات جدواها الاقتصادية .

- تطوير وتحسين أساليب استغلال الثروات المعدنية ومواد البناء .

أما بالنسبة إلى قطاع الصناعات التحويلية ، فحددت الخطة^(١) أن التصنيع بالنسبة للدولة هدف رئيسي لمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي ، والصناعة تعتبر حسب المقاييس الاقتصادية ، القطاع الذي يجب تنميته لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل . لقد حقق هذا القطاع خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ تطورا واضحا حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٩ ٪ عام ١٩٧٥ ، إلى ٢,٨ ٪ عام ١٩٨٠ ، وبلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال نفس الفترة في مختلف مشاريع القطاع نحو ٣٥,٣ مليار درهم ، وقد أوضحت بيانات المتابعة أن نشاط الصناعات الكيماوية والمشتقات النفطية احتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الانتاج ، يليه في ذلك نشاط صناعات منتجات التعدين غير المعدنية ، ثم نشاط الصناعات المعدنية الأساسية ، واستنادا إلى معطيات ظروف دولة الامارات العربية المتحدة التنموية ، فقد ركزت الخطة على تنمية هذا القطاع ، حيث قدرت جملة الاستثمارات في مختلف مشاريعه نحو ٥٠,١ مليار درهم للأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، وبحيث كان يتوقع لها أن تحقق معدلا للنمو فيه قدرت بنحو ٢٧,٠ ٪ سنويا ، كما استهدفت الخطة في مجالات القطاعات المعدنية الأساسية ما يلي :

(١) المصدر السابق صفحة ٨٧ - ٨٨ .

- الاستفادة الكاملة من الغاز المرافق ، ومتابعة أعمال استكشاف حقول الغاز في جميع مناطق الدولة .

كما توقعت الخطة أن تشكل الثروة المعدنية وشبه المعدنية دعامة رئيسية لاقتصاد الدولة في المستقبل ، وعليه تأكيداً لهذه الأهمية فقد استهدفت الخطة ما يلي :

- رفع مستوى الانتاجية في مختلف فروع النشاط الصناعي ، مع العمل على تحسين نوعية الانتاج وأساليبه .
- التركيز على المجالات الصناعية ذات التقنية الحديثة والكثافة الرأسمالية العالية .
- اعطاء الأولوية للصناعات التي تعتمد المواد الخام المحلية ، حيث كانت تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٢٢,٦٪ للصناعات المعتمدة على النفط الخام والغاز الطبيعي ، ونحو ١٧,٩٪ سنوياً للأنشطة الصناعية الأخرى .
- مراعاة التوزيع الجغرافي للصناعات الجديدة بهدف تحقيق تنمية اقليمية متوازنة .
- تحقيق التنسيق والتكامل مع اقطار الخليج العربي بشكل خاص والاقطار العربية بشكل عام .
- رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من ٢,٨٪ عام ١٩٨٠ ، إلى ١٠,٠٪ عام ١٩٨٥ .
- رفع انتاج المشتقات النفطية في نهاية الخطة إلى ١٤,١ مليون طن مقارنة بنحو

مليون طن عام ١٩٨٠ ، ورفع انتاج مشتقات الغاز المسيل من ٣,٣ مليون طن إلى ٨,٢ مليون طن ، ومنتجات الألمنيوم من ٢٥ ألفا إلى ١٣٥ ألف طن .. الخ . كما كان يتوقع أن تظهر سلع جديدة ، منها الأمونيا ، اليوريا ، الزيوت الأساسية ، المذيبات العضوية ، الأملاح والغازات والسوائل الكيماوية ، الأنابيب المعدنية ، المصابيح الكهربائية ، البطاريات الجافة والسائلة .. الخ . كما كان يتوقع أن يزداد حجم وأهمية المنتجات الصناعية التي ستشكل سلعا وسيطة لاقامة صناعات مكملية ، أو لاستخدامها في قطاعات أخرى ، اضافة إلى أن هيكل الصناعة المتوقع نموه سوف يساهم في زيادة حجم الصادرات .

إلا أن هذه الخطة لم توضع موضع التنفيذ وفق ما أعدته وزارة التخطيط واستمر التوجه في اعداد البرامج التطويرية السنوية بشكل مستقل في الميزانيات الخاصة بكل امانة على حدة ، كما رفعت هذه الامارات من استثماراتها العامة في تكوين رأسمالها الثابت وهو ما يشير إلى التطور الذي تشهده كل امانة في المجالات الاقتصادية المختلفة وهو ما سبق وأن أشرنا إليه في البعثين الاول والثاني من الفصل الثاني من هذا الباب .

ثالثاً : مصرف الامارات الصناعي :

أنشئ مصرف الامارات الصناعي بموجب القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٨٢ والذي صدر بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٢ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٢ ونص على ما يلي :

مادة (١)

ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مصرف على شكل شركة مساهمة تسمى «مصرف الامارات الصناعي» وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية انشائه ونظامه الأساسي المرافقين ، ويشار إليه في باقي مواد القانون بالمصرف .

ويكون للمصرف شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع بالأهلية القانونية لمباشرة جميع الاعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي يقوم عليها .

مادة (٢)

تقدم حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة المصرف ، وعرض وزير المالية والصناعة قرضا طويل الاجل مقداره (١٠٠٠ مليون درهم) للمصرف ، ويحدد مجلس الوزراء في القرار الصادر منه شروط واجل القرض المذكور .

مادة (٣)

يعفي المصرف من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة عليه في القانون رقم (٧) لعام ١٩٧٦ بإنشاء ديوان المحاسبة .

مادة (٤)

تعفى أموال وأرباح المصرف من كافة الضرائب والرسوم المقررة في الحكومة الاتحادية ، أو في الامارات الاعضاء في الاتحاد .

مادة (٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

كما حدد المصرف أهدافه وسياسته الاقراضية بما يلي :

- * الاسهام في تحقيق التنمية الصناعية ضمن استراتيجية طويلة الأمد غايتها تنويع مصادر الدخل الوطني في الامارات العربية المتحدة واقامة قطاع صناعي قوي ومتطور .
- * تنمية المشاريع الصناعية الناجحة في الامارات العربية المتحدة والاسهام في الاستثمارات اللازمة لها .
- * تقديم القروض لمشاريع صناعية جديدة ناجحة ، وكذلك للصناعات القائمة

لمساعدتها على انجاز توسيعها أو تجديد آلاتها أو الحصول على رأس المال العامل بها ، فيما اذا كان ذلك لصالح هذه الصناعات القائمة .

- * اقتراح مشاريع صناعية جديدة ملائمة واجراءات الدراسات الأولية لها .
- * تشجيع اقامة سوق منظمة للأوراق المالية وتسهيل توجيه المدخرات الخاصة نحو المشاريع الصناعية .

اما سياسة الإقراض فهي :

* يقوم المصرف بصورة رئيسية بتمويل المؤسسات والشركات الصناعية في القطاعين الخاص والعام ، على ألا تقل المساهمة الوطنية عن ٧٠٪ من رأسمالها .

* يقوم المصرف بتمويل الصناعات ذات التكنولوجيا الحديثة ، ورأس المال المكثف حسب الأولويات التالية :

أ - الصناعات التي تستثمر الموارد الوطنية المتوافرة في الدولة (كالمواد الأولية والطاقة ورأس المال ، الخ) وتعتمد في تصريف منتجاتها على الأسواق المحلية .

ب - الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الوطنية والتي تتوافر لمنتجاتها الأسواق الخارجية بالإضافة إلى الأسواق المحلية .

ج - الصناعات التي تنتج السلع البديلة عن المنتجات المستوردة والسلع المعدة للتصدير .

ويمنح المصرف ثلاثة أنواع من القروض الصناعية :

- * القرض القصير الأجل وهو الذي لا تزيد مدته على سنتين ، والذي يخصص لتمويل احتياجات المنشأة الصناعية من رأسمال عامل .

* القرض المتوسط الأجل وهو القرض الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات ، والذي يخصص عادة لتوسيع منشأة صناعية قائمة ، أو لتجديد آلاتها أو ليحل محل قرض تجاري .

* القرض الطويل الأجل وهو الذي لا تتجاوز مدته ثماني سنوات والذي يخصص عادة لاقامة مشروع صناعي جديد .

وتمنح هذه القروض بفائدة سنوية مقدارها ٤٪ ويضاف إليها ٠,٥٪ كمصاريف إدارية كما لا يتجاوز القرض الصناعي نسبة ٢٠٪ من رأسمال المصرف المكتتب به واحتياطياته أو ٦٠٪ من تكلفة المشروع أيهما أدنى .

أما المساهمون في البنوك ونسب مساهمتهم فهي كما يلي :

٥١,٠٠٠٪	حكومة دولة الامارات العربية المتحدة
٨,٢٩٢٥	شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
٨,٢٩٢٥	بنك عمان المحدود
٤,٩٧٥٥٪	بنك الاتحاد للشرق الأوسط
٤,١٤٦٥	بنك الخليج التجاري المحدود
٤,١٤٦٥	بنك أبوظبي الوطني
٤,١٤٦٥	بنك دبي الوطني المحدود
٢,٥٠٠	بنك دبي المحدود
٢,٥٠٠	بنك الامارات التجاري المحدود
٢,٥٠٠	بنك الشرق الأوسط المحدود
٢,٥٠٠	بنك الشارقة الوطني
٢,٠٠٠	البنك الاتحادي التجاري المحدود
١,٠٠٠	شركة العين الأهلية للتأمين
١,٠٠٠	شركة عمان للتأمين
٠,٥٠٠	شركة دبي للتأمين
٠,٢٥٠	شركة الظفرة للتأمين
٠,٢٥٠	بنك الامارات العربية للاستثمار المحدود

وقد بلغ عدد طلبات القروض التي استلمها المصرف حتى نهاية عام ١٩٨٦ ما مجموعه ١٠٩ طلبات لقروض صناعية تمت دراسة الجدوى الاقتصادية لمجموع ٧٨ مشروعا ومنحت ٤٢ منشأة صناعية قروضا بلغت في مجملها ١٩٦,١ مليون درهم المدفوع منها حتى نهاية عام ١٩٨٦ كان ١٤٤,٢٢ مليون درهم . وقد راعى البنك توزيع القروض لتشمل جميع امارات الدولة في نطاق عنايته بالعمل على خلق تنمية صناعية متوازنة ، بين مختلف المناطق في الدولة وبما يضمن تحقيق سياسته الاقراضية التي استطاعت ان تحقق (١):

١ - تنشيط قطاع الصناعة التحويلية وزيادة الانتاج المحلي ، وتقليل الاعتماد على الواردات ، وتنويع مصادر الدخل القومي .

٢ - ايجاد قاعدة أساسية للمعلومات الخاصة بالتنمية الصناعية والاقتصادية في الدولة .

٣ - المساهمة في القضاء على ازديادية المشاريع المقامة ، وادخال تقنية جديدة للمنشآت العاملة ، وتدعيم دور القطاع الخاص في التنمية ، وبما يخدم التوجه الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي .

وقد عني المصرف أيضا اضافة إلى النشاط الاقراضي بتقديم الاستشارات والارشادات للمستثمرين الصناعيين عني بتوفير المعلومات الأساسية للتنمية الصناعية وقام باصدار صحيفة شهرية لهذا الغرض كما توجه إلى اعداد دراسات متخصصة تغطي مختلف القطاعات الصناعية الأساسية بالإضافة إلى تنظيم الندوات حول مختلف أوجه النشاطات الصناعية والاقتصادية . كما يقوم من جانب آخر باستثمار ما يفيض عن حاجاته التحويلية على شكل ودائع لدى المصارف التجارية العاملة في الدولة ، مما يحقق له مصدرا لتمويل مصروفاته علما بأن هذا الدخل سيتضائل مع توسعات المصرف في منح القروض ، خاصة بعد القرار

(١) مصرف الامارات الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٦ صفحة ٣٦ .

الخاص بمنح القروض لمواطني دول مجلس التعاون ، ومشاركته في تمويل المزيد من المشاريع الجديدة والمساهمة في رؤوس أموالها .

ان هذا الدور الهام الذي يقوم به مصرف الامارات الصناعي ومساهمته في التنمية الصناعية يؤكد على أهمية تعميم هذه التجربة وإيجاد بنوك متخصصة أخرى في مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية .

رابعاً : المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ :

يعني المسح الصناعي بحصر المنشآت الصناعية القائمة في الدولة خلال فترة زمنية معينة للتعرف على مدى كفاءة ادائها وامكانيات تطويرها ، وتنميتها وقد تم تحديد الاهداف التي يتوقع للمسح الصناعي لعام ١٩٨٥ تحقيقها على صعيد الدولة بما يلي :^(١)

- ١ - الوقوف على واقع القطاع الصناعي .
- ٢ - تشخيص المشاكل والمعوقات التي تقف بوجه التنمية الصناعية .
- ٣ - اصدار دليل صناعي للدولة .
- ٤ - تشخيص فرص جديدة للاستثمار الصناعي .
- ٥ - ايجاد قاعدة معلومات حديثة عن النشاط الصناعي .

ولقد ساهمت مختلف الجهات الحكومية المسئولة عن الصناعة في كافة الامارات في أعمال المسح الميداني والذي بوشتر بتنفيذه في ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٦ وكانت مرحلة الاعداد قد بدأت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦ .

(١) شئون الصناعة ، العدد الثاني - السنة الثانية - ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٦ صفحة ٤ .

جدول رقم (٢)

عدد المنشآت الصناعية لعام ١٩٨٩ موزعة حسب الامارات

نوع الصناعة الإمارة	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ			صناعة العزل والنسيج والملابس والجلود			صناعة الخشب والمنتجات الخشبية وما فيها الأثاث			صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر			صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والمعدن والمطاط والبلاستيك		
	١٠ الممن	فكتر	١٠ المجموع	١٠ الممن	فكتر	١٠ المجموع	١٠ الممن	فكتر	١٠ المجموع	١٠ الممن	فكتر	١٠ المجموع	١٠ الممن	فكتر	١٠ المجموع
أبوظبي	١٤٠	١٠٦	٢٤٦	١٠٨٨	١٦٢	١٢٥٠	٤٢٢	١٥	٤٣٧	٢١	٧	٢٨	٢٤	٣	٢٧
دبي	١٥٢	١٢٢	٢٧٤	١٢٢١	١٢٨٨	٢٥٠٩	٢١٤	٣٧	٢٤١	٢٨	١	٢٩	٢٦	١٢	٣٨
الشارقة	١٢٣	١١١	٢٣٤	٨٦٤	٨٥٥	١٧١٩	٢٣٩	٢٨	٢٦٧	١٢	١٣	٢٥	١١	١٤	٢٥
رأس الخيمة	٥٥	٥٠	١٠٥	٤٥٨	٤٥٧	٩١٥	١٢٦	٢	١٢٩	٢	٢	٤	٢	٢	٤
عجمان	٢٣	٢٦	٤٩	٣٣٨	٣٣٨	٦٧٦	١٠٥	٢	١١٥	٧	٧	١٤	٢	٢	٤
الفجيرة	٢٢	٢٠	٤٢	٢٣٦	٢٣٦	٤٧٢	٦٤	١	٦٥	١	١	٢	١	١	٢
أم القيوين	٩	٧	١٦	٦٥	٦٥	١٣٠	١٦	-	١٦	١٦	١	٢	١	١	٢
الإجمالي	٥٤٨	٤٤٢	٩٩٠	٤٣٧٠	٤٢٩٩	٨٦٦٩	١١٨٦	٨٦	١٢٧٢	١١٨٦	٧٥	١١٤	٨٦	٣٩	١٢٦

المصدر: تم تجميعه من خلال جداول المسح الصناعي لدولة الامارات العربية المتحدة - جداول البيانات المنشورة

١٩٨٥، والصادرة عن وزارة المالية والصناعة

- تكمل الجدول في الصفحة التالية

جدول رقم (٢) (ب)

تكملة جدول المنشآت الصناعية في عام ١٩٨٩ موزعة حسب الامارات

نوع الصناعة	صناعة منتجات الخبثات المعدنية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم			الصناعات المعدنية الأساسية			صناعات المنتجات المعدنية والمكينات والمعدات			صناعات تحويلية أخرى			الإجمالي
	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	
الامارة	فلكتر	للمجموع	فلكتر	للمجموع	فلكتر	للمجموع	فلكتر	للمجموع	فلكتر	للمجموع	فلكتر	للمجموع	
أبوظبي	٣٤	٨١	١١٣	-	-	-	٥٦	٣٩٧	٤٥٣	٣	٣٣	٣٦	٢١٤
دبي	١٧	٤٤	٩١	٢	٢	٢	٧٦	٨٦	١٦٢	٨	٩١	٩٩	٣٩٠
الشارقة	٥٦	٧٩	١٣٠	١		١	٦٣	٣٣٥	٣٩٧	١١	٦١	٧٣	٣٢٤
رأس الخيمة	١٩	٨٩	١٠٨	-	-	-	٩	١٠١	١١٠	-	٧	٧	٤٤
عجمان	١٤	٢٢	٣٦	-	-	-	٣٧	٨٨	١١٥	-	٣٦	٣٦	٦٠
الحدية	٨	١	٩	-	-	-	٣	٤٣	٤٦	-	٢	٢	١٦
أم القيوين	٦	٧	١٢	-	-	-	١	١٥	١٦	-	٢	٢	١٣
الإجمالي	١٧٧	٣٢٣	٥٠٠	٣	٣	٦	٣٢٤	٩٦٥	١١٩٩	٢٢	٢٢٢	٢٤٤	٨٦١
	٧٥١٩	١٨٦١	٢٤٤٠										

المصدر السابق

ويلاحظ أنه يغلب على قطاع الصناعات التحويلية في الدولة الطابع المهني والحرفي الصغير ، حيث تمثل المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ عاملين ٨٩,٧٪ من إجمالي المنشآت الصناعية بالدولة ، وتمثل صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود ٥٢,١٪ من المجموع العام للمنشآت ، وتمثل صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث نسبة ١٥,٢٪ وصناعة المنتجات المعدنية والمكينات والمعدات نسبة ١٤,٣٪ وصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ نسبة ٦,٥٪ وصناعة منتجات الخامات المعدنية وغير المعدنية ، عدا منتجات البترول والفحم نسبة ٦٪ وبذلك يكون مجمل هذه القطاعات الخمس ٩٤,١٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية في الدولة .

وتتركز الصناعات التحويلية بشكل أساسي في امارات أبوظبي ودبي والشارقة ،
حيث تشكل بالتالي نسبة كل منها من المجموع العام ٢٧,٨ ٪ ، ٢٥,٨ ٪ ، ٢١,٨ ٪

إلا أنه من واقع المسح الصناعي الميداني تم تعديل الاطار العام للمنشآت
الصناعية باستثناء ٢٣٩ منشأة صناعية من تلك التي يعمل فيها ١٠ عمال فأكثر
على النحو التالي :

٠٩٦ منشأة تبين أنها لا تزال النشاط الصناعي .

٦٨ منشأة مغلقة ومتوقفة عن العمل

٢١ منشأة وردت مكررة في اطار التعداد

٣٠ منشأة يعمل بها أقل من عشرة عمال

٩ منشآت أدمجت مع منشآت أخرى .

١٥ منشأة بياناتها لأقل من ثلاثة أشهر .

كما استثنى من المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال ١٦ منشأة اذ تبين
أن ١٤ منها تمارس نشاطا غير صناعي ومنشأتين مكررتين في اطار التعداد . وعليه
فإن عدد المنشآت التي شملها المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ يصبح ٦٢٢ منشأة
من الفئة التي يعمل بها أكثر من عشرة عاملين و ٧٥٠٢ منشآت من الفئة التي يعمل
بها أقل من عشرة عاملين ، أي أن مجموع المنشآت الصناعية العاملة في الدولة بناء
على المسح الفعلي قد بلغ ٨١٢٥ منشأة .

بلغ عدد العاملين في كافة القطاعات الصناعية ٦١٥٣٤ عاملاً منهم ٣٩٠٤٤
عاملاً في المنشآت التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال ، ٢٢٤٩٠ عاملاً في المنشآت
التي يعمل بها أقل من عشرة عمال . وتكون المنشآت التي يعمل بها أكثر من عشرة
عمال والتي تشكل ٧,٧ ٪ من مجمل عدد المنشآت قد استوعبت ٦٣,٥ ٪ من اجمالي
عدد العاملين في مختلف القطاعات والمنشآت الصناعية ، وكما يبين الجدول التالي :

عدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي (٥)
وفق المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ م

الاجمالي	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين				عدد المنشآت ١٠ عمل فأكثر	
			الجموع	عاطلون بغير الانتاج	عاطلون بالانتاج	اصحاب عمل		
٦٦١٩	١٣٦٥	٤٤٢	٥٢٥٤	٢٨٨٠	٢٣٤٠	٢٤	٨٠	- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
١٢٤٨١	١٢٦٧٢	٤٢٩٩	٨٠٨	١٠١	٦٨٠	٢٧	٤٧	- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود
٥٠٩٩	٣٠٣٥	١١٨٦	٢٠٦٤	٣٦٠	١٦٨٧	١٧	٥٢	- صناعة الخشب وما فيها الاثاث
٢٢٢٦	١٧٤	٢٨	٣١٥٧	١٦٧٩	١٤٥٤	٢٤	٦٤	- صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
٤٥٤٧	١٦٦	٢٨	٤٢٨١	١٦٧٩	٢٦٠٠	٣٢	٧٤	- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والحطاب والبلاستيك
٩٢٨٢	١٣١٠	٣٢٢	٧٩٧٢	٢٥٢٤	٥٣٩٠	٥٨	١٣٧	- صناعة منتجات الحديد غير المعدني عدا منتجات البترول والفحم
١٨٩٢	-	١٨٩٢	١١٠	١٧٧٨	٥	٥	٦	- الصناعات المعدنية الاساسية
١٥٨٧٨	٣٠٨٠	٩٦٥	١٢٧٩٨	٢٧٧٤	٩٩٣٧	٨٧	١٤٨	- صناعة المنتجات المعدنية والاكينات والمعدات
١٤٠٤	٦٨٧	٢١٣	٢٠٧	٥٠٥	٥	٥	١٤	- صناعات تحويلية اخرى
٦١٥٣٤	٢٢٤٩٠	٧٥٠٢	٢٩٠٤٤	١٢٣٦٤	١٦٤٤٦	٢٨٩	٦٧٢	- الاجمالي

• المصدر السابق .

أما من حيث توزيع عدد العاملين في القطاعات الصناعية على الامارات المختلفة ، فقد احتلت دبي المركز الأول من حيث عدد العاملين اذ شكل نسبة

٢٧,٩٪ تلتها أبوظبي والشارقة ورأس الخيمة ، وعجمان والفجيرة ثم أم القيوين حيث بلغت نسبة عدد العاملين في كل منها بالتوالي ٢٠,٨٪ ، ١٩,٦٪ ، ١١,٩٪ ، ٥,٩٪ ، ٣,٧٪ ، ١,٢٪ من إجمالي عدد العاملين في مجمل القطاعات والمنشآت الصناعية بناء على المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ وكما يبين الجدول التالي :

**عدد العاملين في قطاع الصناعة حسب كل امانة وفق
المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ (٥)**

عدد المنشآت ١٠ عمال فأكثر	عدد اصحاب عمل بالإنتاج	عمالون بغير الإنتاج	عمالون الكل من ١٠ عمال	عدد المنشآت	عدد العاملين	الإجمالي
١٥٤	٦٩	٤٤٨٠	٢١٩٨	٦٧٤٧	٢١١٢	١٢٧٧٠
٢١٥	٩٦	١١٣٣٩	٥٣٦٩	١٦٦٩٤	١٨٧٠	٢٣٣٢٣
١٥٩	٨٩	٤٥٥٧	٢٤٨١	٧١٢٧	١٦٠٦	١٢٠٨٤
٤٥	١٤	١٥٦٦	٣٦٠	١٩٤٠	١١٠	٣٥٩٤
١١	٨	٣١٢	١٥٠	٢٧٠	٦٦٥	٧٢٤
٣١	١٢	٣٧٩٤	١٣٣٥	٥١٤١	٨٢٨	٧٣٥١
١٥	١	٦٠٣	٤٢١	١٠٢٥	٣٦٢	١٦٧٨
٦٢٢	٢٨٩	٣٦٤٤١	١٢٣٦٤	٣٩٠٤٤	٧٥٠٢	٦١٥٢١

● المصدر السابق

كما حدد المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ أهم المؤشرات والاحصائيات الخاصة بمختلف النشاطات الاقتصادية وذلك كما في الجدول التالي ، إلا أن هذه الأرقام في دلالاتها ومؤشراتها تبقى مجرد أرقام اذا ما تمت دراستها في اطار التخطيط التطويري والتنموي للنهوض بالقطاع الصناعي ككل وزيادة حصته في الناتج المحلي .

المؤشرات الأساسية لنتائج المسح الصناعي لعام ١٩٨٥
حسب النشاط الصناعي ثم حسب الامارات للمنشآت الصناعية
التي يعمل بها اكثر من عشرة عمال

جدول (١)

(درهم)

صافي القيمة المضافة	قيمة الانتاج الاجمالي بسر المنتج	
٢٧٧,١٢٣,٧٥٠	١,٠٠٦,٢٠٥,٤٨٥	- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
٢٢,٢٤٩,٧٢٦	٤٠,٢٨٦,٩٧١	- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود
		- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية
٧١,٥٩٤,١٦٢	١٨٢,٥٦٧,٤٠٥	بما فيها الاثاث
١٤١,٢٢٢,٨٥٨	٢٤٦,٣٠١,١٦١	- صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
		- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية
٣٠٨,٩١١,١٣١	٨٩٨,٠٥٩,١٦٧	ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك
		- صناعة منتجات الخامات المعدنية غير المدنية
٢٧٦,١١٦,٣٧٥	١,٤٤٧,٠٨٩,٨٤٣	على منتجات البترول والفحم
١٥٢,٢٢٢,٨٩٧	١,١١٦,١٤٤,٥٩١	- الصناعات المعدنية الاساسية
٦١٣,٠٠٥,٩٣٥	١,٢٨٣,٨٥٩,٤٢٢	- صناعة المنتجات المعدنية والمكينات والمعدات
٤٩,٠٠٠,١٤٣	١٠٢,٨٩٠,٠١٦	- صناعات تحويلية أخرى
١,٩١١,٤٥٦,٩٧٧	٦,٤٢٣,٤٠٤,٠٦١	الاجمالي
٢٣٠,٢٢٨,٠٤١	١,٠٦٦,٢٣٥,٣٠٦	ابوظبي
٩٩٢,٩٧٠,١٣٤	٣,١٤٠,٥٢٧,٢٤٦	دبي
٢٩٤,٢٢٨,٠٢٦	١,٠٥٤,٣٠٩,١٣٧	الشارقة
٧٠,٦٦٥,٤٧٤	٣٣٧,٨٢٤,٥٠٩	عجمان
١٦,١٤٠,٨٦٨	٥١,٠٩٧,٤١٩	أم القيوين
١٩٢,٧٤٥,٨٢٩	٦١٠,٧٥٢,٢٥١	رأس الخيمة
١٣,٤٧٨,٦٠٥	١٦٢,٧٥٨,١٩٣	الفجيرة
١,٩١١,٤٥٦,٩٧٧	٦,٤٢٣,٤٠٤,٠٦١	الاجمالي

المصدر السابق

جدول (ب)

(درهم)

صافي التكوين الراسمالي	صافي التكوين الراسمالي	إجمالي تكاليف الإنتاج	
١,٠٤٤,٠٥٤,٦٣٦	٥٠٢,٩٤٨,٢٨٠	٩٠٨,٤٥٢,٤٧٥	- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
١٢,٩٢٥,٧٢١	٦,٠٦٦,٩٢٠	٣٦,٣١٥,٧٦٠	- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود
٧٧,٠٩٢,٩٤٥	٢٣,٤٤٣,٣٠٠	١٧١,١٢٢,٧٩٨	- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث
٢٩٧,٢١٧,٦٨٤	١٦٢,٨٦٧,٢٥٦	٢٣٩,٧٦٠,٢١٩	- صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
٨١٤,٥٩٦,٢٠٩	٥١١,١٣٩,٣٨٣	٨٤٦,٨١٤,١٧٣	- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك
٣,٦٧٤,٩١٢,٦٦٣	٢,١٤٧,٧٥٦,٠٨٢	١,٥٣٨,٨٧١,٨٥٤	- صناعة منتجات غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم
٦,٣٥٢,١٣٨,٤٢٥	٥,٩٤٠,٦٣١,٥١٩	١,٢٧١,٣٥٢,٨٤٣	- الصناعات المعدنية الأساسية - صناعات المنتجات المعدنية
١,٢٣٠,٦٤٠,٣٨١	٢٨٢,٨٧٥,٢١٥	١,١٨٧,٥٨١,٨١٩	والمكينات والمعدات
٢٧٨,٨٦١,٠٢٩	١٧١,٧٩٢,٧٨٩	٨٩,٦٩٥,٥٦٥	- صناعة تحويلية أخرى
١٣,٦٨٢,٤٣٩,٦٩٣	٩,٨٥٩,٥١٠,٨٤٤	٦,٢٨٩,٩٧٨,٥٠٦	الإجمالي
١,٧١٤,٧٣٢,٨٨٥	٩٩٩,٩٣٠,٥٣٦	١,٠٤٤,٢٩١,٣٧٨	البنطابي
٨,٤٧٣,٠٢٠,١٨	٦,٨٦٠,٤٧٠,٥٣٤	٣,٠٧١,٩٢٥,٢٤٤	نبي
١٠٤٦,٥٣٣,٠٤٠	٦٧٩,٣٧٨,٨٨٠	١,٠٣٦,١٨٩,٣١٧	الشارقة
٣٣٦,٩٥١,٥٠٦	٢٢٣,٦٨٢,٢٤٣	٣٣١,٧٩٥,٥١٤	عجمان
٩٧,٤٠٣,٣٣١	٢٥,٢١٧,٤٥٣	٥١,٠٠٠,٢٤١	أم القيوين
١,٤٨٢,٧٢٣,٢٧٨	٧٣١,٣٥٧,٢٠٦	٦٥٥,٤٩٩,٩١١	رأس الخيمة
٤٨١,٠٧٥,٠٨٥	٢٤٩,٤٧٤,٠٠٢	٢٠٤,٢٧٦,٩٠١	الفجيرة
١٣,٦٨٣,٤٣٩,٦٩٣	٩,٨٥٩,٥١٠,٨٤٤	٦,٢٨٩,٧٨,٥٠٦	الإجمالي

المصدر : السابق .

امكانيات تطوير الصناعة :

تركزت المرحلة الأولى من التطور الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على إقامة البنية الأساسية وما تلاها من نهضة معمارية واضحة .

أما المرحلة الحالية فتتميز بتكثيف العمل الرامي إلى زيادة ونمو وتطوير الصناعات التحويلية وزيادة حصتها من الناتج المحلي .

فقد حدثت تطورات جذرية في السنوات العشر الأخيرة في قطاع الصناعات التحويلية ، حيث تطورت الصناعات المعدنية غير المعدنية كالاسمنت والطابوق والبلاط ، وكذلك صناعة الأغذية والمشروبات ، وفيما بعد لحق التطور صناعات هامة أخرى كالمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات .

وتتوافر في الدولة حالياً امكانيات حقيقية لتطوير الصناعات الوطنية لغرض الاستهلاك المحلي أو التصدير الخارجي ، كرخص مصادر الطاقة ووجود قوة شرائية اضافية للانخفاض النسبي لأجور العمال ، وانفتاح الأسواق الوطنية لدول مجلس التعاون على بعضها دون عوائق ، تطبيقاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس ، وهي عوامل سوق تؤدي ولا شك إلى نمو واتساع قطاع الصناعات التحويلية ، وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بحيث يحتل مكانة بارزة إلى جانب القطاع النفطي باعتباره أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني .

وفيما يلي نتعرض للملامح التطور في بعض القطاعات الصناعية في الدولة :

أولاً : صناعة مواد البناء والتشييد :

هناك أكثر من (٢٥٠) مصنعاً تعمل في صناعة البناء والتشييد وتتضمن مصانع الاسمنت والبلاط والرخام والموزاييك وصناعة البيوت الجاهزة والكولسترا

والخرسانة المسلحة والكيربستون والحجر المجروش ، وقدر اجمالي طاقتها الانتاجية بـ (٣٨٤٤) مليون درهم في عام ١٩٨٢ كما قدر اجمالي الانتاج الفعلي في نفس العام بـ (٣٢٤٠) مليون درهم أي ما يعادل ٦٠٪ من الطاقة الانتاجية الكلية .

والجدول التالي يبين تطور انتاج مواد البناء في الدولة خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤)^(١) :

المادة	السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
اسمنت (الف طن)	٣,٢٧٦	٤,٧٥٨	٥,٧٤٦	٥,١٣٧	
طابوق (الف وحدة)	١١٥,٠٠٠	١٢١,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	
بلاط (الف م.م)	٢,٣٤٢	٣,٩٨٢	٣,٦١٦	٥,٢٣٥	
بيوت جاهزة (الف م.م)	٩٧	١١٤	١٢٢	١٢١	
حجر مجروش (الف طن)	٧,١٦٠	١٠,٨٠٠	١٠,٢٠٠	٩,٥٠٠	
كيربستون (الف وحدة)	٧٠٢	١,٣١٠	٨٠٨	٨٧٤	

وفيما يتعلق بالميزان التجاري لمواد البناء والتشييد ، فقد جرت تغيرات هامة خلال الفترة الماضية ، حيث انخفضت قيمة الواردات من هذه المواد إلى النصف خلال ست سنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٤) ، في حين ازدادت قيمة الصادرات بمقدار أربعة عشر ضعفا في نفس الفترة ، وقد أدى هذا التغير إلى تحول الميزان التجاري لمواد البناء ، عن عجز قدره (٦٧٣) مليون درهم في عام ١٩٧٨ إلى فائض قدره (٣٧٤) مليون درهم في عام ١٩٨٤ مما يعني تحول دولة الامارات الى مركز هام لصناعات مواد البناء في منطقة الخليج العربي .

ورغم هذا التطور الايجابي في هذا القطاع الصناعي الهام ، فإن هناك بعض

(١) صحيفة - مصرف الامارات الصناعي - السنة الاولى - العدد الاول نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٦ - ص ٤

السلبيات والصعوبات تعترض نمو هذه الصناعة وتطورها - وتبرز هذه السلبيات بصورة واضحة في صناعة الاسمنت بصفة خاصة ، حيث زاد الانتاج عن الطلب المحلي بصورة واضحة ، وهذا يعتبر رد فعل طبيعياً لغياب التنسيق والخطة الصناعية الواضحة ، وانتشار مصانع الاسمنت وتعددتها حيث أدى ذلك إلى انخفاض أسعاره ، وقد استطاعت الدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة أن تتلمس منذ بداية الثمانينات بوادر الأزمة ، ودعت إلى اجتماع لمدراء مصانع الاسمنت في الدولة لوضع حد لظاهرة انتشار المصانع المنتجة للاسمنت ، وأوصى المجتمعون في نهاية اجتماعهم بتشكيل اتحاد لمنتجي الاسمنت بالدولة وقد ثبتت الدائرة هذه التوصية ولأسباب قانونية لم تر هذه الفكرة النور .

وفيما يلي توضيح للمصانع القائمة بالدولة والطاقة التصميمية للانتاج عام التأسيس وعام ١٩٨٥ (١):

الطاقة الإنتاجية التصميمية (الف طن)

المصنع / المطحنة	الموقع	الطاقة	سنة التأسيس	سنة ١٩٨٥
١ - شركة اسمنت الاتحاد	رأس الخيمة	١٩٧٥	٢٥٠	١٠٠٠
٢ - شركة اسمنت العين	العين	١٩٧٦	١٩٨	٧٩٢
٣ - شركة الشارقة للاسمنت والتنمية الصناعية	الشارقة	١٩٧٧	٢٢٤	١٣٠٠
٤ - شركة الاسمنت الوطنية المحدودة	دبي	١٩٧٨	٧٥٠	٧٥٠
٥ - شركة اسمنت الخليج	رأس الخيمة	١٩٨١	١٠٨٩	١٠٨٩
٦ - شركة اسمنت الفجيرة	الفجيرة	١٩٨٢	٥٢٨	٥٢٨
٧ - مصنع اسمنت عجمان	عجمان	١٩٨٤	٥٠٠	٥٠٠
المجموع ٥٩٥٩				
٨ - شركة اسمنت جبل علي (مطحنة)	دبي	١٩٧٨	١٠٠	١٠٠
٩ - مصنع اسمنت أهلي (مطحنة)	الفجيرة	١٩٨٣	٢٦٤	٢٦٤
الإجمالي ٦٣٢٣				

(١) العدد الثالث من نشرة شؤون الصناعة التي تصدرها الدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة (دراسة عن صناعة الاسمنت)

ويبين الجدول التالي تطور الطاقة الانتاجية التصميمية والانتاج الفعلي^(١) لمصانع الاسمنت من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٥ (الف طن) .

السنوات		بيان									
١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	الطاقة الانتاجية التصميمية	
٥٧٣٨	٥٢٣٨	٤٤٨٣	٣٩٥٥	٢٣٧٢	٢٣٧٢	١٧٧٢	٦٧٢	٤٤٨	٢٥٠	الانتاج الفعلي	
٤١٩٣	٤١٤٥	٣٩٧٣	٣٠٣٢	٢٤٩٠	١٧٥٩	٩١٥	٤٧٩	٢٢٣	٥٠		

ويبدو واضحاً أن الطاقة الانتاجية التصميمية قد تزايدت إلى ٢٥ ضعفاً منذ ١٩٨٥ منذ انشاء أول مصنع في عام ١٩٧٥ . وذلك بتزايد عدد المصانع وتوسيع الطاقة التصميمية لبعض المصانع القائمة .

الانتاج الفعلي للأسمنت :

يتضح مما تقدم أنه من الطبيعي ، أن يتضاعف الانتاج الفعلي للأسمنت حيث ارتفع من ٥٠ ألف طن عام ١٩٧٥ إلى ٣٠٣٢ طناً عام ١٩٨١ وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع متوسط كفاءة التشغيل ، إلى معدل يفوق الطاقة الانتاجية التصميمية المقررة للمصانع القائمة . وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الاسمنت ، وبذلك ارتفعت مساهمة الناتج المحلي في تغطية الاستهلاك الظاهري من ٥,٧٪ فقط عام ١٩٧٥ إلى ٧٩٪ عام ١٩٨١ ، وقد بلغ الانتاج الفعلي خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ حوالي (٣٩٧٣ - ٤١٤٥ - ٤١٩٣) طناً على التوالي .

ومع ارتفاع الطاقة الانتاجية التصميمية الحالية والمتوقعة ، وبالتالي زيادة الانتاج الفعلي ، فإن هذا يعني وجود فائض كبير من الانتاج عن حاجة الطلب

(١) الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ لا تتضمن الانتاج الفعلي الخاص بشركة أسمنت جبل علي ومصنع أسمنت الفجيرة .

المحلي . ومن هنا بدأ التوجه للاعتماد على السوق الخليجية لتصريف الانتاج . وكان لزيادة عدد المصانع وتضاعف الانتاج دون ضوابط النتائج التالية :

١ - انخفاض مستوى كفاءة التشغيل دون الحجم الأمثل وارتفاع تكاليف الانتاج .

٢ - الاستيراد غير المقيد للأسمنت من الخارج أدى إلى المنافسة السعرية وانخفاض سعر المنتج المحلي .

٣ - ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية، مع اكتمال هياكل البنية الأساسية والتوسع في الانتاج يعني ضرورة البحث عن أسواق خارجية للتصدير .

كما أدى غياب التنسيق بين المصانع إلى :

- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب عدم الاستفادة من خبرات الصيانة والتشغيل .

- عدم التنسيق بين سياسات الانتاج والتوزيع .

- المنافسة على مناطق التوزيع وظهور حرب الأسعار .

وبالنسبة للسوق الخليجية فيقدر أنها تستطيع استيعاب كل الطاقة الانتاجية لمصانع الأسمنت ، وحتى تلك التي هي قيد الانشاء في دول مجلس التعاون ، حيث أنه من المقرر أن يتم الوصول للاكتفاء الذاتي عند نهاية عقد الثمانينات . حيث ترتفع الطاقة الانتاجية التصميمية من ٢٤ مليون طن عام ١٩٨٥ إلى ٣٣ مليون طن عام ١٩٨٨ وحيث أن متوسط الطلب المقدّر لكل من الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ يصل إلى ٢٥,٨ مليون طن .

وفي الواقع لا تخلو السوق الخليجية من الصعوبات التي قد تواجه تسويق أسمنت الامارات وأهمها :

- ١ - المنافسة السعرية بسبب انخفاض سعر الاسمنت المستورد من خارج المنطقة ، والذي يقل سعره بمتوسط يتراوح بين ٨ - ٢٠٪ عن سعر أسمنت الامارات .
 - ٢ - تقدر تكاليف استيراد طن الاسمنت في موانئ دول مجلس التعاون بحدود ٦٠٪ من متوسط تكاليف الانتاج المحلي حيث أرخصها الاسمنت الاسباني .
 - ٣ - ان الموردین للأسمنت من اليابان واسبانيا واليونان ، يقدمون شروط بيع تنافسية ، من حيث خصومات الكمية وتسهيلات الدفع والتوصيل للموقع واحترام مواعيد التسليم .
 - ٤ - ضعف النشاط التسويقي من حيث تركيز التوزيع في المصانع نفسها بانتظار طلبات الشراء .
 - ٥ - ظروف حرب الخليج التي عطلت مسار التنمية والنمو الاقتصادي في معظم الدول المطلة على الخليج .
- وعند اوائل الثمانينات كان يعتقد ، أنه يمكن المحافظة على ازدهار صناعة الاسمنت بالدولة ، وتذليل كل العقبات التي تواجه هذه الصناعة على المستوى المحلي والخليجي ، من خلال الالتزام بتنفيذ قرارات وتوصيات وزراء الصناعة لدول مجلس التعاون ، في اجتماعهم الثاني عام ١٩٨٢ والتي كان أهمها :
- عدم انشاء مصانع جديدة والاكتفاء بالتوسعات للمصانع القائمة عند الحاجة وبعد دراسة مستفيضة .
 - ألا تقوم صناديق التنمية بتقديم قروض لتمويل انشاء مصانع جديدة .
 - اعطاء الأفضلية للأسمنت المحلي في المشتريات الحكومية والزام شركات المقاولات بذلك .
 - تقديم جزء من الاعانات للدول الأخرى كمساعدة عينية من الاسمنت ، وعند

تقديم قروض لتمويل مشروعات انشائية يشترط أن يستخدم جزء من القرض في شراء الاسمنت .

- فرض مواصفات قياسية معينة للأسمنت المستورد ، تناسب ظروف البيئة المحلية ومنع استيراد الاسمنت غير المستوفي لهذه الشروط ، بالاضافة إلى فرض الحماية الجمركية .

وفي مطلع عام ١٩٨٩ وبعد الاتفاق على انتهاء حرب الخليج ، لوحظ بصفة عامة ازدهار الطلب على الاسمنت في الامارات ، بشكل كبير مما قد يلغي جانباً كبيراً من المنافسة مع الاسمنت المستورد .

اما بالنسبة إلى صناعة الطابوق^(١) ، فيبلغ عدد المصانع العاملة في هذا المجال ٩١ مصنعاً موزعة على جميع الامارات ، ويشمل هذا العدد جميع المصانع القائمة ، بما فيها تلك المصانع التي تشغل يدويا والتي كانت تعمل بكامل طاقتها الانتاجية في بداية الثمانينات ، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على مواد البناء ، بما فيها الطابوق في تلك الفترة التي تميزت بحركة عمرانية شاملة .

لقد وصل انتاج الطابوق إلى ذروته في عام ١٩٨٢ حيث بلغ ١٢١ مليون طابوقة ، وبسعر اجمالي قدره ٢٤٣ مليون درهم ، إلا أن هذا الانتاج أخذ في التناقص التدريجي خلال السنوات الخمس الماضية ، ووصل إلى ١١٥ مليوناً في عام ١٩٨٣ و ١٠٧ ملايين في عام ١٩٨٤ و ١٠١ مليون في عام ١٩٨٥ و ٩٧ مليون وحدة في عام ١٩٨٦ . كما شهدت حركة الاسعار تراجعاً كبيراً وبنسبة ٥٢,٥٪ خلال نفس الفترة ، فبعد أن وصل سعر الوحدة من الحجم الكبير إلى ٢ درهم في عام ١٩٨٢ ، فإنه تراجع إلى ٠,٩٥ درهم عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

(١) صحيفة مصرف الامارات الصناعي السنة الثمانية - العدد السابع ، يوليو/تموز ١٩٨٧ ص ٥٢ - ٥٤ .

وقد أدى هذا التراجع في أسعار الطابوق خلال فترة زمنية قصيرة ، إضافة إلى انخفاض الانتاج إلى وضع صعوبات عديدة أمام منتجي هذه المادة ، مما قاد بدوره إلى اغلاق بعض هذه المصانع وذلك على الرغم من المحاولات التي بذلت من قبل ادارات هذه المصانع للتقليل من تكاليف الانتاج ، والتي كانت في بعض الاحيان على حساب المقاييس والمواصفات المفروضة من قبل بلديات الدولة .

وبحكم ارتباط صناعة الطابوق بصناعات انشائية أخرى كصناعة الاسمنت والحجر المجروش ، فقد تأثرت هي الأخرى من هذا التراجع في صناعة الطابوق وتعمل مصانع الطابوق منذ عام ١٩٨٦ بأقل من نصف طاقتها الانتاجية الفعلية . فقد بينت الدراسة التي قامت بها شعبة البحوث الاقتصادية بمصرف الامارات الصناعي ، أن ٢٩٪ من هذه المصانع يعمل بأقل من نصف طاقته الانتاجية و ٣٥٪ تنتج بنسبة ٥٠ - ٧٥٪ من طاقتها و ٢٤٪ تصل الطاقة الانتاجية فيها إلى ٧٥ - ١٠٠٪ و ١٢٪ فقط تشتغل بأكثر من ١٠٠٪ من الطاقة الانتاجية التصميمية المقدرة لها ، (وردية واحدة) كما أن معدل انتاج مصانع الطابوق مجمعة يساوي ٥٠٪ فقط من الطاقة الانتاجية الاجمالية ، وتدل هذه النسبة على الأوضاع الحرجة التي تمر بها صناعة الطابوق في الدولة في الوقت الحاضر ، وبالذات في المصانع الصغيرة والتي اقيمت على عجل لتلبية احتياجات السوق في سنوات الطفرة العمرانية ، حيث اشارت دراسة شعبة البحوث في مصرف الامارات الصناعي ، الى تركيز النسبتين الأولى والثانية في تلك المصانع الصغيرة ، والتي تفتقر إلى الكثير من مقومات الادارة والتصنيع .

لذلك فإن الفترة القادمة ستشهد تقلص عدد مصانع الطابوق ، وبالأخص البدوية منها في حين يتوقع أن تقوم المصانع الآلية الكبيرة بتطوير عمليات الانتاج ، وتحويل العمليات الانتاجية لتلبية احتياجات السوق المحلية من مختلف انواع الطابوق .

ثانياً : صناعة المواد الغذائية والمشروبات :

احتلت هذه الصناعة أهمية خاصة في الدولة ، ويتزايد اعداد المصانع في هذا

القطاع باستمرار ، نظرا لميل المستهلك المحلي للمواد الغذائية المصنعة محليا ، والتي لم يمض وقت طويل على انتاجها وضمانا لطهارتها ونظافتها وعدم دخول مواد محرمة شرعا ، في صناعتها كما يحدث في الانتاج المستورد .

وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في هذا القطاع من واقع نتائج المسح الصناعي الاخير ، الذي أجرته وزارة المالية والصناعة عن بيانات عام ١٩٨٥ ، (٨٠) منشأة على مستوى الدولة يعمل بها (٥٢٥٤) عاملاً يتقاضون أجوراً تصل لحوالي (١٣٤,٢٥٧,٥٨٩) درهماً كما بلغ حجم المال المستثمر (١,٠٥٥,٩٥٣,٧١٤) درهماً ، وبلغت قيمة الناتج الاجمالي (٣٦٦,٨٤٦,١٧٦) درهماً .

كما حقق هذا القطاع قيمة مضافة صافية بلغت (٢٧٧,١٢٣,٧٥٠) درهماً .

وتتنوع الصناعات الغذائية وتنتشر في امارات الدولة ، بدءاً من مطاحن الدقيق ومصانع الزيوت النباتية والسمن والمعكرونة والالبان ومنتجاتها ومزارع الدواجن بانتاجها ، من اللحوم البيضاء والبيض وحاليا مزارع الاسماك والروبيان في أم القيوين والفجيرة - هذا اضافة لمصانع تعبئة المياه المعدنية الطبيعية والمياه الغازية بأنواعها المتعددة ، والتي تغطي احتياجات الدولة ويفض منها للتصدير لدول مجلس التعاون ، مما يعني ضرورة دعم هذا القطاع وتشجيعه لينمو أكثر .

ففي مجال صناعة الدقيق استطاعت مطاحن الدقيق في الدولة تأمين ٩٩٪ من الاحتياجات المحلية ، وحققت ما قيمته ٤٧ مليون درهم في اجمالي القيمة المضافة ، كما ازدادت نسبة التصدير حيث بلغت في حدود ٤٦ ألف طن أو ما يوازي ٥٢ مليون درهم كما يبين الجدول التالي (١):

(١) صحيفة مصرف الامارات الصناعي - السنة الثالثة - العدد الثالث مارس / آذار ١٩٨٧ ص ٢٥ - ٢٧

قطاع الدقيق في دولة الامارات العربية المتحدة

القيمة (مليون درهم)

الكميات (مليون كغ)								
١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
٢,٢	٤,٤	٣,٣	٣,٠	١,٥	٢,٨	٣,١	١,٧	صافي الواردات*
١٨٥	١٨٠	١٨٢	١٦٨	١٦٨	١٧١	١٦٢	١٥٠	مجمّل الطلب*
٥٢	٢٢	٩,٩	٦,٦	٤٦	١٩	٨,٠	٥,٠	الصادرات*

وبذلك تكون الدولة قد حققت الاكتفاء الذاتي في انتاج الدقيق واتجهت ايضا نحو تصدير الفائض إلى الدول المجاورة . وقد انخفض معدل استهلاك الفرد من الدقيق من ١٣٥ كغ سنوياً في عام ١٩٨٤ إلى ١٢٩ كغ / سنوياً في عام ١٩٨٥ ، أي بانخفاض يوازي ٤٪ ويعود ذلك إلى التغير في البنية السكانية في الدولة ، حيث شهدت انخفاضاً في اليد العاملة غير الماهرة بنسبة ٥٪ تقريباً ، على الرغم من ازدياد اجمالي السكان بنسبة توازي ١٠٪ . وتتنحصر الزيادة السكانية بشكل خاص في شريحة سكانية يمكن تصنيفها نسبة إلى دخلها ، بأنها من الفئة التي تستهلك نسبة أقل من النشويات ، وبناء على ذلك يتوقع ان ينخفض استهلاك الدقيق الى مستويات ادنى إلى أن يستقر التركيب السكاني في مجتمع الدولة .

أما في مجال صناعة الألبان والتي افتتح أول مصنع لها في عام ١٩٦١ فقد أصبحت تشمل ٢٠ مصنعا في نهاية عام ١٩٨٥ ، سبعة منها تستعمل الحليب الطازج بينما يقوم الباقي بتصنيع المشتقات من الحليب المجفف ، ويبلغ الاستثمار الرأسمالي في هذا المجال بحدود ٢٢٥ مليون درهم ، وذلك باستثناء مصانع مشتقات الحليب الصغيرة ، المملوكة من قبل صغار المزارعين . وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه المصانع في حدود ٢٦٠ ألف ليتر من الحليب يوميا ، ويستقل منها

• ارقام تقديرية .

في حدود ٥١ ألف ليتر فقط ، وبذلك تتراوح الطاقة غير المستغلة بمعدل وسطي في حدود ٤٠٪ ولذا يتجه بعض هذه المصانع إلى التصدير ولو بهامش ربح محدود جدا أو إلى تصنيع مواد انتاجية أخرى ، عدا مشتقات الحليب كالعصير مثلا . إلا أن المنافسة الشديدة وعدم توافر أية حماية للصناعات المحلية قد تدفع بعدد من هذه المصانع إلى التوقف عن العمل .

يتوزع انتاج الحليب الطازج في الدولة بناء على احصائيات عام ١٩٨٥ كما يلي (١):

- ٣٨٪ من الغنم والماعز - هناك مزرعة واحدة في الفجيرة تربى الماعز بهدف استغلال حليبها في تصنيع المشتقات منه .
- ٣٢٪ من الجمال ولا يتم استغلال الناتج منه في صناعة أية مشتقات علما بأنه يتم حاليا اختيار مشروع لتصنيع مشتقات من حليب الجمال في المملكة العربية السعودية ، وسيؤدي نجاحه إلى تعميم التجربة في كافة دول المنطقة ودولة الامارات من ضمنها .
- ٢٠٪ من مزارع تربية الأبقار .

ويتم انتاج الرصيد من مزارع الابقار الصغيرة ، ويتطلب التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية دعم هذه الصناعة الغذائية ، وتوفير الحماية والدعم لها ، ودراسة امكانية استغلال أقصى الطاقات الانتاجية المتوافرة ، وتأمين شبكة تربط بين مواقع انتاج الحليب ومراكز التصنيع وما إلى ذلك من مشاريع تنمي هذا القطاع الصناعي .

أما بالنسبة إلى صناعة المشروبات (٢) فمع نهاية عام ١٩٨٥ ، كان هناك تسعة

(١) المصدر السابق - السنة الثالثة - العدد الثالث - مارس / آذار ١٩٨٨ صفحة ٩٧ - ٩٩ .

(٢) المصدر السابق السنة الثانية - العدد الأول - يناير / كانون الثاني ١٩٨٧ - صفحة ١٣ - ١٥ .

مصانع للمشروبات الخفيفة ، منها خمسة تنتج مشروبات كربونية وغير كربونية ومصنعان ينتجان العصير ومصنعان للمشروبات غير الكربونية فقط ، وقد باثرا العمل خلال عام ١٩٨٥ وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه المصانع ١٢٣ مليون ليدر يستغل ٦٣٪ منها فقط . كما يوجد خمسة مصانع لانتاج المياه المعدنية كانت طاقتها التصميمية ٢٣٠ ألف طن سنويا لم يستغل منها سوى ٦٣٪ فقط حيث أن الانتاج في عام ١٩٨٨ هو حوالي ١٤٤ ألف طن* . وتشهد هذه الصناعة منافسة حادة في السوق الداخلية فيما بينها ، كما تشهد منافسة حادة من المنتجات الموازية لها والمستوردة من الخارج . وقد بدأت الدولة في تصدير كافة المشروبات غير الكحولية منذ عام ١٩٨٣ إلى أسواق الدول الخليجية المجاورة بشكل اساسي ، فحققت عائدا بلغ ٧٦ مليون درهم في عام ١٩٨٤ بلغ الفائض في الميزان التجاري منه ١٣ مليون درهم إلا أن هذا الفائض انخفض إلى حدود ٨٧ ألف درهم في عام ١٩٨٥ نتيجة لزيادة عدد المصانع ، ولعمليات تحديث وتطوير المصانع في دول مجلس التعاون ، مما خفف من حجم عمليات التصدير إليها . ويتوقع أن يشهد قطاع صناعة المشروبات الخفيفة نظرا للهوة بين امكانيات الانتاج والطلب الداخلي ، بعض التغييرات في نوعية الانتاج والتحول إلى انتاج سلع اضافية خاصة في المشروبات غير الكربونية ، وقد ازداد عدد هذه المصانع إلى ٢١ في نهاية ١٩٨٧ وتوزعت وفق ما يلي (١):

• ستكون الطاقة التصميمية لانتاج المياه المعدنية قريبا بحدود ٣٢٠ ألف طن سنويا بعد الانتهاء من مصنع مصفوت والعين .

(١) المصدر السابق ، السنة الثالثة ، العدد الأول ، يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ - ص ٨٥ - ٨٧ .

مصانع المشروبات في دولة الامارات في نهاية ١٩٨٧

المصانع	ابوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	راس الخيمة	الفجيرة	ام القيوين	المجموع
مشروبات غازية	١	٤	٢	-	-	-	-	٧
مياه معدنية	١	٢	-	١	١	١	-	٦
عصير (صلاحية طويلة الأمد)	١	١	١	-	-	-	-	٣
عصير (صلاحية قصيرة الأمد)	١	٢	١	١	-	-	-	٥
المجموع	٤	٩	٤	٢	١	١	-	٢١

وقد ردت الطاقة التصميمية مع نهاية ١٩٨٦ بـ ٣٦٥ مليون ليتر من كافة المنتجات ، كانت نسبة المستقل منها في حدود ٥٥٪ فقط وقد أدى التنافس بين هذه المصانع إلى انخفاض الاسعار في حدود ٧٪ بينما توزع ارتفاع الطلب على هذه المنتجات والبالغ بحدود ٥٪ سنوياً بين الانتاج المحلي والمنتجات المستوردة . ان الفائض المتوفر في الطاقة الانتاجية في هذه المصانع ، يتطلب التوجه إلى التعاون فيما بينها ، وإلى عدم التوسع في افتتاح مصانع جديدة ، إلا بعد استغلال الطاقة الانتاجية المتوفرة والعمل على انتاج سلع اضافية ، ضمن نفس خطوط الانتاج للمحافظة على وضع هذه المصانع وعدم تعرض بعضها إلى التوقف عن العمل .

ثالثاً : الصناعات الكيماوية :

تدرج تحت قائمة الصناعات الكيماوية الكثير من المنتجات الهامة كالبلاستيك والاسمدة والاصباغ ومواد التجميل ، والمنظفات والاسفنج والمطاط والغازات والادوية .. الخ وهو يصنف في التصنيف العربي الموحد تحت رقم (٣٥) .

وتعتبر جميع هذه الصناعات من الصناعات الحديثة ، التي تتطلب معدات ومهارات متطورة ، كما أنها تتميز بكثافة رأس المال وقلة الأيدي العاملة ، حيث يتلاءم هذا النوع من الصناعات وطبيعة الاقتصاديات الخليجية ، والتي تتمتع بإمكانيات مالية كبيرة وتعاني في نفس الوقت من نقص شديد في الأيدي العاملة المحلية المدربة .

ومن حسن الطالع أن معظم المواد الخام التي تحتاجها فروع الصناعات الكيماوية يمكن الحصول عليها من مصادر محلية ، وخصوصاً بعد إقامة بعض مصانع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون ، وفي هذه مدعاة للاهتمام بهذا النوع من الصناعات .

وبالنسبة لانتاج البلاستيك فقد تطور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ، وغطت المنتجات البلاستيكية المصنعة محلياً جزءاً من احتياجات القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وبالأخص القطاع الاستهلاكي المنزلي وقطاع البناء والتشييد والقطاع الزراعي ، والذي توسع مؤخراً في استخدام طرق الري الحديثة كعملية الري بالتنقيط ، مما أدى إلى استخدام كميات كبيرة من أنابيب البلاستيك المخصصة لهذه الأغراض .

وقد ارتفع إجمالي الانتاج من ١٨ ألف طن بقيمة ٩٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ إلى ٤٣,٥ ألف طن بقيمة ٢٢٥ مليون درهم في عام ١٩٨٦ أي بنسبة ١٤١,٧٪ من حجم الانتاج و(١٥٠٪) من قيمة الانتاج كما بلغ حجم القيمة المضافة ١٢٥ مليون درهم .

ويتنوع الانتاج في قطاع الصناعات الكيماوية ويتفاوت عدد المصانع من كل نوع منها كما يلي :

- الاسمدة (٦ مصانع) - الأصباغ (١١ مصنعاً) - مواد التجميل والمنظفات (٧ مصانع) .

- الاسفنج والمطاط (٩ مصانع) - الغازات (٧ مصانع) - الفايبر جلاس (١١ مصنعا) .

- المتفجرات (مصنعين) - الادوية (مصنع واحد - أخرى (٨ مصانع) .

وبشكل عام يتركز ٩٠٪ من مصانع الكيماويات في أبوظبي ودبي والشارقة حيث يعمل ١٤ مصنعا في أبوظبي والعين و٢٠ في دبي و٢٢ في الشارقة .

وقد ارتفع في مجال صناعة المواد البلاستيكية^(١) عدد المصانع من ٨ مصانع في عام ١٩٧٥ إلى ٣٠ مصنعا في عام ١٩٨٥ وبلغ اجمالي رؤوس أموال هذه المصانع ١٤٠ مليون درهم ، في نفس العام وبلغ حجم القيمة المضافة في عام ١٩٨٦ مبلغ ١٢٥ مليون درهم .

كما بلغ اجمالي الطاقة الانتاجية الفعلية للمصانع المذكورة ٦٠ ألف طن سنويا حيث وصل مستوى الانتاج في عام ١٩٨٦ إلى ٤٣,٥ ألف طن أي ما يعادل ٧٥٪ من الطاقة الانتاجية الفعلية ، وبزيادة قدرها ١٤١,٧٪ في حجم الانتاج عن عام ١٩٨٢ والمقدر بـ ١٨ ألف طن أما قيمة الانتاج فقد ارتفعت من ٩٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ إلى ٢٢٥ مليون درهم في عام ١٩٨٦ أي بزيادة قدرها ١٥٠٪ . كما بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ١٨٠٠ عامل موزعين على المهن الفنية والادارية المختلفة .

وترتبط الصناعات البلاستيكية بقطاعات اقتصادية عديدة ، فهي تشكل مخارج تصريفية هامة للصناعات الكيماوية ، وخاصة لمادة البولي ايثيلين عالي وواطيء الكثافة والتي ازداد انتاجها بشكل ملحوظ ، في دول الخليج في السنوات الاخيرة .

(١) راجع الدراسة التي نشرت في صحيفة الامارات الصناعي السنة الثانية العدد الاول يناير/كانون الثاني ١٩٨٧ ص ١٦ - ١٧ بعنوان صناعة المواد البلاستيكية في دولة الامارات العربية المتحدة، والدراسة التي نشرت في نفس الصحيفة - السنة الثانية - العدد التاسع سبتمبر / ايلول ١٩٨٧ بعنوان الانتاج المحلي للسلع البلاستيكية .

حيث استوعبت مصانع البلاستيك الحالية نسبة لا بأس بها من الانتاج الخليجي من المواد الكيماوية ، وغطت المنتوجات البلاستيكية المصنعة محليا جزءا من احتياجات القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وبالأخص القطاع الاستهلاكي المنزلي وقطاع البناء والتشييد والقطاع الزراعي كما أشرنا سابقا .

وقد شكل انتاج أنابيب البلاستيك والأدوات البلاستيكية المعدة للاستهلاك المنزلي ، وأكياس البوليثيلين والحقائب والأدوات البلاستيكية ٩٢,١٪ من اجمالي انتاج قطاع البلاستيك في عام ١٩٨٦ ، مما يعكس حدة المنافسة بين المصانع القائمة بانتاجها لنفس نوعيات الانتاج ، والتي بلغ معدل ارتفاع طلب السوق المحلي عليها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ نسبة تراوحت في حدود ٣٠٪ سنويا إلا انه ومع انخفاض الطلب بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٤ إلا أنه يتوقع ارتفاعه بمعدل ٧,٦٪ خلال السنوات الخمس القادمة ، ليصل إلى ١١٥ - ١٢٠ ألف طن سنويا . بينما يتوقع استمرار اعتماد السوق المحلية على الواردات من السلع البلاستيكية الأخرى ، وكما تبين أرقام التجارة الخارجية للسلع البلاستيكية :

التجارة الخارجية للسلع البلاستيكية في دولة الإمارات العربية المتحدة*

(الكمية - الف طن - القيمة - مليون درهم)

السنة	الصادرات		الواردات		إعادة التصدير	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
١٩٨١	٣٥,٨٢	٤,١٢	٤٦٣,٧٤	٧٥,٥٧	٢١,٢٠	٣,٨٨
١٩٨٢	٤٦,٧٥	٥,٥٠	٤١٧,٥٢	٨٠,٤٧	٣٠,٩٥	٧,٣٧
١٩٨٣	٥٧,٧٦	٧,٨٦	٤٥٨,٨١	٩٦,٩٥	٥٧,٧٥	١٠,٦٨
١٩٨٤	٣٨,١٥	٧,٢٦	٤٢١,١١	٩٤,١٢	٣٦,٦٧	٨,١٣
١٩٨٥	٤٠,٧٤	٧,٨٦	٣٤٧,١٨	٧٧,٩٩	٣٦,٨٤	٥,٤٢

* المصدر السابق . السنة الثانية . العدد الأول . يناير / كانون الثاني ١٩٨٧ . ص ١٧

ومن ناحية أخرى ، هناك امكانية حقيقية لاستغلال الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ، والأسواق الخليجية المجاورة لقيام صناعات بلاستيكية جديدة ، وبالأذات الوسيطة منها وذلك بعد وضع خطة متكاملة للتنمية الصناعية ، بحيث يتم استخدام جزء مهم من انتاج هذه السلع نصف المصنعة في القطاعات الصناعية الأخرى .

أما بالنسبة إلى صناعة المنظفات^(١) فقد أقيم في دولة الامارات العربية المتحدة خمسة مصانع متخصصة ، في انتاج العديد من مواد التنظيف ، فهناك مصنع واحد يقوم بانتاج صابون الغسيل بكافة اشكاله وآخر لانتاج المنظفات السائلة والشامبو . كما يوجد مصنع خامس متخصص في انتاج الاسفنج المنظف للأدوات المنزلية .

إن الكثير من هذه المصانع يعاني من صعوبات ، واختناقات تسويقية ناتجة عن عدم قدرته على منافسة السلع الأجنبية ، المماثلة والمستوردة من الخارج . وقد أدت هذه المنافسة الشديدة مع مرور الوقت إلى توقف بعض هذه المصانع عن الانتاج بشكل كامل ، في حين تعرض البعض الآخر منها إلى صعوبات كبيرة أدت إلى انخفاض مستوى الانتاج ، ووصوله في بعض الحالات إلى نسبة ٣٠٪ فقط من الطاقة الانتاجية .

أما إعادة تصنيع النفايات فتتوزع مصانع الاسمدة القائمة حالياً والمخطط لاقامتها ، والتي تتولى معالجة النفايات واستخراج الاسمدة منها وفق ما يلي :^(٢)

(١) المصدر السابق ، السنة الثالثة ، العدد الأول ، يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ ، ص ٨٨ - ٩٠ .

(٢) المصدر السابق ، السنة الثانية ، العدد السادس ، يونيو / حزيران ١٩٨٧ ، ص ٤٣ - ٤٥ .

المصانع المخطط لها والقائمة حاليا لمعالجة النفايات في الدولة

الطاقة الحالية	تاريخ التوسع	الطاقة التصميمية	تاريخ الانتاج	نوع الملكية	
٤٥٠	١٩٧٩	١٥٠	١٩٧٧	البلدية	مصنع ابوظبي
٢٠٠	١٩٨٦	١٠٠	١٩٧٨	البلدية	مصنع الشارقة
١٥٠	-	١٥٠	١٩٧٨	البلدية	مصنع العين
٦٠	-	٦٠	١٩٨٠	خاص ^(١)	المصنع الاهلي للكيماويات شركة تطوير التجارة
١٠	-	١٠	١٩٨٦	خاص ^(٢)	والزراعة المحدودة
-	-	٥٠	١٩٨٧	البلدية	مصنع الفجيرة
-	-	١٢٠	١٩٨٩	البلدية	مصنع عجمان
-	-	٥٠٠	م. غ	البلدية	دبي ^(٣)

Notes: Capacity is measured on a ton/day basis

(1) Located in Dubai .

(2) Located in Sharjah. The plant composts chicken droppings.

(3) Two plants under planning stage for Dubai each with an expected capacity of 250 tons/day.

ويلاحظ ان البلديات هي التي تمتلك معظم مصانع معالجة النفايات وتصنيع الاسمدة منها ، نظرا لارتفاع التكاليف المرتبطة بانشاء وإدارة هذه المصانع وانخفاض العائد منها ، إلا أنه ومع الازدياد والتوسع السكاني قد تلجأ البلديات الى تلزيم اجزاء من هذه العملية إلى مؤسسات خاصة ، في اطار الاستفادة بشكل افضل واستغلال كافة ما ينتج من هذه النفايات ، في عمليات اعادة التصنيع الاخرى عدا عن صناعة السماد ، وتخفيف المصاريف التي تتحملها البلديات لإدارة مثل هذه المشاريع .

- ٧ منشآت : تعمل في مجال صناعة وحدات أجهزة تكييف الهواء وصناعة الثلاجات ، وبلغ عدد العمال في هذه المنشآت ٣٥٢ عاملاً .
- منشأة واحدة : تعمل في مجال صناعة المعدات الكهربائية الخاصة بنقل وتوزيع الطاقة وبلغ عدد العمال فيها ١٨ عاملاً .
- ٣ منشآت : تعمل في مجال صناعة سخانات المياه وبلغ عدد العمال فيها ١٤٦ عاملاً .
- ٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة الاسلاك والكابلات الكهربائية وبلغ عدد العمال فيها ١١٦ عاملاً .
- ٧ منشآت : تعمل في مجال صناعة السفن واصلاحها وصناعة اللنشآت والقوارب ، والمراكب الشراعية واصلاحها وبلغ عدد العمال فيها ٧٨٥ عاملاً .
- منشأة واحدة : تعمل في مجال تجليخ النظارات (العدسات) وبلغ عدد العمال فيها ١٨ عاملاً .

وعلى ذلك فإن عدد منشآت هذا القطاع على مستوى الدولة هو ١٤٨ منشأة يعمل بها ١٢٧٩٨ عاملاً ويحقق هذا القطاع قيمة مضافة صافية تبلغ ٦١٣,٠٠٥,٩٣٥ درهماً .

خامسا : قطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود :

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقا لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٢) .

وقد بلغ عدد المنشآت في هذا القطاع طبقا لبيانات المسح الصناعي المشار إليها (٤٧) منشأة على مستوى الدولة موزعة كما يلي :

- ٣ منشآت : تعمل في مجال صناعة الملابس الجاهزة (عدا الأحذية) ويعمل فيها ٦٠ عاملاً .

- ٤١ منشأة : تعمل في مجال تفصيل وحياكة الملابس بأنواعها ويعمل فيها ٦٨٥ عاملاً .

- ٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة حقائب السفر واليد من الجلد وبدائل الجلد ويعمل فيها ٣٣ عاملاً .

- منشأة واحدة : تعمل في مجال صناعة الأحذية ويعمل فيها ٣٠ عاملاً .

يتبين مما تقدم ان عدد المنشآت بقطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود بلغ ٤٧ منشأة . يعمل بها ٨٠٨ عمال وقد حقق هذا القطاع لعام ١٩٨٥ قيمة مضافة صافية بلغت ٢٢,٢٤٩,٧٢٦ درهماً .

سادساً: قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث :

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقاً لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٣) .

وقد بلغ عدد المنشآت في هذا القطاع طبقاً لبيانات المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ ما مجموعه ٥٢ منشأة ، على مستوى الدولة موزعة كما يلي :

- ٢٩ منشأة : تعمل في مجال صناعة وتشغيل الاخشاب وصناعة الابواب والشبابيك الخشبية ، والمنازل الخشبية وأجزائها ويعمل بها ١٠٦٦ عاملاً .

- ٢٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة الاثاث الخشبي للمنازل ، والمكاتب وصناعة الاثاث الخشبي للمطابخ ، وصناعة الكراسي وعمليات التجديد والتعديل والاصلاح ويعمل بها ٩٦٤ عاملاً .

- منشأة واحدة : تعمل في مجال تجديد الاثاث ويعمل بها ٣٤ عاملاً .

وعلى ذلك بلغ عدد منشآت هذا القطاع ٥٢ منشأة يعمل بها ٢٠٦٤ عاملاً ، كما حقق هذا القطاع لعام ١٩٨٥ قيمة مضافة صافية تبلغ ٧١,٥٩٤,١٦٢ درهماً .

سابعاً : قطاع صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر :

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقاً لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٤) .

بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذا القطاع على مستوى الدولة ٦٤ منشأة موزعة كما يلي :

- ٨ منشآت : تعمل في مجال صناعة الاوعية والصناديق من الورق والكرتون والاكياس ، سواء مطبوعة او غير مطبوعة ويعمل فيها ٤٣٤ عاملاً .

- ٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة الأطباق والأواني من عجينة الورق وأغطية الزجاجات والبطاقات ، والظروف والمناشف وورق التواليت ويعمل فيها ٨٦ عاملاً .

- ٥٤ منشأة : تعمل في مجال الطباعة والنشر ويعمل فيها ٢٦٣٧ عاملاً .

وبذلك يصل اجمالي العاملين في هذا القطاع إلى ٣١٥٧ عاملاً وقد حقق قيمة مضافة صافية بلغت ١٤١,٢٢٢,٨٥٨ درهماً في عام ١٩٨٥ .

ثامناً : قطاع الصناعات المعدنية الأساسية :

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقاً لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٧) .

بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذا القطاع على مستوى الدولة ٦ منشآت فقط ، موزعة كما يلي :

- ٢ منشأة : تعمل في مجال صناعات الحديد والصلب الأساسية كعمليات السحب لانتاج الاسياخ ، وصناعة مواسير الصلب ومواسير الزهر ويعمل فيها ٢١٨ عاملاً .

- ٤ منشآت : تعمل في مجال صناعة المعادن الحديدية الأساسية ، مثل عمليات صهر وتنقية ودرفلة وسحب الألمنيوم ، ويعمل بها ١٦٧٥ عاملاً .

وأبرز منشآت هذا القطاع مصنع دويال في دبي ، ومصنع أهلي للحديد في دبي أيضاً وكان قد سبق اقامة مصنع للحديد في أبوظبي ، ولكن لظروف فنية وتسويقية ولارتفاع تكلفة الانتاج تم اغلاقه . ويجري الآن اعداد دراسات لاستغلال ماكينات هذا المصنع .

وقد بلغ اجمالي عدد العاملين في هذا القطاع ١٨٩٣ عاملاً وحقق قيمة مضافة صافية بلغت ١٥٢,٢٣٣,٨٩٧ درهماً في نهاية عام ١٩٨٥ .

ان اقتصاديات الامارات العربية المتحدة وحدها قد لا تبرر قيام صناعة حديد وصلب في الوقت الحاضر ، نظرا لانحسار السوق المحلية في حدود ضيقة ، إلا انه يمكن من خلال التنسيق بين دول مجلس التعاون وتحديد متطلباتها مجمعة انشاء صناعة حديد وصلب ، في اطار التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها . كذلك فإن منطقة الشرق الأوسط يعوزها مصنع كبير للحديد والصلب ، والذي يسد حاجة الطلب على هذه المادة من قبل هذه المنطقة ، لذا فإن التنسيق ضمن الهيئة العربية للتصنيع يكون أمراً مجدياً في ظل الظروف الراهنة .

ينتج مصنع الألمنيوم دبي - دويال ١٥٥ ألف طن سنوياً يصدر ٩٦٪ منها إلى الأسواق العالمية ، ويتم استيراد كافة احتياجات السوق المحلية من الألمنيوم المعدة لاعادة التصنيع في المجالات المختلفة ، من الأسواق العالمية . وينحصر استهلاك الألمنيوم بشكل أساسي ، في قطاع التشييد والبناء . وتعمل حالياً ٤٥ منشأة في الدولة في هذا المجال ، كانعكاس للتوسع الكبير في هذا المجال خلال العقد الماضي .

الباب الرابع

التنمية في إطار التكامل الاقتصادي

الفصل الأول : التنمية في إطار التكامل الاقتصادي
بين الامارات العربية المتحدة

الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي

الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي العربي

الفصل الرابع : صندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية
العربي

الباب الرابع

التنمية في اطار التكامل الاقتصادي

مقدمة :

قد يكون من المفيد أن نشير منذ البداية إلى أن الدوافع إلى التكامل الاقتصادي عديدة ومتنوعة . وهي وإن كانت ذات طبيعة اقتصادية إلا أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية تلعب دورا هاما في هذا الصدد .

فالسلطة السياسية هي التي تملك اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي . وعلى الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية تعتبر من أقوى المبررات لعملية التكامل الاقتصادي بين الدول الآخذة في النمو ، بل وبين الدول المتقدمة (مثل دول السوق الأوروبية المشتركة) إلا أن الاعتبارات السياسية قد حالت في كثير من الأحيان دون قيام هذا التكامل ، يضاف إلى ذلك وجود العقبات التاريخية ذات الطبيعة الاقتصادية التي قد لا يسهل القضاء عليها خلال فترة وجيزة من الزمن . وفي مقدمتها ظاهرة اندماج الاقتصاديات الآخذة في النمو في الاقتصاديات المتقدمة ، وهو ما تعرف أيضا بالتبعية الاقتصادية .

فالعلاقات الاقتصادية الخاصة بالبلاد الآخذة في النمو لا تزال وثيقة ومركزة بالدول الصناعية الكبرى التي كانت تستعمرها والتي حرصت على أن تستمر الدول الآخذة في النمو كمزرعة تقدم لها المواد الأولية ، بأثمان منخفضة وتستورد منها المواد المصنوعة بأثمان مرتفعة ، كما أن كافة الخدمات المتعلقة بتسيير التبادل

التجاري كالنقل والتأمين والاعمال المصرفية ووكالات التسويق ، لا تزال تحتكرها الدول المتقدمة إلى حد كبير .

يضاف إلى ذلك أن الأنشطة الانتاجية في معظم الدول الآخذة في النمو ، متشابهة مما يحد من العلاقات التجارية بينها ومما يدخلها في تنافس شديد ، وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، وهو ما تعمل الدول المتقدمة على تعميقه من أجل الافادة منه .

وسنبحث فيما يلي موضوع العلاقة بين التكامل والتنمية ثم الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي .

١ - العلاقة بين التكامل والتنمية :

يعتبر التصنيع في العصر الحديث ، حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الاقتصادية ، إذ أنه الوسيلة التي يمكن بواسطتها تطوير البنية الانتاجية للاقتصاد القومي ، والتخلص من مخاطر الاعتماد على تصدير سلعة واحدة ، سواء كانت زراعية كالقطن أو استراتيجية كالبنترول . كما أن التصنيع يعتبر السبيل الفعال لرفع مستوى المعيشة في الدول الزراعية المكتظة بالسكان ، أما في الدول غير الزراعية فيكاد التصنيع يكون المجال الأكثر أهمية المتاحة لعملية التنمية . غير أن النمو الصناعي لما كان محدوداً بحجم السوق ، ويتوفر المواد الأولية ورؤوس الاموال والخبرة الفنية ، فإن اقتصاديات الدول الآخذة في النمو ليست على تلك الدرجة من الغنى وسعة السوق والخبرة الفنية ، التي تسمح لكل منها على حدة باقامة بنية انتاجي صناعي متطور ، إذ أن تكاليف اقامة مثل هذا البنيان بالاضافة إلى ما تتطلبه من مشاريع البنية الأساسية ، تبلغ حداً من الضخامة والتركيز يكاد من ناحية يفوق قدرة كثير من الدول الآخذة في النمو مجتمعة ، ويجعل بالتالي من التصنيع عملية غير مبررة اقتصاديا في نطاق السوق المحلي لكل منها منفردة من ناحية أخرى . هكذا يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي بمختلف أشكاله ودرجاته ، يلعب دورا مباشرا وهاما في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية ، وفي زيادة سرعة النمو الاقتصادي ، وتفسير ذلك أن التكامل

الاقتصادي يؤدي إلى اتساع نطاق السوق ، وأنه كلما اتسع نطاق السوق كلما أمكن توسيع نطاق الانتاج إلى الحد الذي يحقق الانتفاع بمميزات الانتاج الكبير ، من ارتفاع في الكفاءة الانتاجية إلى تخفيض في نفقة الوحدة المنتجة ، إلى أدنى حد ممكن . كما أن اتساع السوق يساعد في الوقت ذاته على تحقيق درجة كبيرة من التخصص وتقسيم العمل .

ولا يخفى ما ينطوي عليه ذلك من فوائد كثيرة ، بفضل ما يتاح للأنشطة الانتاجية المختلفة من فرصة أكبر للتوطن ، في أكثر المناطق ملائمة سواء من حيث توافر عوامل الانتاج كالموارد الأولية ورأس المال والأيدي العاملة أو القرب من الأسواق الرئيسية .

ويرجع السبب في ضيق حجم السوق في الدول الآخذة في النمو إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعضها ، كما قد يرجع أيضا إلى انخفاض عدد السكان في بعضها الآخر ، ذلك أن المقصود بحجم السوق اقتصاديا هو مجموع القوة الشرائية ، التي تتمتع بها جماعة ما من السكان التي تكون هذا السوق ، ومن البديهي أن من أول محددات القوة الشرائية لجماعة ما هو الدخل الفردي في المتوسط ، بالنسبة لهذه الجماعة ويمكن عن طريق القوة الشرائية قياس حجم السوق اقتصاديا ، بضرب عدد السكان في متوسط الدخل الفردي وهو ما يعطينا الدخل القومي . والواقع أن بعض الدول الآخذة في النمو لا تعاني فحسب من انخفاض متوسط الدخل الفردي بل تعاني أيضا من انخفاض عدد السكان .

وقد ورد في إحدى دراسات الأمم المتحدة في السبعينات ، أن حجم السوق في قارة أمريكا اللاتينية ككل لا يزيد بدرجة تذكر عن حجم السوق في ألمانيا الغربية مثلاً .

وبناء على ما تقدم ، فإن من شأن ضيق نطاق السوق الحيلولة دون الاستفادة بمزايا الانتاج الكبير ، في العديد من الصناعات وذلك أن توافر السوق الكبيرة يعد أمرا ضروريا لتبرير قيام الكثير من الصناعات الانتاجية وبيع الاستهلاك المعمرة والسلع نصف المصنعة . ونظرا لما تتطلبه التكنولوجيا الحديثة من طاقة انتاجية

كبيرة ، وصولا إلى تحقيق درجة مرتفعة من الكفاءة الانتاجية ، فإن اتساع حجم السوق يعتبر المدخل الوحيد أمام الدول الآخذة في النمو إلى عالم التكنولوجيا الحديثة ، وإلا أصبحت عملية التصنيع عملية باهظة التكاليف وغير مجدية اقتصاديا .

كما تجدر الإشارة إلى أن ما يفرض على الدول الآخذة في النمو السعي للاندماج اقتصاديا بعضها مع بعض ، هو ما يتميز به نظام التجارة الدولية من طبيعة حمائية تحول في أغلب الاحيان دون حل مشكلة ضيق السوق المحلية بالاعتماد على التصدير إلى الخارج . يضاف إلى ذلك ضعف قدرة هذه البلاد على دخول حلبة المنافسة التجارية مع الدول المتقدمة سواء من ناحية الجودة أو من ناحية الائتمان .

ومما تقدم نخلص إلى القول بأن نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف بالدرجة الأولى على نجاح عملية التصنيع والذي بدوره يتوقف على حجم السوق وعلى التكامل الاقتصادي في الدول الصغيرة الآخذة في النمو وننبه إلى أن ظاهرة التكامل ليست مقصورة على إقامة السوق الواسعة ، أي على التكامل في الطلب بل تمتد أيضا إلى التكامل بين عوامل الانتاج ، أي إلى التكامل في العرض مما يعتبر ضروريا لإقامة المشروعات الكبيرة التي تقوم على مستوى عال من التكنولوجيا الحديثة .

ونظرا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية من استثمارات ضخمة ، ليس في القطاع الصناعي وحده ، بل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع رأس المال الاجتماعي ، فإن نجاح هذه التنمية يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد القومي ، على توفير حجم معين من موارده للاستثمارات بهذا الحجم ، الذي يشكل ما يعرف بالدفعة القوية والذي يعتبر الحد الأدنى الذي يمكن بواسطته نقل الاقتصاد القومي ، من مرحلة الركود والتخلف إلى مرحلة النمو الذاتي ، وهي المرحلة التي يرتفع فيها معدل الاستثمار ارتفاعا كافيا ، لرفع معدل نمو الدخل القومي بحيث يفوق معدل نمو السكان .

ويتراوح الحد الأدنى لمعدل الاستثمار المقبول بين ١٠٪ - ١٢٪ من الدخل القومي ، ولا يخفي مدى صعوبة ادخار هذه النسبة من الدخل لغرض الاستثمار في مجتمعات يعاني أغلب سكانها من العيش عند مستوى الكفاف أو دونه . بل أن القدرة على ادخار هذه النسبة في مجتمعات أخرى ليست ضمانا في حد ذاتها لقيام اقتصاد قادر على النمو الذاتي ، ما لم يتم استثمار هذه المدخرات في اطار استراتيجية علمية سليمة للتنمية ، تتلاءم مع الظروف الحالية والمتاحة في المجتمع ومع التطورات المتوقعة في المستقبل .

٢ - الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي :

يقصد باستراتيجية التنمية الطريق أو الأسلوب الذي يمكن بواسطته القيام بعملية التنمية في اطار الأهداف المحددة لها . ولما كان المنطق العلمي يتطلب رسم الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ضوء معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . لذلك فإن درجة التكامل الاقتصادي وما تنطوي عليه من تكامل اجتماعي وسياسي ، تلعب دورا هاما في تحديد معطيات الواقع للمجتمع المراد تنميته وبالتالي في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة له.

ولما كان جوهر عملية التنمية ، يتلخص في اعطاء دفعة قوية للاقتصاد القومي ، بحيث تنطلق به من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو الذاتي ، عبر مسار من التطورات الجذرية في الهياكل الانتاجية ، والاجتماعية والسياسية لذلك نجد أن نقطة البدء في البحث عن الاستراتيجية الملائمة للتنمية ، إنما تنصرف إلى البحث عن اكبر وجوه الاستثمار فعالية في اعطاء الدفعة القوية للاقتصاد القومي .

١ - استراتيجية النمو المتوازن :

يرى اصحاب هذه الاستراتيجية ، أن الاستثمار على صعيد جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية وفي فترة زمنية واحدة ، يقضي على عقبة ضيق السوق التي تقف حجر عثرة أمام عملية التصنيع في البلاد الآخذة في النمو . إذ أن انشاء

مجموعة من الصناعات المترامنة ، التي يخلق كل منها طلبا أو سوقا للسلع التي تنتجها ، بفضل ما توزعه على العاملين فيها يؤدي بدوره إلى الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، وبالتالي إلى خلق الحوافز للاستثمار .

غير أن استراتيجية النمو المتوازن ، لا تقتصر فقط على الجانب الذي يعني بخلق الطلب ، للقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق ، بل تعني كذلك بالعمل على تحقيق النمو المتوازن فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، افقيا ورأسيا وذلك لضمان توافر العرض اللازم لاشباع حاجة الطلب ، على السلع الأولية والوسيلة والنهائية والخدمات ، دون حدوث اختناقات ومن ثم فإن استثمارات التنمية يجب أن تشمل قطاعات الزراعة ، والخدمات والبنية الأساسية بالاضافة إلى قطاع الصناعة .

وتجدر الاشارة إلى أن ما تتميز به التجارة الدولية ، في الوقت الراهن من طبيعة غير مرنة ، تؤدي إلى عدم قدرة البلاد الآخذة في النمو على المنافسة ، وبالتالي إلى عدم امكانية الاعتماد على التصدير ، هو الذي جعل أصحاب هذه النظرية يتصورون أن التصنيع للسوق المحلية فقط هو المجال الوحيد المتاح أمام هذه الدول الآخذة في النمو ، مما حدا باستراتيجية النمو المتوازن ان تستبعد امكانية التصدير إلى الدول الآخذة في النمو الاخرى ، وفي الواقع فإن ذلك تفضيل لتلك الدول للاعتماد على الدول الأكثر تقدما ، في الحصول على ما تحتاج إليه من الواردات المصنعة . ولا شك أن هذا الموقف غير مستبعد ما لم ترتبط كل مجموعة من الدول الآخذة في النمو ، التي تجمعها أواصر القومية أو الجوار أو المصلحة المشتركة ، بصورة أو بأخرى من صور الاندماج الاقتصادي .

ب - استراتيجية النمو غير المتوازن :

يتم النمط المثالي وفقا لهذه الاستراتيجية في تركيز الجهود الانمائية على عدد محدود من القطاعات ، التي تتميز بالتفوق على غيرها في خلق الحوافز على الاستثمار في القطاعات الاخرى ، للاقتصاد القومي وهذا النمط هو ما يعرف بـ «قطاب التنمية» و«بجزر التنمية» . ونظرا لندرة الموارد المتاحة للاستثمار في البلاد الآخذة في النمو ،

فإن الأمر يتطلب إعطاء الأولوية للمشروعات الاستثمارية ، التي تتميز بفاعلية في توليد الاستثمار وهي مثل تلك التي ترتبط بسلسلة صناعية طويلة ، والتي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج نظرا لما تؤدي إليه من استثمار في الصناعات ، التي تزود هذه الصناعة بمستلزمات الإنتاج «أثار الدفع إلى الخلف» وهو ما يعرف «بالاستثمار المولد» و«المعجل» وكذلك نظرا لما تؤدي إليه من استثمارات في الصناعات التي تستخدم منتجات هذه الصناعة ، كمستلزمات لها (أثار الدفع إلى الأمام) ومثال ذلك ما يترتب على قيام صناعة الحديد والصلب ، من قيام صناعة استخراج الحديد الخام التي تمثل دفعا إلى الخلف (أثر المعجل) من ناحية وصناعة انتاج الأدوات والمعدات الحديدية التي تمثل دفعا إلى الأمام من ناحية أخرى .

ويتجدر الإشارة إلى أن أثار الدفع إلى الخلف (أثر المعجل) تحتل أهمية أكبر ، من أثار الدفع إلى الأمام عند أصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن . ويرجع ذلك إلى ما تمثله أثار الدفع إلى الخلف لصناعة ما من بحث عن مستلزمات للإنتاج ، وبالتالي من طلب على تلك المستلزمات التي تمثل ناتجا نهائيا لصناعة أخرى .

وهو ما يعني توافر السوق اللازمة لقيامها . هذا بينما لا تعدو أثار الدفع إلى الأمام ، أن تمثل توافر مستلزمات الإنتاج لصناعة أخرى ، قد لا يكون الحافز على الاستثمار فيها كافيا لقيامها .

هذا هو باختصار مضمون كل من استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن . فما هو مدى ملاءمة كل منهما لتحقيق التنمية الاقتصادية .

في الواقع أن الإجابة على هذا السؤال ، انما تنبع من الانتقادات الموجهة لكل من الاستراتيجيتين ، فاستراتيجية النمو المتوازن تفترض أن المجتمع يمكن أن يقفز من التوازن عند مستوى التخلف (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، مع انتشار البطالة المقنعة والبطالة الموسمية والبطالة الفنية) إلى التوازن عند مستوى متقدم من النمو ، دون أن يتعرض لمرحلة من الاختلال أو عدم التوازن . غير أن الأمر ليس بمثل هذه الدرجة من السهولة .

فغالباً ما تهدف عملية التنمية إلى حل مشكلة عدم التوازن ، بين قطاعات الاقتصاد القومي عند مستويات متباينة ، لمراحل التخلف أو النمو ، الأمر الذي يتطلب الأخذ ببرامج الاستثمار غير المتوازن كمرحلة أولى ، على أن يعقب ذلك مجموعة أخرى من البرامج المتوازنة التي سرعان ما تؤدي إلى اختلال التوازن في الاقتصاد القومي مرة ثانية عند مرحلة أعلى من مراحل النمو . وهكذا حتى يصل الاقتصاد القومي عبر سلسلة من عدم التوازن والتوازن إلى مستوى متقدم من النمو المتوازن . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن من أهم الانتقادات التي توجه لفكرة النمو المتوازن ، ما تتطلبه من استثمارات هائلة لا قبل للدول الأخذة في النمو بها ، حتى يمكن إعطاء الدفعة القوية إلى الاقتصاد القومي على صعيد جبهة عريضة من المشاريع الصناعية والزراعية والاجتماعية . ومشاريع الخدمات والبنية الأساسية أفقياً ورأسياً ، هذا فضلاً عما يتطلبه النمو المتوازن من امكانيات فنية واسعة غالباً ، لا تتوافر لدى هذه الدول الأخذة في النمو . أما أهم ما يوجه لفكرة النمو غير المتوازن من انتقادات فيرجع إلى ما تنطوي عليه من اعتقاد بقدرة المبادرة الفردية على تحقيق التنمية الاقتصادية . فالاعتماد على اختلال التوازن في البنيان الاقتصادي ، يحث المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار قد يصح في نطاق المشروعات التجارية التي يكون عامل (الربح باعثاً عليها) . ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمشروعات العامة ، كمشروعات الخدمات والبنية الأساسية . ولا شك أن عدم وجود حافز لدى القطاع الخاص للاهتمام بمثل هذه المشروعات بالإضافة إلى عدم ايلائها عناية كافية من قبل السلطات العامة ، يشكل عقبة كبيرة أمام توسع المشروعات التجارية المربحة .

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول ان كلا من الاستراتيجيتين السالفتي الذكر ، لا تصلح للتطبيق بمفردها بالدول الأخذة في النمو . فقد ثبت من التجارب العديدة للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية ، إنه لا غنى عن التخطيط الشامل كإطار لعملية التنمية في الدول الأخذة في النمو ، بل ان تجارب الدول الصناعية المتقدمة ، قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك مدى الحاجة إلى التخطيط الشامل ، كإطار للسياسة الاقتصادية في تلك الدول .

ولقد أخذ كثير من الدول على اختلاف مذاهبها ودرجة تقدمها ، في إعطاء مزيد

من العناية لعملية التخطيط الشامل . فإذا تمكنت الدول الآخذة في النمو من التوصل إلى درجة معقولة من الكفاءة ، في أعداد خطة وطنية شاملة لاستخدام الموارد المتاحة على خير وجه ممكن ، بالإضافة إلى درجة مماثلة في متابعة التنفيذ ، أمكن التوصل إلى قيام عملية تنمية حقيقية . ولا شك أن أعداد الخطة لا بد وأن ينطوي على استراتيجية صريحة ، أو ضمنية للوصول إلى الأهداف المنشودة من عملية التنمية . فإذا أخذنا في الاعتبار تعدد الأهداف التي يمكن أن تتوخاها خطة التنمية من ناحية ، واحتمال قيام درجة من التعاون فيما بينها ، وبالإضافة إلى اختلاف طبيعة الأوضاع الاجتماعية والثقافية والإدارية ، وإلى مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، أمكن أن نتصور إلى أي مدى يمكن أن تتغير وتتعدد الاختيارات بالنسبة للتنمية من بلد لآخر .

يبقى أن نشير إلى الأهمية الكبرى التي يتمتع بها التخطيط الشامل في تحقيق التكامل الاقتصادي . ذلك أن ما يمكن أن تقدمه عملية التكامل بين مجموعة الدول الآخذة في النمو ، من حلول للمشكلات والعقبات التي تعترض مسيرة التنمية داخل كل دولة على حدة ، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على وجود خطة قومية شاملة للموارد والاستخدامات .. وعلى نطاق الوطن العربي ، فإن البدء بأعداد خطة من هذا النوع يعتبر خطوة ملحة وضرورية لاستكمال المحاولات الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . ومما يزيد من أهمية هذه الخطوة ما تواجهه عملية تخطيط التنمية من عقبات على المستوى القطري لا وجود لها على المستوى القومي . فلم يقدر لمجموعة من الأقاليم والدول أن اكتملت لها ظروف ومقومات التكامل الاقتصادي ، مثلما هي للوطن العربي . إذ بينما تعاني بعض الدول العربية من الوفرة النسبية في عدد السكان ، تعاني دول عربية أخرى من نقص حاد في الموارد البشرية ، وبينما يعاني بعض من نقص التمويل اللازم للتنمية يتوفر لبعض آخر أرصدة نقدية سائلة تبحث عن فرص مؤمنة للاستثمار ، وبينما تتوفر لبعض البلاد المواد الخام اللازمة لقيام عدد من الصناعات ، فإن دولاً أخرى تشكل سوقاً ممتازة لتصريف منتجات تلك الصناعات ، وبينما تعاني بعض الدول من عدم توافر الظروف الطبيعية الملائمة لقيام تنمية زراعية واقتصادية ، فإن غيرها يتمتع بإمكانات هائلة للتنمية الزراعية ، يمكن أن تسد حاجة الوطن العربي كله من المنتجات الزراعية والحيوانية .

مما تقدم نخلص إلى القول بأن الوطن العربي كان ولا يزال في أمس الحاجة اليوم إلى خطة قومية شاملة^(١)، تنطوي على أولويات محددة للاستثمارات الانمائية، التي يجب أن تأخذ بها السلطات المحلية في كل دولة. وفي ضوء هذه الأولويات يمكن تحديد المشروعات التي يجب البدء بها في كل دولة، سواء كانت من المشروعات المولدة لمشروعات أخرى عن طريق آثار الدفع إلى الخلف «المعجل» أو آثار الدفع إلى الأمام (كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الأسمدة وصناعة البتروكيماويات) أو من مشروعات رأس المال الاجتماعي، التي تتكفل باستكمال الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي، من طرق وسدود وموانئ ومحطات لتوليد الطاقة والمياه، وشبكات للطرق والمواصلات.. الخ أو من المشروعات الصناعية الاستهلاكية، التي توفر للمستهلك العربي حاجته من سلع الاستهلاك اليومية، من بلد عربي معين والذي يتمتع بميزة نسبية أكبر في إنتاجها.

وينبى إلى أن النمو المتوازن على مستوى الوطن العربي، يستلزم الالتزام كل دولة عربية بفكرة النمو المتوازن على المستوى القطري، فشرط النمو المتوازن على المستوى القومي الأخذ بالنمو غير المتوازن (والمقصود على بعض القطاعات) على المستوى القطري.

ولقد أدركت الدول العربية خلال العقدين الأخيرين، بنوع من الوعي التام لكافة الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بها، مدى أهمية التكامل فيما بينها بشكل عام، والتكامل الاقتصادي فيما بينها بشكل خاص وأكثر تركيزاً، وذلك في إطار عملية التنمية بمفهومها الشامل لكافة المجالات والقطاعات وفي كافة الأقطار دون استثناء، وما كان من هذا الوعي والادراك إلا ظهور مجموعة من التكتلات الوحدوية التكاملية العربية وقد نجحت هذه التكتلات في تحقيق أكبر قدر من التعاون والتكامل، في كافة المجالات وخاصة المجالات الاقتصادية. وذلك في إطار عدة خطط تنموية (انمائية) تخص كل دولة على حدة، وخطة تنموية (انمائية) شاملة لكافة عناصر ومدخلات هذه التكتلات.

(١) لا بد أن نشير إلى أن هناك تطورات إيجابية في مجال التعاون العربي وفي مجال المشروعات إلا أن أمننا في اقرار خطة قومية شاملة كان هو هدفنا من عرض الموضوع.

وفي هذا الاطار سنتعرض لما يلي :

أولاً : التنمية في اطار التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة .

ثانيا : التكامل الاقتصادي الخليجي في اطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

ثالثاً : التكامل الاقتصادي العربي (السوق العربية المشتركة) .



المراجع

- ١ - د . أحمد الفندور - الاندماج الاقتصادي العربي - منشورات معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧١
- ٢ - د . رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي - الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٧٥ الطب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة في النمو - القاهرة - ١٩٧١ .
- ٣ - د . عمر محيي الدين - التنمية والتخطيط الاقتصادي - منشورات دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٣ .
- ٤ - د . محمد زكي الشافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الاول - مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .

الفصل الأول

التنمية في اطار التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الامارات العربية المتحدة بلامح واضحة للتكامل الاقتصادي بين اماراتها السبع . وتأتي أبوظبي في مقدمة الامارات أهمية من حيث المساحة وعدد السكان ، والثروة البترولية والدخل القومي تليها اماره دبي التي تعتبر المركز التجاري الاول ، ليس لدولة الامارات العربية المتحدة فحسب وإنما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط . ثم تلي دبي في المساحة والأهمية اماره الشارقة ، ثم اماره رأس الخيمة التي تتمتع بمميزات زراعية كثيرة ، يمكن أن تسد حاجة الامارات الأخرى للمنتجات الزراعية والحيوانية . وتعتبر الفجيرة نافذة دولة الامارات العربية المتحدة على بحر العرب والمحيط الهندي ، أما امارتا عجمان وأم القيوين وهما أصغر الامارات مساحة فتعتبران مجالا خصبا لكثير من مشاريع التنمية .

وقبل قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ كان هناك نوع من التخصص والتكامل الاقتصادي بين الامارات المختلفة ، فكما رأينا أن أبوظبي تخصص بانتاج البترول الخام الطبيعي ، و اماره دبي تخصص في التجارة والترانزيت و اماره رأس الخيمة و اماره الفجيرة تخصصان بالزراعة .

وواضح أن هذا التخصص يشكل أساسا للتكامل الاقتصادي ، خاصة وأن الامتداد الطبيعي بين الامارات لا تعترضه أية عوائق طبيعية ، مما يسهل عملية

الانتقال السكاني والسليبي ، حيثما تتطلب المصلحة العامة ذلك . وهو بالتالي يوسع من حجم السوق الداخلية ، مما يزيد من جدوى التحول نحو الاطار التصنيعي في مجالات المصادر الأولية ، المتوفرة ومتطلبات الاستهلاك وتنوع مصادر الدخل وخروجه من احادية اعتماده على العائد البترولي . ومن جانب آخر فإن التكامل الاقتصادي يحقق للدولة المزيد من الاستقرار والاستقلالية ، اذ ان الغاية القصوى للتنمية والتطوير الاقتصادي هي الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، من متطلبات الاستهلاك والخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية ، كسوق استهلاكية مستوردة للسلع الأساسية . وهذا يؤدي بالتالي إلى تدعيم جهود الدولة ، من حيث موقعها في اطار التصنيف العالمي للدول واستقلالها السياسي من جهة ، وازدياد قوتها الدفاعية من جهة أخرى .

ونظرا لما يشهده ويشهده العالم من تطور سريع في وسائل الانتاج او الاتصال والمواصلات ، فإن حدود الأسواق التجارية قد أخذت تتسع لتغطي مناطق جغرافية واسعة ، حتى وصلت إلى مرحلة يمكن فيها اعتبار الكرة الأرضية مجالا وسوقا ، تسعى كل دولة إلى احتلال وتغطية جانب منه من خلال التصدير المباشر او الدخول في عمليات انتاج مشتركة . ولهذا فقد برزت التكتلات الاقتصادية في مناطق جغرافية كثيرة من العالم ، بهدف التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وفي اطار تعاملها الخارجي مما يزيد من قوتها التفاوضية ، وتحقيق مكتسبات أفضل في مجال التسويق والمصادر الأولية . ولما كانت منطقة الخليج من المناطق الاقتصادية الهامة عالميا ، لما يتوفر فيها من احتياطي بترولي ، فقد شكلت محورا يسعى لتجاذبه العديد من هذه التكتلات ، لكي تضمن استمرار تدفق النفط إليها في المرحلة القادمة ، حين تكون هي العمادة الأساسية للتصدير البترولي ، وقد ازداد هذا الاهتمام في المنطقة بعد نشوب الحرب العراقية - الايرانية ، حيث احست معظم التكتلات الدولية ، بعظم المخاطر الناجمة عن الاضطراب في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، على هذا الأساس أوفدت بعض التكتلات العالمية أساطيلها لتكون في مواقع قريبة من نقاط التوتر ، حتى يمكنها ذلك من التدخل السريع في حالة حصول أي تطور دراماتيكي في المنطقة ، حرصا منها على توفير الامدادات والتدفق البترولي إليها .

إن ما اشرنا إليه ليس بهدف تقديم تحليلات سياسية عن وضع المنطقة ، وطبيعة التحالفات السياسية فيها ، وإنما فقط لنشير إلى أن دول الخليج العربية تعي تماماً ما يحيط بها ، لذا كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يشكل اطاراً له ابعاده السياسية والدفاعية كما له ابعاده الاقتصادية ، التي قطعت مرحلة واسعة في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي . ولذا فإن التنمية في اطار التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة ، تأخذ ابعاداً تتخطى ما يمكن أن تعود به على الدولة ككل ، لذا فإن الهدف الأخير منها يسعى لأن يشكل نموذجاً رائداً تماماً كما كانت تجربة الاتحاد نفسها ، بعد فشل كل المحاولات لتحقيق الوحدة العربية ، أو استمرار التجارب الوحدوية المشتركة ، التي قامت بين بعض الدول أو حتى تنفيذ اتفاقيات التعاون العربي المشترك ، في اطار عملي يحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها .

وعملية التكامل الاقتصادي ليست عملية آنية أو وقتية ، إنما تتم على مراحل حتى يمكن استيعاب التغيرات التي تتطلبها ، خاصة في ظل الوضع الخاص للامارات العربية المتحدة . لقد جاء اتحاد الامارات في مرحلة لاحقة لقيام الامارات نفسها ، حيث كانت عملية التنمية والتطوير قد قطعت مراحل في بعض الامارات ، وخاصة في امارتي أبوظبي ودبي وإلى حد ما في امارة الشارقة ، ولذلك فقد نص الدستور المؤقت للدولة في مادته ١٢٢ على أن يخصص الاقتصاد في ميزانيته السنوية ، مبالغ من ايراداته للانفاق على مشروعات الانشاء والتعمير والأمن الداخلي ، والشؤون الاجتماعية حسب الحاجة الماسة لبعض الامارات . ويتم تنفيذ هذه المشروعات والانفاق عليها ، من اعتمادات هذه المبالغ^(١) ، بواسطة أجهزة الاتحاد المختصة وتحت اشرافها بالاتفاق مع سلطات الامارة المعنية .

كما ويجوز للاتحاد انشاء صندوق خاص لهذه الأغراض .

وهذا يؤكد النظرة التي تبناها الاتحاد منذ قيامه نحو عملية التكامل ، وأهمية تمويل المشاريع الاستثمارية في الامارات الأخرى ، والتي لا تتوافر لديها مصادر

(١) راجع الباب الثالث .

لتمويل مثل هذه المشاريع ، فنجد في تلك المرحلة ان امانة أبوظبي كانت أكثر الامارات اكتظاظا بالسكان ، تليها دبي ثم الشارقة أما اقل الامارات كثافة فهي أم القيوين^(١) ، وتعزى الكثافة السكانية للنشاط الاقتصادي والتجاري في كل من أبوظبي ودبي والشارقة . ومما لا شك فيه أن مناطق الجذب البترولي تمثل الاضافة الكبرى لعدد السكان ، ومن ثم فلا يمكن التنبؤ بصورة دقيقة ومحددة باتجاهات وتيارات الهجرة ، وتكوين حجمها في المستقبل ، إذ أن حركة الهجرة مرتبطة بحركة العمران ، التي تدورها الثروة البترولية . ونظرا لأهمية العنصر البشري الذي يعتبر العامل الايجابي في احداث أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية ، فإنه يكون من الضروري الاهتمام به من حيث العدد ومن حيث اعداد وتدريب اليد العاملة والكوادر الفنية .

وبالرجوع لاحصاءات ١٩٧٣ (نجد أن ٦٠٪ من الاجانب من الهند والباكستان وبنجلاديش) .

١٥ - ٢٠٪ من البلاد العربية .

٥٪ من دول غرب أوروبا .

٥ - ٢٠٪ من دول أخرى .

ومن توزيع القوى العاملة في الامارات حسب سكانها في ذلك الوقت ، نجد أن نصيب أبوظبي هو ٦٣٪ ودبي ٦١٪ والشارقة ٣٤٪ وبالرغم من زيادة القوى العاملة بصورة عامة ، إلا أن بعض القطاعات استحوذت على زيادة أكبر منها ، مثل الدفاع والبناء والتشييد والتجارة ، واعتمد حوالي ١٧٪ من السكان ذوي النشاط الاقتصادي على الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر .

أما الأراضي المزروعة فكانت آنذاك حوالي ١٤٢ ألف دونم من مساحة الامارات وتعادل ١٧ ٪ . هذا وقد بلغت نسبة العاملين من أبناء الامارات في الجهاز

(١) راجع الباب الاول - بحث العنصر البشري .

الحكومي ٤٦,٥٪ بينما شكل أبناء الدول العربية ٤١,٥٪ وشكل أبناء الدول غير العربية ١٢٪ . اما مجموع الجنسيات العاملة في الدولة فكانت تبلغ (٣٠) جنسية في ذلك الوقت .

وانشئت في عام ١٩٧١ وزارة اتحادية للتخطيط ، كان الهدف الاساسي من انشائها ، هو خلق ويجاد مجالات التكامل الاقتصادي بين مختلف الامارات ، وتنفيذ خططها الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكان الهدف الثاني ايجاد خطة اقتصادية واحدة لجميع الامارات .

ولم يكن من الممكن في البداية القفز مرة واحدة إلى مرحلة الخطة الشاملة ، ولذلك فقد اكتفي بوضع قوائم بالمشروعات الاقتصادية .

وفي سنة ١٩٧٢ بلغت اعتمادات المشروعات الاستثمارية بما فيها القروض الزراعية ٤٤,٥ مليون درهم ، ارتفعت في سنة ١٩٧٣ إلى ١٨٠,٧ مليون درهم ، أي بزيادة قدرها ٣٠٦٪ . ثم ارتفعت الاعتمادات الاستثمارية في سنة ١٩٧٤ إلى ٣٢٦,٥ مليون درهم ، أي بزيادة قدرها ٨٠,٧٪ . أما في سنة ١٩٧٥ فقد بلغ حجم الاستثمارات ١١١,٦ مليون درهم ، ثم ارتفع المخصص لهذا الغرض سنة ١٩٧٦ إلى حوالي ٢٢٧٤,٤ مليون درهم^(١) ، تم توزيعها بين الامارات المختلفة على النحو التالي :

١ - أبوظبي	٨١,٣ مليون درهم
٢ - دبي	٢٢٢,٥ مليون درهم
٣ - الشارقة	٥٨٧,٤ مليون درهم
٤ - الفجيرة	٥١٩,١ مليون درهم
٥ - رأس الخيمة	٤٥٧,٦ مليون درهم
٦ - عجمان	٢٢٠,١ مليون درهم
٧ - أم القيوين	١٨٦,٤ مليون درهم

(١) هذه الأرقام لا تشمل مشاريع التنمية التي تنفذها كل إمارة على حسابها الخاص ومع ان إمارة أبوظبي وحدها تتفق على مشاريعها الاستثمارية بمبالغ تفوق الأرقام المذكورة أعلاه .

وقد حددت هذه الاستثمارات لكل امانة وفق معايير مختلفة ، منها تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ثم حجمها السكاني ، ثم احتياجاتها وامكانياتها الذاتية أما نسبة الاستثمارات الموجهة لكل امانة على حدة ، فنجد ان الشارقة قد حظيت بالنسبة الكبرى ٢٥,٨ ٪ ثم تليها الفجيرة ٢٢,٨ ٪ ثم رأس الخيمة ٢٠,١ ٪ .

وكانت هذه الاستثمارات تهدف إلى :

- ١ - احداث تطور اقتصادي واجتماعي ضخم في دولة الاتحاد .
- ٢ - ان تشكل هذه الطفرة الاستثمارية اعتمادات البنيان الاساسي للقاعدة الاقتصادية الكبرى .
- ٣ - ربط الامارات فيما بينها اقتصاديا واجتماعياً من خلال الاستثمارات التي تشمل الدولة ككل بحيث تتلاقى فيها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في اقصر فترة ممكنة .

واذا كانت عملية التكامل الاقتصادي قد بدأت إلى حد ما ، بين الامارات العربية المتحدة ، إلا أن الطريق نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل طويل ، ولا بد من الاعتراف بوجود بعض المعوقات لعملية التكامل الاقتصادي هذه ، وان جانبا كبيرا من هذه المعوقات ذو طابع سياسي . وهو ما يتفق مع ما قلناه في المقدمة عن التنمية في اطار التكامل الاقتصادي .

ونسجل هنا أن بعض الامارات كانت حتى بعد قيام الاتحاد ، مازالت تقوم ببناء عدد من المشاريع المتنافسة بعيدا في (بعض الاحيان) كل البعد عن أي تكامل اقتصادي ، مما أدى إلى هدر كبير في الطاقات المالية والبشرية ، كما أن عدم وجود جهاز اتحادي تنفيذي قوي على أعلى مستوى يعالج أمور التنسيق والتكامل

الاقتصادي آنذاك ، اعاق وضع خطة اقتصادية اتحادية ، كما اعاق عملية التكامل الاقتصادي الاتحادي ، وخلق وحدة اقتصادية حقيقية بالشكل المطلوب بين مختلف الامارات ، تسند وتقوي الوحدة السياسية .

وعلى الرغم من هذا فقد استمر اعتماد برامج التطوير السنوية في كل امانة على حدة وكانت تدخل في ميزانياتها المنفصلة مع تخصيص اعتمادات في الميزانية العامة للدولة ، لمشاريع ذات طابع اتحادي تتولى الحكومة الاتحادية مسؤولية تنفيذها ، بينما استمرت وزارة التخطيط والأجهزة الأخرى التي عهد اليها وضع الخطط الخاصة ، بالتنمية على صعيد الدولة في مساعيها والتي راعت فيها أنه :

١ - يجب أن تقوم الخطة الاقتصادية الاتحادية على أساس التكامل الاقتصادي بين الامارات الاعضاء في الاتحاد ، وحتى تأتي تكريسا للوحدة الاقتصادية بين هذه الامارات .

٢ - وفي الوقت نفسه يجب أن توضع الخطة الاقتصادية للامارات في اطار ما يجري في العالم العربي من خطط للتنمية ، وفي ضوء اعتبارات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع منطقة الخليج العربي ثم مع العالم العربي ككل .

وقد خلصت هذه إلى وضع الخطة الخمسية الأولى على صعيد الدولة ككل للمرحلة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، والتي لم تدخل حيز التنفيذ وفق ما كان مقدراً لها ، وكما سبق وأن أشرنا في المبحث الخاص بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة .

ويشار في هذا إلى أن امانة أبوظبي قد ساهمت بشكل أساسي ، في دعم المشاريع التطويرية المختلفة على صعيد الامارات الأخرى ، من خلال المساعدات المباشرة أو من خلال تمويل مشاريع قام صندوق أبوظبي للنماء الاقتصادي بإدارتها ، لصالح حكومة أبوظبي والتي كان منها المشاريع المختلفة في امارات الفجيرة ورأس الخيمة وعجمان^(١) .

(١) راجع المبحث الخامس عن صندوق أبوظبي للنماء الاقتصادي لتفاصيل هذه المشاريع .

كما ساهمت من جانب آخر بتحمل شبه كامل للميزانية الاتحادية حتى عام ١٩٧٧ ثم بتخصيص ٥٠٪ من عائداتها البترولية بعد ذلك للميزانية الاتحادية .

وقد بلغ مجمل تراكم الاعتمادات المخصصة في الميزانية الاتحادية لمشروعات التطوير والتنمية ١٧٦١٩,٩٤ مليون درهم خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ صرف منها ٩٥٢٥,٠ مليون درهم .

اي أن نسبة ما نفذ من مشاريع كان قد خطط لها لا تتعدى نسبة ٥٤,١٪ وشكلت نسبة مساهمة وزارة الماء والكهرباء من مجمل ما تم تنفيذه من مشاريع ١٩,٥٢٪ جاءت بعدها وزارة المواصلات بنسبة ١٧,٥٦٪ فوزارة الاشغال العامة والاسكان بنسبة ١٥,١٧٪ ثم وزارة التربية والتعليم بنسبة ١٤,٢٨٪ . ويكون مجموع نسب هذه الوزارات الأربع ٦٦,٥٤٪ وإذا أضفنا إليه مجموع وزارات الداخلية والصحة والزراعة والثروة السمكية ، يصبح ٩٠,٩٩٪ ويتوزع الرصيد على كافة الوزارات والأجهزة الاتحادية الأخرى . ويبين الجدول التالي توزيع اعتمادات ومصروفات الحكومة الاتحادية في مجال التطوير والتنمية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ :

مشروعات التطوير والتنمية السنوية في الحكومة الاتحادية

جدول (١)

١٩٧٨		١٩٧٧		١٩٧٦		١٩٧٥		الوزارات
المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	
-	٢	٠,١	٠,٥	-	١,٢	-	-	رئاسة مجلس الوزراء
٠,١	٢	٠,١	١,٠	-	١,٥	-	-	المجلس الوطني الاتحادي
-	١,٥	-	٠,٣	-	٢,٠	-	-	وزارة التخطيط
٠,٤	٩,٠	٠,٩	٧,٧	١,١	١٣,٢	-	٢,٥	وزارة المالية والصناعة
-	-	-	٠,٩	-	٠,٥	-	-	وزارة الخارجية
٣٧	١٠٧,٤	٣٥,٨	٩٤,٥	٤٠,٤	١٤٢,٧	٢٤,٢	٨٥,٤	وزارة الداخلية
١٤,٨	٥٥,٥	١٠,٥	٤٢,١	١٣,٢	٥٢,٥	١,١	١٩,١	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
٨٨,٩	٣٨٩,٤	٨٣,٠	٣٠٦,٠	٧٨,٧	٣٠٩,٣	٢٤,٩	١٥٤,١	وزارة التربية والتعليم
٣٦,١	١٣٦,٢	١٨,٢	٨٦,١	٧,٤	٩٦,٠	٣٩,٠	٧٥,٢	وزارة الصحة
٣٧,١	٥٨,٥	٦,٤	٤٥,٢	١٤,٣	٥٢,٧	٢,٢	٩,٢	وزارة الاعلام والثقافة
٠,٨	٥,٢	٠,١	٤,٤	٠,٦	٧,٥	٣,٤	٨,٤	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٣٧,٩	٧٢,٦	٤٠,٣	٦٤,٤	٤٩,٢	٩١,٦	٢٤,٨	٥١,٢	وزارة الزراعة والثروة السمكية
١٦٥,٣	٢٥١,٢	٢٩٢,٨	٣٣٦,٥	٢٢٥,٧	٣٨٦,٣	١٠٤,٥	١٩١,٥	وزارة المواصلات
٦٢,٥	٢٤٧,٢	١٣٦,٢	٢٤٩,٦	٩٩,٩	٣١١,١	٤٤,٨	١٣٤,٥	وزارة الاضغال العامة والاسكان
-	٠,٦	-	٠,٣	-	-	-	-	ديوان المحاسبة
٥,٤	٥,٣	١,٥	٥,٥	٠,٩	٢,٤	١,٥	١,٨	وزارة البترول والثروة المعدنية
٤٠,٠	٢٥٦,٤	١١٠,٥	١٥٧,٠	٢٠٤,٢	٣٢٧,٥	٧٧,٢	٣٢٤,٣	وزارة الكهرباء والماء
-	-	-	-	-	-	-	-	جهاز أمن الدولة
-	-	-	-	-	-	-	-	دائرة التثريقات والضيافة
-	-	-	-	-	-	-	-	وزارة العدل
-	-	-	-	-	-	-	-	المجلس الاعلى للشباب والرياضة
٤٩٦,٣	١٦٠٠	٧٣٦,٤	١٤٠٢,٥	٧٣٥,٦	١٧٩٨	٣٤٧,٧	٩٥٧,٢	الجملة

المصدر : وزارة التخطيط ادارة التخطيط - دولة الامارات العربية المتحدة .

تكملة جدول مشروع التطوير

جدول (ب)

١٩٨٢		١٩٨١		١٩٨٠		١٩٧٩		الوزارات
المصرف	الاعتماد	المصرف	الاعتماد	المصرف	الاعتماد	المصرف	الاعتماد	
٠,٧	١	١,٣	٢,٦	٠,٥	١	-	١,٣	رئاسة مجلس الوزراء
١,٠	٣	١,٦	١,٧	٠,٦	١,٦	-	١,٥	المجلس الوطني الاتحادي
-	٠,٥	٠,٣	١,٨	١,٥	١,٦	-	١,٥	وزارة التخطيط
١٢,٠	٣٠,٥	٢,٢	١٦,١	٠,٥	٣,٠	٢,٤	٤,٥	وزارة المالية والصناعة
٣٦,٩	٥٢,٠	٢,٩	٦٦,٠	٨,٦	٧٥,٥	-	٠,٧	وزارة الخارجية
١٧٩,٢	٢١٧,٥	١١٦,٧	٢٣٧,٢	٥٤,٧	١١٥,٧	٦٥,٣	٦٣,٣	وزارة الداخلية
٣٧,٦	٢٨,٧	١٥,٣	٤٣,٣	٨,٠	٣٩,٤	١٣,٦	٣٠,٨	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
١٦١,٦	٢١٤,١	٢٥٦,٧	٤٣٢,٧	٢٣٥,٢	٣٠٦,٦	١٤٨,٢	٢٢٥,٥	وزارة التربية والتعليم
١٧٩,٣	١٣٤	٥٢,٥	٣٦١,٤	٨٢,١	٢٤٣,١	٧٩,٦	١١٧,٢	وزارة الصحة
٢٤,٣	٦٠,٠	٢٥,٥	١٥٢,١	٣١,٣	٦١,٧	١٢,٠	٥٧,٠	وزارة الاعلام والثقافة
٢,٤	٥,٠	٠,٨	٦,٣	٠,٧	٤,٠	٢,٠	٤,٢	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
١٣٩,١	١٨٩,٠	٧٤,٠	١٩٥,٨	٥٢,٨	١٧٠,٦	٤٧,٨	١٣٥,٦	وزارة الزراعة والثروة السمكية
١٤٩,٧	٢٢٩,٠	٢٠٣,٤	٣٧٧,٢	٣٠٢,٣	٢٣٤,٤	٩٣,٦	١٥١,٦	وزارة المواصلات
١٩٨,٧	٣٠٥,٠	١٨٨,٢	٣١٦,٩	١٥١,١	٣٥٢,٦	٨٢,٧	١٣٧,٣	وزارة الأشغال العامة والإسكان
-	٠,٥	-	٠,٣	-	٠,٥	-	٠,٦	ديوان المحاسبة
٥,٣	٥,٢	٠,٨	٣,٠	١,٠	١,٠	٢,٤	٣,٠	وزارة البترول والثروة المعدنية
٥٤١,٤	٥٤٤,٢	٢٩٧,٢	٥١٥,٥	١٣١,٤	٢٩٣,٥	٥٨,٣	١٨١,٤	وزارة الكهرباء والماء
١٩,٢	٤٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٠	٣١,٥	٤١,٤	-	٣٣,١	جهاز أمن الدولة
٠,٣	١,٠	-	٠,٨	-	٥,٠	-	-	دائرة التشريعات والضيافة
-	-	-	-	-	-	-	-	وزارة العدل
-	-	-	-	-	-	-	-	المجلس الأعلى للشباب والرياضة
١٦٦٨,٧	١٩٥٠,٣	١٢٦٣,٧	٢٥٦٠,٧	٩٩٤,٨	١٩٥٢,٢	٦٠٨,٩	١١٥٤,٠	الجملة

المصدر المصدر السابق .

تكملة جدول مشروعات التطوير

جدول (ج)

١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٤		١٩٨٣		الوزارات
المصروف	الإعتماد	المصروف	الإعتماد	المصروف	الإعتماد	المصروف	الإعتماد	
٠,٠٣	٠,٠٣	—	٠,٤	—	٠,٦	—	٠,٢	رئاسة مجلس الوزراء
٠,٦	٢٠,٠	٢٠,٦	٢٢,٢	٢٨,٣	٤٢,٠	١٥,٠	١٥,٠	المجلس الوطني الاتحادي
—	—	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,١٦	٠,٢	٠,٥	٠,٤	وزارة التخطيط
—	٤,٠	—	٤,٨	١٦,٣	٢٧,٥	٢١,٢	٢٣,٠	وزارة المالية والصناعة
—	٣٠,٨	١٨,٩	٣١,٩	٧,٤	٥٢,٥	٣٥,٢	٥٠,٢	وزارة الخارجية
٣٦,٧	٦١,٦	٦٢,٥	١١٧,٣	١٤٠,١	١٧٤,١	١٥٦,٤	١٧٢,٦	وزارة الداخلية
٥,١	١٠,٢	٤,٥	١٢,٦	١٤,٨	٢٣,٣	١٥,٠	١٧,٢	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
١٨,٠	٧٥,٠	٢٨,٧	١٠١,٥	٧٩,١	١٢٨,٠	١٤٧,١	١٨٤,٨	وزارة التربية والتعليم
٣٦,٣	١٢٣	٤٢,١	١٢٨,٩	٧١,٢	١١٩,٤	٧٢,٧	١٤٨,٧	وزارة الصحة
٠,٩	١٢,٥	١١,٨	١٨,٥	٢١,٧	٣٥	٢٤,٥	٣٥,٨	وزارة الاعلام والثقافة
٠,٤	٠,٩	٠,٣	١,١	٠,٤	١,٦	١,٣	٢,٦	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٢٢,٥	٥١,٥	٤٩,٥	٦١,٣	٣٩,٩	٩٥,٣	١١٥,٥	١٥٠,٠	وزارة الزراعة والثروة السمكية
٦,٣	٢١,٩	٣,٨	٤٢,١	٦٢,١	٨٦,١	١٦١,٨	٢٠٧,٤	وزارة المواصلا
٥٦,٥	٨٨,٥	٨١,٠	١٠٠,٢	١٢٨,١	١٩٩,٧	٢٠٤,١	١٦٨,٠	وزارة الاشغال العامة والاسكان
—	٠,٢	—	٠,١	—	٠,٢	٠,٣	٠,٥	ديوان المحاسبة
—	٠,٩	١	١,٥	—	١,٠	—	١,٠	وزارة البترول والثروة المعدنية
٢٤,٨	٦١,٢	٥١,٥	١٢١,٧	٦١,٦	١٥٠,٠	٣٦١,٥	٣٦٩,٠	وزارة الكهرباء والماء
١٩,٥	٢٠,٠	١٥,٠	٢٠,٠	٣٠,٢	٤٠,٠	٣٠,٣	٤٠,٠	جهاز أمن الدولة
٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٤	٠,٥	٣,١	٣,٦	٣,٧	٥,٢	دائرة التشريعات والضيافة
٠,٨	٢,٦	٣,٣	٣,٤	١٧,٩	١٩,٩	٤٥,٦	٤٨,٨	وزارة العدل
—	—	—	—	—	—	٤,٩	٩,٦	المجلس الاعلى للشباب والرياضة
٢١٨,٤٥	٥٩٥,٠	٤٠٤,٩٤	٨٠٠,٠٤	٧٣٢,٣٦	١٢٠٠	٣١٧,١٥	١٦٥٠	الجملة

المصدر السابق .

تكملة جدول مشروعات التطوير

جدول (د)

(مليون درهم)

الوزارات	١٩٨٧		الاجمالي ٧٥-١٩٨٦		المصرف	الهيكلية
	الإعتماد	المصرف	الإعتماد	المصرف		
رئاسة مجلس الوزراء	-	-	١٠,٧٣	٢,٦٣	٢٤,٥	٠,٠٣
المجلس الوطني الاتحادي	١٦,٠	-	١٣١,٥	٦٧,٩	٥٥,٩	٠,٧١
وزارة التخطيط	-	-	٩,٨٤	٢,٠٥	٢٠,٨	٠,٠٣
وزارة المالية والصناعة	-	-	١٣٥,٨	٥٧,٠	٤٣,٠	٠,٦٠
وزارة الخارجية	٣٠,٧	-	٣٦١,٠	٩٩,٩	٣٧,٧	١,٠٥
وزارة الداخلية	٤٨,٣	-	١٥٧٩,٣	٩٤٩,٠	٦٠,١	٩,٩٦
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف	٤,٧	-	٣٧٤,٨	١٤٣,٥	٣٨,٣	١,٥١
وزارة التربية والتعليم	٨٥,٧	-	٢٨٣١,٥	١٣٠٠,١	٤٨,٠	١٤,٣٨
وزارة الصحة	٥١,٨	-	١٦٧٩,٣	٦٩٧,٥	٤١,٥	٧,٣٣
وزارة الاعلام والثقافة	٨,٦	-	٥٨٨,٣	٢٠٣,٠	٣٤,٣	٢,١٣
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٠,٥	-	٥١,٣	١٣,٣	٣٥,٨	٠,١٤
وزارة الزراعة والثروة السمكية	٤٨,٦	-	١٣٣٨,٩	٦٨٣,٣	٥١,٤	٧,١٧
وزارة المواصلات	٣٣,٧	-	٢٥٣٥,٣	١٦٧٣,٣	٦٦,٣	١٧,٥٦
وزارة الاشغال العامة والاسكان	٦٠,٧	-	٢٤١٠,٦	١٤٤٤,٨	٥٩,٩	١٥,١٧
ديوان المحاسبة	٠,٢	-	٣,٨	٠,٣	٧,٩	-
وزارة البترول والثروة المعدنية	-	-	٣٦,٧	١٩,٨	٦٣,٥	٠,٣١
وزارة الكهرباء والماء	٣٨,٥	-	٣٣٠١,٧	١٨٥٩,٨	٥٨,١	١٩,٥٣
جهاز أمن الدولة	١٣,٠	-	٣٧٤,٥	١٦٩,٩	٦١,٩	١,٧٨
دائرة التشريقات والضيافة	٠,٠٦	-	١٦,١٧	٧,٥٣	٤٦,٥	٠,٠٨
وزارة العدل	٠,١	-	٧٤,٧	٦٧,٦	٩٠,٥	٠,٧١
المجلس الاعلى للشباب والرياضة	-	-	٩,٦	٤,٩	٥١,٠	٠,٠٥
الجملة	٤٢٠,٠٦	-	١٧٦١٩,٩٤	٩٥٣٥,٠	٥٤,١	١٠٠,٠٠

المصدر : السابق .

ان التوازن في حجم مشروعات التطوير والتنمية ضروري بعد استكمال البنى الأساسية التي يحتاج إليها الاتحاد ، ولذا يمكن فهم الفروقات الحاصلة في تخصيص اعتمادات أكثر لعدد من الوزارات ، على حساب وزارات أخرى ، إلا أن المستقبل في التكامل الاقتصادي بين الامارات يفترض وضع أهداف اقتصادية محددة ، قائمة على دراسة متطلبات الدولة وامكانياتها والجدوى المتوقعة من أي من هذه المشاريع ، في اطاره الضيق الخاص بالامارة المعنية والعام بعائده على الدولة ككل . ويمكن الاستفادة هنا من العوامل التي حالت دون تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٥ بدراسة الأهداف التي وضعت لها ، والاطر العام للمشاريع التي كان قد خطط لتنفيذها ، حتى يأتي التخطيط للمرحلة القادمة للتكامل الاقتصادي بين الامارات على أسس أكثر وضوحا وصلابة ، ويعم فيه التوجه نحو استكمال وتنمية وتطوير الدولة ككل لتدعيم اقتصادها .

ويكون الأساس في هذا التوجه المستقبلي أن تراعى محليا المشاريع على صعيد كل امانة ، الأهداف العامة لدولة اتحاد الامارات العربية المتحدة ، والنتائج الايجابية والسلبية التي تكمن وراء أي من هذه المشاريع الانتاجية ، في اطار القطاع الذي تنتمي اليه بالاضافة إلى أهداف وتطلعات كل امانة .

ان التكامل الاقتصادي بين الامارات ضرورة حتمية ، تزداد رسوخا يوما بعد يوم في اطار التوجه العام للدولة ، والرعاية المخلصة والافق الواسع الذي تتمتع به قيادتها الرشيدة ، في اطار عنايتها واهتمامها بتحقيق الرخاء والازدهار وبناء القاعدة الأساسية للدولة الحديثة ، التي سترعى وتحتضن الأجيال القادمة .

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي الخليجي

لا شك أن أي محاولة للاندماج الاقتصادي ، يمكن أن تكون أكثر فعالية فيما لو تمت بين مجموعة من البلاد ، التي تتشابه فيما بينها من حيث درجة النمو والتقارب الجغرافي ، ومن حيث النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وإذا كانت البلاد العربية العشرون تختلف فيما بينها بدرجة أو بأخرى في واحدة أو أكثر من هذه الجوانب ، فليس معنى ذلك أن نفقد الأمل في إمكانية نجاح المحاولات المبذولة لتحقيق أقصى مستطاع لهذه الوحدة ، والذي يتمثل في رأينا في العمل على قيام تكتلات اقتصادية اقليمية بين البلاد المتجاورة ، والأكثر تشابها حيث يمكن للفوارق القطرية المحلية أن تعالج داخل مثل هذه التكتلات ، الأمر الذي يجعل من السهل فيما بعد تعاون هذه التكتلات الاقليمية فيما بينها في سبيل الهدف الأكبر^(١).

ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الوطن العربي تشكل مقدمة للتكامل^(٢) الاقتصادي العربي .

(١) أي إيجاد جزر اقتصادية عربية وتشكل الأرخيبل العربي بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الهدف الأكبر .

(٢) مثلما حدث مؤخراً وعند عام ١٩٨٩ حيث تشكلت ثلاث مجالس عربية هي : مجلس التعاون الخليجي (يضم دول الخليج) ومجلس التعاون العربي (ويضم العراق ومصر واليمن والأردن) والتعاون الاقتصادي المغربي الذي يضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا .

والواقع أن قيام تكتل اقتصادي بين البلاد العربية المطلة على الخليج العربي ، يمكن أن يكون من أهم الخطوات المساعدة على دفع الوحدة الاقتصادية العربية إلى الأمام . فهذه المنطقة بما لها من وزن بترولي ومالي تلعب دورا في غاية الأهمية ، سواء على الصعيد الاقتصادي العربي أو على الصعيد الاقتصادي العالمي .

وفكرة التكامل الاقتصادي قديمة تعود في جذورها إلى مرحلة ما قبل استقلال دول المنطقة ، وممارسة سيادتها على أراضيها ، وقد أخذت هذه الفكرة تتبلور في المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة ، على شكل انفراد دول المنطقة في شكل أو اطار من اطر التكامل ، تأخذ شكل السوق الخليجية المشتركة على غرار ما كان مطروحا على الصعيد العربي ككل ، من خلال طروحات السوق العربية المشتركة ، أو على صعيد تكتلات عالمية مثل السوق الأوروبية المشتركة ، ومما ساعد على هذا التوجه أن مرحلة ما بعد الاستقلال قد تميزت بخصائص عدة ، منها التأكيد على استقلالية هذه الدول على صعيد علاقاتها مع الدول العربية أو الدول الأجنبية ، من حيث اتخاذها للقرارات السياسية وإن على صعيد مواجهة متطلبات تركيز مقومات وهياكل الدولة ، التي تمكن هذه الدول من ممارسة هذه السيادة . لذلك فإن طروحات التكامل استمرت حتى منتصف السبعينات في نفس الاطار ، وهو اطار السوق الخليجية المشتركة حيث أخذت بعدها مسارا جديدا اتخذ طابع الاتفاقيات الثنائية في أغلبه ، وإنشاء مؤسسات وأجهزة خليجية مشتركة مهدت جميعها لقيام مجلس التعاون الخليجي .

وستتناول هذه المراحل الثلاث للدلالة على توجهات التكامل وما حققته دول الخليج في هذا الاطار .

١ - التكامل الاقتصادي الخليجي وطروحات السوق الخليجية المشتركة :

كان نشاط سكان الخليج في مرحلة ما قبل النفط يعتمد أساساً على البحر . وعلى صناعة وتجارة اللؤلؤ ، بالإضافة إلى تجارة وصيد الأسماك وبعض النشاطات الاقتصادية الأخرى ، في حدود ضيقة كالنشاط الزراعي وصناعة السفن الصغيرة وشباك الصيد والحرف اليدوية البسيطة . وكان يسود المنطقة كلها ظروف

اقتصادية متشابهة تتصف بالبساطة والبدائية ، حتى اكتشاف البترول فيها حيث لعبت استثمارات عائداته دوراً كبيراً في تنمية وتطوير هذه الدول ، وبناء الهياكل الأساسية لرفع مستوى معيشة سكان المنطقة ورفاهيتهم . وعلى الرغم من التفاوت الزمني في الاستقلال واكتشاف البترول في دول منطقة الخليج إلا أن هنالك عاملين قد حدا من التفكير مسبقاً بالتوجه نحو اطار أو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي المستقل .

أولاً : ان العائد البترولي كان يستغل أساساً لبناء الهياكل الأساسية لهذه الدول ، بعد استقلالها ولتوفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها تطور كل دولة والقطاع البترولي فيها بشكل خاص ، كما كانت تساهم انطلاقاً من التزامها القومي بدعم اقتصاديات الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية ، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الدعم المباشر حيث كانت دول المشرق العربي تشكل محور السياسة العربية ، وكانت دول الخليج تدعم توجهاتها وطروحاتها في العمل العربي المشترك ، والتكامل الاقتصادي العربي وتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ثانياً : لم يكتمل استقلال المنطقة إلا في مطلع السبعينات ، كما أنها باشرت بإجراءات السيطرة على ثرواتها النفطية ، من خلال اتفاقيات المشاركة في مطلع السبعينات أيضاً ، وقد رافق ذلك عامل ارتفاع أسعار البترول وازدياد الطلب العالمي عليه ، مما دفع بدول المنطقة إلى رفع مستويات استثماراتها الداخلية ، وخاصة في مجال الصناعة البترولية لرفع مستويات انتاجها ، وإيجاد الصناعات المرتبطة بهذه الثروة ، وصناعات أخرى في اطار توجهها لتنويع مصادر دخلها وتحقيق تنمية أكثر شمولاً ، في مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة لارتفاع العائد البترولي في كل منها .

وبذلك وجدت دول الخليج مع مطلع السبعينات ، انها تشكل في مجموعها كتلاً من دول عربية تتقارب في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فبدأت تظهر بوادر لانشاء سوق خليجية مشتركة ، كنواة للسوق العربية المشتركة التي تحقق الطروحات والأهداف التي حددتها ، كما سنشير إلى ذلك في تناولنا للتكامل الاقتصادي في الفصل الثالث من هذا الباب .

وقد استندت الطروحات الخاصة بإنشاء سوق خليجية مشتركة على :

أولاً : الخصائص المشتركة للدول العربية الخليجية .

ثانياً : الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج .

ثالثاً : مجالات العمل المشترك في ظل التكامل الخليجي .

رابعاً : الأسلوب العلمي لإخراج التكتل الاقتصادي إلى حيز الوجود .

أولا : الخصائص المشتركة للدول العربية الخليجية :

تعتمد هذه البلاد اعتمادا رئيسيا على قطاع البترول ، الذي يمثل أكثر من ٩٠٪ من النشاط الاقتصادي فيها ، ولا شك أن قيام هذه البلاد بتنمية اقتصادياتها عن طريق زيادة الإهمية النسبية للقطاعات غير البترولية ، يصطدم بعقبة ضيق نطاق السوق من ناحية وبانخفاض القدرة الاستيعابية التي تمكن هذه الدول من استثمار أجزاء كبيرة من أرصدها المالية السائلة من ناحية أخرى ، وهو ما يترجم بانخفاض فرص الاستثمار في هذه البلاد وارتفاع الفوائض المالية . ولذلك فإن اقتصاديات الدول الخليجية الست تظل قاصرة عن امكانيات التنمية الصناعية الموسعة ، على نطاق كل دولة على حدة ، ولكن إذا ما تم دمج هذه الاقتصاديات الست في وحدة متكاملة فإن ذلك سيؤدي إلى قيام بنيان اقتصادي قوي وغني . وقد استند ذلك إلى مدى ما كانت تنفقه دول هذه المنطقة ، على الواردات وما يمكن أن توفره بالتالي في هذا المجال ، إذا ما قامت بإنشاء الصناعات الاستهلاكية للأحلال محل الواردات ، خاصة وأن معدل الميل إلى الاستيراد كان يتزايد تزايدا لم تشهده المنطقة من قبل .

فقد زادت واردات الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٨١٪ وقطر بنسبة ١٧٣٪ والسعودية ١٦٥٪ والكويت ١١٦٪ خلال الفترة من سنة ١٩٧٢ حتى منتصف سنة ١٩٧٥ (١).

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة - دولة الامارات العربية المتحدة - النشرة الشهرية - فبراير / شباط ١٩٧٦ - العدد ٤٠ - ص ٢٠ .

لم تبد هذه المشكلة ورغم وضوحها ، ملحة في ذلك الوقت . ومع ذلك فإن التفكير فيها كان ضروريا ، لأن المستقبل كان يبشر بزيادة الموارد البترولية زيادة كبيرة . مما يترتب عليه زيادة الاستثمار وارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني مع قيام كيانات انتاجية ضعيفة لا تتناسب مع زيادة الطلب داخل المنطقة ، توجيه الزيادة في الطلب إلى الخارج ، مما يؤدي إلى خلق عوامل معاكسة لحركة التنمية في المنطقة .

ويلاحظ أن الاختلاف الظاهر في مستوى الدخل الفردي بين بلدان المنطقة ، لم ينتج عنه اختلاف في الهياكل الانتاجية القائمة ، بل نتج عنه اختلاف في زيادة الطلب على السوق الخارجية ، إذ تظل الهياكل الانتاجية في هذه المنطقة متشابهة في مجموعها ، الأمر الذي كان ييسر اجراءات التكامل ودمج اقتصاديات هذه البلاد ، ولكن تأخير حدوث مثل هذا التكامل يترتب عليه بالضرورة - مع التنمية السريعة - اختلاف في الهياكل الانتاجية ، وكذلك اختلاف في درجة التقدم الحضاري وبالتالي تصبح محاولة التكامل بين دول المنطقة ذات آثار جانبية اقتصادية ، مما قد يعوق أحداث هذا التكامل بالشكل المطلوب .

هذا ولا يخفى أن دول الخليج العربي الست تمتلك مقومات التكامل الاقتصادي الضرورية لعملية التكامل . وأهم هذه المقومات :

١ - توافر المقومات والارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليما واحدا .

٢ - التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة حيث يرتبطون بروابط الدم واللغة والدين ، وتشابههم في العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك السلعي .

٣ - اعتماد هذه الاقتصاديات على البترول جعلها عبارة عن أجزاء لاقتصاد واحد ، كما توجد عوامل التكامل فيما بينها في القطاعات غير البترولية أيضاً .

٤ - تقارب البنى الأساسية لاقتصاديات هذه البلاد ومراحل التنمية التي قطعتها .

٥ - تشابه وتقارب الانظمة السياسية السائدة في هذه الدول .

٦ - اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي ، وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

ثانياً : الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي :

وكان وبمرحلة أولى لقيام كتل اقتصادي بمنطقة الخليج العربي ككل ، يقترح أن يضم كلاً من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان ، وأن ينطلق من خلال ايجاد سوق خليجية مشتركة بين هذه الدول المتجاورة جغرافياً ، والمتجانسة في فلسفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اقتصادياتها ، وعلى أن تتحول هذه السوق الخليجية المشتركة إلى وحدة اقتصادية شاملة ، فيما بينها على أن تضم اليها مستقبلاً كل من العراق واليمن الشمالية واليمن الجنوبية الديمقراطية .

وفي سبيل بيان الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج^(١) والتي استند عليها طرح انشاء السوق الخليجية المشتركة نعرض مايلي :

١ - المساحة :

تتكون بلدان الخليج العربي باستثناء (المملكة العربية السعودية) من مساحات صغيرة (الامارات - الكويت - البحرين - قطر - عمان) اذا ما أخذ كل بلد على حدة ، أما اذا أخذت المنطقة ككل فإن مساحتها تبلغ قدراً معقولاً لاقامة بنيان اقتصادي مناسب ، وتبلغ مساحة دول الخليج العربي الست هذه والمعنية باقامة كتل اقتصادي في المرحلة الاولى ٢,٥٨١,٧٠٠ كيلومتر مربع^(٢) .

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة - دولة الامارات العربية المتحدة - النشرة الشهرية - فبراير / شباط سنة ١٩٧٦ العدد رقم ٤٠ - ص ٢٥ .

(٢) (اذا ما تقرر في المستقبل ضم العراق واليمن لتصل المساحة إلى ٢,٤١٧,٧٠٠ كيلومتر مربع) .

وتتشكل المنطقة شريطا يمتد على الضفة الغربية للخليج العربي من شط العرب شمالا وحتى بحر العرب جنوبا وباب المندب على البحر الأحمر . أما التضاريس فأغلبها سهول وصحاري وشواطئ بحرية طويلة مع وجود بعض الأجزاء الجبلية وشبه الجبلية في سلطنة عمان وأجزاء من دولة الإمارات العربية المتحدة .

٢ - السكان :

تعتبر دول الخليج العربي إذا ما أخذت كل دولة منها على حدة من الدول القليلة السكان وهو ما يشكل إحدى مشكلاتها ، أما إذا أخذت كدولة واحدة فإن مجموع سكانها كان يزيد عن ١٠,٥ مليون نسمة عند عام ١٩٧٥^(١) ، كما كان ينتظر أن يتزايد السكان بسرعة كبيرة نظرا لأن المنطقة قد أصبحت واحدة من أكثر مناطق الجذب السكاني في العالم . وكان متوسط الكثافة السكانية فيها خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع في منتصف السبعينيات .

٣ - الموقع الجغرافي :

تمتاز منطقة الخليج العربي بموقع جغرافي واستراتيجي هام تطل على الخليج العربي شرقا ، وتمتد حتى شط العرب شمالا وإلى البحر الأحمر غربا وإلى بحر العرب والمحيط الهندي جنوبا ، وهي تعتبر لهذا المركز الجغرافي المتوسط ، شريانا عالميا ومركزا تجاريا هاما .

٤ - الموارد الاقتصادية :

يعتبر البترول المورد الرئيسي لدول الخليج العربي ، حيث كان الإنتاج هذه الدول الست منه ١٣ مليون برميل في اليوم ، و١٥ مليون برميل يوميا عند منتصف السبعينيات ، إذا ما أضفنا العراق وهو أعلى إنتاج في العالم في حينه ، كما يمثل هذا

(١) يزيد عدد السكان حاليا عن ١٣ مليون نسمة وإذا ما ضم العراق واليمن الشمالي والجنوبي فإنه يزيد عن خمسة وثلاثين مليون نسمة .

المعدل من الانتاج ١٢,٥٪ من الانتاج العالمي البالغ ١١٦ مليون برميل في اليوم ،
في عام ١٩٧٥ و ٥٧,٥٪ من انتاج اوبك الاجمالي والبالغ ٢٦ مليون برميل في اليوم
في سنة ١٩٧٥ .

الاحتياطيات البترولية :

تخزن هذه الدول في جوفها اكبر كمية من الاحتياطي البترولي ، والذي تبلغ
نسبته ٤٢٪ وترتفع النسبة إلى ٤٧٪ اذا ما أضفنا احتياطي العراق وذلك في سنة
١٩٧٥ .

العائدات البترولية :

بلغت عائدات دول الخليج العربي سنة ١٩٧٥ حوالي ٤١ بليون دولار^(١) ، وتمثل
هذه العائدات ما نسبته ٣٩,٦٪ بالنسبة لاجمالي عائدات دول اوبك في سنة
١٩٧٥ .

ومن استعراضنا السابق يتضح لنا كيف أن دول الخليج العربي كانت تعتبر
القوة الرئيسية البترولية بالمقارنة مع اجمالي دول اوبك آنذاك .

التجارة الخارجية :

احتل قطاع التجارة الخارجية المكانة الاولى بين القطاعات الاقتصادية في
المنطقة ، إذ كان اجمالي واردات دول الخليج العربي الست حوالي ٦ بلايين دولار
سنة ١٩٧٥^(١) ، وتمثل هذه النسبة حوالي ١٪ تقريباً من اجمالي التجارة العالمية في
سنة ١٩٧٥ ، ويصل نصيب الفرد في هذه الدول الست من الواردات ٦٨٤ دولاراً
وهو بذلك يعتبر من أعلى المعدلات في العالم ، إذ أن متوسط نصيب الفرد من
الواردات في نفس السنة قد بلغ ٢٩٣ دولاراً في الولايات المتحدة و ٢٢٥ دولاراً في
اليابان .

(١) اذا ما أضفنا العراق يرتفع الرقم إلى حوالي ٤٨ بليون دولار عند عام ١٩٧٥ .

أما الصادرات باستثناء البترول فليست كبيرة ، حيث بلغت بليونني دولار سنة ١٩٧٥ أي حوالي ٤,٤ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول ، (مع الملاحظة أن جزءاً من هذه الصادرات هو عبارة عن تبادل داخلي بين دول المنطقة يمكن استبعاده) .

الاحتياطيات النقدية :

بلغت الاحتياطيات النقدية لدول الخليج العربي الست سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٣ بليون دولار^(١) من مجمل ٣٦ بليون دولار مجموع دول أوبك والتي كانت ٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧٤ وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول نتيجة استخدام العرب لسلاح البترول في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ وتصحيح أسعار البترول ونتيجة لزيادة مستلزمات التنمية في الدول المصدرة للبترول . وتمثل الاحتياطيات النقدية لدول الخليج العربي الست حوالي ٦٤٪ من اجمالي الاحتياطيات النقدية لدول أوبك سنة ١٩٧٥ .

الهياكل الادارية وهياكل البنية الأساسية : (Infrastructure)

قامت خلال مطلع السبعينات هياكل ادارية عديدة في دول الخليج العربي الست ، تصلح كأدوات للتنمية وذلك من مؤسسات مالية وبنوك وشركات ووزارات وغيرها كما اقيم بها العديد من هياكل البنية الأساسية ، من طرق ومطارات وموانئ ووسائل اتصال وأجهزة اعلام ، ومجمعات سكنية تصلح كمناطق لاجداث عملية التنمية الشاملة واقامة التكتل الاقتصادي المنشود في حينه .

(١) اذا ما اضفنا اليمن الشمالي والجنوبي والعراق يرتفع الرقم إلى ٨ بلايين دولار في عام ١٩٧٥ .

(٢) تسييس مانهاتن بنك - مجلة الاسواق المالية العالمية .

ثالثا : مجالات العمل المشترك في ظل التكامل الخليجي (١) :

ان اقتصاديات دول الخليج العربي الست ، تشكل كما ذكرنا سابقا وحدة اقتصادية متكاملة ، ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي فيها إلا أن اقتصادياتها وامكانيات النمو تظل محدودة ، اذا ما بقيت منعزلة بعضها عن بعض أما اذا ما تم نوع من التكتل فيما بينها فإن هناك العديد من مجالات التنمية التي يمكن تطويرها . ولا شك أن موضوع التكامل الاقتصادي هذا كان على جانب كبير من الأهمية ، حيث أن المنطقة في أمس الحاجة للعمل المشترك من أجل تنويع مصادر الدخل ، بدلا من الاعتماد على البترول كمصدر وحيد له وأهم المجالات التي كان يمكن تطويرها في ظل الاقتصاد المتكامل هي :

١ - المرافق العامة :

ان العديد من المرافق العامة ومشاريع الخدمات العامة ، يمكن اقامتها بصورة مشتركة على مستوى المنطقة ككل ، كي تخدم الاقتصاد بكفاءة جيدة مثل الطيران والملاحة ومشاريع النقل والمواصلات الأخرى ، إذ أن انشاء مثل هذه المشاريع المشتركة أنفع وأجدى فيما لو أقيمت مشاريع متعددة وصغيرة الحجم .

ب - الصناعة :

قطاع الصناعة كان المحور الذي يعتمد عليه لتنويع مصادر الدخل القومي مما يتطلب بصورة أكبر التعاون والتنسيق . فالمعروف ان الصناعة تعتمد على وسائل تكنولوجية تتطور باستمرار ، كما لا بد لها من الاعتماد على أسواق واسعة حتى تتمكن من تصريف منتجاتها ، ومتابعة التطورات التكنولوجية وما تستلزمه من اقامة المشروعات الكبيرة . أما اقامة الصناعة باستخدام الاساليب القديمة التقليدية ، فإنها تعني ارتفاع التكاليف بصورة تجعل من المستحيل على الصناعة المحلية منافسة الصناعة الأجنبية .

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة - دولة الامارات العربية المتحدة - النشرة الشهرية لبرابر / شباط ١٩٧٦ - العدد ٤٠ - ص ٣٢ - ٣٥ .

كما تتميز الصناعة بالتكامل فيما بينها حيث أصبحت عبارة عن سلاسل صناعية معتمدة على بعضها البعض ومرتبطة فيما بينها .

وعلى الرغم من المستوى المرتفع لمتوسط الدخل الفردي في دول الخليج العربي ، إلا أن أسواق هذه الدول لا تكفي منفردة لتبرير إقامة الصناعات الكبيرة ، أما إذا وجدت السوق فإن ذلك يفتح المجال للعديد من الصناعات ، سواء لغرض تلبية الطلب المحلي أو للتصدير أو لكليهما معا ، حيث تكون تكاليف الانتاج في الصناعات الكبيرة منخفضة بدرجة تسمح بمنافسة المنتجات الاجنبية ، ومن أمثلة هذه الصناعات التي كان يخطط لاقامتها على مستوى كل بلد على حدة ، والتي تلزم اقامتها على مستوى المنطقة ككل هي الصناعات البتروكيمياوية والصناعات التمويلية الأخرى كالاسمنت والنسيج والألمنيوم وغيرها .

ج - الزراعة والأسماك :

التوجه نحو التكامل الاقتصادي الخليجي كان يعزز قضية التنمية الزراعية وصيد الأسماك ، ويجعلها تحظى باهتمام أكبر من خلال التنسيق وبذل الجهود المشتركة بين دول المنطقة .

د - النقد والمال :

وصلت الإيرادات العامة لدول الخليج العربي في سنة ١٩٧٥ إلى ما قيمته ٤٧,٦٠ بليون دولار ، ووصلت احتياجاتها من العملات الاجنبية في السنة نفسها ٣٣,٣ بليون دولار . ولقد استخدمت هذه الثروة لتنمية هذه المنطقة مع بقاء فائض يمكن استثماره عربيا ودوليا . وإلى جانب هذا فإن النقود المتداولة في المنطقة كانت في ذلك الوقت ست عملات ، وكان يخطط لاقامة عملة واحدة (دينار الخليج) وكان يؤمل أن تصبح واحدة من أهم العملات الدولية ، وأن تعود على المنطقة بموارد -

اضافية سحباً على رصيد الثقة الذي سوف تتمتع به تلك العملة الموحدة شأنها شأن أية عملة دولية قوية .^(١)

هـ - العمالة :

يشكل العنصر البشري عنصراً مهماً في أحداث عملية التنمية ، وعلى الرغم من عدم وجود قيود على تحركات المواطنين ، إلا أن أي مشروع متكامل يتطلب رفع جميع القيود وتوحيد أنظمة العمل والهجرة ، لتنشط حركة الأفراد داخل المنطقة . لايجاد نوع من التوازن بين عرض العمل والطلب عليه فيها وعلى العموم فإن مشكلة قلة السكان في منطقة الخليج العربي كانت تحتاج إلى وضع استراتيجية مدروسة في هذا الشأن ، للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تستلزمها مصالح المنطقة .

رابعاً : الأسلوب العلمي لأخراج التكتل الاقتصادي الخليجي إلى حيز الوجود :

من الملاحظ أن ما تم في ميدان التنسيق بين دول الخليج في حينه ، لا يعدو أن يكون اتفاقيات ثنائية أو لجاناً مشتركة للتنسيق أو رغبات سياسية في اجتماعات على مستوى عال .

إن الرغبة في إخراج التكتل الاقتصادي الخليجي إلى حيز الوجود وإن كانت تترجم في صيغة هذه الاتفاقيات أو تلك ، اللجان التي تفصح عن هذا الاتجاه إلا أنها لم تتسم بطابع التنظيم أو البحث العلمي كما لا تتم متابعتها . وعليه كان ينظر إلى تجارب أخرى كمثال يمكن أن يحتذى به ، وفي مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة التي حققت معظم أهدافها بنجاح .

(١) لقد تم الاتفاق في ابريل / نيسان ١٩٧٦ بين كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت على توحيد عملاتها في عملة واحدة سميت (دينار الخليج) وهويساوي في قيمته الدينار البحريني وترك الباب مفتوحاً لدول الخليج العربي للانضمام فيما بعد . عموماً إن هذا الاتفاق لم ينفذ حتى أوائل عام ١٩٨٩ بصورة عملية .

وفي رأينا أن صيغة السوق الخليجية المشتركة قد تكون من الصيغ المناسبة للتكامل الاقتصادي والملائمة لظروف المنطقة ، إذا ما وضعت على أسس تبرز المصالح المشتركة ووسائل تحقيقها كما تحافظ على مصالح كل دولة على حدة ، على أن يكون الهدف النهائي لهذه السوق هو تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول الخليج .

وسنعرض فيما يلي الوسائل التي كنا نرى بأنه^(١) يمكن أن نعتمد عليها في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي (السوق الخليجية المشتركة) ومن ثم أسلوب العمل الموصل إلى ذلك .

الوسائل :

- ١ - التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية بإنشاء الشركات والمشاريع المشتركة من أجل القيام بالخدمات الموحدة كشركات الطيران والملاحة والمجمعات الصناعية .
- ٢ - تنسيق برامج التنمية الاقتصادية منعا للازدواجية بين برامج التنمية الاقتصادية للبلدان الاعضاء في السوق .
- ٣ - تنسيق التشريعات الاقتصادية .
- ٤ - تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية .
- ٥ - ازالة القيود على حركات الأفراد ورؤوس الاموال بما يضمن حرية العمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٦ - ازالة الحواجز الجمركية وتوحيد السمات الجمركية .
- ٧ - انشاء منطقة نقدية موحدة وإيجاد عملة واحدة .

(١) بعض هذه التوصيات جرى العمل به فعلا ..

أسلوب العمل :

١ - المبادئ الأساسية :

أثبتت تجارب التكتل الاقتصادي في الشرق والغرب في العالمين المتقدم والأخذ في النمو ، ان أنجح المحاولات هي تلك التي تركز على المبدأين التاليين :

١ - المرحلية :

ان المرحلية والتدرج هما أفضل وأسلم طريق للتكامل الاقتصادي ، حيث تذوب الفوارق والاختلافات بطريقة تدريجية ، وخلال مرحلة زمنية مناسبة وفقاً لطبيعة الاختلافات الموجودة ، بين البنى الاقتصادية المتكاملة من أجل أن يتم التغيير ، دون ترك آثار جانبية سلبية على أي من الاقتصاديات الموحدة والتي قد تهدد التكامل فيما بعد .

٢ - الاتجاه من أسفل إلى أعلى :

أول من قاعدة الهرم إلى القمة وهذا يعني البدء بالقضايا الصغيرة ثم الاتجاه نحو القضايا الكبيرة فالأكبر وتشجيع إقامة المؤسسات المختلفة وتنسيق المنظمات والجراءات وإيجاد صلة مستمرة بين مواقع التنفيذ . وهذا لا ينفي ضرورة توافر القرارات السياسية الهامة التي ترسم الخطوط العامة وتشكل المؤشرات التي يهتدى بها في عملية التكامل .

ب - جهاز السوق :

وعلى ذلك فإن الأمر يقتضي وجود جهاز متفرغ متخصص لاجراء الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات العملية إلى جهات أو لجان ذات مستوى أعلى تملك اتخاذ القرارات ثم متابعتها . ذلك ان السوق الأوروبية المشتركة لها أمانة فنية ضخمة تعد لها البحوث والدراسات والاقتراحات كما ان لها مجلساً وزارياً ولها برلماناً منتخباً من بين الدول الاعضاء يسمى المجلس الأوروبي .

في ضوء ما تقدم فإننا وفي منتصف السبعينات كنا قد افترضنا أن الجهاز المطلوب للقيام بالمهمة يجب أن يشمل ما يلي :

١ - المجلس الوزاري :

ويتكون من وزير عن كل دولة وله صلاحيات البت في مسائل السوق ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر لمناقشة قضايا التنسيق والتعاون ووضع السياسة العليا وأقرار خطة التنفيذ .

٢ - السكرتارية العامة :

يعين المجلس الوزاري الأمين العام للسوق الذي يقوم بإنشاء جهاز السكرتارية ، وتكون بمثابة الجهاز التنفيذي والاستثماري للسوق وتقوم بإجراء الدراسات والأبحاث واقتراح الخطط والبرامج ومتابعة القرارات ، وتتكون السكرتارية العامة من قسمين قسم إداري يقوم بالمهام الإدارية للسوق وقسم فني يضم لجاناً فنية متخصصة في شتى القطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات السوق .

٣ - لجان التنسيق :

وتتكون لجنة لكل قطاع من القطاعات ، أو مدراء الدوائر المعنية في الدول الاعضاء بالإضافة إلى سكرتير من اللجنة الفنية المختصة في السكرتارية العامة ، وتدرس هذه اللجان قضايا التنسيق والتوحيد بين المشروعات والبرامج ، والتشريعات والنظم والإجراءات المطبقة في الدول وفي القطاعات المعنية .

ولا يفوتنا هنا أن ننوه بأنه إذا ما اقتضت الظروف عدم اشتراك أي من هذه الدول في بداية نشأة السوق ، فليس هناك ما يمنع من البدء في تكوين السوق بعدد من هذه الدول ، على أن يترك الباب مفتوحاً لقبول انضمام بقية الدول فيما بعد

سواء أكان ذلك على مستوى الخليج العربي أم على مستوى الجزيرة العربية كلها.^(١)

ومما تجدر الإشارة إليه إن الهدف النهائي من إبرام اتفاقية لإنشاء سوق خليجية مشتركة ، هو التطور نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية الشاملة .

٢ - الاتفاقيات الثنائية وإنشاء مؤسسات وأجهزة خليجية مشتركة :

شهدت الفترة من منتصف السبعينات ازدياد الاهتمام العالمي بمنطقة الخليج بعد حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ، وحظر البترول العربي وازدياد الأسعار ، وتحول الدول المنتجة إلى الإشراف على الثروات النفطية من خلال اتفاقيات المشاركة ، وما إلى ذلك على الصعيد السياسي والذي وصل إلى درجة التهديد باحتلال المنطقة . ثم ما طرأ من متغيرات على صعيد منطقة الخليج والحالة الأمنية فيها ، بقيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية كل ذلك ساهم في دفع دول الخليج إلى المزيد من التحرك نحو إيجاد نوع من العمل الجماعي يمكن العلاقات الخليجية ويضعها في مسار موحد ، حيث أنها جميعاً دول حديثة الاستقلال وتريد توفير المزيد من الأمن والاستقرار لاستكمال بناء مجتمعاتها وتدعيم مؤسساتها الدستورية وأجهزتها المختلفة . وكانت أولى المبادرات في هذا المجال ما خرج به صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس الدولة ، والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت والذي كان وزير خارجيتها حينذاك ، بعد اجتماعهما في أبوظبي بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٥ بتشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية البلدين ، تجتمع مرتين كل سنة والتي حظيت بقبول بقية دول الخليج ، ثم كانت مبادرة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وولي عهدها (رئيس وزرائها سابقاً) بدعوته في عام ١٩٧٦ إلى إيجاد عمل جماعي خليجي يحفظ الأمن والاستقرار للمنطقة ، كما أن هذه الدعوات لم تقتصر على

(١) مطلقاً حدث بالنسبة للعملة الموحدة عندما وافقت في البداية أربع دول فقط هي الإمارات والكويت وقطر والبحرين على إنشاء دينار الخليج وترك الباب مفتوحاً للسعودية وعمان للانضمام فيما بعد

الدول الخليجية العربية بل تعدتها لتشمل كافة دول الخليج العربي ، فكانت مبادرة سلطنة عمان ودعوتها في عام ١٩٧٦ إلى مؤتمر لايجاد صيغة جماعية ترضي جميع الدول المطلة على الخليج وتحكم علاقاتها ، وقد حضر هذا المؤتمر كل من المملكة العربية السعودية والعراق وايران وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ، إلا أنه لم يخرج بأيّة نتائج ايجابية لأن الظروف السياسية لم تكن في الحالة التي تسمح بايجاد أي نوع من التعاون السياسي بين هذه الدول ، اذ كانت هناك نظرة عربية في القضايا المطروحة يقابلها وجهة نظر ايرانية مغايرة^(١) . وعليه فقد شهدت دول الخليج على امتداد السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨١ عدة اجتماعات ولقاءات لبلورة فكرة التعاون فيما بينها ، وتحديد الاطار الذي يحكم علاقاتها ويدعم من موقفها ككتكتل سياسي واقتصادي . وقد كان شكل التعاون خلال هذه الفترة فيما بين الدول الخليجية يتمثل في مجموعة من الاتفاقيات الثنائية .

ولقد تم توقيع احدى عشرة اتفاقية ثنائية جميعها تؤكد على رغبة الطرفين المعنيين في المعاملة المتساوية لمواطنيهما ، واقامة المشروعات المشتركة والعمل على تحرير التجارة فيما بينهما ، ومن أمثلة هذه الاتفاقيات الاتفاقية الموقعة بين الكويت والسعودية في مارس / آذار ١٩٧٥ ، وبين قطر والكويت في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥ ، وبين الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في يونيو / حزيران ١٩٧٣ ، وبين السعودية والبحرين في ابريل / نيسان ١٩٧٦ وبين الكويت والعراق في عام ١٩٦٤ وبين العراق وقطر في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٩ . وقد افتقرت معظم الاتفاقيات إلى الاطر التي تحددها والتي يمكن بواسطتها ترجمتها عمليا بشكل أو بآخر^(٢) .

إلا أن توجهات التكامل الاقتصادي خلال الفترة المشار إليها ، قد تمثلت في اطار التعاون الصناعي على صعيد دول الخليج ، والذي تمثل في انشاء بنك الخليج

(١) راجع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو الكتاب الذي صدر بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الأعلى بدولة البحرين ، ص ٦-٧

(٢) د. عبدالله حمد المعجل تجربة التعاون الصناعي في الخليج العربي . مجلة التعاون السنة الأولى ، العدد الثاني الرياض ابريل / نيسان ١٩٨٦ ص ١١٠ .

الدولي ، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، اضافة إلى بعض الاجهزة والمشاريع والمؤسسات الاخرى .

تم انشاء بنك الخليج الدولي في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥ برأسمال قدره ٤٠ مليون دينار بحريني ، ساهمت فيه سبع دول خليجية ، وحددت أهداف البنك في :

- تحقيق التكامل والتنسيق والترابط الاقتصادي للدول الخليجية ، عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية الخليجية .
- تنسيق الجهود مع المؤسسات المالية الخليجية لخلق جبهة اقتصادية تساعد على تنمية دول المنطقة .

وقد ساهم البنك في تمويل عدد من المشاريع الاقتصادية الخليجية ، كما زادت القروض التي اقترضها لعدد من الدول العربية ، والشركات العامة والخاصة في دول الخليج العربية المساهمة ، بشكل كبير وارتفع رأسماله من ٤٠ مليون دينار بحريني ، إلى ١٠٠ مليون دينار بحريني وزادت موجوداته لتصل إلى ما يزيد عن الثلاثة بلايين دولار في مطلع الثمانينات (١).

أما منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، فقد تم التوقيع على اتفاقية تأسيسها في اجتماع وزراء الصناعة الذي عقد في فبراير / شباط ١٩٧٦ في مدينة الدوحة في قطر وضم الدول التالية :

دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، ودولة الكويت. وتمثل اتفاقية تأسيس هذه المنظمة أول خطوة عملية نحو التوجه الاستراتيجي ، لدفع عجلة التنمية في هذه الدول في المجال الصناعي ، إلى اطار التنسيق والتعاون الفعلي . وقد أنيطت بهذه المنظمة الاهداف الاساسية التالية :

(١) نفس المصدر السابق .

- التنسيق بين برامج وخطط التنمية الصناعية في الدول الاعضاء .
 - الترويج لمشروعات مشتركة بين الدول الاعضاء والتي تتبثق من تصور استراتيجي لتنمية القطاعات الصناعية الرئيسية .
 - تقديم المشورة والعون الفني والمعلومات للمؤسسات الصناعية القائمة .
- لقد قامت المنظمة بوضع استراتيجية لتطوير قطاعات الصناعة الرئيسية وبالتحديد الصناعات البتروكيمياوية ، وصناعات الحديد والصلب والألومنيوم ومواد البناء وذلك في إطار الهدف الأول الذي قامت من أجله ، ويشير الجدول التالي إلى تطور الانتاج في هذه المجالات ، خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ أي قبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١):

انتاج السلع الأساسية

الوحدة (١٠٠٠ طن)

١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٦	
				١- الأسمدة
٦٩٨,٢	٩٨٧,٦	٦٧٣,٩	٤٢٩,٧	● يوريا
١١٣٢,١	١٦٣١,٤	١١٢٦,٣	٨٣٧,٧	● امونيا
١٩٥٩٧	١٢٥٠١	٨٣٣٦	٤٦٦٨	٢- الأسمتنت
٤٦٨	٤٣٠	-	-	٣- الحديد والصلب (خام)
٣١٩٣٥٠	١٦٢٢١٠	١٢٢٨٢	١٢٢٠٦٠	٤- الألومنيوم (أولي)
٢٨٠	٢٨٠	-	-	٥- البتروكيمياويات :
١٤٠	١٤٠	-	-	● إيثيلين
				● بولي إيثيلين منخفض الكثافة

المصدر منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

(١) د عبدالله حمد المجعل ، ملاحظات حول تجربة التصنيع في الخليج العربي ، مجلة التعاون الصناعي السنة الخامسة - العدد السابع عشر - الدوحة - يوليو / تموز ١٩٨٤ - ص ٢٩ .

أما بالنسبة إلى الهدف الثاني ، الترويج لمشروعات مشتركة بين الدول الاعضاء ، فقد تم تحديد عدد منها بعد أن ثبتت جدواها الاقتصادية ومن هذه المشاريع ، مشروع درفلة الألمنيوم في البحرين ومشروع الألياف الزجاجية في السعودية ، ومشروع الزجاج المسطح في العراق بالإضافة إلى المشاريع التي كانت قيد الدراسة والترويج في عام ١٩٨٦ ، مثل مشروعات حامض الخليك ومشروع الفحم البترولي ومشروع صودا الغسيل والسيليكون والامونيا وكيمياويات الحفر والمصفاة البتروكيمياوية ... وغيرها .

أما بالنسبة إلى المشورة والعون والمعلومات فقد طورت المنظمة تلك المعلومات لديها بهدف تحويلها إلى شبكة معلومات خليجية متخصصة في الصناعة الخليجية .

وتبين مؤشرات الاقتصاد المقارن لعام ١٩٨٢ بعض المؤشرات الخاصة بمعدلات النمو والتضخم والانتاج الصناعي والميزان التجاري في دول المنظمة مقارنة بدول أخرى^(١) :

(١) المصدر السابق - ص ٢٦ .

مؤشرات الاقتصاد المقارن ١٩٨٢

المؤشرات	منطقة دول منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (متوسط)	المجموعة الأوروبية بريطانيا (متوسط)	البرازيل	كوريا
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧٦ - ١٩٨١ معدل نمو مركب)	١٧,٧٣	٢,٠٢	٠,٤٨	٤,١٨
معدل التضخم في أسعار المستهلك (١٩٧٦ - ١٩٨٢)	٣٠,٧	٩,٨	١٣,٤	٦٣,٨
الإنتاج الصناعي (١٩٧٠ - ١٩٨٢) معدل نمو مركب	٢٦,٥ ١٩٨٢/٧٦ ١٠,٦ ٨,٧ ١٩٧٥/٧٠	٣,٠٧	٠,١٠	١٠,٣
مؤشر الميزان التجاري (أسعار ١٩٧٥ = ١٠٠)	١١٧,٢	٩١,٣	١٠٥,٨	٧٢,٨
تنوع الصادرات % ٠ = جيد إلى ١ = سيء	٠,٩٥٧	٠,٤١٨	٠,٢٤٨	٠,٥٨٦
الحماية التجارية (٠ - ٦) (حر + مقيد)	٠,٠١	٤,٦١	٤,٧٠	٢,٢٣

المصادر

- i) The World Bank Annual Report, 1983, Washington, DC., Nov. 1983
- ii) Main Economic Indicators, OECD, Paris, Nov. 1983
- iii) World Economic Prospects, Anthony Bird Associates, Surrey, Nov. 1983.
- iv) International Economic Indicators, Washington, DC., June 1983.

وقد تم خلال الفترة حتى ١٩٨٢ إنشاء العديد من الأجهزة الاقليمية المتعلقة بتطوير البنى الاساسية أو التحويلية بين دول الخليج العربية ، منها مشروع الحوض الجاف الذي تأسس في البحرين عام ١٩٦٨ والمركز شبه الاقليمي للتدريب على مصايد الاسماك الذي اقيم في الكويت في عام ١٩٧٥ وشركة الملاحة العربية والتي تأسست في الكويت عام ١٩٧٧ واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج والذي أنشئ في ١٩٧٩ ومقره الرياض ، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات والتي تأسست في البحرين في ١٩٧٩ وشركة الخليج لدرفلة الألمنيوم وتأسست في ١٩٨١ في البحرين والمشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية والذي تأسس في قطر عام ١٩٧٥ وشركة طيران الخليج والتي مقرها البحرين في عام ١٩٥٠ والمركز الاقليمي للارصاد البحرية ومقره الدمام وأنشئ في عام ١٩٨٠ ... الخ .

٣ - التكامل الاقتصادي في ظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

افتقدت الاتفاقيات الثنائية بين دول الخليج ، والتي سبق وأن أشرنا إليها ، إلى الاطار العام الذي يربط فيما بينها ، إلا أنها وبدون شك قد مهدت الى بدء حوار هادئ على امتداد عدة سنوات بين كافة الدول الخليجية كشف عن قيمة وضرورة خلق الاطار الذي يمكن هذه الدول مجتمعة من لعب دور أكبر على صعيد أوضاعها الداخلية فيما بينها وعلى صعيد علاقاتها العربية والدولية . ومما لا شك فيه أيضا أن ما شهدته منطقة الخليج والمنطقة العربية من أحداث جسام قد سارع الى اعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والذي تم توقيع اتفاقية قيامه في أبوظبي في ٢٥ مايو / آيار ١٩٨١ .

فدول الخليج العربي والتي هي دول حديثة الاستقلال وفي طور استكمال بناء الهياكل الاساسية فيها ، ودفع عجلات النمو والتطور فيها ، وتسودها أوضاع داخلية مستقرة وتتوفر لديها الامكانات المادية الناجمة عن ارتفاع العائد البترولي ، تقع في منطقة محاطة بالتوتر حيث اندلعت الحرب العراقية - الايرانية في منطقة الخليج نفسها ، وأخذت تهدد مصالح واستقرار دول الخليج في حال اتساعها كما

أخذت الدول الكبرى تضغط نحو مزيد من التدخل في المنطقة لحماية مصالحها ، وضمان عدم توقف النفط عنها بسبب هذه الحرب . ومن جهة أخرى فإن القضايا الناجمة عن عدم الاتفاق العربي على جملة من القضايا السياسية قد أثرت على التضامن العربي والدفع به نحو مزيد من التفكك . ولقد تضافرت كل هذه العوامل للتقريب والتعجيل في اتخاذ دول الخليج العربية قرارها ، بتشكيل مجلس التعاون والذي تخطى في طروحاته أشكال الاتفاقية الاقتصادية الثنائية ، لي طرح إطارا أوسع يشمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولقد أشار النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ذلك حين أشار إلى أن هذه الدول ادراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية ، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين . واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها . واستكمالاً لما بداته من جهود في مختلف المجالات الحيوية ، والتي تهتم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها .

وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهها لجهودها ، إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي :

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون .

كما حدد في المادة الرابعة أهداف المجلس الأساسية بما يلي :

١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

٢ - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

٣ - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون التالية :

١ - الشئون الاقتصادية والمالية .

ب - الشئون التجارية والجمارك والمواصلات .

ج - الشئون التعليمية والثقافية .

د - الشئون الاجتماعية والصحية .

هـ - الشئون الاعلامية والسياحية .

و - الشئون التشريعية والادارية .

٤ - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية ، وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .^(١)

ولقد ساعدت العوامل التي سبق وان اشرنا إليها بالنسبة إلى طرورات التكامل الاقتصادي في مطلع السبعينات ، اذ أنها بقيت عوامل قائمة بل أنها ازدادت ترسخا وهي التشابه في الملامح السياسية والاجتماعية لكافة دول الخليج العربية ، من حيث أنظمتها السياسية واشتراكها بتراث حضاري واحد وامتدادها السكاني والجغرافي الطبيعي .

ومع قيام مجلس التعاون أصبحت دول الخليج العربية تشكل في مجموعها تكتلا له أبعاده وعمقه الاستراتيجي مما يميزه عن كل من الدول بصورة انفرادية . فمن حيث اتساع المنطقة يغطي مجلس التعاون مساحة تساوي أكثر من مليونين وخمسمائة ألف كيلومتر مربع كما أن عدد سكانه يزيد عن ثلاثة عشر مليون نسمة .

(١) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ادارة الاستعلامات مركز التوثيق الاعلامي - وزارة الاعلام - دولة الامارات العربية المتحدة صفحة ٢٩٩ - ٣٠٨ .

وتعتبر تجربة قيام مجلس التعاون من التجارب الناجحة إذ أنها اعتمدت على ركائز قوية هي^(١) :

الركيزة الأولى : ان مجلس التعاون في اتخاذ قراراته يقوم على مبادئ الاقناع والاقنتناع والتوافق وتغليب الرأي الجماعي .

الركيزة الثانية : قناعة الدول الاعضاء الذاتية بحتمية العمل المشترك كوسيلة فعالة لتحقيق الأمن والاستقرار والنمو والازدهار . فالتعاون ليس مفروضاً على الدول الاعضاء لأن التعاون لن يكتب له الاستمرارية والنجاح إلا إذا كان بالامكان اقناع الدول الاعضاء بأنها ستحصل من التعاون على أكثر مما لو تصرفت منفردة .

الركيزة الثالثة : اتباع سياسة المرحلة والتدرج نحو تحقيق التعاون الكامل .

الركيزة الرابعة : البعد عن الشعارات والايديولوجيات والتنظيم والتركيز على ما هو عملي وبناء ويمكن .

الركيزة الخامسة : البعد عن سياسة المحاور والاستقطاب ليتمكن المجلس من القيام بدور الموفق والوسيط في المجال العربي .

ولقد عبرت ورقة العمل التالية حول العمل الخليجي المشترك ، والتي عرضت على أصحاب الجلالة والسمو في أول مؤتمر قمة ، لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والذي عقد في أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٥ - ٢٦ مايو / أيار ١٩٨١ عن أهداف مجلس التعاون والركائز التي يقوم عليها^(٢) .

(١) السيد ابراهيم بن حمود الصبيحي ، مجلس التعاون في المنظور الاقليمي مجلة التعاون - السنة الأولى ، العدد الثاني ابريل / نيسان ١٩٨٦ صفحة ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) راجع كتاب «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي صدر بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في البحرين ص ٢٤ - ٢٧ .

ان ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود ، يعني استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي ، والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي ، الذي مرت وتمر به منطقة الخليج العربي ، وهو أشد ما يكون التحاماً في الوقت الحالي أكثر منه في أي وقت مضى لصالح شعوب المنطقة .

وان التضامن الطبيعي الذي يربط البلاد العربية في الخليج حرى به أن يظهر في اطار مشترك ، بعد كل الخطوات الايجابية والفعالة الثنائية والجماعية التي اتخذت حتى الآن ، وان يصب هذا التضامن بصورة أفضل وأوضح لصالح شعوب المنطقة .

إن العصر يتجه إلى الوحدات السياسية والاقتصادية الكبيرة حفاظاً على الاستقرار والأمن والتقدم وسدأ للثغرات التي وقعت فيها كثير من الدول في مناطق أخرى من العالم ، وتعلمت دروسها بعد أن دفعت ثمنها غالبا من الدم والرجال والأموال - تلك الثغرات التي تتمثل في وجود نزاعات اقليمية طويلة ليس بالمستطاع حسمها تضييع فيها الجهود والطاقات وتخسر من جرائها الشعوب الكثير .

واذا كانت التحديات تكفي لايجاد تعاون فعال في أي منطقة من العالم ، فإن ظروف منطقة الخليج هي مواتية أكثر ، فنحن هنا نشكل جزءاً من قومية تدين بدين واحد ولنا تراث حضاري مشترك ، وقيم وعادات مشتركة ونظراً لموقعنا الجغرافي السياسي وثروتنا النفطية ، التي تجعلنا عرضة للاطماع السياسية الدولية ، إلى درجة تقرب إلى الابتزاز وهذا يدفعنا جميعاً إلى الاتجاه للتعاون المشترك .

ان عالم اليوم يؤكد أهمية الترابط بين الامم ، وبالتالي فإن الاندماج الاقليمي خاصة في منطقة الخليج ، سيكون عوناً ودعماً لأهداف الامة العربية والاسلامية ويصبح قيامه أكثر إلحاحاً ومطلباً في هذه الفترة التاريخية .

ان التعبئة الفعالة للموارد والكفاءات في بناء منظمة خليجية تعزز الوضع وتعينه ، جديرة بأن تحمل هذا الاقليم العربي إلى آفاق تنمية متوازنة يستفيد منها أبناء المنطقة بصفة خاصة والعرب بصفة عامة .

إن التحديات التي تواجه هذه المنطقة تتعاظم بتعاظم حاجة العالم الصناعي للنفط ، ولذلك فإن الاندماج الخليجي يصبح هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة سياسة اقتصادية واجتماعية ، تبعد المنطقة عن التنافس الدولي وعن جعلها محط مساومة وعدم تمكين الاطماع الدولية من أن تجد لها موضع قدم في منطقة مندمجة لها صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة ، بعكس ذلك لو ظلت هذه المنطقة الغنية بنفطها ورجالها ذات كيانات صغيرة فإنه يسهل اقتراسها والانفراد بها .

ان الحديث عن (فراغ القوة) في المنطقة والثروة التي ليس لها أصحاب يمكن أن ينتهي إلى الأبد اذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت واكيد بدورهم الجماعي .

وتستطيع أقطار مجلس التعاون مجتمعة أن يكون لها صوت في المجالين الاقليمي والعالمي يعبر عن مكانتها في الاقتصاد العالمي مما يجعلها مهابة الجانب في علاقاتها مع الشرق والغرب والشمال والجنوب وتكون عضوا فاعلا في قضايا الأمة العربية .

ان الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرير العربي بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت محط انظار الشعوب العربية وقد آن الأوان لخطوات ايجابية أن تخطو في هذا الطريق ، من منطقة احتضنت الاسلام ورعت العروبة وسرت في دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ .

إن مهمات صعبة وحقيقية تواجهنا جميعا ولابد من مواجهتها مواجهة جماعية بالنفط الذي نعتمد عليه اليوم ، والذي هو ثروة ناضبة حيث ولد ثروات هائلة في العشر سنوات الأخيرة ، ولكنه أيضا ولد توترات هائلة وتغيرات في تصرفات البشر ، وتنتظر شعوب الخليج اليوم إلى حكوماتها كي تحل لها المعادلة الصعبة ، وهي الوصول إلى تنمية حقيقية ومستمرة من جهة والحفاظ على السلام الاجتماعي والامن والتقدم من جهة أخرى .

تلك المعادلة لن تحل إلا ببصيرة ثاقبة والأخذ بالأولويات التي امامنا وهي اقامة

تنمية شاملة تعتمد من جهة على اقامة بنية أساسية ، وقاعدة انتاجية ثابتة ، ومن جهة أخرى على اعداد وتدريب الرأسمال الأهم وهو العنصر البشري ، ان علينا أن نواجه الاجابة على السؤال المهم كيف نحول النفط إلى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوبنا .

ان الفرصة التاريخية مهية لنا اليوم كي نتخذ الخيار ولكنها قد لا تكون كذلك في المستقبل لقد كانت البوصلة البحرية والبارود والطباعة جنين الثورة الصناعية أما اليوم فالبشرية تندفع نحو الفضاء وتطوير الفيزياء النووية الحديثة ، وتستخدم الاتصالات السريعة والفورية الطويلة المدى ومن يتخلف عن ذلك يبقى في عداد الدول والشعوب المتخلفة . انه عصر الانفجار العلمي الذي يفرض استخدام الأدوات العلمية في أمور السياسة والاقتصاد والصناعة والتعليم . أولويات ، التفكير العلمي المنظم هي أن نصل في هذا الأمل إلى اندماج حقيقي وشامل للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

تلك هي التحديات التي امامنا ومن خلال خطط اندماجية صحيحة بين أقطارنا وشعوبنا نستطيع جميعا أن نواجه تلك التحديات وان نرعى استثماراتنا المادية .

وتحقيقا لهذه الأهداف ووضعها موضع التنفيذ . قرر المجلس انشاء اللجان الآتي ببيانها من الوزراء المختصين . وتكون هذه اللجان ذات مهمة مؤقتة تعمل بالتنسيق والتعاون مع الامانة العامة وتبدأ عملها وفقا للمواعيد التي يقترحها الأمين العام .

١ - لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - لجنة التعاون المالي والاقتصادي .

٣ - لجنة التعاون الصناعي .

٤ - لجنة النفط .

٥ - لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية .

وفي سبيل ترسيخ التعاون الخليجي المشترك وتحقيق التكامل فيما بينها طرحت دول مجلس التعاون اطارا للتكامل الاقتصادي على أن يتم تدريجيا فيما بعد الانتقال إلى المجالات السياسية والدفاعية والأمنية والإعلامية والتعليمية وغيرها ، وذلك انطلاقا من أن التكامل الاقتصادي لا يثير أية حساسية قد تشوب العلاقات بين الدول المكونة للمجلس في مهد تكوينه وبعد أن أثبتت تجربة السوق الأوروبية المشتركة أن التكامل الاقتصادي يتبعه بالتالي تكامل في القضايا والمجالات الأخرى بشكل طبيعي مع نمو وعمق التجربة . ويتلخص إطار التكامل الاقتصادي الذي طرحتة دول مجلس التعاون بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي تم إقرارها والتوقيع عليها في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في ١١/١١/١٩٨١ والتي نصت على ما يلي :^(١)

بعون الله

ان حكومات الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

تمشيا مع النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى .

ورغبة منها في تنمية وتوسيع الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها .

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها . فقد اتفقت على ما يلي :^(١)

(١) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مصدر سابق) ص ٣٣٥ - ٣٤٣ .

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى

- ١ - تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى .
- ٢ - تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية .

المادة الثانية

- ١ - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .
- ٢ - لا يعتبر من قبيل الرسوم ، ما يجبي مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

المادة الثالثة

- ١ - يشترط لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في هذه الدولة عن (٤٠) في المائة من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية والمنفعة لها عن (٥١) في المائة .
- ٢ - يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة

منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة .

المادة الرابعة

- ١ - تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعريف جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي .
- ٢ - يكون من أهداف توحيد التعريف الجمركية ايجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الاجنبية المنافسة .
- ٣ - يتم تطبيق التعريف الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور .

المادة الخامسة

تمنح الدول الاعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع أي دولة عضو إلى الدول الاعضاء الأخرى بطريق العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الاخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

المادة السادسة

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع ادخالها إلى اراضي أي من الدول الاعضاء الأخرى بموجب انظمتها المحلية ، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الاعضاء قوائم بهذه البضائع .

المادة السابعة

تقوم الدول الاعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية عملا على ايجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها .

وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الاعضاء التدابير التالية :

- ١ - تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .
- ٢ - تنسيق سياسات تكوين المخزون الفذائي الاستراتيجي .
- ٣ - عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تحقق فيها منافع مشتركة للدول الاعضاء .
- ٤ - العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الاطراف الاجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الاساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية .

الفصل الثاني

انتقال الاموال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي :

المادة الثامنة

تتفق الدول الاعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في المجالات التالية :

- ١ - حرية الانتقال والعمل والاقامة .
- ٢ - حق التملك والارث والايضاء .
- ٣ - حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

المادة التاسعة

تشجع الدول الاعضاء القطاع الخاص فيها على اقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

الفصل الثالث

التنسيق الانمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الاعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها .

المادة الحادية عشرة

١ - تعمل الدول الاعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة .

٢ - تعمل الدول الاعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة .

المادة الثانية عشرة

تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الاعضاء بما يلي :

١ - تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على أساس تكاملي .

٢ - توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣ - توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع اقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها..

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الأعضاء في اطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة .

الفصل الرابع

التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الاعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها .

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الاعضاء في اعداد أنظمة وترتيبات نقل التكنولوجيا واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة ، وتقوم الدول الاعضاء - كلما كان ذلك ممكنا بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات والمؤسسات العلمية أو التجارية أو الأجنبية .

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الاعضاء ، بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي ، على كافة الدرجات والمراحل وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنمية في الدول الاعضاء .

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الاعضاء على التنسيق فيما بينها ، في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصميمات موحدة ، لاختلاف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة ، تجنباً للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقاً للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة .

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الاعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع ، العائدة لمواطني الدول الاعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها ، بما في ذلك الاعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تناطلي النقل الداخلي .

المادة التاسعة عشرة

١ - تتعاون الدول الاعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات ، وتعمل على تنسيق واقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات الماء والكهرباء والطرق لتؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية .

٢ - تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها ، وتطوير مجالات العمل المشتركة في مختلف المستويات .

المادة العشرون

تسمح الدول الاعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها ،

بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية ، سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها ، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو ، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح ، والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة .

الفصل السادس

التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية ، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية ، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها .

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية .

الفصل السابع

احكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها ، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها ، ويجوز منح أي منها اعفاء مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية ، في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها ، أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محدودة ، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والعشرون

١ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها .

٢ - يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى .

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء .

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام الماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية .

تم التوقيع عليها في مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) الموافق في ١٩٨١/١١/١١ .

دولة الامارات العربية المتحدة .

دولة البحرين .

المملكة العربية السعودية .

سلطنة عمان .

دولة قطر .

دولة الكويت .

هذا ويمكن ايجاز المبادئ الأساسية للاتفاقية بما يلي :^(١)

١ - السماح بتصدير جميع المنتجات بين دول المجلس وعدم فرض أية رسوم جمركية عليها واكتسابها لصفة المنتجات الوطنية .

٢ - الاتفاق على حد أدنى لتعريف جمركية تجاه البضائع الاجنبية يكون من ضمن اهدافها حماية المنتجات الوطنية ويجري تطبيقها تدريجيا خلال خمس سنوات .

٣ - حرية تجارة العبور (الترانزيت) .

٤ - تنسيق السياسات التجارية للدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي .

(١) المصدر السابق ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .

- ٥ - الاتفاق على الاجراءات اللازمة لتحقيق حرية التملك والارث والانتقال وممارسة النشاط الاقتصادي وحركة رؤوس الاموال .
- ٦ - تنسيق وتجانس خطط التنمية .
- ٧ - تنسيق السياسة البترولية في جميع مراحل الصناعة .
- ٨ - التنسيق الصناعي بين الدول الاعضاء وتحقيق التنمية الصناعية وتوحيد التشريعات الصناعية وتوزيع المشاريع الصناعية على الدول الاعضاء حسب ميزاتها النسبية .
- ٩ - تشجيع القطاع الخاص وانشاء ودعم المشروعات المشتركة برؤوس أموال خاصة أو عامة أو مختلطة .
- ١٠ - الاتفاق على شروط نقل التكنولوجيا .
- ١١ - التعاون الفني ووضع وتنسيق برامج التدريب والتأهيل وسياسات القوى العاملة .
- ١٢ - معاملة وسائط النقل في مختلف دول المجلس معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك البواخر والسفن والقوارب .
- ١٣ - التعاون في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات .
- ١٤ - تنسيق مشاريع البنى الأساسية .
- ١٥ - توحيد أنظمة الاستثمار الداخلي والخارجي ، وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية .
- ١٦ - التنسيق في مجال تقديم المعونات الخارجية .
- وقد أشار النظام الأساسي لمجلس التعاون إلى أن من ضمن اختصاصات

المجلس الوزاري لمجلس التعاون ، تشكيل لجان فنية متخصصة لدراسة أوجه التعاون المختلفة ، وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنها ، ومن هذا المنطلق فقد تم تشكيل اللجان التالية ، والتي يمكن زيادتها أو توسيعها وفق المتطلبات والضرورة :

- ١ - لجنة التعاون الصناعي وتتكون من وزراء الصناعة بدول المجلس .
- ٢ - اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي وتتكون من وزراء البترول والثروة المعدنية بدول المجلس .
- ٣ - لجنة التعاون المالي والاقتصادي وتتكون من وزراء المال والاقتصاد بدول المجلس .
- ٤ - لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتتكون من الوزراء المعنيين بالتخطيط بدول المجلس .
- ٥ - اللجنة الفنية لشئون النقل البري والبحري وتتكون من وكلاء وزارات النقل والمواصلات بدول المجلس .
- ٦ - لجنة التعاون العلمي والتكنولوجيا وتتكون من رؤساء مراكز التكنولوجيا ومدراء معاهد البحث العلمي بدول المجلس .

وبعد أن صادقت دول مجلس التعاون على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثالثة ، والتي عقدت في مدينة المنامة في دولة البحرين بين ٩ - ١١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٢ البدء بالخطوات التنفيذية لها ، اعتباراً من اليوم الأول من مارس / آذار ١٩٨٣ ، وهذه الخطوات كانت ما يلي :^(١)

(١) اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، التقرير المقدم للاجتماع الاول للجمعية العمومية ، سبتمبر / ايلول ١٩٨٣ ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

١ - اضعاء صفة وسائل النقل الوطنية على وسائل النقل العائدة لمواطني أي من دول المجلس . وذلك استنادا لما ورد في المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وإلى التوصية الرابعة من محضر اجتماع المدراء العامين للجمارك الأول بالدول الأعضاء ، والتي أقرت من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني . حيث أوصت اللجنة بأن يتم تنفيذ المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، دون اللجوء إلى أية إجراءات خاصة أو نماذج محددة ، وإنما يكفي بوثائق ملكية وسائل نقل الركاب والبضائع (الاستمارة أو الرخصة) ، عل أن تكون هذه الوثائق سارية المفعول ويشترط أن يكون قائد السيارة مالكها أو مصحوبا بمالكها ، أو أن يكون مصرحا له من المالك بقيادتها ، وذلك بموجب وثيقة مصدقة من جهة حكومية ويمكن لأي دولة عضو ، أن تمنح تسهيلات أكثر من ذلك لدولة أو أكثر من الدول الأعضاء .

٢ - منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطريق العبور (الترانزيت) . وذلك استنادا إلى ما ورد في المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وإلى التوصية الثالثة من محضر اجتماع المدراء العامين للجمارك الأول ، والتي أقرت من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني .

٣ - إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ، من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل . وذلك استنادا لما ورد في المادة الثانية من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وإلى التوصية الأولى من محضر اجتماع المدراء العامين للجمارك الأول ، والتي أقرت من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني . وقد تم إرسال نماذج شهادات المنشأ إلى الجهات ذات العلاقة بعد طبعها وفقا لما جرى الاتفاق عليه .

٤ - انسجاما مع الرغبة في التطبيق التدريجي للفقرة (٣) من المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، (والتي تنص على حرية ممارسة النشاط الاقتصادي) فقد اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي على أن يكون النشاط الاقتصادي الذي يبدأ بممارسته في الوقت الحاضر من قبل مواطني

دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين ، في المجالات الصناعية والزراعية والثروة الحيوانية والسلمكية والمقاولات ، أنه يحق لاية دولة عضو أن تشترط مشاركة مواطنها بنسبة لا تزيد عن ٢٥٪ وذلك خلال خمس سنوات يتم بعدها اطلاق النشاط في هذه المجالات .

٥ - فتح باب التسجيل في دول المجلس لأصحاب المهن التالية والحاملين لجنسية أي من الدول الأعضاء :

- الطب .
- الحمامة .
- المحاسبة .
- الهندسة بما في ذلك المكاتب الهندسية .
- الاستشارات الادارية والاقتصادية والفنية والزراعية والسلمكية والصناعية .

ويسمح لهم بممارسة مهنتهم بشرط الحصول على التسجيل والترخيص المطلوبين عادة لمن يماثلونهم من مواطني الدولة العضو المضيفة .

٦ - منح التسهيلات للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء ، ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها ، وذلك استنادا إلى ما ورد في المادة العشرين من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وإلى التروصية الثانية من محضر اجتماع المسؤولين عن سلطات الموانئ بالدول الأعضاء ، المنعقد بالرياض يومي ٢ - ٣ محرم ١٤٠٣هـ الموافق ١٩ - ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٢ .

كما وافق المجلس الأعلى لدول الاتحاد في دورته الثالثة أيضاً ، على انشاء مؤسسة الخليج للاستثمار ، وذلك في اطار تحقيق المزيد من التعاون وتوثيق الروابط بين دول المجلس ، وخاصة في مجال الاستثمارات وتنمية الموارد ، وذلك استنادا إلى المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والتي تهدف إلى تشجيع وانشاء ودعم المشاريع المشتركة برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة ، وقد

تحدد هدف المؤسسة وفق المادة الرابعة من نظامها الاساسي والتي اشارت إلى أن أغراض المؤسسة هي :

١ - استثمار أموالها وما يعهد به إليها من أموال في مختلف أوجه الاستثمار ، داخل الدول الأعضاء وخارجها والاسهام في تدعيم وتنمية الموارد الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء ، والقيام بوجه خاص بما يلي :

١ - الاستثمار في أسهم الشركات المختلفة ، بما في ذلك - دون حصر الشركات الصناعية والتجارية والائتمانية ، والعقارية والتعدينية والشركات العاملة في قطاع السياحة ، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو عن طريق بورصات الأوراق المالية .

ب - توظيف الأموال في مختلف أنواع الأوراق المالية - بالإضافة للأسهم - من شهادات ايداع وسندات بأجال مختلفة وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتداول .

ج - ترويج المشروعات والاستثمار فيها بقصد تحقيق الربح ، وبخاصة المشروعات المشتركة التي من شأنها أن تخدم أهداف التعاون ، بين الدول الأعضاء لتطوير اقتصادياتها وتحقيق التكامل فيما بينها .

د - تأسيس أو الاشتراك في تأسيس المشروعات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين والخدمات ، وغيرها بدون قيد أو حصر .

هـ - الاستثمار العقاري بأنواعه المختلفة بفرض التنمية والتطوير ، بما في ذلك استئجار وإيجار العقارات .

و - الاستثمار بالعملات المختلفة وفي المعادن والسلع وسائر القيم المنقولة وغير المنقولة .

ز - تملك الحقوق والامتيازات وبراءات الاختراع والاستفادة منها .

٢ - تنظيم وتقديم القروض وإدارتها أو الاشتراك مع الغير في تقديمها وإصدار الكفالات .

٣ - التعهد بتصرف الأسهم والسندات وغير ذلك من الأوراق المالية القابلة للتداول .

٤ - إدارة محافظ الاستثمار لحساب الغير والقيام بأعمال الأمين أو الوكيل .

٥ - الاقتراض وإصدار السندات .

٦ - القيام بالبحوث والاستقصاءات المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال ، واستكشاف المشروعات الاستثمارية ، والتي من شأنها أن تساعد في تحقيق أغراض المؤسسة ، وكذلك القيام بتقديم المشورة والخدمات بعمليات الاستثمار للغير .

٧ - ويجوز للمؤسسة أن تكون لها مصلحة ، أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات والشركات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها ، أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها ، ولها أن تمتلك حصصاً مسيطرة فيها أو من أسهمها أو تملكها بالكامل .

كما أشارت المادتان الأولى والثانية إلى أن مؤسسة الخليج للاستثمار ، هي شركة مساهمة ومركزها الرئيسي ومحلها القانوني مدينة الكويت . ويجوز لمجلس الإدارة إنشاء فروع ومكاتب لها في أماكن أخرى . وحددت المادة السادسة منه رأسمال المؤسسة بألفين ومائة مليون دولار أمريكي مقسمة إلى مليونين ومائة ألف سهم اسمي ، قيمة كل منها ألف دولار أمريكي وتكتب الحكومات فيه بالتساوي . وكما أشارت المادة العاشرة إلى أنه يجوز لأي من الحكومات المساهمة ، أن تنقل ملكية جزء لا يزيد عن نسبة ٤٩٪ من مجموع أسهمها لمواطنيها من الأفراد والأشخاص الاعتباريين الذين ، يتمتعون بجنسيتها وتكون مملوكة بصفة جوهرية لمواطنيها ، على أن تقوم بتنظيم العلاقة بينها وبينهم حسبما تراه مناسباً ، وتظل للحكومة كافة حقوق والتزامات الأسهم المتنازل عنها لمواطنيها إزاء المؤسسة . وفي

١٢/١٠/١٩٨٥ اختتمت لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون اجتماعها في الرياض ، وأعلنت فيه عن قيام المؤسسة والبدء في نشاطها .

كما قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون أيضا ، بناء لما أوصت به لجنة التعاون الصناعي في الرياض في ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٢ ، وما قررت لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالرياض في ٦ - ٧ أبريل نيسان ١٩٨٦ ، ما يلي :

١ - تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس .

ب - تكليف الوزراء المعنيين في دول المجلس باعتماد الأنظمة الفنية والإدارية والمالية لهذه الهيئة ، وتحديد صلاحياتها وعلاقاتها بالدول الأعضاء .

كما حدد اختصاصات هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون بما يلي :

- تختص الهيئة بالأمور التشريعية الخاصة بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس ، ولها دون قيد اعتماد ونشر المواصفات القياسية للسلع والمنتجات والرموز والمصطلحات الفنية .

- تصبح المواصفات القياسية الزامية لجميع الدول الأعضاء في المجلس . أما مجلس إدارة الهيئة فهو يتكون من ستة أعضاء يمثلون الدول الست وتمثل كل دولة فيه بالوزير المختص أو من ينوب عنه .

أما المجالات التي تقوم بتحديد المواصفات والمقاييس لها فتشمل :

- السلع الغذائية والزراعية ، مواد البناء والتشييد ، السلع الكيماوية والبتروية ، السلع الكهربائية ، السلع الميكانيكية ، الغزل والنسيج . وقد تم الاعلان عن قيام الهيئة في ٧ يوليو / تموز ١٩٨٤ (١).

(١) جاسم بن محمد الفاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، منشورات مركز الاتحاد القومي ، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٦ - ص ١٣٦ - ١٣٧ .

وكان المجلس الأعلى قد قرر في دورته السادسة بمسقط ، «الموافقة على أن يخضع العمل الاقتصادي في المرحلة القادمة ، بما في ذلك قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، لبرنامج زمني يأخذ في الاعتبار متطلبات التنفيذ من الناحيتين الفنية والزمنية . وعليه فقد كلفت قمة مسقط الأمانة العامة للمجلس باقتراح البرنامج ، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بتقديم توصيات بشأنه ، والمجلس الوزاري باقراره ورفع تقارير سنوية للمجلس الأعلى عن سير تنفيذه» .

وفي القمة السابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتي عقدت في أبوظبي خلال الفترة ٢ - ٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٦ ، تم تكليف المجلس الوزاري بالاشراف على تنفيذ البرنامج الزمني لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، اضافة إلى تكليف الأمانة العامة بمراعاة هذا البرنامج عند اعداد جداول اللجان الوزارية المختلفة .

وقد استند البرنامج المقدم من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، على نصوص الاتفاقية والقرارات الاقتصادية اللاحقة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون ، وعلى ما تم تنفيذه من خطوات وحدد أهم محاور العمل الاقتصادي المشترك بما يلي :

- ١ - تحرير التجارة البينية وتوحيد التعرفة الجمركية .
- ٢ - تعميق المواطنة الاقتصادية .
- ٣ - تنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية .
- ٤ - تنسيق السياسات النقدية والمالية .
- ٥ - تشجيع المشاريع المشتركة .
- ٦ - تقريب سياسات التعامل مع العالم الخارجي .

وعليه فقد اعطي البرنامج الأولوية في التنفيذ وفق جدول زمني لهذه المحاور وفق ما يلي^(١) وهو ما يشكل اطار العمل التكاملي الخليجي خلال المرحلة المقبلة وفي ظل الاوضاع القائمة في المنطقة .

أولا : تحرير التجارة البينية وتوحيد التعرفة الجمركية :

يعتبر صغر حجم السوق وانفتاح الأسواق الداخلية غير المحدد ، على الأسواق الخارجية من اهم العقبات التي تحد ، من اقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف مشروعات استبدال الواردات ، والتي يمكن أن تسهم بصورة فعالة في تنويع القاعدة الانتاجية ، مع دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز قدرات الاعتماد على الذات بدول المجلس مجتمعة ومنفردة . ومن ناحية أخرى فإن وجود اتحاد جمركي فعال ، أصبح يمثل الحد الأدنى لأي تعاون اقتصادي اقليمي جاد . لذلك اهتمت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بالتركيز على ايجاد اتحاد جمركي بين دول المجلس ، في مدة اقصاها خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية حيث تنتهي هذه المدة في مارس ١٩٨٩ .

واستكمالاً للخطوات التي تحققت بهذا الشأن ، فإن الأمر يقتضي سرعة خطوات عملية جادة لتبني وتنفيذ القرارات التالية قبل حلول شهر مارس / آذار ١٩٨٩ :

١ - اعتماد التعرفة الجمركية الموحدة على السلع المستوردة من خارج دول المجلس ، ضمن توصيات لجنة المدراء العامين للجمارك وذلك على النحو التالي :

١ - الالتزام بقائمة السلع المعفاة بحيث يتم الامتناع الكامل عن اعفاء أية سلعة أخرى من خارج القائمة .

ب - اقرار الرسم الجمركي الموحد على قائمة السلع الكمالية المستوردة

(١) «برنامج تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي» مجلة غرفة التجارة والصناعة ابوظبي ، العدد ١٨٣ أبريل / نيسان ١٩٨٧ ص ٣٦ - ٣٩ .

لدول المجلس ، والسلع التي تضاف إليها مستقبلاً .

ج - اعتماد تعرفه جمركية موحدة على بقية السلع المستوردة .

٢ - اقرار القواعد الموحدة لحماية المنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس .

٣ - اقرار القواعد الموحدة لاعطاء الأفضلية للمنتجات ذات المنشأ الوطني في المشتريات الحكومية بدول المجلس تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في الكويت .

٤ - اقرار النظام المقترح لاعادة الرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية المعاد تصديرها بين دول المجلس .

ثانياً : تعميق المواطنة الاقتصادية :

انطلاقاً من اعتبار المواطنة الاقتصادية من أهم أساسيات السوق المشتركة ، وتنفيذاً للمادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والقاضية بأن تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية ، الكفيلة بمعاملة مواطني دول المجلس في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها ، دون تفریق أو تمييز في المجالات التالية :

١ - حرية الانتقال والعمل والإقامة .

٢ - حق التملك والارث والإيصاء .

٣ - حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ - حرية انتقال رؤوس الأموال .

فقد أصبح من الملأئم توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها وذلك بضرورة تدريجية وضمن البرنامج الزمني للخطوات التالية :

١ - السماح التدريجي بممارسة نشاط التأمين من قبل مواطني دول المجلس .

٢ - السماح بتملك أسهم الشركات وذلك خلال فترة أقصاها أربع سنوات تبدأ

بالسماح بتملك أسهم الشركات المشتركة ، ثم بعد مضي عام كامل يجري السماح بتملك أسهم الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية ، المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها ، وبعد مضي فترة مناسبة ينظر بتملك أسهم جميع أنواع الشركات ، وعلى الأمانة العامة اقتراح الضوابط المناسبة لتبادل الأسهم لأقرارها ضمن هذه المدة .

٣ - السماح التدريجي بممارسة التجارة .

٤ - اقرار مبدأ مساواة مواطني المجلس مع مواطني الدولة العضو وذلك في المجالات التالية :

١ - المعاملات الضريبية والحوافز والاعانات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المسموح لهم بممارستها .

ب - حقوق وواجبات العمل بالقطاع الخاص والعام .

ج - حقوق وواجبات العمل بالقطاع العسكري .

د - تسهيل تنقل رعايا دول المجلس بحرية تامة .

ثالثاً : تنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية :

دعماً لأساسيات السوق المشتركة ، التي تتكون عادة من اعضاء المواطنين الاقتصادية على عوامل الانتاج في الاتحاد الجمركي بين دول المجلس ، فإنه لا بد من اعطاء أولوية متقدمة لتوحيد وتنسيق وتقريب سياسات واستراتيجيات التنمية .

وعليه فوضت قمة الكويت (الخامسة) المجلس الوزاري ، باعتماد أهداف وسياسات التنمية المشتركة وقد اعتمدها المجلس . كما صدرت موافقة القمة السادسة بمسقط - عمان - باعتماد السياسة الزراعية المشتركة ، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية وأهداف ووسائل التربية والتعليم ، ومبادئ وسياسات حماية البيئة . ورغم أهمية هذه السياسات والاستراتيجيات ، فإن الأهم هو ايجاد وسيلة عملية لضمان دمج هذه السياسات ، في السياسات الوطنية داخل كل دولة من دول المجلس . وفي هذا الصدد تقوم الأمانة العامة بمتابعة مراحل الدمج مع الدول الاعضاء ، للتأكد من اتمام الدمج خلال العامين القادمين .

رابعاً : السياسات النقدية والمالية :

تنفيذاً لأحكام المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والقاضية بأن «تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية ، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون مكملة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها» ، فإنه يمكن اتخاذ خطوات عملية ضمن برنامج يتألف من العناصر الأساسية التالية وذلك خلال العامين ١٩٨٧ - ١٩٨٨ :

- ١ - تنسيق وتقريب أنظمة وإجراءات الرقابة على البنوك وعلى نشاط التأمين ، بما في ذلك الإجراءات التنفيذية للرقابة والتفتيش وإصدار التقارير الدورية .
- ٢ - تنسيق سياسة أسعار الصرف بما في ذلك تبني قاعدة نقدية موحدة ، وتحديد سعر تعادل العملات المحلية معها ومدى تذبذب سعر التعادل حول هذه القاعدة ، والاتفاق على نظام ائتماني متعدد الأطراف .
- ٣ - توحيد قواعد وإجراءات اعداد الميزانية والمفاهيم والمصطلحات والتقسيمات ، والتبويبات والسجلات الخاصة بالميزانية العامة والحسابات الختامية .
- ٤ - تقريب التشريعات المالية بما في ذلك الأنظمة الضريبية وأنظمة إجراءات المشتريات الحكومية والرقابة على الصرف .
- ٥ - تقريب الحوافز والاعانات وأنظمتها وإجراءاتها ، بما في ذلك أسعار ورسوم الخدمات العامة والمنتجات البترولية المكررة ، مع اقرار مبدأ الالتزام بعدم تعديل هذه الأنظمة والإجراءات قبل التشاور مع بقية الدول الأعضاء .
- ٦ - توحيد أنظمة استثمار رأس المال الأجنبي بدول مجلس التعاون .
- ٧ - توحيد أنظمة الشركات التجارية .

خامساً : المشروعات المشتركة :

تنفيذاً لأحكام المادة (١٣) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والتي تنص على أن تولي الدول الأعضاء في أطر العمليات التنسيقية ، أهمية خاصة ودعم

المشروعات المشتركة فيما بينها ، في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة ، أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة ، وتأسيسا على قرارات قمة الكويت الخاصة بإعطاء أولويات للمشروعات المشتركة ، كأسلوب لتعزيز التلاحم وتعميق الترابط بين دول المجلس ، فإنه يقترح تجسيد اهتمام المجلس الأعلى بالمشروعات المشتركة ، عن طريق سرعة النظر في امكانية تبني البرنامج التالي خلال السنوات الثلاث ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

- ١ - استكمال ربط الاتصالات في ضوء الدراسات الخاصة بذلك ، والتي وافق عليها وزراء البرق والبريد والهاتف .
- ٢ - تنفيذ مشروع الربط الكهربائي لدول المجلس وفقا لما اقترحته الدراسة الخاصة بذلك .
- ٣ - استكمال ربط شبكة الطرق لدول المجلس وفقا للمسار الذي وافق عليه وزراء المواصلات .
- ٤ - تنفيذ مشروع الخط الاستراتيجي لنقل البترول الخام من دول المجلس ، إلى البحر العربي وفقا لما اقترحته الدراسة الخاصة بذلك .
- ٥ - انشاء شبكة مشتركة لنقل وتوزيع الغاز بين مناطق الاستهلاك الرئيسية بدول المجلس ، تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة بالدوحة .
- ٦ - الترويج لانشاء ثلاثة مشروعات تجارية مشتركة احدها في مجال الصناعة ، وآخر في مجال الزراعة والثالث في مجال الخدمات بين مواطني دول المجلس ، تقام في دول مختلفة بدول المجلس ، على أن تساهم مؤسسة الخليج للاستثمار في هذه المشروعات .
- ٧ - ايجاد وتطبيق اطار موحد لتشجيع استثمارات القطاع الخاص وزيادة اقباله على انشاء المشروعات المشتركة .
- ٨ - اعداد دراسة موسعة لغرض الاستثمار في المشروعات المشتركة بدول مجلس التعاون ، والترويج لاقامة مجموعة منها في مختلف دول المجلس بالتعاون مع مؤسسة الخليج للاستثمار .

سادسا : رسم وتبني سياسة موحدة للتعامل مع العالم الخارجي :

استنادا إلى المادة (٧) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والمادة (٢٢) من نفس الاتفاقية ، والخاصتين بتنسيق السياسات التجارية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي عموما ، يمكن أن يتضمن برنامج العمل المشترك في هذا المجال خلال الأعوام القادمة ما يلي :

- ١ - تنسيق وتقريب سياسات ونظم الاستيراد والتصدير ولاسيما في السلع والخدمات الرئيسية .
 - ٢ - ايجاد سياسة نفطية موحدة ازاء العالم الخارجي وتنسيق السياسات الوطنية في مجال الصناعات النفطية .
 - ٣ - ايجاد آلية لتنفيذ مبدأ التفاوض الجماعي مع الدول والجماعات الاقتصادية الدولية ، والتمثيل الموحد في اجتماعات الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية والاقليمية .
 - ٤ - تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال معونات التنمية وسياسات الاستثمار الدولية والاقليمية .
- هذا ومن الضروري ايجاد وسيلة فعالة لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج ، ومراجعته من حين لآخر وذلك عن طريق التقارير الدورية المفصلة وتذليل المضاعف التي تعترض استكمال اجراءات التنفيذ .
- وعلى الامانة العامة اعداد جدول اعمال اللجان الوزارية المختصة وفقا لهذا البرنامج .

الفصل الثالث

النظام الاقتصادي العزلي

- المبحث الأول : النظام الاقتصادي العزلي ومقوماته
- المبحث الثاني : الأسس والمبادئ الرئيسية لمبادئ النظام الاقتصادي العزلي
- المبحث الثالث : الوعد الاقتصادي العربي والعمل العزلي المشترك
- المبحث الرابع : السوء العربي المشتركة
- المبحث الخامس : صندوق النقد العزلي

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي العربي

ساهمت الجهود التي بذلت في الدول العربية ، في تحقيق تقدم ملموس في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وذلك منذ بداية الستينات التي وضحت في منطلقات العمل الانمائي ، وبلورت المرتكزات الاساسية في انتهاز سبل التخطيط من أجل التنمية العربية . على أن التفكير في وضع تصور لاستراتيجية التنمية العربية ، لا يصح أن ينصرف إلى مجرد تجميع لاستراتيجيات التنمية ، التي يكون قد تم وضعها في كل دولة عربية على حدة ، بل لابد من أن يركز هذا التصور على مفهوم التكامل والشعور ، استهدافا لصالح الأمة العربية مجتمعة بحيث يصار إلى وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية ، يتم في ضوئها وضع استراتيجيات محلية خاصة بكل دولة عربية وعلى ألا تلتزم هذه الاستراتيجيات المحلية للتنمية بتحقيق المصالح القطرية فحسب بل يجب أن تلتزم أيضا بتحقيق المصالح العربي العام أي بتنفيذ الاستراتيجية العربية العامة . ومن هنا كانت تبدو فكرة التكامل العربي بحجمها الطبيعي دون تهويل أو مبالغة ، كنقطة بداية لا يصح بدونها الحديث عن استراتيجية التنمية العربية ، في مجالات التنمية العربية القطرية خلال مرحلة الستينات وأوائل السبعينات . إلا أن ارتفاع العائد البترولي في مرحلة السبعينات قد أوجد انقساماً بين الدول العربية نفسها ، حيث أخذ يبرز تصنيف يميز بين الدول البترولية والدول غير البترولية كما رافق ذلك حركة هجرة أيد عاملة على نطاق واسع من الدول العربية غير البترولية ، إلى الدول البترولية التي كانت معدلات النمو فيها تتزايد بشكل كبير ، نتيجة لتجنيد لها كافة الوسائل التي يمكن أن توفرها لاستغلال ثرواتها البترولية ، على نطاق أوسع ان من حيث كميات الانتاج أو من

حيث إيجاد صناعات ترتبط بهذه الثروة البترولية . وقد وفر العائد البترولي الامكانيات المادية التي مكنت هذه الدول ، من وضع استراتيجيات تنموية ضخمة كما أوجدت لها فوق كل ذلك فوائد مالية . كما شهدت نفس المرحلة من جانب آخر المزيد من التشتت والانقسام العربي ، مما حصر العمل المشترك فيما بينها في حدود العلاقات الثنائية ، كما أن تعرض هذه المناطق لضغوطات سياسية واقتصادية قد أوجد اطاراً جديداً للتكامل العربي والعمل العربي المشترك ، في حدود مناطق جغرافية معينة ، ويعتبر أبرزها وأكثرها رسوخا التجربة الرائدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، وثم محاولات التقارب في دول المغرب العربي .

وعلى الرغم من أن طروحات التكامل العربي ، والأطر التي أوجدت لرعايتها وتطويرها من خلال جامعة الدول العربية ، ومؤسساتها المختلفة ومن خلال أطر المؤسسات والاتحادات العربية ، لم تحقق الأهداف التي أوجدت من أجلها ، يبقى أن يشار إلى أنها تجارب قد عمقت مفهوم التكامل ومتطلباته ، مما يمكن من توسيع هذه التجارب وتقييمها لوضع استراتيجية أكثر عملية وتطبيقا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وعليه سنتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته .

المبحث الثاني : الأسس والمحاور الرئيسية لمجالات التكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية والعمل العربي المشترك .

المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة .

المبحث الخامس : صندوق النقد العربي .

المبحث الأول

التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته

يتنازع موضوع التكامل الاقتصادي العربي فكرتان :

الأولى : تعتبر قضية التكامل العربي بديهية من البديهيات المسلم بها التي لا يحتاج تأكيدها إلى نقاش .

والخافية : قضية التكامل العربي تعتبر ضربا من المستحيل بسبب الوضع الراهن للأمة العربية . لكن الوقائع المشاهدة تدل على أن التكامل الاقتصادي العربي ، إنما هو في الحقيقة أكثر تعقيدا من البديهيات ولكن في الوقت نفسه ليس ضربا من المستحيل .

إن النظرة السليمة لفكرة التكامل الاقتصادي يجب أن تنطلق من الواقع الراهن للعمليات الانتاجية ، إلا أنها قد تنطوي على إحدى الحالات الثلاث التالية (١) :

وهي التكامل في التسويق والتكامل الأفقي في الانتاج ، وفي تركيب السلعة والتكامل الرأسي في الانتاج . وفي جميع هذه الصور يمكن أن يتحقق التكامل باعتباره ضرورة اقتصادية .

(١) ارجع في ذلك لمحاضرة الدكتور عبد العال الصكيان «تطور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك» القاهرة - يناير - كانون الثاني ١٩٧٦ هـ ٢ .

ويتم التكامل في التسويق في حالة القيام بعمليات انتاجية متماثلة لانتاج نفس السلعة في بلدين أو أكثر ، وهذا لا يعني اطلاقاً عدم امكانية قيام التكامل بينهما ، اذا كانت سوق أحد البلدين يمكن أن تستوعب منتجاته من السلعة ، وفائض منتجات البلد الآخر من نفس السلعة ، أو كان لدى أحد البلدين أجهزة تسويقية بطاقة تصديرية ، تمكنه من تصدير سلعته ومن إعادة تصدير نفس السلعة من فائض انتاج البلد الآخر . أما التكامل الأفقي في الانتاج بقصد احداث تعديلات في تركيب ذات السلعة ، فيتم اذا كان أحد البلدين ينتج مادة أولية من نوعية معينة يحتاج إليها البلد الآخر ، ليخلط بها ما انتجه من المادة نفسها ليرفع كفاءته الانتاجية والتجارية ، ومثل ذلك خلط بترول بلد من نوعية جيدة بترول بلد آخر من نوعية أقل جودة .

أما التكامل الرأسى في الانتاج فيكون بقصد انتاج سلعة جديدة ، ويعني ان ناتج بلد معين قد يحتاج إليه بلد آخر كمادة أولية ، يجري تحويلها بعمليات صناعية معينة إلى ناتج آخر ، قد يكون ناتجاً نهائياً معداً للاستهلاك (مثال ذلك الصمغ العربي وصناعة الأدوية) .

وإذا سلمنا بأن مجالات التكامل الاقتصادي تتمثل في موارد الانتاج ، الطبيعية والبشرية والمالية وفي مراحل الانتاج المختلفة ، وفي التسويق فإن نقطة البدء في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، على أساس علمي تكمن في ضرورة وضع خطة شاملة لاستغلال هذه الموارد ، في الدول الراغبة في التكامل أو على الأقل في وضع برامج مشتركة بينها ، أو احداث تنسيق في مجالات الانتاج والتسويق .

وهنا ننبه إلى أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية .

وليس معنى أهمية الخطة الشاملة والبرامج المشتركة ، لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية على المستوى القومي ، ان تتوقف جهود التنمية الاقليمية أو القطرية لحين وضع الخطة أو البرامج موضع التنفيذ ، وانما يكفي في هذا الصدد ولحين اتمام الجهود القومية ، ان يضمن المسؤولون في كل دولة عربية قدراً من

المرونة للخطط الاقليمية ، لمواجهة احتمالات التكامل الاقتصادي والتنسيق على المستوى القومي ، وان يدخلوا ايضاً في اعتبارهم الخطط الاقليمية في الدول العربية الأخرى ، وما تم تنفيذه منها .

ولابد ونحن بصدد البحث عن التكامل الاقتصادي العربي ، من أن نعرض بالدراسة مقومات هذا التكامل .

مقومات التكامل الاقتصادي العربي :

يؤثر التكامل الاقتصادي العربي في الاتجاهات التالية :

- ١ - انشاء اقتصاد متكامل لمجموعة من الدول ، تجمعها أهداف مشتركة وترغب في اجراء تحول اقتصادي عميق في مسيرتها .
- ٢ - زيادة الانتاج وايصاله إلى مستوى انتاج الدول المتطورة .
- ٣ - تخفيض كلف الانتاج والاسعار لصالح شعوب هذه الدول ككل .
- ٤ - تعزيز الموقف التفاوضي لهذه الدول مع الدول الأخرى في مجالات التجارة الخارجية والأسواق الدولية .
- ٥ - تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتدعيمه والغاء التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية ^(١) .

ان العالم العربي ككل لديه امكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية ، بما في ذلك التوسع الزراعي والتوسع الصناعي ، ولكن أكثر دوله لا تمتلك منفردة المقومات اللازمة للتنمية . وهو ما يعني وفرة الموارد اللازمة للتنمية في العالم العربي ، مع سوء توزيعها بين دوله وهذا هو ما يبرر التكامل الاقتصادي .

وتشمل الدول العربية اقليما كبيرا متصلا غنيا بالموارد الطبيعية ، والبشرية والمالية فتوجد به معظم احتياطات العالم من البترول الخام ، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر . وسيظل كذلك لأعوام قادمة . كما يقدر سكان العالم العربي في الوقت الحاضر بحوالي ٢٠٠ مليون نسمة موزعين وفق ما يلي ^(٢) :

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الجليل - دمشق ١٩٨٧ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) صندوق النقد العربي - دائرة الأبحاث والاحصاء ، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ العدد السابع يونيو / حزيران ١٩٨٧ ، ص ١٢ .

عدد سكان الوطن العربي خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٥

جدول (١)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٢,٨٤	٢,٧٧	٢,٧١	٢,٧٨	٢,٧٠	٢,٦٢	الأردن
٠,٨٩	٠,٧٩	٠,٦٩	٠,٥٩	٠,٥١	٠,٤٩	الإمارات
٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٣٠	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	البحرين
٦,٣٢	٦,٠٨	٥,٩٣	٥,٧٧	٥,٦١	٥,٤٦	تونس
١٨,١٩	١٧,٥٨	١٧,٩١	١٧,٣٠	١٦,٧٨	١٦,٢٨	الجزائر
٨,٩٣	٨,٤٩	٨,٠٦	٧,٦٢	٧,٣٥	٦,٩٧	السعودية
١٨,١٣	١٧,٥٦	١٦,٩٥	١٦,١٣	١٥,٧٣	١٥,٣٤	السودان
٨,٦٥	٨,٣٣	٨,٠٣	٧,٧٢	٧,٤٤	٧,١٩	سوريا
٣,٨٧	٣,٧٢	٣,٥٦	٣,٣٦	٣,١٣	٣,٠٩	الصومال
١٢,٨٢	١٢,٤١	١٢,٠٣	١١,٥١	١١,١٢	١٠,٧٧	العراق
٠,٩٣	٠,٨٨	٠,٨٤	٠,٧٩	٠,٧٧	٠,٧٤	عمان
٠,٣٣	٠,٢٢	٠,٣٠	٠,١٩	٠,١٧	٠,١٦	قطر
١,٣٩	١,٢١	١,١٤	١,٠٧	١,٠١	٠,٩٤	الكويت
٢,٧٠	٢,٧٣	٢,٧٦	٢,٧٧	٢,٧٧	٢,٧٢	لبنان
٢,٩١	٢,٧٩	٢,٦٧	٢,٥٦	٢,٤٣	٢,٣٣	ليبيا
٤٠,٩٨	٣٩,٨٢	٣٨,٧٩	٣٧,٨٧	٣٧,٢٣	٣٦,٤٢	مصر
١٩,٤٧	١٨,٩١	١٨,٣٦	١٧,٨٣	١٧,٣١	١٦,٨٠	المغرب
١,٥٩	١,٥٤	١,٥٠	١,٤٦	١,٤٣	١,٣٨	موريتانيا
٥,٨٣	٥,٦٨	٥,٥٣	٥,٣٨	٥,٢٨	٥,١٨	اليمن الشمالي
١,٩١	١,٨٥	١,٨٠	١,٧٤	١,٦٩	١,٦٤	اليمن الجنوبي
١٥٨,٧١	١٥٣,٦٨	١٤٩,٧٥	١٤٤,٧٠	١٤٠,٦١	١٣٦,٧٩	المجموع

المصدر صندوق النقد العربي - الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ العدد السابع يونيو - حزيران

١٩٨٧ - ص ١٢٠ .

تكملة جدول عدد سكان الوطن العربي ١٩٧٤-١٩٨٥

جدول (ب)

تقديرات أولية ١٩٨٩	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
	٢,٥١	٢,٢٨	٢,٢٥	٢,١٢	٢,٠٢	٢,٩٢	الأردن
٢,٠	١,٦٠	١,٢٧	١,٢١	١,١٢	١,٠٦	٠,٩٨	الإمارات
	٠,٤٢	٠,٤٠	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٥	المحرين
	٧,٠٨	٦,٩٤	٦,٨٩	٦,٧٣	٦,٥٧	٦,٢٩	تونس
	٢١,٧٢	٢١,٠٥	٢٠,٥٠	١٩,٨٦	١٩,٢٥	١٨,٦٧	الجزائر
	١١,٥٤	١١,٠٩	١٠,٦٦	١٠,٢٣	٩,٨٠	٩,٢٧	السعودية
	٢١,٥٥	٢٠,٩٥	٢٠,٣٦	١٩,٨٠	١٩,٢٤	١٨,٦٨	السودان
	١٠,٢٧	٩,٩٣	٩,٦١	٩,٣٠	٩,٢١	٨,٩٨	سوريا
	٤,٦٥	٤,٥٤	٤,٤٢	٤,٢٩	٤,١٦	٤,٠٢	الصومال
١٦,٨	١٥,٩٠	١٥,٣٦	١٤,٨٢	١٤,١١	١٣,٦٧	١٣,٢٤	العراق
	١,٢٤	١,١٩	١,١٤	١,٠٩	١,٠٤	٠,٩٨	عمان
	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٣	قطر
١,٨	١,٧١	١,٦٤	١,٥٦	١,٥٠	١,٤٣	١,٣٧	الكويت
	٢,٦٧	٢,٦٤	٢,٦٤	٢,٦٤	٢,٦٥	٢,٦٧	لبنان
	٢,٦٠	٢,٦٢	٢,٤٧	٢,٣٣	٢,١٨	٢,٠٤	ليبيا
٥٠,٠	٤٨,٥٠	٤٧,١٩	٤٥,٩٢	٤٤,٦٧	٤٣,٤٧	٤٢,٢٩	مصر
	٢١,٩٤	٢١,٤١	٢٠,٨٨	٢٠,٣٦	٢٠,٦٥	٢٠,٠٥	المغرب
	١,٨٩	١,٨٣	١,٧٨	١,٧٢	١,٦٨	١,٦٣	موريتانيا
	٦,٨٥	٦,٦٦	٦,٤٨	٦,٣١	٦,١٤	٥,٩٨	اليمن الشمالي
	٢,٢٩	٢,٢٣	٢,١٦	٢,٠٩	٢,٠٣	١,٩٧	اليمن الجنوبي
	١٨٩,٢٤	١٨٣,٦١	١٧٨,٤١	١٧٢,٩٣	١٦٨,٩٥	١٦٣,٨١	المجموع

المصدر السابق

أما إذا طورت الموارد الزراعية والموارد المائية المتوافرة لديه فيستطيع سد احتياجاته من الغذاء بل والانتقال إلى مرحلة التصدير . بالإضافة إلى ذلك يوجد كثير من المواد الخام تتيح المجال أمام إقامة قطاع صناعي قوي وحديث ، وقوة بشرية يمكن إعادة توزيعها على العالم العربي بمختلف مناطقه بشكل يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد .

ويمكن تفصيل مقومات التكامل الاقتصادي العربي كما يلي :

1 - فبالنسبة للموارد الطبيعية وتوزيعها ، فإن العالم العربي تتوافر فيه موارد طبيعية ضخمة غير موزعة توزيعاً متوازناً بين مختلف أجزائه . وتتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية الشاسعة ، وفي المياه والمراعي وفي المخزون البترولي الهائل كما توجد به أيضاً كميات كبيرة من المعادن ، وخاصة الفوسفات هذا فضلاً عن سواحله الممتدة مما يتيح له ثروة بحرية كبيرة تسمح باستغلال كبير للثروات البحرية .

ب - أما بالنسبة للمواقع والهياكل الأساسية والنقل فإن العالم العربي يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فريد ، يطل منه على عدد من أهم بحار ومحيطات العالم ، كما لا تعترض المواصلات فيه عوائق طبيعية وهو في مجمله يقع في منطقة القلب بالنسبة للعالم ، كما توجد به قناة السويس وهي من أهم طرق الملاحة العالمية .

ج - كما يوجد لدى العالم العربي قوة بشرية كبيرة ، تحتاج إلى توجيه وتدريب وتخطيط لتغطية احتياجات العالم العربي ، في أبعاده المختلفة وهو بصدد التنمية الاقتصادية الشاملة .

د - ويملك العالم العربي الكثير من الموارد المالية التي تعتبر مصادر كافية لتمويل متطلبات التنمية ، وكان أهم هذه المصادر يتمثل في فائض أموال الدول العربية المصدرة للبترول ، والذي لا يستثمر منه داخل الدول العربية إلا قدر ضئيل ، أما الجانب الأكبر منه فيوزع بين المصارف الأجنبية طبقاً للسياسة

الاستثمارية الخاصة بكل الدول العربية ، ولا شك أن تعاون البلاد العربية في استثمار هذه الموارد المالية في العالم العربي ، وفقاً لتخطيط اقليمي أفضل سبيل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية العربية الشاملة .

هـ - المركز النقدي ويتمتع الدول العربية بمركز نقدي دولي ، سيتحول خلال الحقبات القادمة إلى مركز نقدي قوي ، حيث سيؤثر في نظام النقد الدولي بسبب ما يتوفر لهذه الدول ، من احتياطات جوهريّة من العملات الأجنبية والذهب ، وإذا ما أخذنا أرقام منتصف الثمانينات من هذه العملات كإطار تأشيري ، فإنها بلغت عام ١٩٨٤ (٤٢,٤) بليون دولار من العملات الأجنبية ، و(٣٣,٤) مليون أوقية من الذهب ويمكن للدول العربية مجتمعة بواسطة هذه الاحتياطات المالية ، أن تحقق أقصى نفع ممكن من النظام النقدي الدولي والمؤسسات النقدية الدولية ، وذلك إذا ما أمكن تكوين كتلة نقدية عربية دولية . ويبين الجدول التالي احتياطات الدول العربية من العملات الأجنبية والذهب ، وصافي موجوداتها الأجنبية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ وذلك بناء لإحصائيات صندوق النقد العربي (١):

(١) صندوق النقد العربي - دائرة البحوث والإحصاء . الدول العربية بيانات وإحصائيات اقتصادية ١٩٧٥ - ١٩٨٤ العدد ٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٦ - ص ١٣ - ١٥ .

احتياطات الدول العربية من الذهب وغير الذهب وصافي الواردات الأجنبية
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤

ذهب - مليون أوقية / مليون درهم

البلد	احتياطات ١٩٨٤			احتياطات ١٩٨١		
	صافي موجودات أجنبية	غير ذهب	ذهب	صافي موجودات أجنبية	غير ذهب	ذهب
الأردن	٧٣٢,٨٩	٥١٥ -٠٠	١ -٠٦٠	١٤٠,٥٣	١٠٨٦,٧٠	١,٠٦٧
الإمارات	٩٢٨١,٣٩	٢٢٨٦,٩٠	٠,٨١٧	٥١٤٧,٩٢	٣٢٠٣,٢٠	٠,٦٧٨
البحرين	٢٣٠٤,٤٩	١٣٠٢,٤٠	٠,١٥٠	٢١٣٦ -٠١	١٥٤٤,٦٠	٠,١٥٠
تونس	٢٢٤,٦٤	٤٠٦,٣٠	٠,١٨٧	٤٥٩,٦١	٥٢٦,١٠	٠,١٨٧
الجزائر	١٨١٧,٦	١٤٦٤ -٠٠	٥٥٨٠	٤٢٩٨,٣٦	٣٦٩٥ -٠٠	٥٥٨٠
السعودية	١٢٤٤٨٦,٧٦	٢٤٧٤٨ -٠٠	٤,٥٩٦	١٤١٧٧٧,٤٥	٢٢٢٢٦ -٠	٤,٥٦٧
السودان	(٧٤٥,٤٨)	١٧,٢٠	٠ -٠٠٠	(١١٩٥,٦٩)	١٧ -٠٠	٠ -٠٠
سوريا	١٩٣٩,٨٧	م ع	٠,٨٣٣	٧٩٤,١٤	٢٩١ -٠٠	٠,٨٣٣
الصومال	(١٦٨,٨٨)	١	٠ -٠١٩	١٠ -٢٠	٢٠ -٧٠	٠ -٠١٩
العراق	٥ ع	٥ ع	٥ ع	٥ ع	٥ ع	٥ ع
عمان	٢٢٢٩,٥٩	٩٠٠ -٢٠	٠,٢٨٩	١٣٦٢,٥٩	٧٤٤,٣٠	٠,٢٧٤
قطر	١٩١٣,٢٤	٢٨٠ -٠٠	١,٢٠٥	١٣٩٩,٣١	٣٦٥ -٨٠	٠,٧١٢
الكويت	٧٧٢٥,٧٨	٤٥٩٠ -٢٠	٢,٥٣٩	٧٦٢٥ -٠٩	٤٠٦٧,٥٠	٢,٥٣٩
لبنان	٢٦١٦,٢١	٦٧١,٦٠	٩,٢٢٢	٤٦٢٣,١٤	١٥١٦,٤٠	٩,٢٢٢
ليبيا	٤١٨٧,٧٧	٣٦٣٤ -٠٠	٣,٦٤٨	١٠٠٧٥,٣٩	٩٠٠٣ -٠٠	٣,٥٧٨
مصر	٢١٤,٢٩	٧٣٦ -٠٠	٢,٤٣٢	(١٧٣٠ -٠٠)	٧٦٦ -٠٠	٢,٤٣٢
المغرب	(٨١٦,٣٤)	٤٩ -٠٠	٠,٧٠٤	(١٧٧,١٩)	٢٢٠ -٠٠	٠,٧٠٤
موريتانيا	(١٤٦,٥٩)	٧٧,٥٠	٠ -٠١١	(٣٦,٩٩)	١٦١ -٨٠	٠ -٠١١
اليمن الشمالي	٢٩٦,٧٦	٣١٨,٥٠	٠ -٠٠٩	١٠٤٥ -٤١	٩٦٦,٦٠	٠ -٠٠٧
اليمن الجنوبي	١٠٤,٤٤	٢٤٨,٧٢	٠ -٠٤٢	٢٢٧,١٦	٢٥٤,٥٤	٠ -٠٤٢
المجموع	١٦٤٥١٨,٤٤	٤٣٣٤٦,٥٢	٣٣,٣٤٣	١٧٧٦٠٣,٦٤	٦٠٦٥٩,٧٤	٣٢,٦٠٣

و - اتساع السوق : يضم السوق على مستوى العالم العربي مئتي مليون من المستهلكين للدخل القومي ، في الدول العربية . ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري ضئيل فيما بينها ، اذا ما قورن باجمالي التجارة الخارجية العربية . ويسمح حجم السوق العربي بقيام المشروعات الكبيرة ، ذات الحجم الانتاجي الاقتصادي في ظل درجة معينة من الحماية الموحدة . وبإمعان النظر في هياكل الانتاج والتجارة الخارجية للدول العربية ، نجد أن هناك قدراً لا يستهان به من مقومات التكامل فيما بينها ، برغم ما يبدو في الظاهر من تشابه في منتجاتها الرئيسية وهو ما يجعل منها اقتصاديات متنافسة في بعض الأحيان .

ولو نظرنا إلى التبادل التجاري بين الدول العربية ، على صعيد الواردات خلال فترة أمدها عشر سنوات تمتد من ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٤ ، فإن الواردات ارتفعت من ١٦٠١,٢١ مليون دولار إلى ٧٣٤٧,٧٠ مليون دولار ، علماً بأن أعلى معدل للتبادل التجاري - الواردات كان قد تحقق خلال عام ١٩٨١ إذ بلغ ١٣٨٣٩,٩٤ مليون دولار . وتحقت دولة البحرين منذ عام ١٩٧٨ المركز الأول في وارداتها من الدول العربية ، كما تمثل المملكة العربية السعودية المركز الثاني ، بينما احتلت المغرب فالأردن فالامارات العربية المركزين الثالث والرابع وفقاً لإحصائيات عام ١٩٨٤ . وكما يبين الجدول التالي مجمل التبادل التجاري بين الدول العربية على صعيد الواردات خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ (١)

(١) صندوق النقد العربي - دائرة الإبحاث والإحصاء - التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٣ - ١٩٨٤ ، العدد الرابع ، ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ ص ٩

مجمّل التبادل التجاري بين الدول العربية
على صعيد الواردات ١٩٧٣ - ١٩٨٤

جدول (١)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٤٣١,١٢	٣٨١,٥٤	٣٣٣,٨٥	١٦٨,٣٤	١٤٤,٧٥	٨٧,٣٨	٦٦,٣٤	الأردن
٦٦٣,٥٠	٣٤٥,٥٠	٣١٤,٠٠	٣٢٠,١٠	١٦٧,٣٠	١٣٤,٣٠	٥٥,٣٠	الإمارات
١٣٩٧,٣٩	٩٣٩,٦٣	٩٥١,٩٩	٧٣٨,٢٠	٦٥٣,٧٧	٧٠٧,١٥	٣١٣,٣١	البحرين
٣٣٤,٣٥	١١٩,٩٠	١١٠,١٧	١٣٥,٠٥	١٠١,٤١	١٠٣,٩٩	٢٨,٩٠	تونس
٦٦,٩٢	١٧,٣٥	٣٢,١٠	٤٠,٧٦	٥٥,١٣	٦٤,٠٧	٥٨,٩٠	الجزائر
١١٤١,٥٠	٩٠٣,٩٠	٣٠٩٣,١٠	٣١١٤,٧٠	١٠٤٥,٨٠	٨٣٦,٧٠	٤٧٨,٨٠	السعودية
٤١,٣٦	٣٣,٠٠	١٥١,٠٠	١٣٨,٨٥	١٠٣,٣٦	٥١,٧١	٢٨,٦٢	السودان
٦٧٠,٧١	٣٧٨,٢٨	٣٩٦,٣٤	٣٩٨,٢٠	١٤٨,٤٤	١٦٩,٦٤	٨٧,٢٢	سوريا
١٨,٣٦	٣٦,٨١	٢٠,٨	٣٦,٨٢	٩,٠٧	٥,٤٢	٣,١١	الصومال
٤٠٢,٣٠	٧٠,٩٠	٦٧,٦٠	٦٩,٨٠	١٠٦,٦٠	٨٧,٨٠	٣٧,٧٠	العراق
٣٢٨,٥٨	١٨١,١٠	١٦٠,٨٣	١٥٠,٥٤	١٤٣,٣٦	٩٨,٣٥	٣٠,٥٢	عمان
٧٤,٠٢	٦٤,١٦	١٢٥,٠٠	١٠٧,٥٧	٥٥,٤٩	٤٥,٣٢	٣٢,٠٥	قطر
١٩٧,٧٠	١٦٢,٨٠	١١٤,٨٠	٨٤,٥٠	١٠١,٦٠	١٠٦,٠٠	٩١,٦٠	الكويت
٣٨٦,٧٧	٢٤٥,٧٩	٣٣٨,١٣	٦٨,٥٣	٩٩,١٧	١٦٥,١١	١٣٤,٧٧	لبنان
٧١,٠٠	٩٦,٥٠	٦٥,٣٠	٤٣,٨٠	١٦٢,٣٠	١٥٧,٦٠	١١٧,٧٠	ليبيا
٩٦,٨٥	١٩٠,٦٢	١٤٧,٩٥	٢٠٧,٨٢	٣٧٨,٣٢	١٤٥,٣١	٥٤,٣٦	مصر
٥٧٠,٧٣	٣٥٤,٧٥	٢٠٢,٠٥	١٨١,٤١	١٥٤,٠٢	١٧١,٣٧	٣٢,٨٨	المغرب
٨,٤٢	٣,٩٥	٤,١٣	٣,٣٩	٥,٣٦	٠,٠٠	٠,٠٠	موريتانيا
٣٢٢,٨٩	٣٧٠,٧٦	٣١٥,٩٤	٦٧,٥٧	٤٠,٩٦	٣٩,٩٨	٣٦,٧٣	اليمن الشمالي
٣٩١,٩٨	٩٢,١١	١٠٤,٧٢	٩٧,٤٤	٤٣,٦٤	١١٧,٥٥	٣٢,٤٠	اليمن الجنوبي
٧٣٦,١٨	٤٦٧٧,٣٥	٥٧١٧,٠٨	٤٩٥٥,٢٩	٣٦١٩,٥٠	٣٣٧٩,٥٥	١٦٠١,٢٠١	المجموع

بقية الجدول في الصفحة التالية .

تكملة جدول مجمل التبادل التجاري بين الدول العربية على صعيد الواردات

جدول رقم (ب)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٦٦٣,٦٦	٧٢٠,٤٢	٧٩٨,٩٤	٧٣٤,٨٢	٥٧٧,٣٤	الأردن
٦٣٦,٦٠	٦٥٠,٦٠	٧٥٧,٤٠	١٢٣٧,١٠	٧٥٦,٤٠	الإمارات
١٧١٨,٨٣	١٤٩٢,٤٤	١٧٩٧,١٤	٢٥٣٠,٨٩	٢٠٣٦,٤٩	المحرين
١٧٠,٣٩	٩٣,٧٢	١٩٣,١٠	٤٧١,٩٤	٣٧٢,٢٢	تونس
٩٣,٣٠	١٠٣,٦٨	٩٥,٧٧	١٤٦,٥٢	١٢٥,٧٢	الجزائر
١٠٤٤,٨٠	١٣٢٩,٢٠	١٥٢٢,٤٠	١٥٨٦,٠٠	١٣٠٢,٤٠	السعودية
٦٦,٠٦	٣٥١,٩٤	٤٠٨,٠٥	٣٤٩,٣٩	٣٧٥,٠٢	السودان
٤٣٥,٧٢	٨٤,٧٧	٦٥٣,٨٩	١٥٤٠,٣٤	١٠١٥,٨٨	سوريا
٢٤,٨٢	١٦,٠٢	٨١,٣٠	٦٢,٨٩	٢٨,٠٩	الصومال
٢٣٨,٢٠	٥٠١,٠٠	١٣٥٤,٦٠	١٤٧٦,٥٠	٦٩٣,٨٠	العراق
٥١٦,٦٨	٤٥٠,٩٢	٥٨٣,٨٤	٥٦٤,٩٢	٣٨٩,٤٧	عمان
٧٣,٧٨	٦٦,٠٠	٨٢,٤٠	٩٦,٠٠	١١٠,٠٦	قطر
٦٨,٥٠	٣٢٢,٦٠	٣٦٦,٧٠	٢٣٦,٤٠	٣٢٩,٤٠	الكويت
٦١,٤٢	١١٢,٠٠	٢٤٩,٧١	٥٣٩,٨٥	٥١٧,٧١	لبنان
١٠٨,٧٠	٦٥,٥٠	١٣٢,٧٠	٩٦,١٠	٤٤,٨٠	ليبيا
٤٦٥,٨٠	٣٧٢,٤٦	١٤٥,٣٦	١٥٢,٦٢	١٠٥,٩٦	مصر
٩٠٩,٩١	٧٢٨,٧٩	٨٨٦,٦٩	٩٦٩,٨١	٨١٠,٠٠	المغرب
-٤٣	٢٥,٣٩	٢٨,٣٤	٢,٩٧	٦,٢٧	موريتانيا
١٠,٥٤	٢٥٩,١٢	٣١٦,٨٧	٤١٠,٢٨	٤٣٦,٩٨	اليمن الشمالي
٣٩,٦٥	١٠٥,٠٦	٢٠٥,٨٤	٦٦٨,٥٧	١١٢٥,٢٨	اليمن الجنوبي
٧٣٤٧,٧٠	٧٨٦٣,٦٦	١٠٥٧٢,٤١	١٣٨٣٩,٩٤	١١٠٦٢,٣٠	المجموع

بينما تطور حجم التبادل التجاري بين الدول العربية في مجال الصادرات من ١٤٠٨,١٦ مليون دولار إلى ٦٩٧٨,٥٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ وكان حجم هذا التبادل قد بلغ أعلى مستوى له في عام ١٩٨١ اذ بلغ ١٣٩٢٥,٦٦ مليون دولار .

وقد احتلت المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٤ المركز الأول في حجم صادراتها إلى الدول العربية ، وبناء لاحصائيات عام ١٩٨٤ فقد احتلت البحرين ثم دولة الامارات المركزين الثاني والثالث كما يبين الجدول التالي (١):

مجمعل الصادرات بين الدول العربية

جدول (١)

(مليون درهم)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
١٣١,٧٤	١٠٣,٧٧	٦٩,١١	٥٢,٣٩	٥٦,٩٤	٣٠,٣١	الأردن
٣٦٣,٦٠	٣٣٠,٦٠	٣٣٦,٠٠	١٤٦,٣٠	٩٦,٣٠	٣٥,٧٠	الامارات
٣٧٣,٣٤	٧٠٧,٤٧	٤٩٨,١٦	٣٥٣,٠٠	٣١٦,٨٥	٥٤,٥٥	البحرين
٨٩,٣٧	٤٩,٦١	٣٦,٠١	٨٦,٨٩	٦٣,٦٤	٣٩,١٦	تونس
٠,٤٠	٠,٤٠	١٣,٨٣	١٣,٤٩	٣٥٩,٣٤	٣١,٧٥	الجزائر
١٤٤٦,٣٠	١٧٠٦,٧٠	١٣٦٧,٥٠	١٠٤٢,٠٨	١٢٤٣,٩٠	٣٠١,٤٠	السعودية
٨٤,١٣	٥٩,٩٧	٤٤,٥٨	٥٨,٨٦	٤٩,٧٣	٤٩,٩٩	السودان
١٤٢,٣٣	١٣٨,٠٩	١١٥,٧٧	٨٥,٤٤	١٠٥,٣٣	٧٣,٨٥	سوريا
٩٥,٣٣	٤٥,٥٩	٥٣,٩٣	٥٨,٨٣	٣٧,١٣	٣٨,٣١	الصومال
٣٨١,٧٠	٣١١,٠٠	٣٨٩,٣٠	٣٥٥,٣٠	١٥٤,٠٠	١٠٤,٩٠	العراق
٨,٦٠	٣,٣٦	٣,٧٦	٢,٩١	٠,٩٢	١,٣٧	عمان
٠,٠٠	١٣,٨٥	٣٧,٠٤	١٤,٤١	١٥,٥٢	١٥,٣٣	قطر
٧٩٤,٣٠	٧٨٧,٠٠	٧٤٤,٧٠	٦٥٦,٠٠	٣٣٤,٠٠	١٥٥,٧٠	الكويت
٦٠٣,٨٤	٥٤٠,٩٧	٣٧٤,٣٣	٨٠٨,٣٣	٨٣٨,٩٩	٣٠٢,٣٨	لبنان
٤٣,٠٠	٧١٠	١٧,٥٠	٦,٤٠	٣٣,٣٠	٥١,٣٠	ليبيا
٣٠٨,٣٧	١٧٩,٤٠	١٤٣,٨٤	١٣٠,٠٧	١١٤,٥١	٧٨,٧٣	مصر
٤٦,١٩	٣٧,٥٨	٣٣,٤٣	٥٣,٩٦	٦٦,٦٦	٤١,٩٠	المغرب
١,٣٣	٠,٣٣	٠,١٣	٠,٣٥	٠,٠٠	٠,٠٠	موريتانيا
٤,٣٤	٣,٧٥	٣,٣٦	١,٨٣	٢,٩٠	٣,٠٩	اليمن الشمالي
٣٤,٩٤	٦٨,٦٤	١٥,٦٥	١٧,٠١	١١,٤٠	٩,٩٥	اليمن الجنوبي
٤٨٥١,١٣	٤٩٩٥,٠٨	٣٩٧٦,٩١	٣٣٣١,٥٦	٣٦٨٠,١٥	١٤٠٨,١٦	المجموع

(١) المصدر السابق ، ص ٩

تكملة جدول مجمل الصادرات بين الدول العربية

جدول (ب)

(مليون درهم)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٣٣٤,٨١	٣٣٤,٤٤	٣٣٨,٥٩	٣٥٠,٩٣	٣٤٣,٥٩	١٨٤,٩١	الأردن
٦٦٤,٣٠	٦٤٤,٦٠	٨٧٩,٩٠	١١٣٣,٨٠	١١٩١,٠٠	٦٣٣,٧٠	الإمارات
٨٨٣,٩٣	٩٣٧,١١	١٠٧٥,٦٩	١٣٩٧,٣٣	٩٣١,٠٩	٧٥٨,٣٧	البحرين
١٣٧,٠٣	٨٧,٦٠	١١٣,٥٠	١٩٣,٤٣	٨٧,٣٧	١٠١,٤٥	تونس
٩٠,٦٧	٣٦,٠٣	٤٣,٦١	٩,٨٩	٩,٠١	٣,٦٦	الجزائر
٣٧١٤,٧٠	٣٠٠٩,٥٠	٤٤٠٧,٣٠	٥٧٣٥,٧٠	٤٠١٣,٣٠	٣٣٩٦,٦٠	السعودية
١٩٧,٣٨	١٧٣,٦١	٣٣٣,٥٨	٣١١,٠٦	١٥٣,٥١	٩٩,٦٧	السودان
١٨٩,٩٧	١٥٠,٦٣	١٩٦,٥٠	٣٠٣,٣٩	١١٣,٠٤	١٨٤,٠٥	سوريا
٥٥,٥٣	١٠٤,١٧	١١١,٤٤	١١٣,٣٥	١٠٣,٥٣	٩٥,٣٨	الصومال
٣٤٣,٩٠	٣١٥,٧٠	٤٤٩,٣٠	٩٤١,٧٠	١٠٦٨,٣٠	٨٣٤,٩٠	العراق
١٤,٤٤	١٥,٧٣	٣٦,٦٣	٣١,٤٦	١٣,٤٩	١١,٠٦	عمان
١٠٦,١٩	١١٨,٧٣	١١١,١٩	١٧٣,١٠	١٩٣,٣٣	١٧٥,٣٣	قطر
٣٦٨,٨٠	١٣٤,٠٤٠	٣٠٣٣,٠٠	٣٣٧١,٤٠	١٧٧٥,٧٠	١٣٦٣,٧٠	الكويت
٣٥٩,٤٣	٤٤٦,٣٤	٥٦٩,٤١	٦٩٧,٧٦	٦٦٤,٤٠	٦١٣,٤٠	لبنان
٣١٥,٠٠	٣٥,٧٠	٣٥,٦٠	١٠٤,٣٠	١٩٦,٣٠	٣٣,٣٠	ليبيا
١٧٥,٠٠	١٥٠,١٣	٣٣٣,٨٣	١٥٨,٣٥	٣٦٤,٣٤	١٧٣,٥٩	مصر
١٣٤,٥١	١٠٣,٠٧	٨٣,٤٠	١١٨,٣٦	٨٥,١١	٦٣,٨٤	المغرب
٠,٠٠	٤,٦٣	٣,٧٤	١,٤١	٠,٦٤	٠,١٩	موريتانيا
١١,٦٣	١٨,٦٠	٣٧,٥٧	٣١,٣٣	١١,٤٣	١٠,٤٠	اليمن الشمالي
٥,٣٤	٦٣,٨٣	٣٦,٩٠	١٧٩,٠٣	١٨١,٧٠	١٣,٧٦	اليمن الجنوبي
٦٩٧٨,٥٥	٧٧٦٩,٤٣	١٠٩٥٨,٦٦	١٣٩٣٥,٦٦	١١٤٤٥,٩٧	٧٦٤٨,١٥	المجموع

المصدر السابق

ز - قوة مركز المساومة الاقتصادية الدولية للعالم العربي :

يتمتع العالم العربي بإمكانيات متنوعة تتيح له أن يكون في مركز المساومة الدولية في تشكيل وممارسة علاقاته التجارية والاقتصادية الدولية . ويمثل هذا المركز في أن المنطقة العربية تنتج وتصدر سلعاً لا تقاس أهميتها فقط بالأرقام بل بما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية خاصة ، وإن أهم هذه الصادرات هي البترول والقطن والفوسفات .

كما أن الدول العربية تستورد كميات هائلة من المواد الغذائية ومن السلع المصنعة فيمكن عن طريق التنسيق فيما بينها الوصول إلى شروط أفضل في الشراء .

فالتخطيط المبكر لخلق مثل هذه المناطق الصناعية الإقليمية هو ما تحتاج إليه هذه الدول ، نظراً لظروفها الطبيعية وقدرتها التمويلية وحجم أسواقها على مجابهة متطلبات هذه الاستراتيجية الصناعية في الأجل الطويل .

فإذا كنا نهدف إلى تكامل أو تعاون صناعي عربي ، على أسس سليمة قائمة على دراسة المصالح المشتركة للدول العربية ، مما يحقق التنمية الاقتصادية الفعالة ، فإن ذلك يتطلب أن يتجه العمل العربي نحو وضع سياسة محددة ، ودقيقة لتنمية الهياكل الرئيسية ولإقامة المشروعات الأساسية والهامة ، مما يشكل الإطار العام للتنمية الصناعية في العالم العربي على أن توضع خطة مدروسة على مستوى العالم العربي لكل من الأمور التالية :

أ - تصنيع المواد الأولية العربية مع إعطاء الأولوية في هذا التصنيع للمواد التي تزداد فيها القيمة المضافة زيادة كبيرة بتصنيعها مثل (البترول والفوسفات وذلك على سبيل المثال لا الحصر) .

ب - إنشاء الصناعات الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب .

ج - انشاء الصناعات التكميلية للهيكل الانتاجي في العالم العربي واهمها صناعة بناء وصيانة السفن بمختلف أنواعها وأحجامها .

د - انشاء الصناعات المتلاحقة وهي الصناعات التي تمتاز باكتفاء ذاتي من استخراج المواد الأولية إلى انتاج سلع نهائية (مثال ذلك صيد الأسماك وتعليبها وانشاء مراكب الصيد البخارية ... الخ) .

و - انشاء عدد من المؤسسات المالية والبنوك من أجل تمويل مثل هذه الصناعات .

ان هذه الاسس^(١) وان كانت قد طرحت في مطلع السبعينات ، إلا أنها مازالت تشكل الاطار الذي يمكن للتكامل الاقتصادي العربي ، أن ينتهجه كأساس لاستراتيجية صناعة عربية ، خاصة وأن معوقات العمل العربي المشترك ، قد حالت دون أن تتجه هذه المقومات بشكل عام لتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي ، باستثناء مشروعات العمل العربي المشترك على صعيد اقليمي ، بين الدول العربية او على صعيد أجزاء من الوطن العربي ، وكما سنبين في المباحث التالية من هذا الباب .

(١) على سبيل المثال - فإن المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للدول العربية والذي عقد في الكويت في الفترة من ١٠ - ١٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١ حدد الاستراتيجية اللازمة للاسراع بخطى التصنيع في البلدان العربية خلال السبعينات على الاسس التالية

- ١ - وضع سياسة قومية للأحلال محل الواردات .
- ب - توجيه برامج التصنيع لخدمة الصناعات التصديرية .
- ج - وضع المشروعات اللازمة لمضاعفة التعاون الصناعي وتحقيق التكامل الاقليمي .
- د - تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة .

استراتيجية التنمية في الدول العربية خلال مؤتمر التنمية الثاني للأمم المتحدة المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للدول العربية - الكويت - أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١ .

ويتلخص المعوقات التي حالت دون أن يأخذ طابع التكامل الاقتصادي العربي
المسار المرجو والمتوقع بما يلي :

١ - ان واقع تجزئة العالم العربي قد أدى إلى تفاوت كبير في تركيب الهياكل
الاقتصادية والاجتماعية فيه ، وفي توزيع الثروات والموارد المتوافرة مما أدى
بالتالي إلى تفاوت كبير في درجات النمو ، ويدل على هذا التفاوت أن نصيب
الفرد من الناتج القومي ، أو الناتج المحلي يتفاوت بين الدول العربية من ١٦٦
دولارا إلى ٢٠٧٥٢ دولارا وهو ما يؤكد على التفاوت في توزيع قوى وعناصر
الانتاج ، الذي يمكن استغلاله في سبيل خدمة التكامل ضمن اطار إعادة
بناء الهياكل الاقتصادية العربية ، وخلق نوع من التوازن بين هذه القوى
وعناصر الانتاج ، بما يعود بالفائدة على كافة الدول العربية وعدم تمركزها
ضمن مجموعة محددة منها . ويبين الجدول التالي تطور نصيب الفرد من
الناتج الاجمالي المحلي / القومي في الدول العربية خلال الفترة ١٩٧٤ -
١٩٨٥^(١) . والتي نأخذها هنا كفترة تأشيرية تدل وتوضح على حجم الفروقات
في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي خلال هذه الفترة

(١) صندوق النقد العربي - دائرة الأبحاث والاحصاء . الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ العدد
٧ ، يونيو / حزيران ١٩٨٧ . ص ١٥ .

نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي القومي في الدول العربية

١٩٨٥ - ١٩٧٤

جدول (١)

(دولار للفرد)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٨٨٣	٧٤٧	٥٧٦	٤٥٧	٣٦١	٢٩٣	الأردن
٢٣٥٤٩	١٩٨٣٨	٢٣٥٤٧	٢١٨٨١	١٩٥٣٢	١٦٠٤٣	الإمارات
٨١٧٣	٧٣٨١	٦٥٤٧	٥٨٣٠	٤٥٦٠	٣٩٧٥	البحرين
١١٦٣	٩٨٣	٨٦٠	٧٧١	٧٦٦	٦٤٤	تونس
١٧٢٤	١٤٤٣	١٠٩٧	٩٤٤	٨٥٦	٧٧٠	الجزائر
٨٣١٥	٧٨٠٩	٧٢١٧	٦١١٧	٥٤٧٤	٤٠١٤	السعودية
٤١٨	٤٣٥	٣٩٦	٣٢٩	٢٧٦	٢٣٣	السودان
١١٤٨	١٠٠٠	٨٦٦	٨٣٨	١٥٢	٥٩٤	سوريا
٣٢١	٣٣٣	٢٧٩	٢٣٨	٢٢٢	١٥١	الصومال
٣٠٠٩	١٩٧١	١٧٠١	١٥٤١	١٢٢٥	١٠٦٢	العراق
٤٠١٦	٣١١٥	٣٢٦٣	٣٢٤١	٣٧٢٣	٣٢٢٤	عمان
٢٤٤٩١	١٨٤١٨	١٨٠٨٨	١٧٢٨٦	١٤٧٨١	١٥٠٠٩	قطر
١٨٨٥٨	١٢٧٩٩	١٢٤١٨	١٢٢٧٣	١١٩٠٥	١٣٨٣٥	الكويت
١٢٧٣	١٠٩١	٩٦٨	٥١٥	١١٧٦	١٢٨٠	لبنان
٩١٠٦	٦٨٨٥	٧٢٩٤	٦٤٧٣	٥٢٥٣	٥٦٢٩	ليبيا
٤٤٠	٦٢٨	٥٤١	٤٥٢	٣٦٠	٣١٢	مصر
٨١٧	٧٠٠	٥٦٩	٥٢٠	٥١٩	٤٥٨	المغرب
٣٨١	٣٥٠	٣٦٦	٣٦٧	٣٣٦	٢٦٦	موريتانيا
٤٤٠	٣٩٣	٣٢٦	٢٦٢	٢٠٣	١٥٨	اليمن الشمالي
٢٨٢	٢٥١	٢١٦	١٧٩	١٥٥	١٦٠	اليمن الجنوبي
١٨٧٥	١٥٩٧	١٤٣٣	١٢٣٧	١٠٧٨	٩٣١	المجموع

المصدر السابق

تكملة جدول نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي / القومي
في الدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥

جدول (ب)

(دولار للفرد)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
١١٣٦	١١٥٤	١٢٠٦	١١٩٧	١١٦٧	١١٣٢	الأردن
٢٠٣٦٢	٢١٨٤٥	٢٣١٦٨	٢٧١٠٤	٣١١٢١	٣٠٢٣٠	الإمارات
١٢٣٢١	١٢٤٨٣	١٢٧٥٣	١٢٥٥٠	١١٩٣٣	١٠٨٠٩	البحرين
١١٦١	١١٤٦	١١٧٢	١٢٠٣	١٢٨٣	١٣٥٦	تونس
٢٦٧٨	٢٥٠١	٢٣٨١	٢٢٧٦	٢٣٠٥	٢٢٥٥	الجزائر
٨١١٥	٩٥٠٠	١١٢٧٥	١٤٩٦٢	١٥٧٠٤	١٢٣٧٧	السعودية
٢٧٧	٤٣٦	٣٣٣	٣٦١	٥٠٥	٤٣٤	السودان
١٩٧٣	١٩٣٣	١٩٤٣	١٨٨٤	١٨٠٠	١٤٥٥	سوريا
١٦٦	٢٩٢	٣٣٠	٤٢٣	٥٩٩	٣٩٠	الصومال
٣٣٥٦	٢٩١٤	٢٨٤٢	٢٩٩٦	٢٧٣٨	٤٠٤٧	العراق
٨٠٨٩	٧٤٠٨	٦٩٥٨	٦٩٤٢	٦٩٣٣	٦٠٩٦	عمان
٢٠٧٥٣	٢٣١١٩	٢٣٠٩٩	٢٩٢١٨	٣٦٠٨٩	٣٤٠٤٠	قطر
١١٥٥٤	١٣٥٣٩	١٣٨٣٦	١٤٢٠٤	١٧٣١٦	٢٠٩٤٤	الكويت
٣٤٢	٩٠٢	١٣٥٨	١٢٨٢	١٤٧٠	١٥٢٦	لبنان
٧٤٥٦	٧٣٩٠	٨٣٠٣	٨٩٧١	٩٩٢٠	١١٧٠٤	ليبيا
٩٥٨	٨٤٤	٧٧٢	٧٢٢	٦٨١	٦٠٩	مصر
٥٤٢	٥٥٦	٦٣٧	٧٣٥	٧١٨	٨٨٩	المغرب
٣٦٥	٣٩٥	٤٠٧	٣٩٨	٤٠٠	٤٢٤	موريتانيا
٥٤٠	٥٤١	٥٩٨	٥٦٩	٤٦٨	٤٦٦	اليمن الشمالي
٤٩٥	٤٨٩	٤٧٤	٤٣٠	٣٧٤	٣٣٩	اليمن الجنوبي
٢١٤٠	٢١٨٤	٢٢٧٤	٢٥٢٢	٢٥٩٦	٢٥٠١	المجموع

٢ - ان واقع النمو السريع لبعض الدول العربية خلال عقد من الزمن فقط قد وسع الهوة فيما بينها ، وبين الدول الأخرى ، مما زاد في خلل التركيب الهيكلي الاقتصادي العربي ، حيث نما الاتجاه الإقليمي في عمليات التنمية القطرية على حساب التنمية العربية الشاملة ، والارتباط بالأسواق التجارية والمالية العالمية . وانه على صعيد تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية ، نجد أن نسبة ذلك بين مجمل الدول العربية مقارنة بحجم تجارتها الخارجية لم تتعد ٧,٩٢٪ وكما يبين الجدول التالي تطور التبادل التجاري بين الدول العربية ، نسبة إلى مجمل تجارتها الخارجية خلال ١٩٧٣ - ١٩٨٤ :

٣ - كذلك فإن التفاوت في الظروف السياسية وشكل الانظمة قد لعب دوراً أساسياً ، في اعاقا اتجاهات التكامل الاقتصادي ، حيث هناك تباين أساسي في التوجه العام ، بين الدول التي تنتهج ما يسمى بالنظام الحر ، وتلك التي تنتهج ما يسمى بالنظام الموجه أو الاشتراكي . كما أن تقلب الحياة والعلاقات السياسية العربية ، قد انعكس على الأوضاع الاقتصادية بين هذه الدول ، في اطار آني برغماتي دون النظر إلى البعد الاستراتيجي للتكامل الاقتصادي وفوائده ، في المدى البعيد على مجمل الأوضاع العربية^(١) وقد انعكس هذا العامل السياسي في ترجيح العلاقات الثنائية العربية على العلاقات المتعددة الأطراف .

(١) الدكتور يوسف صايغ «المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين» - محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٧٩ وزارة الاعلام والثقافة - الادارة الثقافية - دولة الامارات العربية المتحدة ص ١٠٧ - ١٣٨ .

نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية إلى مجمل سجلها التجاري

جدول (١)

(مليون دولار)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٢٣,٠٤	٢٠,١٠	١٩,٣١	٢٢,٢٧	٢١,٧٢	٢٤,٦٨	الأردن
٤,٢٠	٣,٦٧	٣,٧١	٣,٦٩	٣,٢٦	٣,٧٤	الإمارات
٣٨,٥٤	٤٢,٨٠	٣٨,٨٨	٣٧,٧٣	٣٨,٤٥	٣٢,٩٥	البحرين
٦,٤٨	٥,٨١	٦,٩٥	٨,٢٨	٨,١٣	٦,١٤	تونس
٠,١٢	٠,١٧	٠,٥١	٠,٦٤	٣,٦٢	٢,١١	الجزائر
٤,٠٤	٦,٤٧	٧,١١	٦,١٣	٦,١٠	٨,٠٢	السعودية
٨,٦١	١٢,١٣	١١,٩٥	١١,٠١	٩,٥٦	٩,٠١	السودان
١٤,٨٠	١٤,٣٦	١٢,٠٨	٨,٩٤	١٣,٦٥	١٦,٧٠	سوريا
٣٥,٠٨	١٨,٥٤	٣٤,٣١	٢٧,٠٥	٢٢,٢٢	١٩,٩٢	الصومال
٢,٨٩	٢,٦٤	٣,٠٠	٣,٢١	٢,٩٨	٥,٣١	العراق
٧,٧١	٦,٧٠	٦,٩٥	٦,٩٢	٦,٤٨	٧,١٢	عمان
١,٨٣	٤,٦٩	٤,٤٢	٣,٩٠	٣,٤٦	٥,٨٠	قطر
٦,٣٥	٦,١٦	٦,٣٠	٦,٨٧	٣,٦٢	٥,٦٤	الكويت
٣٢,٤٣	٣٦,٥٨	٤٢,٩٠	٣٠,٠١	٢٧,٦٧	٢٣,٤٩	لبنان
٠,٩٥	٠,٥٣	٠,٥٣	١,٧٥	١,٦٤	٢,٩٥	ليبيا
٤,٧١	٥,٠٢	٦,٥٨	٧,٤٦	٦,٧٢	٦,٥٥	مصر
٦,٧٣	٥,٣٣	٥,٥٤	٥,٠٤	٦,٥٩	٣,٦٤	المغرب
١,٣١	١,٠٣	٠,٩١	١,٤٠	٠,٠٠	٠,٠٠	موريتانيا
٢٩,١١	٣٠,٩٠	١٦,٨٨	١٤,٠٤	١٦,١٩	٢٢,١٤	اليمن الشمالي
٢٢,٠٧	٣٠,٠٩	٣٤,٠٩	٢٩,٥١	٢٨,٥٢	١٩,٦٧	اليمن الجنوبي
٥,٦٠	٦,٥٥	٦,٥٩	٦,٥٤	٦,٦٤	٧,٢٨	المجموع

المصدر

(١) صندوق النقد العربي - دائرة الأبحاث والإحصاء - التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٣ - ١٩٨٤ العدد الرابع كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ص ١٤

تكملة جدول نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية إلى مجمل
سجلها التجاري

جدول (ب)

(مليون دولار)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٢٨,٦٩	٢٦,٤٢	٢٨,٧٤	٢٨,٩٣	٢٨,٣٥	٢٦,٢٣	الأردن
٦,٤٢	٥,٩١	٦,٠٦	٧,٦١	٦,٤٢	٦,٢٩	الإمارات
٣٩,٠٧	٣٦,٩٨	٣٨,٨٠	٤٥,١٩	٤٦,٧٦	٤٦,٣٠	البحرين
٥,٩٦	٣,٦٧	٥,٧٢	١٠,٤٠	٧,٩٨	٧,٢٤	تونس
٠,٨٦	٠,٦٥	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٥١	٠,٣٩	الجزائر
٥,٢٧	٥,١٣	٥,٠٩	٤,٩٣	٤,٠٢	٤,٢٧	السعودية
١٦,١٣	٢٦,٥٢	٣٥,٣٩	٢٥,٥٧	٢٤,٩٠	٩,٣٥	السودان
١٠,٧٣	٣,٦٣	١٤,٠٦	٢٤,٢٣	١٨,٩٢	١٧,١٩	سوريا
١٩,٤٣	٢٦,٣٠	٣٣,٩٢	٣٣,٥٤	٣٩,٢٧	٢٣,٢٤	الصومال
٣,٤٣	٤,٣٤	٦,١٤	٥,٠٩	٤,٣٤	٤,٣٠	العراق
٨,٣٧	٧,٦٢	٨,٩٨	٨,٧١	٨,٠٠	٧,٠٢	عمان
٣,٣٩	٣,٩٦	٣,١٨	٣,٩٠	٤,٤٨	٤,٩٦	قطر
٣,٠٢	٨,٣٢	١١,٩٦	١٠,٧٢	٧,٤٨	٦,١٦	الكويت
١١,٠٢	١٤,٤٥	٢٠,٨٠	٢٦,٣٥	٢٦,٩٧	٣٩,٠٤	لبنان
٣,٦١	٠,٥٨	٠,٨٠	٠,٣٤	٠,٨٤	٠,٤٩	ليبيا
٤,٦١	٣,٨٨	٣,٠٢	٢,٦٠	٥,٩٥	٤,٧٦	مصر
١٧,٠١	١٤,٧١	١٥,١٩	١٦,٣٨	١٣,٤٨	١١,٣٤	المغرب
٠,٠٨	٥,١٥	٦,٤٣	٠,٦١	١,٧٧	٢,٠٦	موريتانيا
١,٨٣	١٧,١٥	٢٣,٠٧	٢٣,٩٠	٢٣,٩١	٢٣,٤٧	اليمن الشمالي
٥,٣٣	١٧,٤٧	٢٠,٢٢	٥٠,٦٨	٦٠,٩٤	٣٤,٦٧	اليمن الجنوبي
٦,٤٨	٦,٤٦	٧,٢٢	٧,٩٢	٦,٥٣	٦,١٩	المجموع

المصدر السابق .

المبحث الثاني

الأسس والمحاور الرئيسية لمجالات التكامل الاقتصادي العربي

تناولنا في المبحث السابق مقومات التكامل الاقتصادي العربي ، وأشرنا إلى المعوقات الرئيسية التي حالت دون تحقيقه على الوجه الأكمل ، واقتصار اتجاهاته على المشاريع الثنائية وتغليبها على الطابع القومي ، وعليه سنتناول في هذا المبحث الأسس والمحاور الرئيسية ، لمجالات التكامل الاقتصادي العربي قبل أن نستعرض في المباحث الأخرى ، ما تم على صعيد العمل العربي المشترك والوحدة الاقتصادية العربية ، والسوق العربية المشتركة .

يكنم البعد الاستراتيجي للتكامل الاقتصادي العربي ، في أنه يوفر القاعدة الصلبة التي تنهض بالدول العربية كوحدة اقتصادية واحدة ، لها كيانها ووضعها على الصعيد الدولي ، ويحتاج هذا البعد إلى مجموعة من الأسس حتى يتسنى له أن يفعل ، ويؤثر في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن ، الذي يتجه نحو ربط العالم بشبكة اقتصادية متكاملة تتميز بمرونة عالية في تحرك عناصرها ، عوضاً عن النظام السائد والذي يصنف العالم بين دول منتجة ودول مستهلكة . ويمكن تحديد هذه الأسس بما يلي :

١ - توزيع الاقتصاد العالمي بين كتل اقتصادية تكون العلاقات فيما بينها علاقات مرنة ، من حيث انتقال عناصر الانتاج والسلع النهائية ، اذ أصبح العالم يشكل وحدة ولم يعد بالامكان تقسيمه إلى سوق مستهلك وسوق منتج ، أو

إلى دول صناعية ودول نامية ، أو إلى دول شمال ودول جنوب على الرغم من أن هذه التقسيمات ، مازالت آثار بصماتها تطبع التوجهات الاقتصادية السائدة حاليا ، بينما يأخذ هذا التوجه الجديد نحو ترسيخ نفسه . فالعلاقات الاقتصادية بين دولة ما وتكتل اقتصادي أو مع بعض الدول المكونة له ، لن تكون في صالح هذه الدولة بل ستجعلها مجالا مفتوحا لهيمنة هذا التكتل الاقتصادي ، أو للدول فيه وسيطعها بالتبعية الاقتصادية له ، مما سيجعل كافة توجهاتها في التطور والنمو محصورة في المقدار الذي تسمح به هذه الدول أو التكتل .

لقد ربط التطور الهائل في وسائل الاتصال العالم في شبكة واحدة ، بحيث يمكن الآن نقل المعلومات من أقصاه الى أدناه وبالعكس خلال ثوان ، وادى التطور التكنولوجي إلى تحديث وسائل الانتاج من حيث الكميات المنتجة ونوعياتها ، مما ضيق من التنافس في مجال خصائص السلعة الواحدة ، كما أن التضخم وارتفاع مستوى المعيشة أصبح من العوامل المهمة في احتساب كلفة الانتاج ، والتي يدخل في اعتبارها مستوى الأجور في الدولة المنتجة ، وتوافر المصادر الأولية وقرب وبعد الدول المنتجة عن الأسواق العالمية الأخرى ، ولذلك اتجهت الدول الصناعية نحو تحويل ونقل التكنولوجيا إلى دول أخرى ، مما يمكنها من الحفاظ على مستويات انتاجها وحصتها في الأسواق ، وانتقلت هي إلى انتاج سلع جديدة تعتمد على التخصص ، وارتفاع المستويات التكنولوجية والقليل من المصادر الأولية والطاقة اللازمة لانتاجها .

ان هذه الديناميكية في التطور قد تطلبت تحول مناطق جغرافية معينة ، إلى تشكيل تكتل اقتصادي يسعى إلى التكامل بين أعضائه ، أو الدول المكونة له كالسوق الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ، ومجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) قديما والتوجه نحو انشاء تكامل اقتصادي بين دول الحوض الباسيفيكي ، حديثا حيث نقلت اليابان صناعة بناء السفن مثلا إلى كوريا الجنوبية وصناعة الفولاذ إلى الصين .

وتستطيع الدول العربية في ظل التكامل الاقتصادي فيما بينها أن تشكل وحدة اقتصادية مستقلة ، في اطار التركيب الاقتصادي العالمي بدل تبعيتها لأطر اقتصادية أخرى .

٢ - إن الواقع الاقتصادي الراهن لكل من الدول العربية له خصائص ومميزاته ، التي يتوجب تحديدها في اطار مفهوم أشمل يأخذ في اعتباره العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، بين الدول العربية ، لتحديد الاهداف المتوقع تحقيقها في أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي على المدى البعيد ، ويمكن تلخيص هذه الاهداف بما يلي :^(١)

١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي ، مما يساعد في القضاء على التخلف . وعلى الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية .

ب - المساعدة في التخلص من التبعية الاقتصادية ازاء الدول الاجنبية

ج - دعم التوجهات السياسية للأقطار العربية في مواجهة العدوان على الأمة العربية .

د - الاسهام والتعاقد مع الدول النامية الأخرى لتغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي ، الذي هو في غير صالح الدول النامية عموما ، ودعم هذه الدول في مجال تطورها الاقتصادي .

٣ - برمجة اعادة بناء الهياكل الانتاجية ، وبنية السوق المحلية في كل من الدول العربية استنادا للتنسيق المشترك بين هذه الدول ، في السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقد ، وذلك وفق مراحل مرنة تأخذ بعين الاعتبار ، تقييم كل مرحلة والاستفادة من نتائجها قبل المباشرة في مرحلة أخرى . ان عملية التكامل الاقتصادي هي عملية احلال لنظام جديد في

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي دار الجليل ، الطبعة الأولى - دمشق ١٩٨٧ ، صفحة ١٩٧٤ .

هياكل الانتاج ، وبنية الأسواق المحلية وتتطلب الكثير من الجهود المشتركة ، والتنسيق بين هذه الدول حتى لا يسود أي شعور بالربح والخسارة في مفهومه الضيق والأدنى ، ولتجنب أية صدمات أو انتكاسات حادة عند التطبيق العملي وفي تحديد المراحل ، يجب مراعاة الأولوية للمرافق الأساسية ثم إلى القطاعات التخصصية .

٤ - ان عملية التكامل الاقتصادي تعتمد أساساً على قدرات الدول العربية الذاتية في مجال القوى البشرية والمصادر الأولية والاستغلال الأمثل لها . فالقوى البشرية الذاتية للعالم العربي هي القوى المخططة والمنفذة لأي تكامل بناء على وعيها التام لأهميته ، من حيث مردوده ولادراكها بأن أية قوالب جاهزة له لا تتعدى في كونها شكلاً من أشكال التبعية ، التي تحاول طمس أية توجهات حقيقية نحو التكامل وإضعاف الثقة في إمكانات تحديد هذه القوى لمصالحها ، أما بالنسبة إلى المصادر الأولية فهي برمجة الانتاج بناء على توافر هذه المصادر واستخداماتها ، بحيث يتوافق حجم هذه المصادر مع إمكانات الاستفادة منها وفق تصور بعيد المدى لا يتأثر بهوامش آنية الربح على حساب التنمية .

أما بالنسبة إلى المحاور الرئيسية للتكامل الاقتصادي العربي فيمكن تلخيصها بما يلي :^(١)

أولاً : التنمية القومية .

ثانياً : إعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعية وإقامة التصنيع الأساسي .

ثالثاً : إعادة تشكيل هياكل الانتاج الزراعية والأمن الغذائي .

رابعاً : إعادة بناء هيكل السوق العربية ، وإيجاد نظام لتسوية المعاملات المالية .

(١) المصدر السابق ص ١٧٦ - ٢٠٠ .

خامساً : تعبئة الموارد البشرية والمالية .

سادساً : ايجاد نظام نقدي عربي موحد .

سابعاً : اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة .

ثامناً : توفير العناصر الجوهرية في البنى الاساسية .

تاسعاً : الارادة السياسية .

أما اذا نظرنا إلى الكيانات أو التكتلات الاقتصادية القائمة بالفعل ، واخذنا ذلك وجهها للمقارنة في مدى نجاح التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية فإننا نجد :

أولاً : في مجال التكامل الصناعي :

هناك امكانيات متوافرة أمام الدول العربية ، لتخطيط التنمية الصناعية على أسس من التكامل الاقتصادي فيما بينها ، تؤدي في الأجل الطويل إلى انشاء قاعدة صناعية قوية للاستراتيجية العربية البعيدة المدى ، فالهيكل الحالي للإنتاج في معظم الدول العربية ، يتصف بصغر حجم الوحدات الإنتاجية وباعتماده بدرجة كبيرة على تقنية إنتاجية غير متقدمة ، وعلى الأيدي العاملة غير المؤهلة كليا ، وذلك لتوافر عنصر العامل غير الماهر في معظم الدول العربية من ناحية ، ولانخفاض تكلفته من ناحية أخرى فضلا عن أن الآلات الحديثة المستخدمة في الإنتاج الصناعي ، مصممة للإنتاج الكبير الأمر الذي حال دون استخدامها لضيق الأسواق العربية المحلية ، ولنقص وسائل النقل بها وارتفاع تكلفتها . وعلى هذا الأساس ، فإن الإنتاج الصناعي العربي أخذ يتجه إلى إنتاج المنتجات الصناعية صغيرة الحجم (Small Scale Industries) وبتتركز أهم هذه الصناعات في الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، ومع ذلك فتوجد في الدول العربية بعض الصناعات الكبيرة ، مثل تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية والفوسفات والحديد والصلب والأسمنت ، والأسلحة والسيارات ونستطيع الجزم بأن مشكلات القطاع الصناعي تكاد تكون متماثلة في معظم الدول العربية وهي تتمثل أساسا فيما يلي .

- ١ - عدم كفاية الكفاءات الفنية الادارية ونقص الخبرة في هذا المجال وسيطرة الروتين الحكومي .
- ٢ - عدم الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة .
- ٣ - عدم توافر المواد الأولية اللازمة لبعض الصناعات في كل دولة عربية على حدة .
- ٤ - أحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الصناعي .
- ٥ - نقص الطلب المحلي في بعض الدول وزيادته في الأخرى وصعوبة التسويق وخاصة مع شدة المنافسة الخارجية .
- ٦ - اتجاه القروض المحلية أو الأجنبية في أغلب الدول العربية إلى تمويل الصناعات الكبيرة ذات العائد السريع ، والمرتبطة بالسوق الدولية وأعمال الصناعات الصغيرة ، على الرغم من أهميتها في مد الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه من سلع ، نصف مصنعة ومن أهميتها لسد احتياجات السوق المحلية .
- ٧ - عدم الاهتمام بالتكامل الصناعي بين الدول العربية وتمثله القضايا التالية :
 - أ - ان البنيان الصناعي في الدول العربية يعاني من قصور كبير في الهياكل الأساسية ، حيث لم يتح للإنتاج الصناعي العربي الفرصة الملائمة للنمو المتوازن (Balanced Growth) ، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مجموعة من الدول تمثل منطقة صناعية اقليمية ذات اكتفاء ذاتي وذات قدرة على النمو المستمر (Self Sustaining) .
 - ب - إن كل دولة عربية قد اهتمت بتكوين قطاع صناعي مقصور على عدد قليل من الصناعات الكبيرة ، مثل البترول والصناعات البتروكيمياوية والحديد والصلب ، مما أدى إلى قصر تكوين المهارات الفنية والادارية على هذا القطاع وحده .

ج - ان التكامل الصناعي يمكن الدول العربية جماعيا خلال مدة وجيزة نسبيا ، من تكوين قاعدة صناعية عريضة تمكنها من التعامل مع دول العالم على أساس كونها من الدول الصناعية لا من المتخلفة .

إن الأسلوب العملي المستمد من الواقع لتطوير التكامل الصناعي ، بين الدول العربية على الأسس السابق عرضها ، يتمشى في رأينا مع ما جاء في تقرير لجنة المصالح الاقتصادية بين البلاد العربية والأجنبية والذي يقوم على مبدئين رئيسيين :

١ - اختيار مجموعة من الصناعات المتقدمة يراعى في اختيارها أن تشكل أساسا لصناعات المواد الأساسية ، والصناعات التحويلية والهندسية والاستهلاكية والوسيلة والنهائية ، وكذلك الصناعات التجميعية ومن ثم توزيع هذه الصناعات ، وفق خطة متفق عليها لانتاج كل منها وفق جدول زمني لاتمام بناء كل مرحلة من مراحلها .

٢ - تأمين سوق عربية واحدة - بأكمل حد ممكن - لجميع هذه الصناعات المتفق عليها . وذلك وفق نظام الحوافز التجارية كالإعفاء من الرسوم والقيود الجمركية والإدارية والنقدية ، والحوافز المالية مثل إقامة بعض هذه المشاريع على أساس عربي مشترك ، أيا كان موقعها والمساهمة في توفير وسائل تمويلها من قبل الحكومات والصناديق التمويلية ، والمصارف والقطاع الخاص وذلك وفق أفضليات محددة تحفز على توجيه الأموال إليها ، وتستهدف فيما تستهدف إليه تحويل الفوائض المالية العربية الموظفة في الخارج ، الى استثمارات صناعية ذات عمق وكثافة ديناميكية تسهم في تطوير الاقتصاديات . وواضح ان هذا الأسلوب يعتبر مرنا بحيث لا يتعارض مع رغبات الدول العربية ، في الاحتفاظ بأنظمتها الاقتصادية وذلك لأن التركيز هنا هو على انتاج السلع لا على الأنظمة .

ولذا كان لابد بطبيعة الحال أن تجسد هذه المبادئ في اتفاقيات اقتصادية عربية ، تقوم على عناصر متكاملة في مجال التصنيع والتبادل التجاري والتعاون

الفني والإداري ، كذلك فإنه لا بد من الدخول في شركات مع مؤسسات صناعية أجنبية ، وبالأخص تلك التي تحمل جنسيات دول صديقة مثل شركات البترول ، والشركات الأخرى التي تمتلك التكنولوجيات الضرورية والكفاءات الإدارية .

ثانياً : في مجال التعاون المالي (التمويل) :

في الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول العربية للحصول على قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، لمواجهة احتياجات نموها الاقتصادية نرى بعضاً آخر منها ، ينعم بفوائض من عائدات البترول يفوق قدرتها على الاستيعاب إلى حد يقودها للبحث عن مجالات توظيف خارج المنطقة ، ووضعها في الأسواق النقدية والمالية الدولية هذا ، في الوقت الذي تعتبر فيه المنطقة العربية في أمس الحاجة إلى السيولة .

١ - التوظيفات والودائع العربية في الخارج :^(١)

إن قسماً من رؤوس الأموال التي يديرها البترول العربي يتم توظيفه مباشرة داخل الدول المنتجة للبترول ذاتها . ولكن قسماً كبيراً من رؤوس الأموال هذه يتابع تدفقه نحو الأسواق العالمية وذلك للأسباب التالية :

١ - ارتفاع معدل الدخل الفردي ، وانخفاض معدل أسعار الفائدة المحلية بما يدفع برؤوس الأموال إلى التدفق إلى الخارج .

ب - مقدرة الاستيعاب المحدودة في الدول المنتجة للبترول وذلك نظراً لطبيعة البنية الاقتصادية المحلية في هذه الدول .

ج - الأوضاع والظروف غير مواتية في بعض الدول العربية التي من شأنها ألا تجذب رؤوس الأموال إليها .

(١) راجع النشرة السنوية لصندوق النقد (IMF) في سنة ١٩٧٣ .

د - الاغراءات المقدمة من العالم الصناعي لاستثمار الفوائض العربية .

ومما سبق يمكن القول بأنه بوسع الدول العربية أن تؤمن بنفسها المبالغ الكافية لتمويل مشاريعها المختلفة شريطة أن يتم بينها تعاون وثيق وشريطة إيجاد المناخ المناسب لاستثمار فوائض الأموال العربية في الدول العربية .

٢ - استخدام المصالح العربية المالية لخدمة القضايا العربية :

١ - إعادة النظر في توزيع الأموال العربية المودعة في الخارج بتوجيه جزء منها إلى الدول الغربية التي تتفهم القضايا العربية وتتقف منها موقفا عادلا .

ب - التنسيق بين صناديق التنمية القائمة في العالم العربي ، وهي صندوق التنمية الكويتي والصندوق العربي ، للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق السعودي والصندوق العراقي للتنمية الدولية ، والصندوق المشكل حديثا لدعم الاقتصاد المصري ، بحيث يتم التنسيق والتعاون بينها في اعطاء الأولويات ، لاقامة المشروعات التي تخدم المنطقة العربية أو أكثر من دولة عربية ، أولا ثم المشروعات الاقتصادية الكبيرة على مستوى العالم العربي ، بحيث تكون المشاريع التي تساهم فيها هذه المؤسسات ، وسيلة لدعم التكامل الاقتصادي العربي وليست مشاريع تقف في سبيل تحقيق هذا التكامل . ان هذه النقطة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تمويل المشاريع الاقتصادية في الوطن العربي .

ج - ان تقوم الدول العربية ذات الفائض بتقديم القروض والتسهيلات المالية للدول الصديقة الآخذة في النمو .

د - انشاء شركات استثمار تستثمر أموالها على الوجه التالي :

١ - توجيه جانب من أموالها مباشرة إلى بعض الدول العربية التي لديها موارد طبيعية وثروات قابلة للاستغلال اقتصاديا وفق مشاريع مدروسة

من الناحية الاقتصادية والتجارية .

٢ - شراء أسهم وسندات في الدول العربية لكي يمكن توزيع مخاطر الاستثمار على قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي .

٣ - شراء أسهم وسندات حكومية في الدول الكبرى وكذا تملك نسبة من أسهم شركات الضمان العالمية ذات النفوذ السياسي في العالم وشركات اعلانات ومشروعات سياحية عالمية .. الخ وذلك بعد دراسة اقتصادية وسياسية لأثر هذا الشراء على قدرة الدول المستثمرة ، على الاشراف وتوجيه الشركات التي تدخل شريكة فيها ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو لخدمة مصالحها البترولية ، كذلك ضمان استعادة الموجودات والعوائد خلال أية فترة زمنية مقبلة .

٤ - عدم التمييز بين المستثمرين العرب ومنحهم ميزات توازي على الأقل تلك الممنوحة للمستثمر الأجنبي ، مع السماح لهم بنقل الأرباح المحققة أو إعادة تشغيلها دون مضايقة ، في جميع الدول العربية فضلا عن فتح الحدود العربية للرعايا العرب بدون استثناء .

ومن الملاحظ في قطاع التمويل أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون الوثيق والثقة الصادقة بين الدول العربية والمستثمرين العرب بحيث تتعاون وتشارك فيما يعود عليها بالنفع المشترك ويخلصها من الاعتماد كلياً في التمويل على الدول المتقدمة التي تصدر إليها التكنولوجيا وتفرض عليها التنمية حسب مصالحها أولاً وأخيراً .

ثالثاً : في مجال التكامل الزراعي :

باستثناء الدول العربية ذات العائد البترولي ، فإن الانتاج الزراعي يعتبر عاملاً محكراً للتنمية الاقتصادية في الدول العربية ، وسوف يستمر خلال سنوات عديدة يلعب دوراً سواء بتأثيره في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، الأخرى أو في النظام النقدي والمالي . كما أن مضاعفة جهود التنمية في هذا القطاع تلبي حاجات حتمية ناتجة عن التزايد في عدد السكان ، وعن الارتفاع المستمر في متوسط نصيب

الفرد من الدخل القومي ، هذا فضلاً عن ضروريته لرفع دخول المزارعين وهم يشكلون غالبية السكان . وعلى الرغم من توافر المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة في الدول العربية ، ومن تنوع مناخها وصلاحيته لزراعة أنواع عديدة من المحصولات على مدار السنة ، فإن المحاصيل الرئيسية مثل القمح والأرز على سبيل المثال لا تزال تستورد بشكل كبير لسد احتياجات السكان .

ويرجع ذلك إلى الأمور التالية :

- ١ - عدم استغلال الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية الشاسعة والقابلة للزراعة .
- ٢ - عدم استغلال المياه المتوافرة والتي يمكن استخدامها في عمليات الري .
- ٣ - بدائية الوسائل والأساليب المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي .
- ٤ - نظام ملكية الأراضي الزراعية في الدول العربية .
- ٥ - ضعف المردود مما يؤدي بالفلاح العربي إلى التحول نحو مجالات قد تعود عليه بدخل أفضل .
- ٦ - سوء توزيع الموارد البشرية المشتغلة في الزراعة بين مناطق الوطن العربي ، وهو ما يحول دون استغلالها الاستغلال الأمثل .
- ٧ - عدم توفر الطرق والمواصلات التي تساعد على نقل المحاصيل الزراعية بجذوى اقتصادية .

وفي ضوء المعطيات السابقة تكون مجالات التكامل في :

- ١ - انشاء هيئة أو مؤسسة عربية تشارك فيها جميع الدول العربية وتعمل على :
- ١ - القيام بمسح شامل للأراضي الزراعية والثروة الحيوانية في الوطن العربي .

٢ - التوسع في انشاء المعاهد الزراعية التي تعمل على توفير المرشدين الزراعيين والفنيين والبيطريين من أجل خلق كوادر عربية قادرة على تحديث الزراعة فيها .

٣ - انشاء صناعة عربية مشتركة للجرارات والمعدات اللازمة للزراعة على مستوى الوطن العربي .

ب - العمل على تشجيع وتسهيل انتقال الأيدي العاملة الزراعية من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، إلى المناطق الزراعية ذات الكثافة المنخفضة . وهنا نشير إلى التجربة بين مصر وكل من السودان والعراق ، والتي تتمثل في نقل الأيدي الزائدة في قطاع الزراعة في مصر إلى السودان وإلى العراق .

ج - ادخال المكننة والتكنولوجيا الحديثة إلى الزراعة ، بمساعدة الدول العربية ذات الفائض المالي ، والمستثمرين الأفراد في المشاريع الزراعية الكبيرة ، كما يتم في السودان حيث يشارك صندوق التنمية الكويتي في تمويل زراعة قصب السكر وانشاء مصانع السكر .

د - تشجيع الدول العربية على التخصص في انتاج محاصيل زراعية معينة ، تتناسب وطبيعة الأرض والمناخ على أن يكون تحديد التخصص خاضعا لخطة عربية مشتركة .

هـ - ابطاء عمليات استصلاح الأراضي الصحراوية في بعض الدول العربية ، والصحراوية وتحويل الأموال المستغلة في هذا المجال إلى السودان مثلا ، حيث الأراضي الزراعية الشاسعة وغير المستغلة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال أقل ، بكثير مما تحتاجه عملية الاستثمار في استصلاح الأراضي مع امداد السودان بالخبرات الزراعية والعمال الزراعيين اللازمين لذلك .

و - التوسع في صناعة الأسمدة وتوزيع مصانعها بين الدول العربية الزراعية حسب حاجتها ، من أنواع معينة من الأسمدة اللازمة للنمط الزراعي الذي سوف تخصص فيه .

ز - قيام شركات استثمارية عربية مشتركة بتنفيذ المشاريع الزراعية على مستوى الوطن العربي .

ح - انشاء صناعات التعليب والتجفيف لحفظ الفواكه والخضروات في الدول ، التي سوف تخصص في هذا النمط الانتاجي الكبير ، لكي تقوم بتزويد الدول العربية غير المنتجة لهذه المحاصيل .

ط - الاهتمام بانشاء السدود التي تساعد على تجميع مياه الامطار وحجزها ، للقيام بعمليات الري في فصول الجفاف وحتى لا تتعرض المحاصيل الزراعية للكوارث ، وكذلك انشاء السدود على مجاري الانهار للاستفادة القصوى منها في الري .

في ضوء مثل هذا الاتجاه في التكامل الزراعي بين الدول العربية وانتهاج استراتيجية واضحة ، يمكن توفير الغذاء الكافي لأكثر من مائتي مليون انسان عربي في عام (٢٠٠٠) في وقت يعاني فيه العالم من مشكلة نقص الغذاء .

رابعاً : التعاون في مجال النقل والمواصلات :

١ - ان زيادة حجم التجارة المتبادلة بين الدول . المتقدمة صناعيا وبين الدول العربية نظرا لتنفيذ برامجها الاقتصادية والصناعية قد يستلزم زيادة طلبها على السلع الاستثمارية ، إلى جانب مساهمتها بقدر متزايد في صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة ، بالإضافة إلى زيادة عدد سكان العالم عامة والدول العربية خاصة ، مما سوف يؤدي تلقائيا إلى زيادة كبيرة في حركة تبادل السلع بين دول العالم .

٢ - ان بعض الموانئ العربية بالرغم من محاولات التطوير والاصلاح التي حدثت فيها في السنوات الأخيرة . تعتبر إلى حد ما متخلفة بالنسبة إلى الموانئ العالمية المماثلة . هذا في الوقت الذي يقع فيه عدد كبير منها في أماكن

ذات أهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية على البحرين الأحمر والمتوسط وعلى الخليج العربي .

٣ - وفيما يتعلق بشركات الطيران العربية فإن مجالات التكامل فيها تكمن في توحيد أو دمج كل هذه الشركات أو بعضها في مجموعات اقليمية لتحقيق نتائج أفضل من ناحية القدرة على المنافسة في سوق الطيران العالمي وبالتالي خدمة مصالح الدول العربية تجاريا .

٤ - أما بالنسبة للنقل البري فإن الوطن العربي يشكو من ضعف قطاع السكك الحديدية سواء داخل الدولة الواحدة أو على النطاق الاقليمي أو القومي ككل ، مما أدى إلى صعوبة الاتصال السكاني أو التجاري بين هذه الدول على نطاق واسع .

٥ - الاتصالات الدولية ، بناء على أهمية هذا الموضوع لغرض التطور الاقتصادي والتكنولوجي ، فقد وافق المؤتمر الثاني لوزراء المواصلات العرب الذي عقد في مقر الجامعة العربية ، خلال الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٤ على مبدأ انشاء شبكة فضائية عربية ، باستخدام قمر صناعي عربي وذلك لخدمة المواصلات والاعلام والثقافة والتعليم ، في العالم العربي وقد تم تنفيذ مشروع عربسات «القمر الصناعي العربي» مؤخرا وبدأ العمل فعلا ، إلا أن المشروع مازال يحتاج إلى وضع خطط لاستغلاله بشكل أفضل ، لخدمة اطار التكامل العربي في مختلف مجالاته ، فضلا عن وضع خطة تطويرية للاستخدامات الفضائية في المستقبل ، لما لها من أهمية في التعاون العربي والاستفادة من الخبرات المحلية بصورة سريعة .

المبحث الثالث

الوحدة الاقتصادية العربية والعمل العربي المشترك

توزع العالم العربي بين دولتي الانتداب ، فرنسا وبريطانيا ، بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وزوالها اثر الحرب العالمية الاولى فيما تم بعد ذلك بين ١٩٢٢ - ١٩٣٢ منح بعض اجزائه الاستقلال في ظل الاستعمار المباشر او الحماية ، وبرز نتيجة لهذا التوزيع وبتحريض ودعم من قوى الانتداب النزعة الاقليمية في اجزاء الوطن الواحد ، فتم رسم الحدود بين الدول وشكلت منها كيانات مستقلة ، بعد ان كانت في ظل الحكم العثماني وحدة مترابطة . وقد تحول أيضا الوضع الاقتصادي فيها من السوق المتكامل في ظل الاتحاد الجمركي ، باعتباره جزءا من الامبراطورية العثمانية إلى كيانات اقتصادية متعددة ، لكل منها وضعها الاقتصادي المستقل وتربطها وتحكمها مجموعة من الضوابط والقيود ، في علاقاتها بين بعضها البعض . فظهرت الوحدات الجمركية المستقلة بعد ان كانت وحدة النقد العثمانية سائدة بين أرجائه . إلا ان سلطات الانتداب قد اعترفت في مطلع عهد الانتداب بوجود روابط اقتصادية بين أطراف الوطن العربي ، فتضمنت صكوك الانتداب نصوصا تميز ابرام بعض اتفاقيات تجارية تفضيلية بين بعض الكيانات التي أوجدتها .

لذلك فإنه يمكن القول أن منطقة الشرق الأدنى العربية ، التي كانت موزعة بين بريطانيا وفرنسا وتحت سيطرتهما ، كانت في عام ١٩٢٠ أشبه بسوق اقليمية للمواد الغذائية والسلع الزراعية الأخرى ، التي تنتجها بعض الدول العربية ، ولكن الأمور لم تسر فيها بعد على هذا النحو ، فقد بدأت بعد ذلك السياسة الاستعمارية

تظهر على السطح ، بهدف تكريس التجزئة وخلق الاقتصادات القطرية المنعزلة عن الأقطار العربية الأخرى ، وكانت الرسوم الجمركية العالية إحدى الوسائل التي استخدمت في هذا المجال ، حيث أدخلت الرسوم الجمركية في كل قطر على حدة العديد من التغيرات المتتالية ، حتى أصبحت الحماية الجمركية الشعاع الذي لا يمكن أن تتخلى عنه أية دولة عربية ، حيال تعاملها ومع الدول العربية الأخرى ، بحجة حماية الصناعات المحلية ، مما أدى إلى تأثير كبير في العلاقات التجارية بين الدول العربية في غياب المعاملة التفضيلية التي كانت سائدة قبل ذلك (١).

وبعد أن أخذت الدول العربية استقلالها اتجهت إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية فيما بينها ، باتجاه تدعيم اقتصادياتها أو إيجاد أطر تكاملية ووحدية ، فكان من هذه الاتفاقيات الاتحاد الجمركي بين لبنان وسوريا ، الذي وقع في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٤٣ واستمر حتى مارس / آذار ١٩٥٠ وفي عام ١٩٥٣ تم التوصل إلى اتفاق جديد بين البلدين حدد الأسس والنظم التي تحكم المبادلات التجارية وعمليات الترانزيت وهو مازال قائما بين البلدين حتى الآن . كما قامت وحدة اقتصادية بين سوريا ومصر في ظل الجمهورية العربية المتحدة خلال فترة الوحدة بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦١ تحققت فيها الانجازات على صعيد عمليات التبادل التجاري ، إلا أن الانفصال قضى على هذه الانجازات ويشار أيضا في صدد تجارب التكامل الثنائية إلى تجربة التكامل بين مصر والسودان ، التي أعلنت خططها الأساسية في فبراير / شباط ١٩٧٤ وتم خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ توقيع مجموعة من الاتفاقيات التي تحدد مسار هذا التكامل والأطر المكونة له وإن لم يتم تنفيذ أي منها .

أما على صعيد الاتفاقيات الثنائية ، والتي يمكن تصنيفها ضمن مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، واعتبارها لبنة من لبنات التكامل الاقتصادي فهناك أكثر من ٦٠ اتفاقية ثنائية منذ أوائل الخمسينات ، من هذا القرن بعضها اتفاقيات تجارية وبعضها اتفاقيات تعاون اقتصادي ، وفني وتشمل أحكاما بتنمية التبادل التجاري . كما سعت دول المغرب العربي إلى إقامة مغرب

(١) منير الصمش ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الجليل - الطبعة الأولى - دمشق ١٩٨٧ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

مؤحد ففعدت خمسة مؤتمرات عامة ، أدت إلى إبرام خمسة بروتوكولات وعدد من اللجان وكان وزراء الاقتصاد في دول المغرب العربي ، المغرب والجزائر وتونس وليبيا ، يجتمعون سنويا لهذا الغرض خلال الفترة ١٩٦٤ و١٩٦٧ ثم عقدوا اجتماعين في ١٩٧٠ و١٩٧٥ باستثناء ليبيا ، نتج عنهما تشكيل عدد من اللجان والمؤسسات فقط .

أما على صعيد التكامل الاقتصادي العربي فقد اقترن ذلك بتاريخ قيام الجامعة العربية ، ففي المادة الثانية من ميثاقها الصادر عام ١٩٤٥ نص على أن من أغراض الجامعة العربية تعاون الدول المشتركة فيها ، تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة ومجالات الزراعة والصناعة إلى جانب شؤون المواصلات .

والمادة (٤) من الميثاق نصت أيضاً على أن تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة ، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان قواعد التعاون ومداه ، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

وهذا يدل على أن الجانب الاقتصادي يعتبر أحد الدعامات الثلاث التي تقوم عليها الجامعة العربية ، إلى جانب الدعامات السياسية والدعامة العسكرية .

وفي عام ١٩٥٠ أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وأنشئ بموجبها المجلسان التوأمين : المجلس الاقتصادي ، ومجلس الدفاع المشترك ونصت المادة الثانية من المعاهدة ، على أن ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الأقطار المتعاقدة والمختصين بالشؤون الاقتصادية ، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الأقطار ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة ، بهدف اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية للأقطار العربية ، ورفع مستوى المعيشة ، وتعاونها على النهوض باقتصاديات أقطارها ، واستثمار مواردها الاقتصادية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية ، وقد كان للربط الموضوعي ما بين الناحيتين

العسكرية والاقتصادية ، اثره في جدية المعاهدة كما يعني اعتبار الأمن الاقتصادي القائم على أساس من التعاون والتنسيق بين الدول العربية ، انما هو جزء من تحقيق الأمن العسكري ولوم من ناحية النصوص النظرية .

ومنذ عام ١٩٥٣ عقد المجلس الاقتصادي ثماني وعشرين دورة كانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج والشمول ، فبدأ من مرحلة التعاون والتنسيق صعوداً إلى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية ، حين صادق مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي ، على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في ٣٠/٤/١٩٦٤ ، في نقلة نوعية متميزة من حيث الأهداف والالتزام . ولكن هذه الاتفاقية ظلت بين مد وجزر في ظل ظروف وعلاقات سياسية واقتصادية دولية وعربية متقلبة .^(١)

ونبحث فيما يلي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثم نلقي نظرة على مجالس التعاون العربي الاقتصادي المشكلة حديثاً في ١٩٨٩ .

أولاً : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

بلغ عدد البلاد الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حتى سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ إحدى عشرة دولة . من بين دول الجامعة العربية البالغ عددها العشرين^(٢) ، والدول الأعضاء هي دولة الكويت - جمهورية مصر العربية - الجمهورية العراقية - الجمهورية العربية السورية - المملكة الأردنية الهاشمية - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية السودان الديمقراطية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - دولة الامارات العربية المتحدة - جمهورية الصومال الديمقراطية - الجمهورية العربية الليبية ، وطبقاً للاتفاقية فإن عضوية مجلس

(١) المصدر السابق ، ص ١٣٩ - ١٤١ .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - اعداد الدكتور احمد جامع - ص ٨ ومجلة الاقتصاد العراقية - مقال الدكتور عبد المال الصكيبان .

الوحدة الاقتصادية العربية مفتوحة ، لكل الدول العربية التي تقبل الالتزامات الواردة في الاتفاقية . كما اتخذ المجلس قرارا يقضي بإنشاء نظام للانتساب ، يساعد الدول العربية على المشاركة في أعمال المجلس حتى تنتهي لها ظروف الانضمام الكامل للاتفاقية . وقد ارتفع عدد الدول إلى ١٢ دولة فيما بعد .

ولاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أهداف يمكن ايجاز أهمها فيما يلي :

- ١ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- ٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ - حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .
- ٥ - السماح بالتملك والارث في البلاد المشتركة .

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه لابد من وسائل يمكن بواسطتها السعي إلى هذه الأهداف اذ نصت الاتفاقية على أن الدول الموقعة يمكن أن تصل إلى أهدافها بالوسائل التالية :

- ١ - جعل دولها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريف والتشريع والأنظمة الجمركية فيها .
- ٢ - توحيد أنظمة النقل والتراخيص .
- ٣ - عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع الدول الأخرى بصورة مشتركة .
- ٤ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا الدول المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن الأخرى شروطا متكافئة .

- ٥ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
- ٦ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .
- ٧ - تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة .
- ٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في الدول الأطراف في التعاقد تمهيدا لتوحيد النقد بها .
- ٩ - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .
- ١٠- اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية .
- هذا ويتمتع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بدرجة كبيرة من المرونة تتضح من بعض الاعتبارات التي من أهمها :
- ١ - تحديد خطة عملية لمراحل التنفيذ وإن تحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة ، مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .
- ٢ - مراعاة بعض الحالات الخاصة في بعض الدول المتعاقدة بشرط ألا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية .
- ٣ - مراعاة جعل توحيد السياسات المختلفة بين الدول المتعاقدة السبيل الرئيسي لتحقيق الوحدة الاقتصادية ، مع التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات دول خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
- ٤ - أجازت الاتفاقية لدولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة ، عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية .

٥ - قرر الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، قيام مرحلة تمهيدية لهذه الوحدة لا تتجاوز خمس سنوات ، كما أجاز للمجلس أن يوصي حكومات الأطراف المتعاقدة عند الاقتضاء بمد هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، كما قرر هذا الملحق أيضا أنه يجوز لطرفين أو أكثر الاتفاق على انتهاء المرحلة التمهيدية ، أو أي من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

٦ - قرر الملحق الخاص بشأن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع دولة غير طرف في هذه الاتفاقية ، أن أحكام هذه الاتفاقية لا تمنع أي طرف متعاقد في أن يعقد بصورة منفردة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو دفاعية مع دولة غير طرف في هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها .

ثانيا : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الهيئة التي عهد اليها تنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ويتمتع بأعلى سلطة ولكل دولة فيه صوت واحد بغض النظر عن عدد ممثليها الدائمين ، ويعاون المجلس في أداء مهامه ثلاث لجان دائمة هي : اللجنة الجمركية واللجنة النقدية والمالية واللجنة الاقتصادية ويضم المجلس أيضا لجنة نواب الممثلين الدائمين ولجنة المتابعة كما له أمانة عامة تعمل بمثابة الجهاز الفني والتنفيذي لمقرراته .

وفي إطار تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية اتخذ المجلس سلسلة من القرارات في مختلف المجالات أهمها ما يلي :

١ - في مجال التبادل التجاري - تم اقرار ما يلي :

١ - قرار السوق العربية المشتركة .

٢ - قرار التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الاعضاء من القيود الادارية والنقدية والكمية .

٣ - اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) .

٤ - نموذج القانون الجمركي الموحد .

٥ - تنظيم المراكز التجارية والاشتراك في المعارض الدولية .

ب - في مجال تنسيق الخطط الاقتصادية :

اتخذ المجلس عدة قرارات وخطوات بغرض تنسيق الخطط الانمائية والسياسات الاقتصادية التي تطبقها الحكومات العربية سواء منها السياسات المالية أو النقدية أو الضريبية أو التجارية .

ج - في مجال الاستثمارات : تقسم الانجازات في هذا المجال إلى اتفاقيات ومؤسسات :

١ - اتفاقيات الاستثمار : تم اقرار :

(أ) اتفاقية استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول العربية .

(ب) اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

(ج) اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيضة

للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى .

٢ - مؤسسات الاستثمار : تمت الموافقة على انشاء :

(أ) الشركة العربية للتعدين .

(ب) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

(ج) الاتحاد العربي لمنتجات الأسمدة الكيماوية .

(د) شركة الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .

(هـ) الاتحاد العربي للصناعات الهندسية الكهربائية .

د - في مجال الضرائب صدر قراران نصا على عقد الاتفاقيات التالية :

١ - اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ - اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول المجلس .

هـ - في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل : تمت الموافقة على :

١ - الاتفاقية العربية للمستويات الأساسية للتأمينات الاجتماعية .

٢ - الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظام التأمينات الاجتماعية .

٣ - اتفاقية تنقل الايدي العاملة في الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - التشريع الموحد للتأمينات الاجتماعية في الدول الاعضاء .

و - في مجال المدفوعات والنقد : وضع مشروعى الاتفاقيات التالية :

١ - اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي .

٢ - صندوق النقد العربي .

وتسعى هذه القرارات وما استجد عليها من قرارات لاحقة لتيسير وتسهيل عملية تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلى :

١ - تحقيق شمولية في التبادل التجاري بين الدول عبر انشاء سوق عربية مشتركة .

٢ - بناء قاعدة انتاجية تغطي الدول العربية ككل وتشمل مجالات متعددة .

٣ - تنسيق خطط التنمية في الدول العربية في اطار يتخطى النظرة الاقليمية الضيقة .

٤ - تنسيق سياسات التجارة الخارجية بين الدول العربية والعالم الخارجي وتحقيق شروط تجارية أفضل :

٤-١ - بالنسبة إلى تحقيق الشمولية في التبادل التجاري بين الدول العربية عبر انشاء السوق العربية المشتركة (فقد افردنا له مبحثاً خاصاً) .

٤-٢ - أما بالنسبة إلى بناء قاعدة انتاجية تغطي الدول العربية ككل وتشمل مجالات متعددة ، فقد أخذت شكل المشاريع المشتركة والتي أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، على اهميتها إذ التزمت الدول الاعضاء فيها بموجب الفقرة (ج) من المادة التاسعة بـ «تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة» . وتعود فكرة المشاريع المشتركة إلى مطلع الخمسينات ، من خلال مجموعة الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت بين عدد من الدول الاعضاء ، في السوق العربية المشتركة إلا أن هذه المشاريع لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي ، إلا بعد عام ١٩٧٣ حيث حقق ارتفاع العائد البترولي فوائض مالية أمكن استثمارها لتدعيم بنية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، دون أية عوائق قد تفرضها مصالح كل دولة وتوجهاتها الاقليمية «ذلك أنه نادراً ما تتطلب اقامة مشروع مشترك أن تتخذ الدول الاطراف اجراءات مساعدة ، أو يفرض عليها اعباء اضافية من خارج القطاع الذي ينسب إليه المشروع ومن ثم يمكن لكل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة ، في خارج هذا القطاع وذلك أنه من الممكن تقدير المنافع والاعباء التي تجنيها أو تتحملها كل دولة من الدول الاطراف في المشروعات المشتركة ، على نحو أكثر دقة بكثير مما يمكن به تقدير منافع و اعباء صور التكامل الاخرى ، الأكثر شمولاً ، الأمر الذي يجعل أسهل أن تتفق الدول الاطراف على اقامة المشروع المشترك ، من أن تتفق على الدخول في اتحاد جمركي أو سوق مشتركة يصعب التنبؤ بآثارهما على كل منها»^(١).

(١) عبد اللطيف الحمد ، الاستثمار متعدد الاطراف والتكامل الاقتصادي العربي - الكويت - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ١٩٧٤ ، ص ١١ - ١٢ .

وقد قامت أربع شركات عربية مشتركة بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي :

١ - الشركة العربية للتعدين : برأسمال قدره ١٢٠ مليون دينار كويتي وبأشرت نشاطها في أغسطس / آب ١٩٧٥ ، واتخذت عمان مقرا لها .

وتقوم ببحث المشروعات التالية :

- الفوسفات من منطقة المحاميد شرق مصر .

- حفرة النحاس في السودان ، وفي وادي الجيزي في سلطنة عمان .

- الحديد في منطقة فود كوان في السودان .

٢ - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية : برأسمال قدره ٦٦ مليون دينار كويتي ، وبأشرت نشاطها في أغسطس / آب ١٩٧٥ واتخذت دمشق مقرا لها .

٣ - الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية : برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي ومقرها القاهرة .

٤ - الشركة العربية للاستثمار الصناعي : برأسمال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي واتخذت بغداد مقرا لها .

ويقوم المجلس بدراسة انشاء عدد آخر من الشركات العربية المشتركة مثل :

الشركة العربية للسياحة - الشركة العربية للنقل متعدد الوسائل - والمؤسسة العربية للنقل البري ، واتحاد الخطوط الجوية العربية العالمية والشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائي ، بالإضافة إلى شركة للمقاولات وأخرى لتمويل الصادرات والمخزون السلعي .

كما ويشار في المشروعات المشتركة إلى تلك المشروعات المتفرعة عن منظمة أوابك في مجال النفط والخدمات البترولية والتي سبق وأن أشرنا إليها .

وأضافة إلى هذه المشاريع هناك المشروعات المشتركة القائمة بمبادرة من جانب شركات الاستثمار ، التي تعمل كشركة قابضة في الأقطار المضيفة وتتولى بدورها ترويج وتكوين المشاريع المشتركة ، ومثال ذلك الشركة السودانية - الكويتية للإنتاج الحيواني وعلف الحيوان ، والشركة السودانية - الكويتية للنقل البري والشركة السودانية - الكويتية للتشييد والبناء ، والشركة السودانية المصرية للري والبناء . كما يوجد هناك مشروعات مشتركة أنشئت بمبادرة مستثمرين فرديين على أسس تجارية بحتة .

وقد بلغ عدد هذه المشاريع المشتركة حتى نهاية عام ١٩٧٧ (٨١) مشروعاً موزعة وفق ما يلي :

عدد المشروعات العربية المشتركة حسب نوع المشروع وقطاع النشاط

نوع المشروع / قطاع النشاط	مشروعات مبتلى طرابلس	مشروعات ثنائية	مشروعات متعددة الأطراف	اجمالي
١ - الزراعة	١	٤	٣	٨
٢ - الصناعة	-	٧	٧	١٤
٣ - التشييد والبناء	١	١٣	٢	١٦
٤ - النقل	٢	٣	٤	٩
٥ - ماشية	٢	١٥	١٥	٣٢
٦ - خدمات أخرى	-	١	١	٢
اجمالي	٦	٤٣	٣٢	٨١

المصدر : جامعة الدول العربية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الأمانة العامة . مقدمة المشروعات العربية المشتركة حصر وتبويب ومقدمة تطليلية .

وكان وزراء المال والاقتصاد العرب قد استعرضوا نشاط المشروعات العربية المشتركة وذلك ضمن اجتماعات دورة المجلس الاقتصادي العربي التي عقدت في الرياض في ١٩ فبراير / شباط ١٩٧٩ . حيث تم توقيع عقد تأسيس الشركة العربية لمصايد الأسماك برأس مال قدره عشرة ملايين جنيه استرليني وتقوم هذه الشركة بالصيد في المياه الإقليمية العربية وأعالى البحار وكذلك تم بحث انشاء الشركة العربية للألمنيوم ، ومشروع معدات وآلات الغزل والنسيج ويلاحظ أن الأعوام ٧٣ - ١٩٧٦ قد شهدت الفورة الكبرى في تأسيس الشركات العربية المشتركة . أما عام ١٩٧٧ فكان بداية هبوط في معدل تأسيس الشركات العربية المشتركة .

والى جانب المشروعات العربية المشتركة فقد اقام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عدداً من الاتحادات باعتبارها صيغاً للتنسيق بين الصناعات القائمة في أكثر من دولة عربية وقد تم انشاء الاتحادات التالية :

- ١ - الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيماوية ومقره الكويت .
- ٢ - الاتحاد العربي للصناعات النسيجية ومقره القاهرة ، ونقل بعد ذلك إلى دمشق .
- ٣ - الاتحاد العربي للصناعات الهندسية ومقره بغداد .
- ٤ - الاتحاد العربي للصناعات الورقية ومقره بغداد .
- ٥ - الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ومقره بغداد .
- ٦ - الاتحاد العربي لصناعات الأسمنت والمنتجات الاسمنتية ومقره دمشق .
- ٧ - الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك ومقره بغداد .
- ٨ - اتحاد الموانئ البحرية ومقره البصرة .
- ٩ - الاتحاد العربي للنقل البري ومقره عمان .

١٠- الاتحاد العربي للصناعات الجلدية ومقره دمشق .

١١- الاتحاد العربي للناقلين البحريين ومقره بغداد .

١٢- الاتحاد العربي للسكك الحديدية ومقره حلب .

١٣- الاتحاد العربي للحديد والصلب ومقره الجزائر .

١٤- الاتحاد العربي للسكر ومقره الخرطوم .

إلا أن فعالية هذه الاتحادات تكاد تكون محدودة . على صعيد علاقاتها بالصناعات التي تمثلها في الدول العربية المختلفة أو على صعيد علاقاتها الدولية بالاتحادات أو الصناعات المشابهة في الأسواق الدولية ، وقد أوجز تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة) بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٩ المعوقات التي تواجه هذه الاتحادات بما يلي :

١ - تحديد الكيان القانوني : تشكو الاتحادات العربية النوعية المتخصصة من عدم وضوح كيانها القانوني ، مما يسبب لها بعض الصعوبات في العلاقة مع دولة المقر وخاصة في الفترة الأولى منذ بدء نشاطها .

٢ - عدم اكتمال الاشتراك سواء بالنسبة للدول العربية أو للشركات الموجودة في الوطن العربي .

٣ - نقص الموارد المادية في المراحل الأولى من التأسيس .

٤ - تأخر بعض الشركات في سداد اشتراكاتها .

٥ - ضعف التنسيق بين الاتحادات والمنظمات العربية المتخصصة .

ان الشركات والمشروعات العربية المشتركة ، قد تكون أحد الاشكال الهامة التي تسمح بتدفق رؤوس الاموال الخاصة والعامة ، من الدول العربية النفطية إلى

الدول العربية غير النفطية ، التي قد تواجه أزمة في تمويل استثماراتها كما أنها قد توفر حجما من رأس المال لبداية بعض المشروعات ، التي لا تتمكن الاقطار العربية الأقل ثروة من توفيره ، لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب لها . ولكنها تبقى صيغة محدودة الأثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، ما لم يتم دمجها في اطار خطة محدودة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي ، وفق تصور استراتيجي لاعادة هيكلة (تقسيم العمل) بين الدول العربية ، على أساس تفاوضي يحقق التقاء بين المنافع القطرية والقومية .^(١)

وفي مجال تنسيق خطط التنمية في الدول العربية ، في اطار يتخطى النظرة الاقليمية الضيقة ، فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد أشار في قراره رقم ٧٠٠ الذي اتخذ في دورته الخامسة والعشرين ، والذي نص على أن (تضع الامانة العامة برنامجا متطورا ومتدرجا تشترك في تنفيذه بالتعاون مع أجهزة التخطيط في الدول الاعضاء ، بهدف السعي إلى تذليل الصعوبات والعقبات التي صاحبت محاولات التنسيق ، بين الخطط الانمائية العربية ، والعمل على استكمال جميع الشروط التقنية التي تحقق الوصول إلى مستوى مقبول من التنسيق الفاصل ، بينها على المستوى القومي اعتبارا من سنة ١٩٨١) .

ويأتي هذا انسجاما مع الهدف النهائي لعملية التكامل الاقتصادي العربي ، والذي يسعى نحو تحقيق التنمية الشاملة في الدول العربية ، والنهوض بها من حالة التخلف والتجزئة إلى مسار نمو الوحدة العربية الشاملة ، ومما لا شك فيه ان مثل هذا التوجه يتطلب نهجا فيه الكثير من التخطيط والتنسيق ، للاستفادة من كافة الامكانيات العربية المتوفرة على الوجه الامثل ، ومراعاة أهمية تقييم هذه المخططات على الطبيعة ، وتعديلها وفقا للمتغيرات التي قد تطرأ أثناء عملية التنفيذ الفعلي .

(١) راجع الدكتور محمود عبد الفضيل - النفط والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الثانية - بيروت سبتمبر / ايلول ١٩٨٠ ، ص ١٣١ - ١٤٠ ، وأيضا دراسة الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات العربية المشتركة . مجلة التعاون الصناعي ، العدد السابع عشر السنة الخامسة يوليو / تموز ١٩٨٤ ، ص ٣٥ - ٤٦ .

ولكن المنهج التنسيقى عليه أن يتخطى حواجز اختلاف تركيب الانظمة على الساحة العربية ، واختلاف المصالح فيما بينها واختلاف الأدوات المنفذة لعملية التنمية في كل منها ولذا ، فإن الاطار الشامل لتحديد عملية التنمية العربية كأساس للتكامل الاقتصادى ، يتعثر لوجود هذه الحواجز ويسير في بطله شديد ، ونلاحظ أن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قد تخطت الكثير من العوائق التي تحول دون التخطيط التنموي الشامل ، على صعيد الدول المكونة له ، مما سيكون له تأثير - بعد ترسخ هذه التجربة - على نشوء تجمعات مماثلة تسهل من عملية التكامل الشامل في المستقبل .

٤ - تنسيق سياسات التجارة الخارجية بين الدول العربية ، والعالم الخارجى حيث اشارت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، على «تنسيق سياسات التجارة الخارجية ، بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمى ، وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، ويكون عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع الدول الأخرى بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» .

ويتطلب تنفيذ ذلك أن تتخذ الدول العربية موقفا موحدا من القضايا الاقتصادية الدولية ، ولذا فإن تنسيق الموقف العربى من هذه القضايا لتحقيق التكامل الاقتصادى يفترض :

أولا : وجود النية إلى تنسيق هذه المواقف ، وتنسيق النوايا ضرورى ولا يمكن تحقيقه إلا عبر تنسيق السياسات وتوحيد المواقف السياسية ، وفي هذا المجال فإن الفصل بين السياسة والاقتصاد تعتوره بعض الصعوبات ، لذا فإن تنسيق الموقف العربى تجاه الاقتصاد الدولى ، لا يأتي إلا عبر تنسيق السياسة الخارجية للدول العربية وتوحيد نظرتها إلى العالم الخارجى .

وثانيا : يفترض تنسيق الموقف العربى تجاه الاقتصاد الدولى ، تحليلاً لواقع العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومعرفة مكان الاقتصاديات العربية ضمن مجموعة هذه العلاقات ، وإبراز خصوصية العلاقة مع الدول النامية الأخرى .

وثالثا : يفترض تنسيق الموقف العربي تجاه الاقتصاد الدولي ، والانطلاق من فكرة^(١) الانعتاق من دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي يفرضها السوق الصناعي العالمي وايجاد مسارجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية .

إلا أن هناك اتجاها مغايرا تماما للمشروعات العربية المشتركة ، بما تمثله وبما يمكن أن تحققه على صعيد التوجه نحو التكامل الاقتصادي ، اذا نالت الدعم العربي الكامل ، حيث أن هذا الاتجاه قد يجد له مجالا للتأثير على البنية الاقتصادية لبعض الدول العربية ، في جنوبها نحو تكوين مشروعات دولية مشتركة حيث تزيد من تبعية اقتصاديات هذه الدول ، بشكل مستقل وارتباطها المنفرد مع السوق الدولية ، وقد كان تكوين الفائض المالي لبعض الدول ومحدودية استثماره عربيا ، المدخل الذي استطاعت المؤسسات الدولية من خلاله جذب هذه الدول إليها بحيث توجه هذا الفائض لخدمة أغراض الدول الصناعية .

اطارات أخرى للتعاون العربي :

بعد أن أثبت مجلس التعاون العربي نجاحه في سياق التعاون العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، فيما بين الدول العربية من جهة وبينها وبين الكتل الاقتصادية الدولية الأخرى ، كذلك وبسبب عدم تطور الاجهزة العربية الاقتصادية المتخصصة في مجال التعاون العربي ، ولعدة أسباب ، فإن بعض الدول العربية في مقببل عام ١٩٨٩ أخذت تشكل نواة لاتحادات ومجالس تعاون مشتركة ، شبيهة بمجلس التعاون الخليجي وترمي إلى نفس الأهداف تقريبا ، ففي منطقة الشرق الاوسط العربية أعلن عن قيام مجلس التعاون العربي ، الذي يضم كلا من العراق ومصر والاردن واليمن الشمالي وترك الباب مفتوحا لانضمام دول أخرى ، وذلك من أجل تكوين مشاريع اقتصادية مشتركة ، وزيادة الربط والدعم الاقتصادي وفي المجالات الأخرى فيما بين هذه الدول . إلا أن اجراءات التنفيذ

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي ، ص ١٥٨ .

العملي لهذا المجلس لم تستكمل لحد الآن^(١) لذا فإن تقييم الاداء لهذا المجلس سيكون في مرحلة لاحقة ، وان كانت المؤشرات الاولى تدل على الاحتمالات المؤكدة لنجاح المشاريع الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول ، ضمن مجلس التعاون العربي ، من جهة أخرى فقد انشئ في شمال افريقيا العربي تجمع اقتصادي مغاربي آخر في مستقبل العام المذكور أيضا ، يتألف من المغرب وتونس والجزائر وليبيا وترك باب الانضمام مفتوحاً لأية دولة مغربية أخرى ، وحيث يعني هذا التجمع بالمشاريع الاقتصادية وتطور اواصر التعاون العربي المشترك لهذه الدول .



(١) عند اعداد الاضافات الجديدة لهذا الكتاب في مقبل عام ١٩٨٩ .

المبحث الرابع

السوق العربية المشتركة

تنفيذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الاعضاء ، من أجل ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة ، من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة . ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة ، وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة ، وتحسين ظروف العمل قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٢ أغسطس / آب سنة ١٩٦٤ انشاء السوق العربية المشتركة ، مستهدفا تحقيق الخطوة العملية الأولى على الطريق الذي ينتهي بإقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة ، وهي إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الاعضاء ، تطلق بواسطتها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية ، والمنتجات الصناعية فيما بينها دون عوائق ضريبية أو تنفيذية ، على أن تخفض الرسوم الجمركية بين الدول العربية تدريجيا خلال مدة معينة ، وبشروط معينة واتفق على مبدأ العمل بأحكام اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة اعتبارا من مطلع عام ١٩٦٥ .

وطبقا للبرنامج المرسوم^(١) ، فقد تم تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية ، والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الصناعية والدول المتعاقدة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى ، والقيود الادارية اعتبارا من

(١) راجع تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى الدورة العادية السادسة والعشرين - د. عبد العال الصكبان .

أول يناير / كانون الثاني عام ١٩٧١ وذلك بين أربع دول فقط من أعضاء المجلس هي الأردن وسوريا والعراق ومصر . وهذا يعني قيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأربع تعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة .

ولقد اتسعت عضوية السوق مع تزايد أعضاء المجلس واتفق على أن يتم تطبيق أحكام قرار السوق من قبل جميع الدول الأعضاء ، بعد زوال الظروف التي بررت إعفاء بعضها من تطبيق كل أو بعض أحكام وقرارات السوق .

أما باقي أهداف السوق فلم تحقق بالكامل ، فمثلا أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً في مايو / أيار عام ١٩٧٠ بارجاء بدء تنفيذ توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ، كما أقر بموجب القرار رقم ٢٨ الصادر في يونيو / حزيران ١٩٧١ تحرير جميع المنتجات الصناعية للدول الأعضاء من جميع الرسوم الجمركية .

كما طلب من الدول الأعضاء التي لم تصدق على قرار السوق ، تزويد الأمانة العامة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر ، بالصعوبات التي تحول بينها وبين تطبيق كل أو بعض أحكام القرار . كما اتخذ المجلس قرارا بدعوة اللجنة الفرعية لتخطيط وتنسيق التجارة للاجتماع في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ لدراسة القيود الواردة على التبادل التجاري ، واقتراح السبل العملية لازالتها وتحديد برامج تنفيذها ، واتباع منهج التحرير السلمي كأحد المداخل الهامة في ازالة القيود والصعوبات .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قرار السوق يقضي ، بأن يكون أعضاؤها هم الأطراف الموقعة والمصدقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وهكذا فإن السودان واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية ودولة الامارات العربية المتحدة ، انضمت إلى السوق ولكنها لم تحدد مراحل انضمامها حتى فبراير / شباط ١٩٧٥ ، كما أن الكويت تطبق الكثير من أحكام السوق دون أن تنضم إليه ، وعليه فإن دول السوق العربية المشتركة الآن هي الأردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وإذ تعتبر وثيقة السوق العربية المشتركة من أخطر وأهم القرارات التي نجمت عن العمل العربي الموحد ، في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي إلا أنه يؤخذ عليها ، أن أهداف السوق العربية - تكتفي بحكم طبيعتها - بتحرير التجارة الإقليمية العربية من القيود المختلفة ، دون أن تتغلغل في عمليات تنسيق الانتاج ذاتها .

كما أن تقييد انضمام الدول العربية إلى السوق ، باشتراط انضمامها أولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، لا يخدم أهداف السوق كثيرا حيث أن توسيع نطاق السوق بانضمام جميع الدول العربية إليها - حتى لو لم تنضم إلى اتفاقية الوحدة - يدعم من إمكانية الاسراع بالافادة من وفورات حجم السوق الكبير . وعلى الرغم من ذلك كله تبقى السوق العربية المشتركة ، خطوة ايجابية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة .

وتتلخص عمليات السوق بما يلي :

١ - حركة تحرير السلع حيث كان القرار الخاص بذلك هو ، تبني نفس الرسوم الجمركية المطبقة حين توقيع اتفاقية السوق بين الدول الاعضاء ، وعدم زيادتها أو وضع قيود جديدة على أي من السلع ، كما نصت اتفاقية السوق على ضمان وحماية دول السوق المشتركة ، بالشكل الذي يؤدي إلى تحرير التبادل التجاري فيما بينها دون الحاق أي ضرر بمصالحها ، ولكن القرار الخاص باستثناء بعض المنتجات ، من رفع قيود الرسوم الجمركية عنها أدى إلى عدم تنفيذ قرار تحرير حركة السلع في كثير من مجالاته . كما أن عدم الاتفاق بين الدول الاعضاء في السوق على توحيد التعرفة الجمركية ازاء العالم الخارجي ، حد من فعالية السوق كاطار للتكامل الاقتصادي وهبط بها إلى مستوى المناطق التجارية الحرة .

٢ - حركة تحرير انتقال عناصر الانتاج حيث لم تشر اتفاقية السوق إلى أية احكام خاصة بانتقال الأشخاص ، ورؤوس الاموال بين الدول الاعضاء فيها ، وما جاء في قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في دورته الاستثنائية الاولى

حول ازالة جميع القيود على السفر والاقامة تدريجيا ، بحيث تسمح الدول الاعضاء خلال مدة اقصاها خمس سنوات ، بدخول رعايا الدول الاعضاء إلى أراضيها واقامتهم فيها دون الحاجة إلى أية قيود ، حول حركة رؤوس الاموال والضمانات والتسهيلات المشار إليها ، كان بشكل صيغ مرنة جدا تخلو من التحديدات الواضحة ، وبذلك لم نجد تنفيذا حقيقيا لهذه الفقرة بشكل مطلق بين الدول العربية .

٣ - عمليات المدفوعات ، لم تتضمن أيضا اتفاقية انشاء السوق انظمة خاصة بتسوية المدفوعات بين الاعضاء ولكنها اكتفت بالاشارة إلى اجرائها ، وفق الاتفاقيات الثنائية المعقودة لهذا الغرض ، أو أن يتم دفعها بالعملة الصعبة في حال عدم وجود مثل هذه الاتفاقيات ، ولكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرر في دورته الثانية عشرة في عام ١٩٦٨ انشاء (اتحاد المدفوعات العربي) ليضم الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، ويكون بمثابة تنظيم متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات بين هذه الدول ، عوضا عن الاتفاقيات الثنائية التي كانت قائمة بينها .

٤ - التجارة بين دول السوق ، لم يدخل أي تغيير جذري على مستوى التجارة بين دول السوق ، فقد تطور حجم تجارتها الخارجية من ١٢٢٢٤ مليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٥٧٧٣٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ بينما انخفضت نسبة التجارة بين دول السوق ، إلى مجمل حجم تجارتها الخارجية من ٢,٤٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٢,٠٧٪ في عام ١٩٨٤ كما تشير هذه النسب إلى محدودية حجم التبادل التجاري واستمرار ارتباط احتياجات الدول العربية الأساسية من الأسواق الدولية الخارجية وكما تبين الجداول التالية (١):

(١) صندوق النقد العربي - دائرة الابحاث والاحصاء - التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة العدد ٣ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٨٦ .

**نسبة التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة
إلى مجمل تجارتها الخارجية**

جدول (أ)

(مليون دولار)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٦,٦٧	٦,٣٣	٦,٧٩	٧,١٢	٩,٣٩	١٢,١١	الأردن
٨,٣٤	٢,٥٦	٣,٧٥	٤,٢٧	٤,٥٥	٧,٥٤	سوريا
١,٣١	٠,٣٣	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٩٣	١,٧٠	العراق
٠,١١	٠,٢٣	٠,٢٩	٠,٣٤	٠,٤٠	١,٢٥	ليبيا
١,٨٥	١,٩٨	٢,٢٠	١,٧٥	١,٩٧	٢,٧٠	مصر
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	موريتانيا
٢,٨٩	٠,٣٠	٠,١٨	٠,٠٧	٠,١٧	٠,٥٨	اليمن الديمقراطية
١,٨٠	١,٠٠	١,٢٣	١,١٨	١,٣٢	٢,٤٠	المجموع

المصدر : المصدر السابق

جدول (ب)

(مليون دولار)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٦,٧٨	٤,٢٠	٦,٧٤	٧,٩١	٧,١٠	٧,٠١	الأردن
٦,٢٥	١,٠٠	٦,٧٩	١٥,٢٧	١٥,٢٤	١٢,٧٠	سورية
١,٤١	٠,٥٧	١,٦٤	٣,٦٢	٢,٠١	١,٩٥	العراق
١,٨١	٠,٠٧	٠,٣٠	٠,١٧	٠,٦٨	٠,٠٧	ليبيا
٠,٤١	٠,٠٩	٠,١١	٠,٢٢	٢,٣٥	١,٠٠	مصر
٠,٠٠	٠,٠٠	١,٧٥	٠,٢٦	٠,٩٤	١,٥١	موريتانيا
٠,٧٥	٠,٢٦	١,٢٦	٠,٩٨	١٨,٦٤	٠,٣٧	اليمن الجنوبي
٢,٠٧	٠,٥٦	١,٧٢	٣,٢٢	٣,١٩	٢,٢٣	المجموع

المصدر : السابق

اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات - والواردات السلعية)

جدول (أ)

(مليين دولار أمريكي)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
١٧٩٣,٧٥	١٦٣,٣٩	١٢٢٩,٠١	٨٨٥,١٩	٦٤١,٤٩	٣٨٨,١٢	الأردن
٣٥١٨,٥٢	٣٧٢,٥١	٣٤٢٧,٢٧	٣٦١٥,٤٢	٢٠١٤,٠١	٩٦٤,٢٨	سوريا
١٥٦٣١,٧٠	١٤٦٣,٣٠	١١٩٦٠,٦٠	١١٢٧٢,٧٠	٨١١٧,١٠	٣٦٨٧,٥٠	العراق
١٤٥٠٨,٠٠	١٣٥٤١,٤٠	١١٥١٧,٠٠	٩٦٤١,٩٠	١١٠٢٣,٦٠	٥٧١٩,٢٠	ليبيا
٨٤٦٣,٨٨	٦٥٢٣,٧٥	٥٢٢٩,٢١	٥٣٢٧,٥١	٣٨٦٧,٩٨	٢٠٢٢,٩٥	مصر
٣١٧,٧٨	٤٣١,٩١	٣٨٥,٤٩	٣٩٩,٩٦	٣٠١,٣٥	٣٦٩,٤٧	موريتانيا
٥٧٥,٥٦	٥٧٦,٠٩	٣٣١,٧٤	٢٠٥,٥١	٤٥٢,١٨	١٦٢,٨٢	اليمن الجنوبي
٤٤٨١٤,١٩	٤٠٧٨٧,٢٥	٣٤١٨٠,٣٢	٣٠٣٥٨,١٩	٢٦٤١٧,٧١	١٢٢٢٤,٣٤	المجموع

المصدر - السابق .

جدول (ب)

(مليين دولار أمريكي)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٣٤٨٠,٦٠	٣٥٧٥,١٦	٣٩٢٣,٦٩	٣٧٥٣,٤٦	٣٨٩٥,٤٢	٢٣٤٨,٣٩	الأردن
٥٨٢٠,٩٥	٦٤٧٨,٦٢	٦٠٤٦,٣٩	٧١١٠,١٦	٦٢٢٤,٧٢	٤٩٧٣,٣٩	سوريا
١٦٩٢٨,٠٠	١٦٤٩٧,٥٠	٢٩٣٨٧,٧٠	٣٩٨٧٣,٠٠	٤٠٦٣٥,٨٠	٢٨٧٧٤,٨٠	العراق
١٦٢٠٧,٠٠	١٧٧٧٢,٠٠	١٩٨٧٦,٣٠	٢٣٩٥٧,١٠	٢٨٦٩٥,٠٠	٢١٢٩٥,٩٠	ليبيا
١٣٩٠٥,٦٥	١٢٤٨٩,٨٦	١٢١٩٧,٣٥	١٢٠١٤,٦٠	٧٩٠٥,٧٧	٥٦٧٦,٤٦	مصر
٥٢٧,٢٩	٥٨٢,٦١	٦٥٤,١٦	٧٦٦,٨٢	٥٠٣,٣١	٤١٧,٤١	موريتانيا
٨٤٣,٣٩	٩٦٦,٩٦	١٢٠٠,٥١	١٦٧٢,٤٦	٢١٤٤,٦٠	٨٧٤,٠٥	اليمن الشمالي
٥٧٧٣٢,٨٨	٥٩٣٦٢,٧٤	٧٣٢٨٠,٠٠	٧٩٠٩٧,٦٠	٨٩٠٠٤,٦٢	٦٤٤٦٠,٤٠	المجموع

من كل ما تقدم نخلص إلى القول بأن الخطوات الأولى قد اتخذت نحو مجال إقامة الوحدة الاقتصادية العربية إلا أن التكامل العربي بمفهومه العملي والشامل لم يتحقق .

فقد وقعت الوحدة الاقتصادية العربية وأنشئت السوق العربية المشتركة وبدأت المشروعات العربية المشتركة تظهر إلى حيز الوجود . كما بدأت فكرة التعاون الاقتصادي الاقليمي تأخذ طريقها إلى الوجود كمدخل عملي لوحدة اقتصادية عربية فعلية في المستقبل . والأمل المعقود هو أن تكون السوق الخليجية المشتركة صورة ناجحة من صور هذا التعاون الاقليمي ، كذلك نجاح التعاون فيما بين دول مجلس التعاون العربي والتجمع المغربي الاقتصادي في المستقبل . ولكننا نعود لنؤكد في خاتمة حديثنا هذا على أهم ما يفتقر إليه التعاون الاقتصادي العربي من عوامل النجاح . ذلك أن التعاون الاقتصادي العربي سيبقى ، في غياب (خطة عربية شاملة للتنمية) مجرد مظاهرة أقرب ما تكون إلى كونها اعلامية قد تملأنا بالحماس ولكنها لا يمكن أن تملأ الوطن العربي من الخليج إلى المحيط ، بالمزارع والمصانع والمدارس والمستشفيات وأن ما يزيد الأمر خطورة هو أن الغالبية العظمى من الدول العربية البترولية وغير البترولية قد بدأت بفضل ما توفر لها من امكانيات اقتصادية ضخمة بعد حرب رمضان ١٩٧٣ - في تنفيذ خطط طموحة جدا للتنمية .

وما لم يسارع العرب إلى تنويع هذه الخطط المحلية بتنسيقها مع خطة عربية شاملة تتولى توزيع الموارد والاستخدامات بين الدول العربية على النحو الذي يتلاءم مع أفضل مجالات الاستثمار في كل بلد ، فقد يجد العرب أنفسهم بعد عدة سنوات وقد اهدروا جزءا كبيرا من طاقاتهم المادية ، في اقامة أجهزة انتاجية متشابهة ومتنافسة لم تخلصهم من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية أو حتى الدول النامية الأخرى ، ولم تحقق لهم ما يحلمون به منذ زمن طويل من تكامل اقتصادي عربي . كما نود أن ننبه مرة أخرى إلى أن عملية التخطيط الشامل للتنمية ليست بالأمر الهين أو اليسير وخاصة في الدول الآخذة في النمو ، كالدول العربية التي لا يتوفر لديها إلا القدر المحدود مما تحتاج إليه هذه العملية من بيانات دقيقة وشاملة وخبرات تكنولوجية إلا أن الناحية المهمة تتلخص في توفر النوايا الصادقة للبدء بمثل هذه العملية .

ومن هنا فإن جهداً عربياً ملموساً يجب أن يبدأ على الفور في سبيل تأهيل اعداد كبيرة من المتخصصين العرب ، تأهيلاً علمياً جاداً في قضايا التخطيط والتكامل والتنمية على المستوى القومي . مع ضرورة انشاء مؤسسة عربية متخصصة للدراسات والاستشارات الفنية ، تتولى مهمة اعداد وتقديم دراسات عن الجدوى الاقتصادية والفنية ، لمشروعات التنمية في الدول العربية وذلك لضمان تعبير هذه الدراسات عن مصلحة الدول العربية تعبيراً صادقاً .

كما أنه لا بد من التأكيد على مقدار حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الخبراء الاقتصاديين العرب ، وذلك من أجل تعريف المواطن العربي بقضايا التكامل والتنسيق العربية وأهمية الوحدة الاقتصادية العربية . ان جهداً واعياً ومخلصاً ومسؤولاً ينتظر أن تركز له جهود المخلصين من الخبراء العرب في مجال الوحدة الاقتصادية العربية .

ان عملاً كهذا لهو بحق مسؤولية تاريخية والتزام أخلاقي وسياسي ، علينا جميعاً أن نجدد أنفسنا له كل في موقع عمله على امتداد الوطن العربي الكبير ، حتى يتسنى للامة العربية أن تخرج من براثن التخلف إلى مدارج التقدم والنمو قبل أن يمضي الوقت ، وعلى وجه الخصوص قبل أن ينتهي عصر البترول .



المبحث الخامس

صندوق النقد العربي^(١)

يمثل الجانب النقدي عاملا مهما من العوامل التي تؤثر في بنيان التكامل الاقتصادي العربي ، وقد أشارت كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة إلى ذلك إذ نصت المادة ٦ الفقرة ٨ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على (تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها) .

كما نصت الفقرة ٢ (٥) من المادة ٩ في تحديدها للمهام والسلطات التي يباشرها المجلس فقضت (تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقا بهدف الوحدة النقدية) . أما قرار انشاء السوق العربية المشتركة فقد أشارت المادة السادسة عشرة منه إلى انشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي . وعلى هذا النحو تكون المادة ١٦ من قرار السوق قد حددت انشاء هيئتي اتحاد المدفوعات وصندوق النقد .

وقد أقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الثانية عشرة في عام ١٩٦٨ انشاء «اتحاد المدفوعات العربي» بحيث أنشأت وحدة نقدية حسابية أطلق عليها الدينار العربي ليتم بواسطتها اجراء القيود والتسويات بين الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولتوازي ٢,٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص .

(١) منير الحمش - التكامل الاقتصادي العربي ، ص ١٦١ - ١٦٨ .

ونظرا لبروز عقبات حالت دون الاتفاق حول أحكام وبنود اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي قام مجلس الوحدة الاقتصادية باعداد مشروع صندوق النقد العربي وحالته إلى لجنة محافظي البنوك المركزية في العالم العربي في اجتماعها الذي عقد في الفترة ٢٢ - ٢٤ فبراير / شباط ١٩٧٥ في بغداد ، على أن اتفاقية انشاء الصندوق قد أقرت في اجتماع لوزراء المالية والاقتصاد العرب في اجتماعهم المنعقد في الرباط / المغرب في ٢٦ ابريل / نيسان ١٩٧٦ وبرأسمال قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي : ويساوي الدينار ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة التي هي بدورها وحدة نقدية حسابية يستخدمها صندوق النقد الدولي وترتبط بسلة من العملات وقد كان الهدف من ربط الدينار العربي بحقوق السحب الخاصة تحقيق نوع من الاستقرار في قيمته لارتباطه بأكثر من عملة واحدة .

ويمكن تلخيص أهداف صندوق النقد العربي بما يلي :

- ١ - تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وخاصة في مجال معالجة العجزات فيها عن طريق القروض التي يمكن للصندوق أن يمنحها .
- ٢ - تحقيق استقرار فيما بين أسعار وتحويل العملات العربية وإزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الأعضاء من خلال تثبيت سعر صرف العملات العربية وحرية التحويل والغاء الرقابة على التحويل الخارجي بالنسبة للمدفوعات الجارية .
- ٣ - توجيه التعاون العربي في المجال النقدي بما يكفل دفع التكامل الاقتصادي العربي وعمليات التنمية الاقتصادية إلى مستويات أفضل وخلال فترات زمنية أقل .
- ٤ - ايجاد سوق مالية عربية يتم من خلالها تحويل الفوائض المالية إلى مجالات استثمار في الدول العربية التي تحتاج إلى تمويل لاقامة المشاريع المختلفة .
- ٥ - اجراء مقاصة بين المدفوعات المترتبة فيما بين الدول العربية مما يوسع من حجم التبادل التجاري والمالي بينها .

٦ - دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي في اطار تحقيق الوحدة النقدية العربية .

كما يقوم الصندوق بجانب هذه الاهداف بتقديم خلاصة دراسته ومطالعته في القضايا التي يستثار بها من قبل الدول الاعضاء والخاصة باستثماراتها الخارجية كما يقوم بتنسيق مواقفها تجاه المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها المشتركة . ويقوم الصندوق إلى جانب ذلك بتوفير مجمل خدمات إلى الدول الاعضاء تتلخص بما يلي :

١ - تنسيق السياسات النقدية للدول الاعضاء وتطوير التعاون الاقتصادي بين السلطات النقدية فيها .

٢ - تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء .

٣ - ادارة اية اموال تعهد بها اية دولة عضوا لصالح اطراف عربية أخرى أو غير عربية بما يتماشى مع أهداف الصندوق .

٤ - تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الاعضاء .

ويتجه الصندوق حالياً نحو تحقيق دور أكثر فاعلية نظرا للتطورات الحاصلة على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن وذلك وفق ما يلي :^(١)

١ - تطوير سياسة الاقراض ، ويعتزم الصندوق في مجال الاقراض أن يعيد النظر بسياسته الاقراضية لجعل قروضه أكثر فاعلية وتيسراً وبرامجه التصحيحية للاقراض أكثر تجاوباً مع احتياجات الاستقرار والنمو ، بالإضافة إلى الاهتمام لجعلها أكثر تنسيقاً مع أهداف الصندوق الأخرى

(١) حديث خاص مع مدير عام ورئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي . جريدة الاتحاد ٤/٤/١٩٨٨ .

وعلى الأخص مساهمتها في التكامل الاقتصادي العربي ، كما يعترم الصندوق تقديم مشروع لترتيب تمويل الصادرات بين الدول العربية .

٢ - تمويل التجارة البينية ، أعد صندوق النقد العربي مشروع «الترتيب للتمويل» تنفيذا لقرار من مجلس محافظيه وفي ضوء توجيهات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات نقد الدول العربية . ويهدف الترتيب إلى تذليل إحدى العقبات التي تواجهها التجارة العربية البينية ، وهي عقبة التمويل عن طريق توفير التمويل للصادرات العربية البينية المكونة من السلع التقليدية «عدا النفط» والسلع غير التقليدية والخدمات المصاحبة لها في الأجل القصير كما تحدده اللجنة الادارية .

ويقدم الترتيب تمويلا لاحقا للتصدير وتمويلا سابقا له ، فأما عن التمويل اللاحق للتصدير فيتعلق بالمراحل التي تلي السلع المتعاقد عليها ، ويهدف إلى تغطية الفترة الزمنية بين شحن البضائع ، واستحقاق الدفع من قبل المستورد ليتيح ذلك التمويل للمصدر ، الحصول على قيمة صادراته في الحال في الوقت الذي يمكن المستورد من تأجيل دفع قيمة وارداته ، للفترة الزمنية المتفق عليها ، ويعد ذلك التمويل في نهاية الأمر انتمانا للمستورد ، ولما هو متاح له من خلال المصدر ، فإن ذلك التمويل يعزز من قدرة المصدر على تسويق منتجاته ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الطلب على سلعة من جانب المستورد .

وأما عن التمويل السابق للتصدير فهو يختص بتمويل المعاملات المتعلقة بالمراحل الانتاجية السابقة ، لتجهيز السلع المصدرة فيمكن المصدر من تأمين مدخلات الانتاج وتجهيز السلع المتعاقد على تصديرها ، إلى مستورد في دولة عربية أخرى .

وأخيرا فإن تعيين الدول المشاركة لوكالات وطنية لها لدى الترتيب ، وقيام تلك الوكالات من جانبها باخطار المصدرين والمصارف التجارية ، المتعلقة في مجال

التصدير عن استعدادها لاعادة تمويل الصادرات العربية البينية حسب اتفاقها، مما يحفز المصدرين على زيادة تعاملهم مع المستوردين في الاسواق العربية ويعزز الوعي حول امكانية التوسع في التجارة العربية البينية .

٣ - تطوير الاسواق المالية العربية ، نتيجة لنقص الطاقة الاستيعابية في الدول العربية وعدم اكتمال هياكلها القانونية ، مما يشجع المستثمر العربي على الاتجاه إلى الاستثمار في الدول العربية ، بدلاً من هجرة الأموال إلى الخارج سعياً وراء ادوات ومجالات استثمارية غير متوفرة في الاسواق المالية العربية ، لذا فإن الصندوق يهدف إلى ايجاد أوضاع تؤمن البديل المنطقي للأسواق الخارجية .

ولعل لانتهاء أسواق الأسهم العالمية وجهها ايجابيا ، اذا صح التعبير ، وهو ابراز الحاجة الملحة لوضع البرامج والدراسات بخصوص الاسواق المالية العربية موضع التنفيذ ، مما سيؤمن البديل المنطقي للأسواق الخارجية وبالتالي اجتذاب رؤوس الاموال العربية ليتم استثمارها في الاسواق المحلية .

وقد قطع صندوق النقد العربي مراحل متطورة من الدراسة والتخطيط في مجال تطوير الاسواق المالية العربية ، وسيستمر الصندوق في اجراء الأبحاث والدراسات في هذا المجال .

٤ - معهد السياسات الاقتصادية ، يقدم الصندوق حالياً خدمات تدريبية للعاملين في المصارف المركزية ووزارات المالية العربية والأجهزة الاخرى ذات العلاقة ، كما يقدم المشورة لمن يرغب من أعضائه في مجال الاستثمار .

وسوف يتطور دور الصندوق في مجال التدريب من خلال انشاء معهد السياسات الاقتصادية ، الذي سوف يولي اهتماما خاصا لتدريب المستويات المتوسطة والعليا من العاملين على وضع السياسة الاقتصادية بصفة عامة ،

والسياسات المالية والنقدية بصفة خاصة ، وسيكون من بين الأساليب المستخدمة لذلك عقد دورات تدريبية وحلقات البحث والندوات واجتماعات الخبراء .

وسيفضي ذلك كافة نواحي تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك سوف يقوم المعهد بدور مركز التفكير في القضايا الاقتصادية المهمة التي تشغل بال المسؤولين العرب ، مستعينا بكبار المتخصصين الممارسين ، على هيئة مجموعات ويأمل الصندوق من وراء ذلك بأن يقدم الحلول التي تتناسب وظروف المنطقة العربية واحتياجاتها من خلال ذلك النشاط .

أما في مجال الاستثمار فتتوفر للصندوق امكانات من الخبرات الفنية ، والصلات المستمرة مع الأسواق المالية العالمية ، والقدرة على متابعة أحوال الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والاقتصاد العربي بصفة خاصة ، ولهذا فإن الصندوق يتطلع إلى زيادة استخدامه لتلك الامكانات في اطار العلاقة الخاصة التي تربطه بالمصارف المركزية العربية ، لتقديم الخدمات اليها في مجال ادارة حافظاتها من الموجودات الأجنبية .

٥ - الاشراف على التعاون بين المصارف المركزية للدول الاعضاء ، حيث ان انشاء الصندوق اقتضته ظروف اقتصادية ونقدية وسياسية معينة ترتبط بتطورات دولية عامة واقليمية خاصة أوجدت الحاجة إلى خلق هيئة أو مؤسسة متخصصة لوضع أسس التعاون النقدي بين الدول العربية ضمن اطار للتكامل الاقتصادي ، على غرار ما حدث في عدة مناطق جغرافية في العالم .

ومما لا شك فيه أن اتفاقية الصندوق تشكل الارضية الفكرية العريضة لجعله الجهة المثلى التي بإمكانها تغطية الوظائف والمهام الأساسية في هذا المجال ، وتحدد اتفاقية الصندوق الاطار العام للنشاط المصري الذي يمكنه من القيام بعدد من الوظائف المصرفية التقليدية أو المتخصصة والتي يمكن اختصارها كما يلي :

١ - إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها .

ب - التوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها .

ج - إدارة أية أموال تعهد بها اليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق .

ولتنفيذ هذه الوظائف وتحقيق خطط الصندوق المستقبلية ليقوم بدور بنك البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لابد أن يكون مؤهلاً فنياً ومالياً لخدمة الدول الأعضاء في مجالات العمل المصرفي ، وهنا يمكن للصندوق أن يبدأ توسعه على هذا الصعيد بقبوله الودائع من الدول الأعضاء على الأسس المصرفية المتعارف عليها ، وهو على أتم استعداد في الوقت الحاضر للبدء في هذه الخطوة .

وتجدر الإشارة بأن صندوق النقد العربي أنشئ ليكون الاداة الفعالة في عملية التنسيق بين الدول العربية ، بهدف تنشيط وتوسيع الأسواق المالية العربية والعمل مع مؤسسات عربية أخرى ، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بغية الوصول إلى مشروع تكامل اقتصادي حقيقي مبني على المصالح المتبادلة .

كما ان العوامل التي تفرض هذه الضرورة لا تختلف عن الاسباب التي حدث بالدول الأوروبية غربية كانت أم شرقية بالإضافة إلى الولايات المتحدة ، كندا ، اليابان واستراليا للعمل على انشاء وتنمية بنك التسويات الدولية ، ولنفس الاسباب أيضا التي دفعت بحوالي ثمانين مصرفاً مركزياً ، في العالم لايداع ما يقارب ٥٠ بليون دولار أو ١٠٪ من مجموع الاحتياطي العالمي ، من النقد الاجنبي مع هذا البنك ، كل هذا ليس سعياً لتحقيق عائد أعلى ولا ينبع من عدم مقدرة تلك الدول ومؤسساتها النقدية على ادارة احتياطياتها بنفسها او لدى جهات أخرى متخصصة . بل ينبثق عن اقتناع بضرورة توحيد الكلمة وتنسيق السياسات لمواجهة الصعوبات والتحديات التي يفرضها التطور الطبيعي لتكتل الاقتصاد

الدولي من خلال منبر واحد يتحدث باسم الجميع ولصالح المجموعة كلها ، ومن موقف مالي قوي يستطيع أن يفرض رأيه ونفوذه في المحافل المالية والنقدية الدولية .

ومن الجدير بالذكر أن صندوق النقد العربي ومنذ انشائه إلى الوقت الراهن قدم ٨٢ قرضاً فاقت قيمتها ٤٨٢ مليون دينار حسابي أي ما يعادل ١٨٨٠ مليون دولار لغرض الأهداف التي سبق ذكرها آنفاً ، كذلك وفي عام ١٩٨٨ على وجه التحديد نشط الصندوق في سياسة الاقراض وقدم ١٤ قرضاً زادت قيمتها عن ١٢١ مليون دينار حسابي أي ما يعادل ٤٧٢ مليون دولار أمريكي .



الفصل الرابع

صندوق أبو ظبي للنماء والاقتصاد العربي العربي

مقدمة

المبحث الأول : سياسة الصندوق وأهدافه

المبحث الثاني : أنشطة وعمليات الصندوق

الفصل الرابع

صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي

مقدمة :

في الوقت الذي سعت فيه الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ذات الفائض إلى تنمية اقتصادياتها ، ودفع حركة التنمية في بلادها إلى الأمام ، قامت في نفس الوقت بدافع التكامل ووحدة الهدف والصالح العام ، بتقديم المساعدات إلى شقيقاتها الاقطار العربية الأخرى .. وأخذت هذه المساعدات صوراً عديدة منها المعونات والقروض الحكومية .. والاستثمارات المباشرة عن طريق صناديق التنمية التي أنشأتها لهذا الغرض .

وتقوم فكرة صناديق التنمية العربية ، على أساس أن الدول العربية المصدرة للبترول ، تتلقى بين الحين والآخر طلبات اقتراض من الدول العربية الأخرى لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية .. وهنا يأتي دور هذه الصناديق التنموية حيث تقوم بدراسة هذه المشاريع وتحليل جدواها الاقتصادية وكيفية المشاركة ثم متابعة عمليات تنفيذ هذه المشاريع .

ولقد كان الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي الذي أنشأته دولة الكويت في ١٩٦١/١٢/٣١ هو أول مثال لهذه المؤسسات التنموية ، فقد وصل هذا الصندوق بعد مضي اثني عشر عاماً فقط على أنشائه ، إلى مكانة مرموقة بين مؤسسات تمويل التنمية في العالم ، حيث وصل رأسماله المصرح به في مارس / أيار

١٩٧٣ إلى ٢٠٠ مليون دينار كويتي ورأسماله المدفوع ١٠٠,٩ مليون دينار كويتي ، وبلغت احتياطياته ٣١,٥ مليون دينار كويتي ، كما بلغ عدد المشروعات التي ساهم في تمويلها الصندوق الكويتي حتى بداية السبعينات ٣٩ مشروعا ، توزعت بين مختلف قطاعات الانتاج في ١٢ دولة عربية ، ولعل من أهم العوامل التي رفعت مكانة الصندوق الكويتي ، أنه نجح في أن يكون أحد بيووت الخبرة القادرة على تقديم المعونة المالية الفنية للدول العربية . هذا وقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي في عام ١٩٧٥ إلى ألف مليون دينار كويتي كما بلغ رأس المال المدفوع ٤٥٢,٣ مليون دينار كويتي لاجمالي العمليات التمويلية .

وفي بداية السبعينات وعلى الرغم من حادثة اماره أبوظبي كمصدرة للبترول ، وتحملها العبء المالي لاتحاد الامارات بالاضافة إلى عبء انجاح انضواء الامارات في دولة واحدة ذات قواعد اقتصادية راسخة ، وما تبع ذلك من جهود جبارة للتنمية في شتى المجالات ، فإن هذا لم يقلل من اهتمامها بالبعد الثاني وهو انتمائها للامة العربية الواحدة . فكان من بين ما قدمته أبوظبي لشقيقاتها العربيات في عام ١٩٧١ انشاء صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي .

فقد صدر القانون رقم ٣ لعام ١٩٧١ في ١٥ يوليو / تموز من العام نفسه بانشاء صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي ، للدول العربية الشقيقة دعما لنموها الاقتصادي في صورة قروض أو مساهمة في مشروعات أو ضمانات .

وفي عام ١٩٧٤ عدل قانون انشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ وذلك لكي يتسع نشاطه ليغطي بالاضافة إلى الدول العربية والدول الاسلامية والافريقية والاسيوية الأخرى .

وقد تحدد رأسمال الصندوق عند تأسيسه عام ١٩٧١ بمبلغ ٥٠ مليون دينار بحريني^(١) (٥٠٠ مليون درهم) تسدها حكومة أبوظبي . ويحق لمجلس ادارة

(١) لدى تأسيس صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي كانت عملة أبوظبي في ذلك الوقت (سنة ١٩٧١) هي الدينار البحريني والذي كان يعادل ٢,١٠ دولار أمريكي في ذلك الوقت وفي نهاية سنة ١٩٧٣ أصدرت الدولة عملتها التي سميت بدرهم الامارات العربية المتحدة والذي يبلغ محتواه الذهبي (Gold Content) ٠,١٨٦٦٢١ جرام من الذهب النقي أي ما يعادل ٠,٣٥٣ دولار أمريكي

الصندوق أن يطلب من الحكومة سداد عشرة ملايين دينار في السنة الأولى ، وثمانية ملايين دينار في كل عام من الأعوام التالية وذلك طبقا للحاجة وحتى يتم تسديد رأس المال كاملا . وعند تعديل القانون التأسيسي عام ١٩٧٤ رفع رأسمال الصندوق إلى ٢٠٠٠ مليون درهم تكتتب فيه حكومة أبوظبي بالكامل .

وينقسم إلى ١٠٠٠ مليون درهم مدفوعة وألف مليون درهم تحت الطلب يسدد منها ٢٠٠ مليون درهم حتى نهاية عام ١٩٧٤ ثم يسدد الباقي على أربعة أقساط سنوية ومتساوية .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن مجلس إدارة الصندوق قد قرر في جلسته رقم (١٦) والتي عقدت في ١٩٧٩/٩/٢٥ زيادة رأس مال الصندوق المصرح به إلى ٤٠٠٠ مليون درهم .

هذا وكانت قد شهدت الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ تأسيس ثلاثة صناديق أخرى إذ تم تأسيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧١ وأنشئ كل من صندوق التنمية السعودي والصندوق العراقي للتنمية الخارجية في عام ١٩٧٤ ، وقد غلب طابع «التمويل الاقراضي» على مجمل نشاطات هذه الصناديق . ويبين الجدول التالي وفقا للبيانات المتوافرة المعلومات الأساسية عن هذه الصناديق ومجال نشاطها :

وإذا أضفنا عمليات التمويل التي يساهم بها المصرف العربي الليبي الخارجي الذي تأسس عام ١٩٧٢ وعمليات البنك الاسلامي وصندوق الاوبك نجد أن مجموعها الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٥ قد بلغ ٢١٧٨٥,١٥ مليون دولار أمريكي . ويشكل صندوق التنمية السعودي والصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي ، أعلى نسبة من هذا المجموع إذ تبلغ مساهمة كل منهما ٢١,٧٪ ويحتل البنك الاسلامي المركز الثاني نسبة ٢٠,٨٪ ويليه بالتتابع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق الاوبك للتنمية الدولية فالصندوق العراقي للتنمية الخارجية فصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ثم المصرف الليبي الخارجي وبنسب ١٠,٧٪ ، ٩,١٪ ، ٨,٠٪ ، ٥,٠٪ ، ٣,١٪ على التوالي هذا ويعكس ارتفاع العائد البترولي خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ارتفاع نسبة عمليات هذه الصناديق والتي أخذت بعد ذلك بالانحسار تدريجيا حتى عادت في عام ١٩٨٥ إل المستويات التي كانت عليها في منتصف السبعينات . وكما يبين الجدول التالي ملخص عمليات التمويل المقدمة حسب السنوات والمؤسسات المانحة :

عمليات التمويل المقدمة حسب السنوات والمؤسسات المانحة

جدول (1)

مليين دولار أمريكي

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	عدد البلدان	عدد العمليات	
٤٩٨,٧٣	١٨٨,٧٠	١١٩,٣٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٨٦	٣٨	البنك الإسلامي
١٤٥,١٤	٣١٥,٩٥	١٣٨,٨٢	١٦٣,٧٣	٤٤,١٨	٦٤,٣٩	٠,٠٠	٨٦	٤١	صندوق البونتي
٣١٣,٨٠	١٥٥,٠١	٢٤٣,٠١	٤٣,٧٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٨٥	٨١	صندوق الأوبك
٤٤٧,٠١	٥٦١,٦٨	٧٧٠,٠٤	٤٣٣,٥٨	٣٨٣,٧٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٦٦	٥٩	الصندوق السعودي
٤٠٦,٣٠	١٠١,٣٠	٣٦,٣٠	١٥٠,٠٠	٠,٠٠	٣٠,٠٠	٠,٠٠	٦٩	٣١	الصندوق العراقي
٧٠,٣٣	٠,٠٠	٣٦٣,٦	٣٣١,٥٩	١٩٣,٤٤	١١٤,٨٩	٠,٠٠	١٦٧	١٧	الصندوق العربي
٢٥٣,٦٨	٢٠٠,١٧	٤١٠,٩٩	٣١٩,٧٠	٣٣٧,١١	١٣٨,٨٦	٣٤٣,٩٠	٣٩٨	٦٥	الصندوق الكويتي
٢٠٣,٠	٦٦,٩٣	٧٧,٠٤	٧٩,٤٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٩	٣٨	المصرف العربي الليبي الخارجي
٣١٥٤,٠٩	١٤٨٩,٦٣	٣١٤٨,١٤	١٣٨٤,٧٠	٨٤٧,٤٨	٣٤٨,٠٤	٣٤٣,٩٠	١٧٦٦		الإجمالي
٩,٩	٦,٨	٩,٩	٦,٤	٣,٩	١,٦	١,٦			النسبة الى المجموع

تكملة جدول عمليات التمويل المقدمة حسب السنوات والمؤسسات المانحة

جدول (ب)

(مليين دولار أمريكي)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع	النسبة إلى الإجمالي
البنك الإسلامي	٤٧٥ ٣٩	٦٤٩,٠٥	٥١٤ ٨٣	٥٧١ ٣١	٨٣٦,٥٦	٦٧١,٩٤	٤٥٣٠,٧٥	٢٠,٨
صندوق أبوظبي	١٠٠ ٦١	٦٩,٨٨	٦٥,٦٨	٢٥,٧٦	٢٨,٥٦	١٦,٩٣	١٠٧٩,٥٣	٥,٠
صندوق الأوبك	٣٥٠ ٧٧	٤٠٠ ٨٨	٣٣٣,٧٢	٢١٢,٨٥	٩٤,٩٣	٥١,١٥	١٩٨٧,٢٨	٩,١
الصندوق السعودي	٢٢١,٨٩	٣٤٨,٦١	٦١١,٢٣	٣٧٢,٢٦	٣٥١ ٧٢	٢٢٠,٧٣	٤٧٣٠,٦٠	٢١,٧
الصندوق العراقي	٧٤٢ ٢٦	٣٦٣,٢٠	٣٧,٦٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٧٣٢,٠٢	٨,٠
الصندوق العربي	١١١,٧٢	١٤٨,٤٠	٢٣٢,٧٥	٣٠٩,٧٤	٢٨٣,٣٩	١٧٦ ٢٥	٢٣٢٥,٠	١٠,٧
الصندوق الكويتي	٢٦٨,٦٨	٧٤١ ٣٨	١٧٣ ١١	٢٨٩ ٩٥	٢٥٢,٥٦	٢١٣ ٨٩	٤٧٢٦,٩٨	٢٦,٧
المصرف العربي الليبي الخارجي	٨١ ٠ ٣	١٩,٧٠	٨٠ ٠	٦٧ ١٥	٦٨ ٢٥	٧١,٢٢	٦٨١,٠١	٣,١
الإجمالي	٣٦٣,٣٤	٢٧٩١,٢٠	٢٦٢٩,٠٨	١٩٤٨,٩٢	١٩١٥,٤٣	١٤٢٢,٢٢	٢١٧٨٥,١٥	١٠٠,٠
النسبة إلى المجموع	١٠,٩	١٢,٨	١٢,١	٩,٠	٨,٨	٦,٥	١٠٠,٠	

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية.

المبحث الأول

سياسة الصندوق وأهدافه

رأينا فيما سبق أن فكرة إنشاء صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي قد برزت إلى حيز الوجود ، من أجل تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية تدعياً لنموها الاقتصادي ، وذلك في صورة قروض أو مساهمات في مشروعات أو ضمانات أو غير ذلك من الصور ، التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق وهذا ما تضمنته صراحة المادة الثانية من القانون التأسيسي للصندوق .

وقد اختط الصندوق لنفسه منذ البداية سياسة واضحة للاقراض تقوم على الأساس التالية :

- عدم التمييز بين الدول فيما يختص بشروط الاقراض بالنسبة لكل نوع من المشروعات .
- عدم تفضيل نوع معين من القطاعات أو المشروعات على نوع آخر إلا بقدر ما تحتله من أولوية في خطط أو برامج التنمية في الدول المعنية بهدف تحقيق أفضل معدل للتنمية الاقتصادية .
- يكون منح القروض بشروط ميسرة سواء بالنسبة لسعر الفائدة أو لطول أجل السداد مع منح الدول المقرضة فترة أمهال معقولة .
- تكون مساهمة الصندوق في رؤوس أموال المشروعات ذات العائد الجاري

المناسب خاصة اذا كانت هذه المساهمة ستؤدي الى تشجيع الافراد والمؤسسات على المساهمة في المشروع وبشرط أن يكون المشروع ذا أهمية حيوية للقطاع الذي يمثلته وللإقتصاد القومي للدولة .

- أن يعتمد الصندوق إلى التنسيق والمشاركة في تمويل المشاريع الكبيرة نسبيا بوجه خاص ، مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية الاخرى ضمنا لنجاح مثل هذه المشروعات .

وانطلاقا من هذه الأسس وبناء على ما حددته المادة الثانية من القانون التأسيسي للصندوق ، فإن صور المساعدات التي يقدمها الصندوق قد تحددت بالقروض أو المساهمات بصفة أساسية ، ثم غير ذلك من أنواع المساعدات كالضمانات . وغنى عن القول أن قروض التنمية انما هي مبالغ تحدد وفقا لدراسات معينة ، تدفع وفق ضمانات وترتيبات سحب خاصة وتسترد على أقساط وفترات معينة وبفائدة وشروط أخرى محددة . أما المساهمات فهي مشاركة في انشاء مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة ، عن طريق الاكتتاب في رأس المال وفق شروط معينة تتناول التمثيل في مجلس الادارة ، والتصويت وأولوية الحصول على الأرباح والتنازل عن ملكية أسهم رأس المال المكتتب فيها .

وعلى الرغم من أن القروض هي الشكل المألوف في تعامل بنوك التنمية مع الغير ، إلا أنه قد تبرز عوامل تجعل من المساهمات أنسب صور المساعدة . ولعل أصدق مثال على ذلك هو المشروعات المشتركة بين الدول العربية . كذلك المشروعات التي تؤخذ فيها مساهمة الصندوق كنوع من تشجيع رؤوس الأموال المحلية أو الاجنبية على الاكتتاب في رأسمال المشروع .

وفي يوليو / تموز من عام ١٩٧٤ عدل قانون انشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ حيث ادخل تغيير جوهري على أهداف الصندوق وذلك بتوسيع نطاق عملياته . فبصدور القانون رقم ٧ لعام ١٩٧٤ لم تصبح أغراض الصندوق مقتصرة على تقديم المساعدات الاقتصادية ضمن نطاق الوطن العربي فحسب ، بل اتسع مجال نشاطه ليشمل الدول الاسلامية والافريقية والآسيوية . كما اشرنا إلى ذلك أيضا

وعهد إلى الصندوق بسلطة تأسيس المؤسسات المالية والمشاركة فيها .

وقد نصت المادة الأولى من القانون التعديلي المذكور على أن أهداف أو أغراض الصندوق تتحدد فيما يلي :

- ١ - تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية تدعياً لنموها الاقتصادي وذلك في شكل قروض ومساهمة في مشروعات .
 - ٢ - تقديم المساعدات الاقتصادية للأقطار الأفريقية والآسيوية والإسلامية الأخرى تدعياً لنموها الاقتصادي في شكل قروض أو مساهمة في مشروعات .
 - ٣ - تأسيس أو المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تكمل أغراض الصندوق وتعمل على خلق وتدعيم سوق مالية في إمارة أبوظبي .
 - ٤ - إصدار الضمانات وغير ذلك من التعهدات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تكمل أغراض الصندوق .
 - ٥ - استخدام ما يتوافر له من سيولة مؤقتة في وسائل الاستثمار المجزية المختلفة .
 - ٦ - توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .
 - ٧ - القيام بأي نشاط أو خدمات أخرى تكون لازمة لتحقيق أغراض الصندوق .
- وبعد استعراض الأسس التي قامت عليها سياسة الصندوق والأهداف المحددة ، التي عمل الصندوق على تحقيقها منذ قيامه حتى الآن ، يمكن تلخيص الأساليب وكيفية ممارسة الصندوق لأعماله بما يلي :^(١)

(١) ناصر النوييس كيف يعمل صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي . محاضرة غير منشورة ١٩٨٢

يعمل صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي طبقا للأسس العلمية المتعارف عليها دوليا ، من حيث تمويل مشروعات لها عائد اقتصادي ومالي جيد . وحيث أن الصندوق يعتبر مؤسسة لا تهدف إلى الربح المادي ، ولكن بغرض التنمية فإن نشاطه يركز على مشروعات اقتصادية تتماشى مع خطط وبرامج التنمية وأولوياتها في الدول التي يقوم باقراضها .

وأما أسلوب عمل الصندوق بالنسبة لتمويل المشاريع ، فيعتمد الصندوق على البعثات التي تقوم بدراسة المشروع ومتابعته وذلك وفق المستويات الثلاث التالية :

أ- بعثات استطلاعية :

يقوم أعضاء البعثة الاستطلاعية بدراسة الوضع الاقتصادي والمالي العام للدولة ، متضمنا برنامج أو خطة التنمية للدولة وأولوية المشروعات فيها ، وذلك ليبان مدى القدرة الاستيعابية والقدرة على السداد للدولة المقترضة ، ولهذا الهدف يتم اعداد ورقة مسح شاملة للدولة لدراسة الهيكل الاقتصادي والمالي للدولة المعنية ، وعلى سبيل المثال البيانات التالية : المساحة - السكان - الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو ونصيب الفرد منه - التوزيع القطاعي على الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وخدمات .. الخ - توزيع الاستثمارات على هذه القطاعات - الانفاق المحلي الاجمالي على الاستهلاك والاستثمار - دراسة ميزان المدفوعات لمعرفة فجوة الموارد - قياس فائض الطلب - الأرقام القياسية للأسعار مركز الدولة من احتياطاتها الدولية لدى صندوق النقد الدولي ، ثم تقييم شامل للخطة الاقتصادية فيها من حيث الأهداف والأولويات ، ومتابعة النتائج واحتياجات التمويل الخارجي .. الخ . ويشكل ذلك المرحلة الأولى من عملية تمويل أي مشروع .

ب - بعثات تقييم :

في المرحلة الثانية يقوم أعضاء بعثة التقييم بدراسة المشروع على الطبيعة في البلد المعني . ويتم اذا دعت الضرورة الاستعانة بأحد الاستشاريين من بيوت الخبرة العالمية . وتتضمن دراسة المشروع العناصر الآتية :

- أهداف المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي وسياسة التنمية .
- دراسة تحليلية للقطاع الذي يشمل المشروع .
- دراسة الاعتبارات الفنية والقانونية للمشروع .
- الجدول الزمني لتنفيذ المشروع .
- هيكل التمويل .
- هيكل التكاليف الاجمالية للمشروع .
- دراسة العائد المالي للمشروع .
- دراسة العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع .



General Organization of Scientific Research (GOSR)
 المنظمة العامة للبحوث العلمية

ج - بعثات متابعة :

اما بالنسبة للمرحلة الثالثة فهي تتضمن متابعة المشروعات ، وذلك عن طريق ارسال بعثات متابعة بصفة دورية ، اوكلما دعت الحاجة إلى ذلك . ويقوم أعضاء بعثة المتابعة بالتأكد على الطبيعة ، من أن تنفيذ المشروع يتم حسب الهدف المحدد له ، كذلك تتم مراجعة مصادر وشروط التمويل للمشروع (متضمنا قرض الصندوق) - موقف السحب من قرض الصندوق - الجدول الزمني للتنفيذ المقدر ومقارنة بالتنفيذ الفعلي . مع معالجة مشاكل التنفيذ ان وجدت .

ولا يقوم الصندوق بتمويل لأي مشروع إلا بعد التأكد ، من أنه نتيجة لاقرضه تتم تغطية جميع التكاليف للمشروع بالعملة الاجنبية والمحلية . كما أن مساعدات الصندوق وعلى عكس الحال بالنسبة لمؤسسات التنمية في الدول المتقدمة صناعيا ، تعتبر غير مشروطة (كذلك الحال لباقي الصناديق العربية) وأن اختيار الاستشاريين والمقاولين غير مشروط أيضا حيث يخضع ذلك لمعايير المناقصات الدولية .

هذا وينسق ويتعاون صندوق أبوظبي والصناديق العربية الأخرى في جميع مراحل المشروع ، الذي يتم تمويله بصفة مشتركة حتى أصبحت اتفاقيات القرض لتمويل مشروع واحد من أكثر من مؤسسة عربية متشابهة بقدر كبير .

ولذا يعتبر صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي مع صناديق التنمية العربية الأخرى ، بمثابة التعبير العملي عن التضامن والتعاون الدولي في تقديم المساعدات الاقتصادية ، للدول النامية في العالم العربي وأفريقيا وآسيا والدول الإسلامية الأخرى ، تدعينا لنموها الاقتصادي والوقوف معها لمكافحة آثار الفقر والتخلف .



المبحث الثاني

أنشطة وعمليات الصندوق

لقد بدأت الاجراءات التنفيذية لتأسيس صندوق أبوظبي للأنماء الاقتصادي العربي في مارس / آذار ١٩٧٢ وبعد عامين فقط من عمر الصندوق (حتى ابريل / نيسان ١٩٧٤) أرسل الصندوق عدة بعثات من خبرائه إلى العديد من الدول العربية . وتمشيا مع توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة فقد أوفد الصندوق أيضا بعثات أخرى إلى بعض الأقطار الافريقية والآسيوية الصديقة .. وفي جميع هذه الزيارات كان يتم البحث مع المسؤولين في الدول المعنية في مجالات التنمية ، وخطط دولهم الاقتصادية وأولويات هذه الخطط ، وكذلك البحث في المشروعات المختلفة كوحدات مستقلة .

ويوضح الجدول التالي نشاط الصندوق بايجاز حتى نهاية أبريل / نيسان من عام ١٩٧٥ من حيث عدد المشروعات التي ساهم فيها ، أو قدم لها قروضا والأقطار المختلفة التي استفادت من تسهيلات الصندوق ومبالغ القروض والمساهمة لكل قطر :

الدولة	عدد المشروعات	مبالغ مساهمة الصندوق (درهم الامارات)
- دولة البحرين	٣	١٤٠,٣٤٠,٠٠٠
- الجمهورية العربية اليمنية	٣	٤٤,٣٠٠,٠٠٠
- المملكة الاردنية الهاشمية	٦	٧٤,٢٠٠,٠٠٠
- المملكة المغربية	١	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
- الجمهورية التونسية	٤	٥٧,٢٠٠,٠٠٠
- الجمهورية العربية السورية	٣	١٤٢,٠٠٠,٠٠٠
- جمهورية مصر العربية	٣	١٨٨,٠٠٠,٠٠٠
- جمهورية السودان الديمقراطية	١	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
- جمهورية موريتانيا الاسلامية	٢	٥٦,٠٠٠,٠٠٠
- جمهورية الصومال	١	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
- جمهورية بنجلاديش الشعبية	١	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
- المجموع	٢٨	٨٩٠,٠٤٠,٠٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق التغطية الجغرافية الواسعة لنشاط الصندوق في مراحله الأولى ، حيث شمل احدى عشرة دولة عربية وصديقة ، ليغطي ٢٨ مشروعا مختلفا تشمل مشروعات الهياكل الأساسية (Infrastructural Projects) ومشروعات صناعية وأخرى سياحية وزراعية . وبلغ مجموع تعاقدات الصندوق لهذه المشروعات ما يزيد عن ٨٩٠ مليون درهم .

ولقد اتسع نطاق أنشطة وعمليات الصندوق منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٧ بصورة كبيرة وبأبعاد وأحجام مختلفة كما ونوعاً ، وان كانت هذه الأنشطة والعمليات في السنوات الثلاث الاخيرة قد أخذت في التزايد ، ولكن بمعدل متناقص عن العقد السابق (١٩٧٤ - ١٩٨٤) حيث أن ذلك يرجع أساسا إلى أن دولة الامارات تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لدخلها . ومع تدني أسعار النفط وتحديد حصتها من انتاجه أثر في انخفاض عائداتها بدرجة كبيرة في الآونة

الآخيرة . ومع ازدياد الأهمية التي تعلقها المؤسسات الانمائية على التمويل المشترك للمشروعات نشط صندوق أبوظبي في مشروعات التمويل المشترك ، سواء مع الصناديق العربية المشتركة والدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية ، أو مع بنوك التنمية الإقليمية ومجموعة البنك الدولي .

وتأكيدا للدور الذي يلعبه صندوق أبوظبي في اذكاء شعلة التنمية في دول العالم الثالث ، فقد عمل على تنويع نشاطه الانمائي ، بحيث لم يقتصر على منح القروض لتمويل المشروعات كما كان يحدث في السابق ، بل تعداه إلى المشاركة في رؤوس أموال هذه المشروعات ، وعليه فقد قام الصندوق من هذا المنطلق بتشجيع انشاء الشركات المشتركة ، بين الدولة والدول النامية التي تقع ضمن نشاطه الجغرافي ، اذ انه أصبح ينظر إلى مثل هذه الشركات كبعد جديد لرسالته الانمائية نظرا لأهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه ، في تنمية القطاعات الاقتصادية في الدول النامية . وما تغطيه من الأنشطة العديدة في المجالات الاستثمارية الانتاجية المتنوعة .

ويتقدم المدى الزمني منذ تأسيس الصندوق إلى الآن وعلى الأخص في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، أصبح لصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي مجموعة من الأنشطة والعمليات المحددة ، التي يدير جزءا منها لصالحه والجزء الآخر لصالح حكومة أبوظبي وهذه الأنشطة تتلخص بإيجاز فيما يلي :

- ١ - منح القروض الخاصة بالمشروعات التنموية في الدول العربية ، والافريقية والآسيوية والإسلامية النامية .. من ميزانية الصندوق الخاصة .
- ٢ - القيام بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات ، والشركات الاستثمارية والانمائية خارج الدولة .. ومن ميزانية الصندوق الخاصة .
- ٣ - تقديم المعونات والمنح الفنية من ميزانية الصندوق الخاصة ، لتمويل دراسات الجدوى .
- ٤ - تمويل مشروعات وأنشطة انمائية داخل الدولة ، ومن ميزانية الصندوق الخاصة .

- ٥ - ادارة الصندوق فقط لبعض القروض والمنح او المشروعات والبرامج الانمائية لصالح حكومة أبوظبي في الدول النامية ودول العالم الثالث .
- ٦ - ادارة الصندوق فقط لمساهمات حكومة أبوظبي في الخارج .
- ٧ - ادارة الصندوق لمشروعات تمويلها حكومة أبوظبي ويديرها الصندوق داخل دولة الامارات العربية المتحدة .

كما أصبح حجم تعامل الصندوق بشكل عام مع مختلف أنشطته يعادل ٧,٧ مليار درهم وذلك حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ . وشارك خلال فترة قاربت على الستة عشر عاما مع الصناديق العربية الأخرى في جهود التنمية في العديد من الدول الافريقية والآسيوية .

ونظرا لطول فترة عمل مثل هذه الصناديق ، فإن التعرض تفصيليا لأنشطتها في الحقل الانمائي يتعين أن يتم من خلال النظر بصورة اجمالية على كافة انجازاتها ، التي حققتها خلال فترة أطول اذ أن عملية التنمية تتصف بطول وامتداد أجلها ، لذا فسوف نستعرض أنشطة وعمليات صندوق أبوظبي السبع السابقة ، بشيء من التفصيل وخاصة فيما يتعلق بمشاركته في مشروعات التنمية في الدول العربية . أولا - خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ بصورة كلية شاملة . ثانياً - خلال الفترة من ١٩٨٥ : ١٩٨٧ بصورة تفصيلية توضيحية .

أولا : القروض التي قدمها الصندوق للمشروعات الانمائية : (١٩٧٤ - ١٩٨٤)

قدم صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ أربعة وثمانين قرضا انمائيا ، لتمويل مشروعات حيوية في الدول العربية والافريقية والآسيوية والاسلامية ، وغيرها من دول العالم الثالث وكان نصيب الدول العربية من اجمالي هذه القروض ستة وأربعين قرضا .

ونستعرض فيما يلي التوزيع الجغرافي لاجمالي قروض الصندوق في الفترة المشار إليها ، وحجم هذه القروض بصورة كلية شاملة لكافة الدول التي قام الصندوق باقراضها . ثم نشير بعد ذلك للمعالم الرئيسية للمشاريع الست والأربعين ، التي قام صندوق أبوظبي بتمويلها في الدول العربية الشقيقة ايماناً منه وانطلاقاً من قانون تأسيسه بأولوية تمويل المشروعات الانمائية العربية باختلاف أحجامها والمجالات التي تنتمي إليها .

١ - التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق ١٩٧٤ : ١٩٨٤ (مليون درهم امارات) .

الدول العربية :

الدولة	الاجمالي
- المملكة الاردنية الهاشمية	١٤٥,٥
- دولة البحرين	٢٢٠,٠
- الجمهورية التونسية	٣٧٩,٠
- جمهورية السودان الديمقراطية	١٤٠,٥
- الجمهورية العربية السورية	١٠٧,٥
- سلطنة عمان	٨٣٨,٧
- الجمهورية اللبنانية	٦٧,٨
- جمهورية مصر العربية	٢٦٥,٠
- المملكة المغربية	٢٥٠,٠
- جمهورية موريتانيا الاسلامية	١٦٠,٠
- الجمهورية العربية اليمنية	١٧٩,٠
- جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٠٨,٢
اجمالي الدول العربية	٢٩٦٣,-

الدول الأفريقية :

الدولة	الإجمالي
- جمهورية بورندي	٢٤,٠
- جمهورية مالي	٤٦,٠
- جمهورية جامبيا	٧,٩
- جمهورية تنزانيا	٢٤,٠
- جمهورية غينيا	١٦,٠
- جمهورية أوغندا	٢٥,٠
- جمهورية جزر القمر	٤,٠
- جمهورية مدغشقر	١٦,٠
- جمهورية سيسل	٨,٠
- جمهورية السنغال	٤,٠
- جمهورية ليسوتو	٧,٠
- جمهورية جزر الرأس الأخضر	٤,٠
- جمهورية غينيا بيساو	١٢,٠
- جمهورية النيجر	٣٠,٠
- جمهورية رواندا	١٥,٠
- جمهورية الكاميرون	١٦,٠
- جمهورية الكونغو الشعبية	١٦,٠
- جمهورية موريشيوس	١٨,٠
- إجمالي الدول الأفريقية	٣١٣,٩

الدول الآسيوية :

الدولة	الإجمالي
- جمهورية بنغلاديش	١٨٢,٢
- جمهورية الهند	٦٨,٠
- جمهورية المالديف	٨,٠
- جمهورية ماليزيا	٣٢,٠
- جمهورية سريلانكا	٢٠,٠
- جمهورية اندونيسيا	٥٧,٠
- جمهورية أفغانستان	٣٠,٠
- جمهورية باكستان الإسلامية	٩٢,٥
- إجمالي الدول الآسيوية	٤٩١,٧

الدول الأخرى :

الدولة	الإجمالي
- جمهورية مالطا	٤٨,٠٠
- الجمهورية التركية	١٠٠,٠٠
- إجمالي الدول الأخرى	١٤٨,٠٠

الإجمالي العام : ٢٩١٥,٦ مليون درهم^(١)

وفيما يلي نستعرض المعالم الرئيسية لقروض ومشاريع الصندوق في الدول العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ .

(١) صندوق أبوظبي للنماء الاقتصادي العربي . التقرير السنوي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ص ١١٨ - ١١٩ .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ - سد الملك طلال

قرض الصندوق	٢١,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١١٠,٠ ملايين درهم امارات.
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق الكويتي والحكومة الاردنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/٩/٢٥

٢ - طريق الازرق - الحدود السعودية

قرض الصندوق	٥ ملايين درهم .
اجمالي تكلفة المشروع	١٥ مليون درهم
مصادر التمويل الاخرى	الحكومة الاردنية
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨٥/٢/١٧ م

٣ - تنمية وتحسين انتاج فوسفات الحسا :

قرض الصندوق	١٠٠ مليون درهم امارات
اجمالي تكلفة المشروع	٢٢٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	شركة مناجم الفوسفات الاردنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/٦/٨ م

٤ - مشروع الاسمدة الفوسفاتية :

قرض الصندوق	١٩ مليون درهم امارات
اجمالي تكلفة المشروع	١٢٠٠ مليون درهم امارات

مصادر التمويل الأخرى

الصندوق الكويتي -
الحكومة الفرنسية
مؤسسة التمويل الدولية -
مجموعة بنوك عربية وأجنبية
مشاركة - الشركة العربية
للاستثمارات البتروكيمياوية .
١٢/٥/١٩٨٠م

تاريخ توقيع الاتفاقية

دولة البحرين

٥ - مشروع الكهرباء والماء

٤٠ مليون درهم امارات
٢١٢ مليون درهم امارات
الصندوق الكويتي - حكومة
البحرين
٢٧/١١/١٩٧٤م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر تمويل أخرى

تاريخ توقيع الاتفاقية

٦ - الكهرباء والماء المرحلة (١)

١٠٠ مليون درهم امارات .
٢٢٨ مليون درهم امارات .
حكومة البحرين .
١١/٢/١٩٧٦م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

٧ - مشروع الصناعات الصغيرة :

٦٠ مليون درهم امارات .
٨٤ مليون درهم امارات .
حكومة البحرين .
١١/٢/١٩٧٦م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

٨ - مشروع كهرياء البحرين (رفاعة) :

قرض الصندوق	٢٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٨٣٥ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق السعودي - الصندوق الكويتي الصندوق العربي - حكومة البحرين .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/١٢/٢٤ م

الجمهورية التونسية

٩ - مشروع سوسة الشمالية العقاري والسياحي :

قرض الصندوق	٢٠,٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٠٥ ملايين درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	هيئة التمويل الدولية - المصرف العربي الدولي مؤسسات وطنية تونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/١٢/١٨ م

١٠ - مصنع العلب المعدنية :

قرض الصندوق	٦ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الحكومة التونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/١٢/٣١ م

١١ - اقتناء ٣٠ عربة سكك حديدية :

قرض الصندوق	١٣,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٤,٨ مليون درهم امارات .

الحكومة التونسية .
١٨/١٢/١٩٧٤ م .

مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

١٢ - تطوير شبكة المواصلات :

٤٧ مليون درهم امارات .
١٦٢ مليون درهم امارات .
البنك الدولي - مجموعة
المصارف التونسية -
الحكومة التونسية .
٢٦/٢/١٩٧٧ .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

١٣ - مصنع الاسمدة الفوسفاتية :

٢١٨,٦ مليون درهم امارات .
٦٧٠ مليون درهم امارات .
الحكومة التونسية .
١٩/٥/١٩٧٩ م

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

١٤ - الجريد الزراعي

٧٤ مليون درهم امارات .
٢٢٢ مليون درهم امارات .
الحكومة التونسية .
١٦/٢/١٩٨٣ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

جمهورية السودان الديمقراطية

١٥ - مصنع غزل القطن بمنطقة الحاج عبدالله :

١٠٠,٥ مليون درهم امارات .
٢٦٤ مليون درهم امارات .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع

مصادر التمويل الأخرى

تسهيلات موردين - بنك
اندوشين - حكومة السودان .
١٩٧٦/٧/٢٠ م .

تاريخ توقيع الاتفاقية

١٦ - تطوير السكك الحديدية :

قرض الصندوق

٤٠ مليون درهم امارات .
٥٨٤ مليون درهم امارات .
الصندوق العربي -
الصندوق الكويتي - البنك
الدولي - الصندوق الأوروبي
للتنمية - حكومة السودان .
١٩٧٧/١٢/٢١ م .

اجمالي تكلفة المشروع

مصادر التمويل الأخرى

تاريخ توقيع الاتفاقية

الجمهورية العربية السورية :

١٧ - مراكز التنسيق الكهربائية :

قرض الصندوق

٥١,٥ مليون درهم امارات .
٦٥ مليون درهم امارات .
الحكومة السورية .
١٩٧٤/٩/٢٤ م .

اجمالي تكلفة المشروع

مصادر التمويل الأخرى

تاريخ توقيع الاتفاقية

١٨ - محطة كهرباء باننيلس :

قرض الصندوق

٥٦ مليون درهم امارات .
٧٢٠ مليون درهم امارات .

اجمالي تكلفة المشروع

مصادر التمويل الأخرى

الصندوق السعودي -
الصندوق العربي - البنك
الاسلامي - هيئة المعونة
الخارجية الألمانية - الحكومة
السورية .

. ١٩٧٧/١٢/٢٠

تاريخ توقيع الاتفاقية

سلطنة عمان

١٩ - تنمية حقول الغاز في ايبال :

قرض الصندوق

٦٠ مليون درهم امارات .

اجمالي تكلفة المشروع

٣٦٠ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى

الصندوق العربي -
الصندوق الكويتي - حكومة
سلطنة عمان .

. ١٩٧٦/٨/١٧ م

تاريخ توقيع الاتفاقية

٢٠ - تطوير حقول نفط الجنوب

قرض الصندوق

٦٦٣ مليون درهم امارات .

اجمالي تكلفة المشروع

١٥٨٨ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى

حكومة سلطنة عمان .

تاريخ توقيع الاتفاقية

. ١٩٧٨/١٠/١١ م

٢١ - اسمنت ريسوت :

قرض الصندوق

١٠,٧ مليون درهم امارات .

اجمالي تكلفة المشروع

١٧٠ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى

حكومة سلطنة عمان .

تاريخ توقيع الاتفاقية

. ١٩٨٣/٩/٢٥ م

٢٢ - الطرق الداخلية بالولايات العمانية :

قرض الصندوق	١٠٥ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٦٦ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق الكويتي - حكومة سلطنة عمان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨٤/٣/٣١ م .

الجمهورية اللبنانية :

٢٣ - تعمير شبكة الكهرباء

قرض الصندوق	٢٧,١٢ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	١٤٣ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق العربي - حكومة لبنان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/١٠/١٨ م .

٢٤ - الحوض الرابع بميناء بيروت :

قرض الصندوق	٤٠,٦٨ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	١٨٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق العربي - حكومة لبنان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/١٠/١٨ م .

جمهورية مصر العربية

٢٥ - فندق عمر الخيام :

قرض الصندوق	١٦,٦٢ مليون درهم امارات.
-------------	--------------------------

١٢٠ مليون درهم امارات .
بنك التصدير والاستيراد
الأمريكي - الحكومة المصرية.
١٩٧٤/١١/٩ م .

اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى

تاريخ توقيع الاتفاقية

٢٦ - سعاد طلحا الثاني :

٥٨,٤ مليون درهم امارات .
٥١٤ مليون درهم امارات .
الصندوق العربي -
الصندوق الكويتي - المصرف
العربي الليبي الخارجي -
دولة قطر - وكالة التنمية
الدولية الحكومة المصرية .
١٩٧٤/٩/٢٤ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى

تاريخ توقيع الاتفاقية

٢٧ - محطة القوى الكهربائية في أبوقير :

١٣٠ مليون درهم امارات .
٧٤٠ مليون درهم امارات .
الصندوق الكويتي - مجموعة
من الشركات والبنوك الفرنسية.
١٩٧٥/١٠/٢٨ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى

تاريخ توقيع الاتفاقية

٢٨ - تطوير قناة السويس :

٦٠ مليون درهم امارات .
٤٥٠٠ مليون درهم امارات .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع

مصادر التمويل الأخرى

الصندوق السعودي -
الصندوق الكويتي -
الصندوق العربي - البنك
الاسلامي - صندوق
التعاون الاقتصادي
الخارجي الياباني - البنك
الدولي - وكالة التنمية
الامريكية - الحكومة المصرية.

١٩٧٧/١٢/٨ م .

تاريخ توقيع الاتفاقية

المملكة المغربية

٢٩ - انشاء مصنعين لانتاج غزل القطن :

٧٠ مليون درهم امارات .
١٩٨٥ مليون درهم امارات .
الحكومة المغربية . .
١٩٧٦/٤/٢٩ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

٣٠ - مركز تجاري تابع لوزارة الاوقاف :

٤٠ مليون درهم امارات .
٦٠ مليون درهم امارات .
الحكومة المغربية .
١٩٧٦/١/٢٨ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

٣١ - مشروع الغرب الزراعي :

٤٠ مليون درهم امارات .
١١٦١ مليون درهم امارات .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع

مصادر التمويل الأخرى

- الصندوق العربي
- الصندوق السعودي - بنك
- التنمية الأفريقي - الحكومة
- المغربية .
- ١١/٤/١٩٧٩ م .

تاريخ توقيع الاتفاقية

٣٢ - الحوض الأوسط (سد آيت شواريت) :

- قرض الصندوق
- اجمالي تكلفة المشروع
- مصادر التمويل الأخرى
- ١٠٠ مليون درهم امارات .
- ١٣٢٠ مليون درهم امارات .
- الصندوق العربي
- الصندوق الكويتي
- الصندوق السعودي - بنك
- التنمية الأفريقي - الحكومة
- المغربية .
- ١٣/٩/١٩٨٢ م .
- تاريخ توقيع الاتفاقية

جمهورية موريتانيا الإسلامية :

٣٣ - مصنع اسياخ الصلب في نواذيبو :

- قرض الصندوق
- اجمالي تكلفة المشروع
- مصادر التمويل الأخرى
- تاريخ توقيع الاتفاقية
- ١٦ مليون درهم امارات .
- ٤٤ مليون درهم امارات .
- الحكومة الموريتانية .
- ٢٧/١١/١٩٧٧ م .

٣٤ - طريق كيفا - النعمة :

- قرض الصندوق
- اجمالي تكلفة المشروع
- ٤٠ مليون درهم امارات .
- ٥٠٥ ملايين درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى

- الصندوق السعودي -
- الصندوق الكويتي -
- الحكومة الموريتانية .
- ١٩٧٩/٧/٨ م .

تاريخ توقيع الاتفاقية

٣٥ - مناجم حديد القلب :

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى

- ٨٠ مليون درهم امارات .
- ١٧٤٨ مليون درهم امارات .
- الصندوق السعودي -
- الصندوق الكويتي -
- الصندوق الياباني للتعاون -
- بنك التنمية الافريقي -
- صندوق الأوبك للتنمية
- الدولية - البنك الدولي -
- الصندوق المركزي للتعاون
- الاقتصادي الفرنسي .
- ١٩٧٩/١٢/٤ م .

تاريخ توقيع الاتفاقية

٣٦ - الجرجول الزراعي :

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الأخرى

- ٢٤ مليون درهم امارات .
- ٣٦٠ مليون درهم امارات .
- الصندوق السعودي - البنك
- الاسلامي - بنك التنمية
- الألماني - وكالة التنمية
- الدولية - صندوق التنمية
- الأوروبي - الصندوق الدولي
- للتنمية الزراعية - الحكومة
- الفرنسية - مزارعون -
- حكومة موريتانيا .
- ١٩٨٠/١١/٦ م .

تاريخ توقيع الاتفاقية

الجمهورية العربية اليمنية :

٣٧ - مياه صنعاء :

قرض الصندوق	٤ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٦ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	البنك الدولي - برنامج الأمم المتحدة للتنمية - منظمة الصحة العالمية - حكومة الولايات المتحدة .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٩/١٠/١٩٧٤ م .

٣٨ - التنمية الريفية للمرتفعات الجنوبية (المرحلة الأولى) :

قرض الصندوق	٤٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٩٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	وكالة التنمية الدولية - حكومة اليمن .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٠/١٠/١٩٧٥ م .

٣٩ - مياه ومجري تعز :

قرض الصندوق	٥٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٤٠٧ ملايين درهم امارات . .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي - وكالة التنمية الأمريكية - الحكومة اليمنية . .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١/٧/١٩٧٨ م .

٤٠ - دراسات وادي سهام

قرض الصندوق	٥ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٠,٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق الكويتي .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٥/٢/١٩٧٨ م .

٤١ - المرتفعات الجنوبية (المرحلة الثانية)

قرض الصندوق	٣٧,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٣٠٣ ملايين درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	البنك الدولي - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - الحكومة السويسرية - الحكومة اليمنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	غ ٢٠

٤٢ - الربط الكهربائي ذمار (تعز) :

قرض الصندوق	٣٧,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١١٣ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق العربي - صندوق الايك - الحكومة اليمنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٥/١/١٩٨١ م .

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

٤٣ - قوارب الصيد :

قرض الصندوق	٢٩,١ مليون درهم امارات .
-------------	--------------------------

٥٥,٣ مليون درهم امارات .
الحكومة اليمنية .
١٩٧٦/٤/٢٨ م .

اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الاخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

٤٤ - المسح الجيولوجي :

٦,٥٨ مليون درهم امارات .
٧,٢٢ مليون درهم امارات .
الحكومة اليمنية .
١٩٧٦/٤/٢٨ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الاخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

٤٥ - كهرباء عدن (المنصورة) :

١١٢,٥ مليون درهم امارات .
٢٢٥ مليون درهم امارات .
حكومة الجزائر .
١٩٨٠/٩/١٠ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الاخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

٤٦ - ميناء نانتطون :

٦٠ مليون درهم امارات .
١١٨ مليون درهم امارات .
البنك الدولي - مجموعة
الدول الاوروبية - الصندوق
العربي .
١٩٨٠/٩/١٠ م .

قرض الصندوق
اجمالي تكلفة المشروع
مصادر التمويل الاخرى
تاريخ توقيع الاتفاقية

**ثانيا : المساهمات الذاتية للصندوق في رؤوس اموال (حتى ٣١
ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٤)**

١ - البنك العربي الاوروبي (الشركة القابضة)

تاريخ التأسيس	: عام ١٩٧٢ .
رأس المال المصرح به	: ٣,٠٠ مليار فرنك لكسمبورغ .
رأس المال المدفوع	: تم دفع رأس المال بالكامل .
اهداف الشركة	: زيادة التعاون بين الدول العربية في مجال العمل المصرفي وذلك عن طريق انشاء وحدات مصرفية في المراكز المالية الهامة .
هيكل مساهمي الشركة	: مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية العربية والعربية الدولية والاوربية واليابانية . ويشترك الجانبان العربي والاوروبي في الشركة بنسبة ٥٠٪ لكل منهما .
نشاط المجموعة	: تمويل التجارة الخارجية ما بين الدول العربية والاوربية ومنح القروض والسلفيات للمؤسسات العاملة في هذه الدول وتمويل القروض الدولية وذلك إلى جانب نشاطها في الاستثمارات المالية المتنوعة .

٢ - شركة سيفيدا للاستثمارات الدولية : جنيف - سويسرا :

تاريخ التأسيس	: نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠ - وذلك كشركة قابضة .
رأس المال المصرح به	: ٥٠,٠ مليون دولار .
رأس المال المدفوع	: ١٨,٣ مليون دولار .

- أهداف الشركة : العمل على تنمية الدول الافريقية اما بمنح القروض أو بالدخول في المساهمات وممارسة الأنشطة المتنوعة لبنوك الاستثمار والاشتراك في المجموعات المصرفية التي تدير مبالغ القروض الدولية . وكذلك تقديم الاستشارات في مجال دراسة المشروعات .
- هيكل مساهمي الشركة : مجموعة مؤسسات تمويلية دولية ومؤسسات مصرفية أوروبية يبلغ عددها ١٣٧ تعمل في تسع عشرة دولة منها ثلاث دول عربية .
- نشاط الشركة : بلغ إجمالي مساهمات وقروض الشركة في مطلع عام ١٩٨٤ - ٤٢,٣ مليون دولار تم استثمارها في ٨٧ عملية . وقروض لأحدى المؤسسات الانمائية الاقليمية .

٣ - شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية - الجمهورية التونسية :

- تاريخ التأسيس : تم تأسيس الشركة في عام ١٩٧٣
- رأس المال المصرح به : ٦,٥ مليون دينار تونسي .
- رأس المال المدفوع : تم دفع رأس المال بالكامل .
- أهداف الشركة : تنفيذ مشروع اقامة مجمع سياحي متكامل شمال تونس .
- هيكل مساهمي الشركة : صندوق أبوظبي - الحكومة التونسية - المصرف العربي الدولي - هيئة التمويل الدولية - هيئات تونسية مختلفة .
- نشاط الشركة : أقيم المجمع المذكور بالإضافة إلى ٨٠٠ شقة ، ٣٢٠ فيلا لبيعها للمستثمرين الاجانب بالإضافة إلى عدة مشاريع سياحية أخرى .

٤ - بنك تنمية عمان - سلطنة عمان :

تاريخ التأسيس	: تم تأسيس البنك عام ١٩٧٦ في شكل شركة مساهمة عمانية .
رأس المال المصرح به	: ١٠ ملايين ريال عماني .
رأس المال المدفوع	: تم دفع رأس المال بالكامل .
أهداف الشركة	: يهدف البنك إلى تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً رائداً في انشاء وملكية المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية .
هيكل مساهمي البنك	: صندوق أبوظبي - الحكومة العمانية - الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية - المؤسسة الدولية للتمويل - مؤسسات أخرى اقليمية ودولية - الافراد والشركات العمانية .
نشاط البنك	: البحث عن مشاريع جديدة لمعاونة المستثمرين المحليين ووضع الدراسات القطاعية واعداد دراسات الجدوى .

٥ - الشركة العربية للأسمدة الفوسفاتية - الجمهورية التونسية :

تاريخ التأسيس	: ابريل / نيسان ١٩٧٤ - شركة مساهمة تونسية .
رأس المال المصرح به	: ٤٢ مليون دينار تونسي .
رأس المال المدفوع	: تم دفع رأس المال بالكامل .
أهداف الشركة	: انتاج وتصدير الأسمدة والاتجار فيها والمساهمة في الشركات المرتبطة بها .
هيكل مساهمي الشركة	: صندوق أبوظبي - الحكومة التونسية .

نشاط الشركة : انتهت الشركة من المرحلة الأولى الخاصة بإنتاج الاسمدة الفوسفاتية ودخلت الشركة المرحلة الثانية للتشغيل اعتبارا من ابريل / نيسان عام ١٩٨٤ .

عرضنا فيما سبق نماذج تفصيلية لبعض المشاريع التي يساهم صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي في رؤوس أموالها .. أما بقية المشاريع التي ساهم صندوق أبوظبي في رؤوس أموالها حتى نهاية عام ١٩٨٤ فهي :

- ٦ - شركة الامارات والمغرب للتنمية - المملكة المغربية .
- ٧ - شركة أسمنت مراكش - المملكة المغربية .
- ٨ - القروض العقاري والسياحي - المملكة المغربية .
- ٩ - شركة ريسوت للأسمنت - سلطنة عمان .
- ١٠ - شركة رباب التجارية - المملكة المغربية .
- ١١ - الشركة الفلاحية ببرج العامري - الجمهورية التونسية .

ثالثاً : المعونات والمنح الفنية التي منحها الصندوق لتمويل دراسات الجدوى:

دولة البحرين

١ - اجراء مسح صناعي

قيمة المنحة : ٢٤٠ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٥/٩/١٨ م .

٢ - الري المركزي :

قيمة المنحة : ١,٥ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٤/١/١٧ م .

الجمهورية العربية اليمنية :

٣ - دراسة جدوى تنمية وادي سهام :

قيمة المنحة : ٣٠٠ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٥/٣/٣ م .

جمهورية الصومال الديمقراطية :

٤ - دراسة اقتصادية عن الثروة الحيوانية :

قيمة المنحة : ٥١٨ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٠/٥/١١ م .

٥ - مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية :

قيمة المنحة : ٥٦٠ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٧/٦/٢٣ م .

وقد بلغ الاجمالي العام للمعونات الفنية التي قدمها الصندوق للدراسات السابقة ومنذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٤ ، ٣,٢١٨ مليون (درهم امارات) .

رابعاً : القروض والمنح التي تمويلها حكومة أبوظبي ويديرها الصندوق :

فيما يلي نستعرض كافة القروض والمنح والمشروعات التي قامت حكومة أبوظبي بتمويلها في الخارج وتولى صندوق أبوظبي مسؤولية ادارتها .. وذلك بشكل عام على أن نتبعه بموجز تفصيلي عن المشروعات الانمائية التي قامت حكومة أبوظبي بتمويلها في الدول العربية الشقيقة :

(مليون درهم)

الدولة	المشروع	قرض	منحه	اجمالي
١ - اولاً الدول العربية . الجمهورية العربية اليمنية	- سد مأرب - بناء ٥٢٥ وحدة سكنية في المناطق المتضررة - منطقة زمار	- - -	٢١٥ ٤٠٠	٢٥٥-
٢ - جمهورية الصومال الديمقراطية	- سكر حوبا - طريق بريديريو	٢٧١,٧٠ -	- ٢٠٤,٢٥	٥٧٦,٠٥
٣ - الجمهورية العربية السورية	- ثلاثة مصانع سكر - مصنع الزيت - ميس ركاب مطار دمشق الدولي	١٣٠٠ ٢٢٠٠ ٥٠٠	- - -	٤٠٠,٠٠٠
٤ - جمهورية مصر العربية	- اعادة افتتاح قناة السويس	١٤٧,٠٠	-	١٤٧,٠٠٠
٥ - جمهورية السودان الديمقراطية	- دعم ميزان المدفوعات - مطار الخرطوم الدولي	١٨٧,٥٠ ٣٧٥,٠٠	-	٥٦٢,٥٠٠
٦ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	- مشروع اسكان المنصورة - عدن	-	٦٧,٠٠	٦٧,٠٠٠
اجمالي الدول العربية	-	١٤٨١,٢٠	٦٢٦,٣٥	٢١٠٧,٥٥٠
ثانياً الدول الإفريقية ١ - جمهورية لونغدا	- طريق بكواش - اروا	٤٠,٠٠	-	٤٠,٠٠٠
٢ - جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية	- دعم قطاع الصحة والتعليم	-	٧,٥٠	٧,٥٠٠
٣ - جمهورية موريتانيا الاسلامية وجمهورية مالي وجمهورية السنغال	- مشروع تنمية حوض نهر السنغال	٢٥٩,٠٠	-	٢٥٩,٠٠٠
اجمالي الدول الإفريقية	-	٢٩٩,٠٠	٧,٥٠	٣٠٦,٥٠٠
ثالثاً الدول الاسيوية ١ - جمهورية جزر المالديف	- الاتصالات اللاسلكية	٤,٠٠	-	٤,٠٠٠
اجمالي الدول الاسيوية	-	٤,٠٠	-	٤,٠٠٠

يتضح مما سبق أن حكومة أبوظبي قدمت قروضا إلى الدول النامية بشكل عام وصلت إلى ١٧٨٤,٢٠ مليون درهم حتى نهاية ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ كما قدمت منحاً حكومية انمائية حتى نفس التاريخ وصلت إلى ٦٢٣,٨٥ مليون درهم .

أي أن الدعم الانمائي لحكومة أبوظبي للدول النامية ودول العالم الثالث قد وصل مع نهاية عام ١٩٨٤ إلى ٢٤١٨,٠٥ مليون درهم امارات .. قام صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي بإدارة هذه المبالغ لصالح حكومة أبوظبي .

أما المشروعات والبرامج التي تم تمويلها من حكومة أبوظبي في الدول العربية فهي :

الجمهورية العربية السورية :

١ - مبنى ركاب مطار دمشق الدولي :

- قرض الحكومة : ٥٠ مليون درهم امارات .
- اجمالي تكلفة المشروع : ١٠١,٧ مليون درهم امارات - ٤٢ مليون ليرة سورية بالعملة المحلية .
- مصادر التمويل الأخرى : الصندوق السعودي والحكومة السورية .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٨/٧/٢ :
- وقد تم افتتاح المشروع عام ١٩٨٣ م .

٢ - مصنع الورق :

- قرض الحكومة : ٢٢٠ مليون درهم امارات .
- اجمالي تكلفة المشروع : ٤٤٠ مليون درهم امارات .
- مصادر التمويل الأخرى : الحكومة السورية .
- وقد تم افتتاح المشروع عام ١٩٨١ م .

٣ - مصانع السكر في كل من الرقة ومسكنة وتل سحلب :

- قرض الحكومة : ١٣٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع : ٣٣٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى : الحكومة السورية .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٦/٦/٢١ م .
- تم انجاز المشروعات الثلاث .

جمهورية الصومال الديمقراطية :

٤ - سكر جوبا :

- قرض الحكومة : ٣٧١,٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع : ٢٠٠,٣ مليون دولار أمريكي .
مصادر التمويل الأخرى : الصندوق السعودي - صندوق الأوبك -
الحكومة الصومالية .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٧/٧/٢٩ م .
- تمت اتفاقية اضافية بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١ .
٥ - طريق بربرا - برعو :

- منحة الحكومة : ٢٠٤,٤ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروعات : ٢٠٤,٤ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٧/٥/١ م .
- تم افتتاح الطريق في شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٨١ م .

جمهورية مصر العربية :

٦ - اعادة افتتاح قناة السويس :

- قرض الحكومة : ١٤٧ مليون درهم امارات .

- اجمالي تكلفة المشروع : ٤٥٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى : حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - اتفاقيات
ثنائية مع دول أوروبية - حكومة اليابان .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٧/١٢/٨ .

جمهورية السودان الديمقراطية :

٧ - دعم ميزان المدفوعات :

- قرض الحكومة : ١٨٧,٥ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٠/٤/٥ م .

٨ - مطار الخرطوم الدولي :

- قرض الحكومة : ٣٧٥ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٠/١١/٥ م .
- وقد تم اعداد التصاميم والدراسات النهائية الخاصة بالمشروع .

جمهورية اليمن الديمقراطية :

٩ - اسكان المنصورة :

- منحة الحكومة : ٦٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع : ٦٧ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٢/٤/٤ .
- تم الانتهاء من المشروع في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ م .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٠ - سد مأرب :

- منحة الحكومة : ٣١٥ مليون درهم امارات .
- تكاليف المشروع : ٣١٥ مليون درهم امارات .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٢/٧/١٩٨٤ م .
- تم الانتهاء من المشروع في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٦ م .

١١ - مسكن ذمار :

- منحة الحكومة : ٤٠ مليون درهم امارات .
- اجمالي تكلفة المشروع : ٤٠ مليون درهم امارات .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٢/٧/١٩٨٤ م .
- تم انجاز الجزء الاكبر من المشروع حتى نهاية ١٩٨٦ م .

خامسا : مساهمات حكومة أبوظبي في الخارج والتي يديرها الصندوق :

١ - شركة الامارات والسودان للاستثمار المحدودة :

- تاريخ التأسيس : تأسست الشركة عام ١٩٧٧ م .
- رأس المال المصرح به : ٥٠ مليون دولار امريكي .
- رأس المال المدفوع : ٢٦ مليون دولار امريكي .
- اهداف الشركة : مزاوله اعمال الاستثمار في جميع المجالات وكذلك أعمال الاقتراض والتمويل واعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروعات .
- هيكل مساهمي الشركة : حكومة أبوظبي ٥١٪ - حكومة السودان ٤٩٪ ويقوم صندوق أبوظبي بإدارة الشركة نيابة عن حكومة أبوظبي .

نشاط الشركة : قامت الشركة بإنشاء ٣٤ مخزنًا في ميناء بورسودان بالإضافة إلى قيامها بدراسات جدوى لعدد من المشاريع في كافة المجالات الانمائية .

٢ - شركة مركز المؤتمرات النمساوي :

تاريخ التأسيس : ١٩٨٤ (شركة مساهمة نمساوية ذات مسئولية محدودة) .

رأس المال المصرح به : ٣٠٠٠ مليون شلن نمساوي .

تكاليف المركز : ٤٥٠٠ مليون شلن نمساوي .

هيكل التمويل : ٣٠٠٠ مليون شلن نمساوي رأس مال .

المساهمون في رأس المال : ١٥٠٠ مليون شلن نمساوي قروض .

٥٠٪ الحكومة النمساوية .

٢٦٪ المملكة العربية السعودية .

١٧٪ دولة الكويت .

٧٪ حكومة أبوظبي .

- وقد بدأ العمل في تأسيس وإنشاء المركز في يوليو / تموز ١٩٨٢ م .

سادسا : المشروعات والأنشطة التي يشترك فيها الصندوق أو يديرها لصالح حكومة أبوظبي :

وقد رأينا هنا ان من الأفضل ايجاز المشروعات والأنشطة التي يديرها الصندوق داخل الدولة حتى ٢١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ بشكل عام . ثم اعطاء لمحات تفصيلية سريعة عن كل مشروع على حدة .. وذلك على النحو التالي :

مشروعات - أنشطة	مليون درهم امارات
١- مشروعات الفجيرة	٥٠٠,٠٠
٢- مشروعات انشاء حظيرة نموذجية لتربية الابقار بالعين .	١٥,٦٠
٣- مشروع ابقار سبيع الرعي (غرب المقام)	٦,٠٠
٤- مشروع اسمنت رأس الخيمة	٩٣,٧٥
٥- مشروعات عجمان	٥٠,٠٠
٦- مدرسة الخيرات	١٦,٠٠
٧- طيران الخليج	١٤١,٥٠

١ - مشروعات الفجيرة :

قامت حكومة امانة ابوظبي بتوجيه من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ، بتقديم قرض انمائي إلى حكومة الفجيرة بمبلغ ٥٠٠ مليون درهم بهدف تطوير الامارة اقتصاديا واجتماعيا ، وقد انابت عنها صندوق ابوظبي وكلفته بالقيام بمهام الاشراف وادارة القرض لتمويل المشاريع الاساسية ذات الامة الاقتصادية للامارة ، والتي تم الاتفاق عليها مع حكومة الفجيرة حيث بلغت أربعة عشر مشروعا . سبعة منها صناعية وثلاثة في قطاع الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية واثنين لقطاع الخدمات ، والبنية الاساسية والاسكان واثنين منها في القطاع المالي والمصرفي ، وفيما يلي بيان موجز لهذه المشاريع :

المشاريع المنجزة	قرض حكومة أبوظبي (مليون درهم)	التكاليف الإجمالية (مليون درهم)
١ - مصنع الامارات للسيراميك	٢٥,٧٦	٢٨,٥
٢ - مصنع الصوف الصخري	١٠,٧٨	١٤,٥
٣ - مصنع الرخام والبلاط	١٥,٢	١٥,٢
٤ - محاجر الفجيرة الوطنية	٥,٤١	٥,٤١
٥ - مشاريع الفجيرة لصناعات البناء	٢,٤٢	١٠
٦ - شركة اسمنت الفجيرة	٢٨,٧٦	٢٨٠
٧ - شركة أحجار الفجيرة	١٨,٧٥	٢٧,٥
٨ - ميناء الفجيرة	٧٣,٠٥	٢٤٨
٩ - بنك الفجيرة الوطني	٥٥,٠٨	١٥٠
١٠ - شركة الفجيرة الوطنية للتأمين	٧,٥	١٥
١١ - شركة الفجيرة العقارية	٥٠	١٣٠
١٢ - الشركة العربية لإنتاج الدواجن	٢١,٦٨	١٠٨
١٣ - مشروع البويرت الزراعية الجاهزة	٠,١٦	٢٢ تقديري
١٤ - الشركة العربية لإنتاج الالبان	١,٦٢	١٢ تقديري

ولقد تم تقديم القرض الانمائي من حكومة أبوظبي إلى حكومة الفجيرة على دفعتين حيث تم منح الدفعة الأولى من القرض البالغة ٢٠٠ مليون درهم في ١٩٧٩/٧/٧م والدفعة الثانية من القرض والبالغة ٣٠٠ مليون درهم في ١٩٨٢/١٢/١٧ ومع نهاية عام ١٩٨٤ (فترة تقويمنا لنشاط الصندوق ٨٤/٧٤) كان قد تم انجاز اثني عشر مشروعاً بالكامل بينما كان المشروعان الآخران في المراحل النهائية لانجاز العمل بهما .

٢ - مشروع انشاء حظيرة نموذجية لقريبة الأبقار بالعين :

- قام الصندوق بتوجيه من صاحب السمو رئيس الدولة باعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية وبالإشراف على تنفيذ مشروع مزرعة مثالية متكاملة لإنتاج الحليب بمنطقة مساكن بالقرب من مدينة العين .

- وقد بلغت تكاليف المشروع الاجمالية ١٥,٦ مليون درهم وتم تنفيذ كافة مكونات المشروع . وأصبح المشروع يتمتع بالاستقلال المالي والاداري ويقوم الصندوق بالاشراف على الادارة .

٣ - مشروع ابقار المقام :

- بتوجيه من صاحب السمو رئيس الدولة قام الصندوق بتنفيذ مشروع ابقار حلوبة بمنطقة سيح الدعي شرقي جسر المقام على طريق العين المصفح الجديد ويتمثل دور الصندوق في الاشراف على تنفيذ المشروع وكذلك الاشراف على ادارته في مرحلة ما بعد التنفيذ .
- أما التمويل فقد تم عن طريق الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة . وقد بلغت تكاليف المشروع حوالي ٦ ملايين درهم امارات .. وتم الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال منتصف عام ١٩٨٤ .

٤ - مشروع أسمنت رأس الخيمة :

- أسست شركة أسمنت رأس الخيمة في عام ١٩٧٣ بهدف المساهمة في تغطية جزء من حاجة البلاد للمادة الأسمنت وقد ساهم المصنع في تطوير اقتصاد الامارة .
- وكان الهدف من قرض حكومة أبوظبي هو تغطية جزء من اتفاقية القرض المبرمة في ٢٤/٦/١٩٧٨ والتي يقوم البنك الصناعي الكويتي فيها بدور الوكيل .
- وقد بلغت قيمة القرض ٩٣,٧٥ مليون درهم امارات .. حيث تم توقيع الاتفاقية في ١٥/٤/١٩٨١ م . وفي عام ١٩٨٤ أصبح المشروع يعمل بكفاءة عالية ويعتبر من أفضل مشاريع الاسمنت في دول مجلس التعاون الخليجي .

٥ - مشروعات عجمان :

وهي عدة مشروعات تشمل :

تطوير خور عجمان (المرحلة الثالثة والرابعة) ومشروع بناء الكورنيش والطريق الدائري ثم مشروع طريق المنطقة الصناعية ومشروع توسيع الطريق الرئيسي لمدينة عجمان .

- وقد بلغت قيمة القرض ٥٠ مليون درهم أي ما يمثل ٣٣٪ من إجمالي تكاليف هذه المشروعات الذي وصل إلى ١٤٨,٣٥ مليون درهم امارات - وقد تم توقيع اتفاقية هذا القرض في ١٩٧٩/٦/٢ م .

٦ - مدرسة الخيرات :

نظرا للتطور العمراني الذي شهدته مدينة أبوظبي فقد تم هدم المبنى القديم للمدرسة والمشيّد من مبانٍ مؤقتة ، وتم منح أرض جديدة شيدت عليها المدرسة الجديدة بالقرض المقدم من حكومة أبوظبي بالكامل ، والذي بلغت قيمته ١٦ مليون درهم وهي التكاليف الكلية لتشييد المدرسة .

والمدرسة تمارس نشاطها الآن لخدمة أبناء الجاليات المتحدثّة باللغة الانجليزية كلفة أساسية تحت مظلة وزارة التربية والتعليم ، وهي من المدارس المشهود لها بحسن الادارة والسمعة الجيدة .

٧ - طيران الخليج :

تعتبر شركة طيران الخليج والمملوكة من حكومات دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . ودولة قطر ودولة البحرين من أفضل شركات الطيران الموجودة بالمنطقة والتي تعمل دائما على تحديث أسطولها وتحسين خدماتها .

وقد كان الهدف من القرض المساهمة في تمويل شراء خمس طائرات جديدة للشركة من نوع ثرايسترار لدعم أسطولها وبلغت قيمة القرض ١٤١,٥ مليون درهم إمارات وتم توقيع الاتفاقية في ١٩/٥/١٩٧٦ م . وتمارس الشركة نشاطها على أحسن وجه وقد تم تشغيل هذه الطائرات وفتح خطوط جديدة لها .

الجزء الثاني : أنشطة وعمليات صندوق أبوظبي للنماء الاقتصادي العربي خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٧ :

تأثرت دولة الامارات العربية المتحدة كأي دولة مصدرة للبترول بانخفاض عائدات النفط ، وخاصة خلال الخمس سنوات الماضية (٨٢/٨٧) مما أثر بالتالي على مستوى التمويل الانمائي للمشروعات الخارجية بشكل عام ، وهذا ما توضحه تقارير صندوق أبوظبي حيث لم يشارك الصندوق سوى في تمويل أربعة مشروعات خلال عامي ٨٥/٨٦ .. بينما اقتصر نشاط الصندوق حتى الثلث الأخير من عام ١٩٨٧ على متابعة تنفيذ المشروعات والاتفاقيات التي أبرمها الصندوق في السنوات الماضية .. وذلك بالإضافة إلى نشاط الصندوق المتسع عام ١٩٨٧ في مجال دراسة المشروعات الجديدة ، لقرار المشروعات التي يمكن تمويلها أو المساهمة فيها خلال فترة زمنية لاحقة .

- عموماً فقد تطور إجمالي قروض الصندوق للدول العربية عند نهاية عام ١٩٨٦ بحدود ٣٠١٧,٦ مليون درهم ، حيث ارتفع بنسبة ٧,٢٪ سنوياً عن عام ١٩٨٤ (٢٩٦٢ مليون درهم) ، كما أن حجم القروض للدول الأفريقية قد ارتفع بنسبة ١٧,٦٪ سنوياً ، حيث بلغ إجمالي القروض لها ٣٦٩,١ مليون درهم عام ١٩٨٦ مقابل ٣١٣,٩ مليون درهم عام ١٩٨٤ . أما بقية الدول الآسيوية والدول الأخرى فلم تشهد أية زيادة على إجمالي القروض المقدمة لها حتى نهاية عام ١٩٨٤ . وفيما يلي جدول يبين تطور القروض المشار إليها أعلاه وكما يلي :

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق

١٩٨٦ - ١٩٧٤

(مليون درهم امارات)

الدول الإفريقية :

الدول العربية :

الدولة	الإجمالي	الدولة	الإجمالي
الملكة الأردنية الهاشمية	١٤٥,٥	جمهورية بورندي	٢٤,٠
دولة البحرين	٢٢٠,٠	جمهورية مالي	٤٦,٠
الجمهورية التونسية	٣٧٩,٨	جمهورية جامبيا	٧,٩
جمهورية السودان الديمقراطية	١٤٠,٥	جمهورية تنزانيا	٢٤,٠
الجمهورية العربية السورية	١٠٧,٥	جمهورية غينيا	١٦,٠
سلطنة عمان	٨٢٨,٧	جمهورية أوغندا	٢٥,٠
الجمهورية اللبنانية	٦٧,٨	جمهورية جزر القمر	٤,٠
جمهورية مصر العربية	٢٦٥,٠	جمهورية مدغشقر	١٦,٠
الملكة المغربية	٢٥٠,٠	جمهورية سيشل	٨,٠
جمهورية موريتانيا الإسلامية	١٦٠,٠	جمهورية السنغال	٤١,٠
الجمهورية العربية اليمنية	١٧٩,٠	مملكة ليسوتو	٧,٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٤٥,٢	جمهورية جزر الرأس الأخضر	٤,٠
جمهورية جيبوتي	١٨,٥	جمهورية غينيا بيساو	١٢,٠
		جمهورية النيجر	٢٣,٢
		جمهورية رواندا	١٥,٠
		جمهورية الكاميرون	١٦,٠
		جمهورية الكونغو الشعبية	٣٧,٠
		جمهورية موريشيوس	١٨,٠
		جمهورية كينيا	٢٥,٠
اجمالي الدول العربية	٣٠١٧,٥	اجمالي الدول الإفريقية	٣٦٩,١

المصدر : صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي التقرير السنوي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ص ٨٩ - ج .

الدول الأخرى :

الدول الآسيوية :

الدولة	الإجمالي	الدولة	الإجمالي
جمهورية بنغلاديش	١٨٢,٢	جمهورية مالطا	٤٨,٠٠
جمهورية الهند	٦٨,٠	الجمهورية التركية	١٠٠,٠٠
جمهورية المالديف	٨,٠		
ملكة ماليزيا	٢٣,٠		
جمهورية سريلانكا	٢٠,٠		
جمهورية اندونيسيا	٥٧,٠		
جمهورية أفغانستان	٣٠,٠		
جمهورية باكستان الإسلامية	٩٢,٥		
اجمالي الدول الآسيوية	٤٩١,٧	اجمالي الدول الأخرى	١٤٨,٠٠
الاجمالي العام ٤٠٢٦,٣			

أما فيما يخص اجمالي القروض العامة عند نهاية عام ١٩٨٦ مقارنة بنهايته في عام ١٩٨٤ فلقد تطورت بنسبة ٣٪ سنوياً أي من ٢٩١٥,٦ مليون درهم في عام ١٩٨٤ إلى ٤٠٢٦,٣ مليون درهم عند نهاية عام ١٩٨٦ . ولعل تفسير ذلك يعود إلى الحالة التشفيفية التي كان عليها اقتصاد اماره أبوظبي والاقتصاد العالمي ككل على أثر تخفيضات أسعار البترول والانتاج في هذه الامارة خلال المرحلة الزمنية المشار إليها أعلاه .

ولغرض الاطلاع على تقسيم هذه القروض وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية في تلك الدول منذ ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٦ فإنها موزعة في الجدول التالي :

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول العربية

١٩٧٤ - ١٩٨٦

(مليون درهم امارات)

القطاعات الدول	الزراعية والتنمية الريفية والثروة المحلية	النقل والمواصلات والطاقة	الكهرباء والماء	الاسكان	السياسة و الغنائم	الصناعة التحويلية و الاستخراجية	الاجمالي
المملكة الأردنية الهاشمية	٢١,٥	٥,٠	-	-	-	١١٩,٠	١٤٥,٥
دولة البحرين	-	-	١٦,٠	-	-	٦٠,٠	٢٢,٠
الجمهورية التونسية	٧٤,٠	٦,٠	-	-	٢٠,٧	٢٢٤,٦	٣٧٩,٨
جمهورية السودان الديمقراطية	-	٤٠,٠	-	-	-	١٠٠,٥	١٤٠,٥
الجمهورية العربية السورية	-	-	١٠٧,٥	-	-	-	١٠٧,٥
سلطنة عمان	-	١٠٥,٠	-	-	-	٧٢٣,٧	٨٢٨,٧
الجمهورية اللبنانية	-	٤٠,٧	٢٧,١	-	-	-	٦٧,٨
جمهورية مصر العربية	-	٦٠,٠	١٣٠,٠	-	١٦,٦	٥٨,٤	٣٦٥,٠
المملكة المغربية	١٤٠,٠	-	-	٤٠,٠	-	٧٠,٠	٢٥٠,٠
جمهورية موريتانيا الإسلامية	٢٤,٠	٤٠,٠	-	-	-	٩٦,٠	١٦٠,٠
الجمهورية العربية اليمنية	٨٢,٥	-	٩٦,٥	-	-	-	١٧٩,٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٩,١	٩٧,٠	١١٢,٥	-	-	٦,٦	٣٤٥,٢
جمهورية جيبوتي	-	١٨,٥	-	-	-	-	١٨,٥
اجمالي الدول العربية	٣٧١,١	٤٦٦,٧	٦٣٣,٦	٤٠,٠	٣٧,٣	١٤٦٨,٨	٣٠١٧,٥

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول الإفريقية

١٩٨٦ - ١٩٧٦

(مليون درهم أمارات)

القطاعات الدول	الزراعة والتربية والثروة السكنية	النقل والتخزين	الكهرباء والماء	الإسكان	الصناعة والتجارة والخدمات	الصناعة والتجارة والخدمات	الإجمالي
جمهورية بروندي	٤,٠	-	-	-	-	٢٠,٠	٢٤,٠
جمهورية مالي	١٦,٠	٣٠,٠	-	-	-	-	٤٦,٠
جمهورية جامبيا	-	٧,٩	-	-	-	-	٧,٩
جمهورية تنزانيا	-	-	-	-	-	٢٤,٠	٢٤,٠
جمهورية غينيا	-	-	-	-	-	١٦,٠	١٦,٠
جمهورية ملاجاشي	-	-	١٦,٠	-	-	-	١٦,٠
جمهورية جزر القمر	-	٤,٠	-	-	-	-	٤,٠
جمهورية سيشل	-	٢,٥	٤,٧	-	-	٠,٨	٨,٠
جمهورية أوغندا	-	-	-	-	-	٢٥,٠	٢٥,٠
جمهورية السنغال	٤١,٠	-	-	-	-	-	٤١,٠
مملكة ليسوتو	-	٧,٠	-	-	-	-	٧,٠
جمهورية جزر الرأس الأخضر	٤,٠	-	-	-	-	-	٤,٠
جمهورية غينيا بيساو	-	١٠,٠	-	-	-	٢,٠	١٢,٠
جمهورية النيجر	-	-	٢٢,٢	-	-	-	٢٢,٢
جمهورية رواندا	-	١٥,٠	-	-	-	-	١٥,٠
جمهورية الكاميرون	-	١٦,٠	-	-	-	-	١٦,٠
جمهورية الكونغو الشعبية	-	٣٧,٠	-	-	-	-	٣٧,٠
جمهورية موزمبيق	-	-	١٨,٠	-	-	-	١٨,٠
جمهورية كينيا	-	٢٥,٠	-	-	-	-	٢٥,٠
إجمالي الدول الإفريقية	٦٥,٠	١٥٤,٤	٦١,٩	-	-	٨٧,٨	٣٦٩,١

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول الآسيوية

١٩٧٦ - ١٩٨٦

(مليون درهم امارات)

القطاعات الدول	الزراعة والتنمية الريفية والثروة السكنية	النقل والمواصلات والتخزين	الكهرباء و الماء	الاسكن	السياحة و الفنق	الصناعة التحويلية و الاستخراجية	الإجمالي
جمهورية الهند	-	-	٦٨,٠	-	-	-	٦٨,٠
مملكة ماليزيا	١٧,٠	-	-	-	-	١٦,٠	٣٣,٠
جمهورية بنغلاديش	-	-	٦٠,٠	-	-	١٢٢,٢	١٨٣,٢
جمهورية سيرلانكا	٢٠,٠	-	-	-	-	-	٢٠,٠
جمهورية أندونيسيا	-	-	٥٧,٠	-	-	-	٥٧,٠
جمهورية افغانستان	-	-	-	-	-	٣٠,٠	٣٠,٠
جمهورية المالديف	-	٨,٠	-	-	-	-	٨,٠
جمهورية باكستان	٩٢,٥	-	-	-	-	-	٩٢,٥
اجمالي الدول الآسيوية	١٢٩,٥	٨,٠	١٨٥,٠	-	-	١٦٩,٢	٤٩١,٧

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول الأخرى
١٩٧٨ - ١٩٨٦

(ملعون درهم امارات)

القطاعات الدول	الزراعة والثروة الريعية والثروة السكنية	الزراعة والثروة الريعية والثروة السكنية	الزراعة والثروة الريعية والثروة السكنية	الزراعة والثروة الريعية والثروة السكنية	الزراعة والثروة الريعية والثروة السكنية	الزراعة والثروة الريعية والثروة السكنية	الزراعة والثروة الريعية والثروة السكنية
جمهورية مالطا	-	٢٨,٠	٢٠,٠	-	-	-	٤٨,٠
الجمهورية التركية	-	-	-	-	-	-	١٠٠,٠
اجمالي الدول الأخرى	-	٢٨,٠	٢٠,٠	-	-	-	١٤٨,٠

(ملعون درهم امارات)

١٩٧٤ - ١٩٨٦

الاجمالي العام	٥٦٥,٦	٦٥٧,١	٩٠٠,٥	٤٠,٠	٣٧,٣	١٨٢٥,٨	٤٠٢٦,٣*
----------------	-------	-------	-------	------	------	--------	---------

أما المشروعات الانمائية الأربعة التي شارك الصندوق في تمويلها خلال عامي ٨٧/٨٦ فهي موزعة كما يلي :

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

١ - مشروع توسيع وتطوير ميناء عدن :

- الهيئة القائمة

على تنفيذ المشروع : مصلحة الموانئ اليمنية .

* باضافة قرض مزرعة ابقار العين ١٥,٦٠٠ مليون درهم امارات الذي تم تمويله من الصندوق ، يصل المجموع الكلي للقروض ٤٠٤١,٩ مليون درهم امارات .

- تكاليف المشروع : ٢٧٥ مليون درهم امارات .
- قرض الصندوق : ٢٧ مليون درهم امارات .
- مصادر التمويل الاخرى : الصندوق الكويتي ويساهم بما يعادل ٢٠ مليون دولار والصندوق السعودي ويساهم بما يعادل ٢٠ مليون دولار .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٥/٩/٢٥ .
- الهدف من المشروع : يهدف المشروع إلى تلبية متطلبات حركة السفن الحالية والزيادة المتوقعة فيها والتغلب على الاختناقات الموجودة التي تؤدي إلى تأخير تفريغ وشحن السفن ويطه حركة نقل البضائع عبر الميناء .

جمهورية كينيا :

٢ - مشروع طريق كابرنت - تمباك :

- الهيئة القائمة : وزارة النقل والمواصلات .
- على تنفيذ المشروع : تكاليف المشروع : امارات منها ٧٠٪ بالنقد الاجنبي و ٣٠٪ بالعملة المحلية .
- مصادر التمويل : يمول مشروع هذا الطريق بالكامل من صندوق ابطوبي للنماء الاقتصادي العربي .
- قيمة القرض : ٢٥ مليون درهم امارات .
- الهدف من المشروع : تشييد طريق مسفلت بطول ٢٥ كيلو متراً بين مدينتي كابرنت وتمباك وهو جزء من طريق ماريجوت - الدورث وذلك لتسهيل الانتقال وتحسين اقتصاديات المنطقة .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٥/٩/٢٨ م .

جمهورية جيبوتي :

٣ - مشروع تطوير مطار جيبوتي :

- الهيئة القائمة
- على تنفيذ المشروع : هيئة مطار جيبوتي .
- تكاليف المشروع : تقدر بحوالي ٧٧ مليون درهم امارات .
- قرض الصندوق : ١٨,٥ مليون درهم امارات .
- مصادر تمويل أخرى : يساهم الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي بمبلغ ٢,٧ مليون دينار كويتي .. كما يساهم الصندوق السعودي للتنمية بما يعادل حوالي ٧ ملايين دولار أمريكي .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٦/٧/٣١ .
- الهدف من المشروع : يهدف المشروع إلى تحسين الخدمات التي يقدمها المطار ورفع كفاءته بين المطارات الأخرى في المنطقة .

جمهورية السنغال :

٤ - مشروع المطام الزراعي (سايد) :

- الهيئة القائمة
- على تنفيذ المشروع : هيئة السايد (وزارة التنمية الريفية بالسنغال) .
- تكاليف المشروع : تقدر بحوالي ٩٢,٢٦ مليون درهم امارات .
- مصادر التمويل الأخرى : الصندوق المركزي الفرنسي وحكومة السنغال والمزارعون في منطقة المشروع .
- قرض الصندوق : ٣٧ مليون درهم امارات .
- الهدف من المشروع : السيطرة على مصادر المياه وتحسين وتطوير الزراعة في المنطقة ورفع مستوى المعيشة لسكان المنطقة .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٦/٨/٤ م .

الباب الخامس

الامارات ومستقبل الصناعة البترولية

الباب الخامس

الامارات ومستقبل الصناعة البترولية

بدأ انتاج البترول في الامارات العربية متأخرا بالمقارنة مع بقية بلدان الشرق الأوسط ، فقد بدأ الانتاج في امارة أبوظبي في عام ١٩٦٢ وأخذ يتطور ويزداد سريعا ، مما أدى بالتالي إلى زيادة في عوائده التي أخذت طريقها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ، والتي كانت تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المستجدة حينذاك .

وقد أدى الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة ، إلى ارتفاع كبير في مستوى المعيشة في فترة قياسية قصيرة ، مما نجم عنه ازدياد الطلب على سلع عديدة ومتنوعة وإلى تغيير شامل في نمط الاستهلاك القومي (العام والخاص) .

ولقد ازدادت العوائد البترولية بصورة كبيرة وخلال فترة وجيزة ، على أثر التعديلات التي حصلت في أسعار البترول في عام ١٩٧٣ ، ومن أجل المقارنة فقد بلغت العوائد البترولية في عام ١٩٧٢ حوالي ٢,٣ مليار درهم ، ثم ارتفعت حتى بلغت ٣,٥ مليار درهم في عام ١٩٧٣ ثم تصاعدت خلال السنوات التالية لتبلغ أعلى مستوى لها ، بحدود ٥٢ مليار درهم في عام ١٩٨٠ . وبذلك تكون الإيرادات النفطية في دولة الامارات قد تطورت طيلة الثمانية أعوام المذكورة بشكل متصاعد وكبير . أما في الفترة من عام ١٩٨١ وإلى عام ١٩٨٨ فقد بدأت العوائد النفطية في التدهور نتيجة عاملين أساسيين ، هما التزام دولة الامارات بحصص الانتاج المتدنية المخصصة لها من قبل أوبك . وثانيهما بسبب الانهيار الذي حصل في

أسعار النفط الخام على الصعيد الدولي ، بسبب انخفاض الطلب العالمي عليه مما أجبر دول أوبك على تخفيض الأسعار ، وبالتالي انخفاض العوائد البترولية لدولة الامارات .

وعليه فقد انخفضت العوائد النفطية في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٤٦,٢ مليار درهم ثم واصلت الانخفاض حتى وصلت في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١٧,٨ مليار درهم . أما حجم العوائد في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨^(١) فقد تحسنت نسبيا نتيجة السياسات التسويقية المرنة ، التي قامت بها دولة الامارات وبسبب تحسن أسعار البترول العالمية ، حيث زادت العوائد في كل من هذين العامين عن ١٨,٠ مليار درهم .

لقد كان لتوفر رؤوس الاموال الناجمة عن صادرات البترول وغيرها ، وحركتها بين الامارات أثرها الكبير على صعيد تحقيق الانجازات الاقتصادية ، التي أصبحت واقعا ملموسا في دولة الامارات خلال هذه الايام .

علما انه لا بد من الاشارة إلى أن اتجاه الاستثمارات الناجمة عن العوائد البترولية كان منصبا حول قطاعات البناء الهيكلي والخدمات بصورة رئيسية ، وفي التوسع والتطوير في الأجهزة الاتحادية والمحلية ، مما وفر للدولة قاعدة ساعدت على الانتقال إلى نحو مرحلة التنمية الانتاجية ، وخاصة بعد تجاوز الأزمة البترولية في أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٦ .

لقد أدت مسيرة التنمية والتي دعمت بالعوائد البترولية ، إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في مختلف أنشطة الاقتصاد القومي ، حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)^(٢) معدلا للنمو بواقع ٢١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥

- ١٩٨١ وهذا من أعلى المعدلات في العالم حسب المقارنات الدولية^(٣) عموما ، ولو احتسبت هذه المعدلات على الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٨ فسيكون المعدل / سالبا ويحدود (٠,٥٪) - .

(١) راجع الباب الثالث ، المبحث الخامس «تطور النظام المالي» .

(٢) أما إذا احتسبت هذه المعدلات على أساس نمو الناتج القومي الاجمالي بأسعار عام ١٩٨٠ فإن نسبة النمو ستكون بحدود ٤٪ سنويا ، خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ .

(٣) اشارت وزارة التخطيط في أضواء على التطور الاقتصادي والاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٦ ، ص ٣ . أن معدل النمو للناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٦ هو حوالي ١٩,٢٪ سنويا .

إن هذه المعدلات القياسية في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨١ أدت في واقع الأمر إلى تحفيز قوى الانتاج في الدولة ، كما اقترنت أيضا بتحقيق هدف آخر من أهداف التنمية ، وهو تنويع مصادر الدخل والتقليل تدريجيا من الاعتماد على عائدات النفط الخام في تمويل النشاط الاقتصادي في الدولة ، حيث حققت القطاعات الاقتصادية الأخرى (غير النفط الخام) معدلات نمو فاقت كثيرا معدل قطاع النفط من ناحية النسبة المئوية للنمو ، حيث حققت القطاعات غير النفطية معدلا بلغ ٢٦,٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ مقابل ١٧,٦٪ للنفط الخام أما نسبة النمو خلال الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٨٨ فقد بلغت حوالي ١٢,١٪ ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن تأثير القطاع النفطي في هذا المجال ، فضلا عن تزايد نموبقية القطاعات يعود إلى انخفاض الأسعار النفطية الدولية ، وانخفاض معدلات الانتاج كما سبق وأن اشرنا إلى ذلك ، حيث بلغ معدل النمو في حجم الناتج القومي لهذا القطاع بشكل سلبي اذ قارب (١٢,٠٪-) في السنة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ . أما مساهمة القطاع البترولي في اقتصاديات الامارات فما زال يحمل سمة (القطاع القائد في عملية التنمية) . وذلك لما يوفره من العملات الصعبة الضرورية لمشاريع التنمية الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية . وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمته في الدخل القومي من ٩١٪ في أوائل السبعينات إلى حوالي ٧٧٪ في منتصف الثمانينات ، ثم إلى حوالي ٦٨٪ عند عام ١٩٨٨ .

لقد كان للقطاع النفطي في الامارات العربية المتحدة دور كبير ، في المساهمة في تطور مستوى معيشة الفرد ، حيث توسعت الدولة في دعم العديد من السلع الضرورية ومنح الاعانات الاجتماعية وبناء المجمعات السكنية ، وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود حتى بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أعلى متوسط له على الصعيد العالمي ، فارتفعت من ٢٠,٢ ألف درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٥٤,١ ألف درهم في عام ١٩٨٦ (١).

أما بالنسبة لدور النشاط الاستثماري في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فقد بلغ حجم اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت له عام ١٩٧٢ نحو

(١) وزارة التخطيط - بصورة مباشرة .

١,٧ مليار درهم ، تضاعف بأكثر من ١٢ مرة عام ١٩٨٨ ليصل بحدود ٢١,١ مليار درهم محققا بذلك معدلا للنمو بلغ ١٧٪ سنويا خلال الفترة المشار إليها آنفا .

أما الاستهلاك النهائي فقد حقق خلال ١٩٧٢ - ١٩٨٦ معدلات نمو عالية بلغت حوالي ٢٤,٤٪ سنويا من الاستهلاك الحكومي ونحو ٢٨,٧٪ سنويا من الاستهلاك الخاص .

وبسبب الوزن الكبير لقطاع البترول في مجمل العملية الاقتصادية ، فقد أولته الدولة الاهتمام المتزايد على صعيد تنظيم شؤونه ، واخضاع كافة عمليات الإنتاج والتصدير لتخطيط دقيق ، وفق ما تلميه المصالح الوطنية والقومية بما يحقق الأهداف المرجوة منه ، حيث أن البترول مصدر مؤقت للدخل القومي وهو سلعة مألها إلى النضوب ، فإن التطورات الحاصلة في الصناعة البترولية على المستوى العالمي تؤثر عليها وتتأثر بها ، تأثيرا مباشرا ينعكس بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية للإمارات . على هذا الأساس كان لابد من دراسة مستقبل الصناعة البترولية والعلاقات الدولية المتشابكة التي تتحكم بها .

إن مستقبل الصناعة البترولية يعتمد على عوامل عديدة لا تعود إلى دولة واحدة أو عدة دول بل تدخل في تحديدها أطراف عالمية مختلفة ، ولا شك في أن الظروف العالمية المستقبلية للعرض والطلب على البترول (عوامل السوق البترولية العالمية) والتغيرات الهيكلية لهذه الصناعة ، وما قد يرتبط بها من تطور تكنولوجي أو اكتشافات جديدة ، ومصادر جديدة للطاقة هذا فضلا عن الوضع الاقتصادي العالمي والسياسي ككل ، ستلعب دورا هاما في تحديد مسار مستقبل الصناعة البترولية ، ومدى قدرة هذا القطاع على الاحتفاظ بمكان الصدارة ، كسلعة استراتيجية دولية وكممول للاستثمارات الاقتصادية الانتاجية

إن الصناعة البترولية إذا لم تقم على فراغ ، بل انها مترابطة ترابطا وثيقا بالمشكلة الاقتصادية العالمية وتؤثر وتتأثر بالوضع السياسي العالمي وهي بين جزر ومد يعكس مدى حساسيتها وأهميتها .

الباب الخامس

الفصل الأول : التغيرات في السوق

البتروولية حتى ١٩٨٩

الفصل الثاني : التغيرات المتوقعة في

السوق البتروولية

المبحث الأول : عرض البترول

والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثاني : الطلب على

البترول والتغيرات

المتوقعة فيه .

المبحث الثالث : أسعار البترول

والتغيرات المتوقعة .

الفصل الثالث : مستقبل العلاقات بين

الامارات وشركات البترول.

الفصل الأول

التغيرات في السوق البترولية حتى عام ١٩٨٩

لم يكن البترول من بين مصادر الطاقة المهمة قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث كان العالم مركزا على انتاج واستهلاك الفحم الحجري ، ولم يكن البترول يشكل سوى نسبة ١٥٪ من استهلاك الطاقة في العالم ، في عام ١٩٢٩ معظمها كان يستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن أهمية البترول كمصدر من مصادر الطاقة بدأت تبرز ، بعد الثلاثينات ومع ذلك فقد حافظ الفحم الحجري على مركزه لفترة طويلة وذلك منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه .

وقد بدأت أهمية البترول في البروز فعليا بعد الحرب العالمية الثانية ، وبلغت ذروتها بعد الستينات على اثر الاكتشافات الكبيرة ، التي حصلت ابان الخمسينات بسبب النمو الاقتصادي السريع ، الذي حصل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان ، ويمكن أن نرجع الأسباب التي أدت الى تغير نمط الاستهلاك من الفحم إلى البترول ، والتي يمكن اعتبارها المرحلة الأولى من التغيرات الهيكلية إلى ما يلي :

١ - إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية ، وانشاء المصانع والمعامل ذات الحجم الكبير ، والتي أنشئت وصممت على أساس استعمال البترول كطاقة مما زاد في الطلب على البترول .

٢ - رخص أسعار البترول ، وقلة كلفة انتاجه بالقياس إلى مصادر الطاقة البديلة والمنافسة له ، حتى أن بعض المنشآت التي كانت قد صممت على أساس

استعمال الفحم تجدد تصميمها كي تستطيع استخدام البترول بدلا من الفحم .

٣ - سهولة استعمال البترول ونظافته بالقياس إلى الفحم وعدم تلويثه للبيئة .

٤ - الاكتشافات البترولية الضخمة بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة الاحتياطي البترولي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

٥ - المشكلات التي جابهت صناعة الفحم وصعوبة ظروف انتاجه وارتفاع نفقته ، حتى أن الاعانات المادية التي كانت تقدمها الحكومات الغربية لمصانع الفحم لم تمكنه من منافسة البترول الرخيص نسبيا كمصدر رئيسي من مصادر استهلاك الطاقة .

٦ - النمط الاحتكاري الذي تميزت به سوق البترول ، حيث سيطرت حفنة قليلة من الشركات الكبرى على انتاج البترول وتصنيعه ، وتسويقه لحقبة طويلة من الزمن ، حيث عملت على توجيهه الوجهة التي تحقق مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها .

إلا أنه وبصفة عامة فإنه بالإمكان تقسيم المراحل التي مرت بها السوق البترولية إلى أربع مراحل رئيسية ، حدثت فيها تغيرات عديدة وبرزت متغيرات جديدة أثرت في تلك السوق ، على صعيد العرض والطلب والأسعار والاستراتيجيات المختلفة والمؤثرة في السوق البترولية .

وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل :

المرحلة الأولى :

من أوائل القرن العشرين حتى عام ١٩٧١ «مرحلة نمو الطلب على البترول وهيمنة شركات البترول الاحتكارية» .

المرحلة الثانية :

من عام ١٩٧١ - ١٩٨٠ مرحلة تصحيح الأسعار البترولية وسيطرة الدول المنتجة على صناعتها البترولية «سوق البائع» .

المرحلة الثالثة :

من عام ١٩٨١ - ١٩٨٨ مرحلة السوق المتغيرة والأزمة البترولية وانهايار السوق البترولية «سوق المشتري» .

المرحلة الرابعة :

ما بعد عام ١٩٨٨ مرحلة استقرار السوق «والعودة للاستقرار» .

المرحلة الأولى :

«مرحلة نمو الطلب على البترول وهيمنة شركات البترول الاحتكارية» من أوائل القرن وحتى عام ١٩٧١ :

إن أبرز سمات هذه المرحلة كان زيادة الطلب على البترول والذي جاء كنتيجة حتمية لزيادة الاستهلاك وبالتالي زاد دوره كمصدر للطاقة بالنسبة لمجموع استهلاك الطاقة في العالم . فلقد ارتفعت حصة استهلاك البترول العالمي من ١٥٪ في سنة ١٩٢٩ إلى ٣٤٪ في عام ١٩٦٠ ثم إلى ٤٢,٩٪ في عام ١٩٧١ ، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه حصة الفحم كمصدر من مصادر الطاقة العالمية ، فكان يساهم بما نسبته ٦٠٪ من استهلاك الطاقة قبل الثلاثينات إلى أقل من ٣٠٪ في عام ١٩٧١ .

وتحت ظل هذا الطلب المتنامي والمطرد على البترول الخام ، في سوق نفطية نهمة كانت أسعار البترول متدنية جدا ، بل حصلت تخفيضات مهمة على أسعار نفوط

بعض الدول من قبل الشركات الاحتكارية الدولية ، في أواخر الخمسينات (كما سبق وأن اشرنا إلى ذلك في الباب الثاني) .

وفي مقتبل الستينات تملكت الدول المنتجة للبترول بسبب الظروف المحيطة بالسوق البترولية ، التي كانت تحكمها شركات البترول الاحتكارية فبدأت في لم شملها في اطار منظمة الاقطار المصدرة للبترول «أوبك» في عام ١٩٦٠ .

وفي الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧١ استمرت الشركات النفطية الكبرى في السيطرة على سوق البترول الخام انتاجا وتجارة وتصنيعا ، وكان على أوبك أن تناضل من أجل اثبات وجودها في السوق البترولية ، أمام تجمع الشركات الاحتكارية ولم يكن في البداية من السهل على الاطلاق ، اختراق ذلك التجمع والوصول إلى ممارسة نوع من السيطرة ، على الصناعة البترولية الوطنية ومن ثم الحيلولة دون حدوث التقلبات المضرّة في السوق البترولية^(١) . إلا أنه ونتيجة للجهود المستمرة لدول أوبك في السوق البترولية ، وقرب نهاية هذه المرحلة فقد نجحت أوبك إلى حد ما في تحقيق هدفها الأول ، وهو الحيلولة دون تدهور الأسعار في السوق البترولية ، ساعدها في ذلك ظهور الشركات المستقلة بالإضافة إلى الظروف المتغيرة الأخرى من سياسية واقتصادية واجتماعية .

لقد ركزت منظمة أوبك في أواخر هذه المرحلة جهودها ، نحو التأثير في السوق لضمان استقرارها باتخاذها عدداً من الخطوات ، مثل البحث عن أسعار عادلة للبترول والعمل على وضع هيكل جديد له ، والنظر في تطبيق قواعد عامة في تقنين الانتاج وخلق قاعدة جديدة قوية للأسعار المعلنة للبترول الخام .

وفي هذا الاتجاه عملت منظمة أوبك على المطالبة باحتساب الضرائب على الأسعار المعلنة ، وليس على الأسعار المتحققة في السوق والتأكيد على سيادة هذه الدول على ثرواتها البترولية ، بالحيلولة دون قيام الشركات بتخفيض الأسعار المعلنة من جانب واحد . وفي البداية نجحت أوبك في تحديد سعر للبزيميل في السوق البترولية بنحو دولار واحد^(٢) .

(١) المادة الثانية من دستور منظمة الاقطار المصدرة للبترول .

(٢) ايان سيمور - أوبك اسلة للتغير ص ٥٣٠ .

ان بين الاسباب الأخرى التي أثرت في السوق البترولية وساعدت دول أوبك على تحقيق بعض الانجازات في نهاية هذه المرحلة ماييلي :

١ - الارتفاع السريع في الطلب على البترول ، سواء من قبل الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ، أو من قبل الدول النامية الأخرى كما يظهر الجدول التالي خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١ :

م / ب / ي		
١٩٧١ (١)	١٩٦٦	
١٦,٤	١٣,١	أمريكا الشمالية
١٣,٣	٨,٦	أوروبا الغربية
٤,٤	٢,٠	اليابان
٣٤,١	٢٣,٧	مجموع الدول الصناعية
١٥,١	٩,٩	بقية دول العالم
٤٩,٢	٣٣,٦	العالم

وبذلك نما الطلب في السوق البترولية في الدول الصناعية المستهلكة للبترول بما يقارب ٧,٥٪ سنوياً بينما ازداد الطلب (الاستهلاك) العالمي بما يقارب ٧,٩٪ سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧١ ، وانعكس ذلك على زيادة في الإنتاج النفطي لدول أوبك التي ارتفع انتاجها من ١٥,٧ مليون برميل يومياً في عام ١٩٦٦ إلى حوالي ٢٥,٣ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧١ (٢).

وهذا يعني نسبة نمو قدرها ١٠٪ سنوياً ، وهو يمثل ٥٨,٤٪ من الانتاج العالمي عام ١٩٦٦ و ٦٤,٠٪ من الانتاج العالمي عند عام ١٩٧١ . أما

(١) BP Statistical Review, 1985.

(٢) احصائيات الطاقة والنفط - منظمة أوبك عدد يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ .

الانتاج العالمي من النفط الخام فقد ازداد من ٢٧ مليون برميل يوميا إلى ٣٩,٦ مليون برميل يوميا خلال الفترات المشار إليها أعلاه ، وبذلك فقد نما الانتاج العالمي بما يقارب ٨٪ سنويا خلال تلك الفترة المذكورة أعلاه .

٢ - ومن العوامل والمتغيرات التي أثرت في السوق البترولية ، في تلك الفترة انقطاع مرور البترول في بعض خطوط التزويد الحيوية في منطقة الشرق الأوسط - مثل قناة السويس على أثر اندلاع حرب عام ١٩٦٧ ، كما أغلق أيضا خط أنابيب التالين من المملكة العربية السعودية عبر الأردن وسوريا والذي كانت طااقته ٥٠٠ ألف برميل في عام ١٩٦٩ .

٣ - وفي عام ١٩٧١ حدث تطور آخر أثر على السوق البترولية ، وهو قيام ليبيا بتخفيض كبير في انتاجها ، من ٢,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٠ إلى ٢,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧١ و٢,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٢^(١) لغرض المحافظة على احتياطي النفط لديها .

وبسبب نمو الطلب الذي اشرنا إليه أعلاه ، فقد ارتفعت أسعار أربع منتجات رئيسية في السوق البترولية ، كما ازدادت ارباح شركات البترول الكبرى خلال الفترة الأخيرة من الستينات ، وبداية السبعينات ونتيجة لهذه التطورات حصلت ليبيا في سبتمبر ١٩٧٠ على زيادة في السعر المعلن (كثافة ٤٠ درجة) من نفوطها على ٣٠ - ٤٠ سنتا أمريكيا للبرميل ، كما حصلت العراق والسعودية ودول الخليج وأندونيسيا على زيادات مماثلة في أسعار نفوطها .

أما التطورات الحاصلة بالنسبة لمنظمة أوبك وتأثيرها في السوق البترولية ، فقد جاءت بعد أن اتخذ المؤتمر الحادي والعشرون المنعقد في كراكاس - فنزويلا في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٠ قرارا هاما ، مستندا على قاعدة «تغير الظروف» بادئا المرحلة الجديدة من مراحل تأثير منظمة أوبك على السوق البترولية ، حيث

(١) محمد صادق المهدي - ورقة بعنوان (تسعير الخام في السوق الدولية - البحث عن مقياس عادل) الجزائر ٢٨ مايو / أيار ١٩٧٣ .

حدد القرار رقم ٢١/١٢٠ موعداً لا يتجاوز عام ١٩٧١ للوصول إلى اتفاق ، مع شركات البترول بخصوص اجراء تعديلات جوهرية على أسعار البترول . وبالفعل بدأت دول الخليج العربي (أبوظبي ، السعودية ، قطر ، الكويت ، العراق وايران) في اجراء مفاوضات مع الشركات البترولية العاملة في أراضيها .

وكان أمام الشركات البترولية خياران أحلاهما مرّ ، الأول يتمثل بلجوء الدول الخليجية النفطية إلى إبرام اتفاقيات مباشرة مع الدول المستهلكة للبترول ، مع ضمان الامدادات لمدة خمس سنوات ، والثاني يتمثل في المواجهة المباشرة مع الدول المضيفة مما سيدفعها إلى اصدار التشريعات ، لانتهاء الدور الاحتكاري لشركات البترول على ثروتها البترولية ، وعليه كان لابد من الاتفاق مع الدول المنتجة ونتيجة لذلك فقد تم إبرام اتفاقية طهران^(١) ، في ١٤ فبراير / شباط عام ١٩٧١ وقد تضمنت زيادة عامة في الأسعار المعلنة ومكاسب أخرى مختلفة .

المرحلة الثانية : ١٩٧١ - ١٩٨٠ :

هي مرحلة تصحيح الأسعار وسيطرة الدول المنتجة ، على صناعاتها البترولية «سوق البائع» حيث تمكنت منظمة أوبك مع بداية المرحلة الثانية من بدء الدخول في السوق البترولية الدولية ، ولعب دور متميز ومتزايد وخاصة فيما يتعلق بهيكل الاسعار ، معلنة بذلك بداية مرحلة تصحيح الاسعار النفطية ، حيث أصبح بإمكان منظمة أوبك ولأول مرة تحديد الاسعار المعلنة لمختلف النفوط التي تنتجها .

ولقد رافق هذا الوضع الجديد تطورات وتغيرات عديدة ، حيث أدى الوضع الملتهب في منطقة الشرق الأوسط إلى اندلاع الحرب بين العرب واسرائيل ، في عام ١٩٧٣ حيث استخدمت الدول العربية المنتجة للبترول ، البترول كسلاح سياسي ضد الدول التي أيدت اسرائيل بصورة مباشرة آنذاك ، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الامريكية وهولندا . فقد حظرت الدول العربية ارسال البترول إلى الولايات المتحدة الامريكية وهولندا ، وأعلنت أنها ستعامل الدول الأخرى بنفس الطريقة . وكانت الامارات العربية المتحدة هي أول دولة تعلن استخدام سلاح البترول .

(١) راجع اتفاقية طهران في مكان آخر من الكتاب .

كما أسفر عن زيادة سعر النفط الاشارة (العربي الخفيف) فوب رأس تنورة الرسمي المعلن إلى ١١,٦٥١ دولار للبرميل في يناير / كانون الثاني من عام ١٩٧٤ ، في الوقت الذي كانت فيه الأسعار البترولية قبل الحرب تتراوح بحدود الثلاث دولارات للبرميل الواحد^(١) . وتعتبر هذه الزيادة هي الهزة الكبيرة الاولى للصناعة البترولية .

ان الاستهلاك العالمي من النفط الخام ، قد ارتفع من ٤٩,٢ مليون برميل يوميا إلى ٥٧,١ مليون برميل يوميا ، خلال ١٩٧١ و١٩٧٣ وهذا يعادل نسبة نمو سنوية قدرها ٧,٧٪ بينما ، نما معدل استهلاك الدول الصناعية الرئيسية ، بما مقداره ٧,٤٪ سنويا خلال نفس الفترة^(٢) .

وقد شهدت تلك الفترة أحداثا أخرى أثرت على مسار الصناعة البترولية منها تأميم النفط العراقي في عام ١٩٧٢ والذي اكتمل عشية حرب أكتوبر / تشرين اول عام ١٩٧٣ .

ونتيجة لهذه التطورات فقد ارتفع انتاج اوبك لسد حاجة طلب السوق البترولية من ٢٥,٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧١ إلى ٣٠,٩ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٣ ، مما يعني أن انتاج اوبك قد زاد بما نسبته ١٠,٦٪ سنويا .^(٣)

وبعد أن أثبتت المنظمة مكانتها في السوق البترولية ، عن طريق التحكم بتحديد الأسعار واجهتها في عام ١٩٧٤ مشاكل عدة ، كان أبرزها كيفية وضع نظام تسعيري جديد ، يعالج التضخم المستورد من العالم الصناعي وحل مشكلة الفروقات النوعية لمختلف نفوطها ، في الوقت الذي كان عليها أن تعمل فيه على

(١) اقررت التغيرات بشكل تصاعدي منذ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٣ وإلى اوائل عام ١٩٧٤ علما بأن سعر البيع الرسمي في اواخر عام ١٩٧٤ كان ١٠,٤٦ دولار تعدل عند أكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٥ إلى ١١,٥١ دولار للبرميل .

(٢) BP Statistical Review of World Energy, June 1987.

(٣) OPEC Statistical Bulletin, 1986. Page 14.

ضرورة وضع الأسس الكفيلة باستقرار السوق النفطية ، وحماية القوة الشرائية للبرميل المصدر من دولها ، من التآكل وعليه فقد تم التأكيد على اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة في يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ على اجراء دراسات لوضع نظام طويل الأمد للبت في القضايا الآتية :

- ١ - دراسة مستويات الاسعار التنافسية لمختلف بدائل الطاقة من غير البترول .
- ٢ - حماية القوة الشرائية للبرميل الواحد من البترول المصدر وتحليل مستوى التضخم المستورد .
- ٣ - القيمة الفعلية للبترول كمادة طبيعية غير متجددة .
- ٤ - تأثير الاسعار البترولية على مستوى العرض والطلب العالمي على البترول ، وعلى مصادر الطاقة الأخرى وطرق المحافظة على استقرار السوق ووسائل برمجة الانتاج .

وفي عام ١٩٧٤ بدأت الدول الصناعية في المقابل في اعداد الوسائل والاجراءات ، لمواجهة دور منظمة أوبك في السوق البترولية حيث أسست وكالة الطاقة الدولية ، وعهدت إليها بتنظيم الوسائل والسبل من أجل كبح جماح نمو الطلب على البترول ، وترشيد استهلاكه وزيادة كفاءة استخدامه واعداد الدراسات والوسائل الكفيلة بالسيطرة على السوق البترولية ، ومواجهة دول أوبك وتحجيم دورها في السوق البترولية ، وفي مارس / آذار من عام ١٩٧٥ انعقد في الجزائر مؤتمر القمة الأول للملك ورؤساء دول أوبك ، حيث أبدى بيان المؤتمر قلقه الشديد من عدم استقرار السوق البترولية ، وأكد على ضمان الامدادات النفطية شريطة الا تستخدم الدول المستهلكة للبترول ، حواجز مصنعة للتأثير على المسار الطبيعي لتوازن العرض والطلب في السوق البترولية ، كما أبدت استعدادها للدخول في حوار مع الدول المستهلكة حول ذلك .

وفي نفس العام بدأت السوق البترولية تعاني من الضغوط المفروضة عليها ، من قبل الدول المستهلكة مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول إلى

٥٥,٧ مليون برميل يوميا ، مما يعني انخفاض الاستهلاك بنسبة ١,٢٪ سنويا مقارنة باستهلاك عام ١٩٧٣ . أما سعر البيع الرسمي لنفط الاشارة (العربي الخفيف) فقد بلغ ١١,٥١ دولار للبرميل في أكتوبر / تشرين الاول من عام ١٩٧٥ .

وفي نوفمبر / تشرين الثاني من عام ١٩٧٥ أكد تقرير اللجنة الاقتصادية ، على الوسائل والطرق المختلفة لتحديد الفروقات النوعية لمختلف نفوط أوبك ، حيث تناول البحث الوسائل التالية :

١ - أسلوب تعويض القيمة (اقتراح الجزائر) (The Replacement Value Method) وهو أسلوب يسعى إلى احتساب فرق السعر الاجمالي لأي نوع من البترول ، والذي يتحدد لما يتمخض عنه عند التكرير من منتجات حسب نسبتها في مكوناته ، مضروبا في أسعار كل منتج حسب الاسواق الرئيسية ، ومطروحا منه قيمة نفط الاشارة المحدد من قبل أوبك . كما تتعامل هذه الطريقة بفروقات الموقع .

٢ - طريقة التقدير الآنية (Ad-Hoc Formula) وتعتمد هذه الطريقة على حساب الفرق بين مختلف أنواع البترول من حيث :

- تعطى ٣ سنتات لكل درجة (من درجات كثافة البترول حسب تصنيف معهد البترول الأمريكي (API) فوق ٣٤ درجة (API) وتخصم ٣ سنتات لنوعية بترول دون ٣٤ درجة (API) .

أما بالنسبة إلى فروقات نسبة محتوى الكبريت في البترول ، فقد نوقشت وتقرر اضافة ٣ سنتات لكل ١٪ من المحتوى الكبريتي من النفط ، والذي هو أقل من ١,٧٪ (نسبة المحتوى الكبريتي من نفط الاشارة) . وتخصم سنت واحد لكل ١٪ من المحتوى الكبريتي فوق ١,٧٪ من المحتوى الكبريتي الخاص بنفط الاشارة .

وبسبب انخفاض الطلب في السوق البترولية في عام ١٩٧٥ فإن انتاج دول أوبك قد انخفض أيضا إلى حوالي ٢٧,٢ مليون برميل يوميا ، بعد أن كان ٣٠,٧ مليون

برميل يوميا في عام ١٩٧٤^(١) . وفي هذا المجال لابد أن نشير إلى أن عام ١٩٧٥ قد شهد أيضا تغييرات اضافية مهمة ، أثرت على نشاط السوق البترولية ومن هذه التغييرات الآثار الناجمة ، عن حالة الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية المستهلكة وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي فيها وارتفاع مستويات التضخم إلى حدود عالية فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ، ولهذه الأسباب ومن أجل تعويض ما فقدته القوة الشرائية لعائدات البترول قررت دول أوبك زيادة السعر بنسبة ١٠٪ فقط في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ مع تجميد السعر لمدة تسعة أشهر .

وفي عام ١٩٧٦ ، شهد العالم الصناعي تحسنا واضحا في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، مما أدى إلى تحسن الطلب وزيادته حيث كانت نتيجة ذلك زيادة الاستهلاك البترولي إلى ٥٩,٢ مليون برميل يوميا ، قياسا بحوالي ٥٥,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٥^(٢) .

وانعكس ذلك على انتاج دول أوبك حيث ارتفع انتاجها ، من ٢٧,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٥ إلى ٣٠,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٦ . وخلال متابعة السوق البترولية ضمن اجتماعات اللجنة الاقتصادية ، التي انعقدت في نوفمبر / تشرين الثاني في فيينا وديسمبر / كانون الأول في الموجة من عام ١٩٧٦ لم تتمكن اللجنة من اجراء تحديد دقيق لأوضاع السوق البترولية ، إلا أن اللجنة أكدت على بعض الأساليب من أجل حماية القوة الشرائية للبرميل ، وابعاد مخاطر تقلبات الدولار الأمريكي ، حيث أكدت اللجنة أنه ومن أجل حماية سعر البترول لنقط الإشارة والبالغ ١١,٥١ دولار للبرميل في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ فإنه يستلزم احتساب التعويض اللازم للقوة الشرائية ، حيث أن جدول التقييس السعري لاستيرادات أوبك (OPEK PRICE INDEX) للفترة من الأول من أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٧٥ وحتى ٣١ ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٦ يشير إلى خسارة قدرها ٢٦,١٩٪ وبذلك فإن حجم التعويض يجب أن يكون بحدود ٣,٠١ دولار للبرميل وأن يكون السعر الجديد ١٤,٥٢ دولار للبرميل اعتبارا من يناير /

(١) المصدر السابق

(٢) BP Statistical Review.

كانون الثاني عام ١٩٧٧ . غير أن هذا التقدير لحجم التعويض لم توافق عليه بعض دول أوبك الأخرى خلال الاجتماعات التي تلت . وإزاء هذه التطورات فقد عانت منظمة أوبك من عدم الاتفاق حول مستوى وهيكل الأسعار النفطية في السوق البترولية . ولم يفلح النقاش في المؤتمر الوزاري الذي انعقد في الدوحة في ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٦ ، من الوصول إلى صيغة مقبولة من الجميع حيث اضطر الوزراء إلى اعلان نظامين للأسعار ، وعلى ذلك فإن بعض الدول ومنها دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، كانت تؤيد رفع السعر بشكل تدريجي ، حيث حددت الزيادة بحدود ٥٪ اعتبارا من أول يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ وذلك من أجل تحسين الطلب العالمي على البترول ، وضمان تحسن كفاءة الاداء الاقتصادي الدولي وبذلك يصبح السعر لنفط الاشارة (العربي الخفيف) هو ١٢,٠٩ دولار للبرميل الواحد ، في نفس الوقت فإن الدول الأعضاء الأخرى قررت العمل بنظام سعر نفط الاشارة ، مع الأخذ بالاعتبار زيادة قدرها ١٥٪ على مرحلتين . المرحلة الأولى ١٠٪ اعتبارا من يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ ويكون فيها سعر البرميل لنفط الاشارة بحدود ١٢,٧ دولار ، على أن يرفع السعر إلى معدل قدره ٥٪ اعتبارا من أول يوليو / تموز ١٩٧٧ .

وفي عام ١٩٧٧ ارتفع الطلب العالمي على البترول وزاد الاستهلاك البترولي حتى وصل إلى ٦١,٢ مليون برميل ، وبلغت نسبة الزيادة ٣,٥٪ مقارنة بعام ١٩٧٦ كذلك فإن انتاج دول أوبك بلغ ٣١,٣ مليون برميل بزيادة قدرها ٢٪ مقارنة بانتاج عام ١٩٧٦ .

أما سعر نفط الاشارة فقد بلغ ١٢,٠٩ دولار للبرميل العربي الخفيف . عند يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ ثم ارتفع بنسبة بسيطة عند يوليو / تموز من العام المذكور ، ليصل إلى حوالي ١٢,٧ دولار للبرميل الواحد .

وخلال عام ١٩٧٧ أيضا فشل مؤتمر حوار الشمال والجنوب الذي انعقد في باريس لفترة طويلة بسبب الموقف المتعنت الذي وقفته الدول الصناعية تجاه الحقوق الطبيعية لدول أوبك ودول العالم الثالث .

وفي عام ١٩٧٨ استمر تحسن الطلب العالمي على البترول حيث ارتفع الاستهلاك إلى ٦٣,١ مليون برميل يوميا أي بنسبة نمو قدرها ٣,١٪ مقارنة باستهلاك عام ١٩٧٧ . إلا أن انتاج أوبك انخفض إلى ٢٩,٨ مليون برميل يوميا حيث مثلت نسبة الانخفاض بحدود ٤,٦٪ مقارنة بانتاج عام ١٩٧٧ .

وخلال هذا العام ، ازداد تأثير الدول الصناعية على السوق البترولية عن طريق البدء في وضع دعاية منظمة وقوية ضد دول أوبك ، وانتقاد تعديلات الأسعار من قبلها كما قامت بإجراءات أخرى تهدف إلى ترشيد استخدام البترول ، وتشجيع عمليات الاستكشاف في الحقول التي كانت تعتبر سابقا مكلفة اقتصاديا مثل الاسكا وبحر الشمال ، وتعويض الاستيراد من دول أوبك بالاستيراد من دول أخرى من غير أوبك ، بحيث تصبح دول أوبك المورد الأخير لتكملة ما تبقى من الطلب في السوق البترولية . وبذلك بدأت المحاولات في اقتطاع حصص أوبك من السوق البترولية بشكل تدريجي .

وفي تقرير اللجنة الاقتصادية في اجتماعها المنعقد في ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٨ ، بحثت اللجنة العوامل المؤثرة على السوق البترولية ، والتي تشمل اسعار البترول والعوامل التي تؤثر عليها وآثار سياسات الطاقة للدول المستهلكة الكبرى على دول أوبك وكما يلي :

١ - من حيث العوامل المؤثرة على مستوى أسعار النفط فقد بحثت المتغيرات التالية :

١ - التضخم :

بحثت اللجنة الاقتصادية في هذا المجال أثر التضخم العالمي على القوة الشرائية للبرميل وبالتالي آثار ذلك على عوائد البترول ، حيث استخدمت اللجنة نوعين من اساليب التقييس (Indexation) وبالتالي فلقد كان هناك حدان للتضخم خلال الفترة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ يبلغ الحد الأدنى بحدود ٧٪ ويبلغ الحد الأعلى حوالي ٣٠٪ وكانت تشير هذه التقديرات ، عموما ، إلى أن

معدل التضخم في عام ١٩٧٨ مقارنة بعام ١٩٧٧ يتراوح بحدود من ٢,٢٥٪ إلى ٩,٢١٪ على التوالي .

ب - سعر تبادل الدولار - مقابل العملات الرئيسية . حيث لم تظهر النتائج الحسابية انخفاضاً في قيمته لذلك العام ، إذ أن التحسن في قيمته خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني ، قد عادلته فروقات الانخفاض في قيمته عند أوائل العام .

ج - الأداء الاقتصادي للدول الكبرى المستهلكة للبتروöl .
أظهرت التحليلات خلال العام أن هناك تحسناً في مستوى الأداء والنمو الاقتصادي قدر بحدود ٤٪ . كما بدأ معدل التضخم في هذه الدول يميل إلى انخفاض وصل في مستوياته إلى حدود قدرها ٤٪ خلال العام .

د - العرض والطلب على بترول أوبك . لقد توقعت اللجنة الاقتصادية أن تكون تقديرات الطلب على بترول أوبك عام ١٩٧٨ والنصف الأول من عام ١٩٧٩ بحدود ٢٩,٦ و ٣٠,٤ مليون برميل يومياً على التوالي ، مع الأخذ بالاعتبار اتجاه الدول المستهلكة الكبرى في بناء المخزون النفطي لديها .

هـ - تسعير البترول على الأمد البعيد بعد مناقشة تأثير الفحم وبدائل الطاقة الأخرى وأثرها على السوق البترولية وقد قررت اللجنة الاقتصادية هذه الحالة الموضوع إلى لجنة الاستراتيجية البعيدة الأمد .

و - استعراض تطورات أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية .

وبعد أن نوقشت العوامل المؤثرة أعلاه قدم انطباع عام إلى المجلس الوزاري الذي انعقد في نهاية العام يشير إلى أن هناك تدهوراً مستمراً للقوة الشرائية لسعر البرميل الذي وضع في اجتماع الدوحة في عام ١٩٧٦ . ولقد قدر حجم

هذا الانخفاض بحدود ٢٨,٨٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٨ شاملا آثار التضخم المستورد وتقلبات الدولار وغيرها . أما فيما يتعلق بالفائض النفطي فإن أغلبية أعضاء اللجنة الاقتصادية آنذاك لم يعتقدوا بوجوده .

٢ - استعراض سياسات الطاقة في الدول المستهلكة الكبرى وأثر ذلك على دول أوبك والسوق البترولية . ولقد ناقشت اللجنة الاقتصادية ذلك الموضوع وطلبت من سكرتارية أوبك متابعة التطورات وتحليل الأوضاع .

وفي أواخر عام ١٩٧٨ بدأت الاضطرابات في ايران ، وأدى ذلك إلى انخفاض الانتاج الايراني حيث كان في شهر سبتمبر / ايلول حوالي ٦ ملايين برميل يوميا ، انخفض الى نحو ٥,٥ مليون برميل يوميا في أكتوبر / تشرين الأول بسبب اضراب عمال النفط ، ثم انخفض بعد ذلك إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ، وإلى ٢,٣ مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر / كانون الأول ، قبل ان يتوقف الانتاج المخصص للتصدير في ديسمبر من عام ١٩٧٨^(١) وبذلك ارتفع السعر الفوري ، إلى ما يقارب ١٤,٩٠ دولار لبرميل النفط العربي الخفيف مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ١٢,٧٠ دولار للبرميل^(٢) كذلك أدت الاضطرابات وما تلاها من ثورة في ايران ، إلى زيادة الضغط على دول الخليج الأخرى لتعويض النقص في انخفاض الصادرات الايرانية ، من البترول - كما أن استهلاك البترول على الصعيد العالمي ارتفع الى أعلى مستوياته حيث بلغ ٦٤,١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ وذلك بعد أن أخذت الدول الصناعية الرئيسية ، في ملء خزاناتها نتيجة الخوف والقلق الذي ساد هذه الدول ، ترقبا لانقطاع الامدادات البترولية من منطقة الخليج العربية .

(١) ايان مينهور : أوبك أداة للتغير ص : ١٨٢ .

(٢) Energy & Oil Statistics. OPEC, Jan, 1988 Page 62.

ولغرض القاء الضوء على مستويات الأسعار المتحققة خلال تلك الفترة فإن
الجدول التالي يبين الفروقات الحاصلة بين الأسعار الفورية لنفط الاشارة (نفط
السوق - العربي الخفيف)^(١)

الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف خلال الأعوام

١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠

تغير السعر	الاسعار الرسمية للبيع	الاسعار الفورية
يناير ١٩٧٨	١٢,٧٠	١٢,٦٦
ديسمبر	١٢,٧٠	١٤,٩٠
يناير ١٩٧٩	١٣,٣٤	١٧,٥٩
ابريل	١٤,٥٥	٢١,٢٥
يونيو	١٨,٠٠	٣٥,٠٠
نوفمبر	٢٤,٠٠	٤١,١٧
ديسمبر	٢٤,٠٠	٤١,٠٠
يناير ١٩٨٠	٢٦,٠٠	٣٦,٧٠
ابريل	٢٨,٠٠	٣٥,٩٧
أغسطس	٣٠,٠٠	٣١,٩٤
نوفمبر	٣٢,٠٠	٤١,٢٥
ديسمبر	٣٢,٠٠	٤٠,٦٠

يبين الجدول السابق ارتفاع أسعار النفط الفورية في الأسواق الفورية للبترول
وفي كافة مراكزها ، فعندما كان السعر الرسمي في يناير / كانون الثاني من عام
١٩٧٩ يساوي ١٣,٣٤ دولار للبرميل كان معدل سعر السوق الفورية يقارب
١٧,٥٩ دولار للبرميل وفي ابريل / نيسان عدل السعر الرسمي للعربي الخفيف
ليبلغ ١٤,٥٥ دولار للبرميل وارتفع معدل سعر السوق الفورية ، إلى حوالي
٢١,٢٥ .

(١) Energy & Oil Statistics. OPEC, Jan, 1988, Page, 55-56.

وفي يونيو / حزيران من نفس العام أصبح معدل سعر السوق الفورية ، يعادل ٣٥ دولاراً للعربي الخفيف وعدل السعر الرسمي له لما يقارب ١٨ دولاراً للبرميل ، ونتيجة للثورة الايرانية وما ساد الأسواق الخاصة بالطلب على النفط الخام ، من قلق شديد خوفاً من انقطاع الامدادات فقد قفز معدل السعر الفوري في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول من نفس العام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤١ دولاراً للبرميل الواحد من العربي الخفيف ، مما شكل ضغطاً كبيراً على السعر الرسمي الذي عدل ليصبح بحدود ٢٤ دولاراً للبرميل الواحد . ويلاحظ في هذا المجال أنه في الوقت الذي كان يتم فيه التغير السريع في السوق النفطية ، فإن الفروقات النسبية بين مختلف أنواع البترول لم تعد بذات الأهمية ، عندما كانت تناقش وفي حدود سنوات معدودة ، أما بالنسبة إلى انتاج أوبك فقد ارتفع إلى ما يقارب ٣٠,٩ مليون برميل يوميا ، أي بكمية تزيد عن مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٨ .

وتوالت التطورات في السوق النفطية في عام ١٩٨٠ بشكل مثير ، ففي الوقت الذي انخفض مستوى الاستهلاك العالمي من النفط الخام إلى ٦١,٦ مليون برميل يوميا ، (منخفضاً بنسبة ٣,٩٪ مقارنةً بعام ١٩٧٩) فإن الأسعار الرسمية قد شهدت أيضاً تغيرات عدل يوجبها السعر الرسمي للعربي الخفيف ، ليصبح ٢٦ دولاراً للبرميل في أول العام و٢٨ دولاراً للبرميل في أبريل / نيسان و٣٠ دولاراً للبرميل في أغسطس / آب و٣٢ دولاراً للبرميل في نوفمبر / تشرين الثاني . ويلاحظ من الجدول السابق بأن السعر الرسمي لنفط أوبك كان يلاحق السعر الفوري للعربي الخفيف ، في مختلف الأسواق والذي وصل معدله في نهاية العام إلى حوالي ٤١ دولاراً للبرميل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تجارة النفط الخام ازدادت خلال هذه الفترة ، بصورة كبيرة في مجال السوق الفورية ، إذ دخلها أفراد مستقلون وشركات مستقلة وحكومات ومؤسسات مختلفة ، بعد أن كانت تقتصر على الشركات الاحتكارية الكبرى ، وحيث كانت كميات التعامل تقدر في هذا السوق بشكل محدد لا تزيد عن ٧ - ١٠٪ في أوائل السبعينات .

ان قيام الثورة في ايران عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ أحدث اضطرابا في السوق البترولية ، وأدى بالأسعار للارتفاع من ١٢ إلى ٣٤ دولارا للبرميل ، وهذه الزيادة الكبيرة في الأسعار وخلال فترة وجيزة أحدثت خللا كبيرا في السوق البترولية ، وهو ما يعرف بالهزة البترولية الثانية والتي تركت بصماتها السلبية على مسار السوق البترولية لسنوات عديدة لاحقة ، وحولت السوق البترولية من سوق بائع إلى سوق مشتتر ، وأدت إلى انهيار أسعار البترول في عام ١٩٨٥ وإلى حرب الأسعار عام ١٩٨٦ .

ان الحرب العراقية الايرانية في أكتوبر عام ١٩٨٠ ساعدت على بروز شعخ الخوف من نقص الامدادات الى السوق النفطية ، مرة أخرى إلى الحد الذي أوصل السعر الفوري للبرميل العربي الخفيف ، وبالتالي بقية النفوط الأخرى إلى السعر الذي أشرنا إليه سابقا ، وأدت إلى انخفاض الانتاج البترولي العراقي من حوالي ٤ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٧٩ إلى ٢,٦^(١) مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٠ ثم إلى معدل مليون برميل يوميا ، في الأعوام الأربعة اللاحقة . كما أن هذا القلق دفع بالدول المستهلكة إلى زيادة المخزون النفطي ، مما شكل حافزا اصطناعيا لزيادة الأسعار النفطية إلا أن ذلك التغير في ارتفاع الأسعار النفطية في عام ١٩٨٠ رافقه نجاح في الجهود التي كانت تقوم بها وكالة الطاقة الدولية ، والدول الرئيسية المستهلكة في خفض الاستهلاك النفطي . ففي عام ١٩٨٠ انخفض استهلاك الدول الصناعية الرئيسية إلى ٣٧,٢ مليون برميل يوميا من البترول ، وقدرت كمية الانخفاض بحدود ٣ ملايين برميل يوميا مقارنة باستهلاكها من البترول عام ١٩٧٩ والمقدر بحوالي ٤٠,٣ مليون برميل يوميا . وفي نفس الوقت فقد نما الاستهلاك في بقية أقطار العالم كما يبينه الجدول التالي :

(١) توقفت الصادرات من الخليج في اول ايام الحرب ثم أوقفت سوريا خط الصادرات العراقي بعد فترة لاحقة

الاستهلاك العالمي من النفط الخام ١٩٧١ - ١٩٨٠ (١)
م / ب / ي (الأرقام مقربة)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧١	
١٨,٣	١٩,٨	٢٠,١	١٨,٦	١٦,٤	- أمريكا الشمالية
١٤,٠	١٥,٠	١٤,٧	١٥,٢	١٣,٣	- أوروبا الغربية
٤,٩	٥,٥	٥,٤	٥,٥	٤,٤	- اليابان
٣٧,٢	٤٠,٣	٤٠,٢	٣٩,٣	٣٤,١	- الدول الصناعية
٢٤,٤	٢٣,٨	٢٢,٩	١٧,٨	١٥,١	- بقية دول العالم
٦١,٦	٦٤,١	٦٣,١	٥٧,١	٤٩,٢	- العالم

المرحلة الثالثة :

مرحلة السوق المضطربة أو الأزمة البترولية وانهيار السوق البترولية
«سوق المشتري» ١٩٨١ - ١٩٨٨ :

في هذه المرحلة وعلى عكس المرحلة السابقة فقد أخذت عوامل السوق البترولية تؤثر فيه بصورة رئيسية سواء بالنسبة للأسعار أو الطلب والعرض . في حين أن سمة السوق خلال المرحلة السابقة كانت سوق البائعين . ارتفعت حصة السوق الفورية في السوق البترولية بشكل كبير خلال هذه المرحلة حتى وصلت ، في عام ١٩٨٨ إلى ١٠٠٪ من السوق البترولية . كما أن الاستهلاك العالمي للبترول أخذ في الانخفاض نتيجة الجهود المبذولة من قبل الدول الصناعية في ترشيد الاستهلاك والانتقال إلى مصادر الطاقة البديلة للبترول مثل الفحم والغاز الطبيعي والذرة . وكذلك اللجوء إلى المخزون الاستراتيجي لدى الدول الصناعية الكبرى . وعرفت هذه المرحلة بـ «مرحلة انهيار السوق البترولية» عام ١٩٨٦ وهي سنة حرب الأسعار وتحولها من سوق للبائع كما في المرحلة السابقة إلى سوق للمشتري . كما أن من

(١) BP Statistical Review, June, 1987, "Oil Consumption" Page, 9.

سمات هذه المرحلة انخفاض أداء النشاط الاقتصادي لدى الدول الرئيسية المستهلكة للبتترول مما أثر بشكل مباشر على طلبها على النفط الخام وبالتالي انخفاض استهلاكها منه . كذلك تنامي اهتمام الدول الرئيسية بموضوع الاجراءات المتخذة تجاه المخزون النفطي وكيفية التعامل به وطرح الكميات الضرورية منه في الاسواق الفورية عند ظهور بوادر تحسن في الأسعار الفورية لسوق النفط الخام الدولية .

على أن هنالك عاملا مهما حدث بشكل تدريجي أثر في أوائل ومن منتصف الثمانينات على هيكل سوق النفط الخام ، ذلك هو التغير الهيكلي الحاصل في صناعة النفط الخام . فخلال مرحلة السبعينات والثمانينات تم التغير في هذه الصناعة في الأمور التالية :

أ - تمكك الدول المنتجة وسيطرتها على صناعة النفط فيها ، إذ ازدادت إلى حد بعيد سيطرة شركات النفط الوطنية فيها بينما قلت سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى وبقية الشركات المستقلة والخاصة عليه .

ب - طاقة التصفية وملكية المصافي ، وفي هذا المجال فقد ازدادت سيطرة الشركات الوطنية على طاقة متزايدة من التكرير داخل أقطارها وكذلك لدى الدول الرئيسية المستهلكة للبتترول .

ج - مبيعات المنتجات في هذا المجال حيث ازدادت حصة^(١) الشركات الوطنية إلى حد كبير والملوك للحكومات إلى حد لا بأس به في حين انخفضت مساهمة الشركات الاحتكارية الكبرى الى ما يقارب النصف تقريبا خلال الفترتين المشار إليهما سابقا . إذ أدى ذلك إلى طرح كميات كبيرة جدا من النفط الخام في السوق الفورية .

د - ومن السمات الأخرى المؤثرة في هذه الفترة استمرار انخفاض الأسعار الفورية في السوق البترولية عن الأسعار الرسمية مما دفع بدول أوبك الى

(١) Oil Prices, SBS, No. Five 1987, Page 2. Shell Co.

التخلي عن سياسة التسعير في عام ١٩٨٦ وما تلاه وترك تلك المهمة للسوق الفورية . كما أن من سمات هذه المرحلة أيضا انخفاض انتاج أوبك وتراجع اسواقها لصالح المنتجين من خارجها بنسبة النصف تقريبا مما أدى إلى انخفاض عائدات أوبك انخفاضا حادا مما أثر على اقتصاديات دولها تأثيرا سلبيا مباشرا وادى إلى ما يعرف بالأزمة البترولية والتي لم تشهد لها أوبك والعالم كله مثيلا ، والتي أدت بدورها إلى حرب أسعار وانهايار السوق البترولية وكذلك أدت إلى حرب الانتاج في أواخر عام ١٩٨٨ .

هـ - ظهور سوق جديدة للبترول وهي «سوق المستقبل» وذلك من خلال البورصات العالمية وهو ما سمي بالنفط المنتج في المستقبل وفي الأسعار المستقبلية (Future Prices) وكذلك الأسعار المحددة لصفقة واحدة والتي يطلق عليها (Forward Prices) حيث أدى ذلك كله إلى بروز قوى جديدة أثرت وسوف تؤثر مستقبلا في السوق البترولية .

وقد ازدادت أهمية السوق البترولية المستقبلية وذلك من حيث حجم التعامل فيها . ففي سوق نيويورك يصل حجم التعامل في اليوم الواحد إلى أكثر من ١٢ مليون برميل . ففي عام ١٩٨١ بدأت دول أوبك والسوق البترولية تتعرض لمأزق تعدد الأسعار الرسمية الذي اضطررت إلى قبوله في مؤتمر «بالي» بأندونيسيا في شهر ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٨٠ ، وذلك لمنع حدوث كارثة سعرية في الأسواق البترولية المضطربة التي كانت تعاني حينذاك من آثار نقص في الامدادات من منتجين مهمين في أوبك هما العراق وإيران اللذين دخلا حربا ضروسا بدأت في أواخر عام ١٩٨٠ .

لذلك كان معدل الأسعار الفورية للنفط العربي الخفيف في شهر يناير / كانون الثاني عام ١٩٨١ يزيد عن معدله الرسمي واستمر ذلك حتى أواخر العام حيث تساوى السعران إلى حد ما .

أما عن الاستهلاك العالمي من البترول الخام في عام ١٩٨١ فقد انخفض قرابة ١,٧ مليون برميل في اليوم^(١) نتيجة العوامل التي أشرنا إليها سابقا أما تقديرات^(٢)

(١) تقديرات - BP Statistical Review, June, 1987.

(٢) اجتماع اللجنة الخامس والخمسين ١٦ - ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ «فيينا» .

اللجنة الاقتصادية لدول أوبك حول الطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) فقد وضع تقدير له في عام ١٩٨١ يقل عنه في عام ١٩٨٠ وحيث قدر الانخفاض قرابة حجم الانخفاض العالمي للاستهلاك وعلى الوجه التالي :

مليون برميل يوميا

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	تفاصيل العرض والطلب
٤٧,٦	٤٧,٠٠	٤٨,٩٠	- الطلب العالمي
١٩,٣٨	١٨,٨٩	١٨,٤٢	- عرض دول غير الأوبك
١,١٨	١,٣٣	١,٤٩	- صافي صادرات الدول الاشتراكية
٣,٢٣	٣,٢	٣,٢	- المكثفات النفطية
٢٣,٧٩	٢٣,٤٢	٢٢,٩٦	- مجموع العرض خارج الأوبك
٢٣,٩٢	٢٣,٦٣	٢٦,٠٤	- الطلب على نفط الأوبك

وهنا يلاحظ أن مجموع العرض العالمي من خارج دول أوبك ارتفع خلال عام ١٩٨١ مقارنة بعام ١٩٨٠ بحدود ٢٪ في نفس الوقت الذي قدرت فيه نسبة انخفاض الطلب على نفط أوبك في الأسواق البترولية بحدود ٩,٣٪ خلال الفترتين المشار إليهما أعلاه .

ومن التطورات الأخرى التي أثرت على السوق البترولية في عام ١٩٨١ هو صعوبة اتخاذ المؤتمرات الوزارية لأي قرار تسعيري بسبب الصعوبات التي كانت تواجه معظم دول أوبك في تسويق بترولها . وفي أكتوبر / تشرين أول من نفس العام تمت الدعوة إلى اجتماع طارئ لوزراء أوبك أعلنت خلالها السعودية عن رفع أسعارها للعربي الخفيف من ٣٢ دولارا للبرميل إلى ٣٤ دولارا بعدها قامت ليبيا والجزائر ونيجيريا بتخفيض معدل أسعارها إلى ٣٧ و ٣٨ دولارا للبرميل الواحد من نفوط هذه الدول . كذلك تم الاتفاق بين وزراء النفط في ديسمبر / كانون أول من عام ١٩٨١ في اجتماع عقد في أبوظبي ، بتخفيض أسعار النفوط المتوسطة والثقيلة بنحو ٧ سنتات لتضيق فجوة الفروقات النوعية بين النفوط الخفيفة ، والثقيلة والتي كانت تعاني منها الأسواق البترولية .

وفي تحليل للأوضاع في السوق البترولية لعام ١٩٨٢ أجرتة اللجنة الاقتصادية في اجتماعها السابع والخمسين ، والذي انعقد في فيينا ٨ - ١٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٢ أشارت اللجنة عند استعراضها لهيكل الأسعار النفطية وضرورة دعمها ، إلى أن الضغوط السعرية التي تؤثر على أسعار أوبك في السوق تتأتى من مصدرين : الأول . يتعلق بسياسات المستهلكين الكبار ، والثاني يتعلق بالسياسات الانتاجية للنفط الخام من غير دول أوبك ، طالما أن الانتاج النفطي لدول أوبك يمثل المنتج المتبقي (Residual Supply) . كذلك لاحظت اللجنة أن من المسائل التي اضعفت السوق البترولية هي زيادة الحسومات السعرية التي كانت تقدمها بعض دول أوبك إلى المشتريين سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة ، والتي تهدد هيكل السعر المقبول من قبل أوبك والمقدر بحوالي ٣٤ دولارا للبرميل آنذاك والواقع أن هذه الحسومات ساعدت المستهلكين على اجراء التغييرات المطلوبة لصالحهم من السوق النفطية ، فضلا عن اضعاف مركز أوبك في التحكم في أسعار البترول في السوق البترولية ، لذا كان من مصلحة أوبك أن تقسم حصتها ضمن نظام يحدد حصة لكل دولة مما يتيح عدم المنافسة فيما بينها في الأسواق العالمية .

ولقد كان الضغط على هيكل الأسعار البترولية واضحا في أواخر عام ١٩٨٢ حيث اشارت اللجنة الاقتصادية في تقريرها المشار إليه آنفا إلى أن جميع مؤشرات السوق تشير إلى هذا الضغط سواء على صعيد أسعار السوق الفورية أو على صعيد الاسعار المرتجعة (Net Back) .

وعلى الرغم من أن دول أوبك كانت قد وضعت سقفا انتاجيا لعام ١٩٨٢ والذي كان بحدود ١٧,١ مليون برميل يوميا فإن بعض الدول الأعضاء فيها ولغرض حماية اسعارها بدأت منذ الفصل الثالث من العام في زيادة انتاجها حتى بلغ انتاج الفصل الثالث فوق معدل السقف الانتاجي (حوالي ١٧,٩ م/ب/ي) . وبالفعل فإن معدل انتاج عام ١٩٨٢ وصل إلى حوالي ١٩ مليون برميل يوميا بسبب الضغوط على الاسعار البترولية وتعويض حصة أوبك في السوق بحصص أخرى فضلا عن سياسات الترشيد التي اتبعت من قبل الدول الصناعية الرئيسية . على أننا لا بد أن نشير إلى أن من العوامل التي أثرت على طلب النفط من قبل الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة والذي أثر على أوضاع السوق البترولية ككل ، كان يعود إلى

امتداد دورة الكساد الاقتصادي في العالم والتي كان من صفاتها طول فترتها وحدتها ، والتي لم تماثلها دورة منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى ذلك ، فإن الطلب العالمي على البترول (من دون الدول الاشتراكية) والذي يقابل متطلبات الاستهلاك في عام ١٩٨٣ (كما قدرته اللجنة الاقتصادية آنذاك) ، كان أقل من الطلب في عام ١٩٨٢ نسبياً حيث قدر أنه سيكون بحدود ٤٥ مليون برميل يومياً^(١) ، في حين كان الطلب على البترول في عام ١٩٨٢ بحدود ٤٥,٣ مليون برميل يومياً .

أما فيما يخص المؤثرات الأخرى وعلى رأسها المخزون النفطي الموجود لدى الدول الصناعية الرئيسية (OECD) ، فقد سحبت هذه الدول كميات كبيرة منه في عام ١٩٨٢ قدرت بحوالي ٢ الى ٢,٥ مليون برميل يومياً مما أثر بشكل سلبي على السوق البترولية وخاصة مع حلول عام ١٩٨٣ .

لقد شكلت التطورات في عام ١٩٨٢ الأساس المتين لما تبعها من تطورات في عام ١٩٨٣ ، وأهمها تخفيض الأسعار البترولية ولأول مرة في تاريخ أوبك .

وفي الفصل الأول من عام ١٩٨٣ اشتدت أزمة السوق النفطية وبدأ للعيان أن انهياراً كبيراً سوف يحصل ما لم تتخذ بصدده الإجراءات المناسبة ، رافق ذلك انخفاض شديد في الطلب العالمي على البترول وخاصة في الطلب على بترول أوبك التي وصل انتاج دولها في شهر فبراير / شباط من عام ١٩٨٣ إلى أدنى مستوى له منذ أوائل الستينات وهو نحو ١٣,٤ م/ب/ي في حين أصبحت دول مثل نيجيريا غير قادرة على بيع بترولها بعد أن قامت كل من النرويج وبريطانيا بتخفيض أسعار بترولهما بمعدلات تتراوح ما بين ٣ إلى ٥,٥ دولار للبرميل الواحد من خام بحر الشمال عالي الجودة والذي كان ينافس خامات نيجيريا ، في الوقت الذي كانت فيه خامات نيجيريا تمثل الحلقة الضعيفة في سلسلة خامات البترول في أوبك .

(١) قدرت (BP) في عددها الإحصائي في يونيو / حزيران ١٩٨٧ أن حجم الاستهلاك البترولي في الدول غير الاشتراكية هو ٤٤,٩ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٣ بعد أن كان ٤٥,٨٧ في عام ١٩٨٢

وفي شهري يناير / كانون الثاني وفبراير / شباط كان معدل الاسعار الفورية
إلى ما دون الاسعار الرسمية وعلى الوجه التالي :

١٩٨٣	المعدل الرسمي للغربي الخفيف	المعدل الفوري للغربي الخفيف	معدل سعر برنت الفوري	معدل سعر وسط تكتس الفوري
يناير/كانون الثاني	٣٤	٢٨,٦٤	٣٠,٦١	٣١,٠٦
فبراير/شباط	٣٠	٢٨,٦١	٢٨,٩٤	٢٩,٢٤

ومن الواضح ان تأثير السوق الفورية وأسعارها على نفوط أوبك كان كبيرا بحيث
أدى في النهاية إلى سحبها إلى نفس مستواها .

وشهدت تلك الفترة أسابيع من الاجتماعات المكثفة الثنائية لوزراء أوبك في
الرياض والبحرين وأبوظبي وباريس ولندن قبل حضور الاجتماع الطارئ الذي
عقد في لندن في ١٤ مارس / آذار عام ١٩٨٣ (١).

لقد كان اجتماع لندن الطارئ وما تبعه من اتفاقية كان القصد منها هو تجنب
حرب أسعار كانت تلوح في الأفق وكانت ستؤدي حتما إلى تخفيض جوهري في
الأسعار وبأكثر مما أقره الاجتماع في لندن .

لقد بدأ اجتماع لندن ، بادية ذي بدء ، باجتماع اللجنة الوزارية لمتابعة السوق
وذلك في أوائل شهر مارس عام ١٩٨٣ وبعد جملة من المناقشات والاتصالات
والاستشارات المكثفة عملت هذه اللجنة على دعوة بقية وزراء أوبك إلى حضور هذا
الاجتماع نظرا للأوضاع الخطيرة التي كانت تحيط بالسوق البترولية وأسعار
البترول العالمية آنذاك .

(١) ساهم وفد دولة الامارات برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية بصورة مكثفة مع وزير الطاقة الفنزويلي هعبرتو
كالدبيرون برتي باتصالات عديدة مع نظرائهم من وزراء أوبك لدراسة الازمة ووضع الاجراءات المناسبة لحلها
وتحول بعدها ذلك الاجتماع إلى المؤتمر الطارئ الشهير بمؤتمر لندن في أوائل مارس / آذار ١٩٨٣ .

وبذلك تحول هذا الاجتماع الاستشاري الى الاجتماع السابع والستين الاستثنائي لوزراء بترول أوبك في لندن في يوم ١٤ مارس / آذار ١٩٨٣ وبعد أسبوعين من الاتصالات المكثفة مع أطراف عديدة أصدر هذا المؤتمر التصريح الصحفي^(١) رقم ٨٣/٢ والذي نورد منه ما يلي :

«اجتمع ممثلو دول أوبك ، وبعد اتصالات استشارية دامت لايام عديدة اتفق المؤتمر على سقف الانتاج للدول الأعضاء وتحديد سعر البترول وذلك من أجل جلب الاستقرار إلى سوق البترول» .

وعليه فإن المؤتمر قرر مايلي :

١ - تحديد السعر الرسمي لنقط القياس - العربي الخفيف ٣٤ درجة (API) تصدير رأس تنورة بـ ٢٩ دولاراً للبرميل الواحد .

٢ - ابقاء الفروقات النوعية والجغرافية فيما بين نفوط دول أوبك المختلفة وعلى نفس المعدل السابق المتفق عليه في الاجتماع الثالث والستين (الاستثنائي) المنعقد في فيينا في مارس / آذار عام ١٩٨٢ مع استثناء مؤقت لنفوط نيجيريا والتي يجب أن تكون أعلى بدولار أمريكي واحد فوق سعر نقط القياس .

٣ - تكوين سقف انتاجي لاجمالي انتاج دول أوبك قدره ١٧,٥ مليون برميل يوميا وحيث قسمت بموجبه وخصصت حصص الاعضاء ، ويتوجب مراقبة هذا المستوى من السقف كمعدل حتى نهاية عام ١٩٨٣ . ولم تخصص حصص انتاجية إلى المملكة العربية السعودية التي تقرر أن تقوم بدور المنتج المرن المعوض عن النقص أو الزيادة في متطلبات الأسواق البترولية .

٤ - على الدول الأعضاء الامتناع عن اعطاء أية خصومات وبأي شكل كان والامتناع عن طرح المنتجات البترولية في سوق البترول الخام بأسعار تؤثر سلبيا على هيكل الأسعار البترولية .

ويمكن القول بأن أكثر المهمات صعوبة في ذلك الاجتماع كانت تدور حول تحديد حجم الطلب المتوقع على نفط أوبك وبالتالي تحديد حجم انتاج لدول أوبك «سقف للانتاج» وتوزيعه بين الدول الثلاث عشرة الأعضاء في المنظمة حتى يمكن الدفاع عن هيكل الأسعار الجديدة . وبعد ٢١ يوما من المشاورات والمفاوضات المضنية توصل الوزراء إلى صيغة لتحديد سقف لانتاج أوبك يكون بحدود ١٧,٥ مليون برميل يوميا وتعهدت المملكة العربية السعودية بأن تقوم بدور «المنتج الحدي» .

ولقد كان السبب في تحديد السقف الجديد هو الدفاع عن سعر بترول الإشارة الجديد والذي حدد ب ٢٩ دولارا للبرميل العربي الخفيف بدلا من ٣٤ دولارا ، أي بتخفيض قدره خمسة دولارات للبرميل الواحد .

وفي الاجتماع المذكور تم اقرار حد للفروقات النسبية السعرية على النفيوط الخفيفة بمعدل ١.٥ دولار للبرميل الواحد عن النفط الثقيل حسب سعر بترول الإشارة ، لقد منعت اتفاقية لندن حول الأسعار والانتاج استمرار التدهور في السوق النفطية لفترة محدودة . إلا أن التطورات التي أعقبت اجتماع لندن والخاصة بمعدل الاستهلاك العالمي للبترول لم تكن متناسقة مع التضحيات التي قدمتها المنظمة ، فاستهلاك الدول الصناعية الرئيسية استمر في الانخفاض كما أن انتاج أوبك من البترول لذلك العام كان بحدود ١٧,٠٠ مليون برميل يوميا^(١) .

ولقد اتفقت اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة في الاجتماع الذي عقدته خلال الفترة من ٢٧ يونيو / حزيران - ١ يوليو / تموز عام ١٩٨٣ ، على أن السوق البترولية تتسم بحالة نسبية من الاستقرار وأن سعر بترول الإشارة يتناسب مع مؤشرات السوق النفطية (السعر الفوري للخامات والمنتجات النفطية) وأنه أصبح من الممكن إلى حد بعيد السيطرة على ظروف السوق النفطية السائدة قبيل اجتماع لندن ، رغم أن الطلب على بترول أوبك كان لا يزال ضعيفا جدا .

(١) بلغ مجموع الانتاج ١٦,٩٩٢,٣ ألف برميل يوميا على وجه الدقة بناء لاحصائيات أوبك السنوية لعام ١٩٨٦
ص ١٤٠

وفي النصف الأول من عام ١٩٨٣ تقاربت الأسعار الرسمية والفورية لمختلف الخامات حيث برز نوع من الاستقرار في السوق البترولية .

وقد أكد اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي انعقد في الفترة ٢١ - ٢٥ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٣ على ما سبق وأن أشرنا إليه حول استقرار السوق النفطية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣ كما أكد أن سبب ذلك يعود إلى التوازن بين العرض والطلب على البترول وأن عرض بترول أوبك كان ضمن السقف الذي سمحت به المنظمة وهو ١٧,٥ مليون برميل يوميا لتلك الفترة .

وفي النصف الثاني من عام ١٩٨٣ كان اتجاه الأسعار الفورية يميل مرة أخرى إلى ما دون الأسعار الرسمية لدول أوبك مما شكل مرة أخرى ضغطا على هيكل الأسعار الرسمية لهذه الدول ، وخصوصا أسعار البترول الخفيف .

وكانت تقديرات الطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) وفقا لما حددته اللجنة الاقتصادية في اجتماعها المشار إليه أعلاه بحدود ٤٤,٤ مليون برميل يوميا وهو يقل عن تقديرها السابق بأكثر من مليون برميل يوميا . أما الطلب على نفط أوبك زائدا متطلبات التخزين فقد قدر بحدود ١٨ مليون برميل يوميا في الوقت الذي بلغ فيه انتاج أوبك الكلي بحدود ١٧ مليون برميل يوميا^(١) .

في عام ١٩٨٤ أخذت السوق البترولية تميل إلى نوع من التحسن ، حيث ارتفع الاستهلاك العالمي للبترول في حدود نصف مليون برميل يوميا عنه في عام ١٩٨٣^(٢) (أي ازداد من ٥٨,١ م/ب/ي إلى ٥٨,٦ م/ب/ي) بينما ارتفع الاستهلاك العالمي من دون الدول الاشتراكية من ٤٤,٨ مليون برميل يوميا إلى ٤٥,٥ مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة .

وعلى الرغم من هذا التحسن فإن بعض الدول في أوبك كانت قد أخذت تقدم

(١) يمثل هذا الانتاج الرقم الرسمي لانتاج دول الأوبك .

(٢) نشرة احصائيات (BP) ص ٩ - يونيو / حزيران ١٩٨٧ .

بعض الحسومات غير المباشرة على أسعارها الرسمية ، كما أن حرب الناقلات اندلعت في منطقة الخليج العربي فضلا عن استمرار تآكل حصة أوبك في السوق البترولية نتيجة ازدياد الانتاج من الدول المنتجة خارج أوبك واستمرار استخدام سلاح المخزون البترولي لدى الدول الصناعية . وبالفعل فإن انتاج أوبك في ذلك العام بلغ ١٦,٣ مليون برميل في اليوم .

وفي منتصف عام ١٩٨٤ ومن خلال قراراته مؤتمر أوبك السبعين الذي عقد في فيينا في العاشر من سبتمبر / أيلول عام ١٩٨٤ ، فقد تم تشكيل ثلاث لجان وزارية لزيارة جميع الدول المنتجة داخل وخارج أوبك في خطوة دبلوماسية للدفاع عن وضع السوق وإعادة الثقة بسياسة أوبك فضلا عن بذل الجهد لحماية هيكل الأسعار . إلا أن ذلك الجهد لم يؤت ثماره كاملة . لذلك وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٤ أخذت معدلات الأسعار الفورية لختلف النفط تميل إلى الانخفاض حتى وصلت إلى ما دون السعر الرسمي لأوبك وهو ٢٩ دولارا للبرميل .

وفي أوائل أكتوبر / تشرين أول من نفس العام قامت بريطانيا بتخفيض أسعار بترولها بمعدل يتراوح ما بين ١,٣٥ إلى ١,٥ دولار للبرميل الواحد مما حدا بنيجيريا إلى إجراء تخفيض مماثل وقدره دولاران للبرميل . ولقد أدى ذلك إلى عقد اجتماع عاجل للمؤتمر الوزاري في ٢٩ أكتوبر / تشرين أول من عام ١٩٨٤ للنظر في هذه الأزمة الجديدة .

وبالفعل فقد خفض سقف انتاج أوبك بمعدل قدره ٨,٦٪ ، من ١٧,٥ إلى ١٦ مليون برميل يوميا وتم تخصيص حصص جديدة لجميع الدول الأعضاء باستثناء العراق ونيجيريا نظرا لظروفهما الخاصة . وأكدت أوبك للعالم أن المنظمة مستعدة لتخفيض انتاجها مرة واثنين وثلاث مرات حتى تستعيد السوق البترولية عافيتها .

كان الهدف من هذا التخفيض في الانتاج هو منع الانهيار في مستوى الأسعار الرسمية . أما اجتماع اللجنة الاقتصادية والذي تم في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٤ فقد أشار إلى أن الطلب العالمي على البترول لذلك العام من غير (الدول

الاشتراكية) سيكون بمعدل ٤٥,٤٢^(١) مليون برميل يوميا يتوزع على الشكل التالي :

(١٩٨٤)

المجموع الكلي للطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) :

(مليون برميل يوميا)

٣٣,٣٥	- دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)
١٢,٠٧	- بقية دول العالم (غير الاشتراكي)
٤٥,٤٢	المجموع
٣٧,٧٠	- عرض دول غير أوبك
١٧,٧٢	- الانتاج المطلوب من دول أوبك
١٦,٣٤	- انتاج أوبك
(-١,٣٧)	الفرق

وشهد عام ١٩٨٥ تحسنا في الأداء الاقتصادي للدول الصناعية الرئيسية حيث نما اقتصادها بمعدل ٢,٧٪ ، إلا أن قيمة الدولار الأمريكي انخفضت بشكل أثر على قيمة البرميل المصدر من دول أوبك وعلى أوضاعها الاقتصادية . ولقد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية في اجتماعها الثالث والستين الذي انعقد في فيينا في ٢٥ - ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٥ إلى أن انخفاض قيمة الدولار بلغ ١١,٨٧٪ خلال الفترة ما بين ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ والنصف الأول من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ .

كما درس الاجتماع المشار إليه أعلاه تأثير مصادر الطاقة البديلة على حصة

(١) الرقم مقارب لاحصائيات (BP) في المصدر السابق .

النفط الخام خلال المراحل السابقة وبين تأثيرها ، وبشكل خاص تأثير الطاقة النووية للتوليد والفحم منها ، ونسبة احلالها مكان نفوط أوبك في سوق استخدام الطاقة ، ففي الوقت الذي ارتفع فيه استهلاك الطاقة العالمي (لمختلف مصادر الطاقة من دون الدول الاشتراكية) في عام ١٩٨٤ الى حوالي ١١ مليون برميل مكافئ للنفط يوميا ، فوق استهلاك عام ١٩٧٤ فإن استهلاك البترول العالمي (من غير الدول الاشتراكية) انخفض خلال الفترة من ٤٦,٠٤ إلى ٤٥,٧ مليون برميل ، وعليه فإن حصة عرض النفط الخام انخفضت من ٥٣,٣٪ إلى ٤٦,١٪ خلال هذه الفترة . وفيما يتعلق بمؤشرات السوق النفطية خلال عام ١٩٨٥ ، فقد بدأت معدلات الاسعار الفورية لبترول منطقة الخليج العربي في الانخفاض منذ بداية العام مما اجبر على تحديد سعر نفط الاشارة بحوالي ٢٨^(١) دولارا للبرميل اعتبارا من شهر مارس / آذار من ذلك العام .

كما راجت خلال عام ١٩٨٥ عمليات اعطاء الحسومات السعرية المباشرة وغير المباشرة والتفنن فيها نوعا وكما شكل ضغطاً لولبية تتجه بأسعار وانتاج أوبك إلى الأسفل ، ورافق ذلك استمرار ضغط السياسات الانتاجية لغير دول أوبك على حصص أوبك في السوق البترولية حيث أن زيادة انتاجها وصادراتها في أوائل العام أثر سلبا على أسعار البترول الرسمية وساهم في خلق فائض مصطنع في السوق البترولية .

وعلى الرغم من السقف الانتاجي المقرر من قبل المؤتمر الحادي والسبعين والذي انعقد في أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٨٤ أقر سقفا قدره ١٦ م/ب/ي لعام ١٩٨٥ إلا أن انتاج أوبك خلال هذا العام لم يتجاوز ١٥,٤ مليون برميل يوميا^(٢) .

(١) عند نهاية اجتماع المؤتمر الوزاري الثالث والسبعين الاستثنائي قررت تسع دول من أوبك خفض الفروقات السعرية النوعية ما بين البترول الخفيف لشمال افريقيا وبترول الخليج العربي الثقيل إلى ٢,٤٠ دولارا للبرميل كما أن سعر العربي الخفيف (٣٤ API رأس تنورة) خفض من ٢٩ دولارا للبرميل الواحد إلى ٢٨ دولارا للبرميل

(٢) الواقع أن الأرقام الرسمية المعطاة إلى سكرتارية أوبك من قبل الدول الاعضاء كانت تختلف عن تلك المنشورة من مصادر ثانوية خصوصا بالنسبة لنصف السنة الثاني من عام ١٩٨٥ من احصائيات (تقرير اللجنة الاقتصادية ٦٣ المنعقد في فيينا ٢٥ - ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ .

وعند منتصف عام ١٩٨٥ ونتيجة لتذبذب مؤشرات السوق وضعف الطلب على البترول^(١) وحالة الغموض التي كانت تسودها فقد اتجهت بعض الدول الأعضاء الى اقرار اسعار نفوطها حسب حالة السوق باستخدام طريقة الاسعار المرتجعة (Net Back)^(٢) المعتمدة أساسا على ترجيع احتساب اسعار المنتجات البترولية في مختلف مراكز التسويق في العالم .

وعقدت أوبك أثر ذلك مؤتمرا طارئا في أكتوبر / تشرين أول من عام ١٩٨٥ ولكن حلا ملزما من حيث الانتاج وتوحيد الاسعار لم يعد ممكنا خلال تلك الفترة ، لذا أخذت الدول في بيع بترولها بالسعر الذي يمكنها من بيع اكبر كمية منه .

أما بناء المخزون النفطي لدى الدول الصناعية المستهلكة فلقد استمر في الارتفاع خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٥ حتى وصل في مطلع عام ١٩٨٦ إلى حدود ٣,١ مليون برميل يوميا حسب تقديرات سكرتارية أوبك .

لقد اتضح مع نهاية عام ١٩٨٥ أن حصة أوبك في السوق البترولية تتناقص وتتقلص في الوقت الذي كانت فيه أوبك تلعب دائما دور المنتج المتمم وذلك عن طريق سد الفرق بين الطلب العالمي والعرض العالمي من خارج دول أوبك ، إلا أن هذا الجزء من الفرق بين العرض والطلب كان يتقلص سنويا منذ عام ١٩٨٠ . كما كانت أوبك عرضة للعديد من الضغوط وبشكل رئيسي من خلال احلال مصادر الطاقة البديلة محل بترولها وترشييد الطاقة في الدول الصناعية ونمو دور وحصة العرض

(١) في تقرير اللجنة الاقتصادية الثالث والستين المقدم الى المؤتمر السادس والسبعين فقد قدر الطلب العالمي على البترول كما يلي

١٩٨٦	١٩٨٥	
٣٢,٨ تقدير	٣٢,٢ مليون برميل يوميا	- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)
١٢,٦	١٢,٥ مليون برميل يوميا	- الباقية (للدول غير الاشتراكية)
٤٥,١	٤٥,٤ مليون برميل يوميا	- المجموع
٢٩,٧	٢٨,٨ مليون برميل يوميا	- عرض خارج الأوبك والمكثفات
١٥,٧	١٦,٦ مليون برميل يوميا	- الانتاج المطلوب من الأوبك
	١٥,٢ مليون برميل يوميا	- انتاج الأوبك
	(١,٢) -	- التوازن
		(٢) أو الترجيعية ، انظر فصل تسعير البترول

النفطي من دول من خارج اطارها مما ضيق الخناق عليها من جانب السوق والدول الرئيسية المستهلكة والشركات البترولية .

لذلك فإن استمرار هذه الضغوط كان لابد وأن يؤدي إلى تقلص كبير في حصة أوبك البترولية وإلى تدهور أسعار البترول ، ومن أجل المحافظة على مستوى وهيكل الاسعار والسوق البترولية كان أمام أوبك عدد من الخيارات .

ومن أول هذه الخيارات ذلك الخيار الذي يؤكد على أهمية تقوية مركز أوبك في الأسواق العالمية عن طريق تقوية دورها كمنتج متمم والبحث عن السبل الكفيلة بزيادة كفاءة دورها بشكل يحفظ مصالحها .

أما الخيار الثاني ، فكان أن تقوم أوبك باستخدام سياسة ترتبط بحركة السوق البترولية (Market-Oriented Policy Mechanism) . للحفاظ على حصتها البترولية في السوق عن طريق استخدام أسعار السوق المتحققة .

ويفترض الخيار الثالث تحديد معدل حد أدنى من العوائد لدول أوبك التي يجب على دول أوبك حمايتها .

وكان على أوبك في اتخاذها أي قرار بشأن أي خيار من الخيارات المتاحة أن تأخذ في الاعتبار تعاون الدول المنتجة من غير أوبك معها ، كما أن عليها أن تأخذ في الاعتبار ظروف مصادر الطاقة المختلفة والمخزون البترولي والاقتصادي العالمي بكل عناية سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد .

ومع نهاية عام ١٩٨٥ وبداية عام ١٩٨٦ بعد أن تدنت حصة أوبك في السوق إلى مستوى غير مقبول عملياً نتيجة لعدم التزام بعض الدول الأعضاء فيها بحصص الانتاج أو بالسعر الرسمي ، ولعدم توزيع عبء السوق بشكل عادل بالنسبة لكل عضو ، ومع استمرار تأجج الحرب العراقية الايرانية دفعت كل هذه الظروف بأوبك إلى اعلان مبدأ التخلي عن دور المنتج الحدي ، والمدافع عن السعر

الرسمي وبالتالي الدخول إلى السوق البترولية كأني منتج آخر وهو ما يعرف «بحرب الأسعار» .

لقد كان الغرض من حرب الأسعار هو الحصول على حصة أكبر من السوق البترولية عن طريق المنافسة . إلا أن هذا الشيء في بادئ الأمر أدى إلى فوضى في السوق البترولية وانتهيار في الأسعار بشكل حاد لم يسبق له مثيل ، حيث أن بعض أسعار البترول وصلت إلى حوالي ٨ دولارات للبرميل الواحد في شهر إبريل / نيسان عام ١٩٨٦ .

ويوضح الجدول التالي تطورات سعر العربي الخفيف الرسمي والفوري وسعر برنت ووسط تكساس لعدد من الأشهر .

نوع البترول الشهر	(١) السعر الرسمي	(٢) العربي الخفيف الفوري	(٣) برنت الفوري	(٤) وسط تكساس الفوري
١٩٨٥ نوفمبر/ تشرين الثاني	٢٨	٢٧,٨٦	٢٩,٩٦	٣١,٠١
١٩٨٦ يناير/ كانون الثاني	٢٨	٢٣,٦٥	٢٢,١٥	٢٢,٩٧
فبراير/ شباط	٢٨	١٥,٨٨	١٧,٠٢	١٥,٠١
مارس/ آذار	٢٨	١٢,٨٣	١٣,٩٦	١٢,٦٣
يونيو/ حزيران	٢٨	١٠,٦٧	١١,٨٢	١٣,٤٢
سبتمبر/ أيلول	٢٨	٨,٥٠	٩,٥٧	١١,٥٢
أكتوبر/ تشرين الأول	٢٨	١٤,٠٠	١٣,٩٣	١٤,٩٥
نوفمبر/ تشرين الثاني	٢٨	١٣,٧٥	١٤,٦٦	١٥,٠٦
ديسمبر/ كانون الأول	٢٨	١٥,٦٠	١٦,٠٨	١٦,٢٧

وبلغ أقصى تدنٍ في الأسعار، كما في الجدول السابق، بعد أن بدأت معظم الدول في طرح كميات كبيرة من النفط في السوق في الوقت الذي لم تكن فيه ظروف السوق تسمح باستيعاب هذه الكميات، كذلك كانت هنالك حالات عديدة من الحسومات السعرية أدت بالتالي في منتصف عام ١٩٨٦ إلى انهيار للسعر البترولي الفوري وصل في بعض أنواعه إلى أقل من ثمانية دولارات للبرميل الواحد.

لقد بدأت حرب الأسعار فعلا عندما رفضت^(١) بريطانيا وبعض المنتجين من خارج أوبك في أواخر عام ١٩٨٥ وأوائل عام ١٩٨٦ ما أشار إليه البيان الختامي الوزاري للأوبك في نهاية عام ١٩٨٥ حول أهمية حصول أوبك على حصة عادلة في السوق البترولية.

لقد رفضت بريطانيا التعاون حتى لا تحد من إنتاجها مبررة ذلك بعدم امكانية حدوث انهيار في الأسعار، وكذلك فإن الدول المنتجة خارج أوبك لم تأخذ تحذيرات أوبك لاحتمال حدوث انهيار في السوق، وقوضي في الأسعار على محمل الجد فساهمت في احداث أزمة حرب الأسعار التي لم تكن ضرورية على الإطلاق. وفي نفس الوقت فإن بعض دول أوبك (المتطرفة) طالبت دول الخليج العربية بتحمل حصة الأسد من عبء الدفاع عن السوق البترولية.

وفي مؤتمر وزراء أوبك الذي انعقد في بريوني (يوغسلافيا) اقترحت خطة وافقت عليها الأغلبية^(٢) لتثبيت السعر البترولي في حدود ١٧ إلى ١٩ دولاراً للبرميل على أن يجمد لمدة سنتين، ووضع سقف لإنتاج أوبك يبلغ ١٧,٦ مليون برميل يوميا إلا أن المؤتمر لم يستطع تقسيم الحصص فيما بين الدول آنذاك، ولكن الأسعار أخذت بالتحسن تدريجيا بعد هذا المؤتمر، وخصوصا الأسعار الفورية لبرنت ووسط

- إحصائيات الطاقة والنفط، منظمة أوبك، يناير / كانون الثاني ١٩٨٨.

ص:	عمود	صفحة	عمود	صفحة	عمود
(١)	٥٩	(٧)	٦٦	(٤+٣)	٩٦

(١) المصدر: بيان لتايجيل لاوسن وزير المالية البريطاني في مجلس العموم في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٥.

(٢) فيما عدا إيران وليبيا والجزائر التي كانت تسعر على مستوى ٢٨ دولاراً للبرميل.

تكساس وكذلك فقد طرأ تحسن طفيف آخر ، اذ اشارت البيانات إلى ارتفاع معدل استهلاك وطلب الدول الصناعية على البترول ، في عام ١٩٨٦ بحوالي ٧٠٠ ألف برميل يوميا كما ارتفع استهلاك العالم إلى حوالي ٥٩,٩ مليون برميل يوميا ، وهو نفس استهلاك عام ١٩٨٠ كما يوضح الجدول التالي :

الاستهلاك العالمي من النفط الخام ١٩٨١ - ١٩٨٧^(١)

(مليون برميل يوميا)

١٩٨٧ ^(٢)	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١٧,٥	١٧,١	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٢	١٦,٣	١٧,٣	- أمريكا الشمالية
١٢,٣	١٢,٣	١١,٩	١٢,١	١١,٩	١٢,٢	١٢,٨	- أوروبا الغربية
٤,٥	٤,٥	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٧	- اليابان
٣٤,٣	٣٣,٩	٣٣,٠	٣٣,٣	٣٢,٥	٣٢,٩	٣٤,٨	- الدول الصناعية
٢٦,٩	٢٦,٤	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٥,٥	٢٥,١	- بقية دول العالم
٦١,٢	٦٠,٣	٥٨,٥	٥٨,٦	٥٨,١	٥٨,٤	٥٩,٩	- العالم

وفي عام ١٩٨٦ لم يكن الطريق مهيئاً بعد لبلورة اتفاقية تستطيع الصمود أمام المتغيرات الكثيرة التي شهدتها السوق في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . لقد كان التركيز خلال تلك الفترة يتمحور حول توليد ارادة سياسية قوية تستطيع من خلالها أوبك أن تستعيد مصداقيتها التي كانت قد فقدتها تحت وطأة متغيرات السوق ، ففي أكتوبر / تشرين أول من عام ١٩٨٦ ، قضى الوزراء ١٦ يوما من المفاوضات الصعبة في أحد أطول مؤتمرات أوبك للبحث في وضع نظام ثابت ودائم لتوزيع الحصص على الدول الاعضاء وهو من المواضيع الأكثر اثارة للجدل داخل أوبك . ولم يخرج الوزراء الا بتعديلات طفيفة على حصص الانتاج نظرا للمشاكل المصاحبة لأي اتفاقية حول اعادة توزيع الحصص في سوق منكمش .

(١) BP Statistical Review, June 1987, P.9 & June 1988, P.9.

(٢) Oil, Industry Outlook/Fifth edition 1989-1993. By/Robert J. Beek (Economics) editor the OIL AND GAS Journal, P.15.

على أنه يجب عدم التقليل من أهمية المؤتمرات التي عقدت على مدار عام ١٩٨٦ الذي شهد أسوأ فترة في تاريخ أوبك ، وفي تاريخ الصناعة البترولية أيضا نظرا للتغيرات الهيكلية التي حدثت في الصناعة البترولية ومن اغلاق العديد من الآبار البترولية المكلفة وانضمام العديد من الدول غير الاعضاء في أوبك لجهود المنظمة لاستعادة الاستقرار وفرض نوع من الواقعية في تعامل بعض الدول الاعضاء والشركات البترولية والدول الصناعية مع رغبة غالبية الاعضاء في أوبك لتحديد سعر معقول للمنتجات البترولية وتأمين حصة انتاجية عادلة للمنظمة . فعندما اجتمع وزراء نفط أوبك في جنيف في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ ، كانت الاجواء مهيأة لاتفاقية طويلة المدى ، ذلك أن الوزراء اتفقوا على سعر اشارة يبلغ معدله (١٨) دولاراً^(١) للبرميل الواحد مبني على أسعار سلة من سبعة نفوط خفيفة من بينها خام ابيستموس المكسيكي في اشارة إلى أهمية تعاون الدول خارج أوبك في تثبيت الأسعار .

والنفوط السبعة هي :

نوع البترول	دولارا للبرميل
مزيج صحاري (الجزائر)	١٨,٨٧
فيناس (اندونيسيا)	١٧,٥٦
بوني لايت (نيجيريا)	١٨,٩٢
العربي الخفيف (السعودية)	١٧,٥٢
دبي (الامارات)	١٧,٤٢
شيا خوانا (فنزويلا)	١٧,٦٢
ابيستموس (المكسيك)	١٨,٠٧
معدل الأسعار	١٨,٠٠

(١) د. مانتع سعيد العتيبة في تصريح لصحيفة الاتحاد الظبائية بعد انتهاء المؤتمر قال فيه (إن الاتفاقية تضع أوبك في المسار الصحيح لأول مرة منذ عدة شهور شهدت فيها المنظمة أزمات تمثلت بالانخفاض الخطير في الاسعار البترولية - ١٩٨٦/١٢/٣١)

وقد تم وضع أسعار رسمية للنفوط الأخرى ليتم تطبيقها اعتباراً من ١٩٨٧/١/١ ولكن المؤتمر أعطى الدول الأعضاء فترة سماح لا تزيد عن الشهر للتخلي عن الأسعار القديمة والتحول إلى الأسعار الرسمية . وقد حاولت شركات النفط مجابهة الأسعار الجديدة ولكنها فوجئت بموقف موحد من جانب جميع الدول الأعضاء ومن دولة الامارات العربية المتحدة بشكل خاص .

ولكن وضع سقف انتاج لا يزيد عن (١٥,٨) مليون برميل يوميا للنصف الأول من عام ١٩٨٧ كان يعني تزويد السوق البترولية بأقل من سبعة بالمائة من الطلب المتوقع على انتاج أوبك خلال الفترة نفسها لاحداث الهزة المطلوبة لوضع الأسعار في مجالها المطلوب ، وللتأكيد على أن أوبك لم تتخل عن سياستها للحصول على حصة عادلة في السوق فقد وضعت حصصاً للانتاج تزيد بمعدل خمسة بالمائة للربع الثالث من العام وعشرة بالمائة للربع الأخير من العام أي أن السقف الانتاجي سيصل الى (١٦,٦) مليون برميل يوميا في يوليو / تموز ويصل إلى ١٨,٣ مليون برميل يوميا في الربع الأخير للعام حيث يكون المعدل السنوي بحدود ١٦,٦ مليون برميل يوميا وكما يلي :

الحصص الفردية للدول الثلاث عشرة الاعضاء في اوبك بناء على الاتفاقية التي تم التوصل اليها في جنيف ديسمبر/ كانون الاول من عام ١٩٨٦

(الف برميل يوميا)

الدولة	الربعين الأول والثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المعدل السنوي
الجزائر	٦٣٥	٦٦٧	٧٣٥	٦٦٨
الاكوادور	٢١٠	٢٢١	٢٤٣	٢٢١
الجابون	١٥٢	١٥٩	١٧٦	١٦٠
اندونيسيا	١١٣٢	١١٩٠	١٣١٢	١١٩٢
ايران	٢٢٥٥	٢٣٦٩	٢٦١٢	٢٣٧٤
العراق ^(١)	١٤٦٦	١٥٤٠	١٦٩٧	١٥٤٣
الكويت	٩٤٨	٩٩٦	١٠٩٨	٩٩٨
ليبيا	٩٤٨	٩٩٦	١٠٩٨	٩٩٨
نيجيريا	١٢٣٨	١٣٠١	١٤٣٤	١٣٠٣
قطر	٢٨٥	٢٩٩	٣٣٠	٣٠٠
السعودية	٤١٣٣	٤٣٤٣	٤٧٨٧	٤٣٥١
الامارات ^(٢)	٩٠٢	٩٤٨	١٠٤٥	٩٥٠
فنزويلا	١٤٩٥	١٥٧١	١٧٣٣	١٥٧٤
المجموع الكلي	١٥٨٠٠	١٦٦٠٠	١٨٣٠٠	١٦٦٣٢

وقد كان ذلك التخفيض الذي التزمت به اوبك كافيا لاجبار الشركات البترولية على توقيع عقود طويلة الاجل مع الدول الاعضاء بناء على الاسعار الرسمية . وكانت اهم خطوة في هذا الاتجاه هو قيام شركاء السعودية في الشركة العربية الامريكية

- (١) اعلنت العراق انها لن تلتزم بالاتفاقية مؤكدة على طلبها بحصة مساوية لايران في اي اتفاقية لتوزيع الانتاج . وفي مؤتمر ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٧ خرجت العراق من الاتفاقية بعد أن فشل المؤتمر بسبب معارضة ايران تؤيدها بعض الدول مثل فنزويلا ونيجيريا من مساواة حصة العراق بايران وأصبح السقف الانتاجي الجديد (١٥٠٦) مليون برميل لجميع الدول باستثناء العراق .
- (٢) لقد تحفظت الامارات على ما وضع لها من حصة وطلبت بحصة قدرها ١٠٥ م/ب/ي .

للبنترول (أرامكو) وهم شيفرون وأكسون وموبيل وتكساكو بالتوقيع على عقود مدتها خمسة أشهر من فبراير / شباط إلى نهاية يونيو / حزيران لشراء نحو (١,٢٥) مليون برميل يوميا بناء على الأسعار الرسمية .

وفي ٢٥ يونيو / حزيران من عام ١٩٨٧ اجتمع وزراء أوبك بعد فترة ستة أشهر من الهدوء النسبي الذي ساد الأسواق البترولية العالمية وبعد أن كسبت أوبك الجولة الأولى من معركتها لتثبيت الأسعار على معدل (١٨) دولارا للبرميل الواحد .

لقد شعر الوزراء بأن اليقظة كانت ضرورية بصورة مستمرة ، للحيلولة دون منح حالة عدم الاستقرار (اليد العليا) فرصة أخرى للتأثير على الأسواق البترولية ، ذلك أن الخطر المتمثل بمواقف وتأثيرات الشركات البترولية ، كان لا يزال ماثلا أمام الجميع . فقد قرر الوزراء في ذلك المؤتمر الاستمرار بالعمل بحصص الربع الثالث ضمن سقف انتاجي لا يتعدى (١٦,٦) مليون برميل يوميا ، حتى نهاية العام لتثبيت الأسعار ولكن تطورات الحرب في الخليج وما صاحبها من تلغيم الممرات الحيوية في المياه الاستراتيجية ، ودخول الأساطيل الأجنبية إلى تلك المنطقة الحساسة من العالم أدى إلى ارتفاع مؤقت في الطلب ، وزيادة نسبية في الأسعار وكان من الممكن أن تستمر في الارتفاع لولا قيام عدد من دول أوبك وغير أوبك بزيادة انتاجها ، لتعويض النقص الحاصل في السوق ومنع الأسعار من الوصول إلى معدلات غير مرغوب فيها ، في ضوء السياسة التي رسمتها والتي تؤكد على أن سعر (١٨) دولارا للبرميل هو السعر المعقول والمناسب لاستقرار السوق البترولية ، كما أنه في صالح الدول المنتجة والمستهلكة للبنترول وأنه يجب الحفاظ عليه حتى نهاية عام ١٩٨٨ على أقل تقدير للاستفادة من المتغيرات في السوق البترولية في زيادة حصة أوبك .

وعلى الرغم من أن هذا السعر قد تم اتخاذه نتيجة عوامل اقتصادية فإن الدفاع عنه قرار سياسي يمثل أعلى المستويات في دول أوبك . فبينما قامت أوبك بزيادة انتاجها لتثبيت سعر (١٨) دولارا للبرميل ، فقد كانت تقوم خلال الربع الأول من

عام ١٩٨٨ بتخفيض انتاجها من أجل الحفاظ على مستوى هذا السعر (١). وعلى الرغم من التحسن الجزئي في الاستهلاك العالمي على البترول في عام ١٩٨٧ إلا أن الأسعار الفورية لبعض أنواع البترول المهمة ، لم ترتفع إلى مستوياتها السابقة نظرا لأحكام قبضة الدول الصناعية الرئيسية ، على السوق البترولية وبذلك فلقد كان قرار تحديد سعر البترول وإبقائه عند ١٨ دولارا قرارا حكيما . وفيما يلي تطورات سعر العربي الخفيف (رأس تنورة) مع معدل الأسعار الفورية لبعض أنواع البترول خلال عام ١٩٨٧ (٢) .

دولار للبرميل				١٩٨٧م
معدل عربي الخفيف الرسمي	معدل عربي الخفيف الفوري	معدل برنت الفوري	معدل وسط تكتس الفوري	
٢٨,٠٠	١٧,٥٦	١٨,٤٠	١٨,٧٦	يناير/كانون الثاني
١٧,٥٢	١٦,٦٩	١٧,٢٦	١٧,٦٧	فبراير/شباط
١٧,٥٢	١٧,٢٥	١٨,٤٢	١٩,٥٧	سبتمبر/أيلول
١٧,٥٢	١٥,٤٩	١٧,٦٤	١٧,٣١	ديسمبر/كانون الأول

وفي نهاية العام المشار إليه أعلاه وخلال اجتماع للوزراء عقد في فيينا حاول الوزراء الوصول إلى صيغة مقبولة للدفاع عن حصة الأوبك في السوق والبالغة حوالي ١٦,٦ مليون برميل يوميا ، والدفاع عن مستوى الأسعار والبالغ ١٨ دولارا للبرميل الواحد .

(١) د. مانع سعيد العتيبة : محاضرة في جامعة كيتو اليابانية ١٧/١٢/١٩٨٨

(٢) إحصائيات الطاقة - أوبك - يناير عام ١٩٨٨ .

أما في عام ١٩٨٨ فلقد تطورت الأسعار البترولية بتأثيرات تطورات السوق حسب النسق السابق كما يلي: ^(١)

دولار للبرميل				١٩٨٨م
معدل برنت تكميلس الفوري	معدل برنت الفوري	معدل العربي الخفيف الفوري	معدل العربي الخفيف الرسمي	
١٧,١٦	١٦,٨٨	١٥,٦٣	١٧,٥٢	يناير/كانون الثاني
١٦,٦٦	١٥,٦٦	١٥,١٤	١٧,٥٢	فبراير/شباط
١٤,٤٥	١٣,١١	١١,٥٦	١٧,٥٢	سبتمبر/أيلول
١٦,٣٣	١٥,٣٣	١٢,٨١	١٧,٥٢	ديسمبر/كانون الأول
١٧,٩٥	١٧,١٠	١٤,٦١	١٧,٥٢	يناير/كانون الثاني عام ١٩٨٩

وقد شهد عام ١٩٨٨ ما يعرف بحرب الانتاج وهو يعيد إلى الذاكرة ما حدث في عام ١٩٨٦ وهو عام حرب الأسعار . ففي الربع الأخير من عام ١٩٨٨ ونتيجة لتزايد عدد الدول الأعضاء المتجاوزة لحصصها الانتاجية فإن الدول الأخرى رأت أن من حقها أن تمارس نفس التصرف مما أدى إلى حرب الانتاج والذي أدى بدوره إلى انهيار جديد في أسعار البترول وصل في شهر أكتوبر / تشرين الأول من نفس العام إلى ما دون عشرة دولارات للبرميل .

وفي شهر نوفمبر / تشرين الثاني جاء مؤتمر أوبك الرابع والثمانون والذي وضع حدا تدريجيا لهذه الحرب لتنتهي في نهاية عام ١٩٨٨ .

ولايضاح ما سبق ذكره نورد فيما يلي جدولاً بمعدل انتاج أوبك في الربع الأول مقارنة بالانتاج في الربع الرابع من عام ١٩٨٨ :

(١) احصائيات الطاقة - أوبك - فبراير عام ١٩٨٩ ص ٥٣ و ٦٠

انتاج دول أوبك في الربع الاول والربع الرابع^(١) من عام ١٩٨٨
(بآلاف البراميل يوميا)

الدولة	الربع الاول	الربع الرابع
الجزائر	٦٥٧,١	٦٥٧,٠
الاكوادور	٣٠٨,٧	٢٩١,٨
الغابون	١٥٩,١	١٨٣,٠
اندونيسيا	١١٤٦,٢	١١٨٩,٢
الجمهورية الاسلامية الايرانية	٢٢٤٢,١	٢٤٣٣,٣
العراق	٢٧٤٩,٦	٢٧٢١,٦
الكويت	٩٩٢,٧	١٧٣٦,٩
ليبيا	٩٩٩,٨	١١٠٠,٠
نيجيريا	١٣٠٧,٦	١٤٨٩,٢
قطر	٣٠٨,١	٣٣٩,٢
المملكة العربية السعودية	٤٣٠٠,٧	٦٤٨٥,٦
الامارات العربية المتحدة	١٠٨٠,٠	٢٥٠٠,٠
فنزويلا	١٥٧٤,٠	١٧٨٨,٠
المجموع	١٧٨٢٦,١	٢٢٩١٤,١

ومن الجدول أعلاه ، يتضح لنا مدى الزيادة التي حدثت على انتاج أوبك والتي بلغت حوالي خمسة ملايين برميل في اليوم . أما بالنسبة للأسعار في السوق فقد انهارت من (١٥) دولارا للبرميل في الربع الاول^(١) إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل في أكتوبر / تشرين الاول من الربع الرابع . وهنا يمكن أن نبين أن الدول ذات

(١) المصدر : منظمة أوبك / احصائيات البترول والطاقة (فبراير / شباط ١٩٨٩ من ١٠٠ مع مصادر خاصة أخرى)

(١) احصائيات النفط والطاقة - أوبك - عدد فبراير / شباط عام ١٩٨٩ ص ٥٧

الطاقة العالمية استطاعت أن تعوض انخفاض الأسعار بالزيادة في الانتاج في حين أن الدول التي لا تملك تلك المرونة انخفض دخلها بصورة كبيرة وتأثرت بتلك الحرب تأثراً كبيراً . ويمكن لنا أن نستنتج حقيقة هنا وهي أن الحد الأقصى الذي ترغب أوبك في انتاجه في الوقت الحاضر هو مجموع ما أنتج في شهر يناير / كانون الثاني عام ١٩٨٨ وهو ٢٣,٢ م/ب/ي يضاف إليه ٢,٧ م/ب/ي لكل من العراق وايران والسعودية مما يعني أن أوبك يمكن أن تنتج ٢٦ م/ب/ي وتقنع بهذا الانتاج خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .

المرحلة الرابعة : (١٩٨٩) - ما بعد مؤتمر أوبك في فيينا - نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٨ «مرحلة استقرار السوق» .

لقد كان لانخفاض الاسعار في السوق البترولية في اواخر عام ١٩٨٨ دافع كبير لبعض الدول المنتجة من داخل ومن خارج أوبك إلى أن ترفع معدل انتاجها للحصول على عوائد أعلى . وأدى هذا إلى اضطراب في السوق البترولية مرة أخرى . لقد وصل انتاج أوبك في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ إلى أكثر من ٢٢ مليون برميل يومياً وهذا بدوره أدى ، الى انهيار الاسعار في السوق الفورية إلى مستوى دون عشرة دولارات للبرميل الواحد ، كما حدث في شهر اكتوبر / تشرين الاول من العام المذكور .

ولقد أعاد ذلك الوضع شبح حرب الأسعار الذي ساد في عام ١٩٨٦ والتي مازالت أحداثها راسخة في أذهان الجميع .

وعندما انعقد مؤتمر أوبك في فيينا خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٨ كان القلق الناجم عن الأوضاع السائدة في السوق البترولية يشد الجميع وكانت دول أوبك مصممة على إعادة ما يمكن من الاستقرار إلى السوق البترولية وتوحيد موقفها بصلابة إزاء تلك الأحداث . وكان من الضروري وضع حد لموقف العراق بانتاج حصة خارج سقف أوبك واعادته إلى حظيرة سقف الانتاج بعد أن وافقت العراق وايران على انتهاء الحرب بينهما وذلك في أغسطس / آب من نفس العام ، كما كان من الضروري أيضاً اعطاء حصص لايران والعراق ضمن سقف أوبك

تتناسب وحجم الطلب البترولي على نفوط أوبك من جهة ويستجيب للحد الأدنى لمطالبات ومتطلبات هذه الدول من جهة أخرى .

لذلك قرر المؤتمر أن يكون السقف الانتاجي لبتترول أوبك بـ ١٨,٥ مليون برميل يوميا حيث قسمت الحصص الانتاجية لكل دولة وفق ما يلي :

الحصة الانتاجية / مليون برميل يوميا	دول اوبك
٤,٥٢٤	- المملكة العربية السعودية
٢,٦٤٠	- الجمهورية الاسلامية الايرانية
٢,٦٤٠	- الجمهورية العراقية
١,٠٣٧	- دولة الكويت
٠,٩٨٨	- دولة الامارات
٠,٣١٢	- دولة قطر
١,٦٣٦	- فنزويلا
١,٣٥٥	- نيجيريا
١,٠٣٧	- ليبيا
١,٢٤٠	- اندونيسيا
٠,٦٩٥	- الجزائر
٠,١٦٦	- الغابون
٠,٢٢٠	- الاكوادور
١٨,٥٠٠	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن حصتي العراق وايران قد تساوتا وإن حصة دولة الامارات العربية المتحدة بقيت دون مستوى ما تطالب به الامارات حسب أوضاع احتياطياتها البترولية ونموها الاقتصادي وهو ما أكدت عليه دولة الامارات في كافة المؤتمرات السابقة لدول أوبك .

كما تضمن قرار أوبك في مؤتمر فيينا في شهر نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام الاستثمار في الحفاظ على سعر البترول الرسمي والمقرب بـ ١٨ دولارا للبرميل الواحد .

لقد وضعت أوبك بعد هذا القرار الأسس المتينة لاستقرار السوق البترولية عن طريق تحديدها لسقف الانتاج والاسعار الرسمية ، كذلك فإن دول أوبك أظهرت اصرارها على صيانة وحدتها وتماسكها في السوق البترولية ، وقد رافق ذلك كله زيادة في معدل استهلاك الدول الصناعية من البترول ، كما أدى إلى انتعاش السوق البترولية وارتفاع معدل السعر الفوري لنفط برنت من بحر الشمال ومعدل السعر الفوري لنفط وسط تكساس الأمريكي خلال الربع الأول من عام ١٩٨٩ إلى ما فوق ١٨ دولارا للبرميل ، بل أن الخام الأمريكي ووسط تكساس وصل إلى حوالي ٢٥ دولارا للبرميل في بعض الأحيان من تلك الفترة .

ورافق انتعاش الطلب على بترول أوبك انقطاع بعض الامدادات من بعض الحقول في الدول الصناعية وساهم ذلك جزئيا في دعم استقرار السوق البترولية .

وتشير هذه البوادر المشجعة في استقرار السوق البترولية إلى امكانية استمرارها إلى فترة طويلة اذا ما استمرت دول أوبك في الالتزام بالسقف الانتاجي المتفق عليه والملائم لحجم الطلب في السوق كذلك اذا ما تم الالتزام بسعر البيع المتفق عليه من كافة دول أوبك .

الفصل الثاني

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

المبحث الاول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه .

المبحث الثاني: الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه .

المبحث الثالث: أسعار البترول والتغيرات المتوقعة فيه .

المبحث الأول

عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

أولا : انتاج البترول الخام :

منذ بداية القرن الحالي بدأ انتاج البترول بكميات كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت منطقة خليج المكسيك أكبر منطقة لتصدير البترول في العالم ، وبقيت لفترة طويلة المنتج والمصدر الوحيد تقريبا للبترول الداخل في التجارة الدولية كما أن نصف الكرة الغربي كان يمثل ، قبل الحرب العالمية الثانية المورد الرئيسي لتجارة البترول الدولية . أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ازدادت أهمية الشرق الأوسط في مجال انتاج البترول في حين تضاعلت نسبيا أهمية نصف الكرة الغربي ، حيث أخذ بترول الشرق الأوسط يتدفق إلى الأسواق العالمية ويحل تدريجيا محل بترول نصف الكرة الغربي ، وذلك بسبب زيادة استهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم زيادة الانتاج فيها بمعدلات عالية لقلة الاكتشافات وشيخوخة حقول البترول القديمة مما جعل بترول الشرق الأوسط وشمال افريقيا يمثل النسبة العظمى من تجارة البترول الدولية .

ومما ساعد على انتاج البترول العالمي بكميات كبيرة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في كل من الشرق الأوسط وشمال افريقيا من ناحية ، وزيادة الطلب على البترول وخاصة في أوروبا الغربية واليابان بعد أن دمرت اقتصادياتها الحرب العالمية الثانية ، من ناحية أخرى .

فبعد الحرب العالمية الثانية أخذت أوروبا في تعمير ما خربته الحرب ، فبدأ

النشاط الاقتصادي يدب في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة كالصناعة والزراعة والمواصلات ، وأخذت المصانع والمعامل تقوم على أساس الحجم الكبير ، وتوسعت المواصلات وشبكات الطرق وأصبحت الزراعة المكثفة تدار بالآلات الحديثة فتغير نمط الحياة ، وكثرت وتعددت حاجيات الفرد . أدت هذه العوامل جميعا إلى زيادة الطلب على الطاقة بصورة عامة وعلى البترول بصورة خاصة .

ومن أجل متابعة التطورات التي حصلت في عرض البترول العالمي كان لابد من استعراضها مع تلك التطورات التي شهدتها سوق البترول منذ بدء الزيادات الحقيقية في الطلب عليه حتى الوقت الراهن .

ان تطور الانتاج العالمي للبترول حسب المناطق الجغرافية وحسب مناطق تسويقه أشار إلى ما يلي :

لقد ارتفع انتاج العالم من البترول الخام (دون المكثفات) من ٣٢,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٦٦ إلى ٦٢,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ ، أي ان الانتاج نما بمعدل قدره ٥,١٪ سنويا . إلا أن الظروف التي أحاطت بسوق النفط الخام وسياسات ترشيد استخدام النفط الخام في الدول الصناعية وتحسين كفاءة استخدامه أدت (بالإضافة إلى أسباب مهمة أخرى كتعديل أسعار النفط) إلى انخفاضه لحوالي ٥٢,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣ ، أي أن حجم الانخفاض كان يتراوح بحدود ١٠,١ مليون برميل يوميا وكانت نسبة الانخفاض السنوية خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣ بحدود ٤,٣٪ سنويا ، أما في عام ١٩٨٧ فقد ارتفع الانتاج عن معدله لعام ١٩٨٣ حيث بلغ حوالي ٥٥,٤ مليون برميل يوميا على الرغم من انخفاضه عن نفس المعدل لعام ١٩٨٦ والذي كان بحدود ٥٦,٢ مليون برميل يوميا .

وتعود أسباب انخفاضه في عام ١٩٨٦ إلى حرب الأسعار التي عمت السوق البترولية كما تناولناها سابقا ، أما في عام ١٩٨٨ فلقد قدر الانتاج البترولي للعالم بحدود ٥٨ مليون برميل يوميا أي بزيادة بلغت بحدود ٥٪ عن معدله لعام ١٩٨٧

وذلك لتحسن أوضاع استهلاك البترول في العالم وانفراج الظروف الاقتصادية خلال ذلك العام .

ويشار في هذا الصدد إلى أن نسبة إنتاج أمريكا الشمالية من البترول في عام ١٩٦٦ كانت بحدود ٢٧,٩٪ من الإنتاج العالمي انخفضت في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١٦,٧ في نفس الوقت الذي انخفضت فيه نسبة إنتاج الشرق الأوسط من ٢٨,٤٪ إلى ٢٤,٨٪ خلال نفس الفترة .

أما نسبة الإنتاج في منطقة أمريكا اللاتينية من الإنتاج العالمي عام ١٩٨٨ فقد انخفضت إلى ١٠,٥٪ بعد أن كانت ١٣,٩٪ في عام ١٩٦٦ وارتفعت نسبة إنتاج بترول الدول ذات التخطيط المركزي (CPEs) إلى حوالي ٢٦,٨٪ من الإنتاج العالمي في عام ١٩٨٨ بعد أن كانت بحدود ١٧,٧٪ في عام ١٩٦٦ ، بينما تدهورت نسبة إنتاج أوبك من ٤٨,١٪ في عام ١٩٦٦ إلى ٣٣,٩٪ في عام ١٩٨٨ ، على الرغم من أن هذه النسبة كانت قد ارتفعت في عام ١٩٧٣ إلى ٥٥,٩٪ من الإنتاج العالمي ، كما يلاحظ أن نسبة الإنتاج البترولي الخام للدول النامية (LDES) للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ قد تضاعفت ، فقد قفزت نسبة الإنتاج فيها إلى الإنتاج العالمي خلال الفترة المشار إليها من ٧,٩٪ إلى ١٤,٨٪ .

وبين الجدول التالي تفاصيل التطورات أعلاه :

انتاج النفط حسب المناطق الجغرافية
(من دون المكتثفات وNGL) ١٩٦٦ - ١٩٨٨

جدول (أ)

١٩٨٠		١٩٧٩		١٩٧٣		١٩٧١		١٩٦٦		المناطق .
الف برميل يومياً	/	الف برميل يومياً	/	الف برميل يومياً	/	الف برميل يومياً	/	الف برميل يومياً	/	
١٠٠٢٠,٦	١٦,٧	١٠٠٢٩,٠	١٦,٠	١٠٩٩٢,١	١٦,٦	١٠٧٨٤,٦	٢٢,٥	٩١٧٢,٦	٢٧,٩	أمريكا الشمالية
٥٥٧٥,٩	٩,٣	٥٢٥٧,٧	٨,٤	٥١٦٩,٦	٩,٣	٥٠٤٩,١	١٠,٦	٤٥٧٥,١	١٣,٩	أمريكا اللاتينية
٢٥٠٤,٥	٤,٣	٢٢٨٥,٦	٣,٦	٤٤١,٧	٠,٨	٤١٨,٥	٠,٨	٤١٤,٥	١,٢	أوروبا الغربية
١٨٣٥٢,٢	٣١,٠	٢١٥٢٨,٤	٣٤,٣	٢١١٧١,٥	٣٨,٢	١٦١٨٢,٦	٣٣,٨	٩٣٦٦,٦	٢٨,٤	الشرق الأوسط
٦٠٥٤,١	١٠,١	٦٦٤٢,٣	١٠,٦	٥٩٣٢,٢	١٠,٧	٥٦٧٤,٣	١١,٩	٢٨١٢,٩	٨,٦	أفريقيا
٢٣٢٢,٣	٣,٨	٢٤٣٦,١	٣,٨	١٨٤٨,٧	٣,٣	١١٥٧,٨	٢,٤	٦٩٣,٤	٤,١	آسيا وشرق آسيا
٤٠٧,٧	٠,٦	٤٤٦,٠	٠,٧	٤١٦,٤	٠,٧	٣١٦,٦	٠,٧	٩,٣	٠,١	اللاتينوس وبعض الدول الأخرى
١٤٥٢٨,٠	٢٤,٣	١٤١٧٤,٠	٢٢,٦	٩٥٠٠,٧	١٧,٤	٨٣٧٦,٢	١٧,٣	٥٨٠٧,١	١٧,٧	الدول ذات التخطيط المركزي
٥٩٦٦٦,٢	١٠٠	٦٢٧٩٩,٩	١٠٠	٥٥٤٧٩,٠	١٠٠	٤٧٨٥٤,٧	١٠٠	٣٣٨١٢,٥	١٠٠	المجموع العالمي
٢٦٨٧٩,٢	—	٣٠٩٢٨,٨	—	٣٠٩٨٨,٥	—	٢٥٣٣٦,٣	—	١٥٧٧٠,٢	—	أوبك
—	٤٥,٠	—	٤٩,٢	—	٥٥,٩	—	٥٣,٩	—	٤٨,١	نسبة أوبك
٤٥٢٢٤,٣	—	٤٨٦٢٥,١	—	٤٥٨٨٨,٣	—	٣٩٥٧٨,٥	—	٢٧٠٠٥,٤	—	العالم من دون الدول ذات التخطيط المركزي
—	٥٩,٤	—	٦٣,٦	—	٦٧,٥	—	٦٤,٠	—	٥٨,٤	نسبة أوبك من أعلاه
٥٥٥٤,٠	٩,٣	٤٩٥٠,٠	٧,٩	—	—	—	—	—	—	مجموع الدول النامية (LDC)

تكملة الجدول في الصفحة التالية .

**تكملة جدول انتاج النفط حسب المناطق الجغرافية
(١٩٦٦ - ١٩٨٨) من دون المكثفات (NGL)**

جدول (ب)

١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٣		المناطق
الف برميل يومياً	%	الف برميل يومياً	%	الف برميل يومياً	%	الف برميل يومياً	%	الف برميل يومياً	%	
٩٧٠٨,٦	١٦,٧	٩٨٦٢,٧	١٧,٨	١٠١٤٤,٣	١٨,١	١٠٥٣٩,٠	١٩,٨	١٠٠٣٦,٠	١٩,٠	أمريكا الشمالية
٦١٢١,٤	١٠,٥	٥٩٩٥,٦	١٠,٨	٥٩٨٨,٢	١٠,٦	٦٦٦٠,١	١١,٧	٦٠٦٩,٩	١١,٥	أمريكا اللاتينية
٣٩٧٢,٢	٦,٨	٣٩٨٦,٤	٧,٢	٣٨٩٤,٥	٧,٠	٣٨١٥,٠	٧,٢	٣٣٥٢,٥	٦,٣	أوروبا الغربية
١٤٣٨٤,٤	٢٤,٨	١٢٦٠٠,٤	٢٢,٠	١٢٣٠٥,١	٢٢,٠	٩٧٧٩,٥	١٨,٤	١١١٥٠,٧	٢١,٦	الشرق الأوسط
٤٩٢٨,٤	٨,٥	٤٧٤٠,٣	٨,٥	٥١٠٠,٨	٩,١	٤٩٨٩,٠	٩,٤	٤٥١٦,٨	٨,٥	أفريقيا
٢٤٩٧,٧	٤,٤	٢٣٩١,٢	٤,٣	٢٥٥٢,٩	٤,٦	٢٥١٧,٧	٤,٧	٢٣٦٥,٠	٤,٣	آسيا وشرق آسيا
٨٦٨,٢	١,٥	٨٧٦,٠	١,٥	٨٤٩,٥	١,٤	٦٠٠,٧	١,١	٤٣٢,١	٠,٨	القانونس وبعض الدول الأخرى
١٥٥٦٤,٣	٢٦,٨	١٥٤٨١,٨	٢٧,٩	١٥٢١٩,٣	٢٧,٢	١٤٧٣٢,٦	٢٧,٧	١٤٨١٦,٩	٢٨,٠	الدول ذات التخطيط المركزي
٥٨٠٤٠,٢	١٠٠	٥٥٦٣٤,٤	١٠٠	٥٦٠٥٤,٦	١٠٠	٥٣٢٢٤,٢	١٠٠	٥٢٦٨٤,٩	١٠٠	المجموع العالمي
١٩٦٨١,٦	-	١٧٣٢٤,٨	-	١٨٣٣٢,١	-	١٥٤٤٧,٧	-	١٦٩٩٢,٢	-	أوك
-	٢٢,٩	-	٢١,٤	-	٢٢,٧	-	٢٩,٠	-	٢٢,٣	نسبة أوك
٤٢٤٧٦,٠	-	٣٩٩٥٢,٦	-	٤٠٨٣٥,٣	-	٣٨٥٠١,٠	-	٣٧٨١٧,٩	-	العالم من دون الدول ذات التخطيط المركزي
-	٤٦,٢	-	٤٣,٤	-	٤٤,٩	-	٤٠,١	-	٤٤,٩	نسبة أوك من أعلاه
٨٥٨٢,١	١٤,٨	٨٣٢٠,٢	١٤,٨	٧٦٦١,٢	١٤,٢	٧٩٤٤,٣	١٤,٩	٦٩٩٦,٥	١٣,٣	مجموع الدول النامية (LDC)

الدول النامية هي : الأرجنتين - أنغولا - البرازيل - بروناي - كولومبيا - مصر - الهند - ماليزيا - المكسيك - بيرو - سوريا - توينداد - تونس - وبول أخرى .
المصدر : تجميع احصائيات أوك يناير / كانون الثاني عام ١٩٨٨ وفبراير / شباط عام ١٩٨٩ من : ١٠٧ و ١٠٦ + الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٦

أما فيما يخص تجارة البترول في العالم خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٦^(١) ، فقد ارتفعت الواردات البترولية خلالها بمعدل ٢,٧٪ سنوياً على أنه لابد من الإشارة إلى أن حجم الواردات قد تذبذب طيلة تلك السنوات ، فلقد ارتفع الاستيراد من ١٤,٨ مليون برميل يومياً في عام ١٩٦٧ إلى ٣٣,٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ ثم بدأ في النزول والانخفاض خلال السنوات التي أعقبت ١٩٨٠ بسبب عدم استقرار السوق وتذبذب الطلب على البترول الخام .

أما نمو الصادرات البترولية خلال الفترة بالمقارنة مع أعلاه فقد بلغت بحدود ٢,٢٪ سنوياً ، وينطبق على تطورها فيما بعد نفس التذبذب الذي أصاب الواردات بطبيعة الحال لنفس الأسباب .

أما هيكل حصص التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية في العالم فلقد أصابه بعض التغير خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٦ ومن جملة التغيرات تضاعف نسبة الاستيرادات لأمريكا الشمالية وانخفضت نسبة حصة الاستيرادات البترولية في أوروبا من ٥٥,٩٪ إلى ٣٦,٣٪ خلال نفس الفترة بسبب سياسة الترشيد وكفاءة استخدام الطاقة فضلاً عن الإجراءات التي اتخذت لتعويض استخدام البترول بمصادر أخرى من الطاقة بالإضافة إلى تطور استخدام البترول المنتج من بحر الشمال .

وعموماً يلاحظ ارتفاع نسبة الواردات للدول النامية والدول ذات التخطيط المركزي كما هو مبين في الجدول التالي :

(١) استخدمت هذه الفترة كمعيار فقط .

تجارة البترول الخام حسب المناطق الجغرافية
(صادرات - استيرادات)^(١)
من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٦ (بآلاف البراميل اليومية)
جدول (١)

١٩٧٩		١٩٧٣		١٩٧١		١٩٦٧		
الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	
٥١٠,١	٧١٦٧,٢	١٠٢٩,٥	٤٠٩٦,٧	٧١١,٢	٣٣٤٩,٧	٤٨٤,٨	١٥٧١,٩	امريكا الشمالية ^{٥٥}
٢٢٥٩,١	٣٠٦٣,٢	٣٥٠٣,٨	٣٤٢٤,٦	٣٤٤٤,٣	٣٧٩٤,٢	٣٥٩٨,١	٩٠٧,٨	امريكا اللاتينية
١٢٥٤,٥	١٢٠٧٧,٢	١٠٧,٥	١٤٩٩٢,٥	٤١,٨	١٢٣٧٤,٨	٢٥,٣	٨٣٠٣,٢	أوروبا الغربية
١٩٢٣٣,٦	٥٦٢,٤	١٩٣٢٨,٠	٤٩٧,٩	١٤٤٠٢,١	٤٩٢,٠	٨٧٠٨,٢	٤٤٨,٦	الشرق الأوسط
٥٧٣٧,٥	٦٣٠,٥	٥٦٢١,٢	٦٦٩,٢	٥٤٠٤,٥	٥٢٩,٥	٧٩١٠,٧	٣٣٢,٨	أفريقيا
١٦٠٢,٣	٧٣٤٣,٨	١٢٣٣,٢	٦٦٦٤,٨	٩٤٥,١	٥٣٦٥,٢	٤٦٤,٤	٢٨٥٥,١	آسيا وشرق آسيا
٧,٠	٢٩٦,٢	٥,٧	٢٤٠,٥	١٤,٩	٢٢٤,٨	-	٤٣٢,٠	الاقليمين
٣٧٤٩,٦	١٩٩٢,٥	١٧٧٧,٨	١٥٣٦,٩	١٥١٨,١	٨٧٧,٨	١١٠٠,٧	-	الدول ذات التدخل
								المركزي
٣٢٤٢٧,٤	٢٤١٣٢,٢	٣١٧٠٤,٦	٣٣١١٣,١	٣٥٤٨٢,٠	٣٥٤٠٨,٠	١٦٣٩٢,١	١٤٨٥٣,٤	العالم
٦٦٧٩٣,٢	-	٣٧٥٤٧,٢	-	٢٢٠٣١,٧	-	١٤٢٣٩,٥	-	الأوبك
								- نسبة الأوبك /
٧٩,٧	-	٨٦,٩	-	٨٥,٠	-	٨٧,٤	-	العالم

تكملة الجدول في الصفحة التالية .

●● (الولايات المتحدة وكندا فقط .

تكملة جدول تجارة البترول الخام حسب المناطق الجغرافية
١٩٦٧ - ١٩٨٦ (آلاف البراميل اليومية)

جدول (ب)

١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٣		١٩٨٠		
الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	
٦٦ ٤	٤٥٩٤,٢	٦٩٢٠	٢٥٥٩ ١	٤٤٩٧	٣٦٤٨,٢	٤٨١,٥	٥٨٦٨,٩	أمريكا الشمالية
٢٥٤٦,٨	١٦٠٠,٤	٢٥٧٦,٧	١٦٤٩ ٦	٢٧٩٢,٢	٢٢٠٠ ١	٢٤٠٧٠	٢٩٨٦,٨	أمريكا اللاتينية
٢٥١٩,٧	٨٩٦٥,٧	٢٢٢٠ ٢	٨١٥١ ٢	١٩٢٨٠	٨٢٩٧,٢	١٣٥٨٠ ٣	١١٤٢١,٥	أوروبا الغربية
٩٢٤٦,٥	٥٧١ ٦	٧١٨٦,٢	٥٥٩ ٩	٨٧١٨٠	٥٢٥ ٨	١٦٣٣٦,٣	٥٤٤ ٩	الشرق الأوسط
٢٤٨٢,٦	٦٧٦ ٢	٢٥٣٦,٣	٦٤٦,٨	٢٩٩٢ ٦	٦٥٤ ٦	٥١٥٢,٢	٦٥٢ ٩	أفريقيا
١٤١١,٨	٥٨٧٧,٦	١٢٧٩ ١	٥٨١٤ ٩	١٤٤١ ٤	٦٢١٦,٩	١٤٧٧,٥	٦٨٧٤,٢	آسيا وشرق آسيا
١٧٠	١٨٢,٨	١٩	١٨١ ١	١,٨	٢٧٥,٤	٣,٥	٢٨٨,٥	الإقليميس
٢٢٣٧,٦	٢٢٢٢,٦	٢٩٤٣,٦	٢٠٤٩,٨	٢٩٠٧,٦	٢٠٠٨,٢	٢٧٢٩,٦	٢٠٢٣,١	الدول ذات التخطيط المركزي
٢٢٢٢,٤	٢٤٦٩٧,٢	٢٠٥٥٣,٦	٢٢٦١٢,٥	٢١٢٤٢,٢	٢٣٨٢٦,٤	٢٩٩٥٦,٠	٢٠٦٧٠,٨	العالم
١٢١٩٢,٦	-	١٠٩١١ ١	-	١٢٨٤٥,٦	-	٢٣٨٤٣,٧	-	الأوبك
٥٦,٨	-	٥٢ ١	-	٥٨,٨	-	٧٦,٢	-	العالم

● ملاحظة: إن الفروقات المتواجدة فيما بين أرقام الصادرات والاستيرادات خلال معظم سنوات الفترة والتي لم تؤخذ في الحسبان.

إعلاء تعود إلى الفرق ما بين الصادرات والاستيرادات للمكتشفات البترولية وNGL المصدر (الاحصائيات السنوية لمنظمة أوبك) - يناير / كانون ثاني ١٩٨٨ والكتب السنوية الاحصائية لمنظمة الأوبك

النسب المئوية لتغير حجم الاستيرادات والصادرات للبترول^(١)
الخام لمختلف المناطق الجغرافية في العالم خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٦

(نسب مئوية)

١٩٨٦		١٩٧٩		١٩٦٧		
صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	
٢,٨	١٨,٦	١,٥	٢١,٠	٣,٠	١٠,٦	أمريكا الشمالية
١١,٠	٦,٥	٦,٨	٩,٨	١٥,٩	٦,١	أمريكا اللاتينية
١٠,٩	٣٦,٣	٢,٨	٢٨,٣	٠,١	٥٥,٩	أوروبا الغربية
٤٠,٢	٢,٣	٥٧,٨	١,٧	٥٣,٥	٣,١	الشرق الأوسط
١٥,٠	٢,٧	١٧,١	١,٨	١٧,٨	٢,٣	أفريقيا
٦,١	٢٣,٨	٤,٨	٢١,٥	٢,٩	١٩,٢	آسيا وشرق آسيا
٠,١	٠,٨	٠,١	٠,١	-	٢,٩	الاقيانوس
١٣,٩	٩,٠	٨,٢	٥,٨	٦,٨	-	الدول ذات التخطيط المركزي
/١٠٠	/١٠٠	/١٠٠	/١٠٠	/١٠٠	/١٠٠	العالم
٥٦,٨	-	-	-	٨٧,٤	-	نسبة الأوبك للعالم

عموما سوف تبقى منطقة الشرق الأوسط ، المنطقة التي سوف تساهم بنسبة كبيرة من البترول المتجه نحو مناطق الاستهلاك في العالم على الرغم من أن مساهمتها النسبية قد انخفضت خلال الفترة المذكورة، وفي نهاية هذا القرن يتوقع أن تزداد أهمية منطقة الشرق الأوسط في تزويد العالم بالبترول وخصوصا الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة (OECD) حيث وصلت نسبة استيرادها خلال عام ١٩٨٦ بحدود ٦٨,٤٪ من إجمالي الاستيرادات العالمية من البترول الخام ويتوقع أن تزداد هذه النسبة بعد انخفاض انتاج بحر الشمال وتدني انتاج الولايات المتحدة من البترول الخام بسبب تدهور الاحتياطات فيها عند نهاية هذا القرن .

(١) عن احصائيات اوبك للبترول والطاقة (يناير) كانون ثاني ١٩٨٨

لقد مر انتاج البترول العالمي بحالات من المد والجزر حسب تطور السوق البترولية وتأثرها بالمتغيرات الدولية^(١) ، فمنذ عام ١٩٥٠ أخذ انتاج البترول يتضاعف بمعدلات عالية لتلبية الطلب المتزايد عليه ، فتمت السوق البترولية نموا سريعا ومطرداً وتم التعويض واحلال البترول محل الفحم في كثير من الصناعات ووسائل الانتاج في كافة المجتمعات وخاصة في الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبترول .

فقد تضاعف الانتاج لثلاث مرات ما بين عام ١٩٥٠ - ١٩٦٦ ، فارتفع انتاج البترول في العالم من حوالي ١٢,٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٣٢,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٦٦ ، أما اذا احتسب نمو الانتاج إلى عام ١٩٧١ فإن نسبة المقارنة هذه تصل إلى أربع مرات تقريبا .

وخلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١ تغير ترتيب مناطق الانتاج الجغرافية ، فبينما كانت منطقة امريكا الشمالية تنتج ما نسبته ٢٧,٩٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٦٦ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٢,٥٪ عام ١٩٧١ ، في حين ارتفعت نسبة انتاج منطقة الشرق الأوسط من ٢٨,٤٪ إلى ٣٣,٨٪ خلال هذه الفترة أما افريقيا فقد ارتفعت نسبة انتاجها أيضا من ٨,٦٪ إلى ١١,٩٪ خلال هذه الفترة .

ومما تجدر الاشارة إليه ، أن انتاج دول أوبك خلال هذه المرحلة ارتفع من ٤٨,١٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٦٦ إلى حوالي ٥٢,٩٪ في عام ١٩٧١ وبذلك بدأ العالم ولأول مرة يتحسس الأهمية البالغة لدول أوبك وأثر بترولها على السوق البترولية .

ونتيجة للتطورات الدولية الحاصلة في انتعاش السوق البترولية خلال هذه الفترة واستمرار تحسن أداء الاقتصاد العالمي فضلا عن التطورات السياسية التي حصلت خلال السبعينيات في منطقة الشرق الأوسط (حرب أكتوبر / تشرين الأول)

(١) انظر مراحل تطور السوق البترولية السابقة .

والاضطرابات السياسية في إيران وقيام الثورة فيها عام ١٩٧٩ ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ ، والتي خلقت حالة من ازدياد الطلب العالمي على البترول خشية انقطاع الامدادات البترولية ، ارتفع الانتاج العالمي للبترول من ٤٧,٨ مليون برميل يوميا إلى ٥٩,٧ مليون برميل يوميا . ومن الجدير بالذكر أن الانتاج العالمي للبترول في عام ١٩٧٩ ارتفع إلى أعلى معدلاته ووصل إلى ٦٢,٧ مليون برميل يوميا نتيجة التطورات التي أشرنا إليها سابقا . وبذلك فقد تنامي الانتاج العالمي للبترول خلال هذه الفترة إلى حوالي ٢,٥٪ سنويا . ومنذ عام ١٩٨٠ كانت منطقة الشرق الأوسط تزود العالم بما مقداره ٣٠,٧٪ من الانتاج العالمي للبترول بعد أن كانت النسبة حوالي ٣٣,٨٪ عند عام ١٩٧١ ويعود سبب انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع الانتاج من بحر الشمال وأوروبا الغربية خلال هذه الفترة من ٠,٤ مليون برميل يوميا إلى ٢,٥ مليون برميل فضلا عن ازدياد الانتاج من آسيا والدول ذات التخطيط المركزي ومن القارة الافريقية . وتجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى أن الطلب على المخزون النفطي لدى الدول الصناعية الرئيسية ، وازدياد انتاج الدول النامية من البترول ، وتحسن الوسائل الفنية التقنية لانتاج البترول من المناطق البحرية وآثار سعر البترول العالمي شجع الانتاج من الحقول التي كانت تعتبر كلفتها الانتاجية مرتفعة قبل تعديل الأسعار البترولية خلال الفترة .

لقد انعكس التطور الحاصل في تدهور السوق البترولية على مستوى الانتاج العالمي على البترول فقد انخفض الانتاج بحدود ٦,٥ مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة ولعل معظم الانخفاض تأتي من انخفاض انتاج البترول في منطقة الشرق الأوسط حيث انخفض إلى حوالي ٩,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ بعد أن كان قد وصل إلى ٢١,٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ منخفضا إلى ١٨,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ .

كذلك قلت نسبة مساهمة أوبك بالنسبة للانتاج العالمي فقد تدهورت هذه النسبة من ٤٥٪ عند عام ١٩٨٠ إلى ٢٩٪ عند عام ١٩٨٥ . مما يعطي صورة واضحة للضغط التي تأثر بها الانتاج البترولي لدول أوبك فضلا عن اعتبار انتاج أوبك ، من قبل الدول المستهلكة ، انتاجاً متمماً لبقية الانتاج من باقي المناطق لسد الطلب في السوق البترولية .

وفيما يلي نسب الانتاج المئوية لمختلف المناطق خلال هذه المرحلة .

المنطقة	٪ ١٩٨٠	٪ ١٩٨٥
- أمريكا الشمالية	١٦,٧	١٩,٨
- أمريكا اللاتينية	٩,٣	١١,٧
- أوروبا الغربية	٤,٢	٧,٢
- الشرق الأوسط	٣١,٠	١٨,٤
- افريقيا	١٠,١	٩,٤
- آسيا وشرقي آسيا	٣,٨	٤,٧
- منطقة الأقيانوس	٠,٦	١,١
- الدول ذات التخطيط المركزي	٢٤,٣	٢٧,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

ان التغير الهيكلي الحاصل في نسب وحصص مساهمة مناطق العالم بالنسبة للانتاج البترولي كان بطبيعة الحال نتيجة طبيعية لعوامل مؤثرة تجاه انتاج دول أوبك بصفة عامة . ومن جملة هذه العوامل اثر السياسات الاستراتيجية البترولية التي اتخذتها الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية للضغط على السوق البترولية واضعاف موقف أوبك كذلك اثرت التغيرات الهيكلية في صناعة البترول العالمية على الانتاج البترولي بشكل أدى في نهاية هذه المرحلة إلى تخفيض الطلب على انتاج أوبك .

لقد اظهرت فترة الثمانينات حالة الفوضى التي وصلت إليها السوق البترولية في الاعوام التي تلت عام ١٩٨٥ (كما سبق وأن ذكرنا في مقدمة السوق البترولية وتأثير ذلك على مستوى أسعار البترول الخام الدولية) .

ان هذه الفترة تميزت بحالة من الاضطراب وعدم السيطرة بالنسبة للسوق

البتروولية . ففي عام ١٩٨٦ اندلعت حرب الأسعار وتخلت أوبك عن دورها السابق كمدافع عن الأسعار الرسمية ودخلت السوق البتروولية كأبي منتج آخر من أجل استعادة ولو جزئيا ما خسرت من أسواق بتروولية لصالح المنتجين الآخرين ومصادر الطاقة البديلة . وخلال هذه السنة انتهزت أسعار البترول ووصلت بعض النفوط إلى ما دون ثمانية دولارات للبرميل .

وفي عام ١٩٨٧ خرجت أوبك من حرب الأسعار بتجربة قاسية إلا أن رسالتها قد وصلت إلى المنتجين الآخرين مما دفعهم إلى طلب التعاون مع أوبك كما أن المستهلكين أيضا بدأوا في التعاطف مع أوبك لأول مرة . وعليه فقد قررت أوبك وضع سقف للإنتاج وتحديد السعر الرسمي عند معدل ١٨ دولاراً للبرميل . وهذا الإجراء بعث جوا من التفاؤل في السوق البتروولية وتحسنت الأسعار في السوق الفورية ووصلت إلى ٢١ دولاراً للبرميل لفترة وجيزة مما شجع بعض الدول الأعضاء على تجاوز حصصها مما أثر سلباً على السوق البتروولية .

وفي بداية عام ١٩٨٨ تخلت أوبك بشكل تدريجي وغير رسمي عن الأسعار المعلنة الرسمية وذلك بسبب ضغط السوق عليها ، وجاء النصف الثاني من العام ليشهد ما يعرف «بحرب الإنتاج» إذ بلغ مجموع إنتاج أوبك أكثر من ٢٤ مليون برميل في اليوم مما دفع أسعار البترول إلى الانهيار مرة أخرى إلى ما دون عشرة دولارات للبرميل حيث مهد ذلك لاجتماع أوبك في نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٨ .

لقد دخلت سياسة الإنتاج لدول أوبك أعتاب مرحلة جديدة عند عام ١٩٨٩ بعد أن تبين في السابق أن خفض أسعار البترول أثر عملياً على زيادة الطلب الاستهلاكي على البترول في العالم وبالتالي رفع من معدل الإنتاج البتروولي . وبصفة عامة فقد ارتفع الاستهلاك العالمي من البترول في عام ١٩٨٨ (من دون الدول الاشتراكية) إلى حوالي ٥٠ مليون برميل يوميا بعد أن كان ٤٥,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ وبذلك ارتفع الإنتاج العالمي من البترول (من دون الدول الاشتراكية) من ٤٢,٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٤٥ مليون برميل

يومياً خلال عام ١٩٨٨ . وفي العام الأخير ارتفعت نسبة انتاج منطقة الشرق الأوسط إلى ٢٤٪ من إجمالي انتاج البترول في العالم بعد أن كانت هذه النسبة ١٨,٤٪ في عام ١٩٨٥ . أما انتاج دول أوبك فقد مثل عام ١٩٨٨ ما مقداره ٣٤٪ من إجمالي الانتاج العالمي بعد أن كان ٢٩٪ في عام ١٩٨٥ . ولابد لنا أن نذكر أنه وعلى الرغم من هذا الاتجاه خلال تلك الفترة إلا أن حرب الأسعار اندلعت خلال بعض مراحلها وكان لابد من وقفة جديدة لبداية عقد التسعينات تعيد الأمور إلى نصابها من جانب السوق والحصة الانتاجية لدول أوبك .

ولهذا السبب فقد كان للاجتماع الرابع والثمانين لدول أوبك الذي انعقد في فيينا في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني من عام ١٩٨٨ أهمية خاصة في اقرار المستوى السعري الملائم للمرحلة القادمة فضلاً عن تحديد سقف الانتاج لدول أوبك والحصص الانتاجية لكل دولة عضو . وبذلك تحدد سعر البترول الرسمي بـ ١٨ دولاراً للبرميل الواحد على أن يكون سقف الانتاج لأوبك هو ١٨,٥ مليون برميل يومياً .

لذلك بدأت الظواهر في بداية عام ١٩٨٩ حسنة جداً حيث تصاعدت الأسعار الفورية في السوق الفورية حتى وصل الخام الأمريكي ، غرب تكساس على سبيل المثال إلى حوالي ٢٥ دولاراً للبرميل وتزايد الطلب على انتاج دول أوبك حيث يقدر انتاج الربع الأول من العام بأكثر من ٢٢ مليون برميل يومياً .

ثانياً : توقعات انتاج البترول في المستقبل :

اعتمدت معظم الدراسات والنماذج الاقتصادية التي تعدها شركات البترول الكبرى وبيوت الخبرة في مثل هذه الدراسات ، على المتغيرات الرئيسية التالية في اقرار الطلب على البترول وبالتالي متطلبات الانتاج البترولي الكافي لسد الحاجة العالمية :

١ - سعر البترول المتوقع خلال العشر سنوات القادمة .

- ٢ - معدل النمو المتوقع للنواتج المحلي الاجمالي (GDP) ومستوى الاداء الاقتصادي للدول المستهلكة للبترو ل .
- ٣ - تطور الاحتياطات للبترو ل في مختلف المناطق الجغرافية في العالم وتقدير انتاجية الحقول البترو لية المختلفة .
- ٤ - حجم المخزون البترو لي المتوقع .
- ٥ - تكلفة انتاج البرميل الواحد من البترو ل في كافة المناطق وكلفة مصادر الطاقة البديلة .
- ٦ - تأثير استهلاك مصادر الطاقة الأخرى على مصادر البترو ل .

كذلك لابد من الاشارة إلى مستقبل العرض والطلب وتحديدهما بشكل دقيق وكمي ، (حالة يكتنفها شيء كبير من الغموض) فعلى سبيل المثال فإن كل الدراسات التي أجريت في مقب ل السبعينات والثمانينات اوضحت حالة مختلفة عما نراه اليوم بالنسبة للطلب البترو لي وأسعار البترو ل والسوق البترو لية ، ولقد اشارت جميع هذه الدراسات إلى حصول أزمة عرض بترو لية في أواسط الثمانينات وهذا على عكس ما حدث في واقع اليوم ، حيث انخفض الطلب العالمي على البترو ل وانخفضت أسعاره بل ان الأزمة التي حصلت منذ أواسط الثمانينات وحتى الآن كانت أزمة الطلب العالمي على البترو ل وليس العكس .

فالاستهلاك العالمي للبترو ل في عام ١٩٧٣ (سنة تعديلات الأسعار المهمة) ارتفع إلى حوالي ٥٧,٠ مليون برميل يوميا ثم انخفض في عام ١٩٧٤ إلى ٥٦,٤ مليون برميل يوميا وفي عام ١٩٧٩ وعلى أثر التطورات التي حدثت في منطقة الخليج العربي ارتفع الاستهلاك إلى ٦٤,١ مليون برميل يوميا ، وفي عام ١٩٨٣ بدأت آثار سياسة الترشيد واجراءاتها تظهر في الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية فانخفض الاستهلاك العالمي إلى حوالي ٥٨,١ مليون برميل يوميا في ذلك العام ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى حوالي ٦٠,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٦ ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى حوالي ٦١,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٧ ويقدر أن يرتفع الاستهلاك مرة أخرى لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ على التوالي . ان معظم التخفيض في

الاستهلاك حصل من جانب الدول الصناعية (OECD) كما هو موضح أدناه للفترة
من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ :

(مليون برميل يوميا)^(١)

الدولة	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٧	تقديرات علم ١٩٨٨	تقديرات علم ١٩٨٩
الولايات المتحدة	١٧,٩	١٤,٧	١٥,٦	١٥,٩	-	م غ
كندا	١,٩	١,٥	١,٤	١,٥	-	م غ
المجموع	١٩,٨	١٦,٢	١٧,٠	١٧,٤	-	-
أوروبا الغربية	١٤,٦	١١,٩	١٢,٣	١٢,٣	-	م غ
اليابان	٥,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٥	-	م غ
المجموع	٣٩,٩	٣٢,٥	٣٣,٧	٣٤,٢	-	م غ
الاستهلاك العالمي من دول الدول الاشتراكية	٥٠,٩	٤٤,٩	٤٦,٧	٤٧,٥	٥٠,٢	٥١,٢

وبذلك يكون حجم التخفيض في الاستهلاك البترولي للفترة من عام ١٩٧٩ وإلى عام ١٩٨٢ حوالي ٧,٤ مليون برميل يوميا وبالتالي انخفضت صادرات اوبك بنفس المقدار . أما خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ فإن التخفيض يصل إلى كمية أقل وبحدود ٥,٥ مليون برميل يوميا بسبب حالة ازدياد الاستهلاك نتيجة لانخفاض أسعار البترول انخفاضاً كبيراً في الأعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وبسبب هذه التطورات فإن كل الدراسات المنشورة والتي استعين بها من أجل تقدير حالة الانتاج البترولي في المستقبل وإلى عام ٢٠٠٠ تفترض حالات محافظة نسبياً في مجال التطور الاقتصادي والاستهلاك البترولي بشكل عام وحسب الملاحظات التالية :

(١) نشرة ميس MEES ٢٠ يناير / كانون الثاني ١٩٨٩ ص . (حول تقديرات عام ١٩٨٨)

BP Statistical Review June, 1986.

نشرة 15 P. Industry Outlook 1989 - 1993.

١ - تفترض جميعها حالات معينة من حالات ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول ، كما تفترض نمو اقتصاديا معتدلا جدا إلى نهاية القرن لا يتجاوز ٢,٥ ٪ سنويا .

٢ - ان انتاج البترول العالمي للدول (من غير الدول الاشتراكية) وبناء على الفرضيات المستخدمة سوف يتراوح في عام ١٩٩٠ بين حدين أقلهما بحدود ٤٦ مليون برميل يوميا وأعلاهما بحدود ٥٢ مليون برميل يوميا ، وبذلك فإن جل الاعتقاد هو أن الانتاج سوف يزداد قليلا عما هو عليه الحال خلال عام ١٩٨٩ نتيجة اعتدال أسعار البترول والتزام دول أوبك بقراراتها وتزايد استهلاك البترول والطلب عليه من الدول الصناعية . كذلك وبناء على هذا فإن انتاج أوبك سوف يزداد أيضا إلى حدين أقلهما ٢٠ مليون برميل وأعلاهما ٢٦ مليون برميل يوميا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .

٣ - في عام ١٩٩٥ فإن التوقعات تشير إلى أن انتاج العالم من البترول (من دون الدول الاشتراكية سوف يتراوح بين حدين (حسب الفرضيات الموضوعة) أقلهما هو ٤٦,٥ مليون برميل يوميا وأعلاهما هو ٥٣,٣ مليون برميل يوميا ، أما انتاج أوبك فسيكون حديه المنخفض والعالي ما بين ٢٨ - ٣٠,٨ مليون برميل على التوالي . وقد يعود ارتفاع الانتاج في دول أوبك خلال تلك الفترة إلى التوقع الخاص بانخفاض انتاج البترول في الولايات المتحدة وبحر الشمال والاسكا وغيرها من المناطق نظرا لندور الاحتياطي وارتفاع كلف الانتاج .

٤ - وعلى الرغم من حالة الغموض التي تحيط بتطورات عرض البترول وانتاجه في عام ٢٠٠٠ ، إلا أن تقديرات بعض خبراء الطاقة (حسب الجدول التالي) تشير إلى حدين واسعين إلى حد ما .

الحد الأول يشير إلى أن حجم الانتاج سوف يبلغ ٤٦,٩ مليون برميل يوميا بالنسبة لانتاج العالم (من غير الدول الاشتراكية) والثاني إلى ٥٥,٦ مليون برميل يوميا ، أما انتاج أوبك فإن توقعات الحد الأدنى تبلغ ٢٣,٠٠ مليون برميل يوميا والحد الأعلى يتوقع أن يبلغ ٣٣ مليون برميل يوميا . وبذلك وإذا ما أخذ متوسط

هذه التقديرات فإن تقديرات الانتاج العالمي (من غير الدول الاشتراكية) سوف يكون في حدود ٥٠ مليون برميل يوميا ، وذلك يعني ، اذا ما استند على انتاج عام ١٩٨٨^(١) ، أن نسبة نمو الانتاج العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ستتراوح بحدود ١,٢٪ سنويا ، وبطبيعة الحال فإن ذلك سوف يعتمد على عدم ارتفاع أسعار البترول ارتفاعاً بالغاً مثلما حدث في الماضي ، وإن السوق البترولية سوف تتحسن تدريجيا بسبب التزام أوبك في الأسعار وحصص الانتاج كما تبين البوادر الحاصلة في السوق البترولية في أوائل عام ١٩٨٩ .

على هذا الأساس فإنه يمكن القول بأن اعتماد الدول الصناعية على بترول أوبك سوف يزداد ، على الرغم من اجراءاتها لترشيد الاستهلاك البترولي واستخدام مصادر أخرى غير البترول . وعليه فإن الاعتماد على مصادر الوقود السائل (البترول والغاز) سيظل يمثل المورد المهم للطاقة على المستوى العالمي في الامدين القريب والبعيد المنظور .

نخلص من ذلك إلى أن البترول سيستمر في التدفق إلى الاسواق العالمية من دول منظمة أوبك ومن الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبمعدلات قد تتزايد لمواجهة الطلب العالمي على البترول .

(١) ان انتاج البترول لعام ١٩٨٨ للدول غير الاشتراكية هو ٤٣,٤ مليون برميل يوميا (دون المكثفات) أي أن الطلب سوف يزداد ٦,٥ مليون برميل يوميا .

توقعات انتاج البترول في المستقبل حسب التقديرات العالمية

(عرض البترول) (مليون برميل يومياً)

١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠-٢٠٠٨
(١) نادي صناعة الطاقة						
توقعات الطاقة / ١٩٨٧						
١٥٥,١	-	-	-	-	٤٨,٧	٩,٠ -
٣٩,٨	-	-	-	-	-	- -
١٧,١	-	-	-	-	٢٠,٦	٢٠,٨ -
(٢) مؤسسة سلومون واخوانه						
٤٤,٥	٤٧,٣	٤٨,١	٤٩,٢	-	-	-
١٧,٨	١١٨,٦	١٩,٦	٣٠,٨	-	-	-
١٩,٥	٢٠,٤	٢١,٥	٢٣,٨	-	-	-
(٣) دائرة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية						
-	-	٥٠,٩	-	-	-	-
-	-	٤٨,٥	-	-	-	-
-	-	-	-	٥٢,٣	-	-
-	-	-	-	٤٨,٨	-	-

(١) تقديرات الأوبك . (٢) من دون (NGL)

المصادر

- (١) بحث مقدم من (Energy Forecast 1987, The Industrial Energy Club) من ٤١ حيث استخدمت اقتراحات متعددة وحيث قدر الاستهلاك العالمي في عام ١٩٩٨ بحوالي ٤٨,٧ مليون برميل يومياً وفي عام ٢٠٠٨ بحدود ٤٩ مليون برميل يومياً .
- (٢) مؤسسة سلومون واخوانه (Salmon Brothers INC - New York) وضعت هذه التوقعات وفق فرضيات ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي (GNP) بحدود ٢,٥٪ سنوياً حيث يرتفع الطلب بمعدل ١,٢٪ سنوياً .
- (٣) (Jan, 12, 1988 / Poul Mlokok Oil Market Forecast)

توقعات انتاج البترول في المستقبل حسب التقديرات العالمية

(ملين برميل يومياً)

٢٠٠٨ - ٢٠٠٠	١٩٩٨	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٧	
٥٢-٤٤	-	-	-	٥٢-٤٦	-	-	(٤) وكالة الطاقة الدولية الانتاج العالمي للدول ذات الاقتصاد الحر انتاج أوبك
٣٢-٢٢	-	-	-	٣٦-٢١	-	-	
٢٢,٦-٢٨,١	-	٣٠,٨-٢٨,٢	-	-	-	-	(٥) مؤسسة أشلاند - أوبك
٢٢,٠-١٩,٠	-	٢٢,٠-٢١,٠	-	-	-	-	- الأخرى
٥٥,٦-٤٧,١	-	٥٢,٨-٤٩,٢	-	-	-	-	انتاج العالم الحر (المجموع)
٢٢,١	-	٢٨,٦	-	-	-	-	(٦) مؤسسة (DRI)
٢١,٥	-	٢٢,٨	-	-	-	-	- أوبك
٥٢,٦	-	٥١,٤	-	-	-	-	- الأخرى
	-		-	-	-	-	انتاج العالم الحر (المجموع)
٣٦,٥	-	-	-	-	-	-	(٧) شركة شطرون
٢٠,٤	-	-	-	-	-	-	- أوبك
٤٦,٩	-	-	-	-	-	-	- الأخرى
	-	-	-	-	-	-	انتاج العالم الحر (المجموع)
		٢٨,٠	-	-	-	-	(٨) شركة كونكو .
		١٨,٥	-	-	-	-	- أوبك
		٤٦,٥	-	-	-	-	- الأخرى
			-	-	-	-	انتاج العالم الحر (المجموع)
٥٢,٤ بلين برميل (من غير الدول الاشتراكية)							(٩) مؤسسة IAEA

(٤) وكالة الطاقة الدولية (IEA) (International Energy Outlook Projections to 2000 p.3) تختلف حدود الانتاج حسب أسعار البترول عند عام ١٩٩٠ ما بين ١٢ - ٢٢ دولارا للبرميل وفي عام ٢٠٠٠ ما بين ٢٧ - ٤١ دولارا للبرميل ، وكذلك فرضيات نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض .

المصادر : ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ اعتمدت على تقرير :

(International Energy Outlook)

(1986 - Projections to 2000 P.43)

- Ashland (August-1986). DRI (Winter-1986-1987). Chevron (June 1986) Conoco (Sep. 1986)

نشرة اتحاد الاقتصاديين العالميين . - AEE Annual North America Conference - Houston "Oct. Nov. 1988, P297.

ثانيا : برمجة الانتاج (Production Programming) (١):

يمكن تعريف برمجة الانتاج ، أو تقنين الانتاج ، بأنه تلك العملية التي تحافظ على التوازن بين عاملي العرض والطلب ، أي عرض البترول والطلب عليه ، وذلك في السوق العالمية للبترول من أجل المحافظة على مستويات معينة من الاسعار من ناحية ، ومن أجل المحافظة على عمر الثروة البترولية (Conservation) من ناحية أخرى .

ان في المحافظة على الثروة البترولية وعدم التبذير في انتاجها واستهلاكها واختيار الاستعمالات المثل لها يحفظها للأجيال القادمة والتي هي شريكة في هذه الثروة .

وفي هذا المجال تبنت الامارات العربية المتحدة هذا المبدأ وطبقته عمليا . فبالرغم من ضخامة احتياطيها إلا أن انتاجها يعتبر أقل معدل بالنسبة للاحتياطي في منظمة اوبك . فإذا افترضنا أن مجموع احتياطي الامارات هو ٢٣٠ ألف مليون برميل وأن معدل انتاجها هو مليون ونصف المليون برميل يوميا وأن نسبة الاستخراج هي ٥٠٪ فإن عمر البترول يبلغ فيها أكثر من ٤٠٠ سنة. أما اذا ارتفعت نسبة الاستخراج نتيجة للتطورات المتوقعة في المستقبل في الصناعة البترولية فإن كل ١٠٪ زيادة في نسبة الاستخراج تعني اضافة ٨٠ سنة من عمر البترول هذا عدا عن الاكتشافات الجديدة . ومن هنا فقد رفعنا شعار ان آخر برميل ينتج في العالم سوف ينتج من الامارات العربية المتحدة . ولابد أن يبقى هذا التواجد قائما إلى أن يتمكن العالم من تطوير مصادر الطاقة البديلة ، وكذلك حتى يمكن ايجاد مصادر للدخل القومي تعوض عن البترول اذا ما نضب في المستقبل .

ولقد اثار موضوع برمجة الانتاج وتحديدده بين دول اوبك جدلا طويلا ، فمند تأسيس منظمة اوبك في عام ١٩٦٠ وهي تولي موضوع برمجة الانتاج أهمية كبيرة

(١) مائع العتيبة - برمجة الانتاج - مقالات بترولية - ديسمبر ١٩٧٤ ص ٧٥ .

خاصة وأن هذا الموضوع من المبادئ التي جاءت ضمن إعلان المنظمة الشهير . وقد جرت مناقشة الجوانب المتعددة للبرمجة سواء في اجتماعات اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة أو في المؤتمرات الوزارية العديدة من أجل التوصل إلى قاسم مشترك يحظى بقبول الدول الأعضاء ، وذلك لدى معالجة الكميات من البترول التي يسمح بإنتاجها وتوزيع هذه الكميات بين الدول الأعضاء . ولقد كان بين الدول الأعضاء في أوبك من تحمس كثيرا لمبدأ برمجة الإنتاج ، في حين أن أعضاء آخرين كانوا أقل تحمسا ، ففنزويلا من الدول الأولى التي طالبت بوضع برنامج لتقنين الإنتاج تطبقه دول أوبك ، وذلك من أجل المحافظة على أسعار البترول واستقرارها وحمايتها من أي تدهور ، وامتصاص أي فائض في الإنتاج (زيادة في عرض البترول) حيث كان فائض الإنتاج من البترول وفائض وجود الطاقة الانتاجية العاطلة السبب الرئيسي في تدهور أسعار البترول في أواخر الخمسينات وبداية الستينات .

وكما ذكرنا سابقا فإن الغرض الرئيسي من تأسيس منظمة أوبك هو المحافظة على أسعار البترول ومنعها من التدهور وذلك على أثر التخفيضات التي قامت بها شركات البترول في هيكل الأسعار المعلنة للبترول في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ والتي أثرت سلبيا على عوائد حكومات الدول المصدرة للبترول ذلك أن أي تخفيض في الأسعار المعلنة للبترول يعني تخفيض عوائد الحكومات منه ، ونظرا للأهمية التي يتميز بها موضوع برمجة الإنتاج فإن منظمة أوبك عالجت هذا الموضوع في أول قرار لها بعد تأسيسها فقد جاء في القرار^(١) رقم (١ - ١) فقرة (٣) :

«أن الأعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الأسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الإنتاج مع أخذ مصالح الدول المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للدول المنتجة وتجهيزات منتظمة واقتصادية وكفوءة من هذا المصدر من الطاقة للدول المستهلكة ومردود عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة البترولية» .

(١) ينص القرار رقم ١ - ١ فقرة ٣ .

"That the members shall study and formulate a system to ensure the stabilization of prices, among other means, the regulation of production.

وفي المؤتمر الثالث لوزراء أوبك والذي عقد في طهران في الفترة من ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٦١ ، اتخذ المؤتمر القرار رقم (١١١-٢٠)^(١) دعم فيه الاجراءات التي بدأت في اتخاذها فنزويلا للمحافظة على ثرواتها البترولية ، وطلب دراسة الطرق الممكنة والجماعية لبرمجة الانتاج التي كانت تتبعها الدول الاعضاء لتحقيق الاغراض التي حققتها فنزويلا بواسطة هيئة المحافظة وتجارة الهيدروكربونات ، ولقد اثبتت اجراءات البرمجة هذه بانها ذات فائدة للاعضاء الآخرين في منظمة أوبك ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تقديم التوصيات إلى المؤتمر الرابع لتوحيد الاجراءات حتى يمكن تحقيق نتائج مماثلة لما حققته فنزويلا ، ولما لموضوع برمجة الانتاج من أهمية فقد تبعت القرار السابق قرارات أخرى ركزت على أهمية التوصل إلى صيغة يتفق عليها الاعضاء في منظمة أوبك لوضع برنامج مشترك لانتاج البترول الخام وزيادته بمعدلات تتناسب والزيادات الحاصلة في الطلب عليه وتوزيعها بصورة عادلة على الاعضاء .

وفي المؤتمر الوزاري الرابع والذي عقد في جنيف في الفترة من ٤ - ٨ يونيو / حزيران عام ١٩٦٢ ، وبعد الاستماع إلى تقرير سكرتارية المنظمة حول الاجراءات التي اتخذتها فنزويلا ، صدر القرار رقم (٤ - ٢٥) والذي دعم فنزويلا في اتخاذها الاجراءات القانونية للمحافظة على ثروتها البترولية ، وأوصى القرار الدول الاعضاء بتأليف لجان خاصة فيها على غرار لجنة المحافظة على دعم تجارة الهيدروكربونات الفنزويلية .

وقد تميزت هذه الفترة بدراسة مبدأ تقنين الانتاج ، سواء من قبل المنظمة أو الدول الاعضاء لتبيين تأثيرها على استقرار أسعار البترول ، والفوائد المتعددة التي

(١) القرار رقم (١١١ - ٢٠)

The Conference, having taken cognizance of views expressed by the Venezuelan delegation concerning the valuable results achieved by the Venezuela coordination Commission for the conservation and commerce of hydrocarbons, particularly in preventing the weakening of crude oil prices, considers that similar measures of control may prove beneficial to other members and therefore, directs the Secretariat to study the matter with a view to recommending to the Fourth Conference the manner in which appropriate and uniform controls may be set up by all the members for the achievements of similar results.

من الممكن أن تجنبها دول أوبك ، هذا بالإضافة إلى المشكلات القانونية والسياسية المتعلقة بذلك ، من الاهتمام بدراسة القواعد والمبادئ التي يجب اتخاذها لتحديد معدلات الانتاج ، لكل دولة عضواً ضمن خطة الانتاج المشتركة . ومن المؤسف حقا أن جميع الجهود التي بذلت من أجل تحقيق فكرة تقنين الانتاج ، على مستوى أوبك حتى ذلك الوقت فشلت ، وربما يعزى ذلك الفشل إلى أسباب متعددة نورد منها :

١ - أن معظم دول أوبك تحتسب عوائدها من البترول على أساس الاسعار المعلنة وبالنظر إلى استقرار الأسعار منذ تأسيس منظمة أوبك في عام ١٩٦٠ . فقد اهتمت الدول المصدرة للبترول بالدرجة الأولى بهذه الأسعار ، وبكيفية الحفاظ على مستوياتها دون الاهتمام بالأسعار المتحققة ، حيث أن التخفيضات في الأسعار المتحققة (Realized Prices) نتيجة فائض الطاقة الانتاجية لا يؤثر على عوائد الدول المنتجة في المدى القصير والمدى المتوسط على الأقل (١).

٢ - الاختلافات في وجهات النظر وتضارب المصالح بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد مستويات الانتاج لكل دولة ، فهل يؤخذ بعامل الاحتياطي من البترول الخام أم بحجم السكان أم بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أم بالطاقة الانتاجية المتاحة أم بمساحة الدولة .

وبسبب صعوبة ايجاد اجماع بين دول أوبك على أخذ أحد هذه التوصيات أو بعض منها كمعيار لتطبيق مبدأ برمجة الانتاج ظل هذا الموضوع معلقا . وقد قدمت سكرتارية المنظمة عدة تقارير إلى مجلس المحافظين ، منها برنامج السيطرة على الانتاج في يونيو / حزيران عام ١٩٦٢ وملخصه أن حصة دول أوبك من الانتاج العالمي كبيرة ، مما يمكنها من السيطرة على الانتاج واتباع قاعدة عامة لتقنينه بين دول أوبك ، وهذه ربما الطريقة الوحيدة لمعالجة قضية استقرار الأسعار ، ومن ثم

(١) الاستمرار في تخفيض الأسعار المتحققة سيؤدي في الأمد البعيد إلى الضغط على الأسعار المعلنة ويؤدي إلى تخفيضها (ولقد كان هذا واردا قبل تطبيق مبدأ المشاركة أو السيطرة الكاملة على الثروة البترولية أما الآن فإن أي تخفيض في الأسعار المتحققة يؤثر بصورة مباشرة على دخل حكومات الدول المصدرة للبترول)

ارجاعها إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٩ (أي قبل اجراء تخفيض الاسعار الذي اتخذته شركات البترول) .

والتقرير الثاني قدم إلى مجلس المحافظين في يونيو / حزيران عام ١٩٦٢ عن (جدوى التقنين) (The Feasibility of Prorating) وقد تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع تقسيم حصص الانتاج بين دول أوبك آخذين بعين الاعتبار توقعات كل دولة بالنسبة لانتاجها من البترول الخام ، إلا أن الموافقة الجماعية لم تتم على هذه التقارير والتوصيات من مجلس المحافظين .

أما الدراسة الثالثة فقد قدمت في سبتمبر / ايلول عام ١٩٦٢ عن (ميكانيكية التقنين)^(١) (The Mechanism Of Prorating) وقد عالجت هذه الدراسة كيفية تطبيق التقنين من الناحية العملية وتقسيم الحصص بين الدول الاعضاء بعد التوصل إلى الحد الأقصى من الانتاج لدول المنظمة . وبالنظر إلى انشغال المنظمة في موضوع تنفيذ الربيع مع شركات البترول ، فقد غرض النظر عن موضوع تقنين الانتاج لفترة طويلة وذلك إلى أن فرغت المنظمة من التوقيع على اتفاقية تنفيذ الربيع ، ثم ركزت المنظمة اهتمامها على طرق تعزيز استقرار الاسعار المعلنة ، والاسعار المتحققة في السوق البترولية الدولية وأسست لذلك اللجنة الاقتصادية (Economic Commission Board) بقرارها رقم (٨ - ٥٥) والذي اتخذ في المؤتمر السابع الذي انعقد في جاكرتا باندونيسيا ، في الفترة من ٢٣ - ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٦٤ وطلب من اللجنة الاقتصادية دراسة الطرق والسبل الكفيلة بإيقاف التدهور الحادث في الاسعار المتحققة .

وقد قدمت مقترحات متعددة من الدول الاعضاء حول امكانية تطبيق مبدأ برمجة الانتاج على مستوى أوبك ، وجرى مناقشات غير رسمية على المستوى السياسي توصلوا إلى اتفاق غير رسمي يقضي بتطبيق برنامج انتاج مشترك حددت بموجبه زيادات الانتاج بالنسبة إلى كل دولة .

(١) لمزيد من الايضاح انظر الدراسة المذكورة .

وفي المؤتمر التاسع الذي عقد في طرابلس بليبيا في الفترة ما بين ٧ - ١٢ يوليو / تموز عام ١٩٦٥ أصدر المؤتمر القرار (٩ - ٦١) والذي جاء فيه أن المؤتمر قد وافق على اتباع خطة انتاج مشتركة يزداد بموجبها الانتاج بصورة معقولة بالنسبة إلى دول أوبك ، إلا أن هذا البرنامج لم يطبق ولم تستطع بعض الحكومات فرضه على شركات البترول فيها . كما أن بعض الدول الاعضاء كان لها بعض التحفظات على برنامج البرمجة هذا .

وقد تدارست اللجنة الاقتصادية مرة أخرى موضوع البرمجة وتوصلت إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لوضع القاعدة التي يمكن أن يقسم الانتاج على أساسها ، وهذه العوامل هي احتياطي البترول ومعدلات الزيادة السابقة للانتاج وفائض الطاقة الانتاجية وحجم السكان ، والمساحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى اعتماد الدولة العضو على عائدات البترول . ولكن اللجنة الاقتصادية لم تستطع التوصل الى الوزن الذي يجب أن يعطي لكل عامل من هذه العوامل حتى يمكن تحديد مستوى الانتاج لكل دولة .

ولما لم تتفق الدول الاعضاء حول تطبيق برنامج الانتاج المشترك بسبب تباين وجهات النظر فيما يخص العوامل التي سبق ذكرها ونسب الزيادات في الانتاج السابقة أيضا وحتى تلك المتفق عليها ، وبالإضافة إلى أن قسما من شركات البترول قد طلبت التحكيم مدعية أن ذلك يخالف النصوص التعاقدية التي نصت عليها اتفاقيات الامتياز^(١) ، كل ذلك حث دول منظمة أوبك على التفكير في بدائل أخرى لتحقيق الاستقرار في أسعار البترول تكون أكثر قبولا لدى جميع الدول الاعضاء . فطرح فكرة توحيد الأسعار المعلنة أو الاسترشادية لغرض الضريبة ، وكذلك فكرة زيادة الكلفة الضريبية (Tax Paid Cost) لمنع الشركات من منح حسمات كبيرة على الأسعار المعلنة وزيادة دخل الحكومة من البرميل الواحد .

وقد تعاقبت القرارات الوزارية المتعلقة ببرمجة الانتاج منها مثلا القرار حول

(١) في عام ١٩٧٢ طبقت الحكومة الليبية برمجة الانتاج بصورة فردية وبخاصة مع شركة اوكسيدنتال ، مما حدا بهذه الشركة الى طلب التحكيم كما أن اجراءات ليبيا هذه هيأت المناخ لزيادة اسعار البترول في عام ١٩٧٣

موضوع برمجة الانتاج في المؤتمر الوزاري المنعقد في فيينا في الفترة ما بين ٢٧ - ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٦٧ والذي أكد على موضوع الانتاج وعلى أنه اذا ما طُبق مبدأ برمجة الانتاج فسيكون أداة للمنظمة من أجل التوصل إلى أهم أهدافها الرئيسية ، وهو المحافظة على أسعار البترول والمنتجات البترولية في مستويات عادلة ، وطلب المؤتمر الوزاري للمنظمة من اللجنة الاقتصادية الاستمرار في دراسة كافة الطرق والسبل لتحقيق ذلك .

ثم جاء القرار رقم (٢٠ - ١١٢) والذي اتخذته المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٤ - ٢٦ يونيو / حزيران عام ١٩٧٠ والذي دعا دول أوبك إلى زيادة انتاج البترول زيادة معقولة وذلك لمقابلة الزيادة المتوقعة على الطلب للفترة من عام ١٩٧١ - ١٩٧٥ . وطلب أيضا من اللجنة الاقتصادية والسكرتارية الاستمرار في القيام بالدراسات وتقديم توصياتها إلى المؤتمر الوزاري القادم .

وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي عقد في فيينا من ١ - ١٠ ابريل / نيسان عام ١٩٧٠ وبناء على التعليمات التي قدمت للجنة من وزراء البترول ، وبعد دراسة مستفيضة لموضوع برمجة الانتاج ، أوصت الهيئة الاقتصادية بوضع برنامج للانتاج طويل المدى وذلك من أجل الحفاظ على الأسعار وضمان استقرارها . وبناء على هذه التوصية قرر المؤتمر الذي عقد في كركاس بفرنزويلا في الفترة من ٩ - ١٢ ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٠ تأليف لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء في أوبك ، تقوم بتحديد العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم خطة انتاج واقعية وأكيدة تؤدي إلى تحقيق مبدأ برمجة الانتاج المشترك للدول الأعضاء ، يبدأ تطبيقه في عام ١٩٧٢ (١).

وقد عقدت اللجنة الدائمة اجتماعين أولهما في يناير / كانون الثاني عام ١٩٧١ ، وثانيهما في مارس / آذار عام ١٩٧١ ، حيث ناقشت العوامل المتعددة ورات انه عند تطبيق مبدأ برمجة الانتاج لابد من أخذ العوامل التالية في الاعتبار :

(١) انظر القرار رقم (٢١ - ١٢١) لمؤتمر كركاس - ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٠ .

١ - **العوامل الاقتصادية** : وتشمل الاحتياطي من البترول ، معدلات الزيادة السابقة ، حصة كل دولة في انتاج أوبك ، نوعية البترول ، الاكتشافات الجديدة .

٢ - **العوامل الاجتماعية** : وتشمل حجم السكان ، مساحة الدولة ، متطلبات الدولة للانفاق على خطط التنمية الشاملة ، معدل نسبة عوائد الدولة من البترول إلى مجموع الإيرادات العامة .

وبالنظر الى اختلاف هذه العوامل ومدى التأثير الذي تحدثه من دولة عضو إلى دولة أخرى ، فقد تعذر الاتفاق الجماعي عليها لأنه اتضح أن كل دولة من الدول الأعضاء تحاول اعطاء أهمية أكبر للعوامل التي تحقق لها حصة أكبر من الانتاج . ولهذه الأسباب فشلت اللجنة الاقتصادية ، ولم تستطع التوصل إلى وضع أسس يتفق عليها من الجميع لبرنامج الانتاج المشترك .

ونتيجة للتحسن الذي طرأ على أسعار البترول في السوق البترولية الدولية ، وبسبب تحقيق بعض الأغراض التي تضمنتها القرارات (٢١ - ١٢٠) و٢٢ - (١٣١) والتي زادت بموجبها أسعار البترول وزيدت ضريبة الدخل ، وبسبب وجود بعض العوامل الدولية الأخرى التي ساعدت على استقرار الاسعار في السوق ، وهو الغرض الأساسي الذي كان يراود تحقيقه من وراء تطبيق مبدأ برمجة الانتاج ، فقد قرر المؤتمر الوزاري الاستثنائي الثالث والعشرون ، والذي عقد في فيينا في العاشر من يوليو / تموز عام ١٩٧١ وقف العمل في الجهود المبذولة لوضع مبدأ برمجة الانتاج موضع التنفيذ مؤقتا ، وذلك إلى أن تجد أمور تستلزم ضرورة إعادة النظر في هذا الموضوع ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تحضير خطة طوارئ (Contin-gency Plan) وتقديمها للمؤتمر لاتخاذ القرار المناسب بشأنها عند الضرورة (١).

وقد ظل موضوع برمجة الانتاج يتنقل بين معظم جداول الاجتماعات الدورية للجنة الاقتصادية لعامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وذلك أملا في الاتفاق على خطة موحدة

(١) انظر القرار رقم (٢٣ - ١٢٣) لعام ١٩٧١ .

لتطبيق برمجة الانتاج في حالات الضرورة التي تستدعي اجراء مشتركا لوقف التدهور الذي قد يحدث في أسعار البترول مستقبلا ، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أعدت بأن خفض انتاج أوبك من البترول بنسبة تتراوح ما بين ٩,٠٪ و ٢,٠٪ في حالة تدهور أسعار البترول بنسبة ١٠٪ كقيل بأعادة الأسعار إلى مستواها السابق . وبسبب أهمية موضوع انتاج البترول بين دول أوبك فقد أثر هذا الموضوع في المؤتمر التحضيري لدول الشمال والجنوب أو مؤتمر الحوار بين الدول الآخذة في النمو بما فيها دول أوبك وبين الدول الصناعية ، إذ جاء في البيان الرسمي للملك ورؤساء دول أوبك الذي صدر بعد اجتماعهم في الجزائر في الفترة من ٤ - ٦ مارس / آذار عام ١٩٧٥ ما يلي :^(١)

«فيما يختص بإمدادات البترول يؤكدون من جديد استعداد بلادهم لضمان الامدادات التي سوف تعني بالمتطلبات الحيوية لاقتصاديات الدول المتقدمة شرعية أن لا تستخدم الدول المستهلكة حواجز مصنعة للتأثير على المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب ، وتحقيقا لهذه الغاية فإن الدول الاعضاء في منظمة أوبك مستعدة لأن تبدي تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن بين انتاج البترول واحتياجات السوق العالمية منه» .

وفي اجتماعات خبراء أوبك التي عقدت من أجل تحضير ورقة عمل تكون أساسا للحوار بين الدول الآخذة في النمو وبين الدول الصناعية وفق المبادئ التي جاء بها الاعلان الرسمي للملك والرؤساء ، فقد بحث موضوع برمجة الانتاج ، وذلك لوجود فائض في عرض البترول وفائض في الطاقة الانتاجية لدول أوبك ، وهذا عائد إلى ما اتخذته الدول المستهلكة من اجراءات للحد من استهلاك البترول كرد فعل على الزيادات التي حصلت في أسعاره .

وكانت دول أوبك تفكر بصورة مستمرة في موضوع المحافظة على الثروة البترولية

(١) انظر بيان أوبك الذي أعلنه ملك ورؤساء بلدان منظمة أوبك بعد اجتماع القمة الذي عقد في مدينة الجزائر في عام ١٩٧٥ .

وذلك لأنها مادة أولية قابلة للنفاذ ، كما انها لا تتجدد ، وهي تستهلك لمرة واحدة^(١) ، ولتحديد انتاج البترول من قبل دول أوبك تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار :

- ١ - حاجة دول أوبك لرؤوس الأموال بغرض التنمية .
 - ٢ - احتياجات دول أوبك للبترول في المستقبل .
 - ٣ - اتباع سياسة حكيمة للاستفادة القصوى (Optimization) من استخدام البترول واستعماله لغير أغراض الوقود ، وانما في مجال البتروكيمياويات والصناعات الأخرى .
 - ٤ - إمكانية الحقوق الفنية بحيث لا تتعرض لاستنزاف سريع يؤثر على عمر الحقل الانتاجي .
- ولكن العوامل أعلاه لا تعني بأي حال من الأحوال تقييد العرض (انتاج البترول) بحيث يبقى وراء الطلب من أجل أحداث نقص متعمد (Artificial Demand) للتأثير على الأسعار^(٢) .
- ولقد بينت دول أوبك آنذاك أنها مستعدة لضمان الامدادات البترولية بما يكفي الاحتياجات الضرورية لبقاء اقتصاديات الدول المتقدمة ضمن حدود مستقرة ، وكذلك المساعدة في استمرار تطورها وفي تحسين مستوى معيشة شعوبها .

(١) بعض المواد الأولية الأخرى يمكن أن تستجد وتستهلك عدة مرات ومثال ذلك الحديد .

(٢) في المؤتمر الاستثماري الذي عقدته منظمة أوبك في جنيف في ٢٣ ابريل / نيسان عام ١٩٧٦ تم بحث موضوع فروقات أسعار البترول وبرزت أهمية مبدأ تقنين الانتاج كشيء لا بد من تطبيقه ان عاجلا ام آجلا ، وذلك لمواجهة الاجراءات التي اتخذتها البلاد الصناعية من أجل التأثير على مستويات الأسعار إلا أنه ارتضى عدم الأخذ بمبدأ برمجة الانتاج في الوقت الحاضر . وذلك حتى لا تتصف منظمة أوبك بصيغة الاحتكار (Cartel) وترك المجال أمام البرمجة الاختيارية (تنظيم الانتاج الاختياري) إلا أن هذا لا يعني الا تلجأ بلاد أوبك في المستقبل اذا ما جدت ظروف جطلت من الاجراءات الحالية غير كافية . إلى تطبيق مبدأ برمجة الانتاج

وفي هذا الصدد فإن الدول المصدرة للبترول تعاونت ونسقت فيما بينها للحفاظ على الموازنة بين انتاج البترول (العرض) وبين احتياجات السوق العالمية (الطلب) عندما استجبت الظروف المناسبة لذلك ولكن أوبك بسبب الاجراءات والعراقيل المصطنعة والتي كانت تحاول الدول المستهلكة وضعها امام استهلاك البترول بفرض خلق فائض مصطنع في عرض البترول (Artificial Supply) في السوق الدولي ، لم يكن امامها من خيار إلا التعاون فيما بين أعضائها من أجل وضع خطة فيما بعد تهدف إلى برمجة الانتاج وتحديده بما يوزاي الطلب عليه .

ويذكر هنا أن أوبك فشلت حتى أوائل الثمانينات في اقناع جميع الدول الأعضاء بأهمية تطبيق مبدأ تقنين الانتاج ، وذلك راجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة عضو على حدة . وازاء هذا الوضع فقد اقترحنا آنذاك على منظمة أوبك اتباع طريق آخر من أجل تحقيق مبدأ تقنين الانتاج ، وهو الطريق الاختياري . لقد اقترحنا اتباع طريقة تنظيم الانتاج ((Production Organization) وذلك كوسيلة اختيارية للوصول إلى برمجة الانتاج ، وكان الاقتراح يتلخص في أن تقوم اللجنة الاقتصادية للمنظمة كل عام بوضع تقديرات للطلب والعرض من البترول الخام لكل عام قادم ، وتحديد الفائض من العرض المتوقع حدوثه ومن ثم يطلب إلى كل دولة عضو تخفيض خططها الانتاجية للعام القادم ، ثم يصار إلى جميع هذه التخفيضات فإذا وجدت أنها تكفي لامتصاص الفائض من العرض كان بها ، وإلا يطلب من الدول الأعضاء ، وبصورة اختيارية اجراء تخفيضات أخرى ، وهكذا إلى أن تصل إلى نقطة التوازن (Break Even Point) . بهذه الطريقة نكون قد حققنا اغراض مبدأ برمجة الانتاج دون الدخول في متاهات تحديد العوامل التي يجب الاخذ بها ووزن كل منها بالقياس إلى العوامل الأخرى . وبذلك تكون أوبك قد تدخلت في أمور حساسة من شؤون الدول الخاصة دون أن يشكل ذلك أية حساسية لها .

وبعد عام ١٩٧٥ وتعديلات الاسعار البترولية المتلاحقة ، كنا قد حذرنا الدول المصدرة للبترول من خطر التسابق في زيادة انتاج البترول وفي زيادة أسعار البترول زيادة كبيرة وخلال فترة وجيزة وبأن الزيادات في أسعار البترول يجب أن تتم بصورة

تدرجية حتى لا يتم البحث عن أسواق لهذه الزيادة ومنح الخصومات السرية من أجل تسويق الزيادة من الانتاج ، لأن ذلك كان هو ما تريده الدول الصناعية ولقد كان ذلك بالفعل هو المعول الذي حاولت به بعض الجهات تحطيم منظمة أوبك .

على أية حال ومن خلال المرحلة الثانية من مراحل تطور السوق البترولية^(١) والممتدة من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٠ تطور انتاج دول أوبك كما يلي :

السنة	مليون برميل يوميا ^(٢)
١٩٧١	٢٥,٣
١٩٧٢	٢٧,١
١٩٧٣	٣٠,٩
١٩٧٤	٣٠,٧
١٩٧٥	٢٧,٢
١٩٧٦	٣٠,٧
١٩٧٧	٣١,٣
١٩٧٨	٢٩,٨
١٩٧٩	٣٠,٩
١٩٨٠	٢٦,٨

تبين الأرقام أعلاه أن مستوى الانتاج لدول أوبك قد تذبذب خلال هذه الفترة إلا أن الاتجاه العام كان يميل إلى الزيادة بشكل سريع حتى نهاية عام ١٩٧٩ . إذ بلغ معدل النمو السنوي حتى ذلك العام بحدود ٢,٥٪ سنويا . ويعكس ذلك الطلب على البترول خلال تلك المرحلة وذلك لملء خزانات الدول الصناعية من البترول تحضيراً للمرحلة القادمة .

(١) انظر الفصل الخاص بالسوق البترولية .

(٢) احصائيات الاوبك عام ١٩٨٦ ص ١٤ الأرقام مقربة .

وخلال عام ١٩٧٧ وصل انتاج دول أوبك إلى أعلى مستوياته خلال الفترة المشار إليها آنفا حيث بلغ ٣١,٢ مليون برميل يوميا ، كما أن السوق البترولية انصفت بالتذبذب ، إذ أن دول أوبك لم تتفق في بداية العام على سعر موحد لمبيعاتها البترولية مستخدمة بما أطلق عليه آنذاك نظام السعرين (The Two-Tier Prices System) وفي منتصف عام ١٩٧٧ وافقت بقية دول^(١) أوبك على الانضمام إلى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، والتخلي عن قرارها بزيادة الاسعار الذي اتفقت عليه في الدوحة خلال شهر ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٦ .

وكانت اللجنة الاقتصادية التابعة لأوبك قد عقدت اجتماعا في فيينا في ١٨ - ٢١ ابريل / نيسان عام ١٩٧٧ حيث قدمت سكرتارية أوبك تقريرا عن تطورات السوق النفطية خلال عام ١٩٧٧ وتطبيقات خطة للطوارئ (Assessment Of Oil Market Situation In 1977 & Application of Contingency Plan) .

وبعد أن اطلع الخبراء على هذا التقرير المقدم ، تم الاتفاق على عدم الحاجة إلى تطبيق أية خطة للطوارئ بسبب توقعات الطلب المنتعش خلال العام على أن تكمل السكرتارية تقديم تقرير آخر في الاجتماع الذي يلي . وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي انعقد في ستوكهولم في ٧ - ١٠ يوليو / تموز عام ١٩٧٧ ناقشت اللجنة تقرير السكرتارية عن برمجة الانتاج البترولي والذي وضحت فيه الخطوط العريضة والاهداف المطلوبة منه . كما أن السكرتارية قدمت محتوىً جديداً لمعالجة الموضوع يهدف إلى تخصيص الطلب المتنام (Allocating Residual Demand) لبترول أوبك على مختلف الدول الأعضاء باستخدام النسبة المتعلقة بمستوى الانتاج الأمثل (Optimum Production Profile) لكل دولة عضو على مجموع مستوى الانتاج الأمثل لدول أوبك .

إلا أن الاتفاق لم يتم إلا فيما يتعلق بمتابعة الموضوع ودراسة التقرير المقدم من السكرتارية بصورة أعمق .

(١) أعلن ذلك السكرتير العام لمنظمة الأوبك .

وفي ٧ - ١١ نوفمبر / تشرين ثانٍ من عام ١٩٧٧ اجتمعت اللجنة الاقتصادية في فيينا وبعد أن استعرضت الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع نسب التضخم العالمية وانخفاض القوة الشرائية لقيمة برميل أوبك البترول^(١) . أوصت الأغلبية بتعديل المستوى السعري ما بين ١٠ إلى ٢٦٪ ، إلا أن الاجتماع تمخض عن مناقشة موضوع سياسة التسعير البعيدة الأمد للدول الأعضاء (Long-Term Pricing Policy Of OPEC Member Countries) حيث تمت مناقشة العرض والطلب على نفط أوبك مستقبلا بعد الارتفاع الكبير لاستهلاك الوقود السائل داخل دول منظمة أوبك نفسها .

وخلال عام ١٩٧٨ انخفض إنتاج أوبك من النفط الخام إلى حوالي ٢٩,٨ مليون برميل يوميا حيث كانت نسبة الانخفاض بحدود مليون ونصف مليون برميل يوميا .

وفي المؤتمر الوزاري الثاني والخمسين الذي انعقد في فيينا خلال ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٨ استعرض الوزراء موضوع تآكل القوة الشرائية والعوائد البترولية بسبب انخفاض قيمة الدولار وارتفاع نسب التضخم ، وقررت تعديل قيمة برميل بترول الإشارة بمعدل ١٠٪ وعلى مراحل خلال عام ١٩٧٩ . إلا أن موضوع برمجة الانتاج لم يكن موضوع مناقشة خلال عام ١٩٧٨ بسبب التوقعات التي كانت تشير إلى تحسن الطلب العالمي على البترول .

وحدثت في عام ١٩٧٩ تطورات مؤثرة ومهمة وخصوصا في منطقة الخليج العربي ، إذ دفعت حالة الاضطراب والثورة في ايران المتعاملين في السوق البترولية إلى القلق الشديد خشية انقطاع الامدادات البترولية من المنطقة ، وفي نفس الوقت ارتفع الطلب على البترول مما أدى إلى ارتفاع معدل إنتاج أوبك إلى حوالي ٣٠,٩ مليون برميل يوميا في حين انخفض معدل الانتاج الايراني من البترول إلى حوالي ٣,٢ مليون برميل يوميا في نفس العام مقارنة بحوالي ٥,٢ مليون برميل يوميا في العام السابق . ولقد أدت كل هذه العوامل إلى تعديل سعر بترول الإشارة من ١٣,٣٣٩

(١) ما عدا ممثل المملكة العربية السعودية الذي أشار إلى صعوبة تحقيق ذلك بسبب وجود فائض في السوق خلال نهاية العام .

دولار للبرميل في يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٩ إلى ٢٤,٠ دولارا للبرميل عند نوفمبر / تشرين ثاني من نفس العام .

وقد ناقش اجتماع اللجنة الاقتصادية الثامن والأربعون الذي انعقد في فيينا خلال عام ١٩٧٩ مسألة الوصول ، ومن خلال دراسات فنية واقتصادية ، إلى معادلة ممكنة تخص سياسات التسعير البعيدة الأمد ، وأشار تقرير اللجنة إلى أهمية دراسة صورة العرض والطلب العالمي المستقبلية على البترول وكلفة مصادر الطاقة البديلة وتوقعاتها في المستقبل على الأسس التالية :

١ - ان أوبك سوف تستمر في لعب دور رئيسي في سوق البترول .

ب - منع انتاج أوبك البترولي من الانجذاب إلى الطلب العالمي على البترول بحيث يتعدى الطاقة المثل ، كذلك منع انسحاب بترول أوبك من السوق البترولية عند توافر الاحتياطيات البترولية الكافية .

لقد كان الاتجاه يميل نحو برمجة الانتاج خلال تلك الفترة وذلك عن طريق موازنة العرض والطلب العالمي على البترول في السوق عن طريق تعديلات سعر الاشارة في السوق (Demand Adjustment Approach) ويلاحظ أن ارتفاع الطلب على البترول حينها كان يعود إلى المخزون البترولي في الدول الصناعية الرئيسية بمزيد من كميات البترول حيث وصل حجم^(١) المخزون البترولي في دول وكالة الطاقة الدولية (IEA) في ٣١ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤٢٦ مليون طن ، ويمثل هذا الرقم ١٢٩ يوما من الاستيرادات الصافية من البترول كما يمثل زيادة قدرها ٧,٨٥٪ عن بداية عام ١٩٧٩ .

أدى ذلك إلى قفزة كبيرة في الأسعار الفورية^(٢) في مختلف الاسواق البترولية حيث

(١) OPEC (Annual Report 1979) صفحة ٦٧ وتشمل التقديرات مختلف أنواع التخزين سواء التشغيلى أو

التجاري أو الاستثماري .

(٢) انظر فصل توقعات السوق .

جنت الشركات البترولية الكبرى أرباحاً كبيرة جداً من الفارق بين الأسعار الفورية والأسعار الرسمية المقررة من قبل مؤتمرات أوبك خلال ذلك العام . لذلك فقد تقرر عقد اجتماع قمة لدول أوبك في بغداد عند أواخر عام ١٩٨٠ لوضع سياسة استراتيجية لانتاج وتسعير البترول . ولكن صورة العرض والطلب العالمي على البترول اختلفت في عام ١٩٨٠ اذ تميزت بعدم التوازن وارتفاع معدل العرض على الطلب مما أدى إلى تسهيل عملية التخزين البترولي في الدول الصناعية كما انخفض معدل انتاج أوبك إلى ما يقارب ٢٦,٨ مليون برميل منخفضاً بنسبة ١٣,٢ مقارنة بعام ١٩٧٩ .

وخلال العام تم تعديل سعر بترول الاشارة أربع مرات حيث كان قد حدد بحوالي ٢٦ دولاراً للبرميل في يناير / كانون الثاني ارتفع إلى حوالي ٣٢ دولاراً في نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام .

كما اندلعت الحرب العراقية الايرانية في سبتمبر / ايلول من نفس العام مما ألغى فكرة عقد مؤتمر لقمة دول أوبك الذي كان قد اتفق على أن يعقد في عام ١٩٨٠ . كما أن انتاج البترول من مناطق من غير دول^(١) أوبك قد ازداد خلال العام بحدود مليون برميل يومياً معوضاً عن تقلص انتاج دول أوبك وانخفاض انتاج البترول الايراني والعراقي .

ولقد أكدت اللجنة الاقتصادية^(٢) في توصيتها إلى المؤتمر الوزاري أن حالة عدم التوازن بين العرض والطلب تستدعي تدخل المؤتمر الوزاري عن طريق وضع اجراءات منظمة لانتاج البترول في دول أوبك .

(Production Adjustment Measures) وتحت ظل مستوى السعر الذي سيقدره المؤتمر الوزاري ، بعد أن توافرت كميات كبيرة من المخزون البترولي قدرته

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية (٥١) الذي عقد في فيينا ١٤ - ٢٠ مايو / أيار عام ١٩٨٠ .

(٢) تقرير اللجنة الاقتصادية في الاجتماع الحادي والخمسين الذي انعقد في فيينا للفترة من ١٤ - ٢٠ مارس / آذار عام ١٩٨٠ .

حينذاك بحوالي ٥,٥ مليون برميل يوميا وبحوالي ٢,٥ إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا لاستهلاك الفصلين الثاني والثالث من عام ١٩٨١ ، بيد أن إجراءات تنظيم الانتاج كميّاً لم تتخذ خلال عام ١٩٨٠ ، على أن قرارات التسعير التي تمخضت عن المؤتمرات^(١) الوزارية خلال العام كانت تهدف بالتأكيد إلى إيجاد حالة من التوازن (Equilibrium) ما بين العرض والطلب على البترول وذلك لايقاف حركة التخزين البترولي والتي كانت تضر المستهلكين والمنتجين على حد سواء .

ولقد اتخذت عدة إجراءات في مرحلة تحول السوق البترولية ، من سوق البائع إلى سوق المشتري أدت بالاضافة إلى تأثيرات انخفاض الطلب العالمي على بترول أوبك إلى مستويات الانتاج التالية لدول أوبك .

الانتاج (بملايين ^(٢) البراميل يوميا)	السنة
٢٢,٦	١٩٨١
١٨,٩٩	١٩٨٢
١٦,٩٩	١٩٨٣
١٦,٣	١٩٨٤
١٥,٤	١٩٨٥
١٨,٣	١٩٨٦
١٧,٣	١٩٨٧
١٩,٦٨	١٩٨٨

وتشكل ارقام انتاج أوبك مقارنة بمستويات الانتاج العالمية خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٨١ وإلى الوقت الراهن . نسبة تتراوح عند ٣٣,٩٪ من الانتاج العالمي بينما كانت هذه النسبة تتراوح فوق ٥٠٪ عند المرحلة السابقة التي تطرقنا إليها آنفا .

(١) الاجتماع السابع والخمسون - الجزائر ٩ - ١١ يونيو / حزيران ١٩٨٠ .

(٢) احصائيات أوبك لعام ١٩٨٦ واحصائيات الطاقة والنفط فبراير / شباط ١٩٨٩ - أوبك .

بدأت آثار اجراءات ترشيد الطاقة وإحلال بعض مصادر الطاقة البديلة في الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبتروال تظهر واضحة في عام ١٩٨١ فانخفض الاستهلاك البتروالي في العالم الصناعي انخفاضاً من ٤٧,٧٥ مليون برميل يوميا (من غير الدول ذات التخطيط المركزي) إلى حوالي ٤٩ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٠^(١) وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية . وعلى هذا الأساس فقد انخفض الانتاج البتروالي لدول أوبك في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٢٢,٦ مليون برميل يوميا غير أن سعر بترول الاشارة ارتفع إلى ٣٤ دولارا للبرميل في شهر أكتوبر / تشرين الأول من ذلك العام وفي الوقت الذي استمر فيه معدل المخزون البتروالي بمستواه المرتفع والذي يقارب ٥,٢ مليون برميل يوميا .

أقر غالبية وزراء أوبك في مؤتمرهم الستين الذي عُقد في جنيف خلال شهر مايو / أيار عام ١٩٨١ تخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ١ يونيو / حزيران من نفس العام نظرا للظروف المحيطة بأسواق البترول العالمية وبدء اختلاف دول أوبك في استخدام سعر موحد لمبيعاتهم البترولية .

وفي شهر أكتوبر / تشرين أول من نفس العام^(٢) اجتمع وزراء أوبك مرة أخرى للنظر في موضوع تقلبات السوق ووضع نظام موحد للتسعير من أجل وضع الشروط المناسبة لاستقرار السوق البترولية ، وبذلك تحدد سعر موحد لبتروال الاشارة ويحدود ٣٤ دولارا للبرميل .

بدأت الدول الصناعية بعد هذا القرار تطبيق المزيد من الاجراءات للحفاظ على الطاقة وتخفيض استهلاك البترول فيها بشكل جوهري حتى عام ١٩٨٣ حيث انهار عندها السعر الموحد للبتروال الذي كانت قد وضعت دول أوبك كما أن معدل انتاج أوبك استمر بالانخفاض حتى وصل إلى حوالي ١٦,٩ مليون برميل عام ١٩٨٣ وهو يمثل نصف الانتاج البتروالي عام ١٩٧٩ . إلا أن اقرار مستوى الانتاج لم يكن خاضعا لتقلبات السوق البترولية بشكل محض ، فقد أشار مؤتمر أوبك

(١) تقرير اجتماع اللجنة الاقتصادية الرابع والخمسون فيينا ٤ - ٩ مارس / آذار ١٩٨١

(٢) الاجتماع الحادي والستون - جنيف ٢٩ أكتوبر / تشرين أول ١٩٨١

الثالث والستون الذي انعقد في فيينا في مارس / آذار من عام ١٩٨٢ إلى أهمية استقرار السوق البترولية ، وإلى أهمية المحافظة على سعر موحد للبترول كما أكد أيضا على أهمية اتخاذ اجراءات ضرورية لاستقرار هيكل السعر والسوق البترولية وعلى هذا الأساس فقد اتفق الوزراء على أن يكون السقف الانتاجي (OPEC Pro-duction Ceiling) ١٨ مليون برميل يوميا اعتبارا من ١ ابريل / نيسان من عام ١٩٨٢ ، وإن يراجع هذا السقف حسب الظروف المتحققة بناء للعرض والطلب العالمي على البترول . وعليه فقد اتفق المؤتمر أيضا على تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة لمتابعة السوق البترولية واعطاء التوصيات اللازمة حول هذا الموضوع (Ministerial Market Monitoring Committee) . وفي المؤتمر الرابع والستين لوزراء أوبك الذي انعقد في كيتو - الاكوادور في مايو / أيار من عام ١٩٨٢ استمع المؤتمر إلى شرح وافٍ عن السوق البترولية قدمه وزير البترول في دولة الامارات ورئيس لجنة متابعة السوق وأقر استمرار نفس السقف الانتاجي المشار إليه آنفا .

أما في الاجتماع السادس والستين لمؤتمر وزراء أوبك الذي انعقد في فيينا ، ١٩ - ٢٠ ديسمبر / كانون أول عام ١٩٨٢ فقد اتفق الوزراء على ألا يتعدى سقف انتاج أوبك لعام ١٩٨٣ حدود ١٨,٥ مليون برميل يوميا وعلى أن توزيع حصص الانتاج فيما بين دول أوبك يقتضي موافقة كل حكومة على الحصة المقترحة لها وقد كان ذلك من أصعب الاجراءات التي واجهت دول أوبك عندما قررت اخضاع انتاجها من البترول إلى كميات محددة حسب حالات السوق البترولية .

ولقد لاحظت اللجنة الاقتصادية في اجتماعها عند أواخر عام ١٩٨٢^(١) الضغوط التي يتأثر بها انتاج أوبك ، وعلى رأسها الاسعار الفورية والمخزون البترولي . ولقد شعرت اللجنة بأن هناك سحباً كبيراً من المخزون البترولي في عام ١٩٨٢ قدر معدله بحوالي ٢ إلى ٢,٥ مليون برميل يوميا .

وفي مطلع عام ١٩٨٣ ، انهارت السوق البترولية ووضعت أوبك أمام مفترق

(١) الاجتماع السابع والخمسون في فيينا للجنة الاقتصادية - للفترة من ٨ - ١٢ نوفمبر / تشرين ثانٍ ١٩٨٢ .

طرق لابد أن تسير على أحدها . فالأسعار البترولية الفورية في انخفاض حاد وكذلك كان الطلب على بترول أوبك ، لذا كان لابد لوزراء أوبك من الاجتماع وإقرار حل ما ، وعليه عقد الاجتماع الشهير في لندن في ١٤ مارس / آذار ١٩٨٣ والذي توصل إلى ما يلي بعد فترة طويلة من المناقشات :

- تحديد سعر بترول الإشارة (Official Price Of Market Crude) بـ ٢٩ دولارا للبرميل الواحد .

- إقرار سقف انتاجي بحدود ١٧,٥ مليون برميل يوميا لدول أوبك مع وضع حصص انتاجية لكل دولة على أن يتم العمل بهذا السقف للفترة المتبقية من عام ١٩٨٣ . ولم يتم تخصيص حصة انتاجية (QUOTA) للمملكة العربية السعودية والتي كان من المفترض أن تقوم بدور المنتج المرن (Swing Producer) لمعادلة العرض والطلب في السوق البترولية .

- كما أوصى المؤتمر بأن على الدول الاعضاء الامتناع عن اعطاء الحسومات السعرية تحت أي غطاء .

وفي ١٨ يوليو / تموز من عام ١٩٨٣ انعقد مؤتمر وزراء أوبك في هلسنكي - فنلندا واستعرض التطورات في السوق البترولية والتي قدمها وزير بترول دولة الامارات العربية المتحدة . فأقر المؤتمر بناء على ذلك التقرير بوجود ما يدل على امكانية استقرار في السوق البترولية نتيجة التطبيق الناجح لقرارات أوبك الانتاجية والتسعيرية ، بيد أن السوق البترولية كانت هشة وضعيفة في اواخر ذلك العام . وفيما يلي توزيع الحصص الانتاجية التي أقرت في عام ١٩٨٣ :

توزيع الحصص الانتاجية لدول اوبك في عام ١٩٨٣

(الف برميل / يوميا)

الدولة	الحصة الانتاجية الف برميل يوميا	الدولة	الحصة الانتاجية الف برميل يوميا
الجزائر	٧٢٥.٠	الكويت	١٠٥٠.٠
الاكوادور	٢٠٠.٠	ليبيا	١١٠٠.٠
المغرب	١٥٠.٠	نيجيريا	١٣٠٠.٠
اندونيسيا	١٣٠٠.٠	السعودية	٤٩٧٥.٠
ايران	٢٤٠٠.٠	فنزويلا	١٧٠٠.٠
العراق	١٢٠٠.٠	الامارات	١١٠٠.٠
		المجموع	١٧٥٠٠.٠

وفي عام ١٩٨٤ استمر انتاج اوبك بالانخفاض ولكن بمستويات بسيطة وبلغ معدله بحدود ١٦,٣ مليون برميل يوميا أي بما يزيد عن ٦٥٠ ألف برميل يوميا دون معدله لعام ١٩٨٣. كما استمر الاستهلاك العالمي للبتروال بالانخفاض وكذلك انخفضت الاسعار الفورية (وخصوصا انخفاض أسعار نفوط بحر الشمال في نهاية اكتوبر / تشرين أول). ومع ضعف السوق البترولية العام وعدم التزام بعض دول اوبك بقراراتها. أدى ذلك في نهاية الأمر إلى قيام بعض دول اوبك ببيع البترول بسعر السوق حتى يمكن لها الاحتفاظ بحصتها التقليدية في السوق البترولية.

وكانت اللجنة الاقتصادية^(١) التابعة لمنظمة اوبك قد حددت أسباب ضعف السوق البترولية والمؤثرة على انتاج اوبك بما يلي :

١ - أن حجم الطلب البترولي وخصوصا في الفصل الرابع من عام ١٩٨٤ كان

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية الحادي والستون المقدم إلى المؤتمر الثاني والسبعين فيينا ١٠ - ١٤ ديسمبر / كانون أول ١٩٨٤

دون المتوقع - بسبب ببطء تطور الاداء الاقتصادي العالمي ، وقوة الدولار واعتدال الطقس .

٢ - عدم التزام بعض دول أوبك في قراراتها حيث انتج البعض فوق حصته المقررة مما اعطى انطباعا إلى السوق أن دول أوبك مستعدة لزيادة عرضها البترولي لسد كل احتياجاته .

٣ - سحب مكثف من المخزون البترولي الموجود في الدول الصناعية ، في محاولة لخلق ضغط على دول أوبك ، من أجل تخفيض الأسعار البترولية .

٤ - كانت بعض دول أوبك تبيع بأقل من الأسعار الرسمية للبيع (OSP) عن طريق اعطاء الحسومات ومد فترة الدفع وزيادة مرونتها وتسهيل شروطها ، وزيادة هامش الأرباح للشركات البترولية ، والبيع في أسواق الاتفاقات الثنائية وغيرها مما أدى إلى زيادة في حجم البترول المطروح في الأسواق الفورية .

ولقد أوصت اللجنة بأن يقوم المؤتمر الوزاري بالتأكيد على عدم زيادة الانتاج فوق الحصص الانتاجية ومستوى أسعار البيع الرسمية المقررة والامتناع عن اعطاء الحسومات السعريّة بكل أشكالها .

وفي المؤتمر السبعين المنعقد في فيينا في ١١ يوليو / تموز عام ١٩٨٤ اطلع المؤتمر على هذه التطورات وخصوصا من رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة السوق وأكد بشكل عام على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات من أجل استقرار السوق البترولية . كما شكل المؤتمر وفودا إلى الدول الأعضاء في المنظمة للتأكيد على أهمية التزام دول أوبك بقراراتها وخصوصا ما يتعلق بالحصص الانتاجية والاسعار . كما قرر بعد أن أخذ انتاج البترول من دول غير أوبك يؤثر في السوق البترولية وعلى انتاج وحصص دول أوبك ، فتح باب المشاورات والاتصالات مع هذه الدول لغرض بحثها على التعاون للحصول على الفائدة المشتركة ولضمان استقرار السوق والاسعار إلا أن اوضاع السوق استمرت في التدهور مما استدعى انعقاد مؤتمر

استثنائي وهو المؤتمر الحادي والسبعون لوزراء أوبك الذي انعقد في جنيف في ٣١ أكتوبر تشرين أول للنظر في موضوع خفض الاسعار البترولية لشركة النفط البريطانية (BNO) وشركة بترول النرويج وكذلك أسعار البترول النيجيري وفي الاجتماع نوه الوزراء بأن المستفيد من استقرار السوق ليس دول أوبك فقط بل المجموعة الدولية بشكل عام ، لذلك فإن على دول أوبك الدفاع عن هيكل السعر البترولي الرسمي (٢٩ دولاراً للبرميل) . ومن أجل هذا الغرض فإن المؤتمر قرر واعتباراً من ١ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٨٤ ، وبشكل مؤقت تخفيض حجم السقف الانتاجي لأوبك من ١٧.٥ إلى ١٦ مليون برميل يوميا ، أي تخفيض ١.٥ مليون برميل يوميا وزع على الدول الأعضاء كالتالي :

الدول الأعضاء	حجم التخفيض (آلاف البراميل اليومية)
- الجزائر	٦٢
- الاكوادور	١٧
- القابون	١٣
- اندونيسيا	١١١
- الجمهورية الاسلامية الايرانية	١٠٠
- العراق	-
- الجماهيرية الليبية	١١٠
- الكويت	١٥٠
- نيجيريا	-
- الامارات العربية المتحدة	١٥٠
- دولة قطر	٢٠
- فنزويلا	١٢٠
- المملكة العربية السعودية	٦٤٧
- المجموع	١,٥٠٠

وفي الاجتماع الثاني والسبعين لمؤتمر وزراء دول أوبك المنعقد في جنيف ، ٢٩ ديسمبر / كانون أول من عام ١٩٨٤ استعرض المؤتمر تقرير السوق الذي قدمه وزير بترول دولة الامارات ورئيس اللجنة الوزارية لمتابعة السوق والذي اكد فيه على أهمية السيطرة على الانتاج البترولي لدول أوبك بناء على ذلك وبسبب الظروف المحيطة المتمثلة في صعوبة السيطرة على الحصص الانتاجية ومستويات الاسعار المقدمة من الدول الاعضاء فقد قرر المؤتمر المذكور تكوين نظام داخلي للمراقبة والسيطرة على الانتاج البترولي (System Of Internal Check & Control On Production) وكذلك مراقبة المبيعات والاسعار وغيرها من العوامل المؤثرة على السوق وعلى الانتاج فشكل لجنة وزارية^(١) من أجل وضع أية اجراءات تراها مناسبة لضمان هدف المراقبة والسيطرة على الانتاج على أن تعمل سكرتارية أوبك كسكرتارية لتلك اللجنة .

وفي عام ١٩٨٥ حدثت تطورات أخرى ، فلقد انخفض سعر البيع الرسمي للبترول الإشارة إلى ٢٨ دولاراً للبرميل كما تبين أن هنالك تغيراً لهيكل الطاقة العالمي على مدى السنوات العشر التي سبقت بحيث أن مصادر الطاقة من غير البترول ، وبشكل عام الطاقة النووية والفحم ، قد أخذت^(٢) بعضاً من حصص البترول في سوق الاستهلاك والطلب .

وبذلك انتهى العام بمعدل انتاجي لدول أوبك بحدود ١٥,٤ مليون برميل يوميا من البترول وهذا المعدل أقل بحدود ٦٠٠ ألف برميل يوميا من السقف الانتاجي لعام ١٩٨٤ والمقدر بحوالي ١٦,٣ مليون برميل يوميا .

وفي عام ١٩٨٦ سادت الأوضاع في السوق البترولية إلى حد كبير فعلى اثر اشتداد منافسة دول أوبك فيما بينها وبين غيرها ونجاح اجراءات الدول الصناعية

(١) تشكلت اللجنة برئاسة الشيخ احمد زكي يماني - وزير البترول في المملكة العربية السعودية آنذاك ومعاالي الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير بترول الامارات والسيد سوبروتو وزير الطاقة الاندونيسي والسيد تام ديفيد ومست وزير الطاقة النيجيري والسيد ارنوتو هرنانديز وزير الطاقة الفنزويلي

(٢) انظر تطورات السوق البترولية في المبحث القادم

الرئيسية تجاه دول أوبك سواء على صعيد تخفيض الأسعار البترولية أو على صعيد تحجيم إنتاج أوبك وحصتها في الأسواق البترولية . انتشرت الفوضى في السوق البترولية ، ولم يعد بالامكان السيطرة على حصص الانتاج والأسعار للدول الأعضاء في أوبك خصوصا بعد انخفاض الأسعار الفورية المستمر والذي بدأ اعتباراً من نوفمبر / تشرين ثانٍ عام ١٩٨٥ .

فارتفع معدل الانتاج البترولي في دول أوبك بسبب حرب الأسعار التي أسفرت عن طرح كميات اضافية من الانتاج البترولي وفق أسعار السوق الفورية أو وفق نظام الأسعار المرتجة ، فوصل إلى حدود ١٨,٣ مليون برميل يوميا ، وفي الوقت الذي قدرت^(١) فيه عوائد دول أوبك منه عند حدود ٧٧,١ مليار دولار في عام ١٩٨٦ مقابل ١٣٢ مليار دولار في عام ١٩٨٥ . كذلك فقد انخفض تطور الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٦ في معدل نموه اذ استقر عند معدل قدره ٢٪ بعد أن كان يتراوح بحدود ٢,٧٪ خلال عام ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من أن قرارات المؤتمر الوزاري الاستثنائي السابع والسبعين الذي انعقد في جنيف خلال الفترة مارس / آذار - ابريل / نيسان من عام ١٩٨٦ أشارت إلى أن معدل سعر الإشارة لدول أوبك هو ٢٨ دولارا للبرميل وأن معدل سقف الانتاج لدول أوبك خلال الفصلين الثالث والرابع من العام المذكور سيكون ١٦,٣ و ١٧,٣ مليون برميل يوميا على التوالي ، فقد استمرت السوق الفورية بالضعف وتميزت بالفائض البترولي كما استمر ارتفاع انتاج أوبك خصوصا خلال منتصف العام بسبب اتفاقيات الأسعار المرتجة (Net Back Deals) مما أدى بالمؤتمر الوزاري^(٢) إلى تخفيض السقف الانتاجي لشهري سبتمبر / ايلول وأكتوبر / تشرين أول من نفس العام إلى حوالي ١٦ مليون برميل وعلى نفس نسب الحصص الانتاجية المقررة للأعضاء في أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٨٤ .

(١) OPEC Annual Report 1986, P 8

(٢) الاجتماع الثامن والسبعون جنيف ٢٨ يوليو / تموز إلى ٥ أغسطس / آب ١٩٨٦ .

ثم تذبذب السوق ما بين تحسن وضعف حتى نهاية العام عندما انعقد مؤتمر وزراء أوبك الثمانون في ديسمبر / كانون أول في مدينة جنيف وحيث اتفق الوزراء على إعادة توحيد التسعير البترولي باستخدام سلة من سبعة نفوط كان معدلها هو ١٨ دولارا للبرميل (Bench Mark Price) كذلك اتفق الوزراء على أن معدل انتاج أوبك للفصلين الأول والثاني من عام ١٩٨٧ سيكون بحدود ١٥,٨ مليون برميل يوميا وفقا للحصص التالية :

الدول الأعضاء	الحصص الانتاجية (الف برميل يوميا) (نصف عام ١٩٨٧)
- الجزائر	٦٣٥
- الاكوادور	٢١٠
- الغابون	١٥٢
- اندونيسيا	١,١٣٣
- ايران	٢,٢٥٥
- العراق	١,٤٦٦
- الكويت	٩٤٨
- ليبيا	٩٤٨
- نيجيريا	١٢٣٨
- قطر	٣٨٥
- السعودية	٤١٣٣
- الامارات العربية المتحدة	٩٠٢
- فنزويلا	١,٤٩٥
- المجموع	١٥,٨٠٠

وخلال عام ١٩٨٧ تحسنت الأوضاع في السوق البترولية إلى حد ما ، وبدأت أسعار البترول في السوق البترولية تتفق مع السعر الرسمي الذي أقر في أواخر العام الذي سبق وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٨ يونيو / حزيران عام

١٩٨٧ تم الاتفاق على الحفاظ على هيكل السعر الموحد كما اتفق على زيادة الحصص الانتاجية للنصف الثاني من عام ١٩٨٧ إلى حوالي ١٦,٦ مليون برميل يوميا وفقاً لما يلي :

الدول الاعضاء	آلاف البراميل اليومية الحصص الانتاجية للنصف الثاني من عام ١٩٨٧	آلاف البراميل اليومية ^(١) الحصص الانتاجية للنصف الثاني من عام ١٩٨٨ ولبداية عام ١٩٨٩
- الجزائر	٦٦٧	٦٩٥
- الاكوادور	٣٢١	٣٣٠
- الغابون	١٥٩	١٦٦
- اندونيسيا	١,١٩٠	١,٢٤٠
- ايران	٢,٣٦٩	٢,٦٤٠
- العراق	١,٥٤٠	٢,٦٤٠
- الكويت	٩٩٦	١,٠٣٧
- ليبيا	٩٩٦	١,٠٣٧
- نيجيريا	١,٣٠١	١,٣٥٥
- قطر	٣٩٩	٣١٢
- السعودية	٤,٣٤٣	٤,٥٢٤
- الامارات	٩٤٨	٩٨٨
- فنزويلا	١,٥٧١	١,٦٣٦
المجموع	١٦,٦٠٠	١٨,٥٠٠

غير ان معدل انتاج اوبك والبالغ ١٧,٣ مليون برميل يوميا خلال عام ١٩٨٧ كان اعلى من معدل السقف الانتاجي المقرر لكل عام ١٩٨٧ والذي تحدد بـ ١٦,٢ مليون برميل يوميا .

(٥) بالإضافة إلى نصف انتاج المنطقة المحايدة .

(١) سكرتارية اوبك (مبلثرة) وبتروليوم ايكونوميكس يناير ١٩٨٩ ص ٣٣

وفي الاجتماع الوزاري للمؤتمر الذي انعقد في فيينا في ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٨٧ أقر المؤتمر الالتزام بشكل جدي بالسعر الموحد والمقدر بحوالي ١٨ دولارا للبرميل كما انفض الاجتماع عن قرار يلزم الدول الأعضاء بنفس نسب الحصص البترولية السابقة لسقف انتاجي قدره ١٥,٠٦ مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ على الا يشمل هذا السقف انتاج العراق من البترول نظرا للظروف الخاصة التي يمر بها .

إلا أن مستويات الأسعار في السوق النفطية الفورية عادت إلى التدهور ومن ثم إلى التذبذب ولم توضع قضية السيطرة ومراقبة الانتاج والتسعير محل التطبيق العملي كما اتفق عليه سابقا . وبذلك وفي أوائل عام ١٩٨٨ عاد الجميع إلى اعتماد أسعار السوق الفورية بسبب عدم موافقة الشركات البترولية الدولية على شراء النفط بنفس الشروط السعرية المعلنة من المؤتمر المشار إليه .

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ تم الاتفاق على تحديد الحصص الانتاجية لدول أوبك بما لا يزيد عن ١٨,٥ مليون برميل يوميا في الوقت الذي كان فيه معدل انتاج أوبك بحدود ١٩,٦٨ مليون برميل يوميا لكل العام . ونود الإشارة هنا إلى أن تحديد الحصة الانتاجية لدولة الامارات يجب أن تكون عند معدل ١,٥ مليون برميل يوميا إذا تم حساب ذلك وفقا للاحتياجات البترولية فيها .

إن برمجة الانتاج تبقى مرتبطة بالسوق البترولية وبالتطورات الحاصلة في عملية التوازن المستقبلي للعرض والطلب على البترول ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتباط حتى نهاية القرن الحالي وبعد أن تستنفد الاحتياطيات البترولية من بعض المناطق من دول أوبك ومن غير دول أوبك .

إن على دول أوبك مراقبة تطور الطلب على البترول في الاسواق ، مراقبة دقيقة وتحديد مستويات الانتاج والحصص والأسعار بصورة دقيقة حتى يمكنها ذلك من وضع السقف الانتاجي الملائم لحجم الطلب البترولي والمناسب لتطور الاسعار في الاسواق .

ثالثاً : احتياطي البترول :

الاحتياطي الثابت هو كميات البترول المتبقية في باطن الأرض ، والمقدرة على أساس المعلومات الجيولوجية والهندسية التي تؤكد بصورة معتدلة انها قابلة للاستخراج في الوقت الحاضر والمستقبل من المكامن البترولية المعروفة وتحت الظروف الاقتصادية السائدة والطرق الفنية المستخدمة في استخراج البترول .

ويتغير الاحتياطي القابل للاستخراج بتغير الظروف الاقتصادية وخاصة تغير الأسعار .

كما ان التقدم التكنولوجي والتحسين في الطرق الفنية في استخراج البترول هو الآخر قد يزيد من الاحتياطي ويغير في عامل الاستخراج (Recovery Factor) هذا فضلا عن أن عامل الاستخراج نفسه يتغير من منطقة إلى أخرى حسب الطبيعة الجيولوجية لوجود البترول^(١) .

وتختلف تقديرات الاحتياطي باختلاف المصادر حيث تؤثر عليها في بعض الأحيان القضايا الفنية والسياسية كما أن بعض التقديرات غير مدروسة دراسة عملية ولا تعطي صورة حقيقية عن الاحتياطي وكذلك فإن تقديرات بعض شركات البترول لا يمكن الاعتماد عليها كليا .

وهناك الاحتياطي المحتمل (Probable Reserve) وهو يشمل الكميات الإضافية والمرجح استخلاصها بصورة معقولة بالأساليب التكنولوجية المعروفة أو التي ستصبح في متناول اليد قريبا ضمن الظروف الاقتصادية المتاحة ، وتشمل الاحتياطات المحتملة امتدادات المكامن الثابتة ، والمكامن الثانوية غير المطورة ،

(١) يعرف عامل الاستخراج بأنه العلاقة بين الاحتياطي الثابت الممكن استخراجه وبين مجموع الاحتياطي الموجود في المكامن البترولية في باطن الأرض . ويحدد بنسبة ، وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى حسب الظروف الجيولوجية المحلية وكذلك التغير التكنولوجي

وتشمل أيضا المناطق التي يشملها عامل الاستخراج الثانوي. (Secondary Re-cover) والتي تتطلب اتخاذ بعض الأساليب لكي يمكن الانتاج منها ، مثل حقن الماء أو حقن الغاز بالإضافة إلى الأساليب التكنولوجية المحتمل اكتشافها في المستقبل .

أما المرحلة الأخيرة من الاحتياطي فهي مرحلة الضخ المصطنع أو (Artificial Lifting) وهو ما يحدث عندما تهزم الحقول البترولية اذ تلجأ الدول إلى هذا الأسلوب من الانتاج .

ولا يوجد اختلاف كبير في تقديرات الاحتياطي الموجود في باطن الأرض بين المعنيين في شؤون البترول ، وإنما يقع الاختلاف في تقديرات الاحتياطي الممكن استخراجه (الاحتياطي الثابت) وهذا ناتج عن عدم توافر المعلومات الجيولوجية والفنية الدقيقة اللازمة لاحتسابه ، مما يجعل هذه التقديرات ذات طبيعة نظرية في أحيان كثيرة . ويقدر الاحتياطي الثابت للعالم والذي تشير إليه بعض التقديرات ، بما يزيد عن ٩١١ بليون برميل من البترول عند ١٩٨٩/١/١ على أية حال ، فقد قدرته الاحصائيات المنشورة من قبل منظمة أوبك بحوالي ٨٦٩.٤ بليون برميل من البترول عام ١٩٨٦ بينما قدرته نشرة النفط والغاز العربي ونشرة مجلة النفط والغاز بحدود ٨٩٠ بليون برميل عند أواخر عام ١٩٨٧ (١).

ومن الواضح أن هنالك قفزة في التقديرات بعد منتصف الثمانينات وذلك بسبب التحديث في التقديرات لاحتياطيات كل من العراق ودولة الامارات العربية وفنزويلا وايران في عام ١٩٨٧ .

يشير التقسيم الجغرافي للاحتياطي الثابت لعام ١٩٨٨ أن منطقة الشرق الأوسط ، والتي يقع فيها أكبر الحقول البترولية تمثل ٦٤.٦٪ من الاحتياطي العالمي وإذا أضفنا إليها أفريقيا فإن المنطقتين تمثلان ما يزيد عن ثلثي الاحتياطي

(١) جاءت هذه التقديرات مقارنة مع تقديرات (Arab Oil & Gas Jan 88)

أما تقديرات (BP) في نشرتها لعام ١٩٨٦ فلقد قدرته بحدود ٧٠٣ بلايين برميل

العالمي من البترول (حوالي ٧٠٪) ، كما يمثل الشرق الأوسط لوحده ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي إذا استثنينا الدول الاشتراكية ، وبإضافة احتياطي افريقيا ترتفع نسبة المنطقتين معا إلى حوالي ٧٧٪ .

وتلي منطقة الشرق الأوسط من حيث كميات الاحتياطي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية حيث تمثل ١٢,٥٪ من الاحتياطي العالمي ، ويأتي بعدها منطقة الدول الاشتراكية لتمثل ٨,٦٪ ثم افريقيا لتمثل ٦,١٪ .

لقد وصل إنتاج أوبك من احتياطياته ولدة سنوات عديدة ما يزيد عن ٥٠٪ من اجمالي الإنتاج العالمي ، أما خلال السنوات الأخيرة وخصوصا عند عام ١٩٨٨ فقد مثل إنتاج أوبك ما يزيد عن ٣٣٪ من اجمالي العالمي للإنتاج . أما إذا قارنا إنتاج أوبك المتراكم وحتى بداية عام ١٩٨٨ باجمالي الاحتياطي المتراكم لنفس العام فإن ذلك يعني أن أوبك أسهمت بإنتاجها لسد الطلب العالمي بما يقارب ٢٦,٣٪ من اجمالي الاحتياطيات العالمية المعروفة^(١) المقدرة ويمثل أيضا ما يقارب ٣٦,٧٪ من الاحتياطي المعروف لدول أوبك وإذا ما قدرنا أن اجمالي الاحتياطي العالمي المعروف هو بحدود ٩١١,٤ بليون برميل من البترول وأنه سوف لن يكون هنالك اكتشافات جديدة كبرى في العالم أو تطورات فنية فائقة في تطوير الاحتياطيات فإن الاحتياطي العالمي الثابت المعروف الآن سينفذ خلال ما يزيد قليلا عن اثنين وأربعين عاما إذا ما بقيت معدلات الاستهلاك والإنتاج الحالية على ما هي عليه الآن .

أما إذا زاد الاستهلاك والإنتاج بنسبة ٢٪ سنويا فإن الاحتياطيات المعروفة الآن ، من الناحية النظرية ، سوف تنفذ خلال ٢٧ سنة ، على افتراض عدم حصول أية زيادة على الاحتياطيات الحالية أو تحسن وسائل الاستكشاف والاستخلاص وتطوير الحقول البترولية ، إلا أن واقع الحال أثبت أن التطوير مستمر لهذه الوسائل وأن التقدم العلمي مستمر في هذا الاتجاه . لذا فإن البترول سوف يبقى كمصدر مهم من مصادر الطاقة إلى فترة بعيدة قادمة .

(١) الإنتاج المتراكم لأوبك ٢٣٩,٨ بليون برميل منذ بدء الإنتاج وحتى نهاية عام ١٩٨٧ ويمثل احتياطها ما يقارب من ٦٩١,٣ بليون برميل عند عام ١٩٨٨ .

وفي العقد الأخير ، تخوف العالم من احتمال نفاد البترول ، لذا جرت عمليات التحري والاستكشاف في معظم مناطق العالم وخاصة المناطق المغمورة في قاع المحيطات ومناطق القطب الشمالي والاسكا وبحر الشمال والصين ومصر واليمن وغيرها من المناطق والدول . والواقع أن عددا كبيرا من الخبراء والمؤسسات الدولية المتخصصة اهتمت كثيرا بتطورات الأحواض الرسوبية الجديدة والتي يحتمل وجود احتياطيات بترولية فيها ، وقد قدرت الورقة المقدمة إلى المؤتمر البترولي العالمي الثاني عشر^(١) بعنوان المصادر العالمية ، للبترول الخام ، والغاز الطبيعي والبيتومين الطبيعي وشل أويل ، للسيد / ماسترز احتياطيات البترول عند عام ١٩٨٥ بحدود ٧٩٥ بليون برميل وإن الانتاج المتراكم العالمي بحدود ٥٢٤ بليون برميل ، أما الاحتياطيات المحتملة النهائية (Ultimate Resources) فلقد قدرت بحدود ١٧٤٤ بليون برميل . إلا أن هناك تقديرات أخرى يتوقع بعضها أن تزيد الاحتياطيات المستقبلية عن ٢٢٧٥ بليون برميل بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أنها ستكون بحدود ١٤١٩ بليون برميل^(٢) وإذا ما أخذ التقدير المتوسط فإن ذلك يعني أن الاحتياطيات المعروفة حاليا هي نصف ما يمكن اكتشافه في المستقبل ، وفي هذا المجال لا بد أن نشير إلى أن التوقعات لمنطقة الشرق الأوسط لا تزال تمثل أكثر من ٥٠٪ من الاحتياطيات العالمية في المستقبل القريب .

(١) انعقد المؤتمر في هيوستن - الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٧

World Resources At Crude Oil, Natural Gas, C.D. Masters.

(٢) كانت التقديرات في عام ١٩٨٤ هي نحو ١٤١٩.١ بليون برميل وفقا لدراسة نفس الكائد بعنوان

Global Oil Assessments & Search For Non OPEC OIL 1987.

(جدول رقم (١) منشور في نشرة أوبك صيف عام ١٩٨٧)

تقديرات مجموع الاحتياطي الثابت من البترول الخام (الف برميل)

الدول أو المنطقة	(١) عام ١٩٨٨	% النسبة إلى الكل	(٢) عام ١٩٦٦	%
- أمريكا الشمالية	٣٢,٠٩٥,٠٠٠	٣,٥	٣٩,٧٠٢,١٠٠	١٠,٢
- الولايات المتحدة	٢٥,٢٧٠,٠٠٠			
- كندا	٦,٨٢٥,٠٠٠			
- أمريكا الجنوبية والكاريبي	١١٤,٣٢١,٩٨٠	١٢,٥	٢٧,٠٩٩,٠٠٠	٧,٠
- المكسيك	٤٨,٦١٠,٠٠٠			
- دول أخرى	٦٥,٧١١,٩٨٠			
- مجموع نصف الكرة الغربي	١٤٦,٤١٦,٩٨٠	١٦,١		
- أوروبا الغربية	٢٣,٤٤٧,٨٢٠	٢,٥	٢,٤٢٥,١٠٠	٦,٠
- النرويج	١٤,٨٠٠,٠٠٠			
- المملكة المتحدة	٥,٢٠٠,٠٠٠			
- بقية الدول الأوروبية	٢,٤٤٧,٨٢٠			
- الشرق الأوسط	٥٨٨,٧٠٧,٢٥٠	٦٤,٦	٢٣٤,٦٠٧,٠٠٠	٦٠,٤
- السعودية	١٦٦,٩٨٠,٠٠٠	منها		
- الإمارات	١١٦,٨٥٢,٠٠٠	(١٢,٨)		
- العراق	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠			
- الكويت	٩١,٩٢٠,٠٠٠			
- بقية الدول	١١٢,٩٥٥,٢٥٠			
- أفريقيا	٥٥,٢٤٩,٧٠٠	٦,١	٣٢,٥٥٤,٥٠٠	٨,٤
- بقية آسيا وشرق آسيا	١٩,٣٥٦,٥٠٠	٢,٢	١١,٦٠٠,٤٠٠	٢,٩
- الدول الاشتراكية	٧٩,٢٠٠,٠٠٠	٨,٦	٠,١٣٣,٩٠٠	٠,٣
- الاتحاد السوفياتي	٥٩,٠٠٠,٠٠٠			
- الصين	١٨,٤٠٠,٠٠٠		٣٩,٩٩٤,٠٠٠	١٠,٢
- البقية	١,٨٠٠,٠٠٠			
- مجموع العالم	٩١١,٣٧٥,٤٠٠	١٠٠	٣٨٨,٦١٦,٠٠٠	١٠٠

(١) المصدر الصفحات ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠. Arab Oil & Gas Report 1988 Jan.

● وضعت المكسيك مع دول أمريكا اللاتينية. Oil Industry Outlook, 1989, P.29.

تطور الاحتياطي والانتاج العالمي من البترول

(ملايين البراميل)

العام	الاحتياطي المؤكد بمليون برميل	الانتاج (بملايين البراميل يومياً)		عدد السفن لاحتياطي/الانتاج
		يوميّاً	سنوياً	
١٩٦٦	٣٨٨,٦	٣٢,٨	١١,٩٧	٣٢,٥
١٩٧١	٥٦٩,٨	٤٧,٩	١٧,٤٨	٣٢,٦
١٩٧٣	٥٨٠,٥	٥٥,٥	٢٠,٣٦	٢٨,٧
١٩٧٤	٦٥٤,١	٥٥,٨	٢٠,٣٧	٣٢,١
١٩٧٩	٦٣١,٦	٦٢,٨	٢٢,٩٢	٢٧,٦
١٩٨٠	٦٦٤,٧	٥٩,٧	٢١,٧٩	٣٠,٥
١٩٨١	٦٧٦,٧	٥٦,١	٢٠,٤٨	٣٣,٠
١٩٨٣	٧٠٥,٥	٥٢,٧	١٩,٣٣	٣٦,٧
١٩٨٥	٧٧١,٥	٥٣,٢	١٩,٤٢	٣٩,٧
١٩٨٦	٨٦٩,٥	٥٦,٢	٢٠,٥١	٤٣,٧
١٩٨٧	٨٩٠,٠	٥٥,٤	٢٠,٢٢	٤٤,٤
١٩٨٨	٩١١,٣	٥٨,٠	٢١,٢	٤٢,٩

المصدر : احصائيات منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبك) حتى عام ١٩٨٦ للاحتياطي / والانتاج
المصدر : احصائيات عامي ١٩٨٧ - ١٩٨٨ هو تقديرات الجدول السابق بالاضافة إلى تقديرات Oil Industry
Outlook 5th Edition 1989 - 1993, P.29, 1988.

(١) يشير متوسط التقديرات في مختلف الجهات إلى كونه بحدود ٩٠٠ مليون برميل منذ عام ١٩٨٧ كما اشيرا إلى
ذلك سابقاً كذلك فإن بعض الآراء حول تقديرات الاحتياطي والتي نشرت في اوائل عام ١٩٨٩ تشير إلى كونه
يتحدد بحوالي ٩٩٠ مليون برميل إلا ان هذه التقديرات لم تأخذ طريق التأكيد والتوثيق بعد

رابعاً : الكشوفات المحتملة للبترول في العالم :

كنا قد أشرنا إلى الاحتياطي من البترول الخام في مناطق العالم المختلفة وبيننا انه من الممكن أن ينفد خلال ٤٢ عاماً^(١) على أساس معدلات الانتاج الحالية ، وانه سينفد في مدة أقل من ذلك في حالة زيادة معدلات الانتاج عن مستواها الحالي ، ولكن هذا لا يمثل الحقيقة كلها .

فالتحري والتنقيب عن البترول جار في معظم أنحاء العالم ، على اليابسة وفي الجروف القارية وفي أعماق البحار والمحيطات ، وإلى مناطق القطب . كذلك في الحفر إلى أعماق سحيقة تتجاوز الخمسة وعشرين ألف قدم .

ولم تحاول شركات البترول أو الحكومات في السابق اجراء عمليات التحري في كثير من هذه المناطق ، وذلك لارتفاع تكاليف هذه العمليات ، كما انه كان يشك في جدواها الاقتصادية ، هذا فضلاً عن توافر البترول بكميات كبيرة في الشرق الأوسط ، وبكلفة أقل مما جعل شركات البترول والدول المستهلكة له تعتمد على وارداتها من هذه المنطقة .

إلا انه بعد الزيادة التي حدثت على أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ والزيادات المتتالية حتى عام ١٩٨١ دفعت شركات البترول إلى التحري والتنقيب في المناطق الأكثر كلفة ، والتي أصبح أمر تطويرها مجدياً اقتصادياً من الناحية التجارية ، كذلك ركزت حكومات الدول الصناعية على تطوير مواردها الخاصة من الطاقة ، وذلك للتقليل من الاعتماد على بترول الشرق الأوسط لأسباب مختلفة ، لعل أهمها شعورها باحتمال نقص الامدادات البترولية من هذه المنطقة لأي طارئ كان .

ولقد كان مثال تطوير الاستكشاف والتحري في بحر الشمال والصين والاسكا خير مثال على تطور البحث والتحري عندما تعدلت وارتفعت أسعار البترول الخام

(١) هذا على افتراض ان احتياطي العالم الثابت هو ٩١١ بليون برميل حالياً .

ولفهم طبيعة هذه الكلف وتأثيرها على مستقبل الكشوفات المحتملة للبتروال في العالم لابد أن نوضح القضايا التالية :

طيلة فترة السبعينات . والواقع ان التحري والبحث والتطوير لم يشمل المصادر البترولية الخفيفة والثقيلة فقط ، فقد تطور البحث إلى مصادر الطاقة النووية والفحم وبتروال السجيل والطاقة الشمسية وغيرها من المصادر التقليدية أو الجديدة والمتجددة .

وفي جانب مقارنة كلف الانتاج فإننا نعتقد أن بترول الشرق الأوسط سيبقى دائما البترول المتوافر بكلفة مناسبة لاسيما وأن معدل كلفته الانتاجية بالمقارنة مع بقية كلف انتاج البترول من غير دول أوبك هي بنسبة ١ : ٨ .

وفيما يلي الجدول (١) الذي أعده فريق عمل في عام (١) ١٩٨٦ :

Energy Exploration & Exploitation No 6. 1986, P.487.

(١)
New Oil: What's in the future, by X. Boy De La Tour, G.L. Godon and J.J. Lacour. Elsevier Applied Science Publishers

الشروط الاقتصادية للمصادر التقليدية والجديدة للبترول
(عند نهاية عام ١٩٨٥)

الاستثمار دولار ١٩٨٥. للبرميل في اليوم	كلف الإنتاج دولار ١٩٨٥، للبرميل	
٨,٠٠٠ - ٤,٠٠٠	٤	البترول التقليدي
٣,٠٠٠ - ٥٠٠	١	القيمة الوسيطة
١٢,٠٠٠ - ٣,٠٠٠	٨	الشرق الأوسط البترول من غير أوبك
		مصادر البترول الجديدة New Oil Sources
٢٥,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠	٢٠ - ١٠	البترول في المناطق البحرية العميقة (٢٠٠ - ٦٠٠ متر) (القطب الشمالي Arctic)
٤٥,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠	٣٠ - ١٥	الاستخلاص المدعم (Enhanced Recovery)
		(Insitu Combustion)
٢٥,٠٠٠ - ٨,٠٠٠	٢٥ - ١٠	للحرق الداخلي في المكان (Steam Flooding)
٢٥,٠٠٠ - ٨,٠٠٠	٢٥ - ١٠	تصنيع البخار
٢٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠	٣٠ - ١٠	(Miscible Gas/co2)
٣٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠	٢٠ - ١٠	البوليمرات
٣٠,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠	٥٠ - ٢٠	(Surfactants)
٤٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠	٣٠ - ٢٠	البترول الثقيل جدا (Extra-Heavy Oils)
٥٥,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠	٤٥ - ٢٥	بتروال القار (Tar Sands)
٧٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	٦٠ - ٤٠	بتروال السجيل (Oil Shales)
		البترول الصناعي (Syn Fuels)
١٢٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠	١٠٠ - ٦٠	- من الفحم
١٠٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠	٧٠ - ٤٠	- من الغاز الطبيعي
١٠٠,٠٠٠ - ٦٠,٠٠٠	١٠٠ - ٥٠	- من العضويات (Biomass)

(١) نفس المصدر السابق .

١ - أن كلف الاستثمار والانتاج قدرت بدولارات نهاية عام ١٩٨٥ ولذلك سيكون هناك أثر التضخم المستقبلي عليها .

٢ - ومن وجهة نظر الصناعة البترولية (Industrial Stand Point) فإن تقنية بعض المصادر البترولية لا يمكن أن تتطور طالما أن كلفة انتاجها اليوم هي في حدود ١٥ - ١٨ دولاراً للبرميل وذلك لتقاربها مع سعر بيع البترول العالمي .

٣ - إن معدل كلفة الانتاج للجانب البريطاني من بحر الشمال (الكلفة الرأسمالية والتشغيلية) تقارب ١٣,٣١ دولار للبرميل عند عام ١٩٨٤ وأن معدل كلف الانتاج للجانب النرويجي (الكلف الرأسمالية والتشغيلية) تقارب ١٢,٥٧ دولار للبرميل وذلك في عام ١٩٨٤ .

وعليه فإن تطورات الوضع تشير إلى تقسيم احتمالات الانتاج من هذه المصادر وفق نوعين من الاستثمارات :

١ - الاستثمار في مصادر البترول عند حد ١٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ دولار للبرميل في اليوم :

ويمثل هذا النوع من الاستثمار كلف انتاج بحدود ١٠ - ٣٠ دولاراً للبرميل كما هو الحال في أعماق المحيطات في أعالي البحار والقطب المتجمد الشمالي والمناطق العميقة من بحر الشمال والتي تحوي احتياطيات قدرت بأنها كبيرة ويمكن استغلالها بانتاجية عالية لكل بئر بترولية بالإضافة إلى كمية جيدة من احتياطيات الغاز نسبة إلى احتياطيات البترول .

ويعتقد أن التقنية لمثل هذا الاستثمار ستكون متوفرة عند أوائل أو منتصف التسعينات ، إذن فإن طلباً لمثل هذا النوع من الاستثمار البترولي يبدو واعداً إذا كانت أسعار البترول العالمية تصل إلى هذه الكلفة عند تلك الفترة . أن تعديلات الأسعار البترولية وزيادتها بعد عام ١٩٧٠ شجعت الاستثمار في مثل هذه الأنواع من مصادر البترول .

وإذا ما أمكن للتقنية من تخفيض الكلفة على سبيل الافتراض فإن هنالك مجالاً لاستخلاص كميات من احتياطيات البترول لمثل هذه المناطق .

ب - الاستثمار في مصادر البترول عند حد ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ / دولار للبرميل في اليوم :

أن كلف الانتاج البترولية هنا أعلى بثلاث مرات وأقل حد فيها حيث يتراوح الاستثمار بحدود ٥٠,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠ دولار تمثل في نطف السجيل (Oil Shales) ورمال القار (Tar Sands) أما الحد الأعلى من الاستثمار فيمثل تحويلات الغاز الطبيعي على طريقة موبيل أو شل (Mobil & Shell Processes) وكذلك استخلاص سوائل الوقود من الفحم ومن العضويات (Biomass) .

أن كلفة الانتاج والمقدرة لمثل هذه الاستثمارات تكون بحدود ٥٠ - ١٠٠ دولار

لكل برميل وسوف لن يكون منافسا قبل مرور فترة طويلة وربما في مرحلة القرن الحادي والعشرين على الرغم من وجود بعض المشاريع القليلة لذلك في العالم بناء على ظروف خاصة مثل :

١ - استخلاص الوقود السائل من الفحم بناء على سياسة الاعتماد على الذات المعتمدة في جنوب افريقيا .

٢ - استخلاص الوقود السائل من العضويات (الكحول) وبترول السجيل المعتمد في البرازيل .

٣ - امكانية استخلاص البترول من رمال القار في كندا بعد انخفاض الاحتياطات البترولية لديها وكذلك فإن انخفاض الاحتياطات التقليدية في فنزويلا سوف يدفعها لاستخلاص البترول من حقل حزام أورنيكو (Orinoco Belt) المكلف .

٤ - استخدام مصادر الغاز في دول لا تمتلك البترول أو تريد المحافظة على احتياطاتها البترولية مثل نيوزيلندا ، ماليزيا الخ ..

ولكن ماذا يمكن أن يحدث لهذه المصادر البترولية الجديدة أو المكلفة اذا تراوح سعر البترول العالمي ما بين ١٧ - ٢١ دولاراً للبرميل خلال السنوات القادمة ؟

على الرغم من الصعوبات الفنية المعقدة التي تواجه اثاره هذا السؤال إلا أن الانطباع الاولي الذي يمكن أن نخرج به كما يلي :

١ - ان مصادر البترول الجديدة في أعماق البحار لبحر الشمال ذات حساسية نسبية قليلة تجاه هذا السؤال ، طالما أن بعضا من المشاريع الحالية ذات صفة استثنائية فضلا عن أن كلف الانتاج الحالية والمستقبلية منخفضة نسبيا بالمقارنة ، وبالإمكان استخلاص كميات لا بأس بها من البترول في المستقبل إذا ما توفر شرط التطور التقني وارتفاع أسعار البترول إلى معدلات معتدلة .

٢ - أما مشاريع الاستخلاص المدعم (Enhanced Recovery) والخاصة في تطوير مثل هذه الاحتياطيات الجديدة فإنها تواجه تهديدا مباشراً ، ليس في الوقت الحاضر فقط وإنما على تطورها المستقبلي بسبب الكلف التشغيلية العالمية لمثل هذه المشاريع (EOR) في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .

٣ - بالنسبة إلى المشاريع المكلفة كاستخلاص الوقود من رمال القار أو الفحم أو العضويات والتي تتصف بكونها مشاريع استراتيجية عند تلك الدول التي تضم ذلك في احتياطياتها . فإنها ستبقى تحت كلفة عالية ، أما المشاريع الجديدة (أي من الاحتياطيات المكلفة) فمن المستحيل أن ترى النور تحت الافتراض السعري السابق . ومن جانب آخر فإن الاستثمارات^(١) العالمية في صناعة النفط والغاز تطورت تطورا مذهلا . ففي عام ١٩٧٤ فقط بلغت تلك الاستثمارات حوالي ٤٥,٩ بليون دولار ثم تطورت لتبلغ حوالي ١٤٩,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠ ، أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغت ١١٥,١ بليون دولار .

ويعود ارتفاع هذه الاستثمارات لتعديل أسعار النفط في مرحلة السبعينات ، كما ويفسر انخفاضها في عام ١٩٨٤ إلى انخفاض أسعار البترول في مرحلة الثمانينات . ونتجه معظم الاستثمارات في صناعة البترول والغاز نحو الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية ، ففي عام ١٩٧٤ كان حجم الاستثمار البترولي في الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بنحو ١٧,٨ بليون دولار وهو يشكل نسبة ٣٨,٦٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الصناعة والمقدرة بنحو ٤٥,٩ بليون دولار عند ذلك العام . أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغت الاستثمارات البترولية في الولايات المتحدة نحو ٤٩,٩ بليون دولار وهي تمثل ما مقداره ٤٣,٣٪ من حجم الاستثمارات البترولية الكلية العالمية المقدرة في ذلك العام والتي شهدت انخفاضا تدريجيا منذ عام ١٩٨٠ .

(١) تشمل الاستكشاف والتعري والانتاج للنفط والغاز وخطوط الانابيب وصناعة الناقلات والمصافي والكيماويات .
المصدر : معلومات مباشرة من منظمة أوبك .

أما تكاليف الانفاق الرأسمالية (Capital Expenditures) للاستكشاف والانتاج في الشركات السبع الرئيسية^(١) فقد بلغت حوالي ٨,٩ بليون دولار عند عام ١٩٧٥ وتضاعفت ثلاث مرات عند عام ١٩٨١ لتبلغ ٢٩,٣ بليون دولار ثم بدأت في الانخفاض لتبلغ حوالي ١١,٩ بليون دولار عام ١٩٨٦ . وذلك بعد انخفاض سعر البترول العالمي مما أثر على نمو الاستثمارات العالمية في هذا المجال ، ويفسر ارتفاع الاستثمارات باعتبارها أحد الجوانب الايجابية الناتجة عن تعديلات أسعار البترول عند بداية السبعينات الفرصة التي أتاحت لاستغلال عدد كبير من الحقول البترولية التي كانت تعتبر مكلفة للبدء في الانتاج البترولي وسد حاجة الطلب العالمي على البترول .

ويمكن الإشارة هنا إلى المناطق البترولية الجديدة التي من الممكن لها أن تلعب دورا هاما في المستقبل خارج منطقة أوبك ، وذلك من خلال استعراضنا للتطورات الحاصلة فيها وفقا لما يلي :

١ - منطقة بحر الشمال :

بدأ البحث والتنقيب عن البترول والغاز في بحر الشمال في أوائل الستينات وذلك بعد اكتشاف الغاز بكميات كبيرة على اليابسة في حقل (كرونيجن) في هولندا . وبدأ البحث أولا في القسم الجنوبي من بحر الشمال ، وكانت نتيجة البحث أن تم اكتشاف حقول كبيرة للغاز الطبيعي يقع معظمها في القطاع البريطاني من بحر الشمال لا تحتوي على بترول وإنما على غاز فقط وأدى هذا الى انخفاض رغبة بعض الشركات في الاستمرار في البحث إلا أن اكتشاف حقل ايكوفيج في القسم النرويجي من قبل شركة فيلبس الامريكية قد شجع الشركات على الاستمرار في التنقيب في القسم الشمالي من بحر الشمال ، مما أدى إلى اكتشاف حقول غازية وبترولية كثيرة أهمها حقل الفوريتز في القطاع البريطاني والايكوفيج وستانفجورد في القطاع

(١) نفس المصدر السابق والشركات السبع هي :

1- BP 2- Chevron 3- Exxon 4- Mobil
5- Royal Dutch/Shell 6- Gulf 7- Texaco

النرويجي ، كما أن أعمال البحث والتنقيب مازالت جارية في المناطق الأخرى من بحر الشمال والمتاخمة لألمانيا والدانمارك وأيرلندا .

وكان يصعب تحديد كل احتياطي البترول في المناطق العميقة من بحر الشمال في منتصف السبعينات فأعمال التقويم كانت لا تزال جارية وشركات البترول مستمرة في حفر الآبار الاستكشافية والتطويرية ولا يمكن تقدير الاحتياطي بصورة دقيقة فالاحصاءات المنشورة حينها لم تكن إلا تكهنات تعتمد على المعلومات الفنية المتوفرة في ذلك الوقت .

وقد قدر الاحتياطي الثابت لبحر الشمال القابل للاستخراج عند عام ١٩٨٧ بحوالي ٢٠ بليون برميل منها ، ٥,٢ بليون برميل في القطاع البريطاني ، وما تبقى يقع ضمن القطاعات الأخرى التابعة للبلاد الأخرى ومعظمه في القطاع النرويجي (١).

أما تقديرات النشرة الاحصائية «عالم الطاقة» لشركة البترول البريطانية (B.P) (٢) فقد كانت بحدود ١٠,٥ بليون برميل للقطاع النرويجي وحوالي ٥,٣ بليون برميل للقطاع البريطاني حيث يكون مجموعهما أقل في الواقع من التقديرات الأخرى عند بداية عام ١٩٨٧ . ولقد تأخر تطوير الانتاج من بحر الشمال خلال فترة أوائل السبعينات إلى أن تصاعدت تعديلات أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ مما أدى إلى إمكانية الانتاج من احتياطيات بحر الشمال ذات الكلفة العالية آنذاك .

Arab Oil & Gas, 1988, Jan P.48.

(١)

القطاع النرويجي يحتوي على ١٤,٨ بليون برميل من الاحتياطيات البترولية

(٢) في الواقع حصلت عدة تغيرات على تقديرات احتياطي بحر الشمال عند عام ١٩٧٤ وحتى الوقت الراهن ، ويلاحظ القارئ أن تقديرات مجلة (Oil & Gas) في عام ١٩٧٤ على سبيل المثال ، إلى احتياطي بريطانيا من بحر الشمال ما يقارب ١٦ بليون برميل وإلى النرويج ما يقارب ٦ بلايين . ولعل تفسير ذلك يعود إلى استنزاف بريطانيا لاحتياطيتها وازدواج النرويج لاحتياطها عند نهاية الفترة من عام ١٩٨٧ .

لقد كان انتاج النرويج في عام ١٩٧٤ بحدود ٢٥ (١) ألف برميل يوميا تصاعد تدريجيا حتى عام ١٩٨٧ ليصل إلى حوالي ٩٧٣,٣ ألف برميل يوميا . أما انتاج بحر الشمال في الجانب البريطاني فقد بدأ الانتاج في عام ١٩٧٥ وبحدود ٣٠ ألف برميل يوميا ليصل في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا . وبذلك يقدر حجم انتاج بحر الشمال عند عام ١٩٨٧ بحدود ٣,٤ (٢) مليون برميل يوميا .

أما كلفة انتاج البرميل الواحد عند أواسط الثمانينات فقد تراوح أدناها بحدود ٧,٩٧ دولار للبرميل (٣) وذلك من حقل فوريتس وأعلاها إلى ٣٥ دولاراً للبرميل في حقل تارتان (Tartan) . وتتوزع هذه الكلف على الوجه التالي :

- معدل كلفة انتاج البرميل في الجانب البريطاني من بحر الشمال .
- معدل الكلف الرأسمالية (Capital Cost) بحدود ٩,٧٣ دولار للبرميل .
- معدل الكلف التشغيلية (Operating Cost) بحدود ٣,٥٨ دولار للبرميل .
- معدل المجموع لكلفة البرميل المنتج (Total cost) ١٣,٣١ دولار للبرميل .
- معدل كلفة انتاج البرميل في الجانب النرويجي من بحر الشمال :
- معدل الكلف الرأسمالية بحدود ٨,٨ دولار للبرميل .
- معدل الكلف التشغيلية بحدود ٣,٧٦ دولار للبرميل .
- معدل المجموع لكلف البرميل المنتج ١٢,٥٧ دولار للبرميل .

BP Statistical Review Of World Energy Jun 1985-June 1986.

(١)

Arab Oil & Gas 1988, Jan, P.48

(٢)

ورقة مقدمة إلى الاجتماع الثالث عشر لؤتمر الطاقة العالمي الذي انعقد في أكتوبر / تشرين أول ١٩٨٦

بمنوان :

Hydrocarbon Exploration In Hostel Environment Past Trends And Future Prospects. R.A. Sadare P.15, OPEC.

ومع ازدياد نسبة التضخم منذ عام ١٩٨٤ يمكن تقدير كلفة انتاج البرميل من بحر الشمال حاليا عند حدود ١٣ - ١٤ دولارا للبرميل الواحد ، إلا أن هذا ليس الحقيقة كلها فإن كلف الانتاج للبرميل في بعض الحقول والتي تنتج كميات جوهريّة مثل حقل اكوفسك وفوريتيس تتراوح بحدود التسعة دولارات للبرميل أما بالنسبة إلى حقل برنت فهي بحدود ١٤ دولارا للبرميل (١).

ويتطلب تقدير تطورات الأوضاع المستقبلية لبحر الشمال الاطلاع على احتمالات تطور صناعة النفط في الجانب النرويجي في بحر الشمال نظرا لكبر احتياطياته النسبية بالمقارنة مع الجانب البريطاني فيه كما ويتطلب من جهة أخرى تحديد الامكانيات المتاحة للجانب النرويجي في الاستثمار بالنسبة للحقول البحرية الأكثر عمقا ، حيث أشارت بعض الدراسات (٢) إلى أن جهود عمليات البحث والتطوير المستقبلية عن البترول في مياه بحر الشمال العميقة ، يجب أن تتركز في جانب المياه الخاضعة للسيطرة النرويجية .

ان الاكتشافات الحالية للبترول في المياه العميقة (إلى عمق يصل لحدود ٤٥٠ مترا) لا تزال تحت التقييم حاليا ، إلا أن بعضا من هذه الاكتشافات قد أثبتت إلى حد ما جدواها الاقتصادية . إلا أن قدرا من الغموض لا يزال يحيط بالجدول الزمني لبدء الانتاج من هذه الاكتشافات وخصوصا فيما يتعلق بمستويات أسعار البترول في المستقبل .

وفيما يلي أهم الاكتشافات التي يمكن انتاج البترول منها في النرويج خلال فترة التسعينات :

(١) أخذت المعلومات باتصالات مباشرة مع بعض الخبراء في هذا المجال .

(٢) فريق عمل أعد دراسة

"New Oil: What's In The Future. P.407."

Energy Exploration & Exploitation Vol 4 No 6, 1986.

اسم الحقل	نوع الاكتشاف	عمق المياه متر	حجم الاحتياطي المستخلص	بدء الانتاج وكميته
ترول (غرب) (Trol West)	بتروك وغاز	٣٥٠ - ٣٠٠	٣٠ مليون طن + غاز	عام ١٩٩٣/٩٢ ٦٠ ألف برميل يوميا
سنوري (Snorre)	بتروك	أكثر من ٣١٠ أمتار	١٠٠ مليون طن	الانتاج عام ١٩٩٤/٩٣ ٢٠٠ ألف برميل يوميا
كلفاكس المرحلة رقم (٢) (Guilfaks)	بتروك وغاز	٢١٧ متراً	٧٥ مليون طن	١٦٥ ألف برميل يومي عام ١٩٩٠
هالتيبانك سمورموك (Hallenbank Smorrbukk)	غاز ومكثفات	٣٢٠ متراً	١٠ x ١٢٠ متر مكعب ومكثفات	ليس تجارياً الآن ويشوق أن ينتج عام ١٩٩٠
دراوجن (Drugen)	بتروك	٢٤٠ متراً	٤٠ مليون طن	يمكن أن ينتج في عام ١٩٩٠ (٧٠) ألف برميل يوميا ^(١)

وهكذا يمكن أن يرتفع انتاج النرويج من البترول عند منتصف التسعينات إلى حدود تقل عن نصف مليون برميل يوميا اذا توفرت الاستثمارات اللازمة وكانت الكلفة في حدود ذات جدوى اقتصادية وأسعار البترول العالمية تساعد على ذلك .

(١) نفس المصدر السابق .

أما في الجانب البريطاني من بحر الشمال فالملاحظ أن حجم احتياطيات البترول في انخفاض مستمر كما تشير تقديرات نشرة شركة^(١) البترول البريطانية (BP) للطاقة في العالم حيث كان احتياطي بريطانيا في بحر الشمال يقدر بحدود ١٢,٦ بليون برميل في عام ١٩٨٤ وأصبح عند نهاية عام ١٩٨٦ بحدود ٥,٣ بليون برميل . أما في بداية عام ١٩٨٨ فلقد انخفض إلى حدود ٥,٢ بليون برميل . ولكن تقديرات الاحتياطي البترولي في الجانب البريطاني قد تفاوتت تقديراتها بين الخبراء والمصادر حيث قدرت أحداها^(٢) الاحتياطي بحدود ٩ بلايين برميل عند نهاية عام ١٩٨٦ وأشار مصدر آخر^(٣) على أنه بحدود ٥,٥ بليون برميل . أما التقديرات للاحتياطي الممكن استخلاصه (Recoverable Resource) والممكن اضافته تشير إلى كونه يتراوح بحدود ١ إلى ٤ بلايين برميل من البترول . لقد استنزفت بريطانيا كمية كبيرة من احتياطياتها لاسيما بعد أن ارتفع انتاجها من ٣٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٧٥ إلى ١,٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٠ ثم تعدى حدود المليوني برميل يوميا في عام ١٩٨٢ ليصل إلى أعلى مستوى له في عام ١٩٨٦ ولبيلغ ٢,٧ مليون برميل يوميا أما في عام ١٩٨٧ فلقد انخفض الانتاج إلى حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا لعدة أسباب أهمها سوء حالة بعض الحقول والفائض البترولي في ذلك العام والتقلبات السيئة لأسعار البترول .

(١) BP June 1985-BP June 1987.

(٢) الصادرة في ١٩٨٦/١٢/٣١ . Oil & Gas Journal .

(٣) الصادرة في ١٩٨٥/١٢/٣١ . World Oil .

تأثير بترول بحر الشمال على واردات أوروبا من دول أوبك :

لقد استوردت أوروبا الغربية معظم احتياجاتها من البترول من دول أوبك ، وخاصة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث قدرت نسبة الاستيراد في عام ١٩٧٤ بحدود ٩٠٪ من مجموع وارداتها خلال ذلك العام . إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض وكما يلي :

في عام ١٩٧٩ بلغت استيرادات أوروبا الغربية من دول أوبك ما يقارب ٧١٪ من إجمالي استيراداتها من البترول الخام .

أما في عام ١٩٨٦ فلقد مثلت استيرادات أوروبا من دول أوبك ما يقارب ٤٣٪ من إجمالي استيراداتها البترولية .

لقد أثر الإنتاج من بحر الشمال على انخفاض الاستيراد البترولي من دول أوبك خلال الحقب السابقة إذ أن حجم الاستيراد من دول أوبك بدأ في الانخفاض مع بداية الإنتاج من بحر الشمال واستمر حتى الوقت الراهن ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تركت أثارها على انخفاض الطلب ، ومنها سياسة ترشيد استخدام الطاقة في الدول الأوروبية المنضمة إلى وكالة الطاقة الدولية ، حيث أن الاستهلاك الأوروبي الإجمالي من البترول الخام انخفض منذ عام ١٩٧٩ من ١٤,٧ مليون برميل يوميا إلى حوالي ١٢,٥ مليون برميل يوميا عند عام ١٩٨٧ وتوفر المخزون الاستراتيجي والتجاري في أوروبا والولايات المتحدة الذي ساعد على انخفاض الطلب على البترول وبشكل عام .

**تطورات الاستيراد والانتاج والاستهلاك لأوروبا الغربية
للفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٧ الوحدة (مليون برميل يوميا)**

السنة	الاستيراد من الأوبك	الاستيراد العام	الانتاج اليومي	الاستهلاك اليومي
١٩٧٤	١٣,٠	١٤,٨	٠,٤٤	١٣,٩
١٩٧٦	١١,٥	١٣,٧	٠,٨	١٤,٢
١٩٧٩	١٠,٤	١٣,١	(٢,٣ منها) (٢, - بحر الشمال)	١٤,٧
١٩٨٠	٩,١	١١,٨	(٢,٥ منها) (٢,٢ بحر الشمال)	١١,٤
١٩٨١	٧,١	١٠,٢	(٢,٦ منها) (٢,٤ بحر الشمال)	١٢,٨
١٩٨٢	٥,٥	٩,٤	(٣,٠ منها) (٢,٧ بحر الشمال)	١٢,٢
١٩٨٣	٤,٧	٨,٧	(٣,٥ منها) (٣,١ بحر الشمال)	١١,٩
١٩٨٤	٤,٧	٨,٦	(٣,٨ منها) (٣,٥ بحر الشمال)	١٢,١
١٩٨٥	٤,٤	٨,٤	(٣,٩٦ منها) (٣,٦ بحر الشمال)	١١,٩
١٩٨٦	٥,٣	٨,٩	(٤,١ منها) (٣,٧ بحر الشمال)	١٢,٣
١٩٨٧	-	٩,٠	(٤,٢ منها ^(١)) (٣,٤ بحر الشمال)	١٢,٣

المصدر

- اعداد مختلفة BP Statistical Review Of World Energy.

- ارقام عام ١٩٨٧ وفق المصدر التالي للانتاج والاستهلاك .

Oil Industry Outlook - 1989 1993, P.15 - 32.

1 - Arab Oil & Gas 1988 Jan. P. 48.

كما أن أنماط الاستهلاك بالنسبة لمصادر الطاقة في أوروبا بدأت تتغير خلال هذه الفترة ، وفيما يلي النسب التوضيحية لهذا التغير كما أشارت إليها إحدى الدراسات^(١) والتي نأخذها فيما يلي باعتبارها مؤشراً على تغيرات حقبة السبعينات والثمانينات :

(مليون طن معادل للبترول "MTOE")

	١٩٨٦		١٩٨٠		١٩٧٥		
	الاستهلاك	%	الاستهلاك	%	الاستهلاك	%	
مصادر الطاقة							
البترول	٥٩٣,٢	٤٣	٦٨٢,١	٥٦	٦٦٣,٩	٥٦	
الوقود الصلب	٢٩١,٠	٢١	٢٧٦,٨	٢٠	٢٣٤,٠	٢٠	
الغاز الطبيعي	٢١١,٠	١٦	١٩٤,١	١٣	١٥٨,٠	١٣	
النووية	١٥٤,٥	١١	٥٢,٨	٤	٢٧,٥	٢	
الهيدروليك	١٢٣,٥	٩	١١٤,٤	٩	١٠٠,٤	٩	
المجموع	١٣٧٣,٢	١٠٠	١٣٢٠,٢	١٠٠	١١٨٣,٨	١٠٠	

ويلاحظ أن إجمالي الاستهلاك الأوروبي للطاقة قد استمر في الزيادة خلال هذه الفترة ، إلا أن تعويض استيراداتها من أوبك تم بالتحول نحو مصادر أخرى للطاقة ، وانخفض استهلاك النفط فيها في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٤٣٪ من إجمالي استهلاك الطاقة مقارنة بحوالي ٥٦٪ عند عام ١٩٧٥ مما أثر ذلك على مستقبل الاستيراد من دول أوبك .

يقدر للنتاج والاحتياطي في بحر الشمال في الجانب البريطاني أن يأخذ في الانخفاض اذا ما حافظت أسعار البترول العالمية على مستواها الراهن ، وبذلك فإن مستويات الاستيراد الحالية من أوبك سوف ترتفع بالنسبة لأوروبا ، وقدّر أحد^(١) الخبراء أن الطلب الأوروبي على البترول في عام ١٩٩٠ سيكون بحدود ٥٧١ مليون طن معادل للبترول وسوف ترتفع هذه الكمية قليلا عند عام ١٩٩٥ لتبلغ بحدود ٥٧٨ مليون طن معادل للبترول على افتراض أن الناتج المحلي الاجمالي لأوروبا سوف يكون معدل ارتفاعه خلال الفترة المشار إليها سابقا بحدود ١,٢ إلى ٢,٦٪ سنويا .

ويشار هنا إلى أن الاتحاد السوفييتي قد اتفق اثر اكتشافاته البترولية في مجال الغاز الطبيعي مع مجموعة من الدول الأوروبية على تصدير الغاز السوفييتي إليها . ولقد بدأ منذ فترة في بناء التسهيلات المختلفة لهذا المشروع ، وعليه فإن نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في اجمالي استهلاك الطاقة في أوروبا قد ارتفعت من ١٣٪ في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ١٦٪ عند عام ١٩٨٦ على أن هذا المشروع لم يكتمل بعد في نفس الوقت الذي يزداد فيه استهلاك الاتحاد السوفييتي من الوقود والطاقة ، لذا وعلى الرغم من ازدياد صادراته خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٦ فإنه من غير المحتمل ان يصبح الاتحاد السوفييتي مصدرا كبيرا للبترول إلى دول أوروبا الغربية في المستقبل المنظور خصوصا وأن ملامح التغيير في الاستراتيجية السوفييتية السياسية والاقتصادية قد بدأت في الظهور وبأخذ اتجاهات جديدة تركزت على تدعيم الوضع الاقتصادي الداخلي .

ب - آلاسكا ، وحقول القطب الشمالي :

اكتشف البترول والغاز الطبيعي في مناطق آلاسكا الجليدية في شمال قارة أمريكا الشمالية ، إلا أن تطوير حقول البترول في هذه المنطقة أستغرق وقتا طويلا وذلك

(١) المصدر ورقة مقدمة إلى مؤتمر لوضع الطاقة في أوروبا .

The European Energy Outlook By Antoine Elzir, Manager, Long - Term Energy Service London, 15-16 Dec. 1987 P.5.

كما قدر استهلاك أوروبا للبترول منذ عام ١٩٨٥ بحدود ٥٤٠ مليون طن معادل من النفط .

بسبب الكلف الرأسمالية الكبيرة من جهة والمستوى المتدني لأسعار البترول والغاز قبل عام ١٩٧٣ من جهة أخرى ، إضافة إلى المشكلات القانونية التي واجهت الشركات في بناء خط أنابيب لنقل البترول والغاز عبر الأراضي الكندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والظروف المناخية الصعبة والتي تصل فيها درجة الحرارة إلى ما يزيد عن ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر . إلا أن زيادة أسعار البترول من قبل دول أوبك قبيل عام ١٩٧٤ شجع على الأسراع في تطوير المشروع بعد أن حلت القضايا القانونية والتمويلية المتعلقة به .

لقد بلغ انتاج الاسكا من البترول في عام ١٩٨٧ حوالي ١,٩٦ مليون مليون برميل يوميا بعد أن كان في عام ١٩٨٥ حوالي ١,٨٣ مليون برميل يوميا كما بلغ في عام ١٩٨٨ بحدود ٢,٠ مليون برميل يوميا وتشير تقديرات^(١) دائرة الطاقة في الولايات المتحدة الصادرة في مارس / آذار عام ١٩٨٧ إلى أن انتاج الاسكا من البترول سوف يعتمد في المستقبل إلى حد كبير على مستوى الأسعار البترولية إلا أن نشرة استطلاع صناعة البترول^(٢) تشير إلى احتمال حصول انخفاض كبير في انتاجية حقول الاسكا في المستقبل حتى يخفض من حجم الانتاج الأمريكي من البترول بشكل جوهري .

ويتضح أنه على الرغم من الزيادة المفترضة في الأسعار البترولية فإن انتاج الاسكا من البترول والغاز سوف يتناقص بهبوط الاحتياطيات فيه والمقدرة حاليا بما يزيد عن ١٠ بلايين برميل حسب تقديرات دراسة دائرة الطاقة والتي اشرنا إليها أعلاه .

(1) Energy Security.

A Report To The President Of The United States.

Department Of Energy, March 1987 B5 .B7.

(2) Oil Industry Outlook 1989 - 1993 P.75.

الصين (CHINA) :

كانت الصين تنتج في عام ١٩٦٤ كميات قليلة من البترول لا تكاد تكفيها لسد حاجة استهلاكها المحلي ولهذا كانت تستورد البترول والمنتجات البترولية من الاتحاد السوفييتي ، إلا أنها كانت تخطط من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، فزادت من نشاطها في مجال التنقيب والاستكشاف وعملت على زيادة معدلات الانتاج بالاضافة إلى استكشاف المناطق غير المكتشفة باستخدام التقنيات الغربية وكان هدفها من ذلك هو توفير العملات الصعبة التي تحسن من ميزانها التجاري والذي كان آنذاك في حالة عجز وهكذا أخذ انتاج البترول في الصين في الارتفاع بمعدلات عالية منذ عام ١٩٦٩ فارتفع خلال الأعوام (١٩٦٤ - ١٩٧٤) بمعدل ١٨,٩٪ في حين ارتفع الانتاج خلال الفترة (١٩٦٩ - ١٩٧٤) بنسبة ٢٧,٣٪ سنوياً . أما خلال الفترة من (١٩٧٤ - ١٩٨٨) فلقد ارتفع انتاج الصين من البترول^(١) بمعدل ٥,٣٪ سنوياً . هذا وبلغ انتاج الصين من البترول عام ١٩٨٨ حوالي ٢,٧١ مليون برميل يوميا وهو يزيد قليلا عن معدله عند عام ١٩٨٧ . كما يوضح الجدول التالي :

(١) BP Statistical Review June 1985 - 1986.

انتاج واستهلاك الصين من البترول
(بملايين البراميل يوميا)^(١)

السنة	الانتاج	الاستهلاك
١٩٧٤	١,٣٢	١,٢٣
١٩٧٥	١,٤٩	١,٣٥
١٩٧٩	٢,١٣	١,٨٤
١٩٨٠	٢,١٢	١,٧٧
١٩٨١	٢,٠٤	١,٧١
١٩٨٢	٢,٠٥	١,٦٦
١٩٨٣	٢,١٤	٢,٧١
١٩٨٤	٢,٣	١,٧٥
١٩٨٥	٢,٥٢	١,٧٩
١٩٨٦	٢,٦٣	١,٩٩
١٩٨٧	٢,٦٨	٢,٠٩
١٩٨٨	٢,٧١	٣,٠٤

وعلى الرغم من أن كميات البترول المنتجة في الصين قد قفزت إلى أكثر من مليونين ونصف المليون برميل يوميا خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلا أن استهلاكها من البترول يبدو متواضعا حيث أنها تعتمد على طاقة الفحم بشكل مكثف والذي يتوفر لديها بكميات كبيرة .

لقد بدأت الصين صادراتها البترولية في عام ١٩٧٣ بكميات محدودة جدا وتركز صادراتها حاليا على السوق اليابانية إذ بلغ مجموع صادراتها إلى اليابان في عامي

(١) المصدر: نفس المصدر السابق .

ما عدا عام ١٩٨٧ لخذ من نشرة

١٩٨٧ و١٩٨٨ بحدود ٢٥٠ ألف برميل يوميا^(١) . وتمثل هذه الصادرات ٨٪ من حجم الاستيراد الاجمالي لليابان من البترول وكذلك صدرت الصين إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ بحدود ٧١ ألف برميل يوميا^(٢) . كما صدرت إلى إيطاليا كميات ضئيلة أخرى .

ان السبب الذي يحدو بالصين إلى تصدير بعض من بترولها بدلا من الاستفادة منه في حركتها الاقتصادية يعود إلى أهمية توفير العملات الصعبة لديها كما اشرنا نظرا للحاجة لها لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة لصناعاتها خلال هذه المرحلة .

إن عدد سكان الصين الذي يفوق البليون نسمة سوف يلعب دورا هاما في المستقبل عند حدوث أي تغيير في أساليب المعيشة أو السياسة العامة للدولة وستتحول إلى دولة مستوردة للبترول وغيره من مصادر الطاقة إذا ما حدث مثل هذا التغيير . لذا تهتم حكومة الصين حاليا بتطوير مصادر الطاقة الأخرى بكافة أنواعها وأشكالها ومن ضمنها تطوير المفاعلات النووية لسد حاجة الصين من الطاقة كما تقوم فرق كشف للتحري والتنقيب عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في كافة أرجاء الصين .

د - انتاج الدول النامية الأخرى من البترول :

على أثر تعديلات الأسعار في عام ١٩٧٣ برز إلى حيز الوجود انتاج بترولي من حقول كانت تعتبر سابقا ذات تكلفة اقتصادية عالية أو مهمة لصعوبة الانتاج منها كما شجع على الاستثمار في الانتاج تنامي وازدياد متطلبات الدول النامية (من غير أوبك ومن غير الدول الصناعية الكبرى أو الاشتراكية) من الطاقة . إذ كانت متطلبات هذه الدول لكافة مصادر الطاقة لا تتعدى ١٣,٤ مليون برميل معادل

(١) المصدر : نشرة احصائيات الأوبك للبترول والطاقة .

Energy & Oil Statistical, OPEC, Feb. 1989, P157 - 160 (Japan Oil Imports).

(٢) نفس المصدر أعلاه السابق - ص ١٥٧ .

للبترول يوميا فقد ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى ١٧ مليون برميل يوميا وإلى ٢٠,٦^(١) مليون برميل مكافئ للبترول يوميا في عام ١٩٨٥ حيث نمت هذه المتطلبات بمعدل قدره ٥٪ سنويا خلال مرحلة الثمانينات .

ولقد اقتضى هذا المعدل رفع كميات الانتاج من الآبار الموجودة أصلا وازدياد عمليات التحري والتنقيب والاستكشاف في كل المناطق بشكل مكثف وهكذا بدأت دول مثل المكسيك والبرازيل ومصر والهند واليمن وغيرها في انتاج كميات لا بأس بها من البترول ويوضح الجدول التالي تزايد معدل الانتاج لهذه الدول النامية :

انتاج الدول النامية والانتاج العالمي وانتاج دول الاوبك من البترول (ملايين البراميل يوميا)^(٢)

السنة	انتاج الدول النامية	الانتاج العالمي	انتاج الاوبك
١٩٧٦	٣,٦٢	٥٧,٤٨	٣٠,٧٤
١٩٧٩	٤,٩٥	٦٣,٠	٣٠,٩٢
١٩٨٠	٥,٥٥	٥٩,٧٧	٣٦,٨٨
١٩٨١	٦,٠٨	٥٥,٩٨	٢٢,٦
١٩٨٢	٦,٧١	٥٣,٤٥	١٨,٩٩
١٩٨٣	٦,٩٩	٥٢,٢٨	١٦,٩٩
١٩٨٤	٧,٥٩	٥٣,٢١	١٦,٣٥
١٩٨٥	٧,٩٥	٥٢,٩١	١٥,٤٥
١٩٨٦	٧,٩٦	٥٦,٠٥	١٨,٣٢
١٩٨٧	٨,٢٣	٥٥,٤٣	١٧,٣٢
١٩٨٨	٨,٥٨	٥٨,٠٤	١٩,٦٨

(١) احصائيات الاوبك للبترول والطاقة - فبراير / عام ١٩٨٩ - ص ١٠٧

(٢) الأرقام مقربة - المصدر : احصائيات اوبك للبترول والطاقة - يناير ١٩٨٩ والدول النامية المنتجة هي الأرجنتين - انغولا - البرازيل - بيروني - كولومبيا - مصر - الهند - ماليزيا - المكسيك - عمان - بنو - ترينيداد - تونس وبعض الانتاج من بقية الدول الأخرى .

وبذلك فإن نسبة نمو معدل إنتاج هذه الدول خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٨ قد تزايد بمعدل عالٍ قارب ٧,٥٪ سنوياً .

كما كان حجم الإنتاج لهذه البلدان مقارنة بحجم الإنتاج العالمي في عام ١٩٧٦ محدود ٦,٣٪ في الوقت الذي كان فيه حجم إنتاج أوبك مقارنة بحجم الإنتاج العالمي يمثل ٥٣,٥٪ . أما في عام ١٩٨٨ فلقد كان إنتاج هذه الدول النامية من البترول مقارنة بالإنتاج العالمي من البترول يمثل ١٤,٨٪ منه في حين مثل إنتاج أوبك بحدود ٣٣,٩٪ .

وعلى الرغم من تدني حجم الإنتاج العالمي من البترول خلال الفترة السابقة المشار إليها أعلاه بسبب انخفاض الطلب العالمي النسبي عليه إلا أن إنتاج هذه الدول النامية قد احتل جزءاً مهماً من ذلك الطلب وكان هذا سبباً من الأسباب التي دعت وزراء أوبك منذ أوائل الثمانينات إلى زيارة بعض هذه الأقطار ودعوتها للاجتماع لحثها على التعاون في مجال تحديد الأسعار البترولية والالتزام بها وبحث إمكانية الاتفاق حول تحديد الإنتاج وفق متطلبات السوق البترولية . ورغم أن معظم الاحتياطات البترولية لهذه الدول هي احتياطات قليلة ولا تقارن باحتياطات دول الشرق الأوسط ودول أوبك إذ يقدر أن يستنفد احتياطيها عند نهاية القرن . إلا أن طرح كميات من البترول في سوق ضعيفة وهشة سيظل دائماً هاجس سياسة أوبك ، إذ أن أي تغير في موازين قوى السوق البترولية سوف يؤثر على وضعية مستوى الأسعار . وقد نبهت كافة الاجتماعات المشتركة مع هذه الدول من تأثير الانسحاق وراء سياسة انتاجية لا تأخذ في الاعتبار سياسة أوبك إذ أن التلاعب في الأسواق البترولية لغرض الحصول على عوائد أكبر سوف يدفع بالأسعار البترولية إلى الانخفاض إلى الحد الذي يمكن أن يوقف الإنتاج البترولي من الآبار المكلفة والتي تتميز بها هذه المجموعة من الدول . كذلك فإن سياسة التعاون والتنسيق مع دول أوبك ضمن استراتيجية استقرار السوق البترولية تبدو المنفذ الوحيد لهذه الدول حالياً ، وفي المستقبل .

وبين الجدول التالي انتاج كل دولة من هذه الدول في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ : (١)

الدولة	الانتاج السنوي ١٩٨٧ بآلاف البراميل يومياً	الانتاج السنوي ١٩٨٨ بآلاف البراميل يومياً
الأرجنتين	٤٢١,٩	٤٤٧,٠
انغولا	٣٥١,٢	٤٥١,٥
البرازيل	٥٦٦,٣	٥٥١,٣
بروناي	١٤٣,٧	١٤١,٧
الكاميرون	١٧٠,٩	١٧٢,٠
كولومبيا	٣٨٦,١	٣٧٤,٩
مصر	٨٩٨,٤	٨٥٠,٩
الهند	٦١٠,٣	٦٣٢,٧
ماليزيا	٤٧٩,١	٥٤٠,٨
المكسيك	٣٥٤٠,٦	٣٥١٦,٣
عمان	٥٥٦,٥	٥٩٤,٧
بيرو	١٦٣,٨	١٤٣,٨
سوريا	٢٣١,٧	٢٧٣,٣
ترينيداد	٨٦٠,٥	١٥١,١
تونس	١٠٣,٩	١٠٥,٧
اليمن الشمالي	-	١٦٣,٥
الكونغو	١١٨,٧	١٣٥,٠
البقية	٣٢٧,٥	٣٣٦,٧
المجموع	٨٢٣٠,٣	٨٥٨٢,١

(١) المصدر: منتقلة الاوبك احصائيات الطاقة والبنترول

St/10/2/89, Feb 1989, P.107.

المبحث الثاني

الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه

يعتبر الطلب على البترول أحد العوامل الأساسية في تحديد أسعاره وتحديد مستوى العرض كما يمثل الجانب الأساسي من السوق البترولية العالمية .

ومنذ بداية القرن الحالي ، وبرز البترول كمصدر من مصادر الطاقة الرئيسية ، بدأ العالم وخاصة الصناعي منه ، يستهلك كميات متزايدة من البترول الخام .

ولقد تمكنت الدول الصناعية أن تبني قاعدتها الصناعية على البترول كمصدر رخيص للطاقة ، وذلك خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد استمر الطلب في تزايد مستمر إلى عام ١٩٨٠ حيث بدأ في الانخفاض لعدة أسباب^(١) أهمها :

- ١ - تعديلات أسعار البترول في عام ١٩٧٣ وما تلاها حتى عام ١٩٨٣ .
- ٢ - سياسات الطاقة وترشيدها المتبعة في الدول الصناعية الرئيسية (دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) .

(١) ذكرت أثناء التحليل الذي ورد في فصل تطورات السوق البترولية السابق .

٣ - تطورات الأوضاع الاقتصادية في العالم وحصول دورة الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض الأداء الاقتصادي لبعض الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبتترول .

٤ - ارتفاع استهلاك بقية مصادر الطاقة وإحلالها محل البتترول ولهذه الأسباب فقد تضاعلت حصة استهلاك البتترول من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم (من غير الدول الاشتراكية ذات التخطيط المركزي) كما ذكرتها شركة اسلاند البتروولية^(١) وعلى الوجه التالي :

الطلب العالمي على مصادر الطاقة والبتترول (من غير الدول الاشتراكية)

(بملايين البراميل من البتترول المكافئ يوميا)

١٩٨٧ ^(٢)	١٩٨٥	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٠	
٤٧,٥	٤٦,٢	٥١,٠	٤٧,٣	٣٩,٣	البتترول
١٠١,٨	٩٨,٨	٩٥,١	٨٦,٦	٧٧,٥	مجموع الطاقة

وكانت حصة البتترول عام ١٩٧٠ تعادل ٥٠,٧٪ من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة ارتفعت الى حوالي ٥٤,٤٪ في عام ١٩٧٣ . وفي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧

(١) ملاحظة : أرقام الطلب على البتترول معدلة لعدم ضم المكثفات إليها .

والمصدر : Energy Security; Myths & Realities. By H. Tahmasebi - Chief Economist - Ashland Oil Co. Dec. 1987, P.11 & SE.B16

(٢) المصدر : Oil Industry Outlook 1989 - 1993 P.17.

انخفضت تلك الحصة إلى أن بلغت ٤٦,٧٪^(١) من حجم إجمالي الطلب على الطاقة للعالم من غير الدول الاشتراكية . ويلاحظ هنا أن الطلب العالمي على الطاقة ارتفع خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٨ بحدود ٢,٠٪ بينما لم يزد خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٧ إلا بحدود ٠,٨٪ بينما ازداد بنسبة ١,٥٪ خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٧ . ان الاجراءات التي اتخذتها الدول الرئيسية المستهلكة للبتروك كانت أحد العوامل الحاسمة في إيجاد نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب حيث أوجدت فوائض مصطنعة في السوق البتروك وطرحت كميات من مخزونها البتروك للتأثير على هذا التوازن وبذلك تأثر الطلب العالمي على البتروك مما أثر بدوره على السوق البتروك وأدى إلى انخفاض حاد في الأسعار البتروك .

لقد أدت هذه التغيرات إلى تغير صورة العرض والطلب على البتروك وتغير سوق البتروك عن مرحلة السبعينات باعتبارها سوق البائع إلى سوق المشتري منذ أوائل الثمانينات وحتى الآن . ولعل صورة العرض والطلب على البتروك كما في الجدول التالي تبين تحولات مركز القوة في ذلك السوق ما بين الدول المستهلكة الرئيسية ودول أوبك .

(١) ان الاحسابات الاحصائية للطلب العالمي (الاستهلاك) من شركة البتروك البريطانية فهي كما حددتها نشرت في يونيو / حزيران ١٩٨٧ بملايين الأطنان المكافئة (ص ٣١ و ٣٢) فهي مختلفة قليلا وبحدود دون ٤٤ / عند عام ١٩٨٥ وكما يلي

١٩٨٥	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٠	
٢١٥٦,٩	٢٤٤٨,٤	٢٣١٨,٣	١٩١٣,٩	البتروك
٤٨٥٣,١	٤٥٩١,٣	٤٣٦٤,٨	٣٧٤٥,٩	مجموع الطاقة

إن مستوى الطلب العالمي على البترول أي استهلاك الدول الرئيسية (من غير الدول الاشتراكية) ازداد خلال مرحلة تصحيح وزيادة الأسعار البترولية والتي استمرت من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٩ حيث وصل الطلب العالمي إلى حوالي ٥٠,٩ مليون برميل يوميا بعد أن كان في عام ١٩٧٠ بحدود ٣٩,٤ مليون برميل يوميا ، ان معظم هذه الزيادة كانت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ حيث قفز الطلب إلى ٤٧,٤ برميل يوميا عند ذلك العام ولعل اقدم الدول العربية على استخدام البترول كسلاح سياسي بعد حرب اكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ أدى إلى نقص البترول في السوق العالمية مما زاد من مخاوف انقطاع امداداته وبالتالي ارتفعت أسعاره القوية وازداد الطلب عليه .

ولكن هذه الزيادة في الأسعار كانت لها تأثيرات أخرى . كان أبرزها اتحاد الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة وانشاء وكالة الطاقة الدولية لمواجهة دول أوبك حيث اتخذت العديد من الاجراءات لترشيد استهلاك طاقة البترول ومن ثم تحويل وضع السوق البترولية إلى سوق للمشتري حيث نجحت جهودها عندما بدأ الطلب العالمي بالانخفاض عند عام ١٩٨٠ بنسبة ٥,٢٪ عن عام ١٩٧٩ ، ولابد أن نشير هنا إلى ان اندلاع الاضطرابات في ايران في عام ١٩٧٨ وتوتر الأوضاع في هذه المنطقة المنتجة من البترول قد ساهما في زيادة القلق في السوق البترولية مما أدى بالتالي الى ارتفاع حجم الطلب على البترول في ذلك العام على الرغم من الاجراءات المتخذة من قبل الدول المستهلكة تجاه تخفيف الاعتماد على البترول وخاصة البترول المستورد من دول أوبك .

إلا أن نتائج الجهود التي قامت بها الدول الرئيسية المستهلكة للبترول أخذت تظهر بعد عام ١٩٨٠ حيث استمر الطلب في الانخفاض حتى وصل عام ١٩٨٣ إلى حوالي ٤٤,٨ مليون برميل يوميا كما أن انتاج أوبك لخام البترول انخفض إلى حوالي ١٦,٩٩ مليون برميل يوميا (من دون المكثفات و ١٨,٤٢ مليون برميل يوميا مع المكثفات) وهو في حدود نصف انتاجها خلال الأعوام ١٩٧٩ و ١٩٧٧ و ١٩٧٣ .

ورافق هذه المرحلة انخفاض شديد في الأسعار البترولية وخصوصا في عام ١٩٨٣ كما تغيرت حصة أوبك في السوق الكلية للطلب على البترول تغيرا واضحا

مقارنة بعام ١٩٧٣ حيث كانت هذه الحصة تشكل ٦٥٪ أصبحت في عام ١٩٨٣ بحدود ٤١,٢٪ مما قلب موازين التحكم والسيطرة على استقرار سوق الطلب على البترول ووضع جوهر هذه السيطرة في متغيرات تعتمد على السوق الفورية للبترول وعلى سياسات الطاقة للدول الصناعية الرئيسية المستهلكة فضلا عن دخول منتجين جدد بعد أن أثر سعر البترول المتزايد خلال الفترة السابقة في دعم عمليات الاستثمار والتحري والتنقيب عن البترول في المناطق الجديدة أو الآبار ذات الكلفة العالية .

كذلك كانت أوضاع النمو الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية الرئيسية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٣ تميل إلى التدني عند نهاية هذه الفترة وباستعراض تطورات الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلاد المستهلكة الرئيسية يمكن استخلاص مسيرة تطور الأوضاع الاقتصادية فيها .

تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالنسب المئوية

(من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٦)

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٣,٩	٢,٩	٣,٧	٢,٠	٣,٥	١,١	(١,٢)	(٢,١)	بريطانيا
١,٧	٢,٦	٢,١	٢,٨	١,٥	(٠,٦)	٠,٢	١,٤	المانيا
١,٩	٢,١	١,٧	١,٤	٠,٧	٢,٥	١,٢	١,٦	فرنسا
٤,١	٢,٤	٤,٧	٥,٠	٣,٢	٢,٨	٣,٩	٤,٤	اليابان
٢,٣	٢,٤	٢,٣	٣,٤	١,٤	(١,٤)-	٠,٧	٠,٩	هولندا
٢,٩	٣,٠	٣,٥	٧,٢	٣,٩	(٣,٩)-	٣,٧	٠,٠	الولايات المتحدة
٣,٩	٢,٣	٤,٢	٦,٣	٣,٢	(٣,٢)-	٣,٧	١,٥	كندا
٢,٠	٢,٧	٤,١	١,٨	٠,٧	(١,١)-	١,٤	٤,٦	سويسرا
١,٨	٢,٣	١,٤	٢,١	٠,١	١,٥	(١,٤)-	٤,٣	بلجيكا
٤,٨	٢,٣	٢,٣	١,٨	١,٨	١,٢	(٠,٢)-	١,٥	أسبانيا
٣,١	٢,٧	٢,٧	٣,٥	٠,٥	٠,٢	١,٦	٣,٩	إيطاليا
٢,٨	١,٢	٢,١	٤,٠	٢,٤	٠,٨	(٠,٣)-	(١,٧)-	السويد

المصدر : من احصائيات أوبك .

ويلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول السابق أن عام ١٩٨٢ كان من الأعوام التي عانت فيها الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية المستهلكة حيث شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في بعض الدول الرئيسية نموا سلبيا عكس صورة قاتمة للتطورات الحاصلة على الطلب البترولي وبالتالي أدى إلى اضطراب في السوق البترولية وانخفاض سعر البترول في السوق الفورية بنحو ٨ دولارات للبرميل مما دفع بدول أوبك إلى تخفيض سعر بترول الإشارة إلى نحو ٢٩ دولارا في مارس / آذار عام ١٩٨٣ بعد أن كان سعره بحدود ٣٤ دولارا للبرميل منذ أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٨١ وحتى أوائل عام ١٩٨٣ .

كما شهد عام ١٩٨٤ عدة تطورات فلقد تحسن الطلب العالمي على البترول قليلا وارتفع بنحو مليون برميل إلا أن حصة أوبك في سوق الطلب استمرت في الانخفاض لتصل إلى حوالي ٤٠,٦٪ منه . إذ ساهمت الدول المنتجة من غير دول أوبك في سد هذه الزيادة في الطلب إلا أن أسعار البترول الفورية انخفضت أثر تخفيض أسعار بترول بحر الشمال من قبل بريطانيا وتبعتها في ذلك نيجيريا مما حدا بدول أوبك ومن أجل المحافظة على السعر البترولي إلى تخفيض انتاجها في عام ١٩٨٥ ليصل إلى حوالي ١٦,٣ مليون برميل يوميا (من دون المكثفات و ١٨,٤ مليون برميل يوميا مع المكثفات) . ومثلت هذه حصة انتاج متدنية بلغت ٣٧,٩٪ من حجم الطلب العالمي (للدول غير الاشتراكية) وقد أضعفت هذه النسبة مجددا القوة التساومية لأوبك في سوق الطلب العالمي . وخلال الفترة من عام ١٩٨٤ - ١٩٨٨ تحسن الأداء الاقتصادي العالمي تحسنا واضحا (انظر الجدول السابق حول الموضوع) وارتفع معه الطلب العالمي على البترول (من غير الدول الاشتراكية) بنسبة ٢,٥٪ سنويا كما تحسنت حصة أوبك في سوق الطلب على البترول وبلغت عند عام ١٩٨٨ حوالي ٤٢٪ ، بعد أن شهد عاما ١٩٨٦ و ١٩٨٧ فوضى بترولية في السوق تراجعت فيها أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها .

إن العالم سيبقى وحتى نهاية هذا القرن معتمدا على البترول كمصدر للطاقة على الرغم من الجهود التي بذلت وسوف تبذل من أجل الاقتصاد في استهلاكه في نفس الوقت الذي تحتم فيه الضرورة إيجاد الوسائل والسبل في الاستخدام المتزن

والأمثل لهذا المصدر الناضب . كما أن تطورات الطلب على البترول تعكس قيما ايجابية عديدة لعل أهمها ان معظم دول العالم أصبحت أكثر وعيا بأهمية هذا المصدر الحيوي وأنه لم يعد بإمكانها استخدامه كمصدر رخيص من الطاقة بل يتوجب تنويع استخدامه إلى أغراض أكثر نبلا كونه مادة أولية يمكن أن تنتج الآلاف من السلع الصناعية التي تدخل في حياة الانسان ومسكنه ومأكله وملبسه .

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الكبير الذي حققته البشرية في شتى ميادين الصناعة والبحث العلمي إلا أن الأحداث التي مرت خلال السنوات السابقة أثبتت صعوبة تطوير مصادر طاقة بديلة عن البترول إذ أن هذا ليس بالأمر اليسير ويتطلب اجراء تغييرات جوهرية في معدات الصناعة وهيكل الحياة العامة بالإضافة إلى ضرورة مرور عقود من الزمن قبل أن تكون له آثار هامة . ان أسعار بيع النفط الخام الرسمية بما يعادل ١٧ و ١٨ دولارا للبرميل والمقررة حاليا (١٩٨٨ - ١٩٨٩) والتي يؤمل ان تستمر فترة من الزمن تجعل من المستحيل اللجوء إلى تطوير المصادر البديلة الجديدة والمتجددة ما لم تتغير الظروف وترتفع أسعار البترول ارتفاعاً عالياً يمكن^(١) أن يؤدي إلى تطوير هذه المصادر على الرغم من أن كمياتها المنتجة لا يمكن أن تسد إلا جزءاً متواضعا من الطلب العالمي على البترول كمصدر للطاقة .

لقد أثبتت الأحداث والتطورات في الطلب العالمي والسوق البترولية انه لا يمكن طمس حقيقتين هامتين ، الأولى ، ان الدول الصناعية وظروف السوق البترولية استطاعت ان تخفض انتاج البترول (من غير الدول الاشتراكية) منذ عام ١٩٨٠ الذي انخفض فيه بما يزيد عن مليوني برميل يوميا عن العام الذي سبقه ، كما أن انتاج البترول في عام ١٩٨٣ انخفض إلى ٤٣,٨٧ مليون برميل يوميا مما زاد فجوة المقارنة بعام ١٩٧٩ إلى ما يزيد عن سبعة ملايين برميل يوميا . والثانية ، ان الدول الصناعية استطاعت ايقاف معدل الزيادة في الطلب وتحويلها إلى نمو سلبي خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٣^(١) وبحدود - ٥٪ سنويا . أما في عام ١٩٨٨

(١) انظر لما سبق حول كلف الانتاج المستقبلية .

(١) انظر الجدول السابق حول الطلب

ومطلع عام ١٩٨٩ فلقد تحسنت أوضاع الطلب العالمي على البترول قدر بحدود ٥٠ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٨ وهو نفس معدله في عام ١٩٧٩ تقريبا .

ان أهم مصادر الطاقة في العالم خمسة هي البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم والطاقة النووية والطاقة الكهربائية .

ويستهلك العالم كميات متفاوتة من هذه المصادر ، كما أن حجم الاستهلاك الكلي منها في ازدياد مطرد - ونما معدل استهلاك الطاقة في العالم من هذه المصادر بحدود ١,٦٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٧ إلا أن صورة الاستهلاك بالنسبة لمصادر الطاقة قد تغيرت .

فلقد ارتفعت في بداية الثمانينات حصة بقية مصادر الطاقة وخصوصا طاقة الفحم والطاقة النووية والهيدروكهربائية على حساب حصة استهلاك البترول والغاز بسبب اجراءات الدول الصناعية الكبرى في تخفيض الاعتماد على البترول وتشجيع استخدام مصادر الطاقة الأخرى ، وبذلك انخفض الاستهلاك في عام ١٩٨٧ بحدود سبعة في المائة مقارنة بعام ١٩٧٨ كما انخفضت حصة الغاز الطبيعي بنسبة أقل ، أما حصة الفحم فلقد ارتفعت بحدود ٣٣,١٪ والطاقة النووية بحدود ١٣,٣٪ والهيدروكهربائية إلى حوالي ١٨,٥٪ ، بينما كان نمو الاستهلاك والطلب الاجمالي لكل مصادر الطاقة بحدود ٧,٧ خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ بينما لم يزد معدل الاستهلاك السنوي عن نسبة ١٪ سنويا خلال الفترة المشار إليها . ولقد كان ذلك بسبب الاجراءات المتخذة من قبل الدول الصناعية في مجال تحديد استخدام البترول وخاصة المصدر منه من دول أوبك . وكما يوضح الجدول التالي :

**الطلب العالمي على مصادر الطاقة والبترو
(بملايين البراميل اليومية المكافئة)
(من غير الدول الاشتراكية)**

السنة الطاقة		١٩٧٠		١٩٧٣		١٩٧٨	
		%		%		%	
البترو	٣٩,٤	٥٠,٨	٤٧,٣	٥٤,٦	٥١,٠	٥٣,٦	
الغاز	١٤,٨	١٩,١	١٦,٥	١٩,١	١٧,٥	١٨,٤	
الفحم	١٧,٧	٢٢,٨	١٦,٠	١٨,٤	١٦,٦	١٧,٤	
النوية	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٢	
الهيدروكهربائية	٥,٢	٦,٧	٦,٠	٦,٩	٧,٠	٧,٤	
المجموع	٧٧,٥	١٠٠	٨٦,٦	١٠٠	٩٥,١	١٠٠	

تقديرات اولية		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
		%		%		%	
البترو	٤٥,٤	٤٦,٣	٤٦,٧	٤٦,٨	٤٧,٥	٤٦,٤	
الغاز	١٧,٢	١٧,٥	١٦,٧	١٦,٧	١٧,٣	١٦,٩	
الفحم	٢١,٦	٢٢,٠	٢٢,١٣	٢٢,١	٢٢,٧	٢٢,١	
النوية	٥,٨	٥,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٦	٦,٤	
الهيدروكهربائية	٨,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٢	٨,٣	٨,٢	
المجموع	٩٨,٠	١٠٠	١٠٠,٠٣	١٠٠	١٠٢,٤	١٠٠	

المصدر

(١) بالنسبة للبترو أخذت من عدد مجلة (BP Statistical, June, 1988)

وبقية المصادر أخذت من محاضرات تحت عنوان (Ashland Oil Inc-Dec.1987, P.11.)

Energy Security, By H. Tahmassebi, T. SEB, 16.

● الأرقام مقربة .

(٢) بالنسبة لمعلومات عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ أخذت من مصادر منظمة أوبك - إحصائيات النفط والطاقة فبراير

عام ١٩٨٩ - ص ١٤ .

وسنتناول فيما يلي الطلب على الطاقة باختلاف أنواعها في المناطق الرئيسية من العالم الحر .

الولايات المتحدة :

على أثر الأحداث التي جرت في عام ١٩٧٣ والتي نوهنا عنها سابقا باشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع مشروع أطلق عليه مشروع الاستقلال الأمريكي (الذي أعلن عام ١٩٧٣ عن امكانية تحقيق أهدافه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥) . وكان هذا المشروع يهدف إلى الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموارد الطاقة الأمريكية .

وقد شكلت من أجل تنفيذ هذا المشروع ، لجان كلفت بوضع جميع التفاصيل المتعلقة به ، وقد تضمنت الاقتراحات الأولية احتمالات العرض والطلب والتي بنيت على افتراض أسعار معينة للبترول الخام^(١) . ثم أصدرت الوكالة الأمريكية لأبحاث وتنمية الطاقة (Erd) مجلدين في يونيو / حزيران عام ١٩٧٥^(٢) ووضعت دراستها على أساس خمسة اختبارات لتطوير مصادر الطاقة محليا تركزت على تحسين استخدام مصادر الطاقة كتطوير وسائل استخلاص البترول والغاز ، وتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الحرارة الأرضية (Geothermal) وتطوير البترول الصناعي والطاقة النووية ، ولم تحدد هذه الدراسة امكانيات تطوير هذه المصادر وكلفتها^(٣) .

وكانت الخطط المستقبلية تشير إلى أن الاكتفاء الذاتي الأمريكي الذي كان يطمح في تحقيقه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ قد تأخر إلى عام ٢٠٠٠ ، حيث أن هناك

(١) راجع Energy Policy, March 1975, P.3. Richar Corngn

"Project Independence By 1985"

(٢) راجع A National Plan Energy Research, Development & Demonstration Vol. 1 & 11, June 1975.

(٣) بقدر السيد جيمس ايكنز السفير الأمريكي السابق لدى المملكة العربية السعودية والخبري البترولي بأن خطة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاكتفاء الذاتي للطاقة من المصادر المحلية تكلف حوالي ألف بليون دولار

تراجعا في تقديرات انتاج البترول والغاز والفحم المحلي (١).

وهكذا أصبح واضحا أن برنامج الاستقلال الأمريكي غير واقعي ولا يمكن بواسطته تحقيق الاكتفاء الذاتي في عام ١٩٨٥ . إن أفضل ما يمكن تحقيقه - كما كانت ترى بعض التقارير الأمريكية المعتدلة والتي تم نشرها آنذاك هو العمل على تخفيض نسبة البترول المستورد إلى ٢٥٪ من حجم البترول المستهلك وذلك بحلول عام ١٩٨٥ (٢) .

وتوضح تفاصيل الجدول التالي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع تنفيذ خطتها بالكامل واقتصرت على خفض استيراداتها البترولية ، ومن متابعة تطورات استيراداتها البترولية من خام ومنتجات نجد أنها قد ارتفعت في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٨,٤٥ مليون برميل يوميا كما أن استيراداتها البترولية في عام ١٩٨٦ قد انخفضت إلى ٦,١ مليون برميل يوميا وهو يمثل انخفاضا بنسبة ٢٨٪ من إجمالي استيراداتها من البترول (خام ومنتجات) في عام ١٩٧٩ وبذلك تكون قد تحققت توقعات التقارير الأمريكية المعتدلة التي أشرنا إليها سابقا . إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة كبيرة خلال الأعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وتحسن الأوضاع الاقتصادية دفع بالطلب الأمريكي إلى الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى حوالي ١٦,٩ مليون برميل يوميا مما حدا بالاستيراد البترولي إلى أن يصل إلى حوالي ٧,٢ مليون برميل يوميا .

(١) Capital Energy Letter, July 7, 1975, P.1-2

(٢) World Petroleum Report 1975 P.7.

استيراد واستهلاك وإنتاج البترول للولايات المتحدة الأمريكية

(بملايين البراميل اليومية)

السنة	استيراد البترول ^(١)	استيراد المنتجات ^(١)	استهلاك البترول ^(٢)	إنتاج البترول ^(١)	الطلب الكلي
١٩٧٣	٣,٢٤	٣,٠١	١٦,٨٧	٩,١٩	
١٩٧٥	٤,١٠	١,٩٥	١٥,٨٨	٨,٣٧	
١٩٧٩	٦,٥٤	١,٩١	١٧,٩١	٨,٦٠	
١٩٨٠	٥,٣٠	١,٦٠	١٦,٤٦	٨,٦٥	
١٩٨١	٤,٤٤	١,٥٥	١٥,٥٥	٨,٥٥	١٦,٠٦
١٩٨٢	٣,٥٥	١,٥٣	١٤,٧٧	٨,٦٦	١٥,٢٥
١٩٨٣	٣,٣٩	١,٦٣	١٤,٧٥	٨,٦٩	١٥,١٨
١٩٨٤	٣,٤٨	١,٨٣	١٥,١٨	٨,٨٨	١٥,٧٣
١٩٨٥	٣,٣٧	١,٧١	١٥,١٧	٨,٩٧	١٥,٧٠
١٩٨٦	٤,٢٢	١,٨٣	١٥,٦٧	٨,٧	١٦,٢٨
١٩٨٧	٥,١٣	١,٨٠	١٥,٩٦	٨,٣	١٦,٥٦
١٩٨٨	٥,٢٥	١,٩١	غ م	٨,١	١٦,٨٨
تقديري					تقديري

إن الصورة التي ترسمها دائرة الطاقة^(٢) في الولايات المتحدة الأمريكية لمستقبل استهلاكها للبترول بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ، وذلك في تقريرها لرئيس الولايات

• الأرقام مقربة

- (١) المصدر . من إحصاءات أوبك السنوية / اعداد مختلفة مع استخدام آخر المعلومات الصادرة فبراير ١٩٨٩ - الاستيراد صفحة ١٥٢ الإنتاج صفحة ١٠٧ الطلب صفحة ١١١ - المنتجات صفحة ١٥٤ .
(٢) المصدر إحصائيات BP لعام ١٩٨٧ يناير ص ٩ (هذه الأرقام للاستهلاك من دون الفرقات النفطية Pro-cessing والمقدرة بحدود ٥٥٠ ألف برميل يوميا .

Energy Security - DOE USA, March 1987
(A Report To The President Of USA, P.24.

(هناك افتراضان حول سعر البترول كما يلي في الفترات)

١٩٩٥	١٩٩٠	
٢٨ دولارا	٢٣	السعر المرتفع
٢٢ دولارا	١٠	السعر المنخفض

المتحدة ، لا تشير إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك سواء بافتراض السعر المرتفع للبتترول أو المنخفض ، حيث تتوقع في حالة السعر المرتفع والمقدر عند عام ١٩٩٠ بحوالي ٢٣ دولارا للبرميل أن يكون الاستهلاك في حدود ١٦ مليون برميل يوميا .

أما في حالة فرضية السعر المنخفض للبتترول في عام ١٩٩٠ والمفترض أن يكون بحدود ١٥ دولارا للبرميل فإن هذه الدائرة تتوقع أن يرتفع الاستهلاك إلى حوالي ١٦,٧ مليون برميل يوميا بينما يرتفع الاستهلاك عند عام ١٩٩٥ ليصل إلى حوالي ١٧,٧ مليون برميل يوميا إذا كان سعر البترول في حدود ٢٢ دولارا للبرميل .

وبذلك وفي حالة السعر المرتفع للبتترول ، فإن النمو السنوي للاستهلاك سيكون بنسبة ٠,٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ . أما في حالة السعر المنخفض للبتترول ، فإن هذا المعدل س يرتفع ليصبح ١,٢٪ سنويا خلال نفس الفترة ، ان كلا التقديرين بدائرة الطاقة في الولايات المتحدة يشير إلى زيادة متواضعة جدا في استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للبتترول حتى نهاية التسعينات ، ولعل هذه التقديرات تعود إلى أن الولايات المتحدة عانت خلال هذه الفترة من تردي أوضاع ميزانها التجاري اذ ارتفع العجز السنوي في هذا الميزان في عام ١٩٨١ ليلبلغ حوالي (٢٨,٠ -) بليون دولار ، ثم تصاعد ليلبلغ في عام ١٩٨٦ بحدود (١٤٤,٣ -) بليون دولار . أما خلال الفصول الثلاثة من عام ١٩٨٧ فقد بلغ العجز التجاري حوالي (١١٨,١ -) بليون دولار إلا أن مؤشرات للتحسن قد ظهرت في مقدار العجز خلال عام ١٩٨٨ . لقد أثرت هذه الناحية على الأوضاع المالية في الولايات المتحدة^(١) انتهت بأزمة مالية دولية وتأثر بسببها سوق الأوراق المالية تأثرا كبيرا خلال عام ١٩٨٦ وما بعده كما رافق ذلك كله انخفاض في ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ ليلبلغ بحدود (١٤١,٤ -) بليون دولار مقارنة بفائض بلغ ٦,٩ بليون دولار في عام ١٩٨١ ، إلا أن صورة الميزان التجاري تبدو أفضل في عام ١٩٨٨ . عما كانت عليه في الأعوام السابقة .

Economic Indicator Dec. 1987. (US Government Office)

(١)

- Shearson Lehman Securities 25 Feb. 1988 Research. On World Economy P.1.

وعلى أية حال فإن رئيس الخبراء^(١) الاقتصاديين لشركة اشلاند قد قدر أرقام الاستهلاك والطلب الأمريكي على البترول في عام ١٩٩٠ بحدود ١٧,٥^(٢) مليون برميل يوميا يرتفع إلى حوالي ١٨,٣ مليون برميل يوميا عند عام ١٩٩٥ وتزيد هذه الأرقام قليلا عن أرقام دائرة الطاقة للولايات المتحدة إلا أنها تؤكد أن التطور الحاصل للطلب البترولي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينات سيكون بحدود ١,٢٪ - ١,٧٪ سنويا اعتمادا على مستوى الأسعار العالمية للبترول فضلا عن وضعية الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة وخلال تلك الفترة . وعليه يتوقع أن يرتفع حجم الطلب على البترول إلى حوالي ١٨,٤ مليون برميل يوميا عند عام ١٩٩٣^(٣) .

دول السوق الأوروبية المشتركة (EEC) :

كانت دول السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٧٣ تعتمد بصورة رئيسية في سد احتياجاتها للطاقة على البترول وذلك بنسبة ٦٠٪ والذي كان ٩٨٪ منه يستورد من خارج تلك الدول .

ولكن الدول الأوروبية بدأت في مرحلة السبعينات والثمانينات وبتشجيع من وكالة الطاقة الدولية ، باتخاذ اجراءات في مجال سياسة الطاقة تهدف إلى تحقيق القضايا التالية :

- ١ - خفض استهلاك الطاقة بشكل عام وذلك بزيادة كفاءة استخدامها .
- ٢ - تخفيض الاعتماد على النفط المستورد وإحلال بعض مصادر الطاقة الأخرى محله .

(١) Energy Security: Myths & Realities/H. Tahmassebi Ashland Oil Dec. 1987. (١١)

(٢) السيد (T.R.ECK) من اموكو قدرها بحدود ١٧ مليون برميل عند عام ١٩٩٠ في المقدمة لمؤتمر الهيدروكربون . لندن ٢٢ أكتوبر / تشرين اول ١٩٨٧ .

(٣) Oil Industry Outlook 5th Edition 1989 - 1993 P.68. (١٢)

٣ - انشاء دائرة ضمن المجموعة الأوروبية الاقتصادية ترعى شؤون الطاقة وتتابعها في دول المجموعة الأوروبية .

٤ - رفع معدل انتاجها من البترول .

كانت هذه الدول في عام ١٩٧٣ وضمن الأهداف المشار إليها أعلاه ترمي إلى تخفيض اعتمادها على البترول المستورد في عام ١٩٨٥ إلى ٤٠٪ . وقد استطاعت أوروبا تخفيض استهلاكها من البترول بعد عام ١٩٨٠ بعد أن أخذت الاجراءات التي وضعت طريقها إلى حيز التنفيذ . ففي عام ١٩٧٣ كان استهلاك أوروبا من البترول يقدر بحدود ١٤,٩١ مليون برميل يوميا وصل في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ١١,٨٧ مليون برميل بانخفاض بلغ حدود الثلاثة ملايين برميل يوميا وهذا يمثل في الواقع ما مقداره ٢٠,٤٪ خلال الفترة المشار إليها أعلاه أما في عام ١٩٨٦ فلقد ارتفع الاستهلاك بحدود ٤٪ ليصل إلى حوالي ١٢,٣٤ مليون برميل يوميا ، ثم بقي معدل الاستهلاك على نفس مستواه السابق في عام ١٩٨٧ ليصل إلى حوالي ١٢,٣٥ مليون برميل يوميا ، ويعتقد أن الاستهلاك قد ارتفع قليلا في عام ١٩٨٨ عن العام الذي سبقه .

أما الاستيراد الأوروبي من البترول خلال الفترة المشار إليها أعلاه ١٩٧٣ - ١٩٨٥ فقد انخفض بحدود ٤٥,٢٪ وكان هذا ما خططت له أوروبا ونجحت في تنفيذه . أما في عام ١٩٨٦ فلقد ارتفع الاستيراد الأوروبي بحدود ١٠٪ مقارنة بعام ١٩٨٥ إذ وصل إلى ٨,٩٦ مليون برميل يوميا .

ومن جانب آخر فقد استطاعت أوروبا أن تستنفد أقصى قدراتها في بحر الشمال وغيره وأن ترفع انتاجها خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧ بمعدل سنوي قدره ١٧,١٪ ليصل انتاجها في عام ١٩٨٧ بحدود ٣,٩٩ مليون برميل يوميا^(١) إلا أن انتاجها لعام ١٩٨٨ انخفض قليلا ليصل إلى حوالي ٣,٩٧ مليون برميل يوميا ، كما يبين الجدول التالي :

(١) تشمل ارقام كل المجموعة الأوروبية الاقتصادية وليس أعضاء السوق الأوروبية المشتركة

انتاج واستيراد وصادرات واستهلاك أوروبا الغربية من البترول

(الوحدة (مليون برميل يومياً)

السنة	انتاج البترول	استيراد البترول	الصادرات	استهلاك البترول ^(١)
١٩٧٣	٠.٤٤	١٤.٩٩	٠.١١	١٤.٩١
١٩٧٩	٢.٢٩	١٣.٠٨	١.٢٥	١٤.٦٥
١٩٨٠	٢.٥٠	١١.٤٢	١.٣٦	١٣.٦٣
١٩٨٢	٢.٣٥	٨.٣٠	١.٩٤	١١.٩٤
١٩٨٥	٣.٨١	٨.١٥	٢.٣٣	١١.٨٧
١٩٨٦	٣.٩٠	٨.٩٦	٢.٥٢	١٢.٣٤
١٩٨٧	٣.٩٩	غ م	غ م	١٢.٣٥
١٩٨٨	٣.٩٧	-	-	-

إن مسار الأوضاع الاقتصادية في أوروبا قد أثر أيضاً على هيكل الصناعة البترولية فيها . فقد أثرت سياسة احلال بعض مصادر الطاقة محل البترول على نسبة مساهمة استهلاك البترول لبقية مصادر الطاقة المستهلكة وقد بين في هذا الصدد السيد ويت ، مدير عام مؤسسة اقتصاديات البترول في ورقته المقدمة إلى المؤتمر العالمي المنعقد في لندن في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٨٧ أن نمط استهلاك البترول في أوروبا قد تحول منذ عام ١٩٧٥ . إذ كانت حصة البترول المساهمة في الاستهلاك الأوروبي للطاقة تبلغ بحدود ٥٦٪ انخفضت في عام ١٩٨٠ لتبلغ ٥١٪ ثم تراجعت مرة أخرى في عام ١٩٨٦ لتبلغ بحدود ٤٣٪ في نفس الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي استهلاك الطاقة في أوروبا في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١٣٧٣,٢ مليون طن معادل للبترول بعد أن كان يمثل ١١٨٣,٨ مليون طن في عام ١٩٧٥ .

إن معظم كميات الطاقة التي حلت محل البترول قد عوضتها الطاقة النووية التي ارتفعت حصتها الإجمالية إلى ١١٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في عام ١٩٨٦ وكذلك الغاز الطبيعي والوقود الصلب كما بين الجدول التالي تفصيل هذه النسب .

• الأرقام مقربة

المصدر احصائيات أوبك - الكتاب السنوي للاحصائيات منذ عام ١٩٧٥ - ١٩٨٦ .

(٢) الاستهلاك من BP Statistical Review June 1987 P.9.

(٣) Oil Industry Outlook 1989-1993, P.32 واحصائيات أوبك - فبراير ١٩٨٩ من ١٠٧.

نمط الاستهلاك الأوروبي من الطاقة ١٩٧٥ - ١٩٨٦^(١)

(ملايين الاطنان المكافئة للبتترول)

	١٩٨٥	%	١٩٨٠	%	١٩٧٥	
٤٣	٥٩٣,٢	٥١	٦٨٢,١	٥٦	٦٦٣,٩	البتترول
٢١	٢٩١,٠	٢١	٢٧٦,٨	٢٠	٢٣٤,٠	الوقود الصلب
١٦	٢١١,٠	١٥	١٩٤,١	١٣	١٥٨,٠	الغاز الطبيعي
١١	١٥٤,٥	٤	٥٢,٨	٢	٢٧,٥	النووية
٩	١٢٣,٥	٩	١١٤,٤	٩	١٠٠,٤	الهيدروكربانية
١٠٠	١٣٧٣,٢	١٠٠	١٣٢٠,٢	١٠٠	١١٨٣,٨	المجموع

إن معدل كثافة استخدام الطاقة الأولية في أوروبا (Primary Energy Intens- ity) المقدرة بالأطنان لكل ألف دولار للنواتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦ قد انخفضت إلى حوالي ٠,٣٥ بعد أن كانت ٠,٣٨ في عام ١٩٧٥ . أما معدل هذه الكثافة بالنسبة للبتترول المستخدم في أوروبا فلقد انخفضت بجدة لتصل إلى حوالي ٠,١٥ % في عام ١٩٨٦ بعد أن كانت تقدر بحدود ٠,٢١ % في عام ١٩٧٥ . ويفسر هذا جهود الدول الأوروبية لتحسين كفاءة استخدام البتترول فضلاً عن تخفيض استهلاكه . أما التوقعات المستقبلية لاستهلاك البتترول في أوروبا فإن مؤسسة (DRI) ومؤسسة اقتصاديات البتترول^(٢) وبعد أن استندت إلى فرضيات متعددة تعتقد أن الطلب على البتترول واستهلاكه في أوروبا سيكون بحدود ٥٧٠ - ٥٨٧ مليون طن معادل للبتترول في عام ١٩٩٠ ، أي سيستمر الانخفاض في استهلاك البتترول في هذه الدول .

المصدر The European OutLook Background Data.

(١)

Mr. T. White, Managing Director / Petroleum Economics Ltd.

Oil & Money 8th International Conference London Oct. 1987.

(٢) نفس المصدر السابق .

أما في عام ٢٠٠٠ فتوقعت هاتان المؤسستان استمرار الانخفاض لتصل كمية الطلب والاستهلاك البترولي إلى حوالي ٥٥٧ - ٥٦٥ مليون طن عند ذلك العام .

تقديرات الطلب والاستهلاك للبترول والطاقة لأوروبا الغربية في عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠

(بملايين الأطنان المربعة المكافئة للبترول)

٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٦	
٥٣٠	٥٥٧	٥٧٨	٥٧١	-	تقديرات استهلاك ^(١) البترول «انتوني ايلزير»
-	٥٦٥,٢	-	٥٨٧,٩	٥٩٣,٢	تقديرات البترول ^(٢) «ت - ويت»
-	٤١٦,٧	-	٣٢١,١	٢٩١,٠	الوقود الصلب
-	٢٧٥,٣	-	٢٣٥,٠	٢١١,٠	الغاز الطبيعي
-	٢٤٢,٩	-	٢٠٣,٦	١٥٤,٥	النوية
-	١٥٥,٤	-	١٣٥,٩	١١٨,٩	الهيدروكربانية
-	٥,٠	-	٥,٠	٤,٦	طاقات أخرى
-	١٦٦٠,٥	-	١٤٨٨,٥	١٣٧٢,٢	المجموع

تشير معظم هذه التقديرات الى احلال الطاقة النووية بشكل رئيسي والوقود الصلب والغاز الطبيعي محل استخدامات البترول والى تحسين استخدام البترول وذلك بزيادة كفاءة استخدامه وتخفيض معدل كثافة استخدامه ، خاصة وأن انتاج أوروبا من البترول سيواجه العديد من المعوقات طالما بقيت أسعار البترول العالمية

(١) European Energy Outlook / Conference By Antoine Elzir Manager, Long-term European Energy Services DRI 15-16 Dec 1987 London

(٢) نفس المصدر لرئيس مؤسسة اقتصاديات البترول في لندن في الصفحة السابقة M.T White / Petroleum Economic Dec. 1987

في مستواها الراهن كما أن كلفة البحث عن المكامن الباهظة التكاليف تحت سطح بحر الشمال العميقة ستحد ان لم توقف مثل هذه الاستثمارات ، وعليه يتوقع ازدياد اعتماد أوروبا على بترول أوبك خلال المستقبل المنظور ، كما أن تحسن الاقتصاد الأوروبي المتوقع سيلزم هذه الدول برفع استهلاكها من البترول في المستقبل .

اليابان :

يساهم البترول الخام والمنتجات البترولية بنسبة عالية من استهلاك الطاقة في اليابان مقارنة بالدول الصناعية الأخرى . وقد بلغت مساهمته بحوالي ٧٦.١٪ من مجمل الامدادات الخاصة بالطاقة لليابان في عام ١٩٧٢ ، أما في عام ١٩٨٦ فلقد انخفضت هذه النسبة لتصبح بحدود ٥٥٪ ، كما كان يتوقع بناء على تقديرات المجلس المشكل للطاقة في اليابان في دراسته الأولية أن تزداد كمية استهلاك البترول في عام ١٩٧٣ والبالغة ٥.٤٦ مليون برميل يوميا الى حوالي ٩ - ١٠ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٥ . الا أن هذه التوقعات لم تتحقق وانخفض حجم الاستهلاك في عام ١٩٨٥ الى حوالي ٤.٣٧ مليون برميل يوميا .

ومتل هذا الانخفاض نسبة قدرها ٢٠٪ عن استهلاك عام ١٩٧٣ . ويعود ذلك الى أن اليابان قد انتهجت نمطا موازيا لما سبق وأن أشرنا اليه من حيث استهلاك البترول في الدول الأوروبية واتباع سياسة ترشيد الاستهلاك لتخفيض الاعتماد على البترول واحلال مصادر طاقة بديلة لسد احتياجاتها من الطاقة .

وفيما يلي جدول لتطورات استيراد البترول واستهلاكه في اليابان

**الاستيرادات البترولية (خام ومنتجات) والاستهلاك البترولي
اليابان من عام ١٩٧٣ - ١٩٨٧ (لا يشمل الغاز الطبيعي)**

السنة	استيراد البترول ^(١)	استيراد المنتجات	استهلاك البترول ^(٢)
١٩٧٣	٤.٤٣	٠.٥٨	٥.٤٦
١٩٧٥	٤.٥٤	٠.٦١	٥.٠٢
١٩٧٩	٤.٨٣	٠.٨٠	٥.٤٩
١٩٨٠	٤.٣٤	٠.٧٠	٥.٩٤
١٩٨٣	٣.٥٩	٠.٨٥	٤.٣٩
١٩٨٥	٣.٣٤	٠.٩٧	٤.٣٨
١٩٨٦	٣.٢٨	١.١٩	٤.٤٥
١٩٨٧	٣.١٣	١.٣٩	٤.٥١
١٩٨٨	٣.٢٥	١.٤٩	غ م

وقد اشارت الدراسة التي أعدتها لجنة العرض والطلب^(٣) على الطاقة والمنبثقة عن مجلس الطاقة الكلية ، وهو المجلس الاستشاري لوزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان (MITI) الى أن نمو الطلب على الطاقة في اليابان سيكون متواضعا ويحدود ١.٦٪ سنويا خلال العشرين عاماً القادمة ، الا أن استهلاك البترول سوف لن يرتفع بنفس هذا المعدل اذ توقعت الدراسة هبوط حصة استهلاك البترول في اجمالي استهلاك الطاقة من ٥٦٪ في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٤٢٪ في عام ٢٠٠٥ .

(١) المصدر . اعداد من احصائيات اوبك السنوية عم ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، في عدد فبراير ١٩٨٩ صفحة ١٥٢ وصفحة

١٥٤

(٢) BP Statistical Review of World Energy June 1987

(٣) MEES 9 Nov 1987 P. A. 9 P. A. 10

كما أشارت هذه الدراسة الى احتمال ارتفاع الطلب على الطاقة الكلية والذي كان في عام ١٩٨٦ بحدود ٧,٤٦ مليون برميل يوميا الى ٨,٤٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٥ ومن ثم الى ٩,٣٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٠ ، في نفس الوقت الذي تقدر فيه انخفاض استهلاك البترول من ٤,٥١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٧ الى حوالي ٤,١٤ مليون برميل يوميا عند عام ٢٠٠٥ .

ان الأساس الذي اعتمدته الدراسة هو تطور الطاقة النووية في اليابان اذ قدر تطورها بحدود ١٥٠٪ خلال الفترات المشار اليها أعلاه ، أي مضاعفة حصتها في السوق من ٩,٥٪ من اجمالي سوق الطاقة في اليابان في عام ١٩٨٦ الى ١٨٪ في عام ٢٠٠٥ .

وعلى الرغم من هذه التوقعات المتشائمة بخصوص الطلب على البترول في اليابان ، الا ان تشدد الرأي العام العالمي وخصوصا الرأي العام في اليابان في مجال حماية البيئة وخطر المفاعلات النووية سوف يدفع الحكومات اليابانية في المستقبل الى تحديد استخدام الطاقة النووية ، وبذلك يتوقع ان ينمو الطلب على البترول والغاز بصورة أكبر مما هو عليه الآن فضلا عن تزايد الطلب على المنتجات الخالية من أوكسيد الرصاص لتحسين وضع البيئة في اليابان .

ب - تطور الطلب على مصادر الطاقة المختلفة .

ظل الطلب العالمي على الطاقة في ديناميكية مستمرة في الفترة الماضية وسيكون له تطور آخر في الفترة القادمة ، وهو في تطوره هذا يتفاوت فيما بين مصادر الطاقة الرئيسية الستة وهي : البترول والغاز الطبيعي ، والطاقة النووية ، والفحم الحجري ، وبترول رمال القار ، وبترول السجيل والطاقة الشمسية .

وتفاوت نسبة مساهمة كل من المصادر السابقة الذكر في استهلاك العالم للطاقة وذلك تبعاً للزمان والمكان . وسنبحث فيما يلي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة ومدى تطور أنماط الاستهلاك من مصدر للطاقة الى آخر .

١ - البترول الخام :

أثناء مرحلة فورة الطلب العالمي على البترول والطاقة في عام ١٩٧٦ نشرت شركة أكسون تقديرات عن استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية^(١) من الطاقة توقعت فيها أن يبقى البترول المصدر الرئيسي لامدادات الطاقة فيها حتى عام ١٩٩٠ ، وأن حجم الاستهلاك سيكون بحدود ٢٤,٦ مليون برميل عند ذلك العام . الا أن السياسات المتخذة بشأن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن تغيرات أسعار البترول في مرحلة فورة الطلب البترولي خلال السبعينات قد غيرت من تلك الصورة تغيرا كاملا . فلقد انخفض استهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة حتى وصل في عام ١٩٨٣ الى حوالي ١٤,٧ مليون برميل يوميا بعد أن كان قرابة ١٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ .

أما توقعات الطلب والاستهلاك البترولي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ فلقد اختلفت حوله توقعات الخبراء نظرا لتأثير مستوى الأسعار البترولية في مستوى الاستهلاك البترولي في تلك المراحل الزمنية .

ففي التقرير الذي أعدته دائرة الطاقة^(٢) في الولايات المتحدة والذي سبق أن أشرنا اليه ، حول استهلاك البترول عند تلك المراحل الزمنية ، فقد قدر استهلاك البترول في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ على افتراض السعر المرتفع للبترول (٢٣ دولارا للبرميل) أن يكون بحدود ١٥,٧ مليون برميل يوميا أما في عام ١٩٩٥ وبناء لافتراض أن سعر البترول سيكون ٢٨ دولارا للبرميل فقد قدرت الاستهلاك بحدود ١٦,٤ مليون برميل يوميا أما بناء لافتراض السعر المنخفض في عام ١٩٩٠ والمقدر بحدود ١٥ دولارا للبرميل فإن الاستهلاك البترولي سيكون ١٦,٧ مليون برميل يوميا ، وتحت سعر بترولي افتراض بحدود ٢٢ دولارا للبرميل في عام ١٩٩٥ فإن الاستهلاك سيكون بحدود ١٧,٧ مليون برميل يوميا وعلى هذا الأساس فإن حصة

(١) شركة أكسون في ١٢/٩/١٩٧٥

المصدر Oil & Energy Trends Jan 1976, P. 20.

(٢) Energy Security DOE USA, March 1987, P. 24.

استهلاك البترول الى بقية مصادر الطاقة كانت ٤١,٧٪ في عام ١٩٨٥ ويتوقع أن تنخفض الى ٤٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ .

أما رئيس الخبراء الاقتصاديين في شركة اشلاند^(١) فقد قدر الاستهلاك البترولي في الولايات المتحدة بحدود ١٧,٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٠ وهو رقم يقترب من الاستهلاك الحالي ، وحوالي ١٨,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٥ ، وفي هذا المجال فأننا نعتقد بأن استمرار أسعار البترول على قيمها الحالية سوف يرفع من استهلاك الولايات المتحدة بأكثر مما ورد في تقرير شركة اشلاند .

أما توقعات استهلاك البترول في أوروبا الغربية ، فقد بلغت حصة مساهمة البترول بالمقارنة مع حصص استهلاك بقية مصادر الطاقة بحدود ٤٣٪ عند عام ١٩٨٥ كما تتوقع معظم التقديرات أن يبلغ الاستهلاك البترولي في عام ١٩٩٠^(٢) بحدود ٥٧١ إلى ٥٨٨^(٣) مليون طن بترولي بعد أن كانت تقدر بحدود ٥٩٣ مليون طن في عام ١٩٨٥ . أما في عام ٢٠٠٠ فتتوقع هذه التقديرات أن يصل الاستهلاك البترولي من ٥٥٧ إلى ٥٦٥ مليون طن بترولي ، وبذلك ستكون حصة البترول عند عام ١٩٩٠ من إجمالي الاستهلاك ، ومن خلال أكثر التوقعات تفاؤلا ، نحو ٣٩,٥٪ .

أما في عام ٢٠٠٠ فيتوقع أن تكون بحدود ٣٤٪ من إجمالي استهلاك الطاقة ، وعلى الرغم من هذه النظرة التشاؤمية بشأن الاستهلاك فإننا نعتقد أن ما ينطبق على الولايات المتحدة ينطبق على أوروبا وأن الاستهلاك سوف يتزايد ولكن بصورة أكثر تواضعا لاسيما إذا ما بقيت أسعار البترول في حدود قيمتها الحالية .

أما بالنسبة لليابان وعلى الرغم من اعتمادها الشديد على البترول حيث كانت حصة استهلاك البترول بالمقارنة مع بقية مصادر الطاقة تشكل ٥٦٪ في عام ١٩٨٦

(1) Energy Security Myths & Realities. H. Tahmassebi, Ashland Oil 2 Dec. 1987.

(2) Antoine Elzir / DRI - Dec. 15-16, 1987. London.

(٣) ورقة إلى مؤتمر توقعات الطاقة الأوروبية

إلا أن دراسة المجلس الاستشاري^(١) لوزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان تقدر أن تنخفض هذه الحصة إلى حوالي ٤٢٪ في عام ٢٠٠٥ ، فقد بلغ استهلاك البترول في اليابان (خام ومنتجات) حوالي ٤,٥١ مليون برميل في عام ١٩٨٧ وتتوقع هذه الدراسة أن يكون الاستهلاك في عام ٢٠٠٠ بحدود ٤,١٤ مليون برميل يوميا ، غير أن مجريات الاستهلاك الياباني للبترول خلال العامين الماضيين لا تؤثر إلى هذه الظاهرة أو يبدو أن التحليلات السابقة قد وضعت على أساس سعر بترولي متصاعد ، وعليه يمكن أن يتصاعد الاستهلاك في اليابان بصورة بطيئة أيضا ولكنها بشكل متواز مع تطورات أسعار البترول العالمية . وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بقضية الطلب على البترول وبقيّة مصادر الطاقة في العالم ، إلا أن عددا كبيرا من المؤسسات الدولية المهتمة قد قدرت بأن حصة الطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) للبترول ، بالمقارنة مع بقية مصادر الطاقة ستكون بنفس مستواها الحالي في عام ١٩٩٥ أي بحدود تقارب ٤٧٪^(٢) أما في عام ٢٠٠٠ فالمتوقع أن تتغير الصورة إذ تنخفض حصة الاستهلاك للبترول إلى حوالي ٤١,٨٪ على الرغم من ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة ومنها استهلاك البترول حيث أن المصادر التي يؤمل أن يرتفع استهلاكها حينذاك هي الفحم والطاقة النووية وعلى الرغم من هذه الصورة المتفائلة لنمو استهلاك طاقة الفحم والطاقة النووية إلا أن تطورات تحسين البيئة في معظم دول العالم تشير إلى احتمال تناقص استخدام هاتين الطاقتين ، لذا يتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة البترولية آنذاك لاسيما في حال استمرار الدول النامية في نموها الاقتصادي وعدم ارتفاع أسعار البترول بشكل مفاجيء أو إلى مستويات عالية ، تدفع بتلك المصادر إلى الاستخدام المكثف من جهة ومن جهة أخرى لا تزيد من فرص الاستثمار في بقية مصادر الطاقة من غير البترول أو مصادر البترول ذات القيمة العالية .

(١) T. White, Petroleum Economics, Dec. 1987, London.

(٢) انظر رقم الطلب على البترول من غير مصادر الطاقة لعام ١٩٨٧ في بداية البحث الثاني .

توقعات وتطورات الطلب على الطاقة في العالم الحر (الدول غير الاشتراكية) ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

(الوحدات ملايين البراميل اليومية المكافئة)

الطلب على مصادر الطاقة	السنة	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	%
البتترول (حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية) ^(١)	٤٥,٤	-	-	٥١,٠	-	٥٣,١	%
(٥) حسب دائرة الطاقة	-	-	-	٥٢,٦	-	٥٨,٣	%
البتترول (حسب تقديرات خبير أشلاند) ^(٢)	٤٥,٤	٤٧,٥	٤٦,٤	٤٩,٨	٤٨,٣	٥٢,٦	٤١,٨
الغاز الطبيعي	١٧,٢	١٧,٣	١٦,٩	١٧,٤	١٩,٥	١٧,١	٢١,٦
الفحم	٢١,٦	٢٢,٧	٢٢,١	٢٠,٠	٢٤,٢	٢١,٢	٢٢,٨
النوية	٥,٨	٦,٦	٦,٤	٧,٠	٦,٨	٧,٥	٨,٩
الهيدروكهربائية وأخرى	٨,٠	٨,٣	٨,٢	٨,٥	٨,٢	٧,٩	١٠,٠
المجموع	٩٨, -	١٠٢,٤	١٠٠	١٠٣,٣	١١٤,٠	١٢٥,٩	١٠٠

المجموع حسب تقديرات أخرى ٣٩٨,٨

هذا ومن الأمور التي تؤثر في كمية العرض والطلب على المصادر البترولية .

١ - الاتفاق الرأسمالي للصناعة البترولية .

ب - النشاط الاستكشافي .

(١) Long - Term Oil & Energy Outlook For The 1990's. By, George Kowalski, Economic Adviser, I E A. Paris / Presentation To P.S.I, 9 Sep. 1987 Geneva, P 3374D

(٢) Energy Security: Myths & Realities. By H Tahmassebi, Ashland 2Dec. 1987.

(٣) انظر الطلب على مصادر الطاقة المختلفة السابقة

(٤) أخذت من مصادر منتظمة أوبك - النفط والطاقة - فبراير / شباط ١٩٨٩ . صفحة ١٤

(٥) Industrial Energy Outlook To 2000, May, 1988, DOE/IEA, P 16

دائرة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية

١ - الانفاق الرأسمالي للصناعة البترولية :

يوضح الجدول التالي مؤشرات الانفاق الرأسمالي للشركات الرئيسية البترولية السبع الكبرى خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٦ ، كما ويلاحظ من خلاله أن معدل هذا الانفاق قد ارتفع في عام ١٩٨١ إلى ٢٩.٣ بليون دولار مقارنة بـ ٨.٩ بليون دولار عن عام ١٩٧٥ ويمثل هذا الارتفاع نسبة ٢٣٠٪ خلال الفترة المشار إليها . إلا أن هذا الانفاق انخفض في عام ١٩٨٦ إلى ١١.٩ بليون دولار أي بحدود ٥٩.٢٪ من حجم الاستثمار في عام ١٩٨١ . ويعود السبب الرئيسي لارتفاع الاستثمارات البترولية لهذه الشركات خلال مرحلة فورة السوق (أي مرحلة السبعينات) إلى زيادة أسعار البترول العالمية ونشاط الشركات البترولية في عمليات الاستكشاف والتحري وزيادة الانتاج البترولي .

ويلاحظ عند استعراض التطورات في مجال الاستثمارات البترولية ان جميع الاستثمارات العالمية في صناعة البترول والغاز قد انخفضت في عام ١٩٨٦ والأعوام التي تلت على اثر تخفيض أوبك الكبير لأسعار البترول العالمية إلى ما يقارب ١٨ دولارا للبرميل والأسعار الفورية إلى أقل من ذلك بكثير ماعدا حجم الاستثمار في الجانب البترولي من قطاع النرويج في بحر الشمال والاستثمار الاستكشافي في القطاع البريطاني من بحر الشمال والتي انخفضت بشكل طفيف في عام ١٩٨٧ .

ويعتقد نائب رئيس شركة أجيب البترولية^(١) ان الاستثمار في مجال استكشاف البترول في أمريكا قد لا يجذب كثيرا المستثمرين لأن معظم الأراضي في الولايات المتحدة قد استكشفت بشكل مكثف على الرغم من وجود مناطق أعالي الاسكا المنجمدة لكنها ذات تكلفة مرتفعة جدا .

أما المناطق التي قد تجذب المستثمرين للاستكشاف مستقبلا في حال تعديل سعر البترول إلى أكثر من عشرين دولارا فإنها القطاع النرويجي في بحر الشمال وشمال وغرب أفريقيا وبعض المناطق في أمريكا اللاتينية .

(١) Edgardo Curcio, Vice President Planning, AGIP S.P.A. Rome, Guidline & Prospect At Euro-
pean Oil, Geneva 9 Sept.1987 P 45.

الانفاق الرأسمالي للمشركات السبع الكبرى^(١)
والاستثمار العالمي في مجال صناعة البترول والغاز من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٦

جدول (١)

(ملايين الدولارات)

الانفاق السنة	الانفاق الرأسمالي وكلف الاستكشاف والإنتاج لشرركات البترول السبع الرئيسية م دولار	اجمالي الانفاق الرأسمالي وكلف الاستكشاف للشرركات السبع الكبرى م دولار	حجم الاستثمار الكلي على صناعة البترول في العالم بترول تصفية نقل وغاز والنف اجمالي م دولار	منه / حجم الاستثمار لصناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية	منه / حجم الاستثمار في أوروبا الغربية م دولار
١٩٧٥	٨٨٦٧	١٣٧٦٨	٥١٩٥٠	١٨٩٢٠	٩٣٥٠
١٩٧٦	١٠٥٠٤	١٦٣٠٠	٥٩٢٦	٢٣٤٦	٩٢٧٥
١٩٧٧	١٠٧١٣	١٧٧٤٣	٦٤٩٧٥	٢٤٠٤٥	١١٣٢٥
١٩٧٨	١٤٦٣٥	٢٢٣٢١	٧٢٤١٠	٣٦٤٥٠	١٢٩٥
١٩٧٩	١٩٥٠٥	٣٩٣٨٣	٨٦٩٥٠	٣٤٨٠٠	١١٦٣٥
١٩٨٠	٢١٤٥٧	٣٤١٦٣	١١٣١٥٠	٤٦٧٥٠	١٩٣١٥
١٩٨١	٢٩٢٦٤	٤٧٤٠٣	١٤٩٢٠٠	٦٨٧٠٠	١٨٩٧٥
١٩٨٢	٣٩١٦٠	٤٥٤٠٣	١٤٩٠٢٥	٦٨٠٥٠	١٨١٣٥
١٩٨٣	٢٣٥٤٣	٣٤٨٣١	١٢٠٢٠٠	٤٩٨٥٠	١٥٠٥٠
١٩٨٤	٢٤٠٢٠	٣٤٦٨٤	١١٥١٥٠	٤٩٩٢٥	١٤٠٠٠
١٩٨٥	٢٤٥٦٣	٣٥٦٠٥	م ع	م ع	م ع
١٩٨٦	١١٩٣١	٢٠٨٠٩	م ع	م ع	م ع

المصدر: معلومات مباشرة من منظمة الأقطار المصدرة للبترول - بنك المعلومات
 الشركات السبع هي: BP - Chevron - Exxon - Gulf - Mobil - Royal Dutch - Shell - Texaco.

تكملة جدول الإنفاق الراسمالي للشركات السبع الكبرى ١٩٧٥ - ١٩٨٦

(ملايين الدولارات)

الإنفاق السنة	منه/للاستثمار في الشرق الوسط م دولار	منه/للاستثمار في الشرق الاقصى م دولار	منه/للاستثمار في أفريقيا م دولار	منه/للاستثمار في كندا م دولار	منه/للاستثمار في هنزويلا م دولار
١٩٧٥	٢٠٧٥	٤٥٦٠	١٨٧٥	٢٤١٠	٣٢٠
١٩٧٦	٤٧٥٠	٣٧٧٥	٢٦٠٠	٢٧٠٥	٢٤٥
١٩٧٧	٧٩٢٥	٥٢٧٥	٣٨٥٠	٤٥٧٥	٥٣٠
١٩٧٨	٧٨٠٠	٥٦٧٥	٥٠٣٥	٤٧٤٠	١٠٤٥
١٩٧٩	٨٦٠٠	٧٠٥٠	٥١٥٠	٥٩٠٠	١٥٣٥
١٩٨٠	١١٧٢٥	٨٥٣٥	٥٧٧٥	٧٩٠٠	٢٣٣٥
١٩٨١	١٤٨٧٥	١١٩٧٥	٨٩٠٠	٨٥٠٠	٢٩٠٠
١٩٨٢	١٣٢٧٥	١٣٦٧٥	٨٢٥٠	٨٨٠٠	٣٧٢٥
١٩٨٣	١١٥٣٥	١٢١٧٥	٧٠٢٥	٨٨٧٥	٢٩٧٥
١٩٨٤	١١٣٠٠	١١٢٢٥	٦٧٥٠	١٠٠٢٥	١٩٧٥
١٩٨٥	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠
١٩٨٦	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠

المصدر السابق

كما أوضح نائب رئيس شركة أجيب في دراسته المشار إليها أعلاه أن تغير وضع السوق البترولية إلى صورة أفضل واحتمال تدهور الاحتياطيات البترولية الحالية سوف يدفع الشركات البترولية الكبرى الى زيادة استثماراتها للاستكشاف في المستقبل .

أما^(١) نائب رئيس شركة بتروكونسولانتنت في هيوستن بالولايات المتحدة الامريكية ، فقد أوضح تدني مستوى عمليات استكشاف البترول وانتاجية الحقول والآبار البرية والبحرية في الولايات المتحدة ، وأشار إلى أن تخفيض أسعار البترول

(١) World Wide Petroleum Exploration Targets. By Timzoba JR, Vice President, Petro Consultant INC. P.193. Petro Consultant Symposium, Geneva 4 Sept 1987.

في عام ١٩٨٦ واحتمال انخفاضها فيما بعد قد أدى وسيؤدي إلى فقدان عدد كبير من الآبار المنتجة والتي كان عددها في عام ١٩٨١ بحدود ٤٥٠٠ بئر انخفضت إلى حوالي ٩٣٦ بئرا منتجة في عام ١٩٨٧ ، ولا بد هنا أن نشير إلى أن النفقات الرأسمالية في قطاع البترول والتعدين في الولايات المتحدة قد ارتفعت في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٨٢,٩٤٣ مليون دولار مقارنة بحوالي ٢٩,١٩٠ مليون دولار في عام ١٩٧٨ ثم عادت إلى الانخفاض في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٢٦,٥٩٧ مليون دولار .

وفي عام ١٩٨٦ خفضت عشرون شركة كبرى نفقاتها الاستثمارية ما بين ١٠٪ إلى ٥٥٪ لكل منها وحسب كل شركة ، كما أن الاستثمار في البترول في الولايات المتحدة قد انخفض في عام ١٩٨٧ عن العام الذي سبقه بحدود ١/٥ (١) . أما التطورات التي حصلت على الاستثمار البترولي في بريطانيا والنرويج خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ فيمثلها الجدولان التاليان :

**تطورات الاستثمارات البريطانية في صناعة البترول والغاز
الاستكشافية والتطويرية والتشغيلية ١٩٧٦ - ١٩٨٦**

كلف التشغيل (مليون بوند)		حجم الاستثمار التطويري (مليون بوند)		حجم الاستثمار الاستكشافي (مليون بوند)	
الغاز	البترول	الغاز	البترول		
٤٨,٥	٨١,٣	٣٧٣,٥	١٥٠٧,٤	٣٠١,٤	١٩٧٦
٤٧,٠	١٦١,٠	٣٤٣,٤	١٥٤٦,٧	٣٧٤,٨	١٩٧٧
٨٧,٧	٢٦٢,٠	٢٨٢,٩	١٦٨٠,٤	٢٦١,٣	١٩٧٨
٩٢,٧	٤١٣,٠	١٩١,٣	١٨٢١,٩	٢٤٠,٨	١٩٧٩
١٠٧,٥	٥٩١,٠	٢١٦,٨	٢١٥٧,٠	٣٧٨,٨	١٩٨٠
١٣٥,٠	٨٧٩,٠	٢٧٩,٥	٢٤٧٩,٣	٥٥٠,٢	١٩٨١
١٦٤,٠	١١٤٥,٠	٦٠٧,٠	٢٣٠٤,٠	٨٧٥,٠	١٩٨٢
١٨٠,٠	١٣١٥,٠	١٠٥٤,٠	١٧٦٨,٠	٩٩٣,٥	١٩٨٣
١٩٧,٠	١٥٣٦,٠	١٢٤٨,٠	١٨٠٧,٠	١٣٩٥,٠	١٩٨٤
٣٣٠,٠	١٩١٨,٠	٩٤٠,٠	١٨٥٩,٠	١٤٥٠,٠	١٩٨٥
٤١٣,٠	١٧٣٠,٠	٦٢٨,٠	١٧٠٩,٠	١٥١٩,٠	١٩٨٦

تطورات الاستثمارات النرويجية في صناعة البترول والغاز^(١)
 الاستكشافية والتطويرية والتشغيلية
 (مليون كرون بلجيكي) (M.NKR)

السنة	حجم الاستثمار الاستكشافي والانتاجي
١٩٧٩	١٠١,٣
١٩٨٠	٨٠٣,٠
١٩٨١	٢٠٧٨,٠
١٩٨٢	٣٥٣٤,٠
١٩٨٣	٦٨٠٢,٠
١٩٨٤	٩٦٣٧,٠
١٩٨٥	١١١٧٠,٠
١٩٨٦	١٣٠٣٣,٠

٢ - الغاز الطبيعي :

تقدر الاحتياطيات الحالية للغاز الطبيعي في مناطق العالم المختلفة خلال عام ١٩٨٨ بحدود ٣٧٩٧ تريليون قدم مكعب موزعة على مناطق العالم كالتالي :

(١) نفس المصدر السابق .

الاحتياطيات (تريليون قدم مكعب)^(١)

١٩٨٨	١٩٨٧	
٢٨٤,٠	٢٨٥,٠	- أمريكا الشمالية
٣٢٧,٤	١٩٠,١	- أمريكا اللاتينية
٢١٨,٢	٢١٨,٨	- أوروبا الغربية
١٠٨٤,٠	٩٣٥,٣	- الشرق الأوسط
٣٤٨,٦	٢٠١,٥	- أفريقيا
٢٢٤,٨	١٩٨,٧	- بقية آسيا وأستراليا
٢٢٨٧,٠	٢٠١٩,٤	- العالم (من غير الدول الاشتراكية)
١٥١٠,٠	١٥٩٥,٨	- الدول الاشتراكية
٣٧٩٧,٠	٣٦٣٥,٢	- العالم
تريليون متر مكعب	١٠٣,٢	ويعادل
١٤٥٢,٧	١١٩٣,٢	أوبك

وتشير التقديرات وفقا للجدول السابق إلى أن حجم احتياطيات الغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط تمثل أكبر الاحتياطيات في العالم (من غير الدول الاشتراكية) وتمثل نسبة ٤٧,٤٪ في عام ١٩٨٨. إن معظم نمو الاحتياطيات في عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٧ يأتي من منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير ومن منطقة أمريكا اللاتينية بشكل أقل. هذا وقد نما الاحتياطي العالمي للغاز بحدود ١٣,٣٪ خلال هذه الفترة المشار إليها أعلاه كما أن الاستهلاك العالمي (من دون الدول الاشتراكية للغاز الطبيعي) حذا حذو الاستهلاك العالمي للبترول إلى حد ما فقد ارتفع الاستهلاك منه في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ١٠٠,٨^(١) بليون متر مكعب ثم انخفض في عام ١٩٨٣ إلى حوالي ٩٤٧,٩ بليون متر مكعب أما في عام ١٩٨٦ فلقد وصل الاستهلاك إلى حوالي ٩٩٩,٧ بليون متر مكعب.

المصدر

Arab Oil & Gas Jan 1988 BP June 1988. (١)

BP Statistical, June 1988 (١)

وقد افترضت دراسة أعدتها شركة شل البترولية^(١) ، عن تجارة الغاز المستقبلية (NLG) والطلب المستقبلي على الغاز الطبيعي ، فرضيتين لنمو الطلب على الغاز ، الأولى، هي الفرضية المنخفضة والتي يفترض عدم وجود التشجيع الكافي في السوق للبائعين والمشتريين وتطوير المشاريع الجديدة للغاز الطبيعي والحالة الثانية ، هي الفرضية العليا التي تفترض سرعة ونمو كبيرا في الطلب على الغاز الطبيعي . على أية حال فإن كلتا الحالتين تفترض ، وحسب كل حالة ، نموا مختلفا في الطلب على الغاز الطبيعي ، بسبب افتراضها أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العالم سيكون بحدود ٢٪ سنويا إلى نهاية هذا القرن .

ففي حالة نمو الطلب على الغاز الطبيعي في اليابان وفي كلتا الحالتين المنخفضة والعليا سيتراوح الطلب على الغاز الطبيعي في اليابان عند عام ١٩٩٠ ما بين ٤٧ إلى ٥٠ مليار^(٢) متر مكعب (Milliard M3) مقابل الطلب عند عام ١٩٨٥ والذي كان بحدود ٣٨ مليار متر مكعب .

أما في عام ١٩٩٥ فلقد قدرت الدراسة الطلب الياباني على الغاز الطبيعي بحدود ٥٢ إلى ٥٧ مليار متر مكعب حسب كلتا الحالتين . كذلك فإن الطلب على الغاز في اليابان سوف ينمو عند عام ٢٠٠٠ بحدود ٥٧ إلى ٦٥ مليار متر مكعب حسب كلتا الحالتين أيضا ، وبشكل عام فإن الطلب الياباني على الغاز الطبيعي يتوقع له أن يتضاعف في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٨٥ ، وإن يكون معدل نموه السنوي بحدود ٣,٢٪ خلال كل الفترة المشار إليها أعلاه . أما بالنسبة للولايات المتحدة وعلى الرغم من حجم الطلب الضئيل الذي قدرته شركة شل للولايات المتحدة والمقدر بحدود ١ مليار متر مكعب عند عام ١٩٨٥ فقد توقعت الدراسة أن ينمو الطلب عند عام ١٩٩٠ بحدود ٣ - ٥ مليار متر مكعب وأن يتساوى الطلب حسب كلتا الحالتين المشار إليهما سابقا عند عام ١٩٩٥ ليصل إلى حوالي ٥ مليارات متر مكعب أما في عام ٢٠٠٠ فستتراوح نسب الطلب على الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٥ و ١٠ مليارات متر مكعب حسب كلتا الفرضيتين .

(١) Shell International Gas Limited P.8 & P.12, London. World LNG Trade - Prospects To The Year 2010

(٢) كل ١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي يعادل حوالي ١٧,٨٠٠ برميل يوميا معادل للبترول أو ١٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز يوميا

وفي أوروبا الغربية ، فإن الطلب على الغاز الطبيعي عند عام ١٩٨٥ بلغ ١٣ مليار متر مكعب ، ويتوقع أن يصل في عام ١٩٩٠ بحدود ١٥ - ١٧ مليار متر مكعب ، وسوف يستمر هذا الطلب بالنمو ليصل في عام ١٩٩٥ إلى حدود ١٨ - ٢٥ مليار متر مكعب . أما في عام ٢٠٠٠ فمن المتوقع بناء للدراسة المشار إليها أن ينمو الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي ما بين ٢٠ - ٢٠ مليار متر مكعب حسب كلتا الحالتين المشار إليهما آنفا . وعموما ، يتوقع أن ينمو الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠ بحدود ٤,٥٪ سنويا .

وفيما يلي جدول يبين هذه التطورات :

توقعات الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ١٩٨٥ - ٢٠٠٠^(١)

(مليارد متر مكعب Milliard^(٢))

السوق	١٩٨٥ الفعلي	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠	
		المنخفض	العالي	المنخفض	العالي	المنخفض	العالي
اليابان والباسفيك	٣٨	٤٩	٥٣	٥٧	٦٥	٦٢	٧٦
الولايات المتحدة	١	٣	٥	٥	٥	٥	١٠
أوروبا الغربية	١٣	١٥	١٧	١٨	٢٥	٢٠	٣٠
العالم	٥٢	٦٧	٧٥	٨٠	٩٥	٨٧	١١٦

ان حصة^(٢) الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم (من دون الدول الاشتراكية) سوف تنمو في عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٤٪ من إجمالي الاستهلاك

(١) World LNG Trade. Prospect To Year 2010, Shell International Gas Limited Shell Center, London SE17 NA, P 8 & 12

(٢) كل مليار متر مكعب سنويا من الغاز يعادل ٧٢٥٠٠٠ طن سنويا في الغاز أو ١٧٨٠٠٠ برميل يوميا من البترول المعادل أو ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا .

(٣) Long - Term Oil & Gas Energy Outlook For The 1990's By, George Kowalski, P3374D, Sept 1987.

لتصل إلى حوالي ١٩,٥٪ عند عام ١٩٩٥ ومن ثم يتوقع لها أن تنخفض إلى حوالي ١٧,٢٪ عند عام ٢٠٠٠ بسبب نمو استهلاك الفحم والطاقة النووية المتوقع عند ذلك العام^(١) .

٣ - الطاقة النووية :

تشير معظم التوقعات المنشورة إلى الاحتمالات القوية في نمو الطلب على الطاقة النووية مستقبلا اعتمادا على رغبة الدول الصناعية في انشائها وعلى برامج انشائها وتطورات استهلاك الطاقة الكهربائية في العالم ويتوقع أن ترتفع حصة مساهمتها في الطلب العالمي للطاقة من ٦,٤٪ عند عام ١٩٨٧ إلى ٧,٥٪ عند عام ١٩٩٥ ثم تنخفض إلى نحو ٧٪ عند عام ٢٠٠٠ .

وفي ورقة مقدمة إلى وكالة الطاقة النووية من قبل فريق عمل^(٢) ، حول دور الطاقة النووية في الأقطار النامية ، فقد أشارت الورقة إلى أن مفاعلات الطاقة النووية في العالم أنتجت ١٥١٥ تيرا واط / ساعة (TW/H) عند عام ١٩٨٦ وتمثل هذه الطاقة ١٥,٦٪ من إجمالي التوليد الكهربائي في العالم أما في عام ١٩٨٧ فإن المفاعلات النووية قد أنتجت حوالي ١٦٥٢,٢ وبذلك ارتفعت نسبة الطاقة هذه إلى الطاقة من إجمالي التوليد الكهربائي في العالم إلى حوالي ١٦,٢٪ ، ومن إجمالي هذه الطاقة كان حجم التوليد منها للدول النامية بحدود ١٠١ تيرا واط / ساعة (TW/H) ويمثل ٦,٧٪ من طاقة التوليد الكهربائية من مفاعلات العالم . وتمثل الدول الصناعية الرئيسية غير الاشتراكية الحجم الأكبر في توليد الطاقة النووية وبحدود تزيد عن ٩٠٪ من الإجمالي العالمي للتوليد الكهربائي من الطاقة النووية .

ورقة لمستشار اقتصادي لوكالة الطاقة الدولية

(١) انظر التطورات لاستهلاك الطاقة فيما سبق من الصفحات وفي مجال البحث في الخام .

(٢) The Role Of Nuclear Energy In Developing Countries In 1990's P.17, By, L.L. Bennett & L.V. Konstantinov & K.F. Sehenk & N.L. Char International Conference for Power Performance And Safety. Vienna 2 Oct 1987.

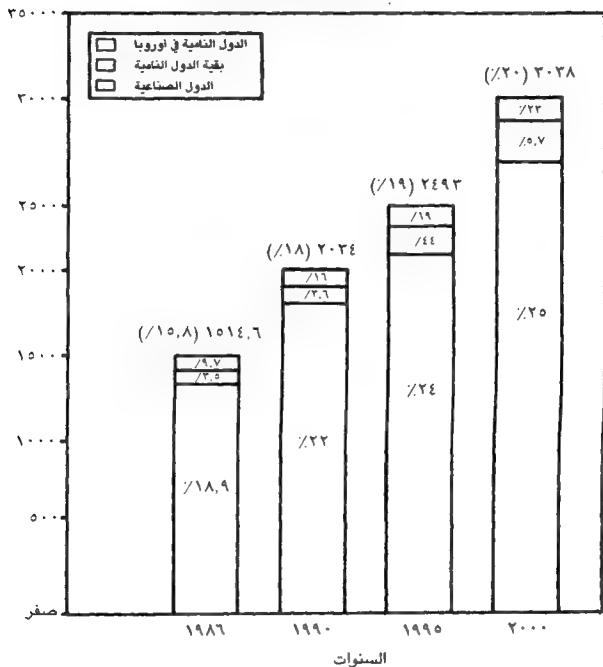
4-1 TW/H - 1 Terawatt / Hour - 109KW/H - 3.6 x 103 ES

(٣)

أما نسبة الطاقة الانتاجية القصوى للتوليد الكهربائي في العالم عند نهاية عام ١٩٨٧ والبالغة ١٠٢٠٥ تيرا واط / ساعة (TW/H) فقد توزعت كالتالي ٢٠,١٪ أوروبا الغربية ٣٠٪ لأمريكا الشمالية و ٢١,٨٪ لأوروبا الشرقية والبقية لآسيا والدول النامية حيث كانت نسبة الطاقة الانتاجية القصوى للتوليد عند العام المذكور آنفا مقارنة بالاجمالي حوالي ٧,١٪ .

ويتوقع أن ينمو حجم التوليد الكهربائي من الطاقة النووية في العالم عند عام ١٩٩٠ إلى حدود ٢٠٣٤ تيرا واط / ساعة (TW/H) وبذلك فإن نسبة معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ستكون بحدود ٧,٢٪ سنويا . أما في عام ١٩٩٥ فإنه يتوقع أن يكون حجم التوليد ما يقارب ٢٤٩٣ تيرا واط / ساعة (TW/H) وبذلك فإن نسبة النمو خلال هذه المرحلة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ سوف تنخفض لتصل إلى حوالي ٤,٢٪ سنويا . هذا ويقدر أن يشكل حجم التوليد الكهربائي من الطاقة النووية عند عام ١٩٩٥ من اجمالي توليد الطاقة الكهربائية في العالم آنذاك بحدود ١٩٪ منها . وفي عام ٢٠٠٠ يتوقع أن يصل حجم التوليد الكهربائي من الطاقة النووية بحدود ٣٠٣٨ تيرا واط / ساعة (TW/H) وهو بذلك يمثل ٢٠٪ من اجمالي توليد الكهرباء في العالم .

توقعات نمو طاقة التوليد الكهربائي النووية
حتى عام ٢٠٠٠ ونسب مشاركة المجموعات الدولية



based on IAEA low estimates

Source: IAEA Energy and Economic Data Bank

هذا وما زال الجدل الذي بدأ ومنذ أواسط السبعينات وحتى نهاية الثمانينات حاليا يدور حول مستقبل الطاقة النووية لما يحمل استخدامها من مخاطر أمنية واحتمالات تلويث للبيئة ومن كلف عالية . وفي الوقت نفسه فإن لدى البعض تفاؤلا بشأن^(١) مستقبل الطاقة النووية على الرغم من المخاطر التي بدت عندما تسربت المياه المشعة من مفاعل ثري مايل ايلاند في الولايات المتحدة وإغلاق مفاعل تشيرنوبل في الاتحاد السوفياتي مؤخرا بسبب الانفجار الذي حصل فيه لارتفاع درجة حرارته وللتسربات الإشعاعية^(٢) المختلفة . ولكن تبقى حالة من الغموض تحيط بمستقبل الطاقة النووية لاسيما أن هناك مخططات لبناء عدد من المفاعلات في العالم كما يبينه الجدول التالي الذي أعدته وكالة الطاقة النووية في فيينا والذي يشير إلى أن عدد المفاعلات المولدة للكهرباء تحت التشغيل في العالم هي بحدود ٣٩٧ مفاعلا منها ٣٠٢ مفاعل في الدول الصناعية^(٣) أما تلك التي مازالت قيد الانشاء فهي حوالي ١٣٤ مفاعلا ، ٥٨ مفاعلا منها في الدول الاشتراكية و٥٤ مفاعلا في الدول الصناعية .^(٤)

(١) Mr. Kenneth Davis, Consultant, Bechtel Group In / IAEA Conference On "Nuclear Power Performance & Safety". Vienna 2Oct. 1987.

(٢) هناك دائما حالات إغلاق غير معلنه لعدد من المفاعلات بالدول الصناعية والاشتراكية .

(٣) أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا .

(٤) في دراسة نشرتها Petroleum Economist المصادرة في نوفمبر عام ١٩٨٨ بعنوان Continued Growth Of Demand للسيد (Vladimir Baum) فإن عدد المفاعلات في بداية عام ١٩٨٨ أصبحت حوالي ٤١٧ مفاعلا وأن تلك التي تحت الانشاء هي ١٢٠ مفاعلا وأن حجم التوليد الكهربائي في هذه المفاعلات بلغ ١٦٥٢.٢ تيرا واط / ساعة .

عدد المفاعلات النووية وطاقاتها وتلك التي تحت الإنشاء حسب المناطق
الجغرافية في العالم عند بداية عام ١٩٨٧

المناطق	تحت التشغيل (١)		تحت الإنشاء	
	عدد المفاعلات	طاقاتها (MW)	عدد المفاعلات	طاقاتها (MW)
كندا	١٨	١١٢٤٩	٥	٤٣٦١
الولايات المتحدة	٩٩	٨٤٥٩٢	١٢	٢٢٣٠١
مجموع أمريكا الشمالية	١١٧	٩٥٨٤١	١٧	٢٧٦٦٢
بريطانيا	٣٨	١٠٢٢٣	٤	٢٥٢٠
فرنسا	٤٩	٤٤٦٩٣	١٤	١٧٨٠٩
ألمانيا الغربية	٢١	١٨٩٤٧	٤	٤٠٥٢
بلجيكا	٨	٥٤٨٦	—	—
فنلندا	٤	٢٣١٠	—	—
إيطاليا	٣	١٢٧٣	٣	١٩٩٩
هولندا	٢	٥٠٧	—	—
أسبانيا	٨	٥٥٩٩	٢	١٩٢٠
السويد	١٢	٩٤٥٥	—	—
سويسرا	٥	٢٩٢٢	—	—
مجموع أوروبا	١٥٠	١٠١٤٣٤	٢٧	٢٥٣٠٠
الهند	٦	١١٥٤	٤	٨٨٠
كوريا	٧	٥٣٨٠	٢	١٨٠٠
باكستان	١	١٢٥	—	—
الصين	—	—	١	٢٨٨
تايوان	٦	٤٩١٨	—	—
مجموع آسيا	٢٠	١١٥٧٧	٧	٢٩٦٨
اليابان	٣٥	٢٥٨٢١	١٠	٨٤٣١
الأرجنتين	٢	٩٣٥	١	٦٩٢
البرازيل	١	٦٢٦	١	١٢٤٥
المكسيك	—	—	٣	١٣٠٨
مجموع أمريكا اللاتينية	٣	١٥٦١	٤	٣٢٤٥
أفريقيا والشرق الأوسط	—	—	٢	٢٤٠٠
أفريقيا الجنوبية	٢	١٨٤٢	—	—
مجموع أفريقيا والشرق الأوسط	٢	١٨٤٢	٢	٢٤٠٠

المناطق	تحت التشغيل		تحت الإنشاء	
	عدد المفاعلات	طاقاتها (MW)	عدد المفاعلات	طاقاتها (MW)
الاتحاد السوفياتي	٥٠	٢٧٦٥٧	٢٢	٣٠٣٦٠
بلغاريا	٤	١٦٣٢	٢	١٩٠٦
تشيكوسلوفاكيا	٧	٢٧٩٩	٩	٥٥٠٨
ألمانيا الشرقية	٥	١٦٩٤	٦	٣٤٣٢
هنغاريا	٣	١٢٣٥	١	٤١٠
بولندا	—	—	٢	٨٨٠
رومانيا	—	—	٣	١٩٨٠
يوغسلافيا	١	٦٣٢	—	—
كوبا	—	—	٢	٨١٦
مجموع الدول الاشتراكية ما عدا الصين	٧٠	٣٥٦٤٩	٥٨	٤٥٢٩٢
مجموع العالم	٢٩٧	٢٧٣٧١٥	١٣٤	١١٨٢٩٨
الدول الصناعية (أمريكا وأوروبا واليابان)	٢٠٢	٢٥٤٢٧٩	١٠٢	١١٨١٨٥ ^(١)

٤ - الفحم الحجري :

ضمن تطورات الطلب على إجمالي الطاقة في العالم ، كما أشرنا ، ساهم الفحم

المصدر

Energy Electricity : Nuclear Power Estimates For The Period Up To 2000, Aug. 1987, P.13.
1MW/H = 106 Watts Electrical.

(١) كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في مقبيل عام ١٩٨٩ أن ٣٦ دولة تستخدم الطاقة النووية لإنتاج أكثر من ٣/١ حاجة الاستهلاك العالمي من الطاقة الكهربائية كما أشارت إلى أن عام ١٩٨٩ يشمل تواجد ٤٢٩ مفاعلاً نووياً في العالم تنتج حالياً ١٧٩٤.٤ كيلواط / ساعة وهناك ١٠٥ مفاعلات جديدة تحت الإنشاء وتعمل الولايات المتحدة ١٠٨ مفاعلات يليها الاتحاد السوفيتي ٥٦ ثم فرنسا ٥٥ وبريطانيا ٤٠ واليابان ٣٨ وألمانيا الغربية ٢٤ مفاعلاً ثم مفاعل واحد لكل من البرازيل ويوغسلافيا .

(باختلاف أنواعه) بما يقارب ٢٢٪^(١) من الطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) على الطاقة في عام ١٩٨٧ وهو يمثل أقل من نصف الطلب على البترول .

وخلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧ ارتفع استهلاك الفحم في كل العالم من ١٦٦٨ إلى ٢٢٨٦ مليون طن معادل للنفط وذلك يمثل تغيرا ونموا قدره ٧١٨ مليون طن في عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٧٣ . أما الطلب العالمي على الفحم (من دون الدول الاشتراكية) فلقد ارتفع من ٨٠٠ مليون طن إلى ١١١٢ مليون طن ، بفارق قدره ٣١٢ مليون طن .

لقد تركّز معظم ازدياد الطلب على الفحم في الصين التي كان تغير الاستهلاك فيها خلال تلك الفترة يمثل ٢٣٩ مليون طن ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي كان فرق الاستهلاك فيها من الفحم خلال تلك الفترة يمثل أكثر من ١٢٠ مليون طن . أما في أوروبا فلقد تقلص استهلاك الفحم فيها من ٢٥٣ مليون طن في عام ١٩٧٣ إلى ٢٣٩,٣ مليون طن معادل في عام ١٩٨٤ ثم ارتفع إلى حوالي ٢٥٩ مليون طن في عام ١٩٨٧ . وازداد استهلاك اليابان من الفحم خلال الفترة المشار إليها أعلاه بحدود ١٥ مليون طن (من ٥٤ إلى ٦٩ مليون طن)^(٢) .

(١) تمثل تقديرات منظمة (OECD) من الفحم بحدود ٢١,٨ / من الطلب الاجمالي على الطاقة لدول المنظمة بينما يكون الطلب على الفحم لاجمالي العالم ومع الدول الاشتراكية بحدود ٣٠,٥ / عند عام ١٩٨٦ حسب تقديرات شركة البترول البريطانية في احصائياتها لعام ١٩٨٧ - صفحة ٢٧ .

(٢) Discussion Paper Sergies The International Coal Market By, Colin Robinson, Oct. 1987. Seeds No. 37, P.16.

وبين الجدول التالي اجمالي التغيرات في الاستهلاك العالمي للفحم خلال ١٩٧٣ - ١٩٨٦ و١٩٨٧ .

مليون طن معادل للنفط

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٧٣	
٥٥٣,٤	٥٣١,٢	٢٩٢	الصين
٤٥٢,٩	٤٣٥,٠	٢٣٥	الولايات المتحدة
٣٧٨,٩	٣٧٦,٢	٣٦٢	الاتحاد السوفياتي
١٢٤,٢	١١٤,٥	٥٥	جنوب آسيا
٦٩,١	٦٦,٢	٣٩	افريقيا
٤٥,٨	٤١,٠	١٣	جنوب شرق آسيا
٣٣,٤	٣٢,٦	١٥	كندا
٤١,٨	٣٩,٢	٢٣	استراليا
٦٨,٥	٦٩,٥	٥٤	اليابان
٢٢,٧	٢٢,٣	١٢	امريكا اللاتينية
٢,٣	٢,٢	-	الشرق الاوسط
٢٥٩,٠	٢٥٩,٨	٢٥٣	أوروبا الغربية
٢٣٨٦,٥	٢٣١٨,٣	١٦٦٨	المجموع

تشير التوقعات العالمية إلى احتمال تصاعد الطلب على الفحم للدول غير الاشتراكية في عام ١٩٩٥ بنسبة ضئيلة اذ تتراوح التوقعات أن تكون مساهمة الفحم من اجمالي الطلب على الطاقة ما بين ٢١,٢٪^(١) - إلى ٢٢,٦٪^(٢) من اجمالي الطلب للدول غير الاشتراكية . أما في عام ٢٠٠٠ فيتوقع ان يرتفع الاستهلاك إلى أقل من ١٠٠ مليون طن خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ليصل ما بين ٢٥,٣٪ وحوالي

(١) المصدر السابق ومن BP Statistical Review Jun 1988.

(٢) Energy Security Myths & Realities. Ashland Des.2. 1987.

٢٦,١٪^(١) خلال تلك الفترة ، أي بمعدل نمو قدره ٥ إلى ٦٪ سنويا خلال المرحلة الأخيرة من القرن العشرين في الوقت الذي يتوقع فيه أن ينمو الطلب على البترول بحدود ٠,٤٪ . وقد أخذت هذه التوقعات في الاعتبار أسعارا عالية للبترول عند نهاية هذا القرن ، أما إذا أخذت نفس الأسعار الحالية فإن الصورة قد تتغير بشكل كامل وسوف نشهد نموا للطلب على البترول عوضا عن الفحم أو الطاقة النووية وذلك لتأثير كلف أسعار البترول العالمية على نمو الطلب على بقية مصادر الطاقة بالإضافة إلى الفارق في تكاليف النقل إذ تزيد على سبيل المثال ما يفوق ٦٠٪^(٢) من قيمة النفط المستلم عند نقطة الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية . كما تشير هذه التقديرات أيضا إلى انخفاض انتاجية المناجم خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩ كان معدل الانتاجية ينخفض من ٢٠ إلى ١٤,٥ طن لكل عامل خلال ساعات العمل اليومي (Shifts) ويعود ذلك إلى :

- ارتفاع كلف بدء التشغيل للمناجم الجديدة .
- كلفة المحافظة على حماية البيئة المتزايدة حسب الاجراءات القانونية .
- ارتفاع كلف العمال والموظفين .

إلا أن ارتفاع أسعار البترول عند نهاية السبعينات وكذلك انخفاض عدد المناجم وخروج العمال منها لتحسين أوضاعهم الاقتصادية رفع اليوم كفاءة انتاجية المناجم في الولايات المتحدة الأمريكية .

لذلك يتوقع أن تؤثر الاجراءات العامة لحماية البيئة والصحة (Environmental Legislation) على أوضاع الطلب على الفحم خلال السنوات القادمة .

(١) ان أسباب ارتفاع نسبة الطلب على الفحم هو تقديرات الطلب على الكهرباء عند تلك الفترة والتي قدرت بشكل مرتفع من قبل وكالة الطاقة الدولية أرقام عام ١٩٨٨ غير متوفرة لحين اعداد هذا الكتاب .

(٢) GRI : Coal Market Outlook, P.3.

كما ستتدخل عوامل أخرى في عمليات المفاضلة والاختيار ما بين زيادة الطلب على الفحم أو الغاز الطبيعي أو البترول ومنها تطور الطلب على الحديد والصلب في العالم والتقدم التكنولوجي والتغير الحاصل حاليا في الصناعات التي تستخدم المراجع البخرية نحو استخدام أكثر للغاز الطبيعي وكذلك تطور الطلب على الكهرباء في العالم ومدى نسب نموه ، وعلى هذا سوف تشهد سوق الفحم الدولية^(١) منافسة شديدة من سوق الغاز الطبيعي في سوق الطاقة . أما في أوروبا فإن نمو استخدام الفحم سيظل على حاله كما كان سابقا بسبب اجراءات السلامة المتخذة . ومن المتوقع أن يكون هناك طلب عالٍ على الفحم في الدول الاشتراكية وعلى رأسها الصين .

بترول رمال القار وبترول السجيل والبترول الثقيل جداً :

بدأ استغلال رمال القار والبترول الثقيل جدا منذ أواخر السبعينات إثر تزايد أسعار البترول خلال تلك المرحلة . وتشير الدراسات المتوفرة حاليا^(٢) إلى أن هناك احتياطيات كبيرة جدا لهذه المصادر حيث قدرت حسب المناطق الجغرافية كما يلي :

المنطقة	الاحتياطيات الحالية من بترول رمال القار والنفط الثقيل جداً ^{١٠} طن (بليون)
فنزويلا - (حزام أورينكو)	١٦٥
كندا (البرتا)	٣٥٠ - ٢٠٠
الولايات المتحدة	١٠
بقية الدول	١٥٠ - ٥٠
العالم الغربي	٦٥٠ - ٤٠٠

(١) GRI: Coal Market Outlook P.6.

(٢) New Oil: what's In The Future. X.Boy De Lutour, J.L.Gadon, J.J. Lacour. Vol. 4, No.6, 1986, P. 448.

بلغ انتاج أمريكا الشمالية بحدود ٢٠٠ ألف برميل يوميا عند عام ١٩٨٥ حيث أنتجت كندا ما يقارب ١٩٠ ألف برميل يوميا وأنتجت الولايات المتحدة الأمريكية ١٠ آلاف برميل يوميا . أما في عام ٢٠٠٠ فتتوقع نفس الدراسة السابقة أن يرتفع الانتاج من هذه المصادر من ٦٥٠ ألف برميل يوميا إلى ١,١ مليون برميل يوميا ، منها ٢٠٠-٤٠٠ ألف برميل يوميا لكندا و ٢٠٠-٤٠٠ ألف برميل يوميا لفرنزويلا وكذلك ٥٠ - ١٠٠ ألف برميل يوميا للولايات المتحدة الأمريكية .

أما بترول السجيل (Shale Oil) فلا يتعدى الانتاج الحالي منه العشرة آلاف برميل يوميا معظمها من الولايات المتحدة والبرازيل ، ويتوقع أن يرتفع الانتاج إلى ما يتراوح بين ٧ إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا عند عام ٢٠٠٠ . ينتج معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية .

ان الطلب المستقبلي على هذه المصادر سوف تحدده كلف البترول في السوق العالمية والتكنولوجيا الخاصة بهذه المصادر ، كذلك المشاكل المتعلقة بتلوث البيئة حيث تحتاج هذه المصادر ، إلى مناطق لدفن المواد المتبقية بعد عمليات الاستخراج ، كما أن تكاليف الاستثمار والانتاج المتزايدة والمرتفعة قياسا بالبترول سوف تحد بالتاكيد من كميات البترول المستخرجة من هذه المصادر .

٦ - الطاقة الشمسية وغيرها :

خصصت ل مجال الطاقة الشمسية في مطلع السبعينات برامج طويلة الأجل في العديد من الدول كمشروع الطاقة من الشمس (Solar Project) في اليابان والذي خطط له أن يمتد حتى عام ٢٠٠٠ ، كما كان هناك اهتمام متزايد على مستوى الأبحاث في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وهولندا وغيرها خاصة في مجال تطوير الخلايا الضوئية ، وتحويل الطاقة الشمسية^(١) . وأعلنت شركة (Chevron) في حينه أنها أنتجت خلية قدرتها عشرة أضعاف الخلايا التي استخدمت حينذاك في الفضاء وبتكلفة تعادل نصف كلفة ذلك النوع من الخلايا^(٢) . إلا أن معظم هذه التقديرات لم تتحقق حتى الآن وبالشكل التجاري .

(١) Energy R. & D., OPEC Publication 1975, P. 214 - 215.

(٢) Advanced Battery Technology, February 1976, P. 3.

أما بالنسبة لمجال الطاقة من الحرارة الأرضية والوقود من الفضلات ومن حركة الرياح وحرارة المحيطات وعملية المد والجزر بالنسبة للبحار والتيارات المائية فلا يوجد أي توقعات بأن يكون لها إنتاج هام كمصدر للطاقة من قبل القرن القادم .

وقد اهتمت الامارات العربية المتحدة بموضوع الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ، وذلك بسبب سطوع الشمس في منطقة الخليج العربي طوال أيام السنة ، وقد بدأت من أجل ذلك في التعاون مع كل من فرنسا وبريطانيا واليابان إلا أن الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة مازالت تحتاج إلى المزيد من الأبحاث ، التي تتطلب تضافر جهود دولية كبيرة . ان مشاريع الطاقة الشمسية في دولة الامارات مازالت في طور التجربة حتى الوقت الراهن .

مما تقدم يتضح لنا كيف أن البترول الخام والغاز الطبيعي سيظلان المصدرين الرئيسيين للطاقة ، وسيظل البترول المحرك الرئيسي لعجلة الصناعة في البلاد المتقدمة وذلك إلى ما بعد القرن الحالي على الأقل .

وإن مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة الأخرى سوف تعوض قليلاً من استخدامات البترول المتعددة حيث اتضحت لنا أنه وإن انخفضت نسبة مساهمة البترول في سد الطلب على الطاقة إلا أن حجم الطلب عليه سوف يزداد إذا ما روعيت الأسعار البترولية المحدودة والمناسبة للسوق والمؤدية لاستقراره أما إذا ما تصاعدت أسعار البترول إلى حدود عالية فإن نمو الطلب عليه سوف يتعرض إلى مصاعب جمة وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على البترول وتشجيع بقية مصادر الطاقة الأخرى .

ثانياً : الحوار بين الدول المصدرة للبترول والمستهلكة له :

لم تعترف شركات البترول الرئيسية بمنظمة الأقطار المصدرة للبترول ولم تقم لها وزناً إلا حينما تم التوصل إلى اتفاقية في فبراير / شباط عام ١٩٧١ بين الدول المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي وبين شركات البترول الأجنبية الكبرى

والعامة في هذه المنطقة ، حيث زادت أسعار البترول لأول مرة بعد التخفيضات التي تعرضت لها في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

وبعد اتفاقية طهران ، وما تبعها من اتفاقيات مشابهة ، بدأت الدول المصدرة للبترول تبرز كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها ، وظلت الأمور سجالاتاً بين هذه الدول وبين شركات البترول الكبرى فيما يخص تحديد مستويات أسعار البترول وتحديد معدلات الضرائب التي تفرضها الحكومات على شركات البترول ، وذلك إلى العشرين من ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٢ حيث تم التوصل إلى اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥٪ : ٧٥٪) والتي بموجبها حصلت كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية لأول مرة على حصة ٢٥٪ من أسهم شركات البترول الأجنبية العاملة فيها . وبذلك بدأت حكومات الدول المصدرة للبترول تبرز كقوة جديدة تلعب دوراً بارزاً في مجال الصناعة البترولية وذلك على حساب السلطات المطلقة التي كانت تتمتع بها شركات البترول . وبعد تطبيق المشاركة السابقة الذكر بدأت حكومات الدول المصدرة للبترول بالاتصال المباشر بالدول المستهلكة له ، وذلك من أجل تسويق حصتها من بترول المشاركة . وهكذا أدت المشاركة إلى إيجاد علاقات بترولية مباشرة بين الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة له .

إلا أن شركات البترول الاحتكارية لم يرق لها هذا الاتصال المباشر بين المنتجين (المصدرين) والمستهلكين وذلك خوفاً منها على أسواقها التقليدية ، فسعت هذه الشركات إلى إعاقة مثل هذه العلاقات المباشرة مرة بالتهديد ومرة باشاعة أن الدول المصدرة للبترول لا يمكن أن تضمن أمدادات البترول للمشتريين أو للدول المستهلكة . إلا أن التوصل إلى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ : ٤٠٪) ومباشرة تطبيقها منذ الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ أدى إلى التحميل باقامة علاقات بترولية مباشرة بين الدول المصدرة للبترول وبين الدول المستهلكة له .

وفي ١٥ أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٧٣ وعندما فشلت المفاوضات بين شركات البترول ودول الخليج العربي المصدرة للبترول والأعضاء في منظمة أوبك قررت هذه الدول من جانبها (من جانب واحد) زيادة أسعار بترولها . وقررت أيضاً أنه في المستقبل سوف لن تتم مفاوضات مع شركات البترول بالنسبة لتحديد أسعاره

وأن هذه المهمة تقع على عاتق الدول المصدرة للبترول صاحبة الثروة وصاحبة الحق^(١) .

ثم جاء مؤتمر أوبك الذي عقد في طهران في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ حيث زيدت أسعار البترول مرة أخرى من جانب حكومات الدول المصدرة إذ حدد في هذا المؤتمر أن ما تأخذه الحكومات (Government Take) بالنسبة للبترول القياسي (Marker Crude) وهو النفط العربي الخفيف (السعودي الخفيف) هو سبعة دولارات^(٢) .

وفي اجتماع طهران السابق تدارس وزراء أوبك حالة السوق البترولية والأوضاع الاقتصادية العالمية ، وخاصة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الدول الصناعية والتدهور الذي أصاب الوضع النقدي العالمي والتخفيضات المتلاحقة التي حدثت بالنسبة للعملة العالمية الرئيسية مثل الدولار والجنيه الاسترليني ، فقرروا الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي لدول أوبك وذلك في مدينة جنيف في السابع من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

وفي ذلك المؤتمر ناقش الوزراء مشكلة ارتفاع الأسعار والتضخم والتدهور السريع في القوة الشرائية لعائدات البترول ، ورأوا أنه من المفيد أن يعقد اجتماع مع ممثلي الدول المستهلكة للبترول لمناقشة هذه المشكلات ومحاولة التوصل إلى إجراءات مشتركة للحد من زيادة الأسعار الحظرية وإيجاد نوع من الاستقرار بالنسبة للنظام النقدي العالمي والنظام الاقتصادي العالمي . وكذلك مناقشة الأمور المتعلقة بالمصالح المشتركة .

ولا بد أن نذكر أيضاً أن استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي في معركة أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ، قد أدى إلى الكشف عن أهمية البترول كسلعة سياسية استراتيجية ، تلك الأهمية التي لم يكن العرب يدركونها من قبل .

(١) انظر - قرار أوبك المذكور المتخذ في اجتماع الكويت في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ .

(٢) انظر القرار المذكور - طهران ٢٣ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ .

وفي هذه الفترة التي استعمل فيها العرب سلاح البترول أدركت الدول الصناعية الكبرى هي الأخرى مدى أهمية وحيوية البترول بالنسبة لاقتصادياتها .

فعندما دعت دول أوبك الى الحوار مع الدول الصناعية ترددت الأخيرة كثيرا وذلك لأنها لم تشأ أن تذهب الى الحوار وهي متفرقة .. فبرزت الدعوات المختلفة والتي نادى بتكتل الدول المستهلكة للبترول . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، على رأس الدول الداعية الى التكتل من جانب المستهلكين ، وخاصة بعد بروز أهمية منظمة أوبك والمكاسب التي حققتها نتيجة للمساومة الجماعية بالنسبة لأسعار البترول ، وكذلك للفعالية التي استخدمت فيها الدول العربية المصدرة سلاح البترول .

وقد جاءت الولايات المتحدة بفكرة وكالة الطاقة الدولية اذ دعا الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون الدول الصناعية الكبرى الى عقد مؤتمر لها في واشنطن في ١١ فبراير / شباط ١٩٧٤ ، وذلك لتوحيد موقفها تجاه الدول المصدرة للبترول .

ولم يكسب هذا المؤتمر كل ما تريده الولايات المتحدة في حينه ، وذلك بسبب معارضة الدول المصدرة للبترول من ناحية وبسبب معارضة فرنسا واحجامها عن الدخول في أي نوع من أنواع التكتل والذي قد يؤدي الى مجابهة دول أوبك^(١) . وازاء مؤتمر واشنطن دعت دول أوبك الى مناقشة مسائل الطاقة كجزء من المواد الأولية وذلك في نطاق الأمم المتحدة ، حتى تتحمل كل دولة مسؤوليتها . وفي ابريل / نيسان من عام ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الخاصة للنظر في أمور البترول والمواد الأولية . وفي هذه الدورة أوضحت معظم الوفود انه لا يمكن أن ينظر في أمور البترول بمنأى عن أمور الطاقة الأخرى والمواد الأولية . كما أوضحت معظم الوفود وخاصة وفود الدول الآخذة في النمو (مجموعة السبع والسبعين) ان مشكلات العالم الاقتصادية لا تعود الى البترول وانما تعود الى طبيعة العلاقات الاقتصادية العالمية والقائمة على استغلال الدول الصناعية وشركاتها لثروات الدول الآخذة في النمو .

(١) انظر .. مانع العتيبة - التكتلات البترولية الدولية - محاضرة القيت في جامعة عين شمس - القاهرة فبراير / شباط عام ١٩٧٦ .

وأوضحت الدول الآخذة في النمو مدى الاستغلال الذي تعرضت له ولفترة طويلة من الزمن من قبل الدول الصناعية ، وأعربت عن تضامنها مع الدول المصدرة للبترول التي تنتمي معها الى العالم الثالث^(١) .

وقد حاولت الولايات المتحدة اقناع الدول الصناعية وكذلك الدول الآخذة في النمو وغير المصدرة للبترول أن سبب المشكلات الاقتصادية العالمية عائد الى الزيادة التي حدثت في أسعار البترول ، وأن البؤس والحرمان الذي تعاني منه كثير من شعوب العالم الثالث عائد الى أسعار البترول^(٢) .

الا أن هذا الادعاء لم يقنع أحدا ، حتى الدول الصناعية نفسها ، فلم تقتنع به ، ومثل ذلك فرنسا اذ أعلنت صراحة عدم اقتناعها بوجهة النظر الأمريكية هذه وأبدت تفهما أكثر لموقف الدول الآخذة في النمو بما في ذلك الدول المصدرة للبترول . وأكدت على ضرورة الحوار مع الدول المصدرة للبترول والدول الأخرى والآخذة في النمو .

وقد انبرى عدد من الكتاب والاقتصاديين العالميين ، ومن بينهم عدد من كبار المفكرين الأمريكيين الى تنفيذ وجهة نظر حكوماتهم ، ونادوا بضرورة تفهم وجهة نظر الدول الآخذة في النمو فنجد أن كاتباً مثل الدكتور مركلين مدير المعهد الدولي بجامعة دلاس الأمريكية حينذاك قد وجه رسالة الى وزير الخزانة الأمريكي في حينه السيد وليم سايمين في ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٧٤ أوضح فيها أنه يود أن يلفت انتباهه الى الملاحظات التي أبدتها في مقابلته مع وكالة انباء (CBS) في ١٨ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٤ والتي عزا فيها سبب التضخم العالمي الى الزيادة الكبيرة في أسعار البترول . فقد قال الدكتور مركلين في رسالته «أود أن ألفت انتباهكم الى أن الزيادة في أسعار البترول لم يكن لها ذلك التأثير الكبير على ارتفاع نسبة التضخم

(١) لقد حاولت البلاد الصناعية تلغيب البلاد الآخذة في النمو ضد البلاد المصدرة للبترول عن طريق تسمية هذه الأخيرة ببلاد العالم الرابع .

(٢) وكان هذه الشعوب الفقيرة لم تكن كذلك الا بعد تصحيح أسعار البترول في عام ١٩٧٢ وانها قبل ذلك كانت تنعم بالرخاء والغنى . وهذا بالطبع منطوق مغلوط .

وأنة بالرغم من زيادة أسعار البترول الى ثلاثة أضعاف الا أن هذه الزيادة لم تساهم الا بمعدل ٢,٥٪ من التضخم والذي يبلغ ١٤٪ أما الباقي وهو ١١,٥٪ فتمتد جذوره الى أمور غير البترول^(١) .

وفي أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ دعا الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الى عقد اجتماع في أوائل عام ١٩٧٥ يضم الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة له والدول الآخذة في النمو الأخرى وقد رحبت الدول المصدرة للبترول بهذه الدعوة وأعلنت عن استعدادها للذهاب الى الحوار . الا أنه في نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام أعلن عن تشكيل منظمة تضم الدول الرئيسية المستهلكة للبترول سميت (بوكالة الطاقة الدولية) اشتركت فيها ١٦ دولة صناعية عدا فرنسا التي عارضت ايجاد أي نوع من التكتل يضم الدول المستهلكة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية وكالة الطاقة الدولية^(٢) .

وكان الغرض من تشكيل هذه الوكالة مجابهة منظمة أوبك واتخاذ مواقف موحدة بالنسبة للدول الأعضاء فيها حيال جميع القضايا التي تأتي نتيجة لأي اجراء تتخذه هذه المنظمة ، وكذلك التعاون في حالة الأزمات وتقاسم المخزون البترولي اذا ما تعرضت أي دولة عضو لحظر بترولي .

ويعتبر تشكيل هذه الوكالة حدثا سلبيا في طريق العلاقات البترولية الدولية ، تماما كما أن الحوار بين الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة يعتبر حدثا ايجابيا .

قدمنا كيف أن الدول المصدرة للبترول قد رحبت بالدعوة الفرنسية الى عقد الحوار ، الا أن هذه الدول أكدت من جديد على ضرورة بحث جميع القضايا المتعلقة

(١) بحث الينا الكاتب المذكور بصورة من هذه الرسالة التي بحث بها الى وزير الخزانة الأمريكي السيد / ولیم سايمن .

(٢) مانع سميد العتيبة - العلاقات البترولية - محاضرة أقيمت في جمعية التجار بين المصريين - القاهرة - فبراير عام ١٩٧٦ .

بالاقتصاد العالمي ككل وذلك مثل ، المشكلات النقدية ، ومشكلات التنمية ، ونقل التكنولوجيا والأمور المتعلقة بالمواد الأولية والطاقة وكذلك ضرورة فتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الدول الآخذة في النمو .

الا أن الولايات المتحدة أصرت في البداية على ضرورة بحث الأمور المتعلقة بالطاقة فقط وعدم التعرض للأمور الأخرى في هذا الحوار بل وتركها للمنظمات الدولية المتخصصة لمعالجتها ، وبعد مشاورات بين الحكومتين الأمريكية والفرنسية وافقت الولايات المتحدة على حضور اجتماع تمهيدي للحوار ، على أمل أن يشجع ذلك عودة فرنسا الى حظيرة الدول المستهلكة للبترول .

وفي ٢٤ يناير / كانون الثاني ١٩٧٥ عقد في مدينة الجزائر مؤتمر القمة الأول لدول أوبك حيث ناقش المؤتمر استراتيجية الدول المصدرة للبترول من الحوار ، وبعد أن رحبت بدعوة الرئيس الفرنسي لعقد الحوار ، أكد المؤتمر على ضرورة أن يبحث في الحوار بالإضافة الى الطاقة المواد الأولية ومسائل التنمية ونقل التكنولوجيا والمشكلات النقدية . وأكد مؤتمرة أوبك الأول على ضرورة اعتبار دول أوبك جزءا من دول العالم الثالث ورفض أي تفرقة أو تمييز بينها^(١) ثم وجهت الحكومة الفرنسية الدعوة الى ثلاث مجموعات من الدول لحضور مؤتمر تحضيرى يعقد في باريس^(٢) . وهذه المجموعات هي :

١ - مجموعة الدول الصناعية (المستهلكة للبترول) وتضم الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة واليابان .

ب - مجموعة الدول المصدرة للبترول . وتضم المملكة العربية السعودية وإيران وفنزويلا .

ج - مجموعة الدول الآخذة في النمو وتضم البرازيل والهند وزائير .

(١) انظر : مقررات القمة لدول أوبك - الجزائر - ٢٤ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٥ .

(2) Middle East Economist Survey, Supplement To Vol. XV111 No 25, 11 April 1975 (Touch & Go For Dialogue).

وفي ٧ نيسان / ابريل عام ١٩٧٥ اجتمع ممثلو المجموعات الثلاث في باريس ، وكان الهدف من هذا الاجتماع التمهيدي هو وضع أسس الحوار والاتفاق حول الموضوعات التي سوف تدرج في جدول أعمال المؤتمر العالمي ، وذلك لحل مشكلات العالم الاقتصادية على أساس من العدل والتكافؤ والاحترام المتبادل ، مع اعطاء الأولوية لايجاد الحلول لمشكلات الدول الآخذة في النمو .

وبعد عشرة أيام من النقاش المضني لم يتمكن المجتمعون من الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر القادم للحوار . فقد تعهد ممثلو الدول المصدرة للبترول باستعداد حكوماتهم لضمان ثبات واستقرار أسعار البترول لفترة طويلة نسبيا ، ومد الدول الصناعية بالبترول بكميات كافية وكذلك استعدادهم لاعادة تدوير ما لديهم من فوائض لرؤوس الاموال وفي مقابل ذلك طالبوا بأن تقوم الدول الصناعية بدور فعال في تطوير اقتصاديات دول العالم الثالث والمساعدة على نقل التكنولوجيا الحديثة .

وقد بدأ التباين في وجهات النظر يظهر عندما حاول المؤتمر التمهيدي بحث مشروع جدول أعمال مؤتمر الحوار القادم . وقد أوضح ممثلو السوق الأوروبية المشتركة بأنه ليس لديهم الصلاحية لقبول أو بحث أي جدول أعمال يتعدى موضوع الطاقة ، أو ما يتعلق بها ، مما زاد في شقة الخلاف بين الجانبين . ثم تقرر تشكيل لجنة مصغرة تضم كلا من ايران وزائير وممثلين عن السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك من أجل محاولة التوصل الى حل وسط بين الجدولين من قبل السوق الأوروبية المشتركة ومن قبل دول العالم الثالث ، ثم ضمت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية الى هذه اللجنة . وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها دول العالم الثالث الا أن الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اصررت على أن يبحث المؤتمر الأمور المتعلقة فقط بأسعار البترول واعداداته بينما تمسكت دول العالم الثالث ، بما فيها الدول المصدرة للبترول ، على أن يكون البترول أحد الموضوعات التي يجب أن يبحثها المؤتمر مثل المواد الأولية ومشكلات التنمية الاقتصادية والمشكلات النقدية العالمية .

وقد بذل الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان حينذاك مجهودا كبيرا من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، فقام بزيارة الجزائر واتفق مع الرئيس

الجزائري الراحل هواري بومدين على حل وسط يعالج جدول الأعمال ، حيث اقترح الرئيسان أن يتكون جدول الأعمال من الأمور التالية^(١) :

١ - المواد الأولية وتشمل :

- ١ - أمور الطاقة (البترول والمصادر الأخرى للطاقة) .
- ب - المواد الأولية الأخرى (بما فيها الأغذية) .
- ج - حماية القوة الشرائية لعائدات الدول الأخذة في النمو .

٢ - التعاون الدولي من أجل التنمية :

- ١ - التعاون العالمي .
- ب - مساعدة الدول الأكثر حاجة .
- ج - إعادة النظر في النظام النقدي الدولي .
- د - التبادل التجاري على أسس عادلة .
- هـ - نقل التكنولوجيا .

وقد وافقت الدول السبع الممثلة لدول العالم الثالث على هذا الاقتراح إلا أن الدول الثلاث (الممثلة للدول الصناعية) لم توافق على ذلك مما أدى إلى فشل هذا الاجتماع التحضيري .

وكان الشيء الوحيد الذي اتفق عليه هذا المؤتمر هو تغيير اسمه من الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي للطاقة والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بها إلى الاجتماع التحضيري لمؤتمر التعاون الدولي .

وقد عادت فرنسا إلى بذل جهودها من جديد من أجل اقناع الأطراف المختلفة

(١) المرجع السابق (MEES) .

بضرورة عقد اجتماع تحضيري ثانٍ الا انه ازاء اصرار الدول الآخذة في النمو على ضرورة وضع جدول أعمال شامل للمؤتمر وافقت أخيراً الولايات المتحدة على حضور الاجتماع التحضيري الثاني ، حيث نظر في الأمور المتعلقة بالمواد الأولية ومشكلات التنمية والمشكلات النقدية بالإضافة الى أمور الطاقة .

وفي ١٣ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ عقد في باريس الاجتماع التحضيري الثاني ، وقد حضرت هذا الاجتماع الدول التي سبق أن حضرت الاجتماع التحضيري الأول . ولم تبحث في البداية المشكلات الهامة خوفاً من أن تجر الحاضرين الى المناهات التي تسببت في فشل الاجتماع التحضيري الأول ، ورأوا ترك الأمور الرئيسية الى المؤتمر الذي سوف يعقد على مستوى وزاري في ١٦ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٥ . وقد اتفق في هذا الاجتماع أيضاً على تغيير اسم المؤتمر الى (المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي) ثم صدر عن الاجتماع بيان تضمن النقاط الرئيسية التالية^(١) :

١ - تابع المجتمعون الحوار الخاص بالطاقة والمواد الأولية والمسائل المالية المرتبطة بها .

٢ - تم الاتفاق على تسمية المؤتمر القادم باسم المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، على أن يبدأ هذا المؤتمر أعماله في ١٦ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٥ في مدينة باريس على مستوى الوزراء كما اتفق على توسيع دائرة المؤتمر ليضم سبعة وعشرين عضواً بدلاً من أحد عشر عضواً .

٣ - يتم اختيار خمس دول صناعية أخرى ، واثنى عشرة دولة من الدول الآخذة في النمو بالإضافة الى إحدى عشرة دولة السابقة ليصبح العدد سبعة وعشرين عضواً .

(1) Final Declaration Of The Preparatory meeting for the conference on International Economist Cooperation (Paris, 16 Oct. 1975).

٤ - تقرر أن يكون للمؤتمر رئيسان يتم اختيارهما من قبل كل من المجموعتين المشتركتين ويتناوب الرئيسان ترؤس الجلسات .

٥ - قرر الاقتراح أن على المؤتمر القادم انشاء أربع لجان متخصصة وهي :^(١)

١ - لجنة الطاقة .

ب - لجنة المواد الأولية .

ج - لجنة التنمية .

د - لجنة الشؤون المالية .

على أن تضم كل لجنة خمسة عشر عضواً من بينهم عشرة أعضاء يمثلون الدول الأخذة في النمو وخمسة يمثلون الدول الصناعية .

٦ - يجب عند اختيار أعضاء اللجان مراعاة الأعضاء الذين لهم ارتباط ومصالح مباشرة بأعمال كل لجنة .

٧ - يختار لكل لجنة رئيسان واحد عن كل مجموعة ، ويكون ترؤس الجلسات بالتناوب ، ويجوز أن تجزى اجتماعات مشتركة للرئيسين إذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

٨ - ويجوز أن تمثل المنظمات الحكومية التي تعنى عناية مباشرة بالمشكلات المطروحة عن طريق مراقبين دون أن يعطوا حق التصويت .

وينبغي أن تضم القائمة الخاصة بهذه المنظمات على وجه الخصوص منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة الأغذية والزراعة (منظمة الجات)

(١) عندما زار مساعد وزير الخزانة الأمريكي السيد / بارسكي دول الخليج المصدرة للبترول في شهر سبتمبر /
أيلول سنة ١٩٧٥ اقترحنا عليه تشكيل أربع لجان متخصصة وذلك لضمان سير أعمال المؤتمر وهي نفسها التي
أخذ بها الاجتماع التحضيري الثاني .

ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ،
صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

٩ - إذا أبدى أعضاء المؤتمر رغبتهم في متابعة أعمال لجنة لا ينتمون إليها فلهم
الحق في حضور اجتماعات هذه اللجنة بصفة مستمع .

١٠- عند بدء اللجان الأربع لاعمالها لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الاجراءات
التالية :

أ - تقوم لجنة الطاقة باتخاذ كل الترتيبات الملائمة في مجال الطاقة .

ب - تأخذ لجنة المواد الأولية عند ممارستها لعملها بعين الاعتبار التقدم
الذي أحرزته المؤسسات الدولية في مجال المواد الأولية ، كما تتخذ هذه
اللجنة الاجراءات التي قد تكون مقبولة في هذا المجال بما فيها الامور
المتعلقة بالأغذية والتي تحظى باهتمام خاص من قبل الدول الآخذة في
النمو .

ج - تأخذ اللجنة الخاصة بالتنمية ، وهي تمارس عملها ، بعين الاعتبار
التقدم الذي أحرزته المنظمات الدولية في هذا المجال ، كما تقوم
بتسهيل واقامة تعاون دولي وثيق يهدف الى تطوير الدول الآخذة في
النمو .

د - تقوم لجنة الشؤون المالية ببحث الامور المالية بما فيها الامور المالية
التي تهم الاعضاء بصورة مباشرة مع مراعاة المؤسسات المالية
الموجودة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والتنمية . وحيث
يصبح معلوما لدى الاطراف المعنية بأن اللجان الأربع سوف تمارس
عملها في وقت واحد وأن نتائج أعمالها مرتبطة فيما بينها على أن تقدم
جميعها الى المؤتمر الوزاري .

١١- واتفق أيضا انه يجوز لأي وفد أن يثير أي موضوع من أجل بحثه أمام
اللجان المذكورة سابقاً على أن يكون له علاقة بالحوار .

١٢- تكليف المؤتمر الوزاري القادم بتوجيه اللجان الأربع السابقة وفقا لما جاء في هذا الاعلان .

١٣- يوصي الاجتماع التحضيري هذا المؤتمر الوزاري بالنظر أيضا في المذكرات المرفقة بهذا الاعلان ويجوز طلب نقاش أية موضوعات لها صلة بعمل اللجان الأربع .

١٤- تقدمت بعض الوفود بمقترحات ارتئي بحثها من قبل اللجان المختصة ما دامت لا تخرج عن نطاق أعمال هذه اللجان .

١٥- التوصية باعتماد اللغات الرسمية وهي الانجليزية والعربية والاسبانية والفرنسية .

١٦- يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر باقرار لائحة النظام الداخلي والتي تعتمد على مبدأ الاجماع ، والذي على أساسه يتم اتخاذ القرارات والتوصيات بعد أن تتحقق الرئاسة انه لم يعترض عليها .

١٧- يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر بأن تكون له سكرتارية دولية تناط بها مهام ادارية وفنية واسعة . وبأن يكون المؤتمر الوزاري مسؤولا عن اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيماته وطريقة عمله وايجاد التمويل الكافي لمقابلة أية نفقات في هذا المجال عن طريق مقترحات تقدم بواسطة الرئيسين المتناوبين لاجتماعاته .

وحتى يتخذ المؤتمر القرارات اللازمة بهذا الخصوص فانه يفترض أن الحكومة الفرنسية ستكون مسؤولة عن توفير السكرتارية للاجتماع الوزاري الذي عقد في شهر ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٥ وفي أحوال مناسبة بالنسبة الى تلك الخدمات التي قدمت للاجتماع التحضيري .

١٨- يوصي الاجتماع التحضيري بأن ينعقد المؤتمر الوزاري للاجتماع ثانية على مستوى الوزراء خلال اثني عشر شهرا ، وان يعقد اجتماع أو أكثر على مستوى أقل بعد ستة أشهر على الأقل من اجتماع المؤتمر لوزاري .

وفي السادس عشر من ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٥ بدأ الحوار بين الشمال والجنوب حيث باشرت اللجان الأربع أعمالها في مدينة باريس . وقد ترأس لجنة^(١) الطاقة كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالتناوب وترأس لجنة المواد الأولية كل من بيرو واليابان وترأس لجنة التنمية كل من الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة وترأس لجنة الأمور النقدية كل من إيران والسوق الأوروبية المشتركة .

وقد حققت لجنة الطاقة تقدما أكثر مما حققته اللجان الأخرى ، حيث كانت اللجان الأخرى منهمكة في أعمالها وسط أجواء لا تخلو أحيانا من المزايدات بين الأطراف المختلفة للدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو .

هذا وقد كان من المعتاد أن تعقد اللجان الأربع اجتماعاتها في وقت واحد ، مرة كل شهر ويستغرق كل اجتماع ما بين أسبوع أو أسبوعين . وقبل كل اجتماع يتم اجتماع مشترك لممثلي الدول الآخذة في النمو من جهة واجتماع آخر مشترك لممثلي الدول الصناعية ، وذلك من أجل تنسيق مواقف كل مجموعة بالنسبة لسير أعمال اللجان المختلفة .

وفي ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٦ انعقد اجتماع عام لمختلف اللجان على مستوى وزاري ، وذلك من أجل تقويم أعمال اللجان المختلفة طيلة الاثنى عشر شهرا الماضية ، ولإعطاء الحوار دفعة أخرى الى الامام .

وفي عام ١٩٧٧ انتهت اجتماعات حوار الشمال والجنوب بالفشل الذريع بعد أن أصر كل جانب من الأطراف على مواقفه الأساسية كما أن تعنت الجانب الأمريكي تجاه القضايا الرئيسية الملحة للدول النامية أوصد جميع الأبواب أمام التفاهم الدولي حول القضايا الرئيسية التي طرحت في اجتماعات حوار الشمال والجنوب .

(١) المصدر : مصادرتنا الخاصة .

ولقد أوكلت الى الأمم المتحدة^(١) مهمة متابعة موضوع الطاقة وعلى الأخص قضية الطاقات الجديدة والمتجددة من أجل تطويرها ودفعها الا أن جهود الأمم المتحدة لم تثمر بشكل جيد في هذا الاتجاه .

ومن ناحية أخرى وعند بداية عام ١٩٧٨ تشكلت لجنة دولية لمناقشة القضايا الأساسية الملحة التي تتطلب من العالم التصدي لها كالفقر والجوع والوضع النقدي والمالي العالمي والطاقة والتنمية الاقتصادية وغيرها من القضايا الملحة .

وبذلك تشكلت ما سميت آنذاك بلجنة برانت^(٢) شاركت فيها شخصيات عالمية معروفة وقد اتصفت هذه اللجنة باستقلالها ولقد خلصت اللجنة الى أن العالم لا يمكن أن ينتظر من دون التعاون في برنامج اصلاحي فوري من أجل فائدة الجميع حول ما يلي :

- ١ - نقل حجم كبير من المصادر المالية الى الدول النامية .
- ٢ - وضع استراتيجية عالمية للطاقة .
- ٣ - برنامج غذائي عالمي .
- ٤ - البدء باصلاحات النظام النقدي العالمي وتعديل النظام الاقتصادي الدولي .

(١) مصادرها الخاصة .

North - South, "Report Aprogramme For Survival". Chairmanship / Willy Brandt. (٢)

الشخصيات المشاركة من / الكويت - كولومبيا - فولتا العليا - شيلي - الولايات المتحدة - بريطانيا - تنزانيا - الهند - ماليزيا - أندونيسيا - اليابان - كندا - السويد - فرنسا - غانا - الجزائر .

1980 Pan Books Ltd.

أما فيما يخص الطاقة فإن أهداف اللجنة ترمي الى :

- استقرار امدادات البترول الخام .
- تنظيم ترشيد الطاقة .
- تنظيم أسعار مصادر الطاقة بحيث تتزايد بشكل معروف ومستقر .

وفي عام ١٩٨٣^(١) عقدت هذه اللجنة اجتماعا آخر وأضافت الى مناقشاتها قضايا أخرى مختلفة ووضعت اقتراحات عديدة لعل ما يخص الطاقة منها يتعلق باقتراح انشاء وكالة جديدة للطاقة تعمل على زيادة الانتاج من الطاقة في الدول النامية كما اقترحت اللجنة تطوير استكشاف الطاقة فضلا عن اقتراح بفتح حوار ما بين الدول المستهلكة للبترول والدول المنتجة له لمناقشة الترتيبات التي تفيد منها كل الأطراف المعنية مثل ضمان الامدادات وضمان استقرار السوق البترولية الى فترة طويلة جدا .

ومن المؤسف أن العالم لم يأخذ بهذه الاقتراحات وخصوصا فيما يتعلق باستقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية والسوق البترولية والتي سيؤثر عدم استقرارها على كثير من مرافق الحياة وتطور التنمية الاقتصادية في كثير من مناطق العالم المختلفة .

(1) Common Crnsis. North - South, Co-Operation for world recovery. The Brandt Commission 1983, P. 158

المبحث الثالث

أسعار البترول والتغيرات المتوقعة فيه^(١)

كانت الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين تنتج وتصدر البترول الخام الى معظم دول العالم - وتكاد تكون المصدر الوحيد . وكانت منطقة خليج المكسيك أهم مصدر للبترول الخام . وهناك بدأت الشركات البترولية التي كانت تعمل في هذه المنطقة بالتوسع ليس فقط في الولايات المتحدة وإنما في دول العالم الأخرى متعاونة مع شركات البترول الأوروبية ، وذلك قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مما مكن هذه الشركات من السيطرة ليس فقط على انتاج البترول وإنما على تسويقه وتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين في العالم كله (عدا الكتلة الشرقية) .

وأدى هذا الوضع الى احتكار السوق البترولية العالمية بمفهومها الاقتصادي احتكار القلة (Oligopoly) وهذا الاحتكار أدى الى تحديد الأسس التي تم بموجبها تسعير البترول الخام بالشكل الذي يحقق أعلى ربح لشركات البترول الكبرى (Maximization Of Profit) .

لقد حددت أسعار البترول الخام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي منطقة خليج المكسيك ، وبالنظر لتجانس البترول الخام النسبي فقد حددت أسعار البترول الأخرى بالمقارنة بالأسعار في خليج المكسيك ، وذلك لرغبة الشركات الاحتكارية في ذلك الوقت في تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح سواء أكان البترول منتجاً في خليج المكسيك أم منتجاً في مناطق العالم الأخرى .

(١) لقد قسمنا مراحل تطورات أسعار البترول حسب مراحل تطور السوق السابق الذكر الى أربع مراحل .

وسمي هذا النظام التسعيري للبترول الخام بنظام تسعير خليج المكسيك زائداً (Gulf Plus) (قاعدة الخليج) ، أو ما يسمى بنظام نقطة الأساس .

وبموجب هذه الطريقة يدفع مشتري البترول الخام أسعار البترول كما هي معلنة في خليج المكسيك زائداً أجور الشحن للمسافة من خليج المكسيك الى منطقة الاستيراد ، أيا كان مصدر البترول سواء الخليج العربي أو فنزويلا . وقد تم للشركات باتباعها هذه القاعدة في التسعير ربط جميع أسعار البترول في العالم بالأسعار المعلنة في خليج المكسيك . وذلك لتحقيق أعلى الأرباح من جميع مناطق الانتاج الأخرى في العالم .

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد انتاج الشرق الأوسط من البترول وأخذت أهميته تزداد في تجارة البترول الدولية في نفس الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من البترول ، وتضاعلت صادراتها الى العالم الخارجي ، وكذلك ازداد استهلاك نصف الكرة الغربي من البترول . وقد أدى ازدياد انتاج البترول في الشرق الأوسط بالحكومة البريطانية الى فتح باب المفاوضات مع شركات البترول ، حيث رفضت الحكومة البريطانية دفع أجور الشحن الوهمية والتي تدفعها للبترول المصدر اليها من الشرق الأوسط . وادى ضغط الحكومة البريطانية هذا الى أن قامت شركات البترول العالمية بتحديد نقطة أساس جديدة في الخليج العربي ، سميت بنظام الأساس المزدوج اذ أصبحت بموجبها أسعار البترول في الشرق الأوسط وفي الأسواق البترولية العالمية تساوي أسعار البترول في خليج المكسيك مضافا اليها أجور الشحن الحقيقية من الخليج العربي الى الأسواق المصدر اليها بالنسبة لبترول أقطار الخليج العربي .

وأصبحت نابولي بايطاليا نقطة التعادل وذلك بموقعها في منتصف الطريق بين الخليج العربي والمكسيك ولا يحق لأي بترول تعدى نقطة التعادل هذه حيث يتطلب ذلك أجور شحن اضافية . وقد انتقلت نقطة الأساس بعد ذلك الى لندن حيث قامت شركات البترول بتخفيض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بعد زيادة الانتاج بمعدلات كبيرة في الشرق الأوسط وزيادة الطلب على البترول ، وخاصة في أوروبا

الغربية في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تفقد مركزها كأكبر دولة مصدرة للبترول .

وقد ادعت الشركات البترولية في حينه أن تخفيضها للأسعار المعلنة كان ضروريا ، وذلك بحجة تمكين بترول الشرق الأوسط من الدخول الى السوق الأوروبية ومنافسة البترول الأمريكي والفنزويلي .

ولم تكتف الشركات بنقل نقطة التعادل الى لندن بل عملت على تخفيض الأسعار المعلنة للبترول الشرق الأوسط بصورة متكررة في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ كما قامت بزيادة الانتاج من منطقة الشرق الأوسط لايجاد مبرر لتخفيض أسعار البترول . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت دولة مستوردة للبترول الخام بعد أن كانت دولة مصدرة له مما شكل أحد الأسباب التي حملت شركات البترول العالمية على تخفيض أسعار بترول دول الشرق الأوسط لأن الدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط سوف تتضرر وحدها من ناحية ومن ناحية أخرى لايجاد منافس للبترول الفنزويلي في السوق الأمريكية .

وسنبحث فيما يلي الأسس والقواعد التي أثرت على تطور الصناعة البترولية وتطور العلاقات البترولية بين مختلف أطرافها خلال المرحلة الأولى من تطور الأسعار البترولية والأسواق :

أولاً : اتفاقية طهران^(١)

في مطلع عام ١٩٧٠ تحسنت أسعار البترول المتحققة في السوق الدولية وذلك يرجع الى عوامل متعددة منها تخفيض الانتاج في ليبيا ، لأسباب فنية تتعلق بالمحافظة على الثروة البترولية فيها وأيضا انقطاع ضخ البترول في خط التابلاين ، وقد أدت هذه الأمور الى تقلص في عرض البترول بالنسبة للطلب عليه مما رفع

(١) لقد شاركنا زملائنا وزراء بترول الخليج العربي الذين قاموا بالتفاوض مع شركات البترول حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران

الاسعار المتحققة الى مستوى الاسعار المعلنة بل والى أعلى منها في بعض الأحيان . كما استطاعت بعض دول أوبك بيع البترول العيني والذي يحق لهذه الدول استلامه من الشركات بنسبة ١٢,٥٪ عينا (الريع العيني) وليس نقدا ، بأعلى من الاسعار المعلنة كما أدركت دول أوبك حينذاك أن قيمة العوائد للبترول الخام تقاس بقوتها الشرائية ، وأن هذه القوة الشرائية أخذت تتدهور بسبب عامل التضخم النقدي الحادث في الدول الرأسمالية ، والتي عمدت الى تصدير التضخم الى الدول المصدرة للبترول ، وذلك بزيادة أسعار المنتجات والسلع الصناعية التي تصدرها الى هذه الدول الأخيرة .

وفي المؤتمر الحادي والعشرين ، والذي عقد في كراكاس في فنزويلا في الفترة ٩ - ١٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٠ ، قررت دول الاوبك اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على ثروتها البترولية فأصدرت القرار ١٢ / ٢١ والذي جاء فيه :

«بعد الاخذ بعين الاعتبار التحسن العام الذي طرا على الوضع الاقتصادي والتسويقي لصناعة البترول العالمية وكذلك قدرتها على المنافسة مع المصادر الأخرى للطاقة قررت أقطار منظمة أوبك تبني الأهداف التالية» :

- ١ - زيادة نسبة الضريبة الى ٥٥٪ كحد أدنى .
- ٢ - وضع زيادة عامة في الاسعار المعلنة .
- ٣ - ازالة الفروقات القائمة في الاسعار المعلنة ، وذلك على أساس الاخذ بأعلى الاسعار السائدة في دول أوبك .
- ٤ - اتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بكثافة البترول .
- ٥ - الغاء كافة الخصميات التي منحت للشركات في اتفاقية تنفيق الريع .

وبعد اتخاذ هذا القرار في كراكاس عاصمة فنزويلا دخلت دول المنظمة في

مفاوضات مع شركات البترول العالمية ، وقامت دول الخليج العربي بأخذ زمام المبادرة بالنسبة للمفاوضات حيث تم التوصل إلى اتفاقية طهران ، ثم تلتها بعد ذلك اتفاقية طرابلس ، وهي على نسق اتفاقية طهران ، ولكنها عالجت الأمور الخاصة بدول البحر المتوسط ، ثم عقدت الاتفاقيات الأخرى والتي تم بموجبها جميعا تحديد الأسعار المعلنة للبترول الخليج العربي والبحر المتوسط وشمال أفريقيا والبترول النيجيري والاندونيسي . وأصبحت هذه الاتفاقيات أساسا لتحديد تركيب هيكل الأسعار الجديدة آنذاك وفقا للأسس التي جاءت بها مقررات مؤتمر أوبك الذي عقد في كراكاس وبذلك انتقلت سلطة تحديد الأسعار من شركات البترول العالمية والتي كانت تحددها وفقا لمصالحها وهواها ، إلى دول أوبك صاحبة الثروة ، ومن أهم المبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات الأنفة الذكر والموقعة مع شركات البترول ما يلي :

١ - التضخم النقدي :

من المعلوم أن الدول المصدرة للبترول تستورد المنتجات والسلع الصناعية والراسمالية من الدول الصناعية ، وتدفع معظم عوائدها من البترول لقاء وارداتها هذه ومن المعلوم أن القوة الشرائية للعوائد تندهور سنويا ، وذلك بسبب زيادة أسعار المنتجات المصنعة ولهذا السبب نصت الاتفاقيات على زيادة الأسعار المعلنة بنسبة ٢,٥٪ سنويا للتعويض عن الخسارة في القوة الشرائية للعوائد البترولية .

إلا أن هذه النسبة كما تبين بعدئذ كانت منخفضة جدا قياسا إلى معدلات التضخم المتحققة في الدول الصناعية كما سنرى فيما بعد .

٢ - علاوة الكبريت :

بدأت الدول الصناعية منذ الستينات بسن القوانين لتحديد نسبة الكبريت في المشتقات البترولية ، وخاصة في زيت الوقود (Fuel Oil) محافظة منها على عدم تلوث البيئة . ولهذا السبب زاد الطلب على النقط الخفيفة والتي تحتوي على نسبة قليلة

من الكبريت مما زاد في قيمتها . وقد تضمنت اتفاقية طرابلس بروز هذا المبدأ الجديد الذي أغفلته اتفاقية طهران ، إذ نصت اتفاقية طرابلس على رفع الأسعار المعلنة بمقدار ١٠ سنتات أمريكية للبرميل الواحد بالنسبة للبتروال الخام الليبي الخفيف .

ومن المعلوم أن نسبة الكبريت في البتروال الليبي منخفضة إذ لا تتجاوز ٠,٥٪ ثم تزداد العلاوة بمقدار ٢ سنت للبرميل ما بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٥^(١) . إلا أن إمارة أبوظبي في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ وضعت قاعدة علاوة الكبريت بصورة متكاملة وقاطعة ، وحصلت على علاوة للبرميل من بتروال مريان بلغت ٧٠ سنتاً أمريكياً .

٣ - الزيادة في أسعار المنتجات البتروولية في الدول الصناعية :

تضمنت الاتفاقيات السابقة كذلك زيادة مقطوعة في الأسعار المعلنة بلغت ٥ سنتات للبرميل الواحد للتعويض عن الزيادات التي تحصل في المنتجات البتروولية سنوياً والتي كانت تحصل عليها شركات البتروال .

٤ - احتساب فروقات الكثافة :

نصت الاتفاقيات أيضاً على نظام لاحتساب الكثافة بمقدار ٠,١٥ سنت أمريكي لكل ٠,١ درجة كثافة ، أي ١,٥ سنت أمريكي لكل درجة كاملة إلى حد ٤٠ درجة (API) ، ٢ سنت لكل درجة فوق الـ ٤٠ درجة (API) بينما كانت سابقاً ٢ سنت أمريكي لكل درجة ولجميع أنواع النفوط المختلفة .

كما نصت الاتفاقيات هذه على علاوات مؤقتة منها علاوة قناة السويس بسبب اغلاقها واضطرار الناقلات إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح مما يزيد في كلفة

(١) انظر . اتفاقية طرابلس لسنة ١٩٧١ .

نقل البترول من الخليج العربي إلى مراكز الاستهلاك في أوروبا . وكذلك علاوة الشحن المؤقتة والتي أعطيت للنفوط ذات المسافات القصيرة (Short Haul) وربط هذه العلاوة بالتقلبات التي تطرأ على معدلات أجور الشحن (Average Freight Rate Assessment, AFRA) والتي يصدرها وكلاء الشحن في لندن في أول كل شهر (١).

ثانياً : اتفاقية جنيف :

على أثر التخفيض الرسمي للدولار الأمريكي في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧١ ، وهي العملة التي تقاس بواسطتها عوائد الدول المصدرة ، طلبت الأخيرة من شركات البترول العالمية تعويضها عن الخسائر التي لحقتها نتيجة لتخفيض الدولار حيث دخلت في مفاوضات مع شركات البترول انتهت بالتوقيع على اتفاقية جنيف في العشرين من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٢ (٢) .

وقد نصت اتفاقية جنيف على زيادة الأسعار المعلنة للبترول الخام بنسبة ٨,٤٩٪ في منطقة الخليج العربي وشرقي البحر الأبيض المتوسط . ومما يذكر في هذا الصدد أن التخفيض الذي حصل للدولار كان بنسبة ٨,٥٧٪ ، حيث ارتفعت قيمة الذهب من ٣٥ إلى ٣٨ دولاراً للاونصة الواحدة ، بينما كان التخفيض الحقيقي للدولار بنسبة ٧,٨٩٪ .

وأهم ما تضمنته اتفاقية جنيف هو الملحق رقم ٢ والمتعلق بكيفية زيادة الأسعار المعلنة في المستقبل استناداً إلى التغيرات التي تحصل في قيمة الدولار إزاء العملات الأخرى المعتمدة في الجدول (٣) .

وبموجب اتفاقية جنيف فقد ارتفع السعر المعلن للبترول العربي الخفيف من ٢,٢١٨٠ دولاراً للبرميل إلى ٢,٤٧٩ دولاراً للبرميل ، وارتفع بترول مريان أبوظبي من ٢,٢٣٥ إلى ٢,٥٤٠ دولاراً للبرميل .

(١) يؤخذ المعدل لثلاثة أشهر والفرق بينه وبين المعدل ٧٢ من المقياس العالمي (World Scale) ويشرب الناتج في ٥٨ سنت للبرميل في ليبيا و٥٤ سنت للبرميل بالنسبة لشرقي البحر الأبيض المتوسط .

(٢) لقد كنا من المشاركين في وضع اتفاقية جنيف .

(٣) تنص المعادلة الحسابية التي اتفق عليها ما يلي

١ - اتخاذ المتوسط الحسابي للزيادة التي طرأت في قيمة العملات التسع والذي بلغت نسبته ١١,٠٢٪ إزاء الدولار في تاريخ الاتفاق مقارنة بالمعدل الأساسي في ٣٠ أبريل / نيسان عام ١٩٧١ لصندوق النقد الدولي كما مبين في الحساب أدناه .

تغير سعر الصرف للدولار بتاريخ الاتفاق مقارنة بمعدله الأساسي في ٣٠ أبريل / نيسان عام ١٩٧١ .

تابع المصدر السفلي

معدل صندوق النقد الدولي

١١,٥٧	العملة البلجيكية
٨,٥٧	العملة الفرنسية
١٣,٥٨	العملة الألمانية
٧,٤٨	العملة الإيطالية
١٦,٨٨	العملة اليابانية
١١,٥٧	العملة الهولندية
٧,٤٩	العملة السويدية
٨,٥٧	العملة الانجليزية
١٣,٥٠	العملة السويسرية
٩٩,٢١	المعدل الحسابي
$\frac{99,21}{9} = 11,02$	

٢ - يحدد احتساب المتوسط الحسابي كل ثلاثة اشهر لسعر الصرف للعملة التسع ازاء الدولار مقارنة بالمعدل الاساسي في ٣٠ ابريل / نيسان عام ١٩٧١ وإذا تبين من الحسابات تغير بنسبة درجتين صعوداً أو نزولاً عن المعدل الأولي وهو ١١,٠٢ (أو المعدل الآخر كيفما تكون الحالة) فيكون المعدل الجديد الناتج عن الحسابات هو المتوسط الحسابي الجديد ويبدأ تطبيقه في أوائل الفصل القادم وإذا تغير هذا المعدل فتجرى المعادلة التالية

١ - بالنسبة إلى أسعار الخليج العربي .

السعر المعلن المطبق في اليوم الأول من الفصل أو لم يكن هناك

$$1 + 0,0849 \times \text{ب} - 1$$

أي تعديل = ١١,٠٢ = السعر المعلن المعدل

ب - بالنسبة إلى الأسعار المعلنة لشرقي البحر الابيض المتوسط تطبيق المعادلة السابقة بشكل منفصل

بدون علاوة قناة السويس وعلاوة الشحن المؤقتة .

علاوة قناة السويس زائداً

علاوة الشحن المؤقتة = علاوة قناة السويس .

زائداً علاوة الشحن المؤقتة

$$\frac{(1 + \text{ب}) \times (0,0849)}{11,02}$$

والتي تحددها الاتفاقيات × والتي تعدل حسب هذا الاتفاق .

ج - السعر المعلن في تاريخ التنفيذ كما تحدده الاتفاقيات التي لها علاقة . آخر معدل حسابي مطبق والذي يسبق تغير العملات أو المعدل الحسابي الأول إذا لم يكن هناك معدل حسابي قد أتى بعده .

ثالثا : اتفاقية جنيف الثانية :

قامت الولايات المتحدة بتخفيض ثان للدولار الأمريكي في ١٢ فبراير شباط عام ١٩٧٣ ، وتبعه تغيرات كبيرة في أسعارا للصرف الدولية . وعلى الأثر طلبت دول أوبك بالتعويض مجددا عن الخسائر التي لحقتها بعد هذا التخفيض ، وكذلك عن الخسارة التي نجمت عن التغيرات في أسعار الصرف ، حيث قامت معظم الدول الصناعية بتعويم عملاتها في سوق الصرف الدولية ، مما زاد في تخفيض قيمة الدولار وزاد من خسارة دول أوبك . وقد دخلت هذه الدول مع شركات البترول في مفاوضات طويلة وفي أماكن متعددة . فمن فيينا إلى القاهرة وطرابلس وانتهت المفاوضات في الاجتماع الذي عقد في جنيف في الثاني من يونيو / حزيران عام ١٩٧٥ حيث زادت بموجب هذا الاتفاق الأسعار المعلنة للبترول وعدلت بذلك اتفاقية جنيف الأولى بما يتناسب والأوضاع الدولية الجديدة وتحسبا للتطورات المتوقعة مستقبلا .

وارتفعت الأسعار المعلنة بموجب اتفاقية جنيف الثانية بنسبة ١١,٩٪ إذا ما قارنا الزيادة بمستوى الأسعار في الأول من يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ أي قبل التخفيض الأخير للدولار وهذا يعني أن السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قد ارتفع من ٢,٥٩١ في أول يناير / كانون الثاني إلى ٢,٢٩٨ دولار للبرميل . وبعبارة أخرى فإن السعر المعلن قد ارتفع بنسبة ٥,٧٪ فقط إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة التي نصت عليها اتفاقية جنيف الأولى والتي لم تطبق بسبب المفاوضات التي كانت تدور بين الدول المصدرة للبترول وبين شركات البترول العالمية لتعديل الاتفاقية^(١) .

وقد عدلت اتفاقية جنيف الأولى بادخال بعض المبادئ الجديدة عليها . وهذه المبادئ هي :

(١) السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في فبراير / شباط عام ١٩٧٣ هو ٢,٧٤٢ دولار للبرميل وذلك تطبيقا لاتفاقية جنيف الأولى .

١ - سبق أن نصت اتفاقية طهران على زيادة الأسعار المعلنة بنسبة ٢,٥٪ للتعويض عن التضخم بالإضافة إلى زيادة قدرها خمسة سنتات للبرميل للتعويض عن الزيادة في أسعار المنتجات البترولية في أسواق الدول الصناعية . وقد رفعت هذه الزيادة إلى ٥,٤ سنت وذلك اعتباراً من الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٣ . أي أنها زادت بنسبة ٨,٤٩٪ وهي الزيادة التي كان قد اتفق عليها عندما زادت الأسعار المعلنة كما جاءت بها اتفاقية جنيف الأولى .

٢ - أدخلت في قائمة العملات بالإضافة إلى العملات السابقة العملة الكندية والأسترالية .

٣ - يحسب المعدل الحسابي للعملات المتخذ أساساً لاحتساب ارتفاع وانخفاض قيمة الدولار شهرياً بدلاً من الاحتساب الفصلي كما كان في الاتفاقية الأولى .

٤ - تطبق المعادلة ، فترزید أو تنخفض الأسعار ، بحصول تغير في المعدل الحسابي بين الدولار والعملات الأخرى بنسبة ١٪ بينما كانت الاتفاقية الأولى تتطلب لتطبيق هذه المعادلة أن يكون التغير في هذا المعدل الحسابي ٢٪ .

رابعاً: الزيادة في الأسعار المعلنة في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣:

بعد ازدياد الطلب العالمي على البترول في النصف الثاني من عام ١٩٧٣ ، وتخوف العالم من أزمة الطاقة التي شغلت العالم في بداية عام ١٩٧٣ حصل ضغط شديد على الأسعار المتحققة ، والذي جعلها ترتفع بحيث أصبحت توازي أو تفوق الأسعار المعلنة ، هذا بالإضافة إلى التضخم النقدي الذي أخذ يرتفع في الدول الرأسمالية بمعدلات عالية ومخيفة وأخذ يأكل من القوة الشرائية للعوائد البترولية .

فازاء هذا الوضع كان لابد من اعادة النظر في اتفاقية طهران وجعلها تتفق والمعطيات الجديدة حيث أصبحت بنود هذه الاتفاقية لا تنسجم والواقع كما وصفها الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي آنذاك عندما قال «بأن الاتفاقية بوضعها الحالي ميتة أو تكاد تكون تحتضر»^(١). أو كما قال الدكتور سعدون حمادي وزير البترول العراقي السابق «ان اتفاقية طهران لم تعد عادلة أو منسجمة مع الأوضاع المستجدة»^(٢).

وكان لابد من ايجاد طريقة للحفاظ على العلاقة بين الاسعار المتحركة والاسعار المعلنة ، بحيث ترتفع الاسعار المعلنة أوتوماتيكيا كلما ارتفعت الاسعار المتحركة للمحافظة على نفس مستوى العلاقة القديمة .

وعلى هذا الاساس ، وفي المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في فيينا في ١٥ سبتمبر / ايلول عام ١٩٧٣ ، قرر المؤتمر دعوة شركات البترول إلى الاجتماع في ٨ أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٧٣ لاعادة النظر في اتفاقية طهران .

وقد جرت قبل الاجتماع مشاورات بين دول الخليج العربي لتبادل وجهات النظر والتنسيق فيما بينها وعقد الاجتماع في التاريخ المحدد إلا أنه لم يؤد إلى نتيجة ايجابية ، وهذا راجع إلى أن الاختلافات بين دول الخليج وشركات البترول كانت مازال كبيرة . وفي هذه الاثناء اندلعت في الشرق الاوسط حرب أكتوبر / تشرين الأول لعام ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل مما حدا بشركات البترول العالمية إلى خلق الاعذار لقطع المفاوضات ، اذ انها كانت تتوقع أن يهزم العرب عسكريا وهم الاغلبية في منظمة أوبك ، وان يأتوا إلى المفاوضات وهم في موقف ضعيف^(٣) .

(١) انظر : عالم النفط - ١٥ سبتمبر / عام ١٩٧٣ .

(٢) انظر : أيضا عالم النفط ١٥ سبتمبر / ايلول عام ١٩٧٣ .

(٣) انظر : مانع العتيبة مقالات بترولية - سلاح البترول - عام ١٩٧٥ .

فما كان من وزراء بترول دول أوك إلا أن أعطوا شركات البترول مهلة عشرة أيام وقرروا الاجتماع في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ في الكويت لتقرير ما يجب اتخاذه لمواجهة موقف شركات البترول وكذلك لتحديد السعر المعقول للبترول المنتج من دولهم (١).

وفي الاجتماع الوزاري لدول الخليج العربي في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ في مدينة الكويت قرر وزراء بترول الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وقطر وايران عدم اعادة المفاوضات مع شركات البترول وقرروا زيادة السعر المعلن لنفوطهم جماعيا بنسبة ٧٠٪ فأصبح السعر المعلن للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ٥,١١٩ دولار للبرميل بعد أن كان ٣,٠١١ قبل الزيادة ، واتفق الوزراء على أن السعر المتحقق في السوق البترولي الدولي هو الذي يحدد السعر المعلن آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين السعريين ، كما كانت في عام ١٩٧١ أي قبل اتفاقية طهران والتي حددت العلاقة بين السعر المتحقق والسعر المعلن بـ ١ : ١,٤ على التوالي ، وعليه فإن السعر المتحقق للبترول العربي الخفيف والبالغ ٣,٦٥ دولار للبرميل ، يحدد السعر المعلن بـ ٥,١١٩ دولار للبرميل .

ومن القرارات المهمة لهذا المؤتمر أيضا ما يلي :

١ - يتم تحديد علاوة الكبريت بالنسبة للدول صاحبة العلاقة من قبلها وحسب ما تمليه طبيعة السوق (٢) .

٢ - الاستمرار في تطبيق اتفاقية جنيف .

(١) قدمت الشركات عرضا بزيادة الأسعار المعلنة بنسبة ١٥٪ وتعديل عامل التضخم وربطه بمعدل قياسي معقول أما العرض المقابل والذي قدمته الدول المنتجة فهو زيادة الأسعار المعلنة بنسبة ١٠٠٪ وإيجاد طريقة بحيث تعدل الأسعار أوتوماتيكيا وتكون الأسعار المعلنة تزيد عن الأسعار المتحققة بنسبة ٤٠٪ وربط عامل التضخم بأسعار البضائع للصناعة .

(٢) أخذت أيرلندي زمام المبادرة في مجال علاوة الكبريت وقد وضعت لهذا الغرض معادلة لتحديد مقدار علاوة الكبريت أشرف على وضعها المؤلف .

الزيادة في الأسعار المعلنة في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ :

على أثر الحرب العربية الاسرائيلية في ٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ وانقطاع البترول للمسافات القصيرة من البحر الأبيض المتوسط (Short Haul Crude) (٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول العراقي في بانياس و١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من طرطوس في سوريا و٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول السعودي في صيدا) كان له الأثر الكبير على اختلال التوازن بين عاملي العرض والطلب بالنسبة للبترول الخام . وعندما جاء القرار العربي ، والذي اتخذ في الكويت في ١٦ - ١٧ أكتوبر / تشرين الأول والذي قرر فيه وزراء البترول العرب تخفيض انتاج البترول تخفيضاً شاملاً بنسبة ٥٪ شهرياً إلى أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني ثم تلا ذلك قرار الدول العربية بقطع البترول عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وذلك لدعمها المباشر لاسرائيل أثناء الحرب .^(١)

كما قامت الحكومة العراقية بتأميم حصص الشركات الأمريكية والهولندية في شركة بترول البصرة المحدودة .

وقد زادت هذه القرارات من اختلال التوازن بين عاملي العرض والطلب وارتفعت بنتيجته أسعار البترول المتحققة حتى وصلت إلى مستويات أعلى بكثير من الأسعار المعلنة . ففي تونس استطاعت الحكومة التونسية الحصول على سعر للبترول قدره ١٢,٦٤ دولار للبرميل لمبيعاتها الآنية (Spot Sale) حيث تنافست الشركات الأمريكية في الحصول على هذه الشحنة غير الخاضعة للحظر والتي بلغت ٨٠٠٠٠ طن^(٢) .

(١) كانت ابوظبي هي أول من اطلق الرصاص الأول في حرب البترول عندما قررت قطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعتها الدول العربية الأخرى .

(٢) انظر : نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية (MEES) العدد ٤ - ١٦ يناير/تشرين الثاني ١٩٧٣

كما وارتفعت الأسعار المتحققة في منطقة الخليج العربي حيث حصلت المملكة العربية السعودية على ٩٣٪ من السعر المعلن لمبيعات بترومين (شركتها الوطنية) .

كما وصلت بعض أسعار البترول الايرانية الآنية إلى ما يزيد عن الـ ٨ دولارات للبرميل^(١) . وكانت أبوظبي قد نجحت في عقد صفقة مباشرة باعت بموجبها كمية من بترولها إلى شركة جابان لاين اليابانية وذلك في صيف عام ١٩٧٣ حصلت بموجبها على أسعار بلغت أكثر من ٩٤٪ من السعر المعلن^(٢) .

ولما كانت الدول المصدرة للبترول قد قررت في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ ربط أسعار البترول المعلنة بالأسعار المتحققة وكانت الأسعار المعلنة تساوي ١,٤ : ١ إلى الأسعار المتحققة كان لابد من إعادة النظر في هذه العلاقة النسبية بين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة وخلق ميكانيكية جديدة في تسعير البترول الخام ولهذا السبب اجتمع وزراء بترول دول الخليج العربي الست وهي الامارات العربية المتحدة وايران والسعودية والكويت وقطر والعراق مع شركات البترول في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٣ في فيينا وانتهى الاجتماع بدون نتيجة تذكر .

وكان الوزراء يتوقعون من الشركات تقديم اقتراحات جديدة حول كيفية تسعير البترول الخام نظرا للظروف والمعطيات الجديدة . ولكن شركات البترول في هذا الاجتماع لم تقدم أي مقترحات .

وفي المؤتمر الوزاري السادس والثلاثين والذي عقد في فيينا في الفترة ١٩ - ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٣ قرر المؤتمر تكليف اللجنة الاقتصادية بدراسة الأسس التي يجب اعتمادها في تركيب هيكل الأسعار البترولية باعتبارها مادة أولية ، مشابهة للمواد الأولية الأخرى الداخلة في التجارة الدولية ، وفي نفس الوقت

(١) نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية (MEES) العدد ٥ - ٢٣ يناير / تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٢) انظر اتفاقية جابان لاين مع شركة بترول أبوظبي الوطنية .

قرر المؤتمر ضرورة اجتماع اللجنة الاقتصادية أربع مرات سنوياً للنظر في هيكل وتركيب الأسعار وتحديد مستوياتها ودراسة العوامل المؤثرة فيها . واقترح أن يكون الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية في ١٧ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ يتبعه اجتماع وزاري لدول الخليج العربي في ٢٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ في مدينة طهران لتحديد الأسعار المعلنة على أساس الدراسات والتوصيات التي ستقدمها اللجنة الاقتصادية للمؤتمر الوزاري والتي سيتم تطبيقها ابتداء من الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

مؤتمر طهران^(١) الوزاري في ٢٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ :

في الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الوزاري في طهران للنظر في الأسعار المعلنة كانت الأسعار المتحققة قد وصلت إلى مستوى لم تصله من قبل . ففي المزاد الذي أعلنته إيران لبيع كميات من البترول وصلت الأسعار إلى ١٧ دولاراً للبرميل ، وكذلك ارتفعت الأسعار في شمالي أفريقيا ونيجيريا إلى مستويات خيالية حيث حصلت نيجيريا على سعر بلغ ٢٤ دولاراً للبرميل ، وذلك بسبب قلة المعروض من البترول وكون البترول النيجيري غير خاضع للحظر الذي فرضه المنتجون العرب . ومع هذا فإن المؤتمر لم يأخذ هذه الأسعار بعين الاعتبار وذلك لكونها مؤقتة ولا تمثل مستوى السوق الحقيقي للبترول . وبعد مناقشات طويلة بين وزراء دول الخليج العربي قررت اللجنة الوزارية تحديد دخل الحكومة للبترول العربي الخفيف وهو البترول القياسي (Marker Crude) بمقدار ٧ دولارات للبرميل ، ويكون السعر المعلن على هذا الأساس ١١,٦٥١ دولار للبرميل ، أن هذا يعني زيادة في الأسعار المعلنة تبلغ ١٣٠٪ من السعر المعلن في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ .

ولقد كانت بعض الدول وعلى رأسها إيران ، تريد زيادة دخل الحكومة بأكثر من ٧ دولارات للبرميل في حين أن بعض الدول الأخرى لم توافق على الزيادة بهذا المعدل ، ومنها المملكة العربية السعودية ، والتي وافقت عليه تمثيلاً مع الأكثرية .

(١) حضر الاجتماع وزراء دول الخليج الست (السعودية ، العراق ، إيران ، الإمارات ، قطر ، الكويت وحضرتة) ولغوياً أخرى من الجزائر واندونيسيا وليبيا ونيجيريا وفنزويلا وحضرتة كمراقب) .

والجدير بالذكر أن هذا المؤتمر جاء بقرارات وتوصيات مهمة من بينها أن البترول العربي الخفيف ٣٤ درجة (API) اعتبر البترول الذي تقاس أو تحدد بواسطته أسعار النفط الأخرى وذلك حسب الكثافة والموقع الجغرافي ونوعية البترول .

والمقاييس التي تحدد بواسطتها نوعية النفط المختلفة هي :

١ - الكثافة (Gravity) :

حدد فرق الكثافة بـ ٣ سنتات لكل درجة أقل من ٣٤ درجة (API) و٦ سنتات لكل درجة أعلى من ٣٤ درجة (API) بينما كانت سابقا ١,٥ سنت لكل درجة أقل من ٤٠ درجة (API) و٢ سنت لكل درجة تزيد عن ٤٠ درجة .

٢ - علاوة الكبريت :

من القرارات المهمة في هذا الاجتماع ضرورة احتساب علاوة كبريت للبترول الذي يحتوي على نسبة كبريت أقل من البترول القياسي (تبلغ نسبة الكبريت في البترول القياسي ١,٧٪) وكانت شركات البترول تحصل على علاوة الكبريت هذه لنفسها ولسنوات طويلة .

٣ - الموقع الجغرافي :

تحدد علاوة الموقع الجغرافي باحتساب الفرق بين كل ميناء وجزيرة كوان الوهمية محسوبة على أساس المعدل العالمي ٧٢ (World Scale 72) وحسب معدلات لأجور الشحن لعام ١٩٧٣ وتقرر أن يكون ميناء رأس تنورة هو الأساس في احتساب علاوة الشحن أي اعطاء ميناء رأس تنورة علاوة صفر وتقاس الموانئ الأخرى قياسا بميناء رأس تنورة .

وعلى أساس المبادئ أعلاه فقد أصبحت الاسعار المعلنة للبترول المنتج في الخليج العربي خلال تلك الفترة هي كما يلي مقارنة بالبترول القياسي :

نوع البترول	الكثافة	فروقات النوعية		السعر المعلن دولار
		الكثافة	الكبريت ^(١) دولار	الشحن
العربي الخفيف	٣٤	-	-	-
العربي المتوسط	٣١	- ٠,٠٩٠	-	-
العربي الثقيل	٢٧	- ٠,٢١٠	-	-
الايراني الخفيف	٣٤	-	+ ٠,٢٥٠	- ٠,٢٦
الكويت	٣١	- ٠,٠٩٠	-	- ٠,١٦
أبوظبي				
أم الشيف	٣٧	+ ٠,١٨٠	+ ٠,٢٥٠	+ ٠,٠٠٥
زاكم	٤٠	+ ٠,٣٦٠	+ ٠,٥٥٠	+ ٠,٠٠٥
مربان	٣٩	- ٠,٣٠٠	+ ٠,٧٠٠	- ٠,٠١٥
العراق البصرة	٣٥	+ ٠,٠٦٠	-	- ٠,٠٣٩
قطر مرين	٣٦	+ ٠,١٢٠	+ ٠,٢٥٠	- ٠,٠٠٨
قطر دخان	٤٠	+ ٠,٣٦٠	+ ٠,٤٢٠	- ٠,٠١٧

كذلك خرج المؤتمر بعدد من القرارات منها - الدعوة إلى اجتماع استثنائي في ٧ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ لمناقشة امكانية البدء في حوار بين الدول المصدرة والدول المستهلكة لتجنب الزيادات الحزونية في أسعار المنتجات الصناعية من أجل المحافظة على القيمة الشرائية لعائدات البترول المصدر .

المصدر : بترولوم انتلجنس ويكلي ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣ العدد ٥٣
 (١) من المعلوم أن أبوظبي كانت قد حددت علاوة الكبريت كما هي في الجدول ومن ثم حددت دول الخليج العربي الأخرى علاوة الكبريت لبترولها استنادا إلى علاوة الكبريت التي حددتها أبوظبي أخذين بعين الاعتبار الفروقات في نسبة الكبريت .

خامساً : تطور ضريبة الدخل والريع :

كنا قد ذكرنا سابقا ان اتفاقية طهران لعام ١٩٧١ قد نصت على زيادة ضريبة الدخل من ٥٠٪ إلى ٥٥٪ على أثر الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الليبية مع شركات البترول العاملة في أراضيها ، وقد شجع النجاح الذي حققته ليبيا في تغيير النظام الضريبي بزيادة من ٥٠٪ إلى ٥٥٪ حكومات الدول المصدرة للبترول الأخرى على رفع نسبة الضريبة إلى المستوى الجديد وهو ٥٥٪ .

وكانت نسبة الضريبة الـ ٥٠٪ قد طبقت منذ توقيع اتفاقيات مناصفة الأرباح في الخمسينات وقبل توقيع اتفاقية طهران حيث كانت شركات البترول تحقق أرباحا تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ سنتاً أمريكياً للبرميل ازدادت هذه الأرباح بعد زيادة الأسعار المعلنة ، وبعد التحسن الكبير الذي حصل في أسعار البترول المنخفضة ، اذ جاءت هذه الأرباح نتيجة الفروقات بين الأسعار الفعلية في السوق البترولية الدولية والعبء الضريبي على شركات البترول والمكونة من مجموع الضريبة والريع وكلفة الإنتاج كما هو مبين أدناه .^(١)

(١) يمكن احتساب عائد الحكومة والمكون من الضريبة والريع بالمعادلة التالية :

(الضريبة ٥٠٪ - الريع ١٢,٥٪)

عائد الحكومة = ٠,٥٠ (م - ٠,١٢٥ - ك) + ٠,١٢٥ م

عائد الحكومة = ٠,٥٠ م - ٠,٦٢٥ م - ٠,٥٠ ك + ٠,١٢٥ م

عائد الحكومة = ٠,٥٦٢٥ م - ٠,٥٠ ك

م = السعر المعلن

ك = كلفة الإنتاج

وتصبح المعادلة بعد زيادة الضريبة إلى ٥٥٪ هي ٠,٦٢٥ م - ٠,٥٠ ك - ٠,٥٠ ك

دولار للبرميل	
١,٨٠	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قبل اتفاقية طهران
٠,١٠	كلفة الانتاج
٠,٢٢٥	الربح
١,٤٧٥	الربح الاجمالي على اساس السعر المعلن
٠,٧٣٨	الضريبة ٥٠٪
١,٤٠	السعر المتحقق في السوق
٠,٠٦٣	الكلفة الضريبية (الضريبة + الربح + كلفة الانتاج)
٠,٣٣٧	ربحية الشركات
	بعد زيادة الاسعار المعلنة وزيادة الضريبة :
١١,٦٥١	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في ١/١/١٩٧٤
٠,١٠	الكلفة
١,٤٥٦	الربح ١٣,٥٪
١٠,٠٩٥	الربح الاجمالي على اساس السعر المعلن
٥,٥٥٢	الضريبة ٥٥٪
١٠,٨٣٥	السعر المتحقق في السوق ٩٣٪ من السعر المعلن
٧,١٠٨	الكلفة الضريبية
٣,٧٢٧	ربحية الشركات

يتبين من التحليلات السابقة أن أرباح الشركات قد ارتفعت نتيجة زيادة الاسعار المعلنة بما يزيد عن عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية طهران ، فكان لا بد أن تعمل الدول المصدرة للبترول على تقليص أرباح الشركات ، ليس فقط من أجل الاشتراك في هذه الأرباح ، ولكن لسبب أهم بكثير من الحصول على الأرباح ألا وهو دعم شركات البترول الوطنية حيث وضعت الشركات الأجنبية الكبرى بسبب الهيكل الضريبي في موضع تنافسي أفضل من الشركات الوطنية والتي وجدت صعوبة في تسويق حصتها من البترول بمستوى أسعار إعادة الشراء والذي حدد بنسبة ٩٣٪ من السعر المعلن. في حين كانت تستطيع شركات البترول الكبرى بيع البترول بأقل من هذا المستوى بكثير وكانت النتيجة الطبيعية أن فقدت شركات

البتترول الوطنية أسواقها لصالح شركات البترول الأجنبية مما اضطر بعض الحكومات إلى بيع المزيد من بترول المشاركة إلى هذه الشركات . وهذا أدى إلى الاضعاف من قيمة مبدأ المشاركة ، والذي ينص على دخول الشركات الوطنية السوق البترولية من أوسع الأبواب ومناقسة الشركات الأجنبية واكتساب الخبرة والسيطرة على السوق البترولية والذي كان محتكرا من قبل الشركات الكبرى لحقبة طويلة من الزمن فكان لابد من تصحيح هذا الوضع وتقليص الفروقات إلى أبعد الحدود بين الأسعار المتحققة والتي تباع بها شركات البترول الوطنية والكلفة الضريبية على شركات البترول العالمية .

وبعد مرور ستة أشهر على زيادة الأسعار المعلنة والتي طبقت في الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ لم تعمل دول أوبك شيئا يذكر لتصحيح الوضع إلى أن جاء المؤتمر الوزاري لمنظمة أوبك ، والذي عقد في كيتو عاصمة الاكوادور . ففي الخامس عشر من يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ تقرر زيادة نسبة الربع من ١٢,٥٪ إلى ١٤,٥٪^(١) وعلى الرغم من كون هذه الزيادة طفيفة وبالتالي كان لها تأثير بسيط على الكلفة الضريبية ، اذا ارتفعت الكلفة الضريبية على شركات البترول بمقدار ١١ سنتاً للبرميل ، إلا أنها كانت بداية الطريق في اتجاه تخفيض أرباح شركات البترول وتغيير النظام الضريبي ، حيث كان لا يزال الفرق بين الأسعار المتحققة والكلفة الضريبية على شركات البترول كبيرا آنذاك . وحتى لو أخذنا معدل كلفة البترول على شركات البترول بإضافة ما تشتريه هذه الشركات من بترول المشاركة بأسعار إعادة الشراء (Bay Back) وإضافته إلى كلفة البترول الذي تستلمه الشركات فإنه كان يساوي ٤٠٪ من الانتاج بالكلفة الضريبية .

وقد بقيت هذه المشكلة آنذاك مدار بحث بين العاملين في شؤون البترول وخاصة على مستوى اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة أوبك وقد أجريت دراسات متعددة سواء من قبل اللجنة الاقتصادية أو من قبل الدول الأعضاء تبعها تقديم اقتراحات متعددة كلها كانت تعالج موضوع زيادة الضريبة والربع .

(١) أصبحت معادلة احتساب عائد الحكومة تساوي ٠,٦١٥٢٥ - ٠,٠٥٥

ولم يكن الغرض منها بالأساس هو الحصول على عوائد اضافية بقدر ما هو تقليص الفروقات بين الأسعار المتحققة والكلفة الضريبية ، لما لها من تأثير مباشر ومستمر على الأسعار ، ولما تؤدي إليه من خلق مشكلات كبيرة لشركات البترول الوطنية ، التي حاولت تسويق حصتها من بترول المشاركة بشكل مباشر ، والتي كان عليها أن تبيع هذه الحصة بسعر السوق البالغ ٩٣٪ من السعر المعلن . فالشركات الكبرى تحصل على ٤٠٪ من الانتاج (بترول المساهمة) (Equity Oil) بالكلفة الضريبية ، والبالغة في ذلك الوقت بالنسبة للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ٧,٢٢ دولار للبرميل ، وإذا فرضنا أن هذه الشركات كانت تشتري المتبقي من الانتاج من بترول المشاركة وهو ٦٠٪ (Participation Oil) بسعر السوق ، وهو يساوي ٩٣٪ من السعر المعلن ، والبالغ ١٠,٨٤ دولار للبرميل ، فإن هذه الشركات تحصل على البترول بمعدل ٩,٣٩ دولار للبرميل (هذا ما يسمى بمعدل كلفة الشراء) ويقل هذا المعدل فيما إذا رقت أو استلمت الشركات الأجنبية أقل من ٦٠٪ من الانتاج كما هو الحال في كثير من دول أوبك . وبناء على ذلك فإن الفرق بين أسعار السوق ومعدل كلفة البترول على الشركات الأجنبية تصل إلى ١,٤٤ دولار للبرميل ، وقد تزيد في حالة عدم استلام الشركات لكل انتاج المشاركة . وكان هذا الفرق الكبير يعطي الشركات الأجنبية الكبرى المرونة في المساومة والتحرك نحو تخفيض أسعارها ، بحيث تكون منافسا قويا للشركات الوطنية وتضعها في موقف صعب في الوقت الذي تريد فيه الأخيرة الحفاظ على مستوى أسعار مبيعاتها عند حد مستوى أسعار اعادة الشراء (Bay Back Price)

وفي المؤتمر الاستثنائي الحادي والأربعين (Extra-ordinary) لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والذي انعقد في فيينا في ١٢ ، ١٣ سبتمبر / ايلول عام ١٩٧٤ تقرر ضرورة التعويض عن التضخم النقدي الحاصل في الدول الصناعية ، والتي أثرت على القوة الشرائية للعوائد البترولية . ولمعالجة هذا الوضع تقرر زيادة معدل دخل الحكومة بنسبة ٣,٥٪^(١) اعتبارا من أول اكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ مع تجميد الاسعار المعلنة للفصل الرابع من عام ١٩٧٤ وعلى أن تتحمل

(١) قدر معدل التضخم لأسعار الجملة في دول المنظمة الأوروبية للتعاون والتطوير (OECD) بما يزيد عن ١٤٪ قسمت على أربعة فصول وعلى هذا الأساس زيد معدل دخل الحكومة بنسبة ٣,٥٪ للفصل الرابع فقط وبدون أخذ السنة كلها بعين الاعتبار .

هذه الزيادة شركات البترول الأجنبية هذه المرة وليس المستهلك .

ويتضمن القرار اعلاء زيادة الربح من ١٤,٥٪ إلى ١٦,٦٧٪ وهي نسبة الربح التي كانت مطبقة في فنزويلا في ذلك الوقت وي طرح مقدار الزيادة في الربح من مجموع الزيادة المعتمدة في دخل الحكومة وتضاف إلى الضريبة بما تعادلها نسبياً مع ترك الباب مفتوحاً لدول أوبك لتعدل نسبة الضريبة حسب ظروفها وحسب النسب الضريبية المطبقة في دولها . وقد قامت دول الخليج العربي برفع نسبة الضريبة من ٥٥٪ إلى ٦٥,٧٥٪ ، وبذلك تعادلت نسبة زيادة الربح إلى ١٦,٦٧٪ والضريبة إلى ٦٥,٧٥٪ مع زيادة دخل الحكومة بنسبة ٣,٥٪ كما قررها المؤتمر الوزاري (١).

وفيما يلي الطريقة لكيفية احتساب عوائد الحكومة والكلفة الضريبية على الشركات الأجنبية بعد تلك الزيادات في ضريبة الدخل والربح :

١١,٦٥١	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف ^(٢)
٠,١٠	كلفة الانتاج
١,٩٤٢	الربح ١٦,٦٧٪
٩,٦٠٩	الربح الاجمالي على اساس السعر المعلن
٦,٣١٨	الضريبة ٦٥,٧٥٪
	الكلفة الضريبية
٨,٢٦٠	دخل الحكومة يساوي
٠,١٠	زائد كلفة الانتاج
٨,٣٦٠	الكلفة الضريبية على الشركات
١٠,٨٤٠	السعر المتحقق ٩٣٪ من السعر المعلن
٨,٣٦	الكلفة الضريبية
٢,٤٨٠ دولار	ربحية الشركات المساهمة

(١) أصبحت معادلة احتساب دخل الحكومة بزيادة الضريبة والربح بالنسب في ذلك الوقت إلى ٠.٧١٤٥٩٤٧٥ م - ٠.٦٥٧٥ د .

(٢) أخذنا البترول العربي الخفيف لأنه اختير لأن يكون البترول القياسي وذلك للمسهولة وكان من الممكن أخذ أي نوع من أنواع النقط الأخرى .

أما بعد قرار منظمة أوبك المشار إليه آنفا فقد تقلصت أرباح الشركات من ٣,٧٢ دولار للبرميل إلى ٢,٤٨ دولار للبرميل ، وذلك للبتروال الذي تسلمته هذه الشركات عن حصتها البالغة ٤٠٪ من الانتاج (بتروال المساهمة) (Equity Oil) .

وكانت الشركات الأجنبية تشتري جميع أو معظم بتروال المشاركة والعائد للحكومات بأسعار إعادة الشراء البالغة ٩٢٪ من السعر المعلن ، ولكن حتى لو أخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار فإن أرباحها من البرميل الواحد كانت عالية وذلك كما هو مبين أدناه :

٣,٣٤٤	=	٨,٣٦٠ من ٤٠٪ (الكلفة الضريبية)
٦,٥٠٤	=	١٠,٨٤٠ من ٦٠٪ (السعر المتحقق)
٩,٨٤٨		معدل الكلفة على الشركات
١٠,٨٤		السعر المتحقق للبرميل
٩,٨٤٨		معدل الكلفة للبرميل الواحد
٠,٩٩٢ دولار		ربحية الشركات بالبرميل

أما إذا كانت الشركات لم تستلم أيا من ٦٠٪ من الانتاج ، وهو حصة الحكومات ولنفرض أنها استلمت فقط ٤٠٪ وهي حصتها وحدها فإذا أخذنا أبوظبي^(١) كمثال فإن أرباحها من البرميل عند ذلك الوقت ترتفع عن المعدل السابق كما هو مبين أدناه :

٥,١٨٠	=	٨,٣٦٠ من ٥٠٪
٥,٤٢٠	=	١٠,٨٤٠ من ٥٠٪
٩,٦٠٠		معدل كلفة البتروال للبرميل
١٠,٨٤		السعر المتحقق
٩,٦٠		معدل الكلفة للبرميل
١,٢٤ دولار		ربحية الشركات

(١) قلت هذه النسبة في عام ١٩٧٦ فأصبحت الشركات تأخذ ٣٠٪ من الانتاج بدلا من ٤٠٪ كما كانت في عام ١٩٧٥ وهي تساوي برميل من بتروال المشاركة (المساهمة) - أما الـ ٣٠٪ فتساوي نصف حصة الحكومة .

ومما تقدم يتبين أن أرباح الشركات الأجنبية في تلك المرحلة من تطور الأسعار كانت لا تزال تزيد عن الأرباح التي كانت تحققها قبل اتفاقية طهران ، فهي تحقق ٢,٤٨ دولار للبرميل في حالة احتساب بترول المساهمة فقط وبين دولار وإلى ١,٢٥ دولار للبرميل في حالة احتساب معدل كلفة بترول المساهمة والمشاركة (Equity And Participation) لذلك كان لابد من اتخاذ اجراء يتبع الاجراءات السابقة لوضع الامور في نصابها فجاء مؤتمر دول الخليج العربي في أبوظبي ، والذي دعت إليه دولة الامارات العربية المتحدة وحضره كل من العراق والكويت والسعودية وايران وقطر بالإضافة إلى الامارات العربية . وقد تمخض الاجتماع عن اتفاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر على أسس جديدة بالنسبة لتحديد الضريبة والريع ، وذلك عن طريق تخفيض الأسعار المعلنة بمقدار ٤٠ سنتاً أمريكياً للبرميل وزيادة ضريبة الدخل من ٦٥,٥٧٪ إلى ٨٥٪ والريع من ١٦,٦٧٪ إلى ٢٠٪ .

ولم توافق كل من ايران والعراق والكويت على تطبيق المبادئ الجديدة المقدمة بالأصل من المملكة العربية السعودية ، وطلبت أن يبحث هذا الموضوع على مستوى منظمة أوبك حيث تتواجد جميع الدول الأعضاء .

وبعد قرار أبوظبي الشهير تقلصت أرباح الشركات الأجنبية وأصبحت عند مستوى معقول بالنسبة إلى الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية التي قد استرجعتها وحقت بالإضافة إليها أرباحاً طائلة غير مكتسبة .

لقد كانت الصناعة البترولية في الماضي وقبل قرار أبوظبي تحقق معدلات من الربح عالية جداً لم تحققها أي صناعة أخرى في التاريخ^(١) .

وفيما يلي طريقة احتساب العوائد وأرباح الشركات الأجنبية بعد تطبيق قرار أبوظبي^(٢) .

(١) Arthur D. Little "The Economic Impact Of Middle Eastern." (١١)

(٢) أصبحت معادلة احتساب عائدات الحكومة هي : ٨٨م - ٨٥م

١١,٦٥١	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف المقرر في يناير / كانون الثاني ١٩٧٤ إلى بداية نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام .
٠,٤٠	التخفيض
١١,٢٥١	السعر المعلن الجديد
٠,١٠	تكلفة الانتاج
٢,٢٥	الربح ٢٠٪
٨,٩٠١	الدخل الخاضع للضريبة
٧,٥٦٦	الضريبة ٨٥٪
	التكلفة الضريبية
٩,٨١٦	عائد الحكومة يساوي
٠,١٠	زائد تكلفة الانتاج
٩,٩١٦ دولار	التكلفة الضريبية على الشركات الأجنبية
١٠,٤٦٣	السعر المتحقق
٩,٩١٦	التكلفة الضريبية
٠,٥٤٧ دولار	ربح الشركات من بترول المساهمة

وفي حالة استلام ٦٠٪ من (بترول المشاركة) بالإضافة إلى بترول المساهمة فإن
معدل ربح الشركات على هذا الأساس يكون كما يلي :

٣,٩٦٦	=	٩,٩١٦ من ٤٠٪
٦,٢٧٨	=	١٠,٤٦٣ من ٦٠٪
١٠,٢٤٤		معدل تكلفة البترول على الشركات الأجنبية
١٠,٤٦٣		السعر المتحقق
١٠,٢٤٤		معدل تكلفة البترول
٠,٢١٩ دولار		معدل ربحية الشركات

وفي حالة استلام ٤٠٪ من الانتاج (بترول المشاركة) فإن أرباح الشركات للبرميل الواحد تكون كما يلي :

٤,٩٥٨	=	٩,٩١٦ من ٥٠٪
٥,٢٣١	=	١٠,٤٦٣ من ٥٠٪
١٠,١٨٩		معدل كلفة البترول
١٠,٤٦٣		السعر المتحقق
٠,٢٧٤ دولار		معدل ربح الشركات

وقد حقق قرار أبوظبي فوائد متعددة نذكر منها ما يلي :

١ - تخفيض الأسعار المتحققة للمستهلك وذلك لأن التخفيض في السعر المعلن كان من نتيجته تخفيض في الأسعار المتحققة ، وذلك لأن السعر المتحقق عبارة عن نسبة معينة من السعر المعلن (٩٣٪ من السعر المعلن) كما هو مبين أدناه :

١١,٦٥٩	السعر المعلن القديم
١٠,٨٣٥	السعر المتحقق ٩٣٪ من السعر المعلن القديم.
١١,٢٥٩	السعر المعلن الجديد
١٠,٤٦٣	السعر المتحقق الجديد
٠,٣٦٨ دولار	الفرق بين الأسعار المتحققة

وهذا يعني أن السعر المتحقق قد انخفض بالنسبة للبرميل بحوالي ٣٧ سنتاً أمريكياً .

٢ - دعم شركات البترول الوطنية وتقوية مركزها التنافسي في السوق وذلك بزيادة الكلفة الضريبية على الشركات الأجنبية والتي أصبحت لا تستطيع البيع بأقل من الأسعار التي تباع بها شركات البترول الوطنية ، وإلا تعرضت للخسارة كما أنها لا تستطيع البيع بأعلى من الأسعار التي تباع بها شركات البترول الوطنية . لأنها بذلك ستفقد زبائنها إذ سيكون البترول متوافرا في السوق الدولي بالأسعار المتحققة الجديدة .

٣ - تقلص أرباح الشركات الأجنبية واسترجاع حقوق الدول المصدرة للبترول والاستفادة من الأرباح الهائلة التي كانت تجنيها الشركات الأجنبية لفترة طويلة لما فيه مصلحة الدول المصدرة للبترول ، وفي الوقت الذي اتخذ فيه مؤتمر أبوظبي القرار ، كانت دوائر منظمة أوبك واللجنة الاقتصادية التابعة لها تدرس موضوع توحيد الأسعار وتغيير النظام الضريبي للتخلص من الارتباطات التي وجدت باتباع قاعدة تعدد الأسعار من معلنة إلى محققة إلى أسعار إعادة الشراء .. الخ

وفي المؤتمر الثاني والأربعين لمنظمة أوبك ، والذي انعقد في فيينا بتاريخ ١٢ - ١٣ ديسمبر / كانون الأول لعام ١٩٧٤ قرر المؤتمر اتباع قاعدة السعر الموحد . ونظرا لأهمية قرار أبوظبي فقد اتخذت الأسس والنتائج المالية المترتبة عليه أساسا في تحديد السعر الموحد الجديد لدول أوبك ، وتحدد في ضوئه أسعار البترول الأخرى ، وبموجب قرار أبوظبي أصبح مثلا دخل الحكومة السعودية من برميل بترولها ، وهو البترول القياسي (العربي الخفيف) ، هو ١٠,١٢ دولار . وقد توصل المؤتمر إلى هذا المعدل بتطبيق قرار أبوظبي بتخفيض السعر المعلن بمقدار ٤٠ سنتا وزيادة ضريبة الدخل إلى ٨٥٪ والريع ٢٠٪ وبيع بترول المشاركة (٦٠٪ من الانتاج) بأسعار إعادة الشراء البالغة ٩٢٪ من السعر المعلن . ومنذ زيادة الأسعار المعلنة في الثامن والعشرين من ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٤ ، والتي طبقت مع بداية عام ١٩٧٥ لم تقم دول أوبك بزيادة الأسعار المعلنة بل حصل العكس إذ خفضت الأسعار المعلنة بمقدار ٤٠ سنتا كما رأينا بعد اتخاذ قرار أبوظبي في ١٤ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ وجرى تطبيقه من قبل دول أوبك مع بداية عام

١٩٧٥ ، وذلك على الرغم من التضخم النقدي الذي حصل في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والذي نتج عنه تخفيض فعلي في القوة الشرائية للعوائد البترولية ، والذي عوضت عنه دول أوبك بعض الشيء بواسطة زيادة ضريبة الدخل والربح على الشركات الاجنبية خلال عام ١٩٧٤ وفيما عدا ذلك فقد جمدت الاسعار المعلنة منذ الاول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ وحتى نهاية سبتمبر / ايلول عام ١٩٧٥ .

وقد عمدت دول أوبك خلال هذه الفترة إلى تحذير الدول الصناعية ودعوتها إلى ضرورة العمل على تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة والمصدرة إلى دول أوبك مما يؤثر على القيمة الفعلية لعائدات البترول مما قد يضطرها إلى دفع أسعار أعلى للمنتجات والسلع التي تستوردها وذلك من المواد الرأسمالية أو الغذائية أو الخدمات كما وتتطلب المحافظة على القيمة الحقيقية للعوائد البترولية (القوة الشرائية) تعديل الأسعار بنسبة التضخم النقدي الذي حصل بعد آخر زيادة لأسعار البترول في تلك الفترة وذلك لكي تحافظ أسعار البترول على قيمتها الحقيقية .

ومن الحسابات التي قامت بها سكرتارية منظمة أوبك اعتمادا على الاحصائيات التي تنشرها بعض المنظمات الدولية والاقليمية ، ومنها صندوق النقد الدولي ، يتضح مدى التأثير السلبي الكبير على عائدات البترول لدول منظمة أوبك في تلك المرحلة من تطورات السوق البترولية ، فاستنادا إلى تلك الاحصائيات فإن أسعار السلع المصدرة إلى دول أوبك من الدول الصناعية قد زادت بنسبة ٢٨,٦٪ بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ وانها ازدادت أيضا بنسبة ٢٠٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٥ ، كما أن معهد البحث الاقتصادي للشرق الأوسط في طوكيو يؤكد هذه الأرقام في الدراسة الاقتصادية التي قام بها^(١) .

(١) انظر . Imported Inflation Of OPEC Member Countries, MEES, Sup. 14 Nov. 1975.

تبين الدراسة أن أسعار المنتجات التي تستوردها بلدان أوبك قد ازدادت بنسبة ٢٨,٣٪ بين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٤ .

وفي المؤتمر الوزاري العادي الذي عقد في ليبرفيل في الغابون في العاشر من يونيو / حزيران ١٩٧٥ تقرر تجميد الاسعار المعلنة للبترول حتى نهاية سبتمبر / ايلول ١٩٧٥ .

ونظرا لأن التضخم النقدي مازال مستمرا بمعدلات عالية آنذاك فإن العوائد البترولية أخذت في التدهور المستمر ولذلك قرر المؤتمر أيضا بأنه سينظر في تعديل اسعار البترول في المؤتمر القادم .

وفي الاجتماع الوزاري الاستثنائي الخامس والاربعين والذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٤ - ٢٧ سبتمبر / ايلول عام ١٩٧٥ وبعد مناقشات طويلة بين وزراء البترول حول تحديد نسبة التضخم الذي حدث في الدول الصناعية ، والذي أدى إلى تدهور في قيمة العوائد البترولية ، رغبت بعض الدول الاعضاء في زيادة اسعار البترول بنسبة ٢٠٪/ وذلك قياسا على معدلات التضخم الحقيقية . في حين أن بعضا آخر طلب تجميد الاسعار لفترة أخرى وإذا كان لابد من زيادتها فيجب ألا تتجاوز الزيادة نسبة ٥٪ فقط .

ثم اتفق الوزراء على حل وسط^(١) يقضي بزيادة الاسعار بنسبة ١٠٪/ وذلك حفاظا على وحدة أوبك ، على أن تطبق الزيادة على البترول العربي الخفيف (بترول القياس) فأصبح السعر الجديد هو ١١,٥١ دولار بدلا من ١٠,٤٦ دولار للبرميل وعلى أن يبدأ تطبيق هذه الزيادة ابتداء من أول أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ ثم تجميد الاسعار عند هذا المستوى الجديد إلى نهاية شهر يونيو / حزيران عام ١٩٧٦ حيث كان سيبحت من جديد موضوع أسعار البترول في المؤتمر القادم .

وفي المؤتمر الذي عقدته منظمة أوبك في بالي بإندونيسيا خلال الفترة المذكورة آنفا لم تتمكن الدول الاعضاء من الاتفاق على صيغة تعالج بها موضوع الاسعار للفترة القادمة ، ولذلك تقرر الاستمرار في تجميد الاسعار عند المستوى الذي كانت عليه في نهاية عام ١٩٧٦ .

(١) كان لوفد الامارات العربية المتحدة الدور الاول في ايجاد النسبة الوسطى وهي الـ ١٠٪/ والتي حظيت بقبول الجميع وذلك بالتعاون مع وفد الكويت .

وعلى الرغم من تجميد الأسعار الرسمية عند عام ١٩٧٦ فإن الأسعار في السوق الفورية بدأت تتصاعد خلال الفصل الرابع من ذلك العام حتى وصلت في ديسمبر / كانون الأول إلى حوالي ١٢,٠٥ دولار للبرميل بالنسبة لبترول الإشارة العربي الخفيف و١٢,٥٩ دولار للبرميل بالنسبة لبترول زاكم و١٢,٦٧ دولار للبرميل بالنسبة إلى بترول مريان .

وفيما يلي جدول يوضح تطورات هذه الأسعار .

تطورات معدل سعر بترول الإشارة (العربي الخفيف الرسمي) وفي السوق الفورية)

(مع تطورات أسعار بترول مريان وبترول الإشارة خلال بعض

أشهر عام ١٩٧٦)^(١)

(دولار للبرميل)

الاسعار الفورية			الاسعار الرسمية			
السعر الفوري مريان	السعر الفوري لزاكم	السعر الفوري للعربي الخفيف	السعر الرسمي لبترول زاكم	السعر الرسمي لبترول مريان	السعر الرسمي لبترول الإشارة العربي الخفيف	
١١,٩٦	١١,٨٦	١١,٤٩	١١,٨٢	١١,٩٢	١١,٥١	يناير/كانون الثاني
١٢,٤٤	١٢,٣٥	١٢,١٧	١١,٨٢	١١,٩٢	١١,٥١	أكتوبر/تشرين الأول
١٢,٦٧	١٢,٥٩	١٢,٠٥	١١,٨٢	١١,٩٢	١١,٥١	ديسمبر/كانون الأول

وبذلك بدأت السوق الفورية تضغط لزيادة مستوى السعر الرسمي لأوبك خلال نهاية العام المذكور فضلا عن ازدياد نسب التضخم العالمي وتغيرات عملة الدولار وتأثيرها على قيمة البرميل المصدر من دول أوبك ، وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية^(٢) التابعة لأوبك في فيينا في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٦ ناقش

(١) احصائيات البترول والطاقة لمنظمة أوبك - يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ ص ٥٤ للأسعار الرسمية - ص ٦٠ الأسعار الفورية

(٢) XXXV111 Economic Commission Report, Vienna. Nov. 15-16/1979, P.2. ما عدا دولة الامارات العربية المتحدة ويمثل المملكة العربية السعودية والذين أشاروا إلى أن زيادة بأكثر من ٤ - ٥ ٪ لا يمكن أن تكون مقنعة نظرا للاضطراب الاقتصادي العالمي آنذاك - ص ٤ .

موضوع تأثير ذلك على قيمة البرميل حيث أشار تقرير اللجنة إلى أن جدول قياسي استيرادات أوبك (OPEC Price Index) للفترة من أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٥ إلى ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٦ يقدر قيمة التدهور في العوائد البترولية بحدود ٢٦,١٩٪ خلال الفترة ، مما يتطلب زيادة السعر لبترول الاشارة بمقدار ٣,٠١ دولار للبرميل اعتبارا من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ .

وفي اجتماع لمجلس الوزراء الذي انعقد في الدوحة في الفترة ١٥ - ١٧ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٦ ، اتفق أحد عشر وزيرا ، بعد نقاش طويل ، على رفع سعر القياسي (أو السوق) (Marker Crude) للعربي الخفيف من السعر السابق ١١,٥١ دولار للبرميل إلى ١٢,٧٠ دولار للبرميل اعتبارا من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ . ثم زيادته اعتبارا من يونيو / حزيران من نفس العام إلى ١٣,٣٠ دولار للبرميل (أي زيادته بنسبة ١٥٪) ، أما وزيرا دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقد اتفقا على زيادته بنسبة ٥٪ فقط على سعر البرميل الرسمي خلال تلك الفترة ، وبذلك أصبح لأوبك نظام مزدوج للتسعير (Two-Tier Oil Price) ، وانهار السعر الموحد لها . وعند منتصف عام ١٩٧٧ ومن أجل توحيد أسعار أوبك انضمت إلى بقية الدول المملكة العربية السعودية ودولة الامارات في حجم الزيادة على الأسعار للنصف الثاني من عام ١٩٧٧ .

وفيما يلي تطور الأسعار الرسمية والفورية^(١) خلال عام ١٩٧٧ .

(دولار للبرميل)

الأسعار الفورية			الأسعار الرسمية			
السعر الفوري لترلكم	السعر الفوري لبريلن	السعر الفوري للعربي	السعر الرسمي لترلكم	السعر الرسمي لبريلن	السعر الرسمي للعربي الخفيف	
١٢,٧٢	١٢,٧٩	١٢,٢٣	١٢,٤١	١٢,٥٠	١٢,٠٩	يناير/كانون الثاني
١٣,٠٧	١٣,١٧	١٣,٦٧	١٣,١٧	١٣,٢٦	١٢,٧٠	يوليو/تموز
١٣,١٧	١٣,٢٦	١٣,٦٨	١٣,١٧	١٣,٢٦	١٢,٧٠	ديسمبر/كانون الأول

(١) احصائيات البترول والطاقة - أوبك / يناير كانون الثاني ١٩٨٨ ص ٥٤ : ٦١ .

وبذلك تحقق استقرار وتناسق في السوق عند نهاية العام وتساوت تقريبا الاسعار الفورية والرسمية لمعظم أنواع البترول .

وفي الاجتماع الوزاري لدول أوبك الذي انعقد في كراكاس (فنزويلا) خلال الفترة من ٢٠ - ٢١ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٧ لم يتمكن الوزراء من الاتفاق على أية تعديلات للأسعار لعام ١٩٧٨ إذ أن الحاجة إلى سياسة بعيدة الأمد في ذلك الوقت كانت أمرا مهما لضمان موقع واستقرار حصة أوبك من البترول في السوق البترولية العالمية ، ولم ينجم عن اجتماع اللجنة الاقتصادية التي انعقدت في ٧ - ١١ نوفمبر / تشرين ثان^(١) في فيينا من نفس العام ، سوى أن موضوع السياسة البعيدة الأمد يحتاج إلى دراسات وبحوث علمية عميقة لفهم آلية تأثير ارتفاع أسعار البترول على الأوضاع العالمية وأوضاع بدائل الطاقة وغيرها .. وكانت اللجنة قد استعرضت الأوضاع^(٢) في مجال العرض والطلب العالمي على البترول في الدول المستهلكة الرئيسية وأوضاعها الاقتصادية وتأثير التضخم المستورد على قيمة بترول أوبك وعوائدها البترولية وتغيرات العملة ومعدل أسعار البدائل من الطاقة ، وأشارت غالبية الوفود إلى أن مستوى التعديلات على سعر البترول العربي الخفيف تتحدد ما بين ١٠٪ و ٢٦٪ على أن يوضع سعر موحد لبترول القياس (العربي الخفيف) .

إن هذا الانطباع عن مستوى التعديل المطلوب كانت قد خرجت به هذه اللجنة بناء على الأسس التالية :

١ - في مجال العرض والطلب على البترول في الدول المستهلكة الرئيسية :

ان تقديرات مستوى الطلب على بترول أوبك للنصف الأول من عام ١٩٧٨ تتحدد ما بين قرضية منخفضة ويحدود ٣١,٤ مليون برميل يوميا وفرضية مرتفعة

(1) (43) Economic Comission Meeting Vienna Nov. 7, 1977.

Long-Term Pricing Policy Of OPEC Member Countries.

(2) XL111 E.C.B. Meeting Report to (L) meeting of the conference Vienna Nov. 7.11.1977.

بحدود ٣١,٨ مليون برميل يوميا استنادا إلى توقعات النمو للناتج المحلي الاجمالي للدول الرئيسية المستهلكة خلال تلك الفترة ، كما أكد الاجتماع ارتفاع مستوى المخزون الاستراتيجي البترولي للدول الصناعية والذي قدرته اللجنة بحدود ٢,٢ مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨ .

٢ - التطورات الاقتصادية في الدول المستهلكة :

لقد قدرت اللجنة أن نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العام لسبع دول صناعية رئيسية هو بحدود ٤,٢ ٪ . أما في النصف الأول من عام ١٩٧٨ فهو بحدود ٥ ٪ كما قدرته احصائيات بنك النقد الدولي (IMF) ، أما توقعات التضخم خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨ فلقد قدر بحدود ٧ ٪ .

٣ - أكدت تقديرات انخفاض القوة الشرائية عن طريق جدول قياسي استيراد أوبك (O.I.P.I.)^(١) قد كان بحدود ٢٠ ٪ لعام ١٩٧٧ .

٤ - تغير عملة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى :

باستخدام سلة احتساب جنيف لحدى عشرة^(٢) عملة رئيسية مقابل الدولار ، وتغير قيمة حقوق وحدة السحب الخاصة (SDR) فإن نتائج هذا الاحتساب تراوحت ما بين ٩,٢ سنت للبرميل إلى ١٩,٠٢ سنت للبرميل آخذين بعين الاعتبار فترة الأساس من يناير / كانون الثاني إلى سبتمبر / أيلول من عام ١٩٧٧ .

أما ما يتعلق بأوضاع الفروقات النسبية لأنواع البترول (Relative Values) المصدر من دول أوبك ، فإن الأساس الذي وضع في اجتماع الوزراء في الدوحة يكون أساسا مقبولا لكافة الدول ، مع الاقتراح بدراسة الموضوع بصورة أعمق في الاجتماع القادم المخصص لهذا الغرض إلا أن الوزراء في الاجتماع الذي عقد في كركاس لم يتفقوا على هذا الموضوع كما أسلفنا حيث لم تحدث أية تغيرات على

(1) OPEC Import Price Index.

(٢) سبق تفصيل الموضوع .

مستوى الأسعار البترولية الرسمية في عام ١٩٧٨ إذ كانت الاسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف ولربان وزاكم كما يلي (٧):

السعر الرسمي للعربي الخفيف	السعر الرسمي لربان	السعر الرسمي لزاكم	السعر الفوري للعربي الخفيف	السعر الفوري لربان	السعر الفوري لزاكم
١٢,٧٠	١٢,٢٦	١٢,١٧	١٢,٦٦	١٢,٢٥	١٢,١٦
١٢,٧٠	١٢,٢٦	١٢,١٧	١٢,٧٢	١٢,٢٧	١٢,١٠
١٢,٧٠	١٢,٢٦	١٢,١٧	١٤,٩٠	١٥,٥٥	١٥,٥٠

وبناء على الجدول السابق ، فقد ارتفعت قيمة أسعار البترول في السوق الفورية في الفترة عند نهاية عام ١٩٧٨ مما شكل ضغطا على هيكل أسعار أوبك صعودا ، حيث اجتمعت اللجنة الاقتصادية لأوبك وكان من نتائج هذا الاجتطاع مايلى :

١ - على صعيد التضخم والتضخم المستورد :

قدرت نسب التضخم المستورد في عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٦ بحدود ١٩,٠٤٪ وذلك بتطبيقها على سعر البرميل المبيع في عام ١٩٧٨ وقد احتسب هذا الرقم عن طريق استخدام جدول قياسي الاستيراد لدول أوبك (O.I.P.I.) .

٢ - الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية المستهلكة للبترول :

ان التقديرات التي خرجت بها اللجنة تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول الرئيسية المستهلكة سيتراوح بحدود ٤٪ لعام ١٩٧٩ مقارنة بالسابق وان مستوى التضخم في هذه الدول بدأ يميل إلى الاعتدال في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، على الرغم من ارتفاعه خلال العام كله .

(٢) المصدر : احصائيات أوبك للبترول والطاقة / يناير ١٩٨٨ ص ٥٥ - ص ٦٢

XLVI E.C.B. report to L11 meeting of the conference, Vienna, Nov. 14-20, 1978. P.3.

٣ - وضعية العرض والطلب العالمي على بترول أوبك :

توقعت اللجنة الاقتصادية أن يتراوح حجم الطلب على بترول أوبك في عام ١٩٧٩ بين ٣٠ و ٣١ مليون برميل .

على اثر ذلك وفي الاجتماع الثاني والخمسين للمؤتمر الذي انعقد في ابوظبي للفترة من ١٦ إلى ١٧ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٨^(١) استعرض المؤتمر نتائج اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشار إليها سابقا وعلى الأخص فيما يتعلق بتطورات اوضاع التضخم العالمية وانخفاض قيمة الدولار خلال فترة السنتين الأخيرتين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، وانخفاض قيمة عوائد البترول المصدر من دول أوبك وتأثير ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وبالرغم من ذلك فإن المؤتمر شعر بالرغبة في جعل معدل النمو الاقتصادي العالمي يتطور بصورة أفضل في المستقبل وفي دعم مركز الدولار ضد تيارات التضخم المؤثرة على قيمة السلع والبضائع المشتراة بتلك العملة . لذا ، قرر المؤتمر زيادة جزئية على سعر البترول وبحدود ١٠٪ كمعدل لكل عام ١٩٧٩ بدلا من الانجراف وراء تأثيرات السوق الفورية وعلى الوجه التالي :

- ٥٪ اعتبارا من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٩ .
- ٣,٨٠٩٪ اعتبارا من ١ ابريل / نيسان ١٩٧٩ .
- ٢,٢٩٤٪ اعتبارا من ١ يونيو / حزيران ١٩٧٩ .
- ٢,٦٩١٪ اعتبارا من ١ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٩ .

(١) انعقد المؤتمر برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة باختيار الامارات مقر الاجتماع .

وعلى ذلك فسيكون معدل سعر العربي الخفيف (سعر بترول القياس) كما يلي :

- ١٣,٣٣٥ دولار للبرميل اعتباراً من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٩ .
- ١٣,٨٤٣ دولار للبرميل اعتباراً من ١ أبريل / نيسان ١٩٧٩ .
- ١٤,١٦١ دولار للبرميل اعتباراً من ١ يونيو / حزيران ١٩٧٩ .
- ١٤,٥٤٢ دولار للبرميل اعتباراً من ١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٩ .

ومن جهة أخرى يبين المؤتمر المذكور أنه في حالة استمرار عدم استقرار التضخم وقيمة عملة الدولار وبقية العملات الرئيسية الأخرى فإن المؤتمر سوف يضطر إلى تطبيق كل النسب المتحققة من ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة الدولار عند تعديلات الاسعار في المراحل القادمة .

أما في عام ١٩٧٩ فلقد ظهرت تطورات مثيرة أخرى سواء في منطقة الخليج أو على صعيد الاسعار البترولية ، فعلى نطاق الاسعار الرسمية والفورية لبترول الاشارة (العربي الخفيف) وبترول مريان وزاكنم فقد كانت التطورات خلال العام كما يلي (١):

(دولار للبرميل)

سعر زاكنم الفوري	سعر مريان الفوري	العربي الخفيف الفوري	زاكنم الرسمي	مريان الرسمي	الرسمي العربي الخفيف	
١٨,٦٣	١٨,٧٤	١٧,٥٦	١٤,٠١	١٤,١٠	١٣,٣٤	يناير/ كانون الثاني
٢٢,٨١	٢٣,٠٦	٢١,٥٥	١٧,٠١	١٧,١٠	١٤,٥٥	أبريل / نيسان
٣٧,٠٠	٣٧,٠٠	٢١,٥٥	١٧,٤٠	١٧,٩٠	١٨,٠٠	يونيو/ حزيران
٣٩,٠٠	٣٩,٠٠	٣٥,٠٠	٢١,٤٦	٢١,٥٦	١٨,٠٠	أكتوبر/ تشرين الأول
٤١,٩٢	٤١,٩٢	٣٨,٠٠	٢٧,٤٦	٢٧,٥٦	٢٤,٠٠	نوفمبر/ تشرين ثاني
٤٢,٠٠	٤٢,٠٠	٤١,٠٠	٢٧,٤٦	٢٧,٥٦	٢٤,٠٠	ديسمبر/ كانون الأول

(١) المصدر : احصائيات البترول والغاز - لوبك يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ ص ٥٥ ص ٦٢ .

ولابد لنا في هذه المرحلة الزمنية من القول بأن الاضطرابات التي حصلت أيام الثورة الأولى في إيران عام ١٩٧٨ وما تلاها من تغيرات وتوترات في منطقة الخليج العربي وضعت السوق البترولية في حالة من القلق نظرا لامكانية تطور هذه الاضطرابات مما قد يؤدي إلى انقطاع الامدادات البترولية من المنطقة بأسرها . ولقد ارتفعت الأسعار الفورية في السوق البترولية ارتفاعا كبيرا حتى وصلت في أواخر عام ١٩٧٩ إلى ما يزيد عن الواحد والأربعين دولارا للبرميل الواحد من البترول الخفيف (كما يلاحظ في الجدول السابق) .

لقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية أربع مرات^(١) خلال هذا العام .

ففي اجتماع اللجنة الاقتصادية الثامن والأربعين الذي عقد في مايو / آيار من نفس العام ، أشارت اللجنة إلى التطورات الجديدة والارتفاع في أسعار السوق الفورية والتي حققت زيادة بلغت بحدود ٦ - ٨ دولارات للبرميل عن الأسعار الرسمية من أول شهر مايو / آيار من ذلك العام ثم إلى ١١ دولارا للبرميل عند أواخر هذا الشهر . وقد رافق ذلك كله ارتفاع في أسعار الصادرات من الدول الصناعية بما يقارب ١٣,٧٥٪ خلال عام ١٩٧٨ كما أن جدول قياسي استيراد أوبك لنفس العام احتسب نسبة التضخم المصدرة بحدود ٢٨,٢٪ وبناء على ما سبق من احتسابات فلقد اقترحت اللجنة تعديل الأسعار الرسمية البترولية عند منتصف العام من أجل تنظيم استقرار السوق البترولية ، حسب النسب المشار إليها أعلاه ، مع بعض التحفظات من بعض الوفود^(٢) . أما على صعيد الاجتماعات الوزارية فقد تقرر عقد اجتماع استشاري لوزراء أوبك برئاسة وزير البترول في دولة الامارات العربية المتحدة في مدينة جنيف في سويسرا خلال الفترة من ٢٦ - ٢٧ مارس / آذار من عام ١٩٧٩ .

(١) الاجتماعات التالية في عام ١٩٧٩ :

- ١ - اجتماع خاص للجنة ١٢ - ٥ فبراير / شباط - فيينا .
- ب - اجتماع اللجنة ٤٨ - ١٤ مايو / آيار - فيينا .
- ج - اجتماع اللجنة الخمسون - يونيو / حزيران - جنيف . ثم اكملت الاجتماع الخمسين .
- د - في فيينا بتاريخ ١٢ - ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩ .

(٢) من هذه الوفود المندوب السعودي الذي أكد على صغر وحدودية السوق الفورية البترولية آنذاك

وتقرر في هذا الاجتماع على ضوء التطورات المهمة الجارية والحاصلة في صناعة البترول ، تحويل الاجتماع الاستشاري إلى اجتماع استثنائي للمؤتمر الوزاري . وبعد أن استعرض الاجتماع تلك التطورات الحاصلة في السوق البترولية وكذلك مستوى الأسعار المتزايد والذي فرض على شركات البترول للدول النامية عن طريق بيعها البترول بالأسعار الفورية من قبل الشركات البترولية العالمية ، وتفحص المؤتمر سبلا عديدة يمكن أن تؤدي إلى ضمان جعل الأسعار البترولية التي تدفعها الدول ، وخصوصا الدول النامية ، هي نفسها تلك التي تضعها أوبك .

كما قرر المؤتمر بناء على الفارق السعري ما بين الأسعار البترولية الفورية منها والرسمية اجراء تعديل متواضع بسيط على الأسعار وعلى أساس أن يكون سعر بترول الاشارة (العربي الخفيف) عند الأول من ابريل / نيسان هو ١٤,٥٤٦ دولار للبرميل . كما ترك الباب مفتوحاً لأية دولة في اجراء تعديل لاضافة ما تقدمه السوق من أسعار أعلى (Price Market Premia) وحسب ظروفها الخاصة ، وبين المؤتمر أن هذه الزيادة المتواضعة هي من أجل فسخ المجال لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي كما دعا المؤتمر ، أيضا ، الدول الصناعية المستهلكة لأن تمنع الشركات البترولية من وضع أية اضافات سعرية فوق ما قرره دول أوبك .

إلا أن الأسعار الفورية في السوق البترولية المفتوحة استمرت في القفز إلى أعلى حتى وصل سعر بترول العربي الخفيف في السوق الفورية خلال شهر مايو / أيار بحدود ٢١,٥ دولار للبرميل .

على أثر هذه التطورات ، عقد مؤتمر آخر لوزراء أوبك في جنيف (سويسرا) في الفترة من ٢٦ - ٢٨ يونيو / حزيران برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة عالج هذا المؤتمر عدة قضايا أهمها مشاكل الدول النامية وعدم استعداد الدول الصناعية لمناقشة مشاكل العالم الاقتصادية واستعدادها لمناقشة قضايا الطاقة فقط ، وهو ما رفضه هذا المؤتمر .

أما فيما يتعلق بالأسعار البترولية فلقد أبدى المؤتمر تفهمه البالغ إلى اوضاع السوق غير الاعتيادية حيث بين تأثير تزايد الطلب العالمي على البترول في رفع

أسعاره الفورية مما يشكل ظواهر خطيرة تعقد العلاقة ما بين المنتجين والمستهلكين وخصوصا بالنسبة للدول النامية .

عليه ، ومن أجل اضافة بعض الاستقرار على السوق البترولية فإن المؤتمر قد قرر ما يلي :

١ - تعديل سعر بترول الاشارة العربي الخفيف (Market Crude Price) من مستواه الحالي إلى ١٨ دولارا للبرميل .

٢ - السماح للدول الاعضاء اضافة دولارين باعتبارها فوائد السوق (Maximum Market Premium) فوق فروقات الاسعار البترولية الاعتيادية عندما تسمح السوق بذلك .

٣ - إن اعلى سعر يمكن أن تفرضه أي دولة من الدول الاعضاء لا يجوز أن يزيد عن ٢٣,٥٠ دولار للبرميل سواء على احتسابات النوعية أو فروقات الموقع أو فوائد السوق .

كما اتفقت الدول الاعضاء في هذا المؤتمر على اتخاذ الاجراءات والخطوات للحد من عمليات التبادل (Transaction) في السوق الفورية لاييقاف التصاعد الحلزوني في أسعار البترول .

وعلى الرغم من ذلك كله فقد استمر الطلب في التصاعد وكذلك الاسعار الفورية ، حيث اشارت اللجنة الاقتصادية التابعة إلى أوبك في اجتماعها الذي انعقد في فيينا للفترة من ١٢ - ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩ إلى أن الاسعار الرسمية لدول أوبك خلال الفترة من يوليو / تموز إلى سبتمبر / أيلول من نفس العام كانت بحدود ١٧,١٧ إلى ٢٣,٥٠ دولار للبرميل حسب قرار المؤتمر المشار إليه إلا أن بعض الدول الاعضاء وخلال شهر سبتمبر / أيلول أخذت بتقليص فترة السداد لفواتير مشتريات الشركات البترولية من ٦٠ يوما إلى ٣٠ يوما مما اضاف ٢٠ سنتا للبرميل . ولم يتحمل السعر الرسمي ضغوط الاسعار الفورية عليه مما أدى بدفعه

إلى الأعلى ويحدود ٥٪ - ١٠٪ خصوصاً بعد أن قامت المكسيك برفع أسعارها إلى أعلى من سقف الأسعار الذي حددته أوبك . حيث تحدد سعر العربي الخفيف الرسمي من قبل مؤتمر أوبك واعتباراً من شهر نوفمبر / تشرين الثاني بحدود ٢٤ دولاراً للبرميل .

وخلال عام ١٩٨٠ ، حدثت تطورات أخرى في المملكة العربية السعودية حيث عدلت السعر الرسمي للبترول العربي الخفيف ليصبح ٢٦ دولاراً للبرميل بينما لاحقت بقية أعضاء أوبك أسعار السوق الفورية المتزايدة . وفيما يلي مقارنة لأسعار العربي الخفيف في السوق الرسمية والفورية وكذلك أسعار خام مريان وزاكم في كل من السوقين خلال بعض الأشهر من عام ١٩٨٠ :

السعر الرسمي للعربي الخفيف	السعر لمريان	السعر الرسمي لزاكم	السعر الفوري للعربي الخفيف	السعر الفوري لمريان	السعر الفوري لزاكم
٢٦,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٣٦,٧٠	٣٩,١٠	٣٩,١٠
٢٨,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٣٥,٩٧	٣٧,٢٠	٣٧,٢٨
٢٨,٠	(١) ٣١,٥٦	(١) ٣١,٤٦	٣٤,٦٠	٣٦,٥٥	٣٦,٥٥
٣٠,٠	٣١,٥٦	٣١,٤٦	٣١,٩٤	٣٣,٤٤	٣٣,٤٤
٣٢,٠	(٢) ٣٣,٥٦	(٢) ٣٣,٤٦	٤١,٢٥	٤٢,٢٥	٤٢,٢٥
٣٢,٠	٣٣,٥٦	٣٣,٤٦	٤٠,٦٠	٤١,٣٥	٤١,٣٥

لقد ساعدت الحرب العراقية الإيرانية عند نهاية العام في رفع الأسعار الفورية ، والتي كانت تتجه نحو التطابق في أوائل العام مع الأسعار الرسمية ، إلا أن تلك الحرب زادت من ارتفاع الأسعار في شهر نوفمبر / تشرين الثاني من عام ١٩٨٠ كما يلاحظ في الجدول السابق ، لقد كان السعر الرسمي للبترول الإشارة يلاحق السعر الفوري له على الرغم من الفرق والمقدر بثمانية دولارات عند أواخر هذا

المصدر : احصائيات الأوبك للبترول والمطابقة / يناير (كانون الثاني) ١٩٨٨ ص ٥٦ .

(١) تغير اعتباراً من شهر مايو / أيار ١٩٨٠ .

(٢) تغير اعتباراً من شهر سبتمبر / أيلول ١٩٨٠ .

العام . أما بقية الأسعار البترولية الرسمية فكانت تسعر حسب رغبة كل دولة عضو خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ مما حدا باللجنة الاقتصادية في اجتماعها الحادي والخمسين في فيينا خلال الفترة من ١٤ - ٢٠ مايو / آيار عام ١٩٨٠ إلى الاشارة إلى أن الحالة التي تسود أوضاع العرض والطلب والأسعار في السوق البترولية تحتاج إلى معالجة سريعة . ولقد اختلف المجتمعون حول سبب الاوضاع التي وصلت إليها السوق وفي طريقة معالجتها إلا أن معظم الآراء تراوحت بين سياسات الانتاج للدول الاعضاء وتوحيد هيكل نظام التسعير في أوبك والذي كان قد أهمل في مستقبل العام .

أما السعر الذي قدرته اللجنة لبترول القياس اعتبارا من ١ يوليو / تموز فهو ٣٢ دولارا للبرميل^(١) . وخصص معظم الاجتماع الاستثنائي لوزراء أوبك^(٢) الذي عقد في مدينة الطائف في الفترة من ٧ - ٨ مايو / آيار لدراسة تقرير اللجنة الوزارية الخاص باستراتيجية أوبك البعيدة الأمد ، وقد قرر المؤتمر أن تكون أسعار الغاز الطبيعي بنفس مستوى سعر البترول على أساس القيمة الحرارية المتساوية لكميات من البترول والغاز الطبيعي (BTU) .

أما الاجتماع الوزاري السابع والخمسون والذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٩ - ١١ يونيو / حزيران لنفس العام فقد قرر ما يلي :

- تحديد مستوى سعر العربي الخفيف بترول القياس بسعر سقفه (Ceiling) ٣٢ دولارا للبرميل .
- إن الفروقات النسبية يجب ألا تزيد عن ٥ دولارات فوق سقف السعر الجديد .
- إن هيكل السعر هذا سيطبق اعتبارا من يوليو / تموز وعلى أن يراجع خلال فترة الخريف القادمة .

(١) قدر هذا المستوى من السعر بمقارنة كلفة انتاج النفط والغاز في الحقول الجديدة للولايات المتحدة والتي قدرته بحدود ٣٢ - ٣٩ دولارا للبرميل آنذاك .

(٢) الاجتماع السادس والخمسون .

ولقد كان هدف المؤتمر من هذا الهيكل السعري الجديد هو تخفيف التوازن فيما بين العرض والطلب على البترول ولتلافي التخزين البترولي الاضافي والذي يؤثر على المنتجين والمستهلكين على حد سواء .

ولقد تتابعت التطورات في السوق البترولية في شهر سبتمبر / ايلول اذ رغبت دول أوبك في تثبيت السعر الرسمي لمبيعاتها على ضوء اتجاهات وتطورات السوق السائدة خلال تلك الفترة ، لذا تم عقد الاجتماع (الاستثنائي) لمؤتمر وزراء أوبك في ١٧ سبتمبر / ايلول من عام ١٩٨٠ في مدينة فيينا في النمسا وتقرر فيه ما يلي :

- ١ - تثبيت سعر بترول القياس (Marker Crude) العربي الخفيف (ذي كثافة ٢٤ درجة "API") في رأس تنورة بمستوى ٣٠ دولارا للبرميل الواحد .
- ٢ - تجميد بقية الاسعار الرسمية لأعضاء دول أوبك وبمستواها الحالي .
- ٣ - سوف ينظر في تطبيق هذه القرارات في الاجتماع العادي القادم للمؤتمر .

ولكن الاسعار الفورية استمرت في الارتفاع بسبب انقطاع الامدادات الايرانية والعراقية إلى السوق البترولية في شهر أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٨٠ وحيث وصلت الاسعار الفورية إلى مستوى يزيد عن الأربعين دولارا للبترول العربي الخفيف .

وفي اجتماع المؤتمر الوزاري^(١) في باي (اندونيسيا) للفترة من ١٥ - ١٦ ديسمبر / كانون الأول من نفس العام حيث قرر المؤتمر ما يلي :

- ١ - تثبيت السعر الرسمي لبترول القياس (Official Price Of The Marker Crude) المصدر من رأس تنورة بمستوى ٣٢ دولاراً للبرميل .
- ٢ - يمكن تحديد بقية أسعار بترول أوبك على أساس سقف سعري للبترول

(١) الاجتماع التاسع والخمسون / والذي اطلع على تقرير اجتماع اللجنة الاقتصادية الثاني والخمسين .

المطلوب في الأسواق (Deemed Marker Crude) وإلى مستوى ٣٦ دولاراً للبرميل .

٣ - يكون الحد الأعلى لأسعار نفوط أوبك عند ٤١ دولاراً للبرميل .

إن قرارات التسعير المنبثقة عن المؤتمر الوزاري التاسع والخمسين والمشار إليها سابقاً، قد سمحت بفرق قدره ٤ دولارات مابين السعر الرسمي للبترول القياس (٣٢ دولاراً للبرميل) وسقف السعر للبترول المطلوب في الأسواق (٣٦ دولاراً للبرميل) وخمسة دولارات للفروقات النسبية في النوعية والموقع الجغرافي من السعر للبترول المطلوب من الأسواق .

وبناء لهذا الاتفاق - اتفاق بالي كما اشير إليه - أعلنت المملكة العربية السعودية زيادة قدرها دولاران للبرميل اعتباراً من أول نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٠ ، وبذلك ارتفع السعر الرسمي للعربي الخفيف من قبل السعودية إلى ٣٢ دولاراً للبرميل بعد أن كان ٣٠ دولاراً للبرميل خلال الفترة أغسطس / آب - نوفمبر / تشرين الثاني ، أما دولة الامارات العربية فقد وضعت زيادة قدرها ٢ دولارات للبرميل .

وتشهد المرحلة بعد عام ١٩٨٠ تطورات اقتصادية وسياسية هامة أثرت في اتجاه هيكل الأسعار ، ففي البداية أشعلت لهيب السوق الفورية خاصة بعد قيام الحرب العراقية الايرانية في أواخر عام ١٩٨٠ ثم عادت الأسعار إلى التراجع بشكل حاد ، وللأسباب التي سنذكرها لاحقاً ، وحيث تحولت السوق من سوق بائع إلى سوق مشتري بعد أن احتدم الصراع بين البائعين والمشتريين . وأدى هذا الشيء إلى ظهور سمات جديدة للسوق البترولية يمكننا أن نعرض لأهمها^(١) :

(١) هناك تفصيلات عن الموضوع في الفصل الأول (التغيرات المتوقعة في السوق البترولية) .

١ - سيطرة الدول الصناعية على السوق البترولية عن طريق بنائها للمخزون البترولي والتلاعب بسحب أو طرح الكميات الهامشية في الاسواق حسب الظروف أو الفصول السنوية أو عند حصول الشحة البترولية ، وبذلك فقد كان هنالك دائما فائض مصطنع في السوق البترولية .

٢ - لقد دخلت السوق البترولية ولأول مرة دولا منتجة جديدة من غير دول أوبك ، طرحت كميات انتاجها في مختلف الاسواق وخصوصا الاسواق الفورية . .

٣ - انخفاض انتاج أوبك وعوائدها البترولية وحصول عجز في موازينها الحسابية عند نهاية الفترة ، جعل من الصعوبة بمكان الالتزام بالحصص الانتاجية أو الاسعار الرسمية وكذلك ظهرت الحسومات السعريّة والاتفاقيات الشائنة والتي أدت جميعها إلى انهيار الاسعار والانتاج خلال هذه المرحلة .

٤ - نضوج سياسات واجراءات ترشيد الطاقة في الدول الصناعية الرئيسية بالشكل الذي خفضت فيه كميات استهلاكها من البترول المستورد بصورة جوهرية ، كذلك وضعت اجراءات لتخفيض حجم البترول المستورد من دول أوبك بقصد زعزعة مكانتها في السوق البترولية .

٥ - انتعاش حجم التعامل في السوق الفورية للبترول ودخول متعاملين جدد من ذوي المصالح في دور المال الكبرى في العالم والتعامل بالبترول كسلعة في بورصات المال الدولية ، واستخدام أسواق الصفقات والمقايضات بصورة اكبر مما سبق ، أدى ذلك كله إلى جعل تغير أسعار البترول عرضة للشائعات والتصريحات والاحداث الدولية والتوقعات المختلفة .

٦ - انخفاض حصة ومركز مساهمة دول أوبك في السوق البترولية على هذا الاساس فإن مراكز القوى في سوق طاقة البترول قد تغيرت .

٧ - ظهور السوق المستقبلية «السوق الورقية» وتعاطف مكانتها .

وفيما يلي سرد للتطورات التي حدثت خلال هذه الفترة .

في أعقاب اندلاع الحرب العراقية - الايرانية عند أواخر عام ١٩٨٠ ، وتعدد مستويات الاسعار الرسمية للبترول في أعقاب المؤتمر الوزاري في بالي والذي اتفق عليه الوزراء اجتنابا للفرقة وعدم التوحد ، والحرص على الظهور أمام العالم والسوق البترولية بوحدة متماسكة . وفيما سبق وإن نوهنا فإن تطورات أسعار البترول الرسمية والفورية كبعض أنواع التقلبات تغيرت كما يوضحها الجدول التالي :

وفيما يلي استعراض لتطورات أسعار البترول الرسمية والفورية للعربي الخفيف وخام مريان وزاكنم وأم الشيف في عام ١٩٨١٠

(دولار للبرميل)

الاسعار الفورية				الاسعار الرسمية				
ام الشيف	زاكنم	مريان	العربي الخفيف	ام الشيف	زاكنم	مريان	العربي الخفيف	
٤٠,٤٤	٤٠,٦٩	٤٠,٦٩	٣٩,٧٩	٣٦,٣٦	٣٦,٤٦	٣٦,٥٦	٣٢,٠	يناير/ كانون ثاني
٣٧,١٧	٣٦,٨٨	٣٦,٨٨	٣٥,٠١	٣٦,٣٦	٣٦,٤٦	٣٦,٥٦	٣٢,٠	ابريل/ نيسان
٣٢,٧٠	٣٢,٩٢	٣٢,٩٢	٣١,٠٦	٣٦,٣٦	٣٦,٤٦	٣٦,٥٦	٣٢,٠	يولي/ تموز
٣٢,٧٠	٣٢,٩٥	٣٢,٩٥	٣٢,٠٦	٤٦,٣٦	٣٦,٤٦	٣٦,٥٦	٣٢,٠	سبتمبر/ ايلول
٣٤,٢٥	٣٣,٩٢	٣٣,٩٢	٣٢,٩٢	٣٦,٣٦	٣٦,٤٦	٣٦,٥٦	٣٤,٠	اكتوبر/ تشرين أول
٣٤,٩١	٣٥,٣٠	٣٥,٣٠	٣٤,٣٠	(١)٣٥,٥٠	(١)٣٥,٦٠	(١)٣٥,٧٠	٣٤,٠	ديسمبر/ كانون أول

ونلاحظ من الجدول السابق أن معدلات الاسعار الفورية في السوق البترولية كانت تفوق مثيلاتها من الاسعار الرسمية ثم مالت إلى الانخفاض عنها في منتصف

● المصدر : احصائيات الاوبك للبترول والطاقة ١٩٨٨ يناير - ص ٥٦ - ص ٦٣ .

(١) تغير السعر في شهر نوفمبر .

العام وبعد ذلك تساوت إلى حد ما خلال شهر ديسمبر / كانون الأول من ذلك العام . على هذا يتبين لنا ضعف السوق على هيكل الاسعار الرسمية خلال العام حيث تأثرت السوق البترولية بضعف الاداء الاقتصادي للدول المستهلكة الصناعية الرئيسية وكذلك التغيرات في سياسة البيئة والطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية (Changes In public Policy Environment) وحيث ضعف الطلب العالمي على البترول ووصل معدل انتاج أوبك إلى حوالي ٢٢,٦ مليون برميل يوميا بفرق يقدر بحدود ٤ ملايين برميل عن عام ١٩٨٠ . ان الخسارة الحقيقية لحصة أوبك في السوق البترولية بدأت فعلا واضحة خلال هذا العام .

اما على صعيد المؤتمرات الوزارية وكيفية معالجتها لهذه الظواهر في السوق البترولية فلقد كانت كالتالي :

ففي الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ مايو / أيار من عام ١٩٨١ تم انعقاد المؤتمر الستين لوزراء أوبك في مدينة جنيف في سويسرا حيث تم استعراض أوضاع السوق البترولية وتقرر الاستمرار على سعر ما أطلق عليه سعر المطلب (Deemed Marker Crude Price) تحت سقف سعري قدره ٣٦,٠ دولاراً للبرميل مع سعر الحد الأعلى لأوبك والمقدر بحدود ٤١ دولاراً للبرميل (Maximum OPEC Price) إلى نهاية العام ، وقررت غالبية المؤتمر تخفيض الانتاج بحد أدنى قدره ١٠٪ اعتباراً من ١ يونيو / حزيران ١٩٨١ .

كما أشارت اللجنة الاقتصادية^(١) التابعة لأوبك في تقرير لها في اجتماعها في شهر مايو / أيار أن استهلاك البترول في العالم الصناعي قد انخفض بشكل جوهري بسبب سياسات واجراءات ترشيد الطاقة وتخفيض الاستيراد .

كذلك أشارت اللجنة إلى أن قيمة سعر البترول على أساس احتساب الأسعار المرتجعة (Net Back) لسوق المنتجات تشير إلى ضعف السوق بشكل عام خلال شهر ابريل / نيسان وإلى نهاية العام .

1. (54) Meeting Of E.C.B., 4-9, May, 1981.

كما واعتقدت اللجنة المذكورة آنفا أن من أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار السوق هو عدم توحيد أسعار بترول أوبك ، لذلك أشارت إلى الحاجة الماسة لتوحيد هيكل الاسعار بسرعة وعلى أساس موحد يتراوح ما بين ٣٢ إلى ٣٦ دولارا للبرميل الواحد للعربي الخفيف .

وبعد أن ازداد تأثير السوق على أسعار أوبك المتعددة خلال منتصف العام ، اجتمع وزراء أوبك في اجتماع استشاري خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أغسطس / آب من نفس العام إلا أن اتفاقا لم يحصل حول توحيد الاسعار البترولية وهيكلها العام وتم التأكيد على ضرورة استقرار السوق البترولية .

وفي اجتماع المؤتمر الوزاري الحادي والستين (الاستثنائي) الذي انعقد في جنيف في سويسرا في ٢٩ أكتوبر / تشرين الأول ، اطلع المؤتمر على تطورات السوق البترولية وأكد على ضرورة تبني نظام موحد لتسعير بترول أوبك من أجل وضع الظروف الصحيحة لاستقرار السوق البترولية ، وبذلك تقرر تسعير بترول القياس (العربي الخفيف ٣٤ درجة كثافة - فوب رأس تنورة) عند ٣٤ دولارا للبرميل اعتبارا من الأول من نوفمبر / تشرين ثانٍ من ذلك العام والالتزام بهذا السعر حتى نهاية عام ١٩٨٢ . كما حدد المؤتمر القيمة النسبية لفروقات الموقع والكثافة ، كما تعهد بضمان الامدادات البترولية للعالم . وبذلك تم توحيد هيكل الاسعار البترولية بعد عام كامل من استخدام نظام تعدد الاسعار . وعلى الرغم من هذا التوحيد إلا أن تأثير السوق الفورية على الاسعار البترولية لدول أوبك خلال العام اللاحق وهو عام ١٩٨٢ ، كان مؤثرا بشكل اجبر دول عديدة من أوبك على اعطاء حسومات سعرية إلى المشتريين من أجل الاحتفاظ بحصصهم في السوق .

وفيما يلي تطورات معدلات الاسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف وخامات مبربان وزاكم وأم الشيف خلال عام ١٩٨٢ (١).

(١) المصدر : احصائيات أوبك للبترول والطاقة يناير / كانون ثانٍ ١٩٨٨ .

(دولار للبرميل)

الأسعار الفورية				الأسعار الرسمية				
العربي الخفيف	مريان	زاكم	خام أم الشيف	العربي الخفيف	مريان	زاكم	خام أم الشيف	
٢٤,٠	٢٥,٥٠	٢٥,٤٠	٢٥,٣٠	٢٤,٠٥	٢٥,٠٢	٢٥,٠٢	٢٤,٨١	يناير (كانون ثاني)
٢٤,٠	٢٤,٥٦	٢٤,٤٦	٢٤,٣٦	٢٢,٧٥	٢٣,٥٠	٢٣,٥٠	٢٢,١٩	أبريل (نيسان)
٢٤,٠	٢٤,٤٦	٢٤,٣٦	٢٤,٢٦	٢٢,٤٥	٢٣,٢٥	٢٣,٢٥	٢٢,٧٥	يوليو (تموز)
٢٤,٠	٢٤,٥٦	٢٤,٤٦	٢٤,٣٦	٢٢,٧٥	٢٤,٧٥	٢٤,٧٥	٢٤,٧٥	سبتمبر (أيلول)
٢٤,٠	٢٤,٥٦	٢٤,٤٦	٢٤,٣٦	٢٢,٣٠	٢٤,٣٠	٢٤,٣٨	٢٤,١٩	أكتوبر (تشرين أول)
٢٤,٠	٢٤,٥٦	٢٤,٤٦	٢٤,٣٦	٣٠,٩٢	٣١,٦٢	٣١,٦٧	٣١,٣٠	ديسمبر (كانون أول)

ويلاحظ من تطور الأسعار في الجدول السابق أن الأسعار الفورية لهذه الخامات مالت إلى التعادل عند أول العام ثم بدأت في الانخفاض قبيل نصف العام وتعادلت تقريباً عند شهري سبتمبر / أيلول وأكتوبر / تشرين الأول ثم انخفضت بمعدل قدره ٣ إلى ٤ دولارات عن الأسعار الرسمية لخامات أوبك .

كذلك ، فإن حصة انتاج أوبك من السوق انخفضت مرة أخرى حتى وصل معدل انتاج أوبك إلى حوالي ١٨,٩٩ مليون برميل في اليوم عند ذلك العام ، بعد أن وضعت دول أوبك لنفسها سقفًا انتاجيًا لحماية الأسعار البترولية الرسمية .

ومما يلاحظ خلال هذا العام أن استمرار ضعف الطلب للدول الصناعية المستهلكة على البترول وضعف الأداء الاقتصادي لها شكل مرة أخرى ضغطاً أساسياً على أسواق البترول مما أجبر المنتجين في بريطانيا على تخفيض سعر بترول بحر الشمال بحدود ١,٥ دولار للبرميل عند شهر فبراير / شباط ثم خفض^(١) في شهر مارس / آذار بحدود أربعة دولارات كما أن المكسيك خفضت أسعارها الرسمية بحدود ١,٥٠ دولار للبرميل و٢,٥ دولار للبرميل من خامات مايا واستموس على التوالي .

(١) OPEC Annual Report 1982, P.18.

اجتمع اثر هذه التطورات المجلس الوزاري الثالث والستون (الاستثنائي)^(١) لدول أوبك في فيينا - النمسا في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ مارس / آذار من عام ١٩٨٢ وانتخب وزير بترول دولة الامارات العربية المتحدة رئيسا للاجتماع ، وتم الاطلاع على الأوضاع المتردية في السوق البترولية وقرر المؤتمر التأكيد على ابقاء السعر الموحد لبترول القياس عند ٣٤ دولارا للبرميل الواحد كما اتفق سابقا واتخاذ الوسائل الضرورية للحفاظ على استقرارية السوق البترولية . ولهذا الغرض فلقد تقرر واعتبار من ١ أبريل / نيسان من عام ١٩٨٢ ، أن يكون انتاج أوبك الاجمالي عند سقف ١٨ مليون برميل يوميا وذلك لغرض المحافظة على سقوف الاسعار البترولية ، على أن ينظر في مستوى هذا السقف عند الاجتماع القادم ، كما تقرر أيضا ان الفروقات النسبية للموقع والكثافة (النوعية) من خلال علاقة أنواع البترول مع العربي الخفيف يجب أن توضع بنفس المستويات التي كانت عليها عند عام ١٩٧٨ .

وأخيرا قرر المؤتمر تشكيل لجنة لمراقبة ومتابعة السوق برئاسة وزير البترول في دولة الامارات^(٢) لاقتراح الأساليب الضرورية لاستقرار السوق ومتابعته .

وفي الاجتماع الرابع والستين للمؤتمر الذي انعقد في مدينة كيتو بالاكوادور في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ مايو / أيار من نفس العام ، ١٩٨٢ ، وبعد أن استمع المؤتمر إلى التقرير المقدم من رئيس^(٣) لجنة متابعة السوق قرر الإبقاء على سقف الانتاج لدول أوبك كما كان قد تقرر سابقا .

ثم انعقد اجتماع استثنائي آخر في فيينا خلال الفترة ٩ - ١٠ من يوليو / تموز لهذا العام واستمع المؤتمر إلى رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة السوق البترولية حول الأوضاع في السوق البترولية إلا أن قرارا لم يتخذ وتقرر ارجاء المناقشات إلى اجتماع آخر .

(١) كان بالاساس اجتماعا استشاريا تم تحويله إلى اجتماع استثنائي .

(٢) تشمل أيضاً وزراء الجزائر ، اندونيسيا وفنزويلا على أن تجتمع هذه اللجنة دوريا .

(٣) رئيس اللجنة الوزارية (الدكتور مانع سعيد العتيبة) متابعة السوق البترولية .

وفي الاجتماع السادس والستين المنعقد في ديسمبر / كانون الأول في فيينا قرر المؤتمر الحفاظ على هيكل الاسعار الرسمية ، كما تقرر الا يتجاوز سقف الانتاج لدول اوبك أكثر من ١٨,٥ مليون برميل يوميا .

وكانت دولة الامارات قد خفضت أسعارها الرسمية ولكل خاماتها بمعدل ٩٤ سنتاً للبرميل عند شهر ابريل / نيسان وذلك استناداً إلى قرار منظمة أوبك .

وفي عام ١٩٨٣ ازداد تأثير قوى السوق الفورية البترولية وتلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون وانخفاض الطلب العالمي على بترول أوبك مما أدى بدول أوبك إلى تخفيض أسعارها البترولية بصورة جوهرية بعد عقد من الزمان عندما رفع لأول مرة عام ١٩٧٣ .

وفيما يلي تطورات الاسعار الرسمية والفورية للعربي والخفيف ولخامات مريان وزاكم وأم الشيف خلال عام ١٩٨٣ .

(دولار للبرميل)

الاسعار الفورية				الاسعار الرسمية				
خام أم الشيف	خام زاكم	خام مريان	العربي الخفيف	خام أم الشيف	خام زاكم	خام مريان	العربي الخفيف	
٣١,٢٥	٣١,٥٠	٣١,٥٠	٣١,٠	٣٤,٣٦	٣٤,٤٦	٣٤,٥٦	٣٤,٠	يناير (كانون ثاني)
٣٩,٥٠	٣٩,٧٥	٣٩,٧٥	٣٩,٥٤	٣٤,٣٦	٣٤,٤٦	٣٤,٥٦	٣٠,٠	فبراير (شباط)
٣٨,٧٥	٣٩,٠٠	٣٩,٠٠	٣٨,٤٤	٣٩,٣٦	٣٩,٤٦	٣٩,٥٦	٣٩,٠	مارس (آذار)
٣٩,٥٠	٣٩,٧٥	٣٩,٧٥	٣٩,٠٥	٣٩,٣٦	٣٩,٤٦	٣٩,٥٦	٣٩,٠	أبريل (نيسان)
٣٩,٥٠	٣٩,٧٥	٣٩,٧٥	٣٩,٣٣	٣٩,٣٦	٣٩,٤٦	٣٩,٥٦	٣٩,٠	يوليو (تموز)
٣٨,٨٠	٣٨,٨٨	٣٨,٨٨	٣٨,٥٧	٣٩,٣٦	٣٩,٤٦	٣٩,٥٦	٣٩,٠	سبتمبر (اليلول)
٣٨,٨٤	٣٩,٠٥	٣٩,٠٥	٣٨,٥٦	٣٩,٣٦	٣٩,٤٦	٣٩,٥٦	٣٩,٠	أكتوبر (تشرين أول)
—	٣٨,٤٧	٣٨,٤٧	٣٨,٣٥	٣٩,٣٦	٣٩,٤٦	٣٩,٥٦	٣٩,٠	ديسمبر (كانون أول)

المصدر : احصائيات أوبك للبترول والطاقة يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ .

ويمكن تلخيص الاسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور أوضاع السوق البترولية والأسعار البترولية عند عام ١٩٨٣ بما يلي :

- ١ - الآثار المركبة لطول فترة الكساد الاقتصادي على طلب الطاقة في العالم الصناعي المستهلك .
- ٢ - التغيرات الهيكلية لنمط استهلاك مصادر الطاقة المختلفة ومنها البترول .
- ٣ - ازدياد نسبة دخول كميات من بترول غير أوبك إلى الأسواق البترولية .
- ٤ - قيام دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بسحب كميات جوهرية من مخزونها واستهلاكه .

أدى كل ذلك في واقع الأمر إلى ضعف الطلب على بترول أوبك حتى انخفض معدل انتاج أوبك في فبراير / شباط إلى ١٤,٧ مليون برميل يوميا وكذلك انخفضت الأسعار الفورية اعتباراً من أول العام ويحدود ٣ دولارات للبرميل لمختلف أنواع بترول أوبك عند ذلك الشهر مقارنة بسعر بترول القياس (العربي الخفيف) والمدعم من قبل دول أوبك عند نهاية عام ١٩٨٢ كما ذكرنا .

أما العامل الأخير الذي زاد من الحالة المتردية التي تمر بها السوق البترولية فكان تخفيض الأسعار الرسمية لبترول بحر الشمال والتي أدت في النهاية إلى قيام نيجيريا بتخفيض سعر بترول بوني الخفيف من ٣٢,١٩ دولار للبرميل إلى ٢٩,١٣ دولار للبرميل .

وفي أوائل مارس / آذار كان وزير البترول في دولة الامارات في لندن للنظر في هذه الاوضاع المتردية في السوق البترولية وبعد اجراء الاتصالات مع وزراء بترول الدول الأعضاء تقرر عقد اجتماع لأوبك في لندن في يوم ١٤ مارس / آذار^(١) ١٩٨٣ وذلك لاعادة الثقة إلى السوق البترولية المضطربة جداً آنذاك .

(١) كانت هناك اتصالات واجتماعات في الرياض والبحرين وباريس وغيرها - عدد أيام الاجتماع في لندن ١٣ يوماً .

ولقد عقد الاجتماع في منزل الدكتور مانع سعيد العتيبة في لندن ولقد أخذ الجهد منا كل مأخذ للتوفيق بين الاطراف المختلفة لتوحيد الموقف .

وبعد أكثر من أسبوعين من النقاش والاستشارات المكثفة والاتصالات مع المصدرين من غير دول أوبك ، وخصوصا المكسيك وبريطانيا ، وحيث كانت الحالة توحى ببوادر حرب أسعار بترولية ، قرر المؤتمر السابع والستون (الاستثنائي) ولانقاذ ما يمكن انقاذه ، ما يلي :

١ - تحديد سعر بترول القياس (العربي الخفيف ٣٤ درجة كثافة (API) المصدر من رأس تنورة) عند ٢٩ دولارا للبرميل .

٢ - الاستمرار بنفس نسب الفروقات النسبية للموقع والكثافة لمختلف أنواع بترول دول أوبك كما أقرها المؤتمر الثالث والستون الذي انعقد في فيينا في مارس / آذار عام ١٩٨٢ ، مع استثناء مؤقت للخام النيجيري والذي هو أعلى بدولار من سعر بترول القياس .

٣ - تحديد سقف الانتاج لدول أوبك عند ١٧,٥ مليون برميل يوميا مع تخصيص الحصص الانتاجية لكل دولة (Individual Quotas) وعلى أن يكون هذا السقف الانتاجي كمعدل انتاجي لكل عام ١٩٨٣ فضلا عن جعل انتاج المملكة العربية السعودية انتاجا مرنا (Swing Production) .

ختاما أكد المؤتمر على الدول الأعضاء الامتناع عن اعطاء الحسومات السعرية (Discounts) حيث أنها تهدم الهيكل السعري لدول أوبك ، وعلى الرغم من توضيحية دول أوبك بمثل هذا القرار إلا أن الاسعار الفورية استمرت خلال العام كله دون مستوى السعر الرسمي للبترول والمقرر من أوبك ويحدود أقل من الدولار رغم أن قرار أوبك قد أوقف بالتأكيد تدهورا كان يتوقع أن يصل بالاسعار الى مستويات دنيا أبعد مما وصلت إليه بكثير .

وفي الاجتماع التالي للمؤتمر الذي انعقد في هلسنكي^(١) تقرر الاستمرار بنفس معدلات سقف الانتاج (١٧,٥ مليون برميل يوميا) لدول أوبك . وفي اجتماع المؤتمر التاسع والستين والذي انعقد في جنيف من ٧ - ٩ ديسمبر / كانون الأول عام

(١) الاجتماع الثامن والستون - هلسنكي فنلندا ١٨ - ١٩ يوليو/تموز ١٩٨٣ .

١٩٨٣ استمع المؤتمر إلى تقرير رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة السوق وقرر الالتزام بقرارات المؤتمر السابع والستين الاستثنائي المنعقد في مارس / آذار من ذلك العام والإبقاء على مستويات الأسعار والانتاج المقررة حينذاك ، ولقد شعر الجميع أن اجتماع لندن السابق أدى إلى نوع من الاستقرار النسبي للسوق البترولية .

أما في عام ١٩٨٤ فقد كانت مستويات الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف ولخامات مربان وزاكم وأم الشيف كمايلي (١) :

	الأسعار الرسمية				الأسعار الفورية			
	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف
يناير (كانون ثاني)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٩٧	٢٨,٩٧	٢٨,٩٧	(١)
مارس (آذار)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٩٧	٢٨,٩٧	٢٨,٩٧	-
أبريل (نيسان)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٩,١٣	٢٩,١٣	٢٨,٤٥	-
يوليو (تموز)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,١٧	٢٨,١٧	٢٧,٧٢	-
سبتمبر (اليلول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,١٦	٢٨,١٦	٢٧,٩٤	-
أكتوبر (تشرين أول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,١٦	٢٨,١٦	٢٧,٩٤	-
ديسمبر (كانون أول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٧,٧٤	٢٧,٧٤	٢٧,٧٥	-

ويلاحظ في الجدول السابق أن الأسعار الفورية للبترول استمرت وبشكل طفيف دون السعر الرسمي المقرر من دول أوبك لها ، ولقد ذكرت المعلومات المنشورة آنذاك أن بعض دول أوبك تدفع حسومات سعرية مع حالة السوق التي كان يشوبها القلق بسبب اندلاع حرب الناقلات في الخليج العربي .

إلا أن الظاهرة الخطيرة التي بدت في ذلك العام ، ولغرض التأثير على السوق

(١) نفس المصدر السابق في الجدول السابق .

(٢) لا يوجد معلومات في السوق الفورية عنها .

والأسعار والاستفادة المادية هي قيام بعض المنتجين من غير دول أوبك بزيادة الانتاج وطرح كميات جوهريّة من البترول في الأسواق فضلا عن طرح كميات من المخزون الاحتياطي للدول الصناعية في السوق . وهكذا بدأت حصة بترول أوبك بالتآكل من السوق البترولية التي احتلتها حصص أخرى من دول أخرى ، مما زاد من ضعف الهيكل السعري لدول أوبك إلى حد كبير .

وبناء عليه اجتمع المؤتمر الوزاري السبعون لدول أوبك في فيينا للفترة من ١٠ إلى ١١ يوليو / تموز من عام ١٩٨٤ ، وبعد أن استمع بتقدير إلى رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة تطورات السوق ، قرر الالتزام بقراراته السابقة في مجال الأسعار والانتاج والدفاع عنها . كما قرر المؤتمر ايضاً وفود رفيعة لمفاتيح الدول المنتجة من غير أوبك للحفاظ على استقرارية السوق والأسعار البترولية .

وعلى الرغم من تلك الجهود فإن التغيرات في السوق البترولية في اواخر العام ضغطت على هيكل ومستوى الأسعار البترولية هبوطاً ، خصوصاً بعد أن قامت شركة البترول الوطنية البريطانية (بنوك BNOC) والشركة النرويجية للبترول بتخفيض أسعارهما الرسمية في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول بحدود ١,٥ و ١,٣٥ دولار لكل منهما على التوالي ، مما دفع بنيجيريا إلى تخفيض أسعارها الرسمية مرة أخرى بدولارين للبرميل لخاماتها .

أثر هذه التطورات اجتمع المؤتمر الحادي والسبعون الاستثنائي لوزراء أوبك في جنيف - سويسرا للفترة من ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر / تشرين أول من ذلك العام وقرر الدفاع عن هيكل الأسعار الرسمية وتخفيض سقف الانتاج إلى ١٦^(١) مليون برميل يومياً واعتباراً من ١ نوفمبر / تشرين الثاني وإلى أجل غير مسمى كما استطاع المؤتمر تقسيم حصص التخفيض على الدول الاعضاء ، وذلك من أجل ضمان استقرارية السوق والدفاع عن سعر أوبك .

إلا أن الأسعار الفورية استمرت بالانخفاض^(٢) حيث أن الدول الاعضاء في

(١) حجم التخفيض حوالي ١,٥ مليون برميل يومياً .

(٢) انظر الجدول السابق .

أوبك والدول المنتجة الأخرى استمرت من جهة في إعطاء الحسومات السعرية المباشرة وغير المباشرة واستمرت من جهة أخرى كمّيات بترولية مهمة من التدفق إلى أسواق البترول الفورية وغير الفورية .

وفي الاجتماع الوزاري الثاني والسبعين الذي انعقد في جنيف - سويسرا على فترتين من ١٩ - ٢١ ديسمبر / كانون الأول ومن ٢٧ - ٢٩ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٨٤ ، كانت الشكوك بصدد عدم الالتزام بالحصص الانتاجية والمستوى السعري المقرر ، قد وصلت إلى أعلى مراحلها ولهذا فلقد قرر المؤتمر تكوين نظام داخلي لمراقبة انتاج وأسعار بيع الدول الاعضاء^(١) .
(Internal Check & Control On Production, Exports & Prices).

وعلى الرغم من ذلك فلقد أكد المؤتمر على ابقاء مستوى التسعة وعشرين دولارا للبرميل من العربي الخفيف كسعر لبترول القياس وتنظيم الفروقات النسبية للبترول الثقيل والمتوسط والخفيف جدا^(٢).

وكان عام ١٩٨٥ أحد الأعوام لمرحلة اتسمت بتغير في قوى السوق البترولية كما اتصفت بحالات من عدم الالتزام . ان تطور الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف ولخامات مريان وزاكم وأم الشيف كانت كما يلي :

(١) انظر قرار الأوبك . (LXX11 251).

(٢) إضافة ٥٠ سنتا للبرميل للبترول الثقيل .

إضافة ٢٥ سنتا للبرميل للبترول المتوسط .

إضافة ٢٥ سنتا للبرميل للبترول الخفيف جدا .

الاسعار الفورية^(١) والرسمية

دولار للبرميل لعام ١٩٨٥

الشهر	الاسعار الرسمية				الاسعار الفورية			
	العربي الخفيف	خام مريزان	خام زاكم	خام ام الشيف	العربي الخفيف	خام مريزان	خام زاكم	خام ام الشيف
يناير (كانون ثاني)	٢٩,٠	٢٩,٣١	٢٩,٢١	٢٩,١١	٢٨,٠٤	٢٨,١٤	٢٨,١٤	٢٨,١٤
فبراير (شباط)	٢٩,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٨٦	٢٨,١٣	٢٨,١٣	٢٨,١٣
مارس (آذار)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٩,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٨٤	٢٨,٠٠	٢٨,٠٠	٢٨,٠٠
أبريل (تموز)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,١١	٢٧,٠٠	٢٧,٠٠	٢٧,٠٠
مايو (أيلول)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٧٩	٢٨,٠٤	٢٨,٠٤	٢٨,٠٤
يونيو (تشرين اول)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٨٠	٢٧,٩٣	٢٧,٩٣	٢٧,٩٣
يوليو (كانون اول)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٦,٩٣	٢٧,٠٧	٢٧,٠٧	٢٧,٠٧

ويلاحظ من الجدول السابق وللعام الثاني على التوالي كيف أن السوق الفورية قد استمرت في ضغطها على هيكل أسعار أوبك^(٢) الرسمية حتى تدهورت وبحدود دولار واحد دون مستوى السعر الرسمي عند نهاية العام .

وعلى هذا الأساس فلقد خفض سعر البترول الرسمي للعربي الخفيف عند شهر مارس / آذار من هذا العام إلى مستوى ٢٨ دولارا للبرميل كما راجت خلال الفترة الأخيرة من العام اعطاء بعض الحسومات السعرية لتشجيع بيع البترول من بعض

(١) المصدر . احصائيات الأوبك يناير / كانون الثاني عام ١٩٨٨ للبترول والعلقة .

(٢) لم يرد تسجيل للأسعار الفورية لهذا الخام .

(٣) لقد أشار اجتماع اللجنة الاقتصادية الثالث والستون خلال الفترة من ٢٥ - ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ إلى أن السوق البترولية شهدت تحسنا مع بداية شهر يوليو / تموز من عام ١٩٨٥ بسبب انخفاض انتاج أوبك وانخفاض صادرات بحر الشمال والاتحاد السوفيتي . إلا أن الاجتماع أشار إلى استمرار العوامل الضاغطة للأسفل على السوق البترولية وهيكل الأسعار مثل سياسة تنظيم الانتاج والصادرات من دول غير أوبك .

دول أوبك ، كما لجأ بعضها إلى طريقة الأسعار المرتجة^(١) (Net Back) في تسعير بترولها المبيع .

وخلال شهر أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٨٥ عقدت أوبك مؤتمراً طارئاً إلا أن توحيد الأسعار والحفاظ على هيكلها لم يكن ممكناً في ظل الفوضى في أسعار البترول .

وخلال عام ١٩٨٦ و١٩٨٨ مرت أسعار البترول بحالة من التغلب والتذبذب الشديدين وهذا ناجم عن الفوضى التي عمت السوق البترولية بسبب حرب الأسعار حيث لم تلتزم الدول الأعضاء بالأسعار الرسمية أو بحصصها الانتاجية مما أدى بالتالي إلى انهيار هيكل أسعار أوبك الرسمية من جهة ومن جهة أخرى رفض الدول المنتجة من غير أوبك للتعاون مع دول الأوبك لغرض حماية مستوى أسعار البترول واستقرار سوقها . وبذلك بدأت حرب الأسعار (Price War) والتي انتهت بانهيار أسعار البترول في العالم .

وفيما يلي جدول يبين فيه تطورات أسعار البترول العربي الخفيف وخام مربان وزاكام وأم الشيف وبرنت البريطاني في السوق الرسمية والفورية خلال أشهر من عام ١٩٨٦ .

(١) الطريقة الأولى

ت حسب أسعار المنتجات في مختلف المناطق حسب نمطها في السوق وي طرح منها الضرائب وكلفة التكرير وأرباح الشركات والموزعين والأرباح الهامشية وكلف النقل ويكون هناك قيم سلباً أو ايجاباً مع السعر الرسمي .

الطريقة الثانية

ت حسب الأسعار للمنتجات المختلفة عند باب المصفى للتكرير بعد اعداد معدلها العام ومن ثم تطرح كلف التكرير ونقل البترول وتقايرن بالأسعار الرسمية والفرق يسمى قيمة الأسعار بالمنتجات .

معدلات الاسعار الفورية والرسمية لعام ١٩٨٦

معدل الاسعار الفورية الشهري دولار للبرميل				معدل الاسعار الرسمية الشهري دولار للبرميل				
خام غرب تكساس الشمالي وسط	خام ^(١) برنت بحر الشمالي وسط	خام زاكم	خام مريين	العربي الخفيف	خام لم الثقيف	خام زاكم	خام مريين	العربي الخفيف
٢٢,٩٧	٢٢,١٥	٢٣,٩٠	٢٣,٩٠	٢٣,٦٥	٢٤,٧٥	٢٤,٩٥	٢٤,٩٥	٢٨
١٥,٠١	١٧,٠٢	١٩,١٩	١٩,١٩	١٥,٠٠	١٦,٤٠	١٦,٠٠	١٦,٦٥	-
١٢,٦٣	١٣,٩٦	١٣,١٧	١٣,١٧	١٢,٨٣	١٣,٢٥	١٣,٣٥	١٣,٥٠	-
١١,٥٧	٩,٥٧	٨,٧٥	٨,٧٥	٨,٥٠	٨,٢٥	٨,٢٥	٨,٤٥	-
١٤,٤١	١٤,٣١	١٣,٨٨	١٣,٨٨	١٣,٦٣	١٣,٤٠	١٣,٥٠	١٣,٦٥	-
١٤,٩٥	١٣,٩١	١٤,٢٥	١٤,٢٥	١٤,٠٠	١٣,٦٥	١٣,٧٥	١٣,٨٥	-
١٦,٢٧	١٦,٠٨	١٥,٨٥	١٥,٨٥	١٥,٦٠	١٥,٣٥	١٥,٤٥	١٥,٥٥	-
يناير (كثلاثون ثاني)								
فبراير (ثلاثون)								
مارس (أذار)								
أبريل (ثلاثون)								
مايو (أيار)								
يونيو (ستين)								
يوليو (سبعون)								
أغسطس (ثلاثون)								
سبتمبر (أيلول)								
أكتوبر (ثلاثون)								
نوفمبر (ثلاثون)								
ديسمبر (ثلاثون)								

وبعد التدهور في الاسعار الرسمية والفورية للفصل الاول من عام ١٩٨٦ (كما يلاحظ في الجدول السابق) انعقد المؤتمر السابع والسبعون في مدينة جنيف في سويسرا على فترتين الاولى من ١٦ - ٢٤ مارس / آذار والثانية من ١٥ - ٢١ ابريل / نيسان .

ولقد استعرض المؤتمر تقرير رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة ومراقبة السوق وزير بترول دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث أكد المؤتمر على ضرورة اعادة استقرار السوق والاسعار ، واتفقت عشر دول أعضاء على أن معدل الانتاج البترولي يجب أن يكون بحدود ١٦,٧ مليون برميل يوميا للعام كله باستثناء الفصلين الثالث

● المصدر : احصائيات الأوبك للبترول والغاز يناير عام ١٩٨٨ ص ٩٦ .

(١) لقد كان السعر الرسمي للأوبك هو ٢٨ دولارا طيلة العام للعربي الخفيف ولكن المملكة العربية السعودية باعت بترولها على أساس الطريقة الاستراتيجية وهو أقرب من السعر الفوري للعربي الخفيف .

والرابع من العام نفسه فيجب أن يكون معدل الانتاج بحدود ١٦,٣ و ١٧,٣ مليون برميل يوميا على التوالي . إلا أن هذا الحل لم يساعد هيكل الأسعار إذ ظل القرار حبرا على ورق بينما مضت كل دولة في طريقها الخاص ضمن معركة حرب الأسعار الدائرة آنذاك ، واستخدام طريقة الأسعار الترويجية لمبيعاتها البترولية .

وفي الاجتماع الاعتيادي للمؤتمر الثامن والسبعين لوزراء الأوبك الذي عقد في جزيرة برويني في يوغسلافيا للفترة من ٢٥ - ٣٠ يونيو / حزيران ، استعرض المؤتمر تقرير لجانه المختلفة وعلى الأخص لجنة متابعة السوق ومراقبته ، حيث تمت مناقشة الظروف الحرجة التي تمر بها السوق والأسعار ، والسقف الانتاجي لدول الأوبك وقرر المؤتمر في النهاية تأجيل اجتماعه لاجراء مزيد من المشاورات إلى ٢٨ يوليو / تموز من العام نفسه .

وفي مدينة جنيف في سويسرا تم عقد الاجتماع للفترة من ٢٨ يوليو / تموز إلى ٥ أغسطس حيث عبر المجتمعون عن شعورهم بأن سبب انتكاسة السوق والأسعار تعود إلى زيادة الفائض الانتاجي للدول المنتجة خارج أوبك (Over - Production) فضلا عن زيادة المبيعات البترولية بالأسعار الفورية لانتاج أوبك وازدياده عليه ، فإن تحديد سقف الانتاج للفصل الرابع من عام ١٩٨٦ يجب أن يكون عند ١٦ مليون برميل يوميا (باستثناء العراق) مع الالتزام بنسب الحصص الانتاجية المقررة لكل دولة عضو .

ولقد أكد المؤتمر في سبيل حماية الأسعار إلى دعوة الدول المنتجة من غير أوبك لأن تخفض من انتاجها المطروح في الأسواق البترولية بشكل جوهري .

وفي الاجتماع التاسع والسبعين لمؤتمر أوبك الذي انعقد في جنيف بسويسرا للفترة من ٦ - ٢٢^(١) أكتوبر / تشرين الأول من نفس العام ، استعرض المؤتمر تطورات السوق وتبين للمؤتمر أنه لا يزال هناك فائض انتاجي في السوق البترولية ، وعليه قرر تخفيض سقف انتاج شهري نوفمبر وديسمبر (تشرين ثاني)

(١) استمر المؤتمر ١٦ يوما وهو أطول مؤتمر للأوبك .

(وكانون الأول) إلى حوالي ١٤,٩٦٦ مليون برميل يوميا و١٥,٠٣٩ مليون برميل يوميا على التوالي ، على أثر ذلك شهدت السوق البترولية تحسنا طفيفا على الرغم من بقاء مستويات الأسعار لمبيعات البترول الرسمية والفورية متدنية مقارنة بالعام الذي سبق .

وفي الاجتماع الثمانين للمؤتمر الوزاري الذي انعقد في جنيف للفترة من ١١ - ٢٠ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٨٦ ، ناقش المؤتمر هذه الأوضاع ولم يجد بدأ من إعادة نظام التسعير الموحد وذلك لحماية^(١) استقرار السوق البترولية ، عند ذلك قرر المؤتمر تثبيت نظام التسعير للبترول أوبك عند ١٨ دولارا للبرميل كسعر قياسي لأوبك^(٢) اعتبارا من الأول من يناير / كانون ثاني من عام ١٩٨٧ على أن تنظم شروط التعاقدات خلال شهر واحد على هذا الأساس (One - Month Phase Out Period) كما ناقش المؤتمر أيضا مشكلة الفروقات النسبية في النوعية والموقع الجغرافي ، وحتى يكون بالإمكان حصول منافسة عادلة في السوق البترولية فإن فرق القيمة العليا (Maximum Value) ما بين البترول العربي الثقيل وبترول بنوي النيجيري الخفيف يجب ألا يتجاوز ٢,٦٥ دولار للبرميل منذ ذلك الوقت على أن تراجع هذا الموضوع اللجنة التي عهد إلى وزير البترول في دولة الامارات العربية برئاسة . كذلك ناقش المؤتمر آلية الدفاع عن سعر القياس الجديد وذلك من خلال تحديد عرض البترول في السوق البترولية ، وفي الواقع فإن شعور معظم وزراء أوبك كان يشير إلى أن هذه الاتفاقية تضع دول أوبك في المسار الصحيح بعد فترة من الأزمات المختلفة ، حيث تمخض ذلك الاتفاق عن تطورات لأسعار البترول الرسمية^(٣) والفورية لعام ١٩٨٧ وكما يلي :^(٤)

(١) لحماية العوائد البترولية التي تدهورت واثرت بشكل بالغ على اقتصاديات دول أوبك ومنها دولة الامارات العربية المتحدة .

(٢) بني هذا السعر على سلة من سبعة نفوط خفيفة كما بينت في فصل السوق البترولية سابقا .

(٣) منظمة أوبك - إحصائيات البترول والعلقة يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ .

١٩٨٧ - دولار للبرميل

الشهر	الاسعار الرسمية				الاسعار الفورية			
	العربي الخفيف	خام مريان	خام زاكم	خام ام الشفيف	العربي الخفيف	خام مريان	خام زاكم	خام ام الشفيف
يناير (كانون ثاني)	-	١٧,٨٥	١٧,٧٥	١٧,٦٥	١٧,٥٦	١٧,٧٧	١٧,٧٧	١٨,٤٠
فبراير (شباط)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٦,٦٩	١٦,٧٩	١٦,٠٠	١٧,٣٦
مارس (آذار)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٧,٣٧	١٧,٤١	١٧,٤١	١٧,٩٦
أيار (تموز)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٨,٠١	١٨,١٨	١٨,١٨	١٩,٧٥
سبتمبر (أيلول)	١٧,٥٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٧,٦٢	١٧,٣٥	١٧,٤٠	١٧,٤٠	١٨,٤٢
أكتوبر (تشرين اول)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٧,٥١	١٧,٦٥	١٧,٦٥	١٨,٨٦
ديسمبر (كانون اول)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٥,٤٩	١٥,٦٦	١٥,٦٦	١٧,٦٤
يناير ١٩٨٨							١٥,٧٠	١٦,٧٠

لقد أدت تلك القرارات التي أشرنا إليها سابقا إلى حالة من الهدوء النسبي في السوق البترولية وتقاربت الأسعار الرسمية مع الأسعار الفورية خلال النصف الأول من ذلك العام .

وفي ٢٥ يونيو / حزيران من عام ١٩٨٧ اجتمع وزراء أوبك وقرروا الاستمرار بالعمل بحصص الفصل الثالث ضمن سقف انتاجي لا يتعدى ١٦,٦ مليون برميل يوميا وذلك لضمان استقرار الأسعار ، أما في الاجتماع الأخير الذي انعقد في فيينا خلال عام ١٩٨٧ فقد تقرر العمل بسقف انتاجي لعام ١٩٨٨ منخفض عما سبق لعام ١٩٨٧ إلا أن ذلك لم يمنع من حصول تذبذبات كثيرة في أسعار البترول الفورية التي انخفضت في نهاية العام نتيجة طرح بعض دول أوبك لكميات من البترول في الأسواق خلافا لما اتفق عليه سابقا بالاضافة إلى الانتاج المتزايد للدول

(١) الأسبوع الثاني من يناير عام ١٩٨٨ .

من غير أوبك، كذلك وعند أواخر عام ١٩٨٧ ادعت الشركات البترولية بأن أرباحها من بترول المشاركة قد أخذت تنخفض بشكل جوهري بسبب أسعار السوق وبدأت تطالب بالعودة إلى استخدام أسعار السوق الفورية (وخصوصاً الشركات اليابانية والشركات الكبرى) في تحديد السعر البترولي بشكل دوري مما جعل بعض الدول الاعضاء عند مطلع عام ١٩٨٨ تقبل بذلك مما أدى إلى تدني الأسعار الفورية للنفوط المهمة في العالم وإلى اللجوء لاستخدام أسعار السوق بصورة فعلية لتحديد أسعار البيع البترولية .

وفيما يلي جدول يوضح تطورات الأسعار الفورية والرسمية لعدد من النفوط خلال عام ١٩٨٨ .

١٩٨٨ - دولار للبرميل ويناير ١٩٨٩

الشهر	الاسعار الرسمية					الاسعار الفورية				
	العربي الخفيف	خام مريان	خام زاكم	خام ام	خام الشيخ	العربي الخفيف	مريان	خام زاكم	خام ام	خام برنت
يناير/ كانون الثاني	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٥,٦٣	١٦,٥٥	١٦,٤٦	١٦,٤٦	١٦,٨٨	١٧,١٦
مارس / آذار	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٣,٧٠	١٤,٥٠	١٤,٣٥	١٤,٣٦	١٤,٩١	١٦,٣٠
مايو/ أيار	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٥,١٦	١٥,٥٥	١٥,٣٤	١٥,٣٦	١٥,٣٥	١٧,٤٤
يوليو/ تموز	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٣,٥٠	١٣,٨٥	١٣,٦٥	١٣,٥٥	١٥,٣٠	١٥,٧٤
سبتمبر/ أيلول	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١١,٥٦	١٢,٠٩	٧,٨٨	١١,٩٩	١٣,١١	١٤,٤٥
أكتوبر/ تشرين أول	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٠,٤٦	١٠,٧٠	١٠,٥٥	١٠,٤٥	١٣,٢٨	١٣,٧٤
ديسمبر/ كانون الأول	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٢,٨١	١٣,٣٩	١٣,١٤	١٣,٠٥	١٥,٣٣	١٦,٣٣
يناير/ كانون الثاني	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٤,٦١	١٥,٣١	١٤,٩٥	١٤,٨٣	١٧,١٠	١٧,٩٥

المصدر : إحصائيات النفط والطاقة - أوبك - فبراير ١٩٨٩ - صفحة ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٠

يلاحظ في الجدول السابق أن تطورات الاسعار الفورية كانت متذبذبة خلال العام إلا أنها قد مالت إلى الانخفاض السنوي وبما يعادل أكثر من سبعة دولارات عن السعر الرسمي خلال شهر سبتمبر / ايلول لعام ١٩٨٨ ، وعلى الرغم من أن دول أوبك قد حددت سقف انتاجها خلال العام بما لا يزيد عن ١٨,٥ مليون برميل يوميا إلا أنه قد طرحت كميات فوق المعدل المذكور من مختلف دول أوبك خلال النصف الأول من العام مما زاد في حجم المعروض من البترول وأدى في النهاية إلى انخفاض الاسعار البترولية الفورية . ان دول أوبك استمرت خلال العام في البيع بأسعار السوق وهي أسعار مرادفة تقريبا لأسعار البترول الفورية في السوق .

كذلك رافق هذه التطورات اعلان العراق وايران عن نيتهما لانهاء الحرب الدائرة بينهما منذ ثماني سنوات ، مما أعطى الانطباع بتوفير كميات اضافية من البترول في وقت قريب لاسيما أن عودة السلام إلى مياه الخليج العربي ستعزز الامكانيات لزيادة الصادرات البترولية بعد أن تعمل ايران والعراق على إعادة تنظيم صناعاتهما البترولية من انتاج وتصدير . وفي الربع الأول من عام ١٩٨٩ تحسنت أسعار البترول تحسنا ملموسا حيث تجاوزت في شهر ابريل / نيسان معدل السعر الرسمي لأوبك ووصلت بعض أنواع النفوط كالخام الأمريكي إلى أكثر من (٢٥ دولارا) للبرميل ، ثم بدأت بشائر التحسن تتوالى اذ ظهر أن هناك زيادة ملموسة في اجمالي الاستهلاك العالمي من البترول وما تبعه من زيادة في الطلب على بترول أوبك . كما أن معدل النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة للبترول كان أفضل مما توقع له .

وفي سبتمبر من عام ١٩٨٩ تأكد التحسن الواضح في الطلب على البترول في السوق العالمية وتزامن ذلك مع اجتماع منظمة أوبك في جنيف للفترة من ٢٣ إلى ٢٧ سبتمبر ، حيث تقرر في هذا الاجتماع الإبقاء على معدل السعر الرسمي للبترول الخام عند ١٨ دولاراً أمريكياً للبرميل مع زيادة سقف الانتاج مليون برميل يوميا ليصبح ٢٠,٥ مليون برميل يوميا خلال الفصل الرابع من عام ١٩٨٩ بعد أن كان ١٩,٥ مليون برميل يوميا للفصل الثالث من نفس العام وفيما يلي تفاصيل توزيع الحصص الجديدة بين الدول الأعضاء :

حصص الانتاج المتفق عليها للفصلين الثالث والرابع من عام ١٩٨٩ بآلاف
البراميل اليومية :

الدولة	الفصل الثالث	الفصل الرابع
الجزائر	٧٣٣	٧٧١
الاكوادور	٢٤٢	٢٥٤
الغابون	١٧٥	١٨٤
اندونيسيا	١,٣٠٧	١,٣٧٤
ايران	٢,٧٨٣	٢,٩٢٦
العراق	٢,٧٨٣	٢,٩٢٦
الكويت	١,٠٩٣	١,١٤٩
ليبيا	١,٠٩٣	١,١٤٩
نيجيريا	١,٤٢٨	١,٥٠١
قطر	٣٢٩	٣٤٦
السعودية	٤,٧٦٩	٥,٠١٤
الامارات	٥١,٠٤١	٥١,٠٩٤
فنزويلا	١,٧٢٤	١,٨١٢
المجموع	١٩,٥٠٠	٢٠,٥٠٠

. وفي الفترة بين اجتماع سبتمبر واجتماع نوفمبر لمنظمة أوبك عام ١٩٨٩ استمرت السوق البترولية في التحسن والاستقرار مما يدل على تنامي الطلب العالمي على البترول حيث أثر ذلك على ارتفاع حصة أوبك في السوق البترولية حيث قدر انتاج أوبك الفعلي بحوالي ٢٣,٥ مليون برميل في اليوم ومع ذلك فإن معدل مستوى أسعار نفوط أوبك اقترب كثيراً من المعدل العام لسعر أوبك الاسترشادي وهو ١٨ دولاراً حيث وصل ذلك المعدل إلى ١٧,٢٠ دولار للبرميل .

- هذا وقد تحفظت دولة الامارات العربية المتحدة على ما وضع لها من حصة مؤكدة حقها في حصة اكبر تتناسب ومكانتها البترولية في العالم . وقد اقترح في هذا الاجتماع ان تكون حصة الامارات ١,٥٣٠ مليون برميل يومياً إلا انها رفضت ذلك وطالبت بمليوني برميل يومياً .

ولقد أثرت هذه التطورات على تحسن الانطباع المستقبلي عن صورة السوق من عرض وطلب خاصة ونحن على مشارف التسعينات . وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري الأخير لأوبك (نوفمبر) ١٩٨٩ عقدت اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة اجتماعا لها بحثت فيه حالة السوق البترولية ثم اجتمعت اللجنة الوزارية الخاصة بمراقبة السوق ، حيث تم استعراض الدراسات والتقارير الخاصة بتطورات السوق البترولية منذ اجتماعي أوبك الأخيرين في شهري يونيو وسبتمبر من عام ١٩٨٩ حيث لوحظ التطور الايجابي الذي حصل في السوق البترولية .

وخلال الفترة من ٢٥ - ٢٨ نوفمبر عام ١٩٨٩ عقد المؤتمر الوزاري السادس والثمانون لأوبك واطلع المؤتمر على دراسات وتقارير اللجان التي أشرنا إليها سابقا كما اطلع المؤتمر على الاتصالات التي تمت مع الدول المنتجة للبترول خارج أوبك .

وقد قرر المؤتمر بالاجماع رفع سقف الانتاج لدول أوبك من ٢٠,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٢٢ مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ كما قرر المؤتمر جعل معدل السعر ١٨ دولاراً للبرميل لأول مرة كحد أدنى والابقاء عليه عند هذا المستوى أيضا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ .

وقد وزعت حصص الانتاج لهذا السقف الجديد (٢٢ م ب ي) على النحو التالي :

الدولة	الحصة الانتاجية «مقدرة بآلاف البراميل يومياً»
الجزائر	٨٢٧
الاكوادور	٢٧٣
الغابون	١٩٧
اندونيسيا	١,٣٧٤
الجمهورية الاسلامية الايرانية	٣,١٤٠
العراق	٣,١٤٠
الكويت	١,٥٠٠
ليبيا	١,٢٣٣
نيجيريا	١,٦١١
قطر	٣٧١
المملكة العربية السعودية	٥,٣٨٠
دولة الامارات العربية المتحدة	١,٠٩٥
فنزويلا	١,٩٤٥
المجموع	٢٢,٠٠٠,٠٠٠ مليوناً

كذلك قرر المؤتمر عقد اجتماع للجنة الوزارية المكلفة بمراقبة السوق في شهر مارس من عام ١٩٩٠ بغرض الاطلاع على حالة السوق آنذاك على أن يحضر اجتماعها جميع وزراء أوبك الثلاثة عشر .

وقد عالج المؤتمر حصة الكويت حيث أعطيت ١,٥ مليون برميل في اليوم بينما ترك معالجة حصة الامارات الى مؤتمر قادم . ولقد تحفظت دولة الامارات على الحصة التي وضعت لها والتي بقيت كما كانت عليه في السقف الماضي .

وخلال المداورات والمشاورات الجانبية التي تمت خلال انعقاد المؤتمر الوزاري عرض على دولة الامارات حصة مشابهة للكويت وهي ١,٥ مليون برميل في اليوم إلا أنها رفضت ذلك ثم طلب منها شفهياً أن تنتج مليوني برميل في اليوم خلال الربع

الأول من عام ١٩٩٠ على الأقل خاصة وإن معدل انتاجها الفعلي للربع الأخير من عام ١٩٨٩ بلغ حوالي ٢,٦ مليون برميل في اليوم .

أخيرا قرر المؤتمر الوزاري تحديد موعد الاجتماع القادم له والذي سوف ينعقد في مدينة فيينا في يوم ٢٥ مايو من عام ١٩٩٠ .

هذا وقد أعلن وزير بترول الامارات «مؤلف هذا الكتاب» ان دولة الامارات سوف تعمل على أن يكون انتاجها في حدود مليوني برميل في اليوم خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠ شريطة التزام جميع دول أوبك الأخرى بحصصها وإلا فإنها ستكون في حل من ذلك .

إن هذا التحسن في اسعار البترول قد خلق جوا من التفاؤل في السوق البترولية وبأنها بدأت تسير في الطريق الصحيح . وإن التسعينات ستأتي بعهد جديد يتصف بالاستقرار والوفاء الدوليين بتروليا واقتصاديا وسياسيا . وإن عهد الاضطرابات والصراعات قد ولى وحل محله مستقبل أفضل للبشرية جمعاء .

المنظرة المستقبلية لأسعار البترول :

من الصعوبة بمكان التنبؤ بمستقبل أسعار البترول إلا أن المرء يمكن له على ضوء التجارب السابقة ومن خلال نظرة متأنية إلى الخلف التوقف عند مجموعة من الحقائق المتعلقة بأحداث تركت بصماتها على مسار الصناعة البترولية ولاشك أنها ستؤثر على مستقبلها سواء من حيث العرض والطلب أو من حيث الأسعار . وفيما يلي نورد نقاط التحول في الصناعة البترولية أو أهم منعطفاتها والتي أثرت بصورة مباشرة على أسعار البترول .

- ١ - مجيء شركات البترول الكبرى إلى الدول المضيفة والحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول .
- ٢ - اكتشاف البترول وتصديره وسيطرة تلك الشركات على مختلف مراحل الصناعة البترولية .
- ٣ - انشاء منظمة أوبك من أجل الدفاع عن أسعار البترول .
- ٤ - سيطرة الدول على صناعاتها البترولية انتاجا وتصنيعا وتسويقا وتسعيرا .
- ٥ - أهمية التعاون الثلاثي بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له وشركات البترول بكيفية متكافئة .

إن البترول وهو السلعة الاستراتيجية الأولى لابد أن يدرك الجميع أن معالجة أموره لا يمكن أن تتم بمنأى عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية . كما أنه يشكل بالنسبة للدول الصناعية عصب الاقتصاد وبالنسبة للدول المنتجة عصب الحياة ومن هنا تكمن أهمية البترول . ومن هنا نرى أن صناعة البترول هي صناعة عالمية لا تعترف بالحوافز والحدود . كما أن معالجة أمورها لا يمكن أن تتم إلا من خلال عمل جماعي متفتح وحيوي يتجاوب والمتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأن متابعة تلك المتغيرات تستوجب قدرا كبيرا من الحرص والدراية بما يجري في العالم .

والإسالم بتلك المتغيرات يساعدنا كثيرا في تصور مستقبلنا ومستقبل الصناعة البترولية ومستقبل أسعار البترول .

ففي الخمسينات وما سبقتها كان الدور لعدد محدود من شركات البترول الاحتكارية العالمية . ثم جاءت الستينات وبرز دور الدول المنتجة من خلال انشاء أوبك . وفي السبعينات نجحت أوبك في تصحيح أسعار البترول وفي بداية الثمانينات زادت أوبك أسعار البترول إلى معدلات عالية وخلال فترة وجيزة مما هيا الجولمرحلة حرجة وهي انهيار أسعار البترول وفلتان الزمام من يد أوبك وتلتها حرب الأسعار والفوضى التي عمت السوق البترولية . ثم جاء عام ١٩٨٩ ليشهد مرحلة التنفس والاسترخاء بعد عناء حرب الأسعار وحرب الانتاج وحرب الخليج مبشراً بعهد جديد على المستوى السياسي والاقتصادي . فاتحاً الباب لمستقبل قائم على التعاون بين اطراف العلاقة من منتج إلى وسيط عامل إلى مستهلك .

إن الفترة السابقة قد علمتنا بعض الدروس لكي نستطيع أن نواجه المستقبل وما سيأتي به من تغيرات ، ومن هذه الدروس ما يلي :

١ - تجنب المواجهة بين المنتجين للبترول والمستهلكين له وذلك عن طريق اقامة علاقات متوازنة من التفاهم والتعاون والحوار البناء .

٢ - التعاون التام بين أعضاء أوبك بعضهم مع بعض وبينهم وبين المنتجين من خارج أوبك .

٣ - عدم المبالغة في رفع أسعار البترول كما حدث في عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وفي عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ . وإنما رُقِّع الأسعار بمعدلات متعقلة وتدرجية حتى لا تفقد دول أوبك أسواقها لصالح المنتجين الآخرين أو لصالح مصادر الطاقة البديلة وحتى يكون هناك دائماً سوق حتمية وطلب على نفوط أوبك .

٤ - التعاون بين المنتجين والمستهلكين وهنا نسجل أن أوبك في بداية عهدها

واجهت حرباً شعواء من قبل شركات البترول ومن قبل الدول الصناعية والتي كانت تتنادى بالقضاء على أوبك . إلا أن حرب الأسعار وحرب الانتاج أفرزت شعوراً وقناعة لدى تلك الدول بتفهم الدور النبيل لأوبك وبالتالي نجد أنها وفي مطلع التسعينات تعرض تلك الدول لتعاونها مع أوبك .

٥ - ان حرب الأسعار وما تلاها من اضطراب في السوق البترولية أدت إلى اضطراب في الاقتصاد العالمي مما أوجب التعاون بين الجميع من أجل سوق مستقرة للبترول وأسعار مستقرة أيضاً .

من كل ما تقدم يجب علينا في المستقبل أن نستفيد من تجاربنا السابقة والا نتسرع في رفع أسعار بترولنا إلى معدلات تضر بنا وببترولنا .

إن مستوى الأسعار الحالي وهو عند معدل ١٨ دولاراً للبرميل هو معقول على الأقل حتى نهاية عام ١٩٨٩ ومن ثم قد يكون من الحكمة زيادة الأسعار بصورة تدريجية تصل إلى عشرين دولاراً عام ١٩٩١ . إلا أننا يجب أن نوازن بين السعر المعقول والحصول على حصة معقولة أيضاً من السوق يمكن اقتسامها بسهولة بين دول أوبك بحيث تنتج كل دولة الحد الأدنى المقبول لديها والذي يمكنها أن تلتزم به ولا تتجاوز هذه المسألة في رأينا وإن تمت معالجتها في اجتماعي يونيو ونوفمبر عام ١٩٨٩ إلا أنها ما زالت تحتاج إلى وقفة أخرى في الاجتماعات القادمة . وأنه لا بد من إيجاد حل لمسألة حصة الامارات العربية المتحدة خاصة بعد أن حلت مشكلة حصة الكويت في اجتماع نوفمبر من عام ١٩٨٩ وأعطى لها ١,٥ مليون برميل في اليوم ضمن السقف الذي حدد بـ ٢٢ مليون برميل في اليوم .

إن الطلب على بترول أوبك مع نهاية هذا العام ١٩٨٩ سيصل إلى ثلاثة وعشرين مليون برميل في اليوم وهو ما نأمل أن تستغله أوبك لمعالجة مشكلة الحصص لبعض الدول الاعضاء وحلها إلى الأبد .

اننا نرى أن عام ١٩٩١ سيكون عاماً حاسماً ومهما في تحديد القدر المعقول من السوق البترولية والذي يرضي الحد الأدنى لطموحات دول أوبك من الانتاج والذي

سبيلنج حوالي ٣٥ مليون برميل في اليوم وعندها سوف لن يكون هناك حاجة إلى وضع سقف لانتاج أوبك وتوزيع الحصص خاصة وأن معظم دول أوبك قد وصلت إلى طاقتها الانتاجية القصوى ضمن السقف ٢٢ مليون برميل في اليوم .

كما أن التطورات الاخيرة في دول أوروبا الشرقية ستؤثر ايجابا على السوق البترولية وستعمل على زيادة الطلب على بترول أوبك مما يدعم وجهة نظرنا هذه .

وزيادة في الايضاح فإن الجدول التالي يبين الطاقة الانتاجية القصوى لدول أوبك كما في بداية يوليو / تموز ١٩٨٩ .

طاقة الانتاج القصوى لدول أوبك

كما هي في يوليو / تموز ١٩٨٩

الدولة	ملايين البراميل يوميا
- دولة الامارات العربية المتحدة	٣,٥٠
- دولة الكويت	٢,٠٠
- الجمهورية العراقية	٢,٥
- المملكة العربية السعودية	٨,٠٠
- الجمهورية الجزائرية	٠,٧٠
- الاكوادور	٠,٣٠
- الغابون	٠,٢٠
- اندونيسيا	١,٣٠
- الجمهورية الاسلامية الايرانية	٣,٥٠
- الجمهورية الليبية	١,٥٠
- نيجيريا	١,٨٠
- دولة قطر	٠,٥٠٠
- فنزويلا	٢,٥٠٠
المجموع	٢٩,٣٠

وبين الجدول التالي الاستهلاك المحلي لمخزون دول أوبك من المشتقات البترولية
في عام ١٩٨٧ .

الدولة	ألف برميل يوميا	ألف برميل يوميا تقدير عام ١٩٨٨
- دولة الامارات العربية المتحدة	٩٠,٠	
- دولة الكويت	٨٨,٤	
- الجمهورية العراقية	٢٨٣,٨	
- المملكة العربية السعودية	٦١٤,٥	
- الجمهورية الجزائرية	١٤٨,٧	
- الاكوادور	٧٨,٩	
- الغابون	١٣,٥	
- اندونيسيا	٤٥٢,١	
- الجمهورية الاسلامية الايرانية	٧٣٠,٥	
- الجمهورية الليبية	١٣١,٩	
- نيجيريا	١٩٨,٤	
- دولة قطر	١١,٣	
- فنزويلا	٣٧٧,٧	
المجموع	٣٢١٨,٦	٣٣٧٢,-

هذا ويبين الجدول التالي طاقة التكرير كما هي في ١/١/١٩٨٨ :

الدولة	الف برميل يوميا
- دولة الامارات العربية المتحدة	١٦٢,٠
- دولة الكويت	٧٢٠,٠
- الجمهورية العراقية	٣٦٥,٥
- المملكة العربية السعودية	١٤٢٠,٠
- الجمهورية الجزائرية	٤٧١,٢
- الاكوادور	١٣٩,-
- الغابون	١٢١,-
- اندونيسيا	٧٣٨,٧
- الجمهورية الاسلامية الايرانية	٦١٥,-
- الجمهورية الليبية	٣٤٢,٠
- نيجيريا	٢٤٣,٠
- دولة قطر	٦٣,٠
- فنزويلا	١٢٥٨,٣
المجموع	٦٦٥٨,٧

المصدر : منظمة أوبك / مباشر .

الفصل الثالث

**مستقبل العلاقات بين الامارات العربية المتحدة
وشركات البترول**

مستقبل العلاقة بين الامارات العربية المتحدة وشركات البترول

مقدمة :

قد يكون من الصعوبة بمكان تحديد العلاقات المستقبلية بين الامارات العربية المتحدة والشركات البترولية الاجنبية . ومما يزيد من هذه الصعوبة هو تنازع الاختصاصات في مجال الصناعة البترولية بين السلطات البترولية الاتحادية والسلطات المحلية لكل امانة من ناحية ، وعدم اتباع الامارات الاعضاء في الاتحاد سياسة بترولية واحدة على النطاق المحلي وخاصة بالنسبة لعلاقتها بشركات البترول الاجنبية .

ففي الوقت الذي سارت فيه امانة أبوظبي في طريق المشاركة إلى أن وصلت إلى قاعدة ٦٠٪ : ٤٠٪ نجد مثلاً أن امانة دبي قد أعلنت في صيف عام ١٩٧٥ انها أمتت شركات البترول الاجنبية في حين أن ظواهر الأمور لا تدل على حدوث مثل هذا التأميم^(١) .

ومهما يكن فمن الممكن القول بأن مستقبل العلاقات البترولية بين حكومة الامارات العربية المتحدة وشركات البترول الاجنبية كان في منتصف السبعينيات مرتبطاً دون أدنى شك بمستقبل العلاقات بين شركات البترول الاجنبية وحكومات البلاد المجاورة والاعضاء في منظمة أوبك ، وذلك تمشياً مع مبدأ نظرية الاواني المستطرقة ، إذ أن حكومة الامارات العربية المتحدة حريصة على أن تحصل على

(١) عدم خلق جهاز وطني لتولي مهام الصناعة البترولية المؤتممة . ولكن يمكن القول بأن شركات البترول الاجنبية كانت لا تريد استثمار أموالها في امانة دبي ، وهي لذلك نصحت حكومتها بأن تعلن عن التأميم مع بقاء شركات البترول عملياً من جميع النواحي الفنية والادارية والتسويقية .

عائد من تصديرها للبرميل من البترول الخام يساوي ما تحصل عليه دول منظمة أوبك الأخرى .

إن ظروف الصناعة البترولية لدى الامارات تختلف عنها في معظم الدول المصدرة للبترول فيما عدا المملكة العربية السعودية والتي تتشابه في ظروفها البترولية إلى حد كبير مع دولة الامارات العربية المتحدة . فمن المعلوم ان الامارات العربية المتحدة قد انضمت إلى نادي الدول المصدرة للبترول (عام ١٩٦٢) في حين أن الدول الأخرى قد سبقتها في مجال تصدير البترول بعشرات السنين ، كما أن هناك مناطق في الامارات العربية المتحدة مازالت بكرا وتحتاج إلى استكشاف ، كما أنه توجد بعض الحقول البترولية الكبيرة المعقدة مثل حقل زاكم الأعلى (Upper Zakum) والذي يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة جدا حتى يمكن استغلاله بطريقة فنية سليمة لا تؤثر على مخزونه .

وترى الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر بالنسبة لمستقبل علاقاتها مع شركات البترول الاجنبية الإبقاء على هذه الشركات كشريك في الصناعة البترولية . وكانت هذه الشركات عند منتصف السبعينات تجد نفسها أمام مأزق تكون فيه مضطرة إلى التفكير في ترك الامارات العربية المتحدة خاصة اذا ما أصبح بقاؤها يشكل بالنسبة لها عبئا ماليا كبيرا يقلل مما اعتادته من أرباح طائلة .

إلا أن الأرباح التي تأتى لهذه الشركات في نهاية السبعينات أعطتها بعداً آخر في مسألة بقائها واشتغالها في الامارات .

وعلى العموم فإن الاختيار القائم أمام دولة الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر ليس بالسهل خاصة وأن بعض الدول المجاورة لم تنته بعد من انهاء الاجراءات الخاصة بسيطرتها الكاملة على صناعتها البترولية .

وقد تجد حكومة الامارات العربية المتحدة في المستقبل القريب بأنه يتحتم عليها اتخاذ قرار حاسم بالنسبة لمستقبل العلاقات مع شركات البترول الاجنبية ، وقد لا

يكون أمامها مناص من السير في خطى الدول المصدرة للبترول الأخرى والتي اختارت طريق السيطرة الكاملة على صناعاتها البترولية .

الامارات العربية المتحدة والمشاركة ..

اختارت الامارات العربية المتحدة منذ البداية طريق المشاركة (Participation) دون اللجوء إلى الخيارات الأخرى مثل التأميم (Nationalization) وذلك ايماناً منها بأن طريق المفاوضات هو دائماً أفضل الطرق للوصول إلى الغايات .

وقد قامت الامارات العربية المتحدة من أجل تحقيق مبدأ المشاركة بدور فعال منذ عام ١٩٧١ إلى العشرين من ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٢ ، عندما كانت أول من وقع على اتفاقية المشاركة الأولى بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية ، ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى من المشاركة وهي ٦٠ : ٤٠ والتي مازالت قائمة حتى الآن .

وسنبحث فيما يلي موضوع المشاركة في ثلاث مراحل :

أولاً : فترة ما قبل المشاركة .

ثانياً : اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ : ٧٥)

ثالثاً : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠)

أولاً : فترة ما قبل المشاركة :

لم يكن مبدأ المشاركة وليد الساعة ولم يأت طفرة واحدة ، كما أنه ليس ببذعة جديدة في الصناعة البترولية ، فقد نصت أكثر عقود الامتياز القديمة على حق الحكومات في المساهمة بنسب معينة من رأس المال ، فامتياز شركة بترول العراق (I.P.C.) مثلاً ينص في مادته الرابعة والثلاثين على ما يلي :

«كلما عرضت الشركة على الجمهور أسهما فيجب أن تفتح قوائم الاكتتاب في العراق في نفس الوقت الذي تفتح فيه في أي مكان آخر ، ويفضل العراقيون في العراق بما لا يقل عن عشرين في المائة من مجموع ما تصدره الشركة من أسهم» .

ويتضمن امتياز الشركة الانجلو - إيرانية (بي بي بعدن) لعام ١٩٣٣ نصوصا مماثلة^(١) . كما أن اتفاقية امنويل المعقودة مع دولة الكويت ألزمت الشركة بأن تقدم للحاكم حق المساهمة من جانبه بـ ١٥٪ من أسهم شركة تؤسس لغرض الاستكشاف والاستثمار و١٥٪ من أسهم شركة تؤلف لغرض تشغيل مصفاة^(٢) . وكانت شركة شل^(٣) أول شركة كبرى عرضت المشاركة على إحدى دول الشرق الاوسط حيث اتفقت مع حكومة الكويت على استغلال المناطق البحرية بشروط تتضمن المشاركة بنسبة ٢٠٪ عند العثور على البترول بكميات تجارية ، وعرضت أيضا مجموعة (IPC) كتسوية لخلافاتها مع الحكومة العراقية نتيجة لتسريع القانون رقم (٨٠) مشاركة مباشرة في شركة تنشأ لاستثمار الاراضي المستردة من الشركات .

إن أكثر الحكومات لا تطالب بالمشاركة لمجرد أنها وسيلة لزيادة دخلها من البترول ، بل نتيجة قناعتها بأن مثل هذه المشاريع تتيح لها فرصة لممارسة سيادتها الحقيقية على مصادر ثروتها . وللاشتراك في ادارة الصناعة البترولية اشتراكا فعالا . ولو كان غرض الحكومات مجرد الحصول على مزيد من المال فلربما استطاعت تحقيق ذلك الغرض عن طريق زيادة أخرى في معدل الضريبة أو في الاسعار المعلنة أو الريع .

1. Henry Cattan: The Evolution Of Oil Concessions In The Middle East And North Africa.
New York, Oceana Publications, 1967, P.123

IBID, P.124 (٢)

(٣) راجع المادة (٢٣) من الاتفاقية المعقودة مع شركة شل في مارس / آذار عام ١٩٦١ .

ولم تستطع منظمة أوبك في بادئ الأمر أن تتفرغ للمطالبة بالمشاركة لأنها كانت منهكة في تسوية المشكلات المالية مع الشركات ولضعف مركزها التفاوضي في سوق تميزت دوماً بفائض من الطاقة الانتاجية ويضعف في هيكل الاسعار . وبعد الانتعاش الذي طرأ على أسواق البترول الخام والمنتجات في أعقاب أحداث عام ١٩٦٧ واغلاق قناة السويس في وجه الملاحة البحرية . وما تبع ذلك من انتشار شعور معاد للغرب وشركاته في الدول العربية التي تؤلف الاكثية في منظمة أوبك ومع هذا الوضع وجدت أوبك أن الظروف باتت مواتية للاستفادة من تحسن مركزها التفاوضي عن طريق الضغط على شركات البترول لاستبعاد السماحات من السعر العلن .

فلما فرغت من ذلك لم يبق أمامها ما تطالب به في الحقل المالي ولا سيما وأنها سبق أن تخلت عن طريق أكثرية الاعضاء فيها بمقتضى أحكام اتفاقية تنسيق الربح ، عن حق المطالبة باعادة الاسعار الى مستواها السابق على التخفيض عام ١٩٦٠ ، كما أنها أبدت بنفس الاتفاقية تمسكها بأحكام الامتيازات التقليدية التي تركت تحديد الاسعار بيد الشركات .

ففي مثل هذه الظروف لم تجد أوبك متنفساً لنشاطها إلا في اتخاذ قرارات عامة وتبني أهداف ومبادئ نظرية ، لم يكن أكثرها آنذاك ناضجاً للتطبيق العملي . ففي مؤتمر فيينا الذي عقد في ٢٤ - ٢٥ يونيو / حزيران عام ١٩٦٨ أقر المؤتمر بيان السياسة البترولية الذي يحتوي على مبادئ عامة تتعلق بالاستثمار المباشر للبترول والتخلي عن الأراضي غير المستثمرة والمحافظة على الثروة البترولية . وتسوية الخلافات وما إلى ذلك .

ومن جملة المبادئ التي أقرها البيان أيضاً مبدأ المشاركة حيث أوضح أن من حق الدول الاعضاء المطالبة بالمشاركة إذ لم تنص عقودها على ذلك استناداً إلى مبدأ الظروف المتغيرة . ثم جمد موضوع المشاركة بعد ذلك على الصعيد الرسمي إلى أن بعث من جديد في عام ١٩٧١ كما سنرى بعدئذ .

وقد أخذت دول أوبك المطة على الخليج العربي زمام المبادرة بالنسبة لموضوع

المشاركة ، وكانت ترى أن طريق المشاركة هو الطريق السليم الذي يوصلها إلى الاستفادة القصوى من ثروتها البترولية^(١) .

إن الذي حدث هو أن شركات البترول قاومت في البداية فكرة المشاركة ، أما من ناحية الحكومات فقد كانت على درجات متفاوتة من القناعة بمبدأ المشاركة إلا أنها في أوائل عام ١٩٧٢ حزمت أمرها وقررت المضي في السعي لتحقيق المشاركة ، ولكن ما هي طبيعة المشاركة التي كانت دول الخليج العربي المصدرة للبترول تسعى إلى تحقيقها ؟ هل هي مقصورة على مرحلة الاستخراج أم أنها تمتد إلى العمليات اللاحقة لتشمل جميع مراحل الانتاج المختلفة من نقل وتكرير وتسويق ؟

ثم ما هو الباعث إلى المطالبة بالمشاركة ؟ هل هو مجرد الحصول على حصة من البترول الخام تستعملها حكومات هذه الدول لأغراضها ، أم أنها تريد حصة الشريك في الارباح بالاضافة إلى ضرائب الدخل ، أم أنها كذلك تهدف إلى حصة في الارباح مقرونة بالمشاركة الفعالة في الادارة والسيطرة^(٢) .

لقد أوضح الشيخ أحمد زكي يمانى وزير البترول والثروة المعدنية السعودى السابق في محاضرة القاها عام ١٩٦٩ في الندوة الثالثة بالجامعة الامريكية في بيروت بأن ما تريده دول الخليج العربى من المشاركة : «هدفنا أولا تقوية الشركات الكبرى ودورها في السوق العالمية سواء بصورة مباشرة لأجل المحافظة على الأسعار من جهة وليتسنى لشركاتنا الوطنية من جهة أخرى أن تنمو في السوق بالطرق الاعتيادية حيث نثبت أقدامنا في العمليات اللاحقة مستفيدين من خبرة الشركات الكبرى دون الحاق الضرر بأنفسنا أو بأي جهة أخرى خلال ذلك . ان المشاركة عبارة عن صفقة كاملة^(٣) (Package Deal) تتألف من المشاركة في المراحل السابقة واللاحقة سواء

(١) قارن مثلا في هذا الصدد ما قاله جورج ستوكنر . بصرف النظر عن بواعث الحكومات على المطالبة بالمشاركة في ملكية الشركات فإن الشركات ستقاوم ذلك .

George Eard Stocking: Middle East Oil, A Study In Political And Economic Controversy. Nashville, Naderlicht U, Press, 1970, P.446.

2. Edith Penrose: Government Partnership in major concessions of the Middle East, the nature of petroleum. Supplement to the Middle East Economic Survey August 30, 1968, P.5.

3. Ahmed Zaki Yamani: Participation Versus Nationalization a lecture delivered at the third seminar on the Economics Of The International Petroleum Industry held at the American University Of Beirut, Spring 1969.

بسواء على أن تطبق بصورة متدرجة ومعقولة وعلى أسس تجارية» ويقول في مناسبة أخرى إن المشاركة هي البديل الوحيد عن التأميم^(١) .

وسوف لا تسعى السعودية إلى أكثر من ٥١٪ بعدئذ لأنها تحتاج إلى شركات البترول لكي تظل حاجزا بين المستهلك والمنتج . وتحتاج إلى خبراتها وإلى استثماراتها وأن العلاقة الجديدة بين الحكومات والشركات ستكون بمثابة زواج كاثوليكي يكاد يكون من المستحيل لطرفيه الطلاق^(٢) . (لقد تم كما يبدو الآن خلاف ما توقعه زميلنا الشيخ أحمد زكي اليماني فالطلاق مع شركات البترول أصبح واقعا والزواج أصبح اسلاميا . كما أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت نسبة ٥١٪ إلى السيطرة الكاملة وهي ١٠٠٪) .

هذا وقد تم على ما يبدو تأجيل المطالبة بالمشاركة خلال الفترة التي ركزت فيها الأوبك على زيادة الاسعار وتحسين الشروط المالية الأخرى فلما تمت تسوية هذه القضايا ، باتفاقية طهران والاتفاقيات اللاحقة في النصف الأول من عام ١٩٧١ ، أثر موضوع المشاركة مرة أخرى في اجتماع المؤتمر الذي عقد في فيينا في ١٢ و ١٣ يوليو / تموز عام ١٩٧١ واتخذ بشأنه القرار رقم ٢٤/١٣ وهو أكثر جدية من القرار المتخذ في يونيو / حزيران عام ١٩٦٨ ضمن إطار بيان السياسة البترولية . وينص هذا القرار على أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات فورية في اتجاه تطبيق مبدأ المشاركة في امتيازات البترول القائمة تطبيقا فعالا ، وعلى أن تؤلف لجنة وزارية لذلك الغرض تتألف من ممثلين عن إيران والعراق والكويت وليبيا والسعودية لوضع الأسس لتلك المشاركة وتقديم التوصيات إلى اجتماع استثنائي للمؤتمر يعقد في ٢٢ سبتمبر / أيلول ١٩٧١ .

وبالفعل فقد عقد الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر في الموعد المحدد في القرار السابق وبعد الاستماع إلى بيان اللجنة الوزارية المؤلفة على الشكل المذكور سابقا

(١) بعد التطبيق العملي للمشاركة نجد أن المشاركة تمت فقط على مرحلة واحدة وهي مرحلة الانتاج ، وأن شركات البترول الكبرى لم تسمح إلى الآن لحكومات البلاد المصدرة للبترول بمشاركتها في المراحل اللاحقة .

والتأكيد على تصميم الدول الاعضاء على اتخاذ خطوات فورية نحو تحقيق المشاركة الفعلية في الامتيازات القائمة قرر المؤتمر ما يلي :

١ - أن تقوم جميع الدول الاعضاء المعنية باجراء مفاوضات مع شركات البترول ، اما على انفراد أو مجتمعة لغرض تحقيق المشاركة الفعالة على الاسس المقترحة من قبل اللجنة الوزارية المذكورة .

٢ - ان تقدم نتائج المفاوضات إلى المؤتمر للتنسيق ، وفي حالة فشل مثل هذه المفاوضات في تحقيق هدفها يتولى المؤتمر وضع خطة تهدف إلى تنفيذ وتحقيق أهداف المشاركة الفعالة عن طريق اجراء مشترك .

وبالرغم من جدية هذا القرار فقد تمادت الشركات في رفضها لمقترحات المشاركة . وقد كلف الشيخ اليماني من قبل دول منطقة الخليج العربي بمتابعة المفاوضات نيابة عنها . وفي البداية حاولت الشركات التفريق بين دول المنطقة عن طريق تقديم عروض مغرية للسعودية فقط . (علما منها أن السعودية هي على رأس التحرك نحو المشاركة) . فرفضت السعودية ذلك^(١) .

وعندما لجأت الشركات إلى أسلوب الماطلة والتسويف لكسب الوقت اضطر المغفور له الملك فيصل (ملك المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت) إلى التدخل شخصيا لاتخاذ الموقف ، حيث وجه انذاراً للشركات بأن اجراء قسريا سيتخذ ما لم توافق الشركات على المشاركة طواعية .

كما وجه زعماء دول الخليج العربي في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت انذارا مشابها لاتذار السعودية ، ووسط هذه الضغوط المسلطة على الشركات لجأ ممثلوها إلى عقد سلسلة اجتماعات مع المملكة العربية السعودية كان آخرها اجتماع ٧ مارس / آذار ١٩٧٢ .

(١) هذه المعلومات وما يليها مستمدة من اتصالات شخصية .

وأخيرا شعرت الشركات بأن الموضوع يحمل في طياته عناصر المجابهة مع دول الخليج لذلك اضطرت إلى الرضوخ بأن وجهت رسالة إلى وفود دول منطقة الخليج العربي عشية انعقاد المؤتمر الاستثنائي في بيروت في ١١ و١٢ مارس / آذار ١٩٧٢ لغرض الحيلولة دون اتخاذ هذا المؤتمر خطوات تشريعية أو إجراءات قسرية أخرى ضد الشركات .

وفي تلك الرسالة عرضت الشركات قبولها مبدئياً لمشاركة الحكومات بنسبة ٢٠٪ واقتترحت المفاوضات بشأن توقيت وطريقة اقتناء المشاركات الحكومية والتعويض الواجب دفعه للشركات وطريقة الدفع وكيفية التصرف بالانتاج وما إلى ذلك .

وقد وفقت الشركات عن طريق تلك الرسالة إلى صرف المؤتمر عن عزمه على اتخاذ الاجراءات التي هدد باتخاذها ، ومع ذلك فتحسباً لمكائد الشركات واحتمال محاولتها تفتيت وحدة المنظمة عن طريق (الرضوخ لمطالب المشاركة في بعض الدول الاعضاء دون البعض الآخر) فقد قرر المؤتمر (القرار رقم ٢٧ / ١٤٥) انه في حالة تلكؤ أي شركة أو معارضتها لأي إجراء تتخذه أي دولة عضو في المنظمة وفقاً لقرارات المؤتمر تأخذ منظمة أوبك الاجراء المناسب بما في ذلك فرض العقوبات ضد تلك الشركات .

ثانياً : اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ : ٧٥)^(١) :

لقد مر بعض الوقت ترددت فيه شركات البترول كثيراً قبل أن توافق على مبدأ المشاركة إلا أنها وافقت في النهاية وخاصة شركات البترول العاملة في منطقة الخليج العربي من حيث المبدأ على المشاركة ، وبدأت مفاوضات طويلة ومرهقة بين ممثلي الشركات وممثلي الدول العربية المطلة على الخليج العربي ، وذلك على مراحل متعددة . وفي أماكن متباعدة حول تعويض الشركات وكيفية التصرف في بترول

(١) انظر أوبك والصناعة البترولية - الفصل الثاني من الباب الثالث من القسم الثاني - ص ٢٠٣ - ٢١٠ للمؤلف .

مطابع التجارة والصناعة - بيروت عام ١٩٧٤ .

المشاركة ، وكيفية التدرج للوصول إلى نسبة ٥١٪ من المشاركة وما إلى ذلك من التفاصيل الفنية . لقد كانت الفجوة في البداية واسعة جدا بين موقف الحكومات وموقف الشركات بخصوص هذه المواضيع ، فقد طلبت الشركات تعويضا عن موجوداتها على أساس القيمة الاستبدالية (Replacement Value) كما طلبت ٣٠ سنتا للبرميل تعويضا عن أرباح المشروع الذي ستخسره .

لكنها عادت في عرض لاحق فخفضتها إلى ٣٠ سنتا ولدة ثماني سنوات هذا إضافة إلى قيمة التعويض عن الموجودات . وأخيرا عرضت الشركات قبولها على أن يتم التعويض على أساس القيمة الدفترية للموجودات مضافا إليها الطاقة الانتاجية اليومية مضروبة في دولارين .

أما موقف الحكومات فكان دوما التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية فقط ، أما بشأن التصرف فقد كانت الحكومات تصر على تسليم ما لا تريده من حصتها من بترول المشاركة للشركات على أساس سعر منتصف الطريق (Half Way Price) أو نصف مجموع التكلفة زائدا الربح - السعر المعلن .

ونتيجة للمفاوضات توصل الطرفان إلى اطار اتفاقية هي ما يسمى (باتفاقية المشاركة الأولى) . وقد تضمنت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ . كما تضمنت أيضا تنازلات مهمة من كلا الجانبين وذلك من أجل تطبيق المشاركة بصورة مقبولة . وفيما يلي أهم الاحكام التي نصت عليها اتفاقية المشاركة ، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من أول يناير / كانون الثاني ١٩٧٣^(١) .

١ - يكون مستوى المشاركة في البداية أي عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٧٧ ، ٣٥٪ من كل امتياز ، ثم يزداد في ١/١/١٩٧٨ إلى ٣٠٪ ، ثم في ١/١/١٩٧٩ إلى ٣٥٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٠ إلى ٤٠٪ ، ثم في ١/١/١٩٨١ إلى ٤٥٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٢ إلى ٥١٪ .
(المادة الثالثة والملحق الثاني) .

(١) انظر : نفس المصدر السابق - ص ٢٠٤ - للمؤلف .

٢ - تعوض الشركات عن المشاركة الأولية (٢٥٪) بمقدار ما يعادل ٢٥٪ من القيمة الدفترية المصححة (Updated Book Value) لمنشآت انتاج البترول الخام والاستكشاف والتطوير ، كما هي مبينة في الدفاتر المستخدمة للأغراض الضريبية في دول الخليج ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب القيمة الدفترية ما طرأ على مستويات الأسعار ، أي أن تصحح لتعكس تلك المستويات (المادة الرابعة) .

٣ - تتعهد الشركات بأن تشتري وتتعهد الحكومات بأن تباع جزءا من حصتها في بترول المشاركة ، وهو ما يسمى (بالبتترول الانتقالي) (Bridging Oil) في المرحلة الاولى من المشاركة على أساس ٧٥٪ من حصة الحكومات للعام الاول و ٥٠٪ للعام الثاني وللعام الثالث ٢٥٪ . والغرض من هذا النص هو كما يبدو لمواجهة التزامات الشركات تجاه زبائنهم بمقتضى عقودها الطويلة الاجل . وقد حدد سعر هذا البترول وكيفية الدفع باتفاقيات منفصلة مع كل دولة من دول الخليج العربي حيث وقعت في الوقت الذي وقعت به اتفاقية المشاركة واعتبرت مكملة لها .

وبموجب اتفاقية الشراء تتعهد الشركات ، بناء على طلب الحكومات بشراء كميات أخرى من حصة الحكومات لمساعدتها في دخول الاسواق تدريجيا ، وهذا النوع من البترول يسمى (البترول التطويري) (Phase In) وهذه الكميات محددة في ملحق الاتفاقية وتعادل ١٥٪ من حصة الحكومات في العام الاول و ٣٠٪ في العام الثاني و ٥٠٪ في العام الثالث وإلى آخره (المادة الخامسة) .

٤ - تشارك الحكومات في ادارة الشركات مشاركة فعالة ولكن هناك أنواعا من القرارات تسميها الاتفاقيات قرارات ادارية كبرى (Major Management Decision) تحتاج إلى موافقة عدد معين أو ربما جميع الفرقاء المساهمين حسبما تنص عليه الاتفاقية التنفيذية مع كل حكومة . ومن هذه القرارات بيع الموجودات أو التصرف فيها اذا كانت قيمتها تزيد عن حد معين أو كانت

النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل فوق مستوى معين ، ومنها أيضا برامج الاستكشاف والتطوير وأنشاء تسهيلات وما إلى ذلك (المادة السادسة) .

وسنعرض فيما يلي باختصار بعض الأمور المتعلقة بالمشاركة :

تم التوقيع^(١) على اتفاقية المشاركة في ٢٠/١٢/١٩٧٢ في مدينة الرياض وقد وقعها كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية ، ثم تلتها بعد ذلك الكويت وقطر أما إيران فقد انسحبت من مفاوضات المشاركة ، وأعلنت انها اختارت طريقا آخر يتناسب وطبيعة العلاقات التي تربطها بشركات البترول العاملة في أراضيها خاصة وأن إيران تعتبر نفسها سبق وأن أمتت الصناعة البترولية فيها وأن الشركات الأجنبية مجرد شركات مشغلة (Operating Companies) .

وقد بدأت المفاوضات قبل تحقيق المشاركة بين دول الخليج وشركات البترول بخصوص الاتفاق على الاسعار التي ستشتري بها شركات البترول ذلك الجزء من حصة الحكومات ، وذلك لكي تتمكن من الايفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها .

وتسمى هذه الاسعار «اسعار اعادة البيع» (Bay Back Price) بالنسبة للبترول الانتقالي والبترول التطويري . وقد قادت أبوظبي هذه المفاوضات حيث بدأت الجولة الاولى من المفاوضات في بيروت ثم دارت الجولة الثانية والثالثة في الرياض ، حيث تم التوصل إلى اتفاق بين دول الخليج وشركات البترول عشية توقيع اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر / كانون الاول عام ١٩٧٢ .

والبترول الانتقالي كما قلنا هو عبارة عن نسبة من حصة الحكومة التزمت الاخيرة ببيعها مرة أخرى لشركات البترول حتى تتمكن من أن تفي الاخيرة بالتزاماتها بالنسبة للعقود التي تربطها مع المستهلكين . وهذا النوع من البترول يبدأ مع بداية المشاركة وينتهي بعد ثلاث سنوات ، وهي المرحلة الانتقالية لتطبيق المشاركة ، وهو بالنسب التالية من حصة الحكومة من بترول المشاركة .

(١) انظر : اتفاقية المشاركة الأولى الموقعة في مدينة الرياض في ٢٠ ديسمبر كانون الاول عام ١٩٧٢ .

(١٩٧٣) العام الأول = ٧٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .

(١٩٧٤) العام الثاني = ٥٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .

والبتروال الانتقالي التزام على الحكومة بأن تباع والزام على الشركة بأن تشتري فهو اذن التزام الطرفين . اما البترول التطويري (Phase In) فهو يبدأ من المشاركة أي في عام ١٩٧٣ ويستمر لمدة عشرين عاما أي إلى عام ١٩٩٢ ، وهذا النوع من البترول هو ذلك الجزء من حصة الحكومة الذي تشتريه الشركات لكي تساعد به شركات البترول الوطنية حتى تدخل تدريجيا إلى السوق . وهو التزام على الشركات واختياري بالنسبة للدولة .

ولكن هذا الخيار تحول في النهاية إلى اختيار شكلي وأصبح نوعا من الالتزام وذلك عندما أصرت دول الخليج على الحصول على أسعار عالية في ذلك الوقت بالنسبة «لأسعار اعادة البيع» (Bay Back Price) ، وتتدرج نسبة البترول التطويري بالنسبة لمقدار المشاركة على النحو التالي :

(١٩٧٣) العام الاول	= ١٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٤) العام الثاني	= ٣٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٥) العام الثالث	= ٥٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٦) العام الرابع	= ٧٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٧) العام الخامس	= ٦٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٨) العام السادس	= ٦٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٩) العام السابع	= ٥٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٨٠) العام الثامن	= ٤٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٨١) العام التاسع	= ٣٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٨٢) العام العاشر	= ٢٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .

وفي يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٨ سترتفع مشاركة الدولة من ٢٥٪ إلى ٣٠٪
أي بزيادة مقدارها ٥٪ وسيلحق البترول التطويري هذه الزيادة أي الـ ٥٪
الجديدة وذلك كما يلي :

(١٩٧٨) العام الأول	=	٩٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٧٩) العام الثاني	=	٨٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٠) العام الثالث	=	٧٥٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨١) العام الرابع	=	٧٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٢) العام الخامس	=	٦٥٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٣) العام السادس	=	٦٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٤) العام السابع	=	٥٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٥) العام الثامن	=	٤٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٦) العام التاسع	=	٣٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٧) العام العاشر	=	١٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .

وفي عام ١٩٧٩ تحصل الدولة على نسبة اضافية من المشاركة مقدارها ٥٪
اخرى ، أي تصبح المشاركة ٣٥٪ ، وفي عام ١٩٨٠ تضاف نسبة ٥٪ ثالثة وتصبح
المشاركة ٤٠٪ وفي عام ١٩٨١ تضاف نسبة ٥٪ رابعة وفي عام ١٩٨٢ تصل
المشاركة إلى أقصاها فتصبح ٥١٪ وينطبق على الزيادات الثانية والثالثة والرابعة
والاخرى ما ينطبق على الاضافة الاولى كما بيينا في الجدول السابق .

نسب المشاركة ونسبة البترول التطويري منسوبة إلى الانتاج الكلي

المجموع	النسبة الاولى	النسبة الثانية	النسبة الثالثة	النسبة الرابعة	النسبة الخامسة	النسبة السادسة	النسبة السابعة
٣,٧٥	٣,٧٥	/٢٥	٧٣				
٧,٥	٧,٥	/٢٥	٧٤				
١٣,٥	١٣,٥	/٢٥	٧٥				
١٧,٥	١٧,٥	/٢٥	٧٦				
١٦,٢٥	١٦,٢٥	/٢٥	٧٧				
١٥,٠٠	١٥,٠٠	/٢٥	٧٨				
١٧,٠٠	١٧,٠٠	/٢٥	٧٩				
١٨,٥	١٨,٥	/٢٥	٨٠				
١٩,٧٥	١٩,٧٥	/٢٥	٨١				
١٨,٢٥	١٨,٢٥	/٢٥	٨٢				
٤,٥	٤,٥	/٢٥	٨٣				
٥,٤	٥,٤	/٢٥	٨٤				
٤,٨	٤,٨	/٢٥	٨٥				
٤,٥	٤,٥	/٢٥	٨٥				
٤,٢	٤,٢	/٢٥	٨٦				
٣,٩	٣,٩	/٢٥	٨٧				
٣,٦	٣,٦	/٢٥	٨٨				
٢	٢	/٢٥	٨٩				
٣,٤	٣,٤	/٢٥	٩٠				
١,٨	١,٨	/٢٥	٩١				
١,٦	١,٦	/٢٥	٩٢				

المصدر : اوبك والصناعة البترولية - ص ٢٠٩ - المؤلف .

ويبدو من تصفح أحكام اتفاقية المشاركة أن حصة كل دولة من دول الخليج خلال عام ١٩٧٣ من البترول الخام المتبقية بعد أن يطرح ما تشتريه الشركات هي ٥, ٢٪ فقط من مجموع الانتاج .

ان تقويم اتفاقية المشاركة من الناحية المالية يظهر أن جميع ما يترتب على الحكومات دفعه لقاء أنصبتها هو أقل بكثير مما تتسلمه كدخل اضافي مستمد من المشاركة . ولأجل ايضاح ما كانت تعنيه المشاركة من الوجهة المالية بالنسبة لحكومة أبوظبي مثلاً فإن مجموع صافي ما كانت ستحصل عليه أبوظبي في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ نتيجة لمشاركتها في شركات البترول بنسبة ٢٥٪ من رأسمال الشركات يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار بعد أن تكون قد سددت ما عليها من التعويضات البالغة حوالي ١٤٠ مليون دولار .

وجدير بالملاحظة أن الشركات نفسها لم تخسر شيئاً نتيجة المشاركة لأنها زادت اسعارها للتعويض عن الفرق بين ما كان يكلفها برميل البترول سابقاً وما تدفعه للحكومات عن البرميل بعد المشاركة بالنسبة للربح الذي تنازلت عنه للحكومات^(١) .

ثالثاً : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ : ٤٠٪) :

بعد أن تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥٪ : ٧٥٪) بين كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية من جهة وبين شركات البترول العاملة في دولتيهما من جهة ثانية وذلك في ٢٠ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٢ قامت بعض المشاكل البسيطة في البداية بين حكومة الكويت وشركات البترول العاملة فيها مما اثر على الاسراع في التوقيع على اتفاقية المشاركة المذكورة والمطالبة بمزايا جديدة تفوق تلك التي حصلت عليها كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية .

(١) من الجدير بالملاحظة هو أن هذه الاتفاقية قد أصبحت في ذمة الماضي بعد التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ : ٤٠٪) . وإن موضوع إعادة الشراء وأنواع المسعيات التي وجدت لهذا الغرض قد أصبحت جزءاً من الماضي . وإن يد البلاد المصدرة للبترول قد أطلقت بحرية في أمور بيع حقها من بترول المشاركة وهذا ما سنتعرض له في الموضوع القادم .

وقد ظلت الكويت في مفاوضات مستمرة مع شركات البترول طيلة عام ١٩٧٣ حتى توصلت الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪/٤٠٪) وذلك في ٢٩ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

ومن تصفحنا للمذكرة الابضاحية التي رفعتها حكومة الكويت الى مجلس الامة الكويتي والمرفقة مع اتفاقية المشاركة الثانية نجد أن الحكومة الكويتية قد فندت الاسباب التي سبقت التوصل الى اتفاقية المشاركة المذكورة الى اسباب^(١) أهمها :

١ - قرارات منظمة أوبك خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ .

٢ - التغيرات التي وجدت بعد تطبيق كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية لاتفاقية المشاركة الأولى . وكذلك حلول أزمة الطاقة العالمية في منتصف عام ١٩٧٣ وتقديرات اشتدادها في السنوات القادمة .

٣ - جاءت هذه الاتفاقية نتيجة جهود طويلة ومفاوضات عقدتها حكومة الكويت مع شركات البترول الأجنبية .

وكما ذكرنا سابقا فإن الكويت كانت أول من توصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠:٤٠) وذلك في ٢٩ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ على أن يتم تطبيق الاتفاقية منذ بداية عام ١٩٧٤ . وبعد الكويت طبقت كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية وقطر والعراق الاتفاقية الجديدة وذلك بتواريخ متفاوتة الا أن التطبيق الفعلي كان دائما بداية عام ١٩٧٤ .

وبالنسبة للامارات العربية المتحدة (أبوظبي) فقد وقعت اتفاقية المشاركة الثانية في الثاني من سبتمبر / ايلول عام ١٩٧٤ على أن تطبق بأثر رجعي وذلك منذ الأول

(١) انظر : نشرة رسالة البترول العربي - العدد ١٤ - المجلد السابع ٢/١٩٧٤ .

من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ . وقد جاءت في ست مواد رئيسية تضمنت الأمور الرئيسية التالية^(١) :

١ - جاء في المادة الأولى من البند الأول أن اتفاقية المشاركة الأولى تصبح ملغاة ويحل مكانها الاتفاقية الجديدة (الثانية) . وقد جاء أيضاً في البند الثاني من نفس المادة أن حصة الحكومة البالغة حسب الاتفاقية الأولى ٢٥٪ تزداد لتصل إلى ٦٠٪ وتحتفظ الشركات بالحصة الباقية وقدرها ٤٠٪ وذلك ابتداء من الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

٢ - وقد حدد في المادة الثانية مقدار التعويض الذي احتسب على أساس القيمة الدفترية الصافية Net Book Value وقد بلغ بالنسبة للإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) (٥٤,٩) مليون دولار موزعة على شركة نفط أبوظبي المصدودة (٤٠,٥) مليون دولار وشركة مناطق أبوظبي البحرية (أدما) و(١٤,٤) مليون دولار^(٢) .

٣ - وقد جاء في المادة الثانية بأن كل شريك يحق له أن يرفع حصته كل ثلاثة أشهر وإذا وجد فائضاً لدى أي من الشركاء فإن الشركاء الآخرين سينظرون في شراء هذا الجزء من الانتاج وبأسعار تجارية يتفق عليها .

٤ - عالجت المادة الرابعة موضوع ادارة الشركات الأجنبية وعدد الممثلين المختلفين فيها وقسمت القضايا الى أنواع حسب طبيعتها وحسب نوعية القرار المطلوب اتخاذها^(٣) .

٥ - أما المادة الخامسة فقد أجازت للحكومة الحق في تخويل أي جهة وطنية (شركة بتترول أبوظبي الوطنية - بالنسبة لأبوظبي) ممارسة حق المشاركة نيابة عنها .

(١) انظر : الملحق الخاص باتفاقية المشاركة الأولى والثانية.

(٢) انظر : المادة الثانية من اتفاقية المشاركة - البند الأول.

(٣) انظر : المادة الرابعة - البند ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨.

ومن موارنتنا بين اتفاقية المشاركة الأولى (٧٥:٢٥) واتفاقية المشاركة الثانية (٤٠:٦٠) نجد أن الاتفاقية الثانية قد جاءت بعدد من المميزات أهمها :

١ - لقد تم تعويض الشركات في اتفاقية المشاركة الأولى على أساس القيمة الدفترية المعدلة (Up - dated Book Value) أما اتفاقية المشاركة الثانية فقد تم التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية (Net Book Value) وهذا يجعل التعويض أكثر عدالة بالنسبة للجانب الحكومي . ويجعل بالتالي التعويض أقل ، خاصة وأن شركات البترول الأجنبية كانت قد حققت الأرباح الطائلة وغير المكتسبة ولسنوات عديدة^(١) .

٢ - تجنبت اتفاقية المشاركة طريقة إعادة الشراء المعقدة (Bay Back) وتجنبت التسميات المعقدة لبترول المشاركة (Phase In & Bridging) ولم تلزم الحكومة مقدما ببيع أي جزء من حصتها .

٣ - أوصلت اتفاقية المشاركة الحكومة مرة واحدة الى الستين في المائة وتجنبت التصاعد التدريجي في حصة الحكومة كما جاء في اتفاقية المشاركة الأولى .

٤ - بعد اتفاقية المشاركة الثانية أصبح للحكومة دور أكبر في جميع القرارات التي تتخذها شركات البترول . كما ألزمت الشركات أن تنقل مقارها الى الدولة المضيفة . ومهما يكن فإن عددا من دول الخليج العربي وعلى رأسها الكويت قد تجاوزت مراحل اتفاقية المشاركة الأولى والثانية الى مرحلة السيطرة الكاملة على صناعاتها البترولية أو مرحلة الـ (١٠٠٪) مع احتفاظها بروابط فنية واقتصادية مع شركات البترول الأجنبية ولفترة محدودة من الزمن .

(١) بلغت القيمة الدفترية المعدلة له ٢٥ / (١٥٢) مليون دولار بالنسبة لشركات أبوظبي وبلغت القيمة الدفترية الصافية له ٦٠ / (٥٤,٩) مليون دولار بالنسبة لشركات أبوظبي .

كما أننا نجد أن دولاً أخرى مثل العراق قد اختارت طريق التأميم وسارت فيه إلى نهايته حيث أمتت جميع شركات البترول الأجنبية العاملة في العراق ونرى بلداناً مثل المملكة العربية السعودية سائرة في طريق السيطرة الكاملة على صناعاتها البترولية والاحتفاظ بشركات البترول الأجنبية كشركات مشغلة تعمل بعقود وتشتري جزءاً من البترول السعودي .

وفي ٢٠ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٨ عقدت اتفاقية تطبيقية أخرى ما بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) والشركات الرئيسية البترولية العاملة^(١) في أبوظبي ، حيث أشير إلى الاتفاقية السابقة بزيادة حصة أبوظبي إلى ٦٠٪ بينما خصصت هذه الاتفاقية ووضعت القواعد العامة لأحكام المشاركة ما بين المتشاركين (بشكل أكثر تفصيلاً) لغرض تطبيق تلك المبادئ العامة للشركات العاملة المشغلة (Operating Companies) المشار إليها في القرار ٤ من اتفاقية المشاركة وبشروط أفضل لدولة الإمارات العربية المتحدة وكما سبق وأن أشرنا إلى تفاصيل ذلك في الباب الثاني من هذا الكتاب .

(١) تفاصيل المشاركة لشركة أدنوك (ADCO) .

60.0% - Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC).
9.5% - BP Exploration. 9.5% - Shell Petroleum Company. 9.5% - Compagnie Francaises Des Petroles. 4.75% - Exxon Corporation. 4.75% - Mobil Oil Corporation. 2.0% - Participation & Explorations Corporation (ADPC). 100 %

الإمارات العربية المتحدة والسيطرة الكاملة :

لقد تملكت امارة دبي كل الصناعة البترولية فيها وذلك عام ١٩٧٥ وبذلك تكون الامارات العربية المتحدة ممثلة بدبي قد حذت حذو بعض دول أوبك التي اتخذت هذه الخطوة .

الإمارات العربية المتحدة والربحية الثابتة القصوى لشركات البترول :

لقد طبقت امارة أبوظبي مبدأ الربحية الثابتة القصوى لشركات البترول الرئيسية العاملة لديها متجاوزة بذلك مرحلة السيطرة الكاملة . حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة متقدمة على بقية المراحل الأخرى . فقد حددت حكومة أبوظبي ربحية شركات البترول بـ ٤٠ سنتاً على مجمل الانتاج أودولارواحد على حصة الشركات وهي ٤٠٪ من مجمل الانتاج . وفي المقابل تقوم الشركات بالمشاركة الفنية والمالية في مختلف مراحل الصناعة البترولية في الامارة .

فهرست

٧	مقدمة الطبعة الثانية
١١	مقدمة الطبعة الاولى

الباب الاول :

١٥	البنیان الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة قبل البترول
٢١	الفصل الاول : عناصر البنیان الاقتصادي
٢٣	المبحث الاول : الوسط الطبيعي
٣١	المبحث الثاني : العنصر البشري
٤١	المبحث الثالث . النشاط الاقتصادي
٤٢	١- صناعة اللؤلؤ
٦٣	٢- صيد السمك
٨٥	٣- الزراعة
١٢٣	٤- الرعي والثروة الحيوانية
١٤١	٥- الخدمات والحرف
١٥٣	٦- التجارة
١٨٥	المبحث الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية
١٨٦	١- التجارة الخارجية
١٩٤	٢- النقل البحري
٢١٣	الفصل الثاني : طبيعة البنیان الاقتصادي
٢١٧	المبحث الاول : التخلف
٢١٩	المبحث الثاني : الطبيعة المزدوجة للبنیان الاقتصادي

الباب الثاني :

٢٢١ الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة
٢٢٥ الفصل الاول : الاطار القانوني للصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة
٢٣٣ المبحث الاول : اتفاقيات البترول القديمة
٢٤٧ المبحث الثاني : اتفاقيات البترول الجديدة
٢٥١ المبحث الثالث : اتفاقيات المشاركة
	المبحث الرابع : السيطرة الكاملة وتحديد ربحية شركات
٢٥٩ البترول العاملة
٢٦١ الفصل الثاني : شركات البترول العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة
٢٦٣ المبحث الاول : شركات البترول العاملة في امانة ابوظبي
٤١٩ المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات الاخرى
٤٤٧ الفصل الثالث : مراحل الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة
٤٥١ المبحث الاول : انتاج البترول
٤٨٣ المبحث الثاني : تكرير البترول
٥٠١ المبحث الثالث : تسويق البترول
٥٣٧ المبحث الرابع : انتاج الغاز الطبيعي
٥٦٣ المبحث الخامس : احتياطي البترول والغاز الطبيعي
٥٦٧ الفصل الرابع : الامارات العربية المتحدة والتكتلات البترولية
٦٠٧ المبحث الاول : منظمة الاقطار المصدرة للبترول «اوپك»
٦٣٣ المبحث الثاني : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «اوابك»
٦٨٩ المبحث الثالث : التعاون العربي في ميدان الطاقة
٧٠١ المبحث الرابع : المنظمة العربية للثروة المعدنية

الباب الثالث :

٧١١	البترول وتطور البنيان الاقتصادي
٧١٧	الفصل الاول : تطور البنيان الاقتصادي والتحديث
٧٢١	المبحث الاول : تطور الانتاج القومي
٧٣٧	المبحث الثاني : تطور السكان في الامارات العربية المتحدة
٧٤٧	المبحث الثالث : تطور النظام النقدي
٧٧١	المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي
٨١٩	المبحث الخامس : تطور النظام المالي
٨٦٥	الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة
٨٧٣	المبحث الاول : خطط التنمية في اماره ابوظبي
٩١٩	المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الامارات العربية المتحدة
٩٥٧	المبحث الثالث : التنمية الصناعية، الثروة المعدنية، والتطور الصناعي

الباب الرابع :

١١٥١	التنمية في اطار التكامل الاقتصادي
١١٦٥	الفصل الاول : التنمية في اطار التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة
١١٧٩	الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي
١٢٣١	الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي العربي :
١٢٣٥	المبحث الاول : التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته
	المبحث الثاني : الاسس والمحاور الرئيسية لمجالات التكامل
١٢٥٧	الاقتصادي العربي
١٢٧١	المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية والعمل العربي المشترك
١٢٨٩	المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة
١٢٩٧	المبحث الخامس : صندوق النقد العربي
١٣٠٥	الفصل الرابع : صندوق ابوظبي للنماء الاقتصادي العربي
١٣١٥	المبحث الاول : سياسة الصندوق واهدافه
١٣٢١	المبحث الثاني : أنشطة وعمليات الصندوق

الباب الخامس :

١٣٦٧	الامارات ومستقبل الصناعة البترولية
١٣٧٥	الفصل الاول : التغيرات في السوق البترولية حتى عام ١٩٨٩
١٤٢١	الفصل الثاني : التغيرات المتوقعة في السوق البترولية
١٤٢٣	المبحث الاول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه
١٥٠١	المبحث الثاني : الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه
١٥٦٣	المبحث الثالث : اسعار البترول والتغيرات المتوقعة فيه
١٦٣٧	الفصل الثالث : مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول





صدر للمؤلف :

١ - اقتصاديات ابو ظبي قديماً
وحديثاً .

٢ - مجلس التخطيط في ابو ظبي .

٣ - منظمة الاويك .

٤ - الاويك والصناعة البترولية

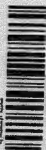
٥ - مقالات بترولية .

٦ - البترول واقتصاديات الامارات
العربية المتحدة (صدر عام ١٩٧٥)
كتبعة محدثة

٧ - الاتفاقيات البترولية في
الامارات العربية المتحدة .

وقد ترجمت هذه المؤلفات الى عدة
لغات منها الانجليزية والفرنسية واليابانية

Bibliotheca Alexandrina



0217875

الطبعة الثانية

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م